

## كتاب : الكتاب

المؤلف : سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

### الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم

قال أبو عبيد الله محمد بن يحيى: قرأت على ابن ولّاد، وهو ينظر في كتاب أبيه. وسمعتة يقرأ على أبي جعفر أحمد بن محمد، المعروف بابن النحاس.

وأخذه أبو القاسم بن ولاد عن أبيه عن المبرد.

وأخذه المبرد عن المازني عن الأخصش عن سيبويه.

الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابه، وجعله آخر دعاء أهل الجنة فقال جلّ ثناؤه: " وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ". وصلى الله على محمد خاتم النبيين وعلى آله الطيبين.

قال لنا أبو جعفر أحمد بن محمد: لم يزل أهل العربية يفصلون كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر؛ المعروف بسبويه، حتى لقد قال محمد بن يزيد: " لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سبويه، وذلك أن الكتب

المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها، وكتاب سبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره ". .

وقال: سمعت أبا بكر بن شقير يقول: حدثني أبو جعفر الطبري قال: سمعت الجرمي يقول: أنا منذ ثلاثون أفتي الناس في الفقه من كتاب سبويه.

قال: فحدثت به محمد يزيد على وجه العجب والإنكار فقال: " أنا سمعت الجرمي يقول هذا - وأوماً بيديه إلى أذنيه. وذلك أن أبا بكر عمر الجرمي كان صاحب حديث، فلما علم كتاب سبويه تفقه في الحديث؛ إذ كان كتاب سبويه يتعلم منه النظر والتفتيش ". انتهى.

قال أبو جعفر: وقد حكى بعض النحويين أن الكسائي قرأ الأخصش كتاب سبويه ودفع له مائتي دينار.

وحكى أحمد بن جعفر أن كتاب سبويه وجد بعضه تحت وسادة الفراء التي كان يجلس عليها.

وأصل ما جاء به سبويه عن الخليل.

قال أبو جعفر: وسمعت أبا إسحاق يقول: إذا قال سبويه بعد قول الخليل: " وقال غيره " فإنما يعني نفسه، لأنه أجلّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه. وإذا قال: " وسألته " فإنما يعني الخليل.

وقال أبو إسحاق: إذا تأملت الأمثلة من كتاب سبويه تبين أن أعلم الناس باللغة.

قال أبو جعفر: وحدثني علي بن سليمان قال حدثني محمد بن يزيد أن المفتشين من أهل العربية ومن له المعرفة باللغة، تتبعوا على سبويه الأمثلة فلم يجدوه ترك من كلام العرب إلاّ ثلاثة أمثلة: منها الهندلع، وهي بقلّة. والدراقس، وهو عظم في القفا. وشمصير، وهو اسم أرض.

وقال أبو إسحاق: حدثني القاضي إسماعيل بن إسحاق قال: حدثني نصر بن علي قال: سمعت الأَخْفَش يقول: يعد من أصحاب الخليل في النحو أربعة: سيبويه، والنضر بن شميل، وعلي بن نصر - وهو أبو نصر ابن علي - ومؤرَج السلوَسي.

قال: وسمعت نصرأً يحكي عن أبيه قال: قال لي سيبويه حين أراد أن يضع كتابه: تعال حتى نتعاون على إحياء علم الخليل.

قال أبو جعفر: وقد رأيت أبا جعفر بن رستم يروي كتاب سيبويه عن المازني غير أن الذي اعتمد عليه أبو جعفر في كتاب سيبويه إبراهيم ابن السري؛ لمعرفته به وضبطه إياه.

وذكر أن علي بن سليمان حكى أن أبا العباس كان لا يكاد يقرئ أحداً كتاب سيبويه حتى يقرأه علي أبي إسحاق، لصحة نسخته، ولذكر أسماء الشعراء فيها.

قال الجرمي: نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً. فأما ألف فعرفت أسماء قائلها فأثبت أسماءهم، وأما خمسون فلم أعرف قائلها.

قال أبو جعفر: وسمعت محمد بن الوليد يقول: نظرت في نسخة كتاب سيبويه التي أملت بمصر فإذا فيها مائتا حرف خطأ. قال: ورأيت أبا إسحاق قد أنكر الإسناد الذي في أولها إنكاراً شديداً. وقال: لم يقرأ أبو العباس محمد بن يزيد

كتاب سيبويه كله على الجرمي، ولكن قال أبو إسحاق: قرأته أنا على أبي العباس محمد بن يزيد وقال لنا أبو

العباس: قرأت نحو ثلثه على أبي عمر الجرمي، فتوفي أبو عمر فابتدأت قرأته على أبي الحسن سعيد بن مسعدة

الأخفش، وقال الأخفش: كنت أسأل سيبويه عما أشكل عليّ منه، فإن تعصّب عليّ الشيء منه قرأته عليه.

وأما أبو القاسم بن ولاد فإنه حدثنا عن أبيه أبي الحسين قال: حدثني أبو العباس المبرد قال: قرأ المازني كتاب سيبويه على الجرمي وسأله الأخفش عنه، وقرأه الجرمي على الأخفش.

قال: وحدثني المبرد قال: قرأت بعض هذا الكتاب على الجرمي، وبعضه على المازني، ومنه ما قرأته عليهما جميعاً.

قال: وسمعت المبرد يقول: قد أدرك أبو عمر من أخذ عنه سيبويه، واختلف إلى حلقة يونس.

وحدثنا أبو القاسم بن ولاد عن أبيه قال: حدثنا أبو العباس قال: حدثني الزياتي أبو إسحاق قال: عمدت إلى أبي

عمر الجرمي أقرأ عليه كتاب سيبويه، ووافيت المازني يقرأ عليه في أثناء " هذا باب ما يرتفع بين الجزأين " فكنا

نعجب من حذقه وجودة ذهنه. وكان قد بلغ من أول الكتاب إلى هذا الموضع.

قال أبو الحسين بن ولاد: يعني أن المازني كان قد بلغ على الأخفش إلى هذا الموضع.

وسمعت أبا القاسم بن ولاد يقول: كان أبي قد قدم على أبي العباس المبرد ليأخذ منه كتاب سيبويه، فكان المبرد لا

يمكن أحداً من أصله، وكان يضمن به ضنة شديدة، فكلم ابنه علي أن يجعل له في كل كتاب منها جملاً قد سمّاه.

فأكمل نسخته. ثم إن أبا العباس ظهر على ذلك بعد، فكان قد سعى بأبي الحسين إلى بعض خدمه السلطان ليحبسه

له ويعاقبه في ذلك، فامتنع أبو الحسين منه بصاحب خراج بغداد يومئذ - وكان أبو الحسين يؤدّب ولده - فأجاره

منه. ثم إن صاحب الخراج ألظّ بأبي العباس يطلب إليه أن يقرأ عليه الكتاب حتى فعل.

قال أبو عبد الله: فقرأته أنا على أبي القاسم وهو ينظر في ذلك الكتاب بعينه، وقال لي: قرأته على أبي مراراً.

هذا باب علم الكلم من العربية

فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل.

فالاسم: رجل، وفرس، وحائط.

وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع.

فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً:

يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت.

فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله.

والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل.

وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم، وسوف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها.

هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية

وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرّ والرفع والجرم، والفتح والضمّ والكسر والوقف.

وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه

ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ، والجرم والوقف.

وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلا

وهو يزول عنه - وبين ما يبني عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها

ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب.

فالرفع والجر والنصب والجرم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعة لأسماء

الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون. وذلك قولك: أفعل أنا، وتفعل أنت أو هي،

ويفعل هو، وتفعل نحن.

والنصب في الأسماء: رأيت زيدا، والجرّ: مررت بزيد، والرفع: هذا زيد. وليس في الأسماء جزم، لتمكّنها وللحاق

التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة.

والنصب في المضارع من الأفعال: لن يفعل، والرفع: سيفعل، والجرم: لم يفعل. وليس في الأفعال المضارعة جر كما

أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأنّ لجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال. وإنما

ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله ليفعل، فيوافق قولك: لفاعل، حتّى كأنك قلت: إن زيدا لفاعل فيما

تريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق فعل اللام. وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك

فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة.

ويبين لك أنّها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنك لو قلت إنّ يضرب يأتيها

وأشبه هذا لم يكن كلاماً؟! إلا أنّها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى. وسترى ذلك أيضاً في موضعه.

ولدخول اللام قال الله جلّ ثناؤه: " وإن ربك ليحكم بينهم " أي لحاكم.

ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت الاسم والألف واللام للمعرفة. وأما الفتح والكسر والضم والوقف

فالأسماء غير المتمكّنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير، نحو سوف وقد، وللأفعال التي

لم تجر مجرى المضارعة، والحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجر إلا للمعنى.

فالفتح في الأسماء قولهم: حيث وأين وكيف. والكسر فيها نحو: أولاد وحذار وبداد. والضم نحو: حيث وقبل وبعد.

والوقف نحو: من وكم وقط وإذ.

والفتح في الأفعال التي لم تجر المضارعة قولهم: ضرب، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل. ولم يسكنو آخر فعل لأن فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجل ضربنا، فنصف بما النكرة، وتكون في موضع ضارب إذا قلت هذا رجل ضارب. وتقول: إن فعل فعلت، فيكون في معنى إن يفعل أفعل، فهي فعل كما أن المضارع فعل وقد وقعت موقعها في إن، ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكنوها كما لم يسكنو من الأسماء ما ضارع الممكن ولا ما صير من الممكن في موضع بمنزلة غير الممكن. فالمضارع: من عل، حرّكه لأنهم قد يقولون من عل فيجرونه. وأما الممكن الذي جعل بمنزلة غير الممكن في موضع فقولك ابداً بهذا أول، ويا حكم.

والوقف قولهم: اضرب في الأمر، ولم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بعدكم وإذ من الممكنة.

وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افعال.

والفتح في الحروف التي ليست إلا المعنى وليست بأسماء ولا أفعال، قولهم: سوف، وشم.

والكسر فيها قولهم في باء الإضافة ولاهما: يزيد ولزيد.

والضم فيها: منذ، فيمن جرهما، لأنها بمنزلة من في الأيام.

والوقف فيها قولهم: من، وهل، وبل، وقد.

ولا ضم في الفعل؛ لأنه لم يجيء ثالث سوى المضارع. وعلى هذين المعنيين بناء كل فعل بعد المضارع.

واعلم أنك إذا تثبت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد والين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا

منون، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التننية والجمع الذي على حد التننية، ويكون في الجر ياء

مفتوحاً ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التننية والجمع الذي على حد التننية. ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا

النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أن يكون تابعاً لما الجر منه أولى، لأن الجرّ للاسم لا يجاوزه، والرفع

قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى. وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين،

وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين.

وإذا جمعت على حد التننية لحقتها زائدتان: الأولى منهما حرف المد والين، والثانية نون. وحال الأولى في السكون

وترك التنوين وأما حرف الإعراب، حال الأولى في التننية، إلا أنها واو ومضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر

والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة، فرقوا بينها وبين نون الاثنتين كما أن حرف اللين الذي هو حرف

الإعراب مختلف فيهما. وذلك قولك: المسلمون، ورأيت المسلمين ومررت بالمسلمين. ومن ثم جعلوا تاء الجمع في

الجر والنصب مكسورة، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون لأنها في

التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها.

واعلم أن التننية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب

لأنك لم ترد أن تثني يفعل هذا البناء فتضم إليه يفعل آخر، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين، ولم تكن منونة،

ولا يلزمها الحركة لأنه يدركها الجزم والسكون فتكون الأولى حرف الإعراب، والثانية كالتنوين، فكلما كانت

حالتها في الواحد غير حال الاسم وفي التننية لم تكن بمنزلة، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون لتكون له في التننية

علامة للرفع كما كان في الواحد إذ منع حرف الإعراب.

وجعلوا النون مكسورة كحالتها في الاسم، ولم يجعلوها حرف الإعراب إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم ولم

يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضممار والتشبية في قول من قال: أكلوني البراغيث، وبمنزلة التاء في قلت وقالت، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد.

ووافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب الجر في الأسماء؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب. وذلك قولك: هما يفعلان، ولم يفعلا، ولن يفعلا.

وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان، إلا أن الأولى واو مضموم ما قبلها لئلا يكون الجمع كالشبية، ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء كما فعلت ذلك في الشبية، لأنهما وقعتا في الشبية والجمع ههنا كما أنهما في الأسماء كذلك، وهو قولك: هم يفعلون ولم يفعلوا ولن يفعلوا.

وكذلك إذا ألحقت التانيث في المخاطبة، إلا أن الأولى ياء وتفتح النون لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع، وهي تكون في الأسماء في الجر والنصب، وذلك قولك: أنت تفعلين ولم تفعلين ولن تفعلين.

وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نوناً، وكانت علامة الإضممار والجمع فيمن قال أكلوني البراغيث، وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب، كما فعلت ذلك في فعل حين قلت فعلت وفعلن، فأسكن هذا ههنا وبني على هذه العلامة، كما أسكن فعل، لأنه فعل كما أنه فعل، وهو متحرك كما أنه متحرك، فليس هذا بأبعد فيها – إذا كانت هي وفعل شيئاً واحداً – من يفعل، إذ جاز لهم فيها الأعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم، وذلك قولك: هن يفعلن ولن يفعلن ولم يفعلن. وتفتحها لأنها نون جمع، ولا تحذف لأنها علامة إضممار وجمع في قول من قال أكلوني البراغيث. فالنون ههنا في يفعلن بمنزلتها في فعلن. وفعل بلام يفعل ما فعل بلام فعل لما ذكرت لك، ولأنها قد تبنى مع ذلك على الفتحة في قولك هل تفعلن. وألزموا لام فعل السكون وبنوها على العلامة وحذفوا الحركة لما زادوا، لأنها في الواحد ليست في آخرها حرف إعراب لما ذكرت لك.

واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء. ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا.

واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافق في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر، فهذا بناء أذهب وأعلم فيكون في موضع الجر مفتوحاً، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء.

وأما مضارعتة في الصفة فإنك لو قلت: أتأني اليوم قوي، وألا بارداً ومررت بجميل، كان ضعيفاً، ولم يكن في حسن أتاني رجل قوي وألا ماء بارداً، ومررت بجميل. أفلا ترى أن هذا يقبح ههنا كما أن الفعل المضارع لا يتكلم به إلا ومعها الاسم؛ لأن الاسم قبل الصفة، كما أنه قبل الفعل. ومع هذا أنك ترى الصفة تجري في معنى يفعل، يعني

هذا رجل ضارب زيداً، وتنصب كما ينصب الفعل. وسترى ذلك إن شاء الله.

فإن كان اسماً كان أخف عليهم، وذلك نحو أفكل وأكلب، ينصرفان في النكرة.

ومضارعة أهمل الذي يكون صفة للاسم أنه يكون وهو اسم صفة كما يكون الفعل صفة، وأما يشكر فإنه لا يكون صفة وهو اسم، وإنما يكون صفة وهو فعل.

واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكناً؛ لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرف به. فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة.

واعلم أن الواحد أشد تمكناً من الجميع، لأن الواحد الأول، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد، نحو مساجد ومفاتيح.

واعلم أن المذكر أخفّ عليهم من المؤنث لأن المذكر أول، وهو أشد تمكناً، وإنما يخرج التأنيث من التذكير. ألا ترى أن " الشيء " يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى، والشيء ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفّ عليهم، وتركه علامة لما يستقلون. وسوف يبين ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله. وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف أنجر؛ لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف. ودخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمنوا التنوين. فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل، لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم.

واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع. وذلك قولك لم يرم ولم يغز ولم يخش. وهو في الرفع ساكن الآخر، تقول: هو يرمي ويغزو ويخشى.

هذا باب المسند والمسند إليه

وهما ما لا يعنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدأ. فمن ذلك الاسم المتداً والمبني عليه. وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك.

ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدأ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدأ من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، وليت زيدا منطلقاً؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده.

واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت عبد الله منطلق إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت رأيت عبد الله منطلقاً، أو قلت كان عبد الله منطلقاً، أو مررت بعبد الله منطلقاً، فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة.

هذا باب اللفظ للمعاني

اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين. وسترى ذلك إن شاء الله تعالى.

فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلس وذهب. واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق. واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة. وأشبه هذا كثير.

هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض

اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً. وسترى ذلك إن شاء الله.

فما حذف وأصله في الكلام غير ذلك. لم يك ولا أدر، وأشبه ذلك. وأما استغنواهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون يدع ولا يقولون ودع، استغنوا عنها بترك. وأشبه ذلك كثير.

والعوض قولهم: زنادقة وزناديق، وفرازنة وفرازين، حذفوا الياء وعوضوها الهاء. وقولهم أسطاع يستطيع وإنما هي أطاع يطيع، زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من أفعل. وقولهم اللهم، حذفوا " يا " وألحقوا الميم عوضاً. هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة

فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيك غداً، وسأتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر " ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكى زيداً يأتيك، وأشباه هذا. وأما محال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس. هذا باب ما يحتمل الشعر اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما قد حذفوا واستعمل محذوفاً، كما قال العجاج:

قواطناً مكة من ورق الحمى

يريد الحمام. وقال خفاف بن ندبة السلمى:

كنواح ريش حمامة نجدية ... ومسحت بالثتين عصف الإثم  
وكما قال:

دار لسعدى إذه من هواكا

وقال:

فطرت بمنصلي في يعملات ... دوامي الأيد يخبطن السريحا

وكما قال النجاشي:

فلست بآتيه ولا أستطيعه ... ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

وكما قال مالك بن خريم الهمداني:

فإن يك غثاً أو سميناً فإنني ... سأجعل عينيه لنفسه مقنعاً

وقال الأعشى:

وأخو الغوان متى يشأ يصرمه ... ويعدن أعداء بعيد وداد

وربما ملوا مثل مساجد ومنابر، فيقولون مساجيد ومنابر، شبهوه بما جمع على غير واحده في الكلام، كما قال

الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ... نفي الدنانير تنقاد الصياريف

وقد يبلغون بالمعتل الأصل فيقولون رداد في راد، وضمنوا في ضنوا، ومررتم بجواري قبل. قال قعنب بن أم صاحب:

مهلاً أعاذل قد جرّبت من خلقي ... أنى أجود لأقوام وإن ضمنوا

ومن العرب من يتقل الكلمة إذا وقف عليها ولا يتقلها في الوصل، فإذا كان في الشعر فهم يجرونه في الوصل على

حاله في الوقف نحو: سبسباً وكلكلاً لأنهم قد يتقلونه في الوقف، فأثبتوه في الوصل كما أثبتوا الحذف في قوله لنفسه

مقنعاً، وإنما حذفه في الوقف. قال رؤبة:

ضحخم يجب الخلق الأضحما

يروى بكسر الهمزة وفتحها. وقال بعضهم: " الضخماً " بكسر الضاد.

وقال أيضاً ي مثله، وهو الشماخ:  
له زجل كأنه صوت حادٍ ... إذا طلب الوسيقة أو زمير  
وقال حنظلة بن فاتك:  
وأيقن أن الخيل إن تلتبس به ... يكن لفسيل النخل بعده آبر  
وقال رجل من باهلة:  
أو معبر الظهر يني عن وليته ... ما حج ربه في الدنيا ولا اعتمروا  
وقال الأعشى:  
وما له من مجدٍ تليدٍ وما له ... من الريح حظ لا الجنوب ولا الصبا  
وقال:  
بيناه في دار صدقٍ قد أقام بها ... حيناً يعللنا وما نعلله  
ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقيض فمن ذلك قوله:  
صددت فأطولت الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم  
وإنما الكلام: وقل ما يدوم وصال.  
وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المرار بن سلامة العجلي:  
ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ... إذا جلسوا منا ولا من سواننا  
وقال الأعشى:  
وما قصدت من أهلها لسوانكا  
وقال خطام المجاشعي:  
وصاليات ككما يؤثفين  
فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير، ومعنى الكاف معنى مثل.  
وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا، لأن هذا  
موضع جهل، وسنبين ذلك فيما نستقبل إن شاء الله.  
هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله

### إلى مفعول

والمفعول الذي لم يعد إليه فعل فاعل ولا يعدي فعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل  
الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في  
القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجري مجرى الفعل وليس  
بفعل ولم يقو قوته، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا الصفات التي هي من لفظ  
أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين  
والمفعولين، التي تريد بها ما تريد بالفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك  
ولا هذه الصفات، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراها وليس بفعل.  
هذا باب

## الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول آخر

والمفعول الذي لم يتعد إليه فاعل ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر. والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته، كما فعلت ذلك بالفاعل.

فأما الفاعل الذي لا يتعده فعله فقولك: ذهب زيدٌ وجلس عمروٌ. والمفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل فقولك: ضرب زيد ويضرب عمرو. فالأسماء المحدث عنها، والأمثلة دليل على ما مضى وما لم يمض من المحدث به عن الأسماء، وهو الذهاب والجلوس والضرب، وليست الأمثلة بالأحداث ولا ما يكون منه الأحداث وهي الأسماء.

هذا باب

## الفاعل الذي يتعده فعله إلى مفعول

وذلك قولك: ضرب عبد الله زيداً. فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول تعدي إليه فعل الفاعل. فإن قدمت المفعول وأحرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ. فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يهملهم ويعنيانهم.

واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه؛ لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث. ألا ترى أن قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب. وإذا قلت ضرب عبد الله لم يستين أن المفعول زيد أو عمرو، ولا يدل على صنفٍ كما أن ذهب قد دل على صنف، وهو الذهاب، وذلك قولك ذهب عبد الله الذهاب الشديد، وقعد قعدة سوء، وقعد قعدتين، لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرتين وما يكون ضرباً منه. فمن ذلك: قعد القرفصاء، واشتمل الصماء، ورجع القهقري، لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه.

ويتعدى إلى الزمان، نحو قولك ذهب لأنه بني لما مضى منه وما لم يمض، فإذا قال ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال سيذهب فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه، كما أن فيه استدلالاً على وقوع الحدث. وذلك قولك قعد شهرين، وسيقعد شهرين، وتقول: ذهبت أمس، وسأذهب غداً، فإن شئت لم تجعلهما ظرفاً، فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث.

ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان؛ لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد علم أن للحدث مكاناً وإن لم يذكره كما علم أنه قد كان ذهاب، وذلك قولك ذهبت المذهب البعيد، وجلست مجلساً حسناً، وقعدت مقعداً كريماً، وقعدت المكان الذي رأيت، وذهبت وجهاً من الوجوه. وقد قال بعضهم ذهب الشام، يشبهه بالمبهم، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب. وهذا شاذ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان. ومثل ذهبت الشام: دخلت البيت. ومثل ذلك قول ساعدة بن جوية:

لدن بمنزلة الكف يعسل منته ... فيه كما عسل الطريق الثعلب

ويتعدى إلى ما كان وقتاً في الأمكنة كما يتعدى إلى ما كان وقتاً في الأزمنة لأنه وقت يقع في المكان، ولا يختص به مكان واحد، كما في الزمن كان مثله؛ لأنك قد تفعل بالأماكن ما تفعل بالأزمنة وإن كان الأزمنة أقوى في ذلك. وكذلك ينبغي أن يكون إذ صار فيما هو أبعد نحو ذهبت الشام، وهو قولك ذهبت فرسخين، وسرت الميدين، كما تقول ذهبت شهرين وسرت اليومين. وإنما جعل في الزمان أقوى لأن الفعل بنى لما مضى منه وما لم يمض، ففيه بيان متى وقع، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث. والأماكن لم يبن لها فعل، وليست بمصادر أخذ منها الأمثلة، والأماكن إلى الأناسي ونحوهم أقرب. ألا ترى أنهم يخصصونها بأسماء كزيد وعمرو، وفي قولهم مكة وعمان ونحوها، ويكون منها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه، كالجل والوادي، والبحر. والهر ليس كذلك. والأماكن لها جثة، وإنما الهمر مضى الليل والنهار، فهو إلى الفعل أقرب.

هذا باب الفاعل

### الذي يعده فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصر

على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول. وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدا درهماً، وكسوت بشراً الثياب الجياد. ومن ذلك: اخترت الرجال عبد الله، ومثل ذلك قوله عز وجل: " واختار موسى قومه سبعين رجلاً " ، وسميته زيدا، وكسيت زيدا أبا عبد الله، ودعوته زيدا إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً. ومنه قول الشاعر:

أستغفر الله ذنباً لست محصيه ... رب العباد إليه الوجه والعمل

وقال عمرو بن معد يكرب الزبيدي:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به ... فقد تركتك ذا مال وذا نشب

وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترت فلاناً من الرجال، وسميته بفلان، كما تقول: عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها، وأستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل. ومثل ذلك قول

المتلمس:

آليت حب العراق الدهر أطعمه ... والحب يأكله في القرية السوس

يريد: على حب العراق.

وكما تقول: نبئت زيدا يقول ذاك، أي عن زيد. وليست عن وعلى ههنا بمنزلة الباء في قوله: " كفى بالله شهيداً " ، وليس بزيد؛ لأن عن وعلى لا يفعل بها ذاك، ولا بمن في الواجب.

وليست أستغفر الله ذنباً وأمرتك الخير أكثر في كلامهم جميعاً، وإنما يتكلم بها بعضهم. فأما سميت وكنيت فإنما دخلتها الباء على حد ما دخلت في عرفت، تقول عرفته زيدا ثم تقول عرفته بزيد، فهو سوى ذلك المعنى، فإنما تدخل في سميت وكنيت على حد ما دخلت في عرفته بزيد. فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة.

وليس كل الفعل يفعل به ذها، كما أنه ليس كل فعل يتعدى الفاعل ولا يتعدى إلى مفعولين. ومنه قول الفرزدق:

منا الذي اختير الرجال سماحةً ... وجوداً إذا هب الرياح الرعازع

وقال الفرزدق أيضاً:

نبئت عبد الله بالجو أصبحت ... كراماً مواليتها لثيماً صميمها  
هذا باب الفاعل

الذي يعده فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر

على أحد المفعولين دون الآخر

وذلك قولك: حسب عبد الله زيدا بكراً، وظن عمرو وخالداً أباك، وخال عبد الله زيدا أخاك. ومثل ذلك: رأى عبد الله زيدا صاحبنا، ووجد عبد الله زيدا ذا الحفظ.  
وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقيناً كان أو شكاً، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو. فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين. ومثل ذلك: علمت زيدا الظريف، وزعم عبد الله زيدا أخاك.  
وإن قلت رأيت فأردت رؤية العين، أو وجدت فأردت وجدان الصالة، فهو بمنزلة ضربت ولكنك إنما تريد بوجدت علمت، وبرأيت ذلك أيضاً. ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول: رأيت زيدا الصالح.  
وقد يكون علمت بمنزلة عرفت لا تريد إلا علم الأول. فمن ذلك قوله تعالى: " ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت " ، وقال سبحانه: " وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم " فهي ههنا بمنزلة عرفت كما كانت رأيت على وجهين.  
وأما ظننت ذاك فإنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول ظننت، فتقتصر، كما تقول ذهبت، ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب. فذاك ههنا هو الظن، كأنك قلت: ظننت ذاك الظن. وكذلك خلت وحسبت.  
ويدلك على أنه الظن أنك لو قلت خلت زيدا وأرى زيدا لم يجوز. وتقول: ظننت به، جعلته موضع ظنك كما قلت نزلت به ونزلت عليه. ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله عز وجل: " كهى بالله " لم يجوز السكت عليها، فكأنك قلت: ظننت في الدار. ومثله شككت فيه.  
هذا باب

الفاعل الذي يعده فعله إلى ثلاثة مفعولين

ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة، لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى.

وذلك قولك: أرى الله بشراً زيدا أباك، ونبأت زيدا عمراً أبا فلان، وأعلم الله زيدا عمراً خيراً منك.  
واعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك معدي، تعدت إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى الفاعل، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدا المال إعطاء جميلاً، وسرقت عبد الله الثوب الليلة، لا تجعله ظرفاً، ولكن كما تقول: يا سارق الليلة زيدا الثوب، لم تجعلها ظرفاً.  
وتقول: أعلمت هذا زيدا قائماً العلم اليقين إعلاماً، وأدخل الله عمراً للدخل الكريم إدخالاً؛ لأنها لما انتهت صارت

بمنزلة ما لا يتعدى.

هذا باب المفعول الذي تعده فعله إلى مفعول

وذلك قولك: كسى عبد الله الثوب، وأعطى عبد الله المال. رفعت عبد الله ههنا كما رفعت في ضرب حين قلت ضرب عبد الله، وشغلت به كسى وأعطى كما شغلت به ضرب. وانتصب الثوب والمال لأنهما مفعولان تعدى إليهما مفعول هو بمنزلة الفاعل.

وإن شئت قدمت وأخرت فقلت كسى الثوب زيد، وأعطى المال عبد الله كما قلت ضرب زيداً عبد الله. فأمره في هذا كأمر الفاعل.

واعلم أن المفعول الذي لا يتعده فعله إلى مفعول، يتعدى إلى كل شيء تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعده فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب زيد الضرب الشديد، وضرب عبد الله اليومين اللذين تعلم، لا تجعله ظرفاً، ولكن كما تقول: يا مضروب الليلة الضرب الشديد، وأعد عبد الله المقعد الكريم.

فجميع ما تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعده فعله إلى مفعول يتعدى إليه فعل المفعول الذي لا يتعده فعله.

واعلم أن المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل في التعدي والاقصار بمنزلة إذا تعدى إليه فعل الفاعل؛ لأن معناه متعدياً إليه فعل الفاعل وغير متعد إليه فعله سواء. ألا ترى أنك تقول ضربت زيداً، فلا تجاوز هذا المفعول، وتقول ضرب زيد فلا يتعده فعله، لأن المعنى واحد.

وتقول: كسوت زيداً ثوباً فتجاوز إلى مفعول آخر، وتقول: كسى زيد ثوباً، فلا تجاوز الثوب، لأن الأول بمنزلة المنصوب، لأن المعنى واحد وإن كان لفظه لفظ الفاعل.

هذا باب المفعول

الذي يتعده فعله إلى مفعولين

، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر.

وذلك قولك: نبئت زيداً أبا فلان. لما كان الفاعل يتعدى إلى ثلاثة تعدى المفعول إلى اثنين. وتقول أرى عبد الله أبا فلان، لأنك لو أدخلت في هذا الفعل الفاعل وبنيت له لتعده فعله إلى ثلاثة مفعولين.

واعلم أن الأفعال إذا انتهت ههنا فلم تجاوز، تعدت إلى جميع ما تعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى المفعول. وذلك قولك: أعطى عبد الله الثوب إعطاءً جميلاً، ونبئت زيداً أبا فلان تبييناً حسناً، وسرق عبد الله الثوب الليلة، لا تجعله ظرفاً ولكن على قولك يا مسروق الليلة الثوب، صير فعل المفعول والفاعل حيث انتهى فعلهما بمنزلة الفعل الذي لا يتعدى فاعله ولا مفعوله، ولم يكونا ليكونا بأضعف من الفعل الذي لا يتعدى.

هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال

وقع فيه الفعل وليس بمفعول

كالثوب في قولك كسوت الثوب، وفي قولك كسوت زيداً الثوب، لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل ولكنه مفعول كأول. ألا ترى أنه يكون معرفة ويكون معناه ثانياً كمعناه أولاً إذا قلت كسوت الثوب، وكمعناه إذا كان

بمنزل الفاعل إذا قلت كسى الثوب.

وذلك قولك: ضربت عبد الله قائماً، وذهب زيد ركباً. فلو كان بمنزلة المفعول الذي يتعدى إليه فعل الفاعل نحو عبد الله وزيد ما جاز في ذهبت، ولجاز أن تقول ضربت زيدا أبك، وضربت زيدا قائم، لا تريد بالأب ولا بالقائم الصفة " ولا البدل " ، فالاسم الأول المفعول في ضربت قد حال بينه وبين الفعل أن يكون فيه بمنزلة، كما حال الفاعل بينه وبين الفعل في ذهب أن يكون فاعلاً، وكما حالت الأسماء المجرورة بين ما بعدها وبين الجار في قولك: لي مثله رجلاً، ولي ملؤه عسلاً، وكذلك ويجه فارساً؛ وكما منعت النون في عشرين أن يكون ما بعدها جراً إذا قلت: له عشرون درهماً. فعمل الفعل هنا فيما يكون حالاً كعمل مثله فيما بعده، ألا ترى أنه لا يكون إلا نكرة كما أن هذا لا يكون إلا نكرة، ولو كان هذا بمنزلة الثوب وزيد في كسوت لما جاز ذهبت ركباً، لأنه لا يتعدى إلى مفعول كزيد وعمرو. وإنما جاز هذا لأنه حال، وليس معناه كمنى الثوب وزيد، فعمل كعمل غير الفعل ولم يكن أضعف منه، إذ كان يتعدى إلى ما ذكرت من الأزمنة والمصادر ونحوه.

هذا باب

### الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول

#### واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد

فمن ثم ذكر على حديثه ولم يذكر مع الأول، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجوز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول، لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثمة. وسنين لك إن شاء الله. وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر. تقول: كان عبد الله أخاك، وإنما أردت أن تخبر عن الأختوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى. وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول في ظننت. وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد. وتقول: كناهم، كما تقول ضربناهم وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم، كما تقول إذا لم نضربهم فمن يضربهم. قال أبو الأسود الدؤلي:

فإن لا يكنها أو تكنه فإنه ... أخوها غذته أمه بلبانها

فهو كائن ومكون، كما تقول ضارب ومضروب.

وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول: قد كان عبد الله، أي قد خلق عبد الله. وقد كان الأمر، أي وقع الأمر. وقد دام فلان، أي ثبت. كما تقول رأيت زيدا تريد رؤية العين، وكما تقول أنا وجدته تريد وجدان الضالة، وكما يكون أصبح وأمسى مرة بمنزلة كان، ومرة بمنزلة قولك استيقظوا وناموا. فأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك، لأنها وضعت موضعاً واحداً، ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر.

فمما جاء على وقع قوله، وهو مقاس العائذي:

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي ... إذا كان يوم ذو كواكب أشهب

" أي إذا وقع " . وقال الآخر، عمرو بن شأس:

بني أسد هل تعلمون بلاءنا ... إذا كان يوماً ذا كواكب أشعنا

إذا كانت الحو الطوال كأنما ... كسها السلاح الأرجوان المضلعا  
أضمر لعلم المخاطب بما يعنى، وهو اليوم. وسمعت بعض العرب يقول أشعنا ويرفع ما قبله، كأنه قال: إذا وقع يوم  
ذو كواكب أشعنا.

واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة، لأنه حد الكلام، لأتهما شيء واحد،  
وليس بمنزلة قولك: ضرب رجل زيدا لأتهما شيئا مختلفان، وهما في كان بمنزلة في الابتداء إذا قلت عبد الله  
منطلق. تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيد حليماً، وكان حليماً زيدا، لا عليك أقدمت أم  
أخرت، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك: ضرب زيدا عبد الله. فإذا قلت: كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف  
عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليماً فقد أعلمته مثل ما علمت. فإذا قلت كان حليماً فإنما ينتظر أن  
تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ. فإن قلت: كان حليم أو رجل فقد بدأت  
بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا  
أن يقرؤا باب لبس.

وقد تقول: كان زيد الطويل منطلقاً، إذا خفت التباس الزيدين، وتقول: أسفيها كان زيد أم حليماً، وأرجلاً كان  
زيد أم صبياً، تجعلها لزيد، لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدثته عن خبر من هو  
معروف عندك فالمعروف هو المبدوء به.

ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسان حليماً أو كان رجل منطلقاً، كنت  
تلبس، لأنه لا يستكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خيراً لما  
يكون فيه هذا اللبس.

وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام. حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضرب، وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيدا  
وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام، وذلك قول خداش بن زهير:

فإنك لا تبالي بعد حول ... أظني كان أمك أم حمار  
وقال حسان بن ثابت:

كأن سبيئة من بيت رأس ... يكون مزاجها غسل وماء  
وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصاري:

ألا من مبلغ حسان عني ... أسحر كان طبعك أم جنون  
وقال الفرزدق:

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا ... تميماً بجوف الشام أم متساكر

فهذا إنشاء بعضهم. وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع وابتداء.

وإذا كان معرفة فأنت بالخيار: أيهما ما جعلته فاعلاً رفعت ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك في ضرب، وذلك  
قولك: كان أخوك زيدا، وكان زيد صاحبك، وكان هذا زيدا، وكان المتكلم أخاك.

وتقول: من كان أخاك، ومن كان أخوك، كما تقول: من ضرب أباك إذا جعلت من الفاعل، ومن ضرب أبوك إذا  
جعلت الأب الفاعل. وكذلك أيهم كان أخاك وأيهم كان أخوك.

وتقول: ما كان أخاك إلا زيد كقولك ما ضرب أخاك إلا زيد. ومثل ذلك قوله عز وجل: " ما كان حجتهم إلا أن  
قالوا: " وما كان جواب قومه إلا أن قالوا " . وقال الشاعر:

وقد علم الأقباط ما كان داءها ... بهلان إلا الخزي ممن يقودها  
وإن شئت رفعت الأول كما تقول: ما ضرب أخوك إلا زيدا. و " قد " قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع.

ومثل قولهم: من كان أخاك، قول العرب ما جاءت حاجتك، كأنه قال: ما صارت حاجتك، ولكنه أدخل التأنيث  
على ما، حيث كانت الحاجة، كما قال بعض العرب: من كانت أمك، حيث أوقع من على مؤنث. وإنما صير جاء  
بمنزلة كان في هذا الحرف وحده لأنه كان بمنزلة المثل، كما جعلوا عسى بمنزلة كان في قولهم: " عسى الغوير أبوساً  
" ، ولا يقال: عسيت أخاناً. وكما جعلوا لدن مع غدوة منونة في قولهم لدن غدوة. ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء  
في موضع على غير حاله في سائر الكلام، وسترى مثل ذلك إن شاء الله.

ومن يقول من العرب: ما جاءت حاجتك، كثير، كما يقول من كانت أمك. ولم يقولوا ما جاء حاجتك كما قالوا  
من كان أمك، لأنه بمنزلة المثل فالزموه التاء، كما اتفقوا على لعمر كان في اليمين.  
وزعم يونس أنه سمع روبة يقول: ما جاءت حاجتك؛ فرفع.

ومثل قولهم ما جاءت حاجتك إذ صارت تقع على مؤنث، قراءة بعض القراء: " ثم لم تكن فنتهم إلا أن قالوا " و "  
تلتقطه بعض السيارة " . وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنت البعض لأنه أضافه إلى مؤنث  
هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال: ذهبت عبد أمك لم يحسن.

ومما جاء مثله في الشعر قول الشاعر، الأعشى:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته ... كما شرقت صدر القناة من الدم  
لأن صدر القناة من مؤنث. ومثله قول جرير:

إذا بعض السنين تعرقتنا ... كفى الأيتام فقد أبي اليتيم

لأن " بعض " ههنا سنون. ومثله قول جرير أيضاً:

لما أتى خبر الزبير تواضعت ... سور المدينة والجبال الخشع

ومثله قول ذي الرمة:

مشين كما اهتزت رماح تسفهت ... أعاليها مر الرياح النواسم

وقال العجاج:

طول الليالي أسرع في تقضى

وسمنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتمعت أهل الإمامة، لأنه يقول في كلامه: اجتمعت الإمامة، يعني أهل  
الإمامة، فأنث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ للإمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام.  
ومثل " في هذا " يا طلحة أقبل، لأن أكثر ما يدعو طلحة بالترخيم فترك الحاء على حالها. ويا تيم عدي أقبل.  
وقال الشاعر جرير:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم ... لا يلقيكم في سوءة عمر

وسترى هذا مبيناً في مواضعه إن شاء الله.

وترك التاء في جميع هذا " الحد والوجه. وسترى ما " إثبات التاء فيه حسن إن شاء الله " من هذا النحو، لكثرة في  
كلامهم. وسيبين في بابه " .

فإن قلت: من ضربت عبد أمك، أو هذه عبد زينب لم يجوز، لأنه ليس منها ولا بها، ولا يجوز أن تلفظ بها و " أنت "

تريد العبد.

هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة

وذلك قولك: ما كان أحد مثلك، وما كان أحد خيراً منك، وما كان أحد مجترئاً عليك.  
وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوّه، ولأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا.  
وإذا قلت كان رجل ذاهباً فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله. ولو قلت كان رجل من آل فلان فارساً حسن؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان وقد يجله. ولو قلت كان رجل في قوم عاقلاً لم يحسن؛ لأنه لا يستكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم. فعلى هذا النحو يحسن ويقبح.  
ولا يجوز لأحد أن تضعه في موضع واجب، لو قلت كان أحد من آل فلان لم يجز، لأنه إنما وقع في كلامهم نفيًا عاماً. يقول الرجل: أتاني رجل، يريد واحداً في العدد لا اثنين فيقال: ما أتاك رجل، أي أتاك أكثر من ذلك، أو يقول أتاني رجل لا امرأة فيقال: ما أتاك رجل، أي امرأة أتنك. ويقول: أتاني اليوم رجل، أي في قوته ونفاذه، فيقول: ما أتاك رجل، أي أتاك الضعفاء. فإذا قال: ما أتاك أحد صار نفيًا عاماً " لهذا كله، وإنما مجراه في الكلام هذا. ولو قال: ما كان مثلك أحداً، أو ما كان زيد أحداً كان ناقضاً؛ لأنه قد علم أنه لا يكون زيد ولا مثله إلا من الناس. ولو قلت ما كان مثلك اليوم أحد فإنه يكون أن لا يكون في اليوم إنسان على حاله، إلا أن تقول: ما كان زيد أحداً، أي من الأحدين. وما كان مثلك أحد على وجه تصغيره، فتصير كأنك قلت: ما ضرب زيد أحداً وما قتل مثلك أحداً.

والتقديم والتأخير في هذا بمنزلة في المعرفة وما ذكرت لك من الفعل. وحسنت النكرة " ههنا " في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعراف في موضع الأنكر، وهما متكافئان كما تكافأت المعرفتان، ولأن المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك وقد عرف من تعنى بذلك كمعرفتك.

وتقول: ما كان فيها أحد خير منك، وما كان أحد مثلك فيها، وليس أحد فيها خير منك، إذا جعلت فيها مستقراً ولم تجعله على قولك فيها زيد قائم، أجريت الصفة على الاسم. فإن جعلته على قولك فيها زيد قائم " نصبت " ، تقول: ما كان فيها أحد خيراً منك، وما كان أحد خيراً منك فيها، إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن. وإذا أردت أن يكون مستقراً تكنفي به فكلما قدمته كان أحسن، لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته كما تقدم أظن وأحسب، وإذا ألغيت أخرته كما تؤخرهما، لأنهما ليسا يعملان شيئاً.

والتقديم ههنا والتأخير " فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً، في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول. وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير " والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجل: " ولم يكن له كفواً أحد " . وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولم يكن كفواً له أحد، كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقرة. وقال الشاعر:

لتقربن قرباً جليدياً ... ما دام فيهن فصل حيا

فقد دجا الليل فهيا هيا

هذا باب

## ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع

بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف " ما " . تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقاً. وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، أي لا يعلمونها في شيء وهو القياس، لأنه ليس بفعل وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار.

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بما لات في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة، لا تكون لات إلا مع الحين، تضم فيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنه مفعول به، ولم تمكن تمكنها ولم تستعمل إلا مضمراً فيها، لأنها ليس كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول لست " ولست " وليسوا، وعبد الله ليس ذاهباً، فتبنى على المبتدأ وتضم فيه، ولا يكون هذا في لات لا تقول: عبد الله لات منطلقاً، ولا قومك لاتوا منطلقين.

ونظير لات في أنه لا يكون إلا مضمراً فيه: ليس ولا يكون في الاستشار، إذا قلت أتوني ليس زيداً ولا يكون بشراً. وزعموا أن بعضهم قرأ: " ولات حين مناص " وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي: من فر عن نيراتها ... فأنا ابن قيس لا براح جعلها بمنزلة ليس، فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع.

ولا يجاوز بها هذا الحين رفعت أو نصبت، ولا تمكن في الكلام كتمكن ليس، وإنما هي مع الحين كما أن لدن إنما ينصب بها مع غدوة، وكما أن التاء لا تجر في القسم ولا في غيره إلا في الله، إذا قلت تالله لأفعلن. ومثل ذلك قوله عز وجل: " ما هذا بشراً " في لغة أهل الحجاز. وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف. فإذا قلت: ما منطلق عبد الله، أو ما مسيء من أعتب، رفعت. ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً، كما أنه لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبد الله على حد قولك: إن عبد الله أخوك، لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلة فكما لم تتصرف إن كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه ولم تقو قوته فكذلك ما.

وتقول: ما زيد إلا منطلق، تستوي فيه اللغتان. ومثله قوله عز وجل: " ما أنتم إلا بشر مثلنا " لما تقو ما حيث نقضت معنى ليس كما لو تقو حين قدمت الخبر. فمعنى ليس النفي كما أن معنى كان الواجب، وكل واحد منهما، يعني وكان وليس، إذا جردته فهذا معناه. فإن قلت ما كان، أدخلت عليها ما ينفي به. فإن قلت ليس زيد إلا ذاهباً أدخلت ما يوجب كما أدخلت ما ينفي. فلم تقو ما في باب قلب المعنى كما لم تقو في تقديم الخبر. وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... إذ هم قريش وإذا ما مثلهم بشر

وهذا لا يكاد يعرف، كما أن " لات حين مناص " كذلك. ورب شيء هكذا، وهو كقول بعضهم: هذه ملحفة جديدة، في القلة.

وتقول: ما عبد الله خارجاً ولا معن ذاهب، ترفعه على أن لا تشرك الاسم الآخر في ما ولكن تبتدئه، كما تقول: ما كان عبد الله منطلقاً ولا زيد ذاهب، إذا لم تجعله على كان وجعلته غير ذاهب الآن. وكذلك ليس. وإن شئت جعلتها لا التي يكون فيها الاشتراك فتصب كما تقوم في كان: ما كان زيد ذاهباً ولا عمرو منطلقاً. وذلك قولك: ليس زيد ذاهباً ولا أخوك منطلقاً، وكذلك ما زيد ذاهباً ولا معن خارجاً.

وليس قولهم لا يكون في ما إلا الرفع بشيء، لأنهم يحتجون بأنك لا تستطيع أن تقول ولا ليس ولا ما، فأنت تقول

ليس زيد ولا أخوه ذاهبين وما عمرو ولا خالد منطلقين، فتشركه مع الأول في ليس وفي ما. فما يجوز في كان، إلا أنك إن حملته على الأول أو ابتدأت فالمعنى أنك تضي شيئاً غير كائن في حال حديثك. وكان "الابتداء" في كان أوضح، لأن المعنى يكون على ما مضى وعلى ما هو الآن. وليس يمتنع أن يراد به الأول كما أردت في كان ومثل ذلك قولك إن زيدا ظريف وعمرو وعمرا، فالمعنى في الحديث واحد وما يراد من الأعمال مختلف " في كان وليس وما " .

وتقول: ما زيد كريماً ولا عقلاً أبوه، تجعله كأنه للأول بمنزلة كريم لأنه ملتبس به، إذا قلت أبوه تجر به عليه كما أجزيت عليه الكريم، لأنك لو قلت: ما زيد عقلاً أبوه نصبت وكان كلاماً.  
وتقول: ما زيد ذاهباً ولا عاقل عمرو، لأنك لو قلت ما زيد عقلاً عمرو لم يكن كلاماً، لأنه ليس من سببه، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول، كأنك قلت: وما عاقل عمرو. ولو جعلته من سببه لكان فيه له إضمار كالهاء في الأب ونحوها، ولم يجز نصبه على ما، لأنك لو ذكرت ما ثم قدمت الخبر لم يكن إلا رفعاً. وإن شئت قلت: ما زيد ذاهباً ولا كريم أخوه، إن ابتدأته ولم تجعله على ما، كما فعلت ذلك حين بدأت بالاسم.  
ولكن ليس وكان يجوز فيهما النصب وإن قدمت الخبر ولم يكن ملتبساً لأنك لو ذكرتهما كان الخبر فيهما مقدماً مثله مؤخراً، وذلك قولك: ما كان زيد ذاهباً ولا قائماً عمرو.

وتقول ما زيد ذاهباً ولا محسن زيد، الرفع أجود وإن كنت تريد الأول، لأنك لو قلت ما زيد منطلقاً زيد لم يكن حد الكلام، وكان ههنا ضعيفاً، ولم يكن كقولك ما زيد منطلقاً هو، لأنك قد استغنيت عن إظهاره وإنما ينبغي لك أن تضمه. ألا ترى أنك لو قلت ما زيد منطلقاً أبو زيد لم يكن كقولك ما زيد منطلقاً أبوه، لأنك قد استغنيت عن الإظهار، فلما كان هذا كذلك أجزى مجرى الأجنبي واستؤنف على حاله حيث كان هذا ضعيفاً فيه. وقد يجوز أن تنصب. قال الشاعر، وهو سواد ابن عدي:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء ... نعص الموت ذا الغنى والفقيرا  
فأعاد الإظهار. وقال الجعدي:

إذا الوحش ضم الوحش في ظلالهما ... سواقط من حر وقد كان أظهرها  
والرفع الوجه. وقال الفرزدق:

لعمرك ما معن بتارك حقه ... ولا منسى معن ولا متيسر

وإذا قلت: ما زيد منطلقاً أبو عمرو، وأبو عمرو أبوه، لم يجز، لأنك لم تعرفه به ولم تذكر له إضماراً ولا إظهاراً فيه، فهذا لا يجوز لأنك لم تجعل له فيه سبباً.

وتقول: ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمة أمها ترفع، لأنك لو قلت: ما أبو زينب مقيمة أمها لم يجز، لأنها ليست من سببه وإنما عملت ما فيه لا في زينب. ومن ذلك قول الشاعر، وهو الأعور الشني:

هون عليك فإن الأمور ... بكف الإله مقاديرها

فليس بآتيك منهيهها ... ولا قاصر عنك مأمورها

لأنه جعل المأمور من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المذكر وهو المنهي. وقد جره قوم فجعلوه المأمور للمنهي، والمنهي هو الأمور لأنه من الأمور وهو بعضها، فأجراه وأنته كما قال جرير:

إذا بعض السنين تعرقتنا ... كفى الأيتام فقد أبي اليتيم

ومثل ذلك قول الشاعر، النابغة الجعدي:

فليس بمعروف لنا أن نردها ... صحاحاً ولا مستكر أن تعقرا  
كأنه قال: ليس بمعروف لنا ردها صحاحاً ولا مستكر عقرها، والعقر ليس للرد. وقد يجوز أن يجز ويحملة على الرد  
ويؤنث لأنه من الخيل، كما قال ذو الرمة:  
مشين كما اهتزت رماح تسفهت ... أعاليها من الرياح النواسم  
كأنه قال: تسفهتها الرياح، وكأنه قال: ليس بآيتك منهيها وليس بمعرفة ردها، حين كان من الخيل والخيل مؤنثة  
فأنث.

ومثل هذا قوله تعالى جده: " بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون  
" ، أجرى الأول على لفظ الواحد والآخر على المعنى. هذا مثله في أنه تكلم به مذكراً ثم أنث، كما جمع ههنا، وهو  
في قوله ليس بآيتك منهيها، كأنه قال: ليس بآيتك الأمور. وفي ليس بمعرفة ردها، كأنه قال: ليس بمعرفة خيلنا  
صحاحاً.

وإن شئت نصبت فقلت: ولا مستكراً أن تعقرا ولا قاصراً عنك مأمورها، على قولك: ليس زيد ذاهباً ولا عمرو  
ومنطلقاً، أو ولا منطلقاً عمرو.  
وتقول: ما كل سوداء قمره ولا بيضاء شحمة، وإن شئت نصبت شحمةً. وبيضاء في موضع جر، كأنك أظهرت كل  
فقلت ولا كل بيضاء. قال الشاعر أبو داود:  
أكل امرئ تحسين امرأ ... وناز توقد بالليل نارا  
فاستغنيت عن تشية كل لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب. وجاز كما جاز في قولك: ما مثل  
عبد الله يقول ذاك ولا أخيه، وإن شئت قلت: ولا مثل أخيه. فكما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه.  
وتفريقه أن تقول: ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك. ومثل ذلك ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك.  
فلما جاز في هذا جاز في ذلك.  
هذا باب

### ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله

وذلك قولك: ليس زيد ببيان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبك. والوجه فيه الجر لأنك تريد أن تشرك بين  
الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليك المعنى. وأن يكون آخره على أوله أولى، ليكون حاهما في الباء سواء كحاهما  
في غير الباء، مع قربه منه.

وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا: هذا جحر ضب خرب، ونحوه، فكيف ما يصح معناه.

ومما جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسيدي:

معاوي إننا بشر فأسجح ... فلسنا بالجمال ولا الحديد

لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يحل بالمعنى ولم يحتج إليها وكان نصباً. ألا ترى أنهم يقولون حسبك  
هذا وحسبك هذا، فلم تغير الباء معنى. وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء، لأن بحسبك في موضع ابتداء. ومثل  
ذلك قول لبيد:

فإن لم تجد من دون عدنان والداً ... ودون معدٍ فلتزعك العواذل

والجر الوجه.

ولو قلت: ما زيد على قومنا ولا عندنا كان النصب ليس غير، لأنه لا يجوز حمله على علي. ألا ترى أنك لو قلت:  
ولا على عندنا لم يكن، لأن عندنا لا تستعمل إلا ظرفاً، وإنما أزدت أن تخبر أنه ليس عندكم.

وتقول: أخذتنا بالجوذ وفوقه، لأنه ليس من كلامهم وفوقه.

ومثل ودون معد قول الشاعر، وهو كعب بن جعيل:

ألا حي نلماني عمير بن عامر ... إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا

وقال العجاج:

كشحا طوى من بلد مختاراً ... من يأسه اليأس أو حذارا

وتقول: ما زيد كعمرو ولا شبيهاً به، وما عمرو كخالد ولا مفلحاً، النصب في هذا جيد، لأنك إنما تريد ما هو مثل  
فلان ولا مفلحاً. هذا وجه الكلام. فإن أردت أن تقول ولا بمنزلة من يشبهه جررت، وذلك قولك ما أنت كزيد  
ولا شبيه به، وإنما أردت ولا كشبيه به.

وإذا قلت ما أنت بزيد ولا قريباً منه فإنه ليس ههنا معنى بالباء لم يكن قبل أن تجي بها، وأنت إذا ذكرت الكاف  
تمثل. وتكون قريباً ههنا إن شئت ظرفاً. فإن لم تجعل قريباً ظرفاً جاز فيه الجر على الباء والنصب على الموضع.

هذا باب

### الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إن

إذا قلت: إنه من يأتينا نأته، وإنه أمة الله ذاهية.

فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله. فلولا أن فيه إضماراً لم يجوز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم،  
ولكن فيه الإضمار مثل ما في إنه.

وسوف نبين حال هذا في الإضمار وكيف هو إن شاء الله. قال الشاعر، وهو حميد الأرقط:

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم ... وليس كل النوى تلقى المساكين

فلو كان كل على ليس ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفع في كل، ولكنه انتصب على تلقى. ولا يجوز أن تحمل  
المساكين على ليس وقد قدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول، وهذا لا يحسن. لو قلت كانت  
زيداً الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى لم يجوز، وكان قبيحاً.

ومثل ذلك في الإضمار قول بعض الشعراء، العجير، سمعاه ممن يوثق بعربيته:

إذا مت كان الناس صنفان: شامت ... وآخر مشن بالذي كنت أصنع

أضمر فيها. وقال بعضهم: كان أنت خير منه كأنه قال إنه أنت خير منه. ومثله: كاد تريغ قلوب فريق منهم، وجاز  
هذا التفسير لأن معناه كادت قلوب فريق منهم تريغ، كما قلت: ما كان الطيب إلا المسك على إعمال ما كان  
الأمر الطيب إلا المسك، فجاز هذا إذ كان معناه ما الطيب إلا المسك.

وقال هشام أخو ذي الرمة:

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها ... وليس منها شفاء الداء مبذول

ولا يجوز ذا في ما في لغة أهل الحجاز؛ لأنه لا يكون فيه إضمار.

ولا يجوز أن تقول: ما زيداً عبد الله إضماماً، وما زيداً أنا قاتلاً، لأنه لا يستقيم كما لم يستقيم في كان وليس، أن تقدم ما يعمل فيه الآخر. فإن رفعت الخبر حسن جمله على اللغة التميمية، كما قلت: أما زيداً فأنا ضاربٌ، كأنك لم تذكر أما وكأنك لم تذكر ما، وكأنك قلت: زيداً أنا ضاربٌ.

وقال مزاحم العقيلي:

وقالوا تعرفها المنازل من منى ... وما كل من وافى منى أنا عارف

وقال بعضهم:

وما كل من وافى منى أنا عارف

لزم اللغة الحجازية فرفع، كأنه قال: ليس عبد الله أنا عارف، فأضمر الهاء في عارف. وكان الوجه عارفه حيث لم يعمل عارف في كل، وكان هذا أحسن من التقديم والتأخير، لأنهم قد يدعون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيراً، وذلك ليس في شيء من كلامهم ولا يكاد يكون في شعر. وسترى ذلك إن شاء الله.

هذا باب

### ما يعمل عمل الفعل ولم يجز مجرى الفعل

ولم يتمكن تمكنه

وذلك قولك ما أحسن عبد الله. زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى العجب. وهذا تمثيل ولم يتكلم به.

ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما ولا تريل شيئاً عن موضعه، ولا تقول فيه ما يحسن، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا.

وبناؤه أبداً من فعل وفعل وأفعل، هذا؛ لأنهم لم يريدوا أن يتصرف، فجعلوا له مثلاً واحداً يجري عليه، فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو لات وما. وإن كان من حسن وكرم وأعطى، كما قالوا أجدل فجعلوه اسماً وإن كان من الجدل وأجري مجرى أفكل.

ونظير جعلهم ما وحدها اسماً قول العرب: إني مما أن أصنع، أي من الأمر أن أصنع، فجعل ما وحدها اسماً.

ومثل ذلك غسلته غسلًا نعماً، أي نعم الغسل.

وتقول: ما كان أحسن زيداً، فتذكر كان لتدل أنه فيما مضى.

هذا باب الفاعلين والمفعولين

### الذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك

وهو قولك: ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه. فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع.

وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد، كما كان خشنت بصدرة وصدر زيد، وجه الكلام، حيث كان الجر في الأول وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقض معنى، سوا بينهما في الجر كما يستويان في النصب.

ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب، قوله عز وجل: " والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات " فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناءً عنه ومثل ذلك: ونخلع ونترك من يفجرك.

وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا، وذلك قول قيس بن الخطيم:

نحن بما عندنا وأنت بما ... عندك راضٍ والرأي مختلف

وقال ضابيء البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله ... فإني وقياراً بما لغريب

وقال ابن أحر:

رماي بأمرٍ كنت منه ووالدي ... بريئاً ومن أجل الطوى رماي

فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد لأنه قد علم أن المخاطب سيسندل به على أن الآخرين في هذه الصفة. والأول

أجود لأنه لم يضع واحداً في موضع جمع، ولا جمعاً في موضع واحد.

ومثله قول الفرزدق:

إني ضمننت لمن أتاني ما جنى ... وأبي فكان وكنت غير غدور

ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك. ولو تحمل الكلام على

الآخر لقلت: ضربت وضربوني قومك، وإنما كلامهم: ضربت وضربني قومك. وإذا قلت ضربني، لم يكن سبيل

للأول، لأنك لا تقول ضربني وأنت تجعل المضمر جميعاً، ولو أعملت الأول لقلت مررت ومر بي يزيد. وإنما قبح

هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى. قال الشاعر، وهو الفرزدق:

ولكن نصفاً لو سبيت وسبني ... بنو عبد شمس من مناف وهاشم

وقال طفيل الغنوي:

وكمثماً مدمماً كأن متونها ... جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

وقال رجل من باهلة:

ولقد أرى تغنى به سيفانة ... تصبي الحليم ومثلها أصباه

فالفعل الأول في كل هذا معمل في المعنى وغير معمل في اللفظ، والآخر معمل في اللفظ والمعنى.

فإن قلت: ضربت وضربوني قومك نصبت، إلا في قول من قال: أكلوني البراغيث، أو تحمله على البدل فتجعله بدلاً

من المضمر، كأنك قلت: ضربت وضربني ناس بنو فلان.

وعلى هذا الحد تقول: ضربت وضربني عبد الله، تضمير في ضربني كما أضمرت في ضربوني.

فإن قلت: ضربني وضربتهم قومك رفعت لأنك شغلت الآخر فأضمرت فيه، كأنك قلت ضربني قومك وضربتهم

على التقديم والتأخير، إلا أن تجعل ههنا البدل كما جعلته في الرفع. فإن فعلت ذلك لم يكن بد من ضربوني لأنك

تضمير فيه الجمع. قال عمر بن أبي ربيعة:

إذا هي لم تستك بعود أراكة ... تنخل، فاستاكت به، عود إسحل

لأنه أضمر في آخر الكلام. وقال المرار الأسدي:

فرد على الفؤاد هوى عميداً ... وسوئل لو يبين لنا سؤالا

وقد نغني بها ونرى عصوراً ... بما يقتدنا الخرد الخدالا

حدثنا به أبو الخطاب عن شاعره.

وإذا قلت: ضربوني وضربتهم قومك جعلت القوم بدلاً من هم؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل، والفاعل ههنا جماعة وضمير الجماعة الواو.

وكذلك تقول: ضربوني وضربت قومك، إذا عملت الآخر فلا بد في الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل. وإنما قلت: ضربت وضربني قومك فلم تجعل في الأول الهاء والميم، لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعل بغير فاعل.

وقال امرؤ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة ... كفاي ولم أطلب قليل من المال

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ونصب فسد المعنى.

وقد يجوز ضربت وضربني زيداً؛ لأن بعضهم قد يقول: متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً، والوجه متى رأيت أو قلت زيد منطلقاً.

ومثل ذلك في الجواز ضربني وضربت قومك، والوجه أن تقول: ضربوني وضربت قومك، فتحمله على الآخر. فإن قلت: ضربني وضربت قومك فجائز وهو قبيح، أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أحسن الفتيان وأجمله وأكرم بنيه وأنبله.

ولا بد من هذا، لأنه لا يخلو الفعل من مضمير أو مظهر مرفوع من الأسماء، كأنك قلت إذا مثله: ضربني من ثم وضربت قومك. وترك ذلك أجود وأحسن، للتبيان الذي يجيء بعده، فأضمر من لذلك.

قال الأخفش: فهذا رديء في القياس يدخل فيه أن تقول: أصحابك جلس، تضمير شيئاً يكون في اللفظ واحداً. فقوله: هو أظرف الفتيان وأجمله لا يقاس عليه، ألا ترى أنك لو قلت وأنت تريد الجماعة: هذا غلام القوم وصاحبه لم يحسن.

هذا باب

ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم أو آخر

وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم

فإذا بنيت الاسم عليه قلت: ضربت زيداً، وهو الحد، لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد ضرب زيد عمراً، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل. وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه. وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد كما كان ذلك عربياً جيداً، وذلك قولك: زيداً ضربت، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في ضرب زيد عمراً وضرب عمراً وزيد.

فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيد ضربته، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبنى عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به، وإنما قلت عبد الله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء.

ومثل ذلك قوله جل ثناؤه: "وأما ثمود فهديناهم" وإنما حسن أن يبني الفعل على الاسم حيث كان معملاً في

المضمر وشغلته به، ولولا ذلك لم يحسن؛ لأنك لم تشغله بشيء.

وإن شئت قلت: زيداً ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، إلا أنهم لا

يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره. فالاسم ها هنا مبني على هذا المضمَر.  
ومثل ترك إظهار الفعل ها هنا ترك الإظهار في الموضع الذي تقدم فيه الإضمار، وستره إن شاء الله.  
وقد قرأ بعضهم: " وأما ثمود فهديناهم " . وأنشئوا هذا البيت على وجهين: على النصب والرفع، قال بشر بن أبي  
خازم:

فأما تميم تميم بن مر ... فالفاهم القوم روي نياما  
ومنه قول ذي الرمة:

إذا ابن أبي موسى بلال بلغته ... فقام بفأس بين وصليك جازر  
فالنصب عربيٌّ كثيرٌ والرفع أجود، لأنه إذا أراد الأعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول: ضربت زيدا وزيدا وضربت، ولا  
يعمل الفعل في مضمَر، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد. وكل هذا من كلامهم. ومثل هذا: زيدا أعطيت وأعطيت  
زيداً وزيداً أعطيته؛ لأن أعطيت بمنزلة ضربت. وقد بين المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل في أول الكتاب.  
فإن قلت: زيد مررت به فهو من النصب أبعد من ذلك، لأن المضمَر قد خرج من الفعل وأضيف الفعل إليه بالباء،  
ولم يوصل إليه الفعل في اللفظ، فصار كقولك: زيد لقيت أخاه. وإن شئت قلت: زيدا مررت به تريد أن تفسر به  
مضمراً، كأنك قلت إذا مثلت ذلك: جعلت زيدا على طريقي مررت به، ولكنك لا تظهر هذا الأول لما ذكرت  
لك.

وإذا قلت: زيد لقيت أخاه فهو كذلك، وإن شئت نصبت، لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به.  
والدليل على ذلك أن الرجل يقول أهنت زيدا يهانتك أخاه وأكرمته يكرامك أخاه. وهذا النحو في الكلام كثير،  
يقول الرجل إنما أعطيت زيدا، وإنما يريد لمكان زيد أعطيت فلاناً. وإذا نصبت زيدا لقيت أخاه، فكأنه قال: لا  
بست زيدا لقيت أخاه. وهذا تمثيل ولا يتكلم به، فجرى هذا على ما جرى عليه قولك أكرمت زيدا، وإنما وصلت  
الأثر إلى غيره.

والرفع في هذا أحسن وأجود، لأن أقرب إلى ذلك أن تقول: مررت بزید ولقيت أخوا عمرو.  
ومثل هذا في البناء على الفعل وبناء الفعل عليه أيهم وذلك قولهم: أيهم تر يأتك، وأيهم تره يأتك. والنصب على  
ما ذكرت لك، لأنه كأنه قال: أيهم تر تره يأتك، فهو مثل زيد في هذا الباب. وقد يفارقه في أشياء كثيرة ستبين إن  
شاء الله.

هذا باب ما يجري مما يكون ظرفاً لهذا الجرى وذلك قولك يوم الجمعة ألقاك فيه، وأقل يوم لا ألقاك فيه، وأقل يوم  
لا أصوم فيه، وخطبته يوم لا أصيد فيه، ومكانكم قمت فيه. فصارت هذه الأحرف ترتفع بالابتداء كارتفاع عبد  
الله، وصار ما بعدها مبنياً عليها كبناء الفعل على الاسم الأول، فكأنك قلت: يوم الجمعة مبارك ومكانكم حسن،  
وصار الفعل في موضع هذا.

وإنما صار هذا كهذا حين صار في الآخر إضمار اليوم والمكان، فنخرج من أن يكون ظرفاً كما يخرج إذا قلت: يوم  
الجمعة مبارك، فإذا قلت: يوم الجمعة صمته فصمته في موضع مبارك حيث كان المضمَر هو الأول كما كان المبارك  
هو الأول.

ويدخل النصب فيه كما دخل في الاسم الأول، ويجوز في ذلك يوم الجمعة آتيتك فيه وأصوم فيه، كما جاز في  
قولك: عبد الله مررت به كأنه قال: ألقاك يوم الجمعة، فنصبه لأنه ظرف ثم فسر فقال ألقاك فيه. وإن شاء نصبه  
على الفعل نفسه كما عمل فيه الفعل الذي لا يعدي إلى مفعول، كل ذلك عربي جيد. أو نصبه لأنه ظرف لفعل

أضمره، وكأنه قال: يوم الجمعة ألقاك.

والنصب في: يوم الجمعة صمته ويوم الجمعة سرته، مثله في قولك: عبد الله ضربته، إلا أنه إن شاء نصبه بأنه ظرف، وإن شاء أعمل فيه الفعل كما أعمله في عبد الله، لأنه يكون ظرفاً وغير ظرف.  
ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الأعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام. قال الشاعر، وهو أبو النجم العجلي:  
قد أصبحت أم الخيار تدعى ... على ذنباً كله لم أصنع

فهذا ضعيف، وهو بمنزلة في غير الشعر؛ لأن النصب لا يسكر البيت ولا يخل به ترك إظهار الهاء. وكأنه قال: كله غير مصنوع. وقال امرؤ القيس:

فأقبلت زحفاً على الركبتين ... فتوب لبست وثوب أجر

وقال النمر بن تولب:

فيوم علينا ويوم لنا ... ويوم نساء ويوم نسر

سمعناه من العرب ينشدونه. يريدون: نساء فيه ونسر فيه.

وزعموا أن بعض العرب يقول: شهرٌ ترى، وشهرٌ ترى، وشهرٌ مرعى. يريد: ترى فيه. وقال:

ثلاث كلهن قتلت عمداً ... فأخزى الله رابعة تعود

فهذا ضعيف، والوجه الأكثر الأعراف النصب، وإنما شبهوه بقولهم: الذي رأيت فلان، حيث لم يذكروا الهاء. وهو في هذا أحسن، لأن رأيت تمام الاسم، به يتم، وليس بخبر ولا صفة، فكروها طوله حيث كان بمنزلة اسم واحد، كما كروها طول اشهباب فقالوا: اشهباب. وهو في الوصف أمثل منه في الخبر وهو على ذلك ضعيف، ليس كحسنه بالهاء، لأنه في موضع ما هو من الاسم وما يجري عليه، وليس بمنقطع منه خبراً مبنياً عليه ولا مبتدأ، فصار ما يكون من تمام الاسم وإن لم يكن تماماً له ولا منه في البناء. وذلك قولك: هذا رجل ضربته، والناس رجلاً: رجل أكرمه ورجل أهنته، كأنه قال: هذا رجل مضروب، والناس رجلاً: رجل مكرم ورجل مهان. فإن حذف الهاء جاز وكان أقوى مما يكون خبراً. ومما جاء في الشعر من ذلك قول جرير:

أبحت همي قمامة بعد نجد ... وما شيء حميت بمسباح

يريد الهاء. وقال الشاعر، الحرث بن كلدة:

فما أدري أغيرهم تناء ... وطول العهد أم مال أصابوا

يريد: أصابوه، ولا سبيل إلى النصب وإن تركت الهاء لأنه وصف، كما لم يكن النصب فيما أتممت به الاسم، يعني الصلة. فمن ثم كان أقوى مما يكون في موضع المبني على المبتدأ، لأنه لا ينصب به. وإنما منعهم أن ينصبوا بالفعل الاسم إذا كان صفةً له أن الصفة تمام الاسم، ألا ترى أن قولك مررت بزبد الأحمر كقولك مررت بزبد، وذلك أنك لو احتجت إلى أن تنعت فقلت: مررت بزبد وأنت تريد الأحمر وهو لا يعرف حتى تقول الأحمر، لم يكن تم الاسم، فهو يجري منعوتاً مجرى مررت بزبد إذا كان يعرف وحده، فصار الأحمر كأنه من صلته.

باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما

يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل وذلك قولك: رأيت زيداً وعمراً كلمته ورأيت عبد الله وزيداً مررت به، ولقيت قيساً وبكراً أخذت أباه، ولقيت خالداً وزيداً اشتريت له ثوباً. وإنما اختير النصب ههنا لأن الاسم الأول مبني على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم إذ كان يبني على الفعل وليس قبله اسم مبني على الفعل، ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله، إذ كان لا يقض المعنى لو بنيت على الفعل. وهذا أولى أن يحمل عليه ما قرب جواره منه، إذ كانوا يقولون: ضربوني وضربت قومك، لأنه يليه، فكان أن يكون الكلام على وجه واحد - إذا كان لا يمتنع الآخر من أن يكون مبنياً على ما بني عليه الأول - أقرب في المأخذ.

ومثل ذلك قوله عز وجل: " يدخل من يشاء في رحمة والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً " . وقوله عز وجل: " وعاداً وثموداً وأصحاب الرس وقروناً بين ذلك كثيراً . وكلا ضربنا له الأمثال " . ومثله: " فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة " . وهذا في القرآن كثير.

ومثل ذلك: كنت أخاك وزيداً كنت له أخاً، لأن كنت أخاك بمنزلة ضربت أخاك . وتقول: لست أخاك وزيداً أعنتك عليه، لأنها فعل وتصرف في معناها كتنصرف كان. وقال الشاعر، وهو الربيع بن ضبع الفزاري: أصبحت لا أحمل السلاح ولا ... أملك رأس البعير إن نفرا والذئب أخشاه إن مررت به ... وحدي وأخشى الرياح والمطرا

وقد يتبدأ فيحمل على مثل ما يحمل عليه وليس قبله منصوب، وهو عربي جيد. وذلك قولك: لقيت زيداً وعمرو كلمته، كأنك قلت: لقيت زيداً وعمرو أفضل منه. فهذا لا يكون فيه إلا الرفع، لأنك لم تذكر فعلاً. فإذا جاز أن يكون في المبتدأ بهذه المنزلة جاز أن يكون بين الكلامين. وأقرب منه إلى الرفع: عبد الله لقيت وعمرو لقيت أخاه، وخالداً رأيت وزيد كلمت أباه. هو هنا إلى الرفع أقرب، كما كان في الابتداء من النصب أبعد.

وأما قوله عز وجل: " يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم " ، فإنما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتاً ولم يرد أن يجعلها او عطف، وإنما هي او الابتداء.

ومما يختار فيه النصب لنصب الأول قوله: ما لقيت زيداً ولكن عمراً مررت به، وما رأيت زيداً بل خالداً لقيت أباه، تجريه على قولك: لقيت زيداً وعمراً لم ألقه، يكون الآخر في أنه يدخله في الفعل بمنزلة هذا حيث لم يدخله، لأن بل ولكن لا تعلمان شيئاً وتشركان الآخر مع الأول، لأنهما كالواو وثم والقاء، فأجرهما مجراهن فيما كان النصب فيه الوجه وفيما جاز فيه الرفع. هذا باب يحمل فيه الاسم

على اسم بني عليه الفعل مرةً ويحمل مرةً أخرى على اسم مبني على الفعل أي ذلك فعلت جاز. فإن حملته على الاسم الذي بني عليه الفعل كان بمنزلة إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ، يجوز فيه ما يجوز فيه، إذا قلت: زيد لقيته، وإن حملته على الذي بني على الفعل اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله، وجاز فيه ما جاز في الذي قبله. وذلك قولك: عمرو ولقيته وزيد كلمته، إن حملت الكلام على الأول. وإن حملته على الآخر قلت: عمرو ولقيته وزيداً كلمته.

ومثل ذلك قولك: زيد لقيت أباه وعمراً مررت به، إن حملته على الأب. وإن حملته على الأول رفعت.

والدليل على أن الرفع والنصب جائر كلاهما، أنك تقول: زيد لقيت أباه وعمراً، إن أردت أنك لقيت عمراً والأب. وإن زعمت أنك لقيت أبا عمرو ولم تلقه رفعت.

ومثل ذلك: زيد لقيته وعمرو، إن شئت رفعت وإن شئت قلت: زيد لقيته وعمراً. وتقول أيضاً: زيد ألقاه وعمراً وعمراً. فهذا يقوى أنك بالخيار في الوجهين.

وتقول: زيد ضربني وعمرو مررت به، إن حملته على زيد فهو مرفوع لأنه مبتدأ والفعل مبني عليه، وإن حملته على المنصوب قلت زيد ضربني وعمراً مررت به لأن هذا الإضمار بمنزلة الهاء في ضربته. فإن قلت: ضربني زيد وعمراً مررت به، فالوجه النصب لأن زيدا ليس مبنياً عليه الفعل مبتدأ، وإنما هو ههنا بمنزلة التاء في ضربته، وذكرت المفعول الذي يجوز فيه النصب في الابتداء، فحملته على مثل ما حملت ما قبله وكان الوجه، إذ كان ذلك يكون فيه في الابتداء.

وإذا قلت: مررت يزيد وعمراً مررت به، نصبت وكان الوجه، لأنك بدأت بالفعل ولم تبدئ اسماً تبنيه عليه، ولكنك قلت: فعلت ثم بنيت عليه المفعول وإن كان الفعل لا يصل إليه إلا بحرف الإضافة، فكأنك قلت: مررت زيدا. ولولا أنه كذلك ما كان وجه الكلام زيدا مررت به، وقمت وعمراً مررت به. ونحو ذلك قولك: خشنت بصدرة فالصدر في موضع نصب وقد عملت الباء. و " كفى بالله شهيداً بيني وبينكم " إنما هي كفى الله، ولكنك لما أدخلت الباء عملت، والموضع موضع نصب وفي معنى النصب. وهذا قول الخليل رحمه الله.

وإذا قلت: عبد الله مررت به أجريت الاسم بعده مجراه بعد: زيد لقيته، لأن مررت بعبد الله يجري مجرى لقيت عبد الله. وتقول: هذا ضارب عبد الله وزيدا يمر به إن حملته على المنصوب، فإن حملته على المبتدأ وهو هذا رفعت. فإن ألقيت النون وأنت تريد معناها فهو بترك المنزلة، وذلك قولك: هذا ضارب زيد غداً وعمراً سيضربه. ولولا أنه كذلك لما قلت: أزيداً أنت ضاربه وما زيدا أنا ضاربه. فهذا نحو مررت يزيد، لأن معناه منوناً وغير منون سواء، كما أنك إذا قلت: مررت يزيد فكأنك قلت: مررت زيدا.

وتقول: ضربت زيدا وعمراً أنا ضاربه، يختار هذا كما يختار في الاستفهام.

ومما يختار فيه النصب قول الرجل: من رأيت وأيهم رأيت، فتقول: زيدا رأيت، تنزله منزلة قولك: كلمت عمراً وزيدا لقيته. ألا ترى أن الرجل يقول: من رأيت فتقول: زيدا على كلامه فيصير هذا بمنزلة قولك رأيت زيدا وعمراً، يجري على الفعل كما يجري الآخر على الأول بالواو. ومثل ذلك قولك: رأيت زيدا، فتقول لا ولكن عمراً مررت به. ألا ترى أنه لو قال لا ولكن عمراً، جرى على رأيت. فإن قال: من رأيت وأيهم رأيت فأجبت قلت زيد رأيت، إلا في قول من قال زيدا رأيت في الابتداء، لأن هذا كقولك: أيهم منطلق ومن رسول؟ فيقول فلان. وإن قال: أعبد الله مررت به أم زيدا قلت: زيدا مررت به، كما فعلت ذلك في الأول. فإن قلت لا بل زيدا فانصب أيضاً كما تقول زيدا إذا قال من رأيت؟ لأن مررت به تفسيره لقيته ونحوها. وإنما تحمل الاسم على ما يحمل السائل، كأنهم قالوا: أيهم أتيت؟ فقلت زيدا.

ولو قلت: مررت بعمرو وزيدا لكان عربياً، فكيف هذا؟ لأنه فعل والمجرور في موضع مفعول منصوب، ومعناه أتيت ونحوها، تحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً وكان المجرور في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى. كما قال جرير:

جنني بمثل بني بدر لقومهم ... أو مثل أسرة منظورة بن سيار

ومثله قول العجاج:

يذهبن في نجد وغوراً غائراً

كأنه قال: ويسلكن غوراً غائراً، لأن معنى يذهبن فيه يسلكن.

ولا يجوز أن تصمراً فعلاً لا يصل إلا بحرف جر، لأن حرف الجر لا يضم، وسترى بيان ذلك. ولو جاز ذلك لقلت زيد تريد مر يزيد.

ومثل هذا وحوراً عيناً في قراءة أبي بن كعب.

فإن قلت: لقيت زيداً وأما عمرو فقد مررت به، ولقيت زيداً وإذا عبد الله يضربه عمرو فالرفع، إلا في قول من قال: زيداً رأيته وزيداً مررت به، لأن أما وإذا يقطع بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء يصرفان الكلام إلى الابتداء إلا أن يدخل عليهما ما ينصب، ولا يحمل بواحد منهما آخر على أول كما يحمل بنم والفاء، ألا ترى أنهم قرءوا: " وأما ثود فهديناهم " وقبله نصب، وذلك لأنها تصرف الكلام إلى الابتداء، إلا أن يوقع بعدها فعل، نحو أما زيداً فضربت.

ولو قلت: إن زيداً فيها أو أن فيها زيداً وعمرو أدخلته أو دخلت به، رفعته إلا في قول من قال: زيداً أدخلته وزيداً دخلت به، لأن إن ليس بفعل وإنما هو مشبه به. ألا ترى أنه لا يضم فيه فاعل ولا يؤخر فيه الاسم، وإنما هو بمنزلة الفعل كما أن عشرين درهماً وثلاثين رجلاً بمنزلة ضاربين عبد الله وليس بفعل ولا فاعل.

وكذلك ما أحسن عبد الله وزيد قد رأينا، فإنما أجره - يعني أحسن - في الموضع مجرى الفعل في عمله، وليس كالفعل ولم يجيء على أمثله ولا على إضماره، ولا تقديمه ولا تأخيره ولا تصرفه، وإنما هو بمنزلة لدن غدوة وكم رجلاً، فقد عملاً عمل الفعل وليس بفعل ولا فاعل.

ومما يختار فيه النصب لنصب الأول ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثم قولك: لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته، وضربت القوم حتى زيداً ضربت أباه، وأتيت القوم أجمعين حتى زيداً مررت به، ومررت بالقوم حتى زيداً مررت به. فحتى تجري مجرى الواو وثم، وليست بمنزلة أما لأنها إنما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تبدأ وتقول: رأيت القوم حتى عبد الله، وتسكت، فإنما معناه أنك قد رأيت عبد الله مع القوم كما كان رأيت القوم وعبد الله على ذلك. وكذلك ضربت القوم حتى زيداً أنا ضاربه.

وتقول: هذا ضارب القوم حتى زيداً يضربه، إذا أردت معنى التثنية، فهي كالواو إلا أنك تجر بها إذا كانت غايةً والجرور مفعول كما أنك إذا قلت هذا ضارب زيد غداً تجر بكف التثنية. وهو مفعول بمنزلة منصوباً متوناً ما قبله.

ولو قلت: هلك القوم حتى زيداً أهلكته، اختير النصب، ليبني على الفعل كما بني ما قبله مرفوعاً كان أو منصوباً، كما فعل ذلك بعد ما بني على الفعل وهو مجرور.

فإن قلت: إنما هو لنصب اللفظ، فلا تنصب بعد مررت بزید وانصب بعد إن فيها زيداً. وإن كان الأول لأنه في معنى الحديث مفعول، فلا ترفع بعد عبد الله إذا قلت عبد الله ضربته إذا كان بعده: وزيداً مررت به.

وقد يحسن الجر في هذا كله، وهو عربي. وذلك قولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته، فإنما جاء بليقيته توكيداً بعد أن جعله غايةً، كما تقول مررت بزید وعبد الله مررت به. قال الشاعر وهو ابن مروان النحوي:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزاد حتى نعله، ألقاها

والرفع جائز كما جاز في الواو وثم، وذلك قولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته، كأنك لقيت القوم حتى زيد ملقى، وسرحت القوم حتى زيد مسرح، وهذا لا يكون فيه إلا الرفع، لأنك لم تذكر فعلاً، فإذا كان في الابتداء زيد

لقيته بمنزلة زيد منطلق جاز ههنا الرفع.  
باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب

بني على الفعل، وهو باب الاستفهام وذلك أن من الحروف حروفاً لا يذكر بعدها إلا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره، مظهراً أو مضمراً.  
فما لا يليه الفعل إلا مظهراً: قد، وسوف، ولما، ونحوهن. فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب، وذلك نحو لم زيدا أضربه، " إذا اضطر شاعر فقدم لم يكن إلا النصب في زيد ليس غير، ولو كان في شعر " ، لأنه يضم الفعل إذا كان ليس مما يليه الاسم، كما فعلوا ذلك في مواضع سترها إن شاء الله.

وأما ما يجوز فيه الفعل مضمراً ومظهراً، مقدماً ومؤخراً، ولا يستقيم أن يبدأ بعده الأسماء، فهلا ولولا ولوما وألا، لو قلت: هلا زيدا ضربت ولولا زيدا ضربت وألا زيدا قتلت جاز. ولو قلت: ألا زيدا وهلا زيدا على إضمار الفعل ولا تذكره جاز. وإنما جاز ذلك لأن فيه معنى التحضيض والأمر، فجاز فيه ما يجوز في ذلك.  
ولو قلت: سوف زيدا أضرب لم يحسن، أو قد زيدا لقيت لم يحسن، لأنها إنما وضعت للأفعال، إلا أنه جاز في تلك الأحرف التأخير والإضمار، لما فابتدءوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك، ألا ترى أنهم يقولون: هل زيد منطلق، وهل زيد في الدار، " وكيف زيد آخذ " . فإن قلت: هل زيدا رأيت وهل زيد ذهب قبح ولم يجز إلا في الشعر، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب كما كنت فاعلاً ذلك بقدر ونحوها. وهو في هذه أحسن، لأنه يبدأ بعدها الأسماء. وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجب، وأنه يريد " به " من المخاطب أمراً لم يستقر عند السائل. ألا ترى أن جوابه جزم فلماذا اختير النصب وكرهوا تقديم الاسم، لأنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء، وجوابها كجوابه وقد يصير معنى حديثها إليه. وهي غير واجبة كالجزاء، فقبح تقديم الاسم " لهذا " . ألا ترى أنك إذا قلت: أين عبد الله آته، فكأنك قلت: حيثما يكن آته.

وأما الألف فتقدم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هلا، " وذلك " لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول " عنه " إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره. وإنما تركوا الألف في من، ومتى، وهل، وهنحوهن حيث أمنوا الالتباس، ألا ترى أنك تدخلها على من إذا تمت بصلتها، كقول الله عز وجل: " أفمن يلقى في النار خير أمن يأتي أمناً يوم القيامة " . وتقول: أم هل، فإنما هي بمنزلة قد، ولكنهم تركوا الألف استغناء، إذ كان هذا " الكلام " لا يقع إلا في الاستفهام. وسوف تراه إن شاء الله متبينا أيضاً. فهي ههنا بمنزلة إن في باب الجزاء، فجاز تقديم الاسم فيها، كما جاز في قولك: إن شاء الله أمكنني من فلان فعلت " كذا وكذا " . ويختار فيها النصب، لأنك تضمّر الفعل فيها، لأن الفعل أولى إذا اجتمع هو والاسم. وكذلك كنت فاعلاً في إن، لأنها إنما هي للفعل. وسترى بيان ذلك إن شاء الله.

فالألف إذا كان معها فعل، بمنزلة لولا وهلا، إلا أنك إن شئت رفعت فيها، وهو في الألف أمثل منه في متى ونحوها، لأنه ق صار فيها مع أنك تبتدي بعدها الأسماء أنك تقدم الاسم قبل الفعل، والرفع فيها على الجواز.  
ولا يجوز ذلك في هلا ولولا، لأنه لا يبدأ بهما الأسماء. وليس جواز الرفع في الألف مثل جواز الرفع في ضربت زيدا وعمراً كلمته، لأنه ليس هاهنا حرف هو بالفعل أولى، وإنما اختير هذا على الجواز، وليكون معنى واحداً، فهذا أقوى. والذي يشبهه من حروف الاستفهام الألف.

" واعلم أ، حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم: لو قلت: هل زيد قام وأين زيد ضربته، لم يجوز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبته، إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب، لأن الألف قد يتبدأ بعدها الاسم. فإن جئت في سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسم اسم من فعل نحو ضارب، جاز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر، لو قلت: هل زيد أنا ضاربه لكان جيداً في الكلام، لأن ضارباً اسم وإن كان في معنى الفعل. ويجوز النصب في الشعر ".  
هذا باب ما ينصب في الألف

تقول: أعبد الله ضربته، وأزیداً مررت به، وأعمراً قتلت أخاه، وأعمراً اشتريت له ثوباً. ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلاً هذا تفسيره، كما فعلت ذلك فيما نصبته في هذه الأحرف في غير الاستفهام. قال جرير:  
أتعلم الفوارس أم رياحاً ... عدلت بهم طهية والخشبا  
فإذا أوقعت عليه " الفعل " أو على شيء من سببه نصبته، وتفسيره ههنا هو التفسير الذي فسر في الابتداء: أنك تضمير فعلاً هذا تفسيره. إلا أن النصب هو الذي يختار ههنا، وهو حد الكلام. وأما الانتصاب ثم وها هنا فمن وجه واحد. ومثل ذلك أعبد الله كنت مثله، لأن كنت فعل والمثل مضاف إليه وهو منصوب. ومثله أزیداً لست مثله، لأنه فعل، فصار بمنزلة قولك أزیداً لقيت أخاه. وهو قول الخليل.  
ومثل ذلك: ما أدري أزیداً مررت به أم عمراً، وما أبالي أعبد الله لقيت أخاه أم عمراً، لأنه حرف الاستفهام، وهي تلك الألف التي في قولك أزیداً لقيته أم عمراً.

وتقول: أعبد الله ضرب أخوه زيداً، لا يكون إلا الرفع، لأن الذي من سبب عبد الله " مرفوع " فاعل، والذي ليس من سببه مفعول، فيرتفع إذا ارتفع الذي من سببه، كما ينتصب إذا انتصب، ويكون المضمرة ما يرفع كما أضمرت في الأول ما ينصب، فإنما جعل هذا المظهر بينا ما هو مثله. فإن جعلت زيداً التفاعل قلت: أعبد الله ضرب أخاه زيد. وتقول: أعبد الله ضرب أخوه غلامه إذا جعلت الغلام في موضع زيد حين قلت أعبد الله ضرب أخوه زيداً، فيصير هذا تفسيراً لشيء رفع عبد الله لأنه يكون موقعاً للفعل بما يكون من سببه كما يوقعه بما ليس من سببه، كأنه قال في التمثيل وإن كان لا يتكلم به: أعبد الله أهان غلامه أو عاقب غلامه، أو صار في هذه الحال " عند السائل وإن لم يكن " ثم فسر.

وإن جعلت الغلام في موضع زيد حين رفعت زيداً نصبت فقلت: أعبد الله ضرب أخاه غلامه، كأنه جعله تفسيراً لفعل غلامه أوقعه عليه، لأنه قد يوقع الفعل عليه ما هو من سببه كما يوقعه هو على ما هو من سببه، وذلك قولك: أعبد الله ضرب أباه، وأعبد الله ضرب به أبوه، فجرى مجرى أعبد الله هو ضرب زيداً، وأعبد ضرب به زيد، كأنه في التمثيل تفسير لقوله: أعبد الله أهان أباه غلامه، وأعبد الله ضرب أخاه غلامه. ولا عليك أقدمت الأخ أم آخرته، أم قدمت الغلام أم آخرته، أيهما ما جعلته كزيد مفعولاً فالأول رفع. وإن جعلته كزيد فاعلاً فالأول نصب.  
وتقول: آلسوط ضرب به زيد، وهو كقولك: آلسوط ضربت به. وكذلك آلخوان أكل اللحم عليه، و " كذلك " أزیداً سميت به أو سمي به عمرو، لأن هذا في موضع نصب، وإنما تعتبره أنك لو قلت: آلسوط ضربت فكان هذا كلاماً، أو آلخوان أكلت، لم يكن إلا نصباً، " كما أنك لو قلت: أزیداً مررت فكان كلاماً لم يكن إلا نصباً ". فمن ثم جعل هذا الفعل الذي لا يظهر تفسيره تفسير ما ينصب.

فاعتبر ما أشكل عليك من هذا بدا. فإن قلت: أزید ذهب به أو أزید انطلق به، لم يكن إلا رفعاً، لأنك لو لم تقل " به " فكان كلاماً لم يكن إلا رفعاً، كما قلت: أزید ذهب أخوه، لأنك لو قلت: أزید ذهب لم يكن إلا رفعاً.

وتقول: أزيداً ضربت أخاه، لأنك لو ألقيت الأخ قلت: أزيداً ضربت. فاعتبر هذا بهذا، ثم أجعل كل واحد جئت به تفسير " ما هو " مثله.

واليوم والظروف بمنزلة زيد وعبد الله، إذا لم يكن ظرفاً، وذلك " قولك " : أيوم الجمعة ينطلق فيه عبد الله، كقولك: أعمراً تكلم فيه عبد الله، وأيوم الجمعة ينطلق فيه، كقولك: أزيدي يذهب به.

وتقول: أنت عبد الله ضربته، تجر به هاهنا مجرى أنا زيد ضربته، لأن الذي يلي حرف الاستفهام أنت ثم ابتدأت هذا وليس قبله حرف استفهام ولا شيء هو بالفعل وتقديمه أولى. إلا أنك إن شئت نصبته كما تنصب زيدياً ضربته، فهو عربي جيد، وأمره " ها " هنا على قولك: زيد ضربته.

فإن قلت: أكل يوم زيدياً تضربه فهو نصب، كقولك: أزيدياً تضربه كل يوم، لأن الظرف لا يفصل في قولك: ما اليوم زيد ذاهباً، وإن اليوم عمراً منطلقاً، فلا يحجز هاهنا كما لا يحجز ثمة.

وتقول: أعبد الله أخوه تضربه، كما تقول: أنت زيد ضربته، لأن الاسم هاهنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شيء. وإن نصبته على قولك: زيدياً تضربه قلت: أزيدياً أخاه تضربه، لأنك نصبت الذي من سببه بفعل هذا تفسيره.

ومن " قال: زيدياً ضربته " قال: أزيدياً أخاه تضربه، وإنما نصب زيدياً لأن ألف الاستفهام وقعت عليه، والذي من سببه منصوب. وقد يجوز الرفع في أعبد الله مررت به، على ما ذكرت لك، وأعبد الله ضربت أخاه. " وأما قولك: أزيدياً مررت به فيمنزلة قولك: أزيدياً ضربته. " . والرفع في هذا أقوى منه في أعبد الله ضربته، وهو أيضاً قد يجوز إذا جاز هذا كما كان " ذلك فيما " قبله من الابتداء، وما جاء بعد ما بني على الفعل. وذلك أنه ابتدأ عبد الله وجعل الفعل في موضع المبني عليه، فكأنه قال: أعبد الله أخوك. فمن زعم أنه إذا قال: أزيدياً مررت به إنما ينصبه بهذا الفعل فهو ينبغي له أن يجره، لأنه لا يصل إلا بحرف إضافة.

وإذا عملت العرب شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع؛ تقول: وبلد، تريد: ورب بلد. وتقول: زيدياً تريد: عليك زيدياً. وتقول: الهلال، تريد: هذا الهلال، فكله يعمل عمله مظهراً.

ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس؛ إذا، وحيث. تقول: إذا عب الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيدياً تجده فأكرمه؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازة. ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل. لو قلت: اجلس حيث زيد جلس وإذا زيد يجلس كان أقيح من قولك: إذا جلس زيد وإذا يجلس، وحيث " يجلس، وحيث " جلس. والرفع بعدهما جائز، لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول: اجلس حيث عبد الله جالس، واجلس إذا عبد الله جلس.

ولإذا موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه. تقول: نظرت فإذا زيد يضربه عمرو، لأنك لو قلت: نظرت فإذا زيد يذهب، لحسن. وأما إذ فيحسن ابتداء الاسم بعدها. تقول: جئت إذ عبد الله قائم، و " جئت " إذ عبد الله يقوم، إلا أنها في فعل قبيحة، نحو قولك: جئت إذ عبد الله قام. ولكن " إذ " إنما يقع في الكلام الواجب، فاجتمع فيها هذا وأنت تبتدئ الاسم بعدها، فحسن الرفع.

ومما ينتصب أوله لأن آخره ملتبس بالأول، قوله: أزيدياً ضربت عمراً وأخاه، وأزيدياً ضربت رجلاً يحبه، وأزيدياً ضربت جاريتين يجبهما، وإنما نصبت الأول لأن الآخر ملتبس به، إذ كانت صفة ملتبسة به. وإذا أردت أن تعلم التباسه به فأدخله في الباب الذي تقدم فيه الصفة، فما حسن تقديم صفة فهو ملتبس بالأول، وما لا يحسن فليس ملتبساً به. ألا ترى أنك تقول: مررت برجل منطلق جاريتان يجبهما، ومررت برجل منطلق زيد وأخوه؛ لأنك لما أشركت بينهما في الفعل صار زيد ملتبساً بالأخ فالتبس برجل، ولو قلت: أزيدياً ضربت عمراً وضربت أخاه لم يكن

كلاماً، لأن عمراً ليس فيه من سبب الأول شيء ولا ملتبساً به. ألا ترى أنك لو قلت: مررت برجل قائم عمرو وقائم أخوه لم يجز، لأن أحدهما ملتبس بالأول والآخر ليس ملتبساً. هذا باب ما جرى في الاستفهام..

من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل وذلك قولك: أزيداً أنت ضاربه، وأزيداً أنت ضارب له، وأعمراً أنت مكرم أخاه، وأزيداً أنت نازل عليه. كأنك قلت: أنت ضارب، وأنت مكرم، وأنت نازل، كما كان ذلك في الفعل، لأنه يجري مجراه ويعمل في المعرفة كلها والنكرة، مقلماً ومؤخراً، ومظهراً ومضمراً. وكذلك: آلدار أنت نازل فيها.

وتقول: أعمراً أنت واجد عليه، وأخالدا أنت عالم به، وأزيداً أنت راغب فيه، لأنك لو ألقيت عليه وبه وفيه مماها هنا لتعتبر، لم يكن ليكون إلا مما يتتصب، كأنه قال: أعبد الله أنت ترغب فيه، وأعبد الله أنت تعلم به، وأعبد الله أنت تجد عليه، وإنما استفهمته عن علمه به ورغبته فيه في حال مسألتك. ولو قال: آلدار أنت نازل فيها، فجعل نازلاً اسماً رفع، كأنه قال: آلدار أنت رجل فيها. ولو قال: أزيد أنت ضاربه فجعله بمنزلة قولك: "أزيداً" أنت أخوه جاز. ومثل ذلك في النصب: أزيداً أنت محبوس عليه، وأزيداً أنت مكابر عليه. وإن لم يرد به الفعل وأراد به وجه الاسم رفع. وكذلك جميع هذا، فمفعول مثل يفعل، وفاعل مثل يفعل.

ومما يجري مجرى فاعل من أسماء الفاعلين فواعل، أجره مجرى فاعله حيث كانوا جمعوه وكسروه عليه، كما فعلوا ذلك بفاعلين وفاعلات. فمن ذلك قولهم: هن حواج بيت الله. وقال أبو كبير الهذلي: مما حملن به وهن عواقد ... حبك النطاق فعاش غير مهبل وقال العجاج:

أوالفا مكة من ورق الحمى

وقد جعل بعضهم فعلاً بمنزلة فواعل، فقالوا: قطان مكة، وسكان البلد الحرام، لأنه جمع كفواعل. وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فاعل، وفعال ومفعول، وفعل. وقد جاء: فاعل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير، يجوز فيهن ما جاز في فاعل من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار. لو قلت: هذا ضروب رؤوس الرجال وسوق الإبل، على: وضروب سوق الإبل جاز، كما تقول: "هذا" ضارب زيد وعمراً، تضرر وضارب عمراً.

ومما جاز فيه مقدماً ومؤخراً على نحو ما جاء في فاعل، قول ذي الرمة:

هجوم عليها نفسه غير أنه ... متى يرم في عينيه بالشبح ينهض

وقال أبو ذؤيب الهذلي:

قلبي دينه واهتاج للشوق إنما ... على الشوق إخوان العزاء هيوج

وقال القلاخ:

أخا الحرب لباساً إليها جلالها ... وليس بولاج الخوالب أعقلا

وسمعنا من يقول: "أما العسل فأنا شراب". وقال:

بكيّت أخوا اللأواء يحمده يومه ... كريم، رؤوس الدارعين ضروب  
وقال أبو طالب بن عبد المطلب:

ضروب بنصل السيف سوق سماها ... إذا عدموا زاداً فإنك عاقر  
وقد جاء في فعل وليس في كثرة ذلك، قال، وهو عمرو بن أحمز:  
أو مسحل شنج عضادة سمحج ... بسراته ندب لها وكلوم  
وقل: " إنه لمنحار بوائكها ".  
وفعل أقل من فاعيل بكثير.

وأجروه حين بنوه للجمع كما أجرى في الواحد ليكون كفواعل حين أجري مثل فاعل، من ذلك قول طرفة:  
ثم زادوا أنهم في قومهم ... غفر ذنبهم غير فجر  
ومما جاء على فعل قوله:

حذر أموراً لا تخاف وآمن ... ما ليس منجيه من الأقدار  
ومن هذا الباب قول رؤبة:  
برأس دماغ رؤوس العز  
ومنه قول ساعدة بن جوية:

حتى شأها كليل موهنا عمل ... باتت طراباً وبات الليل لم ينم  
وقال الكميت:

شم مهوين أبدان الجزور مخا ... ميص العشيات لا خور ولا قزم  
ومنه قدير وعليم ورحيم، لأنه يريد المبالغة " في الفعل " .

وليس " هذا " بمنزلة قولك حسن وجه الأخ، لأن هذا لا يقلب ولا يضم، وإنما حده أن يتكلم به في الألف واللام  
أو نكرة، ولا تعني به أنك أوقعت فعلاً سلف منك إلى أحد.  
ولا يحسن أن تفصل بينهما فتقول: هو كريم فيها حسب الأب.  
ومما أجرى مجرى الفعل من المصادر قول الشاعر:

يمرون بالدهنا خفافاً عياهم ... ويخرجن من دارين بجر الحقائب  
على حين ألهمى الناس جل أمورهم ... فندلاً زريق المال ندل الثعالب  
كأنه قال: أندل. وقال المرار الأسدي:

أعلاقة أم الوليد بعد ما ... أفنان رأسك كالتغام المخلس  
وقال:

بضرب بالسيوف رؤوس قوم ... أزلنا هامهن عن المقيبل

وتقول: أعبد الله أنت رسول له ورسوله، لأنك لا تريد بفعول ههنا ما تريد به في ضروب، لأنك لا تريد أن توقع  
منه فعلاً عليه، وإنما هو بمنزلة " قولك " : أعبد الله أنت عجوز له. وتقول: أعبد الله أنت له عدل وأعبد الله أنت له  
جليس، لأنك لا تريد به مبالغة في فعل، ولم تقل: مجالس فيكون كفعل، وإنما هذا اسم بمنزلة قولك: أزيد أنت  
وصيف له أو غلام له. وكذلك: البصرة أنت عليها أمير.

فأما الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل في من الأسماء ففاعل. وإنما جاز في التي بنيت للمبالغة لأنها بنيت للفاعل

من لفظه والمعنى واحد، وليست بالأبينة التي هي في الأصل أن تجرى مجرى الفعل، يدللك على ذلك أنها قليلة. فإذا لم يكن فيها مبالغة الفعل فإنما هي بمنزلة غلام وعبد، لأن الاسم على فعل يفعل فاعل، وعلى فعل يفعل مفعول. فإذا لم يكن واحد منهما ولا الذي لمبالغة الفاعل لم يكن فيه إلا الرفع.

وتقول: أكل يوم أنت فيه أمير، ترفعه لأنه ليس بفاعل، وقد خرج "كل" من أن يكون ظرفاً، فصار بمنزلة عبد الله ألا ترى أنك إذا قلت: أكل يوم ينطلق فيه، صار كقولك: أزيد يذهب به ولو جاز أن تنصب كل يوم وأنت تريد بالأمير الاسم لقلت: أعبد الله عليه ثوب لأنك تقول: أكل يوم لك ثوب، فيكون نصيباً. فإن قلت: أكل يوم لك فيه ثوب فنصبت، وقد جعلته خارجاً من أن يكون ظرفاً، فإنه ينبغي أن تنصب: أعبد الله عليه ثوب. وهذا لا يكون، لأن الظرف هنا لم ينصبه فعل، إنما عليه ظرف للثوب، وكذلك فيه.

هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى

فهي ظننت، وحسبت، وخلت، وأريت ورأيت، وزعمت، وما يتصرف من أفعالهن. فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيت وضربت وأعطيت في الأعمال والبناء على الأول، في الخبر والاستفهام وفي كل شيء. وذلك قولك: أظن زيداً منطلقاً، وأظن عمراً ذاهباً، وزيداً أظن أخاك، وعمراً زعمت أباك. وتقول: زيد أظنه ذاهباً. ومن قال: عبد الله ضربته نصب "فقال": عبد الله أظنه ذاهباً. وتقول: أظن عمراً منطلقاً وبكراً أظنه خارجاً، كما قلت: ضربت زيداً وعمراً كلمه، وإن شئت رفعت على الرفع في هذا.

فإن ألعيت قلت: عبد الله أظن ذاهب، وهذا إحال أخوك، وفيها أرى أبوك. وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى. وكل عربي "جيد".

وقال اللعين يهجو العجاج:

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدي ... وفي الأراجيز خللت اللؤم والخور  
أنشدناه يونس مرفوعاً عنهم. وإنما كان التأخير أقوى لأنه "إنما" يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما ما بتبدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك، كما تقول: عبد الله صاحب ذاك بلغني، وكما قال: من يقول ذاك تدري، فأخر ما لم يعمل فيأوله كلامه. وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين، وفيما يدري. فإذا ابتداء كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدم أو أحر، كما قال: زيداً رأيت، ورأيت زيداً. وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيداً أخاك أظن، فهذا ضعيف كما يضعف زيداً قائماً ضربت؛ لأن الحد أن يكون الفعل مبتداً إذا عمل.

ومما جاء في الشعر معملاً في زعمت زعمت قول أبي ذؤيب:

فإن تزعميني كنت أجل فيكم ... فإني شربت الحلم بعدك بالجهل  
وقال النابغة الجعدي:

عددت قشيراً إذ عددت فلم أسأ ... بذاك ولم أزعملك عن ذاك معزلاً

وتقول: أين ترى عبد الله قائماً، وهل ترى زيداً ذاهباً، لأن هل وأين كأنك لم تذكرهما، لأن ما بعدهما ابتداء، كأنك قلت: أترى زيداً ذاهباً، وأتظن عمراً منطلقاً.

فإن قلت: أين، وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة "فيها" إذا استغنى بها الابتداء، قلت: أين ترى زيد، وأين ترى زيداً. واعلم أن "قلت" إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو

قلت: زيد منطلق لأنه يحسن أن تقول: زيد منطلق، ولا تدخل " قلت " . وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه.  
وتقول: قال زيد إن عمراً خيراً للناس. وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه: " وإذا قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك " ، ولولا ذلك لقال: " إن الله " .

وكذلك " جميع " ما تصرف من فعله، إلا " تقول " في الاستفهام، شبهوها بتظن، ولم يجعلوا كيظن وأظن في الاستفهام، لأنه لا يكاد يستفهم المخاطب عن ظن غيره ولا يستفهم هو إلا عن ظنه، فإنما جعلت كنتظن، كما أن ما كليس في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس، وصارت اللغات فيها كلغة تميم.

ولم تجعل " قلت " كظننت لأنها إنما أصلها عندهم أن يكون ما بعدها محكياً، فلم تدخل في باب ظننت بأكثر من هذا، كما أن " ما " لم تقو قوة ليس، ولم تقع في كل مواضعها؛ لأن أصلها " عندهم " أن يكون ما بعدها مبتدأ. وسأفسر لك إن شاء الله ما يكون بمنزلة الحرف في شيء ثم لا يكون معه على أكثر أحواله، وقد بين بعضه فيما مضى.

وذلك قولك: متى تقول زيدا منطلقاً، وأقول عمراً ذاهباً، وأكل يوم تقول عمراً منطلقاً، لا يفصل بها كما لا يفصل بها في: أكل يوم زيدا تضر به. فإن قلت: أنت تقول زيد منطلق رفعت، لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام، كما فصل في قولك: أنت زيد مررت به، فصارت بمنزلة أخواتها، وصارت على الأصل. قال الكمي:

أجهالاً تقول بني لؤي ... لعمر أيبك أم متجاهلينا  
وقال عمر بن أبي ربيعة:

أما الرحيل فدون بعد غد ... فمتى تقول الدار تجمعنا  
وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية.

وزعم أبو الخطاب - وسألته عنه غير مرة - أنا ناساً من العرب يوقف بعريبتهم، وهم بنو سليم، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت.

وأعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل، وذلك قولك: متى زيد ظنك ذاهب، وزيد ظني أخوك، وزيد ذاهب ظني. فإن ابتداء فقلت: ظني زيد ذاهب كان قبيحاً، " لا يجوز البتة، كما ضعف أظن زيد ذاهب. وهو في متى وأين أحسن، إذا قلت: متى ظنك زيد ذاهب " ، ومتى تظن عمرو منطلق؛ لأن قبله كلاماً. وإنما ضعف هذا في الابتداء كما يضعف: غير شك زيد ذاهب، وحقاً عمرو منطلق.

وإن شئت قلت: متى ظنك زيدا أميراً، كقولك: متى ضربك عمراً.

وقد يجوز أن تقول: عبد الله أظنه منطلق، تجعل هذه الهاء على ذاك، كأنك قلت: زيد منطلق أظن ذاك، لا تجعل الهاء لعبد الله، ولكنك تجعلها ذاك المصدر، كأنه قال: أظن ذاك الظن، أو أظن ظني. فإنما يضعف هذا إذا ألغيت، لأن الظن يلغى في مواضع أظن حتى يكون بدلاً من اللفظ به، فكره إظهار المصدر ههنا، كما قبح أ، يظهر ما انتصب عليه سقياً. " وسترى ذلك إن شاء الله مبيناً " .

ولفظك بذاك أحسن من لفظ بظني. فإذا قلت: أظن ذاك عاقل، كان أحسن من قولك: زيد أظن ظني عاقل ذاك أحسن، لأنه ليس بمصدر، وهو اسم مبهم يقع على كل شيء. ألا ترى أنك لو قلت: زيد ظني منطلق، لم يحسن ولم يجز أن تضع ذاك موضع ظني. وترك ذاك في أظن إذا كان لغواً أقوى منه إذا وقع على المصدر " لأن ذاك إذا كان مصدرًا فإنك لا تحي به، لأن المصدر يقبح أن تحي به ههنا، فإذا قبح المصدر فمجيئك بذاك أقبح لأنه مصدر " .

وإذا أُلغيت فقلت: عبد الله أظن منطلق، فهذا أجهل من قولك: أظنه. وأظن بغير هاء أحسن لئلا يلتبس بالاسم، وليكون أبين في أنه ليس يعمل. فأما ظننت أنه منطلق فاستغنى بجزء أن، تقول: أظن أنه فاعل كذا وكذا، فاستغنى. وإنما يقتصر على هذا إذا علم أنه مستغن بجزء أنه.

وقد يجوز أن تقول: ظننت زيداً، إذا قال: من تظن، أي من تتهم؟ فتقول: ظننت زيداً، كأنه قال: اهتمت زيداً. وعلى هذا قيل: ظنين "أي متهم". ولم يجعلوا ذلك في حسبت وخلت وأرى؛ لأن من كلامهم أن يدخلوا المعنى في الشيء لا يدخل في مثله.

وسألته عن أيهم، لم لم يقولوا: أيهم مررت به؟ فقال: لأن أيهم "هو" حرف الاستفهام، لا تدخل عليه الألف وإنما تركت الألف استغناء فصارت بمنزلة الابتداء. ألا ترى أن حد الكلام أن تؤخر الفعل فتقول: أيهم رأيت، كما تفعل ذلك بالألف، فهي نفسها بمنزلة الابتداء.

وإن قلت: أيهم زيداً ضرب قبح، كما يقبح في متى ونحوها، وصار أن يليها الفعل هو الأصل، لأنهما من حروف الاستفهام، ولا يحتاج إلى الألف، فصارت كأين.

وكذلك من وما، لأنهما يجريان معها ولا يفارقانها. تقول: من أمة الله ضربها، وما أمة الله أتاها، نصب في كل ذا، لأنه أن يلي هذه الحروف الفعل أولى، كما أنه لو اضطر شاعر في متى وأخواتها نصب. فقال: متى زيداً رأيت.

#### باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا

لأنك تبدئه لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك وذلك قولك: زيد كم مرة رأيت، وعبد الله هل لقيته، وعمرو هلا لقيته، وكذلك سائر حروف الاستفهام؛ فالعامل فيه الابتداء، كما أنك لو قلت: رأيت زيداً هل لقيته، كان علمت هو العامل، فكذلك هذا. فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع خبره.

فإن قلت: زيد كم مرة رأيت، فهو ضعيف، إلا أن تدخل الهاء، كما ضعف في قوله: "كله لم أصنع".

ولا يجوز أن تقول: زيداً هل رأيت، إلا أن تردي معنى الهاء مع ضعفه فترفع، لأنك قد فصلت بين المبتدأ وبين الفعل، فصار الاسم مبتدأ والفعل بعد حرف الاستفهام. ولو حسن هذا أو جاز لقلت: "قد علمت زيد كم ضرب، ولقلت: رأيت زيد كم مرة ضرب على الفعل الآخر. فكما لا تجد بدأً من إعمال الفعل "الأول" كذلك لا تجد بدأً من إعمال الابتداء، لأنك إنما تجيء بالاستفهام بعدما تفرغ من الابتداء. ولو أرادوا الإعمال لما ابتدعوا بالاسم، ألا ترى أنك تقول: زيد هذا أعمره ضربه أم بشر، ولا تقول: عمراً أضريت. فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك. فحرف الاستفهام لا يفصل به بين العامل والمعمول، ثم يكون على حاله إذا جاءت الألف أولاً، وإنما يدخل على الخبر.

ومما لا يكون إلا رفعا قولك: أخواك اللذان رأيت؛ لأن رأيت صلة للذين وبه يتسم اسماً، فكأنك قلت: أخواك صاحبانا. ولو كان شيء من هذا ينصب شيئاً في الاستفهام لقلت في الخبر: زيداً الذي رأيت، فنصبت كما تقول: زيداً رأيت.

وإذا كان الفعل في موضع الصفة فهو كذلك، وذلك قولك: أزيد أنت رجل تضربه، وأكل يوم ثوب تلبسه. فإذا كان وصفاً فأحسنه أن يكون فيه الهاء، لأنه ليس بموضع إعمال، ولكنه يجوز فيه كما جاز في الوصل، لأنه في موضع

ما يكون من الاسم. ولم تكن لتقول: أزيداً أنت رجل تضربه، وأنت إذا جعلته وصفاً للمفعول لم تنصبه، لأنه ليس بمبني على الفعل، ولكن الفعل في موضع الوصف كما كان في موضع الخبر.  
فمن ذلك قول الشاعر:

أكل عام نعم تحوونه ... يلقحه قوم وتنتجونه

وقال زيد الخير:

أبي كل عام ماتم تبعثونه ... على محمر ثوبتموه وما رضا

وقال جرير فيما ليس فيه الهاء:

أبحت حمى هامة بعد نجد ... وما شيء حميت بمسباح

وقال آخر:

فما أدري أغيرهم تناء ... وطول العهد أم مال أصابوا

ومما لا يكون فيه إلا الرفع قوله: أعبد الله أنت الضاربه؛ لأنك إنما تريد معنى أنت الذي ضربه. وهذا لا يجري مجرى يفعل. ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: ما زيداً أنا الضارب ولا زيداً أنت الضارب، " وإنما تقول: الضارب زيداً، على مثل قولك الحسن وجهاً ". ألا ترى أنك لا تقول: أنت المائة الواهب كما تقول: أنت زيداً ضارب.

وتقول: هذا ضارب كما ترى، فيجيء على معنى هذا يضرب وهو يعمل في حال حديثك، وتقول: هذا ضارب فيجيء على معنى هذا سيضرب. وإذا قلت: هذا الضارب فإنما تعرفه على معنى الذي ضرب فلا يكون إلا رفعاً، كما أنك لو قلت: أزيد أنت ضاربه إذا لم ترد بضاربه الفعل وصار معرفة " رفعت " ، فكذلك هذا الذي لا يجيء إلا على هذا المعنى فإنما يكون بمنزلة الفعل نكرة.

وأصل وقوع الفعل صفة للنكرة، كما لا يكون الاسم كالفعل إلا نكرة. ألا ترى أنك لو قلت: أكل يوم زيداً تضربه لم يكن إلا نصيباً، لأنه ليس بوصف. فإذا كان وصفاً فليس بمبني عليه الأول، كما أنه لا يكون الاسم مبنياً عليه في الخبر، فلا يكون ضارب بمنزلة يفعل وتفعل إلا نكرة.

وتقول: أذكر أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى، كأنه قال: أذكر نتاجها أحب إليك أم أنثى. فإن تلد اسم، وتلد به يتم الاسم كما يتم الذي بالفعل، فلا عمل له " هنا " كما ليس يكون لصلة الذي عمل.

وتقول: أزيد أبي ضربه عمرو أمثل أم بشر، كأنه قال: أزيد ضرب عمرو وإياه أمثل أم بشر، فالمصدر مبتدأ وأمثلة مبني عليه، ولم ينزل منزلة يفعل، فكأنه قال: أزيد ضاربه خير أم بشر. وذلك لأنك ابتدأته وبنيت عليه فجعلته اسماً، ولم يلتبس زيد بالفعل إذ كان صلة له، كما لم يلتبس به الضاربه حين قلت: زيد أنت الضاربه، إلا أن الضاربه في معنى الذي ضربه، والفعل تمام هذه الأسماء، " فالفعل لا يلتبس بالأول إذا كان هكذا " .

وتقول: أن تلد ناقتك ذكراً أحب إليك أم أنثى، لأنك حملته على الفعل الذي هو صلة أن، فصار في صلته، فصار كقولك: الذي رأيت أخاه زيد. ولا يجوز أن تتدئ بالأخ قبل الذي وتعمل فيه رأيت " أخاه زيد " . فكذلك لا يجوز النصب في قولك: أذكر أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى. وذلك أنك لو قلت: أخاه الذي رأيت زيد لم يجز، وأنت تريد: الذي رأيت أخاه زيد.

ومما لا يكون في الاستفهام إلا رفعاً " قولك " : أعبد الله أنت أكرم عليه أم زيد، وأعبد الله أنت له أصدق أم بشر، كأنك قلت: أعبد الله أنت أخوه أم بشر، لأن أفعل ليس بفعل، ولا اسم يجري مجرى الفعل، وإنما هو بمنزلة حسن وشديد ونحو ذلك. ومثله: أعبد الله أنت له خير أم بشر.

وتقول: أزيد أنت له أشد ضرباً أم عمرو، وإنما انتصاب الضرب كانتصاب زيد في قولك: ما أحسن زيداً، وانتصاب وجه في قولك: حسن وجه الأخ. فالمصدر هنا كغيره من الأسماء، كقولك: أزيد أنت له أطلق وجهاً أم فلان. وليس له سبيل إلى الإعمال، وليس له وجه في ذلك. ومما لا يكون في الاستفهام إلا رفعاً قولك: أعبد الله إن تره تضربه، وكذلك إن طرحت الهاء مع قبحة فقلت: أبعده الله إن تر تضرب، فليس للآخر سبيل على الاسم، لأنه مجزوم، وهو جواب الفعل الأول، وليس للفعل الأول سبيل، لأنه مع إن بمنزلة قولك: أعبد الله حين يأتيني أضرب فليس لعبد الله في يأتيني حظ، لأنه بمنزلة قولك: أعبد الله يوم الجمعة أضرب. ومثل ذلك: زيد حين أضرب يأتيني؛ لأن المعتمد على زيد آخر الكلام وهو يأتيني. وكذلك إذا قلت: زيداً إذا أتاني أضرب، وإنما هو بمنزلة حين.

فإن لم تجزم الآخر نصبت، وذلك قولك: أزيداً إن رأيت تضرب. وأحسنه أن تدخل في رأيت الهاء، لأنه غير مستعمل، فصارت حروف الجزاء في هذا بمنزلة قولك: زيد كم مرة رأيت. فإذا قلت: إن تر زيداً تضرب، فليس إلا هذا، صار بمنزلة قولك: حين ترى زيداً يأتيك، لأنه صار في موضع المضمرة حين قلت: زيد حين تضربه يكون كذا وكذا. ولو جاز أن تجعل زيداً مبتدأ على هذا الفعل لقلت: القتال زيداً حين تأتي، تريد القتال حين تأتي زيداً. وتقول في الخبر وغيره: إن زيداً تره تضرب، تنصب زيداً، لأن الفعل أن يلي إن أولي، كما كان ذلك في حروف الاستفهام، وهي أبعده من الرفع لأنه لا يبنى فيها الاسم على مبتدأ. وإنما أجازوا تقديم الاسم في إن لأنها أم الجزاء ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأخر.

وقال النمر بن تولب:

لا تجرعي إن منفساً أهلكته ... وإذا هلكت فعند ذلك فاجرعي

وإن اضطر شاعر فأجرعي إذا مجرى إن فجازى بها قال: أزيد إذا تر تضرب، إن جعل تضرب جواباً. وإن رفعها نصب، لأنه لم يجعلها جواباً. وترفع الجواب حين يذهب الجزم من الأول في اللفظ. والاسم ههنا مبتدأ إذا جزمته، نحو قولهم: أيهم يأتك تضرب، إذا جزمته، لأنك جئت بتضرب مجزوماً بعد أن عمل الابتداء في أيهم ولا سبيل له عليه. وكذلك هذا حيث جئت به مجزوماً بعد أن عمل فيه الابتداء. وأما الفعل الأول فصار مع ما قبله بمنزلة حين وسائر الظروف.

وإن قلت: زيد إذا يأتيني أضرب، تريد معنى الهاء ولا تريد زيداً أضرب إذا يأتيني، ولكنك تضع أضرب ههنا مثل أضرب إذا جزمته وإن لم يكن مجزوماً؛ لأن المعنى معنى المجازاة في قولك: أزيد إن يأتك أضرب ولا تريد به أضرب زيداً، فيكون على أول الكلام، كما لم ترد بهذا أول الكلام، رفعت. وكذلك حين، إذا قلت: أزيد حين يأتيك تضرب.

وإنما رفعت الأول في هذا كله لأنك جعلت تضرب وأضرب جواباً، فصار كأنه من صلته إذ كان من تمامه، ولم يرجع إلى الأول. وإنما ترده إلى الأول فيمن قال: إن تأتي آتيك، وهو قبيح وإنما يجوز في الشعر. وإذا قلت: أزيد إن يأتك تضرب فليس تكون الهاء إلا لزيد، ويكون الفعل الآخر جواباً للأول. ويدلك على أنها لا تكون إلا لزيد أنك لو قلت: أزيد إن تأتلك أمة الله تضربها لم يجز، لأنك ابتداءً زيداً ولا بد من خبر، ولا يكون ما بعده خبراً له حتى يكون فيه ضمير ه.

وإذا قلت: زيداً لم أضرب، أو زيداً لن أضرب، لم يكن فيه إلا النصب، لأنك لم توقع بعد لم ولن شيئاً يجوز لك أن تقدمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما " كما كان ذلك في الجزاء " . ولن أضرب نفي لقوله: سأضرب، كما أن " لا تضرب نفي لقوله: اضرب " ، ولم أضرب نفي لضربت.

وتقول: كل رجل يأتيك فاضرب، " نصب " لأن يأتيك ههنا صفة، فكأنك قلت: كل رجل صالح اضرب. فإن قلت: أيهم جاءك فاضرب، رفعت لأنه جعل جاءك في موضع الخبر، وذلك لأن قوله: فاضرب في موضع الجواب، وأي من حروف المجازة وكل رجل ليست من حروف المجازة. ومثله: زيد إن أتاك فاضرب، إلا أن تريد أول الكلام، فتنصب ويكون على حد قولك: زيداً إن أتاك تضرب، وأيهم يأتيك تضرب، إذا كان بمنزلة الذي. وتقول: زيداً إذا أتاك فاضرب. فإن وضعته في موضع زيد عن يأتك تضرب رفعت، فارتفع إذا كانت تضرب جواباً ليأتك، وكذلك حين. والنصب في زيد أحسن إذا كانت الهاء يضعف تركها ويقبح. فأعمله في الأول، وليس هذا في القياس لأنها تكون بمنزلة حين، وإذا وحين لا يكون واحداً منهما خيراً لزيد. ألا ترى أنك لا تقول: زيد حين يأتيني؛ لأن حين لا تكون ظرفاً لزيد.

وتقول: الحر حين تأتيني، فيكون ظرفاً، لما فيه من معنى الفعل. وجميع ظروف الزمان لا تكون ظرفاً للحدث. فإن قلت: زيداً يوم الجمعة أضرب، لم يكن فيه إلا النصب، لأنه ليس ههنا معنى جزاء، ولا يجوز الرفع إلا على قوله:

كله لم أصنع

ألا ترى أنك لو قلت: زيد يوم الجمعة فأنا أضربه لم يكن، " ولو قلت: زيد إذا جاءني فأنا أضربه كان جيداً " . فهذا يدل على أنه يكون على غير قوله زيداً أضرب حين يأتيك.

هذا باب الأمر والنهي

والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبني على الفعل، كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي، لأنهما لا يقعان إلا بالفعل، مظهراً أو مضمراً. وهما أقوى في هذا من الاستفهام؛ لأن حروف الاستفهام قد يستفهم بها وليس بعدها إلا الأسماء نحو قولك: أزيد أخوك، ومتى زيد منطلق، وهل عمرو ظريف. والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل، وذلك قولك: زيداً اضربه، وعمراً امر به، وخالداً اضرب أباه، وزيداً اشتر له ثوباً. ومثل ذلك: أما زيداً فاقتله، وأما عمراً فاشتر له ثوباً، وأما خالداً فلا تشتم أباه، وأما بكرراً فلا تمر به. ومنه: زيداً ليضربه عمرو، وبشراً ليقتل أباه بكر، لأنه أمر للغائب بمنزلة افعال للمخاطب.

وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبد الله اضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء، ونهت المخاطب له لتعرفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر. ومثل ذلك: أما زيد فاقتله. فإذا قلت: زيد فاضربه، لم يستقم أن تحمله على الابتداء. ألا ترى أنك لو قلت: زيد فمطلق لم يستقم، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ. فإن شئت نصبت على شيء هذا تفسيره، كما كان ذلك في الاستفهام، وإن شئت على عليك، كأنك قلت: عليك زيداً فاقتله.

وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبد الله فاضربه، إذا كان مبيناً على مبتدأ مظهر أو مضمّر. فأما في المظهر فقولك: هذا زيد فاضربه، وإن شئت لم تظهر " هذا " ويعمل كعمله إذا أظهرته، وذلك قولك: الهلال والله فانظر إليه،

كأنك قلت: هذا الهلال، ثم جئت بالأمر.

ومما يدل على حسن الفاء ههنا أنك لو قلت: هذا زيد فحسن جميل، كان " كلاًماً " جيداً. ومن ذلك قول الشاعر:

وقائلة خولان فانكح فتلقم ... وأكرومة الحيين خلوا كما هيا  
هكذا سمع من العرب تنشده.

وتقول: هذا الرجل فاضربه، إذا جعلته وصفاً ولم تجعله خبراً. وكذلك: هذا زيد فاضربه، إذا كان معطوفاً على " هذا " أو بدلاً.

وتقول: اللذين يأتيانك فاضربهما، تنصبه كما تنصب زيداً، وإن شئت رفعته على أن يكون مبنياً على مظهر أو مضمراً. وإن شئت كان مبتدأ، لأنه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء. ألا ترى أنك لو قلت: الذي يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فمكرم محمود، كان حسناً. ولو قلت: زيد فله درهم لم يجز. وإنما جاز ذلك لأن قوله: الذي يأتيني فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء. ومن ذلك قوله عز وجل: الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون .

ومن ذلك قولهم: كل رجل يأتيك فهو صالح، وكل رجل جاء فله درهمان؛ لأن معنى الحديث الجزاء. وأما قول عدي بن زيد:

أرواح مودع أم بكور ... أنت فانظر لأي ذاك تصير

فإنه على أن يكون في الذي يرفع على حالة المنصوب في النصب. يعني أن الذي من سببه مرفوع فترفعه بفعل هذا يفسره، كما كان المنصوب ما هو من سببه يتنصب، فيكون ما سقط على سببه تفسيره في الذي ينصب على أنه شيء هذا تفسيره. يقول: ترفع " أنت " على فعل مضمراً، لأن الذي من سببه مرفوع، وهو الاسم المضمراً الذي في انظر.

وقد يجوز " أن يكون " أنت على قوله: أنت الهالك، كما يقال: إذا ذكر إنسان لشيء، قال الناس: زيد. وقال الناس: أنت. ولا يكون على أن تضم هذا، لأنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك وإنما تشير له إلى غيره. ألا ترى أنك لو أشرت له إلى شخصه فقلت: هذا أنت، لم يستقم. ويجوز هذا أيضاً على قولك: شاهدك، أي ما ثبت لك شاهدك. قال الله تعالى جده: " طاعة وقول معروف " . فهو مثله. فإما أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره كأنه قال: أمرى طاعة " وقول معروف " ، أو يكون أضمر الخبر فقال: طاعة وقول معروف أمثل.

واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل: " دعاء " لأنه استعظم أن يقال: أمر أو نهي. وذلك قولك: اللهم زيداً فاغفر ذنبه، وزيداً فأصلح شأنه، وعمراً ليجزه الله خيراً. وتقول: زيداً قطع الله يده، وزيداً أمر الله عليه العيش، لأن " معناه معنى " زيداً ليقطع الله يده. وقال أبو الأسود الدؤلي:

أميران كانا آخيان كلاًهما ... فكلاً جزاه الله عني بما فعل

ويجوز فيه من الرفع ما جاز في الأمر والنهي، ويقبح فيه ما يقبح في الأمر والنهي.

وتقول: أما زيداً فجدعاً له، وأما عمراً فسقيلاً له؛ لأنك لو أظهرت الذي انتصب عليه سقيلاً وجدعاً لنصبت زيداً

وعمرًا، فأضماره بمنزلة إظهاره، كما تقول: أما زيداً فضرِباً.  
وتقول: أما زيد فسلام عليه، وأما الكافر فلعنة الله عليه؛ لأن هذا ارتفع بالابتداء.  
وأما قوله عز وجل: " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " . وقوله تعالى: " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما " ، فإن هذا لم يبين على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: " مثل الجنة التي وعد المتقون " . ثم قال بعد: " فيها أنهار من ماء " ، فيها كذا وكذا. فغنمنا وضع المثل للحديث الذي بعده، فذكر أخباراً وأحاديث، فكانه قال: ومن القصص مثل الجنة، أو مما يقص عليكم مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار " ونحوه " . والله تعالى أعلم.

وكذلك " الزانية والزاني " ، " كأنه " لما قال جل ثناؤه: " سورة أنزلناها فرضناها " . قال: في الفرائض الزانية والزاني، " أو الزانية والزاني في الفرائض " . ثم قال: فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيهما الرفع، كما قال: وقائلة: خولان، فانكح فتانهم

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر. وكذلك: " والسارق والسارقة " " كأنه قال: و " فيما فرض عليكم " السارق والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم " . فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث. ويحمل على نحو من هذا " ومثل ذلك " : " واللذان يأتيانها منكم فآذوهما " . وقد يجري هذا في زيد وعمرو على هذا الحد، إذا كنت تخبر " بأشياء " أو توصي. ثم تقول: زيد، فيمن أوصي به فاحسن إليه وأكرمه.

وقد قرأ أناس: " والسارق والسارقة " و " الزانية والزاني " ، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة. ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع.

وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب لأن حد الكلام تقديم الفعل، وهو فيه أوجب، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام، لأنهما لا يكونان إلا بفعل.

وقبح تقديم الاسم في سائر الحروف، لأنهما حروف تحدث قبل الفعل. وقد يصير معنى حديثهن إلى الجزاء، والجزاء لا يكون إلا خبراً، وقد يكون فيهن الجزاء في الخبر، وهي غير واجبة كحروف الجزاء فأجريت مجراها. والأمر ليس يحدث له حرف سوى الفعل، فيضارع حروف الجزاء، فيقبح حذف الفعل منه كما يقبح حذف الفعل بعد حروف الجزاء. وإنما يقبح حذف الفعل وإضماره بعد حروف الاستفهام لمضارعتها حروف الجزاء. وإنما قلت: زيداً اضربه، واضربه مشغولة بالهاء، لأن الأمر والنهي لا يكونان إلا بالفعل، فلا يستغنى عن الإضمار إن لم يظهر.

باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام و حروف الأمر والنهي وهي حروف النفي، شبهوها بحروف الاستفهام حيث قدم الاسم قبل الفعل، لأنهن غير واجبات، كما أن الألف وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أن الأمر والنهي غير واجبين.

وسهل تقديم الأسماء فيها لأنها نفي لواجب، وليست كحروف الاستفهام والجزاء، وإنما هي مضارعة، وإنما تجيء لخلاف قوله: قد كان.

وذلك قولك: ما زيداً ضربته ولا زيداً قتلته، وما عمرًا لقيت أباه ولا عمرًا مررت به ولا بشراً اشتريت له ثوباً. وكذلك إذا قلت: ما زيداً أنا ضاربه، إذا لم تجعله اسماً معروفاً. قال هدبة بن الخشرم العذري:

فلا ذا جلال هبته لجلاله ... ولا ذاع ضياع هن يتركن للفقر

وقال زهير:

لا الدار غيرها بعدي الأنيس ولا ... بالدار لو كلمت ذا حاجة صمم

وقال جرير:

فلا حسباً فخرت به لتيم ... ولا جداً إذا ازدحم الحدود

وإن شئت رفعت، والرفع فيه أقوى إذ كان يكون في ألف الاستفهام، لأنني نفي واجب يتبدأ بعدهن ويبنى على  
المبتدأ بعدهن، ولم يبلغن أن يكن مثل ما شبهن به.

فإن جعلت " ما " بمنزلة ليس في لغة أهل الحجاز لم يكن إلا الرفع، لأنك تجيء بالفعل بعد أن يعمل فيه ما هو بمنزلة  
فعل يرفع، كأنك قلت: ليس زيد ضربته.

وقد أنشد بعضهم هذا البيت رفعاً، " قول مزاحم العقيلي " :

وقالوا تعرفها المنازل من متى ... وما كل من وافي مني أنا عارف

فإن شئت حملته على ليس، وإن شئت حملته على " كله لم أصنع " . فهذا أبعد الوجهين.

وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كما، وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلق الله أشعر منه،  
وليس قالها زيد. قال حميد الأرقط:

فأصبحوا والنوى عالي معر سهم ... وليس كل النوى يلقي المساكين

وقال هشام أخو ذي الرمة:

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بما ... وليس منها شفاء الداء مبذول

هذا كله سمع من العرب. والوجه والحد أن تحمله على أن في ليس إضماراً وهذا مبتدأ، كقوله: إنه أمة الله ذاهبة.

إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيب إلا المسك، وما كان الطيب إلا للمسك.

فإن قلت: ما أنا زيد لقيته، رفعت إلا في قول من نصب زيداً لقيته لأنك قد فصلت كما فصلت في قولك: أنت زيد  
لقيته. " وإن كانت ما التي هي بمنزلة ليس، فكذلك، كأنك قلت: لست زيد لقيته " ، لأنك شغلت الفعل " بأنا " ،

وهذا مبتدأ بعد اسم، وهذا الكلام في موضع خبره، وهو فيه أقوى لأنه عامل في الاسم الذي بعده. وألف

الاستفهام، وما في لغة بني تميم، يفصلن فلا يعملن. فإذا اجتمع أنك تفصل وتعمل الحرف فهو أقوى. وكذلك: إني  
زيد لقيته، وأنا عمرو ضربته، وليني عبد الله مرت به، لأنه إنما هو اسم مبتدأ " ثم ابتدئ بعده " ، أو اسم قد عمل  
فيه عامل ثم ابتدئ بعده الكلام في موضع خبره.

فأما قوله عز وجل: " إنا كل شيء خلقناه بقدر " ، فإنما هو على قوله: زيداً ضربته، وهو عربي كثير. وقد قرأ

بعضهم: " وأما ثمود فهديناهم " ، إلا أن القراءة لا تخالف؛ لأن القراءة السنة.

وتقول: كنت عبد الله لقيته، لأنه ليس من الحروف التي ينصب ما بعدها كحروف الاستفهام وحروف الجزاء ولا  
ما شبه بها، وليس بفعل ذكرته ليعمل في شيء فينصبه أو يرفعه، ثم يضم إلى الكلام الأول الاسم بما يشرك " به " ،  
كقولك: زيداً ضربت وعمراً مرتت به، ولكنه شيء عمل في الاسم، ثم وضعت هذا في موضع خبره، مانعاً له أن  
ينصب، كقولك: كان عبد الله أبوه منطلق. ولو قلت: كنت أخاك وزيداً مرتت به نصبت، لأنه قد أنفذ إلى مفعول  
ونصب ثم ضمنت إليه اسماً وفِعْلاً.

وإذا قلت: كنت زيد مرتت به، فقد صار هذا في موضع أخاك ومنع الفعل أن يعمل.

وكذلك: حسبني عبد الله مرتت به، لأن هذا المضمر المنصوب بمنزلة المرفوع في كنت؛ لأنه يحتاج إلى الخبر

كاحتياج الاسم في كنت، وكاحتياج المبتدأ، فإنما هذا في موضع خبره، كما كان في موضع خبر كان، فإنما أراد أن يقول: كنت هذه حالي، وحسبني هذه حالي، كما قال: لقيت عبد الله وزيد يضربه عمرو، فإنما قال: لقيت عبد الله وزيد هذه حاله، ولم يعطفه على الحديث الأول ليكون في مثل معناه، ولم يرد أن يقول: فعلت وفعل، وكذلك لم يرد في الأول. ألا ترى أنه لم ينفذ الفعل في كنت إلى المفعول الذي به يستغنى الكلام كاستغناء كنت بمفعوله. فإنما هذه في موضع الإخبار، وبها يستغنى الكلام.

وإذا قلت: زيدا ضربت وعمراً مررت به، فليس الثاني في موضع خبر، ولا تريد أن يستغنى به شيء لا يتم غلا به، فإنما حاله كحال الأول " في أنه مفعول "، وهذا " الثاني " لا يمنع الأول مفعوله أن ينصبه لأنه ليس في موضع خبره، فكيف يختار فيه النصب، وقد حال بينه وبين مفعوله، وكان في موضعه، إلا أن تنصبه على قولك: زيدا ضربته.

ومثل ذلك: قد علمت لعبد الله تضربه، فدخول اللام يدللك أنه إنما أراد به ما أراد إذا لم يكن قبله شيء، لأنها ليست مما يضم به الشيء إلى الشيء كحروف الاشتراك، فكذلك ترك الواو في الأول هو كدخول اللام هنا. وإن شاء نصب، كما قال الشاعر، وهو المار الأسدي:

فلو أنها إياك عضتكَ مثلها ... جررت على ما شئت نحراً وكلكلا

هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم

ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، ورأيت بني عمك ناساً منهم، ورأيت عبد الله شخصه، وصرفت وجوهها أولها. فهذا يجيء على وجهين: على أنه أراد: رأيت أكثر قومك، و " رأيت " ثلثي قومك، وصرفت وجوه أولها، ولكنه نفي الاسم تأكيداً، كما قال جل ثناؤه: " فسجد للملائكة كلهم أجمعون " وأشباه ذلك. فمن ذلك قوله عز وجل: " يسألونك عن الشر الحرام قتال فيه ". وقال الشاعر:

وذكر تقنت برد مائها ... وعتك البول على أنسائها

ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك، وهو أن يتكلم فيقول: رأيت قومك، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلثيهم أو ناساً منهم.

ولا يجوز أن تقول: رأيت زيدا أباه، والأب غير زيد، لأنك لا تبينه بغيره ولا بشيء ليس منه. وكذلك لا تنفي الاسم تأكيداً وليس بالأول ولا شيء منه، فإنما تشبيهه وتؤكدته مثنى بما هو منه أو هو هو. وإنما يجوز رأيت زيدا أباه ورأيت عمراً، أن يكون أراد أن يقول: رأيت عمراً أو رأيت أبا زيد، فغلط أو نسي، ثم استدرك كلامه بعد؛ " وإما أن يكون أضرب عن ذلك فتحاه وجعل عمراً مكانه ".

فأما الأول فحيد عربي، مثله قوله عز وجل: " والله على الناس حج البيت من استطاع عليه سبيلاً " لأنهم من الناس. ومثله إلا أنهم أعادوا حرف الجر: " قال للملا الذين استكبروا من قومه للذين اشتضعفوا لمن آمن منهم ".

ومن هذا الباب " قولك " : بعث متاعك أسفله قبل أعلاه، واشتريت متاعك أسفله أسرع من اشتراي أعلاه، واشتريت متاعك بعضه أعجل من بعض، وسقيت إبلك صغارها أحسن من سقي كبارها، وضربت الناس بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً، فهذا لا يكون فيه إلا النصب؛ لأن ما ذكرت بعده ليس مبنياً عليه فيكون مبتدأ، وإنما هو من نعت الفعل، زعمت أن يبعه أسفله كان قبل يبعه أعلاه، وأن الشراء كان في بعض أعجل من بعض، وسقيه الصغار كان أحسن من سقيه الكبار، ولم تجعله خبراً لما قبله.

ومن ذلك قولك: مررت بمتاعك بعضه مرفوعاً وبعضه مطروحاً فهذا لا يكون مرفوعاً؛ لأنك حملت النعت على المرور فجعلته حالاً " للمرور " ولم تجعله مبنياً على المبتدأ. وإن لم تجعله حالاً للمرور جاز الرفع. ومن هذا الباب: ألزمت الناس بعضهم بعضاً، وخوفت الناس ضعيفهم قويهم. فهذا معناه في الحديث المعنى " الذي " في قولك: خاف الناس ضعيفهم قويهم، ولزم الناس بعضهم بعضاً، فلما قلت: أزلت وخوفت صار مفعولاً، وأجريت الثاني على ما جرى عليه الأول وهو فاعل، فصار فعلاً تعدى إلى مفعولين.

وعلى ذلك دفعت الناس بعضهم ببعض، على قولك: دفع الناس بعضهم بعضاً. ودخول الباء ههنا بمنزلة قولك: ألزمت، كأنك قلت في التمثيل: أدفعت، كما أنك تقول: ذهبت به " من عندنا " وأذهبت من عندنا، وأخرجته " معك " وأخرجت به معك. وكذلك ميزت متاعك بعضه من بعض، وأوصلت القوم بعضهم إلى بعض، فجعلته مفعولاً على حد ما جعلت الذي قبله وصار قوله إلى بعض ومن بعض، في موضع مفعول منصوب. ومن ذلك: فضلت متاعك أسفله على أعلاه، " فإنما جعله مفعولاً من قوله: خرج متاعك أسفله على أعلاه " ، كأنه قال في التمثيل: فضل متاعك أسفله على أعلاه، " فعلى أعلاه في موضع نصب " . ومثل ذلك: صككت الحجرين أحدهما بالآخر، على أنه مفعول، من اصطك الحجران أحدهما بالآخر. ومثل ذلك " قوله عز وجل " : " ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض " .

وهذا ما يجري منه مجروراً كما يجري منصوباً، وذلك قولك: عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض، إذا جعلت الناس مفعولين كان بمنزلة قولك: عجبت من إذهاب الناس بعضهم بعضاً، لأنك إذا قلت: أفعلت، استغيت عن الباء، وإذا قلت: فعلت احتجت إليها، وجرى في الجر على قولك: دفعت الناس بعضهم ببعض. وإن جعلت الناس فاعلين قلت: عجبت من دفع الناس بعضهم بعضاً، جرى في الجر على حد مجراه في الرفع، كما جرى في الأول على مجراه في النصب، وهو قولك: دفع الناس بعضهم بعضاً. وكذلك جميع ما ذكرنا إذا عملت فيه المصدر فجرى مجراه في الفعل.

و " من " ذلك قولك: عجبت من موافقة الناس أسودهم أحمرهم، جرى على قولك: وافق الناس أسودهم أحمرهم. وتقول: سمعت وقع أنيابه بعضها فوق بعض، جرى على قولك: أنيابه بعضها فوق بعض. وتقول: عجبت من إيقاع أنيابه فوق بعض، على حد قولك: أوقعت أنيابه بعضها فوق بعض.

هذا وجه اتفاق الرفع والنصب في هذا الباب، واختيار النصب، واختيار الرفع. تقول: رأيت متاعك بعضه فوق بعض، إذا جعلت فوقاً في موضع الاسم المبنى على المبتدأ وجعلت الأول مبتدأ، كأنك قلت: رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض، ففوق في موضع أحسن. وإن جعلته حالاً بمنزلة قولك: مررت بمتاعك بعضه مطروحاً وبعضه مرفوعاً، نصبت له لأنه لم تبين عليه شيئاً فتبتدئه. وإن شئت قلت: رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض، فيكون بمنزلة قولك: رأيت بعض متاعك الجيد، فوصلته إلى مفعولين لأنك أبدلت، فصرت كأنك قلت: رأيت بعض متاعك. والرفع في هذا أعرف، لأنهم شبهوه بقولك: رأيت زيداً أبوه أفضل منه، لأنه اسم هو للأول ومن سببه، " كما أن هذا له ومن سببه " ، والآخر هو المبتدأ الأول، كما أن الآخر ههنا هو المبتدأ الأول. وإن نصبت فهو عربي جيد.

ومما جاء في الرفع قوله تعالى: " ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة " .

ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول: خلق الله الزرافة يديها طول من رجليها.

وحدثنا يونس أن العرب تشد هذا البيت، وهو لعبد بن الطبيب:

فما كان قيس هللكه هلك واحد... ولكنه بنيان قوم قهدما

وقال رجل من بجيلة أو خثعم:

ذريني إن أمرك لن يطاعا... وما الفيتني حلمي مضاعا

وقال آخر في البدل:

إن علي الله أن تبايعا... تؤخذ كرهاً أو تحياء طائعا

فهذا عربي حسن، والأول أعرف وأكثر.

وتقول: جعلت متاعك بعضه فوق بعض، فله ثلاثة اوجه في النصب: إن شئت جعلت فوق في موضع الحال، كأنه

قال: علمت متاعك وهو بعضه على بعض أي في هذه الحال، كما جعلت ذلك في رأيت في رؤية العين. وإن شئت

نصبته على ما نصبت عليه رأيت زيدا وجهه أحسن من وجه فلان، " تريد رؤية القلب " .

وإن شئت نصبته على أنك إذا قلت: جعلت متاعك يدخله معنى ألقى، فيصير كأنك قلت: ألقى متاعك بعضه

فوق بعض؛ لأن ألقى كقولك: أسقطت متاعك بعضه على بعض، وهو مفعول من قولك: سقط متاعك بعضه

على بعض، فجرى كما جرى صككت الحجرين أحدهما بالآخر. فقولك " بالآخر " ليس في موضع اسم هو الأول،

ولكنه في موضع الاسم الآخر في قولك: صك الحجران أحدهما الآخر، ولكنك أوصلت الفعل بالباء، كما أن

مررت بزيد الاسم منه في موضع اسم منصوب.

ومثل هذا: طرحت المتاع بعضه على بعض، لأن معناه أسقطت فأجري مجراه وإن لم يكن من لفظه فاعل. وتصديق

ذلك قوله عز وجل: " ويجعل الخبيث بعضه على بعض " .

والوجه الثالث: أن تجعله مثل: ظننت متاعك بعضه أحسن من بعض. والرفع فيه أيضاً عربي كثير. تقول: جعلت

متاعك بعضه على بعض، فوجه الرفع فيه على ما كان في رأيت.

وتقول: أبكى قومك بعضهم على بعض، وحزنت قومك بعضهم على بعض، فأجريت هذا على حد الفاعل إذا

قلت: بكى قومك بعضهم على بعض، " وحزن قومك بعضهم على بعض " ، فالوجه هنا النصب؛ لأنك إذا قلت:

أحزنت قومك بعضهم على بعض، وأبكى قومك بعضهم على بعض، لم ترد أن تقول: بعضهم على بعض في عون،

ولا أن أجسادهم بعضها على بعض، فيكون الرفع الوجه؛ ولكنك أجريته على قولك: بكى قومك بعضها بعضاً،

فإنما أوصلت الفعل إلى الاسم بحرف جر، والكلام في موضع اسم منصوب، كما تقول: مررت على زيد ومعناه

مررت زيدا.

فإن قيل: حزننت قومك بعضهم أفضل من بعض، " وأبكى قومك بعضهم أكرم من بعض " ، كان الرفع الوجه؛

لأن الآخر هو الأول ولم تجعله في موضع مفعول هو غير الأول. وإن شئت نصبته على قولك: حزننت قومك بعضهم

قائماً وبعضهم قاعداً على الحال، لأنك قد تقول: رأيت قومك أكثرهم وحزننت قومك بعضهم، فإذا جاز هذا

أتبعته ما يكون حالاً. وإن كان مما يعدى إلى مفعولين أنفذته إليه، لأنه كأنه لم تذكر قبله شيئاً كأنه رأيت قومك،

وحزننت قومك. إلا أن أعربه وأكثره إذا كان الآخر هو الأول أن يبدأ. وإن أجريته على النصب فهو عربي جيد.

هذا باب من الفعل

يبدل فيه الآخر من الأول ويجرى على الاسم

## كما يجرى أجمعون على الاسم، وينصب بالفعل لأنه مفعول

فالبديل أن تقول: ضرب عبد الله ظهره وبطنه، وضرب زيد الظهر والبطن، وقلب عمرو ظهره وبطنه، ومطرنا سهلنا وجبلنا، ومطرنا السهل والجبل. ون شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيداً. وإن شئت نصبت، تقول: ضرب زيد الظهر والبطن، ومطرنا السهل والجبل، وقلب زيد ظهره وبطنه. فالعنى أنهم مطروا في السهل والجبل، وقلب على الظهر والبطن. ولكنهم أجازوا هذا، كما أجازوا " قولهم " : دخلت البيت، وإنما معناه دخلت في البيت. والعامل فيه الفعل، وليس المتصّب ههنا بمنزلة الظرف؛ لأنك لو قلت: " قلب " هو ظهره وبطنه وأنت تعني على ظهره لم يجز.

ولم يجيزوه في غير السهل والجبل، والظهر والبطن، كما لم يجز دخلت عبد الله، فجاز هذا في هذا وحده، كما لم يجز حذف حرف الجر إلا في الأماكن، في مثل: دخلت البيت. واختصت بهذا، كما أن لدن مع غلوة لها حال ليست في غيرها من الأسماء، وكما أن عسى لها في قولهم: " عسى الغوير أبوساً " حال لا تكون في سائر الأشياء. ونظير هذا أيضاً في أنهم حذفوا حرف الجر ليس إلا، قولهم: نبئت زيدا قال ذاك، إنما يريد عن زيد، إلا أن معنى الأول معنى الأماكن.

وزعم الخليل رحمه الله أنهم يقولون: مطرنا الزرع والضرع. وإن شئت رفعت على البديل وعلى أن تصيره بمنزلة أجمعين تأكيداً.

فإن قلت: ضرب زيد اليد والرجل، جاز " على " أن يكون بدلا، وأن يكون توكيداً. وإن نصبت له لم يحسن؛ لأن الفعل إنما أفند في هذه الأسماء خاصة إلى المنصوب إذا حذفته منه حرف الجر، إلا أن تسمع العرب تقول في غيره، وقد سمعناهم يقولون: مطرتم ظهرًا وبطنًا.

وتقول: مطر قومك الليل والنهار، على الظرف وعلى الوجه الآخر. وإن شئت رفعت على سعة الكلام، كما قال: صيد عليه الليل والنهار، وهو نهاره صائم وليله قائم، وكما قال جرير:

لقد لتنا يا أم غيلان في السرى ... ونمت وما ليل المطي بنائم  
فكأنه في كل هذا جعل الليل بعض الاسم. وقال آخر:

أما النهار ففي قيد وسلسلة ... والليل في قعر منحوت من الساج  
فكأنه جعل النهار في قيد والليل في بطن منحوت، أو جعله الاسم أو بعضه.

وإن شئت قلت: ضرب عبد الله ظهره، ومطر قومك سهلهم، على قولك: رأيت القوم أكثرهم، ورأيت عمراً  
شخصه، كما قال:

فكأنه لهُق السراة كأنه ... ما حاجبيه معين بسواد

" يريد: كأن حاجبيه، فأبدل حاجبيه من الهاء التي في كأنه، وما زائدة " .

وقال الجعدي:

ملك الخورتق والسدير وداته ... ما بين حمير أهلها وأوال

" يريد: ما بين أهل حمير، فأبدل الأهل من حمير " .

ومثل ذلك قولهم: صرفت وجوهها أولها. و " مثله " : ما لي بجم علم أمرهم.

وأما قول جرير:

مشق الهواجر لحمهن مع السرى ... حتى ذهبن كلا كلاً وصدورا  
فإنما هو على قوله: ذهب قدماً، وذهب آخرًا.

وقال عمرو بن عمار النهدي:

طويل مثل العنق أشرف كاهلاً ... أشق رحيب الجوف معتدل الجرم  
كأنه قال: ذهب صعداً، فإنما خير أن الذهاب كان على هذه الحال.

ومثله: " قول رجل من عمان " :

إذا أكلت سمكاً وفرضاً ... ذهبت طولاً وذهبت عرضاً

فإنما شبه هذا الضرب من المصادر.

وليس هذا مثل قول عامر بن الطفيل:

فلأبغينكم قناً وعوارضاً ... ولأقبلن الخيل لابة ضرغداً

لأن قناً وعوارض مكانان، وإنما يريد: بقناً وعوارض، ولكن الشاعر شبهه بدخلت البيت، وقلب زيد الظهر  
والبطن.

هذا باب من

### اسم الفاعل " الذي " جرى مجرى الفعل المضارع

في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوناً وذلك قولك: هذا ضارب زيداً  
غداً. فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً " غداً " . فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك.  
وتقول: هذا ضارب عبد الله الساعة، فمعناه وعمله مثل " هذا " يضرب زيداً الساعة. وكان " زيد " ضارباً أباك،  
فإنما تحدث أيضاً عن اتصال فعل في حال وقوعه. وكان موافقاً زيداً، فمعناه وعمله كقولك: كان يضرب أباك،  
ويوافق زيداً. فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً.

ومما جاء في الشعر: منوناً " من هذا الباب قوله " :

إني مجبلك واصل حيلي ... وبريش نبلك رائش نبلي

وقال " عمر " بن أبي ربيعة:

ومن مالي عينيه من شيء غيره ... إذ اراح نحو الجمرة البيض كاللحمي

وقال زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابقاً شيئاً إذا كان جاتياً

وقال الأخوص الرياحي:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ... ولا ناعياً إلا بين غرابها

واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى، ولا يجعله معرفة. فمن ذلك " قوله عز  
وجل " : " كل نفس ذائقة الموت " و " إنا مرسلو الناقة " و " لو ترى إذ اجرمون ناكسو رؤوسهم " و " غير محلى  
الصيد " . فالعنى معنى " ولا آمين البيت الحرام " .

" و " يزيد هذا عندك بياناً قوله تعالى جده: " هدياً بالغ الكعبة " و " عارض مطرنا " . فلو لم يكن هذا في معنى  
النكرة والتنوين لم توصف به النكرة.

وستره مفصلاً أيضاً في بابه، مع غير هذا من الحجج إن شاء الله.  
 وقال الخليل: هو كائن أخيك، على الاستخفاف، والمعنى: هو كائن أخاك.  
 ومما جاء في الشعر غير منون قول الفرزدق:  
 أتاني على القعساء عادل وطبه ... برجلي لئيم واست عبد تعادله  
 يريد: عادلاً وطبه. وقال الزبرقان بن بدر:  
 مستحقي حلق الماضي يحفره ... بالمشرفي وغاب فوقه حصد  
 وقال السليك بن السلكة:  
 تراها من يبيس الماء شهباً ... محالظ درة منها غرار  
 " يريد: عرف الخيل ".  
 ومما يزيد هذا الباب إيضاحاً " أنه " على معنى المنون قول النابغة:  
 احكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت ... إلى حمام شرع وارد الشمد  
 " فوصف به النكرة " . وقال المرار الأسدي:  
 سل الهموم بكل معطي رأسه ... ناج محالظ صهبة متعيس  
 فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التنوين؛ لأن هذا الموضع لا يقع فيه معرفة. ولو كان الأصل ههنا ترك  
 التنوين لما دخله التنوين ولا كان ذلك نكرة، وذلك أنه لا يجري مجرى المضارع فيما ذكرت لك.  
 وزعم عيسى أن بعض العرب يشد هذا البيت، " لأبي الأسود الدؤلي " :  
 فألفيته غير مستعب ... ولا ذاكر الله إلا قليلا  
 لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب الجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين، " كما قال: رمى القوم " . وهذا  
 اضطراب، وهو مشبه بذلك الذي ذكرت " لك " .  
 وتقول في هذا الباب: هذا ضارب زيد وعمرو، إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار؛ لأنه ليس في العربية شيء  
 يعمل في حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله. وإن شئت نصبت على المعنى وتضمير له ناصباً، فتقول: هذا ضارب  
 زيد وعمراً، كأنه قال: ويضرب عمراً، أو وضارب عمراً.  
 ومما جاء على المعنى قول جرير:  
 جئني بمثل بني بدر لقومهم ... أو مثل أسرة منظور بن سيار  
 وقال كعب بن جعيل " التعلبي " :  
 أعني بخوار العنان تخاله ... إذا راح يردى بالمدجج أحردا  
 وأيض مصقول السطام مهنداً ... وذا حلق من نسج داود مسردا  
 فحمله على المعنى، كأنه قال: وأعطني أبيض مصقول السطام، وقال: هات مثل أسرة منظور " بن سيار " .  
 والنصب في الأول أقوى وأحسن، لأنك أدخلت الجر على الحرف الناصب ولم تجيء ههنا إلا بما أصله الجر ولم  
 تدخله على ناصب ولا رافع. وهو على ذلك عربي جيد. والجر أجود. وقال " رجل من قيس عيلان " :  
 بينا نحن نطلبه أتانا ... معلق وفضة وزناد راع  
 وزعم عيسى أنهم ينشدون هذا البيت:  
 هل أنت باعث دينار لحاجتنا ... أو عبد رب أخا عون بن مخراق

فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة، لأنه إنما أجري مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل، لأنه إنما شبه بما ضارعه من الفعل كما شبه به في الإعراب. وذلك قولك: هذا ضارب عبد الله وأخيه. وجه الكلام وحده الجر، لأنه ليس موضعاً للتنوين. وكذلك قولك: هذا ضارب زيد فيها وأخيه، وهذا قاتل عمرو وأمس وعبد الله، وهذا ضارب عبد الله ضرباً شديداً وعمرو.

ولو قلت: هذا ضارب عبد الله وزيداً، جاز على إضمار فعل، أي وضرب زيداً. وإنما جاز هذا الإضمار لأن معنى الحديث في قولك هذا ضارب زيد: هذا ضرب زيداً، وإن كان لا يعمل عمله، فحمل على المعنى، كما قال جل ثناؤه: " ولحم طير مما يشتهون. وحوار عين " لما كان المعنى في الحديث على قوله: لهم فيها، حمله على شيء لا ينقض الأول في المعنى. وقد قرأه الحسن. ومثله قول الشاعر:

يهدي الخميس نجاداً في مطالعها ... إما للمصاع وإما ضربة رغب  
حمله على شيء لو كان عليه الأول لم ينقض المعنى.

ومثله قول كعب بن زهير:

فلم يجد إلا مناخ مطية ... تجافي بما زور نبيل وكلكل  
ومفحصها عنها الحصى بجرانها ... ومثني نواج لم يخنهن مفصل  
ومسر ظماء واطرهن بعدما ... مضت هجعة من آخر الليل ذبل  
كأنه قال: وثم سمر " ظماء " . وقال:

بادت وغير آيهن مع البلى ... إلا رواكد جمرهن هباء

ومشجج أما سواء قذاله ... فبدا وغير ساره المعزاء

لأن قوله " إلا رواكد " هي في معنى الحديث: بما رواكد، فحمله على شيء لو كان عليه الأول لن ينقض الحديث. والجر في هذا أقوى، يعني هذا ضارب زيد وعمرو وعمراً بالنصب. وقد فعل لأنه اسم وإن كان قد جرى مجرى الفعل بعينه. والنصب في الفصل أقوى، إذا قلت: هذا ضارب زيد فيها وعمراً، وكلما طال الكلام كان أقوى؛ وذلك أنك لا تفصل بين الجار وبين ما يعمل فيه، فكذلك صار هذا أقوى. فمن ذلك قوله جل ثناؤه: " وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً " .

وكذلك إن جئت باسم الفاعل الذي تعدى فعله إلى مفعولين وذلك قولك: هذا معطي زيد درهما وعمرو، إذا لم تجره على الدرهم، والنصب على ما نصبت عليه ما قبله. وتقول: هذا معطي زيد وعبد الله. والنصب إذا ذكرت الدرهم أقوى، لأنك " قد " فصلت بينهما.

وإن لم ترد بالاسم الذي يتعدى فعله إلى مفعولين أن يكون الفعل قد وقع أجرته مجرى الفعل الذي يتعدى إلى مفعول في التنوين وترك التنوين وأنت تريد معناه، و " في " النصب والجر وجميع أحواله، فإذا نونت فقلت: هذا معط زيداً درهماً لا تبالي أيهما قدمت، لأنه يعمل عمل الفعل. وإن لم تنون لم يجز هذا معطي درهماً زيد، لأنك لا تفصل بين الجار والمجرور، لأنه داخل في الاسم فإذا نونت انفصل كأنفصاله في الفعل. فلا يجوز إلا " في قوله " هذا معطي زيداً، كما قال تعالى جده: " فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله " .

باب جرى مجرى الفاعل الذي يعده فعله

إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى

وذلك قولك:

يا سارق الليل أهل الدار

" و " تقول على هذا الحد: سرقت الليل أهل الدار، فنجري الليلة على الفعل في سعة الكلام، كما قال: صيد عليه يومان، وولد له ستون عاماً. فاللفظ يجري على قوله: هذا معطى زيد درهماً، والمعنى إنما هو في الليلة، وصيد عليه في اليومين، غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام.

وكذلك لو قلت: هذا مخرج اليوم الدرهم وصائد اليوم الوحش.

ومثل ما أجري مجرى هذا في سعة الكلام والاستخفاف قوله عز وجل: " بل مكر الليل والنهار " . فالليل والنهار لا يمكران، ولكن المكر فيهما.

فإن نونت فقلت: يا سارقاً الليلة أهل الدار، كان حد الكلام أن يكون أهل الدار على سارق منصوباً، ويكون الليلة ظرفاً، لأن هذا موضع انفصال. وإن شئت أجرته على الفعل على سعة الكلام.

ولا يجوز: يا سارق الليلة أهل الدار إلا في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور. فإذا كان منوناً فهو بمنزلة الفعل الناصب، تكون الأسماء فيه منفصلة. قال الشاعر، وهو الشماخ:

رب ابن عم لسليمي مشمعل ... طباخ ساعات الكرى زاد الكسل

" هذا على: يا سارق الليلة أهل الدار " . وقال الأخطل:

وكرار خلف الخجرين وجواده ... إذا لم يحام دون أنثى حليلها

فإن قلت: كرار وطباخ، صار بمنزلة طبخت وكررت، تجربها مجرى السارق حين نونت، على سعة الكلام.

وقال " رجل من بني عامر " :

ويوم شهدناه سليماً وعامراً ... قليل سوى الطعن النهال نوافله

" وكما قال: ثماني حجج حججتهن بيت الله " .

ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة.

لما رأت سأتسدما استعبرت ... لله در اليوم من لامها

وقال أبو حية النميري:

كما خط الكتاب بكف يوماً ... يهودي يقارب أو يزيل

وهذا لا يكون فيه إلا هذا، لأنه ليس في معنى فعل ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل.

ومما جاء مفصلاً بينه وبين المجرور قول الأعشى:

ولا نقاتل بالعص ... ي ولا نرامي بالحجاره

إلا علالة أو بدا ... هة قارح نهد الجزاره

وقال ذو الرمة:

كأن أصوات من إيغاهن بنا ... أواخر الميس أصوات الفراريح

فهذا قبيح.

ويجوز في الشعر على هذا: مررت بخير وأفضل من ثم.

وقالت درنا بنت عبعة، من بني قيس بن ثعلبة:

هما أخوا في الحرب من لا أحاه له ... إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما

وقال الفرزدق:

يا من رأى عارضاً أسر به ... بين ذراعي وجبهة الأسد  
وأما قوله عز وجل: " فيما نقصهم ميثاقهم " فإنما جاء لأنه ليس ل " ما " معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلا  
التوكيد، فمن ثم جاء ذلك، إذ لم ترد به أكثر من هذا، وكانا حرفين أحدهما في الآخر عامل. ولو كان اسماً أو ظرفاً  
أو فعلاً لم يجوز.

وأما قوله: أدخل فوه الحجر، فهذا جرى على سعة الكلام " والجيد أدخل فاه الحجر " ، وكما قال: أدخلت في  
رأسي القلنسوة " والجيد أدخلت في القلنسوة رأسي " . وليس مثل اليوم والليلة لأنهما ظرفان، فهو مخالف له في  
هذا، موافق " له " في السعة. قال الشاعر:

ترى الثور فيها مدخل الظل رأسه ... وسائره باد إلى الشمس أجمع  
فوجه الكلام فيه هذا، كراهية الانفصال.

وإذا لم يكن في الجر فحد الكلام أن يكون الناصب مبدوءاً به.

هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة

**الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه**

وذلك قولك: هذا الضارب زيداً، فصار في معنى " هذا " الذي ضرب زيداً، وعمل عمله، لأن الألف واللام منعنا  
الإضافة وصارتا بمنزلة التوين. وكذلك: هذا الضارب الرجل، وهو وجه الكلام.  
وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم: هذا الضارب الرجل، شبهوه بالحسن الوجه، وإن كان ليس مثله في المعنى  
ولا في أحواله إلا أنه اسم، وقد يجز كما يجز وينصب أيضاً كما ينصب، وسيبين ذلك في بابه " إن شاء الله " .  
وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيراً. وقال المرار الأسدي:  
أنا ابن التارك البكري بشر ... عليه الطير ترقبه وقوعا  
سمعناه ممن يرويه عن العبر، وأجرى بشراً على مجرى الجرور، لأنه جعله بمنزلة ما يكف منه التوين.

ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله: هو الضارب زيداً والرجل، لا يكون فيه إلا النصب، لأنه عمل فيهما عمل  
المنون، ولا يكون: هو الضارب عمرو كما لا يكون: هو الحسن وجه. ومن قال: هذا الضارب الرجل، قال: هو  
الضارب الرجل وعبد الله.

ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشى:

الواهب المائة الهجان وعبدها ... عوداً ترجى بينها أطفالها

وإذا ثبتت أو جمعت فثبتت النون قلت: هذان الضاربان زيداً وهؤلاء الضاربون الرجل، لا يكون فيه غير هذا، لأن  
النون ثابتة.

ومثل ذلك قوله عز وجل: " والمقيم الصلاة والمؤتون الزكاة " . وقال ابن مقبل:

يا عين بكى حنيفاً رأس حيهم ... الكاسرين القنا في عورة الدبر

فإن كفت النون جررت وصار الاسم داخلاً في الجار، " و " بدلاً من النون، لأن النون لا تعاقب الألف واللام ولم  
تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام؛ لأنه لا يكون واحداً معروفاً ثم يثنى؛ فالتوين قبل الألف واللام،

لأن المعرفة بعد النكرة، فالنون مكفوفة والمعنى معنى ثبات النون، كما كان ذلك في الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع، وذلك قولك: هما الضارب زيد، والضارب عمرو. وقال الفرزدق:

أسيد ذو خريطة هماراً ... من المتلقطي قرد القمام

وقال رجل من بني ضبة:

الفراجي باب الأمير المبهم

وقال رجل من الأنصار:

الحافظو عورة العشيبة لا ... يأتيهم من ورائنا نطف

لم يحذف النون للإضافة، ولا ليعاقب الاسم النون، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حيث طال

الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر. وقال الأخطل:

أبني كليب إن عمي اللذا ... سلبا الملوك وفككا الأغللا

لأن معناه " معنى " الذين فعلوا وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل في شيء، كما أن الذين فعلوا مع صلته بمنزلة اسم.

وقال أشهب بن رميلة:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم ... هم القول كل القوم يا أم خالد

وإذا قلت: هم الضاربوك وهما الضارباك، فالوجه فيه الجر، لأنك إذا كفت النون من هذه الأسماء في المظر كان

الوجه الجر، إلا في قول من قال: " الحافظو عورة العشيبة " .

ولا يكون في قولهم: هم ضاربوك، أن تكون الكف في موضع النصب، لأنك لو كفت النون في الإظهار لم يكن إلا

جراً، ولا يجوز في الإظهار: هم ضاربوا زيدا، لأنها ليست في معنى الذي، " لأنها " ليست فيها الألف واللام كما

كانت في الذي.

واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المفصل، لأنه لا يتكلم به مفرداً حتى يكون متصلاً

بفعل قبله أو باسم فيه ضمير، فصار كأنه النون والتنوين في الاسم، لأنها لا يكونان إلا زوائد ولا يكونان إلا في

أواخر الحروف. والمظهر وإن كان يعاقب النون والتنوين فإنه ليس كعلامة المضمر المتصل؛ لأنه اسم يفصل ويتبدأ،

وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ كالنون والتنوين، فهي أقرب إليها من المظهر، اجتمع فيها هذا والمعاقبة.

وقد جاء في الشعر، وزعموا أنه مصنوع:

هم القائلون الخير والآمرونه ... إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

وقال:

ولم يرتفق والناس محضرونه ... جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه

باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع

### في عمله ومعناه

وذلك قولك: عجبت من ضرب زيدا، " فمعناه أنه يضرب زيدا. وتقول: عجبت من ضرب زيدا " بكر، ومن

ضرب زيد عمراً، إذا كان هو الفاعل، كأنه قال: عجبت من أنه يضرب زيد عمراً، ويضرب عمراً زيدا.

وإنما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أن فيه فاعلاً ومفعولاً، لأنك إذا قلت: هذا ضارب فقد جئت بالفاعل وذكرته، وإذا قلت: عجبت من ضرب فإنك لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس بالفاعل وإن كان فيه دليل على الفاعل، " فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول ولم تحتج حين قلت: هذا ضارب زيداً إلى فاعل ظاهر، لأن المضمرة في ضارب هو الفاعل " .

فمما جاء من هذا قوله عز وجل: " أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتيماً ذا مقربة " . وقال:  
فلولا رجاء النصر منك ورهبة ... عقابك قد صاروا لنا كالموارد  
وقال:

أخذت بسجلهم فنفحت فيه ... محافظة لمن إخوا الذمام  
وقال:

يضرب بالسيوف رؤوس قوم ... أزلنا هامهن عن المقيب  
وإن شئت حذف التثنية كما حذف في الفاعل، وكان المعنى على حاله، إلا أنك تجر الذي يلي المصدر، فاعلاً كان أو مفعولاً، لأنه اسم قد كففت عنه التثنية، كما فعلت ذلك بفاعل، ويصير المجرور بدلاً من التثنية معاقباً له. وذلك قولك: عجبت من ضربه زيداً، إن كان فاعلاً؛ ومن ضربه زيد، إن كان المضمرة مفعولاً. وتقول: عجبت من كسوة زيد أبوه، وعجبت من كسوة زيد أباه، إذا حذف التثنية. ومما جاء لا ينون قول لبيد:

عهدي بها الحي الجميع وفيهم ... قبل التفريق ميسر وندام  
ومنه قولهم: " سمع أذني زيداً يقول ذاك " . قال رؤبة:

ورأي عيني الفتى أحاكا ... يعطي الجزيل فعليك ذاكا  
وتقول: عجبت من ضرب زيد وعمرو، إذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل. ومن قال هذا ضارب زيد وعمراً قال: عجبت له من ضرب زيد وعمراً، كأنه أضمر: ويضرب عمراً، " أو وضرب عمراً " . قال رؤبة:  
قد كنت داينت بها حساناً ... مخافة الإفلاس والليانا  
يحسن بيع الأصل والقيانا

وتقول: عجبت من الضرب زيداً، كما قلت: عجبت من الضارب زيداً، يكون الألف واللام بمنزلة التثنية. وقال الشاعر:

ضعيف النكاية أعداءه ... يخال الفرار يراخي الأجل  
وقال المرار " الأسدي " :

لقد علمت أولى المغيرة أنني ... لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا  
ومن قال: هذا الضارب الرجل لم يقل: عجبت له من الضرب الرجل؛ لأن الضارب الرجل مشبه بالحسن الوجه، لأنه وصف للاسم كما أن الحسن وصف، وليس هو بجد الكلام مع ذلك.  
وقد ينبغي في قياس من قال: الضارب الرجل أن يقول: الضارب أخي الرجل، كما يقول: الحسن الأخ والحسن وجه الأخ. وكان الخليل يراه.

وإن شئت قلت: هذا ضرب عبد الله، كما تقول: هذا ضارب عبد الله، فيما انقطع من الأفعال.  
وتقول: عجبت من ضرب اليوم زيداً، كما قال:

يا سارق الليل أهل الدار

وليس مثل:

لله در اليوم من لامها

لأنهم لم يجعلوه فعلاً أو فعل شيئاً في اليوم، إنما هو بمنزلة: لله بلادك.

ويجوز: عجت له من ضرب أخيه، يكون المصدر مضافاً فعل أو لم يفعل، ويكون منوناً وليس بمنزلة ضارب.

باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه

ولم تقوم أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه. وما تعمل فيه معلوم، إنما تعمل فيما كان من سببها معرّفاً بالألف واللام أو نكرة، لا تجاوز هذا؛ لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه.

والإضافة فيه أحسن وأكثر، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه، فكان أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ، كما أنه ليس مثله في المعنى وفي قوته في الأشياء. والتتوين عربي جيد. ومع هذا إنهم لو تركوا التتوين أو النون لم يكن أبداً إلا نكرة على حاله منوناً. فلما كان ترك التتوين فيه والنون لا يجاوز به معنى النون والتتوين، كان تركهما أخف عليهم، فهذا يقوي " أن " الإضافة " أحسن " ، مع التفسير الأول.

فالمضاف قولك: هذا حسن الوجه، وهذه حسنة الوجه. فالصفة تقع على الاسم الأول ثم توصلها إلى الوجه وإلى كل شيء من سببه على ما ذكرت لك، كما تقول: هذا ضارب الرجل، وهذه ضاربة الرجل؛ إلا أن الحسن في المعنى للوجه والضرب ههنا للأول.

ومن ذلك قولهم: هو أحمر بين العينين، وهو جيد وجه الدار.

ومما جاء منوناً قول زهير:

أهوى لها أسفع الخدين مطرق ... ريش القوادم لم تنصب له الشبك

وقال العجاج:

محبتيك ضخم شتون الرأس

وقال أيضاً النابغة:

ونأخذ بعده بذناب عيش ... أجب الظهر ليس له سنم

وهو في الشعر كثير.

واعلم أن كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا تكون فيه الألف واللام، لأن الأول في

الألف واللام وفي غيرهما ههنا على حالة واحدة، وليس كالفاعل، فكان إدخالهما أحسن وأكثر، كما كان ترك

التتوين أكثر، وكان الألف واللام أولى لأن معناه حسن وجهه. فكما لا يكون هذا إلا معرفة اختاروا في ذلك

المعرفة. والأخرى عربية، كما أن التتوين " والنون " عربي مطرد.

فمن ذلك قوله: " هو " حديث عهد بالوجع " . وقال عمرو بن شأس:

ألكني إلى قومي السلام رسالة ... بآية ما كانوا ضعافاً ولا عزلاً

ولا سيئي زي إذا ما تلبسوا ... إلى حاجة يوماً مخيسة بزلا

وقال حميد الأرقط:

لاحق بطن بقرأ سمين

ومما جاء منوناً قول أبي زيد " يصف الأسد " :

كأن أثواب نقاد قدرن له ... يعلو بحملتها كهباء هدايا  
وقال أيضاً:

هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة ... محطوة جدلت، شنباء أنيابا

وقال عبيد بن زيد:

من حبيب أو أخي ثقة ... أو عدو شاحط دارا

وقد جاء في الشعر حسنة وجهها، شبهوه بحسنة الوجه، وذلك رديء " لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام،

وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام " . قال الشماخ:

أمن دمنتين عرس الركب فيهما ... بحقل الرخامي قد عفا طلالهما

أقامت على ربيهما جارتا صفا ... كميता الأعالي جونتا مصطلاهما

واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك:

هذا الحسن الوجه، أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه، لأنه مضاف إلى معرفة لا يكون بما معرفة أبداً، فاحتاج

إلى ذلك حيث منع ما يكون في مثله البتة، ولا يجاوز به معنى التنوين. فأما النكرة فلا يكون فيها إلا الحسن وجهاً،

تكون الألف واللام بدلاً من التنوين، لأنك لو قلت: حديث عهد، أو كريم أب، لم تخلل بالأول في شيء فتحتمل له

الألف واللام، لأنه على ما ينبغي أن يكون عليه. قال رؤبة:

الحزن باباً والعقور كلباً

وزعم أبو الخطاب أنه سمع قوماً من العرب ينشدون هذا البيت للحارث ابن ظالم:

فما قومي بتعلبة بن سعد ... ولا بفزارة الشعري رقاباً

فإنما أدخلت الألف واللام في الحسن ثم أعملته، كما قال: الضارب زيداً.

وعلى هذا الوجه تقول: هو الحسن الوجه، وهي عربية جيدة. قال الشاعر:

فما قولي بتعلبة بن سعد ... ولا بفزارة الشعر الرقابا

وقد يجوز في هذا أن تقول: هو الحسن الوجه، على " قوله " : هو الضارب الرجل. فالجر في هذا الباب من وجهين:

" من الباب الذي هو له وهو الإضافة، ومن إعمال الفعل ثم يستخف فيضاف " .

فإذا ثبتت أو جمعت فأثبت النون فليس إلا النصب، وذلك قولهم: هم الطيبون الأخيار، وهما الحسنان الوجه. ومن

ذلك قوله تعالى: " قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً " .

وقالت خرق، " من بني قيس " :

لا يبعدن قومي الذين هم ... سم العداة وآفة الجزر

النازلون بكل معترك ... والطيبون معاقد الأزر

فإن كفت النون جررت، كان المعمول فيه نكرة أو فيه ألف ولام، كما قلت: هؤلاء الضاربون زيد، وذلك قولهم:

هم الطيبون أخبار. وإن شئت نصبت على قوله: الحافظون عورة العشيبة وتقول فيما لا يقع إلا منوناً عملاً في نكرة "

وإنما وقع منوناً " لأنه فصل فيه بين العامل والمعمول فالفصل لازم له أبداً مظهراً أو مضمراً، وذلك قولك: هو خير

منك أباً، و " هو " أحسن منك وجهاً. ولا يكون المعمول فيه إلا من سببه. وإن شئت قلت: هو خير عملاً وأنت

تنوي " منك " . وإن شئت أخرجت الفصل في اللفظ وأصله التقديم، لأنه لا يمنع تأخير عمله مقدماً، كما قال: ضرب زيد عمرو، فعمرو مؤخر في اللفظ مبدوء به في المعنى، وهذا مبدوء به في أنه يثبت التنوين ثم يعمل. ولا يعمل إلا في نكرة، كما أنه لا يكون إلا نكرة، ولا يقوى قوة الصفة المشبهة، فالزم فيه وفيما يعمل فيه وجهاً واحداً. ويعمل في الجمع كقولهم: هو خير منك أعمالاً. فإن أضفت فقلت: " هذا " أول رجل، اجتمع فيه لزوم النكرة وأن يلفظ بواحد " وهو يريد الجمع "؛ وذلك لأنه أراد أن يقول: أول الرجال، فحذف استخفافاً واختصاراً، كما قالوا: كل رجل، يريدون كل الرجال. فكما استخفوا بحذف الألف واللام استخفوا بترك بناء الجميع واستغنوا عن الألف واللام، وعن قولهم: خير الرجال وأول الرجال.

ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع، قولهم: عشرون درهماً، إنما أرادوا عشرين من الدراهم، فاختصروا واستخفوا. ولم يكن دخول الألف واللام يغير العشرين عن نكرته، فاستخفوا بتركها لم يحتج إليه.

ولم تقو هذه الأحرف قوة الصفة المشبهة. ألا ترى أنك تؤنثها وتذكرها وتجمعها كالفاعل، تقول: مررت برجل حسن الوجه أبوه، " كما تقول: مررت برجل حسن أبوه، وهو " مثل قولك: مررت برجل ضارب أبوه. فإن جئت بخير منك، أو عشرين، رفعت، لأنها ملحقة بالأسماء " لا تعمل عمل الفعل "، فلم تقو قوة المشبهة، كما لم تقو المشبهة قوة ما جرى مجرى الفعل.

وتقول: هو خير رجل في الناس وأفره عبد في الناس؛ لأن القارة هو العبد، ولم تلق أفره ولا خيراً على غيره ثم تختص شيئاً، فالمعنى مختلف. وليس هنا فصل ولم يلزم إلا ترك التنوين، كما أن عشرين وخيراً منك لم يلزم فيه إلا التنوين. ولم يدخلوا الألف واللام، كما لم يدخلوه في الأول، وتفسيره تفسير الأول. وإنما أرادوا: أفره العبيد وخير الأعمال. وإنما أثبتوا الألف واللام في قولهم: أفضل الناس، لأن الأول قد يصير به معرفة، فأثبتوا الألف واللام وبناء الجميع ولم ينون، وفرقوا بترك النون والتنوين بين معنيين.

وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماء وتفقات شحماً، ولا تقول: امتلأته ولا تفقاته. ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: ماء امتلأت، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء، لأنها ليست كالفاعل. وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدى إلى مفعول، نحو كسرتة فانكسر، ودفعته فاندفع. فهذا النحو إنما يكون في نفسه ولا يقع على شيء، فصار امتلأت من هذا الضرب، كأنك قلت: ملأني فامتلأت. ومثله: دحرجته فتدحرج. وإنما أصله امتلأت من الماء، وتفقات من الشحم، فحذف هذا استخفافاً، وكان الفعل أجدر أن يتعدى إن كان هذا ينفذ، وهو - في أنهم ضعفوه - مثله.

وتقول: هو أشجع الناس رجلاً، وهما خير الناس اثنين. فالجور هنا بمنزلة التنوين، وانتصب الرجل والاثنان، كما انتصب الوجه في قولك: هو أحسن منه وجهاً. ولا يكون إلا نكرة. والرجل هو الاسم المبتدأ والاثنان كذلك. إنما معناه هو خير رجل في الناس، وهما خير اثنين في الناس. وأن شئت لم تجعله الأول. فتقول: هو أكثر الناس مالاً. ومما أجرى هذا المجرى أسماء العدد: تقول فيما كان لأدنى العدة بالإضافة إلى ما بيني لجمع أدنى العدد، إلى أدنى العقود، وتدخل في المضاف إليه الألف واللام، لأنه يكون الأول به معرفة. وذلك قولك: ثلاثة أبواب وأربعة أنفس وأربعة أثواب. وكذلك تقول: فيما بينك وبين العشرة؛ وإذا أدخلت الألف واللام قلت: خمسة الأثواب، وستة الجمال. فلا يكون هذا أبداً إلا غير منون يلزمه أمر واحد، لما ذكرت لك. فإذا زدت على العشرة شيئاً من أسماء أدنى العدد فإنه يجعل مع الأول اسماً واحداً استخفافاً، ويكون في موضع " اسم " منون. وذلك قولك: أحد عشر

درهماً، واثنا عشر درهماً، وإحدى عشر جارية. فعلى هذا يجرى من الواحد إلى التسعة. فإذا ضاعفت أدنى العقود كان له اسم من لفظه ولا يثنى العقد. ويجرى ذلك الاسم مجرى الواحد الذي لحقته الزيادة للجمع كما لحقته الزيادة للثنائية ويكون حرف الإعراب الواو والياء وبعدهما النون؛ وذلك قولك: عشرون درهماً. فإن أردت أن تثبت أدنى العقود كان له اسم من لفظ الثلاثة يجرى مجرى الاسم الذي كان للثنائية، وذلك قولك: ثلاثون درهماً. وكذلك إلى أن تتسعه، وتكون النون لازمة له، كما كان ترك التنوين لازماً للثلاثة إلى العشرة. وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء وألزموها وجهاً واحداً لأنها ليست كالصفة في معنى الفعل، ولا التي شبهت بها، فلم تقوى تلك القوة، ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً، ولا تكون فيه الألف واللام، لما ذكرت لك.

وكذلك هو إلى التسعين فيما يعمل فيه ويبين به من أي صنف العدد. فإذا بلغت العدد " الذي يليه " تركت التنوين والنون وأضفت، وجعلت الذي يعمل فيه ويبين به العدد من أي صنف هو واحداً، كما فعلت فيما نونت فيه، إلا أنك تدخل فيه الألف واللام، لأن الأول يكون به معرفة ولا يكون المنون به معرفة. وذلك قولك: مائة درهم ومائة الدرهم. وذلك إن ضاعفته قلت: مائتا درهم ومائتا الدينار. وكذلك العقد الذي بعده، واحداً كان أو مثنى، وذلك قولك: ألف درهم وألفا درهم.

وقد جاء في الشعر بعض هذا منوناً. قال الربيع بن ضبع الغزاري:  
عاش الفتي مائتين عاماً ... فقد أودى للمسرة والفناء  
وقال:

أنعت عيراً من حمير خنزره ... في كل عير مائتان كمره  
وأما ثلثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر، حيث جعلوا ما يبين به العدد واحداً، لأنه اسم لعدد كما أن عشرين اسم لعدد. وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر " من ذلك " مالا يستعمل في الكلام. وقال علقمة بن عبدة:  
بها جيف الحسرى فأما عظامها ... فيبيض وأما جلدها فصليب  
وقال:

لا تنكروا القتل وقد سينا ... في حلقكم عظم وقد شجينا  
فاختص " التثنية " بهذا الباب إلى تسعمائة.  
كما أن لدن في غلوة حال ليست في غيرها تنصب بها، كأنه ألحق التنوين في لغة من قال: لدن. وذلك قولك: " من " لدن غدوة. وقال بعضهم: لداً غدوة كأنه أسكن الدال ثم فتحها، كما قال: اضرب زيداً، ففتح الباء لما جاء بالنون الخفيفة. والجر في غدوة هو الوجه والقياس. وتكون النون في نفس الحرف بمنزلة نون من وعن؛ فقد يشد الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفون الشيء في موضع " و " لا يستخفونه في غيره. وذلك قولهم: ماشعرت به شعرة، وليت شعري. ويقولون: العمر والعمر، لا يقولون في اليمين إلا بالفتح، يقولون كلهم: لعمرك. وسترى أشباه هذا أيضاً في كلامهم إن شاء الله.

ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميع:  
كلوا في بعض بطنكم تعفوا ... فإن زمانكم زمن خميص  
ومثل ذلك " في الكلام " قوله تبارك وتعالى: " فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً " ، وقررنا به عينا، وإن شئت

قلت: أعيناً وأفسساً، كما قلت: ثلثمائة وثلاث مئتين ومئات، ولم يدخلوا الألف واللام، كما لم يدخلوا في امتلأت ماءً.

#### باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى

لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صيد عليه؟ وكم غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز، فتقول: صيد عليه يومان. وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين، ولكنه اتسع واختصر. ولذلك أيضاً وضع السائل كم غير ظرف. ومن ذلك أن تقول: كم ولد له؟ فيقول: ستون عاماً. فالمعنى ولد له الأولاد ولد له الولد ستين عاماً، ولكنه اتسع وأوجز.

ومن ذلك أن تقول: كم سير عليه؟ وكم غير ظرف، فيقول: يوم الجمعة ويومان. فكلم هاهنا بمنزلة قوله: ما صيد عليه، وما ولد له من الدهر والأيام؟ فليس كم ظرفاً كما أن " ما " ليس بظرف. ومن ذلك أن يقول: كم ضرب به؟ فنقول: ضرب به ضربتان، وضرب به ضرب كثير. ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده: " وأسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها " إنما يريد: أهل القرية، فاختصر، وعمل الفعل في القرية كم كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا. ومثله: " بل مكر الليل والنهار "، وإنما المعنى: بل مكر كم في الليل والنهار. وقال عز وجل: " ولكن البر من آمن بالله "، وإنما هو: ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر. ومثله في الاتساع " قوله عز وجل " : " ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاءً ونداءً "، وإنما شبهوا بالمنعوق به. وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع. ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى.

ومثل ذلك " من كلامهم " : بنو فلان يطؤهم الطريق، يريد: يطؤهم أهل الطريق. وقالوا: صدنا قنوين، وإنما يريد صدنا بقنوين، أو صدنا وحش قنوين، وإنما قنوان اسم أرض. ومثله في السعة: أنت أكرم على من أضربك، وأنت أنكد من أن تتركه. إنما يريد: أنت أكرم على من صاحب الضرب، وأنت أنكد من صاحب تركه؛ لأن قولك: أن أضربك وأن تتركه، هو الضرب والترك، لأن أن اسم، وتتركه " وأضربك " من صلته، كما تقول: يسوعني أن أضربك، أي يسوعني ضربك، وليس يريد: أنت أكرم على من الضرب، ولكن أكرم على من صاحب الضرب. وقال الجعدي:

كأن عذيرهم بجنوب سلى ... نعم قاق في بلد قفار  
العذير: الصوت. ومن ذلك قول عامر بن الطفيل:  
فلأبغينكم قناً وعوارضاً ... ولأقبلن الخيل لابة ضرغد

إنما يريد: عذير نعم. وقناً وعوارض، يريد بقناً وعوارض، ولكنه حذف وأوصل الفعل.  
" ومن ذلك قول ساعدة:

لذن بهز الكفيعسل متنه ... فيه كما عسل الطريق الثعلب  
يريد: في الطريق " .

ومن ذلك قولهم: أكلت أرض كذا وكذا وأكلت بلدة كذا وكذا، إنما أراد أصاب من خيرها وأكل من ذلك وشرب. وهذا الكلام كثير، منه ما مضى، وهو أكثر من أحصيه. ومنه ما ستره أيضاً فيما يستقبل إن شاء الله. ومنه قولهم: " هذه الظهر أو العصر أو المغرب "، إنما يريد صلاة هذا الوقت. و " اجتمع القيظ "، يريد: اجتمع الناس في القيظ. وقال الخطيب:

وشر المنايا ميت بين أهله ... كهلك الفتى قد أسلم الحي حاضره  
يريد: منية ميت.

وقال النابغة الجعدي:

وكيف تواصل من أصبحت ... خلالته كأبي مرحب

يريد: كخاللة أبي مرحب.

باب وقوع الأسماء ظروفًا

وتصحيح اللفظ على المعنى

فمن ذلك قولك: متى يسار عليه؟ وهو يجعله ظرفاً. فيقول: اليوم أو غداً، أو بعد غد أو يوم الجمعة. وتقول: متى سير عليه؟ فيقول: أمس أو أول من أمس، فيكون ظرفاً، على أنه كان السير في ساعة دون سائر ساعات اليوم، أو حين دون سائر أحيان اليوم. ويكون أيضاً على أنه يكون السير في اليوم كله، لأنك قد تقول: سير عليه في اليوم ويسار عليه في يوم الجمعة، والسير كان فيه كله.

وقد تقول: سير عليه اليوم، فترفع وأنت تعني في بعضه، كما تقول في سعة الكلام: الليلة الهلال، وإنما الهلال في بعض الليلة، وإنما أراد الليلة ليلة الهلال، ولكنه اتسع وأوجز. وكذلك أيضاً هذا كله، " كأنه قال: سير عليه سير اليوم. والرفع في جميع هذا عربي كثير في جميع لغات العرب، على ما ذكرت لك من سعة الكلام والإيجاز، يكون على كم غير ظرف وعلى متى غير ظرف " . كأنه قال: أي الأحيان سير عليه أو يسار عليه. ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلاً في الظرف كله، قولك: سير عليه الليل والنهار، والدهر، والأبد. وهذا جواب لقوله: كم سير عليه؟ إذا جعله ظرفاً، لأنه يريد: في كم سير عليه. فتقول مجيباً له: الليل ولنهار " والدهر " والأبد، علة معنى في الليل والنهار وفي الأبد.

ويدلك على أنه لا يكون أن يجعل العمل فيه في يوم دون الأيام وفي ساعة دون الساعات، أنك لا تقول: لقيته الدهر " والأبد، وأنت تريد يوماً منه، ولا لقيته الليل وأنت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات، وكذلك النهار، إلا أن تريد سير عليه الدهر أجمع والليل " كله، على التكتين. وإن لم تجعله ظرفاً فهو عربي كثير في كلامهم. وإنما جاء هذا على جواب كم، لأنه جعله على عدة الأيام والليالي، فجرى على جواب ما هو للعدد، كأنه قال: سير عليه عدة الأيام، أو عدة الليالي.

ومن ذلك، " مما يكون متصلاً "، قولك: سير عليه يومين، " أو ثلاثة أيام، لأنه عدد. ألا ترى أنه لا يجوز أن تجعله ظرفاً وتجعل اللقاء في أحدهما دون الآخر. ولو قلت: سير عليه المؤمنين "، وأنت تعني أن السير كان في أحدهما، ولم يجز. هذا على أن تجعل كم ظرفاً وغير ظرف.

وأما متى فإنما تريد " بها " أن يوقت لك وقتاً ولا تريد بها عدداً، فإنما الجواب " فيه " : اليوم أو يوم كذا، أو شهر كذا أو سنة كذا، أو الآن، أو حينئذ وأشبه هذا.

ومما أجرى مجرى " الأبد " والدهر والليل والنهار: الحرم وصفر " وجمادى " ، وسائر أسماء الشهور إلى ذي الحجة؛ لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة أيام، كأنهم قالوا: سير عليه الثلاثون يوماً. ولو قلت: شهر رمضان أو شهر ذي الحجة لكان بمنزلة يوم الجمعة والبارحة واللييلة، ولصار جواب متى. وجميع ما ذكرت لك مما يكون على متى، يكون مجرى على كم ظرفاً وغير ظرف.

وبعض ما يكون في كم لا يكون في متى، نحو الليل " والنهار " والدهر؛ لأن كم " هو " الأول فجعل الآخر تبعاً له. ولا يكون الدهر والليل والنهار إلا على العدة، جواباً لكم.

وتقول: سير عليه الليل، تعني ليل ليلتك، وتجري على الأصل. كما تقول في الدهر: سير عليه الدهر، وإنما تعني بعض الدهر، ولكنه يكثر. كما يقول الرجل: جاءني أهل الدنيا، وعسى أن لا يكون جاءه إلا خمسة، فاستكثرهم.

وكذلك شهراً ربيع، حين ثبت جاء على العدد عندهم، لا يجوز أن تقول: يضرب شهري ربيع، وأنت تريد في أحدهما، كما لا يجوز لك في اليومين وأشباههما. فليس لك في هذه الأشياء إلا أن تجربها على ما أجروها، ولا يجوز لك أن تريد بالحرف إلا ما أرادوا.

وتقول: ذهبت الشتاء ويضرب الشتاء. وسمعت العرب القصحاء يقولون: انطلقت الصيف، أجره على جواب متى، لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقت، ولم يرد العدد وجواب كم. وقال ابن الرقاع:

فقصرن الشتاء بعد عليه ... وهو للذود أن يقسمن جار

فهذا يكون على متى ويكون على كم، ظرفين وغير ظرفين.

واعلم أن الظروف من الأماكن مثل الظروف من الليالي والأيام، في الاختصار وسعة الكلام.

فمن ذلك أن يقول: كم سير عليه من الأرض؟ فتقول: فرسخان أو ميلان أو بريدان، كما قالت: يومان. وكذلك لو قال: كم سيد عليه من الأرض؟ يجري " على " هذا الجرى. وإن شئت نصبت وجعلت كم ظرفاً، كما فعلت ذلك في اليومين، " فلا يكون ظرفاً وغير ظرف إلا على كم، لأنه عدد كما كان ذلك في اليومين " .

ونظير متى من الأماكن: " أين " . ولا يكون أين إلا للأماكن، كما لا يكون متى إلا للأيام والليالي. فإن قلت: أين سير عليه؟ قال: سير عليه مكان كذا وكذا، وسير عليه المكان الذي تعلم، فهو بمنزلة قوله: يوم كذا وكذا، واليوم الذي تعلم. فأجر " كم " في الأماكن مجراها في الأيام والليالي، وأجر أين في الأماكن مجرى متى في الأيام.

ويقال: أين سير عليه؟ فتقول: خلف دارك وفوق دارك. فإن لم تجعله ظرفاً وجعلته على سعة الكلام رفعت على " أن " كم غير ظرف، وعلى " أن " أين غير ظرف، كما فعلت ذلك في متى.

وتقول سير عليه ليل طويل وسير عليه نهار طويل، وإن لم تذكر الصفة وأردت هذا المعنى رفعت، إلا أن الصفة تبين بها معنى الرفع وتوضحه، وإن شئت نصبت على نصب الليل والنهار ورمضان.

وتقول: سير عليه يوم فترفعه على حد قولك: يومان " وتنصبه عليه " . وإن شئت قلت: سير عليه يوم أتانا فيه

فلان، كأنه قال: متى سير عليه؟ فيقول: يوماً كنت فيه عندنا. فهذا يحسن فيه على متى، ويصير بمنزلة يوم كذا وكذا؛ لأنك قد وقتته وعرفته بشيء.

وتقول: سير عليه غدوة يا فتى وبكرة، فترفع على مثل ما رفعت ما ذكرنا. والنصب فيه على ذلك، لأنك قد تجربيه وإن لم يتصرف مجرى يوم الجمعة، تقول: موعذك غدوة أو بكرة فترفع على مثل ما رفعت ما ذكرنا، والنصب فيه على ذلك.

وتقول: ما لقيته مذ غدوة أو بكرة، وكذلك: غداة أمس وصباح يوم الجمعة والعشية وعشية يوم الجمعة ومساء ليلة الجمعة. وتقول: سير عليه حيثذ ويومئذ، والنصب على ما ذكرت لك.  
وكذلك: نصف النهار، لأنك قد تقول في هذا: بعد نصف النهار، وموعذك نصف النهار.  
وكذلك، سواء النهار، لأنك تقول: هذا سواء النهار، إذا أردت وسطه، كما تقول: هذا نصف النهار.  
وأما سراة اليوم فبمنزلة أول اليوم.  
وتقول: سير عليه ضحوة من الضحوات، إذا لم تكن ضحوة يومك، لأنها بمنزلة قولك: ساعة من الساعات. وكذلك قولك: سير عليه عتمة من الليل، لأنك تقول: أانا بعد ما ذهب عتمة من الليل.  
وتقول: قد مضى لذلك ضحوة وضحوة، والنصب فيه وجهه على ما مضى.  
وتقول في الأماكن: سير عليه ذات اليمين وذات الشمال، لأنك تقول: داره ذات اليمين وذات الشمال. والنصب على ما ذكرت لك.  
وتقول: سير عليه أيمن وأشمل، وسير عليه اليمين والشمال، لأنه يتمكن. تقول: على اليمين وعلى الشمال، ودارك اليمين ودارك الشمال. وقال أبو النجم:  
يأتي لها من أيمن وأشمل  
وإن شئت جعلته ظرفاً كما قال عمرو بن كلثوم:  
وكان الكأس مجراها اليمينا  
ومثل ذات اليمين وذات الشمال: شرقي الدار وغربي الدار، تجعله ظرفاً وغير ظرف. قال جرير:  
هبت جنوباً فذكرى ما ذكرتكم ... عند الصفاة التي شرقي حورانا  
وقال بعضهم: داره شرقي للمسجد.  
ومثل: مجراها اليمينا. قوله: البقول يمينها وشمالها.  
هذا باب

ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام

والاختصار

وذلك قولك: متى سير عليه؟ فيقول الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلانس، وصلاة العصر. فإنما هو: زمن مقدم الحاج، وحين خفوق النجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار.  
وإن قال: كم سير عليه، فكذلك.

وإن رفعته أجمع كان عربياً كثيراً. ويتنصب على أن تجعل كم ظرفاً. وليس هذا في سعة الكلام والاختصار بأبعد من: صيد عليه يومان، وولد له ستون عاماً.

وتقول: سير عليه فرسخان يومين، لأنك شغلت الفعل بالفرسخين، فصار كقولك: سير عليه بعيرك يومين. وإن شئت قلت: سير عليه فرسخين يومان، أيهما رفعته صار الآخر ظرفاً. وإن شئت نصبته على الفعل في سعة الكلام لا على الظرف، كما جاز: يا ضارب اليوم زيداً، أو يا سائر اليوم فرسخين.

وتقول: صيد عليه يوم الجمعة غدوة يا فتى، وإن شئت جعلته ظرفاً؛ لأنك كأنك قلت: السير في يوم الجمعة في هذه الساعة. وإن شئت قلت: سير عليه الجمعة غدوة، كما تقول: سير عليه يوم الجمعة صباحاً، أي سير عليه يوم

الجمعة في هذه الساعة. وإنما المعنى كان ابتداء السير في هذه الساعة.

ومثل ذلك: ما لقيته منذ يوم الجمعة صباحاً، أي في هذه الساعة، وإنما معناه أنه في هذه الساعة وقع اللقاء، كما كان ذلك في: سير عليه يوم الجمعة غدوة.

وتقول: سير عليه يوم الجمعة غدوة، تجعل غدوة بدلاً من اليوم، كما تقول: ضرب القوم بعضهم.

وتقول: إذا كان غد فأتني، وإذا كان يوم الجمعة فالقني؛ فالفعل لغد واليوم، كقولك: إذا غد فأتني. وإن شئت قلت:

إذا كان غداً فأتني، وهي لغة بني تميم، والمعنى أنه لقي رجلاً فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما

نحن عليه من البلاء في غد فأتني، ولكنهم أضمرُوا استخفاً، لكثرة كان في كلامهم، لأنه الأصل لما مضى وما

سيقع. وحذفوا كما قالوا: حينئذ الآن، وإنما يريد: حينئذ وسمع إلى الآن، فحذف وسمع، كما قال: تالله ما رأيت

كاليوم زجلاً، أي كرجل أراه اليوم رجلاً.

وإنما أضمرُوا ما كان يقع مظهراً استخفاً، ولأن المخاطب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك،

وقد عرف المخاطب ما تعني، أنه لا بأس عليك، ولا ضرر عليك، ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم. ولا يكون

هذا في غير عليك.

وقد تقول: إذا كان غداً فأتني، كأنه ذكر أمراً إما خصومةً وإما صلحاً، فقال: إذا كان غداً فأتني.

فهذا جائزٌ في كل فعل، لأنك إنما أضمرت بعد ما ذكرت مظهراً، والأول محذوفٌ منه لفظ المظهر، وأضمرُوا

استخفاً.

فإن قلت: إذا كان الليل فأتني، لم يجز ذلك، لأن الليل لا يكون ظرفاً إلا أن تعني الليل كله على ما ذكرت لك من

التكثير؛ فإن وجهته على إضمار شيء قد ذكرت على ذلك الحد جاز، وكذلك: أخوات الليل.

ومما لا يسن فيه إلا النصب قولهم: سير عليه سحر، لا يكون فيه إلا أن يكون ظرفاً، لأنهم إنما يتكلمون به في الرفع

والنصب والجر، بالألف واللام، يقولون: هذا السحر، وبأعلى السحر، وإن السحر خير لك من أول الليل. إلا أن

تجعله نكرة فتقول: سير عليه سحر من الأسحار، لأنه يتمكن في الموضع. وكذا تحقيره إذا عنيت سحر ليلتك، تقول:

سير عليه سحيراً. ومثله: سير عليه ضحياً، إذا عنيت ضحى يومك، لأنهما لا يتمكنان من الجر في هذا المعنى، لا

تقول: موعداً ضحياً ولا عند ضحياً ولا موعداً سحيراً، إلا أن تنصب.

ومثل ذلك: صيد عليه صباحاً، ومساءً، وعشياً، وعشاءً، إذا أردت عشاء يومك ومساء ليلتك؛ لأنهم لم يستعملوه

على هذا المعنى إلا ظرفاً. ولو قلت: موعداً مساءً، أو أنانا عند عشاء، لم يحسن.

ومثل ذلك: سير عليه ذات مرة، نصب، لا يجوز إلا هذا. ألا ترى أنك لا تقول: إن ذات مرة كان موعدهم، ولا

تقول: إنما لك ذات مرة، كما تقول: إنما لك يوم.

وكذلك: إنما يسار عليه بعيادات بين، لأنه بمنزلة ذات مرة.

ومثل ذلك: سير عليه بكرةً. ألا ترى أنه لا يجوز: موعداً بكرةً، ولا مذ بكرةً. فالبكر لا يتمكن في يومك، كما لم

يتمكن مرةً وبعيادات بين.

وكذلك: ضحوة في يومك الذي أنت فيه، يجري مجرى عشية يومك الذي أنت فيه. وكذلك: سير " عليه " عتمة،

إذا أردت عتمة ليلتك، كما تقول: صباحاً ومساءً وبكرةً.

وكذلك: سير عليه ذات يوم، وسير عليه ذات ليلةً، بمنزلة ذات مرة.

وكذلك: سير عليه ليلاً ونهاراً، إذا أردت ليل ليلتك ونهار نهارك، لأنه إنما يجري على قولك: سير عليه بصراً، وسير

عليه ظلاماً، إلا أن تريد " معنى " سير عليه ليلٌ طويلٌ ونهارٌ طويلٌ، فهو على ذلك الحد غير متمكن، وفي هذا الحال متمكنٌ، كما أن السحر بالألف واللام متصرفٌ في المواضع التي ذكرت، وبغير الألف واللام غير متمكن فيها.

وذو صباحٍ بمنزلة ذات مرةٍ. تقول: سير عليه ذا صباحٍ، أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغةٍ لختنعم مفارقاً لذات مرةٍ وذات ليلةٍ. وأما الجودة العربية فأن تكون بمنزلتها.  
وقال رجل من ختنعم:

عزمت على إقامة ذي صباح ... لشيء ما يسود من يسود

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع.

وجميع ما ذكرنا من غير المتمكن إذا ابتدأت اسماً لم يجز أن تبنيه عليه وترفع إلا أن تجعله ظرفاً، وذلك قولك: موعذك سحيراً، وموعذك صباحاً. ومثل ذلك: إنه ليسار عليه صباح مساء، وإنما معناه صباحاً ومساءً، وليس يريد بقوله صباحاً ومساءً صباحاً واحداً ومساءً واحداً، ولكنه يريد صباح أيامه ومساءها. فليس يجوز هذه الأسماء التي لم تتمكن من المصادر التي وضعت للحين وغيرها من الأسماء أن تجري مجرى يوم الجمعة وخفوق النجم ونحوهما. ومما يختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبح أن يكون غير ظرف، صفة الأحيان، تقول: سير عليه طويلاً، وسير عليه حديثاً، وسير عليه كثيراً، وسير عليه قليلاً، وسير عليه قديماً. وإنما نصب صفة الأحيان على الظرف ولم يجز الرفع لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم، كما أنه لا يكون إلا حالاً قوله: ألا ماء ولو بارداً، لأنه لو قال: ولو أتاني بارداً، كان قبيحاً. ولو قلت: أتيتك بمجيدٍ، كان قبيحاً حتى تقول: بدرهم جيد، وتقول: أتيتك به جيداً. فكما لا تقوى الصفة في هذا إلا حالاً أو تجري على اسم، كذلك هذه الصفة لا تجوز إلا ظرفاً أو تجري على اسم. فإن قلت: دهر طويل، أي شيء كثير أو قليل، حسن.

وقد يحسن أن تقول: سير عليه قريب؛ لأنك تقول: لقيته مذ قريب. والنصب عربي جيد كثير.

وربما جرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم، فإذا كان كذلك حسن. فمن ذلك: الأبرق والأبطح وأشباههما، ومن ذلك ملئٌ من النهار والليل، تقول: سير عليه ملئٌ، والنصب فيه كالنصب في قريب.

ومما يبين لك أن الصفة لا يقوى فيها إلا هذا، أن سائلاً لو سألك فقال: هل سير عليه؟ لقلت: نعم سير عليه شديداً، وسير عليه حسناً. فالنصب في هذا على أنه حال. وهو وجه الكلام، لأنه وصف السير. ولا يكون فيه الرفع لأنه لا يقع موقع ما كان اسماً. ولم يكن ظرفاً، لأنه ليس بحين يقع فيه الأمر. إلا أن تقول: سير عليه سير حسنٌ، أو سير عليه سير شديد. فإن قلت: سير عليه طويل من الدهر وشديدٌ من السير، فأطلت الكلام ووصفت، كان أحسن وأقوى وجاز، ولا يبلغ في الحسن الأسماء. وإنما جاز حين وصفت وأطلت، لأنه ضارع الأسماء، لأن الموصوفة في الأصل هي الأسماء.

هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً

فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره.

وإنما يجيء ذلك على أن تبين أي فعل فعلت أو تؤكداً.

فمن ذلك قولك على قول السائل: أي سير سير عليه؟ فتقول: سير عليه سير شديد، وضرب به ضربٌ ضعيفٌ. فأجريت مفعولاً، والفعل له.

فإن قلت: ضرب به ضرباً ضعيفاً، فقد شغلت الفعل بغيره عنه. ومثله: سير عليه سيراً شديداً. وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تذكر الصفة، تقول: سير عليه سيرٌ وضرب به ضربٌ، كأنك قلت: سير عليه ضربٌ من السير، أو سير عليه شيء من السير.

وكذلك جميع المصادر ترتفع على أفعالها إذا لم تشغل الفعل بغيرها.

وتقول: سير عليه أيما سيراً شديداً، كأنك قلت: سير عليه بعيرك سيراً شديداً.

وتقول: سير عليه سيرتان أيما سير، كأنك قلت: سير عليه بعيرك أيما سير، فجرى مجرى ضرب زيد أيما ضرب، وضرب عمرو ضرباً شديداً.

وتقول على قول السائل: كم ضربةً ضرب به، وليس في هذا إضمار شيء سوى كم والمفعول كم، فتقول: ضرب به ضربتان، وسير عليه سيرتان، لأنه أراد أن يبين له العدة، فجرى على سعة الكلام والاختصار، وإن كانت الضربتان لا تضربان، وإنما المعنى: كم ضرب الذي وقع به الضرب من ضربةٍ، فأجابه على هذا المعنى، ولكنه اتسع واختصر.

وكذلك هذه المصادر التي عملت فيها أفعالها إنما يسأل عن هذا المعنى، وكلنه يتسع ويجزل الذي يقع به الفعل اختصاراً واتساعاً. وقد علم أن الضرب لا يضرب.

ومن ذلك: سير عليه خرجتان، وصيد عليه مرتان. وليس ذلك بأبعد من قولك: ولد له ستون عاماً.

وسمعت من أثق به من العرب يقول: بسط عليه مرتان، وإنما يريد: بسط عليه العذاب مرتين.

وتقول: سير عليه طوران: طور كذا وطور كذا، والنصب ضعيف جداً إذا ثبتت كقولك: طورٌ كذا وطورٌ كذا. وقد يكون في هذا النصب إذا أضمرت.

وقد تقول: سير عليه مرتين، تجعله على الدهر، أي ظرفاً. وتقول: سير عليه طورين، وتقول: ضرب به ضربتين، أي قدر ضربتين من الساعات، كما تقول: سير عليه ترويختين. فهذا على الأحيان.

ومثل ذلك: انتظر به نحر جزورين، إنما جعله على الساعات، كما قال: مقدم الحاج وخفوق النجم، فكذلك جعله ظرفاً. وقد يجوز فيه الرفع إذا شغلت به الفعل.

وإن جعلت المرتين، وما أشبههما مثل السير رفعت ونصبت إذا أضمرت.

ومما يجيء توكيداً وينصب قوله: سير عليه سيراً، وانطلق به انطلاقاً، وضرب به ضرباً، فينصب على وجهين: أحدهما على أنه حال، على حد قولك: ذهب به مشياً وقتل به صبراً. وإن وصفته على هذا الحد كان نصباً، تقول: سير به سيراً عنيفاً، كما تقول: ذهب به مشياً عنيفاً.

وإن شئت نصبته على إضمار فعل آخر، ويكون بدلاً من اللفظ بالفعل فتقول: سير عليه سيراً وضرب به ضرباً،

كأنك قلت بعد ما قلت: سير عليه وضرب به: يسرون سيراً ويضربون ضرباً، وينطلقون انطلاقاً، ولكنه صار

المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، نحو يضربون وينطلقون، وجرى على قوله: إنما أنت سيراً سيراً، وعلى قوله: الحذر

الحذر. وإن أنت قلت على هذا المعنى: سير عليه وضرب به الضرب جاز، على قوله: الحذر الحذر، وعلى ما جاء

فيه الألف واللام نحو العراك وكان بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو عربي جيد حسن.

ومثله: سير عليه سير البريد، وإن وصفت على هذه الحال لم يغيره الوصف كما لم يغير الوصف ما كان حالاً.

ولا يجوز أن تدخل الألف واللام في السير إذا كان حالاً، كما لم يجز أن تقول: ذهب به المشي العنيف وأنت تريد أن

تجعله حالاً. قال الراعي:

نظارة حين تعلق الشمس رآكها ... طرحاً بعيني لياح فيه تحديد  
فأكد بقوله طرحاً وشدد، لأنه يعلم المخاطب حين قال: نظارةً أنما تطرح.  
وإن شئت قلت: سير عليه السير، كما قلت: سير عليه سير شديد. وإن وصفته كان أقوى وأبين، كما كان ذلك في  
قوله: سير عليه ليل طويل ونهار طويل.

وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فعل قد عمل في الاسم، لأنك لا تلفظ بالفعل فارغاً، فمن  
ثم لم يكن فيه الرفع في كلامهم، لأنه إنما يعمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به إلا أنه صار كأنه فعل قد لفظ به، فأولى ما  
عمل فيه ما هو بمنزلة اللفظ به.

ومما يسبق فيه الرفع لأنه يراد به أن يكون في موضع غير المصدر قوله: قد خيف منه خوفٌ، وقد قيل في ذلك قول.  
إنما يريد: قد خيف منه أمر أو شيء، وقد قيل في ذلك خيرٌ أو شرٌ. ومثل هذا في المعنى كان منه كونٌ، أي كان من  
ذلك أمرٌ. وإن حملته عليه السير والضرب في التوكيد، حالاً وقع فيه الفعل، أو بدلاً من اللفظ بالفعل، نصبت.  
وإن كان المفعول مصدرًا أجري مجرى ما ذكرنا من الضرب والسير وسائر المصادر التي ذكرنا؛ وذلك قولك: إن في  
ألف درهم لمضرباً، أي إن فيها لضرباً؛ فإذا قلت: ضرب به ضرباً، قلت: ضرب به مضرباً، وإن رفعت رفعت.  
ومثل ذلك: سرح به مسرحاً، أي تسريحاً. فالسرح والتسريح بمنزلة الضرب والمضرب. قال جرير:

ألم تعلم مسرحي القوافي ... فلا عيا بمن ولا اجتلابا  
أي تسريحي القوافي.

وكذلك تجري المعصية مجرى العصيان، والموجدة بمنزلة المصدر لو كان الوجد يتكلم به.

قال الشاعر، وهو ابن أحر:

تداركن حيا من غير بن عامر ... أسارى تسام الذل قتلاً ومحربا  
فإن قلت: ذهب به مذهباً، أو سلك به مسلك، رفعت لأن المفعول ههنا ليس بمنزلة الذهاب والسلوك، وإنما هو  
الوجه الذي يسلك فيه والمكان الذي يذهب إليه، وإنما هو بمنزلة قولك: ذهب به السوق وسلك به الطريق.  
وكذلك المفعول إذا كان حيناً، نحو قولهم: أتت الناقة على مضربها، أي على زمان ضرابها. وكذلك مبعث الجيوش،  
تقول: سير عليه مبعث الجيوش، ومضرب الشول. قال حميد بن ثور:

وما هي إلا في إزار وعلقة ... مغار ابن همام على حي خنثعما  
فصير مغاراً وقتاً، وهو ظرفٌ.

هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل

### الذي يبعث إلى المفعول ولا غيره

لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض، فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله، لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك.  
وهو قولك: قد علمت أعبد الله ثم أم زيد، وقد عرفت أبو من زيد، وقد عرفت أبيهم أبوه، وأما ترى أي برقها  
هنا. فهذا في موضع مفعول، كما أنك إذا قلت: عبد الله هله رأيت، فهذا الكلام في موضع المبنى على المبتدأ الذي  
يعمل فيه فيرفعه.

ومثل ذلك: ليت شعري أعبد الله ثم أم زيد، وليت شعري هل رأيت، فهذا في موضع خبر ليت. فإنما أدخلت هذه  
الأشياء على قولك: أزيد ثم أم عمرو وأبيهم أبوك، لما احتجت إليه من المعاني. وسنذكر ذلك في باب التسوية.

ومثل ذلك قوله عز وجل: " لنعلم أي الخزين أحصى لما لبثوا أمداً " ، وقوله تعالى: " فلينظر أيها أركى طعاماً " .  
ومن ذلك: قد علمت لعبد الله خير منك . فهذه اللام تمنع العمل، كما تمنع ألف الاستفهام، لأنها إنما هي لام  
الابتداء، وإنما أدخلت عليه علمت لتؤكد وتجعله يقيناً قد علمته، ولا تحيل على علم غيرك . كما أنك إذا قلت: قد  
علمت أزيد ثم أم عمرو، أردت أن تحير أنك قد علمت أيهما ثم، وأردت أن تسوي علم المخاطب فيهما كما  
استوى علمك في المسألة حين قلت: أزيد ثم أم عمرو . ومثل ذلك قوله عز وجل: " ولقد علموا لمن اشتراه ما له في  
الآخرة من خلاق " .

ولو لم تستفهم ولم تدخل لام الابتداء لأعملت عملت كما تعمل عرفت ورأيت، وذلك قولك: قد عملت زيدا  
خيراً منك، كما قال تعالى جده: " ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت " وكما قال جل ثناؤه: " لا تعلمونهم  
الله يعلمهم " كقولك: لا تعرفونهم الله يعرفهم . وقال سبحانه: " والله يعلم المفسد من الصالح " .  
وتقول: قد عرفت زيدا أبو من هو، وعلمت عمراً أبوك هو أم أبو غيرك، فأعملت الفعل في الاسم الأول لأنه ليس  
بالمدخل عليه حرف الاستفهام، كما أنك إذا قلت: عبد الله أبوك هو أم أبو غيرك، أو زيد أبو من هو، فالعامل في  
هذا الابتداء ثم استفهمت بعده.

ومما يقوي النصب قولك: قد علمته أبو من هو، وقد عرفتك أي رجل أنت . وتقول: قد دريت عبد الله أبو من هو،  
كما قلت ذلك في علمت . ولم يؤخذ ذلك إلا من العرب . ومن ذلك: قد ظننت زيدا أبو من هو .  
وإن شئت قلت: قد علمت زيد أبو من هو، كما تقول ذاك فيما لا يتعدى إلى مفعول، وذلك قولك: اذهب فانظر  
زيد أبو من هو، ولا تقول: نظرت زيدا . واذهب فسل زيد أبو من هو، وإنما المعنى: اذهب فسل عن زيد، ولو  
قلت: أسأل زيدا، على هذا الحد لم يجز .

ومثل ذلك: دريت في أكثر كلامهم؛ لأن أكثرهم يقول: ما دريت به، مثل: ما شعرت به .  
ومثل ذلك: ليت شعري زيد أعندك هو أم عند عمرو .

ولا بد من هو لأن حرف الاستفهام لا يستغنى بما قبله، وإنما يستغنى بما بعده، وإنما جئت بالفعل قبل مبتدأ قد وضع  
الاستفهام في موضع المبنى عليه الذي يرفعه، فأدخلته عليه كما أدخلته على قولك: قد عرفت لزيد خير منك .  
وإنما جاز هذا فيه مع الاستفهام لأنه في المعنى مستفهم عنه، كما جاز لك أن تقول: إن زيدا فيها وعمرو . ومثله: "   
أن الله بريء من المشركين ورسوله " . فابتدأ لأن معنى الحديث حين قال: إن زيدا منطلق: زيد منطلق، ولكنه أكد  
بيان، كما أكد فأظهر زيدا وأضمروه .  
والرفع قول يونس .

فإن قلت: قد عرفت أبو من زيد لم يجز إلا الرفع، لأنك بدأت بما لا يكون إلا استفهاماً وابتدأته ثم بنيت عليه، فهو  
بمنزلة قولك: قد علمت أبوك زيد أم أبو عمرو .

فإن قلت: قد عرفت أبا من زيد مكنى، انتصب على مكنى، كأنك قلت: أبا من زيد مكنى، ثم أدخلت عرفت  
عليها . ومثله قولك: قد علمت أبا زيد تكنى أم أبا عمرو، ثم أدخلت عليه علمت كما أدخلته حين لم يكن ما بعده  
إلا مبتدأ، فلا ينتصب إلا بهذا الفعل الآخر، كما لم يكن في الأول إلا مبتدأ .

وإذا قلت: قد عرفت زيدا أبو من هو، قلت: قد عرفت زيدا أبو من هو مكنى . ومن رفع زيد ثمة رفع زيدا ها هنا .  
ونصب الآخر كما نصبه حين قال: قد عرفت أبا من أنت مكنى، وكأنه قال: زيد أبا من هو مكنى . ثم أدخل الفعل  
عليه، وكأنه قال: زيد أبا بشر يكنى أم أبا عمرو ثم أدخل الفعل عليه، وعمل الفعل الآخر حين كان بعد ألف

الاستفهام.

وتقول: قد عرفت زيدا أبو أيهم يكنى به، وعلمت بشراً أيهم يكنى به، ترفعه كما ترفع أيهم ضربته.

وتقول: رأيتك زيدا أبو من هو، وأرأيتك عمراً أعندك هو أم عند فلان، لا يحسن فيه إلا النصب في زيد. ألا ترى أنك لو قلت: رأيت أبو من أنت، أو رأيت أزيداً ثم أم فلان، لم يحسن، لأن فيه معنى أخبرني عن زيد، وهو الفعل الذي لا يستغنى السكوت على مفعوله الأول، فدخل هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة أخبرني في الاستغناء، فعلى هذا أجرى وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني.

وتقول: قد عرفت أي يوم الجمعة، فتنصب على أنه ظرف، لا على عرفت. وإن لم تجعله ظرفاً رفعت.

وبعض العرب يقول: لقد علمت أي حين عقبي، وبعضهم يقول: لقد عملت أي حين عقبي. وأما قوله:

حتى كأن لم يكن إلا تذكره... والدهر أيتما حال دهاير

فإنما هو بمنزلة قولك: والدهر دهاير كل حال وكل مرة، أي في كل حال وفي كل مرة، فانتصب لأنه ظرف، كما

تقول: القتال كل مرة، وكل أحوال الدهر.

باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء

### لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث

وموضعها من الكلام الأمر والنهي، فمنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به، ومنها ما لا يتعدى المأمور، ومنها ما يتعدى المنهي إلى منهي عنه، ومنها ما لا يتعدى المنهي.

أما ما يتعدى فقولك: رويد زيدا، فإنما هو اسم لقولك: أرود زيدا. ومنها هلم زيدا، وإنما تريد هات زيدا. ومنها قول العرب: جهل الشريد. وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب يقول: جهل الصلاة، فهذا اسم ات الصلاة، أي اتوا الشريد وأتوا الصلاة.

ومنه قوله:

تراكها من إبل تراكها

فهذا اسم لقوله له: اتركها. وقال:

مناعها من إبل مناعها

وهذا اسم لقوله له: امنعها.

وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهي إلى مأمور به ولا إلى منهي عنه، فنحو قولك: مه مه، وصه صه، وآه وآه، وما أشبه ذلك.

واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها أسماء، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك، ولكن المأمور والمنهي مضمران في النية. وإنما كان من أصل هذا في الأمر والنهي وكانا أولى به، لأنهما لا يكونان إلا بفعل، فكان الموضع الذي لا يكون إلا فعلاً أغلب عليه.

وهي أسماء الفعل، وأجريت مجرى ما فيه الألف واللام، نحو: النجاء، لئلا يخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الأمر والنهي. ولم تصرف المصادر، لأنها ليست بمصادر، وإنما سمي بها الأمر والنهي، فعملت عملهما ولم تجاوز،

فهي تقوم مقام فعلهما.

هذا باب متصرف رويد

تقول: رويد زيدا، وإنما تريد أروود زيدا.

قال الهذلي:

رويد عليا جد ما ثدى أمهم ... إلينا ولكن بغضهم متماين

وسمعنا من العرب من يقول: والله لو أردت الدرهم لأعطيتك رويد ما الشعر. يريد: أروود الشعر، كقول القائل: لو

أردت الدرهم لأعطيتك فدع الشعر.

فقد تبين لك أن رويد في موضع الفعل.

ويكون رويد أيضاً صفةً، كقولك: ساروا سيراً رويداً. ويقولون أيضاً: ساروا رويداً، فيحذفون السير ويجعلونه حالاً

به وصف كلامه، واجتزأ بما في صدر حديثه من قول ساروا، عن ذكر السير.

ومن ذلك قول العرب: ضعه رويداً، أي وضعاً رويداً. ومن ذلك قولك للرجل تراه يعالج شيئاً: رويداً، وإنما تريد:

علاجاً رويداً. فهذا على وجه الحال إلا أن يظهر الموصوف فيكون على الحال وعلى غير الحال.

واعلم أن رويداً تلحقها الكاف وهي في موضع افعال، وذلك كقولك: رويدك زيدا، ورويد كم زيدا. وهذه الكاف

التي لحقت رويداً إنما لحقت لتبين للمخاطب المخصوص، لأن رويد تقع للواحد والجميع، والذكر والأنثى، وإنما أدخل

الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني، وإنما حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره.

فلحاق الكاف كقولك: يا فلان، للرجل حتى يقبل عليك. وتركها كقولك للرجل: أنت تفعل، إذا كان مقبلاً

عليك بوجهه منصتاً لك. فتركت يا فلان حين قلت: أنت تفعل؛ استغناء بإقباله عليك. وقد تقول أيضاً: رويدك،

لمن لا يخاف أن يلتبس بسواه، توكيداً، كما تقول للمقبل عليك المنصت لك: أنت تفعل ذاك يا فلان، توكيداً. وذا

بمنزلة قول العرب: هاء وهاءك وها وهاك، وبمنزلة قولك: حيهل وحيهلك، وكقولهم: النجاءك. فهذه الكاف لم

تجيء علماً للمأمورين والمنبهين المضميرين، ولو كانت علماً للمضميرين لكانت خطأ، لأن المضميرين ها هنا فاعلون،

وعلامة المضميرين الفاعلين الواو كقولك: افعلوا. وإنما جاءت هذه الكاف توكيداً وتخصيصاً، ولو كانت اسماً لكان

النجاء محالاً، لأنه لا يضاف الاسم الذي فيه الألف واللام.

وينبغي لمن زعم أنهم أسماء أن يزعم أن كاف ذاك اسم، فإذا قال ذلك لم يكن له بد من أن يزعم أنها مجرورة أو

منصوبة، فإن كانت منصوبةً انبغى له أن يقول: ذاك نفسك زيداً، إذا أراد الكاف، وينبغي له أن يقول: إن كانت

مجرورة ذاك نفسك زيداً، وينبغي له أن يقول: إن تاء أنت اسم؛ وإنما تاء أنت بمنزلة الكاف.

ومما يدل على أنه ليس باسم قول العرب: رأيتك فلاناً ما حاله، فالتاء علامة للمضمير المخاطب المرفوع، ولو لم

تلحق الكاف كنت مستغنياً كاستغنائك حين كان المخاطب مقبلاً عليك عن قولك: يا زيد، ولحاق الكاف كقولك:

يا زيد، لمن لو لم تقل له يا زيد استغنيت. وإنما جاءت الكاف في رأيت والنداء في هذا الموضع توكيداً. وما يجيء في

الكلام توكيداً لو طرح كان مستغنياً عنه، كثير.

وحدثنا من لا نتهم أنه سمع من العرب من يقول: رويد نفسه، جعله مصدراً كقوله: " فضرِب الرقاب ". وكقوله:

عذير الحي

ونظير الكاف في رويد في المعنى لا في اللفظ لك التي تجيء بعد هلم، في قولك: هلم لك، فالكاف ههنا اسم مجرور

باللام، والمعنى في التوكيد والاختصاص بمنزلة الكاف التي في رويد وأشباهاها كأنه قال: هلم، ثم قال: إرادتي بهذا

لك، فهو بمنزلة سقيا لك. وإن شئت قلت: هلم لي، بمنزلة هات لي، وهلم ذاك لك، بمنزلة أدن ذاك منك. وتقول فيما يكون معطوفاً على الاسم المضممر في النية وما يكون صفة له في النية، كما تقول في المظهر. أما المعطوف فكقولك: رويدكم أنتم وعبد الله، كأنك قلت: افعلوا أنتم وعبد الله، لأن المضممر في النية مرفوع، فهو يجري مجرى المضممر الذي يبين علامته في الفعل. فإن قلت: رويدكم وعبد الله، فهو أيضاً رفع وفيه قبح، لأنك لو قلت: اذهب وعبد الله كان فيه قبح، فإذا قلت: اذهب أنت وعبد الله، حسن. ومثل ذلك في القرآن: " فاذهب أنت وربك فقاتلا " ، و " اسكن أنت وزوجك الجنة " .

وتقول: رويدكم أنتم أنفسكم، فيحسن الكلام، كأنك قلت: افعلوا أنتم أنفسكم. فإن قلت: رويدكم أنفسكم، رفعت وفيها قبح، لأن قولك: افعلوا أنفسكم فيها قبح، فإذا قلت: أنتم أنفسكم حسن الكلام. وتقول: رويدكم أجمعون، ورويدكم أنتم أجمعون، كل حسن لأنه يحسن في المضممر الذي له علامة في الفعل. ألا ترى أنك تقول: قوموا أجمعون، وقوموا أنتم أجمعون.

وكذلك: رويد إذا لم تلحق فيها الكاف، تجري هذا الجرى. وكذلك الحروف التي هي أسماء للفعل جميعاً، تجري هذا الجرى، لحقتها الكاف أو لم تلحقها، إلا أن هلم إذا لحقتها لك، فإن شئت حملت أجمعين ونفسك على الكاف الجرورة، فتقول: هلم لكم أجمعين وهلم لكم أنفسكم. ولا يجوز أن تعطف على الكاف الجرورة الاسم، لأنك لا تعطف المظهر على المضممر الجرور. ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: هذا لك نفسك ولكم أجمعين، ولا يجوز أن تقول: هذا لك وأخيك. وإن شئت حملت المعطوف والصفة على المضممر المرفوع في النية، فتقول: هلم لك أنت وأخوك، وهلم لكم أجمعون. كأنك قلت: تعالوا أنتم أجمعون، وتعال أنت وأخوك. فإن لم تلحق لك جرت مجرى رويد.

هذا باب من

### الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة

ليست من أمثلة الفعل الحادث، ولكنها بمنزلة الأسماء المفردة التي كانت للفعل، نحو رويد وحيهل، ومجراهن واحد وموضعهن من الكلام الأمر والنهي إذا كانت للمخاطب المأمور والمنهي. وإنما استوت هي ورويد وما أشبه رويد كما استوى المفرد والمضاف إذا كانا اسمين، نحو عبد الله وزيد، مجراهما في العربية سواء.

ومنها ما يتعدى المأمور إلى مأمور به، ومنها ما يتعدى المنهي إلى المنهي عنه، ومنها ما لا يتعدى المأمور ولا المنهي. فأما ما يتعدى المأمور إلى مأمور به فهو قولك: عليك زيدا، ودونك زيدا، وعندك زيدا، تأمره به. حدثنا بذلك أبو الخطاب.

وأما ما يتعدى المنهي إلى منهي عنه فقولك: حذرك زيدا، وحذارك زيدا، سمعناهما من العرب. وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهي فقولك: مكانك وبعذك، إذا قلت: تأخر أو حذرته شيئا خلفه. كذلك عندك، إذا كنت تحذره من بين يديه شيئا أو تأمره أن يتقدم. وكذلك فرطك إذا كنت تحذره من بين يديه شيئا أو تأمره أن يتقدم. ومثلها أمامك إذا كنت تحذره أو تبصره شيئا. وإليك إذا قلت: تتح. ووراءك إذا قلت: افطن لما خلفك. وحدثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقال له: إليك، فيقول: إلى. كأنه قيل له: تتح. فقال: أتتحى. ولا يقال

إذا قيل لأحدهم: دونك: دوني ولا علي. هذا النحو إنما سمعناه في هذا الحرف وحده، وليس لها قوة الفعل فتقاس. واعلم أن هذه الأسماء المضافة بمنزلة الأسماء المفردة في العطف والصفات، وفيما قبح فيها وحسن، لأن الفاعل المأمور والفاعل المنهي في هذا الباب مضموران في النية.

ولا يجوز أن تقول: رويده زيدا ودونه عمرا وأنت تريد غير المخاطب، لأنه ليس يفعل ولا يتصرف تصرفه. وحدثني من سمعه أن بعضهم قال: عليه رجلاً ليسني. وهذا قليل شهوه بالفعل.

وقد يجوز أن تقول: عليكم أنفسكم، وأجمعين، فحمله على المضمرة الخروار الذي ذكرته للمخاطب، كما حملته على لك حين ذكرتها بعد هلم، ولم تحمل على المضمرة الفاعل في النية، فجاز ذلك.

ويدلك على أنك إذا قلت: عليك فقد أضمرت فاعلاً في النية، وإنما الكاف للمخاطبة، قولك: علي زيدا، وإنما أدخلت الياء على مثل قولك للمأمور: أولني زيدا. فلو قلت: أنت نفسك لم يكن إلا رفعاً، ولو قال: أنا نفسي لم يكن إلا جراً. ألا ترى أن الياء والكاف إنما جاءتا لفصلاً بين المأمور والأمر في المخاطبة. وإذا قال: عليك زيدا فكانه قال له: أنت زيدا. ألا ترى أن للمأمور اسمين: اسماً للمخاطبة مجروراً، واسم الفاعل المضمرة في النية، كما كان له اسم مضمرة في النية حين قلت: علي. فإذا قلت: عليك فله اسمان: مجرور ومرفوع. ولا يحسن أن تقول: عليك وأحيك، كما لا يحسن أن تقول: هلم لك وأحيك.

وكذلك: حذرك، يدلك على أن حذرك بمنزلة عليك، قولك: تحذيري زيدا، إذا أردت حذري زيدا. فالصدر وغيره في هذا الباب سواء.

ومن جعل رويداً مصدرًا، قال: رويدك نفسك، إذا أراد أن يحمل نفسك على الكاف، كما قال: عليك نفسك حين حمل الكلام على الكاف. وهي مثل: حذرك سواء، إذا جعلته مصدرًا؛ لأن الحذر مصدر وهو مضاف إلى الكاف. فإن حملت نفسك على الكاف جررت، وإن حملته على المضمرة في النية رفعت. وكذلك: رويدكم، إذا أردت الكاف تقول: رويدكم أجمعين.

وأما قول العرب: رويدك نفسك، فإنهم يجعلون النفس بمنزلة عبد الله إذا أمرت به، كأنك قلت: رويدك عبد الله، إذا أردت: أروود عبد الله.

وأما حيهلك وهاءك وأخواتها، فليس فيها إلا ما ذكرنا، لأنهم لم يجعلن مصادر.

واعلم أن ناساً من العرب يجعلون هلم بمنزلة الأمثلة التي أخذت من الفعل، يقولون: هلم وهلمى وهلمأ وهلموا. واعلم أنك لا تقول: دوني، كما قلت: علي، لأنه ليس كل فعل يجيء بمنزلة أولني قد تعدى إلى مفعولين، وإنما على بمنزلة أولني، ودونك بمنزلة خذ. لا تقول: آخذني درهماً ولا خذني درهماً.

واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عليه زيدا، تريد به الأمر، كما أردت ذلك في الفعل حين قلت: ليضرب زيدا، لأن عليه ليس من الفعل، وكذلك حذره زيدا قبيحة، لأنها ليست من أمثلة الفعل. وإنما جاء تحذيري زيدا لأن المصدر يتصرف مع الفعل، فيصير حذرك في موضع احذر، وتحذيري في موضع حذرتي؛ فالصدر أبداً في موضع فعله. ودونك لم يؤخذ من فعل، ولا عندك ينتهي فيها حيث انتهت العرب.

واعلم أنه يقبح: زيدا عليك، وزيدا حذرك، لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلا أن تقول: زيدا، فتصيب بإضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوة الفعل، لأنه ليس بفعل، ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى يفعل.

هذا باب

ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل

المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل

وذلك قولك: زيداً، وعمراً، ورأسه. وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيداً، أي أوقع عملك بزيد. أو رأيت رجلاً يقول: أضرب شر الناس، فقلت: زيداً. أو رأيت رجلاً يحدث حديثاً فقطعه فقلت: حديثك. أو قدم رجل من سفر فقلت: حديثك. استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخبر، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه.

وأما النهي فإنه التحذير، كقولك: الأسد الأسد، والجدار الجدار، والصبي الصبي، وإنما نهيته أن يقرب الجدار المخوف المائل، أو يقرب الأسد، أو يوطئ الصبي. وإن شاء أظهر في هذه الأشياء ما أضمر من الفعل، فقال: اضرب زيداً، وأشتم عمراً، ولا توطئ الصبي، وأحذر الجدار، ولا تقرب الأسد. ومنه أيضاً قوله: الطريق الطريق، إن شاء قال: خل الطريق، أو تنح عن الطريق. قال جرير:

خل الطريق لمن يبني المنار به ... وأبرز ببرزة حيث اضترك القدر

ولا يجوز أن تضمّر تنح عن الطريق، لأن الجار لا يضمّر، وذلك أن الجار غير منفصل، فصار كأنه شيء من الاسم لأنه معاقب للتونين، ولكنك إن أضمرت أضمرت ما هو في معناه مما يصل بغير حرف إضافة، كما فعلت فيما مضى.

واعلم أنه لا يجوز أن تقول: زيد، وأنت تريد أن تقول: ليضرب زيد، أو ليضرب زيد إذا كان فاعلاً، ولا زيداً، وأنت تريد ليضرب عمرو زيداً. ولا يجوز: زيد عمراً، إذا كنت لا تخاطب زيداً، إذا أردت ليضرب زيداً عمراً وأنت تخاطبني، وإنما تريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمراً، وزيد وعمرو غائبان، فلا يكون أن تضمّر فعل الغائب. وكذلك لا يجوز زيداً، وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضرب زيداً؛ لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظن السامع الشاهد إذا قلت: زيداً أنك تأمره هو بزيد، فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو قولك: عليك، أن يقولوا عليه زيداً، لتلا يشبه ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل. وكرهوا هذا في الالتباس وضعف حيث لم يخاطب المأمور، كما كره وضعف أن يشبه عليك ورويد بالفعل.

وهذه حجج سمعت من العرب وممن يوثق به، يزعم أنه سمعها من العرب. من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم: " اللهم ضيعاً وذنباً " إذا كان يدعو بذلك على غم رجل. وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم أجمع أو اجعل فيها ضيعاً وذنباً. وكلهم يفسر ما ينوي. وإنما سهل تفسيره عندهم لأن المضمّر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار. حدثنا أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب وقيل له: لم أفسدتم مكانكم هذا؟ فقال: الصبيان بأبي. كأنه حذر أن يلام فقال: لم الصبيان.

وحدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له: أما بمكان كذا وكذا وجد؟ وهو موضع يمسك الماء. فقال: بلى، وجاداً. أي فأعرف بما وجاداً. ومن ذلك قول الشاعر، وهو المسكين:

أحاك أحاك إن من لا أخاله ... كساع إلى الهيجا بغير سلاح

كأنه يريد: الزم أخاك.

ومن ذلك قولك: زيداً وعمراً، كأنك تريد: اضرب زيداً وعمراً، كما قلت: زيداً وعمراً رأيت. ومنه قول العرب: " أمر ميكياتك لا أمر مضحكاتك "، و " الظباء على البقر " . يقول: عليك أمر ميكياتك،

وخل الطباء على البقر.

هذا باب

ما يضم فيه الفعل المستعمل إظهاره

في غير الأمر والنهي

وذلك قولك، إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج، قاصداً في هيئة الحاج، فقلت: مكة ورب الكعبة. حيث زكمت أنه يريد مكة، كأنك قلت: يريد مكة والله.

ويجوز أن تقول: مكة والله، على قولك: أراد مكة والله، كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس، فقلت: مكة والله، أي أراد مكة إذ ذاك.

ومن ذلك قوله عز وجل: " بل ملة إبراهيم حنيفاً " ، أي بل تتبع ملة إبراهيم حنيفاً، كأنه قيل لهم: اتبعوا، حين قيل لهم: " كونوا هوداً أو نصارى " .

أو رأيت رجلاً يسدد سهماً قبل القرطاس فقلت: القرطاس والله، أي يصيب القرطاس. وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس.

ولو رأيت ناساً ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبروا لقلت: الهلال ورب الكعبة، أي أبصروا الهلال. أو رأيت ضرباً فقلت على وجه النفاؤل: عبد الله، أي يقع بعبد الله أو بعبد الله يكون.

ومثل ذلك أن ترى رجلاً يريد أن يوقع فعلاً، أو رأيته في حال رجل قد أوقع فعلاً، أو أخبرت عنه بفعل، فتقول: زيداً. تريد: اضرب زيداً، أو أتضرب زيداً.

ومنه أن ترى الرجل أن تخبر عنه أنه قد أتى أمراً قد فعله فتقول: أكل هذا بخلاً، أي أتفعل كل هذا بخلاً. وإن شئت رفعتَه فلم تحمله على الفعل، ولكنك تجعله مبتدأ.

وإنما أضمرت الفعل ها هنا وأنت مخاطب لأن المخاطب للخبر لست تجعل له فعلاً آخر يعمل في المخبر عنه. وأنت في الأمر للغائب قد جعلت له فعلاً آخر يعمل، كأنك قلت: قل له ليضرب زيداً، أو قل له: اضرب زيداً، أو مره أن يضرب زيداً، فضعف عندهم مع ما يدخل من اللبس في أمر واحدٍ أن يضم فيه فعلاً لشئيين.

هذا باب

ما يضم فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف

وذلك قولك: " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ " ، و " المرء مقتول بما قتل به إن خجراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ " .

وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان خنجراً فخنجرٌ وإن كان شراً فشرٌ. ومن العرب من يقول: إن خنجراً فخنجرٌ، وإن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ، كأنه قال: إن كان الذي عمل خيراً جزى خيراً، وإن كان شراً جزى شراً. وإن كان الذي قتل به خنجراً كان الذي يقتل به خنجراً.

والرفع أكثر وأحسن في الآخر؛ لأنك إذا أدخلت الفاء في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن أن تقع بعدها الأسماء.

وإنما أجازوا النصب حيث كان النصب فيما هو جوابه، لأنه يجزم كما يجزم، ولأنه لا يستقيم واحد منهما إلا بالآخر، فشيءوا الجواب بآخر الابتداء وإن لم يكن مثله في كل حالة، كما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه. وقد ذكرنا ذلك فيما مضى، وسنذكره أيضاً إن شاء الله. وإذا أضمرت فإن تضمنر الناصب أحسن، لأنك إذا أضمرت الرفع أضمرت له أيضاً خيراً، أو شيئاً يكون في موضع خبره. فكلما كثر الإضمار كان أضعف.

وإن أضمرت الرفع كما أضمرت الناصب فهو عربي حسن، وذلك قولك: إن خير فخير، وإن خنجر فخنجر، كأنه قال: إن كان معه خنجر حيث قتل فالذي يقتل به خنجر، وإن كان في أعمالهم خير فالذي يجزون به خير. ويجوز أن تجعل إن كان خير على: إن وقع خير، كأنه قال: إن كان خير فالذي يجزون به خير.

وزعم يونس أن العرب تشد هذا البيت لهدبة بن خشرم:

فإن تك في أموالنا لا نضق بما ... ذراعاً، وإن صبر فنصبر لصبر

والنصب فيه جيد بالغ على التفسير الأول، والرفع على قوله: وإن وقع صبر أو إن كان فينا صبر فإننا نصبر. وأما قول الشاعر، لنعمان بن المنذر:

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً ... فما اعتذارك من شيء إذا قبلاً

فالنصب فيه على التفسير الأول، والرفع يجوز على قوله إن كان فيه حق وإن كان فيه باطل، كما جاز ذلك في: إن كان في أعمالهم خير. ويجوز أيضاً على قوله: إن وقع حق وإن وقع كذب.

ومن ذلك قوله عز وجل: " وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة " . ومثل ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم: " إن لا حظية فلا ألية " أي إن لا تكن له في الناس حظية فإني غير ألية، كأنها قالت في المعنى: إن كنت ممن لا يحظى عنده فإني غير ألية. ولو عنت بالخطية نفسها لم يكن إلا نصباً إذا جعلت الخطية على التفسير الأول.

ومثل ذلك: قد مررت برجل إن طويلاً وإن قصيراً، وامرر بأبهم أفضل إن زيداً وإن عمراً، وقد مررت برجل قبل إن زيداً وإن عمراً لا يكون في هذا إلا النصب، لأنه لا يجوز أن تحمل الطويل والقصير على غير الأول، ولا زيداً ولا عمراً. وأما إن حق وإن كذب فقد تستطيع أن لا تحمله على الأول، فتقول: إن كان فيه حق أو كان فيه كذب، أو إن وقع حق أو باطل. ولا يستقيم في ذا أن تريد غير الأول إذا ذكرته، ولا تستطيع أن تقول: إن كان فيه طويل أو كان فيه زيد، ولا يجوز على إن وقع.

وقال ليلي الأخيلية:

لا تقرين اللهر آل مطرفٍ ... إن ظالماً أبداً وإن مظلوماً

وقال ابن همام السلوي:

وأحضرت عذري، عليه السهو ... د، إن عاذرا لي وإن تاركا

فنصبه لأنه عني الأمير المخاطب. ولو قال: إن عاذر لي وإن تارك، يريد: إن كان لي في الناس عاذر أو غير عاذر، جاز.

وقال النابغة الذبياني:

حدبت على بطون ضنة كلها ... إن ظالماً فيهم وإن مظلوماً

ومن ذلك أيضاً قولك: مررت برجل صالح، وإن لا صالحاً فطالح. ومن العرب من يقول: إن لا صالحاً فطالحاً، كأنه يقول: إن لا يكن صالحاً فقد مررت به أو لقيته طالحاً.

وزعم يونس أن من العرب من يقول: إن لا صالح فطالح، على: إن لا أكن مررت بصالح فبطالح وهذا قبيح ضعيف، لأنك تضمّر بعد إن لا فعلاً آخر فيه حذف غير الذي تضمّر بعد إن لا في قولك: إن لا يكن صالحاً فطالح. ولا يجوز أن يضمّر الجار، ولكنهم لما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل. وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت رب ونحوها في قولهم:  
وبلدة ليس بها أنيس

ومن ثم قال يونس: امرر على أيهم أفضل إن زيداً وإن عمرو. يعني: إن مررت بزید أو مررت بعمرو. واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد إن ولا يرتفع إلا بفعل؛ لأن إن من الحروف التي يبنى عليها الفعل، وهي إن المجازاة، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبني عليها الأسماء. وإنما أراد بقوله: إن زيد وإن عمرو، إن مررت بزید أو مررت بعمرو، فجرى الكلام على فعل آخر، وانجر الاسم بالباء لأنه لا يصل إليه الفعل إلا بالباء، كما أنه حين نصبه كان محمولاً على كان آخر لا على الفعل الأول. ومن رأى الجر في هذا قال: مررت برجل إن زيد وإن عمرو، يريد: إن كنت مررت بزید أو كنت مررت بعمرو.

ولو قلت: عندنا أيهم أفضل أو عندنا رجل، ثم قلت: إن زيداً وإن عمراً، كان نصبه على كان، وإن رفعته رفعته على كان، كأنك قلت: إن كان عندنا زيداً أو كان عندنا عمرو. ولا يكون رفعه على عندنا، من قبل أن عندنا ليس بفعل، ولا يجوز بعد إن عندنا أن تبنى الأسماء على الأسماء، ولا الأسماء تبنى على عندنا، كما لم يجز لك أن تبنى بعد إن الأسماء على الأسماء.

واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عبد الله المقتول، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول، لأنه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء، ولأنك لست تشير له إلى أحد.

ومن ذلك قول العرب:

من بد شولاً فيألى إتلاتها

نصب لأنه أراد زماناً. والشول لا يكون زماناً ولا مكاناً فيجوز فيها وكقولك: من لد صلاة العصر إلى وقت كذا، وكقولك: من لد حائط إلى مكان كذا، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زماناً إذا عمل في الشول، ولم يحسن إلا إذا كما لم يحسن ابتداء الأسماء بعد إن حتى أضمرت ما يحسن أن يكون بعدها عاملاً في الأسماء. فكذلك هذا، كأنك قلت: من لد أن كانت شولاً فيألى إتلاتها.

وقد جرّه قوم على سعة الكلام وجعلوه بمنزلة المصدر حين جعلوه على الحين، وإنما يريد حين كذا وكذا، وإن لم يكن في قوة المصادر لأنه لا يتصرف تصرفها.

واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضمّر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا، وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أجروا، فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه، نحو: يك ويكن، ولم أبل وأبال، لم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله، ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولون: في مر أومر، أن يقولوا: في خذ أوخذ، وفي كل أوكل.

فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر.

وأما قول الشاعر:

لقد كذبتك نفسك فاكذبنيها ... فإن جزعاً وإن إجمال صبر  
فهذا على إما، وليس على إن الجزاء، كقولك: إن حقاً وإن كذباً. فهذا على إما محمولٌ. ألا ترى أنك تدخل القاء،  
ولو كانت على إن الجزاء، وقد استقبلت الكلام، لا حنجت إلى الجواب. فليس قوله: فإن جزعاً كقوله: إن حقاً  
وإن كذباً، ولكنه على قوله تعالى: "فإما منا بعد وإما فداءً".  
ولو قلت: فإن جزعٌ وإن إجمال صبر، كان جائزاً، كأنك قلت: فيما أمرى جزعٌ وإما إجمال صبر، لأنك لو  
صححتها فقلت: إما جاز ذلك فيها. ولا يجوز طرح ما من إما إلا في الشعر. قال النمر بن توبل:  
سقته الرواعد من صيفٍ ... وإن من خريفٍ فلن يعدما

وإنما يريد: وإما من خريف. ومن أجز ذلك في الكلام دخل عليه أن يقول: مررت برجل إن صالح أن طالح، يريد  
إما. وإن أراد إن الجزاء فهو جائزٌ، لأنه يضمن فيها الفعل، وإما يجري ما بعدها ههنا على الابتداء وعلى الكلام  
الأول، ألا ترى أنك تقول: قد كان ذلك صالحاً أو فساداً. ولو قلت: قد كان ذلك إن صالحاً وإن فساداً كان  
النصب على كان أخرى، ويجوز الرفع على ما ذكرنا.  
ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، قولك: هلا خيراً من ذلك، وألا خيراً من ذلك، أو غير ذلك.  
كأنك قلت: ألا تفعل خيراً من ذلك، أو ألا تفعل غير ذلك، وهلا تأتي خيراً من ذلك. وربما عرضت هذا على  
نفسك فكنت فيه كالمخاطب، كقولك: هلا أفعل، وألا أفعل.  
وإن شئت رفعت؛ فقد سمعنا رفع بعضه من العرب، وممن سمعه من العرب. فجاز إضمار ما يرفع كما جاز إضمار ما  
ينصب.

ومن ذلك قولك: أو فرقاً خيراً من حب، أي أو أفرقك فرقاً خيراً من حب. وإنما حملة على الفعل لأنه سئل عن فعله  
فأجابه على الفعل الذي هو عليه. ولو رفع جاز، كأنه قال: أو أمري فرق خيراً من حب.  
وإنما انتصب هذا النحو على أنه يكون الرجل في فعل فيريد أن ينقله أو ينتقل هو إلى فعل آخر. فمن ثم نصب أو  
فرقاً؛ لأنه أجاب على أفرقك وترك الحب.

ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: ألا طعام ولو تمراً، كأنك قلت: ولو كان تمراً، وأتني بدابة  
ولو حماراً. وإن شئت قلت: ألا طعام ولو تمر، كأنك قلت: ولو يكون عندنا تمرٌ، ولو سقط إلينا تمرٌ.  
وأحسن ما يضمن منه أحسنه في الإظهار. ولو قلت: ولو حمارٍ، فجزرت كان بمنزلة في إن. ومثله قول بعضهم إذا  
قلت: جنتك بدرهم: فهلا دينار. وهو بمنزلة إن في هذا الموضع يبنى عليها الأفعال والرفع قبيح في: فهلا دينار، وفي:  
ولو حمار؛ لأنك لو لم تحمله على إضمار يكون ففعل المخاطب أولى به. والرفع في هذا وفي: ولو حمارٌ، بعيد، كأنه  
يقول: ولو يكون مما يأتيني به حمارٌ.

ولو بمنزلة إن، لا يكون بعدها إلا الأفعال؛ فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمرة في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء.  
فلو قلت: ألا ماء ولو بارداً، لم يحسن إلا النصب، لأن بارداً صفة. ولو قلت: ائتني بارداً كان قبيحاً، ولو قلت: ائتني  
بتمرٍ كان حسناً، ألا ترى كيف قبح أن يضع الصفة موضع الاسم.

ومن ذلك قول العرب: ادفع الشر ولو إصبعاً، كأنه قال: ولو دفعته إصبعاً، ولو كان إصبعاً. ولا يحسن أن تحمله  
على ما يرفع لأنك إن لم تحمله على إضمار يكون ففعل المخاطب المذكور أولى وأقرب، فالرفع في هذا وفي ائتني  
بدابة ولو حمار، بعيد، كأنه يقول: ولو يكون مما تأتيني به حمارٌ، ولو يكون مما تدفع به إصبعٌ.

ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول: خير مقدم. أو يقول الرجل: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: خيراً وما شر، وخيراً لنا وشرّاً لعدونا. وإن شئت قلت: خير مقدم، وخير لنا وشر لعدونا.

أما النصب فكأنه بناه على قوله قدمت، فقال: قدمت خير مقدم، وإن لم يسمع منه هذا اللفظ، فإن قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله: قدمت. وكذلك إن قيل: قدم فلان، وكذلك إذا قال: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: خيراً لنا وشرّاً لعدونا. فإذا نصب فعلى الفعل.

وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبيّ على مبتدأ ولم يرد أن يحمّله على الفعل، ولكنه قال: هذا خير مقدم، وهذا خير لنا وشر لعدونا، وهذا خير وما سر. ومن ثم قالوا: مصاحب معان، ومبرور مأجور، كأنه قال: أنت مصاحب، وأنت مبرور.

فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت، وهو الفعل والذي أظهرت الاسم.

وأما قولهم: راشداً مهدياً، فإنهم أضمروا اذهب راشداً مهدياً. وإن شئت رفعت كما رفعت مصاحب معان، ولكنه كثر النصب في كلامهم، لأن راشداً مهدياً بمنزلة ما صار بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه لفظ برشدة وهدية. وسترى بيان ذلك إن شاء الله. ومثله: هنيئاً مريئاً.

وإن شئت نصبت فقلت: مبروراً مأجوراً، ومصاحباً معاناً. حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهما، كأنه قال: رجعت مبروراً، واذهب مصاحباً.

ومما ينتصب أيضاً على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، قول العرب: حدث فلان بكذا وكذا، فتقول: صادقاً والله. أو أنشدك شعراً فتقول: صادقاً والله، أي قاله صادقاً. لأنك إذا أنشدك فكأنه قد قال كذا. ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد وقع أمراً أو تعرض له فتقول: متعرضاً لعن لم تعنه، أي دنا من هذا الأمر متعرضاً لعن لم يعنه. وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال.

ومثله: بيع الملقى لا عهد ولا عقد، وذلك إن كنت في حال مساومة وحال بيع، فتدع أبايعك استغناءً لما فيه من الحال. ومثله:

مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

كأنه قال: واعدتني مواعيد عرقوب أخاه، ولكنه ترك واعدتني استغناءً بما هو فيه من ذكر الخلف، واكتفاءً بعلم من يعنى بما كان بينهما قبل ذلك.

ومن العرب من يقول: متعرض، ومنهم من يقول: صادق والله. وكل عربي.

ومثله: غضب الخيل على اللجم، كأنه قال: غضبت، أو رآه غضبان فقال: غضب الخيل، فكأنه بمنزلة قوله:

غضبت غضب الخيل على اللجم. ومن العرب من يرفع فيقول: غضب الخيل على اللجم، فرفعه كما رفع بعضهم: الطباء على البقر.

ومثله أن تسمع الرجل ذكر رجلاً فتقول: أهل ذاك وأهله، أي ذكرت أهله، لأنك في ذكره، تحمله على المعنى. وإن شاء رفع على هو. ونصبه وتفسيره تفسير خير مقدم.

هذا باب

## ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره

استغناءً عنه

وسأمثله لك مظهراً لتعلم ما أراذوا، إن شاء الله تعالى.

هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير وذلك قولك إذا كنت تحذر: إياك. كأنك قلت: إياك بح، وإياك باعد، وإياك اتق، وما أشبه ذا. ومن ذلك أن تقول: نفسك يا فلان، أي اتق نفسك، إلا أن هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن ذكرته لأمثال لك ما لا يظهر إضماره.

ومن ذلك أيضاً قولك: إياك والأسد، وإياي والشر، كأنه قال: إياك فاتقن والأسد، وكأنه قال: إياي لأتقن والشر. فإياك متقى والأسد والشر متقيان، فكلاهما مفعول ومفعول منه.

ومثله: إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب. ومثله: إياك، وإياه، وإياي، وإياه، كأنه قال: إياك باعد، وإياه، أو نح. وزعم أن بعضهم يقال له: إياك، فيقول: إياي، كأنه قال: إياي أحفظ وأحذر.

وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل، وحذفوا كحذفهم: حينئذ الآن، فكأنه قال: احذر الأسد، ولكن لا بد من الواو لأنه اسم مضموم إلى آخر.

ومن ذلك: رأسه والحائط، كأنه قال: خل أو دع رأسه والحائط، فالرأس مفعول والحائط مفعول معه، فانتصبا جميعاً.

ومن ذلك قولهم: شأنك والحج، كأنه قال: عليك شأنك مع الحج. ومن ذلك: امرأ ونفسه، كأنه قال: دع امرأ مع نفسه، فصارت الواو في معنى مع كما صارت في معنى مع في قولهم: ما صنعت وأحاك. وإن شئت لم يكن فيه ذلك المعنى، فهو عربي جيد، كأنه قال: عليك رأسك وعليك الحائط، وكأنه قال: دع امرأ ودع نفسه؛ فليس يقض هذا ما أردت في معنى مع من الحديث.

ومثل ذلك: أهلك والليل، كأنه قال: بادر أهلك قبل الليل، وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل. والليل محذر منه، كما كان الأسد محتفظاً منه.

ومن ذلك قولهم: ماز رأسك والسيف، كما تقول: رأسك والحائط وهو يحذره، كأنه قال: اتق رأسك والحائط. وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، ولما جرى من الذكر، وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثل: إياك ولم يكن مثل: إياك لو أفردته، لأنه لم يكثر في كلامهم كثرة إياك، فشبهت بإياك حيث طال الكلام وكان كثيراً في الكلام.

فلو قلت: نفسك، أو رأسك، أو الجدار، كان إظهار الفعل جائزاً نحو قولك: اتق رأسك، واحفظ نفسك، واتق الجدار. فلما ثبتت صار بمنزلة إياك، وإياك بدل من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادر كذلك، نحو: الحذر الحذر. ومما جعل بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم: الحذر الحذر، والنجاء النجاء، وضرباً ضرباً. وإنما انتصب هذا على الزم الحذر، وعليك النجاء، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة أفعال. ودخول الزم وعليك على أفعال محال.

ومن ثم قالوا، وهو لعمر بن معد يكرب:

أريد جباهه ويريد قتلي... عذيرك من خليلك من مراد

وقال الكميت:

نعاء جذاماً غير موت ولا قتل ... ولكن فراقاً للدعائم والأصل

وقال ذو الإصبع العدواني:

عذير الحي من عدوا ... ن كانوا حية الأرض

فلم يجز إظهار الفعل وقبح، كما كان ذلك محالاً.

هذا باب

ما يكون معطوفاً في هذا الباب

على الفاعل المضمر

في النية ويكون معطوفاً على المفعول، وما يكون صفة المرفوع المضمر في النية ويكون على المفعول وذلك قولك: إياك أنت نفسك أن تفعل، وإياك نفسك أن تفعل. فإن عنيت الفاعل المضمر في النية قلت: إياك أنت نفسك، كأنك قلت: إياك نح أنت نفسك، وحملته على الاسم المضمر في نح. فإن قلت: إياك نفسك تريد الاسم المضمر الفاعل فهو قبيح، وهو على قبحه رفع، ويدلك على قبحه أنك لو قلت: اذهب نفسك، كان قبيحاً حتى تقول: أنت نفسك. فمن ثم كان نصيباً، لأنك إذا وصفت بنفسك المضمر المنصوب بغير أنت جاز، تقول: رأيتك نفسك ولا تقول: انطلقت نفسك. وإذا عطفت قلت: إياك وزيداً والأسد، وكذلك: رأسك ورجليك والضرب. وإنما أمرته أن يتقيهما جميعاً والضرب.

وإن حملت الثاني على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح، لأنك لو قلت: اذهب وزيد كان قبيحاً، حتى تقول: اذهب أنت وزيد. فإن قلت إياك أنت وزيداً فأنت بالخيار، إن شئت قلت ذلك أنت وزيد جاز، فإن قلت: رأيتك قلت ذلك وزيداً فالنصب أحسن، لأن المنصوب يعطف على المنصوب المضمر، ولا يعطف على المرفوع المضمر إلا في الشعر، وذلك قبيح.

أنشدنا يونس لجربير:

إياك أنت وعبد المسيح ... أن تقرباً قبلة المسجد

أنشدناه منصوباً، وزعم أن العرب كذا تنشده.

واعلم أنه لا يجوز أن تقول: إياك زيداً، كما أنه لا يجوز أن تقول: رأسك الجدار، حتى تقول: من الجدار أو الجدار. وكذلك أن تفعل، إذا أردت إياك والفعل. فإذا قلت: إياك أن تفعل، تريد إياك أعظ مخافة أن تفعل، أو من أجل أن تفعل جاز، لأنك لا تريد أن تضمه إلى الاسم الأول، كأنك قلت: إياك نح لمكان كذا وكذا. ولو قلت: إياك الأسد، تريد من الأسد، لم يجز كما جاز في أن، إلا أنهم زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت في شعر:

إياك إياك المراء فإنه ... إلى الشر دعاء وللشر جالب

كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد إياك فعلاً آخر، فقال: اتق المراء.

وقال الخليل: لو أن رجلاً قال: إياك نفسك لم أعنفه، لأن هذه الكاف مجرورة.

وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب.

هذا باب يحذف منه الفعل لكشرفته في كلامهم

حتى صار بمنزلة المثل وذلك قولك: " هذا ولا زعماتك " . أي: ولا أتوهم زعماتك. ومن ذلك قول الشاعر، وهو

ذو الرمة، وذكر الديار والمنازل:

ديار مية إذا مي مساعفة ... ولا يرى مثلها عجم ولا عرب  
كأنه قال: أذكر ديار مية. ولكنه لا يذكر أذكر لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه، ولما كان فيه من ذكر  
الديار قبل ذلك، ولم يذكر: ولا أتوهم زعماتك لكثرة استعمالهم إياه، ولا استدلاله مما يرى من حاله أنه بينها عن  
زعمه.

ومن ذلك قول العرب: " كليهما وتمراً " ، فذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل، وترك ذكر الفعل لما كان قبل  
ذلك من الكلام، كأنه قال: أعطني كليهما وتمراً.  
ومن ذلك قولهم: " كل شيء ولا هذا " و " كل شيء ولا شتيمة حر " ، أي ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة  
حر، فحذف لكثرة استعمالهم إياه، فأجري مجرى: ولا زعماتك. ومن العرب من يقول: " كلاهما وتمراً " ، كأنه  
قال: كلاهما لي ثابتان وزدني تمراً. و " كل شيء ولا شتيمة حر " . كأنه قال: كل شيء أمم ولا شتيمة حر، وترك  
ذكر الفعل بعد لا، لما ذكرت لك، ولأنه يستدل بقوله: كل شيء، أنه بينها.  
ومن العرب من يرفع الديار، كأنه يقول: تلك ديار فلانة.  
وقال الشاعر:

اعتاد قلبك من سلمى عوانده ... وهاج أهواءك المكنونة الطلل  
ربع قواء أذاع المعصرات به ... وكل حيران سار ماؤه خضل  
كأنه قال: وذاك ربع، أو هو ربع، " رفعه على ذا وما أشبهه، سمعناه ممن يرويه عن العرب " .  
ومثله " لعمر بن أبي ربيعة " :

هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا ... كما عرفت بجفن الصيقل الخطلا  
دار لمروة إذ أهلي وأهلهم ... بالكانسية نرعى اللهو والغزلا

فإذا رفعت فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت.  
ومما يتنصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: " انتهوا خيراً لكم " ، و " وراءك أوسع لك " ،  
وحسبك خيراً لك، إذا كنت تأمر. ومن ذلك قول " الشاعر، وهو " ابن أبي ربيعة:  
فواعديه سرحتي مالك ... أو الربا بينهما أسهلا  
وإنما نصبت خيراً لك وأوسع لك، لأنك حين قلت: " انته " فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر.  
وقال الخليل: كأنك تحمل على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك، فصنبته لأنك قد عرفت  
أنك إذا قلت له: انته، أنك تحمل على أمر آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام،  
ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: انته، فصار بدلاً من قوله: انت خيراً لك " ، وادخل فيما هو  
خير لك.

ونظير ذلك من الكلام قوله: انته يا فلان أمراً قاصداً. فإما قلت: انته وائت أمراً قاصداً، إلا أن هذا يجوز لك فيه  
إظهار الفعل، فإما ذكرت لك ذا لأمثل لك الأول به، لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، فحذف  
كحذفهم: ما أريت كالיום رجلاً.

ومثل ذلك قول القطامي:  
فكرت تبغيه فوافقتة ... على دمه ومصرعه السباعا  
ومثله قوله، " وهو ابن الرقيات " :

لن تراها ولو تأملت إلا ... ولها في مفارق الرأس طيبا  
وإنما نصب هذا لأنه حين قال وافقته " و " قال: لن تراها، فقد علم أن الطيب والسباع قد دخلا في الرؤية  
والموافقة، وإنما قد اشتملا على ما بعدهما في المعنى.  
ومثل ذلك قول ابن قميئة:  
تذكر أرضا بما أهلها ... أخوالها فيها وأعمامها  
لأن الأحوال والأعمام قد دخلوا في التذكر.  
ومثل ذلك فيما زعم الخليل:  
إذا تغنى الحمام الورق هيجني ... ولو تغربت عنها أم عمار  
قال الخليل رحمه الله: لما قال هيجني عرف أنه قد كان ثم تذكر لتذكرة الحمام وتبيجه، فألقى ذلك الذي قد عرف  
منه على أم عمار، كأنه قال: هيجني فذكرني أم عمار.  
ومثل ذلك أيضاً قول الخليل رحمه الله، وهو قول أبي عمرو: ألا رجل إما زيدا وإما عمرا، لأنه حين قال: ألا رجل،  
فهو متمن شيئا يسأله ويريده، فكأنه قال: اللهم اجعله زيدا أو عمرا، أو وفق لي زيدا أو عمرا.  
وإن شاء أظهر فيه وفي جميع هذا الذي مثل به، وإن شاء اكتفي فلم يذكر الفعل؛ لأنه قد عرف أنه متمن سائل شيئا  
وطالبه.

ومثل ذلك قول الشاعر، " وهو عبد بني عيس " :  
قد سالم الحيات منه القداما ... الأفعوان والشجاع الشجعما  
وذاق قرنين ضموزاً ضرزما  
فإنما نصب الأفعوان والشجاع لأنه قد علم أن القدم ههنا مسالمة كما أنها مسالمة، فحمل الكلام على أنها مسالمة.  
ومثل هذا البيت إنشاد بعضهم، لأوس بن حجر:  
تواحق رجلاها يداها ورأسه ... لها قتب خلف الحقيبة رادف  
وإنشاد بعضهم للحارق بن هنيك:  
ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح لما قال: ليبك يزيد، كان فيه معنى ليبك يزيد، كما كان في  
القدم أنها مسالمة، كأنه قال: ليبيكه ضارع.  
ومن ذلك قول عبد العزيز " الكلابي " :  
وجدنا الصالحين لهم جزاء ... وجنات وعينا سلسيلا  
لأن الوجدان مشتمل في المعنى على الجزاء، فحمل الآخر على المعنى. ولو نصب الجزاء كما نصب السباع لجاز.  
وقال:

أسقى الإله عدوات الوادي ... وجوفه كل ملث غادي  
كل أجش حالك السواد  
كأنه قال: سقاها كل أجش، كما حمل ضارع لخصومة على ليبك يزيد، لأنه فيه معنى سقاها كل أجش.  
ولا يجوز أن تقول: ينتهي خيرا له، ولا أنتهي خيرا لي؛ لأنك إذا فهمت فأنت تزججه إلا أمر، وإذا أخبرت أو  
استفهمت فأنت لست تريد شيئا من ذلك، إنما تعلم خيرا أو تسترشد مخبرا، وليس بمنزلة وافقته على دمه ومصرعه  
السباعا؛ لأن السباع داخل في معنى وافقته، كأنه قال: وافقت السباع على مصرعه، " والخير والشر لا يكون

محمولاً على ينتهي وشبهه، لا تستطيع أن تقول: انتهيت خيراً، كما تقول: قد أصبت خيراً " .  
وقد يجوز أن تقول: ألا رجل إما زيد وإما عمرو، كأنه قيل له: من هذا المتمني؟ فقال: زيد أو عمرو.

ومثل: لبيك يزيد قراءة بعضهم: " وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم " ، رفع الشركاء على  
" مثل " ما رفع عليه ضارع.  
هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل

### المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي

وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعداً، وأخذته بدرهم فزائداً. حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، ولأنهم أمثروا أن  
يكون على الباء، لو قلت: أخذته بصاعد كان قبيحاً، لأنه صفة ولا تكون في موضع الاسم، كأنه قال: أخذته  
بدرهم فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً.  
ولا يجوز أن تقول: وصاعد، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء، كقولك: بدرهم وزيادة،  
ولكنك أحبرت بأدنى الثمن فجلته أولاً، ثم قروت شيئاً بعد شيء لأثمان شتى. فالواو لم ترد فيها هذا المعنى، ولم تلزم  
الواو الشيتين أن يكون أحدهما بعد الآخر. ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، لم يكن في هذا دليل أنك  
مررت بعمرو بعد زيد. وصاعد بدل من زاد ويزيد.  
وتم بمنزلة الفاء، تقول: ثم صاعداً، إلا أن الفاء أكثر في كلامهم.

ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله، والنداء كله. وأما يا زيد فله علة  
ستراها في باب النداء إن شاء الله تعالى، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار يا بدلاً من اللفظ  
بالفعل، كأنه قال: يا، أريد عبد الله، فحذف أريد وصارت يا بدلاً منها، لأنك إذا قلت: يا فلان، علم أنك تريده.  
ومما يدل على أنه ينتصب على الفعل وأن يا صارت بدلاً من اللفظ بالفعل، قول العرب: يا إياك، إنما قلت: يا  
إياك أعني، ولكنهم حذفوا الفعل وصار يا وأيا وأي بدلاً من اللفظ بالفعل.  
وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع بعض العرب يقول: يا أنت. فزعم أنهم جعلوه موضع المفرد. وإن شئت قلت: يا  
فكان بمنزلة يا زيد، ثم تقول: إياك. أي إياك أعني. هذا قول الخليل رحمه الله في الوجهين.

ومن ذلك قول العرب: من أنت زيدا، فزعم يونس أنه على قوله: من أنت تذكر زيدا، ولكنه كثر في كلامهم  
واستعملوا واستغنوا عن إظهاره، فإنه قد علم أن زيدا ليس خيراً " ولا مبتدأ " ، ولا مبنياً على مبتدأ، فلا بد من أن  
يكون على الفعل، كأنه قال: من أنت، معرفاً ذا الاسم، ولم يحمل زيدا على من ولا أنت. ولا يكون من أنت زيدا  
إلا جواباً، كأنه لما قال: أنا زيد، قال: فمن أنت ذاكر زيدا.

وبعضهم يرفع، وذلك قليل، كأنه قال: من أنت كلامك أو ذكرك زيد. وإنما قل الرفع لأن إعمالهم الفعل أحسن  
من أن يكون خبراً لمصدر ليس له، ولكنه يجوز على سعة الكلام، وصار كالمثل الجاري، حتى إنهم ليسألون الرجل  
عن غيره فيقولون للمسؤول: من أنت زيدا، كأنه يكلم الذي قال: أنا زيد، أي أنت عندي بمنزلة الذي قال: أنا  
زيد، فقليل له: من أنت زيدا، كما تقول للرجل: " أطري إنك ناعلة واجمعي " . أي أنت عندي بمنزلة التي يقال لها  
هذا.

سمعنا رجلاً منهم يذكر رجلاً، فقال لرجل ساكت لم يذكر ذلك الرجل: من أنت فلاناً.

ومن ذلك قول العرب: أما أنت منطلقاً انطلقت معك، وأما زيد ذاهباً ذهبت معه.

وقال الشاعر، وهو عباس بن مرداس:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ... فإن قومي لم تأكلهم الضبع

فإنما هي " أن " ضمت إليها " ما " وهي ما التوكيد، ولزمت كراهية أن يجحفوا بما لتكون عوضاً من ذهاب الفعل، كما كانت الهاء والألف عوضاً في الرنادقة واليماني من الياء.

ومثل أن في لزوم " ما " قولهم إما لا، فألزموها ما عوضاً. وهذا أحرى أن يلزموا فيه إذ كانوا يقولون: آثراً ما، فيلزمون ما، شبهوها بما يلزم من النونات في لأفعلن، واللام في إن كان ليفعل، وإن كان ليس مثله، وإنما هو شاذ كنعو ما شبه بما ليس مثله، فلما كان قبيحاً عندهم أن يذكروا الاسم بعد أن ويتدثروه بعلمها كقبح كي عبد الله يقول ذاك، حملوه على الفعل حتى صار كأنهم قالوا: إذ صرت منطلقاً فأنا أنطلق " معك "، لأنها في معنى إذ في هذا الموضع وإذ في معناها أيضاً في هذا الموضع، إلا أن إذ، لا يحذف معها الفعل.

و " أما " لا يذكر بعدها الفعل المضمر، لأنه من المضمر المتروك إظهاره، حتى صار ساقطاً بمنزلة تركهم ذلك في النداء وفي من أنت زيداً. فإن أظهرت الفعل قلت: إما كنت منطلقاً انطلقت، إنما تريد: إن كنت منطلقاً انطلقت، فحذف الفعل لا يجوز ههنا كما لم يجز ثم إظهاره؛ لأن أما كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل.

وليس كل حرف هكذا، كما أنه ليس كل حرف بمنزلة لم أبيل ولم يك، ولكنهم حذفوا هذا لكثرة وللاستخفاف، فكذلك حذفوا الفعل من أما.

ومثل ذلك قولهم: إما لا، فكأنه يقول: افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره، ولكنهم حذفوا " ذا " لكثرة استعمالهم إياه وتصرفهم حتى استغنوا عنه بهذا.

ومن ذلك قولهم: مرحباً وأهلاً، وإن تأتني فأهل الليل والنهار.

وزعم الخليل رحمه الله حين مثله، أنه بمنزلة رجل رأيت له قد سدد سهمه فقلت: القرتاس، أي أصبت القرتاس، أي أنت عندي ممن سيصيبه. وإن أثبت سهمه قلت: القرتاس، أي قد استحق وقوعه بالقرتاس. فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان أو طالباً أمراً فقلت: مرحباً وأهلاً، أي أدركت ذلك وأصبت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، وكأنه صار بدلاً من رحبت بلادك وأهلت، كما كان الحذر بدلاً من احذر. ويقول الراد: وبك وأهلاً وسهلاً، وبك أهلاً. فإذا قال: وبك وأهلاً، فكأنه قد لفظ بمرحباً بك وأهلاً. وإذا قال: وبك أهلاً فهو يقول: ولك الأهل إذا كان عندك الرحب والسعة. فإذا رددت فإنما تقول: أنت عندي ممن يقال له هذا لو جئتني. وإنما جئت بك لنبيين من تعني بعد ما قلت: مرحباً، كما قلت: لك، بعد سقيا. ومنهم من يرفع فيجعل ما يضمه هو ما أظهر. وقال طفيل الغوي:

وبالسهب ميمون القبة قوله ... لملتمس المعروف: أهل ومرحب

أي هذا أهل ومرحب. وقال أبو الأسود:

إذا جئت وابتأ له قال: مرحباً ... ألا مرحب واديك غير مضيق

فاعرف فيما ذكرت لك أن الفعل يجري في الأسماء على ثلاثة مجاز: فعل مظهر لا يحسن إضماره، وفعل مضمر مستعمل إظهاره، وفعل مضمر متروك إظهاره.

فأما الفعل الذي لا يحسن إضماره فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب ولم يخطر بباله، فتقول: زيداً. فلا بد

له من أن تقول له: اضرب زيداً، وتقول له: قد ضربت زيداً. أو يكون موضعاً يقبح أن يعرى من الفعل نحو أن وقد وما أشبه ذلك.

وأما الموضع الذي يضم فيه وإظهاره مستعمل، فحوقولك: زيداً، لرجل في ذكر ضرب، تريد: اضرب زيداً. وأما الموضع الذي لا يستعمل فيه الفعل المتروك إظهاره فمن الباب الذي ذكر فيه إياك إلى الباب الذي آخره ذكر مرحباً وأهلاً. وسترى ذلك فيما يستقبل إن شاء الله. باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم

لأنه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب نفسه في قولك: امرأ ونفسه. وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقه وفصيلها لوضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقه مع فصيلها. فالقصيد مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها. ومثل ذلك: ما زلت وزيداً " حتى فعل " ، أي ما زلت بزيد حتى فعل، فهو مفعول به. وما زلت أسير والنيل، أي مع النيل، واستوى الماء والخشبة، أي بالخشبة. وجاء البرد والطيلسة، أي مع الطيلسة. وقال: فكونوا أتم وبني أبيكم ... مكان الكليتين من الطحال وقال:

وكان وإياها كحران لم يفق ... عن الماء إذا لاقاه حتى تقمدا  
ويدلك على أن الاسم ليس على الفعل في صنعت، أنك لو قلت: اقعده وأخوك كان قبيحاً حتى تقول: أنت، لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمرة. فإذا قلت: ما صنعت أنت، ولو تركت هي، فأنت بالخيار إن شئت حملت الآخر على ما حملت عليه الأول، وإن شئت حملته على المعنى الأول.  
باب معنى الواو فيه كمعناها في الباب الأول  
إلا أنها تعطف الاسم هنا على ما لا يكون ما بعده إلا رفعاً على كل حال.  
وذلك قولك: أنت وشأنك، وكل رجل وضيعته، وما أنت وعبد الله وكيف أنت وقصعة من ثريد، وما شأنك وشأن زيد. وقال " المخجل " :

يا زبرقان أبا بني خلف ... ما أنت ويب أبيك والفخر  
وقال جميل:

وأنت امرؤ من أهل نجد وأهلنا ... تمام فما النجدي والمتغور  
وقال:

وكنت هناك أنت كريم قيس ... فما القيسي بعدك والفخر  
وإنما فرق بين هذا وبين الباب الأول لأنه اسم، والأول فعل فأعمل، كأنك قلت في الأول: ما صنعت أخاك، وهذا محال، ولكن أردت أن أمثل لك.

ولو قلت: ما صنعت مع أخيك وما زلت بعبد الله، لكان مع أخيك وبعبد الله في موضع نصب. ولو قلت: أنت وشأنك كنت كأنك قلت: أنت وشأنك مقرونان، وكل امرئ وضيعته مقرونان؛ لأن الواو في معنى مع عنا، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ.

ومثله: أنت أعلم ومالك، وإنما أردت: أنت أعلم مع مالك. وأنت أعلم وعبد الله، أي أنت علم مع عبد الله. وإن

شئت كان على الوجه الآخر، كأنك قلت: أنت وعبد الله أعلم من غير كما. فإن قلت: أنت أعلم وعبد الله في الوجه الآخر فإنها أيضاً تعمل فيما بعدها الابتداء، كما عملت في ما صنعت وأحاك، "صنعت". فعلى أي الوجهين وجهته صار على المبتدأ، لأن الواو في المعنيين جميعاً يعمل فيما بعدها ما عمل في الاسم الذي تعطفه عليه. وكذلك: ما أنت وعبد الله، وكيف أنت وعبد الله، كأنك قلت: ما أنت وما عبد الله، وأنت تريد أن تحقر أمره أو ترفع أمره.

و " كذلك " : كيف أنت وعبد الله، وأنت تريد أن تسأل عن شأنهما، لأنك إنما تعطف بالواو إذا أردت معنى مع على كيف، وكيف بمنزلة الابتداء، كأنك قلت: وكيف عبد الله، فعملت كما عمل الابتداء لأنها ليست بفعل، ولأن ما بعدها لا يكون إلا رفعاً. يدللك على ذلك قول الشاعر، " وهو زياد الأعجم، ويقال غيره " :  
تكلفني سويق الكرم جرم ... وما جرم وما ذاك السويق  
ألا ترى أنه يريد معنى مع، والاسم يعمل فيه ما.

ومثل ذلك قول العرب: إنك ما وخيراً، تريد: إنك مع خير. وقال، وهو لأبي عنتره العبسي:  
فمن يك سائلاً عني فإني ... وجروة لا ترود ولا تعار  
فهذا كله ينتصب انتصاب إني وزيداً منطلقان، ومعناهن مع، لأن إني ها هنا بمنزلة الابتداء ليست بفعل ولا اسم بمنزلة الفعل.

وكيف أنت وزيد، وأنت وشأنك، مثلهما واحد، لأن الابتداء وكيف وما وأنت، يعملن فيما كان معناه مع بالرفع فيحسن، ويحمل على " المبتدأ كما يحمل على " الابتداء. ألا ترى أنك تقول: ما أنت وما زيد فيحسن، ولو قلت: ما صنعت وما زيد، لم يحسن ولم يستقيم إذا أردت معنى ما صنعت وزيداً، ولم يكن لتعمل ما أنت وكيف أنت، عمل صنعت، وليستا بفعل، ولم نرهم أعملوا شيئاً من هذا كذا. فإذا نصبت فكأنك قلت: ما صنعت زيداً مثل ضربت زيداً ورأيت. ولم نر شيئاً من هذا ليس بفعل فعل به هذا فتحريه مجرى الفعل.

وزعموا أن ناساً يقولون: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً. وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف، ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم يقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف، كأنه قال: كيف تكون وقصعة من ثريد، وما كنت وزيداً؛ لأن كنت وتكون يقعان ها هنا كثيراً ولا ينقصان ما تريد من معنى الحديث. فمضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بها " وإن كان لم يلفظ بها، لوقوعها ههنا كثيراً " . ومن ثم أنشد بعضهم:

فما أنا والسير في متلف ... ييرح بالذكر الضابط  
لأنهم يقولون: " ما كنت " هنا كثيراً ولا يقض هذا المعنى. وفي " كيف " معنى يكون، فجري " ما أنت " مجرى " ما كنت " ، كما أن كيف على معنى يكون.

وإذا قال: أنت وشأنك فإنما أجرى كلامه على ما هو فيه الآن، لا يريد كان ولا يكون. وإن كان حمله على هذا ودعاه إليه شيء قد كان بلغه فإنما ابتداء وحمله على ما هو فيه الآن، وجرى على ما بينى على المبتدأ. ولذلك لم يستعملوا ههنا الفعل من كان ويكون، لما أرادوا من الإجراء على ما ذكرت لك.

وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم ينشد " هذا البيت نصباً " :

أتوعدي بقومك يا ابن حجل ... أشابات يخالون العبادا

بما جئت من حزن وعمرو ... وما حزن وعمرو والجيادا

وزعموا أنالر اعي كان ينشد هذا البيت نصباً:  
أزمان قومي والجماعة كالذي ... منع الرحالة أن تميل مميلا

كأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة، فحملوه على كان. أنما تقع في هذا الموضع كثيراً، ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع، فكأنه إذا قال: أزمان قومي، كان معناه: أزمان كانوا قومي والجماعة كالذي، وما كان حرضن وعمرو والجيادا. ولو لم يقل: أزمان كن قومي لكان معناه إذا قال: أزمان قومي، أزمان كان قومي؛ لأنه أمر قد مضى.  
وأما أنت وشأنك، وكل امرئ وضيعته، وأنت أعلم وربك، وأشبه ذلك، فكله رفع لا يكون فيه النصب، لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التي فيها المحدث عنه في حال حديثك، فقلت: أنت الآن كذلك، ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل، وليس موضعاً يستعمل فيه الفعل.  
وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب، لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيراً، يقولون: ما كنت؟ وكيف تكون؟ إذا أرادوا معنى مع ومن ثم قالوا: أزمان قومي والجماعة، لأنه موضع يدخل فيه الفعل كثيراً، يقولون: أزمان كان وحين كان.

وهذا مشبه بقول صرمة الأنصاري:  
بداء لي أنى لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئاً إذا كان جانيا  
فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً.  
ومثله " قول الأخص " :  
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ... ولا ناعب إلا بين غرابها  
فحملوه على ليسوا بمصلحين، ولست بمدرك.  
ومثله لعامر بن جوين الطائي:  
فلم أر مثلها خباصة واحد ... وهنهد نفسي بعد ما كدت أفعله  
فحملوه على أن، لأن الشعراء قد يستعملون أن ههنا مضطرين كثيراً.  
باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام

### إذا حمل آخره على أوله

وذلك قولك: مالك وزيداً، وما شأنك وعمراً. فإنما حد الكلام ههنا: ما شأنك وشأن عمرو. فإن حملت الكلام على الكاف المضمره فهو قبيح، وإن حملته على الشأن لم يجز لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله، إنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن. فلما كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل، فقالوا: ما شأنك وزيداً، أي ما شأنك وتناولك زيداً.  
قال المسكين الدارمي:  
فما لك والتدد حول نجد ... وقد غصت قمامة بالرجال  
وقال:

وما لكم والفرط لا تقر به ... وقد خلته أدنى مرد لعافل  
ويدلك أيضاً على قبحه إذا حمل على الشأن، أنك إذا قلت: ما شأنك وما عبد الله، لم يكن كحسن ما جرم وما ذاك

السويق، لأنك توهم أن الشأن هو الذي يلتبس بزيد، " وإنما يلتبس شأن الرجل بشأن زيد " . ومن أراد ذلك فهو ملغز تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم.

فإذا أظهر الاسم فقال: ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه فليس إلا الجر، لأنه قد حسن أن تحمل الكلام على عبد الله، لأن المظهر المجرور يحمل عليه الجرور.

وسمعنا بعد العرب يقول: ما شأن عبد الله والعبر يشتمها. وسمعنا أيضاً من العرب الموثوق بهم من يقول: ما شأن قيس والبر تسرقه. لما أظهروا الاسم حسن عندهم أن يحملوا عليه الكلام الآخر.

فإذا أضمرت فكأنك قلت: ما شأنك وملابسة زيداً، أو وملابستك زيداً، فكان أن يكون زيد على فعل وتكون الملابس على الشأن، لأن الشأن معه ملابسته له، أحسن من أن يجروا المظهر على المضمير.

فإن أظهرت " الاسم في الجر " عمل عمل كيف في الرفع.

ومن قال: ما أنت وزيداً، قال: ما شأن عبد الله وزيداً. كأنه قال: ما كان شأن عبد الله وزيداً، وحمله على كان لأن كان تقع ههنا.

والرفع أجود وأكثر " في: ما أنت وزيد " ، والجر في قولك: ما شأن عبد الله وزيد، أحسن وأجود، كأنه قال: ما شأن عبد الله وشأن زيد ومن نصب في: ما أنت وزيداً أيضاً قال: ما لزويد وأخاه، كأنه قال: ما لزويد وأخاه، كأنه قال: ما كان شأن زيد وأخاه؛ لأنه يقع في هذا المعنى ههنا، فكأنه قد كان تكلم به.

ومن ثم قالوا: حسبك وزيداً؛ لما كان فيه معنى كفاك، وقبح أن يحملوه على المضمير، نورا الفعل، كأنه قال: حسبك ويجسب أخاك درهم.

وكذلك: كفيك، " وقدك، وقطك " .

وأما ويلاً له وأخاه، وويله وأباه، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه، كأنك قلت: ألزمه الله وويله وأباه، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه، فلما كان كذلك – وإن كان لا يظهر – حمله على المعنى.

وإن قلت: ويل له وأباه نصبت لأن فيه ذلك المعنى، كما أن حسبك يرتفع بالابتداء وفيه معنى كفاك. وهو نحو مررت به وأباه، وإن كان أقوى، لأنك ذكرت الفعل، كأنك قلت: ولقيت أباه.

وأما هذا لك وأباك، فقييح " أن تنصبالأب " ، لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً في معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل.

باب ما ينصب من المصادر

### على إضمار الفعل غير المستعمل وإظهاره

وذلك قولك: سقياً ورعيّاً، ونحو قولك: خيبة، ودفراً، وجدعاً وعقراً، وبؤساً، وأفة وتفة، وبعداً وسحقاً. ومن ذلك قولك: تعساً وتباً، وجوعاً " وجوساً " . ونحو قول ابن ميادة:

تفاقد قومي إذ يبيعون مهجتي ... تجارية بهراً لهم بعدها بهراً  
أي تباً.

" وقال:

ثم قالوا تحبها قلت بهراً ... عدد النجم والحصى والتراب

كأنه قال: جهداً، أي جهدي ذلك " .

وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنك قلت: سقاك الله سقياً، ورعاك " الله " رعيًا، وخيبك الله خيبة. فكل هذا وأشباهه على هذا ينتصب.

وإنما اختزل الفعل ها هنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جعل الحذر بدلاً من احذر. وكذلك هذا كأنه بدل من سقاك الله ورعاك " الله " ، ومن خيبك الله.

وما جاء منه لا يظهر له فعل فهو على هذا المثال نصب، كأنك جعلت بهراً بدلاً من بمرك الله، فهذا تمثيل ولا يتكلم به.

ومما يدل ذلك أيضاً على أنه على الفعل نصب، أنك لم تذكر شيئاً من هذه المصادر لتبني عليه كلاماً كما بيني على عبد الله إذا ابتدأته، وأنك لم تجعله مبنياً على اسم مضمرة في نيتك، ولكنه على دعائك له أو عليه.

وأما ذكرهم " لك " بعد سقياً فإنما هو ليعينوا المعنى بالدعاء. وربما تركوه استغناء، إذا عرف الداعي أنه قد علم من يعني. وربما جاء به على العلم توكيداً، فهذا بمنزلة قولك: " بك " بعد قولك: مرحباً، بجران مجرى واحداً فيما

وصفت لك.

وقد رفعت الشعراء بعض هذا فجعلوه مبتدأ وجعلوا ما بعده مبنياً عليه.

قال أبو زيد:

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة ... لأول من يلقي وشر ميسر

وهذا شبيه رفعه بيت سمعناه من يوثق بعريته، يرويه لقومه، قال:

عذيرك من مولى إذا نمت لم ينم ... يقول الحنا أو تعتريك زنابره

فلم يحمل الكلام على اذعيرين، ولكنه قال: إنما عذرك إياي من مولى هذا أمره.

ومثله قول الشاعر:

أهاجيتم حسان عند ذكائه ... فغني لأولاد الحماس طويل

وفيه المعنى الذي يكون في المنصوب، كما أن قولك: رحمة الله عليه، فيه معنى الدعاء، كأنه قال: رحمه الله.

هذا باب

## ما جرى من الأسماء مجرى المصادر

### التي يدعى بها

وذلك قولك: ترباً، وجندلاً، وما أشبه هذا. فإن أدخلت " لك " فقلت: ترباً لك. فإن تفسيراً ههنا كفسيرها في الباب الأول، كأنه قال: ألزمتك الله وأطعمتك الله ترباً وجندلاً، وما أشبه " من الفعل " ، واختزل الفعل ها هنا لأنهم جعلوه بدلاً من قولك: تربت يداك " وجندلت " .

وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأ مبنياً عليه ما بعده، قال الشاعر:

لقد ألب الواشون ألباً لبيئهم ... فترب لأفواه الوشاة وجندل

وفيه ذلك المعنى الذي في المنصوب كما كان ذلك في الأول. ومن ذلك قول العرب: فاها لفيك، وإنما تريد: فا

الدهية كأنه قال: ترباً لفيك فصار بدلاً من اللفظ بالفعل وأضمر له كما أضمر للترب والجندل، فصار بدلاً من

اللفظ بقوله: دهاك الله. وقال أبو سدرة " الهجمي " :  
تحسب هواس، وأقبل، أني ... بما مفتد من واحد لا أغامر  
فقلت له: فاها لفيك فإنها ... قلو ص امرئ قاريك ما أنت حاذره  
ويدلك على أنه يريد به الداهية قوله، وهو عامر ابن الأحوص:  
وداهية من دواهي المنو ... ن ترهبها الناس لا فالها  
فجعل للداهية فما، حدثنا بذلك من يوثق به.  
وهذا باب

### ما أجري مجرى المصادر المدعو بما

#### من الصفات

وذلك قولك: هنيئاً مريئاً " كأنك قلت: ثبت لك هنيئاً مريئاً، وهنأه ذلك هنيئاً " . وإنما نصبته لأنه ذكر " لك " خيراً أصابه رجل فقلت: هنيئاً مريئاً، كأنك قلت: ثبت ذلك له هنيئاً مريئاً أو هنأه ذلك هنيئاً، فاختزل الفعل، لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك: هنأك.

ويدلك على أنه على إضمار هنأك ذلك هنيئاً، قول الشاعر، وهو الأخطل:  
إلى إمام تغادينا فواضله ... أظفروه الله فليهنى له الظفر  
كأنه إذا قال: هنيئاً له الظفر، فقد قال: ليهنى له الظفر، وإذا قال: ليهنى له الظفر، فقد قال: هنيئاً له الظفر، فكل واحد منهما بدل من صاحبه، فلذلك اختزلوا الفعل هنا، كما اختزلوه في قولهم: الحذر. فالظفر والهنئ عمل فيهما الفعل، والظفر بمنزلة الاسم في قوله: هنأه ذلك حين مثل. وكذلك قول الشاعر:  
هنيئاً لأرباب البيوت بيوتهم ... وللعرب المسكين ما يتلمس  
باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى

#### المصادر المفردة المدعو بما

وإنما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلة في اللام إذا قلت: سقياً لك، لتبين من تعني.  
وذلك: ويلك، وويلك، وويسك، وويك. ولا يجوز: سقيك، إنما تجرى ذا كما أجزت العرب.  
ومثل ذلك: عددتك وكتلك " ووزنتك " ، ولا تقول: وهبتك، لأنهم لم يعدوه. ولكن: وهبت لك.  
وهذا حرف لا يتكلم به مفرداً إلا أن يكون على ويلك، وهو قولك: ويلك وعولك، ولا يجوز: عولك.  
هذا باب

#### ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره

#### من المصادر في غير الدعاء

من ذلك قولك: حمداً وشكراً لا كفرأً وعجباً، وأفعل ذلك وكرامة ومسرة ونعمة عين، وحباً ونعام عين، ولا أفعل ذاك ولا كيداً ولا همأً، ولأفعلن ذاك ورغماً وهوأناً.

فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت: أحمد الله حمداً وأشك الله شكراً، وكأنك قلت: أعجب عجباً، وأكرمك كرامة، وأسرك مسرة، ولا أكاد كيداً ولا أهم همأً، وأرغمك رغماً.

وإنما اختزل الفعل ههنا لأهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء. كأن قولك: حمداً في موضع أحمد الله، وقولك: عجباً منه في موضع أعجب منه، وقوله: ولا كيداً في موضع ولا أكاد ولا أهم. وقد جاء بعض هذا رفعاً مبتدأً ثم يبنى عليه. وزعم يونس أن رؤبة ابن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعاً، وهو لبعض مذبح، " وهو هني ابن أحمـر الكـناني " :

عجب لتلك قضية وإقامتي ... فيكم على تلك القضية أعجب

وسمعنا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمد الله وثناء عليه، كأنه يحمل على مضمـر في نيته هو المظهر، كأنه يقول: أمرى " وشأني " حمد الله وثناء عليه. ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل، ولم يكن مبتدأً لبني عليه ولا ليكون مبنياً على شيء هو ما أظهر.

وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه:

فقلت حنان ما أتى بك ههنا ... أذو نسب أم أنت بالحي عارف

لم ترد حن، ولكنها قالت: أمرنا حنان، أو ما يصيبنا حنان. وفي هذا المعنى كله معنى النصب.

ومثله في أنه على الابتداء وليس على فعل قوله عز وجل: " قالوا معذرة إلى ربكم " . لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم: " لم تعظون " قوماً " ؟ قالوا: موعظتنا معذرة إلى ربكم. ولو قال رجل لرجل: معذرة إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذاراً، لنصب.

ومثل ذلك قول الشاعر:

يشكو إلى جملي طول السرى ... صبر جميل فكلانا مبتلى

والنصب أكثر وأجود؛ لأنه يأمره. ومثل الرفع " فصبر جميل والله المستعان " ، كأنه يقول: الأمر صبر جميل.

والذي يرفع عليه حنان وصبر وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه. ومثله قول بعض العرب: من أنت زيد، أي من أنت كلامك زيد، فتركوا إظهار الرفع كترك إظهار الناصب، ولأن فيه ذلك المعنى وكان بدلاً من اللفظ بالفعل، وسترى مثله إن شاء الله.

هذا باب أيضاً من المصادر ينتصب

ياضمار الفعل المتروك إظهاره

ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام تتصرف ما ذكرنا من المصادر. وتصرفها إنما تقع في

موضع الجر والرفع وتدخلها الألف واللام.

وذلك قولك: سبحان الله، ومعاذ الله وربحانه، وعمرك الله إلا فعلت " وقعدك الله إلا فعلت " ، كأنه حيث قال:

سبحان الله قال: تسييحاً، وحيث قال: وربحانه قال: واسترزاقاً؛ لأن معنى الربحان الرزق. فنصب هذا على أسبح

الله تسييحاً، واسترزق الله استرزاقاً؛ فهذا بمنزلة سبحان الله وربحانه، وخزل الفعل ههنا لأنه بدل من اللفظ بقوله:

سبحك واسترزقك.

وكانه حيث قال: معاذ الله، قال: عياداً بالله. وعياداً انتصب على أعوذ بالله عياداً، ولكنهم لم يظهروا الفعل ههنا كما لم يظهر في الذي قبله.

وكانه حيث قال: عمرك الله وقعدك الله. قال: عمرك الله بمنزلة نشدتك الله، فصارت عمرك الله منصوبة بعمرك الله، كأنك قلت: عمرك عمراً، ونشدتك نشداً، ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ به.

قال الشاعر:

عمرتك الله إذا ما ذكرت لنا ... هل كنت جارتنا أيام ذي سلم

فقعدك الله يجري هذا الجرى وإن لم يكن له فعل. وكان قوله: عمرك الله وقعدك الله بمنزلة نشدك الله وإن لم يتكلم بنشدك الله، ولكن زعم الخليل رحمه الله أن هذا تمثيل يمثل به. قال الشاعر، ابن أحمري:

عمرتك الله الجليل فإنني ... ألوي عليك لو أن لبك يهتدي

والمصدر النشدان والنشدة.

وهذا ذكر معنى " سبحان " ، وإنما ذكر ليبين لك وجه نصبه وما أشبهه.

زعم أبو الخطاب أن سبحان الله كقولك: براءة الله من السوء، كأنه يقول: " أبرئ " براءة الله من السوء. وزعم أن مثله قول الشاعر، وهو الأعشى:

أقول لما جاءني فخره ... سبحان من علقمة الفاخر

أي براءة منه.

وأما ترك التنوين في سبحان فإنما ترك صرفه لأنه صار عندهم معرفة، وانتصابه كانتصاب الحمد لله.

وزعم أبو الخطاب أن مثله قولك للرجل: سلاماً، تريد تسليماً منك، كما قلت: براءة منك، تريد: لا ألتبس بشيء من أمرك. وزعم أن أبا ربيعة كان يقول: إذا لقيت فلاناً فقل " له " سلاماً. فزعم أنه سأله ففسره له بمعنى براءة منك. وزعم أن هذه الآية: " وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً " بمنزلة ذلك، لأن الآية فيما زعم مكية، ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين، ولكنه على قولك: " براءة منكم " وتسليماً، لا خير بيننا وبينكم ولا شر.

وزعم أن قول الشاعر، وهو أمية بن أبي الصلت:

سلامك ربنا في كل فجر ... بريئاً ما تغتثك الذموم

على قوله: براءتك ربنا من كل سوء.

فكل هذا ينتصب انتصاب حمداً وشكراً، إلا أن هذا يتصرف وذاك لا يتصرف.

ونظير سبحان الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى " غفران " ؛ لأن بعض العرب يقول: غفرانك لا كفرانك، يريد استغفاراً لا كفراً.

ومثل هذا قوله جل ثناؤه: " ويقولون حجراً محجوراً، أي حراماً محرماً، يريد به البراءة من الأمر ويبعد عن نفسه أمراً، فكأنه قال: أحرم ذلك حراماً محرماً.

ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل: أتفعل كذا وكذا؟ فيقول: حجراً، أي سترأ وبراءة من هذا. فهذا ينتصب على إضمار الفعل، ولم يرد أن يجعله مبتدأ خبره بعده ولا مبنياً على اسم مضممر.

واعلم أن من العرب من يرفع سلاماً إذا أراد معنى المبارأة، كما رفعوا حبان. سمعنا بعض العرب يقول " لرجل " : لا تكونن مني " في شيء " إلا سلاماً بسلام، أي أمري وأمرك المبارأة والمشاركة. وتركوا لفظ ما يرفع كما تركوا فيه

لفظ ما ينصب، لأن فيه ذلك المعنى، ولأنه بمنزلة لفظك بالفعل.

وقد جاء سبحان منوناً مفرداً في الشعر، قال الشاعر، وهو أمية ابن أبي الصلت:

سبحانه ثم سبحاناً يعود له ... وقبلنا سبح الجودي والحمد

شبهه بقولهم: حجراً وسلاماً.

وأما سيوحاً قدوساً رب الملائكة والروح، فليس بمنزلة سبحان الله؛ لأن السبوح والقدوس اسم، ولكنه على قوله:

أذكر سيوحاً قدوساً. وذلك أنه خطر على باله أو ذكره ذاكر فقال: سيوحاً، أي ذكرت سيوحاً، كما تقول: أهل

ذاك، إذا سمعت الرجل ذكر الرجل بثناء أو يذم، كأنه قال: ذكرت أهل ذلك؛ لأنه حيث جرى ذكر الرجل " في

منطقه " صار عنده بمنزلة قوله: أذكر فلاناً، أو ذكرت فلاناً. كما أنه حيث أنشد ثم قال: صادقاً، صار الإنشاد

عنده بمنزلة قال، ثم قال: صادقاً وأهل ذلك، فحمله على الفعل متابعاً للقاتل والذاكر. فكذلك: سيوحاً قدوساً، كأن

نفسه " صارت " بمنزلة الرجل الذاكر والمنشد حيث خطر على باله الذكر، ثم قال: سيوحاً قدوساً، أي ذكرت

سيوحاً، متابعاً لها فيما ذكرت وخطر على بالها.

وخزلوا الفعل لأن هذا الكلام صار عندهم بدلاً من سبحت، كما كان مرحباً بدلاً من رحبت بلادك وأهلت.

ومن العرب من يرفع فيقول: سيوح قدوس " رب الملائكة والروح " ، كما قال: أهل ذلك وصادق والله. وكل هذا

على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعا ونصبا.

ومثل ذلك: خير ما رد في أهل ومال، " وخير ما رد في أهل ومال " أجري مجرى خير مقدم وخير مقدم.

ومما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنه في معنى التعجب، قولك: كرماً وصلفاً، كأنه

قال: ألزمتك الله وأدام لك كرماً وألزمت صلفاً، ولكنهم خزلوا الفعل ههنا كما خزلوه في الأول، لأنه صار بدلاً من

قولك: أكرم به وأصلف به، كما انتصب مرحباً. وقلت " لك " ، كما قلت " بك " بعد مرحباً، لتبين من تعني،

فصار بدلاً في اللفظ من رحبت " بلادك.

وسمعت أعرابياً وهو أبو مرهب، يقول: كرماً وطول أنف، أي أكرم بك وأطول بأنفك " .

باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة

مبتدأً عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات وذلك قولك: الحمد لله، والعجب لك، والويل لك،

والتراب لك، والحبيرة لك.

وإنما استحوا الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خبر فقوي في الابتداء، بمنزلة عبد الله والرجل الذي تعلم، لأن الابتداء

إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام.

ولو قلت: رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول: راكب من بني فلان سائر. وتبيع الدار فتقول: حد منها

كذا وحد منها كذا، فأصل الابتداء للمعرفة. فلما أدخلت فيه الألف واللام وكان خبراً حسن الابتداء، وضعف

الابتداء بالنكرة إلا أن يكون فيه معنى المنصوب.

وليس كل حرف يصنع به ذلك، كما أنه ليس كل حرف يدخل فيه الألف واللام من هذا الباب. لو قلت: السقي

لك والرعي لك، لم يجز.

واعلم أن الحمد لله وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك: أحمد الله.

وأما قوله: شيء ما جاء بك، فإنه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمّر، لأن فيه معنى ما جاء بك إلا شيء. ومثله

مثل للعرب: " شر أهر ذا ناب " .

وقد ابتدئ في الكلام على غير ذا المعنى وعلى غير ما فيه معنى المنصوب وليس بالأصل، قالوا في مثل: " أمت في الحجر لا فيك " .

ومن العرب من ينصب بالألف واللام، من ذلك قولك: الحمد لله، فينصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير. وسمعا العرب الموثوق بهم يقولون: التراب لك والعجب لك. فتفسير نصب هذا كتفسيره حيث كان نكرة، كأنك قلت: حمداً وعجباً، ثم جئت بلك لتبين من تعني، ولم تجعله مبنياً عليه فتبتدئه. هذا باب من النكرة

### يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء

وذلك قولك: سلام عليك وليك، وخير بين يدك، وويل لك، وويح لك، وويس لك، وويلة لك، وعولة لك، وخير له، وشر له، و " لعنة الله على الظالمين " .

فهذه الحروف كلها مبتدأ مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنك ابتداءً شيئاً قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وترجيته، وفيها ذلك المعنى، كما أن حسبك فيها معنى النهي، وكما أن رحمه الله عليه فيه معنى رحمة الله. فهذا المعنى فيها، ولم تجعل بمنزلة الحروف التي إذا ذكرت كنت في حال ذكرك إياها تعمل في إثباتها وترجيته، كما أنهم لم يجعلوا سقياً ورعياً بمنزلة هذه الحروف، فإنما تجربها كما أجرت العرب، وتضعها في المواضع التي وضعن فيها، ولا تدخلن فيها ما لم يدخلوا من الحروف. ألا أترى أنك لو قلت: طعاماً لك وشراباً لك ومالاً لك، تريد معنى سقياً، أو معنى المرفوع الذي فيه معنى الدعاء لم يجز، لأنه لم يستعمل هذا الكلام كما استعمل ما قبله. فهذا يدل على ويصرك أنه ينبغي لك أن تجري هذا الحروف كما أجرت العرب وأن تعني ما عنوا " بها " . فكما لم يجز أن يكون كل حرف بمنزلة المنصوب الذي أنت في حال ذكرك إياه تعمل في إثباته وترجيته، ولم يجز لك أن تجعل المنصوب بمنزلة المرفوع. إلا أن العرب ربما أجرت الحروف على الوجهين.

## كتاب : الكتاب

المؤلف : سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

ومثل الرفع: " طوبى لهم وحسن مآب " ، يدل ذلك على رفعها رفع حسن مآب . وأما قوله تعالى جده: " ويل يومئذ للمكذبين " و " ويل للمطففين " ، فإنه لا ينبغي أن تقول إنه دعاء ههنا، لأن الكلام بذلك قبيح، واللفظ " به " قبيح، ولكن العباد إنما كلموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون، فكأنه والله أعلم قيل لهم: ويل للمطففين، وويل " يومئذ " للمكذبين، أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم، لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة، فقييل: هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة ووجب لهم هذا.

ومثل ذلك " قوله تعالى " : " فقولا له قولاً لينا لعله يتذكر أو يخشى " . فالعلم قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذها أنتما في رجانكما وطمعكما ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما.

ومثله: " قاتلهم الله " ، فإنما أجري هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن.

وتقول: ويل له ويل طويل، فإن شئت جعلته بدلاً من المبتدأ الأول، وإن شئت جعلته صفة له، وإن شئت قلت: ويل لك ويلاً طويلاً، تجعل الويل الآخر غير مبدول ولا موصوف به، ولكنك تجعله دائماً، أي ثبت لك الويل دائماً. ومن هذا الباب: فداء لك أبي وأمي، وحمي لك أبي، ووقاء لك أمي.

ولا تقول: عولة لك إلا أن يكون قبلها ويلة لك، ولا تقول: عول لك حتى تقول: ويل لك؛ لأن ذا يتبع ذا، كما أن ينوءك يتبع يسوءك ولا يكون ينوءك مبتدأ.

واعلم أن بعض العرب يقول: ويلاً له وويلة له، وعولة لك، ويجريها مجرى خيبة. من ذلك قول الشاعر، وهو جرير:

كسا اللؤم تيماً خضرة في جولدها ... فويلاً لتيم من سراييلها الخضر

ويقول الرجل: يا ويلاه! فيقول الآخر: ويلاً كيلاً! كأنه يقول: لك ما دعوت به ويلاً كيلاً. يدل ذلك على ذلك قولهم إذا قال يا ويلاه: نعم ويلاً كيلاً، أي كذلك أمرك، أو لك الويل ويلاً كيلاً. وهذا مشبه بقوله: ويل له ويلاً كيلاً. وربما قالوا: يا ويلاً كيلاً، وإن شاء جعله على قوله: جدعاً وعقرأ.

باب منه استكرهه النحويون، وهو قبيح

فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب وذلك قولك: ويح له وتب، وتباً لك وويحاً. فجعلوا التب بمنزلة الويح، وجعلوا ويح بمنزلة التب، فوضعوا كل واحد منهما على غير الموضع الذي وضعته العرب.

ولا بد لويح مع قبحها من أن تحمل على تب، لأنها إذا ابتدأت لم يجز حتى يبنى عليها كلام، وإذا حملتها على النصب كنت تبنيها على شيء مع قبحها. فإذا قلت: ويح له ثم ألحقتهما التب فإن النصب فيه أحسن؛ لأن تباً إذا نصبتها فهي مستغنية عن لك، فإنما قطعتهما من أول الكلام كأنك قلت: وتباً لك، فأجريتها على ما أجرتها العرب. فأما النحويون فيجعلونها بمنزلة ويح. ولا تشبهها لأن تباً تستغني عن لك ولا تستغني ويح عنها، فإذا قلت: تباً له وويح له فالرفع ليس فيه كلام، ولا يختلف النحويون في نصب التب إذا قلت: ويح له وتباً له. فهذا يدل على أن النصب في تب فيما ذكرنا أحسن، لأن " له " لم يعمل في التب.

هذا باب ما ينتصب فيه المصدر

كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره، لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل، كما كان الحذر بدلاً من احذر في الأمر وذلك قولك: ما أنت إلا سيراً، وإلا سيراً سيراً، وما أنت إلا الضرب الضرب، وما أنت إلا قتلاً قتلاً، وما أنت إلا سير البريد " سير البريد " . فكأنه قال في هذا كله: ما أنت إلا تفعل فعلاً، وما أنت إلا تفعل الفعل، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك.

وصار في الاستفهام والخبر بمنزلة في الأمر والنهي لأن الفعل يقع ههنا كما يقع فيهما، وإن كان الأمر والنهي أقوى، لأنهما لا يكونان بغير فعل، فلم يمتنع المصدر ههنا " أن ينتصب " ، لأن العمل يقع ههنا مع المصدر في الاستفهام " والخبر، كما يقع في الأمر والنهي، والآخر غير الأول كما كان ذلك في الأمر والنهي، إذا قلت: ضرباً فالضرب غير المأمور " .

وتقول: زيد سيراً سيراً، وإن زيدا سيراً سيراً، وكذلك في ليت ولعل ولكن وكأن وما أشبه ذلك، " وكذلك إن قلت: أنت الدهر سيراً سيراً " ، وكان عبد الله الدهر سيراً سيراً، وأنت منذ اليوم سيراً سيراً.

واعلم أن السير إذا كنت تخبر عنه في هذا الباب فإنما تخبر بسير متصل ببعض بعض في أي الأحوال كان. وأما قولك: إنما أنت سير فإنما جعلته خبراً لأنك لم تضمن فعلاً. وسنين لك وجهه إن شاء الله. ومن ذلك قولك: ما أنت إلا شرب الإبل، وما أنت إلا ضرب الناس، وما أنت إلا ضرباً الناس. وأما شرب الإبل فلا ينون لأنك لم تشبهه بشرب الإبل، وأن الشرب ليس بفعل يقع منك على الإبل. ونظير ما انتصب قول الله عز وجل في كتابه: " فإما منا بعد وإما فداء " ، إنما انتصب على: فإما تمنون منا وإما تفادون فداء، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك.

ومثله قول " الشاعر، وهو " جرير:

ألم تعلم مسرحي القوافي ... فلا عياً بمن ولا اجتلابا

كأنه نفى قوله: فعياً بمن واجتلابا، أي فأنا أعيأ بمن وأجتلبهن اجتلاباً، ولكنه نفى هذا حين قال: " فلا " .

ومثله قولك: ألم تعلم يا فلان مسيري فإتعباً وطرداً. فإتعباً ذكر مسرحه وذكر مسيره، وهما عملان، فجعل المسير إتعباً وجعل المسرح لا عي فيه، وجعله فعلاً متصلاً إذا سار وإذا سرح.

وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول، فجاز على سعة الكلام. من ذلك قول الخنساء:

ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت ... فإتعباً هي إقبال وإدبار

فجعلها الإقبال والإدبار، فجاز على سعة الكلام، كقولك: فإتعباً صائم وليلك قائم.

ومثل ذلك قول الشاعر، وهو متمم بن نويرة:

لعمرى وما دهري بتأين هالك ... ولا جزع مما أصاب فأوجعا

جعل دهره الجزع. والنصب جائز على قوله: فلا عياً بمن ولا اجتلابا. وإنما أراد: وما دهري دهر جزع، ولكنه جاز

على سعة الكلام، واستخفوا واختصوا كما فعل ذلك فيما مضى.

وأما ما ينتصب في الاستفهام من هذا الباب فقولك: أقيماً يا فلان والناس قعود، وأجلوساً والناس يعدون، لا يريد

أن يخبر أنه يجلس ولا أنه قد جلس واقتضى جلوسه، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام.

وقال الراجز، وهو العجاج:

أطرباً وأنت قنسري

وإنما أراد: أتطرب، أي أنت في حال طرب؟ ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل.

ومن ذلك قول بعض العرب: "أغدة كغدة البعير وموتاً في بيت سلولية"، كأنه إنما أراد: أأغد غدة كغدة البعير وأموت موتاً في بيت سلولية. وهو بمنزلة أطرِباً، وتفسيره كفسيره.

وقال جرير:

أعبداً حل في شعبي غريباً... ألوماً لا أبالك واغتراباً

يقول: أتلوّم لوماً وأتغترب اغتراباً، وحذف الفعلين في هذا الباب، لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو كثير في كلام العرب.

"وأما عبداً فيكون على ضربين: إن شئت على النداء، وإن شئت على قوله: أفتنخر عبداً، ثم حذف الفعل". وكذلك إن أخبرت ولم تستفهم، تقول: سيراً سيراً، عنيت نفسك أو غيرك، وذلك أنك رأيت رجلاً في حال سير أو كنت في حال سير، أو ذكر رجل يسير أو ذكرت أنت بسير، وجرى كلام يحسن بناء هذا عليه كما حسن في الاستفهام. لأنك إنما تقول: أطرِباً وأسيراً، إذا رأيت ذلك من الحال أو ظننته فيه. وعلى هذا يجري هذا الباب إذا كان خبراً أو استفهاماً، إذا رأيت رجلاً في حال سير أو ظننته فيه، فأثبت ذلك له. وكذلك "أنت" في الاستفهام، إذا قلت: أنت سيراً. ومعنى هذا الباب أنه فعل متصل في حال ذكرك إياه استفهمت أو أخبرت، وأنت في حال ذكرك شيئاً من هذا الباب تعمل في تشبيته لك أو لغيرك.

ومثل ما تنصبه في هذا الباب وأنت تعني نفسك قول الشاعر:

سماح الله والعلماء أني... أعوذ بحقو خالك يا ابن عمرو

وذلك أنه جعل نفسه في حال من يسمع، فصار بمنزلة من رآه في حال سير فقال: إسماعا الله، بمنزلة قولك: ما أنت إلا ضرباً الناس، وإلا ضرب الناس، إذا حذف التثوين تخفيفاً.

هذا باب ما ينتصب من الأسماء

التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل، استفهمت أو لم تستفهم وذلك قولك: أقاتماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب. وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم، تقول: قاعداً علم الله وقد سار الركب، وقائماً قد علم الله وقد قعد الناس.

وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود، فأراد أن ينهه، فكأنه لفظ بقوله: أتهوم قائماً وأتقعد قاعداً، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع. ومثل ذلك: عائداً بالله من شرها، كأنه رأى شيئاً يتقى فصار عند نفسه في حال استعاذة، حتى صار بمنزلة الذي رآه في حال قيام وقعود، لأنه يرى نفسه في تلك الحال، فقال: عائداً "بالله"، كأنه قال: أعوذ بالله عائداً بالله، ولكنه حذف الفعل لأنه بدل من قوله: أعوذ بالله، فصار هذا يجري ها هنا مجرى عياداً بالله. ومنهم من يقول: عائداً بالله من شر فلان.

وإذا ذكرت شيئاً من هذا الباب فالفعل متصل في حال ذكرك وأنت تعمل في تشبيته لك أو لغيرك في حال ذكرك إياه، كما كنت في باب حمداً وسقياً وما أشبهه، إذا ذكرت شيئاً منه في حال ترحيه وإثبات، وأجريت عائداً "بالله" في الإضمار والبدل مجرى المصدر، كما كان هنيئاً بمنزلة المصدر فيما ذكرت لك.

وقال الشاعر، وهو عبد الله بن الحارث السهمي، من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم:

ألحق عذابك بالقوم الذي طغوا... وعائداً بك أن يعلوا فيطغوني

فكأنه قال: وعياداً بك.

ومثله قوله:

أراك جمعت مسألة وحرصاً ... وعند الحق زحاراً أنا

كأنه قال: " تزحر " زحيراً و " تنن " أنيناً، " ثم وضعه مكان هذا، أي أنت عند الحق هكذا " .

هذا باب

ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل

مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل

وذلك قولك: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى.

وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل، فقلت: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى، كأنك قلت: أتحوّل تميمياً مرة وقيسياً أخرى. فأنت في هذه الحال تعمل في تثنين هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوم وتنقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك.

وحدثنا بعض العرب، أن رجلاً من بني أسد قال يوم جيلة واستقبله بعير أعور فتطير " منه " ، فقال: يا بني أسد، أعور وذا ناب! فلم يرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته، ولكنه نههم، كأنه قال: أتستقبلون أعور وذا ناب! فالاستقبال في حال تنبيهه إياهم كان واقعاً، كما كان التلون والتنقل عندك ثابتين في الحال الأول، وأراد أن يثبت لهم الأعور ليحذروه.

ومثل ذلك قول الشاعر:

أفي السلم أعياراً جفاء وغلظة ... وفي الحرب أشباه الإماء العوارك

أي تنقلون، وتلونون مرة كذا ومرة كذا. وقال:

أفي اللوائم أولاداً لواحدة ... وفي العيادة أولاداً لعلات

وأما قول الشاعر:

أعبداً حل في شعبي غريباً

فيكون على وجهين: على النداء، على أنه رآه في حال افتخار واجترأ، فقال: أعبداً، أي أتفخر عبداً، كما قال:

أتميمياً " مرة " .

وإن أخبرت في هذا الباب على هذا الحد نصبت أيضاً كما نصب في حال الخبر الاسم الذي أخذ من الفعل، وذلك

قولك: تميمياً قد علم الله مرة وقيسياً أخرى. فلم ترد أن تخبر القوم بأمر قد جهلوه، ولكنك أردت أن تشتمه

بذلك، فصار بدلاً من اللفظ بقولك: أتمم مرة وتقيس أخرى، وأتمضون وقد استقبلكم هذا، وتنقلون وتلونون،

فصار هذا كهذا، كما كان تريباً وجندلاً بدلاً من اللفظ بتربت وجندلت لو تكلم بهما.

ولو مثلت ما نصبت عليه الأعيار والأعور في البدل من اللفظ لقلت: أتعورون مرة، وأتعورون إذا أوضحت معناه،

لأنك إنما تجربيه مجرى ما له فعل من لفظه، وقد يجرى مجرى الفعل ويعمل عمله، ولكنه كان أحسن أن توضحه بما

يتكلم به إذا كان لا يغير معنى الحديث. وكذلك هذا النحو ولكنه يترك استغناء بما يحسن من الفعل الذي لا ينقض

المعنى.

وأما قوله جل وعز: " بلى قادرين " ، فهو على الفعل الذي أظهر، كأنه قال: بلى نجمعها قادرين. حدثنا بذلك يونس.

وأما قوله، وهو القرزدي:

على حلقة لا أشتم الدهر مسلماً... ولا خارجاً من في وزر كلام

فإنما أراد: ولا يخرج فيما أستقبل، كأنه قال: ولا يخرج خروجاً. ألا تراه ذكر " عاهدت " في البيت الذي قبله فقال:

ألم ترني عاهدت ربي وإني... لبين رتاج قائماً ومقام

ولو حمل على أنه نفى شيئاً هو فيه ولم يرد أن يحمله على عاهدت جاز. وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى فيما نرى، لأنه لم يكن يحمله على عاهدت.

فإذا قلت: ما أنت إلا قائم وقاعد، وأنت تميمي مرة وقيسي أخرى، وإني عائد بالله، ارفع. ولو قال: هو أعور وذو ناب، لرفع. هذا كله ليس فيه إلا الرفع، لأنه مبني على الاسم الأول، والآخر هو الأول فجرى عليه. وزعم يونس أن من العرب من يقول: عائد بالله، يريد: أنا عائد بالله، كأنه أمر قد وقع، بمنزلة الحمد لله وما أشبهه. وزعم الخليل رحمه الله أن رجلاً لو قال: أتميمي، يريد: " أنت " ويضمها لأصاب.

وإنما كان النصب ها هنا الوجه لأنه موضع يكون الاسم فيه عاقباً للفظ بالفعل، فاختر فيه كما يختار فيما مضى من المصادر التي في غير الأسماء. والرفع جيد لأنه المحدث عنه والمستفهم. ولو قال: أعور وذو ناب، كان مصيباً. وزعم يونس أنهم يقولون: عائد بالله. فإن أظهر هذا المضمرة لم يكن إلا الرفع، إذ جاز الرفع وأنت تضمير، وجاز لك أن تحمل عليه المصدر، وهو غيره، في قوله: أنت سر سبر فلم يجوز حيث أظهر الاسم عندهم إلا الرفع، كما أنه لو أظهر الفعل الذي هو بدل منه لم يكن إلا نصباً. فكما لم يجوز في الإضمار أن تضمير بعد الرفع ناصباً كذلك لم تضمير بعد الإظهار، وصار المبتدأ والفعل يعمل كل واحد منهما على " حدة في هذا الباب، لا يدخل واحد على " صاحبه. باب ما يجيء من المصادر مثني منتصبا

على إضمار الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك: حنانيك، كأنه قال: تحننا بعد تحنن، " كأنه يسترحمه ليرحمه " ، ولكنهم حذفوا الفعل لأنه صار بدلاً منه.

ولا يكون هذا مثني إلا في حال إضافة، كما لم يكن سبحانه الله ومعاذ الله إلا مضافاً. فحنانيك لا يتصرف، كما لا يتصرف سبحانه الله وما أشبه ذلك. قال الشاعر، وهو طرفة بن العبد:

أبا منذر أفييت فاستيق بعضنا... حنانيك بعض الشر أهون من بعض

وزعم الخليل رحمه الله أن معنى التثنية أنه أراد تحننا بعد تحنن، كأنه قال: كلما كنت في رحمة وخير منك فلا ينقطعن وليكن موصولاً بآخر من رحمتك.

ومثل ذلك: لبيك وسعديك، وسمعنا من العرب من يقول: سبحانه الله وحنانيه، كأنه قال: سبحانه الله واسترحاماً، كما قال: سبحانه الله وربحانه، يريد: واسترزاقه.

وأما قولك: لبيك وسعديك فانصب " هذا " كما انصب سبحانه الله، وهو أيضاً بمنزلة قولك إذا أخبرت: سمعاً وطاعة. إلا أن لبيك لا يتصرف، كما أن سبحانه الله وعمرك الله وقعدك الله لا يتصرف.

ومن العرب من يقول: سمع وطاعة، أي أمرى سمع وطاعة، بمنزلة:

فقال حنان ما أتى بك هاهنا

وكما قال: سلام.

والذي يرتفع عليه حنان وسمع وطاعة غير مستعمل، كما أن الذي ينتصب عليه لبيك وسبحان الله غير مستعمل.

وإذا قال: سمعاً وطاعة فهو في تزجية السمع والطاعة، كما قال: حمداً وشكراً، على هذا التفسير.

ومثل ذلك: حذاريك، كأنه قال: ليكن منك حذر بعد حذر، كما أنه أراد بقوله لبيك وسعديك: إجابة بعد إجابة،

كأنه قال: كلما أجبك في أمر فأنا في "الأمر" الآخر مجيب، وكأن هذه الشبهة أشد توكيداً.

ومثله إذا أنه قد يكون حالاً وقع عليه الفعل، قول الشاعر، وهو عبد بني الحسحاس:

إذا شق برد شق بالبرد مثله ... دو اليك حتى ليس للبرد لابس

أي مداولتك، ومداولة "لك" . وإن شاء كان حالاً. ومثله أيضاً:

ضرباً هذا ذبيك وطعنناً وخصناً

ومعنى "تثنية" دو اليك أنه فعل من اثنين، لأني إذا داوت فمن كل واحد منا فعل. وكذلك هذا ذبيك، كأنه يقول:

هذا بعد هذ من كل وجه. وإن شاء حملة على أن الفعل وقع هذاً بعد هذا، "فصبه" على الحال.

وزعم يونس أن لبيك اسم واحد ولكنه جاء على "هذا" اللفظ في الإضافة، كقولك: عليك.

وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة حو اليك، لأننا سمعناهم يقولون: حنان. وبعض العرب يقول: "لب" فيجريه مجرى أمس

وغاق، ولكن موضعه نصب. وحو اليك بمنزلة حنانيك.

ولست تحتاج في هذا الباب إلى أن تفرد، لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة عليك وإليك؛ لأنك "لا"

تقول: لبي زيد وسعدي زيد.

وقد قالوا: حوالك "فأفردوا"، كما قالوا: حنان. قال الراجز:

أهدموا بيتك لا أباً لكا ... وحسبوا أنك لا أخوا لكا

وأنا أمشي الدألى حو الكا

وقال:

دعوت لما نابني مسوراً ... فلي فلي يدي مسور

فلو كان بمنزلة على لقال: فلي يدي مسور، لأنك تقول: على زيد، وإذا أظهرت الاسم.

باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتقا منه

وإنما ذكر لبيين لك وجه نصبه، كما ذكر معنى سبحان الله.

حدثنا أبو الخطاب أنه يقال للرجل المداوم على الشيء لا يفارقه ولا يقلع عنه: قد ألب فلان على كذا وكذا.

ويقال: قد أسعد فلان فلاناً على أمره وساعده، فالإلباب والمساعدة دنو ومتابعة: إذا ألب على الشيء فهو لا

يفارقه، وإذا أسعده فقد تابعه. فكأنه إذا قال الرجل للرجل: يا فلان، فقال: لبيك وسعديك، فقد قال له: قرباً منك

ومتابعة لك. فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام، كما كان براءة الله تمثيلاً لسبحان الله ولم يستعمل.

وكذلك إذا قال: لبيك وسعديك، يعني بذلك الله عز وجل، فكأنه قال: أي رب لا أنأى عنك في شيء تأمرني به.

فإذا فعل ذلك فقد تقرب إلى الله بهواه.

وأما قوله: وسعديك فكأنه يقول: أنا متابع أمرك وأوليائك، غير مخالف. فإذا فعل ذلك فقد تابع وطوع وأطاع. وإنما حملنا على تفسير لييك وسعديك لتوضيح به وجه نصبهما؛ لأنهما ليسا بمنزلة سقياً وحمداً وما أشبه هذا. ألا ترى أنك تقول للسائل عن تفسير سقياً وحمداً: إنما هو سقاك الله سقياً وأحمد الله حمداً، وتقول: حمداً بدل من أحمد الله، وسقياً بدل من سقاك الله. ولا تقدر أن تقول: أليك لباً وأسعدك سعداً، ولا تقول: سعداً بدل من أسعد، ولا لباً بدل من ألْب. فلما لم يكن ذلك فيه التمس له شيء من غير لفظه معناه كبراءة الله، حين ذكرناها لنبين معنى سبحان الله. فالتمست " ذلك " للييك وسعديك واللفظ الذي اشتقا منه، إذ لم يكونا فيه بمنزلة الحمد والسقي في فعلهما، ولا يتصرفان تصرفهما. فمعناهما القرب والمتابعة، فمثلت بهما النصب في لييك وسعديك، كما مثلت ببراءة النصب في سبحان الله.

ومثل ذلك تمثيلك: أفة وتفة، إذا سئلت عنهما، بقولك: أنتنا لأن معناهما وحدهما واحد، مثل تمثيلك بهراً بتباً، ودفراً بنتناً.

وأما قولهم: سبح ولي وأفف، فإنهما أراد أن يخبرك أنه قد لفظ بسبحان الله ولبليك وبأف، فصار هذا بمنزلة قوله: قد ددع وقد بأبأ، إذا سمعته يلفظ بدع ويقول: بأي. ويدلك على ذلك قولهم: هلل، إذا قال: لا إله إلا الله. وإنما ذكرت هلل وما أشبهها لتقول قد لفظ بهذا. ولو كان هذا بمنزلة كلمته من الكلام، لكان سبحان " الله " ولب وسعد مصادر مستعملة متصرفة في الجر والرفع والنصب والألف واللام، ولكن سبحت ولبيت، بمنزلة هللت وددعت، إذا قال: دع، ولا إله إلا الله.

باب ما ينصب فيه المصدر المشبه به

على إضمار الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك: مررت به فإذا له صوت صوت حمار، ومررت به فإذا له صراخ صراخ الشكلى.

" و " قال الشاعر، وهو النابغة الذبياني:

مقدوفة بدخييس النحض بازها ... له صريف صريف القعو بالمسد

وقال:

لها بعد إسناد الكليم وهدئه ... ورنه من يكي إذا كان باكيا

هدير هدير الثور يفيض رأسه ... يذب بروقيه الكلاب الضواريا

فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه. ولكنك لما قلت: له صوت، علم أنه قد كان ثم عمل، فصار قولك: له صوت بمنزلة قولك: فإذا هو يصوت، فحملت الثاني على المعنى.

وهذا شبيه في النصب لا في المعنى بقوله تبارك وتعالى: " وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً " ، لأنه حين قال: " جاعل الليل " ، فقد علم القارئ أنه على معنى جعل، " فصار كأنه قال: وجعل الليل سكناً " ، وحمل الثاني على المعنى. فكذلك " له " صوت، فكأنه قال: فإذا هو يصوت، " فحمله على المعنى فنصبه، كأنه توهم بعد قوله له صوت: يصوت " صوت الحمار أو يديه، أو يخرج صوت حمار، ولكنه حذف هذا لأنه صار " له صوت " بدلاً منه.

فإذا قلت: مررت به " فإذا هو " يصوت صوت الحمار فعلى الفعل غير حال. فإن قلت: صوت حمار " فألقيت الألف واللام " فعلى إضمارك فعلاً بعد الفعل المظهر سوى الفعل المظهر، وتجعل صوت حمار مثلاً عليه يخرج

الصوت أو حالاً، كما أردت ذلك حين قلت: فإذا له صوت. وإن شئت أوصلت إليه يصوت، فجعلته العامل فيه، كقولك: يذهب ذهاباً.

ومثل ذلك: مررت به فإذا له دفع دفعك الضعيف. ومثل ذلك أيضاً: مررت به فإذا له دق دقك بالمنحاز حب الفلفل.

ويدلك "على أنك" إذا قلت: "فإذا" له صوت صوت حمار، فقد أضمرت فعلاً بعد "له صوت"، وصوت حمار انتصب على أنه مثال أو حال يخرج عليه الفعل أنك إذا أظهرت الفعل الذي لا يكون المصدر بدلاً منه احتجت إلى فعل آخر تضرمه. فمن ذلك قول الشاعر:

إذا رأيتني سقط أبصارها... دأب بكار شايحت بكارها

ويكون على غير الحال، "وإن شئت بفعل مضمر، كأنك قلت: تدأب، فيكون أيضاً مفعولاً وحالاً، كما يكون غير حال".

فما لا يكون حالاً ويكون على الفعل، قول الشاعر، وهو رؤية:

لوحها من بعد بدن وسنق... تضميرك السابق يطوى للسبق

"وإن شئت كان على: أضمرها، وإن شئت كان على: لوحها؛ لأن تلويجه تضمير".

ومثله قوله، وهو العجاج:

ناج طواه الأين مما وجفا... طي الليالي زلفاً فرلفا

سماوة الهلال حتى احقوقفا

وقد يجوز أن تضرم فعلاً آخر كما أضمرت بعد "له صوت"، يدللك على ذلك أنك لو أظهرت فعلاً لا يجوز أن يكون المصدر مفعولاً عليه صار بمنزلة: له صوت، وذلك قوله، وهو أبو كبير الهذلي:

ما إن يمس الأرض إلا منكب... منه وحرف الساق، طي المحمل

صار "ما إن يمس الأرض" بمنزلة له طي، لأنه إذا ذكر ذا عرف أنه طيان.

وقد يدخل في صوت حمار: إنما أنت شرب الإبل "إذا" مثل "بقوله": إنما أنت شرباً. فما كان معرفة كان مفعولاً ولم يكن حالاً، وشركته النكرة. وإن شئت جعلته حالاً عليه وقع الأمر، وهو تشبيهه للأول، يدللك على ذلك أنك

لو أدخلت "مثل" ههنا كان حسناً وكان نصباً، فإذا أخرجت "مثل" قام المصدر النكرة مقام مثل، لأنه مثله

نكرة، فدخل مثل يدللك على أنه تشبيه. فإذا قلت: فإذا هو يصوت صوت حمار، فإن شئت نصبت على أنه مثال

وقع عليه الصوت، وإن شئت نصبت على ما فسرنا وكان غير حال، وكان هذا جواب لقوله: على أي حال

وكيف ومثله. وكأنه قيل له: كيف وقع الأمر، أو جعل المخاطب بمنزلة من قال ذلك، فأراد أن يبين كيف وقع

الأمر وعلى أي مثال، فانتصب وهو موقوف فيه وعليه، وعمل فيه ما قبله وهو الفعل.

وإذا كان معرفة لم يكن حالاً وكان على فعل مظهر إن جاز أن يعمل فيه، أو على مضمر إن لم يجز المظهر، كما

ينتصب "طي المحمل" على غير "يمس".

وإن شئت قلت: له صوت صوت حمار، وله صوت حمار ثور، وذلك إذا جعلته صفة للصوت ولم ترد فعلاً ولا

إضماره.

وإن كان معرفة لم يجز أن يكون صفة لنكرة كما لا يكون حالاً. وسترى هذا مبيناً في باب إن شاء الله.

وزعم الخليل أنه يجز له صوت صوت الحمار على الصفة لأنه تشبيه، فمن ثم جاز أن توصف النكرة به.

وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجل: هذا رجل أخو زيد، إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد. وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلت: هذا قصير الطويل، تريد: مثل الطويل. فلم يجوز هذا كما قبح أن تكون " المعرفة " حالاً للنكرة إلا في الشعر. وهو في الصفة أقبح، لأنك تنقض ما تكلمت به، فلم يجامعه في الحال، كما فارقه في الصفة. وسيبين لك في بابه إن شاء الله تعالى.

هذا باب يختار فيه الرفع

وذلك قولك: له علم علم الفقهاء، وله رأي رأي الأصلاء. وإنما كان الرفع في هذا الوجه لأن هذه خصال تذكرها في الرجل، كالحلم والعلم والفضل، ولم ترد أن تخبر بأنك مررت برجل في حال تعلم ولا تفهم، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه، وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها، كقولك: له حسب حسب الصالحين؛ لأن هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحلية عند الناس وعلامات. وعلى هذا الوجه رفع الصوت.

وإن شئت نصبت فقلت: له علم علم الفقهاء، كأنك مررت به في حال تعلم وتفقه، وكأنه لم يستكمل أن يقال: له علم.

وإنما فرق بين هذا وبين الصوت لأن الصوت علاج، وأن العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل. ويدلك على ذلك قولهم: له شرف، وله دين، وله فهم. ولو أرادوا أنه يدخل نفسه في الدين ولم يستكمل أن يقال: له دين، لقالوا: يتدين وليس بذلك، ويتشرف وليس له شرف، ويتفهم وليس له فهم. فلما كان هذا اللفظ للدين لم يستكملوا ما كان غير علاج، بعد النصب في قولهم: له علم علم الفقهاء.

وإذا قال: له صوت صوت حمار، فإنما أخبر أنه مر به وهو يصوت صوت حمار.

وإذا قال: له علم علم الفقهاء، فهو يخبر عما قد استقر فيه قبل رؤيته وقبل سماعه منه، أو رآه يتعلم فاستدل بحسن تعلمه على ما عنده من العلم، ولم يرد أن يخبر أنه إنما بدأ في علاج العلم في حال ليقه إياه، لأن هذا ليس مما يثنى به، وإنما الشاء في هذا الموضع أن يخبر بما استقر فيه، ولا يخبر أن أمثل شيء كان منه التعلم في حال لقائه.

هذا باب

#### ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر

الذي يكون علاجاً وذلك إذا كان الآخر هو الأول.

وذلك نحو قولك: له صوت صوت حسن؛ لأنك إنما أردت الوصف، كأنك قلت: له صوت حسن، وإنما ذكرت الصوت توكيداً ولم ترد أن تحمله على الفعل، لما كان صفة، وكان الآخر هو الأول، كما قلت: ما أنت إلا قائم وقاعد، حملت الآخر على أنت لما كان الآخر هو الأول.

ومثل ذلك: له صوت أيما صوت، وله صوت مثل صوت الحمار لأن أيا والمثل صفة أبداً. وإذا قلت: أيما صوت، فكأنك قلت: له صوت حسن جداً، وهذا صوت شبيه بذلك. فأى ومثل هما الأول.

فالرفع في هذا أحسن، لأنك ذكرت اسماً يحسن أن يكون هذا الكلام منه يحمل عليه، كقولك: هذا رجل مثلك، وهذا رجل حسن، وهذا رجل أيما رجل.

وأما: له صوت صوت حمار، فقد علمت أن صوت حمار ليس بالصوت الأول، وإنما " جاز " رفعه على سعة الكلام، كما جاز لك أن تقول: ما أنت إلا سير.

فكان الذين يقولون: صوت حمار اختاروا هذا، كما اختاروا: ما أنت إلا سيراً، إذ لم يكن الآخر هو الأول، فحملوه على فعله كراهة أن يجعلوه من الاسم الذي ليس به، كما كرهوا أن يقولوا: ما أنت إلا سير إذا لم يكن الآخر هو الأول. فحملوه على فعله، فصار له صوت حمار ينتصب على فعل مضمر كاتنصاب " تضميرك السابق " على الفعل المضمر.

وإن قلت: له صوت أيما صوت، أو مثل صوت الحمار، أو له صوت صوتاً حسناً، جاز. زعم ذلك الخليل رحمه الله. ويقوي ذلك أن يونس وعيسى جميعاً زعما أن روبة كان ينشد هذا البيت نصياً:

فيها ازدهاف أيما ازدهاف

يحملة على الفعل الذي ينصب صوت حمار، لأن ذلك الفعل لو ظهر نصب ما كان صفة وما كان غير صفة، لأنه ليس باسم تحمل عليه الصفات. ألا ترى أنه لو قال: مثل تضميرك، أو مثل دأب بكار، نصب. فلما أضمره فيما يكون غير الأول أضمره أيضاً فيما يكون هو الأول، كأنه قال: تزدهف أيما ازدهاف، ولكنه حذفه، لأن له ازدهاف قد صار بدلاً من الفعل.

هذا باب ما الرفع فيه الوجه

وذلك قولك: هذا صوت صوت حمار، لأنك لم تذكر فاعلاً، ولأن الآخر هو الأول حيث قلت: " هذا " . فالصوت هذا، ثم قلت: هو صوت حمار، لأنك سمعت نطقاً. فلا شك في رفعه. وإن شبهت أيضاً فهو رفع لأنك لم تذكر فاعلاً يفعله، وإنما ابتدأته كما تبدئ الأسماء، فقلت: هذا، ثم بنيت عليه شيئاً هو هو، فصار كقوله: هذا رجل رجل حرب.

وإذا قلت: له صوت، فالذي في اللام هو الفاعل وليس الآخر به، فلما بنيت أول الكلام كبناء الأسماء كان آخره أن يجعل كالأسماء أحسن وأجود، فصار كقولك: هذا رأس رأس حمار، وهذا رجل أخو حرب، إذا أردت الشبه. ومن ذلك: عليه نوح نوح الحمام، على غير صفة، لأن الهاء التي في عليه ليست بفاعل، كما أنك إذا قلت: فيها رجل، فالهاء ليست بفاعل فعل بالرجل شيئاً، فلما جاء على مثال الأسماء كان الرفع الوجه.

وإن قلت: لمن نوح نوح الحمام، فالنصب لأن الهاء هي الفاعلة. يدلك على " ذلك " أن الرفع في هذا وفي عليه أحسن، لأنك إذا قلت: هذا أو عليه، فأنت لا تريد أن تقول مررت بهذه الأسماء تفعل فعلاً، ولكنك جعلت " عليه " موضعاً للنوح و " هذا " مبنى عليه نفسه. ولو نصبت كان وجهاً؛ لأنه إذا قال: هذا صوت أو هذا نوح أو عليه نوح، فقد علم أن مع النوح والصوت فاعلين، فحملة على المعنى، كما قال:

ليبك يزيد ضارع لخصومة ... ومختبط مما تطيح الطوائح

هذا باب لا يكون فيه إلا الرفع

وذلك قولك: له يد الثور، وله رأس رأس الحمار؛ لأن هذا اسم ولا يتوهم على الرجل أنه يصنع يداً ولا رجلاً، وليس بفعل.

هذا باب لا يكون فيه إلا الرفع

وذلك قولك: صوته صوت حمار، وتلويحه تضميرك السابق، ووجدني بها وجد التكلية؛ لأن هذا ابتداء، فالذي يبني على الابتداء بمنزلة الابتداء. ألا ترى أنك تقول: زيد أخوك، فارتفاعه كارتفاع زيد أبداً، فلما ابتدأه وكان محتاجاً إلى ما بعده لم يجعل بدلاً من اللفظ بصوت، وصار كالأسماء. قال الشاعر " وهو مزاحم العقيلي " :

وجدني بها وجد المضل بعيره ... بنحلة لم تعطف عليه العواطف

وكذلك لو قلت: مررت به فصوته صوت حمار. فإن قال: فإذا صوته، يريد الوجه الذي يسكت عليه، دخله نصب، لأنه يضم بعد ما يستغنى عنه.  
باب ما ينتصب من المصادر

### لأنه عذر لوقوع الأمر

فانتصب لأنه موقوف له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب درهم في قولك: عشرون درهماً.  
وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان. قال الشاعر، هو "حاتم" بن عبد الله الطائي:

واغفر عوراء الكريم ادخاره ... وأعرض عن شتم اللئيم تكريماً  
وقال الآخر، وهو النابغة الذبياني:

وحلت بيوتي في يفاع ممنع ... يخال به راعي الحمولة طائراً  
حذاراً على أن لا تنال مقادتي ... ولا نسوتي حتى يمتن حرائراً  
وقال آخر، وهو الحارث بن هشام:  
فصفحت عنهم والأحبة فيهم ... طمعاً لهم بعقاب يوم مفسد  
وقال الراجز، وهو العجاج:

يركب كل عاقر جمهور ... مخافة وزعل المحبور  
والهول من قهول القبور

وفعلت ذاك أجل كذا " وكذا " . فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت كذا " وكذا " فقال:  
لكذا " وكذا " ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله كما عمل في " دأب بكار " ما قبله، حين طرح مثل وكان حالاً. وحسن فيه الألف واللام لأنه ليس بحال، فيكون في موضع فاعل حالاً. ولا يشبه بما مضى من المصادر في الأمر والنهي ونحوهما؛ لأنه ليس في موضع ابتداء ولا موضعاً يبنى على مبتدأ. فمن خالف باب رحمة الله عليه، وسقيا لك، وحمدا لك.

باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال

### وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوف فيه الأمر

وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيته فجاءة ومفاجأة، وكفاحاً ومكافحة، ولقيته عياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسمعاً. وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً. ألا ترى أنه لا يحسن أنانا سرعة ولا أنانا رجلة، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب سقياً وحمداً.  
واطرء في هذا الباب الذي قبله لأن المصدر هناك ليس في موضع فاعل.

ومثل ذلك قول الشاعر، وهو زهير بن أبي سلمى:

فلأياً بلأبي ما حملنا وليدنا ... على ظهر محبوبك ظماء مفاصله

كأنه يقول: حملنا " وليدنا " لأياً بلأبي، كأنه يقول: " حملناه " جهداً بعد جهد. هذا لا يتكلم به ولكنه تمثيل.  
ومثله قول الراجز:

ومنهل وردته التقاطاً

" أي فجاءةً " .

واعلم أن هذا الباب أتاه النصب كما أتى الباب الأول، ولكن هذا جواب لقوله: كيف لقيته؟ كما كان الأول  
جواباً لقوله: لمه؟

وهذا ما جاء منه في الألف واللام

وذلك قولك: أرسلها العراك. قال لييد بن ربيعة:

فأرسلها العراك ولم يدها ... ولم يشفق على نغص الدخال

كأنه قال: اعتراكاً.

وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام، كما أنه ليس كل مصدر في باب الحمد لله، والعجب لك،  
تدخله الألف واللام، وإنما شبه بهذا حيث كان مصدرًا وكان غير الاسم الأول.

وهذا ما جاء منه مضافاً معرفةً

وذلك قولك: طلبته جهداً، كأنه قال: اجتهاداً. وكذلك طلبته طاقنك.

وليس كل مصدر يضاف، كما أنه ليس كل مصدر تدخله الألف واللام في هذا الباب. وأما فعلته طاقني فلا تجعل  
نكرة، كما أن معاذ الله لا تجعل نكرة. ومثل ذلك: فعله رأى عيني، وسمع أذني قال ذلك.

وإن قلت: سمعاً جاز، إذا لم تختص نفسك، ولكنه كقولك: أخذته عنه سمعاً.

هذا باب ما جعل من الأسماء مصدراً

كالمضارع في الباب الذي يليه وذلك قولك: مررت به وحده، ومررت بهم وحدهم، ومررت برجل وحده.

ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم، وكذلك إلى العشرة.

وزعم الخليل رحمه الله أنه إذا نصب ثلاثتهم فكأنه يقول: مررت هؤلاء فقط، لم أجاوز هؤلاء. كما أنه إذا قال:  
وحده وإنما يريد: مررت به فقط لم أجوز.

وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول: إن كان جراً فجراً، وإن كان نصباً فنصباً، وإن كان رفعاً فرفعاً.

وزعم الخليل أن الذين يجرونه فكأنهم يريدون أن يعموا، كقولك: مررت بهم كلهم، أي لم أدع منهم أحداً.

وزعم الخليل رحمه الله، حيث مثل نصب وحده وخمستهم، أنه كقولك: أفردتهم إفراداً. فهذا تمثيل، ولكنه لم  
يستعمل في الكلام.

ومثل خمستهم قول الشماخ:

أتني سليم قضها بقضيضها ... تمسح حولي بالبقيع سبالها

كأنه قال: انقضاضهم، " أي " انقضاضاً. ومررت بهم قضهم بقضيضهم، كأنه يقول: مررت بهم انقضاضاً. فهذا  
تمثيل وإن لم يتكلم به كما كان إفراداً تمثيلاً.

وإنما ذكرنا الإفراد في وحده، والانقضاض في قضهم، لأنه إذا قال: قضهم فهو مشتق من في معنى الانقضاض، لأنه  
كأنه يقول: انقض آخرهم على أولهم. وكذلك وحده إنما هو من معنى التفرد، فكذلك أيضاً يكون خمستهم نصباً

إذا أردت معنى الانفراد، فإن أردت أنك لم تدع منهم أحداً جررت، كما كان ذلك في قضهم.  
وبعض العرب يجعل قضهم بمنزلة كلهم، يجريه على الوجوه.  
هذا باب ما يجعل من الأسماء مصدرا

كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو العراك

وهو قولك: مررت بهم الجماء الغفير، والناس فيها الجماء الغفير. فهذا ينتصب كانتصاب العراك.  
وزعم الخليل رحمه الله أنهم أدخلوا الألف واللام في هذا الحرف وتكلموا به على نية مالا تدخله الألف واللام، وهذا  
جعل كقولك: مررت بهم قاطبة ومررت بهم طراً، " أي جميعاً؛ إلا أن هذا نكرة لا يدخله الألف واللام، كما أنه  
ليس كل المصادر بمنزلة العراك، كأنه قال: مررت بهم جميعاً. فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به. فصار طراً " وقاطبة بمنزلة  
سبحان " الله " في بابه، لأنه لا يتصرف كما أن طراً وقاطبة لا يتصرفان، وهما في موضع المصدر، ولا يكونان  
معرفةً، ولو كانا صفةً لجريا على الاسم أو بنيا على الابتداء فلم يوجد ذا في الصفة. وقد رأينا المصادر قد صنع ذا  
بها لأنها لا تصرف، فشبه هذا بما.  
باب ما ينتصب أنه حال

يقع فيه الأمر وهو اسم

وذلك قولك: مررت بهم جميعاً، وعممةً وجماعةً، كأنك قلت: مررت بهم قياماً.  
وإنما فرقنا بين هذا الباب والباب الأول لأن الجميع وعمامةً اسمان متصرفان، تقول: كيف عامتكم؟ وهؤلاء قوم  
جميع.

فإذا كان الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يصف. لو قلت: ضربته القائم تريد: قائماً كان  
قبيحاً، ولو قلت: ضربتهم قائمهم تريد: قائمين كان قبيحاً. فلما كان كذلك جعلوا ما أضيف ونصب نحو خمستهم  
بمنزلة طاقته وجهده " ووحده " ، وجعلوا الجماء الغفير بمنزلة العراك، وجعلوا قاطبة وطراً إذا لم يكونا اسمين بمنزلة  
الجميع وعمامة، كقولك: كفاحاً ومكافحة وفجاءة. فجعلت هذه المصادر المعروفة البيئية، كما جعلوا عليك  
ورويدك كالفعل المتمكن، وكما جعلوا سبحان الله ولييك، بمنزلة حمداً وسقياً. فهذا تفسير الخليل رحمه الله وقوله.  
وزعم يونس أن وحده بمنزلة عنده، وأن خمستهم والجماء الغفير وقضهم كقولك: جميعاً " وعمامة " ، وكذلك: طراً  
وقاطبة بمنزلة وحده، وجعل المضاف بمنزلة كلمته فاه إلى في.

وليس مثله، لأن الآخر هو الأول عند يونس في المسألة الأولى، وفاه إلى في ههنا غير الأول، وأما طراً وقاطبة فأشبهه  
بذلك، لأنه جيد أن يكون حالاً غير المصدر نكرة، والذي نأخذ به الأول.

وأما كلهم وجميعهم وأجمعون وعامتهم وأنفسهم فلا يكن أبداً إلا صفة. وتقول: هو نسيح وحده، لأنه اسم مضاف  
إليه بمنزلة نفسه إذا قلت: هذا جمحيش وحده وجعل يونس نصب وحده كأنك قلت: مررت برجل على حياله،  
فطرح " على " ، فمن ثم قال: هو مثل عنده. وهو عند الخليل كقولك: مررت به خصوصاً.

ومررت بهم خمستهم مثله، ومثل قولك: مررت بهم عما. ولا يكون مثل جميعاً لما ذكرت لك، وصار وحده بمنزلة

خمستهم لأنه مكان قولك: مررت به واحده، " فقام وحده مقام واحده " . فإذا قلت: وحده فكأنك قلت هذا.  
هذا باب

ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله

وذلك قولك: هذا عبد الله حقاً، وهذا زيد الحق لا الباطل، وهذا زيد غير ما تقول.  
وزعم الخليل رحمه الله أن قوله: هذا القول لا قولك، إنما نصبه كنصب غير ما تقول لأن " لا قولك " في ذلك  
المعنى. ألا ترى أنك تقول: هذا القول لا ما تقول، فهذا في موضع نصب. فإذا قلت: لا قولك، فهو في موضع لا ما  
تقول.

ومثل ذلك في الاستفهام: أجدك لا تفعل كذا وكذا؟ كأنه قال: أحق لا تفعل كذا وكذا؟ وأصله من الجد كأنه  
قال: أجدا، ولكنه لا يتصلاف ولا يفارقه الإضافة كما كان ذلك في لبيك ومعاذ الله.  
وأما " غير ما تقول " فلا تعرى من أن تكون في هذا الموضع مضافة إلى اسم معروف، نحو قولك؛ لأنه لو قال غير  
قول، أو لا قولاً، لم يكن في هذا بيان، لأنه ليس كل قول باطلاً، وإنما يريد أن يحقق الأول بأمر معروف.  
ولو قال: هذا الأمر غير قيل باطل كان حسناً، لأنه قد وكد أول كلامه بأمر معروف وقد اختصه، فصار بمنزلة  
قولك: لا قولك حين جعله مضافاً، لأنك قد اختصته من جميع القول يا ضافتك، وأنه يسوغ أن يكون قوله باطلاً  
ولا يسوغ أن يكون جميع الأقوال باطلاً.

ومن ذلك قولك: قد قعد البتة، ولا يستعمل إلا معرفة بالألف واللام، كما أن جهدك وأجدك لا يستعملان إلا  
معرفة بالإضافة.

وأما الحق والباطل فيكونان معرفة بالألف واللام ونكرة؛ لأنهما لم ينزلا منزلة ما لم يتمكن من المصادر كسبحان  
وسعديك، ولكنهم أنزلوهما منزلة الظن، وكذلك اليقين لأنك تحقق به كما تفعل ذلك بالحق. فأتزل ما ذكرنا غير  
هذا بمنزلة عمرك الله وقعدك الله.

هذا باب

ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً

وذلك قولك: له على ألف درهم عرفاً. ومثل ذلك قول الأحموس:

إني لأمنحك الصدود وإنني ... قسماً إليك مع الصدود لأميل

وإنما صار توكيداً لنفسه لأنه حين قال: له على، فقد أقر واعترف؛ وحين قال: لأميل، علم أنه بعد حلف؛ ولكنه  
قال: عرفاً وقسماً وتوكيداً كما " أنه إذا " قال: سير عليه فقد علم أنه كان سير، ثم قال: سيراً توكيداً. واعلم أنه  
قد تدخل الألف واللام في التوكيد في هذه المصادر المتسكنة التي تكون بدلاً من اللفظ بالفعل: كدخولها في الأمر  
والنهي والخبر والاستفهام، فأجرها في هذا الباب مجراها هناك.

وكذلك الإضافة بمنزلة الألف واللام.

فأما المضاف فقول الله تبارك وتعالى: " وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله " وقال الله تبارك  
وتعالى: " ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم. وعد الله لا يخلف الله وعده " . وقال  
جل وعز: " الذي أحسن كل شيء خلقه " . وقال جل ثناؤه: " واخصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب  
الله عليكم " . ومن ذلك: الله أكبر دعوة الحق. لأنه لما قال جل وعز: " مر السحاب " ، وقال: " أحسن كل شيء

" ، علم أنه خلق وصنع، ولكنه وكذ وثبت للعباد. ولما قال: " حرمت عليكم أمهاتكم " حتى انقضى الكلام، علم الخاطبون أن هذا مكتوب عليهم، مثبت عليهم، وقال: كتاب الله، توكيدا كما قال: صنع الله، وكذلك: وعد الله، لأن الكلام الذي قبله وعد وصنع، فكأنه قال جل وعز: وعداً وصنعاً وخلقاً وكتاباً. وكذلك: دعوة الحق؛ لأنه قد علم أن قولك: الله أكبر، دعاء الحق ولكنه توكيد، كأنه قال: دعاء حقا. قال روبة:

إن نزارا أصبحت نزارا ... دعوة أبرار دعوا أبرارا

لأن قولك: أصبحت نزاراً، بمنزلة: هم على دعوة بارة.

وقد زعم بعضهم أن كتاب الله " نصب " على قوله: عليكم كتاب الله. وقال: قوم صبغة الله منصوبة على الأمر. وقال بعضهم: لا بل توكيدا. والصبغة: الدين.

وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يضم شياً هو المظهر، كأنك قلت: ذاك وعد الله، وصبغة الله، أو هو دعوة الحق. على هذا ونحوه رفعه. ومن ذلك قوله جل وعز: " كأن لم يلبثوا إلا ساعة من نهار بلاغ " ، كأنه قال: ذاك بلاغ.

واعلم أن، هذا الباب أتاه النصب كمنصوب بما قبله من المصادر في أنه ليس بصفة ولا من اسم قبله، وإنما ذكرته لتؤكد به، ولم تحمله على مضمير يكون ما بعده رفعاً وهو مفعول به.

ومثل نصب هذا الباب قول الشاعر، وهو الراعي:

دأبت إلى أن يبيت الظل بعد ما ... تقاصر حتى كاد في الآل يمصح

وجيف المطايا ثم قلت لصحبتى ... ولم ينزلوا أبردتم فتروحوا

لأنه قد عرف أن قوله " دأبت " : سرت، لما ذكر في صدر قصيدته، فصار دأبت بمنزلة أوجفت عنده، فجعل وجيف المطايا توكيداً لأوجفت الذي هو في ضميره.

واعلم أن نصب هذا " الباب " المؤكد به العام منه وما وكذ به نفسه، ينصب على إضمار فعل غير كلامك الأول، لأنه ليس في معنى كيف ولا لم، كأنه قال: أحق حقاً، فيجعله بدلاً كظنا من أظن، ولا أقول قولك وأقول غير ما تقول، وأتجد جدك، وكتب الله تبارك وتعالى كتابه، وادعوا دعاء حقا، وصبغ الله صبغة، ولكن لا يظهر الفعل لأنه صار بدلاً منه بمنزلة سقيا.

وكذلك توجه سائر الحروف من هذا الباب، كما فعلت ذلك في باب سقياً وهداً لك.

باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال

صار فيه المذكور وذلك قولك: أما سمنا فسمين، وأما علماً فعالم.

وزعم الخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولك: أنت الرجل علماً وديناً، وأنت الرجل فهماً وأدباً، أي أنت الرجل في هذه الحال. وعمل فيه ما قبله وما بعده، ولم يحسن في هذا الوجه الألف واللام كما لم يحسن فيما كان حالاً وكان في موضع فاعل حالاً. وكذلك هذا، فانصب المصدر لأنه حال مصير فيه.

ومن ذلك قولك: أما علماً فلا علم له، وأما علماً فلا علم عنده، وأما علماً فلا علم وتضمير له، لأنك إنما تعني رجلاً.

وقد يرفع هذا في لغة بني تميم، والنصب في لغتها أحسن؛ " لأنهم يوهمون الحال " . فإن أدخلت الألف واللام رفعوا، لأنه يمتنع من أن يكون حالاً.

وتقول: أما العلم فعالم بالعلم، وأما العلم فعالم بالعلم. فالنصب على أنك لم تجعل العلم الثاني العلم الأول الذي لفظت به قبله، كأنك قلت: أما العلم فعالم بالأشياء. وأما الرفع فعلى أنه جعل العلم الآخر هو العلم الأول، فصار كقولك: أما العلم فأنا عالم به، وأما العلم فما أعلمني به. فهذا رفع لأن المضمرة هو العلم، فصار كقولك: أما العلم فحسن.

فإن جعلت الهاء غير العلم الأول نصبت، كأنك قلت: أما علماً فما أعلمني بعبد الله. وإذا قلت: أما الضرب فضارب، فهذا ينتصب على وجهين: على أن يكون الضرب مفعولاً كقولك: أما عبد الله فأنا ضارب، ويكون نصباً على قولك: أما علماً فعالم، كأنك قلت: أما ضرباً فضارب، فيصير كقولك: أما ضرباً فذو ضرب.

وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام، لأنهم قد يوهمون في هذا الباب غير الحال، وبنو تميم كأنهم لا يوهمون غيره، فمن ثم لم ينصبوا في الألف واللام، وتركوا القبح. فكأن الذي توهم أهل الحجاز الباب الذي ينتصب لأنه موقوف له، نحو قولك فعلته مخافة ذلك. وذلك قولهم: أما النبل فنبيل، وأما العقل فهو الرجل الكامل، كأنه قال: هو الرجل الكامل العقل والرأي، أي للعقل والرأي، وكأنه أجاب من قال: لمه؟ وعلى هذا الباب فأجر جميع ما أجرته نكرة حالاً إذا أدخلت فيه الألف واللام. قال الشاعر:

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر ... سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

وأما بنو تميم فيرفعون لما ذكرت لك، فيقولون: أما العلم فعالم، كأنه قال: فأنا أو فهو عالم به. وكان إضمار هذا أحسن عندهم من أن يدخلوا فيه ما لا يجوز، كما قال سبحانه: " يوماً لا تجزي نفس " ، أضمر " فيه " وقال الشاعر، " عبد الرحمن بن حسان " :

ألا يا ليل ويحك نبينا ... فأما الجود منك فليس جود  
أي فليس لنا منك جود.

ومما ينتصب من الصفات حالاً كما انتصب المصدر الذي يوضع موضعه ولا يكون إلا حالاً، قوله: أما صديقاً مصافياً فليس بصديق مصاف، وأما طاهراً فليس بطاهر، وأما عالماً فعالم. فهذا نصب لأنه جعله كائناً في حال علم وخارجاً من حال ظهور ومصادقة.

والرفع لا يجوز هنا، لأنك قد أضمرت صاحب الصفة، وحيث قلت أما العلم فعالم فلم تضمّر مذكراً قبل كلامك وهو العلم، فمن ثم حسن في هذا الرفع ولم يجز الرفع في الصفة. ولا يكون في الصفة الألف واللام؛ لأنه ليس بمصدر فيكون جواباً لقوله لمه، وإنما المصدر تابع له ووضع في موضعه حالاً.

واعلم أن ما ينتصب في هذا الباب فالذي بعده أو قبله من الكلام قد عمل فيه، كما عمل في الحذر ما قبله، إذا قلت: أكرمته حذر أن أعاب، وكما عمل في قوله: أتاه مشياً وماشياً.

باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه

### الوجه في جميع اللغات

وزعم يونس أنه قول أبي عمرو. وذلك قولك: أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبد، وأما عبدان فذو عبيدين. وإنما اختير الرفع لأن ما ذكرت في هذا الباب أسماء والأسماء لا تجري مجرى المصادر. ألا ترى أنك تقول: هو الرجل عالماً وفقهاً، ولا تقول: هو الرجل خيلاً وإبلاً. فلما قبح ذلك جعلوا ما بعده خبراً له، كأنهم قالوا: أما العبيد فأنت

فيهم أو أنت منهم ذو عبيد، أي لك من العبيد نصيب، كأنك أردت أن تقول: أما من العبيد أو أما في العبيد فأنت ذو عبيد. إلا أنك أخرجت في ومن وأضمرت فيهما أسماءهم.

وأما قوله: أما العبد فأنت ذو عبد، فكأنه قال: أما في العبد فأنت ذو عبد، ولكنه أخرج في وأضمر فيه اسمه كما فعل ذلك في العبيد، فلما قبح عندهم أ، يكون بمنزلة المصدر ولم يكن مما يجوز فيه عندهم ذلك حملوه على هذا، فراراً من أن يدخلوا في المصدر ما ليس منه، كما فعلت تميم ذلك في العلم حين رفعوه. وكأنك قلت: أما العبيد فهم لك، وأما العبد فهو لك، لأنك ذلك المعنى تريد.

وسمعنا من العرب من يقول: أما ابن مزنية فأنا ابن مزنية؛ كأنه قال: أما ابن مزنية فأنا ذاك، جعل الآخر هو الأول كما كان قائلاً ذلك في الألف واللام: أما ابن المزنية فأنا ابن المزنية. وإن شئت نصبته على الحال كما قلت: أما صديقاً فأنت صديق وأما صاحباً فأنت صاحب.

وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبد، يجرونه مجرى المصدر سواء. وهو قليل خبيث. وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجماء الغفير بالمصدر، وشبهوا خمستهم بالمصدر. كأن هؤلاء أجازوا: هو الرجل العبيد والدرهم، أي للعبيد والدرهم، وهذا لا يتكلم به، وإنما وجهه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس، ولا أعلم الخليل خالفهما. وقد حملوه على المصدر، فقال النحويون: أما العلم والعبيد فذو علم وذو عبيد. وهذا قبيح، لأنك لو أفردته كان الرفع الصواب، فخبث إذ أجرى غير المصدر كالمصدر، وشبهوه بما هو في الرداءة مثله، وهو قولهم: ويل لهم وتب.

وأما قوله: أما البصرة فلا بصرة لك، وأما الحارث فلا حارث لك، وأما أبوك فلا أباً لك، فهذا لا يكون فيه أبداً إلا الرفع؛ لأنه اسم "معروف" ومعلوم؛ قد عرف المخاطب منه مثل ما قد عرفت، كأنك قلت: أما الحارث فلا حارث لك بعده أو فلا حارث لك سواه، وكأنه قال: أما البصرة فليست لك، وأما الحارث فليس لك؛ لأن ذلك المعنى تريد.

ولو قال: أما العبيد فأنت ذو عبيد، يريد عبيداً بأعيانهم قد عرفهم المخاطب كمعرفتك، كأنك قلت: أما العبيد الذين تعرف، لم يكن إلا رفعاً. وقوله ذو عبيد كأنه قال: أنت فيهم أو منهم ذو عبيد. ولو قال: أما أبوك فلك أب، لكان على قوله: فلك به أب أو فيه أب، وإنما يريد بقوله: فيه أب مجرى الأب على سعة الكلام، وليس إلى النصب ههنا سبيل.

وإنما جاز النصب في العبيد حين لم يجعلهم شيئاً معروفاً بعينه لأنه يشبهه بالمصدر، والمصدر قد تدخله الألف واللام ويتنصب على ما ذكرت لك. فإذا أردت شيئاً بعينه وكان هو الذي تلزمه الإشارة، جرى مجرى زيد وعمرو وأبيك.

وأما قول الناس للرجل: أما أن يكون عالماً فهو عالم، وأما أن يعلم شيئاً فهو عالم، فقد يجوز أن تقول: أما أن لا يكون يعلم فهو يعلم وأنت تريد "أن يكون"، كما جاءت: "لئلا يعلم أهل الكتاب" في معنى لأن يعلم أهل الكتاب. فهذا يشبه أن يكون بمنزلة المصدر، لأن مع الفعل الذي يكون صلة بمنزلة المصدر، كأنك قلت: أما علماً وأما كيتونة علم فأنت عالم. ألا ترى أنك تقول: أنت الرجل أن تنازل أو "أن" تخصم، كأنك قلت نزلاً وخصومة، وأنت تريد المصدر الذي في قوله فعل ذاك محافة ذاك. ألا ترى أنك تقول: سكت عنه أن أجتر مودته، كما تقول: اجترار مودته. ولا تقع أن وصلتها حالاً يكون الأول في حال وقوعه، لأنها إنما تذكر لما لم يقع بعد. فمن

ثم أجريت مجرى المصدر الأول الذي هو جواب له؟

باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة

ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به

وبعض العرب يقول: كلمته فوه إلى في، كأنه يقول: كلمته وفوه إلى في، أي كلمته وهذه حالة. فالرفع على قوله كلمته وهذه حاله، والنصب على قوله: كلمته في هذه الحال، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل. وأما بايعته يداً بيد، فليس فيه إلا النصب، لأنه لا يحسن أن تقول: بايعته ويد بيد، ولم يرد أن يخبر أنه بايعه ويده في يده، ولكنه أراد أن يقول: بايعته بالعجيل، ولا يبالي قريباً كان أم بعيداً.

وإذا قال: كلمته فوه إلى في، فإنما يريد أن يخبر عن قربه منه، وأنه شافهه ولم يكن بينهما أحد.

ومثله من المصادر في أن تلزمه الإضافة وما بعدها مما يجوز فيه الابتداء ويكون حالاً، قوله: رجع فلان عوده على بدئه، وانثنى فلان عوده على بدئه، كأنه قال: انثنى عوداً على بدء. ولا يستعمل في الكلام رجوع عوداً على بدء، ولكنه مثل به.

ومن رفع فوه إلى في، أجاز الرفع في قوله: رجع فلان عوده على بدئه.

ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك: بعث الشاء شاة ودرهماً، وقامرته درهماً في درهم، وبعته دارى ذراعاً بدرهم، وبعث البرقيز بن بدرهم، وأخذت زكاة ماله درهماً لكل أربعين درهماً، وبينت له حسابه باباً باباً، وتصدقت بمالي درهماً درهماً.

واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنه لا يجوز أن تقول: كلمته فاه حتى تقول إلى في، لأنك إنما تريد مشافهة، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، فإنما يصح المعنى إذا قلت إلى في، ولا يجوز أن تقول بايعته يداً، لأنك إنما تريد أن تقول: أخذ مني وأعطاني، فإنما يصح المعنى إذا قلت: بيد لأتبعهما عملاً. ولا يجوز أن تقول: انثنى عوده لأنك إنما تريد أنه لم يقطع ذهابه حتى وصله برجوع، وإنما أردت أنه رجع في حافرتة أي نقض مجيئه برجوع، وقد يكون أن ينقطع مجيئه ثم يرجع فيقول: رجعت عودي على بدئي، أي رجعت كما جئت.. فالجئ موصول به الرجوع، وهو بدء الرجوع عود.

ولا يجوز أن تقول: بعث دارى ذراعاً، وأنت تريد بدرهم، فيرى المخاطب أن الدار كلها ذراع. ولا يجوز أن تقول: بعث شائي شاة شاة، وأنت تريد بدرهم، فيرى المخاطب أنك بعثها الأول فالأول على الولاء. ولا يجوز أن تقول: بينت له حسابه باباً، فيرى المخاطب أنك إنما جعلت له حسابه باباً واحداً غير مفسر. ولا يجوز تصدقت بمالي درهماً، فيرى المخاطب أنك تصدقت بدرهم واحد. وكذلك هذا وما أشبهه.

وأما قول الناس: كان البرقيز، وكان السمن منوين، فإنما استغنوا هاهنا عن ذكر الدرهم لما في صلورهم من علمه، ولأن الدرهم هو الذي يسعر عليه، فكأنهم إنما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع، كما يقولون: البريستين، وتركوا ذكر الكر؛ استغناء بما في صلورهم من علمه، ويعلم المخاطب، لأن المخاطب قد علم ما يعني، فكأنه إنما يسأل هنا عن ثمن الكر كما سأل الأول عن ثمن الدرهم. وكذلك هذا وما أشبهه فأجره كما أجرته العرب.

وزعم الخليل أنه يجوز: بعث الشاء شاة ودرهم، إنما يريد شاة بدرهم، ويجعل بدرهم خبراً للشاة وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى، كما كانت في قولك: كل رجل وضيعته، في معنى مع.

وإذا قلت شاة بدرهم، فإن بدرهم ليس مبنياً على اسم قبله ولكنه إنما جاء ليبين به السعر، كما جاءت " لك " في سقياً، لتبين من تعني. فالباء هاهنا بمنزلة إلى في قولك: فاه إلى في، ولم تبني على ما قبلها. وكذلك ما انتصب في هذا الباب وكان ما بعده مما يجوز أن يبني على ما قبله في هذا الباب. وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن تقول: بعث الدار ذراع بدرهم، كما جاز لك في الشاء. وزعم أنه يقول: بعث دارى الذراعان بدرهم، وبعث البر القفيزان بدرهم. ولم يشبه هذا بقوله: فاه إلى في، لأن هذا في بابه بمنزلة للمصار التي تكون حالاً يقع فيها الأمر، نحو قولك: لقيته كفاحاً، ونحو قوله: أرسلها العراك، وفعلت ذاك طاقتي. وليس كل مصدر في هذا الباب تدخله الألف واللام ويكون معرفة بالإضافة، وليس كل المصادر في هذا الباب يكون فيها هذا فالأسماء أبعد.

فلذلك كان الذراع رفعاً لأنه لا يجوز أن " تجعله معرفة وتجعله حالاً يكون فيه الأمر، كما أنه لا يجوز لك أن " تدخل الألف واللام في قولك لقيته قائماً وقاعداً، أن تقولك لقيته القائم والقاعد، ولا " تقول " : ضربته القائم، فلما قبح ذلك في الذراع جعل بمنزلة قولك: لقيته يده فوق رأسه. ومثل ذلك: بعته ربح الدرهم درهم، لا يكون فيه النصب على حال. وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم: ربح الدرهم درهماً، محال، حتى تقول: في الدرهم وللدرهم. وكذلك وجدنا العرب تقول.

فإن قال قائل: فاحذف حرف الجر وأنوه. قيل له: لا يجوز ذلك كما لا تقول مررت أخاك وأنت تريد بأخيك. فإن قال: لا يجوز حذف الباء من هذا قيل له: فهذا لا يقال أيضاً. وقال الخليل رحمه الله: كلمني يده في يدي الرفع لا يكون غيره؛ لأن هذا لا يكون من صفة الكلام. وقال الخليل رحمه الله: إن شئت جعلت: رجعت عودك في بدئك مفعولاً بمنزلة قولك: رجعت المال على، أي رددت المال علي، كأنه قال: ثبيت عودى على بدئى. هذا باب

### ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال يقع فيه السعر

وإن كنت لم تلفظ بفعل، ولكنه حال يقع فيه السعر، فينتصب كما انتصب لو كان حالاً وقع فيه الفعل، لأنه في أنه حال وقع فيه أمر في الموضعين سواء. وذلك قولك: لك الشاء شاة بدرهم شاة بدرهم. وإن شئت ألفت لك فقلت: لك الشاء شاة بدرهم شاة بدرهم، كما قلت: فيها زيد قائم، رفعت. وإذا قلت: الشاء لك، فإن شئت رفعت، وإن شئت نصبت، وصار لك الشاء إذا نصبت بمنزلة وجب الشاء، كما كان فيها زيد قائماً بمنزلة: استقر زيد قائماً. باب يختار فيه الرفع والنصب، لقبه

### أن يكون صفة

وذلك قولك: مررت ببر قبل قفيز بدرهم قفيز بدرهم. وسمعتنا العرب الموثوق بهم ينصبونه، سمعناهم يقولون: العجب من بر مررنا به قبل قفيزاً بدرهم " قفيزاً بدرهم "، فحملوه على المعرفة وتركوا النكرة، لقبه النكرة أن

تكون موصوفة بما ليس صفة، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد. ألا ترى أنك تقول: هذا مالك درهماً، وهذا خاتمك حديداً ولا يحسن أن تجعله صفة، فقد يكون الشيء حسناً إذا كان خيراً وقيحاً إذا كان صفة. وأما الذين رفعوه فقالوا: مررت ببر قبل قفيز بدرهم، فجعلوا القفيز مبتدأ. وقولك بدرهم مبنياً عليه.

باب ما ينتصب من الصفات كانتصاب الأسماء

في الباب الأول وذلك قولك: أبيعك الساعة ناجزا بناجز، وسادوك كابرأ عن كابر. فهذا كقولك: بعته رأساً برأس.

باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال

### وقع فيه الألف واللام

شبهوه بما يشبه من الأسماء بالمصادر، نحو قولك: فاه إلى في، وليس بالفاعل ولا المفعول. فكما شبهوا هذا بقولك عوده على بدئه وليس بمصدر، كذلك شبهوا الصفة بالمصدر، وشذ هذا كما شذت المصادر في بابها حيث كانت حالاً وهي معرفة، وكما شذت الأسماء التي وضعت موضع المصدر.

وما يشبه بالشيء في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله كثير، وقد بين فيما مضى وستراه أيضاً إن شاء الله. وهو قولك: دخلوا الأول فالأول، وجرى على قولك واحداً فواحداً ودخلوا رجلاً رجلاً.

وإن شئت رفعت فقلت: دخلوا الأول فالأول، جعله بدلاً وحمله على الفعل، كأنه قال: دخل الأول فالأول.

وإن شئت قلت: دخلوا رجل فرجل، تجعله بدلاً كما قال عز وجل: "بالنصية. ناصية كاذبة".

فإن قلت: ادخلوا، فأمرت فالنصب الوجه، ولا يكون بدلاً؛ لأنك لو قلت: ادخل الأول فالأول أو رجل رجل، لم يجز، ولا يكون صفة، لأنه ليس معنى الأول فالأول أنك تريد أن تعرفه بشيء تحليه به. لو قلت: قومك الأول

فالأول أتونا لم يستقم، وليس معناه معنى كلهم فأجرى مجرى خمستهم ووحده.

ولا يجوز في غير الأول هذا، كما لا يجوز أن تقول: مررت به واحده ولا بهما اثنيهما.

وكان عيسى يقول: ادخلوا الأول فالأول؛ لأن معناه ليدخل، فحمله على المعنى، وليس بأبعد من: "ليبك يزيد

ضارع لخصومة" فإذا قلت: ادخلوا الأول والآخر والصغير والكبير، فالرفع؛ لأن معناه معنى كلهم، كأنه قالك

ليدخلوا كلهم.

وإذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم كما تجري النعت لم يجز أن تدخل الفاء؛ لأنك لو قلت: مررت يزيد أخيك

وصاحبك، كان حسناً، ولو قلت: مررت يزيد أخيك فصاحبك، والصاحب زيد، لم يجز. وكذلك لو قلت: زيد

أخرك فصاحبك ذاهب، لم يجز. ولو قلتها بالواو حسنت، كما أنشد كثير من العرب، والبيت لأمية بن أبي عائذ:

ويأوي إلى نسوة عطل... وشعث مرضيع مثل السعالي

ولو قلت "فشعث" قبح.

"وقال الخليل: ادخلوا الأول فالأول والوسط والآخر. لا يكون فيه غيره وقال: يكون على جواز كلكم، حمله على

البدل".

هذا باب

ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال

تقع فيها الأمور وذلك قولك: هذا بسرّاً أطيب منه رطباً. فإن شئت جعلته حيناً قد مضى، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً. وإنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل، وإذ كان فيما مضى، لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على إذا كان. " ولو كان على إضمار كان لقلت: هذا النمر أطيب منه البسر؛ لأن كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، فليس هو على كان ولكنه حال ".

ومنه: مررت برجل أحببت ما يكون أحببت منك أحببت ما تكون، وبرجل خير ما يكون خير منك خير ما تكون، وهو أحببت ما يكون أحببت منك أحببت ما تكون. فهذا كله محمول على مثل ما حملت عليه ما قبله.

وإن شئت قلت: مررت برجل خير ما يكون خير منك، كأنه يريد برجل خير أحواله خير منك، أي خير من أحوالك. وجزأ له أن يقول: خير منك، وهو يريد: " خير " من أحوالك، كما جزأ أن تقول: فهاك صائم وليك قائم.

وتقول: البر أرخص ما يكون قفيزان، أي البر أرخص أحواله التي يكون عليها قفيزان، كأنك قلت: البر أرخصه قفيزان.

ومن ذلك هذا البيت تشده العرب على أوجه، بعضهم يقول، وهو قول عمرو بن معد يكرب:

الحرب أول ما تكون فتية ... تسعى ببيزتها لكل جهول

أي أعرب أولها فتية ولكنه أنث الأول، كما تقول: ذهبت بعض أصابعه. وبعضهم يقول:

" الحرب أول ما تكون فتية "

أي إذا كانت في ذلك الحين. وبعضهم يقول:

" الحرب أول ما تكون فتية "

كأنه قال: الحرب أول أحوالها إذا كانت فتية، كما تقول: عبد الله أحسن ما يكون قائماً. ومن رفع الفتية ونصب الأول على الحال قال: البر أرخص ما يكون قفيزان. ومن نصب الفتية ورفع الأول قال: البر أرخص ما يكون قفيزين.

وأما عبد الله أحسن ما يكون قائماً فلا يكون فيه إلا النصب؛ لأنه لا يجوز لك أن تجعل أحسن أحواله قائماً على وجه من الوجوه.

وتقول: عبد الله أخطب ما يكون يوم الجمعة، والبدواة أطيب ما تكون شهري ربيع، كأنك قلت: أخطب ما يكون عبد الله في يوم الجمعة، وأطيب ما تكون البدواة في شهري ربيع.

ومن العرب من يقول: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة، وأطيب ما تكون البدواة شهراً ربيع، كأنه قال: أخطب أيام الأمير يوم الجمعة، وأطيب أزمته البدواة شهراً ربيع. وجزأ أخطب أيامه يوم الجمعة على سعة الكلام، وكأنه قال: أخطب الأزمته التي تكون فيها البدواة شهراً ربيع، وأخطب الأيام التي يكون فيها الأمير خطيباً يوم الجمعة. وتقول: آتيك يوم الجمعة أبطوه، على معنى ذاك أبطوه. كأنه قيل له أي غاية هذه عندك وأي إتيان ذا عندك، أسرع أم بطيء؟ فقال: أبطوه، على معنى: ذاك أبطوه.

وتقول: آتيك يوم الجمعة أو يوم السبت أبطوه أو يوم السبت أبطوه، واعطيته درهما أو درهمين أكثر ما أعيته، واعطيته درهما أو درهمين أكثر ما أعطيته. " . وإن شاء نصب الدرهمين وقال: أكثر ما أعطيته. وإن شاء نصب أكثر أيضاً على أنه حال وقعت فيه العطية. وإن شاء قال: آتيك يوم الجمعة أبطاه، أي أبطأ الإتيان يوم الجمعة.

باب ما ينتصب من الأماكن والوقت

وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه موقع فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أن العلم إذا قلت أنت الرجل علماً عمل فيه ما قبله، وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت: عشرون درهماً. وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها.

فالمكان قولك هو خلفك، وهو قدامك وأمامك، وهو تحتك وقبالتك، وما أشبه ذلك. ومن ذلك قولك أيضاً: هو ناحية من الدار، " وهو ناحية الدار، وهو ناحيتك وهو نحوك "، وهو مكاناً صالحاً، وداره ذات اليمين، وشرقي كذا قال الشاعر، وهو جرير:

هبت جنوباً فذكرى ما ذكرتكم ... عند الصفاة التي شرقي حوران  
وقالوا: منازلهم يميناً " ويساراً " وشمالاً. قال الشاعر، وهو عمرو ابن كلثوم:  
صددت الكأس عنا أم عمرو ... وكان الكأس مجراها اليمينا  
أي على ذات اليمين، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيه. وتقول: هو قصدك، كما قال الشاعر، وسمعا بعض العرب ينشده كذا:

سرى بعدما غار الثريا بعدما ... كأن الثريا حلة الغور منخل  
أي قصده، يقال هو حلة الغور أي قصده، سمعا ذلك ممن يوثق به من العرب.  
ويقال: هما خطان جنابتى أنفها يعني الخطين اللذين اكتنفا جنبي أنف الطيبة. وقال الشاعر، وهو الأعشى:  
نحن الفوارس يوم الخنو ضاحية ... جنبي فطيمة لا ميل ولا عزل  
فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره، وصار بمنزلة المنون الذي يعمل فيما بعده نحو العشرين، ونحو قوله: " هو " خير منك عملاً، فصار " هو " خلفك، وزيد خلفك بمنزلة ذلك. والعامل في خلف الذي هو موضع له والذي هو في موضع خبره، كما أنك إذا قلت: عبد الله أخوك فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه، وبه استغنى الكلام، وهو منفصل منه.

ومن ذلك قول العرب: هو موضعه، وهو مكانه، وهذا مكان هذا، وهذا رجل مكانك، إذا أردت البدل. كأنك قلت: هذا في مكان ذا، وهذا رجل في مكانك. ويقال للرجل: اذهب معك بفلان، فيقول: معي رجل مكان فلان، أي معي رجل يكون بدلاً منه ويغني عنه، ويكون في مكانه.  
واعلم أن هذه الأشياء كلها انتصبا من وجه واحد.  
ومثل ذلك: هو صدك، وهو سقبك، وهو قربك.  
واعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف، بمنزلة زيد وعمرو. سمعا من العرب من يقول: دارك ذات اليمين. وقال الشاعر، وهو لبيد:

فعدت، كلا الفرجين تحسب أنه ... مولى المخافة خلفها وأمامها  
ومن ذلك أيضاً: هذا سواك، وهذا رجل سواك فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بذلك. ولا يكون اسماً إلا في الشعر. قال بعض العرب، لما اضطر في الشعر جعله منزلة غير، قال الشاعر وهو رجل من الأنصار:  
ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ... إذا قعلوا منا ولا من سواننا  
وقال الآخر، وهو الأعشى:

تجانف عن جو اليمامة ناقتي ... وما قصدت من أهلها لسوانكا  
ومثل ذلك: أنت كعبد الله، كأنه يقول: أنت كعبد الله، أي أنت في حال كعبد الله، فأجرى مجرى كعبد الله. إلا أن

ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل. قال الراجز " وهو حميد الأرقط " :

فصبروا مثل كعصف مأكول

وقال خطام الجاشعي:

وصاليات ككما يؤثفين

ويدلك على أن سواءك وكزيد بمنزلة الظروف، أنك تقول: مررت بمن سواءك وعلى من سواءك، والذي كزيد، فحسن هذا كحسن من فيها والذي فيها، ولا تحسن الأسماء ههنا ولا تكثر في الكلام. لو قلت: مررت بمن فاضل، أو الذي صالح، كان قبيحاً. فهكذا مجرى كزيد وسواءك.

وتقول: كيف أنت إذا أقبل قبلك ونحى نحوك، كأنه قال: كيف أنت إذا أريدت ناحيتك وإذا أريد ما عندك حين قال: إذا نحى نحوك، وأما حين قال: أقبل قبلك فكأنه قال: كيف أنت إذا أقبل النقب الركاب، جعلهما اسمين. وزعم الخليل رحمه الله أن النصب جيد إذا جعله ظرفاً، وهو بمنزلة قول العرب: هو قريب منك، وهو قريباً منك، أي مكاناً قريباً منك.

حدثنا يونس أن العرب تقول في كلامها: هل قريباً منك أحد، كقولهم: هل قربك أحد.

وأما دونك فإنه لا يرفع أبداً، وإن قلت: هو دونك في الشرف؛ لأن هذا إنما هو مثل كما كان هذا مكان ذا في البديل مثلاً، ولكنه على السعة. وإنما الأصل في الظروف الموضع والمستقر من الأرض ولكنه جاز هذا كما تقول: إنه لصلب القنأة، وإنه لمن شجرة صالحة، ولكنه على السعة. وأما قصد قصدك فمثل نحى نحوك، وأقبل قبلك، يرتفع كما يرتفعان وينصب كما ينتصبان. وإن شئت قلت: هو دونك، إذا جعلت الأول الآخر ولم تجعله رجلاً. وقد يقولون: هو دون، في غير الإضافة، أي هو دون من القوم، وهذا ثوب دون، إذا كان رديئاً.

واعلم أنه ليس كل موضع و " لا " كل مكان يحسن أن يكون ظرفاً فمما لا يحسن أن يكون ظرفاً أن العرب لا تقول هو جوف المسجد ولا هو داخل الدار ولا هو خارج الدار، حتى تقول: هو في جوفها، وفي داخل الدار، ومن خارجها. وإنما فرق بين خلف وما أشبهها وبين هذه الحروف، لأن خلف وما أشبهها للأماكن التي تلي الأسماء من أقطارها. على هذا جرت عندهم، والجوف والخارج عندهم بمنزلة الظهر والبطن والرأس واليد، وصارت خلف وما أشبهها تدخل على كل اسم فتصير أمكنة تلي الاسم من نواحيه وأقطاره، ومن أعلاه وأسفله، وتكون ظروفها كما وصفت لك، وتكون أسماء كقولك: هو ناحية الدار إذا أردت الناحية بعينها، وهو في ناحية الدار، فتصير بمنزلة قولك: هو في بيتك وفي دارك.

ويدلك على أن الجور بمنزلة الاسم غير الطرف أنك تقول: زيد وسط الدار وضربت وسطه، وتقول: في وسط الدار، فيصير بمنزلة قولك: ضربت وسطه مفتوحاً مثله.

واعلم أن الظروف بعضها أشد تمكناً من بعض في الأسماء، نحو القبل والقصد والناحية. وأما الخلف والأمام والتحت فهن أقل استعمالاً في الكلام أن تجعل أسماء. وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار. وهذه حروف تجري مجرى خلفك وأمامك، ولكنها عز لناها لنفسر معانيها، لأنها غرائب.

فمن ذلك حرفان ذكرناهما في الباب الأول ثم لم نفسر معانيهما، وهما صدك ومعناه القصد، وسقبك ومعناه القرب، ومنه قول العرب: هو وزن الجبل أي ناحية منه، وهم زنة الجبل أي حذاه.

ومن ذلك قول العرب: هم قرابتك أي قربك، يعني المكان. وهم قرابتك في العلم، أي قريباً منك في العلم. وكان هذا بمنزلة قول العرب: هو حذاه وإزاءه، وحواليه بنو فلان، وقومك أقطار البلاد.

ومن ذلك قول الشاعر، وهو أبو حية النميري:

إذا ما نعشناه على الرحل ينثني ... مساليه عنه من وراء ومقدم

ومسالاه: عطفاه، فصار بمنزلة " جبي فطيمة " :

باب ما شبه من الأماكن المختصة

بالمكان غير المختص شبهت به إذ كانت تقع على الأماكن وذلك قول العرب، سمعناه منهم: هو منى منزلة الشغاف، وهو منى منزلة الولد.

ويدلك على أنه ظرف قولك: هو منى بمنزلة الولد فإنما أردت أن تجعله في ذلك الموضع، فصار كقولك: منزلي مكان كذا وكذا وهو منى مزجر الكلب، وأنت منى مقعد القابلة، وذلك إذا دنا فلنق بك من بين يديك. قال الشاعر، وهو أبو ذؤيب:

فورددن والعيوق مقعد رابى ال ... ضرباء خلف النجم لا يتتلع

وهو منك مناط الثريا.

وقال الأحموس:

وإن بني حرب كما قد علمتم ... مناط الثريا قد تعلت نجومها

وقال: هو منى مقعد الإزار، فأجرى هذا مجرى قولك: هو منى مكان السارية، وذلك لأنها أماكن، ومعناها هو منى في المكان الذي يقعد فيه الضرباء، وفي المكان الذي نيط به الثريا، وبالمكان الذي ينزل به الولد، وأنت منى في المكان الذي تقعد فيه القابلة، وبالمكان الذي يقعد عليه الإزار، فإنما أراد هذا المعنى ولكنه حذف الكلام. وجاز ذلك كما جاز دخلت البيت وذهبت الشأم؛ لأنها أماكن وإن لم تكن كالمكان.

وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت: هو منى مجلسك أو متكأ زيد، أو مربط الفرس، لم يجوز. فاستعمل من هذا ما استعملت العرب، وأجز منه ما أجازوا.

ومن ذلك قول العرب: هو منى درج السيل، أي مكان درج السيل من السيل. قال الشاعر، وهو ابن هرمة:

أنصب للمنية تعريهم ... رجالي أم هم درج السيول

ويقال رجع أدراجه، أي رجع في الطريق الذي جاء فيه. هذا معناه فأجرى مجرى ما قبله، كما أجروا ذلك المجرى درج السيول.

وأما ما يرتفع من هذا الباب فقولك: هو منى فرسخان، وهو منى عدوة الفرس، ودعوة الرجل، " وغلوة السهم " ، وهو منى يومان، وهو منى فوت اليد. فإنما فارق هذا الباب الأول لأن معنى هذا أنه يخبر أن بينه وبينه فرسخين ويومين، ودعوة الرجل، وفوتاً. ومعنى فوت اليد أنه يريد أن يقرب ما بينه وبينه. فهذا على هذا المعنى، وجرى على الكلام الأول، كأنه هو لسعة الكلام، كما قالوا: أحطب ما يكون الأمير يوم الجمعة.

وأما قول العرب: أنت منى مرأى ومسمع، فإنما رفعوه لأنهم جعلوه هو الأول، حتى صار بمنزلة قولهم: أنت منى قريب.

وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون:

أنصب للمنية تعريهم ... رجالي أم هم درج السيول

فجعلهم هم الدرج، كما تقول: زيد قصدك، إذا جعلت القصد زيداً، وكما يجوز لك أن تقول: عبد الله خلفك، إذا جعلته هو الخلف.

واعلم أن هذه الحروف بعضها أشد تمكناً في أن يكون اسماً من بعض، كالقصد والنحو، والقيل والناحية، وأما الخلف والأمام والنحت والدون فتكون أسماء، وكيونة " تلك " أسماء أكثر وأجرى في كلامهم. وكذلك مرأى ومسمع كينونتاهما أسماء أكثر، ومع ذلك إهم جعلوه اسماً خاصاً، بمنزلة المجلس والمتكأ وما أشبه ذلك، فكرهوا أن يجعلوه ظرفاً. وقد زعموا أن بعض الناس ينصبه، يجعله بمنزلة درج السيول، فينصبه، وهو قليل، كأنهم لما قالوا: بمراً ومسمع فصار غير الاسم الأول في المعنى واللفظ، شبهوه بقوله: هو مني بمنزلة الولد.

وقد زعم يونس أن ناساً يقولون: هو مني مزجر الكلب، يجعلونه بمنزلة مرأى ومسمع. وكذلك مقعد ومناط، يجعلونه هو الأول فيجري، كقول الشاعر:

وأنت مكانك من وائل ... مكان القراد من است الجمل

وإنما حسن الرفع ههنا لأنه جعل الآخر هو الأول، كقولك: له رأس رأس الحمار. ولو جعل الآخر ظرفاً جاز، ولكن الشاعر أراد أن يشبه مكانه بذلك المكان.

وأما قولهم: دارى خلف دارك فرسخاً، فانتصب لأن خلف خبر للدار، وهو كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى، فلما قال: دارى خلف دارك إهم، فلم يدر ما قدر ذاك، فقال: فرسخاً وذراعاً وميلاً، أراد أن يبين. فيعمل هذا الكلام في هذه الغايات بالنصب كما عمل: له عشرون درهماً في الدرهم، كأن هذا الكلام شيء منون يعمل فيما ليس من اسمه ولا هو هو، كما كان: أفضلهم رجلاً، بتلك المنزلة.

وإن شئت قلت: دارى خلف دارك فرسخان، تلغي خلف كما تلغي فيها إذا قلت: فيها زيد قائم.

وزعم يونس أن أبا عمرو كان يقول: دارى من خلف دارك فرسخان، فشبهه بقولك: دارك مني فرسخان، لأن خلف ههنا اسم، وجعل من فيها بمنزلة اسمها في الاسم. وهذا مذهب قوي.

وأما العرب فتحمله بمنزلة قولك: خلف، فتصوب وترفع، لأنك تقول: أنت من خلفي، ومعناه أنت خلفي، ولكن الكلام حذف. ألا ترى أنك تقول: دارك من خلف دارى، فيستغنى الكلام.

وتقول: أنت مني فرسخين، أي أنت مني ما دمنا نسير فرسخين، فيكون ظرفاً كما كان ما قبله مما شبه بالمكان.

وأما الوقت والساعات والأيام والشهور والسنون، وما أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر، فهو قولك: " القتال يوم الجمعة "، إذا جعلت يوم الجمعة ظرفاً، و " الهلال الليلة " . وإنما انتصبا لأنك جعلتهما ظرفاً وجعلت القتال في يوم الجمعة، والهلال في الليلة.

وإن قلت: الليلة الهلال، واليوم القتال نصبت، التقديم والتأخير في ذلك سواء. وإن شئت رفعت فجعلت الآخر الأول.

وكذلك: اليوم الجمعة واليوم السبت، وإن شئت رفعت. فأما اليوم الأحد، واليوم الاثنين، فإنه لا يكون إلا رفعاً، وكذلك إلى الخميس، لأنه ليس يعمل فيه كأنك أردت أن تقول: اليوم الخامس والرابع. وكذلك: اليوم خمسة عشر من الشهر، إنما أردت هذا اليوم تمام خمسة عشر من الشهر، ويومان من الشهر رفع كله، فصار بمنزلة قولك: العام عامها.

ومن العرب من يقول: اليوم يومك، فيجعل اليوم الأول بمنزلة الآن، لأن الرجل قد يقول: أنا اليوم أفعل ذاك، ولا يريد يوماً بعينه.

وتقول: عهدي به قريباً وحديتاً، إذا لم تجعل الآخر هو الأول. فإن جعلت الآخر هو الأول رفعت. وإذا نصبت جعلت الحديث والقريب من الدهر. وتقول: عهدي به قائماً وعلمي به ذا مال، فتنصب على أنه حال وليس بالعهد ولا العلم، وليس هنا ظرفين.

وتقول: ضربي عبد الله قائماً، على هذا الذي ذكرت لك. واعلم أن ظروف الدهر أشد تمكناً في الأسماء، لأنها تكون فاعلة ومفعولة. تقول: أهلكك الليل والنهار، واستوفيت أيامك، فأجرى الدهر هذا المجرى. فأجر الأشياء كما أجرها.

هذا باب الجر

والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه. واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً. فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررت بعبد الله، وهذا لعبد الله، وما أنت كريد، وبالكبر، وتالله لا أفعل ذاك ومن وفي ومد، وعن ورب وما أشبه ذلك، وكذلك أخذته عن زيد، وإلى زيد.

وأما الحروف التي تكون ظرفاً فحو خلف وأمام، وقدام ووراء، وفوق وتحت، وعند وقيل، ومع وعلى، لأنك تقول: من عليك، كما تقول: من فوقك، وذهب من معه. وعن أيضاً ظرف بمنزلة ذات اليمين والناحية. ألا ترى أنك تقول: من عن يمينك، كما تقول: من ناحية كذا وكذا. وقبالة، ومكانك، ودون، وقبل، وبعده، وإزاء، وحذاء، وما أشبه هذا من الأمكنة والأزمنة. وذلك قولك: أنت خلف عبد الله، وأمام زيد، وقدام أخيك، وكذلك سائر هذه الحروف. وهذه الظروف أسماء، ولكنها صارت مواضع للأشياء.

وأما الأسماء فحو: مثل، وغير، وكل، وبعض. ومثل ذلك أيضاً الأسماء المختصة نحو: حمار، وجدار، ومال، وأفعل نحو قولك: هذا أعمل الناس، وما أشبه هذا من الأسماء كلها، وذلك قولك: هذا مثل عبد الله، وهذا كل مالك وبعض، وهذا حمار زيد وجدار أخيك، ومال عمرو. وهذا أشد الناس.

وأما الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء، ولكنها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده. فإذا قلت: يا بكر فإنما أردت أن تجعل ما يعمل في المنادى من الفعل المضمر مضافاً إلى بكر باللام. وإذا قلت: مررت بزيد، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء، وكذلك هذا لعبد الله. وإذا قلت: أنت كعبد الله، فقد أضفت إلى عبد الله الشبه بالكاف. وإذا قلت: أخذته من عبد الله فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بمن. وإذا قلت: مذ زمان فقد أضفت الأمر إلى وقت من الزمان "بمذ". وإذا قلت: أنت في الدار فقد أضفت كيتونتك في الدار إلى الدار بفي. وإذا قلت: فيك خصلة سوء، فقد أضفت إليه الرداءة بفي. وإذا قلت: رب رجل يقول ذاك، فقد أضفت القول إلى الرجل برب. وإذا قلت: بالله والله وتالله فإنما أضفت الحلف إلى الله سبحانه. كما أضفت النداء باللام إلى بكر حين قلت: يا بكر. وكذلك رويته عن زيد، أضفت الرواية إلى زيد بعن.

باب مجرى النعت على المنعوت..

والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك

فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررت برجل ظريف قبل، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد. " وإنما صاراً كالاسم الواحد " من قبل أنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل، ولكنك أردت الواحد من الرجال الذين كل واحد منهم رجل ظريف، فهو نكرة، وإنما كان نكرة لأنه من أمة كلها له مثل اسمه. وذلك أن الرجال كل واحد منهم رجل، والرجال الظرفاء كل واحد منهم رجل ظريف، فاسمه يخلطه بأتمته حتى لا يعرف منها.

فإن أطلت النعت فقلت: مررت برجل عاقل كريم مسلم، فأجره على أوله. ومن النعت أيضاً: مررت برجل أيما رجل، فإيما نعت للرجل في كماله وبذة غيره، كأنه قال: مررت برجل كامل. ومنه: مررت برجل حسبك من رجل. فهذا نعت للرجل بإحسابه إياك من كل رجل. وكذلك: كافيك من رجل، وهمك من رجل، " وناهيك من رجل "، ومررت برجل ما شئت من رجل، ومررت برجل شرعك من رجل، ومررت برجل هدك من رجل، " وبامرأة هدك من امرأة " . فهذا كله على معنى واحد، وما كان منه يجري فيه الإعراب فصار نعتاً لأوله جرى على أوله.

وسمنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: مررت برجل هدك من رجل، ومررت بامرأة هدتك من امرأة؛ فجعله فعلاً " مفتوحاً، كأنه قال: فعل وفعلت " ، بمنزلة كفاك وكفتك.

ومن النعت أيضاً: مررت برجل مثلك. فمثلك نعت على أنك قلت هو رجل كما أنك رجل، ويكون نعتاً أيضاً على أنه لم يزد عليك ولم ينقص عنك في شيء من الأمور. ومثله: مررت برجل مثلك، أي صورته شبيهة بصورتك، وكذلك: مررت برجل ضربك وشبهك. وكذلك نحوك، يجرب في المعنى والإعراب مجرى واحداً، وهن مضافات إلى معرفة صفات لنكرة.

" ويونس يقول: هذا مثلك مقبلاً، وهذا زيد مثلك، إذا قدمه جعله معرفة وإذا أخره جعله نكرة. ومن العرب من يوافق على ذلك " .

ومنه: مررت برجل شر منك، فهو نعت على أنه تقص أن يكون مثله. ومنه: مررت برجل خير منك، فهو نعت له بأنه قد زاد على أن يكون مثله. ومنه: مررت برجل غيرك، فغيرك نعت يفصل به بين من نعته بغير وبين من أضفتها إليه حتى لا يكون مثله أو يكون مر باثنين.

ومنه: مررت برجل آخر، " فأخر " نعت على نحو غير. ومنه: مررت برجل حسن الوجه، نعت الرجل بحسن وجهه ولم تجعل فيه الهاء هي إضمار الرجل، كما تقول: حسن وجهه، لأنه إذا قيل حسن الوجه علم أنه لا يعني من الوجوه إلا وجهه.

ومثل ذلك: مررت بامرأة حسنة الوجه، إنما أدخلت الهاء في الحسنة لأن الحسنة إنما وقعت نعتاً لها ثم بلغت به بعد ما صار نعتاً لها حيث أردت، فمن ثم صارت فيها الهاء. وليست بمنزلة حسن وجهه في اللفظ وإن كان المعنى واحداً؛ لأن الحسن ههنا للأول ثم تضيفه إلى من تريد، وحسن الوجه مضاف إلى معرفة صفة للنكرة، فلما كانت صفة للنكرة أجريت مجراها كما جرت مجراها أخواتها مثل وما أشبهها.

ومما يكون نعتاً للنكرة وهو مضاف إلى معرفة قول الشاعر، امرؤ القيس:  
بمنجرد قيد الأوابد للاحه ... طراد الهوادي كل شأ ومغرب  
ومنه أيضاً: مررت على ناقة عبر الهواجر. ومما يكون مضافاً إلى المعرفة ويكون نعتاً للنكرة الأسماء التي أخذت من

الفعل فأريد بها معنى التتوين. من ذلك: مررت برجل ضاربك، فهو نعت على أنه سيضربه، كأنك قلت: مررت برجل ضارب زيدا، ولكن حذف التتوين استخفاً. وإن أظهرت الاسم وأردت التخفيف والمعنى معنى التتوين، جرى مجراه حين كان الاسم مضمراً، وذلك قولك: مررت برجل ضاربه رجل؛ فإن شئت حملته على أنه سيفعل، وإن شئت على أنك مررت به وهو في حال عمل، وذلك قوله عز وجل: " هذا عارض ممطرنا ". فالرفع ههنا كالجاء في باب الجر.

واعلم أن كل مضاف إلى معرفة وكان للنكرة صفة فإنه إذا كان موصوفاً أو صفياً أو خبراً أو مبتدأً، بمنزلة النكرة المفردة. ويدلك على ذلك قول " الشاعر، وهو " جرير:

ظللتنا بمستن الحرور كأننا ... لدى فرس مستقبل الريح صائم كأنه قال: لدى مستقبل صائم.  
وقال المرار الأسدي:

سل الهموم بكل معطى رأسه ... ناج مخالط صهبة معيس  
مغتال أحبله ميبين عنقه ... في منكب زين المطى عرندس  
سمعناه ممن يرويه من العرب ينشده هكذا. ومنه أيضاً قول ذي الرمة:  
سرت تحبظ الظلماء من جانبي قساً ... وحب بها من خابط الليل زائر  
فكأنهم قالوا: بكل معطى " رأسه "، ومن خابط " الليل ". ومثله قول جرير:  
يارب غابطنا لو كان يعرفكم ... لاقى مباحدة منكم وحرمانا  
وقال أبو محجن الثقفي:

يارب مثلك في النساء غريرة ... بيضاء قد تمنعها بطلاق  
فرب لا يقع بعدها إلا نكرة، فذلك يدل على أن " غابطنا " و" مثلك " نكرة.  
ومن ذلك قول العرب: لي عشرون مثله ومائة مثله، فأجروا ذلك بمنزلة عشرين درهماً ومائة درهم. فالمثل وأخواته كأنه كالذي حذف منه التتوين في قوله مثل زيداً وقيد الأوابد. وهذا تمثيل، ولكنها كمائة وعشرين، فلزمها شيء واحد وهو الإضافة. يريد أنك أردت معنى التتوين. فمثل ذلك قولهم: مائة درهم.  
وزعم يونس أنه يقول: عشرون غيرك، على قوله عشرون مثلك.  
وزعم يونس والخليل رحمهما الله، أن الدرهم ليست نكرة؛ لأنهم يقولون: مائة الدرهم التي تعلم، فهي بمنزلة عبد الله.

وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة، التي صارت صفة للنكرة، قد يجوز فيهن كلهن أن يكون معرفة، وذلك معروف في كلام العرب. يدلك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول: مررت بعبد الله ضاربك، فجعلت ضاربك بمنزلة صاحبك.

وزعم يونس أنه يقول: مررت بزيد مثلك، إذا أرادوا مررت بزيد المعروف بشبهك، فتجعل مثلك معرفة. ويدلك على ذلك قوله: هذا مثلك قائماً، كأنه قال هذا أخوك قائماً. إلا حسن الوجه فإنه بمنزلة رجل، لا يكون معرفة. وذلك أنه يجوز لك أن تقول: هذا الحسن الوجه، فيصير معرفة بالألف واللام، كما يصير الرجل معرفة بالألف واللام ولا يكون معرفة إلا بهما.

ومن النعت أيضاً: مررت برجل إما قائم وإما قاعد، فقد أعلمهم أنه ليس بمضطجع " ولكنه " شك في القيام والعود، وأعلمهم أنه على أحدهما.

ومن النعت أيضاً: مررت برجل لا قائم ولا قاعد، جر لأنه نعت، كأنك قلت: مررت برجل قائم، وكأنك تحدث من في قلبه أن ذاك الرجل قائم أو قاعد، فقلت: لا قائم ولا قاعد، لتخرج ذلك من قلبه. ومنه: مررت برجل راكب وذهب، واستحقهما لا لأن الركوب قبل الذهاب. ومنه: مررت برجل راكب فذهب استحقهما إلا أنه بين أن الذهاب بعد الركوب وأنه لا مهلة بينهما وجعله متصلاً به. ومنه: مررت برجل راكب ثم ذهب، فبين أن الذهاب بعده، وأن بينهما مهلة، وجعله غير متصل به فصيره على حدة.

ومنه: مررت برجل راكع أو ساجد، فإنما هي بمنزلة إما وإما، إلا أن إما يجاء بها ليعلم أنه يريد أحد الأمرين، وإذا قال " أو " ساجد فقد يجوز أن يقتصر عليه. ومنه: مررت برجل راكع لا ساجد، لإخراج الشك أو لتأكيد العلم فيهما. ومنه: مررت: برجل راكع بل ساجد، إما غلط فاستدرك، وإما نسي فذكر. ومنه: مررت برجل حسن الوجه جميلة، جر لأنه حسن الخاصة جميلها، والوجه ونحوه خاص، ولو كان حسن العامة لقال حسن جميل. ومنه: مررت برجل ذي مال، أي صاحب مال.

ومنه: مررت برجل رجل صدق، منسوب إلى الصلاح. كأنك قلت: مررت برجل صالح. وكذلك: مررت برجل رجل سوء، كأنك قلت: مررت برجل فاسد؛ لأن الصدق صلاح والسوء فساد. وليس الصدق ههنا بصدق اللسان، لو كان كذلك لم يجر لك أن تقول هذا ثوب صدق وعمار صدق، وكذلك السوء ليس في معنى سؤته. ومن النعت أيضاً: مررت برجلين مثلين، فتفسير المثلين أن كل واحد منهما مثل صاحبه. ومثل ذلك سيان، وسواء. ومنه: مررت برجلين مثلك، أي كل واحد منهما مثلك، ووجه آخر على أنهما جميعاً مثلك. وكل ذلك جر. ومنه: مررت برجلين غيرك، فإن شئت حملته على أنهما غيره في الخصال وفي الأمور، وإن شئت على قوله: مررت برجلين آخرين إذا أردت أنه قد ضم معك في المرور سواك، فيصير كقولك: برجل آخر، إذا ثني به. ومنه: مررت برجلين سواء، على أنهما لي يزيدا على رجلين ولي ينقصا من رجلين. وكذلك مررت بدرهم سواء. ومنه أيضاً: مررت برجلين مسلم وكافر، جمعت الاسم وفرقت النعت. وإن شئت كان المسلم والكافر بدلاً، كأنه أجاب من قال: بأي ضرب مررت؟ وإن شاء رفع كأنه أجاب من قال: فما هما؟ فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب؛ لأنه إنما يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته.

وكذلك: مررت برجلين رجل صالح ورجل طالح، إن شئت صيرته تفسيراً للنعت، وصار إعادتك الرجل توكيداً. وإن شئت جعلته بدلاً، كأنه جواب لمن قال: بأي رجل مررت. فتركت الأول واستقبلت الرجل بالصفة. وإن شئت رفعت على قوله فما هما؟ وما جاء في الشعر قد جمع فيه الاسم وفرق النعت وصار مجروراً قوله، " وهو رجل من باهلة " :

بكيت وما بكا رجل حلیم ... علی ریعین مسلوب وبال

كذا سمعنا العرب تنشده، والقوافي مجرورة.

ومنه أيضاً: مررت بثلاثة نفر: رجلين مسلمين ورجل كافر، جمعت الاسم وفصلت العدة ثم نعته وفسرته. وإن شئت أجرته مجرى الأول في الابتداء فترفعه، وفي البديل فتجره. قال " الرجز، وهو " العجاج: حوى على مستويات خمس ... كركرة وثغفات ملس

وهذا يكون على وجهين: على البدل، وعلى الصفة.

ومثال ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبدل، قوله عز وجل: " قد كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة " . ومن الناس من يجر والجر على وجهين: على الصفة، وعلى البدل. ومنه قول كثير عزة:

وكنت كذى رجلين: رجل صحيحة ... ورجل رمى فيها الزمان فشلت

فأما مررت برجل راعع وساجد، ومررت برجل رجل صالح، فليس الوجه فيه إلا الصفة، وليس هذا بمنزلة مررت برجلين مسلم وكافر ولا ما أشبهه، من قبل أنك ثم تبعض، كأنك قلت: أحدهما كذا والآخر كذا، ومنهم كذا " ومنهم كذا " .

وإذا قلت: مررت برجل قائم، ومررت برجل قاعد، فهذا اسم واحد. ولو قلت: مررت برجل مسلم وثلاثة رجال مسلمين لم يحسن فيه إلا الجر لأنك جعلت الكلام اسماً واحداً حتى صار كأنك قلت: مررت بقائم ومررت برجل مسلمين.

وهذا قول يونس: ولو جاز الرفع لقلت: كان عبد الله راعع؛ لأنك إن شبهته بالتبعض فالتبعض ههنا رفع، إذا قلت: كان أحوالك راعع وساجد. ومثل ذلك: مررت برجل وامرأة وحمار قيام، فرقت الأسماء وجمعت النعت، فصار جمع النعت ههنا بمنزلة قولك: مررت برجلين مسلمين، لأن النعت ههنا ليس مبعوضاً، ولو جاز في هذا الرفع لجاز مررت بأخيكم وعبد الله وزيد قيام، فصار النعت ههنا مع الأسماء بمنزلة اسم واحد. وتقول: مررت بأربعة صريع وجريح، لأن الصريع والجرريح غير الأربعة، فصار على قولك: منهم صريع ومنهم جريح.

ومن النعت أيضاً: مررت برجل مثل رجلين، وذلك في الغناء " والجزء " . وهذا مثل قولك: مررت ببر ملاء قدحين، فالذي يضاف إليه الملاء مقياس ومكيال ومثقال ونحوه، والأول موزون ومقيس ومكيل. وكذلك: مررت برجلين مثل رجل في الغناء، كقولك: ببرين ملاء قدح. وتقول: مررت برجل مثل رجل، وتقول: مررت برجل أسد شدة وجرأة، إنما تريد مثل الأسد. وهذا ضعيف قبيح، لأنه اسم لم يجعل صفة، وإنما قاله النحويون، شبه بقولهم: مررت بزبد أسداً شدة.

وقد يكون خبراً ما لا يكون صفة. " ومثله: مررت برجل نار حمرة " .

ومنه أيضاً: مررت برجل صالح بل طالح، وما مررت برجل كريم بل لئيم، أبدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى وأشركت بينهما بل في الإجراء على المنعوت. وكذلك: مررت برجل صالح بل طالح، ولكنه يجيء على النسيان أو الغلط، فيتدارك كلامه؛ لأنه ابتداءً بواجب.

ومثله: ما مررت برجل صالح لكن طالح، أبدلت الآخر من الأول فجرى مجراه في بل.

فإن قلت: مررت برجل صالح ولكن طالح، فهو محال، لأن لكن لا يتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يثبت بها بعد النفي. وإن شئت رفعت فابتدأت على هو فقلت: ما مررت برجل صالح ولكن طالح، وما مررت برجل صالح بل طالح، ومررت برجل صالح بل طالح؛ لأنها من الحروف التي يبتدأ بها.

ومن ذلك قوله عز وجل: " وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون " . فالرفع ههنا بعد النصب كالرفع بعد الجر. وإن شئت كان الجر على أن يكون بدلاً على الباء.

واعلم أن بل، ولا بل، ولكن، يشركن بين النعتين فيجران على المنعوت، كما أشركت بينهما الواو والفاء، وثم

وأو، ولا، وإما وما أشبه ذلك.

وتقول: ما مررت برجل مسلم فكيف رجل راغب في الصدقة، بمنزلة: فأين راغب في الصدقة. وزعم يونس أن الجر خطأ؛ لأن أين ونحوها يتبدأ بهن ولا يضمم بعدهن شيء، " كقولك: فهلا ديناراً، إلا أنهما مما يكون بعدهما الفعل ".

ألا ترى أنك لو قلت: رأيت زيدا فأين عمراً، أو فهل بشراً لم يجز. وقد بين ترك إضمار الفعل فيما مضى. ولكن وبل لا يتبدآن ولا يكونان إلا على كلام، فشبهن ياما وأو ونحوهما.

ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: " هذا جحر ضب خرب "، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأصحهم. وهو القياس، لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره. وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب، فجروه لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد. ألا ترى أنك تقول: هذا حب رمان. فإذا كان لك قلت: هذا حب رمان، فأضفت الرمان إليك، وليس لك الرمان إنما لك الحب.

ومثل ذلك: هذه ثلاثة أثوابك. فكذلك يقع على جحر ضب ما يقع على حب رمان، تقول: هذا جحر ضبي، وليس لك الضب إنما لك جحر ضب، فلم يمنعك ذلك من أن قلت جحر ضبي، والجحر والضب بمنزلة اسم مفرد، فانجر الخرب على الضب كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب. ومع هذا أنهم أتبعوا الجر كما أتبعوا الكسر الكسر، نحو قولهم: بهم وبدارهم، وما أشبه هذا. وكلا التفسيرين تفسير الخليل، وكان كل واحد منهما عنده وجهاً من التفسير.

وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلا هذان جحراً ضب خربان، من قبل أن الضب واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً، وقالوا: هذه جحرة ضباب خربة، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة، فغلطوا.

وهذا قول الخليل رحمه الله، ولا نرى هذا والأول إلا سواء، لأنه إذا قال: هذا جحر ضب متهدم، ففيه من البيان أنه ليس بالضب، مثل ما في الشبهة من البيان أنه ليس بالضب. وقال العجاج:

كأن نسج العنكبوت المرمل

فالنسج مذكر والعنكبوت أنثى.

باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار

### فجريا عليه كما أشرك بينهما في النعت فجريا على المنعوت

وذلك قولك: مررت برجل وحمار قبل. قالوا وأشركت بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك

إياه يكون بها أولى من الحمار، كأنك قلت مررت بهما. فالنفي في هذا أن تقول: ما مررت برجل وحمار، أي ما مررت بهما، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأن يجوز أن تقول: مررت بزید وعمرو والمبدوء به في المرور عمرو، " ويجوز أن يكون زيدا "، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة. فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني. فإذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا أجبتة على أيها شئت؛ لأنها قد جمعت هذه

الأشياء. وقد تقول: مررت بزید وعمرو، على أنك مررت بهما مرورين، وليس في ذلك " دليل " على المرور

المبدوء به، كأنه يقول: ومررت أيضاً بعمرو. فنفي هذا: ما مررت بزید وما مررت بعمرو.

وسنين النفي بحروفه في موضعه إن شاء الله.

ومن ذلك " قولك " : مررت بزید فعمرو، ومررت برجل فامرأة. فالفاء أشركت بينهما في المرور، وجعلت الأول مبدوءاً به. ومن ذلك: مررت برجل ثم امرأة، فالمرور ههنا مروران، وجعلت ثم الأول مبدوءاً به وأشركت بينهما في الجر.

ومن ذلك " قولك " : مررت برجل أو امرأة، فأو أشركت بينهما في الجر، وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر، وسوت بينهما في الدعوى. فجواب الفاء: ما مررت بزید فعمرو. وجواب ثم: ما مررت بزید ثم عمرو. وجواب أو إن نفيت الاسمين: ما مررت بواحد منهما، وإن أثبت أحدهما قلت: ما مررت بفلان. ومن ذلك: مررت برجل لا امرأة، أشركت بينهما لا في الباء وأحقت المرور للأول وفصلت بينهما عند من التيسا عليه فلم يدر بأيهما مررت. هذا باب المبدل من المبدل منه

والمبدل يشرك المبدل منه في الجر وذلك قولك: مررت برجل حمار. فهو على وجه محال، وعلى وجه حسن. فأما المحال فإن تعني أن الرجل حمار. وأما الذي يحسن فهو أن تقول: مررت برجل، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول: حمار، إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك. ومثل ذلك قولك: لا بل حمار.

ومن ذلك قولك مررت برجل بل حمار، وهو على تفسير: مررت برجل حمار. ومن ذلك: ما مررت برجل بل حمار، وما مررت برجل ولكن حمار، أبدلت الآخر من لأول وجعلته مكانه. وقد يكون فيه الرفع على أن يذكر الرجل فيقال: من أمره ومن أمره، فتقول أنت: قد مررت به، فما مررت برجل بل حمار ولكن حمار، أي بل هو حمار ولكن هو حمار. ولو ابتدأت كلاماً فقلت: ما مررت برجل ولكن حمار، تريد: ولكن هو حمار، كان عربياً؛ أو بل حمار، أو لا بل حمار، كان كذلك، كأنه قال: ولكن الذي مررت به حمار.

وإذا كان قبل ذلك منوعت فأضمرته، أو اسم فأضمرته أو أظهرته، فهو أقوى؛ لأنك تضمير ما ذكرت وأنت هنا تضمير ما لم تذكر. وهو جائز عربي، لأن معناه ما مررت بشيء هو رجل؛ فجاز هذا كما جاز المنوعت المذكور نحو قولك: " ما " مررت برجل صالح بل طالح.

ومثل ذلك قوله عز وجل: " وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون " . فهذا على أنهم قد كانوا ذكروا الملائكة قبل ذلك بهذا، وعلى الوجه الآخر. والمعرفة والنكرة في لكن وبل ولا بل سواء.

ومن المبدل أيضاً قولك: قد مررت برجل أو امرأة، إنما ابتداءً بيقين ثم جعل مكانه شكاً أبده منه، فصار الأول والآخر الادعاء فيهما سواء، فهذا شبيه بقوله: ما مررت بزید ولكن عمرو، ابتداءً بنفي ثم أبدل مكانه يقيناً. وأما قولهم: أمرت برجل أم امرأة؟ إذا أردت معنى أيهما مررت به، فإن أم تشرك بينهما كما أشركت بينهما أو. وأما: ما مررت برجل فكيف امرأة، فزعم يونس أن الجر خطأ، وقال: هو بمنزلة أين. ومن جر هذا فهو ينبغي له أن يقول: ما مررت بعبد الله فلم أخيه، وما لقيت زيدا مرة فكم أبا عمرو؟ تريد: فلم مررت بأخيه؟ وفكم لقيت أبا عمرو؟ واعلم أن المعرفة والنكرة في باب الشريك والمبدل سواء.

واعلم أن المنسوب والمرفوع في الشركة والبدل كالجور.  
الجزء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

؟

هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها

فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة، إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار. فأما العلامة المختصة فنحو زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وعبدِ الله، وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفة لأنه اسمٌ وقع عليه يُعرف به بعينه دون سائر أمته.

وأما المضاف إلى معرفة فنحو قولك: هذا أخوك، ومررتُ بأبيك، وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفةً بالكاف التي أضيف إليها، لأن الكاف يراد بها الشيء بعينه دون سائر أمته.

وأما الألف واللام فنحو الرجل والقرس والبعير وما أشبه ذلك. وإنما صار معرفة لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته، لأنك قلت: مررتُ برجلٍ، فإنك إنما زعمت أنك إنما مررتُ بواحدٍ ممن يقع عليه هذا الاسم، لا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب. وإذا أدخلت الألف واللام فإنما تُذكره رجلاً قد عرفه، فتقول: الرجل الذي من أمره كذا وكذا؛ ليتوهم الذي كان عهدته ما تذكر من أمره.

وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه، وهذان وهاتان، وهؤلاء، وذلك وتلك، وذاتك وتاتك، وأولئك، وما أشبه ذلك. وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته.

وأما الإضمار فنحو: هو، وإياه، وأنت، وأنا، ونحن، وأنتم، وأننّ، وهنّ، وهم، وهي، والتاء التي في فعلتُ وفعلتِ وفعلتَ، وما زيد على التاء نحو قولك: فعلتُما وفعلتِما وفعلتَ، والواو التي في فعلُوا، والنون والألف اللتان في فعلنا في الاثنين والجمع، والنون في فعلنّ، والإضمار الذي ليست له علامة ظاهرة نحو: قد فعل ذلك، والألف التي في فعلا، والكاف والهاء في رأيتك ورأيتي، وما زيد عليهما نحو: رأيتكما ورأيتكم، ورأيتهما، ورأيتهم، ورأيتكن ورأيتهنّ، والياء في رأيتني، والألف والنون اللتان في رأيتنا ورأيتنا، والكاف والهاء اللتان في بك وبه وبها، وما زيد عليهنّ نحو قولك: بكما وبكم وبكنّ وبهما وبهم وبهنّ، والياء في غلامي وبني.

وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمّر اسماً بعد ما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني، وأنت تريد شيئاً يعلمه.

واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة.

واعلم أن العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء: بالمضاف إلى مثله، وبالألف واللام، وبالأسماء المبهمة. فأما المضاف فنحو: مررتُ بزيدٍ أخيك. والألف واللام نحو قولك: مررتُ بزيد الطويل، وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام. وأما المبهمة فنحو: مررتُ بزيد هذا وبعمره ذلك.

والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء: بما أضيف كإضافته، وبالألف واللام، والأسماء المبهمة؛ وذلك: مررتُ بصاحبك أخي زيد، ومررتُ بصاحبك الطويل ومررتُ بصاحبك هذا.

فأما الألف واللام فتوصف بالألف واللام، وبما أضيف إلى الألف واللام؛ لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمترلة

الألف واللام فصار نعتاً، كما صار المضاف الى غير الألف واللام صفةً لما ليس فيه الألف واللام، نحو مررتُ بزيد أخيك، وذلك قولك: مررتُ بالجميل النميل، ومررتُ بالرجل ذي المال. وإنما منع أخاك أن يكون صفةً للطويل أن الأخ إذا أضيف كان أخصاً، لأنه مضاف الى الخاص والى إضماره، فإنما ينبغي لك أن تبدأ به وإن لم تكتفِ بذلك زدتَ من المعرفة ما تزداد به معرفة. وإنما منع هذا أن يكون صفةً للطويل والرجل أن الخبير أراد أن يقرب به شيئاً ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك، دون سائر الأشياء. وإذا قال الطويل فإنما يريد أن يعرفك شيئاً بقلبك ولا يريد أن يعرفكك بعينك، فلذلك صار هذا يُنعت بالطويل ولا يُنعت الطويل بهذا، لأنه صار أخصاً من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئاً بمعرفة العين ومعرفة القلب. وإذا قال الطويل فإنما عرفه شيئاً بقلبه دون عينه، فصار ما اجتمع فيه شيئان أخصاً.

واعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً. وإنما وُصفتُ بالأسماء التي فيها الألف واللام لأنها والمبهمة كشيء واحد، والصفات التي فيها الألف واللام هي في هذا الموضع بمنزلة الأسماء وليست بمنزلة الصفات في زيد وعمرو إذا قلتَ مررتُ بزيد الطويل، لأني لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصاً ولا صفةً له يُعرف بها، وكأنك أردتَ أن تقول مررتُ بالرجل، ولكنك إنما ذكرتَ هذا لتقرب به الشيء وتشير إليه.

ويدلُّك على ذلك أنك لا تقول: مررتُ بهذين الطويل والقصير وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة هذا الرجل، ولا تقول: مررتُ بهذا ذي المال كما قلت: مررتُ بزيد ذي المال. واعلم أن صفات المعرفة تجري من المعرفة مجرى صفات النكرة من النكرة، وذلك قولك: مررتُ بأخويك الطويلين؛ فليس في هذا إلا الجرُّ كما ليس في قولك: مررتُ برجل طويل، إلا الجرُّ. وتقول: مررتُ بأخويك الطويل والقصير، ومررتُ بأخويك الراكع والساجد، ففي هذا البدل، وفي هذا الصفة، وفيه الابتداء، كما كان ذلك في مررتُ برجلين صالح وطالح. وإذا قلت: مررتُ بزيد الراكع ثم الساجد، أو الراكع فالساجد، أو الراكع لا الساجد، أو الراكع أو الساجد، أو إما الراكع وإما الساجد، وما أشبه هذا، لم يكن وجه كلامه إلا الجرُّ كما كان ذلك في النكرة. فإن أدخلتَ بل ولكنَّ جاز فيهما ما جاز في النكرة. فعلى هذا فقيس المعرفة. وقد مضى الكلام في النكرة فأغنى عن إعادته في المعرفة، لأن الحكم واحد.

واعلم أن كل شيء كان للنكرة صفةً فهو للمعرفة خبر، وذلك قولك: مررتُ بأخويك قائمين، فالقائمان هنا نصب على حدِّ الصفة في النكرة. وتقول: مررتُ بأخويك مسلماً وكافراً هذا على من جرَّ وجعلهما صفةً للنكرة، ومن جعلهما بدلاً من النكرة جعلهما بدلاً من المعرفة كما قال الله عز وجل: " لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ. نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ". وأنشدنا لبعض العرب الموثوق بهم:

فإلى ابنِ أمِّ أناسٍ ارحلٍ ناقتي ... عمرو فتبلغُ حاجتي أو تُزجفُ  
ملكٍ إذا نزل الوفودُ يبابه ... عرفوا مواردَ مُريدٍ لا يُنزفُ

ومن رفع في النكرة رفع في المعرفة. قال الفرزدق:

فأصبح في حيثُ التقينا شريدهم ... طليقٌ ومكتوفُ اليدينِ ومُرغِفُ  
وقال آخر، رجل من بني قُشير:

فلا تجعلي ضيفي ضيفاً مُقرباً ... وآخرُ معزولٌ عن البيتِ جانبُ

والنصب جيد كما قال النابغة الجعلي:

وكانت قُشَيْرٌ شامتاً بصديقها ... وآخرَ مرزياً وآخرَ رازياً

وقال الآخر، وهو ذو الرمة:

ترى خلقها نصفَ قناةٍ قويمه ... ونصفٌ نقاً يرتجّ أو يتمرّم

وبعضهم ينصب على البدل. وإن شئت كان بمنزلة رأيته قائماً، كأنه صار خيراً على حدّ من جعله صفة للنكرة على الأوجه الثلاثة. واعلم أن المضمّر لا يكون موصوفاً، من قبيل أنك إنما تضمّر حين ترى أن اتخذت قد عرف من تعني،

ولكن لها أسماء تُعطَف عليها، تعمّ وتؤكد، وليست صفة؛ لأن الصفة تحلية نحو الطويل، أو قرابة نحو أخيك

وصاحبك وما أشبه ذلك، أو نحو الأسماء المهمة، ولكنها معطوفة على الاسم تجري مجراه، فلذلك قال النحويون صفة. وذلك قولك: مررت بهم كلهم، أي لم أدع منهم أحداً، ويجيء تأكيداً كقولك: لم يبق منهم مُخَبَّرٌ وقال بقي منهم. ومثله أيضاً: مررت بهم أجمعين أكتعين، ومررت بهم جُمع كُنع، ومررت بهم أجمع أكتع، ومررت بهم جميعهم. فهكذا هذا وما أشبهه.

ومنه مررت به نفسه، ومعناه مررت به بعينه.

واعلم أن الخاص من الأسماء لا يكون صفة، لأنه ليس بحلّية ولا قرابة ولا مبهم، ولكنه يكون معطوفاً على الاسم كعطف أجمعين. وهذا قول الخليل رحمه الله، وزعم أنه من أجل ذلك قال: يا أيها الرجل زيدٌ أقبيلٌ. قال: لو لم يكن على الرجل كان غير منون. وإنما صار المبهم بمنزلة المضاف لأن المبهم تقرب به شيئاً أو تبعده، وتُشير إليه.

ومن الصفة: أنت الرجل كلُّ الرجل، ومررت بالرجل كلُّ الرجل. فإن قلت: هذا عبد الله كلُّ الرجل، أو هذا أخوك كلُّ الرجل، فليس في الحسن كالألف واللام؛ لأنك إنما أردت بهذا الكلام هذا الرجل المبالغ في الكمال، ولم ترد أن تجعل كل الرجل شيئاً تعرف به ما قبله وتبينه للمخاطب، كقولك: هذا زيد. فإذا خفت أن يكون لم يُعرف قلت: الطويل، ولكنك بنيت هذا الكلام على شيء قد أثبت معرفته، ثم أخبرت أنه مستكمل للخصال.

ومثل ذلك قولك: هذا العالم حقُّ العالم وهذا العالم كلُّ العالم، إنما أراد أنه مستحق للمبالغة في العلم. فإذا قال هذا العالم جدُّ العالم فإنما يريد معنى هذا عالم جداً، أي هذا قد بلغ الغاية في العلم. فجرى هذا الباب في الألف واللام مجراه في النكرة إذا قلت: هذا رجل كلُّ رجل، وهذا عالم حقُّ عالم، وهذا عالم جدُّ عالم.

ويدلّك على أنه لا يريد أن يثبت بقوله كلُّ الرجل الأول أنه لو قال: هذا كلُّ الرجل، كان مستغنياً به، ولكنه ذكر الرجل تأكيداً، كقولك: هذا رجل صالح، ولم يرد أن يبين بقوله كلُّ الرجل ما قبله، كما يبين زيداً إذا خاف أن يلتبس فلم يرد ذلك بالألف واللام، وإنما هذا ثناء يحضرك عند ذكرك إياه.

ومن الصفة قولك: ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذاك، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذاك.

وزعم الخليل رحمه الله أنه إنما جرّ هذا على نية الألف واللام، ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام كما كان الجماء الغفير منصوباً على نية إلقاء الألف واللام، نحو طراً وقاطبةً والمصادر التي تشبهها.

وزعم رحمه الله أنه لا يجوز في: ما يحسن بالرجل شبيه بك، الجرّ، لأنك تقدّر فيه على الألف واللام. وقال: وأما قولهم: مررتُ بغيرك مثلك، وبغيرك خير منك، فهو بمنزلة مررتُ بـرجل غيرك خير منك، لأن غيرك ومثلك وأخواتها يكتن نكرة، ومن جعلها معرفة قال: مررتُ بمثلك خيراً منك، وإن شاء خير منك على البدل. وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله.

واعلم أنه لا يحسن ما يحسن بعبد الله مثلك على هذا الحد. ألا ترى أنه لا يجوز: ما يحسن بزيد خير منك، لأنه

بمنزلة كل الرجل في هذا. فإن قلت: مثلك وأنت تريد أن تجعله المعروف بشبهه جاز، وصار بمنزلة أخيك. ولا يجوز في خير منك، لأنه نكرة، فلا تُثبت به المعرفة. ولم يُرد في قوله: ما يحسن بالرجل خير منك، أن يُثبت له شيئاً بعينه ثم يعرفه به إذا خاف التباساً. واعلم أن المنسوب والمرفوع يجري معرفتهما ونكرتهما في جميع الأشياء كالجورور. ؟

## باب بدل المعرفة من النكرة

### والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة

أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررتُ برجلٍ عبدِ الله. كأنه قيل له: بمن مررت؟ أو ظنَّ أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرفُ منه. ومثل ذلك قوله عزَّ وجل ذكره: " وإنك لتَهدي إلى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ الله ". وإن شئت قلت: مررتُ برجلٍ عبدُ الله، كأنه قيل لك: من هو؟ أو ظننت ذلك. ومن البدل أيضاً: مررتُ بقومِ عبدِ الله وزيد وخالد، والرفعُ جيد. وقال الشاعر، وهو بعض الهذليين، وهو مالك بن خُوَيْلِدِ الحُناي:

يا مَيَّ إن تَفقِدي قوماً ولَدَيْهِمْ ... أو تُخلَسِيهِمْ فإن اللَهْر خِلاصُ  
عَمْرُو وعَبْدُ مَنْافِ والذِي عَهَدْتُ ... ببطنِ عَرَعرَ آبي الضَّيْمِ عَبَّاسُ  
والرَفْعُ جَائِزٌ قَوِي، لأنه لم يقض معنى كما فعل ذلك في النكرة.

وأما المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة، فهو كقولك: مررتُ بعبدِ الله زيد، إما غلطت فتداركت، وإما بدا لك أن تُضربَ عن مرورك بالأول وتجعله للآخر.

وأما الذي يجيء مبتدأً فقول الشاعر، وهو مُهلِلٌ:

ولقد خَبَطَنَ بِيوتَ يَشْكُرُ خَبَطَةً ... أحوالنا وهم بنو الأعمام

كأنه حين قال: خَبَطَنَ بِيوتَ يَشْكُرُ قيل له: وما هم؟ فقال: أحوالنا وهم بنو الأعمام.

وقد يكون مررتُ بعبدِ الله أخوك، كأنه قيل له: من هو؟ أو من عبدِ الله، فقال: أخوك. وقال الفرزدق:

ورثتُ آبي أخلاقَه عاجِلَ القَرى ... وعَبَطَ المَهاري كُومُها وشَبوبُها

كأنه قيل له: أيُّ المهاري؟ فقال: كُومُها وشَبوبُها.

وتقول: مررتُ برجلٍ الأسدِ شدةً، كأنك قلت: مررتُ برجلٍ كامل، لأنك أردت أن ترفع شأنه. وإن شئت استأنفت، كأنه قيل له: ما هو.

ولا يكون صفةً كقولك: مررتُ برجلٍ أسدٍ شدةً، لأن المعرفة لا توصفُ بما النكرة، ولا يجوز أن توصفَ بنكرة أيضاً لما ذكرتُ لك. والابتداء في التبعيض أقوى. وهذا عربي جيد: قوله أحوالنا، وقد جاء في النكرة في صفتها، فهو في ذا أقوى. قال الراجز:

وساقِيينَ مثلَ زَيْدٍ وجُعَلٍ ... سَقِيانِ مَمشوقانِ مَكَنوزاً العَضَلُ

؟باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه

وصفتُ ما التبس به أو بشيء من سببه كمجرى صفته التي خلصت له هذا ما كان من ذلك عملاً. وذلك قولك: مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه رجلاً، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبوه رجلاً. ومن ذلك أيضاً: مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلاً، ومررتُ برجلٍ مخالطٍ أبه داءً. فالمعنى فيه على وجهين: إن شئت جعلته يلازمه ويخالطه فيما يُستقبل، وإن شئت جعلته عملاً كائناً في حال مرورك. وإن أَلقيتَ التَّوِينَ وأنت تريد معناه جرى مثله إذا كان منوناً. ويدلُّك على ذلك أنك تقول: مررتُ برجلٍ ملازمك. فيحسُن ويكون صفةً للنكرة، بمنزلة إذا كان منوناً. وحين قلت: مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه رجلاً، وحين قلت: مررتُ برجلٍ ملازمٍ أبيه رجلاً، فكأنك قلت في جميع هذا: مررتُ برجلٍ ملازمٍ أباه، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبيه، لأن هذا يجري مجرى الصفة التي تكون خالصةً للأول. وتقول: مررتُ برجلٍ مخالطٍ بدنه أو جسده داءً، فإن أَلقيتَ التَّوِينَ جرى مجرى الأول إذا أردتَ ذلك المعنى، ولكنك تلقي التَّوِينَ تخفيفاً.

فإن قلت: مررتُ برجلٍ مخالطه داءً، وأردتَ معنى التَّوِينِ جرى على الأول، كأنك قلت: مررتُ برجلٍ مخالطٍ إياه داءً. فهذا تمثيل، وإن كان يقبحُ في الكلام.

فإذا كان يجري عليه إذا التبس بغيره فهو إذا التبس به أخرى أن يجري عليه. وإن زعم زاعمٌ أنه يقول مررتُ برجلٍ مخالطٍ بدنه داءً، ففرق بينه وبين المنون. قيل له: أَلستَ تعلم أن الصفة إذا كانت للأول فالتَّوِينُ وغير التَّوِينِ سواء، إذا أردتَ بإسقاط التَّوِينِ معنى التَّوِينِ، نحو قولك: مررتُ برجلٍ ملازمٍ أبك، ومررتُ برجلٍ ملازمٍ أبك، أو ملازمك، فإنه لا يجد بُدّاً من أن يقول نعم، وإلا خالف جميع العرب والنحوين. فإذا قال ذلك قلت: أفلستَ تجعل هذا العمل إذا كان منوناً وكان لشيء من سبب الأول أو التبس به، بمنزلة إذا كان للأول؟ فإنه قاتل: نعم، وكأنك قلت مررتُ برجلٍ ملازم. فإذا قال ذلك قلت له: ما بال التَّوِينِ وغير التَّوِينِ استويا حيث كانا للأول واختلفا حيث كانا للآخر، وقد زعمتَ أنه يجري عليه إذا كان للآخر كمجره إذا كان للأول. ولو كان كما يزعمون لقلت: مررتُ بعبد الله الملازمه أبوه؛ لأن الصفة المعرفة تجري على المعرفة كمجرى الصفة النكرة على النكرة. ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يلتفت إليه، ولكننا سمعناها تنشدها البيت جرّاً، وهو قول ابن ميادة المويّ، من غطفان:

وارتشنَ حين أردنَ أن يرميننا ... نبالاً بلاريشٍ ولا بقداح

ونظرونَ من خللِ الحدورِ بأعينٍ مرصيٍّ مُخالطها السَّقامُ صِحاحٍ وسمعنا من العرب من يرويه ويروي القصيدة التي فيها هذا البيت، لم يلقنه أحدٌ هكذا.

وأشده غيره من العرب بيتاً آخر فأجروه هذا الجرى، وهو قوله:

حمينَ العراقيبَ العصا وتركنه ... به تَمَسُّ عالٍ مُخالطه بُهْرُ

فالعمل الذي لم يقع والعمل الواقع الثابت في هذا الباب سواء، وهو القياس وقول العرب:

فإن زعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا فهم ينصبون: به داء مخالطه، وهو صفة للأول.

وتقول: هذا غلامٌ لك ذاهباً. ولو قال: مررتُ برجلٍ قائماً جاز، فالنصب على هذا.

وإنما ذكرنا هذا لأن ناساً من النحوين يفرقون بين التَّوِينِ وغير التَّوِينِ، ويفرقون إذا لم يتوّنوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاجٌ يروونه، نحو الآخذ واللازم والمخالط وما أشبهه، وبين ما كان علاجاً يروونه، نحو الضارب والكاسر، فيجعلون هذا رفعاً على كل حال، ويجعلون اللازم وما أشبهه نصباً إذا كان واقعاً، ويجرونه على الأقل إذا كان غير واقع. وبعضهم يجعله نصباً إذا كان واقعاً ويجعله على كل حال رفعاً إذا كان غير واقع. وهذا قول

يونس، والأول قول عيسى.

إذا جعله اسماً لم يكن فيه إلا الرفع على كل حال. تقول: مررتُ برجلٍ ملازمه رجل، أي مررتُ برجلٍ صاحبٍ ملازمته رجل، فصار هذا كقولك: مررتُ برجلٍ أخوه رجل. وتقول على هذا الحد: مررتُ برجلٍ ملازمه بنو فلان. فقولك ملازمه يدلّك على أنه اسم، ولو كان عملاً لقلت: مررتُ برجلٍ ملازمه قومه، كأنك قلت: مررتُ برجلٍ ملازمٍ إياه قومه، أي قد لزم إياه قومه. ؟

هذا باب

ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول

إذا كان لشيء من سببه

وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه، ومررتُ برجلٍ كريمٍ أخوه وما أشبه هذا، نحو المسلم والصالح والشيخ والشاب. وإنما أُجريت هذه الصفات على الأول حتى صارت كأنها له لأنك قد تضعها في موضع اسمه فيكون منصوباً ومجروراً ومرفوعاً، والنعته لغيره. وذلك قولك: مررتُ بالكريم أبوه، ولقيتُ موسعاً عليه الدنيا، وأتاني الحسنة أخلاقه، فالذي أتاك والذي أتيت غير صاحب الصفة، وقد وقع موقع اسمه وعمل فيه ما كان عاملاً فيه، وكأنك قلت: مررتُ بالكريم، ولقيتُ موسعاً عليه، وأتاني الحسن، فكما جرى مجرى اسمه كذلك جرى مجرى صفته. ؟

باب الرفع فيه وجه الكلام

وهو قول العامة

وذلك قولك: مررتُ بسرجٍ خزٍ صفتته، ومررتُ بصحيفةٍ طينٍ خاتمها، ومررتُ برجلٍ فضةٍ حلية سيفه. وإنما كان الرفع في هذا أحسن من قبل أنه ليس بصفة. لو قلت: له خاتمٌ حديدٌ، أو هذا خاتمٌ طينٌ، كان قبيحاً، إنما الكلام أن تقول: هذا خاتمٌ حديدٌ وصفةٌ خزٍ، وخاتمٌ من حديدٍ وصفةٌ من خزٍ. فكذلك هذا وما أشبهه. ويدلّك أيضاً على أنه ليس بمنزلة حسنٍ وكريمٍ، أنك تقول: مررتُ بحسنٍ أبوه وقد مررتُ بالحسن أبوه، فصار هذا بمنزلة اسمٍ واحد، كأنك قلت: مررتُ بحسنٍ، إذا جعلت الحسن للمرور به. فمن ثم أيضاً قالوا: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه، ومررتُ برجلٍ ملازمه أبوه؛ كأنهم قالوا: مررتُ برجلٍ حسنٍ، وبرجلٍ ملازمٍ. ولا تقول: مررتُ بخزٍ صفتته، ولا بطينٍ خاتمها، لأن هذا اسم. وقد يكون في الشعر: هذا خاتمٌ طينٌ وصفةٌ خزٍ، مستكراً. فالجرّ يكون في: مررتُ بصحيفةٍ طينٍ خاتمها على هذا الوجه. ومن العرب من يقول: مررتُ بقاعٍ عرفجٍ كله،

يجعلونه كأنه وصفٌ.

؟

## باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفة

### مجرى الأسماء التي لا تكون صفة

وذلك أفعالٌ منه ومثلك وأخواتهما، وحسبك من رجلٍ، وسواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ، وأيُّما رجلٍ، وأبو عَشْرَةٍ، وأبٌ لك وأخٌ لك وصاحبٌ لك، وكلُّ رجلٍ، وأفعلُ شيءٍ نحو خيرُ شيءٍ وأفضلُ شيءٍ، وأفعلُ ما يكون، وأفعلُ منك. وإنما صار هذا بمنزلة الأسماء التي لا تكون صفةً من قِبَل أنها ليست بفاعلة، وأنها ليست كالصفات غير الفاعلة، نحو حَسَنٌ وطويلٌ وكريمٌ، من قبل أن هذه تُفرد وتوثت بالهاء كما يُوثت فاعلٌ، ويدخلها الألف واللام وتضاف إلى ما فيه الألف واللام، وتكون نكرةً بمنزلة الاسم الذي يكون فاعلاً حين تقول هذا رجلٌ ملازمٌ الرجل. وذلك قولك: هذا حسنٌ الوجه.

ومع ذلك أنك تدخل على حسن الوجه الألف واللام فتقول: الحسنُ الوجه، كما تقول للملازم الرجل. فحسنٌ وما أشبهه يتصرف هذا التصرف. ولا تستطيع أن تُفرد شيئاً من هذه الأسماء الأخرى، لو قلت: هذا رجلٌ خيرٌ، وهذا رجلٌ أفضلٌ، وهذا رجلٌ أبٌ، لم يستقم ولم يكن حسناً. وكذلك أيٌّ. لا تقول: هذا رجلٌ أيٌّ.

فلما أضعفتهم وأوصلت إليهن شيئاً حسنٌ وتمن به، فصارت الإضافة وهذه اللواحق تحسنه. ولا تستطيع أن تدخل الألف واللام على شيء منها كما أدخلت ذلك على الحسن الوجه، ولا تنون ما تنون منه على حد تنوين الفاعل فتكون بالخيار في حذفه وتركه، ولا توثت كما توثت الفاعل فلم يقوَ قوّة الحسن إذا لم يُفرد إفراده. فلما جاءت مضارعةٌ للاسم الذي لا يكون صفةً البتة إلا مستكرهاً، كان الوجه عندهم فيه الرفع إذا كان النعت للآخر، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حسنٌ أبوه.

ومع ذلك أيضاً أن الابتداء بحسن فيهنّ، تقول: خيرٌ منك زيدٌ، وأبو عَشْرَةٍ زيدٍ، وسواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ. ولا يحسن الابتداء في قولك: حسنٌ زيد.

فلما جاءت مضارعةٌ للأسماء التي لا تكون صفةً وقويت في الابتداء كان الوجه فيها عندهم الرفع، إذا كان النعت للآخر. وذلك قولك: مررتُ برجلٍ خيرٌ منه أبوه، ومررتُ برجلٍ سواءٌ عليه الخيرُ والشرُّ، ومررتُ برجلٍ أبٌ لك صاحبه، ومررتُ برجلٍ حسبك من رجلٍ هو، ومررتُ برجلٍ أيُّما رجلٍ هو.

وإن قلت: مررتُ برجلٍ حسبك به من رجلٍ رفعت أيضاً.

وزعم الخليل رحمه الله أن به ههنا منزلة هو، ولكن هذه الباء دخلت ههنا تأكيداً كما قال: كفى الشيبُ والإسلامُ وكفى بالشيب والإسلام.

فإن قلت: مررتُ برجلٍ شديدٍ عليه الحرُّ والبردُ جررت، من قبل أن شديداً قد يكون صفةً وحده مستغنياً عن عليه، وعن ذكر الحرِّ والبرد، ويدخل في جميع ما دخل الحسن.

وإن قلت: مررتُ برجلٍ سواءٍ في الخير والشرِّ جررت، لأن هذا من صفة الأول، فصار كقولك: مررتُ برجلٍ خيرٍ منك.

وإن قلت: مررتُ برجلٍ مُستَوٍ عليه الخَيْرُ والشرُّ جررتُ أيضاً لأنه صارَ عملاً بمنزلة قولك: مررتُ برجلٍ مفضّضٍ سيفه، ومررتُ برجلٍ مسمومٍ شرابه؛ ويدخله جميع ما يدخل الحسن. فإذا قلت سَمٌّ وفضّةٌ رفعت. وتقول: مررتُ برجلٍ سواءً أبوه وأمه، إذا كنت تريد أنه عدلٌ وتقول: مررتُ برجلٍ سواءً درهمه، كأنك قلت: مررتُ برجلٍ تامٍ درهمه.

وزعم يونس أن ناساً من العرب يجرّون هذا كما يجرّون مررتُ برجلٍ خَزَّ صُفْتُهُ. ومما يقويك في رفع هذا أنك لا تقول مررتُ بخيرٍ منه أبوه، ولا بسواءٍ عليه الخير والشر، كما تقول بحسنٍ أبوه. وتقول: مررتُ برجلٍ كلُّ ماله درهمان، لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأن كل مبتدأ والدرهمان مبيان عليه. فإن أردت بقولك: مررتُ برجلٍ أبي عشرةٍ أبوه جاز، لأنه قد يوصف به، تقول هذا مال كلِّ مال. وليس استعماله وصفاً بقوة أبي عشرةٍ ولا كثرته، وليس بأبعد من مررتُ برجلٍ خَزَّ صُفْتُهُ، ولا قاع عرفج كلِّ. ومن جواز الرفع في هذا الباب أني سمعت رجلين من العرب عربيين يقولان: كان عبد الله حسبك به رجلاً. وهذا أقرب إلى أن يكون فيه الإجراء على الأول إذا كان في الخَزِّ والقضّة؛ لأن هذا يوصف به ولا يوصف بالخَزِّ ونحوه.

؟

#### هذا باب ما يكون من الأسماء صفة منفردا

وليس بفاعل ولا صفة تشبّه بالفاعل كالحسن وأشباهه وذلك قولك: مررتُ بحيةٍ ذراعٌ طولها، ومررتُ بثوبٍ سبعٌ طولُه، ومررتُ برجلٍ مائةٌ إبله، فهذه تكون صفاتٍ كما كانت خيرٌ منك صفةً. يدلُّك على ذلك قول العرب: أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائةً، فجعلوا مائةً وصفاً. وقال الشاعر، وهو الأعشى:

لئن كنتَ في جُبِّ ثمانينِ قامَةً ... ورُقِيتَ أسبابَ السماءِ بسَلَمٍ

فاختير الرفعُ فيه لأنك لا تقول: ذراعٌ الطول، متوناً ولا غير متون. ولا تقول مررتُ بذراعٍ طولُه. وبعض العرب يجرّه كما يجرّ الخَزَّ حين يقول: مررتُ برجلٍ خَزَّ صُفْتُهُ، ومنهم من يجرّه وهم قليل، كما تقول: مررتُ برجلٍ أسد أبوه، إذا كنت تريد أن تجعله شديداً، ومررتُ برجلٍ مثل الأسد أبوه، إذا كنت تشبّهه.

فإن قلت: مررتُ بدايةً أسدٌ أبوها فهو رفعٌ، لأنك إنما تحبر أن أباهَا هذا السبع. فإن قلت: مررتُ برجلٍ أسدٌ أبوه على هذا المعنى رفعت، إلا أنك لا تجعل أباه خَلَقَهُ كخَلَقَهُ الأسد ولا صورته. هذا لا يكون، ولكنه يجيء كالمثل.

ومن قال: مررتُ برجلٍ أسدٌ أبوه قال: مررتُ برجلٍ مائةٍ إبله. وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقة ولكنهم يقولون: هو نارٌ حمرةً، لأنهم قد يبنون الأسماء على المبتدأ ولا يصفون بها؛ فالرفعُ فيه الوجه، والرفعُ فيه أحسنٌ وإن كنت تريد معنى أنه مبالغٌ في الشدة، لأنه ليس بوصف.

ومثل ذلك: مررتُ برجلٍ رجل أبوه، إذا أردت معنى أنه كامل. وجرّه كجرّ الأسد. وقد تقوله على غير هذا المعنى، تقول: مررتُ برجلٍ رجل أبوه، تريد رجلاً واحداً لا أكثر من ذلك.

وقد يجوز على هذا الحد أن تقول: مررتُ برجلٍ حسنٌ أبوه. وهو فيه أبعد، لأنه صفة مشبهة بالفاعل. وإن وصفته فقلت: مررتُ برجلٍ حسنٌ ظريفٌ أبوه فالرفعُ فيه الوجه والحد، والجرُّ فيه قبيح، لأنه يفصل بوصف بينه وبين

العمال. ألا ترى أنك لو قلت مررت بضارب ظريف زيداً، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه كان قبيحاً، لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء، لأنك إنما تبتدئ بالاسم ثم تصفه.

فإن قلت: مررت برجلٍ شديدٍ رجلٌ أبوه، فهو رفع لأن هذا وإن كان صفةً فقد جعلته في هذا الموضع اسماً بمنزلة أبي عشرة أبوه، يقبح فيه ما يقبح في أبي عشرة.

ومن قال: مررت برجلٍ أبي عشرة أبوه قال: مررت برجلٍ شديدٍ رجلٍ أبوه. وإذا قال: مررت برجلٍ حسنٍ الوجه أبوه فليس بمنزلة أبي عشرة أبوه، لأن قولك: حسن الوجه أبوه، بمنزلة قولك مررت برجلٍ حسنٍ الوجه، فصار هذا بدخول التنوين يشبه ضارباً إذا قلت: مررت برجلٍ ضاربٍ أباه.

وأبو عشرة لا يدخله التنوين ولا يجري مجرى الفعل، ولكنك ألقى التنوين استخفافاً، فصار بمنزلة قولك: مررت برجلٍ ملازمٍ أباه رجلٌ، ومررت برجلٍ ملازمٍ أبيه رجلٌ، إذا أردت معنى التنوين، فكأنك قلت: مررت برجلٍ حسنٍ أبوه.

وتقول: مررت برجلٍ حسنٍ الوجه أبوه، كما تقول: مررت بالرجل الحسن الوجه أبوه، وكما تقول: مررت بالرجل الملازم أبوه. فصار حسنُ الوجه بمنزلة حسن، وملازمُ أباه بمنزلة ملازم. وليس هذا بمنزلة أبي عشرة وخير منك. ألا ترى أنك لا تقول: مررت بخيرٍ منه أبوه ولا بأبي عشرة أبوه، كما لا تقول مررت بالطين خاتمهُ.

وأما قوله: مررت برجلٍ سواءٍ والعدم، فهو قبيح حتى تقول: هو والعدم، لأن في سواءٍ اسماً مضمراً مرفوعاً، كما تقول مررت بقومٍ عربٍ أجمعون، فارتفع أجمعون على مضمرة في عرب بالنية. فهي هنا معطوفة على المضمرة وليست بمنزلة أبي عشرة. فإن تكلمت به على قبحة رفعت العدم، وإن جعلته مبتدأ رفعت سواءً.

وتقول: ما رأيت رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه، وما رأيت أحداً أحسنَ في عينه الكحلُّ منه في عينه. وليس هذا بمنزلة خيرٍ منه أبوه، لأنه مفضلٌ للأب على الاسم في من، وأنت في قولك: أحسن في عينه الكحلُّ منه في عينه، لا تريد أن تفضل الكحل على الاسم الذي في من، ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله، ولكنك زعمت أن للكحل ههنا عملاً وهيئةً ليست له في غيره من المواضع، فكأنك قلت: ما رأيت رجلاً عاملاً في عينه الكحل كعمله في عين زيد؛ وما رأيت رجلاً مبغضاً إليه الشرُّ كما بُغض إلى زيد.

ويدلُّك على أنه ليس بمنزلة خيرٍ منه أبوه، أن الهاء التي تكون في من، هي الكحلُّ والشرُّ، كما أن الإضمار الذي في عمله وُبغض، هو الكحلُّ والشرُّ.

ومما يدلُّك على أنه على أوله ينبغي أن يكون، أن الابتداء فيه مُحال: أنك لو قلت: أبغضُ إليه منه الشرُّ لم يجز، ولو قلت: خيرٌ منه أبوه جاز.

ومثل ذلك: ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله عز وجل فيها الصومُ منه في عشرٍ ذي الحجة.

وإن شئت قلت: ما رأيت أحداً أحسن في عينه الكحلُّ منه، وما رأيت رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه، وما من أيامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ من عشرٍ ذي الحجة؛ فإنما المعنى الأول، إلا أن الهاء هنا الاسم الأول، ولا تخبر أنك فضلت الكحلُّ عليه ولا أنك فضلت الصوم على الأيام، ولكنك فضلت بعض الأيام على بعض. والهاء في الأول هو الكحل، وإنما فضلت في هذا الموضع على نفسه في غير هذا الموضع، ولم ترد أن تجعله خيراً من نفسه البتة. قال الشاعر، وهو سحيم بن وثيل:

مررتُ على وادي السباع ولا أرى ... كوادي السباع حين يُظلمُ وادي

أقلُّ به ركبٌ أتوه تميَّةً ... وأخوف، إلا ما وقى الله، ساريا

وإنما أراد: أقلّ به الركبُ تميّةً منهم به، ولكنه حذف ذلك استخفافاً، كما تقول: أنت أفضل، ولا تقول من أحد. وكما تقول: الله أكبر، ومعناه الله أكبر من كل شيء. وكما تقول: لا مالَ ولا تقول لك، وما يشبهه. ومثل هذا كثيرٌ.

واعلم أن الرفع والنصب تجري الأسماء ونعتُ ما كان من سببها ونعتُ ما التيسر بها وما التيسر بشيء من سببها فيهما مجراهنّ في الجرّ.

واعلم أن ما جرى نعتاً على النكرة فإنه منصوب في المعرفة، لأن ما يكون نعتاً من اسم النكرة يصير خيراً للمعرفة، لأنه ليس من اسمه. وذلك قولك: مرتُّ يزيد حسناً أبوه، ومررتُ بعبد الله ملازمك. واعلم أن ما كان في النكرة رفعاً غير صفة فإنه رفعٌ في المعرفة. من ذلك قوله جلّ وعزّ: " أم حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَجِيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ". وتقول: مرتت بعبد الله خيرٌ منه أبوه. فكذلك هذا وما أشبهه. ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة فيقول: مرتت بعبد الله خيراً منه أبوه. وهي لغةٌ رديئة. وليست بمنزلة العمل نحو ضارب وملازم، وما ضارعه نحو حسن الوجه. ألا ترى أن هذا عملٌ يجوز فيه يضربُ ويلازم وضربٌ ولازمٌ. ولو قلت: مرتت بخيرٍ منه أبوه كان قبيحاً، وكذلك بأبي عشرة أبوه. ولكنه حين خلص للأول جرى عليه، كأنك قلت: مرتت برجلٍ خيرٍ منك.

ومن قال: مرتت برجلٍ أبي عشرة أبوه، فشيبه بقوله: مرتت برجلٍ حسنٍ أبوه. فهو ينبغي له أن يقول: مرتت بعبد الله أبي العشرة أبوه، كما قال: مرتت يزيدٍ الحسنٍ أبوه.

ومن قال: مرتت يزيدٍ أخوه عمرو لم يكن فيه إلا الرفع، لأن هذا اسمٌ معروف بعينه، فصار بمنزلة قولك: مرتت يزيدٍ عمرو أبوه ولو أن العشرة كانوا قوماً بأعيانهم قد عرفهم المخاطب لم يكن فيه إلا الرفع؛ لأنك لو قلت: مرتت بأخيه أبوك، كان مُحالاً أن ترفع الأب بالأخ، وهي في مرتت بأبي عشرة أبوه وبأبي العشرة أبوه، إذا لم يكن شيئاً بعينه، تجوز على استكراه. فإن جعلت الأخ صفةً للأول جرى عليه، كأنك قلت: مرتت بأخيك، فصار الشيء بعينه نحو زيد وعمرو، وضارع أبو عشرة حسنٌ حين، ولم يكن شيئاً بعينه قد عرفه كمعرفتك، على ضعفه واستكراهه.

واعلم أن كل شيء من العمل وما أشبهه نحو حسن وكريم، إذا أدخلت فيه الألف واللام جرى على المعرفة كمجرأه على النكرة حين كان نكرةً، كقولك: مرتت يزيد الحسن أبوه، ومررت بأخيك الضاربه عمرو. واعلم أن العرب يقولون: قومٌ معلو جاء، وقومٌ مشيخةً، وقومٌ مشيوخاء، يجعلونه صفةً بمنزلة شيوخٍ وعُلوجٍ ؟

هذا باب

ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها

من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم وما أشبه ذلك

مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها

وذلك قولك: مرتت برجلٍ حسنٍ أبواه، وأحسنٌ أبواه، وأخارجٌ قومك. فصار هذا منزلة قال أبواك وقال قومك،

على حدّ من قال: قومك حسنون إذا أحرّوا، فيصير هذا بمنزلة أذهب أبواك، وأمنطق قومك. فإن بدأت بالاسم قبل الصفة قلت: قومك منطلقون، وقومك حسنون، كما تقول أبواك قالوا ذلك، وقومك قالوا ذلك.

فإن بدأت بنعت مؤنث فهو يجري مجرى المذكر إلا أنك تُدخِلُ الهاء، وذلك قولك: أذهبة جاريتك، وأكرمة نساؤكم. فصارت الهاء في الأسماء بمنزلة التاء في الفعل، إذا قلت: قالت نساؤكم، وذهبت جاريتك. وإنما قلت: أكرمة نساؤكم على قول من قال: أنساؤكم كريمات، إذا أحرّ الصفة. والألفُ والتاء، والواو والياء والنون في الجميع، والألفُ والنون في التثنية، بمنزلة الواو والألف في قالوا وقالوا، وبمنزلة الواو والنون في يقولون. وكذلك: أقرشي قومك وأقرشي أبواك، إذا أردت الصفة جرى مجرى حسن وكريم. وإنما قالت العرب: قال قومك وقال أبواك؛ لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا قالوا أبواك، وقالوا قومك، فحذفوا ذلك اكتفاءً بما أظهروا. قال الشاعر:

أليس أكرم خلق الله قد علموا ... عند الحفاظ بنو عمرو بن حُجْرٍ

صار ليس ههنا بمنزلة ضرب قومك بنو فلان؛ لأن ليس فعلٌ، فإذا بدأت بالاسم قلت: قومك قالوا ذلك، وأبواك قد ذهب؛ لأنه قد وقع ههنا إضماراً في الفعل وهو أسماؤهم، فلا بد للمضمر أن يجيء بمنزلة المظهر. وحين قلت: ذهب قومك لم يكن في ذهب إضمار. وكذلك قالت جاريتك وجاءت نساؤك. إلا أنهم أدخلوا التاء ليفصلوا بين التانيث والتذكير، وحذفوا الألف والنون لما بدءوا بالفعل في تنية المؤنث وجمعه، كما حذفوا ذلك في التذكير. فإن بدأت بالاسم قلت: نساؤك قلن ذلك، كما قلت: قومك قالوا ذلك. وتقول: جاريتك قالتا كما تقول: أبواك قالوا، لأن في قلن وقالتا إضماراً كما كان في قالوا وقالوا.

وإذا قلت: ذهبت جاريتك أو جاءت نساؤك، فليس في الفعل إضمارٌ، ففصلوا بينهما في التانيث والتذكير، ولم يفصلوا بينهما في التثنية والجمع. وإنما جاءوا بالتاء للتانيث لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف، وإنما هي كهاء التانيث في طلحة، وليست باسم. وقال بعض العرب: قال فلانة.

وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضي امرأة؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء، كالمعاقبة نحو قولك: زنادقة وزناديق، فتحذف الياء لمكان الهاء، وكما قالوا في مُعَلِّمٍ ومُعَلِّمٍ، وكان الياء صارت بدلاً مما حذفوا.

وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميع والإثنان حين أظهرتهم عن الواو والألف.

وهذا في الواحد من الحيوان قليل، وهو في الموات كثير، فرقوا بين الموات والحيوان كما فرقوا بين الآدميين وغيرهم. تقول: هم ذاهبون، وهم في الدار، ولا تقول: جمالك ذاهبون، ولا تقول: هم في الدار وأنت تعني الجمال، ولكنك تقول: هي وهن ذاهبة وذاهبات.

ومما جاء في القرآن من الموات قد حُذفت فيه التاء قوله عز وجل: " فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى " وقوله: " من بعد ما جاءهم البينات " .

وهذا النحو كثير في القرآن، وهو في الواحدة إذا كانت من الآدميين أقل منه في سائر الحيوان. ألا ترى أن لهم في الجميع حالاً ليست لغيرهم، لأنهم الأولون وأنهم قد فضّلوا بما لم يفضّل به غيرهم من العقل والعلم. وأما الجميع من

الحيوان الذي يكسّر عليه الواحد فبمنزلة الجميع من غيره الذي يكسّر عليه الواحد في أنه مؤنث. ألا ترى أنك تقول: هو رجل، وتقول: هي الرجال، فيجوز لك. وتقول: هم جمل وهي الجمال، وهو غير وهي الأعيار؛ فجرت هذه كلها مجرى هي الجذوع. وما أشبه ذلك يُجرى هذا الجرى؛ لأن الجميع يؤنث وإن كان كل واحد منه مذكراً من الحيوان. فلما كان كذلك صيروه بمنزلة الموات؛ لأنه قد خرج من الأول الأيمن حيث أردت الجميع. فلما كان ذلك احتملوا أن يجروه مجرى الجميع الموات، قالوا: جاء جواريك، وجاء نساؤك، وجاء بناتك. وقالوا فيما لم يكسّر عليه الواحد لأنه في معنى الجمع كما قالوا في هذا، كما قال الله تعالى جده: " ومنهم من يستمعون إليك " ، إذ كان في معنى الجميع، وذلك قوله تعالى: " وقال نسوة في المدينة " .

واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالبناء التي يُطهرونها في قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة. قال الشاعر: وهو الفرزدق:  
ولكن ديافي أبوه وأمه ... بحوران يعصرن السليط أقربه  
وأما قوله جل ثناؤه: " وأسروا التجوى الذين ظلموا " فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا فقبل له: من؟ فقال: بنو فلان. فقوله جل وعز: " وأسروا التجوى الذين ظلموا " على هذا فيما زعم يونس.  
وقال الخليل رحمه الله تعالى: فعلى هذا المثال تجري هذه الصفات. وكذلك شاب وشيخ وكهل، إذا أردت شابين وشيخين وكهلين. تقول: مررتُ برجلٍ كهلٍ أصحابه، ومررتُ برجلٍ شابٍ أبواه.  
قال الخليل رحمه الله: فإن ثبيت أو جمعت فإن الأحسن أن تقول: مررتُ برجلٍ فُرشيان أبواه، ومررتُ برجلٍ كهلون أصحابه؛ تجعله اسماً بمنزلة قولك: مررتُ برجلٍ خزٍ صُفته.

وقال الخليل رحمه الله: من قال أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوله فقال: مررتُ برجلٍ حَسَنِين أبواه، ومررتُ بقومٍ قُرَشِيِّنَ أبَاؤَهُمْ. وكذلك أفعل نحو أعورٍ وأحمر، تقول: مررتُ برجلٍ أعورٍ أبواه وأحمرٍ أبواه. فإن ثبيت قلت: مررتُ برجلٍ أحمران أبواه تجعله اسماً. ومن قال أكلوني البراغيث قلت على حدّ قوله: مررتُ برجلٍ أعورين أبواه. وتقول: مررتُ برجلٍ أعورٍ أبَاؤَهُ، كأنك تكلمت به على حدّ أعورين وإن لم يُتكلم به، كما توهموا في هلكي وموتى ومرضى أنه فُعل بهم، فجاءوا به على مثال جرحى وقتلى، ولا يقال هُلك ولا مُرض ولا مُوت. قال الشاعر، وهو النابغة الجعدي:

ولا يشعر الرّمحُ الأصمُّ كعوبه ... بشروة رهطِ الأعيطِ المتظلمِ  
وأحسنُ من هذا أعورٌ قومك؟ ومررتُ برجلٍ صمٌّ قومُه.

وتقول: مررتُ برجلٍ حسانٍ قومُه، وليس يجري هذا مجرى الفعل، إنما يجري مجرى الفعل ما دخله الألف والنون والواو والنون في التشبية والجمع ولم يغيّره، نحو قولك: حسنٌ وحسانان، فالتشبية لم تغيّر بناءه. وتقول: حسنون، فالواو والنون لم تغيّر الواحد، فصار هذا بمنزلة قالوا وقالوا؛ لأن الألف والواو لم تغيّر فعل. وأما حسانٌ وعورٌ فإنه اسمٌ كسّر عليه الواحد، فجاء مبنياً على مثال كبناء الواحد، وخرج من بناء الواحد إلى بناء آخر لا تلحقه في آخره زيادة كالزيادة التي لحقت في قُرشي في الاثنين والجميع. فهذا الجميع له بناءٌ بُني عليه كما بُني الواحد على مثاله، فأجرى مجرى الواحد.

ومما يدلُّك على أن هذا الجميع ليس كالفعل، أنه ليس شيءٌ من الفعل إذا كان للجميع يجيء مبنياً على غير بنائه إذا كان للواحد؛ فمن ثم صار حسانٌ وما أشبهه بمنزلة الاسم الواحد، نحو مررتُ برجلٍ جُنُبٍ أصحابه، ومررتُ برجلٍ صرورةٍ قومُه. فاللفظ واحدٌ والمعنى جميعٌ.

واعلم أن ما كان يُجمع بغير الواو والنون نحو حَسَنٍ وحِسان، فإن الأجدود فيه أن تقول: مررتُ برجلٍ حِسانٍ قومُهُ. وما كان يُجمع بالواو والنون نحو منطلقٍ ومنطلقين، فإن الأجدود فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المتقدّم، فتقول: مررتُ برجلٍ منطلقٍ قومُهُ.

واعلم أنه من قال ذهبَ نساؤكُ قال: أذهبَ نساؤكُ. ومن قال: " فَمَنْ جاءهُ موعظةٌ من ربِّه " قال: أجاتني موعظةٌ، تذهبُ الماءَ هاهنا كما تذهبُ التاءُ في الفعل.

وكان أبو عمرو يقرأ: " خاشعاً أبصرُهُم " . قال الشاعر، وهو أبو ذؤيب الهذلي:

بعيدُ العَراةِ فما إن يَرا ... لُ مُضطَمرّاً طُرّتاها طليحا

وقال الفرزدق:

وكنّا ورثناه على عهدِ ثُبَيعٍ ... طويلاً سواريه شديداً دعائمه

وقال الفرزدق أيضاً:

قرئني يحكّ قفا مُقرِفٍ ... لئيمٍ مآثره قُعدِدٍ

وقال آخر، وهو أبو زبيد الطائي:

مُستَحِنٌّ بما الرياحُ فما يَجُ ... تأبها في الظلام كلُّ هَجودٍ

وقال آخر، من بني أسد:

فلاقي ابنَ أتني يبتغي مثلَ ما ابتغى ... من القومِ مَسقيّ السّمامِ حدائده

وقال آخر، الكُميت بن معروف:

ومازلتَ مَحمولاً عليّ ضغينةً ... ومُضطَلَعِ الأضغانِ مُذ أنا يافعٌ

وهذا في الشعر أكثر من أن أحصيه لك. ومن قال ذهب فلانةُ قال: أذهبَ فلانةُ وأحاضرُ القاضيَ امرأةً. وقد يجوز

في الشعر موعظةٌ جاءنا، كأنه اكتفى بذكر الموعظة عن التاء. وقال الشاعر، وهو الأعشى:

فإما ترَيّ لِمَتّي بُدَلتْ ... فإنّ الحوادثِ أودى بها

وقال الآخر، وهو عامرُ بن جُوَين الطائي:

فلا مُزنةٌ ودَقَّتْ ودَقَّها ... ولا أرضَ أبَقَلِ إبقالها

وقال الآخر، وهو طفيلُ الغنوي:

إذ هي أخوى من الربيعي حاجبُهُ ... والعينُ بالإميدِ الحاربيّ مكحولُ

وزعم الخليل رحمه الله أن " السماءَ منفطرٌ به " كقولك: معضّلٌ للقِطاة. وكقولك: مُرضِعٌ، للتي بها الرِّضاعُ. وأما

المنفطرة فيجيء على العمل، كقولك منشقةٌ، وكقولك مرضعةٌ للتي ترضع. وأما " كُلُّ في فلِكَ يسبحون " ، و "

رأيتُهُم لي ساجدين " ، و " يا أيها النملُ ادخلوا مساكنكم " فزعم أنه بمنزلة ما يعقل ويسمع، لما ذكرهم بالسَّجود،

وصار النمل بتلك المنزلة حين حدثت عنه كما تحدّث عن الأناسي. وكذلك " في فلِكَ يسبحون " لأنهما جعلت - في

طاعتها وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول: مُطرنا بنوء كذا، ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئاً منها - بمنزلة من يعقل من

المخلوقين ويُبصر الأمور.

قال النابغة الجعدي:

شربتُ بها والدَيْكُ يدعو صباحه ... إذا ما بنو نعشِ دَنوا فتصوّبوا

فجاز هذا حيث صارت هذه الأشياء عندهم تُؤمر وتُطيع، وتفهم الكلام وتعد، بمنزلة الأدميين.

وسألتُ الخليل رحمة الله عن: ما أحسنَ وجوههما؟ فقال: لأن الإثنيين جميعاً، وهذا بمنزلة قول الإثنيين: نحن فعلنا ذلك، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئاً من شيء. وقد جعلوا المفردين أيضاً جميعاً، قال الله جل ثناؤه: " وهل أتاك نبالُ الخصمِ إذ تسوروا المحرابَ. إذ دخلوا على داودَ ففزعَ منهم قالوا لا تخفْ خصمانِ بغي بعضنا على بعض " .

وقد يثنون ما يكون بعضاً لشيء. زعم يونس أن رؤية كان يقول: ما أحسنَ رأسيهما. قال الراجز، وهو خطام: ظهراهما مثلُ ظهورِ الثرسينِ وقالوا: وضعا رحالهما، يريد: رحلي رحلتين. وحدُّ الكلام أن يقول: وضعتُ رحلي الراحلتين؛ فأجرؤه مجرى شيئين من شيئين.

باب إجراء الصفة فيه على الاسم

في بعض المواضع أحسن وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم، وأن تجعله خبراً فتصبه فأما ما استويا فيه فقوله: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به، إن جعلته وصفاً. وإن لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المضمّر المعروف نصبته فقلت: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدٌ به، كأنه قال: معه بازٌ صائدٌ به، حين لم يرد أن يحمله على الأول. وكما تقول: أتيتُ على رجلٍ ومررتُ به قائم، إن حملته على الرجل؛ وإن حملته على مررتُ به نصبته، كأنك قلت: مررتُ به قائماً.

ومثله: نحن قومٌ ننطلقُ عامدون إلى بلد كذا، إن جعلته وصفاً. وإن لم تجعله وصفاً نصبت، كأنه قال: نحن ننطلقُ عامدين.

ومنه: مررتُ برجلٍ معه بازٌ قابضٌ على آخر، ومررتُ برجلٍ معه جُبّةٌ لا بسٍ غيرها. وإن حملته على الإضمار الذي معه نصبت. وكذلك مررتُ برجلٍ عنده صقرٌ صائدٌ بباز. إن حملته على الوصف فهو هكذا. وإن حملته على ما في عنده من الإضمار نصبت، كأنك قلت: عنده صقرٌ صائدٌ بباز.

وكذلك: مررتُ برجلٍ معه الفرسُ راكبٌ برذوناً، إن لم ترد الصفة نصبت، كأنك قلت: معه الفرسُ راكباً برذوناً. فهذا لا يكون فيه وصفاً ولا يكون إلا خبراً. ولو كان هذا على القلب كما يقول النحويون لفسدَ كلامٌ كثير، ولكان الوجه: مررتُ برجلٍ جميله حسنِ الوجه. ولقال مررتُ بعبد الله معه بازك الصائد به، فتصب. فهذا لا يكون فيه إلا الوصف لأنه لا يجوز أن تجعل المعرفة حالاً يقع فيه شيء. ولم تقل جميله لأنك لم ترد أن تقول إنه حسنُ الوجه في هذه الحال، ولا أنه حسنٌ وجهه جميلاً، أي في هذه الحال حسنٌ وجهه. فلم يرد هذا المعنى ولكنه أراد أن يقول: هذا رجلٌ جميلُ الوجه، كما يقال. هذا رجلٌ حسنُ الوجه. فهذا الغالب في كلام الناس.

وإن أردتَ الوجه الآخر فنصبت فهو جائزٌ لا بأس به، وإن كان ليس له قوة الوصف في هذا. فهذا الذي الوصفُ فيه أحسنُ وأقوى.

ومثله في أن الوصف أحسن: هذا رجلٌ عاقلٌ لبيب، لم يجعل الآخر حالاً وقع فيه الأول، ولكنه أثنى عليه وجعلهما شرعاً سواء، وسوى بينهما في الإجراء على الاسم. والنصبُ فيه جائزٌ على ما ذكرت لك. وإنما ضَعُفَ لأنه لم يرد أن الأول وقع وهو في هذه الحال، ولكنه أراد أنهما فيه ثابتان، لم يكن واحداً منهما قبل صاحبه، كما تقول: هذا رجلٌ سائرٌ راكباً دابةً. وقد يجوز في سعة الكلام على هذا، ولا يتقضى المعنى في أنهما شرعٌ سواء فيه. وسترى هذا النحو في كلامهم.

فأما القلب فباطلٌ. لو كان ذلك لكان الحدُّ والوجه في قوله: مررتُ بامرأةٍ آخذةٍ عبدَها فضاربتَه النصبَ، لأنَّ القلبَ لا يصلحُ، ولقلتُ: مررتُ برجلٍ عاقلةٍ أمُّه لبيبةٌ؛ لأنَّه لا يصلحُ أنْ تقدِّمَ لبيبةً فتضمَّرَ فيها الأمُّ ثم تقولُ عاقلةٌ أمُّه.

وسمعناهم يقولون: هذه شاةٌ ذاتُ حملٍ مُثقلَةٌ. وقال الشاعر، وهو حسان بن ثابت:

ظننتم بأن يخفى الذي قد صنعتم ... وفينا نبيٌّ عنده الوحي واضِعُهُ

ومما يُبطلُ القلبَ قوله: زيدٌ أخو عبد الله مجنونٌ به، إذا جعلتُ الأخ صفةً والجنون من زيدٍ بأخيه، لأنَّه لا يستقيمُ زيدٌ مجنونٌ به أخو عبد الله.

وتقول: مررتُ برجلٍ معه كيسٌ محتومٌ عليه، الرفعُ الوجهُ لأنَّه صفةُ الكيسِ. والنصبُ جائزٌ على قوله: فيها رجلٌ قائماً، وهذا رجلٌ ذاهباً.

واعلم أنك إذا نصبتَ في هذا الباب فقلتُ: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، فالنصبُ على حاله، لأنَّ هذا ليس بابتداء، ولا يُشبهه: فيها عبدُ الله قائمٌ غداً؛ لأنَّ الظروفَ تُلغى حتى يكون المتكلمُ كأنَّه لم يذكرها في هذا الموضع، فإذا صار الاسمُ مجروراً أو عاملاً فيه فعلٌ أو مبتدأ، لم تُلغَ لأنَّه ليس يرفعه الابتداء، وفي الظروفِ إذا قلتُ: فيها أخواك قائمان يرفعه الابتداء.

وتقول: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربتُه، فهذا بمنزلةِ قوله: معه كيسٌ محتومٌ عليه. فإن قلتُ: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربتُها، جررتُ ونصبتُ على ما فسرتُ لك. وإن شئتُ قلتُ ضاربتُها هو فنصبتُ، وإن شئتُ جررتُ ويكون هو وصفَ المضمرِّ في ضاربها حتى يكون كأنك لم تذكرها. وإن شئتُ جعلتُ هو منفصلاً، فيصيرُ بمنزلةِ اسمٍ ليس من علاماتِ الضميرِ.

وتقول: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربتُها هو، فكأنك قلتُ: معه امرأةٌ ضاربتُها زيدٌ. ومثل قولك ضاربتُها هو قوله: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربتُها أبوه، إذا جعلتُ الأبَ مثلَ زيدٍ، فإن لم تُنزلِ هو والأبَ منزلةَ زيدٍ وما ليس من سببه ولم يلتبس به قلتُ: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربتُها أبوه أو هو. وإن شئتُ نصبتُ، تُجرى الصفةُ على الرجلِ ولا تُجرى على المرأةِ، كأنك قلتُ: ضاربتُها وضاربتُها، وخصصتَه بالفعل، فيجري مجرى مررتُ برجلٍ ضاربتُها أبوه، ومررتُ بزيدٍ ضاربتُها أخوه. ولا يجوزُ هذا في زيدٍ، كما أنه لا يجوزُ مررتُ برجلٍ ضاربتُها زيدٌ، ولا مررتُ بعبد الله ضاربتُها خالدٌ، وكما كان لم يجزِ يا ذا الجاريةِ الواطئها زيدٌ، فحملتهُ على التداء. ولكن الجمرُ جيدٌ؛ ألا ترى أنك لو قلتُ: مررتُ بالذي وطئها أبوه جاز، ولو قلتُ بالذي وطئها زيدٌ لم يكن. فإن قلتُ: يا ذا الجاريةِ الواطئها أبوه، جررتُ كما تجرُّ في زيدٍ حين قلتُ: يا ذا الجاريةِ الواطئها زيدٍ. وتقول: يا ذا الجاريةِ الواطئها أبوه، تجعلُ الواطئها من صفةِ المنادى، ولا يجوزُ أن تقولُ: يا ذا الجاريةِ الواطئها زيدٍ، من قبل أن الواطئها من صفةِ المنادى، فلا يجوزُ كما لا يجوزُ أن تقولُ: مررتُ بالرجلِ الحسنِ زيدٌ، وقد يجوزُ أن تقولُ بالحسنِ أبوه.

وكذلك إن قلتُ: يا ذا الجاريةِ الواطئها هو، وجعلتُ هو منفصلاً. وإن شئتُ نصبتَه كما تقولُ: يا ذا الجاريةِ الواطئها، فتجريه على المنادى ولا تُجريه على الجاريةِ.

وإن قلتُ: يا ذا الجاريةِ الواطئها، وأن تريدُ الواطئها هو لم يجزِ، كما لا يجوزُ مررتُ بالجاريةِ الواطئها تريدُ هو أو أنت، كما لا يجوزُ هذا وأنت تريدُ الأبَ أو زيداً. وليس هذا كقولك: مررتُ بالجاريةِ التي وطئها زيدٌ أو التي وطئها، لأنَّ الفعلَ يضمُّ فيه وتقعُ فيه علامةُ الإضمارِ، والاسمُ لا تقعُ فيه علامةُ الإضمارِ، فلو جاز ذلك لجاز أن يوصفَ ذلك للضميرِ بهو، فإنما يقعُ في هذا إضمارُ الاسمِ رفعاً إذا لم يوصفَ به شيءٌ غيرُ الأولِ، وذلك قولك يا ذا

الجارية الواطئها، ففي هذا إضمار هو، وهو اسمُ المنادى، والصفة إنما هي للأول المنادى. ولو جاز هذا لجاز مررتُ بالرجل الآخذِ به، تريد أنت، ولجاز مررتُ بجارتك راضياً عنها، تريد أنت. ولو قلت مررتُ بجاريةٍ رضيت عنها، ومررتُ بجارتك راضياً عنها، أو مررتُ بجارتك قد رضيتَ عنها، كان جيداً، لأنك تضميرٌ في الفعل وتكون فيه علامة الإضمار ولا يكون ذلك في الاسم إلا أن تضمير اسم الذي هو وصفه، ولا يوصف به شيء غيره مما يكون من سببه ويلتبس به.

وأما رُبُّ رجلٍ وأخيه منطلقين، ففيها قبحٌ حتى تقول: وأخٍ له. والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله وأخيه في موضع نكرة، لأن المعنى إنما هو وأخٍ له.

فإن قيل: أمضافة الى معرفة أو نكرة؟ فإنك قائلاً الى معرفة، ولكنها أجريت مُجرى النكرة، كما أن مثلك مضافة الى معرفة وهي توصف بها النكرة، وتقع مواقعها. ألا ترى أنك تقول ربّ مثلك. ويدلّك على أنّها نكرة أنه لا يجوز لك أن تقول: ربّ رجلٍ وزيدٍ، ولا يجوز لك أن تقول: ربّ أخيه حتى تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرة. ومثل ذلك قول بعض العرب: "كل شاةٍ وسَخَلِيتُها"، أي وسخلة لها، ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة فيعلم أنك لا تريد شيئاً بعينه، وأنت تريد شيئاً من أمة كل واحد منهم رجل، وضممت إليه شيئاً من أمة كلهم يقال له أخ. ولو قلت: وأخيه وأنت تريد به شيئاً بعينه كان مُحالاً. وقال:

أي فتى هيجاء أنت وجارها ... إذا ما رجالٌ بالرجال استقلّت

فالجار لا يكون فيه أبداً ههنا إلا الجرّ، لأنه لا يريد أن يجعله جار شيءٍ آخر فتى هيجاء، ولكنه جعله فتى هيجاء جار هيجاء، ولم يرذ أن يعني إنساناً بعينه، لأنه لو قال: أيُّ فتى هيجاء أنت وزيدٌ لجعل زيداً شريكه في المدح. ولو رفعه على أنت، لو قال: أيُّ فتى هيجاء أنت وجارها، لم يكن فيه معنى أي جارها، الذي هو فيه معنى التعجب. وقال الأعشى:

وكم دون بيتك من صفصَفٍ ... ودَكَدَاكِ رَمَلٍ وأَعْقَادِها

ووضَعِ سِقَاءٍ وإِحْقَابِها ... وحَلِّ حُلُوسٍ وإِعْمَادِها

هذا حجةٌ لقوله: رُبُّ رجلٍ وأخيه. فهذا الاسم الذي لم يكن ليكون نكرةً وحده، ولا يوصف به نكرة، ولم يحتمل عندهم أن يكون نكرة، ولا يقع في موضع لا يكون فيه إلا نكرة حتى يكون أول ما يشغل به العامل نكرة، ثم يُعطف عليه ما أضيف الى النكرة، ويصير بمنزلة مثلك ونحوه. ولم يُبتدأ به كما يُبتدأ بمثلك لأنه لا يجري مجراه وحده. ولم يصِر هذا نكرة إلا على هذا الوجه، كما أن أجمعين لا يجوز في الكلام إلا وصفاً، وكما أن أيُّ تكون في النداء كقولك: يا هذا، ولا يجوز إلا موصوفاً. وليس هذا حال الوصف والموصوف في الكلام، كما أنه ليس حال النكرة كحال هذا الذي ذكرتُ لك. وفيه على جوازه وكلام العرب به ضعفٌ.

هذا باب ما يُنصب فيه الاسمُ لأنه

لا سبيل له الى أن يكون صفة

وذلك قولك: هذا رجلٌ معه رجلٌ قائم. فهذا ينتصب لأن الهاء التي في معه معرفة فأشرك بينهما وكأنه قال: معه امرأةٌ قائم.

ومثله: مررتُ برجلٍ مع امرأةٍ ملتزمين، فله إضمارٌ في مع كما كان له إضمار في معه، إلا أن للمضمّر في معه علماً

وليس له في مع امرأة علم إلا بالنية. ويدلّك على أنه مضمّر في النية قولك: مررت بقوم مع فلان أجمعون. وما لا يجوز فيه الصفة: فوق الدار رجلٌ وقد جئتكَ برجلٍ آخرٍ عاقلين مسلمين. وتقول: اصنع ما سرّ أحاك وأحبّ أبوك الرجلان الصالحان، على الابتداء؛ وتنصبه على المدح والتعظيم، كقول الخرنق من قيس بن ثعلبة:

لا يبعدن قومي الذين هم ... سمّ العداة وآفة الجور  
النازلي بكل معتركٍ ... والطيبون معاهد الأزر

ولا يكون نصبُ هذا كنصب الحال، وإن كان ليس فيه الألف واللام، لأنك لم تجعل في الدار رجلٌ وقد جئتكَ بآخر، في حال تنبيه يكونان فيه لإشارة، ولا في حال عمل يكونان فيه، لأنه إذا قال: هذا رجلٌ مع امرأة، أو مررت برجلٍ مع امرأة فقد دخل الآخرُ مع الأول في التبيه والإشارة وجعلت الآخرَ في مرورك، فكأنك قلت: هذا رجلٌ وامرأة، ومررت برجلٍ وامرأة. وأما الألف واللام فلا يكونان حالاً البيت، لو قلت: مررت بزيدٍ القائم، كان قيحاً إذا أردت قائماً.

وإن شئت نصبت على الشتم، وذلك قولك: اصنع ما ساء أباك وكره أخوك الفاسقين الحبيثين. وإن شاء ابتداءً. ولا سبيل إلى الصفة في هذا ولا في قولك: عندي غلامٌ وقد أتيتُ بجارية فارهين، لأنك لا تستطيع أن تجعل فارهين صفةً للأول والآخر، ولا سبيل إلى أن يكون بعض الاسم جرّاً وبعضه رفعاً، فلما كان كذلك صار بمنزلة ما كان معه معرفة من النكرات، لأنه لا سبيل إلى وصف هذا كما أنه لا سبيل إلى وصف ذلك، فجعل نصباً كأنه قال: عندي عبد الله وقد أتيت بأخيه فارهين، جعل الفارهين ينتصبان على: النازلين بكل معتركٍ وفروا من الإحالة في عندي غلامٌ وأتيتُ بجارية، إلى الصب، كما فروا إليه في قولهم: فيها قائماً رجلٌ.

واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة، كما لا يجوز وصف المختلفين، وذلك قولك: هذه ناقه وفصيلها الراءعان. فهذا محال، لأن الراءعان لا يكونان صفةً للفصيل ولا للناقة، ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرةً وبعضها معرفةً. وهذا قول الخليل رحمه الله.

وزعم الخليل أن الجرّين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجرّ والرفع، وذلك قولك: هذا رجلٌ وفي الدار آخرٌ كريمين. وقد أتاني رجلٌ وهذا آخرٌ كريمين، لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد. وقبحه بقوله: هذا لابن إنسائين عندنا كراماً، فقال: الجرّ ههنا مختلفٌ ولم يُشرك الآخرُ فيما جرّ الأول.

ومثل ذلك: هذه جارية أخوي ابنين لفلان كراماً؛ لأن أخوي ابنين اسمٌ واحدٌ والمضاف إليه الآخرُ منتهاه، ولم يُشرك الآخرُ بشيء من حروف الإشارك فيما جرّ الاسم الأول.

ومثل ذلك: هذا فرسٌ أخوي ابنيك العقلاء الحلماء، لأن هذا في المعرفة مثل ذاك في النكرة، فلا يكون الكرام والعقلاء صفةً للأخوين والابنين، ولا يجوز أن يُجرى وصفاً لما انجرّ من وجهين كما لم يجز فيما اختلف إعرابه. وما لا تجري الصفة عليه نحو هذان أخواك وقد تولّى أبواك الرجال الصالحون، إلا أن ترفعه على الابتداء، أو تنصبه على المدح والتعظيم.

وسألت الخليل رحمه الله عن: مررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما، فقال: الرفع على هما صاحباي أنفسهما، والنصب على أعنيهما، ولا مدح فيه لأنه ليس مما يُمدح به.

وتقول: هذا رجلٌ وامرأته منطلقان، وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان، لأنهما ارتفعا من وجه واحد، وهما اسمان بُنيا على مبتدأين، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان، لأنهما ارتفعا بفعلين، وذهب أخوك وقديم عمرو

الرجلان الخليمان.

واعلم أنه لا يجوز: مَنْ عبد الله وهذا زيدُ الرجلين الصالحين، رفعتَ أو نصبتَ؛ لأنك لا تُثني إلا على من أثبتته وعلمته، ولا يجوز أن تخلطَ من تعلم ومن لا تعلم فجعّلهما بمنزلة واحدة، وإنما الصفة علمٌ فيمن قد علمته.

؟

### هذا باب ما ينتصب لأنه حال

صار فيها المسئول والمسئول عنه وذلك قولك: ما شأنك قائماً، وما شأن زيد قائماً، وما لأخيك قائماً. فهذا حالٌ قد صار فيه، وانتصب بقولك: ما شأنك كما ينتصب قائماً في قولك: هذا عبد الله قائماً، بما قبله. وسنين هذا في موضعه إن شاء الله تعالى.

وفيه معنى لِمَ قمتَ في ما شأنك وما لك. قال الله تعالى: " فما لَهُم عن التذكرة مُعرضين " .

ومثل ذلك مَنْ ذا قائماً بالباب، على الحال، أي مَنْ ذا الذي هو قائمٌ بالباب. هذا المعنى تريد. وأما العامل فيه فيمنزلة هذا عبدُ الله، لأن مَنْ مبتدأ قد بُني عليه اسم. وكذلك: لمن الدارُ مفتوحاً بأبها. أما قولهم: مَنْ ذا خيرٍ منك، فهو على قوله: من الذي هو خيرٌ منك، لأنك لم ترد أن تشير أو تومئ إلى إنسان قد استبان لك فضلُه على المسئول فيعلمك، ولكنك أردتَ مَنْ ذا الذي هو أفضل منك. فإن أوامتَ إلى إنسان قد استبان لك فضلُه عليه، فأردتَ أن يُعلمكَه نصبتَ خيراً منك، كما قلت: مَنْ ذا قائماً، كأنك قلت: إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حالٍ قد فضلكَ بما. ونصبه كنصب ما شأنك قائماً.

؟

### باب ما ينتصب على التعظيم والمدح

وإن شئت جعلته صفةً فجري على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته. وذلك قولك: الحمد لله الحميد هو، والحمد لله أهل الحمد، والمُلك لله أهل المُلك. ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً، كما قال الأخطل:

نفسى فداء أمير المؤمنين إذا ... أبدى التواجدَ يومٍ باسلٌ ذكرُ

الخائضُ الغمرَ والميمونُ طائرُه ... خليفةُ الله يُستسقى به المطرُ

وأما الصفة فإن كثيراً من العرب يجعلونه صفةً، فيتبعونه الأول فيقولون: أهل الحمد والحميد هو، وكذلك الحمد لله أهله: إن شئت جررت، وإن شئت نصبت. وإن شئت ابتدأت كما قال مهلهل:

ولقد خبطن بيوتَ يشكرُ خبطةً ... أخوالنا وهمُ بنو الأعمام

وسمعنا بعض العرب يقول: " الحمد لله رب العالمين " ، فسألت عنها يونس فرعم أنها عربية.

ومثل ذلك قول الله عز وجل: " لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاةَ والمؤتون الزكاةَ " . فلو كان كله رفعاً كان جيداً. فأما المؤمنون فمحمولٌ على الابتداء.

وقال جل ثناؤه: " ولكن البرَّ من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاةَ والموفونَ بعهدهم إذا

عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس . ولو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيداً . ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيداً كما ابتدأت في قوله: " والمؤمنون الزكاة " .

ونظير هذا النصب من الشعر قول الخرنق:

لا يبعذن قومي الذي هم ... سمُّ العداة وآفة الجُرِّ

النازلين بكل مُعتركٍ ... والطيون معاقد الأزر

فرفع الطيبين كرفع المؤمن.

ومثل هذا في هذا الابتداء قول ابن خياط العكلي:

وكل قوم أطاعوا أمرَ مُرشلهم ... إلا نُميراً أمرَ غاويها

الظاعنين ولما يُظعنوا أحداً ... والقائلون لمن دار نُخايها

وزعم يونس أن من العرب من يقول: " النازلون بكل معترك والطييين " فهذا مثل " والصابرين " . ومن العرب من

يقول: الظاعنون والقائلين، فنصبه كنصب الطيبين إلا أن هذا شتمٌ لهم وذمٌ كما أن الطيبين مدحٌ لهم وتعظيم. وإن

شئت أجريت هذا كله على الاسم الأول، وإن شئت ابتدأته جميعاً فكان مرفوعاً على الابتداء. كل هذا جائز في

ذين البيتين وما أشبههما، كل ذلك واسع.

وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة يُنشد هذا البيت نصياً:

لقد حملتُ قيسُ بن عيلانَ حربها ... على مستقلّ للنوائب والحرب

أخاها إذا كانت عِضاضاً سما لها ... على كل حال من ذلول ومن صعب

زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك

ما قد علمت، فجعله ثناءً وتعظيماً ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكرُ أهلَ ذلك، وأذكرُ المقيمين، ولكنه فعلٌ لا

يستعمل إظهاره.

وهذا شبيهة بقوله: إنا بني فلانٍ نفعل كذا، لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك

افتخاراً وابتهاً. إلا أن هذا يجري على حرف النداء، وستراه إن شاء الله عز وجل في باب النداء مبيئاً.

وترك إظهار الفعل فيه حيث ضارع هذا وأشباهه، لأننا بني فلان ونحوه بمنزلة النداء. وقد ضارعه هذا الباب.

ومن هذا الباب في النكرة قول أمية بن أبي عائذ:

ويأوي الى نسوة عطلٍ ... وشعثاً مراضيع مثل السعالي

كأنه حيث قال: الى نسوة عطلٍ صرن عنده من علم أهن شعثٌ، ولكنه، ذكر ذلك تشبيهاً لهن وتشويهاً. قال

الخليل: كأنه قال: وأذكرهن شعثاً، إلا أن هذا فعلٌ لا يُستعمل إظهاره. وإن شئت جررت على الصفة.

وزعم يونس أنك تقول: مررت بزيد أخيك وصاحبك، كقول الراجز:

بأعين منها مليحات الثقب ... شكل التجار وحلال المكتسب

كذلك سمعناه من العرب. وكذلك قال مالك بن خويلد الخناعي:

يا ممي لا يُعجز الأيام ذو حيدٍ ... في حومة الموت رزاًم وفراس

يحمي الصريمة أهدان الرجال، له ... صيدٌ، ومجتري بالليل هماس

وإن شئت حملته على الابتداء كما قال:

فَني الناس لا يخفى عليهم مكائنه ... وضرغامه إن هم بالحرب أوقعا  
وقال آخر:

إذا لقي الأعداء كان خلالتهم ... وكتب على الأدين والجار نايح  
كذلك سمعناهما من الشاعرين اللذين قالاهما.

واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم، ولا كل صفة يحسن أن يعظم بها. لو قلت: مررت بعبد الله أخيك صاحب الثياب أو البراز، لم يكن هذا مما يعظم به الرجل عند الناس ولا يفخّم به. وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فإن تذكر رجلاً بنبيه عند الناس، ولا معروفٍ بالتعظيم ثم تعظمه كما تعظم النبيه. وذلك قولك: مررت بعبد الله الصالح. فإن قلت مررت بقومك الكرام الصالحين ثم قلت المطعمين في المحل، جاز لأنه إذا وصفهم صاروا بمنزلة من قد عُرف منهم ذلك، وجاز له أن يجعلهم كأنه قد علّموا. فاستحسن من هذا ما استحسن العرب، وأجزه كما أجازته.

وليس كل شيء من الكلام يكون تعظيماً لله عزّ وجلّ يكون تعظيماً لغيره من المخلوقين: لو قلت: الحمد لزيد تريد العظمة لم يجوز، وكان عظيماً. وقد يجوز أن تقول: مررت بقومك الكرام، إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم، كما قال مررت برجلٍ زيد، فتُزله منزلة من قال لك من هو وإن لم يتكلم به. فكذلك هذا تُنزله هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم.

؟

## باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم

### وما أشبهه

تقول: أتاني زيد الفاسق الخبيث: لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئاً تُنكره، ولكنه شتمه بذلك. وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصياً: "وامرأته حمالة الحطب" لم يجعل الحمالة خيراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكرُ حمالة الحطب، شتماً لها، وإن كان فعلاً لا يُستعمل إظهاره.

وقال عروة الصعاليك العبسي:

سقوني الخمر ثم تكتفوني ... غداة الله من كذب وزور

إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين. وقال النابغة:

لعمري وما عمري عليّ بهين ... لقد نطقتُ بطلاً عليّ الأقرعُ

أقرعُ عوفٍ لا أحاول غيرها ... وجوه قروودٍ تبغي من تُجاذع

وزعم يونس أنك إن شئت رفعت البيتين جميعاً على الابتداء، تُضمّر في نفسك شيئاً لو أظهرته لم يكن ما بعده إلا رفعاً. ومثل ذلك:

متى تر عيني مالكٍ وجرائه ... وجنبيّه تعلم أنه غيرُ ناثر

حِصَجْرٌ كأمّ التوأمين توكتأت ... على مرفقيها مستهله عاشر

وزعموا أن أبا عمرو كان ينشد هذا البيت نصياً، وهذا الشعرُ لرجلٍ معروفٍ من أزدِ السراة:

قُبِحَ من يزني بعو ... ف من ذوات الحُمُر

الأكل الأشداء لا ... يخلُ ضوء القمر

وإن شاء جعله صفةً فجرّه على الاسم.

وزعم يونس أنه سمع الفرزدق يُشد:

كم عمّة لك يا جريرٌ وخالةٍ ... فدُعاءً قد حلبتُ عليّ عِشاري

شعارةً تَقْدُ الفصيلَ برجلها فطارةً لقوادم الأبيكار جعله شتماً، وكأنه حين ذكر الحلب صار من يخاطب عنده عالماً

بذلك. ولو ابتداءه وأجراه على الأول كان ذلك جائزاً عربياً. وقال:

طليقُ الله لم يمتنْ عليه ... أبو داودَ وابنُ أبي كثيرٍ

ولا الحجاجُ عينيَ بنتِ ماءٍ ... تقلّبُ طرفها حدَرَ الصقور

فهذا بمنزلة وجوه قروء.

وأما قول حسان بن ثابت:

حارِ بنَ كعبٍ ألامَ ترَجُرُكم ... عني وأنتم من الجوفِ الجماهيرِ

لا بأس بالقوم من طولٍ ومن عظيمٍ ... جسمُ المغالِ وأحلامُ العصافيرِ

فلم يرد أن يجعله شتماً، ولكنه أراد أن يعدّد صفاتهم ويفسّرهما، فكأنه قال: أما أجسامهم فكذا وأما أحلامهم فكذا.

وقال الخليل رحمه الله: لو جعله شتماً فنصبه على الفعل كان جائزاً.

وقد يجوز أن ينصب ما كان صفة على معنى الفعل ولا يريد مدحاً ولا ذمّاً ولا شيئاً مما ذكرت لك. وقال:

وما غرّني حورُ الرّزاميِّ محصناً ... عواشيتها بالجوّ وهو خصيبٌ

ومحصن: اسم الرّزامي، فنصبه على أعني، وهو فعل يظهر، لأنه لم يرد أكثر من أن يعرفه بعينه، ولم يرد افتخاراً ولا

مدحاً ولا ذمّاً. وكذلك سُمع هذا البيت من أفواه العرب، وزعموا أن اسمه محصنٌ.

ومن هذا الترحم، والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم، ولكن ترحم بما

ترحم به العرب.

وزعم الخليل أنه يقول: مررت به المسكين، على البدل، وفيه معنى الترحم، وبدله كبديل مررت به أخيك. وقال:

فأصبحتُ بقرقرى كوّانسا ... فلا تلمه أن ينام البائسا

وكان الخليل يقول: إن شئت رفعته من وجهين فقلت: مررت به البائس، كأنه لما قال مررت به قال المسكين هو،

كما يقول مبتدئاً: المسكين هو، والبائس أنت. وإن شاء قال: مررت به المسكين هو، والبائس أنت. وإن شاء قال:

مررت به المسكين، كما قال: بنا تماماً يُكشَفُ الضّبابُ وفيه معنى الترحم، كما كان في قوله رحمةُ الله عليه معنى

رحمة الله. فما يُترحم به يجوز فيه هذان الوجهان، وهو قول الخليل رحمه الله. وقال أيضاً: يكون مررت به المسكين

على: المسكين مررت به، وهذا بمنزلة لقيته عبد الله، إذا أراد عبد الله لقيته. وهذا في الشعر كثير.

وأما يونس فيقول: مررت به المسكين على قوله: مررت به مسكيناً.

وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز مررت بعبد الله الظريف،

تريد ظريفاً. ولكنك إن شئت حملته على أحسن من هذا، كأنه قال: لقيت المسكين، لأنه إذا قال مررت بعبد الله

فهو عملٌ، كأنه أضر عملاً. وكان الذين حملوه على هذا إنما حملوه عليه فراراً من أن يصفوا المضمر، فكان حملهم

إياه على الفعل أحسن.

وزعم الخليل رحمه الله أنه يقول إنه المسكين أحق، على الإضمار الذي جاز في مررت، كأنه قال: إنه هو المسكين

أحق. وهو ضعيف. وجاز هذا أن يكون فصلاً بين الاسم والخبر لأن فيه معنى المنصوب الذي أجرته مجرى: إنا تميماً ذاهبون. فإذا قلت: بي المسكين كان الأمر، أو بك المسكين مررت، فلا يحسن فيه البدل، لأنك إذا عنيت للمخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا يدري من تعني، لأنك لست تحدد عن غائب، ولكنك تنصبه على قولك: بنا تميماً، وإن شئت رفعت على ما رفعت عليه ما قبله. فهذا المعنى يجري على هذين الوجهين والمعنى واحد، كما اختلف اللفظان في أشياء كثيرة والمعنى واحد.

وأما يونس فرعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحم على إضمار شيء يرفع، ولكنه إن قال ضربته لم يقل أبداً إلا المسكين، يحمله على الفعل. وإن قال ضرباني قال المسكينان، حمله أيضاً على الفعل. وكذلك مررت به المسكين، يحمل الرفع على الرفع، والجر على الجر، والنصب على النصب. ويزعم أن الرفع الذي فسّرنا خطأ. وهو قول الخليل رحمه الله وابن أبي إسحاق.

؟

### باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني

#### على ما هو قبله من الأسماء المبهمة

والأسماء المبهمة: هذا، وهذان، وهذه، وهاتان، وهؤلاء، وذلك وذاك، وتلك وتانك، وتيك، وأولئك، وهو وهي، وهما، وهم وهنّ، وما أشبه هذه الأسماء، وما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على الأسماء غير المبهمة. فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقاً، وهؤلاء قومك منطلقين، وذاك عبد الله ذاهباً، وهذا عبد الله معروفاً. فهذا اسم مبتدأ يبني عليه ما بعده وهو عبد الله. ولم يكن ليكون هذا كلاماً حتى يبني عليه أو يبني على ما قبله. فالمبتدأ مُسند والمبني عليه مسند إليه، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده. والمعنى أنك تريد أن تنبيهه له منطلقاً، لا تريد أن تعرفه عبد الله؛ لأنك ظننت أنه يجمله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً، فمنطلقٌ حالٌ قد صار فيها عبد الله وحالٌ بين منطلق وهذا، كما حال بين راكب والفعل حين قلت: جاء عبد الله راكباً، صار لعبد الله وصار الراكب حالاً. فكذلك هذا. وذلك بمنزلة هذا. إلا أنك إذا قلت ذاك فأنت تنبيهه لشيء مُتراخ. وهؤلاء بمنزلة هذا، وأولئك بمنزلة ذاك، وتلك بمنزلة ذاك. فكذلك هذه الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام.

وأما هو فعلامه مضمر، وهو مبتدأ، وحال ما بعده كحال بعد هذا. وذلك قولك: هو زيد معروف، فصار المعروف حالاً. وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنساناً كان يجمله أو ظننت أنه يجمله، فكأنك قلت: أثبتته أو الزمته معروف، فصار المعروف حالاً، كما كان المنطلق حالاً حين قلت: هذا زيد منطلقاً. والمعنى أنك أردت أن توضّح أن المذكور زيد حين قلت معروف، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف، لأنه يعرف ويؤكد، فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز، لأن الانطلاق لا يوضّح أنه زيد ولا يؤكد. ومعنى قوله معروف: لا شك؛ وليس ذا في منطلق. وكذلك هو الحق بيناً، ومعلوم، لأن ذا مما يوضّح ويؤكد به الحق.

وكذلك هي وهما وهم وهنّ، وأنا وأنت وإنه. قال ابن دارة:  
أنا ابن دارة معروفاً بما نسبي ... وهل بدارة يا للناس من عار

وقد يكون هذا وصاحبه بمنزلة هو، يعرف به، تقول: هذا عبد الله فاعرفه؛ إلا أن هذا علامة للمضمّر، ولكنك أردت أن تعرف شيئاً بحضرتك.

وقد تقول: هو عبد الله، وأنا عبد الله، فاحراً أو مؤعداً. أي اعرفني بما كنت تعرف وبما كان بلغك عني، يم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها أو تبلغه فيقول: أنا عبد الله كريماً جواداً، وهو عبد الله شجاعاً بطلاً.

وتقول: إني عبد الله؛ مصغراً نفسه لربه، ثم تفسر حال العبيد فتقول: آكلاً كما تأكل العبيد.

وإذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمّر فإنه مُحال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تُخبر عن عمل، أو صفة غير عمل، ولا تريد أن تعرفه بأنه زيدٌ أو عمرو. وكذلك إذا لم توعده ولم تفخر أو تصغر نفسك؛ لأنك في هذه الأحوال تعرف ما ترى أنه قد جهل، أو تنزل المخاطب منزلة من يجهل فخرأ أو هتدأ أو وعيداً، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه.

وإنما ذكر الخليل رحمه الله هذا لنعرف ما يُحال منه وما يحسن، فإن النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب. وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقاً، وهو زيد منطلقاً كان مُحالاً؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن هو وأنا علامتان للمضمّر، وإنما يضمير إذا علم أنك عرفت من يعني. إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً.

وأما ما ينتصب لأنه خبر مبني على اسم غير مبهم، فقولك: أخوك عبد الله معروفاً. هذا يجوز فيه جميع ما جاز في الاسم الذي بعد هو وأخواتها.

؟

### هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة

وذلك قولك: هذان رجلان وعبد الله منطلقين. وإنما نصبت للمنطلقين لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبد الله، ولا أن يكون صفة للإثنين، فلما كان ذلك مُحالاً جعلته حالاً صاروا فيها، كأنك قلت: هذا عبد الله منطلقاً.

وهذا شبيه بقولك: هذا رجل مع امرأة قاتمين.

وإن شئت قلت: هذان رجلان وعبد الله منطلقان، لأن المنطلقين في هذا الموضع من اسم الرجلين، فجزياً عليه.

وتقول: هؤلاء ناسٌ وعبد الله منطلقين، إذا خلطتهم. ومن قال: هذان رجلان وعبد الله منطلقان قال: هؤلاء ناس وعبد الله منطلقون؛ لأنه لم يُشرك بين عبد الله وبين ناسٍ في الانطلاق.

وتقول: هذه ناقة وفصيلها راتعين. وقد يقول بعضهم: هذه ناقة وفصيلها راتعان. وهذا شبيه بقول من قال: كل شاةٍ وسخلتها بدرهم، إنما يريد كل شاةٍ وسخلة لها بدرهم. ومن قال كل شاةٍ وسخلتها، فجعله بمنزلة كل رجل وعبد الله منطلقاً لم يقل في الراتعين إلا النصب، لأنه إنما يريد حينئذ المعرفة، ولا يريد أن يدخل السخلة في الكل لأن كل لا يدخل في هذا الموضع إلا على النكرة. والوجه كل شاةٍ وسخلتها بدرهم، وهذه ناقة وفصيلها راتعين، لأن هذا أكثر في كلامهم، وهو القياس. والوجه الآخر قد قاله بعض العرب.

؟

### هذا باب

## ما يجوز فيه الرفع مما يتصب في المعرفة

وذلك قولك: هذا عبد الله منطلقٌ، حدّثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عن يوثق به من العرب.  
وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين:

فوجهٌ أنك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو، كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق. والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا، كقولك: هذا حلوةٌ حامضٌ، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين.  
وقال الله عز وجل: " كلا إنها لظى . نزاعة للشوى . وزعموا أنها في قراءة أبي عبد الله . " هذا بعلي شيخٌ " .  
قال: سمعنا ممن يروي هذا الشعر من العرب يرفعه:  
من يك ذا بتّ فهذا بتّي ... مقيظٌ مصيّفٌ مشتي  
وأما قول الأخطل:

ولقد أبيتُ من القنّاة بمنزل ... فأبيتُ لا حرجٌ ولا محرومٌ  
فرغم الخليل رحمه الله أن هذا ليس على إضمار أنا. ولو جاز هذا على إضمار أنا لجاز: كان عبد الله لا مسلمٌ ولا صالح على إضمار هو. ولكنه فيما زعم الخليل رحمه الله: فأبيت بمنزلة الذي يقال لا حرجٌ ولا محروم. ويقوّيه في ذلك قوله، وهو الربيع الأَسدي:

على حين أن كانت عُقبيلٌ وشائظا ... وكانت كلابٌ خامري أمّ عامرٍ  
فإنما أراد: كانت كلاب التي يقال لها خامري أم عامر.  
وقد زعم بعضهم أن رفعه على النفي، كأنه قال: فأبيتُ لا حرج ولا محروم بالمكان الذي أنا به. وقال الخليل رحمه الله: كأنه حكاية لما كان يُتكلم به قبل ذلك، فكأنه حكى ذلك اللفظ، كما قال:  
كذبتم وبيت الله لا تكحونها ... بني شاب قرناها تصرُّ وتحلبُ  
أي بني من يقال له ذلك.

والنفسير الآخر الذي على النفي كأنه أسهل.  
وقد يكون رفعه على أن تجعل عبد الله معطوفاً على هذا كالأوصاف، فيصير كأنه قال: عبد الله منطلقٌ. وتقول: هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ على البدل، كما قال تعالى جده: " بالناصية. ناصيةٌ كاذبةٌ " . فهذه أربعة أوجه في الرفع ؟

## هذا باب

### ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ

أو يتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروفٍ مبني على مبتدأ فأما الرفع فقولك: هذا الرجل منطلقٌ، فالرجل صفة لهذا، وهما بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: هذا منطلقٌ. قال النابغة:  
توهمتُ آياتٍ لها فعرفتُها ... لستة أعوام وذا العام سابعٌ  
كأنه قال: وهذا سابعٌ.

وأما النصب فقولك: هذا الرجل منطلقاً، جعلت الرجل مبنيّاً على هذا، وجعلت الخبر حالاً له قد صار فيها، فصار

كقولك: هذا عبد الله منطلقاً. وإنما يريد في هذا الموضع أن يُذكر المخاطب برجلٍ قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يُذكره بأحد، وإنما أشار فقال هذا منطلقٌ، فكأن ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حالٌ مفعولٌ فيها، لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده، ويمكن فيه معنى التنبية والتعريف، ويجول بين الخبر والاسم المبتدأ كما يجول الفاعل بين الفعل والخبر، فيصير الخبر حالاً قد ثبت فيها وصار فيها كما كان الظرف موضعاً قد صير فيه بالنية وإن لم يذكر فعلاً. وذلك أنك إذا قلت فيها زيداً فكأنك قلت استقرّ فيها زيد وإن لم تذكر فعلاً، والنصب بالذي هو فيه كالتصاّب الدرهم بالعشرين لأنه ليس من صفته ولا محمولاً على ما حُمّل عليه، فأشبهه عندهم ضاربٌ زيداً.

وكذلك هذا عمل فيما بعده عمل الفعل، وصار منطلقٌ حالاً، فاتصّب بهذا الكلام انتصاّب ركب بقول: مرّ زيد ركباً.

وأما قوله عز وجل " هو الحقُّ مصداقاً " فإن الحق لا يكون صفةً لهو، من قبل أن هو اسم مضمّر والمضمّر لا يوصف بالمظهر أبداً؛ لأنه قد استغنى عن الصفة. وإنما تُضمّر الاسم حين يستغنى بالمعرفة، فمن ثم لم يكن في هذا الرفع كما كان في هذا الرجل. ألا ترى أنك لو قلت: مررت بهو الرجل، لم يجوز ولم يحسن، ولو قلت: مررت بهذا الرجل، كان حسناً جميلاً.

؟

#### باب ما ينتصب فيه الخبر

لأنه خبر معروف يرتفع على الابتداء، قدّمته أو أخرته وذلك قولك: فيها عبد الله قائماً، وعبد الله فيها قائماً. فعبد الله ارتفع بالابتداء لأن الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنما هو موضعٌ له، ولكنه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله. ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله حسنٌ السكوت وكان كلاماً مستقيماً، كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبد الله. وتقول: عبد الله فيها، فيصير كقولك عبد الله أخوك. إلا أن عبد الله يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء.

ويدلّك على ذلك أنك تقول: إن فيها زيداً، فيصير بمنزلة قولك: إن زيداً فيها؛ لأن فيها لما صارت مستقرّاً لزيد يستغنى به السكوت وقّع موقع الأسماء، كما أن قولك: عبد الله لقيته يصير لقيته فيه بمنزلة الاسم، كأنك قلت: عبد الله منطلق، فصار قولك فيها كقولك: استقرّ عبد الله، ثم أردت أن تُخبر على أية حالٍ استقرّ فقلت قائماً، فقائم حال مستقرٌّ فيها. وإن شئت ألغيت فيها فقلت: فيها عبد الله قائمٌ. قال النابغة:

فبتُّ كأني ساورثني ضييلةٌ ... من الرُقشِ في أنيابها السُمُّ نافعٌ  
وقال الهليلي:

لا درّ درّي إن أطعمتُ نازلِكُم ... قِرْف الحنّيّ وعندي البرُّ مكنوزٌ  
كأنك قلت: البرُّ مكنوزٌ عندي، وعبد الله قائمٌ فيها.

فإذا نصبت القائم ففيها قد حالت بين المبتدأ والقائم واستغنى بها، فعمل المبتدأ حين لم يكن القائم مبنياً عليه، عمل هذا زيداً قائماً، وإنما تجعل فيها، إذا رفعت القائم، مستقرّاً للقيام وموضعاً له، وكأنك لو قلت: فيها عبد الله، لم يجوز عليه السكوت. وهذا يدلّك على أن فيها لا يحدث الرفع أيضاً في عبد الله؛ لأنهما لو كانت بمنزلة هذا لم تكن لتلغى،

ولو كان عبد الله يرتفع بفيها لارتفع بقولك عبد الله مأخوذاً؛ لأن الذي يرفع وينصب ما يستغني عليه السكوت وما لا يستغني، بمنزلة واحدة. ألا ترى أن كان تعمل عمل ضرب، ولو قلت كان عبد الله لم يكن كلاماً، ولو قلت ضرب عبد الله كان كلاماً.

ومما جاء في الشعر أيضاً مرفوعاً قوله، لابن مقبل:

لا سافرُ التّي مدخولٌ ولا هَبِجٌ ... عاري العظام عليه الودع منظومٌ

فجميع ما يكون ظرفاً تلغيه إن شئت، لأنه لا يكون آخرًا إلا على ما كان عليه أولاً قبل الظرف، ويكون موضع الخبر دون الاسم، فجرى في أحد الوجهين مجرى ما لا يستغني عليه السكوت، كقولك: فيك زيدٌ راغبٌ فرغبتُه فيه.

ومثل قولك فيها عبد الله قائماً: هو لك خالصاً، وهو لك خالصٌ؛ كأن قولك هو لك بمنزلة أهيه لك ثم قلت خالصاً. ومن قال فيها عبد الله قائم، قال هو لك خالص، فيصير خالص مبنياً على هو كما كان قائم مبنياً على عبد الله، وفيها لغوٌ، إلا أنك ذكرت فيها لتبين أين القيام، وكذلك لك إنما أردت أن تبين لمن الخالص. وقد قرئ هذا الحرف على وجهين: " قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةً يوم القيامة "، بالرفع والنصب. وبعض العرب يقول: هو لك الجماء الغفير، يرفع كما يرفع الخالص. والنصب أكثر، لأن لجماء الغفير بمنزلة المصدر، فكأنه قال هو لك خلوصاً. فهذا تمثيلٌ ولا يتكلم به.

ومما جاء في الشعر قد انتصب خبره وهو مقدم قبل الظرف، قوله:

إن لكم أصل البلاد وفرعها ... فالخير فيكم ثابتاً مبذولاً

وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: أتكلّم بهذا وأنت ههنا قاعداً.

ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه أمر قول العرب: هو رجلٌ صدق معلوماً ذاك، وهو رجل صدق معروفاً ذاك، وهو رجل صدق بيننا ذاك، كأنه قال: هذا رجل صدق معروفاً صلاحه، فصار حالاً وقع فيه أمر، لأنك إذا قلت: هو رجل صدق فقد أخبرت بأمر واقع، ثم جعلت ذلك الوقوع على هذه الحال. ولو رفعت كان جائزاً على أن تجعله صفةً، كأنك قلت: هو رجل معروفٌ صلاحه.

ومثل ذلك: مررت برجل حسنة أمه كريماً أبوها، زعم الخليل أنه أخبر عن الحسن أنه وجب لها في هذه الحال. وهو كقولك: مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجهما، والأول كقولك: هو رجل صدق معروفاً صدقه، وإن شئت قلت معروفٌ ذلك ومعلوم ذلك، على قولك: ذاك معروفٌ وذاك معلوم. سمعته من الخليل.

هذا باب من المعرفة

يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الأمة

ليس واحداً منها أولى به من الآخر، ولا يتوهم به واحدٌ دون آخر له اسمٌ غيره، نحو قولك للأسد: أبو الحارث وأسامة، وللتعلب: ثعالة وأبو الحصين وسمسم، وللذئب: دالان وأبو جعدة، وللضبُع: أم عامر وحضاجر وجعار وجيال وأم عنثل وقثام، ويقال للضبُعان قُثم. ومن ذلك قولهم للغراب: ابن بريح.

فكل هذا يجري خبره مجرى خبر عبد الله. ومعناه إذا قلت هذا أبو الحارث أو هذا ثعالة أنك تريد هذا الأسد وهذا التعلب؛ وليس معناه كمعنى زيد وإن كانا معرفة. وكان خبرهما نصباً من قبل أنك إذا قلت هذا زيدٌ فزيد اسم المعنى قولك هذا الرجل إذا أردت شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب بجليته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختص به دون من يعرف.

فكانك إذا قلت هذا زيد قلت: هذا الرجل الذي من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه، فاختص هذا المعنى باسم علم يلزم هذا المعنى، ليحذف الكلام وليخرج من الاسم الذي قد يكون نكرة ويكون لغير شيء بعينه. لأنك إذا قلت هذا الرجل فقد يكون أن تعني كماله، ويكون أن تقول هذا الرجل وأن تريد كل ذكر تكلم ومشى على رجلين فهو رجل. فإذا أراد أن يخلص ذلك المعنى ويختصه ليعرف من يعنى بعينه وأمره قال زيد ونحوه. وإذا قلت: هذا أبو الحارث فأنت تريد هنا الأسد، أي هذا الذي سمعت باسمه، أو هذا الذي قد عرفت أشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك، كمعرفته زيدا، ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم، فاختص هذا المعنى باسم كما اختص الذي ذكرنا يزيد لأن الأسد يتصرف تصرف الرجل ويكون نكرة، فأرادوا أسماء لا تكون إلا معرفة وتلزم ذلك المعنى.

وإنما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معنى زيد، أن الأسد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضاً من بعض، ولا تحفظ حلالها كحفظ ما يثبت مع الناس ويقتنونه ويتخذونه. ألا تراهم قد اختصوا الخيل والإبل والغنم والكلاب وما تثبت معهم واتخذوه، بأسماء كزيد وعمرو. ومنه أبو جنادب، وهو شيء يشبه الجنذب غير أنه أعظم منه، وهو ضرب من الجنادب كما أن بنات أوبر ضرب من الكمأة، وهي معرفة. ومن ذلك ابن قنبرة، وهو ضرب من الحيات، فكأنهم إذا قالوا هذا ابن قنبرة فقد قالوا هذا الحية الذي من أمره كذا وكذا.

وإذا قالوا بنات أوبر فكأنهم قالوا هذا الضرب الذي من أمره كذا وكذا من الكمأة، وإذا قالوا أبو جنادب فكأنهم قالوا هذا الضرب الذي سمعت به من الجنادب أو رأيته. ومثل ذلك ابن آوى كأنه قال هذا الضرب الذي سمعته أو رأيته من السباع؛ فهو ضرب من السباع كما أن بنات أوبر ضرب من الكمأة. ويدللك على أنه معرفة أن آوى غير مصروف وليس بصفة. ومثل ذلك ابن عرس وأم حنين وسام أبرص. وبعض العرب يقول أبو بريس وحمار قبان، كأنه قال في كل واحد من هذا الضرب الذي يعرف من أحناش الأرض بصورة كذا. وكأنه قال في الموث نحو أم حنين هذه التي تعرف من أحناش الأرض بصورة كذا.

واختصت العرب لكل ضرب من هذه الضروب اسماً على معنى الذي تعرفها به لا تدخله النكرة كما أن الذي تعرف لا تدخله النكرة، كما فعلوا ذلك يزيد والأسد. إلا أن هذه الضروب ليس لكل واحد منها اسم يقع على كل واحد من أمته يدخله المعرفة والنكرة، بمنزلة الأسد يكون معرفة ونكرة، ثم اختص باسم معروف كما اختص الرجل يزيد وعمرو، وهو أبو الحارث، ولكنها لزم اسماً معروفاً، وتركوا الاسم الذي تدخله المعاني المعرفة والنكرة، ويدخله التعجب، وتوصف به الأسماء المبهمة كمعرفته بالألف واللام نحو الرجل. والتعجب كقولك: هذا الرجل وأنت تريد أن ترفع شأنه.

ووصف الأسماء المبهمة نحو قولك: هذا الرجل قائم. فكان هذا اسم جامع لمعان. وابن عرس يراد به معنى واحد، كما أريد بأبي الحارث وبزيد معنى واحد واستغني به. ومثل هذا في بابه مثل رجل كانت كنيته هي الاسم وهي الكنية. ومثل الأسد وأبي الحارث كرجل كانت له كنية واسم. ويدللك على أن ابن عرس وأم حنين وسام أبرص وابن مطر معرفة، أنك لا تدخل في الذي أضيف إليه الألف واللام، فصار بمنزلة زيد وعمرو. ألا ترى أنك لا تقول أبو الجنادب.

وهو قول أبي عمرو، حدّثنا به يونس عن أبي عمرو.

وأما ابن قنبر وحمار قبان وما أشبههما، فيبدلك على معرفتهن ترك صرف ما أضفن إليه. وقد زعموا أن بعض العرب يقول: هذا ابنُ عرس مُقبلٌ، فرفعه على وجهين: فوجهٌ مثل: هذا زيد مقبل، ووجه على أنه جعل ما بعده نكرة فصار مضافاً إلى نكرة، بمنزلة قولك هذا رجلٌ منطلق.

ونظير ذلك هذا قيسُ قُفّةٍ آخر منطلق. وقيسُ قُفّةٍ لقب، والألقاب والكُنَى بمنزلة الأسماء نحو زيد وعمرو، ولكنه أراد في قيس قُفّة ما أراد في قوله هذا عُثمان آخر، فلم يكن له بدّ من أن يُجعل ما بعده نكرة حتى يصير نكرة، لأنه لا يكون الاسم نكرة وهو مضاف إلى معرفة.

وعلى هذا الحد تقول: هذا زيد منطلق، كأنك قلت هذا رجل منطلق، فإنما دخلت النكرة على هذا العَلَم الذي إنما وُضع للمعرفة ولهذا جيء به، فالمعرفة هنا الأولى.

وأما ابن لبون وابن مَخاض فنكرة، لأنهما تدخلها الألف واللام. وكذلك ابن ماء. قال جرير، فيما دخل فيه الألف واللام:

وابن اللبون إذا ما نُزِّيَ في قَرْنٍ ... لم يستطع صولة البزلِ القناعيسِ  
وقال أبو عطاء السندي:

مفدّمةً قرّاً كأن رِقابها ... رِقاب بنات الماء أفرعها الرعدُ

وقال الفرزدق:

وجدنا نَهشلاً فضلتُ فقيماً ... كفضل ابن المَخاض على الفصيلِ  
فإذا أخرجت الألف واللام صار الاسم نكرة. قال ذو الرمة:  
وردتُ اعتسافاً والثريا كأنها ... على قمة الرأس ابنُ ماءٍ مُحلقٌ  
وكذلك ابن أفعال إذا كان أفعال ليس باسمٍ لشيء.

وقال ناس: كلُّ ابن أفعال معرفة لأنه لا ينصرف. وهذا خطأ؛ لأن أفعال لا ينصرف وهو نكرة، ألا ترى أنك تقول هذا أحرُّ قُمُدٌ فترفعه إذا جعلته صفة للأحر، ولو كان معرفة كان نصباً، فالمضاف إليه بمنزلة. قال ذو الرمة:

كأنّا على أولادٍ أحقّبَ لآحها ... ورمي السفا أنفاسها بسهم  
جنوبٌ ذوتٌ عنها التناهي وأنزلتُ ... بها يومَ ذبابِ السببِ صيامٍ  
كأنه قال: على أولادٍ أحقّبَ صيامٍ.

باب ما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسم

يكون لكل من كان من أمته، أو كان في صفته، من الأسماء التي يدخلها الألف

واللام، وتكون نكرته الجامعة لما ذكرتُ لك من المعاني.

وذلك قولك فلان بنُ الصعق. والصعق في الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصعق، ولكنه غلب عليه حتى صار علماً بمنزلة زيد وعمرو.

وقولهم النجم، صار علماً للثريا.

وكابن الصعق قولهم: ابن رألان، وابن كراع، صار علماً لإنسان واحد، وليس كل من كان ابناً لرألان وابتاً لكراع غلب عليه هذا الاسم. فإن أخرجت الألف واللام من النجم والصعق لم يكن معرفة، من قبل أنك صيرته

معرفة بالألف واللام، كما صار ابنُ رَأْلان معرفةً برَأْلان، فلو أُلقيتَ رَأْلان لم يكن معرفةً. وليس هذا بمنزلة زيد وعمرو وسلم، لأنهما أعلامٌ جمعت ما ذكرنا من التطويل وحذفوا. وزعم الخليل رحمه الله أنه إنما منعهم أن يُدخلوا في هذه الأسماء الألف واللام أنهم لم يجعلوا الرجل الذي سُمِّيَ يزيد من أمةٍ كلُّ واحد منها يلزمه هذا الاسم، ولكنهم جعلوه سُمِّيَ به خاصاً. وزعم الخليل رحمه الله أن الذين قالوا الحارث والحسن والعباس، إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، ولم يجعلوه سُمِّيَ به، ولكنهم جعلوه كأنه وصفٌ له غلب عليه. ومن قال حارثٌ وعباسٌ فهو يُجرى به مُجرى زيد. وأما ما لزمته الألف واللام فلم يسقطا منه، فإنما جعل الشيء الذي يلزمه ما يلزم كل واحد من أمته. وأما الدبران والسماك والعيوق وهذا النحو، فإنما يُلزم الألف واللام من قبل أنه عندهم الشيء بعينه. فإن قال قائل: أيقال لكل شيء صار خلف شيء دبران، ولكل شيء عاق عن شيء عيوق، ولكل شيء سمك وارتفع سمك، فإنك قاتل له: لا، ولكن هذا بمنزلة العدل والعدل. والعدل: ما عادلك من الناس، والعدل لا يكون إلا للمتاع، ولكنهم فرقوا بين البناءين ليفصلوا بين المتاع وغيره. ومثل ذلك بناء حصين وامرأة حصان، فرقوا بين البناء والمرأة، فإنما أرادوا أن يُخبروا أن البناء مُحرز لمن لجأ إليه، وأن المرأة محرزة لفرجها.

ومثل ذلك الرزين من الحجارة والحديد، والمرأة رزان، فرقوا بين ما يُحمل وبين ما تُقل في مجلسه فلم يخف. وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب؛ فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد، وبنائهما مختلف، فيكون أحد البناءين مختصاً به شيء دون شيء ليفرق بينهما. فكذلك هذه النجوم اُختصت بهذه الأبنية.

وكل شيء جاء قد لزم الألف واللام فهو بهذه المنزلة. فإن كان عربياً نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه فإنما ذاك لأننا جهلنا ما علم غيرنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمي.

وبمنزلة هذه النجوم الأربعة والثلاثة، إنما يرايد الرابع والثالث. وكلها أخبارها كأخبار زيد وعمرو. فإن قلت: هذان زيدان منطلقان، وهذان عمران منطلقان، لم يكن هذا الكلام إلا نكرة، من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد وعمرو، وليس واحد منها أولى به من الآخر. وعلى هذا الحد تقول: هذا زيد منطلق. ألا ترى أنك تقول: هذا زيد من الزيدين، أي هذا واحد من الزيدين، فصار كقولك: هذا رجل من الرجال.

وتقول: هؤلاء عرفات حسنة، وهذان أبانان يمين. وإنما فرقوا بين أبانين وعرفات، وبين زيدين وزيدين، من قبل أنهم لم يجعلوا التنبيه والجمع علماً لرجلين ولا لرجال بأعيانهم، وجعلوا الاسم الواحد علماً لشيء بعينه، كأنهم قالوا، إذا قلت أنت يزيد إنما تريد: هات هذا الشخص الذي نشير لك إليه. ولم يقولوا إذا قلنا جاء زيدان فإنما نعني شخصين بأعيانهما قد عُرفا قبل ذلك وأثبتنا، ولكنهم قالوا إذا قلنا قد جاء زيد فلان وزيد بن فلان فإنما نعني شيئين بأعيانهما فهكذا تقول إذا أردت أن تُخبر عن معروفين.

وإذا قالوا هذان أبانان وهؤلاء عرفات فإنما أرادوا شيئاً أو شيئين بأعيانهما اللذين نشير إليهما. وكأنهم قالوا إذا قلت أنت أبانين، فإنما نعني هذين الجبلين بأعيانهما اللذين نشير لك إليهما. ألا ترى أنهم لم يقولوا: امرر بأبان كذا وأبن كذا، لم يفرقوا بينهما لأنهما جعلوا أبانين اسماً لهما يُعرفان به بأعيانهما.

وليس هذا في الأناسي ولا في الدواب، إنما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك، من قبل أن الأماكن والجبال أشياء لا تزول، فيصير كل واحد من الجبلين داخلاً عندهم في مثل ما دخل فيه صاحبه من الحال في الثبات والخصب والقحط، ولا يشار إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر، فصارا كالواحد الذي لا يزايله منه شيء حيث

كان في الأناسي وفي الدواب. والإنسانان والدابتان لا يثبتان أبداً بأتهما يزولان ويتصرفان، ويشار الى أحدهما والآخر عنه غائب.

وأما قولهم: أعطكم سنة العُمَيرين فإنما أدخلت الألف واللام على عُمَيرين وهما نكرة فصارا معرفة بالألف واللام كما صار الصَّعق معرفة بهما، واختصا به كما اختص النجم بهذا الاسم، فكأنهما جُعلا من آمة كل واحد منهم عُمير، ثم عُرِّفا بالألف واللام فصارا بمنزلة العُرِّيَّين المشهورين بالكوفة، وبمنزلة النَّسرين، إذا كنت تعني النجمين.

؟

## باب

### ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة

إذا بُني على ما قبله، وبمنزلة في الاحتياج الى الحشو، ويكون نكرة بمنزلة رجل. وذلك قولك: هذا من أعرف منطلقاً، وهذا من لا أعرف منطلقاً، أي هذا الذي علمتُ أني لا أعرفه منطلقاً. وهذا ما عندي مهيناً، وأعرف ولا أعرف وعندي حشوٌ لهما يتمان به، فيصيران اسماً كما كان الذي لا يتم إلا بحشوه.

وقال الخليل رحمه الله: إن شئت جعلت من بمنزلة إنسان وجعلت ما بمنزلة شيء نكرتين، ويصير منطلقٌ صفةً لمن ومهينٌ صفةً لما. وزعم أن هذا البيت عنده مثل ذلك، وهو قول الأنصاري:

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا ... حبُّ النبي محمد إيانا.

ومثل ذلك قول الفرزدق:

إني وإياك إذ حلّت بأرحلنا ... كمن بواديه بعد الخل ممطور

وأما هذا ما لدي عبيد فرفعه على وجهين: على شيء لدي عبيد، وعلى هذا بعلي شيخ.

وقد أدخلوا في قول من قال إنما نكرة فقالوا: هل رأيتم شيئاً يكون موصوفاً لا يُسكتُ عليه؟ فقبل لهم: نعم، يا أيها الرجل. الرجل وصفٌ لقوله يا أيها، ولا يجوز أن يُسكتُ على يا أيها. فرب اسم لا يحسن عليه عندهم السكوت حتى يصفوه وحتى يصير وصفه عندهم كأنه به يتم الاسم، لأنهم إنما جاعوا بيا أيها ليصلوا الى نداء الذي فيه الألف واللام، فلذلك جيء به. وكذلك من وما إنما يُذكران لحشوهما ولو صفهما، ولم يُردَّ بهما خلويين شيء، فلزمه الوصف كما لزمه الحشو، وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى، فمن ثم كان الوصف والحشو واحداً.

فالوصف كقولك: مررت بمن صالح، فصالح وصف. وإن أردت الحشو قلت مررت بمن صالح. والحشو لا يكون أبداً لمن وما إلا وهما معرفة. وذلك من قبل أن الحشو إذا صار فيهما أشبهتا الذي، فكما أن الذي لا يكون إلا معرفة لا يكون ما ومن إذا كان الذي بعدهما حشواً، وهو الصلة، إلا معرفة.

وتقول: هذا من أعرف منطلق، فتجعل أعرف صفةً. وتقول: هذا من أعرف منطلقاً، تجعل أعرف صلة. وقد يجوز منطلقٌ على قولك: هذا عبد الله منطلق.

ومثل ذلك الجماء الغفير، فالغفير وصفٌ لازم، وهو توكيد لأن الجماء الغفير مثل، فلزم الغفير كما لزم ما في قولك إنك ما وخيراً.

واعلم أن كفى بنا فضلاً على من غيرنا أجود وفيه ضعفٌ إلا أن يكون فيه هو، لأن هو من بعض الصلة، وهو نحو مررت بأبيهم أفضل، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية: "تماماً على الذي أحسن".

واعلم أنه يقبح أن تقول هذا من منطلق إذا جعلت المنطلق حشواً أو وصفاً، فإن أطلت الكلام فقلت من خير منك، حسن في الوصف والحشو.

زعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب رجلاً يقول: ما أنا بالذي قاتل لك سوءاً، وما أنا بالذي قاتل لك قبيحاً. فالوصف بمنزلة الحشو المحشو لأنه يحسن بما بعده كما أن الحشو الحشواً إنما يتم بما بعده.

ويقوي أيضاً أن من نكرة، قول عمرو بن قميئة:

يا رَبِّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا ... رُحْنَ عَلَى بَعْضَانِهِ وَاعْتَدَيْنُ

وَرُبَّ لَا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا إِلَّا نَكْرَةً. وقال أمية بن أبي الصلت:

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ ... لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

وقال آخر:

أَلَا رَبِّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ ... وَمُؤْتَمِنٌ بِالْعَيْبِ غَيْرِ أَمِينٍ

وقال آخر:

أَلَا رَبِّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ ... وَمَنْ هُوَ عِنْدِي فِي الطَّبَاءِ السَّوَانِحِ

؟

### باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة

وذلك قولك هذا أول فارسٍ مُقبلٌ، وهذا كلُّ متاعٍ عندك موضوعٌ، وهذا خيرٌ منك مقبلٌ. ومما يدلُّك على أن نكرةً أمَّن مضافات إلى نكرة، وتوصفُ بهن النكرة. وذلك أنك تقول فيما كان وصفاً: هذا رجلٌ خيرٌ منك، وهذا فارسٌ أول فارسٍ، وهذا مالٌ كلُّ مالٍ عندك. ويُستدلُّ على أن مضافات إلى نكرة أنك تصف ما بعدهن بما توصفُ به النكرة ولا تصفه بما توصفُ به المعرفة، وذلك قولك: هذا أول فارسٍ شجاعٍ مقبلٌ.

وحدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعريته يُنشد هذا البيت، وهو قول الشماخ:

وكلُّ خليلٍ غيرِ هاضمٍ نفسه ... لوصلٍ خليلٍ صارمٌ أو معازرٌ

فجعله صفةً لكل.

وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يوثق بعريته من العرب ينشد هذا البيت:

كأنا يومَ قرىٍ ! ... ثَمَّا نَقَتْلُ إِيَّانَا

قَبَلْنَا مِنْهُمْ كُلَّ ... فَتَى أَيْضَ حُسَانَا

فجعله وصفاً لكل.

ومثل ذلك: هذا أيما رجلٍ منطلقٌ، وهذا حسبيك من رجلٍ منطلقٌ.

ويدلُّك على أنه نكرة أنك تصف به النكرة فتقول: هذا رجلٌ حسبيك من رجلٍ، فهو بمنزلة منلك وضاربك إذا أردت النكرة.

ومما يوصفُ به كلُّ قول ابن أحمَر:

وَلَهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مَعْصِفَةٍ ... هُوَ جَاءَ لَيْسَ لِلْبَهَا زَبْرٌ

سمعناه ممن يرويه من العرب.

ومن قال هذا أول فارسٍ مقبلاً، من قبل أنه لا يستطيع أن يقول هذا أول الفارس، فيدخل عليه الألف واللام فصار عنده بمنزلة المعرفة، فلا ينبغي له أن يصفه بالنكرة، وينبغي له أن يزعم أن درهماً في قولك عشرون درهماً معرفة، فليس هذا بشيء، وإنما أرادوا من القرسان، فحذفوا الكلام استخفافاً، وجعلوا هذا يُجزئهم من ذلك. وقد يجوز نصبه على نصب: هذا رجلٌ منطلقاً، وهو قول عيسى.

وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً. ومثل ذلك: مررتُ برجلٍ قائماً، إذا جعلتَ الممرورَ به في حال قيامٍ. وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائماً، وهو قول الخليل رحمه الله.

ومثل ذلك: عليه مائةٌ بيضاً؛ والرفعُ الوجهُ. وعليه مائةٌ عيناً؛ والرفعُ الوجه.

وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قعدةً رجلٍ؛ والجرُّ الوجهُ. وإنما كان النصب هنا بعيداً من قبل أن هذا يكون من صفة الأول، فكروا أن يجعلوه حالاً كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالاً حين قالوا: هذا زيد الطويل، وهذا عمرو أخوك، وألزموا صفة النكرة، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة؛ وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها.

وزعم من نتق به أنه سمع رؤية يقول: هذا غلامٌ لك مقبلاً، جعله حالاً ولم يجعله من اسم الأول. واعلم أن ما كان صفةً للمعرفة لا يكون حالاً ينتصب انتصاب النكرة، وذلك أنه لا يحسن لك أن تقول: هذا زيد الطويل، ولا هذا زيد أخاك، من قبل أنه من قال هذا فينبغي له أن يجعله صفةً للنكرة، فيقول: هذا رجلٌ أخوك. ومثل ذلك في القبح: هذا زيد أسود الناس، وهذا زيد سيد الناس، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو. ولو حسن أن يكون هذا خبراً للمعرفة لجاز أن يكون خبراً للنكرة، فتقول هذا رجلٌ سيد الناس، من قبل أن نصب هذا رجلٌ منطلقاً كنصب هذا زيد منطلقاً، فينبغي لما كان حالاً للمعرفة أن يكون حالاً للنكرة. فليس هكذا، ولكن ما كان صفةً للنكرة جاز أن يكون حالاً للنكرة كما جاز حالاً للمعرفة. ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون النكرة، فتلبس بالنكرة. ولو جاز ذلك لقلت: هذا أخوك عبد الله، إذا كان عبد الله الذي يُعرف به. وهذا كلامٌ خبيث يوضع في غير موضعه. إنما تكون المعرفة مبنياً عليها أو مبنية على اسم أو غير اسم، وتكون صفةً لمعروفٍ لتبينه وتؤكد أنه تقطعه من غيره. فإذا أردت الخبر الذي يكون حالاً وقع فيه الأمر فلا تضع في موضعه الاسم الذي جعل ليوضح المعرفة أو تبين به. فالنكرة تكون حالاً وليست تكون شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب قبل ذلك.

فهذا أمر النكرة، وهذا أمر المعرفة، فأجره كما أجره، وضع كل شيء موضعه.  
؟

#### باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة

وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً وذلك قولك: مررتُ بكلِّ قائماً، ومررتُ ببعضٍ قائماً وبعضٍ جالساً. وإنما خروجهما من أن يكونا وصفين أو موصوفين، لأنه لا يحسن لك أن تقول: مررتُ بكلِّ الصالحين ولا ببعض الصالحين. قُبِح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه، لأنه مخالف لما يضاف، شاذ منه، فلم يجز في الوصف مجراه. كما أنهم حين قالوا يا الله، فخالقوا ما فيه الألف واللام، لم يصلوا ألفه وأثبتوها.

وصار معرفة لأنه مضاف الى معرفة، كأنك قلت: مررت بكلهم و ببعضهم، ولكنك حذفك ذلك المضاف إليه، فجاز ذلك كما جاز: لاه أبوك، تريد: لله أبوك، حذفوا الألف واللامين. وليس هذا طريقة الكلام، ولا سبيله؛ لأنه ليس من كلامهم أن يُضمروا الجار.

ومثله في الحذف: لا عليك، فحذفوا الاسم. وقال: ما فيهم يفضلك في شيء، يريد ما فيهم أحد يفضلك كما أراد لا بأس عليك أو نحوه. والشواذ في كلامهم كثيرة.

ولا يكونان وصفاً كما لم يكونا موصوفين، وإنما ينضعان في الابتداء أو يُبينان على اسم أو غير اسم. فالابتداء نحو قوله عز وجل: " وكلّ آتوه داخرين " . فأما جميعٌ فيجري مجرى رجلٍ ونحوه في هذا الموضع. قال الله عز وجل: " وإن كلّ لما جميعٌ لدينا مُحضرون " ، وقال: أتيتته والقومُ جميعٌ؛ وسمعته من العرب، أي مجتمعون. وزعم الخليل رحمه الله أنه يستضعف أن يكون كلهم مبنياً على اسم أو على غير اسم، ولكنه يكون مبتدأ أو يكون كلهم صفة. فقلت: ولم استضعفت أن يكون مبنياً؟ فقال: لأن موضعه في الكلام أن يُعمّ به غيره من الأسماء بعدما يُذكر فيكون كلهم صفةً أو مباداً. فالمبتدأ قولك إن قومك كلهم ذاهبٌ، أو ذكر قوم فقلت: كلهم ذاهبٌ. فالمبتدأ بمنزلة الوصف؛ لأنك إنما ابتدأت بعدما ذكرت ولم تبته على شيء فعممت به.

وقال: أكلتُ شاةً كلّ شاةٍ حسن، وأكلت كلّ شاةٍ ضعيف؛ لأنهم لا يعمّون هكذا فيما زعم الخليل رحمه الله. وذلك أن كلهم إذا وقع موقعاً يكون الاسم فيه مبنياً على غيره، شَبَّهَ بأجمعين وأنفسهم ونفسه، فألحق بهذه الحروف، لأنها إنما توصف بها الأسماء ولا تُبنى على شيء. وذاك أن موضعها من الكلام أن يُعمّ بعضها، ويؤكد بعضها بعد ما يُذكر الاسم؛ إلا أن كلهم قد يجوز فيها أن تُبنى على ما قبلها، وإن كان فيها بعض الضعف؛ لأنه قد يُبتدأ به، فهو يشبه الأسماء التي تُبنى على غيرها. وكلاهما وكتاها وكلاهما وكلهن يجري مجرى كلهم، وأما جميعهم فقد يكون على وجهين: يوصف به المضمّر والمظهر كما يوصف بكلهم، ويُجرى في الوصف مجراه، ويكون في سائر ذلك بمنزلة عامتهم وجماعتهم، يُبتدأ ويُبنى على غيره؛ لأنه يكون نكرة تدخله الألف واللام، وأما كل شيء وكل رجل فإنما يبينان على غيرهما؛ لأنه لا يوصف بهما. والذي ذكرت لك قول الخليل، ورأينا العرب توافقه بعد ما يعناه.

؟

### باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة

وذلك قولك: هذا راقودٌ خلاً، وعليه نحيي سَمَنًا. وإن شئت قلت راقودٌ خلّ وراقودٌ من خلّ. وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب، كما فررت إلى الرفع في قولك: بصحيفة طينٍ خاتمها؛ لأن الطين اسم وليس مما يوصف به، ولكنه جوهرٌ يضاف إليه ما كان منه. فهكذا مجرى هذا وما أشبهه. ومن قال: مررتُ بصحيفة طينٍ خاتمها قال: هذا راقودٌ خلّ، وهذه صفةٌ خزّ. وهذا قبيح أجري على غير وجهه، ولكنه حسن أن يُبنى على المبتدأ ويكون حالاً. فالحال قولك: هذه جُبتك خزّاً. والمبني على المبتدأ قولك: جُبتك خزّ. ولا يكون صفةً فيشبه الأسماء التي أخذت من الفعل، ولكنهم جعلوه يلي ما ينصب ويرفع وما يجزّ. فأجره كما أجره، فإنما فعلوا به ما يُفعل بالأسماء، والحال مفعولٌ فيها. والمبني على المبتدأ

بمنزلة ما ارتفع بالفعل، والجارّ بتلك المنزلة، يجري في الاسم مجرى الرفع والناصب.  
؟

باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله

ولا هو هو

وذلك قولك هو ابنُ عمي دُنياً، وهو جاري بيت بيت. فهذه أحوال قد وقع في كل واحد منها شيء. وانتصب لأن هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حين قلت: أنت الرجل عِلماً. فالعلم منتصبٌ على ما فسرت لك، وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم، حين قلت عشرون درهماً؛ لأن الدرهم ليس من اسم العشرين ولا هو هي.

ومثل ذلك: هذا درهم وزناً. ومثل ذلك: هذا حسيب جداً. ومثل ذلك هذا عربيّ حسيبه. حدثنا بذلك أبو الخطاب عمن نتق به من العرب. جعله بمنزلة الدُّني والوزن، كأنه قال هو عربي اكتفاءً. فهذا تمثيل ولا يتكلّ به، ولزمته الإضافة كما لزمت جَهده وطاقته. وما لم يُضَف من هذا ولم تدخله الألف واللام، فهو بمنزلة ما لم يُضَف فيما ذكرنا من المصادر، نحو لقيته كفاحاً، وأتيته جهاراً.

ومثل ذلك هذه عشرون مراراً، وهذه عشرون أضعافاً. وزعم يونس أن قوماً يقولون: هذه عشرون أضعافها وهذه عشرون أضعاف، أي مضاعفةً. والنصب أكثر. ومثل ذلك: هذا درهمٌ سواء. كأنه قال هذا درهم استواء. فهذا تمثيل وإن لم يتكلّم به. قال عز وجل: " في أربعة أيامٍ سواءً للسانين " . وقد قرأ ناسٌ: " في أربعة أيامٍ سواءً " . قال الخليل: جعله بمنزلة مستويات. وتقول: هذا درهمٌ سواءً، كأنك قلت: هذا درهمٌ تامٌ.  
؟

وهذا شيء ينتصب على أنه

ليس من اسم الأول ولا هو هو

وذلك قولك: هذا عربي محضاً، وهذا عربي قلباً، فصار بمنزلة دنياً وما أشبهه من المصادر وغيرها. والرفع فيه وجه الكلام، وزعم يونس ذلك. وذلك قولك: هذا عربيّ محضٌ، وهذا عربيّ قلبٌ، كما قلت هذا عربيّ قُحٌّ، ولا يكون القُحُّ إلا صفةً. ومما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو، قولك: هذه مائئةٌ وزنٌ سبعةً ونقده الناس، وهذه مائة ضرب الأُمير، وهذا ثوبٌ نسجَ اليمن، كأنه قال: نسجاً وضرباً ووزناً. وإن شئت قلت وزنٌ سبعة.

قال الخليل رحمه الله: إذا جعلت وزنَ مصدرٍ نصبت، وإن جعلته اسماً وصدت به، وشبه ذلك بالخلق، قال: قد يكون الخلق المصدر ويكون الخلقُ المخلوق، وقد يكون الحلبُ الفعل والحلبُ الخلوب، فكأن الوزن ههنا اسمٌ،

وكأن الضرب اسم، كما تقول رجلٌ رَضاً وامرأة عدلٌ ويومٌ غمٌّ، فيصيرُ هذا الكلامَ صفةً. وقال: أستبجح أن أقول هذه مائة ضربُ الأمير، فأجعل الضربَ صفةً فيكون نكرةً وُصفت بمعرفة، ولكن أرفعه على الابتداء، كأنه قيل له ما هي؟ فقال: ضربُ الأمير. فإن قال: ضربُ أمير حَسنت الصفة؛ لأن النكرة توصف بالنكرة. واعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو. والدليل على ذلك أنك لو ابتدأت اسماً لم تستطع أن تبني عليه شيئاً مما انتصب في هذا الباب؛ لأنه جرى في كلام العرب أنه ليس منه ولا هو هو. لو قلت ابن عمي دنيٌّ وعربيٌّ جدٌّ، لم يجز ذلك، فإذا لم يجز أن يُبنى على المبتدأ فهو من الصفة أبعد؛ لأن هذه الأجناس التي يضاف إليها ما هو منها ومن جوهرها ولا تكون صفة، وقد بُنى على المبتدأ كقولك: خاتمك فضةٌ، ولا تكون صفةً.

فما انتصب في هذا الباب فهو مصدر أو غير مصدر قد جعل بمنزلة المصدر، وانتصب من وجه واحد. واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيدٌ الطويل. ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك: هذا زيدٌ ذاهباً. ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه، كقولك: هذا درهم وزناً، لا يكون إلا نصباً.

؟

## هذا باب

ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده

## ويبنى على ما قبله

وذلك قولك هذا قائماً رجل، وفيها قائماً رجلٌ. لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقُبِح أن تقول: فيها قائمٌ، فنضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررت بقائم وأتاني قائم، جعلت القائم حالاً وكان المبني على الكلام الأول ما بعده. ولو حسُن أن تقول: فيها قائم لحاز فيها قائم رجلٌ، لا على الصفة، ولكنه كأنه لما قال فيها قائم، قيل له من هو؟ وما هو؟ فقال: رجل أو عبد الله. وقد يجوز على ضعفه.

وحُمِل هذا النصب على جواز فيها رجل قائماً، وصار حين آخر وجه الكلام، فراراً من القبح. قال ذون الرمة:  
وتحت العوالي في القنا مستظلةً ... ظباءً أعارتها العيون الجأذراً  
وقال الآخر:

وبالجسم مني بيناً لو علمته ... شحوبٌ وإن تستشهدي العينَ تشهد

وقال كثيرٌ: لميةٌ موحشاً طللٌ وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام. واعلم أنه لا يقال قائماً فيها رجلٌ. فإن قال قائل: أجمعه بمنزلة ركباً مرّ زيدٌ، وراكباً مرّ الرجلُ، قيل له: فإنه مثله في القياس، لأن فيها بمنزلة مرّ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأن فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل. فأجره كما أجرته العرب واستحسنن. ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز، لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء. ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل.

فإن قال: أقول مررت بقائماً رجل، فهذا أخبث، من قبل أنه لا يُفصل بين الجار والمجرور، ومن ثم أسقط ربُّ قائماً

رجل. فهذا كلام قبيح ضعيف؛ فاعرف قبحة، فإن إعرابه يسير. ولو استحسناه لقلنا هو بمنزلة فيها قائماً رجل، ولكن معرفة قبحة أمثل من إعرابه.

وأما بك مأخوذاً زيد فإنه لا يكون إلا رفعاً، من قبل أن بك لا تكون مستقراً لرجل. ويدلك على ذلك أنه لا يستغني عليه السكوت. ولو نصبت هذا لنصبت اليوم منطلقاً زيداً، واليوم قائمٌ زيد. وإنما ارتفع هذا لأنه بمنزلة مأخوذ زيد. وتأخير الخبر على الابتداء أقوى، لأنه عاملٌ فيه. ومثل ذلك: عليك نازلٌ زيد؛ لأنك لو قلت: عليك زيد، وأنت تريد النزول، لم يكن كلاماً. وتقول: عليك أميراً زيد، لأنه لو قال عليك زيد وهو يريد الإمرة كان حسناً. وهذا قليل في الكلام كثير في الشعر، لأنه ليس بفعل. وكما تقدم كان أضعف له وأبعد، فمن ثم لم يقولوا قائماً فيها رجل، ولم يحسن حُسن: فيها قائماً رجلاً.

؟باب ما يثنى فيه المستقر توكيداً

وليست تشبته بالتي تمتع الرفع حاله قبل التشبية، ولا النصب ما كان عليه قبل أن يثنى.

وذلك قولك: فيها زيد قائماً فيها. وإنما انتصب قائم باستغناء زيد بفيها. وإن زعمت أنه انتصب بالآخر فكأنك قلت: زيد قائماً فيها. وإنما هذا كقولك قد ثبت زيد أميراً قد ثبت، فأعدت قد ثبت توكيداً، وقد عمل الأول في زيد وفي الأمير.

ومثله في التوكيد والتشبية: لقيتُ عمراً عمراً.

فإن أردت أن تُلغى فيها قلت فيها زيداً قائم فيها، كأنه قال زيد قائم فيها فيها، فيصير بمنزلة قولك فيك زيداً راغباً فيك.

وتقول في النكرة: في دارك رجل قائم فيها، فتجري قائم على الصفة.

وإن شئت قلت: فيها رجل قائماً فيها على الجواز، كما يجوز فيها رجل قائماً. وإن شئت قلت أخوك في الدار ساكنٌ فيها، فتجعل فيها صفةً للساكن.

ولو كانت التشبية تنصب لنصبت في قولك: عليك زيداً حريص عليك، ونحو هذا مما لا يُستغنى به.

فإن قلت: قد جاء: "وأما الذين سَعِدُوا ففي الجنة خالد بن زيد فيها" فهو مثل "إن المتقين في جنات وعيون. آخذين" وفي آية أخرى: "فاكهين".

؟

#### هذا باب الابتداء

فالمتبدأ كل اسم ابتدئ لئبني عليه كلاماً. والمتبدأ والمبني عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه. فالمتبدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه.

واعلم أن المتبدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُذكر كل واحدٍ منها بعد ما يُبتدأ.

فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق؛ ارتفع عبد الله لأنه ذُكر لئبني عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المتبدأ بمنزلته.

وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيداً عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون زيد مؤخراً. وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً. وهذا عربي جيد. وذلك قولك تميمي أنا، ومشنوء من يشنوك، ورجل عبد الله، وخز صفتك.

فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله يقوم زيد وقام زيد قبح، لأنه اسم. وإنما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جري على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه؛ كما أنه لا يكون مفعولاً في ضارب حتى يكون محمولاً على غيره فتقول: هذا ضارب زيداً وأنا ضارب زيداً ولا يكون ضارب زيداً على ضربت زيداً وضربت عمراً.

فكما لم يجز هذا كذلك استقبحوا أن يجري مجرى الفعل المبتدأ، وليكون بين الفعل والاسم فصيل وإن كان موافقاً له في مواضع كثيرة؛ فقد يوافق الشيء الشيء ثم يخالفه، لأنه ليس مثله. وقد كتبنا ذلك فيما مضى، وسراه فيما يُستقبل إن شاء الله.

؟

#### باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده

لأنه مستقر لما بعد وموضع، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله؛ ولكن كل واحد منهما لا يُستغنى به عن صاحبه، فلما جُمعا استغنى عليهما السكوت، حتى صارا في الاستغناء كقولك: هذا عبد الله.

وذلك قولك: فيها عبد الله. ومثله: ثم زيد، وههنا عمرو، وأين زيد، وكيف عبد الله، وما أشبه ذلك.

فمعنى أين في: أي مكان، وكيف: على أية حال. وهذا لا يكون إلا مبدوءاً به قبل الاسم؛ لأنهما من حروف الاستفهام، فشبهت بهل وألف الاستفهام؛ لأنهم يستغنين عن الألف، ولا يكن كذا إلا استفهاماً.

؟باب من الابتداء يُضمَر فيه

ما يُبنى على الابتداء وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا.

أما لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث لولا. وأما عبد الله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيد أخوك، إنما رفعته على ما رفعت عليه زيداً أخوك. غير أن ذلك استخباراً وهذا خبرٌ. وكان المبنى عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولوا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلام من إملا، زعم الخليل رحمه الله أنهم أرادوا إن كنت لا تفعل غيره فافعل كذا وكذا إملا، ولكنهم حذفوه لكثرة في الكلام.

ومثل ذلك حينئذ، الآن، إنما تريد: واسمع الآن. وما أغفله عنك، شيئاً، أي دع الشك عنه؛ فحذف هذا لكثرة استعمالهم.

وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير. ومن ذلك: هل من طعام؟ أي هل من طعام في زمان أو مكان، وإنما يريد: هل طعام، فمن طعام في موضع طعام، كما كان ما أتاني من رجل في موضع ما أتاني رجل. ومثله جوابه: ما

من طعام.

؟باب يكون المبتدأ فيه مُضمرًا

ويكون المبنى عليه مظهرًا وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربي. أو مسست جسداً أو شممت ريحاً فقلت: زيد، أو المسك. أو ذقت طعاماً فقلت: العسل. ولو حدثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته فقلت: عبد الله. كأن رجلاً قال: مررتُ برجلٍ راحمٍ للمساكين باراً بوالديه، فقلت: فلان والله.

؟

هذا باب الحروف الخمسة

التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده

وهي من الفعل يمتزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تصرّف تصرّف الأفعال كما أن عشرين لا تصرّف تصرّف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلة الفعل، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع، فنصبت درهماً لأنه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حُمل العشرون عليه، ولكنه واحد بيّن به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد، إذا قلت: هذا ضاربٌ زيداً، لأن زيداً ليس من صفة الضارب، ولا محمولاً على ما حُمل عليه الضارب. وكذلك هذه الحروف، منزلتها من الأفعال. وهي أنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ. وذلك قولك: إن زيداً منطلقاً، وإن عمراً مسافراً، وإن زيداً أخوك. وكذلك أخواتها. وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيداً. إلا أنه ليس لك أن تقول كان أخوك عبد الله، تريد كأن عبد الله أخوك، لأنها لا تصرّف تصرّف الأفعال، ولا يضمّر فيها المرفوع كما يضمّر في كان. فمن تمّ فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال.

وتقول: إن زيداً الظريف منطلق، فإن لم يُذكر المنطلق صار الظريف في موضع الخبر كما قلت: كان زيد الظريف ذاهباً، فلما لم تجئ بالذاهب قلت: كان زيد الظريف، فنصب هذا في كان بمنزلة رفع الأول في إن وأخواتها. وتقول: إن فيها زيداً قائماً، وإن شئت رفعت على إلغاء فيها، وإن شئت قلت: إن زيداً فيها قائماً وقائماً. وتفسير نصب القائم ههنا ورفع كتفسيره في الابتداء، وعبد الله ينتصب بأن كما ارتفع ثم بالابتداء، إلا أن فيها ههنا بمنزلة هذا في أنه يستغني على ما بعلاها السكوت، وتقع موقعه. وليست فيها بنفس عبد الله كما كان هذا نفس عبد الله، وإنما هي ظرفٌ لا تعمل فيها إن، بمنزلة خلفك، وإنما انتصب خلفك بالذي فيه. وقد يقع الشيء موقع الشيء وليس إعرابه كإعرابه، وذلك قولك: مررت برجل يقول ذاك، فيقول في موضع قاتل، وليس إعرابه كإعرابه.

وتقول: إن بك زيداً مأخوذاً، وإن لك زيداً واقفاً، من قبل أنك إذا أردت الوقوف والأخذ لم يكن بك ولا لك مستقرين لعبد الله، ولا موضعين. ألا ترى أن السكوت لا يستغني على عبد الله إذا قلت لك زيد وأنت تريد

الوقوف.

ومثل ذلك: إن فيك زيدا لراغب. قال الشاعر:

فلا تلحني فيها فإن محبها ... أحاك مُصابُ التلبِ جمَّ بلائلهُ

كأنك أردت: إن زيدا راغبٌ، وإن زيدا مأخوذٌ، ولم تذكر فيك ولا بك، فألغيتنا ههنا كما ألغيتنا في الابتداء. ولو نصبت هذا لقلت إن اليوم زيدا منطلقاً، ولكن تقول إن اليوم زيدا منطلق، وتلغي اليوم كما ألغيت في الابتداء. وتقول: إن اليوم فيه زيدٌ ذاهبٌ، من قبل أن إن عملت في اليوم، فصار كقولك: إن عمراً فيه زيدٌ متكلم. ويدلُّك على أن اليوم قد عملت فيه إن، أنك تقول اليوم فيه زيدٌ ذاهبٌ، فترفع بالابتداء، فكذلك تنصب بأن.

وتقول: إن زيدا لفيها قائماً، وإن شئت ألغيت لفيها، كأنك قلت: إن زيدا لقائم فيها. ويدلُّك على أن لفيها يُلغى أنك تقول إن زيدا لبك مأخوذ. قال الشاعر، وهو أبو زيد الطائي:

إن امرأً خصني عمداً مودته ... على التناهي لعندي غير مكفور

فلما دخلت اللام فيما لا يكون إلا لغواً عرفنا أنه يجوز في فيها، ويكون لغواً لأن فيها قد تكون لغواً.

وإذا قلت: إن زيدا فيها لقائمٌ، فليس إلا الرفع، لأن الكلام محمول على إن، واللام تدل على ذلك، ولو جاز النصب ههنا لجاز فيها زيداً لقائماً في الابتداء. ومثله: إن فيها زيدا لقائمٌ.

وروى الخليل رحمه الله أن ناساً يقولون: إن بك زيداً مأخوذ، فقال: هذا على قوله إنه بك زيداً مأخوذ، وشبه بما يجوز في الشعر، نحو قوله، وهو ابن صريم البشكري:

ويوماً تُوافينا بوجهٍ مقسمٍ ... كأن ظبيةً تعطو إلى وارق السلم

وقال الآخر:

ووجهٌ مشرقٌ النحر ... كأن ثدياه حقان

لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضمار.

وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال: وهو الفرزدق:

فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي ... ولكن زنجي عظيم المشافر

والنصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي. ولكنه أضمر هذا كما يضم ما بني على الابتداء نحو قوله عز وجل: "طاعةٌ وقولٌ معروفٌ"، أي طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثل. وقال الشاعر:

فما كنت ضفاطاً ولكن طالباً ... أناخ قليلاً فوق ظهر سليل

أي ولكن طالباً منيخاً أنا.

فالنصب أجود؛ لأنه لو أراد إضماراً خفف، ولجعل المضمّر مبتدأ كقولك: ما أنت صالحاً ولكن طاحٌ. ورفع على قوله ولكن زنجي.

وأما قول الأعشى:

في فتية كسيوف أهند قد علموا ... أن هالكٌ كلٌّ من يحفى وينعل

فإن هذا على إضمار الهاء، لم يحذفوا لأن يكون الحذف يُدخله في حروف الابتداء بمنزلة إن ولكن، ولكنهم حذفوا كما حذفوا الإضمار، وجعلوا الحذف علماً لحذف الإضمار في إن، كما فعلوا ذلك في كأن.

وأما ليتما زيدا منطلقاً فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان رؤبة ابن العجاج ينشد هذا البيت رفعاً، وهو قول النابغة الذبياني:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ... الى حمامتا ونصف فقد  
فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: مثلاً ما بعوضة، أو يكون بمنزلة قوله: إنما زيدٌ منطلقٌ.  
وأما لعلّما فهو بمنزلة كأنما. وقال الشاعر، وهو ابن كراع:  
تحلّل وعالج ذاتَ نفسك وانظرن ... أيا جعلٍ لعلّما أنتَ حالِمٌ  
وقال الخليل: إنما لا تعمل فيما بعدها، كما أن أرى إذا كانت لغوا لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل. كما  
كان نظير إن من الفعل ما يعمل.

ونظير إنما قول الشاعر، وهو المرار الفقعسي:  
أعلافة أمّ الوليد بعدما ... أفنان رأسك كالتغام المُخلس  
جعل بعد مع ما بمنزلة حرف واحد، وابتدأ ما بعده.  
واعلم أنهم يقولون: إن زيداً لذهاب، وإن عمرو خير منك، لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها، وألزمها اللام  
لئلا تلتبس بـان التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها.  
ومثل ذلك: " إن كلُّ نفس لما عليها حافظٌ " ، إنما هي لعلها حافظٌ.  
وقال تعالى: " وإن كلُّ لما جميعٌ لدينا مُحضرون " إنما هي: لجميع، وما لغوٌ.  
وقال تعالى: " وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين " ، " وإن نظنك لمن الكاذبين " .  
وحدثنا من نتق به، أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلقٌ. وأهل المدينة يقرءون: " وإن كلاً لما ليوفيتهم  
ربك أعمالهم " يخففون وينصبون، كما قالوا: كأن ثدييه حقانٍ وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذف من  
نفسه شيء لم يغيّر عمله كما لم يغيّر عملُ لم يكُ ولم أبل حين حُذف. وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين  
حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ما.  
؟

## هذا باب

ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف

الخمسة

لإضمارك ما يكون مستقراً لها وموضعا لو أظهرته، وليس هذا المضمّر بنفس المظهر. وذلك: إن مالا وإن ولداً وإن  
عدداً، أي إن لهم مالا. فالذي أضمرت لهم.  
ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ إن الناس ألبّ عليكم، فيقول: إن زيدا، وإن عمراً، أي إن لنا. وقال الأعشى:  
إن محلاً وإن مُتَحَللاً ... وإن في السّفَر ما مضى مَهَلاً  
وتقول: إن غيرها إبلاً وشاء كأنه قال: إن لنا غيرها إبلاً وشاء، أو عندنا غيرها إبلاً وشاء. فالذي تضمّر هذا النحو  
وما أشبهه. وانتصب الإبلُ والشاء كانتصاب فارس إذا قلت: ما في الناس مثله فارساً.  
ومثل ذلك قول الشاعر: يا ليت أيام الصبا رواجعاً فهذا كقوله: ألا ماء بارداً، كأنه قال: ألا ماء لنا مارداً، وكأنه  
قال: يا ليت لنا أيام الصبا، وكأنه قال: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعاً.  
وتقول: إن قريباً منك زيدا، إذا جعلت قريباً منك موضعه. وإذا قلت جعلت الأول هو الآخر قلت: إن قريباً منك

زيد.

وتقول: إن قريباً منك زيد، والوجه إذا أردت هذا أن تقول: إن زيداً قريبٌ منك أو بعيد منك، لأنه اجتمع معرفةً ونكرة. وقال امرؤ القيس:

وإن شفاءً عبْرَةً مُهْرَاقَةٌ... فهل عند رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ  
فهذا أحسن لأتَمَّا نكرة.

وإن شئت قلت: إن بعيداً منك زيداً. وقلما يكون بعيداً منك ظرفاً وإنما قلّ هذا لأنك لا تقول إن بُعدك زيداً وتقول إن قريبك زيد. فالذَنَوُّ أَشَدُّ تَمَكِيناً فِي الظرف من البُعد.

وزعم يونس أن العرب تقول: إن بذلك زيداً، أي إن مكانك زيداً. والدليل على هذا قول العرب: هذا لك بدل هذا، أي هذا لك مكان هذا. وإن جعلت البدل بمنزلة البديل قلت إن بذلك زيداً، أي إن بديلك زيداً. وتقول: إن ألفاً في دراهمك بيض، وإن في دراهمك ألفاً بيضاً. فهذا يجري مجرى النكرة في كان وليس؛ لأن المخاطب يحتاج إلى أن تعلمه ههنا كما يحتاج إلى أن تعلمه في قولك ما كان أحدٌ فيها خيراً منك. وإن شئت جعلت فيها مستقراً وجعلت البيض صفةً.

واعلم أن التقديم والتأخير والعناية والاهتمام هنا، مثله في باب كان، ومثل ذلك قولك: إن أسداً في الطريق رابضاً، وإن بالطريق أسداً رابضاً. وإن شئت جعلت بالطريق مستقراً ثم وصفته بالرابض، فهذا يجري هنا مجرى ما ذكرت من النكرة في باب كان.

؟باب ما يكون محمولاً على إن

فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولاً على الابتداء

فأما ما حُمل على الابتداء فقولك: إن زيداً ظريفٌ وعمرو، وإن زيداً منطلقٌ وسعيدٌ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسنٌ، والآخر ضعيف.

فأما الوجه الحسن فإن يكون محمولاً على الابتداء، لأن معنى إن زيداً منطلقٌ، زيدٌ منطلقٌ، وإن دخلت توكيداً، كأنه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمرو. وفي القرآن مثله: "إن الله برئ من المشركين ورسوله".

وأما الوجه الآخر الضعيف فإن يكون محمولاً على الاسم المضمّر في المنطلق والظريف، فإن أردت ذلك فأحسنه أن تقول: منطلقٌ هو وعمرو، وإن زيداً ظريفٌ هو وعمرو.

وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت: إن زيداً منطلقٌ وعمراً ظريفٌ، فحملته على قوله عز وجل: "ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلامٌ والبحر يمده من بعده سبعة أبحر". وقد رفعه قومٌ على قولك: لو ضربت عبد الله وزيداً قائم ما ضرك، أي لو ضربت عبد الله وزيداً في هذه الحال، كأنه قال: ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلامٌ والبحر هذا أمره، ما نفذت كلمات الله.

وقال الراجز، وهو رؤبة بن العجاج:

إن الربيع الجود والخريفا... يدا أبي العباس والصيوا

ولكن المثقلة في جميع الكلام بمنزلة إن.

وإذا قلت إن زيداً فيها وعمرو، جرى عمرو بعد فيها مجراه بعد الظريف؛ لأن فيها في موضع الظريف، وفي فيها إضمار. ألا ترى أنك تقول: إن قومك فيها أجمعون، وإن قومك فيها كلهم، كما تقول: إن قومك عرب أجمعون وفي فيها اسمٌ مضمّر مرفوع كالذي يكون في الفعل إذا قلت: إن قومك ينطلقون أجمعون. وقال جرير:

إن الخلافة والنبوة فيهم ... والمكرّمات وسادة أطهار  
وإذا قلت: إن زيدا فيها، وإن زيدا يقول ذلك، ثم قلت نفسه، فالنصب أحسن. وإن أردت أن تحمله على المضمّر  
فعلى: هو نفسه.

وإذا قلت إن زيدا منطلق لا عمرو، فتنفسره كتنفسره مع الواو. وإذا نصبت فتفسره كنصبه مع الواو، وذلك  
قولك: إن زيدا منطلق لا عمرا.  
واعلم أن لعلّ وكأنّ وليت ثلاثهن يجوز فيهن جميع ما جاز في إنّ، إلا أنه لا يُرفع بعدهن شيء على الابتداء، ومن  
ثم اختار الناس ليت زيدا منطلق وعمرا وقبح عندهم أن يحملوا عمرا على المضمّر حتى يقولوا هو، ولم تكن ليت  
واجبة ولا لعلّ ولا كأن، فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التمني فيصيروا قد ضموا الى الأول ما ليس  
على معناه بمنزلة إن.  
ولكن بمنزلة إن.

وتقول: إن زيدا فيها لا بل عمرو. وإن شئت نصبت. ولا بل تجري مجرى الواو ولا.  
باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة

وذلك قولك: إن زيدا منطلق العاقل اللبيب. فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين: على الاسم المضمّر في منطلق،  
كأنه بدل منه، فيصير كقولك: مررت به زيدا إذا أردت جواب بمن مررت. فكأنه قيل له: من ينطلق؟ فقال: زيدا  
العاقل اللبيب. وإن شاء رفعه على: مررت به زيدا، إذا كان جواب من هو؟ فنقول: زيد، كأنه قيل له: من هو؟  
فقال: العاقل اللبيب.

وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب.

وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين: " قل إن ربي يقذف بالحقّ علامّ الغيوب " ، و " علامّ الغيوب " .

باب ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة

انتصابه إذا صار ما قبله مبنياً على الابتداء

لأن المعنى واحد في أنه حال، وأن ما قبله قد عمل فيه، ومنعه الاسم الذي قبله أن يكون محمولاً على إن. وذلك  
قولك: إن هذا عبد الله منطلقاً، وقال تعالى: " إن هذه أمّتكم أمة واحدة " . وقد قرأ بعضهم: " أمّتكم أمة واحدة "  
حمل أمّتكم على هذه، كأنه قال، إن أمّتكم كلها أمة واحدة.

وتقول: إن هذا الرجل منطلق، فيجوز في المنطلق هنا ما جاز فيه حين قلت: هذا الرجل منطلق، إلا أن الرجل هنا  
يكون خبراً للمنصوب وصفة له، وهو في تلك الحال يكون صفة لمبتدأ أو خبراً له.

وكذلك إذا قلت: ليت هذا زيدا قائماً، ولعل هذا زيدا ذاهباً، وكان هذا بشر منطلقاً. إلا أن معنى إن ولكن لأهما  
واجبتان كمعنى هذا عبد الله منطلقاً، وأنت في ليت تمناه في الحال، وفي كأن تشبه إنساناً في حال ذهابه كما تميته

إنساناً في حال قيام. وإذا قلت لعل فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب. ففعل وأخواتها قد عملن فيما بعدهن  
عملين: الرفع والنصب، كما أنك حين قلت: ليس هذا عمراً وكان هذا بشراً، عملنا عملين، رفعنا ونصبنا، كما  
قلت ضرب هذا زيدا، فزيداً ينتصب بضرب، وهذا ارتفع بضرب ثم قلت: أليس هذا زيدا منطلقاً، فانتصب المنطلق

لأنه حال وقع فيه الأمر، فانتصب كما انتصب في إن، وصار بمنزلة المفعول الذي تعدى إليه فعل الفاعل بعدما  
تعدى الى مفعول قبله، وصار كقولك: ضرب عبد الله زيدا قائماً، فهو مثله في التقدير، وليس مثله في المعنى.

وتقول: إن الذي في الدار أخوك قائماً، كأنه قال: من الذي في الدار؟ فقال: إن الذي في الدار أخوك قائماً، فهو

يجري في أن ولكنّ في الحُسن والقُبْح، مجراه في الابتداء: إن قُبْح في الابتداء أن تذكر المنطلق قُبْح ههنا، وإن حُسْن أن تذكر المنطلق حُسْن ههنا، وإن قُبْح أن تذكر الأخ في الابتداء قُبْح ههنا، لأن المعنى واحد، وهو من كلامٍ واجب.

وأما في لیت وکأن ولعلّ، فيجري مجرى الأول. ومن قال: إن هذا أخاك منطلقاً قال: إن الذي رأيتُ أخاك ذاهباً. ولا يكون الأخ صفةً للذي، لأن أخاك أخصُّ من الذي، ولا يكون له صفة من قبل أن زيداً لا يكون صفةً لشيء.

وسألت الخليل عن قوله، وهو لرجل من بني أسد:

إن بها أكتل أو رزاما ... خوَيْرِينَ ينفُغان الهاما

فرعم أن خويرين انتصبا على الشتم، ولو كان على إن لقال خويراً، ولكنه انتصب على الشتم، كما انتصب " حمالة الحطب " - " والنازلين بكلّ معترك " على المدح والتعظيم. وقال:

أمن عمل الجرّاف أمسٍ وظلمه ... وعدوانه أعتبتمونا براسم

أميرِي عداً إن حبسنا عليهما ... بهائم مالٍ أوديا بالبهائم

نصبهما على الشتم؛ لأنك إن حملت الأميرين على الإعتاب كان محالاً، وذلك لأنه لا تحمل صفة الاثنين على الواحد ولا تحمل الذي جرّ الأعتاب على الذي جرّ الظلم، فلما اختلف الجرّان واختلطت الصفتان صار بمنزلة قولك: فيها رجلٌ وقد أتاني آخرٌ كريمين، ولو ابتداءً فرجع كان جيداً.

ومما ينتصب على المدح والتعظيم قول الفرزدق:

ولكنني استقيت أعراضَ مازنٍ ... وأيامها من مستنيرٍ ومظلمٍ

أناساً بنغرٍ لا تزالُ رماحهم ... شوارعَ من غير العشيّرة في الدم

ومما ينتصب على أنه عظم الأمر قول عمرو بن شأس الأسدي:

ولم أرَ ليلي بعد يومٍ تعرّضتُ ... لنا بين أثواب الطّراف من الأدم

كِلابيّةٍ وبريّةٍ حَبْرِيّةٍ ... نأثكَ وخانتُ بالمواعيد والنمّم

أناساً عديّ علّقتُ فيهم وليتني ... طلبتُ الهوى في رأس ذي زلقٍ أشتم

وقال الآخر:

ضنّنتُ بنفسي حقةً ثم أصبحتُ ... لبنتٍ عطاء بيئها وجميعها

ضبابيّةٍ مرّيّةٍ حابيّةٍ ... مُنيفاً بنعفِ الصيّدلين وضيعها

فكل هذا سمعناه ممن يرويه من العرب نصباً.

ومما يدلّك على أن هذا ينتصب على التعظيم والمدح، أنك لو حملت الكلام على أن تجعل حالاً لما بنيت على الاسم الأول كان ضعيفاً. وليس هنا تعريفٌ ولا تشبيهٌ، ولا أراد أن يوقع شيئاً في حال، لقبحه ولضعف المعنى.

وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول: أنا ابنُ سعدٍ أكرم السّعدينا.

نصبه على الفخر.

وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان، وشبهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق:

فكيف إذا رأيت ديار قوم ... وجيران لنا كانوا كرام

وقال: إن من أفضلهم كان رجلاً يقبح؛ لأنك لو قلت إن من خيارهم رجلاً، ثم سكتَ كان قبيحاً حتى تعرّفه

بشيء، أو تقول: رجلاً من أمره كذا وكذا.

وقال: إن فيها كان زيد، على قولك: إنه فيها كان زيداً، وإلا فإنه لا يجوز أن تحمل الكلام على إن.  
وقال: إن أفضلهم كان زيداً وإن زيداً ضربت، على قوله: إنه زيداً ضربت، وإنه كان أفضلهم زيداً. وهذا فيه قبح، وهو ضعيف، وهو في الشعر جائز. ويجوز أيضاً على: إن زيداً ضربته، وإن أفضلهم كانه زيد فتصبه على إن، وفيه قبح كما كان في إن.

وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله: " وَيُكَاتُّهُ لَا يُفْلِحُ " وعن قوله تعالى جدّه: " وَيُكَانُ اللَّهُ " فزعم أنه وي مفعولة من كان، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو تبهوا فقبل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا. والله تعالى أعلم.

وأما المفسرون فقالوا: ألم تر أن الله.

وقال القرشي، وهو زيد بن عمرو بن نفيل:

سالتني الطلاق أن رأتاني ... قلّ مالي، وقد جئتني بئكر

ويّ كان من يكن له نسب يُح - بب ومن يفتقر يعيش عيش ضراً واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال: ولا سابق شيئاً إذا كان جانياً على ما ذكرت لك.

وأما قوله عزّ وجلّ: " والصابئون " ، فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداء على قوله " والصابئون " بعدما مضى الخبر.  
وقال الشاعر، بشر بن أبي حازم:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم ... بُعَاة ما بقينا في شقاق

كأنه قال: بُعَاة ما بقينا وأنتم.

؟ هذا باب كمّ

اعلم أن لكمّ موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة كيف وأين. والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى رُبّ.

وهي تكون في الموضعين اسماً فاعلاً ومفعولاً وظرفاً، ويُبنى عليها، إلا أنها لا تصرّف تصرّف يوم وليل، كما أن حيث وأين لا يتصرفان تصرّف تحكّ وخلفك، وهما موضعان بمنزلة لهما، غير أنهما حروف لم تتمكن في الكلام، إنما لها مواضع تلزمها في الكلام. ومثل ذلك في الكلام كثير وقد ذكر فيما مضى، وستراه فيما يُستقبل إن شاء الله.  
أما كمّ في الاستفهام إذا أعملت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام منون، قد عمل فيما بعده لأنه ليس من صفته، ولا محمولاً على ما حُمّل عليه. وذلك الاسم عشرون وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين.

وإذا قال لك رجل: كم لك، فقد سألك عن عدد؛ لأن كمّ إنما هي مسألة عن عدد ههنا، فعلى الجيب أن يقول: عشرون أو ما شاء، مما هو أسماء لعدة. فإذا قال لك: كم لك درهماً؟ أو كم درهماً لك؟ ففسّر ما يسأل عنه قلت عشرون درهماً، فعملت كمّ في الدرهم عمل العشرين في الدرهم، ولك مبنية على كمّ.

واعلم أن كمّ تعمل في كل شيء حسن للعشرين أن تعمل فيه، فإذا قبح للعشرين أن تعمل في شيء قبح ذلك في كمّ؛ لأن العشرين عدد منون وكذلك كمّ هو منون عندهم، كما أن خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه، لولا ذلك لم يقولوا خمسة عشر درهماً، ولكن التنوين ذهب منه كما ذهب مما لا يتصرف، وموضعه موضع اسم منون. وكذلك كمّ موضعها موضع اسم منون، وذهبت منها الحركة كما ذهبت من إذ؛ لأنهما غير متمكّنين في

## الكلام.

وذلك أنك لو قلت: كم لك الدرهم، لم يجز كما لم يجز في قولك عشرون الدرهم، لأنهم إنما أرادوا عشرين من الدراهم. وهذا معنى الكلام، ولكنهم حذفوا الألف واللام، وصيروا إلى الواحد، وحذفوا من استخفافاً كما قالوا: هذا أول فارس في الناس، وإنما يريدون هذا أول من القرسان. فحذف الكلام.

وكذلك كم، إنما أرادوا كم لك من الدراهم، أو كم من الدراهم لك. وزعم أن كم درهماً لك أقوى من كم لك درهماً وإن كانت عربية جيدة. وذلك أن قولك العشرون لك درهماً فيها قبح، ولكنها جازت في كم جوازاً حسناً، لأنه كأنه صار عوضاً من التمكن في الكلام، لأنها لا تكون إلا مبتدأة ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة. لا تقول: رأيت كم رجلاً، وإنما تقول: كم رأيت رجلاً. وتقول: كم رجل أتاني، ولا تقول أتاني كم رجل. ولو قال: أتاك ثلاثون اليوم درهماً كان قبيحاً في الكلام، لأنه لا يقوى قوة الفاعل وليس مثل كم لما ذكرت لك. وقد قال الشاعر:

على أنني بعد ما قد مضى ... ثلاثون للهجر حولاً كميلاً

يذكر نيك حين العجول ... ونوح الحمامة تدعو هديلاً

وكم رجلاً أتاك، أقوى من كم أتاك رجلاً، وكم ههنا فاعلة. وكم رجلاً ضربت، أقوى من كم ضربت رجلاً، وكم ههنا مفعولة.

وتقول: كم مثله لك، وكم خيراً منه لك، وكم غيره لك، كل هذا جائز حسن؛ لأنه يجوز بعد عشرين فيما زعم يونس. تقول: كم غيره مثله لك، انتصب غير بكم وانتصب المثل لأنه صفة له. ولم يجز يونس والخليل رحمهما الله كم غلماناً لك، لأنك لا تقول عشرون ثياباً لك، إلا على وجه لك مائة أيضاً، وعليك راقودٌ خلا. فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلماناً، ويقبح أن تقول كم غلماناً لك؛ لأنه قبيح أن تقول: عبد الله قائماً فيها، كما قبح أن تقول قائماً فيها زيداً. وقد فسرنا ذلك في بابه. وإذا قلت: كم عبد الله ماكث، فكم أيامٌ وعبد الله فاعلٌ. وإذا قلت: كم عبد الله عندك، فكم ظرفٌ من الأيام، وليس يكون عبد الله تفسيراً للأيام لأنه ليس منها. والتفسير: كم يوماً عبد الله ماكث، أو كم شهراً عبد الله عندك، فعبد الله يرتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت: كم رجلاً ضرب عبد الله.

فإذا قلت: كم جريباً أرضك، فأرضك مرتفعة بكم لأنها مبتدأة، والأرض مبنية عليها، وانتصب الجريب لأنه ليس بمبني على مبتدأ، ولا مبتدأ، ولا وصف، فكأنك قلت: عشرون درهماً خيراً من عشرة. وإن شئت قلت: كم غلماناً لك؟ فتجعل غلمان في موضع خبر كم، وتجعل لك صفة لهم. وسألته عن قوله: على كم جذع بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب وهو قول عامة الناس. فأما الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى من، ولكنهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان، وصارت على عوضاً منها. ومثل ذلك: الله لا أفعل، وإذا قلت لاها الله لا أفعل لم يكن إلا الجرّ، وذلك أنه يريد لا والله، ولكنه صارها عوضاً من اللفظ بالحرف الذي يجز وعاقبه.

ومثل ذلك: الله لتفعلن؟ إذا استفهمت، أضمرنا الحرف الذي يجز وحذفوا، تخفيفاً على اللسان، وصارت ألف الاستفهام بدلاً منه في اللفظ معاقباً.

واعلم أن كم في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون، يجز ما بعده إذا أسقط التنوين، وذلك الاسم نحو

مائتي درهم، فأنجر الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله. والمعنى معنى رُبّ، وذلك قولك: كم غلامٍ لك قد ذهب.

فإن قال قائل: ما شأنها في الخبر صارت بمنزلة اسمٍ غير منونٍ؟ فالجواب فيه أن تقول: جعلوها في المسألة مثل عشرين وما أشبهها، وجعلت في الخبر بمنزلة ثلاثة إلى العشرة، تجرّ ما بعدها، كما جرّت هذه الحروف ما بعدها. فجاز ذا في كم حين اختلف الموضعان، كما جاز في الأسماء المنصرفة التي هي للعدد. واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبّ، لأن المعنى واحدٌ، إلا أن كم اسمٌ ورُبّ غير اسم، بمنزلة من. والدليل عليه أن العرب تقول: كم رجلٌ أفضلُ منك، تجعله خبرَ كم. أخبرناه يونس عن أبي عمرو. واعلم أن ناساً من العرب يُعملونها فيما بعدها في الخبر كما يُعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسمٌ منونٌ. ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه رُبّ إلا أنها تنصب، لأنها منونة، ومعناها منونة وغير منونة سواءً، لأنه لو جاز في الكلام أو اضطرَّ شاعرٌ فقال ثلاثة أثواباً كان معناه ثلاثة أثواب. وقال يزيد بن ضبّة: إذا عاش الفتي مائتين عاماً ... فقد ذهب المسرة والفناء

وقال الآخر:

أنعتُ غيراً من حميرٍ خنزرة ... في كلِّ غيرٍ مائتان كَمرة

وبعض العرب ينشد قول الفرزدق:

كم عمّة لك يا جريرٌ وخالّة ... فدعاءً قد حلبت عليّ عشاري  
وهم كثيرٌ، فمنهم الفرزدق والبيت له.

وقد قال بعضهم: كم على كل حال منونة، ولكن الذين جروا في الخبر أضمرّوا من كما جاز لهم أن يضمروا رُبّ. وزعم الخليل أن قولهم: لاه أبوك ولقيته أمس، إنما هو على: لله أبوك، ولقيته أمس، ولكنهم حذفوا الجارّ والألف واللام تخفيفاً على اللسان، وليس كل جارٍ يضمّر؛ لأن المجرور داخلٌ في الجارّ، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد، فمن ثمّ قُبِح، ولكنهم قد يُضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج. وقال الشاعر العنبري:

وجداء ما يُرجى بها ذو قرابة ... لعطفٍ وما يخشى السّماءَ ربيها  
وقال امرؤ القيس:

ومثلك بكراً قد طرقتُ وثيباً ... فألهيتها عن ذي تائم مُعبلٍ  
أي ربّ مثلك. ومن العرب من ينصبه على الفعل.

وقال الشاعر:

ومثلك رهبي قد تركتُ رذيةً ... تقلّب عينها إذا مرّ طائرٌ  
سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب.

والنفسير الأول في كم أقوى؛ لأنه لا يحمل على الاضطرار والشاذ إذا كان له وجهٌ جيد.

ولا يقوى قول الخليل في أمس، لأنك تقول ذهب أمس بما فيه.

وقال: إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن، فأحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون، لأنه قبيحٌ أن تفصل بين الجارّ والمجرور، لأن المجرور داخلٌ في الجارّ، فصارا كأنهما كلمة واحدة. والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضاربٌ بك زيدا، ولا تقول: هذا ضاربٌ بك زيد. وقال

زهير:

توّم سناناً وكم دوته ... من الأرض مُلودباً غارها

وقال القطامي:

كم نالني منهمُ فضلاً على عدمٍ ... إذ لا أكاد من الإقتار أحتملُ

وإن شاء رفع فجعل كم المرار التي ناله فيها الفضل، فارتفع الفضل بنالني، فصار كقولك: كم قد أتاني زيّد، فريد

فاعلٌ وكم مفعولٌ فيها، وهي المرار التي أتاه فيها، وليس زيّد من المرار. وقد قال بعض العرب:

كم عمّة لك يا جرير وخالّة ... فدعاء قد حلبت عليّ عشاري

فجعل كم مراراً، كأنه قال: كم مرة قد حلبت عشاري عليّ عمّاتك. وقال ذو الرمة، ففصل بين الجارّ والمجرور:

كأن أصوات، من إيغاهن بنا، ... أواخر الميسر أصوات الفراريح

وقال الآخر:

فكم قد فاتني بطلٌ كميّ ... وباسرُ فنيةٍ سمحٌ هضومُ

وقد يجوز في الشعر أن تجرّ وبينها وبين الاسم حاجزٌ، فتقول: كم فيها رجل، كما قال الأعشى:

إلا غلالةٌ أو بُدا ... هة قارحٍ مهدّ الجُزارة

فإن قال قائل: أضمر من بعد فيها. قيل له: ليس في كل موضع يضمّر الجار، ومع ذلك إن وقوعها بعد كم أكثر.

وقد يجوز في الشعر أن تجرّ وبينها وبين الاسم حاجز، على قول الشاعر:

كم بجدٍ مقرفٌ نال العلى ... وكريمٌ بخله قد وضعة

الجرّ والرفع والنصب على ما فسّرناه، كما قال:

كم فهيم ملكٍ أغرّ وسوقةٍ ... حكم بأردية المكارم مُحبتى

وقال:

كم في سعد بن بكر سيدٍ ... ضخم الدسيعة ماجدٍ نفاع

وتقول: كم قد أتاني لا رجلٌ ولا رجلاً، وكم عبد لك لا عبدٌ ولا عبدان. فهذا محمول على ما حُمِل عليه كم لا

على ما تعمل فيه كم، كأنك قلت: لا رجلٌ أتاني ولا رجلاً، ولا عبدٌ لك ولا عبدان. وذاك لأن كم تفسّر ما

وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور، كما قلت عشرون درهماً، أو بجميع منكور، نحو ثلاثة أنواب. وهذا جائزٌ في

التي تقع في الخبر. فأما التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين.

ولو قلت: كم لا رجلاً ولا رجلين، في الخبر أو الاستفهام كان غير جائز، لأنه ليس هكذا تفسير العدد، ولو جاز ذا

لقلت: له عشرون لا عبداً ولا عبيدين، فلا رجلٌ ولا رجلاً توكيدٌ لكم لا للذي عمل فيه، لأنه لو كان عليه كان

محالاً، وكان نقضاً.

ومثل ذلك قولك للرجل: كم لك عبداً؟ فيقول: عبدان أو ثلاثة أعبد، حمل الكلام على ما حمل عليه كم، ولم يُرد

السائل من المستول أن يفسّر له العدد الذي يسأل عنه، إنما على السائل أن يفسر العدد حتى يجيبه المستول عن

العدد، ثم يفسره بعد إن شاء، فيعمل في الذي يفسر به العدد كما أعمل السائل كم في العبد، ولو أراد المستول عن

ذلك أن ينصب عبداً أو عبيدين على كم، كان قد أحال، كأنه يريد أن يجيب السائل بقوله: كم عبداً فيصير سائلاً.

ومع ذلك أنه لا يجوز لك أن تعمل كم وهي مضمرة في واحدٍ من الموضعين، لأنه ليس بفعل ولا اسم أخذ من

الفعل، ألا ترى أنه إذا قال المستول عبيدين أو ثلاثة أعبد فنصب على كم، أنه قد أضمر كم.

وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن تقول: كم غلاماً لك ذاهبٌ؟ تجعل لك صفةً للغلام، وذاهباً خيراً لكم. ومن ذلك أن تقول: كم منكم شاهدٌ على فلان، إذا جعلت شاهداً خيراً لكم، وكذلك هو في الخبر أيضاً، تقول: كم مأخوذاً بك، إذا أردت أن تجعل مأخوذاً بك في موضع لك إذا قلت: كم لك؛ لأن لك لا تعمل فيه كم، ولكنه مبيِّنٌ عليها، كأنك قلت كم رجلٍ لك وإن كان المعنيان مختلفين، لأن معنى كم مأخوذاً بك؛ غير معنى كم رجلٍ لك، ولا يجوز في رُبِّ ذلك، لأن كم اسمٌ وربٌّ غير اسم، فلا يجوز أن تقول رُبُّ رجلٍ لك.

هذا باب

### ما جرى مجرى كم في الاستفهام

وذلك قولك: له كذا وكذا درهماً، وهو مبهمٌ في الأشياء بمنزلة كم، وهو كنايةٌ للعدد، بمنزلة فلان إذا كنيته به في الأسماء، وكقولك: كان من الأمر ذِيَّةٌ وذِيَّةٌ، وذِيَّةٌ وذِيَّةٌ، وكيته وكيته. صار ذا بمنزلة التنوين؛ لأن الجور بمنزلة التنوين.

وكذلك كَأَيْنُ رجلاً قد رأيتُ، زعم ذلك يونس، وكَأَيْنُ قد أتاني رجلاً. إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع مع من؟ قال عز وجل: " وكَأَيْنُ من قريةٍ " . وقال عمرو بن شأس: وكأئن رددنا عنكم من مُدَجِّجٍ ... يجيء أمام الألف يردى مُقْتَعَا فإِنما أَلْزَمُوها مِن لَأَنها توكيد، فجعلت كأنها شيء يتم به الكلام، وصار كالمثل. ومثل ذلك: ولاسيما زيد، فرب توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة. وكَأَيْنُ معناها معنى رُبِّ. وإن حذفت من وما فعربي.

وقال: إن جرّها أحدٌ من العرب فعسى أن يجرّها يا ضمير من كما جاز ذلك فيما ذكرنا في كم. وقال: كذا وكَأَيْنُ عملتا فيما بعدهما كعمل أفضلهم في رجل حين قلت: أفضلهم رجلاً، فصار أيٌّ وذا بمنزلة التنوين، كما كان هم بمنزلة التنوين.

وقال الخليل رحمه الله كأنهم قالوا: له كالعديد درهماً، وكالعديد من قرية. فهذا تمثيلٌ وإن لم يُتكلّم به. وإنما تجيء الكاف للتشبيه، فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد. من ذلك قولك: كأن، أدخلت الكاف على أن للتشبيه.

؟

### هذا باب ما ينصب نصب كم

إذا كانت منوثة في الخبر والاستفهام

وذلك ما كان من المقادير، وذلك قولك: ما في السماء موضع كَفِّ سحاباً، ولي مثله عبداً، وما في الناس مثله فارساً، وعليها مثلها زُبداً.

وذلك أنك أردت أن تقول: لي مثله من العبيد، ولي ملؤه من العسل، وما في السماء موضع كَفَّ من السحاب، فحذف ذلك تخفيفاً كما حذفه من عشرين حين قال: عشرون درهماً، وصارت الأسماء المضافُ إليها الجرورةُ بمنزلة التتوين، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولاً على ما حُمِلت عليه، فانتصب بملءِ كَفَّ ومثله، كما انتصب الدرهم بالعشرين؛ لأن مثل بمنزلة عشرين، والجرور بمنزلة التتوين، لأنه قد منع الإضافة كما منع التتوين. وزعم الخليل رحمه الله أن الجرور بدلٌ من التتوين، ومع ذلك أنك إذا قلت لي مثله فقد أهدمت، كما أنك إذا قلت لي عشرون فقد أهدمت الأنواع، فإذا قلت درهماً فقد اختصاصت نوعاً، وبه يُعرَفُ من أي نوع ذلك العدد. فكذلك مثله هو مبهَم يقع على أنواع: على الشجاعة، والقروسة، والعبيد. فإذا قال عبداً فقد بين من أي أنواع المثل. والعبدُ ضرب من الضروب التي تكون على مقدار المثل، فاستخرج على المقدار نوعاً، والنوع هو المثل ولكنه ليس من اسمه، والدرهم ليس من العشرين ولا من اسمه، ولكنه ينصب كما تنصب العشرون، ويُحذف من النوع كما يُحذف من نوع العشرين، والمعنى مختلف.

ومثل ذلك: عليه شعر كلبين دَبْنًا، الشَّعر مقدارٌ. وكذلك: لي ملء الدار خيراً منك، ولي خيرٌ منك عبداً، ولي ملء الدار أمثالك، لأن خيراً منك نكرةٌ، وأمثالك نكرةٌ.

وإن شئت قلت: لي ملء الدار رجلاً، وأنت تريد جميعاً، فيجوز ذلك، ويكون كمثلته في كم وعشرين. وإن شئت قلت: رجلاً، فجاز عنده كما جاز عنده في كم حين دخل فيها معنى رُبٍّ؛ لأن المقدار معناه مخالفٌ لمعنى كم في الاستفهام، فجاز في تفسيره الواحد والجميع كما جاز في كم إذ دخلها معنى رُبٍّ، كما تقول ثلاثة أثواباً، أي من ذا الجنس، تجعله بمنزلة التتوين.

ومثل ذلك: لا كريدٍ فارساً، إذا كان الفارسُ هو الذي سميته، كأنك قلت: لا فارسَ كزيد فارساً. وقال كعب بن جعيل:

لنا مرفدٌ سبعون ألف مُدَجِّج ... فهل في معدِّ فوق ذلك مرفداً  
كأنه قال: فهل في معدِّ مرفدٌ فوق ذلك مرفداً.

ومثل ذلك: تالله رجلاً، كأنه أضمر تالله ما رأيتُ كالיום رجلاً، وما رأيت مثله رجلاً.  
؟باب ما ينتصب انتصابَ الاسم بعد المقادير

وذلك قولك: ويحُّه رجلاً، والله درُّه رجلاً، وحسبُك به رجلاً، وما أشبه ذلك. وإن شئت قلت: ويحُّه من رجلٍ، وحسبُك به من رجلٍ، والله درُّه من رجلٍ، فتدخل من ههنا كدخولها في كم توكيداً. وانتصب الرجل لأنه ليس من الكلام الأول، وعمل فيه الكلام الأول، فصارت الهاء بمنزلة التتوين. ومع هذا أيضاً أنك إذا قلت وحيه فقد تعجبت وأهدمت، من أي أمور الرجل تعجبت، وأي الأنواع تعجبت منه. فإذا قلت فارساً وحافظاً فقد اختصاصت ولم تُبهم، وبيّنت في أي نوع هو.

ومثل ذلك قول عباس بن مرداس:

ومرّةً يجميهم إذا ما تبدّوا ... ويطعنهم شزراً فأبرحتَ فارساً

فكأنه قال: فكفى بك فارساً، وإنما يريد كفيتَ فارساً. ودخلته هذه الباء توكيداً.

ومن ذلك قول الأعشى:

تقول ابنتي حين جدّ الرحيلُ ... فأبرحتَ رباً وأبرحتَ جارا

ومثله: أكرم به رجلاً.

باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا

وذلك لأنهم بدعوا بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير وذلك نوا، فجرى ذلك في كلامهم هكذا كما جرت إن بمنزلة الفعل الذي تقدم مفعوله قبل الفاعل، فلزم هذا هذه الطريقة في كلامهم، كما لزم إن هذه الطريقة في كلامهم. وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبك به ويجه، وذلك قولهم: نعم رجلاً عبداً الله، كأنك قلت: حسبك به رجلاً عبداً الله؛ لأن المعنى واحد.

ومثل ذلك: ربه رجلاً، كأنك قلت: ويجه رجلاً، في أنه عمل فيما بعده، كما عمل ويجه فيما بعده لا في المعنى.

وحسبك به رجلاً مثل نعم رجلاً في العمل وفي المعنى؛ وذلك لأنهما ثناء في استيجابهما المنزلة الرفيعة.

ولا يجوز لك أن تقول نعم ولا ربه وتسكت، لأنهم إنما بدؤوا بالإضمار على شريطة التفسير، وإنما هو إضمار مقدم قبل الاسم، والإضمار الذي يجوز عليه السكوت نحو زيد ضربته إنما أضمر بعد ما ذكر الاسم مظهراً، فالذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر.

ومما يضمن لأنه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب: إنه كرام قومك، وإنه ذاهبة أمثك. فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرت بعد الهاء، كأنه في التقدير - وإن كان لا يتكلم به - قال: إن الأمر ذاهبة أمثك وفاعلة فلانة، فصار هذا الكلام كله خيراً للأمر، فكذلك ما بعد هذا في موضع خبره.

وأما قولهم: نعم الرجل عبد الله، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله، عمل نعم في الرجل ولم يعمل في عبد الله.

وإذا قال: عبد الله نعم الرجل، فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه؛ كأنه قال نعم الرجل فقيل له من هو؟ فقال: عبد الله. وإذا قال عبد الله فكأنه فقيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرجل.

فإن تكون مرة عاملة في مضمر يفسره ما بعده، فتكون هي وهو بمنزلة ويجه ومثله، ثم يعملان في الذي فسّر المضمرة عمل مثله ويجه إذا قلت لي مثله عبداً. وتكون مرة أخرى تعمل في مظهر لا تجاوزه. فهي مرة بمنزلة ربه رجلاً، ومرة بمنزلة ذهب أخوه، فتجري مجرى المضمرة الذي قدم لما بعده من التفسير وسدّ مكانه، لأنه قد بينه، وهو نحو قولك: أزيداً ضربته.

واعلم أنه محال أن تقول: عبد الله نعم الرجل، والرجل غير عبد الله، كما أنه محال أن تقول عبد الله هو فيها، وهو غيره.

واعلم أنه لا يجوز أن تقول: قومك نعم صغارهم وكبارهم، إلا أن تقول: قومك نعم الصغار ونعم الكبار، وقومك نعم القوم؛ وذلك لأنك أردت أن تجعلهم من جماعات ومن أمم كلهم صالح، كما أنك إذا قلت عبد الله نعم الرجل، فإنما تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح، ولم ترد أن تعرف شيئاً بعينه بالصلاح بعد نعم.

ومثل ذلك قولك: عبد الله فاره العبد فاره الدابة؛ فالدابة لعبد الله ومن سببه، كما أن الرجل هو عبد الله حين قلت عبد الله نعم الرجل، ولست تريد أن تُخبر عن عبد بعينه ولا عن دابة بعينها، وإنما تريد أن تقول إن في ملك زيد العبد الفاره والدابة الفارهة؛ إذ لم ترد عبداً بعينه ولا دابةً بعينها. فالاسم الذي يظهر بعد نعم إذا كانت نعم عاملة فيه الاسم الذي فيه الألف واللام، نحو الرجل، وما أضيف إليه وما أشبهه نحو غلام الرجل، إذا لم ترد شيئاً بعينه. كما أن الاسم الذي يظهر في رُبّ قد يُبدأ بإضمار الرجل قبله حين قلت: ربه رجلاً لما ذكرت لك، وتبدأ بإضمار الرجل في نعم لما ذكرت لك. فإنما منعك أن تقول نعم الرجل إذا أضمرت أنه لا يجوز أن تقول حسبك به الرجل، إذا أردت معنى حسبك به رجلاً.

ومن زعم أن الإضمار الذي في نعم هو عبد الله، فقد ينبغي له أن يقول نعم عبد الله رجلاً، وقد ينبغي له أن يقول:

نعم أنت رجلاً، فنجعل أنت صفةً للمضمَر.

وإنما قُبِحَ هذا المضمَر أن يوصَفَ لأنه مبدوء به قبل الذي يفسره، والمضمَر المقدم قبل ما يفسره لا يوصَفَ، لأنه إنما ينبغي لهم أن يبيّنوا ما هو.

فإن قال قائل: هو مضمَر مقدّم، وتفسيره عبد الله بدلاً منه محمولاً على نعم، فأنت قد تقول عبد الله نعم رجلاً، فتبدأ به، ولو كان نعم يصير لعبد الله لما قلت عبد الله نعم الرجل فترفعه، فعبد الله ليس من نعم في شيء، والرجل هو عبد الله ولكنه منفصلٌ منه كأنفصال الأخ منه إذا قلت: عبد الله ذهب أخوه. فهذا تقديره وليس معناه كمعناه. ويدلّك على أن عبد الله ليس تفسيراً للمضمَر أنه لا يعمل فيه نعم بنصب ولا رفع ولا يكون عليها أبداً في شيء. واعلم أن نعم تؤنث وتذكر، وذلك قولك: نعمت المرأة، وإن شئت قلت: نعم المرأة، كما قالوا ذهب المرأة. والحذف في نعمت أكثر.

واعلم أنك لا تُظهر علامة المضمَرين في نعم، لا تقول: نعموا رجلاً، يكتبون بالذي يفسره كما قالوا مررتُ بكلّ. وقال الله عزّ وجلّ: " وكلّ آترةٍ داخرين "، فحذفوا علامة الإضمار وألزموا الحذف، كما ألزموا نعم وبئس الإسكان، وكما ألزموا حذف الحذف، ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم. وأصل نعم وبئس: نعم وبئس، وهما الأصلان اللذان وُضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعلٌ لغير هذا المعنى.

وأما قولهم: هذه الدار نعمت البلد فإنه لما كان البلد الدار أقحموا التاء، فصار كقولك: من كانت أمك، وما جاءت حاجتك.

ومن قال نعم المرأة قال نعم البلد، وكذلك هذا البلد نعم الدار، لما كانت البلد ذُكرت. فلزم هذا في كلامهم لكثرة، ولأنه صار كالمثل، كما لزم التاء في ما جاءت حاجت.

ومثل ذلك قول الشاعر، وهو لبعض السّعديين:

هل تعرفُ الدار يعقّبها المورُ... والدجّن يوماً والعجاجُ المهمورُ

لكلّ ريحٍ فيه ذيلٌ مسفورٌ فقال فيه لأن الدار مكانٌ، فحمله على ذلك.

وزعم الخليل رحمه الله أن حبذا بمنزلة حب الشيء، ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عمّ، فالعم مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ولا تقول حبّده، لأنه صار مع حب على ما ذكرت لك، وصار المذكور هو اللازم، لأنه كالمثل.

وسألته عن قوله: وهو الراعي:

فأومأتُ إيما خفيّاً حبتير... والله عينا حبتير أيما فتى

فقال: أيما تكون صفةً للنكرة، وحالاً للمعرفة، وتكون استفهاماً مبنياً عليها ومبنية على غيرها، ولا تكون لتبيين العدد ولا في الاستثناء نحو قولك أتوني إلا زيدا. ألا ترى أنك لا تقول: له عشرون أيما رجل، ولا أتوني إلا أيما رجل، فالنصب في: لي مثله رجلاً، كالنصب في عشرين رجلاً.

فأيما لا تكون في الاستثناء، ولا يختصّ بها نوع من الأنواع، ولا يُفسرُ بها عدد.

وأيما فتى استفهامٌ. ألا ترى أنك تقول سبحان الله من هو وما هو فهذا استفهام فيه معنى التعجب. ولو كان خبراً لم يجز ذلك، لأنه لا يجوز في الخبر أن تقول من هو وتسكت.

وأما أحدٌ وكرابٌ وأرمٌ وكتيعٌ وعريبٌ، وما أشبه ذلك، فلا يقعن واجباتٍ ولا حالاً ولا استثناء، ولا يُستخرج به

نوعٌ من الأنواع فيعمل ما قبله فيه عمل عشرين في الدرهم إذا قلت عشرون درهماً، ولكنهن يقعن في النفي مبنياً عليهن ومبنية على غيرهن. فمن ثم تقول: ما في الناس مثله أحدٌ، حملتُ أحداً على مثل ما حملت عليه مثلاً. وكذلك ما مررت بمثلِكَ أحدٍ، وقد فسّرنا لم ذلك. فهذه حالها كما كانت تلك حال أيما.

فإذا قلت: له غسلٌ ملءُ جرةٍ، وعليه دَيْنٌ شعْرُ كلبين، فالوجهُ الرفع، لأنه وصفٌ. والنصب يجوز كنصب عليه مائةً بيضاً بعد التمام.

وإن شئت قلت: لي مثله عبدٌ، فرفعت. وهي كثيرة في كلام العرب. وإن شئت رفعتَه على أنه صفةٌ وإن شئت كان على البذل.

فإذا قلت: عليها مثلها زُبدٌ، فإن شئت رفعت على البذل، وإن شئت رفعت على قوله ما هو؟ فتقول: زبدٌ، أي هو زُبدٌ. ولا يكون الزبد صفةً لأنه اسم. والعبد يكون صفةً، وتقول: هذا رجلٌ عبدٌ. وهو قبيح لأنه اسم.

؟

### هذا باب النداء

اعلم أن النداء، كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب.

وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبدَ الله ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلك وهو بعدك. ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ.

قلت: أرايتَ قوهم يا زيدُ الطويلَ علامَ نصبوا الطويل؟ قال: نُصب لأنه صفةٌ لمنسوب. وقال: وإن شئت كان نصباً على أعني.

فقلت: أرايتَ الرفعَ على أي شيء هو إذا قال يا زيدُ الطويلُ؟ قال: هو صفةٌ لمرفوع.

قلت: ألسنتَ قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب، فلم لا يكون كقوله لقيته أمس الأحد؟ قال: من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً، وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجروراً، فلما اطرَد الرفعُ في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلة.

قلت: أفرأيتَ قول العرب كلهم:

أزيدُ أخوا ورقاءٍ إن كنتَ ثائراً... فقد عرضتُ أحناءَ حقي فخاصم

لأي شيء لم يجز فيه الرفعُ كما جاز في الطويل؟ قال: لأن المنادى إذا وُصف بالمضاف فهو بمنزلة إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا لقلت يا أخونا، تريد أن تجعله في موضع المفرد؛ وهذا لحنٌ. فالمضاف إذا وُصف به المنادى فهو بمنزلة إذا ناديته، لأنه هنا وصفٌ لمنادى في موضع نصبٍ، كما انتصب حيث كان منادى لأنه في موضع نصب، ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله.

وقال الخليل رحمه الله: كأنهم لما أضافوا ردّوه إلى الأصل. كقولك: إن أمسك قد مضى.

وقال الخليل رحمه الله وسألته عن يا زيد نفسه، ويا تميمُ كلِّكم، ويا قيسُ كلِّهم، فقال: هذا كله نصبٌ، كقولك: يا زيدُ ذا الجُمَّة. وأما يا تميمُ أجمعون فأنته فيه بالخيار، إن شئت قلت أجمعون، وإن شئت قلت أجمعين، ولا ينتصب

على أعني، من قبل أنه مُحال أن تقول أعني أجمعين. وبدلّك على أن أجمعين ينتصب لأنه وصفٌ لمنسوب قول يونس: المعنى في الرفع والنصب واحدٌ. وأما المضاف في الصفة فهو ينبغي له أن لا يكون إلا نصباً إذا كان المفرد ينتصب في الصفة.

قلت: رأيت قول العرب: يا أحنانياً زيداً أقبل؟ قال: عطفوه على هذا المنسوب فصار نصباً مثله، وهو الأصل، لأنه منصوب في موضع نصب. وقال قوم: يا أحنانياً زيداً.

وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله: وهو قول أهل المدينة، قال: هذا بمنزلة قولنا يا زيد، كما كان قوله يا زيد أحنانياً بمنزلة يا أحنانياً، فيحمل وصف المضاف إذا كان مفرداً بمنزلة إذا كان منادى. ويا أحنانياً زيداً أكثر في كلام العرب؛ لأنهم يردونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادى، كما ردوا ما زيداً إلا منطلقاً إلى أصله، وكما ردوا أتقول حين جعلوه خبراً إلى أصله. فأما المفرد إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين، وذلك لأنه أكثر في كلامهم، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو حوب وما أشبهه.

وتقول: يا زيداً زيد الطويل، وهو قول أبي عمرو. وزعم يونس أن رؤية كان يقول يا زيداً الطويل. فأما قول أبي عمرو فعلى قولك: يا زيداً الطويل، وتفسيره كتفسيره. وقال رؤبة:

إني وأسطارٍ سَطْرِنَ سَطْرًا... لَقَاتِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا

وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصراً عطف البيان ونصبه، كأنه على قوله يا زيداً زيداً. وأما قول أبي عمرو فكأنه استأنف النداء. وتفسير يا زيداً زيد الطويل كتفسير يا زيداً الطويل، فصار وصف المفرد إذا كان مفرداً بمنزلة لو كان منادى. وخالف وصف أمس لأن الرفع قد اطرّد في كل مفرد في النداء. وبعضهم ينشد: ين نصر نصر نصرًا وتقول: يا زيداً وعمرو، ليس إلا لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله يا. وكذلك يا زيداً وعبد الله، ويا زيداً لا عمرو، ويا زيداً أو عمرو؛ لأن هذه الحروف تُدخل الرفع في الآخر كما تدخل في الأول، وليس ما بعدها بصفة، ولكنه على يا.

وقال الخليل رحمه الله من قال يا زيداً والتضرّ فصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُردّ فيها الشيء إلى أصله. فأما العرب فأكثر ما رأيتهم يقولون: يا زيداً والنضر. وقرأ الأعرج: "يا جبالاً أوبي معه والطير". فرفع. ويقولون: يا عمرو والحارث، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارث. ولو حمل الحارث على يا كان غير جائز البتة نصب أو رفع، من قبل أنك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام بيا، ولكنك أشركت بين النضر والأول في يا، ولم تجعلها خاصة للنضر، كقولك ما مررت بزيد وعمرو، ولو أردت عمليين لقلت ما مررت بزيد ولا مررتُ بعمرو.

وقال الخليل رحمه الله: ينبغي لمن قال التضرّ فنصب، لأنه لا يجوز يا النضر، أن يقول: كلُّ نعيّةٍ وسخلتها بدرهم فينصب، إذا أراد لغة من يجزّ، لأنه محال أن يقول كل سخلتها، وإنما جرّ لأنه أراد وكلُّ سخلةٍ لها. ورفع ذلك لأن قوله والنضر بمنزلة قوله ونضر، وينبغي أن يقول: أي فتى هيجاء أنت وجارها لأنه محال أن يقول وأي جارها. وينبغي أن يقول: رُبُّ رجلٍ وأخاه. فليس ذا من قبل ذا، ولكنها حروف تُشرك الآخر فيما دخل فيه الأول. ولو جاءت تلي ما وليه الاسم الأول كان غير جائز؛ لو قلت: هذا فصيلها لم يكن نكرة كما كان هذه ناقةً وفصيلها. وإذا كان مؤخرًا دخل فيما دخل فيه الأول.

وتقول: يا أيها الرجل وزيد، ويا أيها الرجل وعبد الله؛ لأن هذا محمول على يا، كما قال رؤبة: يا دارَ عفرأ ودارَ

البحدَن وتقول يا هذا ذا الجمّة، كقولك: يا زيدُ ذا الجمّة، ليس بين أحدٍ فيه اختلاف.

؟

### باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً

ولا يقع في موقعه غيرُ المفرد

وذلك قولك، يا أيها الرجلُ، ويا أيها الرجلان، ويا أيها المرأتان.

فأي ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك يا هذا، والرجل وصفٌ له كما يكون وصفاً لهذا. وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول يا أيُّ ولا يا أيها وتسكت، لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحد، كأنك قلت يا رجل.

واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تُنزل بمنزلة أي، وهي هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها، وتوصف بالأسماء. وذلك قولك، يا هذا الرجلُ، ويا هذان الرجلان. صار المبهم وما بعده بمنزلة اسمٍ واحد. وليس ذا بمنزلة قولك يا زيد الطويل، من قبل أنك قلت يا زيد وأنت تريد أن تقف عليه، ثم خفت أن لا يعرف فنعته بالطويل. وإذا قلت يا هذا الرجل، فأنت لم ترد أن تقف على هذا ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يعرف، فمن ثم وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام، لأنها والوصف بمنزلة اسمٍ واحد، كأنك قلت: يا رجل.

فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها تصير بمنزلة أي، كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجز لك أن تقف عليها. وإنما قلت: يا هذا ذا الجمّة، لأن ذا الجمّة لا توصف به الأسماء المبهمة، وإنما يكون بدلاً أو عطفاً على الاسم إذا أردت أن تؤكد كقولك: يا هؤلاء أجمعون، وإنما أكدت حين وقفت على الاسم. والألف واللام والمبهم يصيران بمنزلة اسمٍ واحد، بذلك على ذلك أن أي لا يجوز لك فيها أن تقول يا أيها ذا الجمّة. فالأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ليس إلا، ويفسر بها، ولا توصف بما يوصف به غير المبهمة، ولا تفسر بما يفسر به غيرها إلا عطفاً. ومثل ذلك قول الشاعر، وهو ابن لؤذان السلوسي:

يا صاح يا ذا الضامر العنس ... والرّحل ذي الأنساع والحلس

ومثله قول ابن الأبرص:

يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه ... حُجْر تمني صاحب الأحلام

ومثله يا ذا الحسن الوجه. وليس ذا بمنزلة يا ذا ذا الجمّة، من قبل أن الضامر العنس والحسن الوجه كقولك: يا ذا الضامر ويا ذا الحسن، وهذا المجرور هنا بمنزلة المنصوب إذا قلت يا ذا الحسن الوجه، ويا ذا الحسن وجهاً. ويدللك على أنه ليس بمنزلة ذي الجمّة، أن ذا معرفة بالجمّة، والضامر والحسن ليس واحداً منهما معرفة بما بعده، ولكن ما بعده تفسيرٌ لموضع الضمور والحسن، إذا أردت أن لا تُبهمهما. فكل واحد من المواضع من سبب الأول، لا يكونان إلا كذلك. فإذا قلت الحسن فقد عممت. فإذا قلت الوجه فقد اقتصت شيئاً منه. وإذا قلت الضامر فقد عممت، وإذا قلت العنس فقد اقتصت شيئاً من سببه كما اقتصت ما كان منه، وكان العنس شيئاً منه، فصار هذا تبييناً لموضع ما ذكرت كما صار الدرهم يبين به ممّ العشرون، حين قلت: عشرون درهماً.

ولو قلت: يا هذا الحسن الوجه، لقلت يا هؤلاء العشرين رجلاً، وهذا بعيد، فإنما هو بمنزلة الفعل إذا قلت يا هذا

الضارب زيداً، ويا هذا الضارب الرجل، كأنك قلت يا هذا الضارب، وذكرت ما بعده لتبين موضع الضرب ولا تبهمه، ولم يجعل معرفة بما بعده. ومن ثم كان الخليل يقول: يا زيد الحسنُ الوجه، قال: هو بمنزلة قولك يا زيد الحسن. ولو لم يجز فيما بعد زيد الرفع لما جاز في هذا، كما أنه إذا لم يجز يا زيد ذو الجملة لم يجز يا هذا ذو الجملة. وقال الخليل رحمه الله: إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثم توكده باسم يكون عطفاً عليه، فأنت فيه بالخيار: إن شئت رفعت وإن شئت نصبت، وذلك قولك يا هذا زيد، وإن شئت قلت زيداً، يصير كقولك: يا تميم أجمعون وأجمعين. وكذلك يا هذان زيدٌ وعمرو، وإن شئت قلت زيداً وعمراً، فثجري ما يكون عطفاً على الاسم مُجرى ما يكون وصفاً، نحو قولك: يا زيد الطويلُ ويا زيد الطويلَ. وزعم لي بعض العرب أن يا هذا زيدٌ كثير في كلام طيء. ويقوي يا زيد الحسنُ الوجه - ولا تلتفت فيه الى الطول - أنك لا تستطيع أن تناديه فتجعله وصفاً مثله منادى.

واعلم أن هذه الصفات التي تكون والمبهمة بمنزلة اسم واحد، إذا وُصفت بمضاف أو عطف على شيء منها، كان رفعاً، من قبل أنه مرفوع غير منادى. واطرد الرفع في صفات هذه المبهمة كاطراد الرفع في صفتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء، أو تبنى على مبتدأ، فصارت بمنزلة صفتها إذا كانت في هذه الحال. كما أن الذين قالوا يا زيد الطويل جعلوا زيداً بمنزلة ما يرتفع بهذه الأشياء الثلاثة. فمن ذلك قول الشاعر: يا أيها الجاهل ذو التنزي وتقول: يا أيها الرجل زيداً أقبل، وإنما تنون لأنه موضع يرتفع فيه المضاف، وإنما يُحذف منه التنوين إذا كان في موضع ينتصب فيه المضاف.

وتقول: يا زيد الطويلُ ذو الجملة، إذا جعلته صفةً للطويل، وإن حملته على زيد نصبت. فإذا قلت يا هذا الرجل فأردت أن تعطف ذا الجملة على هذا جاز فيه النصب، ولا يجوز ذلك في أي لأنه لا تعطف عليه الأسماء. ألا ترى أنك لا تقول: يا أيها ذا الجملة، فمن ثم لم يكن مثله. وأما قولك يا أيها ذا الرجل، فإن ذا وصفٌ لأي كما كان الألف واللام وصفاً لأنه مبهم مثله، فصار صفةً له كما صار الألف واللام وما أضيف إليهما صفةً للألف واللام؛ وذلك نحو قولك: مررتُ بالحسن الجميل، وبالحسن ذي المال. وقال ذو الرمة:

ألا أيها ذا المنزلُ الدارس الذي ... كأنك لم يعهد بك الحيَّ عاهدُ

ومن قال يا زيد الطويل قال ذا الجملة، لا يكون فيه غير ذلك إذا جاء بها من بعد الطويل. وإن رفع الطويل وبعده ذو الجملة كان فيه الوجهان.

وتقول: يا زيد التاكي العدوُّ وذا الفضل، إن حملتَ ذا الفضل على زيد نصبت، لأنه وصفٌ لمنادى وهو مضاف. وإن حملته على غير زيد انتصب على يا كأنك قلت: ويا ذا الفضل.

؟

## هذا باب

### ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم

لأنه لا يكون وصفاً للأول ولا عطفاً عليه وذلك قولك: يا أيها الرجل وعبد الله للمسلمين الصالحين. وهذا بمنزلة قولك: اصنع ما سرّ أباك وأحبّ أخوك الرجلين الصالحين. فإذا قلت يا زيد وعمرو ثم قلت الطويلين، فأنت بالخيار

إن شئت نصبت وإن شئت رفعت؛ لأنه بمنزلة قولك يا زيدُ الطويلُ.  
وتقول: يا هؤلاءُ وزيدُ الطَّوالُ والطَّوالُ؛ لأنه كله رفَعُ، والطَّوالُ ها هنا رفع عطف عليهم.  
وتقول: يا هذا ويا هذان الطَّوالُ، وإن شئت قلت الطَّوالُ، لأن هذا كله مرفوع والطَّوالُ ههنا عطفٌ، وليس  
الطَّوالُ بمنزلة يا هؤلاءُ الطَّوالُ، لأن هذا إما هو من وصف غير المبهمة.  
وإنما فرقوا بين العطف والصفة لأن الصفة تحيء بمنزلة الألف واللام، كأنك إذا قلت مررتُ بزيدٍ أخيك فقد قلت  
مررتُ بزيد الذي تعلم. وإذا قلت مررتُ بزيد هذا فقد قلت بزيد الذي ترى أو الذي عندك.  
وإذا قلت مررتُ بقومك كلهم، فأنت لا تريد أن تقول مررتُ بقومك الذين من صفتهم كذا وكذا، ولا مررتُ  
بقومك الهنِينِ.

وعلى هذا المثال جاء مررتُ بأخيك زيدٍ، فليس زيدٌ بمنزلة الألف واللام. ومما يدل على أنه ليس بمنزلة الألف  
واللام أنه معرفةٌ بنفسه لا بشيء دخل فيه ولا بما بعده. فكل شيء جاز أن يكون هو والمبهمة بمنزلة اسم واحد هو  
عطفٌ عليه. وإنما جرت المبهمة هذا الجرى لأن حالها ليس كحال غيرها من الأسماء.  
وتقول يا أيها الرجلُ وزيدُ الرجلين الصالحين، من قبل أن رفعهما مختلف؛ وذلك أن زيداً على النداء والرجل نعت،  
ولو كان بمنزلة لقلت يا زيدُ ذو الجُمة، كما تقول يا أيها الرجل ذو الجُمة. وهو قول الخليل رحمه الله.  
واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام البيت؛ إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا، وذلك من قبل أنه  
اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثير في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من  
نفس الحروف، وليس بمنزلة الذي قال ذلك، من قبل أن الذي قال ذلك وإن كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسماً  
بمنزلة زيد وعمرو غالباً. ألا ترى أنك تقول يا أيها الذي قال ذلك، ولو كان اسماً غالباً بمنزلة زيد وعمرو لم يجز ذا  
فيه، وكان الاسم والله أعلمُ إله، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفاً منها. فهذا  
أيضاً مما يقوِّيه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف.

ومثل ذلك أناسٌ، فإذا أدخلت الألف واللام قلت الناس؛ إلا أن الناس قد تفارقهم الألف واللام ويكون نكرة،  
واسمُ الله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك.

وليس التجم والدبران بهذه المنزلة؛ لأن هذه الأشياء الألف واللام فيها بمنزلة الصَّعق، وهي في اسم الله تعالى  
بمنزلة شيء غير منفصل في الكلمة، كما كانت الهاء في الجحاحجة بدلاً من الياء، وكما كانت الألف في يمانٍ بدلاً  
من الياء.

وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثله. ألا ترى أنك تقول: لم أكُ ولا تقول  
لم أقي، إذا أردت أقل. وتقول: لا أدرٍ كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول لم أبل ولا تقول لم أرمَ تريد لم أرام. فالعرب مما  
يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره.

وقال الخليل رحمه الله: اللهم نداءً والميمُ ها هنا بدلٌ من يا، فهي ها هنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخرَ الكلمة بمنزلة  
يا في أونها، إلا أن الميم ها هنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بُنيت عليها. فالميم في هذا الاسم حرفان  
أولهما مجزومٌ، والهاء مرتفعةٌ لأنه وقع عليها الإعراب.

وإذا ألحقت الميم تصف الاسم، من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوتٍ كقولك: يا هناه.  
وأما قوله عز وجل: " اللهم فاطر السموات والأرض " فعلى يا، فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرتة في  
كلامهم، ولأن له حالاً ليست لغيره.

وأما الألف والهاء اللتان لحقنا أي توكيداً، فكأنك كررت يا مرتين إذا قلت: يا أيها، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين ها وذا إذا قلت ها هو ذا. وقال الشاعر:  
من أجلك يا التي تيمت قلبي ... وأنت بخيلة بالودّ عني  
شبهه يا الله.

وزعم الخليل رحمه الله أن الألف واللام إنما معهما أن يدخل في النداء من قبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة. وذلك أنه إذا قال يا رجل ويا فاسق، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو لهذا وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه. وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام، واستغني به عنهما كما استغيت بقولك اضرب عن لتضرب، وكما صار الجرور بدلاً من التنوين، وكما صارت الكاف في رأيتك بدلاً من رأيتُ إياك.

وإنما يدخلون الألف واللام ليعرفوك شيئاً بعينه قد رأيتَه أو سمعت به، فإذا قصدوا قصد الشيء بعينه دون غيره وعنوه، ولم يجعلوه واحداً من أمة، فقد استغوا عن الألف واللام. فمن ثم لم يدخلوها في هذا ولا في النداء. ومما يدل على أن يا فاسق معرفة قولك: يا خباث ويا لكاع ويا فاسق، تريد يا فاسقاً ويا خبيثاً ويا لكعاً، فصار هذا اسماً لهذا كما صارت جعار اسماً للضئع، وكما صارت حذام ورقاش اسماً للمرأة، وأبو الحارث اسماً للأسد. ويدل على أنه اسم للمنادى أنهم لا يقولون في غير النداء جاءني خباث و لكاع، ولا لكع ولا فسق. وإنما اخصّ النداء بهذا الاسم أن الاسم معرفة، كما اخصّ الأسد بأبي الحارث إذ كان معرفة. ولو كان شيء من هذا نكرة لم يكن مجروراً؛ لأنها لا تُجرّ في النكرة.

ومن هذا النحو أسماء اخصّ بها الاسم المنادى لا يجوز منها شيء في غير النداء، نحو: يا نومان، ويا هناء، ويا فل. ويقوي ذلك كله أن يونس زعم أنه سمع من العرب من يقول: يا فاسق الخبيث. ومما يقوي أنه معرفة ترك التنوين فيه، لأنه ليس اسم يشبه الأصوات فيكون معرفة إلا لم ينون، وينون إذا كان نكرة. ألا ترى أنهم قالوا هذا عمروؤيه وعمروؤيه آخر. وقال الخليل رحمه الله: إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة؛ لأن التنوين لحقها فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نُصب ورُدّ الى الأصل، كما فعل ذلك بقبيل وبعُد. وزعموا أن بعض العرب يصرف قبلاً وبعداً فيقول: ابدأ بهذا قبلاً، فكأنه جعلها نكرة.

فإنما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة قبل وبعده، وشبهه بهما مفردين إذا كان مفرداً، فإذا طال وأضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافاً، لأن المفرد في النداء في موضع نصب، كما أن قبل وبعُد قد يكونان في موضع نصب وجرّ ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتها رددتهما الى الأصل. وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت، صارت بمنزلة المضاف. وقال ذو الرمة:

أداراً مجزوى هجّت للعين عبرة ... فمأء الهوى يرفض أو يترقرق  
وقال الآخر، توبة بن الحمير:

لعلك يا تيساً نزا في مريرة ... مُعذّب ليلي أن تراني أزورها  
وقال عبد يغوث:

فيا راكباً إما عرضت فبلغن ... نداهاي من نجران أن لا تلاقيا

وأما قول الطرمّاح:

يا دارُ أقوت بعدَ أصرامها ... عاماً وما يعينك من عامها  
فإنما ترك التنوين فيه لأنه لم يجعل أقوت من صفة الدار، ولكنه قال: يا دارُ، ثم أقبل بعدُ يحدث عن شأنها، فكأنه لما  
قال: يا دارُ، أقبل على إنسان فقال: أقوت وتغيّرت، وكأنه لما ناداها قال: إنها أقوت يا فلان. وإنما أردت بهذا أن  
تعلم أن أقوت ليس بصفة.

ومثل ذلك قول الأحوص:

يا دارُ حسرها البلى تحسيراً ... وسوّت عليها الريحُ بعدك مُورا  
وأما قول الشاعر، لعمر بن قنّاس:

ألا يا بيتُ بالعلياء بيتُ ... ولولا حبُّ أهلك ما أتيتُ  
فإنه لم يجعل بالعلياء وصفاً، ولكنه قال: بالعلياء لي بيتُ، وإنما تركته لك أيها البيت حبّ أهله.  
وأما قول الأحوص:

سلامُ الله يا مطرُ عليها ... وليس عليك يا مطرُ السلامُ

فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة؛ لأن التنوين لازمٌ للنكرة  
على كل حال والنصب. وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطراراً؛ لأنك أردت في حال التنوين في  
مطرٍ ما أردت حين كان غير منوّن، ولو نصبتَه في حال التنوين لنصبتَه في غير حال التنوين، ولكنه اسم اطرْد الرُفْعُ  
فيه وفي أمثاله في النداء، فصار كأنه يُرفع بما يرفع من الأفعال والابتداء، فلما لحقه التنوين اضطراراً لم يغيّر رفعه  
كما لا يغيّر رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع، لأن مطراً وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع،  
فكما لا يتنصب ما هو في موضع رفع كذلك لا يتنصب هذا.

وكان عيسى بن عمر يقول يا مطراً، يشبّه بقوله يا رجلاً، يجعله إذا نُونَ وطال كالنكرة. ولم نسمع عربياً يقوله، وله  
وجه من القياس إذا نُونَ وطال كالنكرة.  
ويا عشرين رجلاً كقولك: يا ضارباً رجلاً.  
؟

## هذا باب

ما يكون الاسمُ والصفة فيه بمنزلة اسم واحد

ينضمّ فيه قبل الحرف المرفوع حرفٌ، وينكسر فيه قبل الحرف المرفوع الذي ينضمّ قبل المرفوع، وينفتح فيه قبل  
المنصوب ذلك الحرف. وهو ابْنٌ وامرؤٌ. فإن جررت قلت: في ابْنٍ وامرئٍ، وإن نصبت قلت: ابْنُ وامرأ، وإن  
رفعت قلت: هذا ابْنٌ وامرؤٌ.

ومثل ذلك قولك: يا زيد بن عمرو. وقال الراجز، وهو من بني الحرّماز: يا حكَم بن المنذر بن الجارود وقال  
العجاج: يا عمر بن معمر لا منتظرٌ وإنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرّفْعَةَ التي في قولك زيد بمنزلة الرّفْعَةَ في راء  
امرئٍ، والجرّة بمنزلة الكسرة في الراء والنسبة كفتح الراء وجعلوه تابعاً لابن. ألا تراهم يقولون: هذا زيد بن عبد  
الله، ويقولون: هذه هند بنت عبد الله فيمن صرف، فتركوا التنوين ها هنا لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في  
كالمهم، فكذلك جعلوه في النداء تابعاً لابن.

وأما مَنْ قال: يا زَيْدُ بنَ عبدِ اللَّهِ، فإنه إنما قال هذا زَيْدُ بنُ عبدِ اللَّهِ وهو لا يجعله اسماً واحداً، وحذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان.

فإن قلت: هلا قالوا: هذا زَيْدُ الطويل؟ فإن القول فيه أن تقول جُعل هذا لكثرتَه في كلامهم بمنزلة قولهم: لَدُ الصلاة، حذفها لأنه لا ينجزم حرفان ولم يجرَّكها. واختصَّ هذا الكلام بحذف التنوين لكثرتَه كما اختصَّ لا أدرِ ولم أُبلُ لكثرتَهما. ومن جعله بمنزلة لَدُنْ فحذفه لالتقاء الساكنين ولم يجعله بمنزلة اسم واحد قال: هذه هندُ بنتُ فلان. وزعم يونس أنها لغةٌ كثيرةٌ في العرب جيدة.

## كتاب : الكتاب

المؤلف : سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

وأما زيدُ ابنَ أخينا فلا يكون إلا هكذا، من قبل أنك تقول: هذا زيدُ ابنُ أخينا، فلا تجعله اسماً واحداً كما تقول هذا زيدُ أخونا. وزيدُ في قولك يا زيدُ بنَ عمرو في موضع نصب، كما أن الأم في موضع جرٍّ في قولك: يا ابنَ أمِّ، ولكنه لفظه كما ذكرت لك، وهو على الأصل.  
؟

### باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة

ويكون الأول بمنزلة الآخر وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرو، ويا زيدَ زيدَ أخينا ويا زيدَ زيدَنا. زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيدة. وقال جرير:  
يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لكمُ ... لا يُلقِيَنَّكمُ في سَوْدَةِ عَمْرٍ  
وقال بعض ولد جرير: يا زيدَ زيدَ اليعمَلاتِ الذُّبَلِ وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا.  
وقال الخليل رحمه الله: هو مثل لا أبالك، قد علم أنه لو لم يجيء بحرف الإضافة قال أباك، فتركه على حاله الأولى؛ واللام وها هنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ، وكذلك قول الشاعر إذا اضطرَّك يا بؤسَ للحرب إنما يريد: يا بؤسَ الحرب. وكان الذي يقول: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لو قاله مضطراً على هذا الحد في الخبر لقال: هذا تَيْمُ تَيْمُ عَدِيٍّ.

قال: وإن شئت قلت يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ، كقولك: يا تَيْمَ أخانا، لأنك تقول هذا تَيْمُ تَيْمُ عَدِيٍّ، كما تقول: هذا تَيْمُ أخونا.

وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم: يا طلحةَ أقبيل، يشبهه: يا تسمَ تَيْمَ عَدِيٍّ، من قبل أنهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحاً، فلما ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء. وقال النابغة الذبياني:

كليبي لهم يا أميمة ناصب ... وليل أفاسيه بطيء الكواكب  
فصار يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ اسماً واحداً، وكان الثاني بمنزلة الهاء في طلحة، تحذف مرة ويجاء بها أخرى. والرفع في طلحة، ويا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ القياس.

واعلم أنه لا يجوز في غير النداء أن تذهب التنوين من الاسم الأول، لأنهم جعلوا الأول والآخر بمنزلة اسم واحد، نحو طلحة في النداء، واستخفوا بذلك لكثرة استعمالهم إياه في النداء ولا يجعل بمنزلة ما جعل من الغايات كالصوت في غير النداء، لكثرتهم في كلامهم. ولا يحذف هاء طلحة في الخبر فيجوز هذا في الاسم مكرراً، يعني طرح التنوين من تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ في الخبر. يقول: لو فعل هذا بطلحة جاز هذا.

وإنما فعلوا هذا بالنداء لكثرتهم في كلامهم، ولأن أول الكلام أبداً النداء، إلا أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كل كلام لك به تعطف المكلّم عليك، فلما كثر وكان الأول في كل موضع، حذفوا منه تخفيفاً؛ لأنهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم، حتى جعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصوات من غير الأسماء المتمكنة،

ويحذفون منه، كما فعلوا في لم أُبَلِّ. وربما أُلحقوا فيه كقولهم: أمّهات.  
ومن قال يا زَيْدُ الحَسَنُ قال يا طَلْحَةَ الحَسَنُ، لأنّهما كفتحة الحاء إذا حذفت الهاء. ألا ترى أن من قال يا زَيْدُ الكَرِيمِ  
قال يا سَلَمَ الكَرِيمِ.  
؟

### باب إضافة المبادئ الى نفسك

اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين، لأنّها  
بدل من التنوين، ولأنّه لا يكون كلاماً حتى يكون في الاسم، كما أن التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاماً، فحُذِفَ  
وُثِرَكَ آخرُ الاسم جراً لِيُفَصَلَ بين الإضافة وغيرها، وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيث استغنوا  
بالكسرة عن الياء. ولم يكونوا ليشبوا حذفها إلا في النداء ولم يكن بُسّاً في كلامهم لحذفها وكانت الياء حقيقةً  
بذلك لما ذكرتُ لك، إذ حذفوا ما هو أقلّ اعتيلاً في النداء، وذلك قولك: يا موم لا بأسَ عليكم، وقال الله جلّ  
ثناؤه: " يا عبادِ فاتقونِ " .

وبعض العرب يقول: يا رَبُّ اغفِرْ لي، ويا قومُ لا تفعلوا. وثباتُ الياء فيما زعم يونس في الأسماء.  
واعلم أن بقيان الياء لغة في النداء في الوقف والوصل، تقول: يا غلامي أقبل. وكذلك إذا وقفوا.  
وكان أبو عمرو يقول: " يا عبادي فاتقونِ " . وقال الراجز، وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي:

وكننت إذ كنت إلهي وحَدِّكا ... لم يكُ شيء يا إلهي قبلكا  
وقد يبذلون مكان الياء الألف لأنّها أخفّ، وسنين ذلك إن شاء الله، وذلك قولك: يا ربّا تجاوز عتّا، ويا غلاما لا  
تفعل. فإذا وقفت قلت: يا غلاماه. وإنما ألحقت الهاء ليكون أوضح للألف؛ لأنّها خفية. وعلى هذا النحو يجوز: يا  
أباه، ويا أمّاه.  
وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: يا أبه، ويا أبت لا تفعل، ويا أبتاه ويا أمّتاه، فزعم الخليل رحمه الله أن هذه الهاء  
مثل الهاء في عمّة وخالة.

وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب من يقول: يا أمة لا تفعل. وبذلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمّة وخالة  
أنك تقول في الوقف: يا أمّه ويا أبه، كما تقول يا خالته. وتقول: يا أمّتاه كما تقول يا خالتاه. وإنما يلزمون هذه الهاء  
في النداء إذا أضفت الى نفسك خاصة، كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء، وأرادوا أن لا يخلّوا بالاسم حين  
اجتمع فيه حذف الياء، وأنهم لا يكادون يقولون يا أباه ويا أمّاه، وهي قليلة في كلامهم وصار هذا محتملاً عندهم لما  
دخل النداء من التغيير والحذف، فأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين كما قالوا أَيْتُقُّ لما حذفوا العين رأساً جعلوا الياء  
عوضاً، فلما أُلحقوا الهاء في أبه وأمّه، صيروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع، نحو خالة وعمّة. واختصّ  
النداء بذلك لكثرة في كلامهم كما اختصّ النداء بيا أيها الرجلُ.  
ولا يكون هذا في غير النداء، لأنهم جعلوها تشبيهاً فيها بمنزلة يا. وأكدوا التشبيه ب ها حين جعلوا يا مع ها، فمن ثم  
لم يجوز لهم أن يسكتوا على أي، ولزمه التفسير.  
قلت: فلم دخلت الهاء في الأب وهو مذكّر.

قال: قد يكون الشيء المذكّر يوصف بالمؤنث ويكون الشيء المذكّر له الاسم المؤنث نحو نفّس، وأنت تعني الرجل

به. ويكون الشيء المؤنث يوصف بالمذكر، وقد يكون الشيء المؤنث له الاسم المذكر. فمن ذلك: هذا رجلٌ ربعةٌ وغلأمٌ يفعةٌ. فهذه الصفات.

والأسماء قولهم: نفسٌ، وثلاثة أنفسٌ، وقولهم ما رأيت عيناً، يعني عين القوم. فكأن أبة اسم مؤنث يقع للمذكر، لأنهما والدان كما تقع العين للمذكر والمؤنث لأنهما شخصان. فكأنهم إنما قالوا أبوان لأنهم جمعوا بين أبٍ وأبةٍ، إلا أنه لا يكون مستعملاً إلا في النداء إذا عنيت المذكر. واستغوا بالأم في المؤنث عن أبة، وكان ذلك عندهم في الأصل على هذا، فمن ثم جاءوا عليه بالأبوين؛ وجعلوه في غير النداء أباً بمنزلة الوالد، وكان مؤنثه أبة كما أن مؤنث الوالد والدة.

ومن ذلك أيضاً قولك للمؤنث: هذه امرأة عدلٌ. ومن الأسماء فرسٌ، هو للمذكر، فجعلوه لهما، وكذلك عدلٌ وما أشبه ذلك.

وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول: يا أم لا تفعلني، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة إذ قالوا: يا طلح أقبلي؛ لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء طلحة فحذفوها، ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف.

وإنما جازت هذه الأشياء في الأب والأم لكثرتهما في النداء، كما قالوا: يا صاح في هذا الاسم. وليس كل شيء يكثر في كلامهم يغير عن الأصل، لأنه ليس بالقياس عندهم، فكروا ترك الأصل.

باب ما تضيف إليه ويكون مضافاً إليك

قبل المضاف إليه

وتثبت فيه الياء، لأنه غير منادى، وإنما هو بمنزلة المجرور في غير النداء.

فذلك قولك: يا ابن أخي، ويا ابن أبي، يصير بمنزلة الخبر. وكذلك يا غلام غلامي. وقال الشاعر أبو زبيد الطائي:

يا ابن أُمِّي ويا شَقِيْقَ نَفْسِي ... أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ

وقالوا: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي ويا غلام غلامي. وقد قالوا أيضاً: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسماً، ثم أضفوا إلى الياء، كقولك: يا أحد عشر أقبلياً. وإن شئت قلت: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم.

وعلى هذا قال أبو النجم: يا ابنة عمّا لا تلومي واعجبي واعلم أن كل شيء ابتدأته في هذين البابين أولاً فهو في القياس. وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله ويونس عن العرب.

؟

باب ما يكون النداء فيه مضافاً

إلى المنادى بحرف الإضافة

وذلك في الاستغاثة والعجب، وذلك الحرف اللام المفتوحة، وذلك قول الشاعر، وهو مهلهل:

يا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كَلْبِيّاً ... ويا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفَرَارِ

فاستغاث بهم ليُنشروا له كلبياً. وهذا منه وعيد وتهدد. وأما قوله يا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفَرَارِ فَإِنَّمَا اسْتَغَاثَ بِهِمْ لَهُمْ، أَي لَمْ

تفرون؟ استطالة عليهم ووعيداً.

وقال أمية بن أبي عاتذ الهذلي:

ألا يا لقوم لطيف الخيال ... أرق، من نازح ذي دلال

وقال قيس بن ذريح:

تكتفني الوشاة فأزعجوني ... فيا للناس للواشي المطاع

وقالوا يا لله، يا للناس، إذا كانت الاستغاثة. فالواحد والجميع فيه سواء. وقال الآخر:

يا لقوم من اللغلي والمساعي ... ويا لقوم من اللندی والسماح

ويا لعطفنا ويا لرياح ... وأبي الحشرج الفتى التّفاح

ألا تراهم كيف سووا بين الواحد والجميع.

وأما في التعجب فقوله، وهو فرار الأسدي: لخطّاب ليلي يا كبرثن منكم أدلّ وأمضى من سليك المقانب وقالوا: يا

للعجب، ويا للفليقة؛ كأنهم رأوا أمراً عجباً فقالوا: يا كبرثن، أي مثلكم دُعي للعظائم.

وقالوا: يا للعجب ويا للماء، لما رأوا عجباً أو رأوا ماء كثيراً، كأنه يقول: تعال يا عجب أو تعال يا ماء فإنه من

أيامك وزمانك.

ومثل ذلك قولهم: يا لواهني، أي تعالين فإنه لا يُستنكر لكنّ، لأنه من إبانكنّ وأحيانكن.

وكل هذا في معنى التعجب والاستغاثة، وإلا لم يجوز. ألا ترى أنك لو قلت يا لزيد وأنت تحدّثه لم يجوز.

ولم يلزم في هذا الباب إلا يا للتنبيه؛ لئلا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد كقولك: لعمرو خير منك. ولا يكون مكان

يا سواها من حروف التنبيه نحو أي وهيا وأيا؛ لأنهم أرادوا أن يميزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى

استغاثة ولا تعجب.

وزعم الخليل رحمه الله أن هذه اللام بدلّ من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفت، نحو قولك: يا عجابه ويا

بكره، إذا استغنت أو تعجبت. فصار كل واحد منهما يعاقب صاحبه، كما كانت هاء الجحاجة معاقبة ياء

الجحاجيح، وكما عاقبت الألف في يمان الياء في يمني.

ونحو هذا في كلامهم كثير، وستراه إن شاء الله عز وجلّ.

؟

## باب ما تكون اللام فيه مكسورة

لأنه مدعو له ها هنا وهو غير مدعو

وذلك قول بعض العرب: يا للعجب ويا للماء، وكأنه نبه بقوله يا غير الماء للماء. وعلى ذلك قال أبو عمرو: يا

ويل لك ويا ويح لك كأنه نبه إنساناً ثم جعل الويل له. وعلى ذلك قول قيس بن ذريح: فيا للناس للواشي المطاع يا

لقومي لفرقة الأحباب كسروها لأن الاسم الذي بعدها غير منادى، فصار بمنزلة إذا قلت هذا لزيد. فاللام المفتوحة

أضافت النداء إلى المنادى المخاطب، واللام المكسورة أضافت المدعو إلى ما بعده لأنه سبب المدعو. وذلك أن المدعو

إنما دُعي من أجل ما بعده، لأنه مدعو له.

ومما يدلّك على أن اللام المكسورة ما بعدها غير مدعو قوله:

يا لعنة الله والأقوام كلهم ... والصالحين على سميعان من جار

فيا لغير اللعنة.

وتقول: يا زبيد ولعمرو وإذا لم تجي بيا الى جب اللام كسرت ورددت الى الأصل.  
؟

### هذا باب الندبة

اعلم أن المنلوب مدعوّ ولكنه منفجّع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف، لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها؛ وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء.

واعلم أن المنلوب لا بد له من أن يكون قبل اسمه يا أو وا، كما لزم يا المستغاث به والمعجّب منه.

واعلم أن الألف التي تلحق المنلوب تُبتح كل حركة قبلها مكسورة كانت أو مضمومة لأنها تابعة للألف، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً.

فأما ما تلحقه الألف فقولك: وازيداه، إذا لم تُضف الى نفسك، وإن أضفت الى نفسك، فهو سواء، لأنك إذا أضفت زيداً الى نفسك فالدال مكسورة وإذا لم تُضف فالدال مضمومة، ففتحت المكسور كما فتحت المضموم. ومن قال يا غلامي وقرأ يا عبادي قال: وازيديا إذا أضف؛ من قبل أنه إنما جاء بالألف فألحقها الياء وحركها في لغة من جزم الياء؛ لأنه لا ينجزم حرفان، وحركها بالفتح لأنه لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً.

وزعم الخليل أنه يجوز في الندبة واغلامية؛ من قبل أنه قد يجوز أن أقول واغلامي فأبين الياء كما أبينها في غير النداء، وهي في غير النداء مبيّنة فيها للغتان: الفتح والوقف. ومن لغة من يفتح أن يلحق الهاء في الوقف حين بيّن الحركة، كما ألحقت الهاء بعد الألف في الوقف لأن يكون أوضح لها في قولك يا رباه. فإذا بيّنت الياء في النداء كما بيّنتها في غير النداء جاز فيها ما جاز إذا كانت غير نداء. قال الشاعر، وهو ابن قيس الرقيّات:

تبكيهم ذمّاء موعلة ... وتقول سلمى وارزبيّة

وإذا لم تلحق الألف قلت: وازيد إذا لم تُضف، ووازيد إذا أضفت، وإن شئت قلت: وازيدي. والإلحاق وغير الإلحاق عربي فيما زعم الخليل رحمه الله ويونس.

وإذا أضفت المنلوب وأضفت الى نفسك المصاف إليه المنلوب فالياء فيه أبداً بيّنة، وإن شئت ألحقت الألف، وإن شئت لم تلحق. وذلك قولك: وانقطاع ظهرياه، ووا انقطاع ظهري. وإنما لزمته الياء لأنه غير منادى.

واعلم أنك إذا وصلت كلامك ذهبت هذه الهاء في جميع الندبة، كما تذهب في الصلة إذا كانت تبيّن به الحركة. وتقول: واغلام زيداه، إذا لم تُضف زيداً الى نفسك. وإنما حذف التنوين لأنه لا ينجزم حرفان. ولم يجرّكوها في هذا الموضع في النداء إذ كانت زيادة غير منفصلة من الاسم، فصارت تعاقب، وكانت أخفّ عليهم، فهذا في النداء أخرى، لأنه موضع حذف. وإن شئت قلت: واغلام زيد، كما قلت وازيد.

وزعموا أن هذا البيت يُشد على وجهين، وهو قول رؤبة: فهني تُنادي بأبي وأبئما وبيروى: بأبا وابناما، فما فضل، وإنما حكى نديتها.

واعلم أنه إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء لم تحذف أبداً ياء الإضافة ولم يكسر ما قبلها، كراهية للكسرة في الياء، ولكنهم يلحقون ياء الإضافة وينصبونها لتلا ينجزم حرفان. وإذا نديت فأنت بالخيار: إن شئت ألحقت الألف وإن لم تلحق جاز كما جاز ذلك في غيره. وذلك قولك: واغلامياه وواقضياه، وواغلامي وواقضي،

يصير مجراه ها هنا كمجراه في غير الندبة، إلا أن لك في الندبة أن تلحق الألف. وكذلك الألف إذا أضفتها إليك مجراها في الندبة كمجراها في الخبر إذا أضفت إليك. وإذا واققت ياء الإضافة ألقاً لم تحرك الألف، لأنها إن حركت صارت ياء، والياء لا تدخلها كسرة في هذا الموضع. فلما كان تغييرهم إياها يدعوهم إلى ياء أخرى وكسرة تركوها على حالها كما تركت ياء قاضي، إذ لم يخافوا التباساً وكانت أحفّ، وأنبوا ياء الإضافة ونصبوها لأنه لا ينجزم حرفان. فإذا نذبت فأنت بالخيار إن شئت ألحقت الألف كما ألحقتها في الأول وإن شئت لم تلحقها، وذلك قولك: وأمثايه وأمثائي. فإن لم تُضف إلى نفسك قلت: وإمثائه، وتحذف الأول لأنه لا ينجزم حرفان ولم يخافوا التباساً: فهبت كما تنهب في الألف واللام، ولم يكن كالياء لأنه لا يدخلها نصباً.

باب تكون ألف الندبة فيه تابعة لما قبلها

إن كان مكسوراً فهي ياء، وإن كان مضموماً فهي واو.

وإنما جعلوها تابعة ليفرقوا بين المذكر والمؤنث، وبين الاثنين والجميع، وذلك قولك: واطهرهوه، إذا أضفت الظهر إلى مذكر، وإنما جعلتها واواً لتفرق بين المذكر والمؤنث إذا قلت: واطهرهاه. وتقول: واطهرهوه، وإنما جعلت الألف واواً لتفرق بين الاثنين والجميع إذا قلت: واطهرهوماه. وإنما حذف الحرف الأول لأنه لا ينجزم حرفان، كما حذف الألف الأول من قولك وإمثائه. وتقول: وإغلامك، إذا أضفت الغلام إلى مؤنث. وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين المذكر إذا قلت: وإغلامكاه. وتقول: وانقطاع ظهرهوه، في قول من قال: مررت بظهرهوه قبل. وتقول: وانقطاع ظهرهيه. في قول من قال: مررت بظهرهيه قبل.

وتقول: وأبا عمرياه وإن كنت إنما تندب الأب، وإياه تضيف إلى نفسك لا عمراً، من قبل أن عمراً مجراه هنا كمجراه لو كان لك، لأنه لا يستقيم لك إضافة الأب إليك حتى تجعل عمراً كأنه لك، لأن ياء الإضافة عليه تقع، ولا تحذفها لأن عمراً غير منادى. ألا ترى أنك تقول يا أبا عمري. ومما يدل على أن عمراً ها هنا بمنزلة لو كان لك، أنه لا يجوز أن تقول هذا أبو النَّصْرِك، ولا هذه ثلاثة الأثوابك، إذا أردت أن تضيف الأب والثلاثة، من قبل أنه لا يسوغ لك ولا تصل إلى أن تضيف الأول حتى تجعل الآخر مضافاً إليك كأنه لك.

؟

هذا باب

ما لا تلحقه الألف التي تلحق المنلوب

وذلك قولك: وإزيد الظريف والظريف. وزعم الخليل رحمه الله أنه منعه من أن يقول الظريفاه أن الظريف ليس بمنادى، ولو جاز ذلك لقلت: وإزيد أنت الفارس البطلاه؛ لأن هذا غير منادى كما أن ذلك غير نداء. وليس هذا كقولك: وأمير المؤمنين، ولا مثل: واعد قيساه؛ من قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه، ومن الاسم. ألا ترى أنك لو قلت عبداً أو أميراً، وأنت تريد الإضافة لم يجوز لك. ولو قلت هذا زيد كنت في الصفة بالخيار، إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف. ولست في المضاف إليه بالخيار، لأنه من تمام الاسم، وإنما هو بدل من التنوين. ويدل على ذلك أن ألف الندبة إنما تقع على المضاف إليه

كما تقع على آخر الاسم المفرد، ولا تقع على المضاف، والموصوف إنما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف.  
وأما يونس فيلحق الصفة الألف، فيقول: وازيدُ الظريفاه، وأجمعتي الشاميّيناه.  
وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ.

وتقول: واقهسرُوناه، لأن هذا اسم مفرد. وكذلك رجل سُمي باثني عشر تقول: واثنا عشرَاه، لأنه اسم مفرد  
بمنزله قسرين.

وإذا نذبت رجلاً يسمى ضربوا قلت: واضربوه. وإن سُمي ضرباً قلت: واضرباه. فهذا بمنزلة واغلامها، جعلت  
ألف الندبة تابعة لفرق بين الاثنين والجميع.

ولو سميت رجلاً بغلامهم أو غلامهما لم تحرف واحداً منهما عن حاله قبل أن يكون اسماً، ولتركته على حاله الأول  
في كل شيء. فكذلك ضرباً وضربوا، إنما تحكي الحال الأولى قبل أن يكونا اسمين، وصارت الألف تابعة لهما كما  
تبعث النشبة والجمع قبل أن يكونا اسمين، نحو غلامهما وغلامهم، لأنهما كما لم يتغيرا في سائر المواضع لم يتغيرا في  
الندبة.

؟ هذا باب ما لا يجوز أن يُندب

وذلك قولك: وارجلاه ويا رجلاه. وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال. وقال الخليل رحمه الله: إنما  
قبح لأنك أبهمت. ألا ترى أنك لو قلت واهذاه، كان قبيحاً، لأنك إذا نذبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف  
الأسماء، وأن تخصص ولا تُبهم؛ لأن الندبة على البيان، ولو جاز هذا لجاز يا رجلاً ظريفاً، فكنت نادياً نكرة. وإنما  
كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يختلطوا وأن يفضجوا على غير معروف. فكذلك تفاحش عندهم في المبهم  
لإبهامه؛ لأنك إذا نذبت تُخبر أنك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيم من الأمر، فلا ينبغي لك أن تُبهم.  
وكذلك: وامن في الداراه، في القبح.

وزعم أنه لا يستقبح وامن حفر بئر زمزماه؛ لأن هذا معروف بعينه، وكأن التبيين في الندبة عذر للفضح. فعلى هذا  
جرت الندبة في كلام العرب. ولو قلت هذا لقلت وامن لا يعين أمره. فإذا كان ذا تُرك لأنه لا يُعذر على أن  
يُفجع عليه، فهو لا يُعذر بأن يفضج ويُبهم، كما لا يُعذر على أن يفضج على من لا يعنيه أمره.  
؟

باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد

مطول وآخر الاسمين مضموم الى الأول بالواو

وذلك قولك: واثلاثة وثلاثيناه. وإن لم تندب قلت: يا ثلاثة وثلاثين، كأنك قلت يا ضارباً رجلاً.

وليس هذا بمنزلة قولك يا زيد وعمرو، لأنك حين قلت يا زيد وعمرو جمعت بين اسمين كل واحد منهما مفرد  
يُتوهم على حياله، وإذا قلت يا ثلاثة وثلاثين فلم تُفرد الثلاثة من الثلاثين لتتوهم على حيالها، ولا الثلاثين من  
الثلاثة. ألا ترى أنك تقول يا زيد ويا عمرو، ولا تقول يا ثلاثة ويا ثلاثون، لأنك لم ترد أن تجعل كل واحد منهما  
على حياله، فصار بمنزلة قولك ثلاثة عشر، لأنك لم ترد أن تفصل ثلاثة من العشرة ليتوهموها على حيالها. ولزمها  
النصب كما لزم يا ضارباً رجلاً، حين طال الكلام.

وقال: يا ضارباً رجلاً معرفة كقولك يا ضارب، ولكن التنوين إنما يثبت لأنه وسط الاسم، ورجلاً من تمام الاسم،

فصار التنوين بمنزلة حرف قبل آخر الاسم. ألا ترى أنك لو سميت رجلاً خيراً منك، لقلت يا خيراً منك فألزمته التنوين وهو معرفة، لأن الراء ليست آخر الاسم ولا منتهاه، فصار بمنزلة الذي، إذا قلت هذا الذي فعل. فكما أن خيراً منك لزمه التنوين وهو معرفة، كذلك لزم ضارباً رجلاً، لأن الباء ليست منتهى الاسم، وإنما يُحذف التنوين في النداء من آخر الاسم. فلما لزم التنوين وطال الكلام رجع إلى أصله. وكذلك ضارب رجل إذا ألقيت التنوين تخفيفاً، لأن الرجل لا يجعل ضارباً نكرة إذا أردت معنى التنوين، كما لا يجعله معرفة في غير النداء إذا أردت معنى التنوين وحذفته، نحو قولك: هذا ضاربك قاعداً. ألا ترى أن حذف التنوين كتابته لا يغيّر القاعل إذا كنت تحذفه وأنت تريد معناه.

وأما قولك يا أبا رجل، فلا يكون الأخ ها هنا إلا نكرة، لأنه مضاف إلى نكرة، كما أن الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرة، ولا يكون الرجل ههنا بمنزلة إذا كان منادى، لأنه ثم يدخله التنوين، وجاز لك أن تريد معنى الألف واللام ولا تلفظ بهما وهو هنا غير منادى وهو نكرة، فجعل ما أضيف إليه بمنزلة.

؟

### باب الحروف التي ينيبها المدعو

فأما الاسم غير المنسوب فينبه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهيا، وأي، وبالألف. نحو قولك: أحرار بن عمرو. إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم، الذي يُرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستقل. وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها. وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غيروا إذا كان صاحبك قريباً منك، مقبلاً عليك، توكيداً.

وإن شئت حذفتهن كلهن استغناءً كقولك: حار بن كعب، وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه.

ولا يحسن أن تقول: هذا، ولا رجل، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجلاً ولا يجوز ذلك في المبهم؛ لأن الحرف الذي ينيب به لزم المبهم كأنه صار بدلاً من أي حين حذفته، فلم تقل يا أيها الرجل ولا يا أيها، ولكنك تقول إن شئت: من لا يزال مُحسناً أفعل كذا وكذا؛ لأنه لا يكون وصفاً لأي.

وقد يجوز حذف يا من النكرة في الشعر، وقال العجاج: جاري لا تستكيري عذيري يريد يا جارية. وقال في مثل: افتدٍ مخنوق، وأصبح ليل، وأطرق كرا. وليس هذا بكثير ولا بقوي.

وأما المستغاث به فيا لازمة له؛ لأنه يجتهد. فكذلك المتعجب منه، وذلك: يا للناس ويا للماء. وإنما اجتهد لأن المستغاث عندهم متراخ أو غافل والعجب كذلك. والندبة يلزمها يا ووا؛ لأنهم يحتلطون ويدعون ما قد فات وبعده عنهم. ومع ذلك أن الندبة كلهم يترنمون فيها، فمن ثم ألزموها المد، وألحقوا آخر الاسم المدد مبالغةً في الترتيم.

؟

### هذا باب

ما جرى على حرف النداء وصفاً له

وليس بمنادى ينيبه غيره، ولكنه اختص كما أن المنادى مختص من بين أمته، لأمرك ونهيك أو خبرك. فالاختصاص

أجرى هذا على حرف النداء، كما أن التسوية أجرت ما ليس باستخبار ولا استفهام على حرف الاستفهام؛ لأنك تسوي فيه كما تسوي في الاستفهام. فالتسوية أجرته على حرف الاستفهام، والاختصاص أجرى هذا على حرف النداء.

وذلك قولك: ما أدري أفعل أم لم يفعل. فجرى هذا كقولك أزيد عندك أم عمرو، وأزيد أفضل أم خالد، إذا استفهمت؛ لأن علمك قد اسوى فيهما كما اسوى عليك الأمران في الأول. فهذا نظير الذي جرى على حرف النداء.

وذلك قولك: أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل، ونفعل نحن كذا وكذا أيها القوم، وعلى المضارب الوضيعة أيها البائع، واللهم اغفر لنا أيها العصابة، وأردت أن تختص ولا تُبهم حين قلت: أيتها العصابة وأيها الرجل، أراد أن يؤكد لأنه قد اختص حين قال أنا، ولكنه أكد كما تقول للذي هو مقبل عليه بوجهه مستمع منصت لك: كذا كان الأمر يا أبا فلان، تؤكداً. ولا تُدخل يا ها هنا لأنك لست تنبه غيرك. يعني: اللهم غفر لنا أيتها العصابة. هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء فيجيء لفظه على موضع النداء نصياً لأن موضع النداء نصب، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء، لأنهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النداء.

وذلك قولك: إنا معشر العرب نفعل كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولكنه فعل لا يظهر ولا يُستعمل كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله. وذلك نحو قوله، وهو عمرو بن الأهتم:  
إنا بني منقر قوم ذوو حسبٍ ... فبنا سراة بني سعدٍ وناديها  
وقال الفرزدق:

ألم تر أنا بني دارمٍ ... زُرارة منا أبو معبدٍ  
فإنما اختص الاسم هنا ليعرف بما حمل على الكلام الأول، وفيه معنى الافتخار. وقال رؤبة: بنا تميمًا يكشف الصياب وقال: نحن العرب أقرى الناس لضيف، فإنما أدخلت الألف واللام لأنك أجريت الكلام على ما النداء عليه، ولم تُجره مجرى الأسماء في النداء. ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول: يا العرب، وإنما دخل في هذا الباب من حروف النداء أي وحدها، فجرى مجراه في النداء.  
وأما قول لبيد:

نحن بنو أمّ البنين الأربعة ... ونحن خيرُ عامر بنِ صعصعة  
فلا يُنشدونه إلا رفعاً، لأنه لم يرد أن يجعلهم إذا افتخروا أن يُعرفوا بأن عدتهم أربعة، ولكنهم جعل الأربعة وصفاً ثم قال: المطعمون الفاعلون، بعدما حالهم ليعرفوا.

وإذا صغرت الأمر فهو بمنزلة تعظيم الأمر في هذا الباب، وذلك قولك: إنا معشر الصعاليك لا قوة بنا على المروة. وزعم الخليل رحمه الله أن قولهم: بك الله نرجو الفضل، وسبحانك الله العظيم، نصبه كصب ما قبله، وفيه معنى التعظيم. وزعم أن دخول أي في هذا الباب يدل على أنه محمول على ما حمل عليه النداء، يعني أيتها العصابة فكان هذا عندهم في الأصل أن يقولوا فيه يا، ولكنهم خزلوها وأسقطوها حين أجروه على الأصل. واعلم أنه لا يجوز لك أن تُبهم في هذا الباب فتقول: إني هذا أفعل كذا وكذا، ولكن تقول: إني زيدا أفعل. ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً؛ لأن الأسماء إنما تُذكرها تؤكداً وتوضيحاً هنا للمضمر وتذكيراً وإذا أجمت فقد جئت بما

هو أشكلُ من المضمَر. ولو جاز هذا لجازت النكرة فقلت إنا قوماً، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم، ولكن هذا موضع بيان كما كانت الندبة موضع بيان، ففتح إذ ذكروا الأمر تأكيداً لما يعظمون أمره أن يذكروا مبهماً. وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان، ومعشر مضافاً، وأهل البيت، وآل فلان. ولا يجوز أن تقول إنهم فعلوا أيتها العصابة، إنما يجوز هذا للمتكلم والمكلم المنادى، كما أن هذا لا يجوز إلا لحاضر.

وسألت الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصلتان العبدى:

يا شاعراً لا شاعراً اليوم مثله... جريراً ولكن في كليب تواضع

فرعما أنه غير منادى وإنما انتصب على إضمار كأنه قال يا قائل الشعر شاعراً، وفيه معنى حسبك به شاعراً.

كأنه حيث نادى قال حسبك به، ولكنه أضمر كما أضمروا في قوله: تالله رجلاً وما أشبهه، مما استجده في الكتاب إن شاء الله عز وجل.

ومما جاء وفيه معنى العجب كقولك: يا لك فارساً، قول الأخص ابن شريح الكلبي:

تمتاني ليلقاني لقيط... أعام لك بن صعصعة بن سعد

وإنما دعاهم لهم تعجباً، لأنه قد تبين لك أن المنادى يكون فيه معنى أفعل به، يعني يا لك فارساً.

وزعم الخليل رحمه الله أن هذا البيت مثل ذلك؛ للأخطل:

أيام جمل خليلاً لو يخاف لها... صرماً لخولط منه العقل والجسد

وقال في قول الشاعر: يا هند هند بين خلب وكبد، أنت بين خلب وكبد، فجعلها نكرة.

وقد يجوز أن تقول بعد النداء مقبلاً على من تحدته: هند هذه بين خلب وكبد، فيكون معرفة.

؟

### هذا باب الترخيم

والترخيم حذف أو آخر الأسماء المفرد تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً، وقد كتبناه فيما مضى، وستراه فيما بقي إن شاء الله تعالى.

واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعرٌ، وإنما كان ذلك في النداء لكثرة في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء.

واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف؛ لأنهما غير منادين، ولا يرتخَم مضاف ولا اسم منون في النداء؛ من قبل أنه جرى على الأصل وسليم من الحذف، حيث أُجري مجراه في غير النداء إذا حملته على ما ينصب.

يقول: إن الحذف في الترخيم إنما يقع على النداء لا على الإعراب، وحين قلت يا زيد أقبل فحذفت ياء الإضافة كنت إنما حذف هذا الإعراب، وحين قلت يا زيد أقبل فحذفت ياء الإضافة كنت إنما حذف هذا الإعراب، ومع ذلك إنه إنما ينبغي أن تحذف آخر شيء في الاسم، ولا يُحذف قبل أن تنتهي إلى آخره، لأن المضاف إليه من الاسم

الأول بمنزلة الوصل من الذي إذا قلت الذي قال، وبمنزلة التنوين في الاسم.

ولا ترخَم مستغاثاً به إذا كان مجروراً، لأنه بمنزلة المضاف إليه. ولا ترخَم المندوب لأن علامته مستعملة، فإذا حذفوا لم يحملوا عليه مع الحذف الترخيم.

وإذا تئيت لم ترخَم؛ لأنهما كالتنوين.

واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابتٌ على حركته التي كانت فيه قبل أن تحذف، إن كان فتحاً أو كسراً أو ضمّاً أو وقفاً؛ لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسماً ثابتاً في النداء وغير النداء، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفاً في هذا الموضع وبقي الحرف الذي يلي ما حُذِفَ على حاله، لأنه ليس عندهم حرف الإعراب. وذلك قولك يا حارث: يا حار، وفي سلمة: يا سلم، وفي بُرثن: يا بُرث، وفي هرقل: يا هرقل. ؟

### باب ما أواخر الأسماء فيه الهاء

اعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك، كان اسماً خاصاً غالباً، أو اسماً عاماً لكل واحد من أمة، فإن حذفت الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب. فأما ما كان اسماً غالباً فنحو قولك: يا سلم أقبل. وأما الاسم العامّ فنحو قول العجاج: جاري لا تستنكري عذيري إذا أردت يا سلمة، ويا جارية. وأما ما كان على ثلاثة أحرف مع الهاء فنحو قولك: يا شارجبي ويا ثبأ قبلي، إذا أردت: شاة وثبة. واعلم أن ناساً من العرب يثبتون الهاء فيقولون: يا سلمة أقبل، وبعض من يثبت يقول: يا سلمة أقبل. واعلم أن العرب الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا: يا سلمة ويا طلحة. وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء، وصارت هذه الهاء لازمة لهما في الوقف كما لزمت الهاء وقف أرمه، ولم يجعلوا المتكلم بالخيار وحذف الهاء عند الوقف وإثباتها، من قبل أنهم جعلوا الحذف لازماً لهاء التانيث في الوصل، كما لزم حذف الهاء من أرمه في الوصل وكأنهم ألزموا هذه الهاء في أرمه في الوقف ولم يجعلوها بمنزلتها إذا بينت حركة ما لم يحذف بعده شيء نحو عليّة وإليّة، ولكنها لازمة كراهية أن يجتمع في أرمه حذف الهاء وترك الحركة، فأرادوا أن تثبت الحركة على كل حال، ليكون ثباتها عوضاً من الحذف للياء والهاء، فبينت الحركة بالهاء في السكوت ليكون ثباتها في الاسم على كل حال؛ لتلا يخلوا به.

واعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف، وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها. وقال الشاعر، ابن الخرع:

كادت فزارة تشقي بنا ... فأولى فزارة أولى فزارا

وقال القطامي: قفي قبل الفرق يا ضباعا وقال هُدبّة: عوجي علينا واربعي يا فاطما

وإنما كان الحذف ألزم للهاءات في الوصل، وفيها أكثر منه في سائر الحروف في النداء، من قبل أن الهاء في الوصل في غير النداء تبدل مكانها التاء، فلما صارت الهاء في موضع يحذف منه لا تبدل منه شيء تخفيفاً، كان ما تبدل ويُعَيَّرُ أولى بالحذف، وهو له ألزم، وجعلوا تغييره الحذف في موضع الحذف إذ كان متغيراً لا محالة. وسمعنا الثقة من العرب يقول: يا حرملة، يريد يا حرملة، كما قال بعضهم: إرم، يقفون بغير هاء. واعلم أن هاء التانيث إذا كانت بعد حرف زائد لو لم تكن بعده حُذِفَ، أو بعد حرفين لو لم تكن بعدهما حُذِفَا زائدين، لم يحذف، من قبل أن الحروف الزوائد قبل الهاء في الترخيم بمنزلة غير الزوائد من الحروف وذلك قولك في طائفية: يا طائفي قبلي، وفي مرجانة: يا مرجان قبلي. وفي رعشنة: يا رعشن قبلي، وفي سعلابة: يا سعلاب قبلي. ولو حذفت ما قبل الهاء كحذفك إياه وليس بعده هاء لقلت في رجل يسمّى عُثمانَة يا عُثم أقبل، لأن الهاء لو لم تكن ههنا لقلت يا عُثم أقبل؛ وإنما الكلام أن تقول يا عُثمان أقبل. فأجر ترخيم هذا بعد الزوائد مجراه إذا كان بعدما هو

من نفس الحرف.

ومن حذف الزوائد مع الهاء فإنه ينبغي له أن يقول في فاطمة: يا فاطمِ لا تفعلِي، من قبل أن الهاء لو لم تكن بعد الميم لقلت يا فاطمِ كما تقول يا حار، فأنت تحذف ما هو من نفس الحرف كما تحذف الزوائد، فإذا ألحقت الزوائد لم تحذفه مع الزوائد. فكذلك الزوائد إذا ألحقتها مع الزوائد لم تحذفها معها.

؟باب يكون فيه الاسم بعدما يُحذف منه الهاء

بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم يكن فيه هاء قط

وذلك قول بعض العرب، وهو عنتر العبسي:

يَدْعُونَ عَنْتَرُ، وَالرَّمَا حُ كَأَمَّا ... أَشْطَانُ بَيْرٍ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ

جعلوا الاسم عنترا وجعلوا الراء حرف الإعراب.

وقال الأسود بن يعفر تصديقا لهذه اللغة:

ألا هل لهذا الدهر من مُتعلِّلٍ ... عن الناس، مهما شاء بالناس أن يفعل

ثم قال:

وهذا ردائي عنده يستعيره ... ليسلبي حقي أمال بن حنظل

وذلك لأن الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء، فلما رخم جعل الاسم بمنزلة اسم ليست فيه هاء. وقال رؤبة:

إِذَا تَرَيْتَ الْيَوْمَ أُمَّ حَمْرٍ ... قَارِبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمْرِي

وإنما أراد: أم حمزة. وأما قول ذي الرمة:

دِيَارَ مِيَّةٍ إِذْ مَيِّتُ تُسَاعِفُنَا ... وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ

فرغم يونس أنه كان يسميها مرة مية ومرة ميا، ويجعل كل واحد من الاسمين اسما لها في النداء وفي غيره.

وعلى هذا المثال قال بعض العرب إذا رخموا: يا طَلْحُ ويا عَنْتَرُ. وقد يكون قولهم يدعون عنتر بمنزلة مي؛ لأن ناسا

من العرب يسمونه عنترا في كل موضع. ويكون أن تجعله بمنزلة مي بعد ما حذفته منه، وقد يكون مي أيضا

كذلك، يجعلها بمنزلة ما ليس فيه هاء بعد ما تحذف الهاء.

وأما قول العرب: يا فُلُ أَقْبِلْ، فإنهم لم يجعلوه اسما حذفوا منه شيئا يثبت فيه في غير النداء، ولكنهم بنوا الاسم على

حرفين، وجعلوه بمنزلة دم. والدليل على ذلك أنه ليس أحدا يقول يا فُلُ فَإِنْ عَنُوا امْرَأَةً قَالُوا: يا فُلَّةُ؛ وهذا الاسم

اخُصَّ به النداء، وإنما بُني على حرفين لأن النداء موضع تخفيف، ولم يجز في غير النداء لأنه جعل اسما لا يكون إلا

كناية لمنادى، نحو يا هَنَاهُ، ومعناه يا رجل. وأما فلان فإنما هو كناية عن اسم سُمي به المحدث عنه، خاص غالب.

وقد اضطر الشاعر فبناه على حرفين في هذا المعنى. قال أبو النجم: فِي لَجَّةِ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

؟هذا باب إذا حذفته منه الهاء

وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء أبدلت حرفا مكان الحرف الذي يلي الهاء وإن لم تجعله بمنزلة اسم ليس فيه

الهاء لم يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن تحذف.

وذلك قولك في عرقوة وقمحدوة وإن جعلت الاسم بمنزلة اسم لم تكن فيه الهاء على حال: يا عَرْقِي ويا قَمَحْدِي؛

من قبل أنه ليس في الكلام اسم آخر كذا. وكذلك إن رخمتم رعووم وجعلته بهذه المنزلة، قلت يا رعي.

وإن رخمتم رجلا يسمى قَطْوَان فجعَلته بهذه المنزلة قلت: يا قَطَا أَقْبِلْ. فإن رخمتم رجلا اسمه طُفَاوَةٌ قلت: يا طُفَاءُ

أَقْبِلْ، من قبل أنه ليس في الكلام اسم هكذا آخره يكون حرف الإعراب، يعني الواو والياء إذا كانت قبلهما ألف

زائدة ساكنة لم يثبتا على حالهما، ولكن تُبدل الهمزة مكانهما. فإن لم تجعلهما حروف الإعراب فهي على حالها قبل أن تحذف الهاء، وذلك قولك: يا طُفَاوْ أقبِلْ، إذا لم ترد أن تجعله بمنزلة اسم ليست فيه الهاء. واعلم أن ما يُجعل بمنزلة اسم ليست فيه هاء أقلُّ في كلام العرب، وترك الحرف على ما كان عليه قبل أن تُحذف الهاء أكثر؛ من قبل أن حرف الإعراب في سائر الكلام غيره. وهو على ذلك عربي. وقد حملهم ذلك على أن رَحْمُوهُ حيثُ جعلوه بمنزلة ما لا هاء فيه. قال العجاج:

فقد رأى الرءون غيرَ البُطلِ ... أنك يا مُعَاوِ يا ابنَ الأفضلِ  
يريد: يا مُعَاوِيَةَ.

وتقول في حَيوَةٌ: يا حَيوْ أقبِلْ، فإن رفعت الواو تركبتها على حالها لأنه حرف أُجري على الأصل وجُعل بمنزلة غزوة، ولم يكن التغيير لازماً وفيه الهاء.

واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بمنزلة اسم ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسماً خاصاً غالباً، من قبل أنهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنث بالمذكر. وذلك أنه لا يجوز أن تقول للمرأة: يا خبيثُ أقبلي. وإنما جاز في الغالب لأنك لا تذكر مؤنثاً ولا تؤنث مذكراً.

واعلم أن الأسماء التي ليس في أواخرها هاء أن لا يُحذف منها أكثر، لأنهم كرهوا أن يُخلَّوا بها فيحملوا عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول.

وإن حذفت فحسن. وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر، وذلك لأنهم استعملوها كثيراً في الشعر، وأكثروا التسمية بها للرجال. قال مهلهل بن ربيعة:

يا حارِ لا تجهلْ على أشياخنا ... إنا ذوو السُّورَاتِ والأحلامِ  
وقال امرؤ القيس:

أحارِ ترى برقاً أريكَ وميضُهُ ... كلمع اليدين في حَيِّ مكلَّلِ  
وقال الأنصاري: يا مالِ والحقُّ عنده فقفوا وقال النابغة الذبياني:

فصالحونا جميعاً إن بدا لكلم ... ولا تقولوا لنا أمثالها عام  
وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه.

وكل اسم خاص رَحْمَتُهُ في النداء فالترخيم فيه جائز وإن كان في هذه الأسماء الثلاثة أكثر. فمن ذلك قول الشاعر:

فقلتم تعال يا يزبي بن مُحْرَمٍ ... فقلتم لكم إني حليف صداءِ  
وهو يزيد بن محرم.

وقال مجنون بني عامر:

ألا يا ليلَ إن خَيْرتِ فينا ... بنفسي فانسري أين الخيارِ  
يريد في الأول: يزيد، وفي الثاني ليلي.

وقال أوس بن حجر: تسكَّرتِ منَّا بعد معرفةٍ لَمي يريد: لميس.

واعلم أن كل شيء جاز في الاسم الذي في آخره هاء بعد أن حذفت الهاء منه في شعر أو كلام، يجوز فيما لا هاء فيه بعد أن تحذف منه. فمن ذلك قول امرئ القيس:

لنعمَ الفتى تعشو الى ضوء ناره ... طريفُ بن مالِ ليلة الجوعِ والخصرِ

جعل ما بقي بعد ما حذف، بمنزلة اسم لم يُحذف منه شيء، كما جعل ما بقي بعد حذف الهاء بمنزلة اسم لم تكن فيه

الهاء.

وقال رجل من بني مازن:

عليّ دماء البُدنِ إن لم تفارقي ... أبا حردبٍ ليلاً وأصحابَ حردبٍ

وقال، وهو مصنوع على طرفة، وهو لبعض العباديين:

أسعد بن مالٍ ألم تعلموا ... وذو الرأي مهما يُقلّ يصدّق

واعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم تكن آخره الهاء. فزعم الخليل رحمه الله أنهم خففوا

هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة. فإنما

أرادوا أن يقرّبوا الاسم من الثلاثة أو يصيروه إليها، وكان غاية التخفيف عندهم؛ لأنه أخف شيء عندهم في

كلامهم ما لم يُنتقص، فكروهوا أن يحذفوه إذ صار قصارهم أن ينتهوا إليه.

واعلم أنه ليس من اسم لا تكون في آخره هاء يُحذف منه شيء إذا لم يكن اسماً غالباً نحو زيد وعمرو، من قبل أن

المعارف الغالبة أكثر في الكلام وهم لها أكثر استعمالاً، وهم لكثرة استعمالهم إياها قد حذفوا منها في غير النداء، نحو

قولك: هذا زيد بن عمرو، ولم يقولوا هذا زيد ابن أخيك.

ولو حذف من الأسماء غير الغالبة لقلت في مسلمين: يا مُسلم أقبلوا، وفي ركب: يا ركبٍ أقبل. إلا أنهم قد قالوا: يا

صاح، وهم يريدون يا صاحب؛ وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف، فحذفوا كما قالوا: لم أبل، ولم يك، ولا أدر.

هذا باب ما يُحذف من آخره حرفان

لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد زائد

وذلك قولك في عثمان: يا عُثمٍ أقبل، وفي مروان: يا مروٍ أقبل، وفي أسماء: يا أسمٍ أقبلي.

وقال الفرزدق: يا مروٍ إن مطيبي محبوسةً ترجو الحياء وربها لم يياس وقال الراجز: يا نعم هل تحلف لا تدنيها وقال

ليبيد:

يا أسمٍ صبراً على ما كان من حدثٍ ... إن الحوادث مَلقيٌّ ومنتظرٌ

وإنما كان هذان الحرفان بمنزلة زيادة واحدة من قبل أنك لم تلحق الحرف الآخر أربعة أحرف رابعهن الألف، من

قبل أن تريد النون التي في مروان، والألف التي في فعلاء، ولكن الحرف الآخر الذي قبله زيदा معاً، كما أن ياء

الإضافة وقعتا معاً. ولم تلحق الآخرة بعد ما كانت الأولى لازمة، كما كانت ألف سلمى إنما لحقت ثلاثة أحرف

ثالثتها الميم لزمها، ولكنهما زيادتان لحقتا معاً فحذفنا جميعاً كما لحقنا جميعاً.

وكذلك ترخيم رجل يقال له مسلمون، بحذف الواو والنون جميعاً من قبل أن النون لم تلحق واواً ولا ياء قد كانت

لزمت قبل ذلك. ولو كانت قد لزمت حتى تكون بمنزلة شيء من نفس الحرف ثم لحقتها زائدة لم تكن حرف

الإعراب.

وكذلك رجل اسمه مُسلمان: تحذف الألف والنون.

وأما رجل اسمه بنون فلا يُطرح منه إلا النون، لأنك لا تصير اسماً على أقل من ثلاثة أحرف. ومن جعل ما بقي من

الاسم بعد الحذف بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم تكن فيه زيادة قطّ قال يا بني، لأنه ليس في الكلام اسم يتصرف

آخره كآخر بنو.

هذا باب يكون فيه الحرف

الذي من نفس الاسم وما قبله بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعاً

وذلك قولك في منصور: يا مَنْصُ أَقْبِلْ، وفي عمار: يا عَمَّ أَقْبِلْ، وفي رجل اسمه عنتريس: يا عَنْتَرِ أَقْبِلْ. وذلك لأنك حذف الآخر كما حذف الزائد، وما قبله ساكن بمنزلة الحرف الذي كان قبل النون زائداً فهو زائد كما كان ما قبل النون زائداً، ولم يكن لازماً لما قبله من الحروف ثم لحقه ما بعده، لأن ما بعده ليس من الحروف التي تُرَاد. فلما كانت حال هذه الزيادة حال تلك الزيادة وحُذفت الزيادة وما قبلها، حُذفت هذا الذي من نفس الحرف.

؟

باب تكون الزوائد فيه بمنزلة

ما هو من نفس الحرف

وذلك قولك في قَنُورٍ: يا قَنُورَ أَقْبِلْ، وفي رجل اسمه هَيْيَخ: يا هَيْيَ أَقْبِلْ؛ لأن هذه الواو التي في قَنُورٍ والياء التي في هَيْيَخ، بمنزلة الواو التي في جدول، والياء التي في عَثِير. وإنما لحقنا لتلحقها ما كان على ثلاثة أحرف بنات الأربعة، وليصير بمنزلة حرف من نفس الحرف؛ كفاء جعفر في هذا الاسم.

ويدلك على أنها بمنزلتها أن الألف التي تجيء لتلحق الثلاثة بالأربعة منونة كما ينون ما هو من نفس الحرف، وذلك نحو معزى. ومع ذلك أن الزوائد تلحقها كما تلحق ما ليس فيه زيادة، نحو جِلِواخٍ وجِرِيالٍ وقِرِواح، كما تقول سِرِداح. وتقدم قبل هذه الزيادة الياء والواو زائدتين كما تقدم الحرف الذي من نفس الحرف في فَدُوكَسٍ وخَفِيدِد، وهي الواو التي في قَنُورِ الأُولى، والياء التي في هَيْيَخِ الأُولى بمنزلة ياء سَمِيدِع، فصار قَنُورٌ بمنزلة فَدُوكَسٍ، وهَيْيَخٌ بمنزلة سَمِيدِع، وجدول بمنزلة جعفر، فأجروا هذه الزوائد بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فكَرِهوا أن يحذفوها إذ لم يحذفوا ما شَبَّهوها به وما جعلوها بمنزله. ولو حذفوا من سَمِيدِع حرفين لحذفوا من مهاجر حرفين فقالوا: يا مُها، وهذا لا يكون، لأنه إخلال مُفْرَط بما هو من نفس الحرف.

باب تكون الزوائد فيه أيضاً بمنزلة

ما هو من نفس الحرف

وذلك قولك في رجل اسمه حَولِيا أو بَرَدرايا: يا بَرَدراي أَقْبِلْ، ويا حَولِياي أَقْبِلْ؛ من قبل أن هذه الألف لو جيء بها للتأنيث والزيادة التي قبلها لازمة لها يقعان معاً لكانت الياء ساكنة وما كانت حية، لأن الحرف الذي يجعل وما بعده زيادة واحدة ساكن لا يتحرك، ولو تحرك لصار بمنزلة حرف من نفس الحرف، ولجاء بناء آخر. ولكن هذه الألف بمنزلة الهاء التي في درحاية وفي عفاراية، لأن الهاء إنما تلحق للتأنيث، والحرف الذي قبلها بائن منها قد لزم ما قبله قبل أن تلحق.

وكذلك الألف التي تجيء للتأنيث إذا جاءت وحدها، لأن حال الحرف الذي قبلها كحال الحرف الذي قبل الهاء، والهاء لا تكون أبداً مع شيء قبلها زائد بمنزلة زيادة واحدة وإن كان ساكناً نحو أَلَفٍ سَعِلاة. ولو كانت بمنزلة زيادة واحدة لم يقولوا سَعِلية، وكانت في التحقير ياء مجزومة كالياء التي تكون بدل أَلَفٍ سِرِحان إذا قلت سَرِيحين، أو

بمنزلة عُثمان إذا قلت عُثمان، ولكنها لحقت حرفاً جياً به ليلحق الثلاثة ببينات الأربعة. وكذلك ألف التأنيث إذا جاءت وحدها، يدلك على ذلك تحرك ما قبلها وحياته.

وإنما كانت هذه الأحرف الثلاثة الروائد: الياء والواو والألف، وما بعدها، بمنزلة زيادة واحدة لسكونها وضعفها، فجعلت وما بعدها بمنزلة حرف واحد، إذ كانت ميتة خفية.

ويدلك على أن الألف التي في حواليا بمنزلة الهاء أنك تقول: حوَلاني كما تقول: درحائي. ولو كانت وما قبلها بمنزلة زيادة واحدة لم تحذف الألف، كما لا تحذفها إذا قلت: حُفَساوي.

باب ما إذا طُرحت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة رجعت حرفاً

وذلك قولك في رجل اسمه قاضون: يا قاضي أقبل، وفي رجل اسمه ناجي: يا ناجي أقبل، أظهرت الياء لحذف الواو والنون، وفي رجل اسمه مُصطَفون: يا مصطفي أقبل.

وإنما رددت هذه الحروف لأنك لم تبين الواحد على حذفها كما بُنيت دُم على حذف الياء، ولكنك حذفتهن لأنه لا يسكن حرفان معاً، فلما ذهب في الترخيم ما حذفتهن لمكانه رجعتن. فحذف الواو والنون ههنا كحذفها في مسلمين؛ لأن حذفها لم يكن إلا لأنه لا يسكن حرفان معاً والياء، والألف يعني في قاضي ومصطفى تثبتان كما ثبتت الميم في مسلمين.

ومثل ذلك: " غير مُحَلِّي الصيدِ وأنتم حُرْمٌ " . وهذا قول الخليل رحمه الله. فإذا لم تذكر الصيد قلت مُحَلِّي.

باب يحرك فيه الحرف الذي يليه المخنوف

لأنه لا يلتقي ساكنان وهو قولك في رجل اسمه رادُّ: يا رادٍ أقبل. وإنما كانت الكسرة أولى الحركات به لأنه لو لم يُدغم كان مكسوراً، فلما احتجت إلى تحريكه كان أولى الأشياء به ما كان لازماً له لو لم يُدغم. وأما مفرُّ فإذا حذفت منه وهو اسم رجل، لم تحرك الراء لأن ما قبلها متحرك. وإن حذفت من اسم مُحمارٍ أو مُضارٍ، قلت: يا مُحمارٍ ويا مُضارٍ، تجيء بالحركة التي هي له في الأصل، كأنك حذفت من مُحمارٍ، حيث لم يجوز لك أن تُسكن الراء الأولى. ألا ترى أنك إذا احتجت إلى تحريكها والراء الآخرة ثابتة لم تحرك إلا على الأصل، وذلك قولك لم يحمارٍ، فقد احتجت إلى تحريكها في الترخيم كما احتجت إليه هنا حين جزمت الراء الآخرة.

وإن سميته بمضارٍ وأنت تريد المفعول قلت: يا مُضارٍ أقبل، كأنك حذفت من مُضارٍ.

وأما مُحمرُّ إذا كان اسم رجل فإنك إذا رخصته تركت الراء الأولى مجزومة، لأن ما قبلها متحرك فلا تحتاج إلى حركتها. ومن زعم أن الراء الأولى زائدة كزيادة الواو والياء والألف، فهو لا ينبغي له أن يحذفها مع الراء الآخرة، من قبل أن هذا الحرف ليس من حروف الزيادة، وإنما يُزاد في التضعيف، فأشبهه عندهم المضاعف الذي لا زيادة فيه نحو مرتدٍ وممتدٍ، حين جرى مجراه ولم يجيء زائداً غير مضاعف، لأنه ليس عندهم من حروف الزيادة، وإنما جاء زائداً في التضعيف، لأنه إذا ضوعف جرى مجرى المضاعف الذي ليس فيه زيادة.

ولو جعلت هذا الحرف بمنزلة الياء والألف والواو لثبت في التحقير والجمع الذي يكون ثالثه ألقاً. ألا ترى أنه صار بمنزلة اسم على خمسة أحرف ليس فيه زيادة نحو جردخل وما أشبه ذلك.

وأما رجل اسمه إسحارٌ فإنك إذا حذفت الراء الآخرة لم يكن لك بدٌّ من أن تحرك الراء الساكنة لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان. وحركته الفتحة، لأنه يلي الحرف الذي منه الفتحة، وهو الألف. ألا ترى أن المضاعف إذا أدغم في موضع الجزم حُرِّك آخر الحرفين لأنه لا يلتقي ساكنان، وجُعِل حركته كحركة أقرب المتحركات منه. وذلك قولك: لم يردُّ ولم يرتدَّ ولم يفرَّ ولم يعصَّ. فإذا كان أقرب من المتحرك إليه الحرف الذي منه الحركة المفتوحة ولا يكون ما قبله إلا مفتوحاً، كان أجدرَ أن تكون حركته مفتوحة، لأنه حيث قرب من الحرف الذي منه الفتحة وإن كان بينهما حرف كان مفتوحاً، فإذا قرب منه هو كان أجدرَ أن تفتحه، وذلك لم يضارَّ.

وكذلك تقول: يا إسحارَ أقبل، فعلت بهذه الراء ما كنت فاعلاً بالراء الآخرة لو ثبت الراءان ولم تكن الآخرة حرف الإعراب، فجرى عليها ما كان جارياً على تلك كما جرى على ميم مُدَّ ما كان بعد الدال الساكنة، وأمُدُّ هو الأصل. إن شئت فتحت اللام إذا أسكنت على فتحة انطلق، ولم يلدَّ إذا جزمو اللام. وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع العرب يقولون، وهو قول رجل من أزد السراة:

ألا رُبَّ مولود وليس له أب ... وذي ولد لم يلدَّهُ أبوان

جعلوا حركته كحركة أقرب المتحركات منه. فهذا كأيّن وكيف.

وإنما منع إسحاراً أن يكون بمنزلة مُحمارٍ أن أصل مُحمارٍ مُحمارر، يدلك على ذلك فعله إذا قلت لم يحمارر. وأما إسحارٌ فإنما هو اسم وقع مُدغماً آخره، وليس لرائته الأولى في كلامهم نصيب في الحركة، ولا تقع إلا ساكنة، كما أن الميم الأولى من الحُمّر، والراء الأولى من شرّاب لا يقعان إلا ساكنين، ليستا عندهم إلا على الإسكان في الكلام وفي الأصل.

وسنبيّن ذلك في باب التصريف إن شاء الله.

؟

## باب الترخيم في الأسماء

التي كل اسم منها من شيتين كانا بائنين فضُمَّ أحدهما الى صاحبه فجُعلا اسماً واحداً بمنزلة عَنتريس وحَلكوك وذلك مثل حَضرموت، ومَعدي كَرَب، وُيُختَ نَصْر، ومارَسَرَجِس، ومثل رجل اسمه خمسة عشر، ومثل عمرويه. فرعم الخليل رحمه الله أنه تحذف الكلمة التي ضُمَّت الى الصدر رأساً وقال: أراه بمنزلة الهاء. ألا ترى أني إذا حَقَرته لم أُغَيِّر الحرف الذي يليه كما لم أُغَيِّر الذي يلي الهاء في التحقير عن حاله التي كان عليها قبل أن يُحَقَّر، وذلك قولك في تَمرة ثَميرة، فحال الراء واحدة. وكذلك التحقير في حَضرموت تقول حَضِيرَموت، وقال: أراني إذا أضفت الى الصدر وحذفت الآخر فأقول في مَعدي كَرَب: مَعدي، وأقول في الإضافة الى أربعة عشر أربعياً، فحذف الاسم الآخر بمنزلة الهاء، فهو في الموضع الذي يُحذف فيه ما يثبت في الإضافة أجدر أن يحذف إذا أردت أن ترخّم. وهذا يدل على أن الهاء تُضَم الى الأسماء كما يُضَم الاسم الآخر الى الأول. ألا ترى أنها لا تُلحق بنات الثلاثة بالأربعة، ولا الأربعة بالخمسة، كما أن هذه الأسماء الآخرة لم تُضَم الى الصدر لِتُلحق الصدر ببنات الأربعة، ولا لِتُلحقه ببنات الخمسة، وذلك لأنهما ليست زائدات في الصدور، ولا هي منها، ولكنها موصولة بها وأُجريت مجرى عَنتريس ونحوه، ولا يُغَيِّر لها بناء كما لا يُغَيِّر لباء الإضافة أو ألف التأنيث أو لغيرهما من الزيادات. وسترى ذلك في موضعه إن شاء الله عز وجل ذكره.

كما أن الأسماء الآخرة لم تُغَيِّر بناء الأولى عن حالها قبل أن تُضَم إليها، لم تُغَيِّر خمسة في خمسة عشر عن حالها. فالهاء

وهذه الأسماء الآخرة مضمومة الى الصدور كما يُضمّ المضاف إليه الى المضاف لأنهما كانا باثنين وُصل أحدهما بالآخر، فالآخر بمنزلة المضاف إليه في أنه ليس من الأول ولا فيه، وهما من الإعراب كاسم واحد لم يكن آخره بائناً من أوله.

وإذا رَحِمْتَ رجلاً اسمه خمسة عشر قلت: يا خمسةً أقبل، وفي الوقف تبيّن الهاء - يقول لا تجعلها تاء - لأنها تلك الهاء التي كانت في خمسة قبل أن تُضمَّ إليها عشر. كما أنك لو سمّيت رجلاً مُسلمين قلت في الوقف: يا مُسلمة؛ لأن الهاء لو أبدلت منها تاء لتلحق الثلاثة بالأربعة لم تحرك الميم. وأما اثنا عشر فإذا رَحِمْتَهُ حذف عشر مع الألف، لأن عشر بمنزلة نون مُسلمين، والألف بمنزلة الواو، وأمره في الإضافة والتحقيق كأمر مُسلمين. يقول: تُلقِي عشر مع الألف كما تُلقِي النون مع الواو.

واعلم أن الحكاية لا ترخّم، لأنك لا تريد أن ترخّم غير منادى، وليس مما يغيّره النداء، وذلك نحو تأبط شراً وبرق نحْرُه وما أشبه ذلك. ولو رَحِمْتَ هذا لرحمت رجلاً يسمى بقول عنتره:

يا دار عبلة بالجواء تكلمي

؟باب ما رحمت الشعراء في غير النداء اضطراراً قال الراجز: وقد وسطتُ مالكا وحظلا وقال ابن أحر: أبو حنّس يورقنا وطلّق ... وعمارٌ وآونةٌ أثالا يريد: أثالة.

وقال جرير:

ألا أضحتُ جبالكمُ راما ... وأضحت منك شاسعةً أماما  
يشقُّ بها العساقلُ هُجْداتٌ ... وكلُّ عرْنُدَسٍ بنفي اللّغاما

وقال زهير:

حنوا حظكم يا آل عكرم واذكروا ... أو اصبرنا والرّحمُ بالغيّب تُذكرُ  
وقال آخر، وهو ابن حَبْناء التميمي:

إن ابن حارث إن أشتقُّ لرؤيته ... أو أمتدحه فإن الناس قد علموا  
وأما قول الأسود بن يعفر:

أودى ابنُ جُلهمَ عبّادٌ بصرْمته ... إن ابن جُلهمُ أمسى حيّة الوادي  
فإنما أراد أمه جُلهم. والعرب يسمون المرأة جُلهم والرجل جُلهمّة.

وأما قوله، وهو رجل من بني يشكر:

لها أشارير من لحم تُتمرُه ... من التّعالي ووزخرٌ من أرانيها

فزعم أن الشاعر لما اضطرّ الى الياء أبدلها مكان الباء، كما يبدلها مكان الهمزة. وقال أيضاً:

ومنهل ليس له حوازق ... ولضفادي جمّه تقاقُ

وإنما أراد ضفادع، فلما اضطرّ الى أن يقف آخر الاسم كره أن يقف حرفاً لا يدخله الوقف في هذا الموضع، فأبدل مكانه حرفاً يوقف في الجر والرفع. وليس هذا لأنه حذف شيئاً فجعل الياء عوضاً منه؛ لو كان ذلك لعوضت حارثاً الياء حيث حذفت التاء وجعلت البقية بمنزلة اسم يتصرّف في الكلام على ثلاثة أحرف، وذلك حين قلت يا حار. ولو قلت هذا لقلت يا مروى إذا أردت أن تجعل ما بقي من مروان بمنزلة ما بقي من حارث حين قلت: يا حار.

؟

## هذا باب النفي بلا

ولا تعمل فيما بعدها فتصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجري مجراه، لأنها لا تعمل إلا في نكرة، ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر. فلا لا تعمل إلا في نكرة كما أن ربّ لا تعمل إلا في نكرة، وكما أن كم لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة، لأنك لا تذكر بعد لا إذا كانت عاملة شيئاً بعينه كما لا تذكر ذلك بعد ربّ، وذلك لأن ربّ إنما هي للعدة بمنزلة كم، فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها كما خولف بأبيهم حين خالفت الذي، وكما قالوا يا الله حين خالفت ما فيه الألف واللام، وسترى أيضاً نحو ذلك إن شاء الله عزّ وجلّ.

فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها، كما قالوا يا ابن أمّ، فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الآخر. وخولف بخمسة عشر لأنها إنما هي خمسة وعشرة.

فلا لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة.

واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء، كما أنك إذا قلت: هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ. وكذلك: ما من رجل، وما من شيء، والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكان، ولكنك تضمه، وإن شئت أظهرته. وكذلك لا رجل ولا شيء، إنما تريد لا رجل في مكان، ولا شيء في زمان.

والدليل على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ، وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجل أفضل منك.

وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول: ما من رجل أفضل منك، وهل من رجل خير منك، كأنه قال: ما رجل أفضل منك، وهل رجل خير منك.

واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين للنفي، كما لا تفصل بين من وبين ما تعمل فيه، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رجل، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه هل من فيها رجل. ومع ذلك أنهم جعلوا لا وما بعدها بمنزلة خمسة عشر، فقبّح أن يفعلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام؛ لأنها مشبهة بها.

؟

## باب المنفي المضاف بلام الإضافة

اعلم أن التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: لا غلام لك كما يقع من المضاف الى اسم، وذلك إذا قلت: لا مثل زيد. والدليل على ذلك قول العرب: لا أباك، ولا غلامي لك، ولا مُسلمي لك. وزعم الخليل رحمه الله أن النون إنما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة. وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أباك، في معنى لا أباك، فعلموا أنهم لو لم يجئوا باللام لكان التنوين ساقطاً كسقوطه في لا مثل زيد فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذ كان المعنى

واحدًا، وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي تُثي به في النداء، ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجيء به، وذلك قولك: يا تَيْم تَيْم عَدِيّ، وبمنزلة الهاء إذا لحقت طلحةً في النداء، لم يغيروا آخر طلحةً عما كان عليه قبل أن تلحق، وذلك قولهم: كليبي لهم يا أميمة ناصبٍ ومثل هذا الكلام قول الشاعر إذا اضطُر، للنابعة: يا بؤس للجهل ضرّارا لأقوام حملوه على أن اللام لو لم تجيء لقلت يا بؤس الجهل.

وإنما فُعل هذا في المنفي تخفيفاً، كأنهم لم يذكروا اللام كما أنهم إذ قالوا يا طلحةً أقبل فكأنهم لم يذكروا الهاء، وصارت اللام من الاسم بمنزلة الهاء من طلحة لا تغيّر الاسم عن حاله قبل أن تلحق، كما لا تغيّر الهاء الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فالنفي في موضع تخفيف كما أن النداء في موضع تخفيف، فمن ثم جاء فيه مثل ما جاء في النداء. وإنما ذهبت النون في لا مُسلمي لك على هذا المثال، جعلوه بمنزلة ما لو حُذفت بعده اللام كان مضافاً الى اسم وكان في معناه إذا ثبت بعده اللام، وذلك قولك: لا أباك؛ فكأنهم لو لم يجيئوا باللام قالوا لا مُسلميكَ فعلى هذا الوجه حذفوا النون في لا مُسلمي لك، وذا تمثيلٌ وإن لم يُتكلم بلا مُسلميكَ. قال مسكين الدارمي:

وقد مات شماخٌ ومات مزردٌ... وأيُّ كريمٍ لا أباك يمتّع  
ويُروى: محلدٌ.

وتقول: لا يَدِينُ بها لك، ولا يدين اليوم لك، إثبات النون أحسن، وهو الوجه. وذلك أنك إذا قلت: لا يَدِينُ لك ولا أبالك، فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء؛ نحو لا مثل زيد؛ فكما قبح أن تقول لا مثل بها زيد فنفصل، قبح أن تقول لا يَدِينُ بها لك، ولكن تقول: لا يَدِينُ بها لك، ولا أب يوم الجمعة لك، كأنك قلت: لا يدين بها ولا أب يوم الجمعة، ثم جعلت لك خبراً، فراراً من القبح.

وكذلك إن لم تجعل لك خبراً ولم تفصل بينهما، وجئت بلك بعد أن تضمّر مكاناً وزماناً كما ضمّرك إذا قلت: لا رجل. ولا بأس، وإن أظهرت فحسن. ثم تقول لك لتبين المنفي عنه، وربما تركتها استغناءً بعلم المخاطب، وقد تذكرها توكيداً وإن علم من تعني. فكما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه قبح أن تفصل بين لك وبين المنفي الذي قبله؛ لأن المنفي الذي قبله إذا جعلته كأنه اسمٌ لم تفصل بينه وبين المضاف إليه بشيء، قبح فيه ما قُبِح في الاسم المضاف الى اسم لم تجعل بينه وبينه شيئاً؛ لأن اللام كأنها ههنا لم تُذكر.

ولو قلت هذا لقلت لا أخوا هذين اليومين لك. وهذا يجوز في الشعر؛ لأن الشاعر إذا اضطُر فصل بين المضاف والمضاف إليه. قال الشاعر، وهو ذو الرمة:

كأن أصواتٍ من إيغاهنّ بنا ... أو آخر الميس أصواتُ الفراريج

وإنما اختير الوجه الذي تثبت فيه النون في هذا الباب كما اختير في كم إذا قلت كم بها رجلاً مصاباً، وأنت تُخبر، لغة من ينصب بها، لتلا يفصل بين الجار والمجرور: ومن قال: كم بها رجل مصاب فلم يُبال القبح قال: لا يَدِينُ بها لك، ولا أخوا يوم الجمعة لك، ولا أخوا فاعلم لك.

والجرّ في كم بها رجل مصاب، وترك النون في لا يَدِينُ بها لك، قول يونس، واحتج بأن الكلام لا يستغني إذا قلت كم بها رجل. والذي يستغني به الكلام وما لا يستغني به قبحهما واحدٌ إذا فصلت بكل واحد منهما بين الجار والمجرور. ألا ترى أن قبح كم بها رجل مصاب، كقبح رُبّ فيها رجل، فلو حسن بالذي لا يستغني به الكلام لحسن بالذي يستغني به، كما أن كل مكان حسن لك أن تفصل فيه بين العامل والمعمول فيه بما يحسن عليه السكوت حسن لك أن تفصل فيه بينهما بما يقبح عليه السكوت. وذلك قولك: إن بها زيدا مصاباً، وإن فيها زيدا قائماً، وكان بها زيد مصاباً، وكان فيها زيداً مصاباً. وإنما يفرّق بين الذي يحسن عليه السكوت وبين الذي لا يحسن عليه في

موضع غير هذا.

وإثبات النون قول الخليل رحمه الله.

وتقول: لا غلامين ولا جريتي لك، إذا جعلت الآخر مضافاً ولم تجعله خبراً له، وصار الأول مضمراً له خبراً، كأنك قلت: لا غلامين في ملكك ولا جاريتي لك، كأنك قلت: ولا جاريتيك في التمثيل، ولكنهم لا يتكلمون. فإنما اختصت لا في الأب بهذا كما اختص لذن مع غُدوة بما ذكرت لك. ومن كلامهم أن يجري الشيء على ما لا يستعمل في كلامهم، نحو قوهم: ملامح ومذاكير، لا يستعملون لا مَلَمَحَةً ولا مَذْكَاراً؛ وكما جاء عذيرك على مثال ما يكون نكرة ومعرفة نحو ضرباً وضربك، ولا يُتكلم به إلا معرفة مضافة. وسترى نحو هذا إن شاء الله. ومنه ما قد مضى.

وإن شئت قلت: لا غلامين ولا جريتين لك، إذا جعلت لك خبراً لهما، وهو قول أبي عمرو. وكذلك إذا قلت: لا غلامين لك وجعلت لك خبراً، لأنه لا يكون إضافة وهو خبرٌ لأن المضاف يحتاج إلى الخبر مضمراً أو مظهراً. ألا ترى أنه لو جاز تيمُّ تيمُّ عدي في غير النداء لم يستقم لك إلا أن تقول ذاهبون. فإذا قلت لا أبا لك فيها هنا إضمارُ مكان، ولكنه تُرك استخفافاً واستغناء. قال الشاعر، وهو نهارٌ بن تَوْسِعَةَ اليشكرِيّ فيما جعله خبراً:

أبي الإسلام لا أب لي سواه... إذا افتخروا بقيس أو تميم

وإذا ترك التنوين فليس الاسم مع لا بمنزلة خمسة عشر، لأنه لو أراد ذلك لجعل لك خبراً وأظهر النون، أو أضمر خبراً ثم جاء بعدها بلك توكيداً، ولكنه أجراه مجرى ما ذكرت لك في النداء، لأنه موضع حذف وتخفيف، كما أن النداء كذلك.

وتقول أيضاً إن شئت: لا غلامين ولا جاريتين لك، ولا غلامين وجاريتين، كأنك قلت: لا غلامين ولا جاريتين في مكان كذا وكذا لك، فجاء بلك بعد ما بنى على الكلام الأول في مكان كذا وكذا، كما قال: لا يدين بها لك، حين صيره كأنه جاء بلك فيه بعد ما قال لا يدين بها في الدنيا.

واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يك لك فإنما يُذهب منه التنوين كما أذهب من آخر خمسة عشر، كما أذهب من المضاف. والدليل على ذلك أن العرب تقول: لا غلامين عندك، ولا غلامين فيها، ولا أب فيها؛ وأثبوا النون لأن النون لا تُحذف من الاسم الذي يُجعل وما قبله أو وما بعده بمنزلة اسم واحد. ألا تراهم قالوا: الذين في الدار، فجعلوا الذين وما بعده من الكلام بمنزلة اسمين جعلاً اسماً واحداً، ولم يحذفوا النون لأنها لا تجيء على حدّ التنوين. ألا تراها تدخل في الألف واللام وما لا ينصرف.

وإنما صارت الأسماء حين وليت لك بمنزلة المضاف لأنهم كأنهم ألحقوا اللام بعد اسم كان مضافاً، كما أنك حين قلت: يا تيمُّ عديّ فإنما ألحقت الاسم اسماً كان مضافاً، ولم يغيّر الثاني المعنى كما أن اللام لم تغيّر معنى لا أبك. وإذا قلت: لا أب فيها، فليست في من الحروف التي إذا لحقت بعد مضاف لم تغيّر المعنى الذي كان قبل أن تلحق. ألا ترى أن اللام لا تغيّر معنى المضاف إلى الاسم إذا صارت بينهما، كما أن الاسم الذي يشي به لا يغيّر المعنى إذا صار بين الأول والمضاف إليه، فمن ثمّ صارت اللام بمنزلة الاسم يشي به.

وتقول: لا غلامٍ وجارية فيها، لأن لا إنما تُجعل وما تعمل فيه اسماً واحداً إذا كانت إلى جنب الاسم، فكما لا يجوز أن تفصل خمسة من عشر، كذلك لم يستقم هذا لأنه مشبه به، فإذا فارقه جرى على الأصل. قال الشاعر:

لا أب وابناً مثل مروان وابنه... إذا هو بالجحد ارتدى وتأزرا

وتقول: لا رجل ولا امرأة يا فتى إذا كنت لا بمنزلتها في ليس حين تقول: ليس لك لا رجل ولا امرأة فيها. وقال رجل من بني سليم، وهو أنس بن العباس:

لا نسب اليوم ولا خلة... اتسع الخرق على الراقع

وتقول: لا رجل ولا امرأة فيها، فتعيد لا الأولى كما تقول: ليس عبد الله وليس أخوه فيها، فتكون حال الآخرة في تشبيها كحال الأولى. فإن قلت: لا غلامين ولا جاريتين لك، إذا كانت الثانية هي الأولى، أثبت النون، لأن لك خبراً عنهما، والنون لا تذهب إذا جعلتهما كاسم واحد، لأن النون أقوى من التنوين، فلم يُجرُوا عليها ما أُجرُوا على التنوين في هذا الباب؛ لأنه مفارق للنون، ولأنها تثبت فيما لا يثبت فيه.

واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه ثبَّ حسنٌ لك أن تعمل فيه لا.

وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب: ولا سيما زيد، فزعم أنه مثل قولك: ولا مثل زيد، وما لغو. وقال: ولا سيما زيد كقولهم دع ما زيد، وكقوله: "مثلاً ما بعوضة"؛ فسي في هذا الموضع بمنزلة مثل، فمن ثم عملت فيه لا كما تعمل رب في مثل، وذلك قولك: رب مثل زيد. وقال أبو محجن الثقفي:

يا ربّ مظلِك في النساء غريرة... بيضاء قد متعتها بطلاق

هذا باب

#### ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية

وذلك من قبل أن التنوين لم يصير منتهى الاسم، فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم، وإنما يُحذف في النفي والنداء منتهى الاسم. وهو قولك: لا خيراً منه لك، ولا حسناً وجهه لك، ولا ضارباً زيداً لك؛ لأن ما بعد حسنٍ وضاربٍ وخيرٍ صار من تمام الاسم ففح عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم؛ لأن الحذف في النفي في أواخر الأسماء. ومثل ذلك قولك: لا عشرين درهماً لك.

وقال الخليل رحمه الله: كذلك لا أمراً بالمعروف لك، إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم وجعلته متصلاً به، كأنك قلت: لا أمراً معروفاً لك. وإن قلت لا أمرٌ بمعروف، فكأنك جئت بمعروف بعد ما بنيت على الأول كلاماً،

كقولك: لا أمرٌ في الدار يوم الجمعة. وإن شئت جعلته كأنك قلت: لا أمر يوم الجمعة فيها؛ فيصير المبني على الأول مؤخرًا، ويكون الملقى مقدماً. وكذلك لا راغباً إلى الله لك، ولا مُغيراً على الأعداء لك، إذا جعلت الآخر متصلاً بالأول كاتصال منك بأفعل. وإن جعلته منفصلاً من الأول كانفصال لك من سقياً لك لم تنون، لأن يصير

حينئذ بمنزلة يوم الجمعة. وإن شئت قلت: لا أمراً يوم الجمعة إذا نفي الأمرين يوم الجمعة لا من سواهم من الأمرين، فإذا قلت: لا أمر يوم الجمعة فأنت تنفي الأمرين كلهم ثم أعلمت في أي حين. وإذا قلت لا ضارباً يوم الجمعة فأما تنفي ضاربي يوم الجمعة في يومه أو في يوم غيره، وتجعل يوم الجمعة فيه منتهى الاسم. وإنما نونت لأنه صار منتهى الاسم اليوم، كما صار ما ذكرت منتهى الاسم، وصار التنوين كأنه زيادة في الاسم قبل آخره نحو واو مضروب وألف مضارب، فنونت كما نونت في النداء كل شيء صار منتهى الاسم فيه ما بعده وليس منه. فنون في هذا ما نونت في النداء مما ذكرت لك إلا النكرة فإن النكرة، في هذا الباب بمنزلة المعرفة في النداء. ولا تعمل لا إلا في النكرة، تُجعل معها بمنزلة خمسة عشر، فالنكرة ههنا بمنزلة المعرفة هناك، إلا ما ذكرت لك.

؟

## هذا باب وصف المنفي

اعلم أنك إذا وصفت المنفي فإن شئت نونت صفة المنفي وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنون. وذلك قولك: لا غلام ظريفاً لك، ولا غلام ظريف لك.

فأما الذين نونوا فإنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد، وجعلوا صفة المنسوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفي.

وأما الذين قالوا: لا غلام ظريف لك، فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد. فإذا قلت: لا غلام ظريفاً لك، فأنت في الوصف الأول بالخيار، ولا يكون الثاني إلا منوناً؛ من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء مفصلة بمنزلة اسم واحد.

ومثل ذلك: لا غلام فيها ظريفاً، إذا جعلت فيها صفة أو غير صفة. وإن كررت الاسم فصار وصفاً فأنت فيه بالخيار، إن شئت نونت وإن شئت لم تنون. وذلك قولك: لا ماء ماء بارداً، ولا ماء ماء بارداً. ولا يكون بارداً إلا منوناً، لأنه وصف ثانٍ.

؟

## باب لا يكون الوصف فيه إلا منوناً

وذلك قولك: لا رجل اليوم ظريفاً ولا رجل فيها عاقلاً، إذا جعلت فيها خيراً أو لغواً، ولا رجل فيك راغباً، من قبل أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما، كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة في خمسة عشر.

ومما لا يكون الوصف فيه إلا منوناً قوله: لا ماء سماء لك بارداً، ولا مثله عاقلاً، من قبل أن المضاف لا يجعل مع غيره بمنزلة خمسة عشر، وإنما يذبه التوین منه كما يذهب منه في غير هذا الموضع، فمن ثم صار وصفه بمنزلته في غير هذا الموضع. ألا ترى أن هذا لو لم يكن مضافاً لم يكن إلا منوناً كما يكون في غير باب النفي؛ وذلك قولك: لا ضارباً زيداً لك، ولا حسناً وجه الأخ فيها. فإذا كفت التوین وأضفت كما بمنزلته في غير هذا الباب كما كان كذلك غير مضاف، فلما صار التوین إنما يكف للإضافة جرى على الأصل. فإذا قلت: لا ماء ولا لبن، ثم وصفت اللبن، فأنت بالخيار في التوین وتركه. فإذا جعلت الصفة للماء لم يكن الوصف إلا منوناً؛ لأنه لا يفصل بين الشيتين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد مضمراً أو مظهراً، لأنهما قد صاروا اسماً واحداً بمنزلة زيد، ويحتاجان إلى الخبر مضمراً أو مظهراً. ألا ترى أنه لو جاز تيمم عدي لم يستقم إلا أن تقول ذاهبون. فإذا قلت لا أبا لك فهذا هنا إضمار مكان.

باب لا تسقط فيه النون وإن وليت لك

وذلك قولك: لا غلامين ظريفيين ولا مسلمين صالحين لك، من قبل أن الظريفيين والصالحين نعت للمنفي ومن اسمه، وليس واحداً من الاسمين ولي لا ثم وليته لك، ولكنه وصف وموصوف، فليس للموصوف سبيل إلى الإضافة. ولم يجئ ذلك في الوصف لأنه ليس بالمنفي، وإنما هو صفة، وإنما جاز التخفيف في النفي فلم يجز ذلك إلا في المنفي، كما

أنه يجوز في المنادى أشياء لا تجوز في وصفه، من الحذف والاستخفاف. وقد بين ذلك.  
؟

### باب ما جرى على موضع المنفي

لا على الحرف الذي عمل في المنفي فمن ذلك قول ذي الرمة:  
بها العين والآرام لا عدّ عندها ... ولا كرع إلا المغارات والرّيل  
وقال رجل من بني مذحج:  
هذا لعمركم الصغار بعينه ... لا أمّ لي إن كان ذاك ولا أب  
فزعم الخليل رحمه الله أن هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم، كما أن الشاعر حين قال:  
فلسنا بالجبال ولا الحديد أجزاه على الموضع.  
ومن ذلك أيضاً قول العرب: لا مال له قليل ولا كثير، رفعه على الموضع.  
ومثل ذلك أيضاً قول العرب: لا مثله أحد، ولا كزيد أحد. وإن شئت حملت الكلام على لا فنصبت.  
وتقول: لا مثله رجل إذا حملته على الموضع، كما قال بعض العرب: لا حول ولا قوة إلا بالله. وإن شئت حملته على  
لا فنونته ونصبت. وإن شئت قلت: لا مثله رجلاً، على قوله: لي مثله غلاماً. وقال ذو الرمة:  
هي الدار إذ مئى لاهلك جيرة ... ليالي لا أمثالهن لياليا  
وقال الخليل رحمه الله: يدل ذلك على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ مرفوع، قولك: لا رجل أفضل منك، كأنك  
قلت: زيد أفضل منك. ومثل ذلك: بحسبك قول السوء، كأنك قلت: حسبك قول السوء.  
وقال الخليل رحمه الله: كأنك قلت: رجل أفضل منك، حين مثله.  
وأما قول جرير:

يا صاحبي دنا الرواح فسيرا ... لا كالعشية زائراً ومزورا  
فلا يكون إلا نصيباً؛ من قبل أن العشية ليست بالزائر، وإنما أراد: لا أرى كالعشية زائراً، كما تقول: ما رأيت  
كاليوم رجلاً، فكاليوم كقولك في اليوم، لأن الكاف ليست باسم. وفيه معنى العجب، كما قال: تالله رجلاً،  
وسبحان الله رجلاً، وإنما أراد: تالله ما رأيت رجلاً، ولكنه يترك الإظهار استغناءً، لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع  
إنما يضمّر فيه هذا الفعل، لكثرة استعمالهم إياه.  
وتقول: لا كالعشية عشية، ولا كزيد رجل؛ لأن الآخر هو الأول، ولأن زيدا رجلاً، وصار لا كزيد كأنك قلت: لا  
أحد كزيد، ثم قلت رجلاً، كما تقول: لا مال له قليل ولا كثير، على الموضع. قال الشاعر، امرؤ القيس:  
ويلمّها في هواء الجوّ طالبة ... ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب

كأنه قال: ولا شيء كهذا، ورفع على ما ذكرت لك. وإن شئت نصبت على نصبه: فهل في معدّ فوق ذلك مرفداً  
كأنه قال: لا أحد كزيد رجلاً، وحمل الرجل على زيد، كما حمل المرفد على ذلك. وإن شئت نصبت على ما نصبت  
عليه لا مال له قليلاً ولا كثيراً.  
ونظير لا كزيد في حذفهم الاسم قولهم: لا عليك، وإنما يريد: لا بأس عليك، ولا شيء عليك، ولكنه حذف لكثرة  
استعمالهم إياه.

باب ما لا تُعَيَّر فيه لا الأسماء عن حالها  
التي كانت عليها قبل أن تدخل لا

ولا يجوز ذلك إلا أن تُعيد لا الثانية؛ من قبل أنه جواب لقوله: أغلامٌ عندك أم جارية، إذا ادَّعيتَ أن أحدهما عنده.  
ولا يحسن إلا أن تُعيد لا، كما أنه لا يحسن إذا أردت المعنى الذي تكون فيه أم إلا أن تذكرها مع اسم بعدها.  
وإذا قال لا غلام، فإنما هي جوابٌ لقوله: هل من غلام، وعملتُ لا فيما بعدها وإن كان في موضع ابتداء، كما  
عملتُ من في الغلام وإن كان في موضع ابتداء.  
فمما لا يتغير عن حاله قبل أن تدخل عليه لا قولُ الله عز وجلّ ذكره: " لا خوفَ عليهم ولا هم يحزنون " . وقال  
الشاعر، الراعي:

وما صرمتك حتى قلت مُعلنةً ... لا ناقةً لي في هذا ولا جهلٌ  
وقد جعلت، وليس ذلك بالأكثر، بمنزلة ليس.

وإن جعلتها بمنزلة ليس كانت حالها كحال لا، في أنها في موضع ابتداء وأنها لا تعمل في معرفة. فمن ذلك قول سعد  
بن مالك:

من صدّ عن نيرانها ... فأنا ابنُ قيس لا براحُ

واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب، لأن لا لا تعمل في معرفة أبداً. فأما قول الشاعر: لا هيثمَ  
الليلةَ للمطيّ فإنه جعله نكرة كأنه قال: لا هيثمَ من الهيثمين. ومثل ذلك: لا بضرةَ لكم. وقال ابن الزبير الأسدي:  
أرى الحاجاتِ عند أبي حُبيبٍ ... نكدنٌ ولا أُميّةً بالبلادِ  
وتقول: قضية ولا أبا حسن، تجعله نكرة. قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً رضي الله عنه فقال: لأنه لا يجوز  
لك أن تعمل لا في معرفة، وإنما تعملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسنٍ نكرة حسن لك أن تعمل لا، وعلم المخاطب  
أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليّ، وأنه قد غيَّب عنها.

فإن قلت: إنه لم يُرد أن يفي كل من اسمه علي؟ فإنما أراد أن يفي منكورين كلهم في قضيتهم مثل عليّ كأنه قال: لا  
أمثالَ عليّ لهذه القضية، ودلّ هذا الكلام على أنه ليس لها عليّ، وأنه قد غيَّب عنها.

وإن جعلته نكرة ورفعت كما رفعت لا براحُ، فجائز. ومثله قول الشاعر، مُزاحم العُقيلي:

فرطنَ فلا ردّ لما بُتّ وانقضى ... ولكن بغوضٍ أن يقالَ عدِمٌ

وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة، ولا تنفى لا. قال الشاعر:

بكتَ جزعاً واسترجعت ثم آذنتُ ... ركاتبها أن لا إلينار جوعها

واعلم أنك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بحشو لم يحسن إلا أن تُعيد لا الثانية، لأنه جعل جواب: أذا عندك أم ذا؟  
ولم تُجعل لا في هذا الموضع بمنزلة ليس، وذلك لأنهم جعلوها، إذا رفعت، مثلها إذا نصبت؛ لا تفصل لأنها ليست  
بفعل.

فمما فصل بينه وبين لا بحشو قوله جل ثناؤه: " لا فيها عَوَلٌ ولا هم عنها يُنزفون " . ولا يجوز لا فيها أحد إلا  
ضعيفاً، ولا يحسن لا فيك خيراً؛ فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعاً؛ لأن لا لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم، رافعةً  
ولا ناصية، لما ذكرت لك.

وتقول: لا أحد أفضل منك، إذا جعلته خبراً، وكذلك: لا أحدٌ خيرٌ منك: قال الشاعر:

وردّ جازرهم حَرَفاً مُصرّمةً ... ولا كريمٍ من الولدان مصبوحُ

لما صار خيراً جرى على الموضع؛ لأنه ليس بوصف ولا محمول على لا، فجرى مجرى: لا أحد فيها إلا زيد. وإن شئت قلت: لا أحد أفضل منك، في قول من جعلها كليس ويُجرىها مجراها ناصبة في الموضع، وفيما يجوز أن يُحمَل عليها. ولم تُجعل لا التي كليس مع ما بعدها كاسم واحد، لتلا يكون الرفع كالناصب. وليس أيضاً كل شيء يخالف بلفظه يجري مجرى ما كان في معناه.

؟

### باب لا تجوز فيه المعرفة إلا

أن تُحمَل على الموضع لأنه لا يجوز للا أن تعمل في معرفة، كما لا يجوز ذلك لربّ

فمن ذلك قولك: لا غلام لك ولا العباسُ. فإن قلت: أحمله على لا؟ فإنه ينبغي لك أن تقول: ربّ غلامٍ لك والعباس، وكذلك لا غلام لك وأخوه. فأما من قال: كلّ شاة وسخلتها بدرهم فإنه ينبغي له أن يقول: لا رجل لك وأخاه، لأنه كأنه قال: لا رجل لك وأخاه له.

؟

### باب ما إذا لحقته لا لم تغيره عن حاله

#### التي كان عليها قبل أن تلحق

وذلك لأنها لحقت ما قد عمل فيه غيرها، كما أنها إذا لحقت الأفعال التي هي بدل منها لم تغيرها عن حالها التي كانت عليها قبل أن تلحق. ولا يلزمك في هذا الباب تشبيه لا، كما لا تشي لا في الأفعال التي هي بدل منها. وذلك قولك: لا مرحباً ولا أهلاً، ولا كرامةً، ولا مسرةً، ولا شلاً، ولا سقياً ولا رعيّاً، ولا هنيئاً ولا مريئاً، صارت لا مع هذه الأسماء بمنزلة اسم منصوب ليس معه لا، لأنها أجريت مجراها قبل أن تلحق لا. ومثل ذلك: لا سلامٌ عليك، لم تغير الكلام عما كان عليه قبل أن تلحق. وقال جرير:

وثبتتُ جواباً وسكناً يسبني ... وعمرو بن عفرا لا سلامٌ على عمرو

فلم يلزمك في ذا تشبيه لا، كما لم يلزمك ذلك في الفعل الذي فيه معناه، وذلك لا سلم الله عليه. فدخلت في ذا الباب لتنفى ما كان دعاء كما دخلت على الفعل الذي هو بدلٌ من لفظه.

ومثل لا سلامٌ على عمرو: لا بك السوء؛ لأن معناه لا ساءك الله.

ومما جرى مجرى الدعاء مما هو تطلق عند طلب الحاجة وبشاشة، نحو كرامةً ومسرةً ونعمةً عين. فدخلت على هذا كما دخلت على قوله: ولا أكرمك ولا أسرك، ولا أنعمك عيناً. ولو قبح دخولها هنا لقبح في الاسم، كما قبح في لا ضرباً، لأنه لا يجوز: لا اضرب، في الأمر.

وقد دخلت في موضع غير هذا فلم تغيره عن حاله قبل أن تدخله، وذلك قولهم: لا سواء، وإنما دخلت لا هنا لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه سواء. ألا ترى أنك لا تقول هذان لا سواءً، فجاز هذا كما جاز: لا ها الله ذا، حين عاقبت

ولم يجوز ذكر الواو.

وقالوا: لا تَوَلِّك أن تفعل؛ لأنهم جعلوه معاقباً لقوله: لا ينبغي أن تفعل كذا وكذا، وصار بدلاً منه، فدخل فيه ما دخل في ينبغي، كما دخل في لا سلاماً ما دخل في سلم.

واعلم أن لا قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء، وذلك نحو قولك: أخذته بلا ذنب، وأخذته بلا شيء، وغضبت من لا شيء، وذهبت بلا عتاد؛ والمعنى معنى ذهبت بغير عتاد، وأخذته بغير ذنب، إذا لم ترد أن تجعل غيراً شيئاً أخذه به يعتد به عليه. ومثل ذاك قولك للرجل: أجنبتنا بغير شيء، أي رائقاً.

وتقول إذا قللت الشيء أو صغرت أمره: ما كان إلا كلاً شيء، وإنك ولا شيئاً سواً. ومن هذا النحو قول الشاعر، وهو أبو الطفيل:

تركتني حين لا مال أعيشُ به ... وحين جُنَّ زمانُ الناسِ أو كَلِّبا

والرفع عربي على قوله: حين لا مُسْتَصْرَحٌ و: لا بَرَّاحٌ والنصب أجودٌ وأكثر من الرفع؛ لأنك إذا قلت لا غلامَ فهي أكثر من الرفعة التي بمنزلة ليس. قال الشاعر، وهو العجاج: حَتَّ قَلُوصِي حين لا حينَ مَحَنٍّ وأما قول جرير: ما بال جهلك بعد الحلم والدين ... وقد علاك مَشِيبٌ حين لا حينِ فإمَّا هو حينَ حين، ولا بمنزلة ما إذا أُلغيت.

واعلم أنه قبيح أن تقول: مررتُ برجل لا فارس، حتى تقول: لا فارس ولا شجاع. ومثل ذلك: هذا زيدٌ لا فارساً، لا يحسن حتى تقول: لا فارساً ولا شجاعاً. وذلك أنه جوابٌ لمن قال، أو لمن يجعله ممن قال: أُرَجِّلُ شجاعَ مررتُ أم بفارس؟ وكقوله: أفرسٌ زيدٌ أم شجاع؟ وقد يجوز على ضعفه، في الشعر. قال رجلٌ من بني سلول:

وأنتِ امرؤٌ منا خُلقتِ لغيرنا ... حياثك لا نفعٌ وموئك فاجعٌ

فكذلك هذه الصفات وما جعلته خبراً للأسماء، نحو: زيدٌ لا فارسٌ ولا شجاع.

واعلم أن لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر، فمن ذلك قوله، البيت لحسان بن ثابت:

ألا طعانَ ولا فُرسانَ عاديةً ... إلا تجشؤكم عند التنايرِ

وقال في مثل: أفلاً فُماصَ بالغير.

ومن قال: لا غلامٌ ولا جارية، قال: ألا غلامٌ وألا جارية.

واعلم أن لا إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلا فيما تعمل فيه في الخبر، وتسقط النون والتنوين في التمني كما سقطا في الخبر. فمن ذلك: ألا غلامٌ لي وألا ماءً بارداً. ومن قال: لا ماءً بارداً قال: ألا ماءً بارداً. ومن ذلك: ألا أباً لي، وألا غلامِي لي.

وتقول: ألا غلامين أو جاريتين لك كما تقول: لا غلامين و جاريتين لك.

وتقول: ألا ماءً ولبناً كما قلت: لا غلامٌ و جاريةً لك، تُجربها مجرى لا ناصبة في جميع ما ذكرتُ لك.

وسألت الخليل رحمه الله عن قوله:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً ... يدل على محصلة تبيت

فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلاً خيراً من ذلك، كأنه قال: ألا تُروني رجلاً جزاه الله

خيراً.

وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً، وزعم أن قوله: لا نسب اليوم ولا خلة على الاضطرار. وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك. والذي قال مذهب.

ولا يكون الرفع في هذا الموضع، لأنه ليس بجواب لقوله: إذا عندك أم ذا؟ وليس في ذا الموضع معنى ليس. وتقول: ألاماء وعسلاً بارداً حلواً، لا يكون في الصفة إلا التنوين، لأنك فصلت بين الاسم والصفة حين جعلت البرد للماء، والحلاوة للعسل.

ومن قال: لا غلام أفضل منك، لم يقل في ألام غلام أفضل منك إلا بالنصيب؛ لأنه دخل فيه معنى التمني، وصار مستغنياً عن الخبر كاستغناء اللهم غلاماً، ومعناه اللهم هب لي غلاماً.

؟

#### هذا باب الاستثناء

فحرف الاستثناء إلا. وما جاء من الأسماء فيه معنى إلا فغير، وسوى. وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات. وسأبين لك أحوال هذه الحروف إن شاء الله عز وجل الأول فالأول.

؟

#### باب ما يكون استثناء يالا

اعلم أن إلا يكون الاسم بعدها على وجهين: فأحد الوجهين أن لا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أن لا حين قلت: لا مرحباً ولا سلاماً، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك إلا، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء لا لمعنى.

والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهماً.

فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق إلا فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قوله: ما أتاني إلا زيداً، وما لقيت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد، تُجري الاسم مجراه إذا قلت ما أتاني زيداً، وما لقيت زيداً، وما مررت بزيد، ولكنك أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مُستثناة. فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق إلا؛ لأنها بعد إلا محمولة على ما يجز ويرفع وينصب، كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق إلا، ولم تشغل عنها قبل أن تلحق إلا الفعل بغيرها.

؟باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما

نفي عنه ما أدخل فيه وذلك قولك: ما أتاني أحد إلا زيداً، وما مررت بأحد إلا زيداً، وما رأيت أحداً إلا زيداً، جعلت المستثنى بدلاً من الأول، فكأنك قلت: ما مررت إلا بزيد، وما أتاني إلا زيداً، وما لقيت إلا زيداً. كما أنك إذا قلت: مررت برجل زيد، فكأنك قلت: مررت بزيد. فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله، لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول.

ومن ذلك قولك: ما أتاني القومُ إلا عمرو، وما فيها القومُ إلا زيد، وليس فيها القوم إلا أخوك، وما مررتُ بالقوم إلا أخيك. فالقوم ههنا بمنزلة أحد.

ومن قال: ما أتاني القومُ إلا أبك، لأنه بمنزلة أتاني القومُ إلا أبك، فإنه ينبغي له أن يقول: " ما فعلوه إلا قليلاً منهم "

وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه ما أتاني القومُ إلا عبد الله. ولو كان هذا بمنزلة أتاني القوم لما جاز أن تقول: ما أتاني أحد، كما أنه لا يجوز أتاني أحد، ولكن المستثنى في هذا الموضع مبدلٌ من الاسم الأول، ولو كان من قبل الجماعة لما قلت: " ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم " ولكان ينبغي له أن يقول ما أتاني أحد إلا قد قال ذاك إلا زيد، لأنه ذكر واحداً.

ومن ذلك أيضاً: ما فيهم أحدٌ اتخذتُ عنده يداً إلا زيد، وما فيهم خيرٌ إلا زيد، إذا كان زيد هو الخير. وتقول: ما مررتُ بأحد يقول ذاك إلا عبد الله، وما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلا عبد الله، وما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلا زيداً. هذا وجه الكلام. وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت: ما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلا زيد ورفعت فجائز حسن. وكذلك ما علمتُ أحداً يقول ذاك إلا زيداً. وإن شئت رفعت فعربي. قال الشاعر، وهو عدي بن زيد:

في ليلة لا نرى بها أحداً ... يحكي علينا إلا كواكبها

وكذلك ما أظن أحداً يقول ذاك إلا زيداً. وإن رفعت فجائز حسن. وكذلك ما علمتُ أحداً يقول ذاك إلا زيداً، وإن شئت رفعت.

وإنما اختير النصبُ هنا لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه، وأن لا يكون بدلاً إلا من منفي، فالمبدل منه منصوب منفي ومضمرة مرفوع، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً منه لأنه هو المنفي، وهذا وصف أو خبر وقد تكلموا بالآخر، لأن معناه النفي إذا كان وصفاً لمنفي، كما قالوا: قد عرفت زيداً أبو من هو، لما ذكرتُ لك، لأن معناه معنى المستفهم عنه.

وقد يجوز: ما أظن أحداً فيها إلا زيد، ولا أحد منهم اتخذتُ عنده يداً إلا زيد، على قوله: إلا كواكبها.

وتقول: ما ضربتُ أحداً يقول ذاك إلا زيداً، لا يكون في ذا إلا النصب، وذلك لأنك أردت في هذا الموضع أن تخبر بموقع فعلك، ولم ترد أن تخبر أنه ليس يقول ذاك إلا زيد، ولكنك أخبرت أنك ضربت من يقول ذاك زيداً. والمعنى في الأول أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيد، ولكنك قلت رأيتُ أو ظننتُ أو نحوهما لتجعل ذلك فيما رأيتُ وفيما ظننتُ. ولو جعلت رأيتُ رؤية العين كان بمنزلة ضربت. قال الخليل رحمه الله: ألا ترى أنك تقول: ما رأيتُه يقول ذاك إلا زيد، وما ظننتُه يقوله إلا عمرو. فهذا يدل على أنك إنما انتحيت على القول ولم ترد أن تجعل عبد الله موضع فعل كضربتُ وقتلتُ، ولكنه فعلٌ بمنزلة ليس يجيء لمعنى، وإنما يدل على ما في علمك.

وتقول: أقلّ رجل يقول ذاك إلا زيد، لأنه صار في معنى ما أحدٌ فيها إلا زيد.

وتقول: قلّ رجل يقول ذاك إلا زيد، فليس زيداً بدلاً من الرجل في قلّ، ولكن قلّ رجلٌ في موضع أقلّ رجل، ومعناه كمعناه. وأقلّ رجلٌ مبتدأ مبني عليه، والمستثنى بدل منه؛ لأنك تدخله في شيء تُخرج منه من سواه. وكذلك أقلّ من يقول ذلك، وقلّ من يقول ذاك، إذا جعلت من بمنزلة رجل. حدثنا بذلك يونس عن العرب، يجعلونه نكرة، كما قال:

ربّ ما تكره النفوسُ من الأ... مر له فرجةٌ كحلّ العقالِ

فجعل ما نكرة.

باب ما حُمل على موضع العامل

في الاسم والاسم

لا على ما عمل في الاسم، ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب.

وذلك قولك: ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ، وما رأيت من أحدٍ إلا زيداً.

وإنما منعك أن تحمل الكلام على من أنه خلفٌ أن تقول: ما أتاني إلا من زيد، فلما كان كذلك حمّله على الموضع فجعله بدلاً منه كأنه قال: ما أتاني أحدٌ إلا فلان؛ لأن معنى ما أتاني أحدٌ وما أتاني من أحدٍ واحدٌ، ولكن من دخلت هنا توكيداً، كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام، وفي: ما أنت بفاعل، ولست بفاعل.

ومثل ذلك: ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به، من قبل أن بشيءٍ في موضع رفع في لغة بني تميم، فلما قُبِح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع، وبشيءٍ في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب، ولكنك إذا قلت: ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به، استوت اللغتان، فصارت ما على أقيس الوجهين؛ لأنك إذا قلت: ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأ به فكأنك قلت: ما أنت إلا شيءٌ لا يُعبأ به.

وتقول: لست بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعبأ به، كأنك قلت: لست إلا شيئاً لا يُعبأ به، والباء ههنا بمنزلة ما قال

الشاعر:

يا ابني لبيبي لستُما بيدٍ ... إلا يداً ليست لها عضدٌ

ومما أجري على الموضع لا على ما عمل في الاسم: لا أحدٌ فيها إلا عبد الله، فلا أحدٌ في موضع اسم مبتدأ، وهي ههنا بمنزلة من أحدٍ في ما أتاني. ألا ترى أنك تقول: ما أتاني من أحدٍ لا عبد الله ولا زيدٌ، من قبل أنه خلفٌ أن تحمل المعرفة على من في ذا الموضع، كما تقول لا أحدٌ فيها لا زيدٌ ولا عمرو؛ لأن المعرفة لا تُحمل على لا؛ وذلك أن هذا الكلام جواب لقوله: هل من أحد، أو هل أتاك من أحد؟ وتقول: لا أحدٌ رأيتُه إلا زيد، إذا بنيت رأيتُه على الأول، كأنك قلت: لا أحدٌ مرني. وإن جعلت رأيتُه صفةً فكذلك، كأنك قلت لا أحدٌ مرنيًا.

وتقول: ما فيها إلا زيدٌ، وما علمتُ أن فيها إلا زيداً. فإن قلبته فجعلته يلي أن وما في لغة أهل الحجاز قبح ولم يجز؛ لأنهما ليسا بفعل فيحتمل قلبهما كما لم يجز فيهما التقديم والتأخير ولم يجز ما أنت إلا ذاهباً، ولكنه لما طال الكلام قوي واحتمل ذلك، كأشياء تجوز في الكلام إذا طال وتزداد حسناً. وسترى ذلك إن شاء الله، ومنها ما قد مضى.

وتقول: إن أحداً لا يقول ذاك، وهو ضعيف حيث، لأن أحداً لا يستعمل في الواجب، وإنما نفيت بعد أن أوجبت، ولكنه قد احتُمل حيث كان معناه النفي، كما جاز في كلامهم: قد عرفتُ زيدٌ أبو من هو، حيث كان معناه أبو من زيدٌ. فمن أجاز هذا قال: إن أحداً لا يقول هذا إلا زيداً، كما أنه يقول على الجواز: رأيتُ أحداً لا يقول ذاك إلا زيداً، يصير هذا بمنزلة ما أعلمُ أن أحداً يقول ذاك، كما صار هذا بمنزلة ما رأيتُ حيث دخله معنى النفي. وإن

شئت قلت إلا زيدٌ، فحملته على يقول، كما جاز: يحكي علينا إلا كراكيها وليس هذا في القوة كقولك: لا أحدٌ فيها إلا زيدٌ، وأقلُّ رجلٍ رأيتُه إلا عمرو؛ لأن هذا الموضع إنما ابتدئ مع معنى النفي، وهذا موضع إيجاب، وإنما جيء بالنفي بعد ذلك في الخبر، فجاز الاستثناء أن يكون بدلاً من الابتداء، حين وقع منفيًا. ولا يجوز أن يكون الاستثناء أولاً لو لم يقل أقلُّ رجلٍ ولا رجل، لأن الاستثناء لا بد له ها هنا من النفي. وجاز أن يُحمل على إن ها هنا، حيث صارت أحدٌ كأنها منفية.

؟باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً

حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً، وما أتاني أحدٌ إلا زيداً. وعلى هذا: ما رأيتُ أحدًا إلا زيداً، فينصب زيداً على غير رأيت؛ وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول. والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكن زيداً، ولا أعني زيداً. وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت عشرون درهماً.

ومثله في الانقطاع من أوله: إن لفلان والله مالا إلا أنه شقي؛ فإنه لا يكون أبداً على إن لفلان، وهو في موضع نصب وجاء على معنى: ولكنه شقي.

هذا بابٌ يختار فيه النصب

لأن الآخر ليس من النوع الأول وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حماراً، جاعوا به على معنى ولكن حماراً، وكرهوا أن يُبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحُمِلَ على معنى ولكن، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم.

وأما بنو تميم فيقولون: لا أحدٌ فيها إلا حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلا حمار، ولكنه ذكر أحداً توكيداً لأن يُعلم أن ليس فيها آدمي، ثم أبدل فكأنه قال: ليس فيها إلا حمارٌ. وإن شئت جعلته إنساناً. قال الشاعر، وهو أبو ذؤيب الهذلي:

فإن تُمس في قبرٍ برهوةً ثاوياً... أنيسك أصداء القبور تصيحُ

فجعلهم أنيسه. ومثل ذلك قوله: ما لي عتابٌ إلا السيف، جعله عتابه. كما أنك تقول: ما أنت إلا سيراً، إذا جعلته هو السير. وعلى هذا أنشدت بنو تميم قولَ النابغة الذبياني:

يا دارَ ميةٍ بالعلياء فالسند... أقوتَ وطال عليها سالفُ الأبدِ

وقفتُ فيها أصيلاًناً أسائلها... عيتَ جواباً وما بالرَّبعِ من أحدِ

إلا أوريُّ لأياً ما أئينها... والتويُّ كالحوض بالمظلومة الجلدِ

وأهل الحجاز ينصبون.

ومثل ذلك قوله:

وبلدةٍ ليس بها أنيسٌ... إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

جعلها أنيسها. وإن شئت كان على الوجه الذي فسرتَه في الحمار أول مرة.

وهو في كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل.

ومن ذلك من المصادر: ما له عليه سلطانٌ إلا التكلف، لأن التكلف ليس من السلطان. وكذلك: إلا أنه يتكلف، هو بمنزلة التكلف. وإنما يجيء هذا على معنى ولكن. ومثل ذلك قوله عز وجل ذكره: " ما لهم به من علمٍ إلا أتباع الظن "، ومثله: " وإن نشأ نعرفهم فلا صريح لهم ولا هم يُقَدون. إلا رحمةً منا ". ومثل ذلك قول النابغة:

حلفتُ يميناً غيرَ ذي مثنويةٍ... ولا علمٍ إلا حُسنَ ظنِّ بصاحبِ

وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله، يجعلون أتباع الظن علمهم، وحُسن الظن علمه، والتكلف سلطانه. وهم يُشَدون

بيت ابن الأيهم التغلبي رفعاً:

ليس بيني وبين قيسٍ عتابٌ... غيرُ طعنِ الكلى وضربِ الرقابِ

جعلوا ذلك العتاب.

وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرنا.

وزعم الخليل أن الرفع في هذا على قوله:  
وخيلٍ قد دَلَفَتْ لها بخيلٍ ... تحيةً بينهم ضربٌ وجيغٌ  
جعل الضرب تحيتهم، كما جعلوا اتباع الظن علمهم. وإن شئت كانت على ما فسرتُ لك في الحمار إذا لم تجعله  
أنيسَ ذلك المكان. وقال الحارث بن عَبار:  
والحربُ لا يبقى لجا ... حمها التخيلُ والمِراحُ  
إلا الفتي الصبَّارُ في الن ... جداتُ والفرسُ الوَقاحُ  
وقال:

لم يغذها الرِّسلُ ولا أيسارُها ... إلا طريُّ اللحمِ واستجزارُها  
وقال:

عشيةً لا تُغني الرماحُ مكانها ... ولا التبلُّ إلا المشرفي المصمِّم  
وهذا بقوي: ما أتاني زيدٌ إلا عمرو، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه؛ لأنها معارف ليست الأسماء الآخرة بها ولا منها.  
؟

### باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن

فمن ذلك قوله تعالى: " لا عاصمَ اليومَ من أمرِ الله إلا منَ رحمَ " أي ولكن من رحم. وقوله عز وجل: " فلولا  
كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونسَ لما آمنوا " أي ولكن قوم يونس لما آمنوا. وقوله عز وجل: " فلولا  
كانَ من القرون من قبلكم أولوا بقيةً ينهونَ عن الفسادِ في الأرضِ إلا قليلاً ممن أنجينا منهم " ، أي ولكن قليلاً مما  
أنجينا منهم. وقوله عز وجل: " أخرجوا من ديارهم بغيرِ حقٍ إلا أن يقولوا ربُّنا الله " ، أي ولكنهم يقولون: ربُّنا الله.  
وهذا الضربُ في القرآن كثير.

ومن ذلك من الكلام: لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاماً بسلام.

ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضرّ. فما مع الفعل بمنزلة  
اسم نحو النقصان والضرر. كما أنك إذا قلت: ما أحسن ما كلم زيداً، فهو ما أحسن كلام زيداً. ولولا ما لم يجوز  
الفعل بعد إلا في ذا الموضع كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير ما، كأنه قال: ولكنه ضرّ، وقال: ولكنه نقص. هذا  
معناه.

ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفهم ... بمنّ فلولٌ من قِراعِ الكتابِ  
أي ولكن سيوفهم بمنّ فلول. وقال النابغة الجعدي:

فتى كملت خيراؤه غير أنه ... جوادٌ فلا يُبقي من المالِ باقيا

كأنه قال: ولكنه مع ذلك جواد. ومثل ذلك قول القرزدي:

وما سجنوني غيرَ أبي ابنِ غالبٍ ... وأبي من الأثرينَ غيرَ الزّعانِفِ

كأنه قال: ولكني ابنُ غالب. ومثل ذلك في الشعر كثير. ومثل ذلك قوله، وهو قول بعض بني مازن يقال له عنز بن

دجاجة:

من كان أشركَ في تفرّقِ فالجٍ ... فلَبُونه جربتَ معاً وأغدّت

إلا كناشرة الذي ضيَعْتُم ... كالتُصْن في علوانه المتبّ  
كأنه قال: ولكن هذا كناشرة. وقال:

لولا ابنُ حارثة الأميرُ لقد ... أغضيتَ من شتمي على رغمِ  
إلا كمعرضٍ احسّرَ بكرهه ... عمداً يسبّي على الظلمِ  
؟ باب ما تكون فيه أن وأن مع صلتها  
بمنزلة غيرهما من الأسماء

وذلك قولهم ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا، فإن في موضع اسم مرفوع كأنه قال: ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا.  
ومثل ذلك قولهم: ما منعي إلا أن يغضب عليّ فلان.  
والحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدّثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم، من يُنشد هذا البيت رفعاً  
للكنائي:

لم يمنع الشربَ منها غيرُ أن نطقتَ ... حمامة في غصونٍ ذات أوقالٍ  
وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل رحمه الله: هذا كنصب بعضهم يومئذ  
في كل موضع، فكذلك غير أن نطقت. وكما قال النابغة:  
على حين عاتبتُ المشيبَ على الصبا ... وقلتُ ألماً أصحُ والشيبُ وازعُ  
كأنه جعل حين وعاتبتُ اسماً واحداً.  
؟

#### باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا

لأنه مخرّجٌ مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً.  
وهذا قول الخليل رحمه الله، وذلك قولك: أتاني القومُ إلا أباك، ومررتُ بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك  
وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام؛ كما أن  
الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حُمِلت عليه وعمل فيها.  
وإنما منع الأب أن يكون بدلاً من القوم أنك لو قلت أتاني إلا أبوك كان مُحالاً. وإنما جاز ما أتاني القومُ إلا أبوك  
لأنه يحسن لك أن تقول: ما أتاني إلا أبوك فالمبدل إنما يجيء أبداً كأنه لم يُذكر قبله شيء لأنك تُخلي له الفعل وتجعله  
مكان الأول. فإذا قلت: ما أتاني القومُ إلا أبوك فكأنك قلت: ما أتاني إلا أبوك.  
وتقول: ما فيهم أحدٌ إلا وقد قال ذلك إلا زيدا، كأنه قال: قد قالوا ذلك إلا زيدا.  
؟

#### باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفا

بمنزلة مثل وغير

وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لعلينا.

والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ هلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت. ونظر ذلك قوله عزّ وجلّ: " لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا " .

ونظير ذلك من الشعر قوله، وهو ذو الرمة:

أبيحت فألقتُ بلدةً فوق بلدةٍ ... قليلٍ بما الأصواتُ إلا بعامها

كأنه قال: قليلٍ بما الأصوات غير بعامها، إذا كانت غير غير استثناء.

ومثل ذلك قوله تعالى: " لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الصّرر " ، وقوله عزّ وجلّ ذكره: " صراط

الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم " . ومثل ذلك في الشعر لليد بن ربيعة:

وإذا أقرضتَ قرضاً فاجرهِ ... إنما يجزي الفتى غيرُ الجملِ

وقال أيضاً:

لو كان غيري سُلَيْمى اليومَ غيرَهُ ... وقعَ الحوادثُ إلا الصارمُ الذكُرُ

كأنه قال: لو كان غيري غير الصارم الذكر، لغيره وقع الحوادث، إذا جعلت غير الآخرة صفة للأولى. والمعنى أنه أراد أن يخبر أن الصارم الذكر لا يغيره شيء.

وإذا قال: ما أتاني أحد إلا زيد، فأنت بالخيار إن شئت جعلت إلا زيد بدلاً، وإن شئت جعلته صفةً. ولا يجوز أن

تقول: ما أتاني إلا زيدٌ وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل، وإنما يجوز ذلك صفة.

ونظير ذلك من كلام العرب أجمعون، لا يجري في الكلام إلا على اسم، ولا يعمل فيه ناصبٌ ولا رافعٌ ولا جارٌ.

وقال عمرو بن معدي كرب:

وكلُّ أخٍ مارقُهُ أخوه ... لعمراً أيبك إلا الفرقدان

كأنه قال: وكلُّ أخٍ غير الفرقدين مارقُهُ أخوه، إذا وصفت به كلاً، كما قال الشماخ:

وكلُّ خليلٍ غيرِ هاضمِ نفسه ... لوصلِ خليلٍ صارمٌ أو مُعازرُ

ولا يجوز رفع زيد على إلا أن يكون، لأنك لا تضمير الاسم الذي هذا من تمامه، لأن أن يكون اسماً.

؟هذا باب ما يقدم فيه المستثنى

وذلك قولك: ما فيها إلا أباك أحدٌ، وما لي إلا أباك صديقٌ.

وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً

منه؛ لأن الاستثناء إنما حدّه أن تداركه بعد ما تنفي فتبدله، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز

إذا أخرجت المستثنى، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفةً في قولهم: فيها قائماً رجلٌ، حملوه على وجه قد

يجوز لو أخرجت الصفة، وكان هذا الوجه أمثلاً عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه. قال كعب بن مالك:

الناسُ ألبٌ علينا فيك، ليس لنا ... إلا السيوفَ وأطرافَ القنا وزرُّ

سمعناه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم، كراهية أن يجعلوا ما حدّ المستثنى أن يكون بدلاً منه بدلاً من المستثنى.

ومثل ذلك: ما لي إلا أباك صديقٌ.

فإن قلت: ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيد، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو خيرٌ من زيد وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرو

خيرٌ من زيد، كان الرفع والجرّ جائزين، وحسنُ البديل لأنك قد شغلت الرفعَ والجرّ، ثم أبدلته من المرفوع

والجور، ثم وصفت بعد ذلك.

وكذلك: مَنْ لِي إِلا أَبُوكَ صديقاً؛ لأنك أخليت مَنْ للأب ولم تُفردَه لأن يعمل كما يعمل المبتدأ.  
وقد قال بعضهم: ما مررتُ بأحدٍ إِلا زيداَ خيراً منه، وكذلك مَنْ لِي إِلا زيداَ صديقاً، وما لِي أَحَدٌ إِلا زيداَ صديقاً؛  
كرهوا أن يقدموا في أنفسهم شيء من صفتِه إِلا نصباً، كما كرهوا أن يقدم قبل الاسم إِلا نصباً.  
وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لِي إِلا أَبُوكَ أَحَدٌ، فيجعلون أَحداً بدلاً كما قالوا: ما مررتُ  
بمثله أَحَدٌ، فجعلوه بدلاً. وإن شئت قلت: ما لِي إِلا أَبُوكَ صديقاً، كأنك قلت: لِي أَبُوكَ صديقاً، كما قلت: مَنْ لِي  
إِلا أَبُوكَ صديقاً حين جعلته مثل: ما مررتُ بأحدٍ إِلا أبيكَ خيراً منه. ومثله قول الشاعر، وهو الكَلْحَبَةُ الثعلبي:  
أمرتكمُ أمرِي بمنقطع اللوى ... ولا أمرَ للمعصيِّ إِلا مضيئاً  
كأنه قال: للمعصيِّ أمرٌ مضيئاً، كما جاز فيها رجلٌ قائماً. وهذا قول الخليل رحمه الله. وقد يكون أيضاً على قوله:  
لا أَحَدَ فيها إِلا زيداَ.  
؟

## هذا باب

### ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار

وذلك قولك: ما لِي إِلا زيداَ صديقٌ وعمراً وعمرو، ومَنْ لِي إِلا أباك صديقٌ وزيداَ وزيدٌ.  
أما النصب فعلى الكلام الأول، وأما الرفع فكأنه قال: وعمرو لِي، لأن هذا المعنى لا ينقض ما تريد في النصب.  
وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله.  
هذا باب تنية المستثنى  
وذلك قولك: ما أتاني إِلا زيداَ إِلا عمراً. ولا يجوز الرفع في عمرو، من قبل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى.  
وذلك أنك لا تريد أن تُخرج الأول من شيء تُدخل فيه الآخر.  
وإن شئت قلت: ما أتاني إِلا زيداَ إِلا عمرو، فتجعل الإتيان لعمرو، ويكون زيد منتصباً من حيث انتصب عمرو،  
فأنت في ذا بالخيار إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول.  
وتقول: ما أتاني إِلا عمراً إِلا بشراً أَحَدٌ، كأنك قلت: ما أتاني إِلا عمراً أَحَدٌ إِلا بشراً، فجعلت بشراً بدلاً من أَحَدٍ ثم  
قدّمت بشراً فصارت كقولك: ما لِي إِلا بشراً أَحَدٌ؛ لأنك إذا قلت: ما لِي إِلا عمراً أَحَدٌ إِلا بشراً، فكأنك قلت: ما لِي  
أحَدٌ إِلا بشراً.

والدليل على ذلك قول الشاعر، وهو الكُمَيْتُ:

فما لِي إِلا اللهُ لا رَبَّ غيرَه ... وما لِي إِلا اللهُ غيرَكَ ناصرُ  
فغيرَكَ بمنزلة إِلا زيداَ.

وأما قوله، وهو حارثة بن بدر الغُدَاني:

يا كعبُ صبراً على ما كان من حدثٍ ... يا كعبُ لم يبقَ منا غيرُ أَجلادِ

إِلا بقياتُ أنفاسٍ تُحشرُ جُها ... كراحِلٍ رائجٍ أو باكرٍ غادي

فإن غير ههنا بمنزلة مثل، كأنك قلت: لم يبقَ منها مثلُ أَجلادِ إِلا بقياتُ أنفاسٍ.

وعلى ذا أنشدَ بعض الناس هذا البيت رفعاَ للفرزدق:

ما بالمدينة دارٌ غيرٌ واحدةٍ ... دار الخليفة إلا دارُ مروانٍ  
جعلوا غيرَ صفةٍ بمنزلةٍ مثل، ومَن جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن له بدٌّ من أن ينصب أحدهما، وهو قول ابن أبي  
إسحاق.

وأما إلا زيدٌ فإنه لا يكون بمنزلةٍ مثل إلا صفة.

ولو قلت: ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد الله كان جيداً، إذا كان أبو عبد الله زيداً ولم يكن غيره، لأن هذا يكرَّر  
توكيداً، كقولك: رأيتُ زيداً زيداً.  
وقد يجوز أن يكون غيرَ زيدٍ على الغلط والنسيان، كما يجوز أن تقول: رأيتُ زيداً عمراً، لأنه إنما أراد عمراً فَنسي  
فَتدارك.

ومثلُ ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد الله، إذا أردت أن تبيِّن وتُوضحَ قوله:  
ما لك من شيخك إلا عمله ... إلا رَسيمه وإلا رَمَله  
؟

#### هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلا

وذلك قولك: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه، كأنك قلت: مررت بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم، إلا أنك أدخلت إلا  
لتجعل زيداً خيراً من جميع من مررت به.  
ولو قال: مررتُ بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم، لجاز أن يكون قد مرَّ بناسٍ آخرين هم خيرٌ من زيد، فإنما قال: ما مررتُ  
بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه ليخبر أنه لم يمرَّ بأحدٍ يفضل زيداً.  
ومثل ذلك قول العرب: والله لأفعلن كذا وكذا إلا حلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا. فإن أفعل كذا وكذا بمنزلة فعل  
كذا وكذا، وهو مبني على حلِّ، وحلُّ مبتدأ، كأنه قال: ولكن حلُّ ذلك أن أفعل كذا وكذا.  
وأما قولهم: والله لا أفعلُ إلا أن تفعل، فإن تفعل في موضع نصب، والمعنى حتى تفعل، أو كأنه قال: أو تفعل. والأول  
مبتدأ ومبني عليه.  
؟

#### هذا باب غير

اعلم أن غيراً أبداً سوى المضاف إليه، ولكنه يكون فيه معنى إلا فيجري مجرى الاسم الذي بعد إلا، وهو الاسم  
الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره وخارجاً مما يدخل فيه غيره.  
فأما دخوله فيما يخرج منه غيره فأتاني القومُ غيرَ زيد، فغيرهم الذين جاءوا ولكن فيه معنى إلا، فصار بمنزلة الاسم  
الذي بعد إلا.

وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتاني غيرُ زيدٍ. وقد يكون بمنزلةٍ مثل ليس فيه معنى إلا.  
وكلُّ موضعٍ جاز فيه الاستثناء إلا جاز بغير، وجري مجرى الاسم الذي بعد إلا، لأنه اسم بمنزلة وفيه معنى إلا.  
ولو جاز أن تقول: أتاني القومُ زيداً، تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا نصباً.  
ولا يجوز أن يكون غيرَ بمنزلة الاسم الذي يُبتدأ بعد إلا؛ وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى إلا مبتدأ، وإنما أدخلوا فيه

معنى الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمنزلة مثل ويُجزئى من الاستثناء. ألا ترى أنه لو قال: أتاني غير عمرو كان قد أخبر أنه لم يأتَه وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه، فقد يُستغنى به في مواضع من الاستثناء. ولو قال: ما أتاني غير زيد، يريد بها منزلة مثل لكان مُجزئاً من الاستثناء، كأنه قال: ما أتاني الذي هو غير زيد، فهذا يُجزئ من قوله: ما أتاني إلا زيداً.

باب ما أُجري على موضع غير

لا على ما بعد غير .

زعم الخليل رحمه الله ويونس جميعاً أنه يجوز: ما أتاني غير زيد وعمرو. فالوجه الجوّ. وذلك أن غير زيد في موضع إلا زيداً وفي معناه، فحملوه على الموضع كما قال: فلسنا بالجيل ولا الحديداء فلما كان في موضع إلا زيداً وكان معناه كمعناه، حملوه على الموضع.

والدليل على ذلك أنك إذا قلت غير زيد فكأنك قد قلت إلا زيد. ألا ترى أنك تقول: ما أتاني غير زيد وإلا عمرو، فلا يقبح الكلام، كأنك قلت: ما أتاني إلا زيد وإلا عمرو.

؟باب يُحذف المستثنى فيه استخفافاً

وذلك قولك: ليس غير، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذاك وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب وما يعني.

وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيتُه في حال كذا وكذا، وإنما يريد ما منهم واحدٌ مات. ومثل ذلك قوله تعالى جده: " وإن من أهل الكتاب إلا ليومننّ به قبل موته ". ومثل ذلك من الشعر قول النابغة: كأنك من جمال بني أقيش ... يققع خلف رجليه بشنّ أي كأنك جمل من جمال بني أقيش. ومثل ذلك أيضاً قوله:

لو قلت ما في قومها لم تيشم ... يفضّلها في حسبٍ وميسم

يريد: ما في قومها أحد، فحذفوا هذا كما قالوا: لو أن زيدا هنا، وإنما يريدون: لكان كذا وكذا. وقولهم: ليس أحدٌ أي ليس هنا أحدٌ. فكل ذلك حذف تخفيفاً، واستغناء بعلم المخاطب بما يعني. ومثل البيتين الأولين قول الشاعر، وهو ابن مقبل:

وما الدهر إلا تارتانٍ فمنهما ... أموتُ وأخرى أبغي العيشَ أكدحُ

إنما يريد منهما تارة أموت وأخرى.

ومثل قولهم ليس غير: هذا الذي أمس، يريد الذي فعل أمس.

وقوله، وهو العجاج: بعد اللّتيّ واللّتيّ والتي فليس حذف المضاف إليه في كلامهم بأشدّ من حذف تمام الاسم. ؟

باب لا يكون وليس وما أشبههما

فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضماراً، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء، كما أنه لا يقع معنى النهي في حسبك إلا أن يكون مبتدأ.

وذلك قولك: ما أتاني القومُ ليس زيدا، وأتوني لا يكون زيدا، وما أتاني أحدٌ لا يكون زيدا، كأنه حين قال: أتوني، صار المخاطبُ عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيدا، حتى كأنه قال: بعضهم زيدا، فكأنه قال: ليس بعضهم زيدا. وترك إظهار بعض استثناء، كما ترك الإظهار في لاتٍ حين.

فهذه حالهما في حال الاستثناء، وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء؛ فأجرهما كما أجرهما. وقد يكون صفة، وهو قول الخليل رحمه الله. وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ ليس زيدا، وما أتاني رجل لا يكون بشراً إذا جعلت ليس ولا يكون بمنزلة قولك: ما أتاني أحدٌ لا يقول ذلك، إذا كان لا يقول في موضع قائل ذلك. ويدلُّك على أنه صفة أن بعضهم يقول: ما أتني امرأة لا تكون فلاة، وما أتني امرأة ليست فلاة. فلو لم يجعلوه صفةً لم يؤنثوه لأن الذي لا يجيء صفة فيه إضمار مذكّر. ألا تراهم يقولون: أتيني لا يكون فلاة وليس فلاة، يريد: ليس بعضهن فلاة، والبعض مذكّر.

وأما عدا وخال فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون، وهو إضمار قصته فيهما قصته في لا يكون وليس. وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ خلا زيدا، وأتاني القومُ عدا عمراً، كأنك قلت: جاوز بعضهم زيدا. إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء، ولكني ذكرت جاوز لأمثل لك به، وإن كان لا يُستعمل في هذا الموضع. وتقول: أتاني القومُ ما عدا زيدا، وأتوني ما خلا زيدا. فما هنا اسمٌ، وخلا وعدا صلة له كأنه قال: أتوني ما جاوز بعضهم زيدا. وما هم فيها عدا زيدا، كأنه قال: ما هم فيها ما جوز بعضهم زيدا، وكأنه قال: إذا مثلت ما خلا وما عدا فجعلته اسماً غير موصول قلت: أتوني مجاوزتهم زيدا، مثلته بمصدر ما هو في معناه، كما فعلته فيما مضى. إلا أن جاوز لا يقع في الاستثناء.

وإذا قلت: أتوني إلا أن يكون زيداً فالرفع جيدٌ بالغ، وهو كثير في كلام العرب، لأن يكون صلة لأن وليس فيها معنى الاستثناء، وأن يكون في موضع اسم مستثنى كأنك قلت: يأتونك إلا أن يأتيك زيد. والدليل على أن يكون ليس فيها هنا معنى الاستثناء: أن ليس وعدا وخال، لا يقعن ههنا. ومثل الرفع قول الله عز وجل: "إلا أن تكون تجارةً عن تراضٍ منكم". وبعضهم ينصب، على وجه النصب في لا يكون، والرفع أكثر.

وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجز ما بعده كما تجرّ حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعض العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبد الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا. فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب، لأن ما اسمٌ ولا تكون صلتها إلا الفعل ها هنا، وهي ما التي في قولك: أفعلف ما فعلت. ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدا، لم يكن كلاماً.

وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء.

باب مجرى علامات المضميرين

وما يجوز فيهن كلهن وسنين ذلك إن شاء الله.

؟

باب علامات المضميرين المرفوعين

اعلم أن المضمَر المرفوع، إذا حدّث عن نفسه فإن علامته أنا، وإن حدّث عن نفسه وعن آخر قال: نحنُ، وإن حدّث عن نفسه وعن آخرين قال: نحنُ.  
ولا يقع أنا في موضع التاء التي في فعلتُ، لا يجوز أن تقول فعل أنا، لأنهم استغفوا بالتاء عن أنا. ولا يقع نحنُ في موضع نا التي في فعلنا، لا تقول فعل نحن.  
وأما المضمَر المخاطب فعلامته إن كان واحداً: أنت، وإن خاطبت اثنين فعلاهما: أنتما، وإن خاطبت جميعاً فعلاهم: أنتم.

واعلم أنه لا يقع أنت في موضع التاء التي في فعلتُ، ولا أنتما في موضع تُما التي في فعلتُما. ألا ترى أنك لا تقول فعل أنتما. ولا يقع أنتم في موضع تُم التي في فعلتُم، لو قلت فعل أنتم لم يجوز. ولا يقع أنت في موضع التاء في فعلتُ، ولا يقع أنتن في موضع تن التي في فعلتن، لو قلت فعل أنتن لم يجوز.  
وأما المضمَر المحذو عن علامته: هو، وإن كان مؤنثاً فعلامته: هي، وإن حدّثت عن اثنين فعلاهما: هما. وإن حدّثت عن جميع فعلاهم: هم، وإن كان الجميع جميع المؤنث فعلامته: هنّ. ولا يقع هو في موضع المضمَر الذي في فعل، لو قلت فعل هو لم يجوز إلا أن يكون صفةً. ولا يجوز أن يكون هُما في موضع الألف التي في ضربا، والألف التي في يضربان، لو قلت ضرب هُما أو يضرب هُما لم يجوز. ولا يقع هُما في موضع الواو التي في ضربوا، ولا الواو التي مع النون في يضربون. لو قلت ضرب هُما أو يضرب هُما لم يجوز. وكذلك هي، لا تقع موضع الإضمار الذي في فعلتُ، لأن ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له علامة. ولا يقع هُنّ في موضع النون التي في فعلن ويفعلن، لو قلت فعل هُنّ لم يجوز إلا أن يكون صفةً، كما لم يجوز ذلك في المذكّر؛ فالمؤنث يجري مجرى المذكّر.  
فأنا وأن ونحن، وأنتما وأنتم وأنتن، وهو وهي وهما وهُم وهنّ لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا ولا في موضع المضمَر الذي لا علامة له، لأنهم استغفوا بهذا فأسقطوا ذلك؟

## باب استعمالهم علامة الإضمار

الذي لا يقع موقع ما يضمَر في الفعل إذا لم يقع موقعه

فمن ذلك قولهم: كيف أنت؟ وأين هو؟ من قبل أنك لا تقدر على التاء ههنا، ولا على الإضمار الذي في فعل. ومثل ذلك: نحن وأنتم ذاهبون؛ لأنك لا تقدر هنا على التاء والميم التي في فعلتُم كما لا تقدر في الأول على التاء في فعلت. وكذلك جاء عبد الله وأنت؛ لأنك لا تقدر على التاء التي تكون في الفعل. وتقول: فيها أنتم، لأنك لا تقدر على التاء والميم التي في فعلتُم ها هنا. وفيها هم قياماً، بتلك المنزلة؛ لأنك لا تقدر هنا على الإضمار الذي في الفعل. ومثل ذلك: أما الخبيث فأنت، وأما العاقل فهو؛ لأنك لا تقدر هنا على شيء مما ذكرنا. وكذلك: كنا وأنتم ذاهبين، ومثل ذلك أهو هو. وقال الله عزّ وجلّ: " كأنه هو وأوتينا العلم "؛ فوقع هو ها هنا لأنك لا تقدر على الإضمار الذي في فعل. وقال الشاعر:

فكأنها هي بعد غيب كلالها ... أو أسفعُ الحديين شاة إران

وتقول: ما جاء إلا أنا. قال عمرو بن معدي كرب:

قد علمت سلمى وجرأؤها ... ما فطر الفارس إلا أنا

وكذلك هأنذا، وها نحن أولاء، وها هو ذاك، وها هما ذانك، وها هم أولئك، وها أنت ذا، وها أنتما دان، وها أنتم أولاء، وها أنتن أولاء، وها هن أولئك.

وإنما استعملت هذه الحروف هنا لأنك لا تقدر على شيء من الحروف التي تكون علامة في الفعل، ولا على الإضمار الذي في فعل.

وزعم الخليل رحمه الله أن ها هنا هي التي مع ذا إذا قلت هذا، وإنما أرادوا أن يقولوا هذا أنت، ولكنهم جعلوا أنت بين ها وذا؛ وأرادوا أن يقولوا أنا هذا وهذا أنا، فقدّموا ها وصارت أنا بينهما.

وزعم أبو الخطاب أن العرب الموثوق بهم يقولون: أنا هذا، وهذا أنا.

ومثل ما قال الخليل رحمه الله في هذا قول الشاعر:

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا ... فقلتُ لهم هذا لها ها وذالها

كأنه أراد أن يقول: وهذا لي، فصير الواو بين ها وذا.

وزعم أن مثل ذلك: إي ها الله ذا، إنما هو هذا.

وقد تكون ها في ها أنت ذا غير مقدّمة، ولكنها تكون للتببيه بمنزلتها في هذا؛ يدلّك على هذا قوله عزّ وجل: " ها أنتم هؤلاء " فلو كانت ها ها هنا هي التي تكون أولاً إذا قلت هؤلاء، لم تُعد ها ها هنا بعد أنتم.

وحدثنا يونس أيضاً تصديقاً لقول أبي الخطاب، أن العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا، لم يرد بقوله هذا أنت، أن يعرفه نفسه، كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره. هذا محال، ولكنه أراد أن يبيّنه، كأنه قال: الحاضر عندنا أنت، والحاضر القاتل كذا وكذا أنت.

وإن شئت لم تقدم ها في هذا الباب، قال تعالى: " ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم " .

؟

### باب علامة المضميرين المنصوبين

اعلم أن علامة المضميرين المنصوبين إيا ما لم تقدّر على الكاف التي في رأيتك، وكما التي في رأيتكما، وكُم التي في رأيتكم، وكُن التي في رأيتكنّ، والهاء التي في رأيتك، والهاء التي في رأيتها، وهما التي في رأيتها، وهُم التي في رأيتهم، وهنّ التي في رأيتهنّ، وني التي في رأيتني، ونا التي في رأيتنا.

فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع إيا ذلك الموضع لأنهم استغنوا بها عن إيا، كما استغنوا بالباء وأخواتها في الرفع عن أنت وأخواتها.

؟باب استعمالهم إيا

إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا

فمن ذلك قولهم: إياك رأيت وإياك أعني، فإنما استعملت إياك ها هنا من قبل أنك لا تقدر على الكاف. وقال الله عزّ وجل: " وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين " من قبل أنك لا تقدر على كُم ههنا. وتقول: إني وإياك منطلقان، لأنك لا تقدر على الكاف. ونظير ذلك قوله تعالى جدّه: " ضلّ من تدعون إلا إياه " .

فلو قدرت على الهاء التي في رأيتك لم تقل إياه. وقال الشاعر:

مُبرّاً من عيوب الناس كلّهم ... فالله يرفع أبا حرب وإيانا

لأنه لا يقدر على نا التي في رأيتنا. وقال الآخر:

لعمرك ما خشيت على عديّ... سيفَ بني مقيّدة الحمار  
ولكني خشيتُ على عديّ سيفَ القوم أو إياك حارٍ  
ويُروى: رماح القوم؛ لأنه لم يقدر على الكاف.

وتقول: إن إياك رأيتُ، كما تقول إياك رأيتُ؛ من قبل أنك إذا قلت إن أفضلهم لقيتُ فأفضلهم منتصب بلقيت.  
فإن قلت: إن أفضلهم لقيت، فنصبت أفضلهم يان فهو قبيح حتى تقول لقيته، وقد بُين وجه ذلك، وقد بيناه في  
باب إن وأخواتها، واستعملت إياك لقبح الكاف والهاء ها هنا.

وتقول: عجبْتُ من ضربِي إياك. فإن قلت: لِمَ وقد تقع الكاف ها هنا وأخواتها، تقول عجبْتُ من ضربيك ومن  
ضربيه ومن ضربيكُم؟ فالعرب قد تكلم بهذا، وليس بالكثير.

ولم تستحکم علامات الإضمار التي لا تقع إياً مواقعها كما استحكمت في الفعل، لا يقال عجبْتُ من ضربكني إن  
بدأت به قبل المتكلم، ولا من ضربيك إن بدأت بالبعيد قبل القريب. فلما قُبِح هذا عندهم ولم تستحکم هذه  
الحروف عندهم في هذا الموضع صارت إياً عندهم في هذا الموضع لذلك بمنزلتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيء  
من هذه الحروف.

ومثل ذلك: كان إياه، لأن كانه قليلة، ولم تستحکم هذه الحروف ها هنا، لا تقول كانني وليسني، ولا كائك.

فصارت إياً ههنا بمنزلتنا في ضربِي إياك.

وتقول: أتوني ليس إياك ولا يكون إياه؛ لأنك لا تقدر على الكاف ولا الهاء ها هنا، فصارت إياً بدلاً من الكاف  
والهاء في هذا الموضع.

قال الشاعر:

ليت هذا الليلَ شهرٌ... لا نرى فيه عربياً

ليس إياي وإيا... كَ ولا نخشى رقبياً

وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني وكذلك كانني.

وتقول: عجبْتُ من ضَرَب زيد أنت، ومن ضربك هو، إذا جعلت زيدا مفعولاً، وجعلت المضمر الذي علامته  
الكاف فاعلاً فجاز أنت ههنا للفاعل كما جاز إياً للمفعول، لأن إيا وأنت علامتا الإضمار، وامتناع الناء يقوِّي  
دخولَ أنت ههنا.

وتقول: قد جرَّبْتُك فوجدتُك أنت أنت، فأنت الأولى مبتدأة والثانية مبنية عليها، كأنك قلت فوجدتُك وجهُك  
طليق. والمعنى أنك أردت أن تقول: فوجدتُك أنت الذي أعرف.

ومثل ذلك: أنت أنت، وإن فعلتَ هذا فأنت أنت، أي فأنت الذي أعرف، أو أنت الجواد والجلد، كما تقول:

الناس الناس، أي الناس بكل مكان وعلى كل حال كما تعرف.

وإن شئت قلت: قد وليت عملاً فكنت أنت إياك، وقد جرَّبْتُك فوجدتُك أنت إياك، جعلتَ أنت صفةً وجعلت  
إياك بمنزلة الظريف إذا قلت: فوجدتُك أنت الظريف. والمعنى أنك أردت أن تقول ووجدتُك كما كنتُ أعرف.

وهذا كله قول الخليل رحمه الله، سمعناه منه.

وتقول: أنت أنت، تكررهما، كما تقول للرجل أنت وتسكت، على حد قولك: قال الناس زيد. وعلى هذا الحد

تقول: قد جرَّبْتُك فكنتَ كنت، إذا كررتها توكيداً، وإن شئت جعلتَ كنتَ صفةً، لأنك قد تقول: قد جرَّبْتُ

فكنت، ثم تسكت.

؟

### باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل

وذلك إن ولعلّ وليت وأخواتها، ورؤيد ورؤيدك وعليك وهلمّ وما أشبه ذلك. فعلامات الإضمار حالهن ها هنا كحالهن في الفعل، لا تقوى أن تقول: عليك إياه ولا رؤيداً إياه؛ لأنك قد تقدر على الهاء، تقول عليك رؤيداً. ولا تقول: عليك إياي، لأنك قد تقدر على ني.

وحدثنا يونس أنه سمع من العرب من يقول عليكني، من غير تلقين، ومنهم من لا يستعمل ني ولا نا في ذا الموضع استغناءً بعليك بي وعليك بنا عن ني ونا، وإياي وإيانا.

ولو قلت عليك: إياه كان ها هنا جائزاً في عليك وأخواتها، لأنه ليس بفعل وإن شبيّه به. ولم تقو العلامات ها هنا كما قويت في الفعل، فهي مضارعة في ذلك الأسماء.

واعلم أنه قبيح أن تقول: رأيت فيها إياك، ورأيت اليوم إياه؛ من قبل أنك قد تجد الإضمار الذي هو سوي إيا، وهو الكاف التي في رأيتك فيها، والهاء التي في رأيتك اليوم، فلما قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم ينقض معنى ما أرادوا لم تكلموا بإياك، استغوا بهذا عن إياك وإياه. ولو جاز هذا لجاز ضرب زيد إياك وإن فيها إياك، ولكنهم لما وجدوا إنك فيها وضربه زيد، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا: إن فيها إياك، وضرب زيد إياك استغوا به عن إيا. وأما: ما أتاني إلا أنت، وما رأيت إلا إياك، فإنه لا يدخل على هذا؛ من قبل أنه لو أختّر إلا كان الكلام محالاً. ولو أسقط إلا كان الكلام منقلب المعنى وصار الكلام على معنى آخر.

؟باب ما يجوز في الشعر من إيا

ولا يجوز في الكلام فمن ذلك قول حميد الأرقط:

إليك حتى بلغت إياكا وقال الآخر، لبعض اللصوص:

كأنا يوم قرى ... تما نقتل إيانا

قتلنا منهم كل ... فتى أبيض حسّانا

؟

### باب علامة إضمار المجرور

اعلم أن أنت وأخواتها لا يكنّ علامات مجرور، من قبل أن أنت اسم مرفوع، ولا يكون المرفوع مجروراً. ألا ترى أنك لو قلت: مررتُ بزید وأنت، لم يجز. ولو قلت: ما مررتُ بأحد إلا أنت لم يجز. ولا يجوز إيا أن تكون علامة لمضمّر مجرور، من قبل أن إيا علامة للمنصوب، فلا يكون المنصوب في موضع المجرور، ولكن إضمار المجرور علاماته كعلامات المنصوب التي لا تقع مواقعهنّ إيا، إلا أن تضيف إلى نفسك نحو قولك: بي ولي وعندي.

وتقول: مررتُ بزید وبك، وما مررتُ بأحد إلا بك، أعدت مع المضمّر الباء من قبل أنهم لا يتكلمون بالكاف وأخواتها منفردة، فلذلك أعادوا الجار مع المضمّر. ولم توقع إيا ولا أنت ولا أخواتها ههنا من قبل أن المنصوب والمرفوع لا يقعان في موضع المجرور.

؟باب إضمار المفعولين

الذين تعدى إليهما فعلُ الفاعل

اعلم أن المفعول الثاني قد تكون علامته إذا أُضمر في هذا الباب العلامة التي لا تقع إياها موقعها، وقد تكون علامته إذا أُضمر إياها.

فأما علامة الثاني التي لا تقع إياها موقعها فقوله: أعطانيه وأعطانيك، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه. فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاك، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح لا تكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه.

وإنما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول أعطاك إياي، وأعطاه إياي، فهذا كلام العرب. وجعلوا إياها تقع هذا الموقع إذ قبح هذا عندهم كما قالوا: إياك رأيت، وإياي رأيت، إذ لم يجز لهم بي رأيت ولا ك رأيت.

فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطباً وغائباً، فبدأت بالمخاطب قبل الغائب، فإن علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها إياها، وذلك قوله: أعطيتك وقد أعطاكه، وقال عز وجل: " فُعِمَّتْ عليكم أنزل مكموها وأنتم لها كارهون ". فهذا هكذا إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب.

وإنما كان المخاطب أولى بأن يبدأ به من قبل أن المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب، كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يبدأ به من الغائب. فإن بدأت بالغائب فقلت: أعطاهوك، فهو في القبح وأنه لا يجوز، بمنزلة الغائب والمخاطب إذا بُدئ بهما قبل المتكلم، ولكنك إذا بدأت بالغائب قلت قد أعطاه إياك.

وأما قول النحويين: قد أعطاهوك وأعطاهوني، فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيئاً.

ويدخل على من قال هذا أن يقول الرجل إذا منحته نفسه: قد منحتني. ألا ترى أن القياس قد قبح إذا وضعت بي في غير موضعها، فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت أعطاهوها وأعطاهاه، جاز، وهو عربي. ولا عليك بأيهما بدأت، من قبل أنهما كلاهما غائب.

وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم؛ والأكثر في كلامهم: أعطاه إياه. على أنه قد قال الشاعر:

وقد جعلت نفسي تطيب لضعمة... لضعمهاها يقرع العظم نأبها

ولم تستحكم العلامات ها هنا كما لم تستحكم في: عجبت من ضربتي إياك، ولا في كان إياه، ولا في ليس إياه. وتقول: حسبتك إياه، وحسبتي إياه؛ لأن حسبتني وحسبتك قليل في كلامهم؛ وذلك لأن حسبت بمنزلة كان، وإنما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه، فيكونان في الاحتياج على حال.

ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ. والمنصوبان بعد حسبت بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان. وكذلك الحروف التي بمنزلة حسبت وكان؛ لأنهما إنما يجعلان المبتدأ والمبني عليه فيما مضى يقيناً أو شكاً أو علماً، وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك كضربت وأعطيت، وإنما يجعلان الأمر في علمك يقيناً أو شكاً فيما مضى.

ولا يجوز أن تقول ضربتني ولا ضربت إياي، لا يجوز واحد منهما لأنهم قد استغفروا عن ذلك بضربت نفسي وإياي ضربت.

باب لا تجوز فيه علامة المضمر

المخاطَب ولا علامة المضمَر المتكلم، ولا علامة المضمَر المحدث عنه الغائب وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول للمخاطَب: اضربك، ولا اقتلك ولا ضربتك، لما كان المخاطَب فاعلاً وجعلت مفعوله نفسه فبِح ذلك، لأنهم استغنوا بقولهم اقتل نفسك وأهلك نفسك، عن الكاف ها هنا وعن إياك. وكذلك المتكلم، لا يجوز له أن يقول أهلكني ولا أهلكني لأنه جعل نفسه مفعوله فبِح؛ وذلك لأنهم استغنوا بقولهم أنفع نفسي عن ني، وعن إياي.

وكذلك الغائب لا يجوز لك أن تقول ضربه إذا كان فاعلاً وكان مفعوله نفسه؛ لأنهم استغنوا عن الهاء وعن إياه بقولهم ظلم نفسه وأهلك نفسه، ولكنه قد يجوز ما قبح ها هنا في حسبتُ وظننتُ وخلصتُ، وأرى وزعمتُ، ورأيتُ إذا لم تعنِ رؤية العين، ووجدتُ إذا لم ترد وجدان الضالة، وجميع حروف الشك، وذلك قولك: حسبتُ وأراني ووجدتُ فقلت كذا وكذا، ورأيتُ لا يستقيم لي هذا. وكذلك ما أشبه هذه الأفعال، تكون حال علامات المضمَرين المنصوبين فيها إذا جعلت فاعليهم أنفسهم كحالها إذا كان الفاعل غير المنصوب. ومما يثبت علامة المضمَرين المنصوبين ها هنا أنه لا يحسن إدخال النفس ها هنا. لو قلت يظن نفسه فاعلةً وأظن نفسي فاعلةً على حد يظنه وأظني ليجزى هذا من ذا لم يجزى كما أجزأ أهلكك نفسك عن أهلكتك، فاستغنى به عنه.

وإنما اقترفتُ حسبتُ وأخواتها والأفعال الأخر لأن حسبتُ وأخواتها إنما أدخلوها على مبتدأ ومبني عليه لتجعل الحديث شكاً أو علماً. ألا ترى أنك لا تقتصر على المنصوب الأول كما لا تقتصر عليه مبتدأ، والأفعال الأخر إنما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماء مبنية عليها. ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبني على المبتدأ، فلما صارت حسبتُ وأخواتها بتلك المنزلة جعلت بمنزلة إن وأخواتها إذا قلت إنني ولعلني ولكنني وليتني، لأن إن وأخواتها لا يقتصر فيها على الاسم الذي يقع بعدها لأنها إنما دخلت على مبتدأ ومبني على مبتدأ. وإذا أردت برأيتُ رؤية العين لم يجز رأيتُني؛ لأنها حيثئذ بمنزلة ضربتُ. وإذا أردت التي بمنزلة علمتُ صارت بمنزلة إن وأخواتها، لأنهن لسن بأفعال، وإنما يجئن لمعنى. وكذلك هذه الأفعال إنما جئن لعلم أو شك، ولم يُرد فاعلاً سلف منه إلى إنسان يتدنه.

؟

## باب علامة إضمار المنصوب

### المتكلم والمجرور المتكلم

اعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم ني، وعلامة إضمار المجرور المتكلم الياء. ألا ترى أنك تقول إذا أضمرت نفسك وأنت منصوب: ضربني وقتلني، وإنني ولعلني. وتقول إذا أضمرت نفسك مجروراً: غلامي، وعندي ومعني.

فإن قلت: ما بال العرب قد قالت: إني وكأني ولعلي ولكنني؟ فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها ألما كثيرة في كلامهم، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف، حذفوا التي تلي الياء.

فإن قلت: لعلي ليس فيها نون. فإنه زعم أن اللام قريب من النون، وهو أقرب الحروف من النون. ألا ترى أن

النون قد تُدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام، وذلك لقرابتهما منها، فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكسر استعمالهم إياه.

وسألته رحمه الله عن الضاربي فقال: هذا اسم، ويدخله الجر، وإنما قالوا في الفعل: ضربني ويضربني، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أن يدخله كما منع الجر. فإن قلت: قد تقول اضرب الرجل فتكسر، فإنك لم تكسرها كسراً يكون للأسماء، إنما يكون هذا لالتقاء الساكنين. قد قال الشعراء: ليبي إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا الضاربي والمضمّر منصوب. قال الشاعر زيد الخليل:

كُمَيْتِي جَابِرٌ إِذْ قَالَ لَيْتِي ... أَصَادِفُهُ وَأَقْدُ جَلِّ مَالِي

وسألته رحمه الله عن قولهم عني وقُدني، وقَطني ومِني ولُدُني، فقلت: ما بالهم جعلوا علامة إضمار الجورر ها هنا كعلامة إضمار المنصوب؟ فقال: إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في قَطْ ولا النون التي في مِني، فلم يكن لهم بدّ من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات؛ لأنهما لا تتكرّ أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور. وكانت النون أولى لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم؛ فجاءوا بالنون لأنهما إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار وكروها أن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار.

وإنما حملهم على أن لا يحركوا الطاء والنونات كراهية أن تشبه الأسماء نحو يدٍ وهن. وأما ما تحرك آخره فنحو مع ولدٍ كتحرّيك أو آخر هذه الأسماء؛ لأنه إذا تحرك آخره فقد صار كأواخر هذه الأسماء. فمن ثم لم يجعلوها بمنزلتها. فمن ذلك قولك معي، ولدي في لُد.

وقد جاء في الشعر: قَطِي وقُدِي. فأما الكلام فلا بدّ فيه من النون، وقد اضطّر الشاعر فقال قُدِي، شبهه بحسبي؛ لأن المعنى واحد. قال الشاعر:

قُدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُيَّيْنِ قُدِي ... لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمَلْحِدِ

لما اضطّر شبهه بحسبي وهني؛ لأن ما بعد هن وحسب مجرور كما أن ما بعد قد مجرور، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء، كما قال ليبي حيث اضطّر فشبهه بالاسم نحو الضاربي؛ لأن ما بعدهما في الإظهار سواء، فلما اضطّر جعل ما بعدهما في الإضمار سواء.

وسألته رحمه الله عن إلى ولدي وعلى فقلنا: هذه الحروف ساكنة، ولا ترى النون دخلت عليها. فقال: من قبل أن الألف في لدي والياء في على اللذين قبلهما حرف مفتوح لا تحرك في كلامهم واحدة منهما لياء الإضافة، ويكون التحريك لازماً لياء الإضافة، فلما علموا أن هذه المواضع ليس لياء الإضافة عليها سبيلٌ بتحريك، كما كان لها السبيل على سائر حروف المعجم لم يجيئوا بالنون، إذ علموا أن الياء في ذا الموضع والألف ليستا من الحروف التي تحرك لياء الإضافة.

ولو أضفت إلى الياء الكاف التي تجرّ بما لقلت: ما أنت كي، والفتح خطأ وهي متحركة كما أن أواخر الأسماء متحركة، وهي تجرّ كما أن الأسماء تجرّ، ولكن العرب قلما تكلموا بهذا.

وأما قَطْ وعن ولُدُن فإنهن تباعدن من الأسماء، ولزمهن ما لا يدخل الأسماء المتمكنة، وهو السكون، وإنما يدخل ذلك على الفعل نحو خُذْ وزِن، فصارعت الفعل وما لا يُجرّ أبداً، وهو ما أشبه الفعل، فأجريت مجراه ولم يحركوه.

## هذا باب

ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله  
إذا أظهر بعده الاسم

وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جُزّ، وإذا أظهرت رُفِع. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس  
لقلت لولا أنت، كما قال سبحانه: " لولا أنتم لكتنا مؤمنين " ؛ ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً.  
والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمّر مرفوع. قال الشاعر، يزيد بن الحكم:  
وكم موطنٍ لولايٍ طُحِتَ كما هوى ... بأجرامه من قُلةِ التّيقِ مُنْهوي

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس.

وأما قولهم: عسك فالكاف منصوبة. قال الراجز، وهو رؤبة: يا أبنا علك أو عساكا والدليل على أنها منصوبة أنك  
إذا عنيت نفسك كانت علامتك ني. قال عمران بن حطان:

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما ... تُنازعني لعلّي أو عساني

فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعلّ في هذا الموضع.

فهذان الحرفان هما في الإضمار هذا الحال كما كان للدُّنَّ حالٌ مع غلوة ليست مع غيرها، وكما أن لات إذا لم  
تعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها، فهي معها بمنزلة ليس، فإذا جاوزتها فليس لها عمل. ولا يستقيم أن تقول  
وافق الرفع الجريّ في لولاي، كما وافق النصب الجريّ حين قلت: معك وضربك؛ لأنك إذا أضفت إلى نفسك اختلفاً،  
وكان الجر مفارقاً للنصب في غير الأسماء. ولا تقل: وافق الرفع النصب في عساني كما وافق النصب الجريّ في ضربك  
ومعك، لأنهما مختلفان إذا أضفت إلى نفسك كما ذكرت لك.

وزعم ناس أن الياء في لولاي وعساني في موضع رفع، جعلوا لولاي موافقةً للجرّ، وبني موافقةً للنصب، كما اتفق  
الجرّ والنصب في الهاء والكاف. وهذا وجه رديء لما ذكرت لك، ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطّرد  
وأنت تجد له نظائر. وقد يوجه الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره. وربما وقع ذلك في كلامهم، وقد بين  
بعض ذلك وستراه فيما تستقبل إن شاء الله.

باب ما تردّه علامة الإضمار إلى أصله

فمن ذلك قولك: لعبد الله مالٌ، ثم تقول لك مالٌ وله مال، فتفتح اللام، وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة  
لأنتبست بلام الابتداء إذا قال إن هذا لعلّي ولهذا أفضل منك، فأرادوا أن يميزوا بينهما، فلما أضمرنا لم يخافوا أن  
تلتبس بها، لأن هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجرّ. ألا تراهم قالوا: يا لبيكر، حين نادوا؛ لأنهم قد علموا أن  
تلك اللام لا تدخلها هنا.

وقد شبهوا به قولهم: أعطيتكموه، في قول من قال: أعطيتكم ذلك فيجزم، ردّه بالإضمار إلى أصله، كما ردّه  
بالألف واللام، حين قال: أعطيتكم اليوم، فشبهوا هذا بلك وله وإن كان ليس مثله، لأن من كلامهم أن يشبهوا  
الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله. وقد بينّا ذلك فيما مضى، وستراه فيما بقي.

وزعم يونس أنه يقول: أعطيتكمه وأعطيتكمها، كما يقول في المظهر. والأول أكثر وأعرف.

باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمّر

فيما عمل وما يقبح أن يشرك المظهر المضمّر فيما عمل فيه.

أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمَر المنصوب، وذلك قولك: رأيتك وزيداً، وإنك وزيداً منطلقان.  
وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمَر في الفعل المرفوع وذلك قولك: فعلت وعبدُ الله. وزعم الخليل أن هذا إما قبح من قبل أن هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغيّر الفعل عن حاله إذا بعد منه.  
وإنما حسنتُ شركته المنصوب لأنه لا يغيّر الفعل فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمَر، فأشبهه المظهر وصار منفصلاً عندهم بمنزلة المظهر، إذ كان الفعل لا يغيّر عن حاله قبل أن يضمَر فيه.  
وأما فعلتُ فإنهم قد غيروه عن حاله في الإظهار، أُسكنتُ فيه اللام فكروها أن يشرك المظهر مضمراً يُبنى له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كالف أعطيتُ.  
فإن نعتَه حسن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيدٌ، وقال الله عزّ وجلّ: " اذهب أنت وربك " و: " اسكن أنت وزوجك الجنة " . وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام حيث طوّله وأكدّه كما قال: قد علمتُ أن لا تقول ذاك، فإن أخرجتَ لا قبح الرفع.  
فأنت وأخواتها تقوّي المضمَر وتصير عوضاً من السكون والتغيير ومن ترك العلامة في مثل ضرب. وقال الله عزّ وجلّ: " لو شاء الله ما أشركنا ولا آبأؤنا ولا حرمنا " ، حسن لمكان لا . وقد يجوز في الشعر، قال الشاعر:  
قلتُ إذ أقبلتُ وزُهرٌ تهادى ... كعجاج للملا تعسّفن رملا

واعلم أنه قبيح أن تصف المضمَر في الفعل بنفسك وما أشبهه؛ وذلك أنه قبيح أن تقول فعلتَ نفسك، إلا أن تقول: فعلت أنت نفسك. وإن قلتَ فعلتم أجمعون حسن؛ لأن هذا يعمّ به. وإذا قلتَ نفسك فإنما تريد أن تؤكد الفاعل، ولما كانت نفسك يتكلم بما مبتدأة وتحمل على ما يُجرّ ويُصب ويُرفع، شبهوها بما يشرك المضمَر، وذلك قولك: نزلتُ بنفس الجبل، ونفس الجبل مُقابلي، ونحو ذلك.  
وأما الأجمعون فلا يكون في الكلام إلا صفة.  
وكلُّهم قد تكون بمنزلة أجمعين لأن معناها معنى أجمعين، فهي تجري مجراها.  
وأما علامة الإضمار التي تكون منفصلة من الفعل ولا تغيّر ما عمل فيها عن حاله إذا أظهر فيه الاسم فإنه يشركها المظهر؛ لأنه يشبه المظهر، وذلك قولك: أنت وعبدُ الله ذاهبان، والكريم أنت وعبدُ الله.  
واعلم أنه قبيح أن تقول: ذهبت وعبدُ الله، وذهبتُ وعبدُ الله، وذهبت وأنا، لأن أنا بمنزلة المظهر. ألا ترى أن المظهر لا يشركه إلا أن يجيء في الشعر. قال الراعي:  
فلما لحقنا والجيادُ عشيةً ... دعوا يا كَلْبَ واعتزينا لعامر  
ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعتُ أمّا لا يُتكلّم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأمّا بدلٌ من اللفظ بالتونين، فصارت عندهم بمنزلة التونين، فلما ضعفتُ عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسم، ولم يجوز أيضاً أن يُتبعوها إياه وإن وصفوا؛ لا يحسن لك أن تقول مررت بك أنت وزيد كما جاز فيما أضمرت في الفعل نحو قمت أنت وزيد، لأن ذلك وإن كان قد أنزل منزلة آخر الفعل، فليس من الفعل ولا من تمامه، وهما حرفان يستغني كل واحدٍ منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه، وهذا يكون من تمام الاسم، وهو بدل من الزيادة التي في الاسم، وحال الاسم إذا أضيف إليه مثل حاله منفرداً، لا يستغني به، ولكنهم يقولون: مررتُ بكم أجمعين، لأن أجمعين لا يكون إلا وصفاً.

ويقولون: مررتُ بهم كلهم؛ لأنَّ أحدَ وجهيها مثلُ أجمعين.  
وتقول أيضاً: مررتُ بك نفسك، لما أجزتَ فيها ما يجوز في فعلتُم مما يكون معطوفاً على الأسماء احتملت هذا؛ إذ كانت لا تغيّر علامة الإضمار ها هنا ما عمل فيها، فصارعتُ ها هنا ما ينتصب، فجاز هذا فيها.  
وأما في الإشراك فلا يجوز، لأنه لا يحسن الإشراكُ في فعلتَ وفعلتُم إلا بأنت وأنتم. وهذا قول الخليل رحمه الله وتفصيله عن العرب.  
وقد يجوز في الشعر أن تُشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور، إذا اضطرَّ الشاعر.  
وجاز قمتَ أنت وزيدٌ، ولم يجز مررتُ بك أنت وزيدٌ؛ لأنَّ الفعل يستغني بالفاعل، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه، لأنه بمنزلة التنوين. وقد يجوز في الشعر. قال:  
أَبْكَ آيَةَ بِي أَوْ مُصَدَّرٍ ... مِنْ حُمْرِ الْجَلَّةِ جَابِ حَشَوْرٍ  
وقال الآخر:  
فاليومَ قَرِيبَ تَمَجُّونَا وَتَشْتَمِينَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ  
؟

## هذا باب

ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر  
وذلك الكاف في أنت كزيد، وحتى، ومُند.  
وذلك لأنهم استغنوا بقولهم مثلي وشيبي عنه فأسقطوه.  
واستغنوا عن الإضمار في حتى بقولهم: رأيتهم حتى ذلك، وبقولهم: دعه حتى يوم كذا وكذا، وبقولهم: دعه حتى ذلك، وبالإضمار في إلى إذا قال دعه إليه؛ لأنَّ المعنى واحد، كما استغنوا بمثلي ومثله عن كي وكه.  
واستغنوا عن الإضمار في مُد بقولهم: مذ ذاك؛ لأنَّ ذلك اسمٌ مبهم، وإنما يذكر حين يُظن أنه قد عرفت ما يعني. إلا أنَّ الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف، فيجرؤونها على القياس. قال العجاج: وأمَّ أوعالٍ كَها أو أقربا وقال العجاج:  
فلا ترى بعلاً ولا حلاتلاً ... كَهْ ولا كَهْنٌ إلا حاطِلاً  
شبهوه بقوله له وهنّ.  
ولو اضطرَّ شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال: ما أنت كي. وكَي خطأ؛ من قبل أنه ليس في العربية حرفٌ يُفتح قبل ياء الإضافة.  
؟

## باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن

وهو وهي وهم وهن وأننّ وهما وأنتما وأنتم وصفاً  
اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب للمضمرين، وذلك قولك: مررتُ بك أنت، ورأيتك أنت، وانطلقت أنت.

وليس وصفاً بمنزلة الطويل إذا قلت مررتُ بزَيْدِ الطويل، ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت مررتُ به نفسه وأتاني هو نفسه، ورأيتُه هو نفسه. وإنما تريدُ بمنّ ما تريدُ بالنفس إذا قلت: مررتُ به هو هو، ومررتُ به نفسه ولست تريدُ أن تحلّيه بصفة ولا قرابة كأخيك، ولكن التحوين صار ذا عندهم صفةً لأن حاله كحال الموصوف كما أن حال الطويل وأخيك في الصفة بمنزلة الموصوف في الإجراء، لأنه يلحقها ما يلحق الموصوف من الإعراب. واعلم أن هذه الحروف لا تكون وصفاً للمظهر، كراهية أن يصفوا المظهر بالضمير، كما كرهوا أن يكون أجمعون ونفسه معطوفاً على النكرة في قولهم: مررتُ برجلٍ نفسه ومررتُ بقومٍ أجمعين. فإن أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمّر قلت: رأيتُك إياك، ورأيتُه إياه. فإن أردت أن تبدل من المرفوع قلت: فعلتُ أنت، وفعل هو. فأنت وهو وأخواتهما نظائر إياه في النصب. واعلم أن هذا المضمّر يجوز أن يكون بدلاً من المظهر، وليس بمنزلة في أن يكون وصفاً له؛ لأن الوصف تابع للاسم مثل قولك: رأيتُ عبدَ الله أبا زيد. فأما البدل فمفرد كأنك قلت: زيدا رأيتُ أو رأيتُ زيدا ثم قلت إياه رأيت. وكذلك أنت وهو وأخواتهما في الرفع. واعلم أنه قبيح أن تقول مررتُ به وبزيدٍ هما، كما قبح أن تصف المظهر والمضمّر بما لا يكون إلا وصفاً للمظهر. ألا ترى أنه قبيح أن تقول: مررتُ بزَيْدٍ وبه الظرفين. وإن أراد البدل قال: مررتُ به وبزيدٍ بهما؛ لا بد من الباء الثانية في البدل.

؟

#### هذا باب من البدل أيضا

وذلك قولك: رأيتُه إياه نفسه، وضرِبته إياه قائماً. وليس هذا بمنزلة قولك: أظنه هو خيراً منك، من قبل أن هذا موضع فصل، والمضمّر والمظهر في الفصل سواء. ألا ترى أنك تقول رأيتُ زيدا هو خيراً منك، وقال الله عزّ وجلّ: "ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزلَ إليك من ربّك هو الحقّ". وإنما يكون الفصل في الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء. فأما ضربتُ وقتلتُ ونحوهما فإن الأسماء بعلمها بمنزلة المبني على المبتدأ، وإنما تذكر قائماً بعد ما يستغني الكلام ويكتفي، ويتنصب على أنه حال، فصار هذا كقولك: رأيتُه إياه يوم الجمعة. فأما نفسه حين قلت: رأيتُه إياه نفسه، فهو صفةً بمنزلة هو، وإياه بدل، وإنما ذكرتهما توكيداً، كقوله جلّ ذكره: "فسجد الملائكة كلهن أجمعون"؛ إلا أن إياه بدلٌ والنفس وصف، كأنك قلت: رأيتُ الرجلَ زيدا نفسه، وزيد بدلٌ ونفسه على الاسم. وإنما ذكرتُ هذا للتمثيل. وإنما كان الفصل في أظن ونحوها لأنه موضع يلزم فيه الخبر، وهو ألزم له من التوكيد؛ لأنه لا يجد منه بدءاً. وإنما فصل لأنك إذا قلت كان زيدٌ الظريف، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعناً لزيد، فإذا جئتُ به أعلمتُ أنها متضمنة للخبر. وإنما فصل لما لا بد له منه، ونفسه يجزئ من إياه، كما تجزئ منه الصفة؛ لأنك جئتُ بها توكيداً وتوضيحاً، فصارت كالصفة. ويدلك على بعده أنك لا تقول أنت إياك خيراً منه. فإن قلت أظنه خيراً منه، جاز أن تقول إياه؛ لأن هذا ليس موضع فصل، واستغنى الكلام، فصار كقولك: ضربتُه إياه. وكان الخليل يقول: هي عربية: إنك إياك خيراً منه. فإذا قلت إنك فيها إياك، فهو مثل أظنه خيراً منه، يجوز أن تقول: إياك.

ونظير آيا في الرفع أنت وأخواتها.

واعلم أنما في الفعل أقوى منها في إن وأخواتها. ويدلك على أن الفصل كالصفة، أنه لا يستقيم أظنه هو إياه خيراً منك إذا كان أحدهما لم يكن الآخر، لأن أحدهما يُجزئ من الآخر؛ لأن الفصل هو كالصفة، والصفة كالفصل. وكذلك أظنه إياه هو خيراً منه؛ لأن الفصل يجزئ من التوكيد، والتوكيد منه.

؟

باب ما يكون فيه هو وأنت

وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً

اعلم أنهن لا يكنّ فصلاً إلا في الفعل، ولا يكنّ كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلة في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء. فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلة في الابتداء، إعلماً بأنه قد فصل الاسم، وأنه فيما ينتظر الحدّث ويتوقعه منه، مما لا بد له من أن يذكره للمحدّث؛ لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذکور بعد المبتدأ لا بد منه، وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنه ذكر هو ليستدلّ الحدّث أن ما بعد الاسم ما يُخرجه مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه. هذا تفسير الخليل رحمه الله.

وإذا صارت هذه الحروف فصلاً وهذا موضع فصلها في كلام العرب، فأجره كما أجره. فمن تلك الأفعال: حسبتُ وخلتُ وظننتُ ورأيتُ إذا لم ترد رؤية العين؛ ووجدتُ إذا لم ترد وجدان الصالة، وأرى، وجعلتُ إذا لم ترد أن تجعلها بمنزلة عملت ولكن تجعلها بمنزلة صيرته خيراً منك، وكان وليس وأصبح وأمسى. ويدلك على أن أصبح وأمسى كذلك، أنك تقول أصبح أباك، وأمسى أحاك، فلو كانتا بمنزلة جاء وركب، لتبجح أن تقول أصبح العاقل وأمسى الظريف، كما يقبح ذلك في جاء وركب ونحوهما. فمما يدلّك على أنهما بمنزلة ظننتُ أنه يُذكر بعد الاسم فيهما ما يُذكر في الابتداء.

واعلم أن ما كان فصلاً لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر، وذلك قولك: حسبتُ زيداً هو خيراً منك، وكان عبد الله هو الظريف، وقال الله عزّ وجلّ: " ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ".

وقد زعم ناسٌ أن هو هنا صفة، فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها هنا صفة للمظهر. ولو كان ذلك كذلك لجاز مررتُ بعبد الله هو نفسه، فهو هنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب لأنه ليس من مواضعها عندهم. ويدخل عليهم: إن كان زيد هو الظريف، وإن كنا لنحن الصالحين. فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون. ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللام؛ لأنك لا تُدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول: إن كان زيد للظريف عاقلاً. ولا يكون هو ولا نحن ها هنا صفةً وفيهما اللام.

ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: " ولا يحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم "، كأنه قال: ولا يحسبنّ الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم. ولم يذكر البخل اجترأ بعلم المخاطب بأنه البخل، لذكره يبخلون. ومثل ذلك قول العرب: " من كذب كان شراً له "، يريد كان الكذب شراً له، إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد

علم أنه الكذب، لقوله كذب في أول حديثه؛ فصار هو وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغواً، في أنها لا تتغير ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكر.

واعلم أنها تكون في إن وأخواتها فصلاً وفي الابتداء، ولكن ما بعدها مرفوع، لأنه مرفوع قبل أن تذكر الفصل. واعلم أن هو لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة، مما طال ولم تدخله الألف واللام، فصارع زيدا وعمراً نحو خير منك ومثلك، وأفضل منك وشرّ منك، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها. لو قلت: كان زيد هو منطلقاً، كان قبيحاً حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام. وأما قوله عزّ وجلّ: " إن ترني أنا أقلّ منك مالا وولداً " فقد تكون أنا فصلاً وصفة، وكذلك " وما تقدّموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً " .

وقد جعل ناسٌ كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول: أظنّ زيداً أبوه خيرٌ منه، ووجدتُ عمراً أخوه خيرٌ منه. فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤية كان يقول: أظنّ زيداً هو خيرٌ منك. وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤونها: " وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون " . وقال الشاعر، قيس بن ذريح: تُبكي على لُبّي وأنت تركتها ... وكنت عليها بللاً أنت أقدرُ وكان أبو عمرو يقول: إن كان هو العاقل.

وأما قولهم: " كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه اللذان يهودانه وينصرانه " ، ففيه ثلاثة أوجه: فالرفع وجهان والنصب وجه واحد.

فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمراً في يكون، والأبوان مبتدآن، وما بعدهما مبني عليهما، كأنه قال: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه. ومن ذلك قول الشاعر، رجل من بني عبيس: إذا ما المرء كان أبوه عبيس ... فحسبك ما تريد الى الكلام وقال آخر:

متى ما يُفد كسباً يكن كل كسبه ... له مطعمٌ من صدرِ يوم ومأكلٌ والوجه الآخر: أن تعمل يكون في الأبوين، ويكون هُما مبتدأ وما بعده خيراً له. والنصب على أن تجعل هُما فصلاً.

وإذا قلت: كان زيد أنت خيرٌ منه، وكنت أنا يومئذٍ خيرٌ منك فليس إلا الرفع؛ لأنك إنما تفصل بالذي تعني به الأول إذا كان ما بعد الفصل هو الأول وكان خبره، ولا يكون الفصل ما تعني به غيره. ألا ترى أنك لو أخرجت أنت لاستحال الكلام وتغير المعنى، وإذا أخرجت هو من قولك كان زيد هو خيراً منك لم يفسد المعنى. وأما إذا كان ما بعد الفصل هو الأول قلت: هذا عبد الله هو خيرٌ منك، وضربتُ عبد الله هو قائمٌ، وما شأن عبد الله هو خيرٌ منك، فلا تكون هو وأخواتها فصلاً فيها وفي أشباهها هنا؛ لأن ما بعد الاسم هنا ليس بمنزلة ما يُبنى على المبتدأ، وإنما ينتصب على أنه حالٌ كما انتصب قائم في قولك: انظر إليه قائماً. ألا ترى أنك لا تقول هذا زيد هو القائم، ولا ما شأنك أنت الظريفُ. ألا ترى أن هذا بمنزلة راكب في قولك مرّ زيدٌ راكباً. فليس هذا بالوضع الذي يحسن فيه أن يكون هو وأخواتها فصلاً؛ لأن ما بعد الأسماء هنا لا يفسد تركه الكلام، فيكون دليلاً على أنه فيما تكلمه به، وإنما يكون هو فصلاً في هذه الحال.

## باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلاً

ولكن يكنّ بمنزلة اسم مبتدأ.

وذلك قولك: ما أظن أحداً هو خير منك، وما أجعل رجلاً هو أكرم منك، وما إخال رجلاً هو أكرم منك. لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة، وكما أن كلهم وأجمعين لا يكرران على نكرة، فاستبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأتأ معرفة، فلم تصر فصلاً إلا لمعرفة كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة.

وأما أهل المدينة فينزلون هو ها هنا بمنزلة بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع. فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن. يقول: لحن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: "هؤلاء بناقي هن أطهر لكم"، فنصب.

وكان الخليل يقول: والله إنه لعظيم جعلهم هو فصلاً في المعرفة وتصييرهم إياها بمنزلة ما إذا كانت ما لغواً، لأن هو بمنزلة أبوه، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا ما في بعض المواضع بمنزلة ليس. وإنما قياسها أن تكون بمنزلة كأنما وإنما. ومما يقوي ترك ذلك في النكرة أنه لا يستقيم أن تقول: رجلٌ خيرٌ منك. ويقول: لا يستقيم أظن رجلاً خيراً منك، فإن قلت: لا أظن رجلاً خيراً منك فـجيد بالغ. ولا تقول: أظن رجلاً خيراً منك، حتى تنفي وتجعله بمنزلة أحد، فلما خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء، لم يجر في النفي مجراه لأنه قبيح في الابتداء وفيما أجري مجراه من الواجب، فهذا مما يقوي ترك الفصل.

؟

## هذا باب أي

اعلم أن أيّاً مضافاً وغير مضاف بمنزلة من. ألا ترى أنك تقول: أيّ أفضل، وأيّ القوم أفضل. فصار المضاف وغير المضاف يجريان مجرى من، كما أن زيدا وزيداً مناة يجريان مجرى عمرو، فحال المضاف في الإعراب والحسن والقبح كحال المفرد. قال الله عز وجل: "أيّاً ما تدعو فله الأسماء الحسنى"؛ فحسُن كحسنة مضافاً. وتقول: أيها تشاء لك، فتشأ صلة لأيتها حتى كمل اسماً، ثم بنيت لك على أيها، كأنك قلت: الذي تشاء لك. وإن أضمرت الفاء جاز وجرمت تشأ، ونصبت أيها. وإن أدخلت الفاء قلت: أيها تشأ فلك؛ لأنك إذا جازيت لم يكن الفعل وصلاً، وصار بمنزلة في الاستفهام إذا قلت أيها تشاء؟ وكذلك من تجري مجرى أي في الذي ذكرنا وتقع موقعه.

وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: اضرب أيهم أفضل؟ فقال: القياس النصب، كما تقول: اضرب الذي أفضل، لأن أيّاً في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي، كما أن من في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي.

وحديثنا هارون أن ناساً، وهم الكوفيون يقرؤنها: "ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً"، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: امرؤ على أيهم أفضل، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضل، لأنك تُنزل أيّاً ومن منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام.

وزعم الخليل أن أيهم إنما وقع في اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية، كأنه قال: اضرب الذي يقال له أيهم أفضل،

وشبهه بقول الأخطل:

ولقد آبيتُ من الفتاة بمنزل ... فأبيتُ لا حرجٌ ولا محرومٌ  
وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك: أشهدُ إنك لرسولُ الله.

واضربَ معلقةً. وأرى قولهم: اضربَ أيهم أفضلُ على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر، وبمنزلة الفتحة في الآن حين قالوا من الآن إلى غدٍ، ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئاً لم تجيء أخواته عليه إلا قليلاً، واستعمل استعمالاً لم تُستعمله أخواته إلا ضعيفاً. وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضل فاضرب، واضرب من أفضل، حتى يدخل هو. ولا يقول: هات ما أحسن حتى يقول ما هو أحسن. فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يُستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً. كما أن قولك: يا الله حين خالف سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه، وكما أن ليس لما خالفت سائر الفعل ولم تصرف تصرف الفعل تُركت على هذه الحال.

وجاز إسقاط هو في أيهم كما كان: لا عليك، تخفيفاً، ولم يجز في أخواته إلا قليلاً ضعيفاً.  
وأما الذين نصّبوا ففاسوه وقالوا: هو بمنزلة قولنا اضرب الذين أفضل، إذا أئرنّا أن نتكلم به. وهذا لا يرفعه أحد. ومن قال: امرؤ على أيهم أفضل قال: امرؤ بأيهم أفضل؛ وهما سواء. فإذا جاء أيهم مجيئاً يحسن على ذلك الخيء أخواته ويكثر رجوع إلى الأصل وإلى القياس، كما ردا ما زيدٌ إلا منطلقاً إلى الأصل وإلى القياس.  
وتفسير الخليل رحمه الله ذلك الأول بعيد، إنما يجوز في شعر أو في اضطرار. ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول: اضرب الفاسق الخبيث تريد الذي يقال له الفاسق الخبيث.

وأما قول يونس فلا يشبهه أشهد إنك لمنطلق. وسترى بيان ذلك في باب إن وأن إن شاء الله.  
ومن قولهما: اضرب أي أفضل. وأما غيرهما فيقول: اضرب أي أفضل. ويقيس ذا على الذي وما أشبهه من كلام العرب، ويسلم في ذلك المضاف إلى قول العرب ذلك، يعني أيهم، وأجروا أي على القياس.  
ولو قالت العرب اضرب أي أفضل لقلته، ولم يكن بد من متابعتهم. ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس، كما أنك لا تقيس على أمس أمسك، ولا على أيقول، ولا سائر أمثلة القول، ولا على الآن أنك. وأشبهه هذا كثير.

ولو جعلوا أيّاً في الانفراد بمنزلة مضافاً لكانوا خُلُقاً إن كان بمنزلة الذي معرفة أن لا ينون؛ لأن كل اسم ليس يتمكن لا يدخله التنوين في المعرفة ويدخله في النكرة. وسترى بيان ذلك فيما ينصرف ولا ينصرف إن شاء الله.  
وسألته رحمه الله عن أبي وأبيك كان شراً فأخزاه الله؟ فقال: هذا كقولك: أخزى الله الكاذب مني ومنك، إنما يريد منا. وكقولك: هو بيني وبينك، تريد هو بيننا. فإنما أراد أننا كان شراً، إلا أنهما لم يشتركا في أي ولكنه أخلصه لكل واحدٍ منهما. وقال الشاعر، العباس ابن مرداس:

فأيي ما وأبيك كان شراً ... فسيق إلى المقامة لا يراها

وقال خدّاش بن زهير:

ولقد علمتُ إذا الرجال تناهزوا ... أبي وأبيكم أعزُّ وأمع

وقال خدّاش أيضاً:

فأيي وأبي الحُصين وعشعث ... غداة التقينا كان عندك أعذرا

؟باب مجرى أي مضافاً على القياس

وذلك قولك: اضرب أيهم هو أفضل، واضرب أيهم كان أفضل، واضرب أيهم أبوه زيد. جرى ذا على القياس لأن الذي يحسنها هنا. ولو قلت: اضرب أيهم عاقل رفعت، لأن الذي عاقل قيحة. فإذا أدخلت هو نصبت لأن الذي هو عاقل حسن. ألا ترى أنك لو قلت: هذا الذي هو عاقل، كان حسناً. وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع عربياً يقول: ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً. وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا فقياسه اضرب أيهم قاتل لك شيئاً.

قلت: أفيقال: ما أنا بالذي منطلق؟ فقال: لا. فقلت: فما بال المسألة الأولى؟ فقال: لأنه إذا طال الكلام فهو أمثل قليلاً، وكان طولُه عوض من ترك هو. وقل من يتكلم بذلك؟ باب أي مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلا بصلة

فمن ذلك قولك: اضرب أي من رأيت أفضل. فمن كمل اسماً برأيت فصار بمنزلة القوم، فكأنك قلت: أي القوم أفضل، وأيهم أفضل، وكذلك أي الذين رأيت في الدار أفضل. وتقول: أي الذين رأيت في الدار أفضل؟ لأن رأيت من صلة الذين، وفيها متصلة برأيت، لأنك ذكرت موضع الرؤية، فكأنك قلت أيضاً: أي القوم أفضل وأيهم أفضل؛ لأن فيها لم تغيّر الكلام عن حاله. كما أنك إذا قلت: أي من رأيت قومه أفضل؟ كان بمنزلة قولك: أي من رأيت أفضل. فالصلة معاملة وغير معاملة في القوم سواء. وتقول: أي من في الدار رأيت أفضل، وذاك لأنك جعلت في الدار صلة فتم المضاف إليه أي اسماً، ثم ذكرت رأيت، فكأنك قلت: أي القوم رأيت أفضل، ولم تجعل في الدار ها هنا موضعاً للرؤية. وتقول: أي من في الدار رأيت أفضل، كأنك قلت: أي من رأيت في الدار أفضل. ولو قلت أي من في الدار رأيت زيداً، إذا أردت أن تجعل في الدار موضعاً للرؤية لجاز. ولو قلت: أي من رأيت في الدار أفضل، قدمت أو أخرت سواء.

وتقول في شيء منه آخر: أي من إن يأتنا نعطه نكرم. فهذا إن جعلته استفهاماً فأعرابه الرفع، وهو كلام صحيح، من قبل أن يأتنا نعطه صلة لمن فكملة اسماً. ألا ترى أنك تقول من إن يأتنا نعطه بنو فلان، كأنك قلت: القوم بنو فلان، ثم أضفت أيّاً إليه، فكأنك قلت: أي القوم نكرمهم وأيهم نكرمهم؟ فإن لم تدخل الهاء في نكرم نصبت، كأنك قلت: أيهم نكرم.

فإن جعلت الكلام خبراً فهو محال؛ لأنه لا يحسن أن تقول في الخبر: أيهم نكرمهم. ولكنك إن قلت أي من إن يأتنا نعطه نكرم نهن، كان في الخبر كلاماً، لأن أيهم بمنزلة الذي في الخبر، فصار نكرم صلة، وأعملت نهن، كأنك قلت: الذي نكرم نهن.

وتقول: أي من إن يأتنا نعطه نكرم نهن، كأنك قلت: أيهم نكرم نهن. وتقول: أي من يأتنا يريد صلتنا فحدثه، فيستحيل في وجه ويجوز في وجه. فأما الوجه الذي يستحيل فهو أن يكون يريد في موضع مُريد إذا كان حالاً فيه وقع الإتيان، لأنه معلق بآتيننا، كما كان فيها معلقاً برأيت في: أي من رأيت في الدار أفضل، فكأنك قلت: أيهم فحدثه. فهذا لا يجوز في خبر ولا استفهام.

وأما الوجه الذي يجوز فيه فإن يكون يريد مبنياً على ما قبله، ويكون يأتنا الصلة. فإن أردت ذلك كان كلاماً،

كأنك قلت: أيهم يريد صلّتا فنحدّثه وفحدّثه إن أردت الخبر.

وأما أيّ من يأتيها فنحدّثه فهو محال. لأن أيهم فنحدّثه محال. فإن أخرجت الغاء فقتل: أي من يأتيني نُحدّثه، فهو كلام في الاستفهام، محال في الإخبار.

وتقول: أيّ من إن لم يأت من إن يأتنا نُعطه تأت بكرمك. وذلك أن من الثانية صلّتها إن يأتنا نُعطه، فصار بمنزلة زيد، فكأنك قلت: أي من إن يأت زيدا يُعطه تأت بكرمك، فصار إن يأت زيدا يُعطه صلة لمن الأولى، فكأنك قلت: أيهم تأت بكرمك.

فجميع ما جاز وحسن في أيهم ها هنا جاز في: أي من إن يأت من إن يأتنا نُعطه، لأنه بمنزلة أيهم. وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: أيهن فلانة وأيتهن فلانة فقال: إذا قلت أيّ فهو بمنزلة كل لأن كلاً مذكّر يقع للمذكر والمؤنث وهو أيضاً بمنزلة بعض، فإذا قلت أيتهن فإنك أردت أن توث الاسم، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل رحمه الله يقول: كلتهن منطلقاً.

باب أي إذا كتّ مستفهماً بما عن نكرة

وذلك أن رجلاً لو قال: رأيت رجلاً قلت: أيّ؟ فإن قال: رأيت رجلين قلت: أيّين؟ وإن قال: رأيت رجلاً قلت: أيّين؟ فإن أخلقت يا فتى في هذا الموضع فهي على حالها قبل أن تلحق يا فتى.

وإذا قال رأيت امرأة قلت: أيّة يا فتى؟ فإن قال: رأيت امرأتين قلت: أيّتين يا فتى؟ فإن قال: رأيت نسوة قلت: أيّات يا فتى؟ فإن تكلم بجميع ما ذكرنا مجروراً جررت أيّاً، وإن تكلم به مرفوعاً رفعت أيّاً، لأنك إنما تسألم على ما وضع عليه المتكلم كلامه.

قلت: فإن قال: رأيت عبد الله أو مررت بعد الله؟ قال: فإن الكلام أن لا تقول أيّاً، ولكن تقول: من عبد الله؟ وأيّ عبد الله؟ لا يكون إذا جئت بأي إلا الرفع، كما أنه لا يجوز إذا قال: رأيت عبد الله أن تقول منّا؟ وكذلك لا يجوز إذا قال رأيت عبد الله أن تقول أيّاً؟ ولا تجوز الحكاية فيما بعد أي كما جاز فيما بعد من وذلك أنه إذا قال رأيت عبد الله قلت: أيّ عبد الله؟ وإذا قال: مررت بعد الله قلت: أيّ عبد الله؟ وإنما جازت الحكاية بعد من في قولك من عبد الله، لأن أيّاً واقعة على كل شيء، وهي للآدميين. ومن أيضاً مُسكّنة في غير باهما، فكذلك يجوز أن تجعل ما بعد من في غير باه.

باب من إذا كتّ مستفهماً عن نكرة

اعلم أنك تشي من إذا قلت رأيت رجلين كما تشي أيّاً، وذلك قولك: رأيت رجلين، فتقول: منّين كما تقول أيّين. وأتاني رجلان فتقول: منان، وأتاني رجال فتقول: منون. وإذا قال: رأيت رجلاً قلت: منين، كما تقول أيّين. وإن قلت رأيت امرأة قلت: منّة؟ كما تقول أيّة. فإن وصل قال من يا فتى، للواحد والاثنين والجميع. وإن قال رأيت امرأتين قلت منّتين كما قلت أيّتين، إلا أن النون مجزومة. فإن قال: رأيت نساء قلت: منات كما قلت أيّات، إلا أن الواحد يخالف أيّاً في موضع الجرّ والرفع، وذلك قولك: أتاني رجل فتقول منو، وتقول مررت برجل فتقول مني. وسنين وجه هذه الواو والياء في غير هذا الموضع إن شاء الله.

فأيّ في موضع الجرّ والرفع إذا وقفت بمنزلة زيد وعمرو؛ وذلك لأن التثنية لا يلحق من في الصلة وهو يلحق أيّاً فصارت بمنزلة زيد وعمرو وأما من فلا يبنون في الصلة، فجاء في الوقف مخالفاً.

وزعم الخليل أن منّة ومنّتين ومنّين ومنات ومنين كل هذا في الصلة مُسكن النون، وذلك أنك تقول إذا رأيت رجلاً أو نساءً أو امرأة أو امرأتين، أو رجلاً أو رجلين: مني يا فتى.

وزعم الخليل رحمه الله أن الدليل على ذلك أنك تقول مَنْو في الوقف، ثم تقول مَنْ ي فتى، فيصير بمنزلة قولك مَنْ قال ذلك؟ فتقول: مَنْ يا فتى إذا عنيت جميعاً، كأنك تقول مَنْ قال ذلك، إذا عنيت جماعةً. وإما فارق باب مَنْ باب أيّ أن أيّاً في الصلة يشبث فيه التثنية، تقول: أيّ ذا وأيةً ذه.

وزعم أن من العرب، وقد سمعناه من بعضهم، من يقول: أيّون هؤلاء، وأيان هذان. فأيّ قد تُجمع في الصلة وتضاف وتثنى وتثون، ومن لا يثنى ويُجمع في الاستفهام ولا يضاف، وأيّ منون على كل حال في الاستفهام وغيره، فهو أقوى.

وحدثنا يونس أن ناساً يقولون أبدأً: منّا ومنّي ومنو، عنيت واحداً أو اثنين أو جميعاً في الوقف. فمن قال هذا قال أيّاً وأيّ وأيّ إذا عنى واحداً أو جميعاً أو اثنين. فإن وصل نون أيّاً. وإنما فعلوا ذلك بمن لأنهم يقولون: مَنْ قال ذلك؟ فيعنون ما شاءوا من العدد. وكذلك أيّ، تقول أيّ يقول ذلك؟ فتعني بها جميعاً وإن شاء عنى اثنين. وأما يونس فإنه كان يقيس منّة على أية، فيقول: منّة ومنّة ومنّة، إذا قال يا فتى. وكذلك ينبغي له أن يقول إذا أثير أن لا يغيرها في الصلة.

وهذا بعيد، وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يُسمع بعد:

أثوا ناري فقلت منون أتم ... فقالوا الجئن قلت عموا ظلاما

وزعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول: ضرب من منّا؟ وهذا بعيد لا تكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير.

وكان يونس إذا ذكرها يقول لا يقبل هذا كل أحد. وإنما يجوز منون يا فتى على ذا.

وينبغي لهذا أن لا يقول مَنْو في الوقف، ولكن يجعله كأي. وإذا قال رأيت امرأةً ورجلاً، فبدأت في المسألة بالمؤنث قلت: من ومنّا؛ لأنك تقول مَنْ يا فتى في الصلة في المؤنث. وإن بدأت بالذكور قلت من ومنّة؟ وإنما جمعت أيّ في الاستفهام ولم تُجمع في غيره لأنه إنما الأصل فيها الاستفهام، وهي فيه أكثر في كلامهم، وإنما تشبه الأسماء التامة التي لا تحتاج إلى صلة في الجزاء وفي الاستفهام. وقد تشبه من بها في هذه المواضع لأنها تجري مجراها فيها. ولم تقوَ قوة في أيّ لما ذكرت لك، ولما يدخلها من التثنية والإضافة.

باب ما لا تحسن فيه من

كما تحسن فيما قبله

وذلك أنه لا يجوز أن يقول الرجل: رأيت عبد الله، فتقول منّا، لأنه إذا ذكر عبد الله فإنما يذكر رجلاً تعرفه بعينه، أو رجلاً أنت عنده ممن يعرفه بعينه فإنما تسأله على أنك ممن يعرفه بعينه، إلا أنك لا تدري الطويل هو أم القصير أم ابن زيد أم ابن عمرو؟ ففكرهوا أن يُجرى هذا مجرى النكرة إذا كانا مفترقين. وكذلك رأيتته ورأيت الرجل، لا يحسن لك أن تقول فيهما إلا من هو ومن الرجل.

وقد سمعنا من العرب من يقال له ذهبنا معهم فيقول: مع منين؟ وقد رأيتته، فيقول: منّا أو رأيت منّا. وذلك أنه سأله على أن الذين ذكر ليسوا عنده ممن يعرفه بعينه، وأن الأمر ليس على ما وضعه عليه الخدث، فهو ينبغي له أن يسأل في ذا الموضع كما سأل حين قال رأيت رجلاً.

؟

باب اختلاف العرب في الاسم

المعروف الغالب إذا استفهت عنه بمن

اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت زيدا: من زيدا؟ وإذا قال مررتُ بزيد قالوا: من زيدا؟ وإذا قال: هذا عبد الله قالوا: من عبد الله؟ وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال. وهو أقيسُ القولين.

فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أهم حكوا ما تكلم به المستول، كما قال بعض العرب: دعنا من تمرتان، على الحكاية لقوله: ما عنده تمرتان. وسمعتُ عريبا مرة يقول لرجل سأله فقال: أليس قرشيا؟ فقال: ليس بقرشيا، حكاية لقوله. فجاز هذا في الاسم الذي يكون علما غالبا على ذا الوجه، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنه الأكثر في كلامهم، وهو العلم الأول الذي به يتعارفون. وإنما يحتاج إلى الصفة إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة. وإنما حكى مبادرة للمستول، أو توكيدا عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلم به. والكناية بمنزلة الاسم.

وإذا قال: رأيت أبا خالد لم يجز من أبا خالد إلا على قول من قال: دعنا من تمرتان، وليس بقرشيا. والوجه الرفع لأنه ليس باسم غالب.

وقال يونس: إذا قال رجل: رأيت زيدا وعمرا، أو زيدا وأخاه، أو زيدا أبا عمرو، فالرفع يرده إلى القياس والأصل إذا جاوز الواحد، كما تُرد ما زيدا إلا منطلقا إلى الأصل. وأما ناسٌ ففهم قاسوه فقالوا: تقول من أخو زيد وعمرو، ومن عمرا وأبا زيد، تُتبع الكلام بعضه بعضا. وهذا حسن.

فإذا قالوا من عمرا ومن أخو زيد، رفعوا أبا زيد، لأنه قد انقطع من الأول بمن الثاني الذي مع الأخ، فكأنك قلت من أخو زيد؟ كما أنك تقول تبا له وويلا؛ وتبا له وويل له.

وسألت يونس عن: رأيت زيدا بن عمرو فقال: أقول من زيد ابن عمرو؛ لأنه بمنزلة اسم واحد. وهكذا ينبغي، إذا كنت تقول يا زيد ابن عمرو، وهذا زيد بن عمرو، فتسقط التوین. فأما من زيد الطويل فالرفع على كل حال؛ لأن أصل هذا جرى للواحد لتعرفه له بالصفة، فلما جاوز ذلك رده إلى الأعراف. ومن نون زيدا جعل ابن صفة منفصلة ورفع في قول يونس. فإذا قال رأيت زيدا قال: أي زيد، فليس فيه إلا الرفع، يُجرى به على القياس. وإنما جازت الحكاية في من لأنهم لمن أكثر استعمالا وهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره. وإن أدخلت الواو والفاء في من فقلت: فمن أو ومن، لم يكن فيما بعده إلا الرفع.

باب من إذا أردت أن يضاف لك

من تسأل عنه

وذلك قولك: رأيت زيدا، فتقول: المني. فإذا قال رأيت زيدا وعمرا قلت: المنين. فإذا ذكر ثلاثة قلت: المنين، وتحمل الكلام على ما حمل عليه المستول إن كان مجرورا أو منصوبا أو مرفوعا، كأنك قلت: القرشي أم القشفي. فإن قال القرشي نصب، وإن شاء رفع على هو، كما قال صالح في: كيف كنت؟ فإن كان المستول عنه من غير الإنس فالجواب المن والهنة، والقلائن والقلائنة؛ لأن ذلك كناية عن غير الآدميين.

باب إجرائهم صلة من وخبره

إذا عنيت اثنين صلة اللذين، وإذا عنيت جميعا كصلة الذين

فمن ذلك قوله عز وجل: " ومنهم من يستعمون إليك ". ومن ذلك قول العرب فيما حدثنا يونس: من كانت أمك وأبهن كانت أمك، ألحق تاء التأنيث لما عني مؤنثا كما قال: يستعمون إليك حين عني جميعا.

وزعم الخليل رحمه الله أن بعضهم قرأ: " وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكَ لَهٗ وَرَسُولُهُ " ، فجعلت كصلة التي حين عنيت مؤنثاً .  
فإذا ألحقت التاء في المؤنث ألحقت الواو والنون في الجميع . قال الشاعر حين عنى الإثنين، وهو الفرزدق:  
تعال فإن عاهدتني لا لا تخونني ... نكن مثل من يا ذئب يصطحبان  
؟

### باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي

وليس يكون كالذي إلا مع ما ومن في الاستفهام، فيكون ذا بمنزلة الذي ويكون ما حرف الاستفهام، وإجرائهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد.

أما إجرائهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاع حسن. وقال الشاعر، لبيد بن ربيعة:  
ألا تسألان المرء ماذا يحاول ... أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

وأما إجرائهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد فهو قولك: ماذا رأيت؟ فنقول: خيراً؛ كأنك قلت: ما رأيت؟ ومثل ذلك قولهم: ماذا ترى؟ فنقول: خيراً. وقال جل ثناؤه: " ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً " . فلو كان ذا لغوا لما قالت العرب: عمّذا تسأل؟ ولقالوا: عمّذا تسأل، كأنهم قالوا: عمّ تسأل، ولكنهم جعلوا ما وذا اسماً واحداً، كما جعلوا ما وإن حرفاً واحداً حين قالوا: إنما.

ومثل ذلك كأنما وحيثما في الجزاء.

ولو كان ذا بمنزلة الذي في ذا الموضع البتة لكان الوجه في ماذا رأيت إذا أجاب أن يقول: خيراً. وقال الشاعر،  
وسمعنا بعض العرب يقول:

دعي ماذا عملت سأقويه ... ولكن بالمغيّب نبيني

فالذي لا يجوز في هذا الموضع، وما لا يحسن أن تُلغيهما.

وقد يجوز أن يقول الرجل: ماذا رأيت؟ فيقول: خيراً، إذا جعلت ما وذا اسماً واحداً كأنه قال: ما رأيت خيراً، ولم يُجبه على رأيت.

ومثل ذلك قولهم في جواب كيف أصبحت؟ فيقول: صالح، وفي من رأيت فيقول: زيد، كأنه قال: أنا صالح ومن رأيت زيد. والنصب في هذا الوجه، لأنه الجواب، على كلام المخاطب، وهو أقرب إلى أن تأخذ به. وقال عز وجل:  
" ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين " . وقد يجوز أن تقول إذا قلت من الذي رأيت: زيداً؛ لأن ها هنا معنى فعل فيجوز النصب ها هنا كما جاز الرفع في الأول.

؟

### باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام

إذا أنكرت أن تُثبت رأيه على ما ذكر أو تنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر.

فالزيادة تتبع الحرف الذي هو قبلها، الذي ليس بينه وبينها شيء. فإن كان مضموماً فهو واو، وإن كان مكسوراً فهي ياء، وإن كان مفتوحاً فهي ألف، وإن كان ساكناً تحرك، لئلا يسكن حرفان، فيتحرك كما يتحرك في الألف واللام والسواكن مكسوراً، ثم تكون الزيادة تابعة له.

فمما تحرك من السواكن كما وصفت لك وتبعته الزيادة قول الرجل: ضربت زيداً، فتقول منكراً لقوله: أزيدنيه.

وصارت هذه الزيادة علماً لهذا المعنى، كعلم الندبة، وتحركت النون لأنها ساكنة، ولا يسكن حرفان.  
فإن ذكر الاسم مجروراً جرت، أو منصوباً نصبته، أو مرفوعاً رفعته، وذلك قولك إذا قال: رأيت زيداً: أزيدنيه؟  
وإذا قال مررتُ بزيد: أزيدنيه؟ وإذا قال هذا زيدٌ: أزيدنيه؟، لأنك إنما تسأل عما وضع كلامه عليه.  
وقد يقول لك الرجل: أتعرف زيداً؟ فتقول: أزيدنيه. إما منكراً لرأيه أن يكون على ذلك، وإما على خلاف المعرفة.  
وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أنا إني؟ منكراً لرأيه أن يكون على خلاف  
أن يخرج.

ويقول: قد قدم زيد، فتقول: أزيدنيه؟ غير رادّ عليه متعجباً أو منكراً عليه أن يكون رأيه على غير أن يقدم؛ أو  
أنكرت أن يكون قديم فقلت: أزيدنيه؟ فإن قلت مجيباً لرجل قال: قد لقيتُ زيداً وعمراً قلت: أزيداً وعمريه؟ تجعل  
العلامة في منتهى الكلام. ألا ترى أنك تقول إذا ضربتُ عمراً: أضربتُ عمراً؟ وإن قال: ضربتُ زيداً الطويل  
قلت: أزيداً الطويلاً؟ تجعلها في منتهى الكلام.

وإن قلت: أزيداً يا فتى، تركت العلامة كما تركت علامة التأنيث والجمع حرف اللين في قولك: منا ومني ومنو،  
حين قلت يا فتى، وجعلت يا فتى بمنزلة ما هو في من حين قلت من يا فتى، ولم تقل منين ولا منة ولا مني، أذهبت  
هذا في الوصل، وجعلت يا فتى بمنزلة ما هو من مسألتك يمنع هذا كله، وهو قولك من ومنة إذا قال رأيت رجلاً  
وامرأة. فمنة قد منعت من من حروف اللين، فكذلك هو هنا يمنع كما يمنع ما كان في كلام المسئول العلامة من  
الأول. ولا تدخل في يا فتى العلامة لأنه ليس من حديث المسئول فصار هذا بمنزلة الطويل حين منع العلامة زيداً  
كما منع من ما ذكرتُ لك؛ وهو كلام العرب.

ومما تتبعه هذه الزيادة من التحركات، كما وصفتُ لك قوله: رأيت عُثمان، فتقول: أعثماناه، ومررت بعثمان،  
فتقول: أعثماناه، ومررت بجذام فتقول: أحذاميه، وهذا عمر فتقول: أعمرؤه، فصارت تابعة كما كانت الزيادة التي  
في وأغلامه تابعة.

واعلم أن من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم إن فيقول: أعمرُ إني، وأزيدُ إني، فكأنهم أرادوا أن  
يزيدوا العلم بياناً وإيضاحاً، كما قالوا: ما إن، فأكلوا بيان. وكذلك أوضحوا بها هنا، لأن في العلم الهاء، والهاء  
خفية، والياء كذلك، فإذا جاء الهمزة والنون جاء حرفان لو لم يكن بعدهما الهاء وحرف اللين كانوا مستغنين بهما.  
ومما زادوا به الهاء بياناً قولهم: اضربه.

وقالوا في الباء في الوقف: سعدجُ يريدون سعدي.

فإنما ذكرت لك هذا لتعلم أنهم قد يطلبون إيضاحها بنحو من هذا الذي ذكرتُ لك.

وإن شئت تركت العلامة في هذا المعنى كما تركت علامة الندبة.

وقد يقول الرجل: إني قد ذهبت، فتقول: أذهبتوه؟ ويقول: أنا خارج، فتقول: أنا إني، تُلحق الزيادة ما لفظ به،  
وتحكيه مبادرة له وتبييناً أنه يُنكر عليه ما تكلم به، كما فعل ذلك في: من عبد الله؟ وإن شاء لم يتكلم بما لفظ به،  
وألحق العلامة ما يصحح المعنى، كما قال حين قال: أخرج إلى البادية: أنا إني.

وإن كنت متشككاً مسترشداً إذا قال ضربتُ زيداً، فإنك لا تُلحق الزيادة. وإذا قال ضربته فقلت: أقلتُ ضربته؟ لم  
تُلحق الزيادة أيضاً؛ لأنك إنما أوقعت حرف الاستفهام على قلت، ولم يكن من كلام المسئول، وإنما جاء على  
الاسترشاد، لا على الإنكار.

الجزء الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء

اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتتصبها لا تعمل في الأسماء، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: أن، وذلك قولك: أريد أن تفعل. وكى، وذلك جنتك لكى تفعل. ولن. فأما الخليل فرعم أنها لا أن، ولكنهم حذفوا لكثرتة في كلامهم كما قالوا: ويلمّه يريدون وى لأّمه، وكما قالوا يومئذ، وجعلت بمنزلة حرف واحد، كما جعلوا هلاً بمنزلة حرف واحد، فإنما هي هل ولا. وأما غيره فرعم أنه ليس في لن زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شئ على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً. ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيداً فلن أضرب لأن هذا اسم والفعل صلة فكأته قال: أما زيداً فلا الضرب له.

باب الحروف التي تضمّر فيها أن

وذلك اللام التي في قولك: جنتك لتفعل. وحتى، وذلك قولك: حتى تفعل ذاك فإنما انتصب هذا بأن، وأن ههنا مضمرة؛ ولو لم تضمرها لكان الكلام محلاً، لأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال. فإذا أضمرت أن حسن الكلام لأن أن وتفعل بمنزلة اسم واحد، كما أن الذي وصلته بمنزلة اسم واحد؛ فإذا قلت: هو الذي فعل فكأنك قلت: هو الفاعل، وإذا قلت: أخشى أن تفعل فكأنك قلت: أخشى فعلك. أفلا ترى أن أن تفعل بمنزلة الفعل، فلما أضمرت أن كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما، لأنهما لا يعملان إلا في الأسماء ولا يضافان إلا إليهما، وأن وتفعل بمنزلة الفعل. وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى، وذلك أنهم يقولون: كيمه في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا حتى مه. وحتى متى، ولمه.

فمن قال كيمه فإنه يضمّر أن بعدها، وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيمه فإنها عنده بمنزلة أن، وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن. ومن قال كيمه جعلها بمنزلة اللام. واعلم أن لا تظهر بعد حتى وكى، كما لا يظهر بعد أما الفعل في قولك: أما أنت منطلقاً انطلقت، وقد ذكر حالها فيما مضى. واكتفوا عن إظهار أن بعدهما بعلم للمخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنهما ليسا مما يعمل في الفعل، وأن الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يحمل على أن، فإن ههنا بمنزلة الفعل في أما، وما كان بمنزلة أما مما لا يظهر بعده الفعل، فصار عندهم بدلاً من اللفظ بأن.

وأما اللام في قولك: جنتك لتفعل، فبمنزلة إن في قولك: إن خيراً فخير وإن شراً فشر؛ إن شئت أظهرت الفعل ههنا، وإن شئت خزنته وأضمرته. وكذلك أن بعد اللام إن شئت أظهرته، وإن شئت أضمرته.

واعلم أن اللام قد تجى في موضع لا يجوز فيه الإظهار وذلك: ما كان ليفعل، فصارت أن ههنا بمنزلة الفعل في قولك: إياك وزيداً، وكأنك إذا مثلت قلت: ما كان زيد لأن يفعل، أي ما كان زيد لهذا الفعل. فهذا بمنزلة، ودخل فيه معنى نفى كان سيفعل. فإذا قلت هذا قلت: ما كان ليفعل، كما كان لن يفعل نفياً لسيفعل. وصارت بدلاً من اللفظ بأن كما كانت ألف الاستفهام بدلاً من واو القسم في قولك: آله لتفعلن. فلم تذكر إلا أحد الحرفين إذ كان نفياً لما معه حرف، لم يعمل فيه شئ ليضارعه فكأته قد ذكر أن. كما أنه إذا قال: سقياً له فكأنه قال: سقاه الله.

باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها

وذلك: لم، ولما، واللام التي في الأمر، وذلك قولك: ليفعل، ولا في النهي، وذلك قولك لا تفعل؛ فإنما هما بمنزلة لم. واعلم أن هذه اللام ولا في الدعاء بمنزلة في الأمر والنهي، وذلك قولك: لا يقطع الله يميك، وليجرك الله خيراً. واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرّة، كأنهم شبهوها بأن إذا عملوها مضمرّة. وقال الشاعر:

محمد تفد نفسك كل نفس ... إذا ما خفت من شيء تبالا  
وإنما أراد: لئلا. وقال متمم بن نويرة:

على مثل أصحاب البعوضة فاحمشي ... لك الويل حرّ الوجه أو بيبك من بكى  
أراد: ليبك. وقال أحيحة بن الجلاح:

فمن نال الغنى فليصطنعه ... صنيعته ويجهد كل جهد  
واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجرّ لا يكون إلا في الأسماء.

والجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجرّ نصيب، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجارّ. وقد أضمّره الشاعر، شبهه بإضمارهم ربّ وواو القسم في كلام بعضهم.  
باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال

### المضارعة للأسماء

اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا منبئ على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنّها مرتفعة، وكيوتنتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها.

وعلته: أنّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء كما أنّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء. وكيوتنتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كيوتنته مبتدأ.  
فأمّا ما كان في موضع المبتدأ فقولك: يقول زيد ذلك.

وأما ما كان في موضع المنبئ على المبتدأ فقولك: زيد يقول ذلك.  
وأما ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المنبئ عليه فقولك: مررت برجل يقول ذلك، وهذا يوم آتيك، وهذا زيد يقول ذلك، وهذا رجل يقول ذلك، وحسبته ينطلق. فهكذا هذا وما أشبهه.

ومن ذلك أيضاً: هلاً يقول زيد ذلك، فيقول في موضع ابتداء وهلاً لا تعمل في اسم ولا فعل، فكأنك قلت: يقول زيد ذلك. إلا أنّ من الحروف ما لا يدخل إلا على الأفعال التي في موضع الأسماء المبتدأ وتكون الأفعال أولى من الأسماء حتّى لا يكون بعدها مذكور يليها إلا الأفعال. وسنبيّن ذلك إن شاء الله، وقد بيّن فيما مضى.

ومن ذلك أيضاً اتّخني بعد ما تفرغ، فما تفرغ بمنزلة الفراغ، وتفرغ صلة، وهي مبتدأة، وهي بمنزلة التي في الذي إذا قلت بعد الذي تفرغ، فتفرغ في موضع مبتدأ لأنّ الذي لا يعمل في شيء، والأسماء بعده مبتدأة.

ومن زعم أنّ الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع يتنصب فيه الاسم، ويجرّها إذا كانت في موضع ينجرّ فيه الاسم؛ ولكنّها ترتفع بكيوتنتها في موضع الاسم.

ومن ذلك أيضاً: كدت أفعل ذاك وكدت تفرغ، فكدت فعلت وفعلت لا ينصب الأفعال ولا يجزمها وأفعل ههنا بمنزلة في كنت، إلا أن الأسماء لا تستعمل في كدت وما أشبهها.  
ومثل ذلك: عسى يفعل ذاك، فصارت كدت ونحوها بمنزلة كنت عندهم، كأنتك قلت: كدت فاعلاً، ثم وضعت أفعل في موضع فاعل. ونظير هذا في العربية كثير، وستراه إن شاء الله تعالى. ألا ترى أنك تقول: بلغني أن زيداً جاء، فأن زيداً جاء كله اسم. وتقول: لو أن زيداً جاء لكان كذا وكذا، فمعناه: لو مجيء زيد، ولا يقال لو مجيء زيد.

وتقول في العجب: ما أحسن زيداً، ولا يكون الاسم في موضع، فتقول: ما محسن زيداً. ومنه: قد جعل يقول ذاك، كأنتك قلت: صار يقول ذاك، فهذا وجه دخول الرفع في الأفعال المضارعة للأسماء. وكأنهم إنما منعهم أن يستعملوا في كدت وعسيت الأسماء أن معناها ومعنى غيرها معنى ما تدخله أن نحو قولهم: خليق أن يقول ذاك وقارب أن لا يفعل. ألا ترى أنهم يقولون: عسى أن يفعل. ويضطر الشاعر فيقول: كدت أن، فلما كان المعنى فيهن ذلك تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره، وأجروا اللفظ كما أجروه في كنت، لأنه فعل مثله.  
وكدت أن أفعل لا يجوز إلا في شعر، لأنه مثل كان في قولك: كان فاعلاً ويكون فاعلاً. وكأن معنى جعل يقول وأخذ يقول، قد آثر أن يقول ونحوه. ثم منع الأسماء، لأن معناها معنى ما يستعمل بأن فتروا الفعل حين خزلوا أن، ولم يستعملوا الاسم لئلا ينقصوا هذا المعنى.  
؟

#### هذا باب إذن

اعلم أن إذن إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل رأى في الاسم إذا كانت مبتدأة. وذلك قولك:  
إذن أجيئك، و إذن آتيك.

ومن ذلك أيضاً قولك: إذن والله أجيئك. والقسم ههنا بمنزلة في أرى إذا قلت: أرى والله زيداً فاعلاً.  
ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن، لأن إذن أشبهت أرى، فهي في الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء وهي تلغى وتقدم وتؤخر، فلما تصرف هذا التصرف اجتروا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين.  
ولم يفصلوا بين أن وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء، نحو ضربت وقتلت؛ لأنها لا تصرف تصرف الأفعال نحو ضربت وقتلت، ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه، فكروا الفصل لذلك، لأنه حرف جامد.

واعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنتك فيها بالخيار: إن شئت عملتها كإعمالك أرى وحسبت إذا كانت واحدة منهما بين اسمين؛ وذلك قولك: زيداً حسبت أذاك، وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك حسبت إذا قلت زيد حسبت أخوك.

فأما الاستعمال فقولك: فإذن آتيك وإذن أكرمك.

وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف: " وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلاً ". وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: " وإذن لا يلبثوا ".

وأما الإلغاء فقولك: فإذن لا أجيئك. وقال تعالى: " فإذن لا يؤتون الناس نقيراً " .

واعلم أن إذن إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتة، كما لا تنصب أرى إذا

كانت بين الفعل والاسم في قولك: كان أرى زيد ذاهباً، وكما لا تعمل في قولك: إني أرى ذاهب. فإذا لا تصل في ذا الموضع إلى أن تنصب كما لا تصل أرى هنا إلى أن تنصب. فهذا تفسير الخليل. وذلك قولك: أنا إذن آتيتك، فهي ههنا بمنزلة أرى حيث لا تكون إلا ملغاة.

ومن ذلك أيضاً قولك: إن تأتني إذن آتتك، لأنّ الفعل ههنا معتمد على ما قبل إذن. وليس هذا كقول ابن عنمة الضيّ:

اردد حمارك لا تنزع سويته ... إذن يردّ وقيد العير مكروب

من قبل أنّ هذا منقطع من الكلام الأوّل وليس معتمداً على ما قبله، لأنّ ما قبله مستغن.

ومن ذلك أيضاً: والله إذن لا أفعل، من قبل أنّ أفعل معتمد على اليمين، وإذن لغو.

وليس الكلام ههنا بمنزلة إذا كانت إذن في أوّله، لأنّ اليمين ههنا الغالبة. ألا ترى أنّك تقول إذا كانت إذن مبتدأة: إذن والله لا أفعل، لأنّ الكلام على إذن ووالله لا يعمل شيئاً.

ولو قلت: والله إذن أفعل تريد أن تخبر أنّك فاعل لم يجوز، كما لم يجوز والله أذهب إذن إذا أخبرت أنّك فاعل. فقبح هذا يدلّك على أنّ الكلام معتمد على اليمين. وقال كثيرة عزّة:

لئن عاد لي عبد العزيز بمنزلها ... وأمكنتني منها إذن لا أقبلها

وتقول: إن تأتني آتتك وإذن أكرمك، إذا جعلت الكلام على أوّله ولم تقطعه، وعطفته على الأوّل. وإن جعلته

مستقبلاً نصبت، وإن شئت رفعته على قول من ألقى. وهذا قول يونس، وهو حسن، لأنّك إذا قطعت من الأوّل فهو بمنزلة قولك: فإذا أفعل، إذا كنت مجيباً رجلاً.

وتقول: إذن عبد الله يقول ذاك، لا يكون إلاّ هذا؛ من قبل أنّ إذن الآن بمنزلة إنّما وهل، كأنك قلت: إنّما عبد الله يقول ذاك. ولو جعلت إذن ههنا بمنزلة كي وأن لم يحسن، من قبل أنّه لا يجوز لك أن تقول: كي زيد يقول ذاك، ولا أن زيد يقول ذاك. فلمّا قبح ذلك جعلت بمنزلة هل وكأنّما وأشباههما.

وزعم عيسى بن عمر أنّ ناساً من العرب يقولون: إذن أفعل ذاك، في الجواب. فأخبرت يونس بذلك فقال: لا تبعذنّ ذا. ولم يكن ليروي إلاّ ما سمع، جعلوها بمنزلة هل وبل.

وتقول إذا حدثت بالحديث: إذن أظنه فاعلاً، وإذن إخالك كاذباً، وذلك لأنّك تخبر أنّك تلك الساعة في حال ظنّ وخيلة، فخرجت من باب أن وكى، لأنّ الفعل بعدهما غير واقع وليس في حال حديثك فعل ثابت. ولما لم يجوز ذا في أخواتها التي تشبه بها جعلت بمنزلة إنّما.

ولو قلت: إذن أظنك، تريد أن تخبره أنّ ظنك سيقع لنصبت، وكذلك إذن يضربك، إذا أخبرت أنّه في حال ضرب لم ينقطع.

وقد ذكر لي بعضهم أنّ الخليل قال: أن مضمرة بعد إذن. ولو كانت مما يضمّر بعده أن فكانت بمنزلة اللام وحتّى لأضمرتها إذا قلت عبد الله إذن يأتيتك؛ فكان ينبغي أن تنصب إذن يأتيتك لأنّ المعنى واحد، ولم يغيّر فيه المعنى الذي كان في قوله: إذن يأتيتك عبد الله، كما يتغيّر المعنى في حتّى في الرفع والنصب. فهذا مارووا. وأمّا ما سمعت منه فالأوّل.

هذا باب حتّى

اعلم أنّ تنصب على وجهين: فأحدهما: أن تجعل الدخول غاية لمسيرك، وذلك قولك: سرت حتّى أدخلها، كأنك قلت: سرت إلى أن أدخلها، فالنصب للفعل ههنا هو الجارّ للاسم إذا كان غاية. فالفعل إذا كان غاية نصب،

والاسم إذا كان غاية جرّ. وهذا قول الخليل.

وأما الوجه الآخر فإن يكون السّير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار أن وفي معناها، وذلك قولك: كلمته حتّى يأمر لي بشيء.

واعلم أنّ حتّى يرفع الفعل بعدها على وجهين: تقول: سرت حتّى أدخلها، تعني أنّه كان دخول متّصل بالسّير كاتّصاله به بالفاء إذا قلت: سرت فأدخلها، فأدخلها ههنا على قولك: هو يدخل وهو يضرب، إذا كنت تخبر أنّه في عمله، وأنّ عمله لم ينقطع. فإذا قال حتّى أدخلها فكأنه يقول: سرت فإذا أنا في حال دخول، فالدخول متّصل بالسّير كاتّصاله بالفاء. فحتّى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الإبتداء، لأنّها لم تجي على معنى إلى أن، ولا معنى كي، فخرجت من حروف التّصّب كما خرجت إذن منها في قولك: إذن أظنك.

وأما الوجه الآخر: فإنه يكون السّير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما أشبهه الآن، فمن ذلك: لقد سرت حتّى أدخلها ما أمتع، أي حتّى أتّي الآن أدخلها كيفما شئت. ومثل ذلك قول الرجل: لقد رأى منّي عاماً أوّل شيئاً حتّى لا أستطيع أن أكلمه العام بشيء، ولقد مرض حتّى لا يرجونه. والرفع ههنا في الوجهين جميعاً كالرفع في الاسم. قال الفرزدق:

فيا عجباً حتّى كليب تسبني ... كأن أباهما فمشل أو مجاشع

فحتّى ههنا بمنزلة إذا، وإنما هي ههنا كحرف من حروف الإبتداء.

ومثل ذلك: شربت حتى يجي البعير يجربطنه، أي حتّى إنّ البعير ليجي يجربطنه.

ويدلّك على حتّى أنّها حرف من حروف الإبتداء أنّك تقول: حتّى إنّ ليفعل ذاك كما تقول: فإذا إنّ ليفعل ذاك.

ومثل ذلك قول حسّان ابن ثابت:

يغشون حتّى لا تمّر كلابهم ... لا يسألون عن السّواد المقبل

ومثل ذلك: مرض حتّى يمرّ به الطائر فيرحمه، وسرت حتّى يعلم الله أنّي كالفعل ههنا منقطع من الأوّل، وهو في الوجه الأوّل الذي ارتفع فيه متّصل كاتّصاله به بالفاء، كأنه قال سير فدخول، كما قال علقمة ابن عبدة:

ترادي على دمن الحياض فإن تعف ... فإنّ المنلدى رحلة فركوب

لم يجعل ركوبه الآن ورحلته فيما مضى، ولم يجعل الدخول الآن وسيره فيما مضى، ولكنّ الآخر متّصل بالأوّل، ولم يقع واحد دون الآخر.

وإذا قلت: لقد ضرب أمس حتّى لا يستطيع أن يتحرّك اليوم، فليس كقولك: سرت فأدخلها، إذا لم ترد أن تجعل الدخول الساعة، لأنّ السّير والدخول جميعاً وقعاً فيما مضى. وكذلك مرض حتّى لا يرجونه، أي حتّى إنّ الآن لا يرجونه؛ فهذا ليس متّصلاً بالأوّل واقعاً معه فيما مضى.

وليس قولنا كاتّصال الفاء يعني أنّ معناه معنى الفاء، ولكنك أردت أن تخبر أنه متّصل بالأوّل، وأنهما وقعاً فيما مضى.

وليس بين حتّى في الاتّصال وبينه في الانفصال فرق في أنه بمنزلة حرف الإبتداء، وأنّ المعنى واحد إلا أنّ أحد الموضوعين الدخول فيه متّصل بالسّير وقد مضى السّير والدخول، والآخر منفصل وهو الآن في حال الدخول، وإنّما اتّصاله في أنّه كان فيما مضى، وإلا فإنه ليس بفارق موضعه الآخر في شيء إذا رفعت.

باب الرفع فيما اتّصل بالأوّل

كاتّصاله بالفاء وما انتصب لأنّه غاية

تقول: سرت حتى أدخلها، وقد سرت حتى أدخلها سواء، وكذلك إني سرت حتى أدخلها، فيما زعم الخليل. فإن جعلت الدخول في كلّ ذا غاية نصبت وتقول: رأيت عبد الله سار حتى يدخلها، وأرى زيدا سار حتى يدخلها ومن زعم أن النصب يكون في ذا لأن المتكلم غير متيقن فإنه يدخل عليه سار زيد حتى يدخلها فيما بلغني ولا أدري ويدخل عليه عبد الله سار حتى يدخلها أرى.

فإن قال: فإني لم أعمل أرى، فهو يزعم أنه ينصب بأرى الفعل.

وإن جعلت الدخول غاية نصبت في ذا كلّ.

وتقول: كنت سرت حتى أدخلها، إذا لم تجعل الدخول غاية. وليس بين كنت سرت وبين سرت مرّة في الزمان الأوّل حتى أدخلها شيء، وإنما ذا قول كان النحويّون يقولونه ويأخذونه بوجه ضعيف. يقولون: إذا لم يجز القلب نصبتا فيدخل عليهم قد سرت حتى أدخلها أن ينصبوا وليس في الدنيا عربيّ يرفع سرت حتى أدخلها إلا وهو يرفع إذا قال: قد سرت.

وتقول: إنّما سرت حتى أدخلها، وحتى أدخلها، إن جعلت الدخول غاية. وكذلك ما سرت إلا قليلاً حتى أدخلها، إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت، لأنّ معنى هذا معنى سرت قليلاً حتى أدخلها، فإن جعلت الدخول غاية نصبت.

ومما يكون فيه الرفع شيء ينصبه بعض الناس لفتح القلب، وذلك: ربّما سرت حتى أدخلها، وطالما سرت حتى أدخلها، وكثير ما سرت حتى أدخلها ونحو هذا. فإن احتجّوا بأنه غير سير واحد فكيف يقولون إذا قلت: سرت غير مرّة حتى أدخلها.

وسألنا من يرفع في قوله: سرت حتى أدخلها، فرفع في ربّما ولكنهم اعتزموا على النصب في ذا كما اعتزموا عليه في قد.

وتقول: ما أحسن ما سرت حتى أدخلها وقلمما سرت حتى أدخلها، إذا أردت أن تخبر أنّك سرت قليلاً وعنيت سيراً واحداً، وإن شئت نصبت على الغاية.

وتقول: قلمما سرت حتى أدخلها، إذا عنيت سيراً واحداً، أو عنيت غير سير، لأنك قد تنفي الكثير من السير الواحد كما تنفيه من غير سير.

وتقول: قلمما سرت حتى أدخلها إذا عنيت غير سير، وكذلك أقلّ ما سرت حتى أدخلها، من قبل أن قلمما نفي لقوله كثير ما، كما أنّ ما سرت نفي لقوله سرت. ألا ترى أنّه قبيح أن تقول: قلمما سرت فأدخلها كما يقبح في ما سرت، إذا أردت معنى فإذا أنا أدخل.

وتقول: قلمما سرت فأدخلها، فتصعب بالفاء ههنا كما تصعب في ما، ولا يكون كثير ما سرت فأدخلها لأنّه واجب، ويحسن أن تقول: كثير ما سرت فإذا أنا أدخل. وتقول: إنّما سرت حتى أدخلها إذا كنت محتقراً لسيرك الذي أدى إلى الدخول، ويقبح إنّما سرت حتى أدخلها، لأنه ليس في هذا اللفظ دليل على انقطاع السير كما يكون في النصب، يعني إذا احتقر السير، لأنك لا تجعله سيراً يؤدّي الدخول وأنت تستصغره، وهذا قول الخليل.

وتقول: كان سيري أمس حتى أدخلها ليس إلا، لأنك لو قلت: كان سيري أمس فإذا أنا أدخلها لم يجز، لأنك لم تجعل لكان خبراً.

وتقول: كان سيري أمس سيراً متعباً حتى أدخلها، لأنك تقول: ههنا فأدخلها وإذا أنا أدخلها، لأنك جئت لكان بخبر، وهو قولك: سيراً متعباً.

واعلم أنّ ما بعد حتّى لا يشرك الفعل الذي قبل حتى في موضعه كشركة الفعل الآخر الأوّل إذا قلت: لم أجدى فأقل، ولو كان ذلك لاستحاح كان سيري أمس شديداً حتّى أدخل، ولكنها تجي كما تجي ما بعد إذا وبعد حروف الابتداء.

وكذلك هي أيضاً بعد الفاء إذا قلت: ما أحسن ما سرت فأدخلها؛ لأنّها منفصلة يعني الفاء؛ فإنما عنينا بقولنا الآخر متّصل بالأوّل أنّهما وقعا فيما مضى، كما أنه إذا قال:

فإنّ المندي رحلة فركوب

فإنّما يعني أنّهما وقعا في الماضي من الأزمنة، وأنّ الآخر كان مع فراغه من الأوّل.

فإن قلت: كان سيري أمس حتّى أدخلها، تجعل أمس مستقراً، جاز الرفع لأنه استغنى، فصار كسرت، لو قلت فأدخلها حسن، ولا يحسن كان سيري فأدخل، إلّا أنّ تجي بخبر لكان.

وقد تقع نفع في موضع فعلنا في بعض المواضع، ومثل ذلك قوله، لرجل من بني سلول مؤلّد:

ولقد أمرّ على اللّيم يسبني ... فمضيت ثمّ قلت لا يعيني

واعلم أنّ أسير بمنزلة سرت إذا أردت بأسير معنى سرت.

واعلم أنّ الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلّا النصب، من قبل أنّه إذا لم يكن واجباً رجعت حتّى إلى أن وكى، ولم تصر من حروف الابتداء كما لم تصر إذن في الجواب من حروف الابتداء إذا قلت: إذن أظنك، وأظن غير واقع في حال حديثك.

وتقول: أيّهم سار حتّى يدخلها، لأنك قد زعمت أنه كان سير ودخول، وإنّما سألت عن الفاعل. ألا ترى أنّك لو قلت: أين الذي سار حتّى يدخلها وقد دخلها لكان حسناً، ولجاز هذا الذي يكون لما قد وقع، لأنّ الفعل ثمّ واقع، وليس بمنزلة قلّما سرت إذا كان نافيةً لكثرتما، ألا ترى أنّه لو كان قال: قلّما سرت فأدخلها، أو حتّى أدخلها، وهو يريد أن يجعلها واجبة خارجة من معنى قلّما، لم يستقم إلّا أن تقول: قلّما سرت فدخلت وحتّى دخلت، كما تقول: ما سرت حتّى دخلت. فإنّما ترفع بحتّى في الواجب، ويكون ما بعدها مبتدأً منفصلاً من الأوّل كان مع الأوّل فيما مضى أو الآن. وتقول: أسرت حتّى تدخلها نصب، لأنك لن تثبت سيراً تزعم أنه قد كان معه دخول.

باب ما يكون العمل فيه من اثنين

وذلك قولك: سرت حتّى يدخلها زيدا، إذا كان دخول زيد لم يؤدّه سيرك ولم يكن سببه، فيصير هذا كقولك: سرت حتّى تطلع الشمس؛ لأنّ سيرك لا يكون سبباً لطلوع الشمس ولا يؤدّه، ولكنك لو قلت: سرت حتّى يدخلها ثقلي، وسرت حتّى يدخلها بلدي، لرفعت لأنك جعلت دخول ثقلك يؤدّه سيرك، وبدنك لم يكن دخوله إلّا بسيرك.

وبلغنا أن مجاهداً قرأ هذه الآية: " وزلزلوا حتّى يقول الرّسول "؛ وهي قراءة أهل الحجاز.

وتقول: سرت حتى يدخلها زيد وأدخلها، وسرت حتّى أدخلها ويدخلها زيد إذا جعلت دخول زيد من سبب سيرك وهو الذي أداه، ولا تجد بداً من أن تجعله ههنا في تلك الحال، لأنّ رفع الأوّل لا يكون إلّا وسبب دخوله سيره.

وإذا كانت هذه حال الأوّل لم يكن بدّاً للآخر من أن يتبعه، لأنك تعطفه على دخولك في حتّى. وذلك أنه يجوز أن تقول: سرت حتّى يدخلها زيد، إذا كان سيرك يؤدّي دخوله كما تقول: سرت حتّى يدخلها ثقلي. وتقول: سرت حتى أدخلها وحتى يدخلها زيد، لأنك لو قلت: سرت حتّى أدخلها وحتّى تطلع الشمس كان جيداً، وصارت

إعادتك حتى كإعادتك له في تبا له وويل له، ومن عمراً ومن أخو زيد. وقد يجوز أن تقول: سرت حتى يدخلها زيد إذا كان أذاه سيرك. ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز: " وزلزلوا حتى يقول الرسول ".  
واعلم أنه لا يجوز سرت حتى أدخلها وتطلع الشمس يقول: إذا رفعت طلوع الشمس لم يجز، وإن نصبت وقد رفعت فهو محال حتى تنصب فعلك من قبل العطف، فهذا محال أن ترفع، ولم يكن الرفع لأن طلوع الشمس لا يكون أن يؤديه سيرك فترفع وتطلع وقد حلت بينه وبين الناصبة.  
ويحسن أن تقول: سرت حتى تطلع الشمس وحتى أدخلها، كما يجوز أن تقول: سرت إلى يوم الجمعة، وحتى أدخلها. وقال امرؤ القيس:

سريت بهم حتى تكل مطيهم ... وحتى الجياد ما يقدن بأرسان  
فهذه الآخرة هي التي ترفع.

وتقول: سرت وسار حتى ندخلها، كأنك قلت: سرنا حتى ندخلها.

وتقول: سرت حتى أسمع الأذان، هذا وجهه وحدة النصب، لأن سيرك ليس يؤدي سمعك الأذان، إنما يؤديه الصبح، ولكنك تقول: سرت حتى أكل لأن الكلال يؤديه سيرك.  
وتقول: سرت حتى أصبح، لأن الإصباح لا يؤديه سيرك إنما هي غاية طلوع الشمس.  
هذا باب الفاء

اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبني على مبتدأ أو موضع اسم مما سوى ذلك. وسأبين ذلك إن شاء الله.  
تقول: لا تأتيني فتحدثني، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول: لا تأتيني ولا تحدثني، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم، كأنك قلت: ليس يكون منك إتيان فحديث، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم، فأضمروا أن، لأن أن مع الفعل بمنزلة الاسم، فلما نوا أن يكون الأول بمنزلة قولهم: لم يكن إتيان، استحالوا أن يضموا الفعل إليه، فلما أضمروا أن حسن؛ لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم.  
وأن لا تظهر ههنا، لأنه يقع فيها معان لا تكون في التمثيل، كما لا يقع معنى الاستثناء في لا يكون ونحوها، إلا أن تضمير. ولولا أنك إذا قلت لم آتاك صار كأنك قلت: لم يكن إتيان، لم يجز فأحدثك، كأنك قلت في التمثيل فحديث. وهذا تمثيل ولا يتكلم به بعد لم آتاك، لا تقول: لم آتاك فحديث. فكذلك لا تقع هذه المعاني في الفاء إلا بإضمار أن، ولا يجوز إظهار أن، كما لا يجوز إظهار المضمر في لا يكون ونحوها.  
فإذا قلت: لم آتاك، صار كأنك قلت: لم يكن إتيان، ولم يجز أن تقول فحديث، لأن هذا لو كان جائزاً لأظهرت أن. ونظير جعلهم لم آتاك ولا آتيك وما أشبهه بمنزلة الاسم في النية، حتى كلفهم قالوا: لم يك إتيان، إنشاد بعض العرب قول الفرزدق:

مشائيم ليسوا مصلحين عشرة ... ولا ناعب إلا بين غرابها  
ومثله قول الفرزدق أيضاً:

وما زرت سلمى أن تكون حبيبة ... إلى ولا دين بما أنا طالبه  
جره لأنه صار كأنه قال: لأن.

ومثله قول زهير:

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى... ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً  
لما كان الأوّل تستعمل فيه الباء ولا تتغير المعنى، وكانت مما يلزم الأوّل نووها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد  
تكلموا بها في الأوّل.

وكذلك صار لم آتك بمنزلة لفظهم بلم يكن إتيان، لأنّ المعنى واحد.

واعلم أنّ ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد، وكلّ ذلك على إضمار أن، إلا أنّ المعاني  
مختلفة، كما أنّ يعلم الله يرتفع كما يرتفع يذهب زيد، وعلم الله ينتصب كما ينتصب ذهب زيد، وفيهما معنى  
اليمين.

فالنصب ههنا في التمثيل كأنك قلت: لم يكن إتيان فأن تحدّث والمعنى على غير ذلك، كما أنّ معنى علم الله لأفعلن  
غير معنى رزق الله. فأن تحدّث في اللفظ مرفوعة بيكن؛ لأنّ المعنى: بم يكن إتيان فيكون حديث.  
وتقول: ما تأتيني فتحديثي، فالنصب على وجهين من المعاني: أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدّثني، أي لو أتيتني لحديثني.  
وأما الآخر: فما تأتيني أبداً إلا لم تحدّثني، أي منك إتيان كثير ولا حديث منك.  
وإن شئت أشركت بين الأوّل والآخر، فدخل الآخر فيما دخل فيه الأوّل فتقول: ما تأتيني فتحديثي كأنك قلت: ما  
تأتيني وما تحدّثني.

فمثل النصب قوله عزّ وجلّ: " لا يقضي عليهم فيموتوا " . ومثل الرفع قوله عزّ وجلّ: " هذا يوم لا ينطقون . ولا  
يؤذن لهم فيعتذرون " .

وإن شئت رفعت على وجه آخر، كأنك قلت: فأنت تحدّثنا. ومثل ذلك قول بعض الحارثيين:

غير أنّا لم تأتينا بيقين... فترجّي ونكثر التأميلاً

كأنه قال: فحن نرجّي. فهذا في موضع مبيّ على المبتدأ.

وتقول: ما أتيتنا فتحديثنا، فالنصب فيه كأنه نصب في الأوّل، وإن شئت رفعت على: فأنت تحدّثنا الساعة، وارتفع فيه  
يجوز على ما.

وإنما اختيار النصب لأنّ الوجه ههنا وحدّ الكلام أن تقول: ما أتيتنا فتحديثنا، فلما صرفوه عن هذا الحدّ ضعف أن  
يضمّوا يفعل إلى فعلت فحملوه على الاسم، كما لم يجوز أن يضمّوه إلى الاسم في قولهم: ما أنت منّا فتصنرنا ونحوه.  
وأما الذين رفعوه فحملوه على موضع أتيتنا، لأنّ أتيتنا في موضع فعل مرفوع، وتحديثنا ههنا في موضع حدّثنا.

وتقول: ما تأتينا فتكلّم إلا بالجميل. فالمعنى أنّك لم تأتينا إلا تكلمت بجميل، ونصبه على إضمار أن كما كان نصب  
ما قبله على إضمار أن، وتمثيله كتمثيل الأوّل وإن شئت رفعت على الشّركة كأنه قال: وما تكلم إلا بالجميل.  
ومثل النصب قول الفرزدق:

وما قام منّا قائم في ندينا... فينطق إلا بالتي هي أعرف

وتقول: لا تأتينا فتحديثنا إلا ازددنا فيك رغبة، فالنصب ههنا كالنصب في: ما تأتيني فتحديثي إذا أردت معنى: ما  
تأتيني محدّثاً، وإنّما أراد معنى: ما أتيتني محدّثاً إلا ازددت فيك رغبة. ومثل ذلك قول اللّعين:

وما حلّ سعديّ غريباً ببلدة... فينسب إلا الزّبرقان له أب

وتقول: لا يسعني شيء فيعجز عنك، أي لا يسعني شيء فيكون عاجزاً عنك ولا يسعني شيء إلا لم يعجز عنك. هذا  
معنى هذا الكلام. فإن حملته على الأوّل قبح المعنى؛ لأنّك لا تريد أن تقول: إنّ الأشياء لا تسعني ولا تعجز عنك،  
فهذا لا ينويه أحد.

وتقول: ما أنت منا فحدثنا، لا يكون الفعل محمولاً على ما؛ لأنّ الذي قبل الفعل ليس من الأفعال فلم يشاكله، قال الفرزدق:

ما أنت من قيس فتنبح دونها ... ولا من تميم في اللها والغلاصم  
وإن شئت رفعت على قوله:

فترجّي ونكشر التأميلا

وتقول: ألا ماء فأشر به، وليته عندنا فيحدثنا. وقال أمية بن أبي الصلت:

ألا رسول لنا منا فيخبرنا ... ما بعد غايتنا من رأس مجرانا

لا يكون في هذا إلا النصب، لأنّ الفعل لم تضمّه إلى فعل.

وتقول: ألا تقع الماء فتسبح، إذا جمعت الآخر على الأوّل، كأنك قلت: ألا تسبح. وإن شئت نصبته على ما انتصب

عليه ما قبله، كأنك قلت: ألا يكون وقوع فإن تسبح. فهذا تمثيل وإن لم يتكلم به.

والمعنى في النصب أنه يقول: إذا وقعت سبحت.

وتقول: أم تأتنا فحدثنا، إذا لم يكن على الأوّل. وإن كان على الأوّل جزمت. ومثل النصب قوله:

أم تسأل فتخبرك الرسوم ... على فرتاج، والطلل القديم

وإن شئت جزمت على أوّل الكلام.

وتقول: لا تمددها فتشققها، إذا لم تحمل الآخر على الأوّل. وقال عزّ وجلّ: " لا تفتروا على الله كذباً فيسحتكم

بعذاب ". وتقول: لا تمددها فتشققها، إذا أشركت بين الآخر والأوّل كما أشركت بين الفعلين في لم.

وتقول: ائني فأحدثك. وقال أبو النجم:

ياناق سيري عنقاً فسيحاً ... إلى سليمان فنستريحا

ولا سييل ههنا إلى الجزم؛ من قبل أنّ هذه الأفعال التي يدخلها الرفع والنصب والجزم، وهي الأفعال المضارعة، لا

تكون في موضع افعال أبداً، لأنها إنما تنصب وتنجزم بما قبلها، وفعال مبنية على الوقف.

فإن أردت أن تجعل هذه الأفعال أمراً أدخلت اللام، وذلك قولك: ائنه فليحدثك، وفيحدثك إذا أردت المجازاة.

ولو جاز الجزم في: ائني فأحدثك ونحوها لقلت: تحدّثني تريد به الأمر.

وتقول: ألسنت قد أتينا فحدثنا، إذا جعلته جواباً ولم تجعل الحديث وقع إلا بالآتيان؛ وإن أردت فحدثنا رفعت.

وتقول: كأنك لم تأتنا فحدثنا؛ وإن حملته على الأوّل جزمت. وقال رجل من بني دارم:

كأنك لم تذبح لأهلك نعمة ... فيصبح ملقى بالفناء إهابها

وتقول: ودّلوا تأتية فحدثته. والرفع جيّد على معنى التمني. ومثله قوله عزّ وجلّ: " وكّوا لو تدهن فيدهنون ".

وزعم هارون أنّها في بعض المصاحف: " وكّوا لو تدهن فيدهنون ".

وتقول: حسبته شتمني فأثب عليه، إذا لم يكن الثوب واقعاً، ومعناه: أن لو شتمني لو ثبت عليه. وإن كان الثوب

قد وقع فليس إلاّ الرفع؛ لأنّ هذا بمنزلة قوله: ألسنت قد فعلت فأفعل.

واعلم أنّك إن شئت قلت: ائني فأحدثك، ترفع. وزعم الخليل: أنّك لم ترد أن تجعل الآتيان سبباً لحديث، ولكنك

كأنك قلت: ائني فأنا ممن يحدثك البتة، جنت أو لم تجي. قال النابغة الذبياني:

ولا زال قبر بين تبني وجاسم ... عليه من الوسمي جود ووابل

فينبت حوذاناً وعوفاً منوراً ... سأبعه من خير ما قال قائل

وذلك أنه لم يرد أن يجعل النبات جواباً لقوله: ولا زال، ولا أن يكون متعلقاً به، ولكنه دعا ثم أخبر بقصة السحاب، كأنه قال: فذاك يبيت حوداناً. ولو نصب هذا البيت قال الخليل لجاز، ولكننا قبلناه رفعا:

ألم تسأل الربيع القواء فينطق ... وهل تخبرنك اليوم ببداء سملق

لم يجعل الأوّل سبباً للآخر، ولكنّه جعله ينطق على كلّ حال، كأنه قال: فهو مما ينطق كما قال: اتبني فأحدّثك، فجعل نفسه من محدّثه على كلّ حال.

وزعم يونس: أنه سمع هذا البيت بألم. وإنما كتبت ذا لئلا يقول إنسان: فلعلّ الشاعر قال ألا. وسألت الخليل عن قول الأعشى:

لقد كان في حول ثواء ثويته ... تقضّى لبانات ويسأم سائم

رفعه وقال: لا أعرف فيه غيره؛ لأنّ أوّل الكلام خبر وهو واجب، كأنه قال: ففي حول تقضّى لبانات ويسأم سائم. هذا معناه.

واعلم أن القاء لا تضمّر فيها أن في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلاّ الرفع، وسنبيّن لم ذلك. وذلك قوله: إنّه عندنا فيحدّثنا، وسوف آتية فأحدّثه ليس إلا، إن شئت رفعته على أن تشرك بينه وبين الأوّل، وإن شئت كان منقطعاً؛ لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلاّ الرفع. وقال عزّ وجلّ: " فلا تكفر فيتعلمون " فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنّهما قالوا: لا تكفر فيتعلمون، ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره، ولكنه على كفره فيتعلمون. ومثله: " كن فيكون " ، كأنه قال: إنّما أمرنا ذاك فيكون.

وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل أن العاملة. فمما نصب في الشعر اضطراراً قوله:

سأترك منزلي لبني تميم ... وألحق بالحجاز فأستريحاً

وقال الأعشى، وأنشدناه يونس:

تمّت لا تجزوني عند ذاكم ... ولكن سيجزيني الإله فيعقبا

وهو ضعيف في الكلام. وقال طرفة:

لنا هضبة لا يدخل الدلّ وسطها ... ويأوي إليها المستجير فيعصما

وكان أبو عمرو يقول: لا تأتنا فنشتمك.

وسمعت يونس يقول: ما أتيتني فأحدّثك فيما أستقبل، فقلت له: ما تريد به؟ فقال: أريد أن أقول ما أتيتني فأنا أحدّثك وأكرمك فيما أستقبل.

وقال: هذا مثل اتبني فأحدّثك، إذا أراد اتبني فأنا صاحب هذا.

وسألته عن: " ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة " ، فقال: هذا واجب، وهو تنبيه، كأنك

قلت: أسمع أن الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا. وإنما خالف الواجب النفي لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغيّر المعنى، يعني أنك تنفي الحديث وتوجب الإتيان، تقول: ما أتيتني قطّ فتحدّثني إلاّ بالشرّ، فقد نقضت نفي الإتيان وزعمت أنّه قد كان.

وتقول: ما أتيتني فتحدّثني، إذا أردت معنى فكيف تحدّثني، فأنت لا تنفي الحديث، ولكنك زعمت أن منه الحديث، وإنما يجوز بينك وبينه ترك الإتيان.

وتقول: اتبني فأحدّثك، فليس هذا من الأمر الأوّل في شيء.

وإذا قلت: قد كان عندنا فسوف يأتينا فيحدثنا، لم تزده على أن جئت بواجب كالأول، فلم يحتاجوا إلى أن، لما ذكرت لك، ولأن تلك المعاني لا تقع هاهنا، ولو كانت الفاء والواو وأو ينصبن لأدخلت عليهن الفاء والواو للعطف، ولكنها كحتمى في الإضمار والبدل، فشبهت بما لما كان النصب فيها الوجه؛ لأنهم جعلوا الموضع الذي يستعملون فيه إضمار أن بعد الفاء كما جعلوه في حتمى، إنما يضمم إذا أراد معنى الغاية، وكاللام في ما كان ليفعل. هذا باب الواو

اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأما قد تشرك بين الأول والآخر كما تشرك الفاء، وأنها يستقبح فيها أن تشرك بين الأول والآخر كما استقبح ذلك في الفاء، وأنها يجى ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء.

واعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرى فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان ألا ترى الأخطل قال:  
لاتنه عن خلق وتأتي مثله ... عار عليك إذا فعلت عظيم

فلو دخلت الفاء ههنا لأفسدت المعنى، وإنما أراد لا يجتمع النهي والإتيان، فصار تأتي على إضمار أن. ومما يدل ذلك أيضاً على أن الفاء ليست كالواو قولك: مررت بزید وعمرو، ومررت بزید فعمرو، تريد أن تعلم بالفاء أن الآخر مرّ به بعد الأول.

وتقول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى. وإن شئت جزمت على النهي في غير هذا الموضع. قال جرير:

ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته ... فإنك إن تفعل تسفّه وتجهل

ومنعك أن ينجزم في الأول لأنه إنما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن والسمك، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال. ومثل النصب في هذا الباب قول الخطيب:

ألم أك جاركم ويكون بيني ... وبينكم المودّة والإخاء

كأنه قال: ألم أك هكذا ويكون بيني وبينكم. وقال دريد بن الصّمّة:

قتلت بعبد الله خير لداته ... ذؤاباً فلم أفخر بذاك وأجزعا

وتقول: لا يسعني شئ ويعجز عنك، فانتصاب الفعل هاهنا من الوجه الذي انتصب به في الفاء، إلا أن الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء.

وتقول: اتني وأتيك، إذا أردت ليكن إتيان منك وأن آتيك، تعني إتيان منك وإتيان مني. وإن أردت الأمر أدخلت اللام كما فعلت ذلك في الفاء حيث قلت: اتني فأحدثك، فتقول اتني ولأتك.

ومن النصب في هذا الباب قوله عز وجل: " ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصّابرين " ، وقد قرأها بعضهم: " ويعلم الصّابرين " .

وقال تعالى: " ولا تلبسوا الحقّ بالباطل وتكتموا الحقّ وأنتم تعلمون " ، إن شئت جعلت وتكتموا على النهي، وإن شئت جعلته على الواو.

وقال تعالى: " ياليتنا نردّ ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين " . فالرفع على وجهين: فأحدهما أن يشرك الآخر الأول. والآخر على قولك: دعني ولا أعود، أي فإني ممن لا يعود، فإنما يسأل الترك وقد أوجب على نفسه

أن لا عودة له البتة ترك أو لم يترك، ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك وأن لا يعود. وأما عبد الله بن أبي إسحاق فكان ينصب هذه الآية.

وتقول: زربي وأزورك، أي أنا من قد أوجب زيارتك على نفسه، ولم ترد أن تقول لتجتمع منك الزيارة وأن أزورك، تعني لتجتمع منك الزيارة فزيارة مني، ولكنه أراد أن يقول زيارتك واجبة على كل حال، فلنكن منك زيارة. وقال الأعشى:

فقلت ادعي وأدعو إن أئدى ... لصوت أن ينادي داعيان  
ومن النصب أيضاً قوله:

لبس عباءة وتقرّ عيني ... أحبّ إليّ من لبس الشّفوف  
لما لم يستقم أن تحمل وتقرّ وهو فعل على لبس وهو اسم، لما ضمته إلى الاسم، وجعلت أحبّ لهما ولم ترد قطعة، لم يكن بدّ من إضمار أن. وسترى مثله مبيّناً.

وسمعنا من ينشد هذا البيت من العرب، وهو لكعب الغنوي:  
وما أنا للشيء الذي ليس نافعني ... ويغضب منه صاحبي بقؤول  
والرفع أيضاً جوائز حسن، كما قال قيس بن زهير بن جذيمة:  
فلا يدعني قومي صريحاً لحرّة ... لئن كنت مقتولاً ويسلم عامر  
ويغضب معطوف على الشيء، ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً في صلة الذي.  
هذا باب أو

اعلم أن ما انتصب بعد أو فإنه ينتصب على إضمار أن كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها، ولا يستعمل إظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو، والتمثيل هاهنا مثله ثمّ. تقول إذا قال لألزمك أو تعطيني، كأنه يقول: ليكوننّ اللزوم أو أن تعطيني.

واعلم أنّ معنى ما انتصب بعد أو على إلاّ أن، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لألزمك أو تقضيني، ولأضربك أو تسبقني؛ فالمعنى لألزمك إلاّ أن تقضيني ولأضربك إلاّ أن تسبقني. هذا معنى النصب. قال امرؤ القيس:

فقلت له لا تبك عينك إنّما ... نحاول ملكاً أو نموت فنعدرا  
والقوافي منصوبة، فالتمثيل على ما ذكرت لك، والمعنى على إلاّ أن نموت فنعدرا، وإلاّ أن تعطيني، كما كان تمثيل الفاء على ما ذكرت لك، وفيه المعاني التي فصلت لك.

ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين: على أن تشرك بين الأوّل والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأوّل، يعني أو نحن ممن يموت.

وقال جلّ وعزّ: "ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلوهم أو يسلمون"، إن شئت كان على الإشراك، وإن شئت كان على: أو هم يسلمون.

وقال ذو الرمة:

حراجيج لا تنفك إلاّ مناخة ... على الخسف أو نرمي بها بلداً فقراً  
فإن شئت كان على لا تنفك نرمي بها، أو على الابتداء.

وتقول: الزمه أو يتقِّيك بحقِّك، واضربه أو يستقيم. وقال زياد الأعجم:

وكنت إذا غمزت قناة قوم ... كسرت كعوبها أو تستقيما

معناه إلا أن، وإن شئت رفعت في الأمر على الابتداء؛ لأنه لا سبيل إلى الإشراف.

وتقول: هو قاتلي أو أفتدي منه؛ وإن شئت ابتدأته كأنه قال: أو أنا أفتدي، وقال طرفة بن العبد:

ولكن مولاي امرؤ هو خاقي ... على الشكر والتسأل أو أنا مفتدي

وسألت الخليل عن قوله عز وجل: " وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً

فيوحي بإذنه ما يشاء " ، فزعم أن النصب محمول على أن سوى هذه التي قبلها. ولو كانت هذه الكلمة على أن

هذه لم يكن للكلام وجه، ولكنه لما قال: " إلا وحياً أو من وراء حجاب " كان في معنى إلا أن يوحى، وكان أو

يرسل فعلاً لا يجري على ألا، فأجرى على أن هذه، كأنه قال: إلا أن يوحى أو يرسل؛ لأنه لو قال: إلا وحياً وإلا

أن يرسل كان حسناً، وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال، فحملوه على أن، إذ لم يجز أن يقولوا: أو إلا يرسل، فكأنه

قال: إلا وحياً أو أن يرسل.

وقال الحصين بن حمام المرِّي:

ولولا رجال من رزام أعزّة ... وآل سبيع أو أسوءك علقما

يضمّر أن، وذلك لأنه امتنع أن يجعل الفعل على لولا فأضمّر أن، كأنه قال: لولا ذلك، أو لولا أن أسوءك.

وبلغنا أن أهل المدينة يرفعون هذه الآية: " وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل

رسولاً فيوحي بإذنه ما يشاء " فكأنه والله أعلم قال الله عز وجل: لا يكلم الله البشر إلا وحياً أو يرسل رسولاً، أي

في هذه الحال وهذا كلامه إليهم، كما تقول العرب: تحيتك الضرب، وعتابك السيف، وكلامك القتل. وقال

الشاعر، وهو عمرو بن معدي كرب:

وخيل قد دلفت لها بجيل ... تحية بينهم ضرب وجميع

وسألت الخليل عن قول الأعشي:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا ... أو تنزلون فإننا معشر نزل

فقال: الكلام هاهنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا، لما كان موضعها لو قال فيه أتركبون لم يقض المعنى، صار

بمنزلة قولك: ولا سابق شيئاً. وأما يونس فقال: أرفعه على الابتداء، كأنه قال: أو أنتم نازلون. وعلى هذا الوجه

فسر الرفع في الآية، كأنه قال: أو هو يرسل رسولاً، كما قال طرفة:

أو أنا مفتدي

وقول يونس أسهل، وأما الخليل فجعله بمنزلة قول زهير:

بدا لي آتي لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

والإشراف على هذا التوهم بعيد كبعد ولا سابق شيئاً. ألا ترى أنه لو كان هذا كهذا لكان في الفاء والواو. وإنما

توهم هذا فيما خالف معناه التمثيل. يعني مثل هو يأتينا ويحدّثنا. يقول: يدخل عليك نصب هذا على توهم أنك

تكلمت بالاسم قبله، يعني مثل قولك: لا تأته فيشتبك؛ فتمثيله على لا يكن منك إتيان فشتيمة، والمعنى على غير

ذلك.

باب اشتراك الفعل في أن

وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه أن

والحروف التي تشرك: الواو، والفاء، و م |، وأو. وذلك قولك: أريد أن تأتيني ثم تحدثني، وأريد أن تفعل ذلك وتحسن، وأريد أن تأتينا فتبايعنا، وأريد أن تنطق بجميل أو تسكت. ولو قلت: أريد أن تأتيني ثم تحدثني جاز، كأنك قلت: أريد إتيانك ثم تحدثني.

ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال. وقال عز وجل: " ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله " ، ثم قال سبحانه: " ولا يأمركم " ، فجاءت منقطعة من الأول، لأنه أراد: ولا يأمركم الله. وقد نصيها بعضهم على قوله: وما كان لبشر أن يأمركم أن تتخذوا. وتقول: أريد أن تأتيني فشتمني، لم يرد الشتيمة، ولكنه قال: كلما أردت إتيانك شتمتني. هذا معنى كلامه، فمن ثم نقطع من أن. قال رؤية: يريد أن يعربه فيعجمه أي فإذا هو يعجمه.

وقال الله عز وجل: " لنبين لكم وتقرب في الأرحام " ، أي ونحن نقر في الأرحام؛ لأنه ذكر الحديث للبيان ولم يذكره للإقرار. وقال عز وجل: " أن تصل إحداهما الأخرى فذكر إحدهما الأخرى " ، فانتصب لأنه أمر بالإشهاد لأن تذكر إحداهما الأخرى ومن أجل أن تذكر.

فإن قال إنسان: كيف جاز أن تقول: أن تصل ولم يعد هذا للضلال وللالتباس؟ فإنما ذكر أن تصل لأنه سبب الأذكار، كما يقول الرجل: أعددته أن يميل الحائط فأدعمه، وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط، ولكنه أخبر بعللة الدعم وبسببه.

وقرأ أهل الكوفة: " فتذكر " رفعاً.

وسألت الخليل عن قول الشاعر، لبعض الحجازيين:

فما هو إلا أن أراها فجاءة ... فأبغت حتى ما أكاد أجب

فقال: أنت في أبغت بالخيار، إن شئت حملتها على أن، وإن شئت لم تحملها عليه فرفعت، كأنك قلت: ما هو إلا الرأي فأبغت.

وقال ابن أحرر فيما جاء منقطعاً من أن:

يعالج عاقراً أعيت عليه ... ليلقحها فيتزوجها حوارا

كأنه قال: يعالج فإذا هو ينتجها. وإن شئت على الابتداء.

وتقول: لا يعدو أن يأتيك فيصنع ما تريد، وإن شئت رفعت، كأنك قلت لا يعدو ذلك فيصنع ما تريد.

وتقول: ما عدا أن رأني فيشب، كأنه قال ما عدا ذلك فيشب، لأنه ليس على أول الكلام. فإن أردت أن تحمل الكلام على أن فإن أحسنه ووجهه أن تقول: ما عدا أن رأني فوثب، فضعف يش هاهنا كضعف ما أتيتني فتحدثني، إذا حملت الكلام على ما.

ونقول: ما عدوت أن فعلت، وهذا هو الكلام، ولا أعدوا أن أفعل، وما آلو أن أفعل، يعني لقد جهدت أن أفعل.

وتقول: ما عدوت أن آتيك، أي ما عدوت أن يكون هذا من رأي فيما أستقبل. ويجوز أن يجعل أفعل في موضع

فعلت، ولا يجوز فعلت في موضع أفعل إلا في مجازة، نحو: إن فعلت فعلت.

وتقول: والله ما أعدو أن جالستك، أي أن كنت فعلت ذلك، أي ما أجوز مجالستك فيما مضى. ولو أراد ما أعدو

أن جالستك غداً كان محالاً وقضاً، كما أنه لو قال: ما أعدو أن أجالسك أمس كان محالاً.  
وإنما ذكرت هذا لتصرف وجوهه ومعانيه، وأن لا تستحيل منه مستقيماً، فإنه كلام يستعمله الناس.  
ومما جاء منقطعاً قول الشاعر، وهو عبد الرحمن بن أمّ الحكم:  
على الحكم المأتي يوماً إذا قضى ... قضيتته أن لا يجوز ويقصد  
كأنه قال: عليه غير الجور، ولكنه يقصد أو هو قاصد، فابتدأ ولم يحمل الكلام على أن، كما تقول: عليه أن لا يجور،  
وينبغي له كذا وكذا، فلا ابتداء في هذا أسبق وأعرف؛ لأنها بمنزلة قولك، كأنه قال: ونولك. فمن ثم لا يكادون  
يحملونها على أن.  
هذا باب الجزاء

فما يجازى به من الأسماء غير الظروف: من، وما، وأيهم. وما يجازى به من الظروف: أي حين، ومتى، وأين، وأنى،  
وحينما. ومن غيرهما: إن، وإذ ما.  
ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحد منهما ما فصيّر إذ مع ما بمنزلة إنَّما وكأئنما، وليست  
ما فيهما بلغو، ولكن كل واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد.  
فمما كان من الجزاء إذا قول العباس بن مرداس:  
إذ ما أتيت على الرسول فقل له ... حقاً عليك إذا اطمأن المجلس  
وقال الآخر، قالوا: هو لعبد الله بن همام السلولي:  
إذ ما تربني اليوم مزجي طعيتي ... أصعد سيراً في البلاد وأفرع  
فأني من قوم سواكم وإنما ... رجالي فهم بالحجاز وأشجع  
سمعناهما ممن يرويهما عن العرب. والمعنى إنا.  
ومما جاء من الجزاء بأني قول لبيد:  
فأصبحت أتي تأتماً تلتبس بما ... كلا مر كبيها تحت رجلك شاجر  
وفي أين قوله، وهو ابن همام السلولي:  
أين تضرب بنا العداة تجدنا ... نصر العيس نحوها للتلاقي  
وإنما منع حيث أن يجازى بها أنك تقول: حيث تكون أكون، فتكون وصل لها، كأنك قلت: المكان الذي تكون فيه  
أكون.

ويبين هذا أنها في الخبر بمنزلة إنَّما وكأئنما وإذا، أنه يبتدأ بعدها الأسماء، أنك تقول: حيث عبد الله قائم زيد، وأكون  
حيث زيد قائم. فحيث كهذه الحروف التي تبتدأ بعدها الأسماء في الخبر، ولا يكون هذا من حروف الجزاء. فإذا  
ضممت إليها ما صارت بمنزلة إن وما أشبهها، ولم يجز فيها ما جاز فيها قيل أن تجيء بما، وصارت بمنزلة إنا.  
وأما قول النحويين: يجازى بكل شيء يستفهم به، فلا يستقيم، من قبل أنك تجازى بإن وبحيثما وإذ ما ولا يستقيم  
بهن الاستفهام، ولكن القول فيه كالقول في الاستفهام. ألا ترى أنك إذا استفهمت لم تجعل ما بعده صلة. فالوجه أن  
تقول: الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله، وإذا قلت: حيثما تكن  
أكن، فليس بصلة لما قبله، كما أنك إذا قلت أين تكون وأنت تستفهم فليس الفعل بصلة لما قبله، فهذا في الجزاء  
ليس بصلة لما قبله، كما أن ذلك في الاستفهام ليس بوصول لما قبله. وتقول: من يضربك في الاستفهام، وفي الجزاء:

من يضربك أضربه، فالفعل فيهما غير صلة.

وسألت الخليل عن مهما فقال: هي ما أدخلت معها ما لغواً، بمنزلة ما مع متى إذا قلت متى ما تأتي آتك، وبمنزلة ما مع إن إذا قلت إن ما تأتي آتك، وبمنزلة ما مع أين كما قال سبحانه وتعالى: " أينما تكونوا يدرككم الموت " وبمنزلة ما مع أيّ إذا قلت: " أيّاما تدعوا فله الأسماء الحسنى " ، ولكنهم استبحروا أن يكرّروا لفظاً واحداً فيقولوا: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى. وقد يجوز أن يكون مه كإذ ضم إليها ما.

وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع. فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء، لأنّ معناها على أيّ حال تكن أكن.

وسألته عن إذا، ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلة في إذ، إذا قلت: أتذكر إذ تقول، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى. ويبين هذا أنّ إذا تحي وقتاً معلوماً؛ ألا ترى أنّك لو قلت: آتيك إذا احمرّ البسر كان حسناً، ولو قلت: آتيك إن احمرّ البسر، كان قبيحاً. فإنّ أبداً مبهمة، وكذلك حروف الجزاء. وإذا توصل بالفعل، فالفعل في إذا بمنزلة في حين كأنك قلت: الحين الذي تأتي فيه آتيك فيه. وقال ذو الرمة:

تصغي إذا شدّها بالرحل جانحة ... حتى إذا ما استوى في غرزها تتب.

وقال الآخر، ويقال وضعه النحويون:

إذا ما الخبز تأدمه بلحم ... فذاك أمانة الله الشريد

وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بآن، حيث رأوها لما يستقبل، وأما لا بدّها من جواب.

وقال قيس بن الخطيم الأنصاري:

إذا قصرت أسيفنا كان وصلها ... خطانا إلى أعدائنا فنضارب

وقال الفرزدق:

ترفع لي خندف والله يرفع لي ... ناراً إذا حمدت نيراهم تقد

وقال بعض السلوليين:

إذا لم ترل في كلّ دار عرفتها ... لها واكف من دمع عينك يسجم

فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ، ولكنّ الجيد قول كعب بن زهير:

وإذا ما تشاء تبعث منها ... مغرب الشمس ناشطاً مذعوراً

واعلم أنّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله.

وزعم الخليل أنّك إذا قلت: إن تأتي آتك، فآتك انجزمت بآن تأتي، كما تجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: آتني آتك.

وزعم الخليل أنّ إن هي أمّ حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرفن

فيكنّ استفهاماً ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة.

واعلم أنّه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء فأما الجواب بالفعل فتحو قولك: إن تأتي آتك، وإن تضرب

أضرب، ونحو ذلك.

وأما الجواب بالفاء فتقولك: إن تأتي فأنا صاحبك. ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا بنمّ. ألا ترى أنّ

الرجل يقول افعل كذا وكذا فتقول: فإذاً يكون كذا وكذا. ويقول: لم أغث أمس، فتقول: فقد آتاك الغوث اليوم.

ولو أدخلت الواو وثمّ في هذا الموضع تريد الجواب لم يجز.

وسألت الخليل عن قوله جلّ وعزّ: " وإن تصبهم سيئة بما قلّمت أيديهم إذا هم يقنطون " فقال: هذا كلام معلق بالكلام الأوّل كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأوّل وهذا ها هنا في موضع قنطلوا كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل. قال: ونظير ذلك قوله: " سواء عليكم أَدعوتهم أم أنتم صامتون " بمنزلة أم صمتّم. ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنّها لا تجيئ مبتدأة كما أنّ الفاء لا تجيئ مبتدأة.

وزعم الخليل أنّ إدخال الفاء على إذا قبيح، ولو كان إدخال الفاء على إذا حسناً لكان الكلام بغير الفاء قبيحاً؛ فهذا قد استغنى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها، فصارت إذا هاهنا جواباً كما صارت الفاء جواباً. وسألته عن قوله: إن تأتي أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطرّ شاعر، من قبل أن أنا كريم يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما فكهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء. وقد قاله الشاعر مضطراً، يشبهه بما يتكلّم به من الفعل. قال حسّان بن ثابت: من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشرّ بالشرّ عند الله مثلاًن وقال الأسيديّ:

بني ثعل لا تنكحوا العنز شربها ... بني ثعل من ينكح العنز ظالم  
وزعم أنّه لا يحسن في الكلام إن تأتي لأفعلن، من قبل أن لأفعلن تجيئ مبتدأة. ألا ترى أنّ الرجل يقول لأفعلن كذا وكذا. فلو قلت: إن أتيتني لأكرمك، وإن لم تأتي لأغمتك، جاز لأنّه في معنى لنن أتيتني لأكرمك ولنن لم تأتي لأغمتك، ولا بدّ من هذه اللام مضمرة أو مظهرة لأنهما لليمين، كأنك قلت: والله لنن أتيتني لأكرمك. فإن قلت: لنن تفعل لأفعلن قبيح، لأنّ لأفعلن على أوّل الكلام، وقبيح في الكلام أن تعمل إن أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال حتى تجزّمه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله. ألا ترى أنّك تقول: آتيك إن أتيتني، ولا تقول آتيك إن تأتي، إلا في شعر، لأنك أحرّرت إن وما عملت فيه ولم تجعل لإن جواباً ينجزم بما قبله. فهكذا جرى هذا في كلامهم. ألا ترى أنه قال عزّ وجلّ: " وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكوننّ من الخاسرين " وقال عزّ وجلّ: " وإلاّ تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين " لما كانت إن العاملة لم يحسن إلا أن يكون لها جواب ينجزم بما قبله. فهذا الذي يشاكلها في كلامهم إذا عملت.

وقد تقول: إن أتيتني آتيك، أي آتيك إن أتيتني. قال زهير:  
وإن أتاه خليل يوم مسألة ... يقول لا غائب مالي ولا حرم  
ولا يحسن إن تأتي آتيك، من قبل أن إن هي العاملة. وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البجليّ:  
يا أقرع بن حابس يا أقرع ... إنك إن تصرع أخوك تصرع  
أي أنك تصرع إن تصرع أخوك. ومثل ذلك قوله:  
هذا سراقه للقرآن يدرسه ... والمرء عند الرّشا إن يلقها ذيب

أي والمرء ذئب إن يلق الرّشا. قال الأصمعيّ: هو قديم، أنشدني أبو عمرو. وقال ذو الرمة:  
وأني متى أشرف على الجانب الذي ... به أنت من بين الجوانب ناظر  
أي ناظر متى أشرف. فجاز هذا في الشعر، وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزماً؛ لأنّ المعنى واحد، كما شبه الله يشكرها وظالم إذا هم يقنطون، جعله بمنزلة يظلم ويشكرها الله، كما كان هذا بمنزلة قنطوا، وكما قالوا في اضطرار: إن تأتي أنا صاحبك، يريد معنى الفاء، فشبهه ببعض ما يجوز في الكلام حذفه وأنت تعنيه. وقد يقال: إن أتيتني آتك وإن لم تأتي أجرك، لأنّ هذا في موضع الفعل المجزوم، وكأنه قال: إن تفعل أفعل.

ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: " من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوفّ إليهم أعمالهم فيها " ، فكان فعل. وقال الفرزدق:

دست رسولاً بأنّ القوم إن قدروا ... عليك يشفوا صدوراً ذات توغير  
وقال الأسود بن يعفر:

ألا هل لهذا الدهر من متعلّل ... عن الناس مهما شاء بالناس يفعل  
وقال: إن تأتي فأكرمك، أي فأنا أكرمك، فلا بدّ من رفع فأكرمك إذا سكتّ عليه، لأنّه جواب، وإنّما ارتفع لأنّه مبيّن على مبتدأ.

ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ " ومن عاد فينتقم الله منه " ومثله: " ومن كفر فأمتعه قليلاً " ومثله: " فمن يؤمن برّبّه فلا يخاف بحساً ولا رهقاً " .

### باب الأسماء التي يجازي بها

وتكون بمنزلة الذي

وتلك الأسماء: من، وما، وأيهم. فإذا جعلتها بمنزلة الذي، قلت: ما تقول أقول، فيصير تقول صلة لما حتّى تكمل اسماً، فكأنك قلت: الذي تقول أقول. وكذلك: من يأتي آتيه وأيها تشاء أعطيك. وقال الفرزدق:

ومن يميل أمال السيف ذروته ... حيث التقى من حفا في رأسه الشعر

وتقول: آتي من يأتي، وأقول ما تقول، وأعطيك أيها تشاء. هذا وجه الكلام وأحسنه، وذلك أنه قبيح أن توخر حرف الجراء إذا جزم ما بعده فلما قبح ذلك حملوه على الذي، ولو جزموه هاهنا لحسن أن تقول: آتيك إن تأتي. فإذا قلت: آتي من أتاني، فأنت بالخيار، إن شئت كانت آتاني صلة وإن شئت كانت بمنزلة في إن.

وقد يجوز في الشعر: آتي من يأتي، وقال الهذلي:

فقلت تحمّل فوق طوقك إنّها ... مطبّعة من يأتها لا يضيرها

هكذا أنشدناه يونس، كأنه قال: لا يضيرها من يأتها، كما كان: وإني متى أشرف ناظر، على القلب، ولو أريد به حذف الفاء جاز فجعلت كيان. وإن قلت: أقول مهما تغل، وأكون حيشما تكن، وأكون أين تكن، وآتيك متى تأتي، وتلتبس بها أتى تأتها، لم يجز إلا في الشعر، وكان جزمًا. وإنما كان من قبل أنهم لم يجعلوا هذه الحروف بمنزلة ما يكون محتاجاً إلى الصلة حتّى يكمل اسماً. ألا ترى أنه لا تقول مهما تصنع قبيح، ولا في الكتاب مهما تقول، إذا أراد أن يجعل القول وصلاً. فهذه الحروف بمنزلة إن لا يكون الفعل صلة لها. فعلى هذا فأجر ذا الباب.

باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازي بها

بمنزلة الذي

وذلك قولك: إن من يأتي آتيه، وكان من يأتي آتيه، وليس من يأتي آتيه.

وإنما أذهبت الجراء من هاهنا لأنك أعملت كان وإن، ولم يسغ لك أن تدع كان وأشباهه معلقة لا تعملها في شيء فلما أعملتهن ذهب الجراء ولم يكن من مواضعه. ألا ترى أنك لو جئت بإن ومتى، تريد إن إن وإن متى، كان محالاً. فهذا دليل على أن الجراء لا ينبغي له أن يكون هاهنا بمن وما وأي. فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت.

فمن ذلك قولك: إنّه من يأتنا نأته، وقال جلّ وعزّ: " إنّه من يأت ربّه مجرمًا فإنّ له جهنّم لا يموت فيها ولا يحيا " ، وكنت من يأتي آته. وتقول: كان من يآته يعطه، وليس من يآته يجبهه، إذا أضمرت الاسم في كان أو في ليس، لأنّه

حيثُذ بمزلة لست و كنت . فإن لم تضمّر فالكلام على ما وصفنا .

وقد جاء في الشعر إن من يأتي آته . قال الأعشى :

إن من لام في بني بنت حساً ... ن ألمه وأعصه في الخطوب

وقال أمية بن أبي الصلت :

ولكنّ من لا يلق أمراً ينوبه ... بعدته ينزل به وهو أعزل

فرغم الخليل أنه إنما جازى حيث أضمّر الهاء ، وأراد إنّه ولكنته ، كما قال الراعي :

فلو أنّ حقّ اليوم منكم إقامة ... وإن كان سرح قد مضى فترسّعا

أراد : فلو أنّه حقّ اليوم . ولو لم يرد الهاء كان الكلام محالاً .

وتقول : قد علمت أن من يأتي آته ، من قبل أن أنّ هاهنا فيها إضمار الهاء ، ولا تجي مخففة هاهنا إلا على ذلك ، كما

قال ، وهو عديّ بن زيد :

أكاشره وأعلم أنّ كلانا ... على ما ساء صاحبه حريص

ولا يجوز أن تنوي في كان وأشبهه كان علامة إضمار المخاطب ولا تذكرها . لو قلت : ليس من يأتك تعطه ، تريد

لست ، لم يجز . ولو جاز ذلك لقلت كان من يأتك تعطه ، تريد به كنت . وقال الشاعر ، الأعشى :

في فنية كسيوف الهند قد علموا ... أن هالك كلّ من يحفى وينعل

فهذا يريد معنى الهاء .

ولا تخفّف أن إلا عليه ، كما قال : قد علمت أن لا يقول ذاك ، أي أنّه لا يقول . وقال عزّ وجلّ : " أفلا يرون أن لا

يرجع إليهم قولاً " . وليس هذا بقويّ في الكلام كقوّة أن لا يقول ، لأنّ لا عوض من ذهاب العلامة . ألا ترى أنّهم

لا يكادون يتكلّمون به بغد الهاء ، فيقولون : قد علمت أن عبد الله منطلق .

باب يذهب فيه الجزاء من الأسماء

كما ذهب في إنّ وكان وأشباههما .

غير أنّ إنّ وكان عوامل فيما بعدهنّ ، والحروف في هذا الباب لا يحدثن فيما بعدهنّ من الأسماء شيئاً كما أحدثت إنّ

وكان وأشباههما ، لأنّها من الحروف التي تدخل على المبتدئ والمبنيّ عليه فلا تغيّر الكلام عن حاله ، وسأبين لك

كيف ذهب الجزاء فيهنّ إن شاء الله .

فمن ذلك قولك : أتذكر إذ من يأتينا نأتيه ، وما من يأتينا نأتيه ، وأمّا من يأتينا فحنّ نأتيه .

وإنّما كرهوا الجزاء هاهنا لأنه ليس من مواضعه . ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول : أتذكر إذ إنّ تأتينا نأتك ، كما لم يجز

أن تقول : إنّ إنّ تأتينا نأتك ، فلمّا ضارع هذا الباب باب إنّ وكان كرهوا الجزاء فيه .

وقد يجوز في الشعر أن يجازى بعد هذه الحروف ، فتقول : أتذكر إذ من يأتينا نأته . فإنّما أجازوه لأنّ إذ وهذه الحروف

لا تغيّر ما دخلت عليه عن حاله قبل أن تجيّ بها ، فقالوا : ندخلها على من يأتينا نأته ولا تغيّر الكلام ، كأنّا قلنا من

يأتينا نأته ، كما أنّا إذا قلنا إذ عبد الله منطلق فكأنّا قلنا : عبد الله منطلق ؛ لأنّ إذ لم تحدث شيئاً لم يكن قبل أن

تذكرها . وقال لبيد :

على حين من تلبث عليه ذنوبه ... يرث شربه إذ في المقام تدابر

ولو اضطرّ شاعر فقال : أتذكر إذ إنّ تأتينا نأتك ، جاز له كما جاز في من .

وتقول : أتذكر إذ نحن من يأتينا نأته ، فنحن فصلت بين إذ ومن ، كما فصل الاسم في كان بين كان ومن . وتقول :

مررت به فإذا من يأتيه يعطيه. وإن شئت جزمت لأن الإضمار يحسن هاهنا. ألا ترى أنك تقول: مررت به فإذا  
أجهل الناس، ومررت به فإذا آتيا رجل. فإذا أردت الإضمار فكأنك قلت: فإذا هو من يأتيه يعطيه. فإذا لم تضم  
وجعلت إذا هي لمن، فهي بمنزلة إذ لا يجوز فيها الجزم.

وتقول: لا من يأتك تعطه، ولا من يعطك تأته، من قبل أن لا ليست كإذ وأشباهاها، وذلك لأنها لغو بمنزلة ما في  
قوله عزّ وجلّ: " فيما رحمة من الله لنت لهم " ، فما بعده كشيء ليس قبله لا. ألا تراها تدخل على الجور فلا  
تغيره عن حاله، تقول: مررت برجل لا قائم ولا قاعد. وتدخل على النصب فلا تغيره عن حاله، تقول: لا مرحباً  
ولا أهلاً، فلا تغير الشيء عن حاله التي كان عليها قبل أن تنفيه، ولا تنفيه مغيراً عن حاله، يعني في الإعراب التي  
كان عليها، فصار ما بعدها معها بمنزلة حرف واحد ليست فيه لا، وإذ وأشباهاها لا يقعن هذه المواقع ولا يكون  
الكلام بعدهن إلا مبتدأ. وقال ابن مقبل:

وقدر ككفّ القرد لا مستعيرها ... يعار ولا من يأتها يتدسّم

ووقوع إن بعد لا يقوّي الجزاء فيما بعد لا. وذلك قول الرجل: لا إن أتيناك أعطيتنا، ولا إن قعدنا عندك عرضت  
علينا؛ ولا لغو في كلامهم. ألا ترى أنك تقول: خفت أن لا تقول ذاك وتجري مجرى خفت أن تقول.  
وتقول: إن لا يقل أقل، فلا لغو، وإذ وأشباهاها ليست هكذا، إنّما يصرفن الكلام ابتداءً إلى الابتداء.  
وتقول: ما أنا ببخيل ولكن إن تأتني أعطك، جاز هذا وحسن لأنك قد تضمّرها هنا كما تضمّر في إذا. ألا ترى  
أنك تقول: ما رأيتك عاقلاً ولكن أحق. وإن لم تضمّر تركت الجزاء كما فعلت ذلك في إذا. قال طرفة:  
ولست بحلال التلاع مخافة ... ولكن متى يسترفد القوم أرفد  
كأنه قال: أنا. ولا يجوز في متى أن يكون الفعل وصلاً لها كما جاز في من والذي. وسمعاهم ينشدون قول العجير  
السلويّ:

وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخي ... ولكن متى ما أملك الضرّ أنفع

والقوافي مرفوعة كأنه قال: ولكن أنفع متى ما أملك الضرّ، ويكون أملك على متى في موضع جزاء، وما لغو، ولم  
يجد سبيلاً إلى أن يكون بمنزلة من فتوصل، ولكنها كمهما.

وأما قوله عزّ وجلّ: " وأما إن كان من أصحاب اليمين. فسلام لك من أصحاب اليمين " فإنما هو كقولك: أما  
غداً فلنك ذلك. وحسنت إن كان لأنه لم يجزم بها، كما حسنت في قوله: أنت ظالم إن فعلت.

باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي تجازى بها

حروف الجرّ لم تغيرها عن الجزاء

وذلك قولك: على أيّ دابة أحمّل أركبه، وبمن تؤخذ أو خذ به.

هذا قول يونس والخليل جميعاً.

فحروف الجرّ لم تغيرها عن حال الجزاء، كما لم تغيرها عن حال الاستفهام. ألا ترى أنك تقول: بمن تمرّ، وعلى أيّها  
أركب؟ فلو غيرتها عن الجزاء غيرتها عن الاستفهام. وقال ابن همام السلويّ:

لما تمكّن دنياهم أطاعهم ... في أيّ نحو يميلوا دينه يمل

وذلك لأنّ الفعل إنّما يصل إلى الاسم بالباء ونحوها، فالنقل مع الباء بمنزلة فعل ليس قبله حرف جرّ ولا بعده، فصار  
الفعل الذي يصل بإضافة كالفعل الذي لا يصل بإضافة؛ لأنّ الفعل يصل بالجرّ إلى الاسم كما يصل غيره ناصباً أو

رافعاً. فالجرّ هاهنا نظير النصب والرفع في غيره.

فإن قلت: بمن تمرّ به أمر، وعلى أيهم تنزل عليه أنزل، وبما تأتيني به آتيك، رفعت لأنّ الفعل إنّما أوصلته إلى الهاء بالباء الثانية والباء الأولى للفعل الآخر، فتغيّر عن حال الجزاء كما تغيّر عن حال الاستفهام، فصارت بمنزلة الذي؛ لأنك أدخلت الباء للفعل حين أوصلت الفعل الذي يلي الاسم بالباء الثانية إلى الهاء، فصارت الأولى ككان وإنّ - يقول: لا يجازى بما بعدها - وعملت الباء فيما بعدها عمل كان وإنّ فيما بعدهما.

وقد يجوز أن تقول: بمن تمرّ أمره، وعلى من تنزل أنزل، إذا أردت معنى عليه وبه؛ وليس بحدّ الكلام، وفيه ضعف. ومثل ذلك قول الشاعر، وهو بعض الأعراب:

إنّ الكريم وأبيك يعتمل ... إن لم يجد يوماً على من يتكل

يريد: يتكل عليه، ولكنه حذف. وهذا قول الخليل.

وتقول: غلام من تضرب أضربه؛ لأنّ ما يضاف إلى من بمنزلة من. ألا ترى أنك تقول: أبو أيهم رأيت، كما تقول: أيهم رأيت. وتقول: بغلام من تؤخذ أو خذ به، كأنك قلت: بمن تؤخذ أو خذ به.

وحسن الاستفهام ها هنا يقوّي الجزاء، تقول: غلام من تضرب، وبغلام من مررت. ألا ترى أنّ كينونة الفعل غير وصل ثابتة.

وتقول: بمن تمرّ أمره به، وبمن تؤخذ أو خذ به. فحدّ الكلام أن تثبت الباء في الآخر لأنه فعل لا يصل إلا بحرف الإضافة. يدلك على ذلك أنك لو قلت: من تضرب أنزل لم يجز حتى تقول عليه، إلا في شعر.

فإن قلت: بمن تمرّ أمره أو بمن تؤخذ أو خذ، فهو أمثل وليس بحدّ الكلام. وإنما كان في هذا أمثل لأنه قد ذكر الباء في الفعل الأول، فعلم أنّ الآخر مثله لأنه ذلك الفعل.

### باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام

وذلك قولك: إن تأتي آتتك. ولا تكتفي بمن لأنّها حرف جزاء، ومتى مثلها؛ فمن ثمّ أدخل عليه الألف، تقول: أمّتي تشتمني أشتمك وأمن يفعل ذاك أزره؛ وذلك لأنك أدخلت الألف على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يغيّره، وإنما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك، لا تغيّر الكلام عن حاله، وليست كإذ وهل وأشابههما. ألا ترى أنّها تدخل على المجرور والمنصوب والمرفوع فتدعه على حاله ولا تغيّره عن لفظ المستفهم. ألا ترى أنه يقول: مررت بزيد فتقول: أزيد إن شئت قلت أزيدني، وكذلك تقول في النصب والرفع؛ وإن شئت أدخلتها على كلام المخبر ولم تحذف منه شيئاً، وذلك إذا قال: مررت بزيد قلت: أمرت بزيد. ولا يجوز ذلك في هل وأحوالها.

ولو قلت: هل مررت بزيد كنت مستأنفاً. ألا ترى أنّ الألف لغو. فإن قيل: فإن الألف لا بدّها من أن تكون معتمدة على شيء فإنّ هذا الكلام معتمد لها، كما تكون صلةً للذي إذا قلت: الذي إن تأت يأتك زيد. فهذا كلّ وصل.

فإن قال: الذي إن تأت يأتك زيد، وأجعل يأتك صلةً الذي لم يجد بدّاً من أن يقول: أنا إن تأتي آتيك؛ لأنّ أنا لا يكون كلاماً حتى يبني عليه وأما يونس فيقول: إن تأتي آتيك. وهذا قبيح يكره في الجزاء وإن كان في الاستفهام. وقال عزّ وجلّ: " أفإن متّ فهم الخالدون. " ولو كان ليس موضع جزاء قبح فيه إن، كما يقبح أن، تقول: أتذكر إذ إن تأتي آتيك. فلو قلت: إن أتيتني آتيك على القلب كان حسناً.

؟باب الجزاء إذا كان القسم في أوّله

وذلك قولك: والله إن أتيتني لا أفعل، لا يكون إلا معتمداً عليه اليمين. ألا ترى أنك لو قلت: والله إن أتيتني أنك لم تجز ولو قلت والله من يأتي آتة كان محالاً، واليمين لا تكون لغواً كلا والألف؛ لأن اليمين لآخر الكلام وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين وإذا قلت إن أتيتني أنك فكأنك لم تذكر الألف واليمين ليست هكذا في كلامهم. ألا ترى أنك تقول: زيدٌ منطلقٌ، فلو أدخلت اليمين غيرت الكلام.

وتقول: أنا والله إن أتيتني لا أتك؛ لأن هذا الكلام مبني على أنا ألا ترى أنه حسن أن تقول: أنا والله إن أتيتني أنك فالفهم ها هنا لغوٌ. فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلا أن يكون عليه. ألا ترى أنك تقول: لئن أتيتني لا أفعل ذلك، لأنها لام قسمٍ. ولا يحسن في الكلام لئن أتيتني لا أفعل؛ لأن الآخر لا يكون جزءاً. وتقول: والله إن أتيتني آتيتك، وهو معنى لا آتيتك، وهو معنى لا آتيتك. فإن أردت أن الإتيان يكون فهو غير جائز، وإن نفيت الإتيان وأردت معنى لا آتيتك فهو مستقيم. وأما قول الفرزدق: وأنتم لهذا الناس كالقيلة التي ... بها أن يضل الناس يهدى ضلالها فلا يكون الآخر إلا رفعاً، لأن أن لا يجازى بها وإنما هي مع الفعل اسم فكأنه قال: لأن يضل الناس يهدى. وهكذا أنشده الفرزدق.

باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما

فأما ما يرتفع بينهما فقولك: إن أتيتني تسألني أعطك، وإن أتيتني تمش أمش معك. وذلك لأنك أردت أن تقول إن أتيتني سائلاً يكن ذلك، وإن أتيتني ماشياً فعلت. وقال زهير: ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه ... ولا يغنها يوماً من الدهر يسأم إنما أراد: من لا يزل مستحماً يكن من أمره ذلك. ولو رفع يغنها جاز وكان حسناً، كأنه قال: من لا يزل لا يغني نفسه.

ومما جاء أيضاً مرتفعاً قول الحطيئة:

مضى تآته تمشو إلى ضوء ناره ... تجد خير نارٍ عندها خير موقد  
وسألت الخليل عن قوله:

مضى تآتنا بلمم بنا في ديارنا ... تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا

قال: تلمم بدل من الفعل الأول. ونظيره في الأسماء: مررت برجل عبد الله، فأراد أن يفسر الإتيان بالإمام كما فسّر الاسم الأول بالاسم الآخر.

ومثل ذلك أيضاً قوله، أنشدنيهما الأصمعي عن أبي عمرو لبعض بني أسد:

إن يخلوا أو يجبوا ... أو يغدروا لا يحفلوا

يغفوا عليك مرجلين كأنهم لم يفعلوا

فقوله يغفوا: بدل من لا يحفلوا، وغدوهم مرجلين يفسر أنهم لم يحفلوا.

وسألته: هل يكون إن أتيتنا تسألنا نعطك؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول، لأن الأول الفعل الآخر تفسير له، وهو هو، والسؤال لا يكون الإتيان، ولكنه يجوز على الغلط والتسيان ثم يتدارك كلامه.

ونظير ذلك في الأسماء: مررت برجل حمار، كأنه نسي ثم تدارك كلامه.

وسألته عن قوله جلّ وعزّ: " ومن يفعل ذلك يلقى أثاماً. يضاعف له العذاب يوم القيامة " فقال: هذا كالأول؛ لأن

مضاعفة العذاب هو لقي الآثام.

ومثل ذلك من الكلام: إن تأتينا بحسن إليك نعطك ونحميك، تفسر الإحسان بشيء هو هو، وتجعل الآخر بدلاً من الأول.

فإن قلت: إن تأتني آتاك أقل ذاك، كان غير جائز؛ لأن القول ليس بالإتيان إلا أن تجيزه على ما جاز عليه تسألنا وأما ما ينجزم بين الجزومين فقولك: إن تأتني ثم تسألني أعطك، وإن تأتني فتسألني أعطك، وإن تأتني وتسألني أعطك. وذلك لأن هذه الحروف يشركن الآخر فيما دخل فيه الأول. وكذلك أو وما أشبههن. ولا يجوز في ذا الفعل الرفع. وإنما كان الرفع في قوله متى تأتني تعشو، لأنه في موضع عاش، كأنه قال: متى تأتني عاشياً. ولو قلت متى تأتني وعاشياً كان محالاً. فإنما أمرهن أن يشركن بين الأول والآخر.

وسألت الخليل عن قوله: إن تأتني فتحدثني أحدثك، وإن تأتني وتحديثني أحدثك، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه. ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم، كأنه أراد إن يكن إتيان فحديث أحدثك، فلما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى أن، لأن الفعل معها اسم.

وإنما كان الجزم الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى؛ وكرهوا أن يتخطوا به من بابه إلى آخر إذا كان يريد شيئاً واحداً.

وسألته عن قول ابن زهير:

ومن لا يقدم رجله مطمئنة... فيثبتها في مستوى الأرض يزلق

فقال: النصب في هذا جيد، لأنه أرادها هنا من المعنى ما أراد في قوله: لا تأتينا إلا لم تحدثنا، فكأنه قال: من لا يقدم إلا لم يثبت زلق.

ولا يكون أبداً إذا قلت: إن تأتني فأحدثك الفعل الآخر الرفعاً، وإنما منعه أن يكون مثل ما انتصب بين الجزومين أن هذا منقطع من الأول؛ شريك له وإذا قلت إن يكن إتيان فحديث أحدثك، فالحديث متصل بالأول؛ ألا ترى أنك إذا قلت: إن يكن إتيان فحديث ثم سكت وجعلته جواباً لم يشرك الأول، وكان مرتفعاً بالابتداء.

وتقول: إن تأتني لآتك فأحدثك. هذا الوجه، وإن شئت ابتدأت. وكذلك الواو وثم، وإن شئت نصبت بالواو والفاء كما نصبت ما كان بين الجزومين.

واعلم أن ثم لا ينصب بها كما ينصب بالواو والفاء، ولم يجعلوها مما يضمرب بعده أن، وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء، وليس معناها معنى الواو، ولكنها تشرك ويتبدأ بها.

واعلم أن ثم إذا أدخلته على الفعل الذي بين الجزومين لم يكن إلماً جزماً، لأنه ليس مما ينصب. وليس يحسن الابتداء لأن ما قبله لم ينقطع. وكذلك الفاء والواو وأو إذا لم ترد بمن النصب، فإذا انقضى الكلام ثم جئت بضم، فإن شئت جزمت وإن شئت رفعت. وكذلك الواو والفاء. قال الله تعالى: " وإن يقاتلوكم يوؤوكم الأذبار ثم لا يبصرون " وقال تبارك وتعالى: " وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم " إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو. وبلغنا أن بعضهم قرأ: " يجاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء " والله على كل شيء قدير " وتقول: إن تأتني فهو خير لك وأكرمك، وإن تأتني فأنا لآتيك وأحسن إليك. وقال عز وجل: " وإن تحفوها وتقوتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر عنكم من سيئاتكم ". والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيد؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجري الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء.

وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ: " من يضل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون " ؛ وذلك لأنه حمل الفعل

على موضع الكلام؛ لأنّ هذا الكلام في موضع يكون جواباً؛ لأنّ أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء؛ ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره.

؟ومثل الجزم ههنا النصب في قوله:

فلسنا بالجبال ولا الحديد

حمل الآخر على موضع الكلام وموضعه موضع نصب، كما كان موضع ذاك موضع جزم. تقول: إن تأتي فلن أؤذيك وأستقبلك بالجميل، فالرفع ههنا الوجه إذا لم يكن محمولاً على لن كما قال الرفع الوجه في قوله فهو خير لك وأكرمك ومثل ذلك إن أتيتني لم آتك وأحسن إليك فالرفع الوجه إذا لم تحمله على لم كما كان ذلك في لن.

وأحسن ذلك أن تقول: إن تأتي لا آتك، كما أن أحسن الكلام أن تقول: إن أتيتني لم آتك. وذلك أن لم أفعل نفي فعل وهو مجزوم بلم، ولا أفعل نفي فعل وهو مجزوم بالجزاء. فإذا قلت: إن تفعل فأحسن الكلام أن يكون الجواب أفعل لأنه نظيره من الفعل. وإذا قال أفعل وهو مجزوم بالجزاء. فإذا قلت: إن تفعل فأحسن الكلام أن يكون الجواب أفعل لأنه نظيره من الفعل. وإذا قال إن فعلت فأحسن الكلام أن تقول: فعلت، لأنّه مثله. فكما ضعف فعلت مع أفعل، وأفعل مع فعلت، قبح لم أفعل مع يفعل، لأن لم أفعل نفي فعلت. وقبح لا أفعل مع فعل لأنما نفي أفعل.

واعلم أنّ النصب بالقاء والواو في قوله: إن تأتي لآتك وأعطيك ضعيف، وهو نحو من قوله:

وألقى بالحجاز فأستريح

فهذا يجوز وليس بحد الكلام ولا وجهه، إلّا أنّه في الجزاء صار أقوى قليلاً؛ لأنّه ليس بواجب أنّه يفعل، إلّا أن يكون من الأول فعل، فلمّا ضارع الذي لا يوجهه كالاتفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه، وإن كان معناه كمعنى ما قبله إذا قال وأعطيك. وإنما هو في المعنى كقوله أفعل إن شاء الله، يوجب بالإستثناء. قال الأعشى فيما جاز من النصب:

ومن يغترب عن قومه لا يزل يرى ... مصرع مظلومٍ مجراً ومسحياً  
وتدفن منه الصالحات وإن يسهى ... يكن ما أساء النار في رأس كبكبا  
باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل

إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض

فأما ما انجزم بالأمر فقولك: ائتني آتك.

وأما ما انجزم بالنهي فقولك: لا تفعل يكن خيراً لك.

وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك: ألا تأتيني أحدتك؟ وأين تكون أزرک؟ وأما ما انجزم بالتمني فقولك: ألا ماء أشربه، وليته عندنا يحدّثنا.

وأما ما انجزم بالعرض فقولك: ألا تنزل تصب خيراً.

وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتي، وإن تأتي، لأنهم جعلوه معلقاً بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ إن تأتي غير مستغنية عن آتك.

وزعم الخليل: أنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى إن، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال ائتني آتك فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيان آتك، وإذا قال: أين بيتك أزرک، فكأنّه قال إن أعلم مكان بيتك أزرک؛ لأنّ قوله أين بيتك يريد

به: أعلمني. وإذا قال لبيته عندنا يحدثنا، فإن معنى هذا الكلام إن يكن عندنا يحدثنا، وهو يريد ههنا إذا تمنى ما أراد في الأمر. وإذا قال لو نزلت فكأنه قال انزل.

ومما جاء من هذا الباب في القرآن وغيره قوله عز وجل: " هل أدلكم على تجارةٍ تنجيكم من عذابٍ أليم. تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون " فلما انقضت الآية قال: " يغفر لكم " .

ومن ذلك أيضاً: أتينا أمس نعطيك اليوم، أي إن كنت أتيتنا أمس أعطيناك اليوم. هذا معناه فإن كنت تريد أن تقرره بأنه قد فعل فإن الجزاء لا يكون، لأن الجزاء إنما يكون في غير الواجب.

ومما جاء أيضاً منجزاً بالاستفهام قوله، وهو رجل من بني تغلب، جابر ابن حتى: ألا تنتهي عنّا ملوك وتتقى ... محارمنا لا يبؤ الدّم بالدم

وقال الراجز:

متى أنام لا يورقي الكرى ... ليلاً ولا أسمع أجراس المطى

كأنه قال: إ، يكن منى نوم في غير هذه الحال لا يورقي الكرى، كأنه لم يعد نومه في هذه الحال نوماً.

وقد سمعنا من العرب من يشمه الرفع، كأنه يقول: متى أنام غير مؤرق.

وتقول: اثني آتك، فجزم على ما وصفنا، وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلقاً بالأول، ولكنك تبدئه وتجعل

الأول مستغنياً عنه، كأنه يقول: اثني أنا آتيك. ومثل ذلك قول الشاعر، وهو الأخطل:

وقال رائلهم أرسوا نزاولها ... فكل حتف أمريء يمضي لمقدار

وقال الأنصاري:

يا مال والحق عنده فقفوا ... تؤتون فيه الوفاء معترفا

كأنه قال: إنكم تؤتون فيه الوفاء معترفاً. وقال معروف:

كونوا كمن واسبى أخاه بنفسه ... نعيش جميعاً أو نموت كلانا

كأنه قال: كونوا هكذا إنا نعيش جميعاً أو نموت كلانا إن كان هذا أمرنا.

وزعم الخليل: أنه يجوز أن يكون نعيش محمولاً على كونوا، كأنه قال: كونوا نعيش جميعاً أو نموت كلانا.

وتقول: لا تدن منه يكن خيراً لك. فإن قلت: لا تدن من الأسديا كلك فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام

الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله. وإن رفعت فالكلام حسن، كأنك قلت: لا تدن منه

فإنه يأكلك. وإن أدخلت الفاء فهو حسن، وذلك قولك: لا تدن منه فيأكلك.

وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء. ألا ترى أنه يقول: ما أتيتنا فتحشنا، والجزاء ههنا محال. وإنما قبح

الجزم في هذا لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء.

وسمعنا عربياً موثقاً بعربيته يقول: لا تذهب به تغلب عليه؛ فهذا كقوله: لا تدن من الأسد يأكلك.

وتقول: ذره يقل ذاك، وذره يقول ذاك فالرفع من وجهين: فأحدهما الإبتداء، والآخر على قولك: ذره قائلاً

ذاك؛ فجعل يقول في موضع قائل.

فمثل الجزم قوله عز وجل: " ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل " ومثل الرفع قوله تعالى جدّه: " ذرهم في

خوضهم يلعبون " .

وتقول: اثني تمشي، أي اثني ماشياً، وإن شاء جزمه على أنه إن أتاه مشي فيما يستقبل فيما يستقبل. وإن شاء

رفعه على الإبتداء.

وقال عز وجل: " فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف دركاً ولا تخشى " . فالرفع على وجهين: على الإبتداء، وعلى قوله: اضربه غير خائف ولا خاشي.  
وتقول: قم يدعوك؛ لأنك لم ترد أن تجعله دعاءً بعد قيامه ويكون القيام سبباً له، ولكنك أردت: قم إنه يدعوك.  
وإن أردت ذلك المعنى جزمت.

وإما قول الأخطل

كروا إلى حرّيتكم تعمروهنما ... كما تكرُّ إلى أوطانها البقر  
فعلى قوله: كروا عامرين. وإن شئت رفعت على الإبتداء.

وتقول: مره يحفرها، وقل له يقل ذاك. وقال الله عزّ وجلّ: " قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلّاة وينفقوا بما  
رزقناهم " . ولو قلت مره يحفرها على الإبتداء كان جيّداً. وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام، على مره  
أن يحفرها، فإذا لم يذكرها أن، جعلوا المعنى بمنزلته في عسيما نفع. وهو في الكلام قليل، لا يكادون يتكلمون به،  
فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب، كأنه قال: عسى زيد قاتلاً، ثم وضع يقول في موضعه. وقد  
جاء في الشعر، قال طرفة بن العبد:

ألا أهبذا الزاجري أحضر الوغى ... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

وسألته عن قوله عزّ وجل: " قل أغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون " فقال: تأمروني كقولك: هو يقول ذاك  
بلغني، فبلغني لغو فكذلك تأمروني، كأنه قال: فيما تأمروني، كأنه. قال فيما بلغني. وإن شئت كان بمنزلة:

ألا أيهبذا الزاجري أحضر الوغى

باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي

لأنّ فيها معنى الأمر والنهي

فمن تلك الحروف: حسبك، وكفيك، وشرعك، وأشباهاها.

تقول: حسبك ينم الناس. ومثل ذلك: " اتقي الله امرؤ وفعل خيراً يشب عليه " لأنّ فيه معنى لبتق الله امرؤ وليفعل  
خيراً. وكذلك ما أشبه هذا.

وسأل الخليل عن قوله عزّ وجلّ: " فأصدّق وأكن من الصالحين " فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

فإنّما جرّوا هذا، لأنّ الأوّل قد يدخله الباء، فجاعوا بالثاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأوّل الباء، فكذلك هذا لما كان  
الفعل الذي قبله قد يكون جزءاً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا.

وأما قول عمرو بن عمّار الطائي:

فقلت له صوّب ولا تجهدنّه ... فيدرك من أخرى القطة فتزلق

فهذا على النهي كما قال: لا تمددها فتشققها، كأنه قال: لا تجهدنّه ولا يدنينك من أخرى القطة ولا تزلقن.

ومثله من النهي: لا يرينك ههنا، ولا أرينك ههنا.

وسألته عن آتي الأمير لا يقطع الصّ، فقال: الجزاء ها هنا خطأ، لا يكون الجزاء أبداً حتى يكون الكلام الأوّل غير

واجب، إلا أن يضطرّ شاعر. ولا نعلم هذا جاء في شعر البيّنة.

وسألته عن قوله: أما أنت منطلقاً أنطلق معك، فرفع. وهو قول أبي عمرو، وحدثنا به يونس. وذلك لأنه لا يجازي بأن كآته قال: لأن صرت منطلقاً أنطلق معك.

وسألته عن قوله: ما تدوم لي أدوم لك، فقال: ليس في هذا جراء، من قيل أن الفعل صلة لما؛ فصار بمنزلة الذي، وهو بصلته كالمصدر، ويقع على الحين كآته قال: أدوم لك دوامك لي. فما، ودمت، بمنزلة الدوام. وبدلك على أن الجراء لا يكون ها هنا أنك لا تستطيع أن تستفهم بما تدوم على هذا الحد. ومثل ذلك: كلّمّا تأتيني آتيك، فالإتيان صلة لما، كأنه قال: كلّ إتيانك آتيك، وكلّمّا تأتيني يقع أيضاً على الحين كما كان ما تأتيني يقع على الحين. ولا يستفهم بما تدوم.

وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لم جاز دخول الفاء ها هنا والذي يأتيني بمنزلة عبد الله، وأنت لا يجوز لك أن تقول عبد الله فله درهما؟ فقال: إنّما يحسن في الذي لأنه جعل الآخر جواباً للأوّل، وجعل الأوّل به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء ها هنا، كما دخلت في الجراء إذا قال: إن يأتيني فله درهمان. وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبد الله له درهمان غير أنّه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك. فهذا جراء وإن لم يجزم، لأنه صلة.

ومثل ذلك قولهم: كلّ رجل يأتينا فله درهمان. ولو قال: كلّ رجل فله درهمان كان محالاً، لأنه لم يجبي بفعل ولا بعمل يكون له جواب.

ومثل ذلك: "الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانيةً فلهم أجرهم عند ربّهم" وقال تعالى جدّه: "قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم" ومثل ذلك: "إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنّم ولهم عذاب الحريق."

وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: "حتّى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها" أين جوابها؟ وعن قوله جلّ وعلا: "ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب"، "ولو يرى إذ وقفوا على النار" فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأيّ شيء وضع هذا الكلام.

وزعم أنّه قد وجد في أشعار العرب ربّ لا جواب لها. من ذلك قول الشّمّاح:

ودويّة قمرٍ تمشّى نعامها ... كمشي النصارى في خفاف الأرنج

وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجيء فيها جوابٌ لربّ؛ لعلم المخاطب أنّه يريد قطعها، وما فيه هذا المعنى:

باب الأفعال في القسم

اعلم أنّ القسم توكيدٌ لكلامك. فإذا حلفت على فعلٍ غير منفيّ لم يقع لزمته اللام. ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة. وذلك قولك: واللّه لأفعلن.

وزعم الخليل: أن النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك: إن كان لصالحاً، فإن بمنزلة اللام، واللام بمنزلة النون في آخر الكلمة.

واعلم أنّ من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين، يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك واللّه، وذلك قولك: أقسم لأفعلن، وأشهد لأفعلن، وأقسمت باللّه عليك لتفعلن.

وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام؛ وذلك قولك: واللّه لفعلت. وسمعنا من العرب من يقول: واللّه لكذبت، وواللّه لكذب.

فالنون لا تدخل على فعلٍ قد وقع، إنّما تدخل على غير الواجب.  
وإذا حلفت على فعلٍ منفيٍّ لم تغيّره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف، وذلك قولك: والله لا أفعل. وقد يجوز لك وهو من كلام العرب أن تحذف لا وأنت تريد معناها، وذلك قولك: والله أفعل ذلك أبداً، تريد: والله لا أفعل ذلك أبداً. وقل:

فحالف فلا والله تمبطل تلعّة... من الأرض إلا أنت للذل عارف  
وسألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلاّ فعلت ولما فعلت، لم جاز هذا في هذا الموضع، وإنّما أقسمت ها هنا كقولك: والله؟ فقال: وجه الكلام ليفعلن، هاهنا ولكنهم إنّما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله، إذ كان فيه معنى الطلب. وسألته عن قوله إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به؟ فقال: إنّما جاءت على نيّة اليمين وإن لم يتكلّم بالخلوف به.

واعلم أنّك إذا أخبرت عن غيرك أنّه أكّد على نفسه أو على غيره فالفعل يجري مجراه حيث حلفت أنت؛ وذلك قولك: أقسم ليفعلن، واستحلفه ليفعلن، وحلف ليفعلن ذلك، وأخذ عليه لا يفعل ذلك أبداً. وذاك أنّه أعطاه من نفسه في هذا الموضع مثل ما أعطيت أنت من نفسك حين حلفت، كأنك قلت حين قلت أقسم ليفعلن قال والله ليفعلن، وحين قلت استحلفه ليفعلن قال له والله ليفعلن.

ومثل ذلك قوله تعالى جدّه: "وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلاّ الله".

وسألته: لم لم يجوز والله تفعل يريدون بها معنى ستفعل؟ فقال: من قبل أنّهم وضعوا تفعل ها هنا محذوفة منها لا، وإنّما تجيء في معنى لا أفعل، فكرهوا أن تلتبس إحداها بالأخرى. فقلت: فلم ألزمت النون آخر الكلمة؟ فقال: لكي لا يشبه قوله إنه ليفعل، لأنّ الرجل إذا قال هذا فإنما يجبر بفعلٍ واقع فيه الفاعل، كما ألزموا اللام: إن كان ليقول، مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذاك، لأنّ إن تكون بمنزلة ما.

وسألته عن قوله عزّ وجل: "وإذ أخذ الله ميثاق التّبيين لما آتيتكم من كتابٍ وحكمةٍ ثمّ جاءكم رسولٌ مصدّق لما معكم لتؤمننّ به ولتنصرنه" فقال: ما ههنا بمنزلة الذي، ودخلتها اللام كما دخلت على إن حين قلت: والله لئن فعلت لأفعلن، واللام التي في ما كهذه التي في إن، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا.  
ومثل هذه هذه اللام الأولى أن إذا قلت: والله أن لو فعلت لفعلت. وقال:

فأقسم أن لو التقينا وأنتم... لكان لكم يوم من الشرّ مظلم

فإن في لو بمنزلة اللام في ما، فأوقعت ها هنا لا ميم: لام للأول ولام للجواب، ولام الجواب هي التي يعتمد عليها القسم، فكذلك الامان في قوله عزّ وجل: "لما آتيتكم من كتابٍ وحكمةٍ ثمّ جاءكم رسولٌ مصدّق لما معكم لتؤمننّ به ولتنصرنه" لام للأول وأخرى للجواب.

ومثل ذلك "لمن تبعك منهم لأملأنّ" إنّما دخلت اللام على نيّة اليمين. والله أعلم.

وسألته عن قوله عزّ وجل: "ولئن أرسلنا ريحاً فأرأوه مصفراً لظّلوا من بعده يكفرون" فقال: هي في معنى ليفعلن، كأنه قال ليظنن، كما تقول: والله لا فعلت ذاك أبداً، تريد معنى لا أفعل.

وقالوا: لئن زرته ما يقبل منك، وقال: لئن فعلت ما فعل، يريد معنى ما هو فاعلٌ وما يفعل، كما كان لظّلوا مثل ليظنن، وكما جاءت: "سواء عليكم أذعوتوهم أم أنتم صامتون" على قوله: أم صمتم فكذلك جاز هذا على ما هو فاعل. قال عزّ وجل: "ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكلّ آية ما تبعوا قبلتك" أي ما هم تابعين.  
وقال: سبحانه: "ولئن زلنا إن أمسكهما من أحد من بعده" أي ما أمسكهما من أحد.

وأما قوله عز وجل: " وَإِنَّ كَلَامًا لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَاهُمْ " فإنَّ حرف توكيد، فلها لام كلام اليمين، لذلك أدخلوها كما أدخلوها في: " إن كل نفس لما عليها حافظ " ، ودخلت اللام التي في الفعل على اليمين، كأنه قال: إن زيدا لما والله ليفعلن.

وقد يستقيم في الكلام إن زيدا ليضرب وليذهب، ولم يقع ضرب. والأكثر على ألسنتهم كما خبرتك في اليمين، فمن ثمَّ ألزموا النون في اليمين، لئلا يلتبس بما هو واقع. قال الله عز وجل: " إِنَّمَا جَعَلَ السَّبِّتَ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " . وقال ليبد:

ولقد علمت لتأتين منِّي ... إن المنايا لا تطيش سهامها

كأنه قال: والله لتأتين، كما قال: قد علمت لعبد الله خير منك، وقال: أظن لتسبقني، وأظن ليقومن، لأنه بمنزلة علمت. وقال عز وجل: " ثم بدا لهم من بعدما رأوا الآيات ليسجننّه " ؛ لأنه موضع ابتداء. ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أيهم أفضل، لحسن كحسنة في علمت، كأنك قلت: ظهر لهم هذا أفضل أم هذا.

هذا باب

### الحروف التي لا تقدّم فيها الأسماء الفعل

فمن تلك الحروف العوامل في الأفعال الناصبة. ألا ترى أنك لا تقول: جنتك كي زيد يقول ذاك، ولا خفت أن زيد يقول ذاك. فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين إن وأخواتها بفعل.

ومما لا تقدّم فيه الأسماء الفعل الحروف العوامل في الأفعال الجازمة، وتلك: لم، ولما، ولا التي تجزم الفعل في النهيولا التي تجزم في الأمر. ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لم زيد يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بشيء، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجزّ وبين الأسماء بالأفعال، لأنّ الجزم نظير الجر. ولا تجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشو، كما لا تجوز لك أن تفصل بين الجارّ والجرور بحشو، إلا في شعر.

ولا يجوز ذلك في التي تعمل في الأفعال فتصب، كراهة أن تشبه بما يعمل في الأسماء. ألا ترى أنه لا يجوز أن تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بحشو، كراهية أن يشبهه بما يعمل في الاسم؛ لأنّ الاسم ليس كالفعل، وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل في الفعل. ألا ترى إلى كثرة ما يعمل في الاسم وقلة هذا.

فهذه الأشياء فيما يجزم أردأ وأقبح منها في نظيرها من الأسماء، وذلك أنك لو قلت: جنتك كي بك يؤخذ زيد لم يجز، وصار الفصل في الجزم والنصب أقبح منه في الجرّ؛ لقلة ما يعمل في الأفعال، وكثرة ما ينسى في الأسماء. واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تقدّم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا، إلا أنّ حروف الجزاء قد جاز فيها ذلك في الشعر لأنّ حروف الجزاء يدخلها فعل ويفعل، ويكون فيها الاستفهام فترفع فيها الأسماء، وتكون بمنزلة الذي، فلما كانت تصرّف هذا التصرّف وتفارّق الجزم ضارعت ما يجزّ من الأسماء التي إن شئت استعملتها غير مضافة نحو: ضارب عبد الله، لأنك إن شئت نوّنت ونصبت، وإن شئت لم تجاوز الاسم العامل في الآخر، يعني ضارب، فلذلك لم تكن مثل لم ولا في النهي واللام في الأمر؛ لأنّ لا يفارّقن الجزم ويجوز الفرق في الكلام في إن إذا لم تجزم في اللفظ، نحو قوله:

عاود هراة وإن معمورها خربا

فإن جزمت ففي الشعر، لأنه يشبهه بلم، وإنما جاز في الفصل ولم يشبهه لم لأنّ لم لا يقع بعدها فعل، وإنما جاز هذا في إن لأنّها أصل الجزاء ولا تفارقه، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إن خيرا فخير وإن شرا فشر.

وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعف في الكلام، لأنها ليست كإن، فلو جاز في إن وقد جازت كان أقوى إذ جاز فيها فعل.

وَمَا جاء في الشعر مجزوماً في غير إن قول عدى بن زيد:

فمتى واغلاً ينهمم يحيو ... ه هو وتعطف عليه كأس الساقى

وقال كعب بن جعيل:

صعدة نابتة في حائر ... أينما الريح تميلها تمل

ولو كان فعل كان أقوى إذ كان ذلك جائزاً في إن في الكلام.

واعلم أن قولهم في الشعر: إن زيد يأتك يكن كذا، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إن

زيداً رأيته يكن ذلك؛ لأنه لا تبدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها.

فإن قلت: إن تأتي زيد يقل ذلك، جاز على قول من قال: زيدا ضربته، وهذا موضع ابتداء ألا ترى أنك لو جئت

بإلفاء فقلت: إن تأتي فأنا خير لك، كان حسناً. وإن لم يحمله على ذلك رفع وجاز في الشعر كقوله:

الله يشكرها

ومثل الأوّل قول هشام المرّى:

فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن ... ومن لا نجره يمس منا مفزعا

هذا باب

### الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل

ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها

فمن تلك الحروف قد، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جواب لقوله أفعل كما كانت ما فعل جواباً لهل فعل؟ إذا أخبرت أنه لم يقع. ولما يفعل وقد فعل، إنما هما لقوم ينتظرون شيئاً. فمن ثم أشبهت قد لماً، في أنها لا يفصل بينها وبين الفعل.

ومن تلك الحروف أيضاً سوف يفعل؛ لأنها بمنزلة السين التي في قولك سيفعل. وإنما تدخل هذه السين على الأفعال، وإنما هي إثبات لقوله لن يفعل، فأشبهتها في أن لا يفصل بينها وبين الفعل.

ومن تلك الحروف: ربّما وقلّما وأشبههما، جعلوا ربّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيئها ليذكر بعدها الفعل، لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى "ربّ يقول"، ولا إلى "قلّ يقول"، فأخفوهما ما وأخلصوهما للفعل.

ومثل ذلك: هلا ولولا وألاً، ألزموهنّ لا وجعلوا كلّ واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهنّ للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض.

وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال:

سددن فأطولت الصدود وقلّما ... وصال على طول الصدود يدوم

واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو هل وكيف ومن اسم وفعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام

أولى؛ لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل. وقد بيّن حالهنّ فيما مضى.

هذا باب

## الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء

### ويجوز أن يليها بعدها الأفعال

وهي لكن، وإنما، وكأنا، وإذ، ونحو ذلك، لأنها حروف لا تعمل شيئاً، فتركت الأسماء بعدها على حالها كأَنَّه لم يذكر قبلها شيء، فلم يجاوز ذاها إذ كانت لا تتغير ما دخلت عليه، فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل. وسألت الخليل عن قول العرب: انتظرنى كما آتيتك، وارقبني كما أحققتك، فزعم أن ما والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد، وصيرت للفعل كما صيرت للفعل ربّما، والمعنى لعلّى آتيتك؛ فمن ثم لم ينصبوا به الفعل، كما لم ينصبوا برّبما. قال رؤبة:

لا تشتم الناس كما لا تشتم

وقال أبو النجم:

قلت لشيبيان ادن من لقائه ... كما تغدّى الناس من شوائه

هذا باب نفي الفعل

إذا قال: فعل فإنّ نفيه لم يفعل. وإذا قال: قد فعل فإنّ نفيه لما يفعل. وإذا قال: لقد فعل فإنّ نفيه ما فعل. لأنّه كأنّه قال: والله لقد فعل فقال: والله ما فعل. وإذا قال هو يفعل، أي هو في حال فعل، فإنّ نفيه ما يفعل. وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه لا يفعل. وإذا قال لفاعلنّ فنفيه لا يفعل، كأنّه قال: والله لفاعلنّ فقلت والله لا يفعل. وإذا قال: سوف يفعل فإنّ نفيه لن يفعل

باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء

## كتاب : الكتاب

المؤلف : سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

يضاف إليها أسماء الدهر. وذلك قولك: هذا يوم يقوم زيدٌ، وآتيك يوم يقول ذاك. وقال الله عز وجل: " هذا يوم لا ينطقون " وهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ". وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفةً؛ وتوسّعوا بذلك في الدهر لكثرتة في كلامهم، فلم يخرجوا الفعل من هذا كما لم يخرجوا الأسماء من ألف الوصل نحو ابن، وإنما أصله للفعل وتصريفه.

ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك: ما رأيته منذ كان عندي. ومذ جاءني ومنه أيضاً " آية " .

قال الأعشى:

بآية تقدمون الخيل شعناً ... كأن على سنانكها مدا

وقال يزيد بن عمرو بن الصعق:

ألا من مبلغ عني تميماً ... بآية ما تحبون الطعاما

فما لغو.

ومما يضاف إلى الفعل قوله: لا أفعل بذي تسلم، ولا أفعل بذي تسلمان، ولا أفعل بذي تسلمون، المعنى: لا أفعل بسلامتك، وذو مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله، كأنه قال: لا أفعل بذي سلامتك. فذو ههنا الأمر الذي بسلمك وصاحب سلامتك.

ولا يضاف إلى الفعل غير هذا كما أن لدن لا تنصب إلا في غدوة.

واطردت الأفعال في آية اطرُد الأسماء في أتقول إذا قلت: أتقول زيدا منطلقاً، شَبَّهت بتطَن.

وسأته عن قوله في الأزمنة كان ذاك زمن زيد أمير؟ فقال: لما كانت في معنى إذ أضافوها إلى ما قد عمل بعضه في بعض، كما يدخلون إذ على ما قد عمل بعضه في بعض ولا يغيرونه، فشَبَّهوا هذا بذلك. ولا يجوز هذا في الأزمنة حتى تكون بمنزلة إذ. فإن قلت: يكون هذا يوم زيد أمير، كان خطأ.

حدثنا بذلك يونس عن العرب؛ لأنك لا تقول: يكون هذا إذا زيد أمير.

جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى إذ، فأضيف إلى ما يضاف إليه إذ. وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال؛ لأنه في معنى إذا، وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال. هذا باب إنَّ وإنَّ

أما أنَّ فهي اسم وما عملت فيه صلة لها، كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة وتكون أن اسماً. ألا ترى أنك تقول: قد عرفت أنك منطلق، فأنتك في موضع اسم منصوب كأنك قلت: قد عرفت ذلك.

وتقول: بلغني أنك منطلق، فأنتك في موضع اسم مرفوع، كأنك قلت: بلغني ذلك.

فإنَّ الأسماء التي تعمل فيها صلة لها، كما أنَّ أن الأفعال التي تعمل فيها صلة لها.

ونظير ذلك في أنه وما عمل فيه بمنزلة اسم واحد لا في غير ذلك، قولك: رأيت الضارب أباه زيد، فالمفعول فيه لم يغيره عن أنه اسم واحد، بمنزلة الرجل والفتى. فهذا في هذا الموضع شبيهة بأنَّ، إذ كانت مع ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، فهذا ليعلم أن الشيء يكون كأنه من الحرف الأول وقد عمل فيه.

وأما إنَّ فإنَّما هي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في أنَّ، كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء، ولا تكون إنَّ

إلا مبتدأة، وذلك قولك: إن زيدا منطلق، وإثك ذاهب.  
هذا باب من أبواب أن

تقول: ظننت أنه منطلق، فظننت عاملة، كأثك قلت: ظننت ذاك. وكذلك وددت ذاك.  
وتقول: لولا أنه منطلق لفعلت، فإن مبنية على لولا كما تبنى عليها الأسماء.  
وتقول: لو أنه ذاهب لكان خيرا له، فإن مبنية على لو كما كانت مبنية على لولا، كأثك قلت: لو ذاك، ثم جعلت  
أن وما بعدها في موضعه فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على لو غير أن، كما كان تسلم في قولك بذي تسلم في  
موضع اسم، ولكنهم لا يستعملون الاسم لأنهم مما مستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغني عنه مسقطاً.  
وقال الله عز وجل: " قل لو أنتم تملكون جزائن رحمة ربِّي إذا لأمسكنم خشية الإنفاق " . وقال:  
لو بغير الماء حلقي شرق  
وسألته عن قول العرب: ما رأيته منذ أن الله خلقتني؟ فقال: أن في موضع اسم، كأنه قال: مذ ذاك.  
وتقول: أما إنه ذاهب، وأما أنه منطلق، وإذا قال: أما إنه منطلق، فسألت الخليل عن ذلك فقال: إذا قال: أما أنه  
منطلق، فإنه يجعله كقولك: حقاً أنه منطلق، وإذا قال: أما إنه منطلق، فإنه بمنزلة قوله: ألا، كأثك قلت: ألا إنه  
ذاهب.

وتقول: قد عرفت أنه ذاهب ثم أنه معجل، ولأن الآخر شريك الأول في عرفت. وتقول قد عرفت أنه ذاهب ثم إني  
أخبرك أنه معجل، لأنك ابتدأت إني ولم تعجل الكلام على عرفت. أما والله ذاهب أنه ذاهب، كأثك قلت: قد  
علمت والله أنه ذاهب. وإذا قلت: أما والله إنه ذاهب: كأثك قلت: ألا إنه والله ذاهب.  
وتقول: رأيته شاباً وإنه يفخر يومئذ، كأثك قلت: رأيته شاباً وهذه حاله. تقول هذا ابتداء ولم يجعل الكلام على  
رأيت. وإن شئت حملت الكلام على الفعل ففتحت. قال ساعدة بن جؤيئة:  
رأته على شيب القذال وأنها ... تواقع بعلاً مرة وتيمم  
وزعم أبو الخطاب: أنه سمع هذا البيت من أهله هكذا.  
وسألته عن قوله عز وجل: " وما يشعركم إنها إذا جاءت لا يؤمنون " ، ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه  
لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنما قال: وما يشعركم، ثم ابتداء فأوجب فقال: إنها إذا جاءت لا  
يؤمنون. ولو قال: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عنراً لهم.  
وأهل المدينة يقولون " أنها " . فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: انت السوق أنك تشتري لنا شيئاً ، أي لعلك،  
فكانه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون.

وتقول: إن لك هذا على وأثك لا تؤذي، كأثك قلت: وإن لك أنك لا تؤذي. وإن شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام  
على إن لك. وقد قرئ هذا الحرف على وجهين، قال بعضهم: " وإثك لا نظماً فيها " . وقال بعضهم: " وأثك " .  
واعلم أنه ليس يحسن لأن أن تلي إن ولا أن كما قبح ابتداءك الثقيلة المفتوحة وحسن ابتداءك الخفيفة؛ لأن  
الخفيفة لا تزول عن الأسماء، والثقيلة تزول فتبدأه. ومعناها مكسورة ومفتوحة سواء. واعلم أنه ليس يحسن أن تلي  
إن أن ولا أن إن. ألا ترى أنك لا تقول إن أنك ذاهب في الكتاب، ولا تقول قد عرفت أ، إنك منطلق في الكتاب.  
وإنما قبح هذا ههنا كما قبح في الابتداء، ألا ترى أنه يقبح أن تقول أن تقول أنك منطلق بلغني أو عرفت، لأن

الكلام بعد أن وإن غير مستغن كما أن المبتدأ غير مستغن. وإنما كرهوا ابتداء أن لئلا يشبهوها بالأسماء التي تعمل فيها إن، ولئلا يشبهوها بأن الخفيفة، لأن أن والفعل بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه، والمصادر تعمل فيها إن وأن. ويقول الرجل للرجل: لم فعلت ذلك؟ فيقول: لم أنه ظريف، كأنه قال: قلت له قلت لأن ذلك كذلك. وتقول إذا أردت أن تخبر ما يعني المتكلم: أي إني تجدد إذا ابتدأت كما تبتدىء أي أنا نجد. وإن شئت قلت أي أنني نجد، كأنك قلت: أي لأني نجد.  
هذا باب آخر من أبواب أن

تقول: ذلك وأن لك عندي ما أحببت، وقال الله عز وجل: " ذلكم وأن الله موهن كيد الكافرين " وقال: " ذلكم فذوقوه وأن للكافرين عذاب النار " ؛ وذلك لأنها شركت ذلك فيما حمل عليه، كأنه قال: الأمر ذلك وأن الله. ولو جاءت مبتدأه لجازت، يدلك على ذلك قوله عز وجل: " ذلك ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغى عليه لينصرته الله. فمن ليس محمولاً على ما حمل عليه ذلك فكذلك يجوز أن يكون إن منقطعةً من ذلك قال الأخص: عودت قومي إذا ما لضيّف نبيهي ... عقر العشار على عسري وإيساري  
إني إذا خفيت نار لململة ... ألقى بأرفع تل رافعاً ناري  
ذاك وإني على جاري لذو حذب ... أحنو عليه بما يخني على الجار  
فهذا لا يكون إلا مستأنفاً غير محمول على ما حمل عليه ذلك. فهذا أيضاً يقوى ابتداء إن في الأوّل.  
هذا باب آخر من أبواب أن

تقول: جنتك أنك تريد المعروف، إنما أراد: جنتك لأنك تريد المعروف، ولكنك حذفت اللام ههنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت:  
وأغفر عوراء الكرم أذخاره ... واعرض عن ذنب اللئيم تكراً  
أي: لأذخاره.

وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: " وأن هذه أمّتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون " ، فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمّتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون.  
وقال: ونظيرها: " لإيلاف قريش " لأنه إنما هو: لذلك " فليعبوا " .

فإن حذفت اللام من أن فهو نصب، كما أنك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً. هذا قول الخليل. ولو قرؤها:  
" وإن هذه أمّتكم أمة واحدة " كان جيداً، وقد قرىء.  
ولو قلت: جنتك إنك تحب المعروف، مبتدأ كان جيداً.

وقال سبحانه وتعالى: " فدعا ربه أني مغلوب فانتصر " . وقال: " ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه أني لكم نذير مبين " ، إنما أراد بأنني مغلوب، وبأنني لكم نذير مبين، ولكنه حذف الباء. وقال أيضاً: " وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً " بمنزلة: " وأن هذه أمّتكم أمة واحدة " ، والمعنى: ولأن هذه أمّتكم فاتقون، ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً.

وأما المفسرون فقالوا: على أوحى، كما كان " وأنه لما قام عبد الله يدعوه " على أوحى. ولو قرئت: وإن المساجد

لله كان حسناً.

واعلم أن هذا البيت ينشد على وجهين على إرادة اللام، وعلى الابتداء. قال الفرزدق.

منعت تميمًا منك أتى أنا ابنها ... وشاعرها المعروف عند المواسم

وسمعنا من العرب من يقول: إني أنا ابنها.

وتقول: لبيك إن الحمد والنعمة لك، وإن شئت قلت أن. ولو قال إنسان: إن " أن في موضع جرٍّ في هذه الأشياء،

ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا ربَّ في قولهم:

وبلدٍ تحسبه مكسوحا

لكان قولاً قوياً. وله نظائر نحو قوله: لاه أبوك والأول قول الخليل. ويقوى ذلك قوله: " وأن المساجد لله " ؛ لأنهم

لا يقدّمون أن ويتبدّونها ويعملون فيها ما بعدها. إلا أنه يحتجُّ الخليل بأنَّ المعنى معنى اللام. فإذا كان الفعل أو غيره

موصلاً إليه باللام جاز تقديمه وتأخيره، لأنه ليس هو الذي عمل فيه في المعنى، فاحتملوا هذا المعنى كما قال: حسبك

ينم الناس؛ إذ كان فيه معنى الأمر. وسترى مثله، ومنه ما قد مضى.

هذا باب إنَّما وإنَّما

اعلم أن كلَّ موضع تقع فيه أن تقع فيه إنَّما، وما ابتدئ بعد صلته لها كما أن الذي ابتدئ بعد الذي صلته له. ولا

تكون هي عاملة فيما بعدها كما لا يكون الذي عاملاً فيما بعده.

فمن ذلك قوله عزَّ وجلَّ: " قل إنَّما أنا بشر مثلكم يوحى إليَّ أنمَّا إلهكم إله واحد " . وقال الشاعر، ابن الإطنابة:

أبلغ الحارث بن ظالم المو ... عد والناذر التَّنور علياً

إنَّما تقتل النِّيام ولا تقت ... ل يقطن ذا سلاحٍ كميّاً

فإنَّما وقعت إنَّما ههنا لأنك لو قلت: أن إلهكم إله واحد، وأنك تقتل النيام كان حسناً. وإن شئت قلت: إنَّما تقتل

النيام، على الابتداء. زعم ذلك الخليل.

فأمَّا إنَّما فلا تكون اسماً، وإنَّما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى، مثل: أشهد لزيد خير منك، لأنَّها تعمل فيما

بعدها ولا تكون إلاَّ مبتدأةً بمنزلة إذا، لا تعمل في شيء.

واعلم أن الموضع الذي لا يجوز فيه أن لا تكون فيه إنَّما إلاَّ مبتدأةً وذلك قولك: وجدتك إنما أنت صاحب كلِّ

خنى لم يجز ذلك، لأنك إذا قلت أرى أنه منطلق فإنما وقع الرأي على شيء لا يكون الكاف التي في وجدتك ونحوها

من الأسماء فمن ثم لم يجز لأنك لو قلت وجدتك أنك صاحب كلِّ خنى رأيتك أنك منطلق، فإنما أدخلت إنَّما على

كلام مبتدأ؛ كأنك قلت: وجدتك أنت صاحب كلِّ خنى، ثم أدخلت إنما على هذا الكلام، فصار كقولك: إنَّما أنت

صاحب كلِّ خنى، لأنك أدخلتها على كلام قد عمل بعضه في بعض. ولم تضع إنَّما في موضع ذاك إذا قلت وجدتك

ذاك، لأن ذاك هو الأوَّل، وإنَّما وأنَّ إنَّما يصيران الكلام شأنًا وحديثًا، فلا يكون الخبر ولا الحديث الرجل ولا

زيداً، ولا أشباه ذلك من الأسماء. وقال كثير.

أراني ولا كفران لله إنَّما ... أو احي من الأقوام كلِّ بخيلٍ

لأنه لو قال: " أني " ههنا كان غير جائز لما ذكرنا، فإنَّما ههنا بمنزلتها في قولك: زيدٌ إنما يواخي كلَّ بخيل. وهو

كلام مبتدأ، وإنَّما في موضع خبره، كما أنك إذا قلت: كان زيدٌ أبوه منطلق. فهو مبتدأ وهو في موضع خبره.

وتقول: وجدت خبره إنَّما يجالس أهل الخيث؛ لأنك تقول: أرى أمره أنه يجالس أهل الخيث، فحسنت أنه ها هنا

لأن الآخر هو الأوَّل.

باب تكون فيه أن بدلا من شيء  
هو الأول

وذلك قولك: بلغني قصتك أنك فاعلٌ، وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون، وكذلك القصة وما أشبهها.

هذا باب تكون فيه أن بدلاً

من شيء ليس بالآخر

من ذلك: " وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم " ، فإن مبدلة من إحدى الطائفتين، موضوعة في مكانها، كأنك قلت: وإذ يعدكم الله إن، إحدى الطائفتين لكم، كما أنك إذا قلت: رأيت متاعك بعضه فوق بعض، فقد أبدلت الآخر من الأول، وكأنك قلت: رأيت بعض متاعك فوق بعض، كما جاء الأول على معنى وإذ يعدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم.

ومن ذلك قوله عز وجل: " ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون " . فالمعنى والله أعلم: ألم يروا أن القرون الذين أهلكناهم إليهم لا يرجعون.

ومما جاء مبدلاً من هذا الباب: " أيعدكم أنكم إذا متُّم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون " ، فكأنه على: أيعدكم أنكم مخرجون إذا متُّم، وذلك أريد بها، ولكنه إنما قدمت أن الأولى ليعلم بعد أي شيء الإخراج. ومثل ذلك قولهم: زعم أنه إذا أتاك أنه سيفعل، وقد علمت أنه إذا فعل أنه سيمضي.

ولا يستقيم أن تتبدى إن ها هنا كما تتبدى الأسماء أو الفعل، إذا قلت: قد علمت زيدا أبوه خير منك، وقد رأيت زيدا يقول أبوه ذاك، لأن إن لا تتبدأ في كل موضع، وهذا من تلك المواضع. وزعم الخليل: أ، مثل ذلك قوله تبارك وتعالى: " ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فإن له نار جهنم " . ولو قال: " فإن " كانت عريية جيدة.

وسمعناهم يقولون في قول ابن مقبل:

وعلمي بأسداه المياه فلم تزل ... قلائص تحدى في طريق طلائح  
وأني إذا ملت ركابي مناخها ... فإنني على حظي من الأمر جامح

وإن جاء في الشعر قد علمت أنك إذا فعلت إنك سوف تغتبط به، تريد معنى الفاء جاز. والوجه والحد ما قلت لك أول مرة.

وبلغنا أن الأعرج قرأ: " أنه من عمل منكم سواً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم " . ونظيره ذا البيت الذي أنشدتك.

هذا باب من أبواب أن

تكون أن فيه مبنية على ما قبلها

وذلك قولك: أحقاً أنك ذاهبٌ، وألحقاً أنك ذاهبٌ، وكذلك إن أخبرت فقلت: حقاً " أنك ذاهبٌ. والحق أنك ذاهبٌ وكذلك أكبر ظنك أنك ذاهبٌ، وأجهد رأيك أنك ذاهبٌ. وكذلك هما في الخبر.

وسألت الخليل فقلت: ما منعهم أن يقولوا: أحقاً إنك ذاهبٌ على القلب، كأنك قلت: إنك ذاهبٌ حقاً، وإنك ذاهبٌ الحق، وأنك منطلقٌ حقاً؟ فقال: ليس هذا من مواضع إن؛ لأن إن لا يبتدأ بها في كل موضع. ولو جاز هذا

لجاز يوم الجمعة، إنك ذاهب، تريد إنك ذاهب يوم الجمعة ولقلت أيضاً لا محالة إنك ذاهب، تريد إنك لا محالة ذاهب، فلما لم يجز ذلك حملوه على: أفي حقَّ أنك ذاهب، وعلى: أفي أكبر ظنَّك أنك ذاهب، وصارت أن مبنيةً عليه، كما بيني الرحيل على غدٍ إذا قلت: غداً الرحيل. والدليل على ذلك إنشاد العرب هذا البيت كما أخبرتك.

زعم يونس أنه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يعفر:

أحقاً بني أبناء سلمى بن جندل... تهددكم إياي وسط المجالس

فرغم الخليل: أن التهدها هنا بمنزلة الرحيل بعد غدٍ، وأن أن بمنزلة، وموضعه كموضعه.

ونظير: أحقاً أنك ذاهب من أشعار العرب قول العبدى:

أحقاً أن جبرتنا استقلوا... فنيئنا ونيئهم فريق

قال: فريق، كما تقول للجماعة: هم صديق. وقال الله تعالى جدّه: "عن اليمين وعن الشمال قعيد". وقال عمر بن أبي ربيعة:

ألحق أن دار الرباب تباعدت... أو أنبت حبل أن قلبك طائر

وقال النابغة الجعدي

ألا أبلغ بني خلفٍ رسولاً... أحقاً أن أخطلكم هجاني

فكلُّ هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة هكذا.

والرفع في جميع ذا حيد قوى، وذلك أنك إن شئت قلت: أحقُّ أنك ذاهب، وأكبر ظنَّك أنك ذاهب، تجعل الآخر هو الأول.

وأما قولهم: لا محالة أنك ذاهب، فإنما حملوا أن على أن فيه إضمار من، على قوله: لا محالة من أنك ذاهب كما

تقول لا بد أنك ذاهب كأنك قلت لا بد من أنك ذاهب حين لم يجز أن يحملوا الكلام على القلب.

وسألته عن قولهم: أما حقاً فإنك ذاهب، فقال: هذا جيد، وهذا الموضع من مواضع إن. ألا ترى أنك تقول: أما يوم الجمعة فإنك ذاهب وأما فيها فإنك داخل. فإنما جاز هذا في أما لأن فيها معنى يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنك ذاهب.

وأما قوله عز وجل: "لا جرم أن لهم النار" فإن جرم عملت فيها لأنها فعل، ومعناها: لقد حقَّ أن لهم النار. ولقد استحق أن لهم النار وقول المفسرين: معناها: حقاً أن لهم النار، يدلُّك أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت، فجرم بعد عملت في أن عملها في قول الفراري:

ولقد طعنت أبا عيينة طعنة... جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا

أي: أحقت فزارة.

وزعم الخليل: أن لا جرم إنَّما تكون جواباً لما قبلها من الكلام، يقول الرجل كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا

فتقول: لا جرم أنهم سيندمون أو أنه سيكون كذا وكذا.

وتقول: أما جهذ رأيي فإنك ذاهب؛ لأنك لم تصطرَّ إلى أن تجعله ظرفاً كما اضطررت في الأول. وهذا من مواضع إن، لأنك تقول: أما في رأيي فإنك ذاهب، أي فأنت ذاهب، وإن شئت قلت فأنتك. وهو ضعيف؛ لأنك إذا قلت:

أما جهذ رأيي فإنك عالم لم تصطرَّ إلى أن تجعل الجهد ظرفاً للقصة، لأنَّ ابتداء إن يحسن ها هنا.

وتقول: أما في الدار فإنك قائم، لا يجوز فيه إلا إن، تجعل الكلام قصةً وحديثاً، ولم ترد أن تخبر أن في الدار حديثه، ولكنك أردت أن تقول: أما في الدار فأنت قائم فمن ثم لم يعمل في أي شيء أردت أن تقول. أما في الدار فحديثك

وخبرك قلت: أما في الدار فأنتك منطلق، أي هذه القصة.

ويقول الرجل: ما اليوم؟ فتقول: اليوم أنك مرتحل، كأنه قال: في اليوم رحلتك . وعلى هذا الحد تقول: أما اليوم فأنتك مرتحل.

وأما قولهم: أما بعد فإن الله قال في كتابة، فإنه منزلة قولك: أما اليوم فأنتك، ولا تكون بعد أبداً مبنياً عليها إذا لم تكن مضافةً ولا مبنية على شيء، إنما تكون لغواً. وسألته عن شد ما أنك ذاهب، وعز ما أنك ذاهب، فقال: هذا بمنزلة حقاً أنك ذاهب، كما تقول: أما أنك ذاهب، بمنزلة حقاً أنك ذاهب. ولو بمنزلة لولا، ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوى أن، نحو لو أنك ذاهب. ولولا تبتدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة لولا، وإن لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها . تقول: لو أنه ذهب لفعلت. وقال عز وجل: " لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي ". وإن شئت جعلت شداً وعزماً كنعم ما، كأنك قلت: نعم العمل أنك تقول الحق. وسألته عن قوله: كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، وهذا حق كما أنك ها هنا، فزعم أن العاملة في أن الكاف وما لغو، إلا أن ما لا تحذف من ها هنا كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ كأن، كما ألزموا النون لأفعلن، واللام قولهم إن كان ليفعل، كراهية أن يلتبس اللفظان.

ويدللك على أن الكاف هي العاملة قولهم: هذا حق مثل ما أنك ها هنا. وبعض العرب يرفع فيما حدثنا يونس، وزعم أنه يقول أيضاً: " إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون " ، فلولاً أن ما لغو لم يرتفع مثل، وإن نصبت مثل فما أيضاً لغو، لأنك تقول: مثل أنك ها هنا. وإن جاءت ما مسقطة من الكاف في الشعر جاز، كما قال النابغة الجعدي:

قروم تسامى عند باب دفاعه ... كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا

فما لا تحذف ها هنا كما لا تحذف في الكلام من أن، ولكنه جاز في الشعر، كما حذفت ما التي في إنا كقوله:

وإن من خريف فلن يعدما

هذا باب من أبواب إن

تقول: قال عمرو إن زيدا خير منك، وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله، ولا يجوز أن تعمل قال في إن كما لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشباهه إذا قلت: قال زيد عمرو خير الناس، فإن لا تعمل فيها قال كما لا تعمل قال فيما تعمل فيه أن؛ لأن أن تجعل الكلام شأنًا، وأنت لا تقول قال الشأن مفاقماً، كما تقول: زعم الشأن مفاقماً. فهذه الأشياء بعد قال حكاية.

ومثل ذلك: " وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة " وقال أيضاً: " قال الله إني منزلها عليكم ". وكذلك جميع ما جاء من ذا في القرآن.

وسألت يونس عن قوله: متى تقول أنه منطلق؟ فقال: إذا لم ترد الحكاية وجعلت تقول مثل تظن، قلت: متى تقول أنك ذاهب. وإن أردت الحكاية قلت: متى تقول إنك ذاهب. كما أنه يجوز لك أن تحكي فتقول: متى تقول زيد منطلق، وتقول: قال عمرو إن منطلق. فإن جعلت الهاء عمراً أو غيره فلا تعمل قال، كما لا تعمل إذا قلت قال عمرو هو منطلق. فقال: لم تعمل ها هنا شيئاً وإن كانت الهاء هي القائل، كما لا تعمل شيئاً إذا قلت قال وأظهرت هو. فقال لا تغيّر الكلام عن حاله قبل أن تكون فيه قال، فيما ذكرناه.

وكان عيسى يقرأ هذا الحرف: " فدعا ربه إني مغلوب فانتصر أراد أن يحكي، كما قال عز وجل: " والذين أنحلوا من دونه أولياء ما نعبدهم " كأنه قال والله أعلم: قالوا ما نعبدهم. ويزعمون أنها في قراءة ابن مسعود كذا. ومثل ذلك كثير في القرآن.

وتقول: أول ما أقول أتى أحمد الله، كأنك قلت: أول ما أقول الحمد لله، وأن في موضعه. وإن أردت الحكاية قلت: أول ما أقول إني أحمد الله.

#### هذا باب آخر من أبواب إن

وذلك قولك: قد قاله القوم حتى إن زيدا يقول، وانطلق القوم حتى إن زيدا لمنطلق. فحتى ها هنا معلقة لا تعمل شيئا في إن، كما لا تعمل إذا قلت: حتى زيد ذاهب، فهذا موضع ابتداء وحتى بمنزلة إذا. ولو أردت أن تقول حتى أن تقول حتى أن في ذا الموضوع كنت محيلا، لأن أن وصلتها بمنزلة الانطلاق، ولو قلت: انطلق القوم حتى الانطلاق أو حتى الخبر كان محالا لأن أن تصير الكلام خيرا، فلما لم يجز ذا حمل على الابتداء. وكذلك إذا قلت: مررت فإذا إنه يقول أن زيدا خير منك. وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به: وكنت أرى زيدا كما قيل سيذا... إذا إنه عبد القفا واللهازم فحال إذا هاهنا كما هل إذا قلت: إذا هو عبد القفا واللازم وإنما جاءت إن ها هنا لأنك هذا المعنى أردت، كما أردت في حتى معنى حتى هو منطلق. ولو قلت: مررت فإذا أنه عبد، تريد مررت به فإذا أمره العبودية واللوم، كأنك قلت: مررت فإذا العبودية واللوم، ثم وضعت أن في هذا الموضوع جاز. وتقول: قد عرفت أمورك حتى أنك أحق، كأنك قلت عرفت أمورك حتى حمقك، ثم وضعت أن في هذا الموضوع. هذا قول الخليل. وسألته هل يجوز: كما أنك ههنا على حد قوله: كما أنت هاهنا، فقال: لا؛ لأن إن لا يتبدأ بها في كل موضع، ألا ترى أنك لا تقول: يوم الجمعة إنك ذاهب، ولا كيف إنك صانع. فكما بتلك المنزلة. هذا باب آخر من أبواب إن

تقول: ما قدم علينا أمير إلا إنه مكرم لي؛ لأنه ليس ههنا شيء يعمل في إن. ولا يجوز أن تكون عليه أن، وإنما تريد أن تقول: ما قدم علينا أمير إلا هو مكرم لي، فكما لا تعمل في ذا لا تعمل في إن. ودخول اللام ههنا يدل على أنه موضع ابتداء. وقال سبحانه: " وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام " . ومثل ذلك قول كثير:

ما أعطيتني ولا سألتهما... إلا وإني حاجزي كرمي  
وكذلك لو قال: إلا وإني حاجزي كرمي.

وتقول: ما غضبت عليك إلا أنك فاسق، كأنك قلت: إلا لأنك فاسق.

وأما قوله عز وجل: " وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله " ، فإما حمله على منعهم.

وتقول إذا أردت معنى اليمين: أعطيته ما إن شره خير من جيد ما معك، وهؤلاء الذين إن أجنبهم لأشجع من شجعانكم. وقال الله عز وجل: " وآتيناه من الكوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أوى القوة؛ فإن صلة ما، كأنك قلت: ما والله إن شره خير من جيد ما معك.

هذا باب آخر من أبواب إن

تقول: أشهد إنّه منطلق، فأشهد بمنزلة قوله: والله إنّه لذهاب. وإن غير عاملة فيها أشهد، لأن هذه اللام لا تلحق أبداً إلا في الابتداء. ألا ترى أنك تقول: أشهد لعبد الله خير من زيد، كأنك قلت: والله لعبد الله خير من زيد، فصارت إن مبتدأة حين ذكرت اللام هنا، كما كان عبد الله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام. فإذا ذكرت اللام ههنا لم تكن إلا مكسورة، كما أن عبد الله لا يجوز هنا إلا مبتدأ. ولو جاز أن تقول: أشهد أنك لذهاب، لقلت أشهد بذلك. فهذه اللام لا تكون إلا في الابتداء، وتكون أشهد بمنزلة والله.

ونظير ذلك قول الله عز وجل: "والله يشهد إن المنافقين لكاذبون" وقال عز وجل: "فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنّه لمن الصادقين"؛ لأن هذا تأكيد كأنه قال: يحلف بالله إنه لمن الصادقين. وقال الخليل: أشهد بأنك لذهاب غير جائز، من قبل أن حروف الجر لا تعلق. وقال: أقول أشهد إنه لذهاب وإنه لمنطلق، أتبع آخره أوله. وإن قلت: أشهد أنه ذاهب، وإنه لمنطلق، لم يجز إلا الكسر في الثاني، لأن اللام لا تدخل أبداً على أن، وأن محمولة على ما قبلها ولا تكون إلا مبتدأة باللام. ومن ذلك أيضاً قولك: قد علمت إنّه لخير منك. فإن ههنا مبتدأ وعلمت ههنا بمنزلتها في قولك: لقد علمت أيهم أفضل، معلقة في الموضوعين جميعاً.

وهذه اللام تصرف إن إلى لا ابتداء، كما تصرف عبد الله إلى الابتداء إذا قلت قد علمت لعبد الله خير منك، فعبد الله هنا بمنزلة إن في أنه يصرف إلى الابتداء. ولو قلت: قد علمت أنه خير منك، لقلت: قد علمت لزيداً خيراً منك، ورأيت لعبد الله هو الكريم، فهذه اللام لا تكون مع أن ولا عبد الله إلا وهما مبتدآن.

ونظير ذلك قوله عز وجل: "ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق" ،فهو ههنا مبتدأ. ونظير إن مكسورة إذا لحقتها اللام قوله تعالى: " ولقد علمت الجنة إنهم لحضرون " وقال أيضاً: " هل ندلكم على رجل يبينكم إذا مرّتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد " ، فإنكم ههنا بمنزلة أيهم إذا قلت: يبينهم أيهم أفضل. وقال الخليل مثله: إن الله يعلم ما تدعون من دونه من شيء فما ههنا بمنزلة أيهم، ويعلم معلقة. قال الشاعر:  
ألم تر إني وابن أسود ليلة... لنسري إلى نارين يعلو سناهما  
سمعناه ممن ينشده من العرب.

وسألت الخليل عن قوله: أحقاً إنك لذهاب، فقال: لا يجوز، كما لا يجوز: يوم الجمعة إنّه لذهاب. وزعم الخليل ويونس أنه لا تلحق هذه اللام مع كل فعل. ألا ترى أنك لا تقول: وعدتك إنك لخارج، إنما يجوز هذا في العلم والظن ونحوه، كما يبتدأ بعدهن أيهم. فإن لم تذكر اللام قلت: قد علمت أنه منطلق، لا تبتدئه وتحمله على الفعل، لأنه لم يجيء ما يضطرك إلى الابتداء، وإنما ابتدأت إن حين كان غير جائز أن تحمله على الفعل، فإذا حسن أن تحمله على الفعل لم تخطّ الفعل إلى غيره.

ونظير ذلك قوله: إن خيراً فخير وإن شراً فشر، حملته على الفعل حين لم يجز أن تبتدئ بعد إن الأسماء، وكما قال: أما أنت منطلقاً انطلقت معك، حين لم يجز إن تبتدئ الكلام بعد أمّا، فاضطرت في هذا الموضوع إلى أن تحمل الكلام على الفعل. فإذا قلت: إن زيداً منطلقاً لم يكن في إن إلا الكسر لأنك لم تضطر إلى شيء. ولذلك تقول: أشهد أنك ذاهب، إذا لم تذكر اللام. وهذا نظير هذا.

وهذه كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين، وليس كل العرب تتكلم بها، تقول: هنتك لرجل صدق، فهي إن ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله: هرقت، ولحقت هذه اللام إن كما لحقت ما حين قلت: إن زيداً لما

لينطلقنَّ، فلحقت إنَّ اللام في اليمين كما لحقت ما فاللام الأولى في هُنك لام اليمين، والثانية لام إنَّ. وفي لما لينطلقنَّ اللام الأولى لأن، والثانية لليمين. والدليل على ذلك النون التي معها كما أنَّ اللام الثانية في قولك: إنَّ زيدا لما ليفعلنَّ لام اليمين، وقد يجوز في الشعر: أشهد إنَّ زيدا ذاهبٌ، يشبهها بقوله: وآلله إنه ذاهبٌ؛ لأنَّ معناها معنى اليمين، كما أنَّه لو قال: أشهد أنت ذاهبٌ ولم يذكر اللام إلاَّ ابتداءً، وهو قبيح ضعيف إلاَّ باللام.

ومثل ذلك في الضعف: علمت إنَّ زيدا ذاهبٌ، كما أنَّه ضعيف: قد علمت عمروٌ خيرٌ منك، ولكنَّه على إرادة اللام، كما قال عزَّ وجل: "قد أفلح من زكَّاهما"، وهو على اليمين. وكان في هذا حسناً حين طال الكلام. وسألت الخليل عن كأنَّ، فزعم أنَّه إنَّ، لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع إنَّ بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحو كأني رجلاً، ونحو له كذا وكذا درهماً. وأما قول العرب في الجواب إنَّه، فهو بمنزلة أجل. وإذا وصلت قلت إنَّ يا فتى، وهي التي بمنزلة أجل. قال الشاعر:

بكر العواذل في الصَّبو ... ح يلمني وألومهنَّ  
ويلقن شيبٌ قد علا ... ك وقد كبرت فقلت إنَّه  
؟

#### هذا باب أن وإن

فإن مفتوحة تكون على وجوه: فأحدها أن تكون فيه أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها، والآخر: أن تكون فيه بمنزلة أي. ووجه آخر تكون فيه لغواً. ووجه آخر هي فيه مخففة من الثقيلة. فأما الوجه الذي تكون فيه لغواً فنحو قولك: لما أن جاءوا ذهب، وأما وآلله أن لو فعلت لأكرمتك. وأما إن فتكون للمجازاة، وتكون أن يبتدأ ما بعدها في معنى اليمين، وفي اليمين، كما قال آلله عزَّ وجل: "إن كلَّ نفسٍ لما عليها حافظٌ" "وإن كلَّ لما جميع لدينا محضرون". وحدثني من لا أتهم، عن رجل من أهل المدينة موثق به، أنه سمع عربياً يتكلم بمثل قولك: إنَّ زيدٌ لذاهبٌ، وهي التي في قوله جلَّ ذكره: "وإن كانوا ليقولون. لو أن عندنا ذكراً من الأولين" وهذه إنَّ محذوفة. وتكون في معنى ما. قال آلله عزَّ وجل: "إن الكافرون إلاَّ في غرور"، أي: ما الكافرون إلاَّ في غرور. وتصرف الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها ما إلى الابتداء في قولك: إنَّما، وذلك قولك: ما إنَّ زيدٌ ذاهبٌ. وقال فروة بن مسيك:

وما إنَّ طَبنا جبنٌ ولكن ... منايانا ودولة آخرينا  
هذا باب من أبواب أن

#### التي تكون والفعل بمنزلة مصدر

تقول: أن تأتيني خيرٌ لك، كأنك قلت: الإتيان خيرٌ لك. ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: "وأن تصوموا خيرٌ لكم"، يعني الصوم خيرٌ لكم.

وقال الشاعر، عبد الرحمن بن حسن:

إني رأيت من المكارم حسبيكم ... أن تلبسوا حرَّ الثياب وتشبعوا  
كأنه قال: رأيت حسبيكم لبس الثياب.

واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجرِّ قد تحذف من أن كما حذفت من أن، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت:  
فعلت ذاك حذر الشرِّ، أي لحذر الشرِّ. ويكون مجروراً على التفسير الآخر.  
ومثل ذلك قولك: إنما انقطع إليك أن تكرمه، أي: لأن تكرمه.  
ومثل ذلك قولك: لا تفعل كذا وكذا أن يصيبك أمر تكرمه، كأنه قال: لأن يصيبك أو من أجل أن يصيبك. وقال  
عزّ وجل: " أن تصلّ إحداهما " ، وقال تعالى: " أن كان ذا مالٍ وبين " كأنه قال: لأن كان ذا مالٍ وبين. وقال  
الأعشى:

أأن رأيت رجلاً أعشى أضربّه ... ريب المتون ودهرٌ مفسدٌ خبل  
فأن هاهنا حالها في حذف حرف الجرِّ كحال أن، وتفسيرها كتفسيرها، وهي مع صلتها بمنزلة المصدر.  
ومن ذلك أيضاً قوله: ائني بعد أن يقع الأمر، وأتاني بعد أن وقع الأمر، كأنه قال: بعد وقوع الأمر.  
ومن ذلك قوله: أما أن أسير إلى الشام فما أكرهه، وأما أن أقيم فإن فيه أجراً، كأنه قال: أما السيورة فما أكرهها،  
وأما الإقامة فلي فيها أجرٌ.

وتقول: لا يلبث أن يأتيك، أي لا يلبث عن إتيانك. وقال تعالى: " فما كان جواب قومه إلا أن قالوا " ، فأن  
محمولة على كان، كأنه قال: فما كان جواب قومه إلا قول كذا وكذا. وإن شئت رفعت الجواب فكانت أن  
منصوبةً.

وتقول: ما منعك أن تأتينا، أراد من إتياننا. فهذا على حذف حرف الجرِّ.  
وفيه ما يجيء محمولاً على ما يرفع وينصب من الأفعال، تقول: قد خفت أن تفعل، وسمعت عربياً يقول: أنعم أن  
تشده، أي بالغ في أن يكون ذلك هذا المعنى، وأن محمولة على أنعم. وقال جلّ ذكره: " بتسما اشتروا به أنفسهم " ،  
ثم قال: أن يكفروا على التفسير، كأنه قيل له ما هو؟ فقال: هو أن يكفروا.  
وتقول: إني ممّا أن أفعل ذاك، كأنه قال: إني من الأمر أو من الشأن أن أفعل ذاك، فوقع ما هذا الموقع، كما  
تقول العرب: بتسما له، يريدون بتس الشيء ماله.

وتقول: ائني بعد ما تقول ذاك القول، كأنك قلت: ائني بعد قولك ذاك القول، كما أنك إذا قلت بعد أن تقول  
فيما تريد ذاك، ولو كانت بعد مع ما بمنزلة كلمة واحدة لم تقل: ائني من بعد ما تقول ذاك القول، ولكانت الدال  
على حال واحدة.

وإن شئت قلت: إني ممّا أفعل، فتكون ما مع من بمنزلة كلمة واحدة نحو ربّما. قال أبو حية النميري:  
وإنما لمّا نضرب الكبش ضربةً ... على رأسه تلقى اللسان من التهم

وتقول إذا أضفت إلى الأسماء: إنّه أهل أن يفعل، ومخافة أن يفعل، وإن شئت قلت: إنّه أهل أن يفعل، ومخافة أن  
يفعل، كأنك قلت: إنّه أهل لأن يفعل، ومخافة لأن يفعل. وهذه الإضافة كإضافتهم بعض الأشياء إلى أن. قال:  
تظلّ الشمس كاسفةً عليه ... كآبة أمّا فقدت عقيلاً

وتقول: أنت أهل أن تفعل، أهل عاملة في أن، كأنك قلت: أنت مستحق أن تفعل. وسمعنا فصحاء العرب يقولون:  
لحقّ أنّه ذاهبٌ، فيضيفون، كأنه قال: ليقين أنه ذاهبٌ، أي ليقين ذاك أمرك. وليست في كلام كلّ العرب.  
وتقول: إنّه خليقٌ لأن يفعل، وإنّه خليقٌ أن يفعل، على الحذف.

وتقول: عسيت أن تفعل، فأن هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل، أي: قاربت ذلك، وبمنزلة: دنوت أن تفعل. واخلو لقت السماء أن تمطر، أي: لأن تمطر. وعسيت بمنزلة اخلولقت السماء. ولا يستعملون المصدر هنا كما لم يستعملوا الاسم الذي الفعل في موضعه كقولك: اذهب بذي تسلم، ولا يقولون: عسيت الفعل، ولا عسيت للفعل.

وتقول: عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلوا، وعسى أن يفعلا وعسى محمولة عليها أن، كما تقول: دنا أن يفعلوا، وكما قالوا: اخلولقت السماء أن تمطر، وكل ذلك تكلم به عامة العرب. وكيونة عسى للواحد والجميع والمؤنث تدلك على ذلك. ومن العرب من يقول: عسى وعسيا وعسوا، وعست وعستا وعسين. فمن قال ذلك كانت أن فيهن بمنزلتها في أنها منصوبة. واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعلك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا: عسيا وعسوا، وبلو أنه ذاهب عن لو ذهابه. ومع هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد، فترك هذا لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء. واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: عسى الغوير أبوساً. فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى محرى كان. قال هديبة: عسى الكرب الذي أمسيت فيه ... يكون وراءه فرح قريب وقال:

عسى الله يغنى بلاد ابن قادر ... بمنهم جون الرباب سكوب  
وقال:

فأما كَيْسٌ فنجا ولكن ... عسى يغتر بي حمقٌ لئيم  
وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كرب يفعل، ومعناها واحد. يقولون: كرب يفعل، وكاد يفعل ولا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال لما ذكرت لك في الكراسة التي تليها. ومثله: جعل يقول، لا تذكر الاسم ههنا. ومثله أخذ يقول، فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت: كان يقول، وهو في موضع اسم منصوب بمنزلة تم، وهو تم خبر كما أنه ههنا خبر، إلا أنك لا تستعمل الاسم، فأخلصوا هذه الحروف للأفعال كما خلصت حروف الاستفهام للأفعال نحو: هلاً وألاً. وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل، شبهوه بعسى. قال رؤبة:

قد كاد من طول البلى أن يمصحاً  
واخص مثله.

وقد يجوز في الشعر أيضاً لعلّي أن أفعل، بمنزلة عسيت أن أفعل. وتقول: يوشك أن تجيء، وأن محمولة على يوشك. وتقول: توشك أن تجيء، فإن في موضع نصب، كأنك قلت: قاربت أن تفعل.

وقد يجوز يوشك يجيء، بمنزلة عسى يجيء، وقال أمية بن أبي الصلت:

يوشك من فرّ من منيته ... في بعض غرّاته يوافقها

وهذه الحروف التي هي لتقريب الأمور شبيهة بعضها ببعض، ولها نحو ليس لغيرها من الأفعال. وسألته عن معنى قوله: أريد لأن أفعل، إنما يريد أن يقول إرادتي لهذا، كما قال عز وجل: " وأمرت لأن أكون أول

المسلمين " إنما هو أمرت لهذا.

وسألت الخليل عن قول الفرزدق:

أتعصب إن أذنا قتيبة حزنًا ... جهاراً ولم تعصب لقتل ابن خازم

فقال: لأنه قبيح أن تفصل بين إن والفعل، كما قبيح أن تفصل بين كي والفعل، فلما قبيح ذلك ولم يجوز حمل على إن، لأنه قد تقدّم فيها الأسماء قبل الأفعال.  
باب ما تكون فيه أن بمنزلة أي

وذلك قوله عزّ وجل: " وانطلق الملاء منهم أن امشوا واصبروا " زعم الخليل أنه بمنزلة أي، لأنك إذا قلت: انطلق بنو فلان أن امشوا، فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي، ومثل ذلك: ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله. وهذا تفسير الخليل. ومثل هذا في القرآن كثير.

وأما قوله: كتبت إليه أن افعل، وأمرته أن قم، فيكون على وجهين: على أن تكون أن التي تنصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنهي، كما تصل الذي يتفعل إذا خاطبت حين تقول أنت الذي تفعل، فوصلت أن بقم لأنه في موضع أمر كما وصلت الذي بتقول وأشباهاها إذا خاطبت.

والدليل على أنها تكون أن التي تنصب، أنك تدخل الباء فتقول: أوعزت إليه بأن افعل، فلو كانت أي لم تدخلها الباء كما تدخلها الباء كما تدخل في الأسماء.

والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة أي، كما كانت بمنزلة أي في الأوّل.

وأما قوله عزّ وجلّ: " وآخر دعواهم أن الحمد لله ربّ العالمين " ، وآخر قوهم أن لا إله إلا الله، فعلى قوله أنه الحمد لله، ولا إله إلا الله. ولا تكون أن التي تنصب الفعل؛ لأنّ تلك لا يبدأ بعدها الأسماء. ولا تكون أي، لأنّ أي إنما تجيء بعد كلام مستغنٍ ولا تكون في موضع المبنى على المبتدأ.

ومثل ذلك: ونادياه أن يا إبراهيم. قد صدّقت الرّؤيا كأنه قال جلّ وعزّ: نادياه أنك قد صدّقت الرّؤيا يا إبراهيم. وقال الخليل: تكون أيضاً على أي. وإذا قلت: أرسل إليه أن ما أنت وذا؟ فهي على أي، وإن أدخلت الباء على أنك وأنه، فكأنه يقول: أرسل إليه بأنك ما أنت وذا، جاز ويدلّك على ذلك: أن العرب قد تكلم به في ذا الموضع مثقالاً.

ومن قال: والخامسة أن غضب الله عليها، فكأنه قال: أنه غضب الله عليها، لا تخففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد القيلة مضمرّاً فيها الاسم، فلو لم يريدوا ذلك لنصوا كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا بكأن إذا خففوا، يريدون معنى كأنّ، ولم يريدوا الإضمار، وذلك قوله:

كأن وريديه رشاء خلب

وهذه الكاف إنّما هي مضافة إلى أنّ، فلما اضطرت إلى التخفيف فلم تضمّر لم يغيّر ذلك أن تنصب بها، كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغيّر عن عمله، ومثل ذلك قول الأعشى:

في فتيّة كسيوف الهند قد علموا ... أن هالكٌ كلّ من يحفى وينعل

كأنه قال: أنه هالكٌ: ومثل ذلك: أوّل ما أقول أن بسم الله، كأنه قال: أوّل ما أقول أنه بسم الله. وإن شئت رفعت

في قول الشاعر:

كأن وريده رشاء خلب

على مثل الإضمار الذي في قوله: إِنَّهُ من يَأْتَا تعطه، أو يكون هذا المضمرة هو الذي ذكر، كما قال:  
كَأَن ظَبِيَّةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

ولو أَنَّهُمْ إِذْ حَذَفُوا جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ إِمَّا كَمَا جَعَلُوا إِنْ بِمَنْزِلَةِ لَكِنْ لَكَانَ وَجْهًا قَوِيًّا.  
وَأَمَّا قَوْلُهُ: أَنْ بِسْمِ اللَّهِ، فَإِنَّمَا يَكُونُ عَلَى الْإِضْمَارِ، لِأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرْ مَبْتَدَأً أَوْ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ. وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَخْفَوْنَ  
عَلَى إِضْمَارِ الْهَاءِ، أَنَّكَ تَسْتَقْبِحُ: قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ يَقُولُ ذَاكَ، حَتَّى تَقُولَ أَنَّ لَا، أَوْ تَدْخُلُ سَوْفَ أَوْ السَّيْنِ أَوْ قَدْ. وَلَوْ  
كَانَتْ بِمَنْزِلَةَ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ لَذَكَرْتَ الْفِعْلَ مَرْفُوعًا بَعْلِهَا كَمَا تَذْكُرُهُ بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ، كَمَا تَقُولُ: إِمَّا تَقُولُ  
وَلَكِنْ تَقُولُ

باب آخر تكون أن فيه مخففة

وذلك قولك: قد علمت أن لا يقول ذاك، وقد تيقنت أن لا تفعل ذاك، كأنه قال: أَنَّهُ لَا يَقُولُ وَأَنَّكَ لَا تَفْعَلُ.  
ونظير ذلك قوله عز وجل: " علم أن سيكون منكم مرضى " وقوله: " أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا " ، وقال  
أيضاً: " لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء " .  
وزعموا أنها في مصحف أبي: أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ.  
وليست أن التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع، لأن ذا موضع يقين وإيجاب.  
وتقول: كتبت إليه أن لا تقل ذاك، وكتبت عليه أن لا يقول ذاك وكتبت إليه أن لا تقول ذاك.  
فأما الجزم فعلى الأمر. وأما النصب فعلى قولك لئلا يقول ذاك. وأما الرفع فعلى قولك: لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ ذَاكَ أَوْ بِأَنَّكَ  
لَا تَقُولُ ذَاكَ، تحيره بأن ذا قد وقع من أمره.

فأما ظننت وحسبت وخلت ورأيت، فإن أن تكون فيها على وجهين: على أنها تكون أن التي تنصب الفعل، وتكون  
أنَّ الثقلية. فإذا رفعت قلت: قد حسبت أن لا يقول ذاك، وأرى أن سيفعل ذاك. ولا تدخل هذه السين في الفعل  
ههنا حتى تكون أنه. وقال عز وجل: " وحسبوا أن لا تكون فتنة " ، كأنك قلت: قد حسبت أنه لا يقول ذاك.  
وإنما حسنت أنه ههنا لأنك قد أثبتت هذا في ظنك كما أثبتته في علمك، وأنتك أدخلته في ظنك على أنه ثابت الآن  
كما كان في العلم، ولولا ذلك لم يحسن أنك ههنا ولا أنه، فجرى الظن ههنا مجرى اليقين لأنه نفيه. وإن شئت  
نصبت فجعلتني بمنزلة خشيت وخفت، فتقول: ظننت أن لا تفعل ذاك.  
ونظير ذلك: تظن أن يفعل بما فاقرة و: إن ظننا أن يقيما حدود الله. فلا إذا دخلت ههنا لم تغير الكلام عن حاله وإنما  
منع خشيت أن تكون بمنزلة خلعت وظننت وعلمت إذا أردت الرفع أنك لا تريد أن تحبر أنك تحشى شيئاً قد ثبت  
عندك ولكنه كقولك: أرجو، وأطمع، وعسى. فأنت لا توجب إذا ذكرت شيئاً من هذه الحروف، ولذلك ضعف  
أرجو أنك تفعل، وأطمع أنك فاعل.

ولو قال رجل: أخشى أن لا تفعل، يريد أن يحبر أنه يحشى أمراً قد استقر عنده كائن، جاز. وليس وجه الكلام.  
واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعل ذاك ولا قد علمت أن فعل ذاك حتى تقول: سيفعل أو  
قد فعل، أو تنفي فتدخل لا؛ وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من أنه، ففكرهوا أن يدعوا السين أو قد إذ  
قدروا على أن تكون عوضاً، ولا تنقص ما يريدون لو لم يدخلوا قد ولا السين.  
وأما قولهم: أما أن جزاك الله خيراً، فإنهم إنما أجازوه لأنه دعاء، ولا يصلون إلى قد ههنا ولا إلى السين. وكذلك لو  
قلت: أما أن يغفر الله لك جزاً لأنه دعاء، ولا تصل هنا إلى السين. ومع هذا أيضاً أنه قد كثر في كلامهم حتى  
حذفوا فيه إنه، وإنه لا تحذف في غير هذا الموضع. سمعناهم يقولون: أما إن جزاك الله خيراً، شبهوه بأنه، فلما جازت

إن كانت هذه أجوز.

وتقول: ما علمت إلا أن أن تقوم، وما أعلم إلا أن تأتيه، إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئاً كائناً البتة، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة كما تقول: أرى من الرأي أن تقوم، فأنت لا تخبر أن قياماً قد ثبت كائناً أو يكون فيما تستقبل البتة، فكأنه قال: لو قمتم. فلو أراد غير هذا المعنى لقال: ما علمت إلا أن ستقومون. وإنما جاز قد علمت أن عمروً ذاهباً، لأنك قد جئت بعده باسم وخبر كما كان يكون بعده لو ثقّلته وأعملته، فلمّا جئت بالفعل بعد أن جئت بشيء كان سيمتنع أن يكون بعده لو ثقّلته أو قلت: قد علمت أن يقول ذاك، كان يمتنع، ففكرهوا أن يجمعوا عليه الحذف وجواز ما لم يكن يجوز بعده مقّلاً، فجعلوا هذه الحروف عوضاً.

؟

### هذا باب أم وأو

أما أم فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً. ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين: على معنى أيّهما وأيّهم، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأول. وأما أو فإمّا يثبت بها بعض الأشياء، وتكون في الخبر. والاستفهام يدخل عليها على ذلك الحد. وسأبين لك وجوهه إن شاء الله تعالى.

؟باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيّهما

وأيّهم

وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو، وأزيداً لقيت أم بشرأ؟ فأنت الآن مدّع أن عنده أحدهما، لأنك إذا قلت: أيّهما عندك، وأيّهما لقيت. فأنت مدّع أن المسؤل قد لقي أحدهما، أو أن عنده أحدهما، إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيّهما هو.

والدليل على أن قولك: أزيد عندك أم عمرو بمنزلة قولك: أيّهما عندك، أنك لو قلت: أزيد عندك أم بشرأ فقال المسؤل: لا، كان محالاً، كما أنه إذا قال: أيّهما عندك، فقال: لا فقد أحال.

واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن، لأنك لا تسأله عن اللقي، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيّهما هو، فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصد أن يبين لك أيّ الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأول، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما.

ولو قلت: ألقيت زيداً أم عمراً كان جائزاً حسناً، أو قلت: أعندك زيداً أم عمرو كان كذلك.

وإنما كان تقديم الاسم ههنا أحسن ولم يجز للآخر إلا أن يكون مؤخراً، لأنه قصد قصد أحد الاسمين، فبدأ بأحدهما، لأن حاجته أحدهما، فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها، لأنه إنما يسأل عن أحدهما من أجلها، فإنما يفرغ مما يقصد قصده بقصته ثم يعدله بالثاني.

ومن هذا الباب قوله: ما أبالي أزيداً لقيت أم عمراً، وسواء عليّ أبشراً كلمت أم زيدا، كما تقول: ما أبالي أيّهما لقيت. وإنما جاز حرف الاستفهام ههنا لأنك سوّيت الأمرين عليك كما استويا حين قلت: أزيد عندك أم عمرو، فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولهم: اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة. وإنما لزم أم ههنا لأنك تريد معنى أيّهما. ألا ترى أنك تقول: ما أبالي أيّ ذلك كان، وسواء عليّ أيّ ذلك كان،

فالمعنى واحد، وأي ههنا تحسن وتجوز كم جازت في المسألة.

ومثل ذلك: ما أدري أزيدُ ثم أم عمرو، وليت شعري أزيدُ ثم أم عمرو، فإنما أوقعت أم ههنا كما أوقعت في الذي قبله؛ لأنّ ذا يجرى على حرف الاستفهام حيث استوى علمك فيهما كما جرى الأوّل. ألا ترى أنّك تقول، ليت شعري أيّهما ثمّ، وما أدري أيّهما ثمّ، فيجوز أيّهما ويحسن، كما جاز في قولك: أيّهما ثمّ.

وتقول: أضربت زيدا أم قتلته، فالبدء ههنا بالفعل أحسن، لأنّك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيّهما كان، ولا تسأل عن موضع أحدهما، فالبدء بالفعل ههنا أحسن، كما كان البدء بالاسم ثمّ فيما ذكرنا أحسن كأنك قلت: أيّ ذاك كان بزيدا. وتقول: أضربت أم قتلته زيدا لأنك مدّع أحد الفعلين: ولا تدري أيّهما هو، كأنك قلت: أيّ ذاك كان بزيدا.

وتقول: ما أدري أقيم أم قعد، إذا أردت: ما أدري أقيم أم قعد، إذا أردت: أنه لم يكن بين قيامه وقعوده شيء، كأنه قال: لا أدعي أنه كان منه في تلك الحال قيام ولا قعود بعد قيامه أي: لم أعد قيامه قياماً ولم يستب لي قعود بعد قيامه، وهو كقول الرجل: تكلمت ولم تكلم.

هذا باب أم منقطعة

وذلك قولك: عمرو عندك أم عندك زيد، فهذا ليس بمنزلة: أيّهما عندك. ألا ترى أنك لو قلت: أيّهما عندك عندك، لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد.

ويدلّك على أن هذا الآخر منقطع من الأوّل قول الرجل: إنّها لإبل ثم يقول: أم شاء يا قوم. فكما جاءت أم ههنا بعد الخبر منقطعة، كذلك تجيء بعد الاستفهام، وذلك أنه حين قال: عمرو عندك فقد ظنّ أنّه عنده، ثم أدركه مثل ذلك الظنّ في زيد بعد أن استغنى كلامه، وكذلك: إنّها لإبل أم شاء، إنّما أدركه الشكّ حيث مضى كلامه على اليقين.

وبمنزلة أم ههنا قوله عزّ وجلّ: " ألم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من ربّ العالمين. أم يقولون افتراه " ، فجاء هذا الكلام على كلام العرب قد علم تبارك وتعالى وذلك من قوهم، ولكن هذا على كلام العرب ليعرفوا ضلالتهم. ومثل ذلك: أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون. أم أنا خير من هذا الذي هو مهين، كأنّ فرعون قال: أفلا تبصرون أم أنتم بصراء. فقوله: أم أنا خير من هذا، بمنزلة: أم أنتم بصراء؛ لأنهم لو قالوا: أنت خير منه كان بمنزلة قوهم: نحن بصراء عنده وكذلك: أم أنا خير بمنزلته لو قال: أم أنتم بصراء.

ومثل ذلك قوله تعالى: " أم اتخذنّ ما يخلق بناتٍ وأصفاكم بالبنين " . فقد علم النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون: أنّ الله عزّ وجلّ لم يتخذ ولداً، ولكنه جاء حرف الاستفهام ليصّروا ضلالتهم. ألا ترى أنّ الرجل يقول للرجل: آلسعادة أحبّ إليك أم الشقاء؟ وقد علم أنّ السعادة أحبّ إليه من الشقاء، وأنّ المسؤل سيقول: السعادة، ولكنّه أراد أن يصّر صاحبه وأن يعلمه.

ومن ذلك أيضاً: أعندك زيد أم لا، كأنه حيث قال: أعندك زيد، كان يظنّ أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظنّ في أنه ليس عنده فقال: أم لا.

وزعم الخليل أنّ قول الأخطل:

كذبتك عنك أم رأيت بواسطٍ ... غلس الظلام من الرّباب خيلاً

كقولك: إنَّها لإبلٌ أم شاء. ومثل ذلك قول الشاعر، وهو كثيرٌ عزّة:  
أليس أبي بالنضر أم ليس والدي ... لكل نجيبٌ من خزاعة أزهر

ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ويحذف الإلف. قال التميمي، وهو الأسود بن يعفر:  
لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً ... شعيت بن سهم أم شعيت بن منقر  
وقال عمر بن أبي ربيعة:  
لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً ... بسيع رمين الجمر أم بثمان  
هذا باب أو

تقول: أيُّهم تضرب أو تقتل، تعمل أحدهما، ومن يأتيك أو يحدثك أو يكرمك؛ لا يكون ههنا إلا أو؛ من قبل أنك  
إنما تستفهم عن الاسم المفعول، وإنما حاجتك إلى صاحبك أن يقول: فلان.  
وعلى هذا الحد يجرى ما، ومتى، وكيف، وكم، وأين.  
وتقول: هل عندك شعيرٌ أو برٌّ أو تمرٌ؟ وهل تأتينا أو تحدثنا، لا يكون إلا ذلك. وذاك أن هل ليست بمنزلة ألف  
الاستفهام، لأنك إذا قلت: هل تضرب زيداً، فلا يكون أن تدعي أن الضرب واقع، وقد تقول: أنضرب زيداً وأنت  
تدعي أن الضرب واقع.  
ومما يدلُّ على أن ألف الاستفهام ليست بمنزلة هل أنك تقول للرجل: أطرباً! وأنت تعلم أنه قد طرب، لتويحه  
وتقره. ولا تقول هذا بعد هل.  
وإن شئت قلت: هل تأتيني أم تحدثني، وهل عندك برٌّ أم شعيرٌ، على كلامين. وكذلك سائر حروف الاستفهام التي  
ذكرنا.

وعلى هذا قالوا: هل تأتينا أم هل تحدثنا. قال زفر بن الحارث:  
أبا مالك هل لمتني مذ حضضتني ... على القتل، أم هل لامني لك لائم  
وكذلك سمعناه من العرب. فأما الذين قالوا: أم هل لامني لك لائم فإنما قالوه على أنه أدركه الظن بعد ما مضى  
صدر حديثه. وأما الذين قالوا: أو هل فإيُّهم جعلوه كلاماً واحداً.  
وتقول: ما أدري هل تأتينا أو تحدثنا، وليت شعري هل تأتينا أو تحدثنا، فهل ههنا بمنزلتها في الاستفهام إذا قلت:  
هل تأتينا، وإنما أدخلت هل ههنا لأنك إنما تقول: أعلمني، كما أردت ذلك حين قلت: هل تأتينا أو تحدثنا، فجرى  
هذا مجرى قوله عز وجل: " هل يسمعونكم إذ تدعون. أو ينفعونكم أو يضرون " ، وقال زهير:  
ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى ... من الأمر أو يبدو لهم ما بداليا  
وقال مالك بن الريب:

ألا ليت شعري هل تغيرت الرِّحَا ... رحا الحزن أو أضحت بفلج كما هيا  
فهذا سمعناه من ينشده من بني عمه. وقال أناسٌ: أم أضحت على كلامين، كما قال علقمة بن عبدة:  
هل ما علمت وما استودعت مكتوم ... أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم  
أم هل كبيرٌ بكى لم يقض عبرته ... إثر الأحبة يوم البين مشكوم

؟

## هذا باب آخر من أبواب أو

تقول: ألقيت زيدا أو عمرا أو خالدًا، وأعندك زيد أو خالدٌ أو عمرو، كأنك قلت: أعندك أحدٌ من هؤلاء، وذلك أنك للـم تدع أن أحداً منهم تمّ. ألا ترى أنه إذا أجابك قال: لا، كما يقول إذا قلت: أعندك أحدٌ من هؤلاء. واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتأخير الاسم أحسن؛ لأنك إنمّا تسأل عن الفعل بمن وقع. ولو قلت: أزيداً لقيت أو عمراً أو خالداً، وأزيدٌ عندك أو عمروٌ أو خالدٌ كان هذا في الجواز والحسن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت معنى أيهما. فإذا قلت: أزيدٌ أفضل أم عمرو لم يجز ههنا إلاّ أم، لأنك إنمّا تسأل عن أفضلهما ولست تسأل عن صاحب الفضل.

ألا ترى أنك لو قلت: أزيدٌ أفضل لم يجز، كما يجوز: أضربت زيدا فذلك يدلّك أن معناه معنى أيهما. إلا أنك إذا سألت عن الفعل استغنى بأول اسم.

ومثل ذلك: ما أدري أزيدٌ أفضل أم عمرو، وليت شعري أزيدٌ أفضل أم عمرو. فهذا كلّه على معنى أيهما أفضل. وتقول: ليت شعري ألقيت زيدا أو عمراً، وما أدري أعندك زيدٌ أو عمرو، فهذا يجري مجرى ألقيت زيدا أو عمراً، وأعندك زيدٌ أو عمرو. فإن شئت قلت: ما أدري أزيدٌ عندك أو عمرو، فكان جائزاً حساً كما جاز أزيدٌ عندك أو عمرو.

وتقديم الاسمين جميعاً مثله وهو مؤخر وإن كانت أضعف. فأما إذا قلت: ما أبالي أضربت زيدا أم عمراً، فلا يكون هنا إلاّ أم، لأنه لا يجوز لك السكوت على أول الاسمين، فلا يجيء هذا إلاّ على معنى أيهما، وتقديم الاسم ههنا أحسن.

وتقول: أتجلس أو تذهب أو تحدّثنا، وذلك إذا أردت هل يكون شيء من هذه الأفعال. فأما إذا

ادّعت أحدهما فليس إلاّ أتجلس أم تذهب أم تأكل، كأنك قلت: أيّ هذه الأفعال يكون منك. وتقول: أتضرب زيدا أم تشم عمراً أم تكلم خالداً. ومثل ذلك أتضرب زيدا أو تضرب عمراً أو تضرب خالداً، إذا أردت هل يكون شيء من ضرب واحد من هؤلاء. وإن أردت أيّ ضرب هؤلاء يكون قلت: أم. قال حسّان بن ثابت:

ما أبالي أنبّ بالحزن تيسٌ ... أم لحاني بظهر غيبٍ ليم

كأنه قال: ما أبالي أيّ الفعلين كان.

وتقول: أزيداً أو عمراً رأيت أم بشراً، وذلك أنك لم ترد أن تجعل عمراً عديلاً لزيد حتى يصير بمنزلة أيهما، ولكنك أردت أن يكون حشواً، فكأنك قلت: أحد هذين رأيت أم بشراً. ومثل ذلك قول صفية بنت عبد المطلب:

كيف رأيت زبرا أقطاً أو تمرا أم قرشيّاً صقرا

وذلك أنّها لم ترد أن تجعل لتمر عديلاً للأقط؛ لأنّ للسئول عندها لم يكن عندها ممن قال: هو إما تمرٌ وإمّا أقطٌ وإمّا قرشيٌّ، ولكنها قالت: أهو طعامٌ أم قرشيٌّ، فكأنها قالت: أشيئاً من هذين الشيئين رأيت أم قرشيّاً.

وتقول: أعندك زيدٌ أو عندك عمروٌ أو عندك خالدٌ؟ كأنك قلت: هل عندك من هذه الكينونات شيء؟ فصار هذا كقولك: أتضرب زيدا أو تضرب عمراً أو تضرب خالداً. ومثل ذلك: أتضرب زيدا أو عمراً أو خالداً؟ وتقول:

أعاقلُ عمروٌ أو عالمٌ؟ وتقول: أتضرب عمراً أو تشتمه؟ تجعل الفعلين والاسم بينهما بمنزلة الاسمين والفعل بينهما؛ لأنك قد أثبت عمراً لأحد الفعلين كما أثبت الفعل هناك لأحد الاسمين، وادّعت أحدهما كما ادّعت ثمّ أحد

الاسمين. وإن قدّمت الاسم فعرّبنيّ حسن.

وأما إذا قلت: أتضرب أو تحبس زيدا؟ فهو بمنزلة أزيدا أو عمراً تضرب. قال جرير:

أثعلبة الفوارس أو رياحاً ... عدلت بهم طهية والخشبا

وإن قلت: أزيدا تضرب أو تقتل؟ كان كقولك: أقتل زيدا أو عمراً وأم في كل هذا جيدة.

وإذا قال: أتجلس أم تذهب، فأم وأو فيه سواء؛ لأنك لا تستطيع أن تفصل علامة للمضمر فتجعل لأو حالاً سوى

حال أم. وكذلك: أتضرب زيدا أو تقتل خالداً، لأنك لم تثبت أحد الفعلين لسم واحد.

وإن أردت معنى أيهما في هذه المسألة قلت: أتضرب زيدا أم تقتل خالداً؟ لأنك لم تثبت أحد الفعلين لاسم واحد.

هذا باب أو في غير الاستفهام

تقول: جالس عمراً أو خالداً أو بشراً، كأنك: قلت: جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه، ففي هذا دليل أن

كلهم أهل أن يجالس، كأمكن قلت: جالس هذا الضرب من الناس.

وتقول: كل لحماً أو خبزاً أو تمراً، كأنك: قلت: كل أحد هذه الأشياء. فهذا بمنزلة الذي قبله.

وإن نفيت هذا قلت: لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمراً. كأنك قلت: لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء.

ونظير ذلك قوله عز وجل: "ولا تطع منهم أثماً أو كفوراً" أي: لا تطع أحداً من هؤلاء.

وتقول: كل خبزاً أو تمراً، أي: لا تجمعهما.

ومثل ذلك أن تقول: ادخل على زيد أو عمرو أو خالد، أي: لا تدخل على أكثر من واحد من هؤلاء. وإن شئت

جئت به على معنى ادخل على هذا الضرب.

وتقول: خذه بما عزّ أو هان، كأنه قال: خذه بهذا أو بهذا، أي لا يفوتك على كل حال ومن العرب من يقول: خذه

بما عن وهان، أي خذه بالعزيز والهين، وكلّ واحدة منهما تجزئ عن أختها.

وتقول: لأضربنه ذهب أو مكث، كأنه قال: لأضربنه ذاهباً أو ماكثاً، ولأضربنه إن ذهب أو مكث. وقال زيادة بن

زيد العديري:

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده ... أطال فأملئ أو تنهأ فأقصرا

وقال:

فلست أبالي بعد يوم مطرفٍ ... حتوف المنايا أكثرت أو أقلت

وزعم الخليل أنه يجوز: لأضربنه ذهب أم مكث، وقال: الدليل على ذلك أنك تقول: لأضربك أي ذلك كان.

وإنما فارق هذا سواء وما أبالي، لأنك إذا قلت: سواء عليّ أذهبت أم مكثت فهذا الكلام في موضع سواء عليّ

هذان. وإذا قلت: ما أبالي أذهبت أم مكثت هو في موضع: ما أبالي واحداً من هذين. وأنت لا تريد أن تقول في

الأول: لأضربن هذين، ولا تريد أن تقول: تناهيت هذين، ولكنك إنما تريد أن تقول: إن الأمر يقع على إحدى

الحالين. ولو قلت: لأضربنه ذهب أو مكث لم يجوز، لأنك لو أردت معنى أيهما قلت: أم مكث، ولا يجوز لأضربنه

مكث فللهذا لا يجوز: لأضربنه ذهب أو مكث، كما يجوز: ما أدري أقام زيداً أو فعد. ألا ترى أنك تقول: ما أدري

أقام كما تقول: أذهب، وكما تقول: أعلم أقام زيداً، ولا يجوز أن تقول: لأضربنه ذهب.

وتقول: وكلّ حق له سمينا في كتابنا أو لم نسّمه، كأنه قال: وكلّ حق له علمناه أو جهلناه، وكذلك كلّ حق هو لها

داخل فيها أو خارج منها، كأنه قال: إن كان داخلاً أو خارجاً. وإن شاء أدخل الواو كما قال: بما عزّ وهان.

وقد تدخل أم في: علمناه أو جهلناه وسميناه أو لم نسمه، كما دخلت في: أذهب أم مكث وتدخل أو على وجهين: على أنه يكون صفة للحق، وعلى أن يكون حالاً، كما قلت: لأضربته ذهب أو مكث، أي: لأضربته كائناً ما كان. فبعدت أم ههنا حيث كان خبراً في موضع ما ينتصب حالاً، وفي موضع الصفة.

باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام

وذلك قولك: هل وجدت فلاناً عند فلان؟ فيقول: أو هو ممن يكون ثم؟ أدخلت ألف الاستفهام. وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام، وتدخل عليها الألف، فإنما هذا استفهام مستقبل بالألف، ولا تدخل الواو على الألف، كما أن هل لا تدخل على الواو. فإنما أرادوا أن لا يجروا هذه الألف مجرى هل، إذ لم تكن مثلها، والواو تدخل على هل.

وتقول: ألسنت صاحبا أو لست أحنانا، ومثل ذلك: أما أنت أحنانا أو ما أنت صاحبا، وقوله: ألا تأتينا أو لا تحدثنا، إذا أردت التقرير أو غيره ثم أعدت حرفاً من هذه الحروف لم يحسن الكلام، إلا أن تستقبل الاستفهام.

وإذا قلت: ألسنت أحنانا أو صاحبا أو جليسا، فإنك إنما أردت أن تقول: ألسنت في بعض هذه الأحوال، وإنما أردت في الأول أن تقول: ألسنت في هذه الأحوال كلها. ولا يجوز أن تريد معنى ألسنت صاحبا أو جليسا أو أحنانا، وتكرر لست مع أو، إذا أردت أن تجعله في بعض هذه الأحوال ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت: لست بشراً أو لست عمراً، أو قلت: ما أنت ببشر، أو ما أنت بعمر، لم يجيء إلا على معنى لا بل ما أنت بعمر، ولا بل لست بشراً. وإذا أرادوا معنى أنك لست واحداً منهما قالوا: لست عمراً ولا بشراً، أو قالوا: أو بشراً، كما قال عز وجل: "ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً". ولو قلت: أو لا تطع كفوراً انقلب المعنى. فينبغي لهذا أن يجيء في الاستفهام بأم منقطعاً من الأول، لأن أو هذه نظيرتها في الاستفهام أم، وذلك قولك: أما أنت بعمر أم ما أنت ببشر، كأنه قال: لا بل ما أنت ببشر. وذلك: أنه أدركه الظن في أنه بشرٌ بعدما مضى كلامه الأول، فاستفهم عنه.

وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في القرآن. قال الله تعالى جدّه: "أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً وهم نائمون. أو أمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلبسون". فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى: "أفأمنوا مكر الله" وقال عز وجل: "أئننا لمبعوثون. أو آباؤنا الأولون"، وقال: "أو كلما عاهدوا عهداً".

باب تبيان أم لم دخلت على حروف الاستفهام

ولم تدخل على الألف تقول: أم من تقول، أم من تقول، ولا تقول: أم أتقول؟ وذلك لأن أم بمنزلة الألف، وليست: أي ومن وما ومتى بمنزلة الألف، وإنما هي أسماء بمنزلة: هذا وذاك، إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام ههنا إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة، فلما علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف. وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد، ولكنهم تركوا الألف إذ كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام.

قلت: فما بال أم تدخل عليهن وهي بمنزلة الألف؟ قال: إن أم تجيء ههنا بمنزلة لا بل، للتحوّل من الشيء إلى الشيء، والألف لا تجيء أبداً إلا مستقبلاً، فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها واحتاجوا إلى أم؛ إذ كانت لترك شيء إلى شيء؛ لأنهم لو تركوها فلم يذكرها لم يتبين المعنى.

باب ما ينصرف وما لا ينصرف

هذا باب أفعال

اعلم أنّ أفعال إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنّها أشبهت الأفعال نحو: أذهب وأعلم. قلت: فما باله لا ينصرف إذا كان صفةً وهو نكرة؟ فقال: لأنّ الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستقلوا التنوين فيه كما استقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستقلال كالنقل، إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه، وذلك نحو: أحضر، وأحمر، وأسود، وأبيض، وآدر. فإذا حقّرت قلت: أخضر وأحمر وأسود، فهو على حاله قبل أن تحقّره، من قبل أن الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البناء ثابتة، وأشبه هذا من الفعل ما أميلح زيّداً، كما أشبه أحمر أذهب.

هذا باب أفعال إذا كان اسماً وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد فما كان من الأسماء أفعال، فنحو: أفكل، وأزمل، وأيدع، وأربع، لا تنصرف في المعرفة، لأنّ المعارف أثقل، وانصرفت في النكرة لبعدها من الأفعال، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل، لثقل المعرفة عندهم.

وأما ما أشبه الأفعال سوى أفعال فمثل اليرمع واليعمل، وهو جماع اليعملة، ومثل أكلب. وذلك أنّ يرمعاً مثل: يذهب، واكلبٌ مثل: أدخل. ألا ترى أنّ العرب لم تنصرف أعصر، ولغة لبعض العرب يعصر، لا يصرفونه أيضاً، وتنصرف ذلك في النكرة، لأنّه ليس بصفة.

واعلم أنّ هذه الياء والألف لا تقع واحدةً منهما في أول اسمٍ على أربعة أحرف إلا وهما زائدتان. ألا ترى أنّه ليس اسمٌ مثل أفكل يصرف وإن لم يكن له فعلٌ يتصرف.

ومما يدلّك أنّها زائدة كثيرة دخولها في بنات الثلاثة، وكذلك الياء أيضاً. وإن لم تقل هذا دخل عليك أن تنصرف أفكل وأن تجعل الشيء إذا جاء بمنزلة الرّجاجة والرّبابية لأنّه ليس له فعلٌ، بمنزلة القمطرة والهدملة.

فهذه الياء الألف تكثر زيادتهما في بنات الثلاثة، فهما زائدتان حتى يجيء أمرٌ بين نحو: أولق، فإنّ أولقاً إنّما الزيادة فيه الواو، يدلّك على ذلك قد ألق الرجل فهو مألوق. ولو لم يتبين أمر أولق لكان عندنا أفعال؛ لأنّ أفعال من هذا الضرب أكثر من فوعلي. ولو جاء في الكلام شيءٌ نحو أكلك وأيقق فسميت به رجلاً صرفته، لأنه لو كان أفعال لم يكن الحرف الأوّل إلا ساكناً مدغماً.

وأما أوّل فهو أفعال. يدلّك على ذلك قولهم: هو أوّل منه، ومررت بأوّل منك، والأولى وإذا سميت الرجل بألب فهو غير مصروف، والمعنى عليه، لأنه من اللبّ، وهو أفعال. وهو أفعال. ولو لم يكن المعنى هذا لكان فعلل. والعرب تقول: قد علمت ذاك بنات ألبه يعنون ليه.

ومما يترك صرفه لأنه يشبه الفعل ولا يجعل الحرف الأول منه زائداً إلا بشيئ، نحو تنضب، فإنما التاء زائدة لأنه ليس في الكلام شيء على أربعة أحرف ليس أوله زائدة يكون على هذا البناء؛ لأنه ليس في الكلام فعلل. ومن ذلك أيضاً: ترتب وترتب - وقد يقال أيضاً: ترتب - فلا يصرف. ومن قال ترتبٌ صرف؛ لأنّه وإن كان أوله زائداً فقد خرج من شبه الأفعال.

وكذلك التندراً، إنّما هو من درأت. وكذلك التثقل. ويدلّك على ذلك قول بعض العرب: التثقل، وأنه ليس في الكلام كجعفر.

وكذلك رجلٌ يسمّى: تألب، لأنّه تفعل. ويدلّك على ذلك أنّه يقال للحمار ألب يألب، بفعل، وهو طرده طريده. وإنما قيل له تألبٌ من ذلك.

وأما ما جاء نحو: فمشل وتولب فهو عندنا من نفس الحرف، مصروفٌ حتى يجيء أمرٌ يبيّنه. وكذلك فعلت به العرب؛ لأنّ حال التاء والنون في الزيادة ليست كحال الألف والياء، لأنّهما لم تكثر في الكلام زائدتين ككثرهما.

فان لم تقل ذلك دخل عليك أن لا تصرف نهشلاً ونهسراً. وهو قول العرب، والخليل، ويونس.  
وإذا سميت رجلاً يأمم لم تصرفه، لأنه يشبه إضرب، وإذا سميت رجلاً ياصبع لم تصرفه، لأنه يشبه إصنع. وإن سميت  
بأبلم لم تصرفه، لأنه يشبه أقتل. ولا تحتاج في هذا إلى ما احتجت إليه في ترتبٍ وأشباهاها لأنها ألفٌ. وهذا قول  
الخليل ويونس.

وإنما صارت هذه الأسماء بهذه المنزلة لأنهم كأنهم ليس أصل الأسماء عندهم على أن تكون في أولها الزوائد وتكون  
على هذا البناء. ألا ترى أن تفعل ويفعل في الأسماء قليل. وكان هذا البناء إنما هو في الأصل للفعل، فلما صار في  
موضع قد يستقل فيه التنوين استقلوا فيه ما استقلوا فيما هو أولى بهذا البناء منه. والموضع الذي يستقل فيه  
التنوين المعرفة. ألا ترى أكثر ما لا ينصرف في المعرفة قد ينصرف في النكرة وإنما صارت أفعل في الصفات أكثر  
لمصارعة الصفة الفعل.

وإذا سميت رجلاً بفعل في أوله زائدة لم تصرفه، نحو يزيد ويشكر وتغلب ويعمر. وهذا النحو أحرى أن لا تصرفه،  
وإنما أقصى أمره أن يكون كتنضب ويرمع.

وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة فان قلت: فما بالك تصرف يزيد في النكرة، وإنما منعك من  
صرف أحمز في النكرة وهو اسم أنه ضارع الفعل؟ فأحمر إذا كان صفةً بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسماً فإذا كان اسماً  
ثم جعلته نكرة فإنما صيرته إلى حاله إذ كان صفة.

وأما يزيد فإنك لما جعلته اسماً في حال يستقل فيها التنوين استقل فيه ما كان استقل فيه قبل أن يكون اسماً، فلما  
صيرته نكرة لم يرجع إلى حاله قبل أن يكون اسماً. وأحمر لم يزل اسماً.

وإذا سميت رجلاً بإضرب أو أقتل أو إذهب لم تصرفه وقطعت الألفات حتى يصير بمنزلة الأسماء، لأنك قد غيرتها  
عن تلك الحال. ألا ترى أنك ترفعها وتنصبها. وتقطع الألف؛ لأن الأسماء لا تكون بألف الوصل، ولا يجح باسم  
ولا ابن، لقلّة هذا مع كثرة الأسماء. وليس لك أن تغير البناء في مثل ضرب وضروب وتقول: إن مثل هذا ليس في  
الأسماء؛ لأنك قد تسمى بما ليس في الأسماء، إلا أنك استقلت فيها التنوين كما استقلتته في الأسماء التي شبهتها بها  
نحو: إنمّد وإصبع وأبلم، فإنما أضعف أمرها أن تصير إلى هذا.

وليس شيء من هذه الحروف بمنزلة امرىء، لأن ألف امرىء كأنك أدخلتها حين أسكنت الميم على مرء ومرأ  
ومرء، فلما أدخلت الألف على هذا الاسم حين أسكنت الميم تركت الألف وصلًا، كما تركت ألف ابن، وكما  
تركت ألف إضرب في الأمر، فإذا سميت بامرئ رجلاً تركته على حاله، لأنك نقلته من اسم إلى اسم، وصرفته لأنه  
لا يشبه لفظه لفظ الفعل.

ألا ترى أنك تقول: امرؤ وامرئ وامرأ، وليس شيء من الفعل هكذا. وإذا جعلت إضرب أو أقتل اسماً لم يكن له  
بدٌّ من أن يجعله كالأسماء، لأنك نقلت فعلاً إلى اسم. ولو سميت انطلاقاً لم تقطع الألف، لأنك نقلت اسماً إلى اسم.  
واعلم أن كل اسم كانت في أوله زائدة ولم يكن على مثال الفعل فإنه مصروف؛ وذلك نحو: إصليت وأسلوب  
وينوب وتعوض، وكذلك هذا المثال إذا اشتقته من الفعل، نحو يضروب وإضرب وتضريب، لأن ذا ليس بفعل  
وليس باسم على مثال الفعل، وليس بمنزلة عمر. ألا ترى أنك تصرف يربوعاً، فلو كان يضروب بمنزلة يضرب لم  
تصرفه.

وإن سميت رجلاً هراق لم تصرفه، لأن هذه الهاء بمنزلة الألف زائدة، وكذلك هرق بمنزلة أقم.  
وإذا سميت رجلاً بتفاعل نحو تضارب، ثم حقرته فقلت تضرب لم تصرفه، لأنه يصير بمنزلة تغلب، ويخرج إلى ما لا

ينصرف، كما تخرج هند في التحقير إذا قلت: هنييدة إلى ما لا ينصرف البتة في جميع اللغات.  
وكذلك أجدل اسم رجل إذا حقرته، لأنه يصير أجيدل مثل أميلح. وإن سميت رجلاً بهرق قلت: هذا هريق قد  
جاء، لا تصرف.

هذا باب ما كان من أفعال صفة

في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام  
وذلك: أجدل وأخيل وأفعي. فأجود ذلك أن يكون هذا النحو اسماً، وقد جعله بعضهم صفة؛ وذلك لأن الجدل  
شدة الخلق، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد.

وأما أخيل فجعلوه أفعال من الخيلان للونه، وهو طائر أخضر، وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه.

وعلى هذا المثال جاء أفعي، كأنه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعل ولا مصدر.

وأما أدهم إذا عنيت القيد، والأسود إذا عنيت به الحية، والأرقم إذا عنيت الحية، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا  
نكرة؛ لم تختلف في ذلك العرب.

فإن قال قائل: أصرف هذا لأني أقول: أدهم وأراقم. فأنت تقول: الأبطح والأباطح، وأجارع وأبارق وإنما الأبرق  
صفة. وإنما قيل: أبرق لأن فيه حمرةً وبياضاً وسواداً كما قالوا: تيس أبرق، حين كان فيه سواد وبياض. وكذلك  
الأبطح إنما هو المكان المنبسط من الوادي، وكذلك الأجرع إنما هو المكان المستوي من الرمل المتمكن. ويقال:  
مكان جرع. ولكن الصفة ربما كثرت في كلامهم واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء،  
كما يقولون: الأبعث فهو صفة جعل اسماً، وإنما هو لون. ومما يقوى أنه صفة قولهم: بطحاء وجرعاء، وبرق، فجاء  
مؤنثه كمؤنث أهر.

هذا باب أفعال منك اعلم أنك إنما تركت صرف أفعال منك لأنه صفة.

فإن سميت رجلاً بأفعال هذا، بغير منك، صرفته في النكرة، وذلك نحو أحمد وأصغر وأكبر، لأنك لا تقول: هذا رجل  
أصغر ولا هذا رجل أفضل، وإنما يكون هذا صفة بمنك. ولو سميت أفضل منك لم تصرفه على حال.  
وأما أجمع وأكتع فإذا سميت رجلاً بواحدٍ منهما لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة، وليس واحدٍ منهما في  
قولك: مررت به أجمع أكتع، بمنزلة أهر لأن أهر صفة للنكرة، وأجمع وأكتع إنما وصف بهما معرفة فلم ينصرفا  
لأنهما معرفة. فأجمع ههنا بمنزلة كلهم.

باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف تقول: كل أفعال يكون وصفاً لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، وكل أفعال  
يكون اسماً تصرفه في النكرة. قلت: فكيف تصرفه وقد قلت: لا تصرفه. قال لأن هذا مثالاً يمثل به، فزعمت أن هذا  
المثال ما كان عليه من الوصف لم يجز، فإن كان اسماً وليس بوصف جرى.

ونظير ذلك قولك: كل أفعال أردت به الفعل نصباً أبداً، فإنما زعمت أن هذا البناء يكون في الكلام على وجوه،  
وكان أفعال اسماً، فكذلك منزلة أفعال في المسألة الأولى، ولو لم تصرفه ثم لترك أفعال ههنا نصباً، فإنما أفعال ههنا  
اسم بمنزلة أفكل. ألا ترى أنك تقول: إذا كان هذا البناء وصفاً لم أصرفه. وتقول: أفعال إذا كان وصفاً لم أصرفه.  
فإنما تركت صرفه ههنا كما تركت صرف أفكل إذا كان معرفة.

وتقول: إذا قلت هذا رجل أفعال لم أصرفه على حال، وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة، فصار كقولك كل  
أفعال زيد نصباً أبداً؛ لأنك مثلت به الفعل خاصة.

قلت: فلم لا يجوز أن تقول: كل أفعال في الكلام لا أصرفه إذا أردت الذي مثلت به الوصف كما أقول: كل آدم

في الكلام لا أصرفه؟ فقال: لا يجوز هذا، لأنه لم يستقرّ أفعال في الكلام صفةً بمنزلة آدم، وإنما هو مثال. ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بأفعال صرفته في النكرة؛ لأن قولك أفعال لا يوصف به شيء، وإنما يمثل به. وإنما تركت التنوين فيه حين مثلت به الوصف، كما نصبت أفعالاً حين مثلت به الفعل. وأفعال لا يعرف في الكلام فعلاً مستعملاً. فقولك: هذا رجلٌ أفعالٌ بمنزلة قولك: أفعالٌ زيدٌ، فإذا لم تذكر الموصوف صار بمنزلة أفعال إذا لم يعمل في اسم مظهر ولا مضمر.

قلت: فما منعه أن يقول: كلّ أفعال يكون صفةً لا أصرفه، يريد الذي مثلت به الوصف. فقال: هذا بمنزلة الذي ذكرنا قبل، لو جاز هذا لكان أفعال وصفاً بائناً في الكلام غير مثال، ولم نكن نحتاج إلى أن أقول: يكون صفة ولكني أقول: لأنه صفة؛ كما أنك إذا قلت: لا تصرف كلّ آدم في الكلام قلت: لأنه صفة، ولا تقول: أردت به الصفة، فيرى السائل أن آدم يكون غير صفة لأن آدم الصفة بعينها. وكذلك إذا قلت: هذا رجلٌ فعلان يكون على وجهين؛ لأنك تقول: هذا إن كان عليه وصفٌ له فعلى لم ينصرف، وإن لم يكن له فعلى انصرف. وليس فعلان هنا بوصفٍ مستعمل في الكلام له فعلى، ولكنه هاهنا بمنزلة أفعال في قولك: كلّ أفعال كان صفةً فأمره كذا وكذا. ومثله كلّ فعلان كان صفةً وكانت له فعلى لم ينصرف. وقولك: كانت له فعلى وكان صفةً، يدلّك على أنه مثال. وتقول: كلّ فعلى أو فعلى كانت ألفها لغير التأنيث انصرف، وإن كانت الألف جاءت للتأنيث لم ينصرف، قلت: كل فعلى أو فعلى، فلم يتّون؛ لأن هذا الحرف مثال. فإن شئت أنتهت وجعلت الألف للتأنيث، وإن شئت صرفت وجعلت الألف لغير التأنيث.

وتقول: إذا قلت: هذا رجلٌ فعلى تونت لأنك مثلت به وصف المذكر خاصةً، وفعلى مثل حنطى، ولا يكون إلاّ منوناً ألا ترى أنك تقول: هذا رجلٌ حنطى يا هذا. فعلى هذا جرى هذا الباب. وتقول: كلّ فعلى في الكلام لا ينصرف وكلّ فعلاء في الكلام لا ينصرف لأن هذا المثال لا ينصرف في الكلام البتة كما أنك لو قلت: هذا رجلٌ أفعال لم ينصرف، لأنك مثلته بما لا ينصرف وهي صفة، فأفعل صفة كفعلاء. هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً زعم يونس: أنك إذا سميت رجلاً بضارب من قولك: ضارب، وأنت تأمر، فهو مصروف.

وكذلك إن سميت بضارب، وكذلك ضرب. وهو قول أبي عمرو والخليل، وذلك لأنها حيث صارت اسماً في موضع الاسم الجرور والمنصوب والمرفوع، ولم تجيء في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء وصارت أوائلها الأوائل التي هي في الأصل للأسماء، فصارت بمنزلة ضارب الذي هو اسم، وبمنزلة حجرٍ وتابلٍ، كما أن يزيد وتغلب يصيران بمنزلة تنضب ويعمل إذا صارت اسماً.

وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك. وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمّى: كعبساً؛ وإنما هو فعل من الكعسية، وهو العدو الشديد مع تداني الخطأ. والعرب تشد هذا البيت لسحيم بن وثيل البربوعي:

أنا ابن جلا وطلّاع الثنّيا ... مشى أضع العمامة تعرفوني

ولا نراه على قول عيسى ولكنّه على الحكاية، كما قال:

بنى شاب قرناها تصرّ وتحلب

كأنه قال: أنا ابن الذي يقال له: جلا.

فإن سميت رجلاً ضُرب أو ضُرب أو ضُرب لم تصرف. فأما فَعَلَ فهو مصروف، ودحرج ودحرج لا تصرفه لأنه لا يشبه الأسماء.

ولا يصرفون حَضَمَ، وهو اسم للعنبر بن عمرو بن تميم.

فإن حَقَرَت هذه الأسماء صرفتها، لأنها تشبه الأسماء، فيصير ضاربٌ وضاربٌ ونحوهما بمنزلة ساعد وخاتم.

فكَل اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف؛ فإن سميت باسمٍ في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف.

فهذه جملة هذا كله.

وإن سميت رجلاً بَقَمَ أو سَلَمَ وهو بيت المقدس لم تصرفه البتة؛ لأنه ليس في العربية اسمٌ على هذا البناء، ولأنه أشبه فعلاً، فهو لا ينصرف إذا صار اسماً؛ لأنه ليس له نظيرٌ في الأسماء، لأنه جاء على بناء الفعل الذي إنما هو في الأصل للفعل لا للأسماء، فاستثقل فيه ما يستثقل في الأفعال. فإن حَقَرَت صرفته.

وإن سميت رجلاً ضُربوا فيمن قال: أكلوني البراغيث قلت: هذا ضربون قد أقبل، تلحق النون كما تلحقها في أولي لو سميت بها رجلاً من قوله عزَّ وجلَّ: "أولى أجنحةٍ". ومن قال: هذا مسلمون في اسم رجل قال: هذا ضربون، ورأيت ضربين. وكذلك يضربون في هذا القول.

فإن جعلت النون حرف الإعراب فيمن قال هذا مسلمين قلت: هذا ضربين قد جاء. ولو سميت رجلاً: مسلمين

على هذه اللغة لقلت: هذا مسلمين، صرفت وأبدلت مكان الواو ياءً، لأنها قد صارت بمنزلة الأسماء، وصرت

كأنك سميت به مثل: يرين. وإنما فعلت هذا بهذا حين لم يكن علامة للإضمار، وكان علامة للجمع، كما فعلت ذلك بضربت حين كانت علامة للتأنيث، فقلت هذا ضربة قد جاء. وتجعل التاء هاءً لأنها قد دخلت في الأسماء حين قلت هذه ضربة، فوقفنا إذا كانت بعد حرف متحرك قلبت التاء هاءً حين كانت علامة للتأنيث.

وإن سميت ضرباً في هذا القول ألحقته النون، وجعلته بمنزلة رجل سمى برجلين. وإنما كفت النون في الفعل، لأنك حين تثبت وكانت الفتحة لازمة للواحد حذفت أيضاً في الاثنين النون، ووافق الفتح في ذاك النصب في اللفظ،

فكان حذف النون نظير الفتح، كما كان الكسر في هيهات نظير الفتح في: هيهات.

وإن سميت رجلاً بضربين أو يضربين، لم تصرفه في هذا، لأنه ليس له نظيرٌ في الأسماء؛ لأنك إن جعلت النون علامة للجمع فليس في الكلام مثل: جعفر، فلا تصرفه. وإن جعلته علامة للفاعلات حكيمته. فهو في كلا القولين لا ينصرف.

باب ما لحقته الألف في آخره فمنعه ذلك من الانصراف في المعرفة والنكرة، وما لحقته الألف فانصرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة

أما لا ينصرف فيهما فحو: حبلَى وحبارى، وجمزى ودفلى، وشروى وعضبى. وذاك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الألف التي تكون بدلاً من الحرف الذي هو من نفس الكلمة، والألف التي تلحق ما كان من بنات الثلاثة بينات الأربعة، وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث.

فأما ذفرى فقد اختلفت فيها العرب، فيقولون: هذه ذفرى أسيلةً، ويقول بعضهم: هذه ذفرى أسيلةً، وهي أفلهما، جعلوها تلحق بنات الثلاثة بينات الأربعة، كما أن واو جلولٍ بتلك المترلة. وكذلك: تترى فيها لغتان.

وأما معزى فليس فيها إلا لغة واحدة، تنون في النكرة.

وكذلك: الأرتى كلهم يصرف. وتذكيره مما يقوى على هذا التفسير.  
وكذلك: العلقى. ألا ترى أنهم إذا أثوا قالوا: علقاة وأرطاة، لأنهما ليستا ألفى تأنيث.  
وقالوا: بهمى واحدة، لأنّها ألف تأنيث، وبهمى جميع.

وحببى بهذه المنزلة، إنّما جاءت ملحقة بجعفل. وكيونته وصفاً للمذكّر يدلّك على ذلك، ولحاق الهاء في المؤنث.  
وكذلك قبعثرى؛ لأنك لم تلحق هذه الألف للتأنيث. ألا ترى أنك تقول: قبعثرة، وإنّما هي زيادة لحقت بنات  
الخمسة، كما لحقتها الياء في قولك: دردبس.

وبعض العرب يؤنث العلقى، فينزّلها منزلة: البهيمى، يجعل الألف للتأنيث. وقال العجاج  
يستّ في علقى وفي مكور

فلم يئوته.

وإنما منعهم من صرف: دفلى وشروى ونحوهما في النكرة أنّ ألفهما حرف يكسّر عليه الاسم إذا قلت: حبالى،  
وتدخل تاء التأنيث المعنى يخرج منه، ولا تلحق به أبداً بناءً ببناء، كما فعلوا ذلك بنون رعشن وبناء سنبته وعفريت.  
ألا تراهم قالوا: جزى فبنوا عليها الحرف، فتوالت فيه ثلاث حركات، وليس شيء يبني على الألف التي لغير  
التأنيث نحو نون رعشن، توالت فيه ثلاث حركات فيما عدته أربعة أحرف، لأنّها ليست من الحروف التي تلحق ببناءً  
ببناءً، وإنّما تدخل المعنى، فلمّا بعدت من حروف الأصل تركوا صرفها، كما تركوا صرف مساجد حيث كسّروا  
هذا البناء على ما لا يكون عليه الواحد.

وأما موسى وعيسى فإنهما أعجميان لا ينصرفان في المعرفة، وينصرفان في النكرة، أخبرني بذلك من أثق به.  
وموسى مفعول، وعيسى فعلى؛ والياء فيه ملحقة ببنات الأربعة بمنزلة ياء معزى. وموسى الحديد مفعول، ولو سميت بما  
رجلاً لم تصرفها لأنّها مؤنثة بمنزلة معزى إلا أن الياء في موسى من نفس الكلمة.  
هذا باب

ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة وذلك نحو حمراء، وصفراء، وخضراء،  
وصحراء، وطرفاء، ونفساء، وعشراء، وقوباء، وفقهاء، وساياء، وحواياء، وكبرياء. ومثله أيضاً: عاشوراء ومنه  
أيضاً: أصدقاء وأصفياء. ومنه زمكّاء وبروكاء وبركاء، ودبوقاء، وخنفساء، وعنظباء، وعقرباء، وزكرياء.  
فقد جاءت في هذه الأبنية كلّها للتأنيث. والألف إذا كانت بعد ألف، مثلها إذا كانت وحدها، إلا أنّك همزت  
الأخرة للتحرّك، لأنّه لا يجزم حرفان، فصارت الهمزة التي هي بدلّ من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل، وجرى  
عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتة، كما صارت الهاء في هراق بمنزلة الألف.  
واعلم أن الألفين لا تزدان أبداً إلا للتأنيث، ولا تزدان أبداً لتلحقا بنات الثلاثة بسرداح ونحوها. ألا ترى أنك لم  
ترقّط فعلاء مصروفةً ولم نر شيئاً من بنات الثلاثة في ألفان زائدتان مصروفاً.

فإن قلت: فما بال علباء وحرباء؟ فإي هذه الهمزة التي بعد الألف إنّما هي بدل من ياء، كالياء التي في درحاية  
وأشباهاها، وإنّما جاءت هاتان الزائدتان هنا لتلحقا علباء وحرباء، بسرداح وسربال. ألا ترى أن هذه الألف والياء  
لا تلحقان اسماً فيكون أوّله مفتوحاً، لأنه ليس في الكلام مثل سرداح ولا سربال، وإنّما تلحقان لتجعلتا بنات الثلاثة  
على هذا المثال والبناء، فصارت هذه الياء بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ولا تلحق ألفان للتأنيث شيئاً فتلحقا هذا  
البناء به، ولا تلحق ألفان للتأنيث شيئاً على ثلاثة أحرف وأول الاسم مضموم أو مكسور، وذلك لأنّ هذه الياء

والألف إنّما تلحقان لتبلغا بنات الثلاثة بسرداحٍ وفسطاطٍ لا تترادان ههنا إلاّ لهذا، فلم تشر كهما الألفان اللتان للتأنيث، كما لم تشر كما الألفين في مواضعهما، وصار هذا الموضع ليس من المواضع التي تلحق فيها الألفان اللتان للتأنيث، وصار لهما إذا جاءتا للتأنيث أبنية لا تلحق فيها الياء بعد الألف، يعني الهمزة. فكذلك لم تلحقا في المواضع التي تلحق فيها الياء بعد الألف.

واعلم أنّ من العرب من يقول: هذا قوباءٌ كما ترى، وذلك لأنهم أرادوا أن يلحقوه ببناء فسطاطٍ والتذكير يدلّك على ذلك والصرف.

وأما غوغاء، فمن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء، فيؤنث ولا يصرف، ومنهم من يجعلها بمنزلة قضاقض، فيذكّر ويصرف، ويجعل الغين والواو مضاعفتين، بمنزلة القاف والضاد. ولا يجيء على هذا البناء إلاّ ما كان مردّداً. والواحدة غوغاء.

هذا باب ما لحقته نونٌ بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك نحو: عطشان، وسكران، وعجلان، وأشباهاها. وذلك أنّهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كالألف حمراء، لأنّها على مثالها في عدّة الحروف والتحريك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختصّ بهما المذكر. ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أن حمراء لم تؤنّث على بناء المذكر. ولؤنث سكران بناءً على حدة كما كان لمذكّر حمراء بناءً على حدة. فلما ضارح فعلاء هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أجرى مجراها.

باب ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في نحو: بشرى، وما أشبهها وذلك كلّ نون لا يكون في مؤنثها فعلى وهي زائدة؛ وذلك نحو: عريانٍ وسرحانٍ وإنسانٍ. يدلك على زيادته سراحٍ فإنما أرادوا حيث قالوا: سرحانٌ أن يبلغوا به باب سرداحٍ، كما أرادوا أن يبلغوا بمعزى باب هجرعٍ.

ومن ذلك: ضبعانٌ. يدلك على زيادته قولك: الضبّع والضبّع أشباه هذا كثير. وإنما تعتبر زيادة هي أم غير زيادة بالفعل، أو الجمع، أو بمصدر، أو مؤنث نحو: الضبّع وأشباه ذلك. وإنما دعاهم إلى أن لا يصرفوا هذا في المعرفة أنّ آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فجعلوه بمنزلة في المعرفة، كما جعلوا أفكلاً بمنزلة ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة. وذلك أفعال صفة؛ لأنه بمنزلة الفعل، وكان هذه النون بعد الألف في الأصل لباب فعالان الذي له فعلى، كما كان بناء أفعال في الأصل للأفعال فلما صار هذا الذي ينصرف في النكرة في موضع يستقل فيه التنوين جعلوه بمنزلة ما هذه الزيادة له في الأصل.

فإذا حقّرت سرحان اسم رجل فقلت: سريحينٌ صرفته، لأن آخره الآن لا يشبه آخر غضبان، لأنك تقول في تصغير غضبان: غضبان؛ ويصير بمنزلة غسلين وسنين فيمن قال: هذه سنينٌ كما ترى. ولو كنت تدع صرف كل نون زائدة لتركت صرف رعشين، ولكنك إنّما تدع صرف ما آخره كآخر غضبان، كما تدع صرف ما كان على مثال الفعل إذا كانت الزيادة في أوله. فإذا قلت: إصليت صرفته لأنه لا يشبه الأفعال، فكذلك صرفت هذا لأن آخره لا يشبه آخر غضبان إذا صغرت. وهذا قول أبي عمرو والخليل ويونس.

وإذا سميت رجلاً: طحان، أو سمان من السمن، أو تبان من التبن، صرفته في المعرفة والنكرة، لأنّها نونٌ من نفس الحرف، وهي بمنزلة دال حماد.

وسألته: عن رجل يسمّى: دهقان، فقال: إن سمّيته من التدهقن فهو مصروف. وكذلك: شيطان إن أخذته من التشيطن. فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون. وإن جعلت دهقان من الدهق، وشيطان من شيط لم تصرفه.

وسألت الخليل: عن رجل يسمّى مرّاناً، فقال: أصرفه، لأنّ المرّان إنّما سمّي للينه، فهو فعّالٌ، كما يسمّى الحمّاض لحموضته. وإنّما المرّانة اللّين.

وسألته: عن رجل يسمّى فيناناً فقال: مصروف، لأنّه فيعالٌ، وإنّما يريد أن يقول لشعره فنونٌ كأفنان الشجر.

وسألته: عن ديوانٍ، فقال: بمنزلة قيراطٍ، لأنّه من دوّنت. ومن قال ديوانٌ فهو بمنزلة بيطار.

وسألته: عن رمانٍ فقال: لا أصرفه، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف.

وسألته: عن سعدانٍ والمرجان، فقال: لا أشكّ في أن هذه النون زائدة، لأنّه ليس في الكلام مثل: سرداحٍ ولا فعّالٌ إلاّ مضعّفاً. وتفسيره كتفسير عريان، وقصّته كقصّته.

فلو جاء شيء في مثال: جنجانٍ، لكانت النون عندنا بمنزلة نون مرّان، إلاّ أن يجيء أمر بيّن، أو يكثر في كلامهم فيدعوا صرفه، فيعلم أنّهم جعلوها زائدة، كما قالوا: غوغاء فجعلوها بمنزلة: عوراء. فلما لم يريدوا ذلك وأرادوا أن لا يجعلوا النون زائدة صرفوا، كما أنّه لو كان خصصاً لصرفته وقلت: ضاعفوا هذه النون.

فإن سمعناهم لم يصرفوا قلنا: لم يريدوا ذلك، يعنى التضعيف، وأرادوا نوناً زائدة، يعنى في: جنحان.

وإذا سمّيت رجلاً: جنطى، أو علقى لم تصرفه في المعرفة، وترك الصرف فيه كترك الصرف في: عريان، وقصّته كقصّته.

وأما علباءٌ وحرباءٌ اسم رجل فمصروف في المعرفة والنكرة، من قبل أنّه ليست بعد هذه الألف نون فيشبهه آخره بآخر غضبان، كما شبه آخر علقى بآخر شروى. ولا يشبهه آخر حمراء، لأنّه بدلٌ من حرفٍ لا يؤنّث به كالألف، وينصرف على كلّ حال، فجرى عليه ما جرى على ذلك الحرف، وذلك الحرف بمنزلة الياء والواو اللّتين من نفس الحرف.

وسألته عن تحقير علقى، اسم رجل، فقال: أصرفه، كما صرفت سرحان حين حقّرتّه، لأنّ آخره حينئذ لا يشبهه آخر ذفرى. وأما معزى فلا يصرف إذا حقّرهما اسم رجل، من أجل التأنيث. ومن العرب من يؤنّث علقى فلا ينون. وزعموا أن ناساً يدكّرون معزى، زعم أبو الخطّاب أنّهم يقولون:

ومعزى هدباً يعلو ... قران الأرض سودانا

ونظير ذلك قول الله عزّ وجلّ: " والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون " وقال عزّ وجلّ: " فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنّهُ لمن الصادقين " ؛ لأنّ هذا توكيدٌ كأنّه قال: يحلف بالله إنّهُ لمن الصادقين.

وقال الخليل: أشهد بأنك لذهابٌ غير جائز، من قبل أنّ حروف الجرّ لا تعلق. وقال: أقول أشهد إنّهُ لذهابٌ وإنّه لمنطلق، أتبع آخره أوله. وإن قلت: أشهد أنّه ذاهبٌ، وإنّه لمنطلق، لم يجز إلاّ الكسر في الثاني، لأن اللام لا تدخل أبداً على أنّ، وأن محمولةً على ما قبلها ولا تكون إلاّ مبتدأةً باللام.

ومن ذلك أيضاً قولك: قد علمت إنّهُ لخير منك. فإنّ ههنا مبتدأةٌ وعلمت ههنا بمنزلتها في قولك: لقد علمت أنّهم أفضل، معلقةً في الموضعين جميعاً.

وهذه اللام تصرف إنّ إلى لا ابتداءً، كما تصرف عبد الله إلى الابتداء إذا قلت قد علمت لعبد الله خيرٌ منك، فعبد الله هنا بمنزلة إنّ في أنه يصرف إلى الابتداء.

ولو قلت: قد علمت أنّه خيرٌ منك، لقلت: قد علمت لزيداً خيراً منك، ورأيت لعبد الله هو الكريم، فهذه اللام لا تكون مع أنّ ولا عبد الله إلاّ وهما مبتدءان.

ونظير ذلك قوله عزّ وجلّ: " ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاقٍ " ، فهو ههنا مبتدأ.

ونظير إن مكسورة إذا لحقتها اللام قوله تعالى: " ولقد علمت الجنة إنهم لمحضرون " وقال أيضاً: " هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد " ، فإنكم ههنا بمنزلة أيهم إذا قلت: ينبئهم أيهم أفضل. وقال الخليل مثله: إن الله يعلم ما تدعون من دونه من شيء فما ههنا بمنزلة أيهم، ويعلم معلقة. قال الشاعر:

ألم تر أيي وابن أسود ليلةً ... لنسري إلى نارين يعلو سناهما

هذا باب هاء التانيث اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتانيث فإن ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة.

قلت: فما باله انصرف في النكرة وإنما هذه للتانيث، هلاً ترك صرفه في النكرة، كما ترك صرف ما فيه ألف التانيث؟

قال: من قبل أن الهاء ليست عندهم في الاسم وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلنا اسماً واحداً نحو: حضرموت. ألا ترى أن العرب تقول في حبارى: حبير، وفي جحججى: جحجج ولا يقولون في دجاجة إلا دجيجة، ولا في قرقرة إلا قريقة، كما يقولون في حضرموت، وفي خمسة عشر: خميسة عشر، فجعلت هذه الهاء بمنزلة هذه الأشياء.

ويدل ذلك على أن الهاء بهذه المنزلة أنها لم تلحق بنات الثلاثة بنات الأربعة قط، ولا الأربعة بالخمسة، لأنها بمنزلة: عشر وموت، وكرب في معد يكرب. وإنما تلحق بناء المذكر، ولا يبنى عليها الاسم كالألف، ولم يصرفوها في المعرفة، كما يصرفها معد يكرب ونحوه. وسأبين ذلك إن شاء الله.

هذا باب ما ينصرف في المذكر البتة مما ليس في آخره حرف التانيث كل مذكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التانيث فهو مصروف كائناً ما كان، أعجمياً أو عربياً، أو مؤنثاً، إلا فعل مشتقاً من الفعل، أو يكون في أوله زيادة فيكون كيجد ويضع، أو يكون كضرب لا يشبه الأسماء. وذلك أن المذكر أشد تمكناً، فلذلك كان أهل التنوين، فاحتمل ذلك فيما كان على ثلاثة أحرف، لأنه ليس شيء من الأبنية أقل حروفاً منه، فاحتمل التنوين لحفته ولتمكّنه في الكلام.

ولو سميت رجلاً قدماً أو حشاً صرفته. فإن حقرته قلت: قدّم فهو مصروف، وذلك لاستخفافهم هذا التحقير كما استخفوا الثلاثة، لأن هذا لا يكون إلا تحقير أقل العدد، وليس محقر أقل حروفاً منه، فصار كغير المحقر الذي هو أقل ما كان غير محقر حروفاً. وهذا قول العرب والخليل ويونس.

واعلم أن كل اسم لا ينصرف فإن الجر يدخله إذا أضفته أو أدخلت فيه الألف واللام، وذلك أنهم أمنوا التنوين، وأجروه مجرى الأسماء. وقد أوضحته في أول الكتاب بأكثر من هذا وإن سميت رجلاً بنت أو أخت صرفته، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقها ببناء الثلاثة، كما ألحقوا: سنبتة بالأربعة. ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها، وإنما هذه التاء فيها كناء عفريت، ولو كانت كالألف التانيث لم ينصرف في النكرة. وليست كالهاء لما ذكرت لك، وإنما هذه زيادة في الاسم بني عليها وانصرف في المعرفة. ولو أن الهاء التي في دجاجة كهذه التاء انصرف في المعرفة.

وأن سميت رجلاً بمنه، وقد كانت في الوصل هنت، قلت هنة يا فتى، تحرك النون وتثبت الهاء؛ لأنك لم تر مختصاً متمكناً على هذه الحال التي تكون عليها هنة قبل أن تكون اسماً تسكن النون في الوصل، وذا قليل. فإن حوّلت إلى الاسم لزمه القياس.

وإن سميت رجلاً ضربت قلت: هذا ضربه، لأنه لا يحرك ما قبل هذه التاء فتوالى أربع حركات؛ وليس هذا في

الأسماء، فتجعلها هاء، وتحملها على ما فيه هاء التانيث.

هذا باب فعل اعلم أن كل فعل كان اسماً معروفاً في الكلام أو صفةً فهو مصروف. فالأسماء نحو: صرد وجعل، وثقب وحفر، إذا أردت جماع الحفرة والثقب.

وأما الصفات فنحو قولك: هذا رجل حطم.

قال الخطم القيسى: قد لفها الليل بسواق حطم فإنما صرفت ما ذكرت لك، لأنه ليس باسم يشبه الفعل الذي في أوله زيادة، وليست في آخره زيادة تانيث، وليس بفعل لا نظير له في الأسماء، فصار ما كان منه اسماً ولم يكن جمعاً بمنزلة حجر ونحوه وصار ما كان منه جمعاً بمنزلة كسر وإبر.

وأما ما كان صفة فصار بمنزلة قولك: هذا رجل عمل، إذا أردت معنى كثير العمل.

وأما عمر وزفر، فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا، وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما، وهو بناؤهما في الأصل، فلما خالقا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: عامر وزافر. ولا يجيء عمر وأشباهه محدوداً عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة. كذلك جرى في الكلام. فإن قلت: عمر آخر صرفته، لأنه نكرة فتحول عن موضع عامر معرفة.

وإن حقرته صرفته؛ لأنّ فعلياً لا يقع في كلامهم محدوداً عن فويل وأشباهه، كما لم يقع فعل نكرة محدوداً عن

عامر، فصار تحقيره كتحقير عمرو، كما صارت نكرته كصرد وأشباهه. وهذا قول الخليل. وزحل معلول في حالة إذا أردت اسم الكوكب فلا ينصرف. وسألته عن جمع وكنع فقال: هما معرفة بمنزلة كلهم، وهما معلولتان عن جمع جمعاء، وجمع كتعاء، وهما منصرفان في النكرة.

وسألته عن صغر من قوله: الصغرى وصغر فقال: اصرف هذا في المعرفة لأنه بمنزلة: ثقبه وثقب، ولم يشبه بشيء محدود عن وجهه.

قلت: فما بال آخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأن آخر خالفت أخواتها وأصلها، وإنما هي بمنزلة: الطول والوسط والكبر، لا يكتن صفة إلا وفيهن ألف ولام، فتوصف بهن المعرفة. ألا أنك لا تقول: نسوة صغر، ولا هؤلاء نسوة وسط، ولا تقول: هؤلاء قوم أصاغر. فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها، كما تركوا صرف لكع حين أرادوا يا لكع، وفسق حين أرادوا يا فاسق. وترك الصرف في فسق هنا لأنه لا يمكن بمنزلة يا رجل للعدل. فإن حقرت آخر اسم رجل صرفته، لأن فعلياً لا يكون بناءً محدد عن وجهه، فلما حقرت غيرت البناء الذي جاء محدوداً عن وجهه.

وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع، فقال: هو بمنزلة آخر، إنما حده واحداً واحداً، واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه.

قلت أفتصرفه في النكرة؟ قال: لا، لأنه نكرة يوصف به نكرة، وقال لي: قال أبو عمرو: " أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع " صفة، كأنك قلت: أولي أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة. وتصديق قول أبي عمرو وقول ساعدة بن جؤية: وعودي ديني فبت كائماً... خلال ضلوع الصدر شرع ممدد.

ثم قال:

ولكننا أهلي بواد أنيسه... ذئاب تبغى الناس مثنى وموحد.

فإذا حقرت ثناء وأحاد صرفته، كما صرفت أخيراً وعميراً، تصغير عمر وأخر إذا كان اسم رجل؛ لأن هذا ليس هنا من البناء الذي يخالف به الأصل.

فإن قلت: ما بال قال صرف اسم رجل، وقيل التي هي فعل، وهما محدودان عن البناء الذي هو الأصل؟ فليس يدخل هذا على أحد في هذا القول، من قبل أنك خففت فعل وفعل نفسه، كما خففت الحركة من علم، وذلك من لغة بني تميم، فنقول: علم كما حذف الهمزة من يرى ونحوها، فلما خففت وجاءت على مثال ما هو في الأسماء صرفت. وأما عمر فليس محذوفاً من عامر كما أن ميتاً محذوف من ميت، ولكنه اسم بني من هذا اللفظ وخولف به بناء الأصل. يدل ذلك على ذلك: أن معنى ليس محذوفاً من اثنين.

وإن سميت رجلاً ضرب ثم خففته فأسكنت الراء صرفته؛ لأنك قد أخرجته إلى مثال ما ينصرف كما صرفت قيل، وصار تخفيك لضرب كتحريك إيّاه، لأنك تخرجه إلى مثال الأسماء. ولو تركت صرف هذه الأشياء في التخفيف للعدل لما صرفت اسم هار، لأنه محذوف من هائر.

باب ما كان على مثال مفاعل ومفاعيل اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة. وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا من البناء والواحد الذي هو أشد تمكناً وهو الأول فلما لم يكن هذا من بناء الواحد هو أشد تمكناً وهو الأول تركوا صرفه؛ إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكناً. وإنما صرفت مقاتلاً وعذافراً، لأن هذا المثال يكون للواحد.

قلت: فما بال ثمان لم يشبه: صحارى وعذارى؟ قال: الباء في ثمان ياء الإضافة أدخلتها على فعال، كما أدخلتها على يمان وشأم، فصرفت الاسم إذ خففت كما إذ ثقلت يمان وشأمي. وكذلك: رباع، فإنما ألحقت هذه الأسماء بياءات الإضافة.

قلت: رأيت صياقلةً وأشباهها؛ لم صرفت؟ قال: من قبل أن هذه الهاء إنما ضُمَّت إلى صياقل، كما ضمت موت إلى حضر، وكرب إلى معدي في قول من قال: معد يكرب. وليست الهاء من الحروف التي تكون زيادةً في هذا البناء، كالياء والألف في صياقلة، وكالياء والألف اللتين بيني بهما الجميع إذا كسرت الواحد، ولكنها إنما تجيء مضمومة إلى هذا البناء كما تضم ياء الإضافة إلى مدائن ومساجد بعد ما يفرغ من البناء، فتلحق ما فيه الهاء من نحو: صياقلة باب طلحة وتمرّة، كما تلحق هذا باب تميمي، وقيسي، يعني قولك مدائني ومساجدي فقد أخرجت هذه الياء مفاعيل ومفاعل إلى باب تميمي، كما أخرجته الهاء إلى باب طلحة. ألا ترى أن الواحد تقول له: مدائني، فقد صار يقع للواحد ويكون من أسمائه.

وقد يكون هذا المثال للواحد نحو: رجل عباقيّة، فلما ألحقت هذه الهاء لم يكن عند العرب مثل البناء الذي ليس في الأصل للواحد، ولكنه صار عندهم بمنزلة اسم ضم إليه فجعل اسماً واحداً، فقد تغير بهذا عن حاله، كما تغير بياء الإضافة.

ويقول بعضهم: جندلٌ وذلدلٌ، يحذف ألف جنادل وذلاذل ويونون، يجعلونه عوضاً من هذا المحذوف. واعلم أنك إذا سميت رجلاً مساجد، ثم حقرته صرفته؛ لأنك قد حوّلت هذا البناء. وإن سمّيته حضاجر ثم حقرته صرفته، لأنهما إنما سمّيت بجمع الحضجر؛ سمعنا العرب يقولون: أوطبُ حضاجر. وإنما جعل هذا اسماً لصنع لسعة بطنها.

وأما سراويل فشيء واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر، إلا أن سراويل أشبه من كلامهم مالا ينصرف في نكرة ولا معرفة كما أشبه بقم الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء. فإن حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل.

وأما شراويل فتحقيره ينصرف؛ لأنه عربي ولا يكون إلا جماعاً. وأما أجمالٌ وفلوسٌ فإنها تنصرف وما أشبهها،

ضارعت الواحد. ألا ترى أنك تقول: أقوالٌ وأقوابيل، وأعرابٌ وأعاريب، وأيدٌ وأيادٍ. فهذه الأحرف تخرج إلى مثال مفاعل ومفاعيل إذا كسّر للجميع كما يخرج إليه الواحد إذا كسّر للجمع. وأما مفاعل ومفاعيل فلا يكسّر؛ فيخرج الجمع إلى بناء غير هذا، لأن هذا البناء هو الغاية، فلما ضارعت الواحد صرفت؛ كما أدخلوا الرفع والنصب في يفعل حين ضارع فاعلاً، وكما ترك صدف افعل حين ضارع الفعل. وكذلك الفعول لو كسّرت، مثل الفلوس، لان تجمع جمعا لأخرج إلى فعائل، كما تقول: جدودٌ وجداند، وركوب وركائب. ولو فعلت ذلك بمفاعل ومفاعيل لم تجاوز هذا ويقوّي ذلك أن بعض العرب يقول: أتى للواحد، فيضمُّ الألف.

وأما أفعالٌ فقد يقع للواحد، من العرب من يقول: هو الأنعام.

وقال الله عز وجل " نسقيكم مما في بطونه " .

وقال أبو الخطاب: سمعت العرب يقولون: هذا ثوبٌ أكياشٌ، ويقال: سدوسٌ لضرب من الثياب، كما تقول:

جلورٌ. ولم يكسّر عليه شيء كالجُلوس والقعود.

وأما بخاتي فليس بمنزلة مدائني لأنك لم تلحق هذه الياء بخاتٍ للإضافة، ولكنها التي كانت في الواحد إذا كسّرتة للجمع، فصارت بمنزلة الياء في حذرية، إذا قلت حذارٍ، وصارت هذه الياء كدال مساجد، لأنها جرت في الجمع مجرى هذه الدال، لأنك بنيت الجمع بها، ولم تلحقها بعد فراغ من بنائها.

وقد جعل بعض الشعراء ثماني بمنزلة حذارٍ. حدثني أبو الخطاب أنه سمع العرب ينشدون هذا البيت غير منوّن، قال:

يحدو ثماني مولعاً بلقاحها ... حتى هممن بريغة الإرتاج

وإذا حقرت بخاتي اسم رجل صرفته، كما صرفت تحقير مساجد.

وكذلك صحارٍ فيمن قال: صحيرٌ، لأنه ليس ببناء جمع.

وأما ثمانٍ إذا سميت به رجلاً فلا تصرف؛ لأنها واحدة كعناق.

وصحارٍ جهاغٌ كعنوق، فإذا ذهب ذلك البناء صرفته. وياء ثمانٍ كياء قمريٍّ وبختيٍّ، لحقت كلحاق ياء بمانٍ وشآمٍ وإن لم يكن فيهما معنى إضافة إلى بلد ولا إلى أب، كما لم يك ذلك في بختيٍّ.

ورباعٌ بمنزلة وأجريٍّ مجري سداسيٍّ. وكذلك حواريٍّ. وأما عواريٍّ وعواديٍّ وحواليٍّ فإنه كسر عليه حوٍ وعادي وعاريّة، وليست ياءٌ لحقت حوالم.

باب تسمية المذكّر بلفظ الاثني والجميع الذي تلحق له الواحد واوا ونونا

فإذا سميت رجلاً برجلين فإن أقيسه وأجوده أن تقول: هذا رجلان ورأيت رجلين، ومررت برجلين، كما تقول: هذا مسلمون ورأيت مسلمين. ومررت بمسلمين. فهذه الياء والواو بمنزلة الياء والألف. ومثل ذلك قول العرب: هذه قنّسرون وهذه فلسطين. ومن النحويين من يقول: هذا رجلان كما ترى، يجعله بمنزلة عثمان.

وقال الخليل: من قال هذا قال: مسلمينٌ كما ترى، جعله بمنزلة قوهم: سنيّنٌ كما ترى، وبمنزلة قول بعض العرب: فلسطينٌ وقنّسرينٌ كما ترى. فإن قلت: هل تقول: هذا رجلين، تدع الياء كما تركتها في مسلمين؟ فإنه إنما منعهم من ذلك أن هذه لا تشبه شيئاً من الأسماء في كلامهم، ومسلمينٌ مصروفٌ كما كنت صارفاً سنياً.

وقال في رجل اسمه مسلماتٌ أو ضرباتٌ: هذا ضرباتٌ كما ترى ومسلماتٌ كما ترى. وكذلك المرأة لو سميتها بهذا انصرفت. وذلك أن هذه التاء لما صارت في النصب والجرّ جرّاً أشبهت عندهم الياء التي في مسلمين، والياء التي في رجلين، وصار التوين بمنزلة النون. ألا ترى إلى عرفاتٍ مصروفةً في كتاب الله عز وجل وهي معرفةٌ. الدليل على

ذلك قول العرب: هذه عرفاتٌ مباركاَ فيها. ويدلك أيضا على معرفتها أنك لا تدخل فيها ألفا ولا ما، وإنما عرفاتٌ بمنزلة أبانين، وبمنزلة جمع. ومثل ذلك أذرعاتٌ، سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس:

تنوررُها من أذرعاتٍ وأهلها ... بيثرب، ادنى دارها نظرُ عال  
ولو كانت عرفات نكرة لكانت إذا عرفات في غير موضع.

ومن العرب من لا ينون أذرعات ويقول: هذه قريشيات كما ترى، شبهوها بهاء التانيث، لأن الهاء تجي للتأنيث ولا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة، ولا الأربعة بالخمسة.

فإن قلت: كيف تشبهها بالهاء وبين التاء وبين الحرف المتحرك ألف؟ فإن الحرف الساكن ليس عندهم بحاجز حصين، فصارت التاء كأنها ليس بينها وبين الحرف المتحرك شيء. ألا ترى أنك تقول: اقتل فتتبع الألف التاء، كأنها ليس بينها شيء وسترى أشباه ذلك إن شاء الله مما يشبهه بالشيء وليس مثله في كل شيء. ومنه ما قد مضى هذا باب الأسماء الأعجمية اعلم أن كل اسم أعجمي أعرب وتمكن في الكلام فدخلته الألف واللام وصار نكرة، فإنك إذا سميت به رجلا صرفته، إلا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربي. وذلك نحو: اللجّام، والديباج، والبرندج، والتبروز، والفروند، والزنجيل، والأرندج، والياسمين فيمن قال: ياسمينٌ كما ترى، والسهريز، والآجر فإن قلت: أذع صرف الآجر، لأنه لا يشبه شيئا من كلام العرب، فإنه قد أعرب وتمكن في الكلام، وليس بمنزلة شيء ترك صرفه من كلام العرب؛ لأنه لا يشبه الفعل وليس في آخره زيادة، وليس من نحو عمر، وليس بمؤنث، وإنما هو بمنزلة عربي ليس له ثلث في كلام العرب، نحو إبل، وكدت تكاد، وأشباه ذلك وأما إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق ويعقوب، وهرمز، وفيروز، وقارون، وفرعون، وأشباه هذه الأسماء فإنها لم تقع في كلامهم الا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم ولم تمكن في كلامهم كما تمكن الأول، ولكنها وقعت معرفة، ولم تكن من أسمائهم العربية فاستكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية: كنهشل وشعثم، ولم يكن شيء منها قبل ذلك اسما يكون لكل شيء من أمة. فلما لم يكن فيها شيء من ذلك استكروها في كلامهم.

وإذا حقرت اسما من هذه الأسماء فهو على عجمته كما ان العناق إذا حقرتها اسم رجل كانت على تأنيثها. وأما صالح، فعربي، وكذلك شعيب.

وأما نوح، وهو ذو، ولو طفتصرف على كل حال، لحقتها.

هذا باب تسمية المذكر بالمؤنث اعلم أن كل مذكر سميته مؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف.

وذلك أن أصل المذكر، عندهم أن يسمى بالمذكر، وهو شكله والذي يلائمه، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل، وجاءوا بما لا يلائمه ولم يكن منه فعلا ذلك به، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالمذكر وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي.

فمن ذلك: عناق، وعقرب، وعقاب، وعنكبوت، وأشباه ذلك.

وسالته: عن ذراع فقال: ذراعٌ كثر تسميتهم به المذكر، وتمكن في المذكر وصار من أسمائه خاصة عندهم، ومع هذا أنهم يصفون به المذكر فيقولون: هذا ثوبٌ ذراعٌ. فقد تمكن هذا الاسم في المذكر.

وأما كراع فإن الوجه ترك الصرف، ومن العرب من يصرفه يشبهه بذراع؛ لأنه من أسماء المذكر. وذلك أخبث الوجهين.

وإن سميت رجلا ثمانين لم تصرفه لأن ثمانين اسم مؤنث، كما أنك لا تصرف رجلا اسمه ثلاث؛ لأنه ثلاثا كعناق.

ولو سميت رجلا حباري، ثم حقرته فقلت: حبيرٌ لم تصرفه، لأنك لو حقرت الحباري نفسها فقلت: حبيرٌ كنت إنما

تعني المؤنث، فالياء إذا ذهبت فإنما هي مؤنثة؛ كعنيق.

واعلم أنك إذا سميت المذكر بصفة المؤنث صرفته، وذلك أن تسمى رجلاً بخاصة أو طامث أو متمم. فزعم أنه إنما يصرف هذه الصفات لأنها مذكورة وصف بها المؤنث، كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا للمذكر، وذلك نحو قولهم: رجلٌ نكحةً، ورجلٌ ربعةً، ورجلٌ خجاةً فكان هذا المؤنث وصفٌ لسلعة أو لعين أو لنفس، وما أشبه هذا. وكان المذكر وصف لشيء، كأنك قلت: هذا شيءٌ حائضٌ ثم وصفت به المؤنث، كما تقول هذا بكرٌ ضامرٌ، ثم تقول: ناقَةٌ ضامرٌ.

وزعم الخليل أن فعولاً ومفعولاً إنما امتعنا من الهاء لأنهما إنما وقعتا في الكلام على التذكير، ولكنه يوصف به المؤنث، كما يوصف بعدل وبرضاً. فلو لم تصرف حائضاً لم تصرف رجلاً يسمى قاعداً إذا أردت صفة القاعد من الزوج ولم تكن لتصرف رجلاً يسمى ضارباً إذا أردت الناقَةَ الضارب، ولم تصرف أيضاً رجلاً يسمى عاقراً؛ فإن ما ذكرت لك مذكرٌ وصف به مؤنثٌ، كما أن ثلاثة مؤنثٌ لا يقع إلا للمذكرين.

ومما جاء مؤنثاً صفةً تقع للمذكر والمؤنث: هذا غلامٌ يفعةً، وجاريةٌ يفعةً، وهذا رجلٌ ربعةً، وامرأةٌ ربعةً. فأما ما جاء من المؤنث لا يقع إلا للمذكر وصفاً، فكأنه في الأصل صفة لسلعة أو نفس، كما قال: "لا يدخل الجنة إلا نفسٌ مسلمةٌ" والعين عين القوم وهو ربيشهم، كما كان الحائض في الأصل صفةً لشيء وإن لم يستعملوه؛ كما أن أبرق في الأصل عندهم وصفٌ، وأبطح، وأجرع، وأجدل، فبمن ترك الصرف، وإن لم يستعملوه وأجره مجرى الأسماء. وكذلك جنوبٌ وشمالٌ، وحرورٌ وسمومٌ وقبولٌ ودبورٌ، إذا سميت رجلاً بشيء منها صرفته لأنها صفاتٌ في أكثر كلام العرب: سمعناهم يقولون: هذه ريح حرورٌ، وهذه ريح شماليٌّ، وهذه ريح الجنوب، وهذه ريح سمومٌ، وهذه ريح جنوبٌ. سمعنا ذلك من فصحاء العرب، لا يعرفون غيره. قال الأعشى:

لها زجلٌ كحفيف الحصى ... د صادف بالليل ريحاً دبوراً  
ويجعل اسماً، وذلك قليل، قال الشاعر.

حالت وحيل بها وغير آيها ... صرف اليلي تجري به الريحان  
ريح الجنوب مع الشمال وتارة ... رهم الربيع وصائب التهتان

فمن جعلها أسماءً لم يصرف شيئاً منها اسم رجل، وصارت بمنزلة: الصعود والهبوط، والحرور، والعروض. وإذا سميت رجلاً بسعاد أو زينب أو جبال، وتقديرها جيعل، لم تصرفه؛ من قبل أن هذه أسماء تمكنت في المؤنث واختص بها وهي مشتقة، وليس شيء منها يقع على شيء مذكر: كالرباب، والثواب، والدلال. فهذه الأشياء مذكورة، وليست سعاد وأخواتها كذلك، ليست بأسماء للمذكر، ولكنها اشتقت فجعلت مختصاً بها المؤنث في التسمية، فصارت عندهم كعناق. وكذلك تسميتك رجلاً بمثل: عمان؛ لأنها ليست بشيء مذكر معروف، ولكنها مشتقة لم تقع إلا لعلماء مؤنث وكان الغالب عليها المؤنث، فصارت عندهم حيث لم تقع إلا للمؤنث كعناق لا تعرف إلا لعلماء المؤنث، كما أن هذه مؤنثة في الكلام. فإن سميت رجلاً برباب، أو دلال صرفته؛ لأنه مذكر معروف. واعلم أنك إذا سميت رجلاً خروفاً، أو كلاباً، أو جمالاً، صرفته في النكرة والمعرفة، وكذلك الجماع كله. ألا تراهم صرفوا: أنماراً، وكلاتاً؛ وذلك لأن هذه تقع على المذكر، وليس يختص به واحد المؤنث فيكون مثله. ألا ترى أنك تقول: هم رجالٌ فتذكر كما ذكرت في الواحد، فلما لم تكن فيه علامة التأنيث وكان يخرج إليه المذكر ضارع المذكر الذي يوصف به المؤنث، وكان هذا مستوجبا لصرف إذا صرف ذراعٌ وكراعٌ لما ذكرت لك.

فإن قلت: ما تقول في رجل يسمّى: بعنوق فإن عنوقاً بمنزلة خروق؛ لأن هذا التأنيث هو التأنيث الذي يجمع به المذكّر، وليس كتأنيث عناق، ولكن تأنيثه تأنيث الذي يجمع المذكّر، وهذا التأنيث الذي في عنوق تأنيث حادث، فعنوق البناء الذي يقع للمذكّر، والمؤنث الذي يجمع المذكّر. وكذلك رجل يسمّى: نساءً، لأنّها جمع نسوة. فأما الطّاعون فهو اسمٌ واحدٌ مؤنث، يقع على الجميع كهيئة للواحد. وقال عزّ وجلّ: "والذين اجتنبوا الطّاعوت أن يعبدوها".

وأما ما كان اسماً لجمع مؤنث لم يكن له واحدٌ فتأنيثه كتأنيث الواحد، لا تصرفه اسم رجل، نحو: إبل، وغنم؛ لأنّه ليس له واحد، يعني أنه إذا جاء اسماً لجمع ليس له واحد كسرّ عليه، فكان ذلك الاسم على أربعة أحرف، لم تصرفه اسماً للمذكّر.

هذا باب تسمية المؤنث اعلم أن كل مؤنث سمّيته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحريك لا ينصرف، فإن سمّيته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار: إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه. وترك الصرف أجواد.

وتلك الأسماء نحو: قدر، وعنز، ودعد، وجمل، ونعم، وهند. وقال الشاعر فصرفت ذلك ولم يصرفه:

لم تتلفّع بفضل منزرها... دعدٌ ولم تغدّ دعد في اللعب

فصرفت ولم يصرف. وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكّر لأنّ الأشياء كلّها أصلها التذكير ثم تختصّ بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول، وهو أشدّ تمكّناً، كما أن النكرة هي أشدّ تمكّناً من المعرفة، لأنّ الأشياء إنّما تكون نكرةً ثم تعرف فالتذكير قبل، وهو أشدّ تمكّناً عندهم. فالأول هو أشدّ تمكّناً عندهم. فالنكرة تعرف بالألف واللام والإضافة، وبأن يكون علماً. والشيء يختصّ بالتأنيث فيخرج من التذكير، كما يخرج المنكور إلى المعرفة.

فإن سمّيت المؤنث بعمرو أو زيد، لم يجز الصرف.

هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأنّ المؤنث أشدّ ملائمةً للمؤنث. والأصل عندهم أن يسمّى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكّر بالمذكّر. وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو، لأنّه على أخفّ الأبنية.

هذا باب أسماء الأرضين إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفة وكان مؤنثاً، أو كان الغالب عليه المؤنث كعمان، فهو بمنزلة: قدر، وشمس، ودعد.

وبلغنا عن بعض المفسّرين أن قوله عزّ وجلّ: "اهبطوا مصر"، إنما أراد مصر بعينها.

فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجمياً، لم ينصرف وإن كان خفيفاً، لأنّ المؤنث في ثلاثة أحرف الخفيفة إذا كان أعجمياً، بمنزلة المذكّر في الأربعة فما فوقها إذا كان اسماً مؤنثاً. ألا ترى أنّك لو سمّيت مؤنثاً بمذكّر خفيف لم تصرفه، كما لم تصرف المذكّر إذا سمّيته بعناق ونحوها.

فمن الأعجميّة: حمص، وجور، وماه. فلو سمّيت امرأة بشيء من هذه الأسماء لم تصرفها، كما لا تصرف الرّجل لو سمّيته بفارس ودمشق.

وأما واسطٌ فالتذكير والصرف أكثر، وإنما سمّي واسطاً، لأنه مكانٌ وسط البصرة والكوفة. فلو أرادوا التأنيث قالوا: واسطة. ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف.

ودابق الصرف والتذكير فيه أجود. قال الراجز، وهو غيلان:

ودابق وأين مني دابق

وقد يؤنث فلا يصرف.

وكذلك مني، الصرف والتذكير أجود، وإن شئت أثبت ولم تصرفه.

وكذلك هجر، يؤنث ويذكر. قال الفرزدق:

منهن أيام صدق قد عرفت بما ... أيام فارس والأيام من هجرا

فهذا أنت.

وسمعنا من يقول: " كجالب التمر إلى هجر " يا فتى.

وأما حجر اليمامة فيذكر ويصرف. ومنهم من يؤنث فيجريه مجرى امرأة سميت بعمر، لأن حجرا شيء مذكر سمي به المذكر.

فمن الأرضين: ما يكون مؤنثا ويكون مذكرا، ومنها ما لا يكون إلا على التأنيث، نحو: عمان، والزاب، وإراب، ومنها ما لا يكون إلا على التذكير نحو فلج، وما وقع صفة كواسط ثم صار بمنزلة زيد وعمر، وإنما وقع لمعنى، نحو قول الشاعر:

ونابغة الجعدي بالرمل بيته ... عليه تراب من صفيح موضّع

أخرج الألف واللام وجعله كواسط.

وأما قولهم: قباء وحراء، فد اختلفت العرب فيهما، فمنهم من يذكر ويصرف، وذلك أنهم جعلوهما اسمين لمكانين، كما جعلوا واسطاً بلداً أو مكاناً. ومنهم من أثت ولم يصرف، وجعلهما اسمين لبقعتين من الأرض.

قال الشاعر، جرير:

ستعلم أيتنا خير قديما ... وأعظمتنا ببطن حراء نارا

وكذلك أضاح؛ فهذا أثت، وقال غيره فذكر. وقال العجاج:

ورب وجه من حراء منحن

وسألت الخليل فقلت: رأيت من قال: قباء يا هذا، كيف ينبغي له أن يقول إذا سمى به رجلاً؟ قال: يصرفه، وغير الصرف خطأ، لأنه ليس بمؤنث معروف في الكلام، ولكنه مشتق كجلاس، وليس شيئاً قد غلب عليه عندهم التأنيث كسعاد وزيب. ولكه مشتق يحتمله المذكر ولا ينصرف في المؤنث، كهجر وواسط. ألا ترى أن العرب قد كفتك ذلك لما جعلوا واسطاً للمذكر صرفوه، فلو علموا أنه شيء للمؤنث كعناق لم يصرفوه، أو كان اسماً غلب التأنيث لم يصرفوه، ولكنه اسم كغراب ينصرف في المذكر ولا في المؤنث؛ فإذا سميت به الرجل فهو بمنزلة المكان. قلت: فإن سمّيته بلسان، في لغة من قال: هي اللسان؟ قال: لا أصرفه، من قبل أن اللسان قد استقرّ عندهم حينئذ أنه بمنزلة: عناق قبل أن يكون اسماً معروف، وقباء وحراء ليسا هكذا، إنما وقعا علماً علماً على المؤنث والمذكر مشتقين وغير مشتقين في الكلام لمؤنث من شيء، والغالب عليهما التأنيث، فإناهما كذا إذا وقع على المؤنث لم ينصرف. وأما اللسان فبمنزلة اللذاذ والذاذة، يؤنث قوم ويذكر آخرون.

هذا باب أسماء القبائل والأحياء وما يضاف إلى الأب والأم أما ما يضاف إلى الآباء والأمهات فحو قولك: هذه بنو تميم، وهذه بنو سلول، ونحو ذلك.

إذا قلت: هذه تميم، وهذه أسد، وهذه سلول، فإنا تريد ذلك المعنى، غير أنك إذا حذف المضاف تخفيفاً، كما قال

عزَّ وجلَّ: " واسأل القرية " ، ويظنهم الطريق، وأنما يريدون: أهل القرية وأهل الطريق. وهذا في كلام العرب كثير، فلما حذفت المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف، لأنه صار في مكانه فجرى مجراه. وصرفت تميمًا وأسداً؛ لأنك لم تجعل واحداً منهما اسماً للقبيلة؛ فصارا في الانصراف على حالهما قبل أن تحذف المضاف. ألا ترى أنك لو قلت: أسأل واسطاً كان في الانصراف على حاله إذا قلت: أهل واسط فأنت لم تغير ذلك المعنى وذلك التأليف، إلا أنك حذفت. وإن شئت قلت: هؤلاء تميم وأسد؛ لأنك تقول: هؤلاء بنو أسد وبنو تميم، فكما أثبت اسم الجميع ههنا أثبت هنالك اسم المؤنث، يعني في: هذه تميم وأسد.

فإن قلت: لم لم يقولوا: هذا تميم، فيكون اللفظ كلفظه إذا لم ترد معنى الإضافة حين تقول: جاءت القرية، تريد:

أهلها؟ فلا تهم أرادوا أن يفصلوا بين الإضافة وبين أفرادهم الرجل، فكروا الالتباس.

ومثل هذا القوم، هو واحد في اللفظ، وصفته تجري على المعنى، لا تقول القوم ذاهب.

وقد أدخلوا التأنيث فيما هو أبعد من هذا، أدخلوه فيما لا يتغير منه المعنى لو ذكرت، قالوا: ذهب بعض أصابعه

وقالوا: ذهب بعض أصابعه، وقالوا: ما جاءت حاجتك. وقد بين أشباه هذا في موضعه.

وإن شئت جعلت تميمًا وأسداً اسم قبيلة في الموضعين جميعاً فلم تصرفه. والدليل على ذلك قول الشاعر

نبا الحزُّ عن روحٍ وأنكر جلده... وعجبت عجيباً من جذام المطارف

وسمنا من العرب من يقول، للأخطل:

فإن تبخل سدوس بدر هيمها... فإن الريح طيبة قبول

فإذا قالوا: ولد سدوس كذا وكذا، أو ولد جذام كذا وكذا، صرفوه: ومما يقوي ذلك أن يونس زعم: أن بعض

العرب يقول: هذه تميم بنت مرٍّ. وسمناهم يقولون: قيس بنت عيلان، وميم صاحبة ذلك. فإنما قال: بنت حين

جعله اسماً لقبيلة.

ومثل ذلك قوله: باهلة بن أعصر، فباهلة امرأة ولكنّه جعله اسماً للحيّ، فجاز له أن يقول: ابن.

ومثل ذلك تغلب ابنة وائل.

غير أنه قد يجيء الشيء يكون الأكثر في كلامهم أن يكون أباً، وقد يجيء الشيء يكون الأكثر في كلامهم أن يكون

اسماً لقبيلة. وكل جائر حسن.

فإذا قلت: هذه سدوس، فأكثرهم يجعله اسماً لقبيلة. وإذا قلت: هذه تميم فأكثرهم يجعله اسماً للأب. وإذا قلت:

هذه جذام فهي كسدوس. فإذا قلت: من بني سدوس فالصرف، لأنك قصدت قصد الأب.

وأما أسماء الأحياء فنحو: معدّ، وقريش، وقيف. وكل شيء لا يجوز لك أن تقول فيه: من بني فلان، ولا هؤلاء بنو

فلان، فإنما جعله اسم حيّ فإن قلت: لم تقول هذه ثقيف، فإنما أرادوا: هذه جماعة ثقيف أو هذه جماعة فإنهم إنما

أرادوا: هذه جماعة ثقيف أو هذه جماعة من ثقيف ثم حذفوها ههنا كما حذفوا في تميم. ومن قال: هؤلاء جماعة ثقيف

قال: هؤلاء ثقيف. فإن أرادت الحيّ ولم ترد الحرف قلت: هؤلاء ثقيف، كما تقول: هؤلاء قومك، والحيّ جينذ

بمنزلة القوم، فكينونة هذه الأشياء للأحياء أكثر.

وقد تكون تميم اسماً للحيّ. وإن جعلتها اسماً للقبائل فجائر حسن، ويعني قريش وأخواتها. قال الشاعر:

غلب المساميح الوليد سماحة... وكفى قريش المعضلات وسادها

وقال:

علم القبائل من معدّ وغيرها... أن الجواد محمد بن عطار

وقال:

ولسنا إذا عدَّ الحصي بأقلةٍ ... وإنَّ معدَّ اليوم مودَّ ذليلها

وقال:

وأنت أمرؤٌ من خير قومك فيهم ... وأنت سواهم في معدَّ مخيِّر

وقال زهير:

تمدُّ عليهم من يمينٍ واشمَلٍ ... بحورٍ له من عهد عادٍ وتبعًا

وقال:

لو شهد عاد في زمان عاد ... لا بتزَّها مبارك الجلال

وتقول: هؤلاء تقيف بن قسي، فنجعله اسم الحيّ وتجعل ابن ووصفاً، كما تقول: كلُّ ذاهبٍ وبعض ذاهب، فهذه الأشياء إنما هي آباء، والحدُّ فيها أن تجري ذلك الجرى، وقد جاز فيها ما جاز في قريشٍ إذا كانت جمعاً لقوم. قال الشاعر فيما وصف به الحيّ ولم يكن جمعاً:

بحيٍّ نميريٍّ عليه مهابةٌ ... جميعٍ إذا كان اللّام جنادعا

وقال

سادوا البلاد وأصبحوا في آدمٍ ... بلغوا بما يبيض الوجه فحولاً

فجعله كالحي والقبيلة.

وقال بعضهم: بنو عبد القيس؛ لأنَّه أب.

فأما ثمود وسبأ، فهما مرّةً للقبيلتين، ومرّةً للحيين، وكثرتهما سواءً. وقال تعالى: " وعاداً وثموداً " وقال تعالى: " ألا إنَّ ثموداً كفروا ربَّهم " وقال: " وآتينا ثمود النّاقة مبصرةً "، وقال: " وأما ثمود فهديناهم "، وقال: " لقد كان لسبأ في مساكنهم " وقال " من سبأ بنياً يقين " وكن أبو عمرٍ ولا يصرف سبأ، يجعله اسماً للقبيلة. وقال الشاعر:

من سبأ الحاضرين مأرب إذ ... ينون من دون سبيله العرما

وقال في الصرف، للنابعة الجعدي:

أضحت ينفرها الوالدان من سبأ ... كأنهم تحت دفيها دحارج

هذا باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة كما أن عمان لم يقع إلا اسماً لمؤنث، وكان التأنيث هو الغالب عليها وذلك:

مجوس، ويهود. قال امرؤ القيس:

أحار أريك برقاً هب وهنا ... كنار مجوس تستعر استعارا

وقال:

أولئك أولي من يهود بمدحه ... إذا أنت يوماً قلتها لم تؤب

فلو سميت رجلاً بمجوس لم تصرفه، كما لا تصرفه إذا سميت به عمان.

وأما قولهم: اليهود والنجوس، فانما أدخلوا الألف واللام ههنا كما أدخلوها في النجوس واليهودي، لأنهم أرادوا اليهوديين والنجوسيين، ولكنهم حذفوا ياءي الإضافة، وشبهوا ذلك بقولهم: زنجيٌّ وزنجٌ، إذا أدخلوا الألف واللام على هذا، فكأنك أدخلتها على: يهوديين ومجوسيين، وحذفوا ياءي الإضافة وأشباه ذلك. فإن أخرجت الألف واللام من النجوس صار نكرة، كما أنك لو أخرجتها من النجوسيين صار نكرة.

وأما نصاري ففكرة، وإنما نصاري جمع نصران ونصراثة، ولكنة لا يستعمل في الكلام إلا بباءي الإضافة إلا في

الشعر، ولكنهم بنو الجميع على حذف الياء، كما أن ندامى جمع ندمان، والنصاري ههنا بمنزلة: النصاريين. ومما يدلُّك على ذلك قول الشاعر.

صدت، كما صدَّ عمًّا لا يجلُّ له ... ساقى نصاري قبيل الفصح صوام  
فوصفه بالنكرة، وإنما النصاري جماع نصران ونصراة. والدليل على ذلك قول الشاعر:  
فكلتاها حرَّت وأسجد راسها ... كما سجدت نصراة لم تحفَّ

فجاء على هذا كما جاء بعض الجميع على غير ما يستعمل واحداً في الكلام، نحو: مذاكير وملامح.  
هذا باب أسماء السُّور تقول: هذه هود كما ترى، إذا أردت أن تحذف سورة من قولك: هذه سورة هود، فيصير  
هكذا كقولك هذه تميم كما ترى.

وإن جعلت هوداً اسم السورة لم تصرفها، لأنَّها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو. والسُّور بمنزلة النساء، والأرضين.  
وإذا أردت أن تجعل اقتربت اسماً قطعت الألف، كما قطعت ألف إضرب حين سميت به الرجل، حتى يصير بمنزلة  
نظائره من الأسماء: نحو إصبع.

وأما نوح بمنزلة هود، تقول: هذه نوح، إذا أردت أن تحذف سورة من قولك: هذه سورة نوح. ومما يدلُّك على أن  
ك حذفت سورة قوهم: هذه الرَّحمن. ولا يكون هذا أبداً إلا وأنت تريد: سورة الرَّحمن. وقد يجوز أن تجعل نوح اسماً  
ويصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو، إن جعلت نوح اسماً لها لم تصرفه.

وأما حم فلا ينصرف، جعلته اسماً لسورة أو أضفته إليه، لأنَّهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي، نحو: هاييل وقايل. وقال  
الشاعر: وهو الكمييت:

وجدنا لكم في آل حاميم آية ... تأولها منا تقيٍّ ومعرب  
وقال الحماني:

أو كتباً بين من حاميم ... قد علمت أبناء إبراهيم  
وكذلك: طاسين، وياسين.

واعلم أنه لا يجيء في كلامهم على بناء: حاميم وياسين، وإن أردت في هذا الحكاية تركته وفقاً على حاله. وقد قرأ  
بعضهم: " ياسين والقرآن "، و " قاف والقرآن ". فمن قال هذا فكأنه جعله اسماً أعجمياً، ثم قال: أذكر ياسين.  
وأما صاد فلا تحتاج إلى أن تجعله اسماً أعجمياً، لأنَّ هذا البناء والوزن من كلامهم، ولكنَّه يجوز أن يكون اسماً  
للسورة فلا تصرفه.

ويجوز أيضاً أن يكون ياسين وصاد اسمين غير متمكنين، فيلزمان الفتح، كما ألزمت الأسماء غير المتمكنة الحركات،  
نحو: كيف، وأين، وحيث، وأمس.

وأما طسم فإن جعلته اسماً لم يكن بدُّ من أن تحرك النون، وتصير ميماً كأنك وصلت إلى طاسين، فجعلتها اسماً واحداً  
بمنزلة دراب جرد وبعل بك. وإن شئت حكيت وتركت السواكن على حالها.  
وأما كهيعص والمر فلا يكنَّ إلا حكاية. وإن جعلتها بمنزلة طاسين لم يجز لأنهم لم يجعلوا طاسين كحضر موت ولكنهم  
جعلوها بمنزلة: هاييل، وقايل، وهاروت.

وإن قلت: أجعلها بمنزلة: طاسين ميم لم يجز، لأنك وصلت ميماً إلى طاسين، ولا يجوز أن تصل خمسة أحرف  
فجعلهنَّ اسماً واحداً.

وإن قلت: أجعل الكاف والماء اسماً، ثم أجعل الباء والعين اسماً، فإذا صار اسمين ضمنت أحدهما إلى الأخر

فجعلتها كاسم واحداً، لم يجز ذلك لأنه لم يجيء مثل حضرموت في كلام العرب موصولاً بمثله. وهذا أبعد، لأنك تريد أن تصله بالصاد.

فإن قلت: أدعه على حاله وأجعله بمنزلة إسماعيل لم يجز؛ لأن إسماعيل قد جاء عدة حروف على عدة حروف أكثر العربية، نحو: اشهباب. وكهيعص ليس على عدة حروفه شيء، ولا يجوز فيه إلا الحكاية.

وأما نون فيجوز صرفها في قول من صرف هندا، لأن النون تكون أنثى فترفع وتنصب.

ومما يدل على أن حاميم ليس من كلام العرب أن العرب لا تدري ما معنى حاميم. وإن قلت: إن لفظ حروفه لا

يشبه لفظ حروف الأعجمي فإنه قد يجيء الاسم هكذا وهو أعجمي، قالوا: قابوس ونحوه من الأسماء.

باب تسمية الحروف والكلم التي تستعمل وليست ظروفًا ولا أسماءً غير ظروف؛ ولا أفعالاً فالعرب تختلف فيها،

يؤنثها بعض ويذكرها بعض، كما أن اللسان يذكر ويؤنث، زعم ذلك يونس، وأنشدنا قول الراجز:

كافاً وميمين وسيناً طاسما

فذكر ولم يقل: طاسمة. وقال الراعي:

كما بينت كاف تلوح وميمها

فقال: بينت فآئت

وأما إن وليت، فحركت أو اخرهما بالفتح، لأنهما بمنزلة الأفعال نحو كان فصار الفتح أولى، فإذا صيرت واحداً من

الحرفين اسماً للحرف فهو يتصرف على كل حال. وإن جعلته اسماً للكلمة وأنت تريد بلغة من ذكر لم تصرفها، كما

لم تصرف امرأة اسمها عمرو، وإن سميتها بلغة من أثت كنت بالخيار. ولا بد لكل واحد من الحرفين إذا جعلته اسماً

أن يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسماً، كما أنك إذا جعلت فعل اسماً تتغير عن حاله وصار بمنزلة

الأسماء، وكما أنك إذا سميتها بأفعل غيرته عن حاله في الأمر. قال الشاعر: وهو أبو طالب:

ليت شعري مسافر بن أبي عم ... رو وليت يقو لها الخزون

وسألت الخليل عن رجل سمّيته أن فقال: هذا أن لا أكسره، وأن غير إن: إن كالفعل وأن كالاسم. ألا ترى أنك

تقول: علمت أنك منطلق فمعناه: علمت انطلقك، ولو قلت هذا لقلت لرجل يسمّى بضارب: يضرب، ولرجل

يسمّى يضرب: ضارب. ألا ترى أنك لو سمّيته بإن الجزاء كان مكسوراً، وإن سمّيته بأن التي تنصب الفعل كان

مفتوحاً.

وأما لو، وأو، فهما ساكنتا الأواخر، لأن قبل آخر كل واحدٍ منهما حرفاً متحركاً، فإذا صارت كل واحدةٍ منهما

اسماً، فقصبتها في التانيث والتذكير والانصراف، كقصبة ليت وإن، إلا أنك تلحق واوٍ أخرى فتثقل؛ وذلك لأنه ليس

في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح.

قال الشاعر، أبو زيد:

ليت شعري وأين مني ليت ... إن ليتاً وإن لوا عناء

وقال:

ألام على لو ولو كنت عالماً ... بأذنب لو لم تفتني أوائله

وكان بعض العرب يهمز، كما يهمز النور، فيقول: لوء. وإنما دعاهم إلى تنقيح لو الذي يدخل الواو من

الإجحاف لو نوتت وما قبلها متحرك مفتوح، فكرهوا أن لا يتقلوا حرفاً لو انكسر ما قبله أو انضم ذهب في

التوين، ورأوا ذلك إخلالاً لو لم يفعلوا.

فمما جاء فيه الواو وقبله مضموم: هو، فلو سُميت به ثقلت، فقلت: هذا هو وتدع الهاء مضمومة، لأن أصلها الضمُّ تقول: هما وهم وهنّ.

ومما جاء وقبله مكسور: هي، فإن سُميت به رجلاً ثقلته، كما ثقلت هو. وإن سُميت مؤنثاً فهو لم تصرفه لأنه مذكّر. ولو سُميت رجلاً ذو لقلت: هذا ذوّاً، لأن أصله فعلٌ. إلا ترى أنك تقول: هاتان ذواتا مالٍ. فهذا دليلٌ على أن ذو فعلٌ، كما أن أبوان دليلٌ على أن أباً فعلٌ.

وكان الخليل يقول: هذا ذوّ بفتح الذال، لأن أصلها الفتح، تقول: ذوا، وتقول: ذوو.

وأما كي فتثقل ياءها لأنها ليس في الكلام حرف آخره ياء ما قبله مفتوح. وقصتها كقصّة لوّ.

وأما في فتثقل ياءها، لأنها لو نوّت أجمعت بها اسماً. وهي كياء هي وكواو هو، وليس في الكلام اسم هكذا، ولم يبلغوا بالأسماء هذه الغاية أن تكون في الوصل لا يبقى منها إلا حرف واحد، فإذا كانت اسماً لمؤنث لا ينصرف ثقلت أيضاً؛ لأنه إذا اثر أن يجعلها اسماً فقد لزمها أن تكون نكرة وان تكون اسماً لمذكّر، فكأنهم كرهوا أن يكون الاسم في التذكير والنكرة على حرف، كما كرهوا أن يكون كذلك في الوصل. وليس من كلامهم أن يكون في الانصراف والوصل على بناء وفي غير الانصراف والوصل على آخره، فصار الاسم لغير منصرف يجيء على بنائه إذا كان اسماً لمنصرف، ومن ثمّ مدّوا لا وفي في الانصراف وغير الانصراف، والتأنيث والتذكير، ككي ولو، وقصتها كقصتها في كل شيء.

وإذا صارت ذا اسماً أو ما مدّت، ولم تصرف واحداً منهما إذا كان اسم مؤنث، لأتت مذكراً. فأما لا فتمدّها، وقصتها قصّة في، في التذكير والتأنيث، والانصراف وتركه.

وسألته عن رجل اسمه: فو، فقال: العرب قد كفتنا أمر هذا، لما أفردوه قالوا: فمّ، فأبدلوا الميم مكان الواو، حتّى يصير على مثال تكون الأسماء عليه، فهذا البدل بمنزلة تثقيب لوّ ليشبه الأسماء فإذا سميت بهذا فشبهه بالأسماء كما شبهت العرب ولو لم يكونوا قالوا: فم لقلت: فوه لأنه من الهاء قالوا: أفواه كما قالوا سوط و أسواط .

وأما الباء والتا والثا واليا والحا والحا والرا والطا والظا والفا فإذا صرن أسماء فهنّ مددن كما مدت لا مدت إلا أنهنّ إذا كن أسماء يجرى رجل ونحوه، ويكنّ نكرةً بغير ألف ولام. ودخول الالف واللام فيهنّ يدلّك على أنهنّ نكرة إذا لم يكن فيهنّ ألف ولام، فأحرّيت هذه الحروف مجرى ابن مخاض وابن لبون، وأجريت الحروف الاوّل مجرى سامّ ابرص وأمّ حبين ونحوهما. ألا ترى أن الألف واللام لا تدخلان فيهنّ.

واعلم أن هذه الحروف إذا تمجّيت مقصورةً، لأنها ليست بأسماء وإنما جاءت في التهجّي على الوقف. ويدلّك على ذلك: أن القاف والصاد والذال موقوفة الأواخر، فلولا أنّها على الوقف حرّكت أواخرهنّ. ونظير الوقف ههنا الحذف في الباء وأخواتها. وإذا أردت أن تلفظ بحروف المعجم قصرت وأسكنت، لأنك لست تريد أن تجعلها أسماء، ولكنك أردت أن تقطع حروف الاسم، فجاءت كلّها أصوات يصوت بها، إلا أنّك تقف عندها لأنها بمنزلة عه. فإن قلت ما بالي أقول: واحد اثنان، فأشتم الواحد، ولا يكون ذلك في هذه الحروف؟ فلأنّ الواحد اسم متمكّن، وليس كالصوت، وليست هذه الحروف مما يدرج، وليس أصلها الإدراج، وهي ههنا بمنزلة لا في الكلام، إلا أنّها ليست تدرج عندهم؛ وذلك لأنّ لا في الكلام على غير ما هي عليه إذا كانت اسماً.

وزعم من يوثق به: أنه سمع من العرب من يقول: ثلاثة أربعة، طرح همزة أربعة على الهاء ففتحتها، ولم يحوّلها تاءً، لأنه جعلها ساكنة، والساكن لا يغير في الإدراج، تقول: اضرب، ثم تقول: اضرب زيداً.

واعلم أنّ الخليل كان يقول: إذا تمجّيت فالحروف حالها كحالها في المعجم والمقطع، تقول: لام ألف، وقاف لام. قال:

تكتبان في الطريق لام ألف وأما زاي ففيها لغتان: فمنهم من يجعلها في التهجي ككي، ومنهم من يقول: زاي، فيجعلها بزنة واو، وهي أكثر.

وأما أم ومن وإن، ومذ في لغة من جرّ، وأن، وعن إذا لم تكن ظرفاً، ولم ونحوهن إذا كنّ أسماءً لم تغير، لأنّها تشبه الأسماء نحو: يد، ودم، تجريهنّ إن شئت إذا كنّ أسماءً للتأنيث.

وأما نعم وبنس ونحوهما فليس فيهما كلام، لأنهما لا تغيران لأنّ عامّة الأسماء على ثلاثة أحرف. ولا تجريهنّ إذا كنّ أسماءً للكلمة، لأنهنّ أفعال، والأفعال على التذكير، لأنّها تضارع فاعلاً.

واعلم أنّك إذا جعلت حرفاً من حروف المعجم نحو: البا والتا وأخواتهما اسماً للحرف أو للكلمة أو لغير ذلك جرى مجرى لا إذا سميت بها، تقول: هذا باءٌ كما تقول: هذا لاءٌ فاعلم.

باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء اعلم أنّك إذا سميت كلمة بخلف أو فوق أو تحت لم تصرفها، لأنّها مذكّرات. ألا ترى أنّك تقول: تحيت ذلك، وخليف ذلك، ودوين ذلك. ولو كنّ مؤنّثاتٍ لدخلت فيهنّ الهاء، كما دخلت في قد يدبجةً وورينةً.

وكذلك قبل وبعد، تقول: قبيل وبعيد. وكذلك أين وكيف ومتى عندنا، لأنّها ظروف، وهي فيعدنا على التذكير، وهي الظروف بمنزلة ما ومن في الأسماء، فنظيرهنّ من الأسماء غير الظروف مذكّر. والظروف قد تبين لنا أنّ أكثرها مذكّر حيث حقّرت، فهي على الأكثر وعلى نظائرها.

وكذلك إذ هي كالحين وبمنزلة ما هو جوابه، وذلك متى.

وكذلك ثمّ وهنا، هما بمنزلة أين، وكذلك حيث، وجواب أين كخلف ونحوها.

وأما أمام فكلُّ العرب تذكّره. أخبرنا بذلك يونس.

وأما إذا ولدن فكعند، ومثلهنّ عن فيمن فال: من عن يمينه. وكذلك منذ في لغة من رفع، لأنّها كحيث. ولو لم تجد في هذا الباب ما يؤكّد التذكير لكان أن تحمله على التذكير أولى حتى يتبين لك أنه مؤنّث.

وأما الأسماء غير الظروف فنحو بعض، وكلّ، وأيّ، وحسب. ألا ترى أنّك تقول: أصبت حسبي من الداء.

وقط كحسب، وإن لم تقع في جميع مواقعها. ولو لم يكن اسماً لم تقل: قطك درهمان، فيكون مبنياً عليه، كما أنّ علي بمنزلة فوق وإن خالفها في أكثر الواضع. سمعنا من العرب من يقول: نهضت من عليه، كما تقول: نهضت من فوقه.

واعلم أنّهم إمّا قالوا: حسبك درهم، وقطك درهم، فأعربوا حسبك لأنّها أشدّ تمكّناً. ألا ترى أنّها تدخل عليها

حروف الجرّ، تقول: بحسبك، وتقول: مررت برجلٍ حسبك، فتصف به. وقط لا تمكّن هذا التمكّن.

واعلم أنّ جميع ما ذكرنا لا ينصرف منه شيءٌ إذا كان اسماً للكلمة، وينصرف جميع ما ذكرنا في المذكّر، إلا أن وراء وقدّام لا ينصرفان، لأنهما مؤنّثان.

وأما ثمّ وأين وحيث ونحوهنّ إذا صيرن اسماً لرجل أو امرأة أو حرفٍ أو كلمة، فلا بدّ لهنّ من أن يتغيرن عن حالهنّ

ويصرن بمنزلة زيد وعمرو، لأنك وضعتنّ بذلك الموضع، كما تغيرت ليت وإنّ فإن أردت حكاية هذه الحروف

تركتها على حالها قال: "إنّ الله ينهاكم عن قيل وقال"، ومنهم من يقول: عن قيل وقال، لما جعله اسماً. قال ابن

مقبل:

أصبح اللهر وقد أُلوي بهم... غير تقولك من قيلٍ وقال

و القوافي مجرورة. قال:

ولم أسمع به قبلاً وقالاً

وفي الحكاية قالوا: مذسبٌ إلى دبّ، وإن شئتَ: مذسبٌ إلى دب: وتقول إذا نظرت في الكتاب: هذا عمرو، وإنما المعنى هذا اسم عمرو وهذا ذكر عمرو، ونحو هذا، إلا أن هذا يجوز على سعة الكلام، كما تقول: جاءت القرية. وإن شئت قلت: هذه عمرو، أي هذه الكلمة اسم عمرو، كما تقول: هذه أَلْفٌ وأنت تريد هذه الدراهم الف. وإن جعلته اسماً للكلمة لم تصرفه، وإن جعلته للحرف صرفته.

وأبو جادٍ وهوازٌ وحطّيٌّ، كعمرو وفي جميع ما ذكرنا، وحال هذه الأسماء حال عمرو. وهي أسماءٌ عربيّة، وأمّا كلمن وسعفص وقريشيات فإنهنّ أعجمية لا ينصرفن، ولكنهنّ يقعن مواقع عمرو وفيما ذكرنا، إلا أن قريشيات بمنزلة عرفاتٍ وأذرعاتٍ. فإمّا الألف وما دخلته الألف واللام فإنما يكنّ معارف بالألف واللام، كما أن الرجل لا يكون معرفةً بغير ألفٍ ولا م.

باب ما جاء معدولاً عن حده من المؤنث كما جاء المذكّر معدولاً عن حده نحو: فسق، ولكع، وعمر، وزفر وهذا المذكّر نظير ذلك المؤنث.

فقد يجيء هذا المعدول اسماً للفعل، واسماً للوصف المنادى المؤنث، كما كان فسق ونحوه المذكّر، وقد يكون اسماً للوصف غير المنادى والمصدر ولا يكون إلا مؤنثاً مؤنثاً. وقد يجيء معدولاً كعمر، ليس اسماً لصفة ولا فعلٍ ولا مصدر.

أمّا ما جاء اسماً للفعل وصار بمنزلة فقول الشاعر:

مناعها من إبلٍ مناعها ... ألا ترى الموت لدى ارباعها  
تراكها من إبلٍ تراكها ... ألا ترى الموت لدى أوراكها

وقال أبو النجم:

حذار من أرماحنا حذار

وقال رؤبة:

نظار كي أركبها نظار

ويقال: نزال، أي انزل. وقال زهير:

ولنعم حشو الدرع أنت إذا ... دعيت نزال ولجّ في الدرع

ويقال للضبّع: دباب، أي دّبي. قال الشاعر:

نعاء ابن ليلي للسمّاحة والتدى ... وأيدي شمالٍ باردات الأنامل

وقال جرير:

نعاء أبا ليلي لكلّ طمرة ... وجرءاء مثل القوس سمح حجولها

فالحدّ في جميع هذا أفعال ولكنه معدول عن حده وحرك آخره لأنه لا يكون بعد الألف ساكن. وحرك بالكسر، إن الكسر مما يؤنث به. تقول: إنك ذاهبة وأنت ذاهبة، وتقول: هاتي هذا للجارية، وتقول: هذي أمة الله، واضر. إذا أردت المؤنث، وإنما الكسرة من الياء.

ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى: يا خباث وبالكاغ. فهذا اسم للنخيثة وللّكعاء ومثل ذلك قول الشاعر، النابغة الجعدي:

فقلت لها عشي جعار وجرري ... بلحم امرىء لم يشهد اليوم ناصره.

وإنما هو اسم للجاعرة، وإنما يريد بذلك الضبّع. ويقال لها: فنام، لأنّها تقضم أي تقطع. وقال الشاعر:

لحقت حلاق بهم على أكساتهم ... ضرب الرقاب ولا يهّم المغنم  
 فحلاق معدول عن الحالقة، وإنّما يريد بذلك النية لأنّها تحلق. وقال الشاعر، مهلهل:  
 ما أرجى بالعيش بعد ندامى ... قد أراهم سقوا بكأس حلاق  
 فهذا كلّ معدول عن وجهه وأصله، فجعلوا آخره كآخر ما كان للفعل، لأنّه معدول عن أصله، كما عدل: نظار  
 وحذار وأشباههما عن حدّهن، وكلهن مؤنث، فجعلوا باهناً واحداً.  
 فإن قلت: ما بال فسق ونحوه لا يكون جزماً كما كان هذا مكسوراً؟ فإنّما ذلك لم يقع في موضع الفعل فيصير  
 بمنزلة: صه، ومه ونحوهما، فيشبهه ها هنا به في ذلك الموضع. وإنّما كسروا فعال ها هنا، لأنّهم شبهوها بها في الفعل.  
 ومما جاء اسماً للمصدر قول الشاعر النابغة:

إنّا اقتسمنا خطيتنا بيننا ... فحملت برّة واحتملت فجار  
 ففجار معدول عن الفجرة. وقال الشاعر:  
 فقال أمكنني حتى يسار لعلنا ... نحجّ معاً قالت: أعاماً وقابله  
 فهي معدولة عن الميسرة. وأجرى هذا الباب مجرى الذي قبله أنه عدل كما عدل، ولأنّه مؤنث بمنزلة. وقال  
 الشاعر الجعدي:

وذكرت من لبن الخلق شربة ... والخيل تعدو بالصعيد بداد  
 فهذا بمنزلة قوله: تعدو بدداً، إلا أنّ هذا معدول عن حدّه مؤنثاً.  
 وكذلك عدلت عليه مساس. والعرب تقول: أنت لا مساس، ومعناه لا تمسني ولا أمسك. ودعني كفاف، فهذا  
 معدول عن مؤنث وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث الذي عدل عنه بداد وأخواتها.  
 ونحو ذا في كلامهم. ألا تراهم قالوا: ملامح ومشابه وليال، فجاء جمعه على حدّ ما لم يستعمل في الكلام، لا يقولون:  
 ملامحة ولا ليلاة. ونحو ذا كثير. قال الشاعر، الملتمس:  
 جماد لها جماد ولا تقولي ... طوال الدهر ما ذكرت حماد  
 فهذا بمنزلة جموداً؛ ولا تقولي: حماد عدل عن قوله: حمداً لها، ولكنه عدل عن مؤنث كبداد.  
 وأمّا ما جاء معدولاً عن حدّه من بنات الأربعة فقوله:  
 قالت: له ريح الصبا قرقار

فإنّما يريد بذلك قال له: قرقر بالرعد للسحاب، وكذلك عرعار، وهو بمنزلة قرقار، وهي لعبة وإنّما هي من  
 عرعت. ونظيرها من الثلاثة خراج، أي اخرجوا، وهب لعبة أيضاً.  
 واعلم أنّ جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإنّ بني تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسم لا ينصرف؛ وهو القياس،  
 لأنّ هذا لم يكن اسماً علماً، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فعالاً محدوداً عنه، وذلك الفعل افعال؛ لأنّ فعال لا  
 يتغير عن الكسر، كما أنّ افعال لا يتغير عن حال واحدة. فإذا جعلت افعالاً لرجل أو امرأة تغير وصار بمنزلة  
 الأسماء، فينبغي لفعال التي هي معدولة عن افعال أن تكون بمنزلة بل هي أقوى. وذلك أنّ فعال اسم للفعل، فإذا  
 نقلته إلى الاسم إلى شيء هو مثله والفعل إذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى الاسم نقلته إلى شيء هو منه أبعد.  
 وكذلك كلّ فعال إذا كانت معدولة عن غير افعال إذا جعلتها اسماً، لأنّك إذا جعلتها اسماً فأنت لا تريد ذلك  
 المعنى. وذلك نحو حلاق التي هي معدولة عن الحالقة، وفجار التي هي معدولة عن الفجرة، وما أشبه هذا. ألا ترى  
 أنّ بني تميم يولون: هذه قطام وهذه حدام؛ لأنّ هذه معدولة عن حاذمة، وقطام معدولة عن قاطمة أو قطمة وإنّما

كل واحدةٍ منهما معدولةٌ عن الاسم هو علم ليس عن صفة، كما أن عمر معدول عن عامرٍ علماً لا صفةً. لولا ذلك لقلت: هذا العمر، تريد: العامر.

وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسماً لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه؛ لأنّ البناء واحد، وهو ههنا اسم للمؤنث كما كان ثمّ اسماً للمؤنث، وهو ههنا معرفة كما كان ثمّ، ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء. وسترى ذلك إن شاء الله، ومنه ما قد مضى.

فأما ما كان آخره راءً فإنّ أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز كما اتفقوا في يري، والحجازية هي اللغة الأولى القلمى.

فرعم الخليل: إن إجناح الألف أحفٌ عليهم، يعني: الإمالة، ليكون العمل من وجهٍ واحد، فكروها ترك الحفّة وعلموا أنّهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك، وأنهم إن رفعوا لم يصلوا.

وقد يجوز أن ترفع وتنصب ما كان في آخره الراء. قال الأعشى:

ومرّ دهرٌ على وبار ... فهلكت جهرةً وبار

والتوافي مرفوعة.

فمما جاء وآخره راءً: سفار وهو اسم ماء، وحضار وهو اسم كوكب، ولكنهما مؤنثان كماويّة والشّعري، كأنّ تلك اسم الماء وهذه اسم الكوكبة.

ومّا يدلّك على أن فعل مؤنثة قوله: دعيت نزال، ولم يقل دعى نزال وأنهم لا يصرفون رجلاً سموه رقاش وحدام ويجعلونه بمنزلة رجل سموه يضق وأعلم أن جميع ما ذكر في هذا الباب من فقال ما كان منه بالراء وغير ذلك إذا كان شيء منه اسماً لمذكر لم ينجز أبداً، وكان المذكر في هذا بمنزلته إذا سمي بعناق، لأنّ هذا البناء لا يجيء معدولاً عن مذكر فيشبه به.

تقول: هذا حدام ورأيت حدام قیل، ومررت بحدام قیل سمعت ذلك من يوثق بعلمه.

وإذا كان جميع هذا نكرةً انصرف كما ينصرف عمر في النكرة، لأنّ ذا لا يجيء معدولاً عن نكرة.

ومن العرب من يصرف رقاش وغلاب إذا سمي به مذكراً، لا يضعه على التأنيث، بل يجعله اسماً مذكراً كأنه سمي رجلاً بصباح.

وإذا كان الاسم على بناء فعال نحو: حدام ورقاش، لا تدري ما أصله أمعدول أم غير معدول، أم مؤنث أم مذكر، فالقياس فيه أن تصرفه؛ لأنّ الأكثر من هذا البناء مصروف غير معدول، مثل: الذهاب، والصّلاح والفساد،

والربّاب.

واعلم أنّ فعال جائزة من كل ما كان على بناء فعل أو فعل أو فعل، ولا يجوز من أفعلت، لأننا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلاّ أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه. فمن ذلك: قرقار وعرعار.

واعلم أنّك إذا قلت: فعال وأنت تأمر امرأةً أو رجلاً أو أكثر من ذلك، أنّه على لفظك إذا كنت تأمر رجلاً واحداً. ولا يكون ما بعده إلاّ نصباً؛ لأن معناه افعال كما أنّ ما بعد افعال لا يكون إلاّ نصباً. وإنما منعهم أن يضمروا في فعال الاثنين والجميع والمرأة، لأنّه ليس بفعل، وإنما هو اسمٌ في معنى الفعل.

واعلم أنّ فعال ليس بمطرّد في الصفات نحو: حلاق، ولا في مصدر نحو: فجار، وإنما يطرد هذا الباب في النداء وفي الأمر.

باب تغيير الأسماء المهمة إذا صارت علامات خاصةً وذلك: ذا، وذى، وتا، وألا، وألاء وتقديرها أولاً ع. فهذه

الأسماء لما كانت مبهممة تقع على كل شكل شيء، وكثرت في كلامهم، خالفوا بما سواها من الأسماء في تحقيرها وغير تحقيرها، وصارت عندهم بمنزلة لا وفي نحوها، وبمنزلة الأصوات نحو: غاق وحاء. ومنهم من يقول: غاق وأشباهاها؛ فإذا صار اسماً عمل فيه ما عمل بلا؛ لأنك قد حولته إلى تلك الحال كما حولت لا. وهذا قول يونس والحليل ومن رأينا من العلماء، إلا أنك لا تجري ذا اسم مؤنث لأنه مذكّر إلا في قول عيسى، فإنه كان يصرف امرأة سميتها: بعمر. وأم ذي فيمنزلة: في، وتا بمنزلة: لا. وأما آلاء فتصرفه اسم رجل وترفعه وتجره وتنصبه، وتغيره كما غيرت هيات لو سميت رجلاً به، وتصرفه لأنه ليس فيه شيء مما لا ينصرف به.

وأما آلاء فيمنزلة: هديّ متوناً، وليس بمنزلة: حجا ورمي لأن هذين مشتقان، وآلاء ليس بمشتق ولا معلولاً، وإنما آلاء وآلاء بمنزلة: البكا والبكاء، إنما هما لغتان. وأما الذي فإذا سميت به رجلاً أو بالتّي أخرجت الألف واللام لأنك تجعله علماً له، ولست تجعله ذلك الشيء بعينه كالحارث، ولو أردت ذلك لأثبت الصلة. وتصرفه وتجربه مجري عم. وأما اللائي واللاقي فيمنزلة: شاتي وضاري، وتخرج منه الألف واللام. ومن حذف الياء رفع وجرّ ونصب أيضاً، لأنه بمنزلة الباب. فمن أثبت الياء جعلها بمنزلة قاضي، وقال فيمن قال: اللاء ولاء، لأنه يصيرها بمنزلة باب حرف الأعراب العين، وتخرج الألف واللام هاهنا كما أخرجتهما في الذي وكذلك: آلاء في معنى الذين بمنزلة: هدي. وسألت الحليل: عن دين اسم رجل فقال: هو بمنزلة رجلين ولا أعبره لأنه لا يختل الاسم لأن يكون هكذا. وسألته: عن رجل سمّي بأولي من قوله: نحن أولو قوّة وأولو بأسٍ شديد، أو بدوي، فقال: أقول هذا ذوون، وهذا ألون، لأنني لم أضف، وإنما ذهبت النون في الإضافة. وقال الكميّ:

فلا اعني بذلك أسفليكم... ولكني أريد به النوبنا

قلت: فإذا سميت رجلاً بذّي مال هل تغيره؟ قال لا، ألا تراهم قالوا: ذو يزنٍ منصرف، فلم يغيروه كأبي فلان، فذا من كلامهم مضاف؛ لأنه صار المجرور منتهى الاسم، وأمنوا التّوين وخرج من حال التّوين حيث أضفت، ولم يكن منتهى الاسم، واحتملت الإضافة ذا كما احتملت أبازيد، وليس مفرداً آخره هكذا فاحتملته كما احتملت الهاء عرقوّة.

وسألته عن أمس اسم رجل؟ فقال: مصروف؛ لأن أمس ليس هاهنا على الحد ولكنّه لما كثر في كلامهم وكلن من الظروف تركوه على حال واحدة، كما فعلوا ذلك باين؛ وكسروه كما كسروا غاق، إذ كانت الحركة تدخله لغير إعراب، كما أنّ حركة غاق لغير إعراب. فإذا صار اسماً لرجل انصرف؛ لأنك قد نقلته إلى غير ذلك الموضع، كما أنّك إذا سميت بعلق صرفته. فهذا يجري مجرى هذا، كما جرى ذا مجرى لا.

واعلم أنّ بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب أمس بما فيه، وما رأيت مذ أمس، فلا يصرفون في الرفع، لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس. ألا ترى أنّ أهل الحجاز يكسرونه في كل الموضع، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر، فلمّا عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرفه كما تركوا صرف آخر حين فارقت أخواتها في حذف الألف واللام منها، وكما تركوا صرف سحر ظرفاً؛ لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفةً إلا وفيه الألف واللام، أو يكون نكرةً إذا أخرجت منه، فلمّا صار معرفةً في الظرف بغير ألف ولام خالف في هذه المواضع، وصار معلولاً عندهم كما

عدلت آخر عندهم. فتركوا صرفه في هذا الموضع كما ترك صرف أمس في الرفع. وإن سميت رجلاً بأمس في هذا القول صرفته، لأنه لا بد لك من أن تصرفه في الجرّ والنصب، لأنه في الجرّ والنصب مكسورٌ في لغتهم، فإذا انصرف في هذين الموضعين انصرف في الرفع، لأنك تدخله في الرفع وقد جرى له الصرف في القياس في الجرّ والنصب؛ لأنك لم تعدله عن أصله في الكلام مخالفاً للقياس. ولا يكون أبداً في الكلام اسمٌ منصرف في الجرّ والنصب ولا ينصرف في الرفع. وكذلك سحر اسم رجل تصرفه، وهو في الرجل أقوى؛ لأنه لا يقع ظرفاً ولو وقع اسم شيء وكان ظرفاً. صرفته وكان كأمس لو كان أمس منصوباً غير ظرف مكسورٍ كما كان. وقد فتح قوم أمس في مذلاً رفعوا وكانت في الجرّ هي التي ترفع، شبهوها بما. قال:

لقد رأيت عجباً مذأمسا ... عجائزاً مثل السعالي حمسا

وهذا قليل.

وأما ذه اسم رجل فأنت تقول: هذا ذة قد جاء، والماء بدل من الياء في قولك ذي أمة الله كما أن ميم فم بدل من الواو. والياء التي في قولك: ذهي أمة الله، إنما هي ياء ليست من الحرف، وإنما هي لبيان الماء. فإذا صارت اسماً لم تحتج إلى ذلك لما لزمتهما الحركة والتنوين، والدليل على ذلك أنك إذا سكت: ذه.

وسمنا العرب القصحاء يقولون: ذه أمة الله، فيسكنون الماء في الوصل كم يقولون: بهم في الوصل.

هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة وذلك لأنها لا تصاف ولا تصرف تصرف غيرها، ولا تكون نكرة. وذلك: أين، ومتى، وكيف، وحيث، واذ، وإذا، وقبل، وبعد. فهذه الحروف وأشباهاها لما كانت مبهمة غير متمكنة شبهت بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف. فإذا التقى في شيء منها حرفان ساكنان حركوا الآخر منهما. وإن كان الحرف الذي قبل الآخر متحركاً أسكنوه كما قالوا: هل، وبل، وأجل، ونعم، وقالوا: جبر فحركوه لتلا يسكن حرفان.

فأما ما كان غاية نحو: قبل، وحيث فإنهم يحركونه بالضمّة. وقد قال بعضهم: حيث، شبهوه بأين. ويدلّك على أن قبل وبعد غير متمكّنين انه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين؛ لا تقول: قبل وأنت تريد أن تبني عليها كلاماً، ولا تقول: هذا قبل، كما تقول: هذا قبل العتمة، فلما كانت لا تمكّن، وكانت تقع على كلّ، شبهت حين بالأصوات وهل وبل؛ لأنها ليست متمكنة.

وجزمت لدن ولم تجعل كعند لأنها لا تمكّن في الكلام تمكّن عند ولا تقع في جميع مواقعه، فجعل بمنزلة قط لأنها غير متمكنة.

وكذلك قط وحسب، إذا أردت ليس إلا وليس إلا وليس إلا ذا. وذا بمنزلة قط إذا أردت الزمان، لما كن غير متمكّنات فعل بمنّ ذا. وحركوا قط وحسب بالضمّة لأنها غايتان. فحسب للانتهاء، وقط كقولك: منذ كنت. وأما لد فهي محذوفة، كما حذفوا يكن. ألا ترى أنك إذا أضفت إلى مضمر رددته إلى الأصل، تقول: من لدنه ومن لدني؛ فإنما لدن كعن.

وسألت الخليل عن معكم ومع، لأي شيء نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة أسماً كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاء معاً وذهب معاً وقد ذهب معه، ومن معه، صارت ظرفاً، فجعلوها بمنزلة: أمام وقدام. قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطرّ، وهو الراعي:

وريشي منكم وهواي معكم ... وإن كانت زيارتكم لماما

وأما منذ فضمّت لأنها للغاية، ومع ذا أن من كلامهم أن يتبعوا الضمّ الضمّ، كما قالوا: ردّ يافتي.

وسألت الخليل عن من عل، هلاً جزمت اللام؟ فقال: لأنهم قالوا: من عل، فجعلوها بمنزلة المتمكن، فأسبه عندهم من معال، فلما أرادوا أن يجعل بمنزلة قبل وبعد حرّكه كما حرّكوا أوّل فقالوا: ابدأ بهذا أوّل، كما قالوا: يا حكم أقبل في النداء؛ لأنهما لما كانت أسماء متمكنة كرهوا أن يجعلوها بمنزلة غير المتمكنة، فلهذه الأسماء من التمكن ما ليس من التمكن ما ليس لغيرها، فلم يجعلوها في الإسكان بمنزلة غيرها وكرهوا أن يخلوا بها. وليس حكم و أوّل ونحوهما كالذّي ومن؛ لأنهما لا تضاف ولا تتم اسماً، ولا تكون نكرة، ومن أيضاً لا تتم اسماً في الخبر، ولا تضاف كما تضاف أيّ، ولا تنون كما تنون أيّ.

وجميع ما ذكرنا من الظروف التي شبهت بالأصوات ونحوها من الأسماء غير الظروف إذا جعل شيء منها اسماً لرجل أو امرأة تغير، كما تغير لو وهل وبل وليت، كما فعلت ذلك بذا وأشباهاها؛ لأنّ ذا قبل أن تكون اسماً خاصاً كمن، في أنه لا يضاف ولا يكون نكرة، فلم يتمكّن تمكّن غيره من الأسماء.

وسألت الخليل عن قولهم: مذ عامّ أوّل، ومذ عامّ أوّل فقال: أوّل ههنا صفة، وهو أفعل من عامك، ولكنهم ألزموه هنا الحذف استخفافاً، فجعلوا هذا الحرف بمنزلة أفضل منك. وقد جعلوه اسماً بمنزلة أفكّل، وذلك قول العرب: ما تركت له أولاً ولا آخراً، وأنا أوّل منه، ولم يقل رجل أوّل منه، فلماً جاز فيه هذان الوجهان أجازوا أم يكون صفة وأن يكون اسماً. وعلى أيّ الوجهين جعلته اسماً لرجل صرفته اسماً في النكرة. وإذا قلت عامّ أوّل فإنما جاز هذا الكلام لأنك تعلم به أنك تعني العام الذي يليه عامك، كما أنك إذا قلت أوّل من أمس أو بعد غدٍ فإنما تعني الذي يليه أمس والذي يليه غدٌ. وأمّا قولهم: ابدأ به أوّل وابدأ بها أوّل فإنما تريد أيضاً أوّل من كذا، ولكن الحذف جائز جيداً، كما تقول: أنت أفضل، وأنت تريد من غيرك. إلا أن الحذف لزم صفة عامٍ لكثرة استعمالهم إياه حتى استغنوا عنه. ومثل هذا في الكلام كثير. والحذف يستعمل في قولهم: ابدأ به أوّل أكثر. وقد يجوز أن يظهره، إلا أنهم إذا أظهروه لم يكن إلا الفتح.

وسألته عن قول بعض العرب، وهو قليل: مذ عامّ أوّل؟ فقال: جعلوه ظرفاً في ها الموضع، فكأنه قال: مذ عامّ قبل عامك.

وسألته عن قوله: زيد أسفل منك؟ فقال: هذا ظرف، كقوله عزّ وجلّ: " والركب أسفل منكم " كأنه قال: زيد في مكان أسفل من مكانك. ومثل الحذف في أوّل لكثرة استعمالهم إياه قولهم: لا عليك. فالحذف في هذا الموضع كهذا.

ومثله: هل لك في ذلك؟ ومن له في ذلك؟ ولا تذكر له حاجة، ولا لك حاجة ونحو هذا أكثر من أن يحصى قال يا ليتها كانت لإهلي إياباً أو هزلت في جذب عام أولاً يكون على الوصف والظرف.

وسألته عن قوله: من دون، ومن فوق، ومن تحت، ومن قبل، ومن بعد، ومن دبر؟ ومن خالف؟ فقال: أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة، لأنهما تضاف وتستعمل غير ظرف. ومن العرب من يقول: من فوق ومن تحت، يشبهه بقبل وبعد. وقال أبو النجم:

أقبُّ من تحت عريضٍ من عل

وقال آخر:

لا يحمل القارس إلاّ الملبون ... المحض من أمامه ومن دون

وكذلك من أمام ومن قدّام، ومن وراء، ومن قبل، ومن دبر.

وزعم الخليل أنّهنّ نكراتٌ كقول أبي النجم:

يأتي لها من أيمن وأشمل

وزعم أنهم نكراتٌ إذا لم يضمن إلا معرفة، كما يكون أيمن وأشمل نكرة.

وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه، ويجعلونه كقولك: من يمينه وشأمة، وكما جعلت ضحوة نكرة وبكرة معرفة. وأما يونس فكان يقول: من قدام، ويجعلها معرفة، وزعم أنه منعه من الصرف أمّا مؤنثة. ولو كانت شأمة كذا لما صرفها وكانت تكون معرفة. وهذا مذهب، إلا أنه ليس يقوله أحد من العرب.

وسألنا العلويين والتميميين، فأبناهم يقولون: من قد يديمة ومن ورثية لا يجعلون ذلك إلا نكرة، كقولك: صباحاً ومساءً، وعشيّة وضحوة. فهذا سمعناه من العرب.

وتقول في النصب على حد قولك: من دون ومن أمام: جلست أماماً وخلفاً، كما تقول يميناً وشأمة. قال الجعدي لها فرطٌ يكون ولا تراه ... أماماً من معرستنا وودنا

وسألته عن قوله: جاء من أسفل يا فتى؟ فقال: هذا افعال من كذا وكذا، كما قال عز وجل: " إذ جاؤكم من فوقكم ومن أسفل منكم ".

وسألته عن هيات اسم رجل وهيأة؟ فقال: أمّا من قال: هيأة فهي عنده بمنزلة علقاة. والدليل على ذلك أنهم يقولون في السكوت: هيهاه. ومن قال: هيات فهي عنده كبيضات. ونظير الفتحة في الهاء الكسرة في البناء، فإذا لم يكن هيات ولا هيأة علماً لشيء. فهما على حالهما لا يغيران عن الفتح والكسر؛ لأنهما بمنزلة ما ذكرنا ممّا لم يتمكن.

ومثل هيأة ذية، إذا لم يكن اسماً، وذلك قولك: كان من الأمر ذية وذية، فهذه فتحة كفتحة الهاء ثم؛ وذلك أمّا ليست أسماءً متمكّات، فصارت بمنزلة الصوّت.

فإن قلت: لم تسكن الهاء في ذية وقبلها حرف متحرك؟ فإنّ الهاء ليست ههنا كسائر الحروف ألا ترى أنّها تبدل في الصلة تاءً وليست زائدة في الاسم، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو في الاسم ومن الاسم، وصارت الفتحة أولى بها لأنّ ما قبل هاء التأنيث مفتوح أبداً، فجعلوا حركتها كحركة ما قبلها لقرابها منه، ولزوم الفتح، وامتنعت أن تكون ساكنة كما امتنعت عشر في خمسة عشر، لأنّها مثلها في أنّها منقطعة من الأوّل، ولم تحتمل أن يسكن حرفان وأن يجعلوها كحرف.

ونظير هيات وهيأة في اختلاف اللغتين، قول العرب: استأصل الله عرقاتهم، واستأصل الله عرقاتهم، بعضهم يجعله بمنزلة عرس وعرسات، كأنك قلت: عرق وعرقان وعرقات. وكلاً سمعنا من العرب.

ومنهم من يقول: ذيت فيخفف، ففيها إذا خففت ثلاث لغات: منهم من يفتح كما فتح بعضهم حيث وحث، ويضمّ بعضهم حيث وحث، ويضمّ بعضهم كما ضمّتها العرب، ويكسرون أيضاً كما أولاء؛ لأنّ البناء الآن إنّما هي بمنزلة ما هو من نفس الحرف.

وسالت الخليل عن شتان فقال: فتحها كفتحة هيأة، وقصتها في غير المتمكن كقصتها ونحوها، ونونها كنون سبحان زائدة. فإن جعلته اسم رجل فهو كسبحان.

باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف اعلم أنّ غدوة وبكرة جعلت كلّ واحدة منهما اسماً للحين، كما جعلوا أمّ حبين اسماً للدابة معرفة.

فمثل ذلك قول العرب: هذا يوم اثنين مباركاً فيه، وأنتيك يوم اثنين مباركاً فيه. جعل اثنين اسماً له معرفة، كما تجعله اسماً لرجل.

وزعم يونس عن أبي عمرو، وهو قوله أيضاً وهو القياس، أنك إذا قلت: لقيته العام الأول، أو يوماً من الأيام، ثم قلت: غدوة أو بكرة وأنت تريد المعرفة لم تنون وكذلك إذا لم تذكر العام الأول ولم تذكر، إلا المعرفة ولم تقل يوماً من الأيام، كأنك قلت: هذا الحين في جميع هذه الأشياء. فإذا جعلتها اسماً لهذا المعنى لم تنون. وكلك تقول العرب: فإمّا ضحوة وعشية فلا يكونان إلا نكرة على كل حال، وهما كقولك: آتيتك غداً وصباحاً ومساءً. وقد تقول: آتيتك ضحوة وعشية، فيعلم أنك تريد عشية يومك وصحوته، كما تقول: عاماً أول فيعلم أنك تريد العام الذي يليه عامك.

وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول: آتيتك اليوم غدوةً وبكرةً، تجعلها بمنزلة ضحوة. وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول: آتيتك بكرةً وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده. ومثل ذلك قول الله عز وجل: " ولهم رزقهم فيها بكرةً وعشياً " . هذا قول الخليل. وأما سحر إذا كان ظرفاً فإن ترك الصرف فيه قد بينته لك فيما مضى. وإذا قلت: مذ السحر أو عند السحر الأعلى، لم يكن إلا بالألف واللام. فهذه حاله، لا يكون معرفةً إلاً بهما. ويكون نكرةً إلا في الموضع الذي عدل فيه.

وأما عشيةً فإن بعض العرب يدع فيه التنوين ، كما ترك في غدوة. هذا باب الألقاب إذا لقيت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو ، ويونس والخليل ، وذلك قولك: هذا سعيد كرز ، وهذا قيس قفة قد جاء، وهذا زيد بطّة ، فإمّا جعلت قفة معرفةً لأنك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت: هذا قيس. فلو نونت قفة . صار الاسم نكرةً، لأن المضاف إمّا يكون نكرة ومعرفة بالمضاف إليه، فيصير قفة هاهنا كأنها كانت معرفة قبل ذلك ثم أضفت إليها.

ونظير ذلك انه ليس عربيّ يقول: هذه شمس فيجعلها معرفة، إلا أن يدخل فيها ألفاً ولاماً. فإذا قال: عبد شمس صارت معرفة، لأنه أراد شيئاً بعينه، ولا يستقيم أن يكون ما أضفت إليه نكرةً. فإذا لقيت المفرد بمضاف والمضاف بمفرد، جرى أحدهما على الآخر كالوصف، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل. وذلك قولك: هذا زيدٌ وزن سبعة، وهذا عبد الله بطّة يا فتى، وكذلك إن لقيت المضاف بالمضاف. وإمّا جاء هذا مفترقاً هو والأول لأن أصل التسمية والذي وقع عليه الأسماء، أن يكون للرجل اسمان: أحدهما مضاف، والآخر مفرد أو مضاف، ويكون أحدهما وصفاً للآخر؛ وذلك الاسم والكنية، وهو قولك: زيدٌ أبو عمرو، وأبو عمرو زيدٌ، فهذا أصل التسمية وحدها. وليس من أصل التسمية عندهم أن يكون للرجل اسمان مفردان، فإمّا أجروا الألقاب على أصل التسمية، فأرادوا أن يجعلوا اللفظ بالألقاب إذا كانت أسماءً على أصل تسميتهم، ولا يجاوزوا ذلك الحد.

باب الشيتين اللذين ضمّ أحدهما إلى الآخر فجعلنا بمنزلة اسم واحد كعريضموز وعتريس وذلك نحو: حضرموت وبعليك. ومن العرب من يضيف بعلى إلى بك، كما اختلفوا في رام هرمز، فجعله بعضهم اسماً واحداً، وأضاف بعضهم رام إلى هرمز. وكذلك مار سرجس، وقال بعضهم:

مار سرجس لا قتالا

وبعضهم يقول في بيت جرير:

لقيم بالجزيرة خيل قيس ... فقلتّم مار سرجس لا قتالا

وأما معد يكرّب ففيه لغات: منهم من يقول: معد يكرّب فيضيف، ومنهم من يقول: معد يكرّب فيضيف ولا

يصرف، يجعل كرب اسماً مؤنثاً ومنهم من يقول: معد يكرّب فيجعله اسماً واحداً فقلت ليونس: هلاً صرفوه إذ جعلوه اسماً واحداً وهو عربي؟ فقال: ليس شيء يجتمع من شيئين فيجعل اسماً سميّ به واحداً إلا لم يصرف. وإنما استتقلوا صرف هذا لأنه ليس أصل بناء الأسماء. يدلّك على هذا قلته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كل من كان من أمته ما لزمه، فلمّا لم يكن هذا البناء أصلاً ولا متمكناً كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكّن الجاري على الأصل، فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجميّ. وهو مصروف في النكرة، كما تركوا صرف إبراهيم وإسماعيل لأنهما لم يجيئا على مثال ما لا يصرف في النكرة كأحمر، وليس بمثال يخرج إليه الواحد للجميع نحو: مساجد ومفاتيح، وليس بزيارة لحقت لمعنى كألف حيلي، وإنما هي كلمة كهاء التانيث، فتقلت في المعرفة إذ لم يكن أصل بناء الواحد؛ لأنّ المعرفة أهمل من النكرة. كما تركوا صرف الهاء في المعرفة وصرفوها في النكرة لما ذكرت بك، فإنما معد يكرّب واحداً كطلحة، وإنما بني ليلحق بالواحد الأوّل المتمكّن، فنقل في المعرفة لما ذكرت بك، ولم يجتمعا ترك الصرف في النكرة. وأمّا خمسة عشر وأخواتها وحادي عشر وأخواتها، فهما شيئان جعلاً شيئاً واحداً. وإنما أصل خمسة عشر: خمسة، وعشرة، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد. وأصل حادي عشر أن يكون مضافاً كالثالث ثلاثة، فلمّا خولف به عن حال أخواته مما يكون للعدد خولف به وجعل كأولاء، إذ كان موافقاً له في أنه مبهم يقع على كل شيء. فلمّا اجتمع فيه هذان أجرى مجراه، وجعل كغير المتمكّن. والنون لا تدخله كما تدخل غاق، لأنّها مخالفة لها ولضربها في البناء؛ فلم يكونوا ليوتّوا لأنّها زائدة ضمت إلى الأوّل، فلم يجمعوا، عليه هذا والتوين.

ونحو هذا في كلامهم: حيص يبص مفتوحة، لأنّها ليست متمكّنة.

قال أمية بن أبي عائذ

قد كنت خراجاً ولوجاً صيرفاً ... لم تلتحصني حيص يبص لحاص

واعلم أنّ العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حال واحدة، كما تقول: اضرب أيّهم أفضل، وكالآن، وذلك لكثرة في الكلام وأنها نكرة فلا تغيّر. ومن العرب من يقول: خمسة عشر، وهي لغة رديئة.

ومثل ذلك: الخازباز، وهو عند بعض العرب: ذبابٌ يكون في الرّوض، وهو عند بعضهم: الداء، جعلوا لفظه كلفظ نظائره في البناء، وجعلوا آخره كسراً كجبر وفاق؛ لأنّ نظائره في الكلام التي لم تقع علامات وإنما جاءت متحرّكة بغير جر ولا نصب ولا رفع، فألحقوه بما بناؤه كبنائه، كما جعلوا حيث في بعض اللغات كأين، وكذلك حيثند في بعض اللغات، لأنه مضاف إلى غير متمكّن، وليس كأين في كل شيء. كما جعلوا الآن كأين وليس مثله في كل شيء، ولكنه يضارعه في أنه ظرف، وكثرته في الكلام كما يضارع حيثند أين في أنه أضيف إلى اسم غير متمكّن. فكذلك صار هذا: ضارع خمسة عشر في البناء، وأنه غير علم.

ومن العرب من يقول: الخربار، ويجعله بمنزلة سربال. قال الشاعر:

مثل الكلاب تهرّ عند درابها ... ورمّت لهازمها من الخرباز

وأما سهيل التي للأمر فمن شيئين يدلّك على ذلك حي على الصلاة وزعم أبو الخطّاب: أنه سمع من يقول: حي هل الصلاة. والدليل على أنهما جعلاً اسماً واحداً قول الشاعر:

وهيّج الحيّ من دار فضل لهم ... يوم كثير تناديه وحيهله

والمواقى مرفوعة. وأنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس، وزعم أنه شعر أبيه.

وقد قال بعضهم: الخازباز، جعلها بمنزلة: القاصعاء والناقعاء.

وجميع هذا إذا صار شيء منه علماً أعرب وغير، وجعل كحضر موت، كما غيرت أولاد واذ ومن والأصوات ولو ونحوها، حين كنّ علامات.

قال الشاعر، وهو الجعدي:

بجيهلاً يزجون كل مطية... أمام المطايا سيرها المتقاذف

وقال بعضهم:

وجنّ الخازباز به جنونا

ومن العرب من يقول: هو الخازباز والخازباز، وخازباز فيجعلها كحضر موت.

ومن العرب من يقول: حيهلاً، ومن العرب من يقول: حيهيل إذا وصل، وإذا وقف أثبت الألف. ومنهم من لا يثبت الألف في الموقف والوصل.

وقد قال بعضهم: الخازباز جعله بمنزلة حضر موت.

وأما عمرويه فإنه زعم أنه أعجمي، وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية، وألزموا آخره شيئاً لم يلزم الأعجمية، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت، لأنهم رأوه قد جمع أمرين، فحطوه درجة عن إسماعيل وأشباهه؛ وجعلوه في النكرة بمنزلة غاق، منونة مكسورة في كل موضع.

وزعم الخليل: أن اللذين يقولون: غاق غاق، وعاء وعاء، فلا يتنون فيها ولا في أشباهها، أمّا معرفة، وكأنك قلت في عاء وعاء الإتياع، وكأنه قال: قال الغراب هذا النحو. وأن الذين قالوا: عاء وعاء وعاق، جعلوها نكرة.

وزعم الخليل: أن الذين قالوا: صه ذاك أرادوا النكرة، كأنهم قالوا: سكوتاً: إيه وإيهأ وويه وويهأ، إذا وقفت قلت: ويهأ، ولا يقول: إيه في الوقف. وإيهأ وأخواته نكرة عندهم، وهو صوت.

وعمرويه عندهم بمنزلة حضر موت، في أنه ضمّ الآخر إلى الأول. وعمرويه في المعرفة مكسورة في حال الجرّ والرفع والنصب غير منون. وفي النكرة تقول: هذا عمرويه آخر، ورأيت عمرويه آخر.

وسألت الخليل عن قوله: فداء لك، فقال: بمنزلة أمس؛ لأنما كثرت في كلامهم، والجرّ كان أخفّ عليهم من الرفع إذ أكثروا استعمالهم إياه، وشبهوه بأمس، ونون لأنه نكرة. فمن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء.

وأما يوم يوم، وصباح مساء، وبيت بيت، وبين بين، فإن العرب تختلف في ذلك: يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد، وبعضهم بضيف الأول إلى الآخر ولا يجعله اسماً واحداً. ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في حال الظرف أو الحال، كما يجعلوا: يا ابن عمّ ويا ابن أمّ بمنزلة شيء واحد إلا في حال النداء.

والآخر من هذه الأسماء في موضع جرّ، وجعل لفظه كلفظ الواحد وهما اسمان أحدهما مضاف إلى الآخر. وزعم يونس، وهو رأي، أن أبا عمرو كان يجعل لفظه كلفظ الواحد إذا كان شيء منه ظرفاً أو حالاً.

وقال الفرزدق:

ولولا يوم يوم ما أردنا... جزاءك والقروض لها جزاء

فالأصل في هذا والقياس الإضافة. فإذا سميت بشيء من هذا رجلاً أضفت، كما أنك لو سميت ابن عمّ لم يكن إلا على القياس.

وتقول: أنت تأتينا في كل صباح مساء، ليس إلا.

وجعل لفظهنَّ في ذلك الموضع كلفظ خمسة عشر، ولم يبن ذلك البناء في غير هذا الموضع. وهذا قول جميع من نتق بعلمه وروايته عن العرب. ولا أعلمه إلا قول الخليل.

وزعم يونس: أن كَفَّةً كَفَّةً كذلك، تقول: لقيته كَفَّةً كَفَّةً، وكَفَّةً كَفَّةً. والدليل على أن الآخر مجرور ليس كعشر من خمسة، أن يونس زعم أن رؤية كان يقول: لقيته كَفَّةً عن كَفَّةً يا فتى. وإنما جعل هذا هكذا في الظرف والحال لأنَّ حد الكلام وأصله أن يكون ظرفاً أو حالاً.

وأما أيادي سبا وقالي قلا، وبادي بدا، فإتما هي بمنزلة: خمسة عشر. تقول: جاعوا أيادي سبا. ومن العرب من يجعله مضافاً فينون سباً.

قال الشاعر، وهو ذو الرمة:

فيالك من دارٍ تحمّل أهلها ... أيادي سباً بعدي وطال احتياها  
فينون ويجعله مضافاً كمعد يكر.

وأما قوله: كان ذلك بادي بدا؛ فإتم جعلوها بمنزلة: خمسة عشر. ولا نعلمهم أضافوا، ولا يستكر أن تضيفها، ولكن لم أسمعه من العرب. ومن العرب من يقول: بادي بدي. قال أبو نخيلة:

وقد علتني ذرأة بادي بدي ... ورتية تنهض في تشلدي

ومثل أيادي سبا وبادي بدا قوله: ذهب شجر بعر. ولا بد من أن يجرّكوا آخره كما ألزموا التحريك الهاء في ذية ونحوها؛ لشبه الهاء بالشيء الذي ضم إلى الشيء.

وأما قالي قلا فمنزلة حضر موت. قال الشاعر:

سيصبح فوقي أقم الريش واقعاً ... بقالي قلا أو من وراء ديل

وسألت الخليل عن الباءات لم لم تنصب في موضع النصب إذا كان الأول مضافاً، وذلك قولك: رأيت معد يكر، واحتملوا أيادي سبا؟ فقال: شَبَّهوا هذه الباءات بألف منى حيث عرّوها من الرفع والجر، فكما عرّوا الألف منهما عرّوها من النصب أيضاً، فقالت الشعراء حيث اضطرّوا، وهو رؤية:

سوي مساحيهنّ تقطيط الحقق

وقال بعض السعديين:

يا دار هند عفت إلا أتايفها

وإنما اختصت هذه الباءات في هذا الموضع بذات لأنهم يجعلون الشيين ههنا اسماً واحداً، فتكون الباء غير حرف الإعراب، فيسكنونها ويشبّهونها بباء زائدة ساكنة نحو باء درديس ومفاتيح. ولم يجرّكوها كتحرريك الراء في شجر لاعتلاها، كما لم تحرك قبل الإضافة وحركت نظائرها من غير الباءات، لأن للباء والواو حالاً سترها إن شاء الله، فألزموها الإسكان في الإضافة ههنا إذ كانت قد تسكن فيما لا يكون وما بعده بمنزلة اسم واحد في الشعر.

ومثل ذلك قول العرب: لا أفعل ذاك حيرى دهر. وقد زعموا أن بعضهم ينصب الباء، ومنهم من يقل الباء أيضاً.

وأما اثنا عشر فرعم الخليل أنه لا يغير عن حاله قبل التسمية، وليس بمنزلة خمسة عشر، وذلك أن الإعراب يقع على الصدر فيصير اثنا في الرفع، واثني في النصب والجر، وعشر بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة. كما لا يجوز في مسلمين، ولا تحذف عشر مخافة أن يلتبس بالاثني فيكون علم العدد قد ذهب. فإن صار اسم رجل فأضفت حذف عشر لأنك لست تريد العدد، وليس بموضع التباس، لأنك لا تريد أن تفرق بين عديدين وإنما هو بمنزلة زبدين.

وأما أخول أخول فلا يخلو من أن يكون كشجر بعر، وكيوم يوم.

باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات منهن لامات اعلم أن كل شيء كانت لامه ياءً أو واوًا، ثم كان قبل الياء والواو حرف مكسور أو مضموم، فإنها تعتلّ وتحذف في حال التنوين، واوًا كانت أو ياء، وتلزمها كسرة قبلها أبداً، ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سواء. واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع. وذلك أنهم حذفوا الياء فحذف عليهم، فصار التنوين عوضاً. وإذا كان شيء منها في حال النصب نظرت: فإن كان نظيره من غير المعتلة مصروفًا صرفته، وإن كان غير مصروف لم تصرفه؛ لأنك تتم في حال النصب كما تتم غير بنات الياء والواو. وإذا كانت الياء زائدة وكانت حرف الإعراب، وكان الحرف الذي قبلها كسراً فإنها بمنزلة الياء التي من نفس الحرف، إذ كانت حرف الإعراب. وكذلك الواو تبدل كسرة إذا كان قبلها حرف مضموم وكانت حرف الإعراب وهي زائدة: تصير بمنزلتها إذا كانت من نفس الحرف وهي حرف الإعراب.

فمن الياءات والواوات اللواتي ما قبلها مكسور قولك: هذا قاضٍ، وهذا غازٍ، وهذه مغازٍ، وهؤلاء جوارٍ. وما كان ما منهن ما قبله مضموم فقولك: هذه أدل وأطب، ونحو ذلك. هذا ما كانت الياء فيه والواو من نفس الحرف. وأما ما كانت الياء فيه زائدة وكان الحرف قبلها مكسوراً فقولك: هذه ثمانٌ وهذه صحار، ونحو ذلك. وأما ما كانت الواو فيه زائدة وكان الحرف قبلها مضموماً فقولك: هذه عرق كما ترى، إذا أرت جمع عرقوة. قال الرجز:

حتى تقضى عرقى الدلى

وجميع هذا في حال النصب بمنزلة غير المعتل. ولو سميت رجلاً بقبيل فيمن ضم القاف كسرتها اسماً حتى تكون كبيض.

واعلم أن كل ياء أو واو كانت لاماً، وكان الحرف قبلها مفتوحاً، فإنها مقصورة تبدل مكانها الألف، ولا تحذف في الوقف، وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتل؛ إلا أن الألف تحذف لسكون التنوين ويتمون الأسماء في الوقف.

وإن كانت الألف زائدة فقد فسرنا أمرها.

وإن جاءت في جميع ما لا ينصرف فهي غير منونة، كما لا ينون غير المعتل، لأن الاسم متم. وذلك قولك: عذارى وصحارى، فهي الآن بمنزلة مدارى ومعايا لأنها مفاعل، وقد أتم وقلبت ألفاً.

وإن كانت الياء والواو قبلها حرف ساكن وكانت حرف الإعراب، فهي بمنزلة غير المقتل وذلك نحو قولك ظي ودلو وسألت الخليل عن رجل يسمى بقاض فقال هو بمنزلة قبل أن يكون اسماً في الوقف والوصل وجميع الأشياء كما أن مثنى ومعلى إذا كان اسماً فهو إذا كانت نكرة، ولا يتغير هذا عن حال كان عليها قبل أن يكون اسماً كما لم يتغير معلى، وكذلك عم. وكل شيء كان من بنات الياء والواو انصرف نظيره من غير المعتل فهو بمنزلة.

وسألت الخليل عن رجل يسمى بجوار، فقال: هو في حال الجر والرفع بمنزلة قبل أن يكون اسماً. ولو كان من شأنهم أن يدعوا صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة، لأنه ليس شيء من الانصراف بأبعد من مفاعل، فلو امتنع من الانصراف في شيء لامتنع إذا كان مفاعل وفواعل ونحو ذلك. قلت: فإن جعلته اسم امرأة؟ قال:

أصرفها؛ لأن هذا التنوين جعل عوضاً، فيثبت إذا كان عوضاً كما ثبتت التنوين في أذرعات إذ صارت كنون

مسلمين.

وسألته عن قاضٍ اسم امرأة، فقال: مصروفة في حال الرفع والجرّ، تصير ههنا بمنزلتها إذ كانت في مفاعل وفواعل. وكذلك أدل اسم رجل عنده؛ لأنّ العرب اختارت في هذا حذف الياء إذا كانت في موضع غير تنوين في الجرّ والرفع، وكانت فيما لا ينصرف، وان يجعلوا التنوين عوضاً من الياء ويحذفوها.

وسألته عن رجل يسمّى أعمى فقلت: كيف تصنع به إذا حقّرتَه؟ فقال: أقول: أعيم، أصنع به ما صنعت به قبل أن يكون اسماً لرجل؛ لأنّه لو كان يمتنع من التنوين ههنا لامتنع منه في ذلك الموضع قبل أن يكون اسماً لرجل، كما أنّ أحيمر وهو اسم لرجل وغير اسم سواء. ومن أبي هذا فخذ بقاضٍ اسم امرأة، فإن لم يصرفه فخذ بجوار فجوار فواعل، وفواعل أبعد من الصرف من فاعل معرفة وهو اسم امرأة، لأنّ ذا قد ينصرف في المذكّر، وفواعل لا يتغيّر على حال، وفاعل بناء ينصرف في الكلام معرفةً ونكرةً وفواعل بناء لا ينصرف. فاشد أحوال قاضٍ اسم امرأة أن يكون بمنزلة هذا المثال الذي لا ينصرف البتّة في النكرة. فإن كانت هذه، يعني قاضٍ، لا تنصرف ههنا لم تنصرف إذا كانت في فواعل. فإن صرف فجوار قبل أن يكون اسماً بمنزلة قاضٍ اسم امرأة.

وسألته عن رجل يسمّى برمي أو أرمي؟ فقال: أنوّنه، لأنّه إذا صار اسماً فهو بمنزلة قاضٍ إذا كان اسم امرأة. وسألته الخليل فقلت: كيف تقول مررت بأفعل منك، من قوله مررت بأعيمي منك؟ فقال: مررت بأعيمي منك، لأنّ ذا موضع تنوين. ألا ترى بأنك تقول: مررت بخير منك، وليس أفعل منك بأقل من أفعال منك.

وأما يونس فكان ينظر إلى كلّ شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة، فإذا كان لا ينصرف لم ينصرف، يقول: هذا جوارى قد جاء، ومررت بجوارى قبل. وقال الخليل: هذا خطأ لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجرّ لكانوا خلقاء أن يلزموا الرفع والجرّ، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجرّ، ولكانوا خلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجرّ، فيقولوا: مررت بجوارى قبل، لأنّ ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حال واحدة.

ويقول يونس للمرأة تسمّى بقاضٍ: مررت بقاضي قبل، ومررت بأعيمي منك. فقال الخليل: لو قالوا هذا لكانوا خلقاء أن يلزموها الجرّ والرفع، كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل، قال الشاعر الهذلي:  
أبيت على معاري واضحات ... بهنّ ملوّب كدم العباط  
وقال الفرزدق:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ... ولكنّ عبد الله مولى مواليا  
فلمّا اضطروا إلى ذلك في موضع لا بدّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل.  
قال الشاعر، ابن قيس الرقيّات:

لا بارك الله في الغواني هل ... يصبحن إلا لهنّ مطّلب  
وقال: وأنشدني أعرابي من بني كليب، لجرير:

فيوماً يوافيني الهوى غير ماضٍ ... ويوماً ترى منهنّ غولاً تغول  
قال: ألا تراهم كيف جرّوا حين اضطروا، كما نصبوا الأوّل حين اضطروا. وهذا الجرّ نظير النصب.  
فإن قلت: مررت بقاضي قبل اسم امرأة، كان ينبغي لها أن تجرّ في الإضافة فتقول: مررت بقاضيك.  
وسألناه عن بيت أنشدناه يونس:

قد عجت مني ومن يعيليا ... لما رأني خلقاً مقلوليا

فقال: هذا بمنزلة قوله:

ولكنَّ عبد الله مولى مواليا

وكما قال:

سماء الإله فوق سبع سمائيا

فجاء به على الأصل؛ وكما أنشدناه من نتق بعريته:

ألم يأتيك والأنباء تنمى ... بما لاقت لبون بي زياد

فجعلته حين اضطرَّ مجروماً من الأصل. وقال الكميت:

خريع دوادي في ملعب ... تأزَّر طَوَّراً وتلقى الإزارا

اضطرَّ فأخرجه كما قال: ضنينوا وسألته عن رجل يسمّى يغزو، فقال: رأيت يغزى قبل، وهذا يغز، وهذا يغزى زيد، وقال: لا ينبغي له أن يكون في قول يونس إلا يغزى، وثبات الواو خطأ، لأنه ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم، وإنما هذا بناء اختصَّ به الأفعال، ألا ترى أنك تقول: سرو الرجل ولا ترى في الأسماء فعل على هذا البناء. ألا ترى أنه قال: أنا أدلو حين كان فعلاً، ثم قال: أدل حين جعلها اسماً. فلا يستقيم أن يكون الاسم إلا هكذا. فإن قلت: أدعه في المعرفة على حاله وأغيِّره في النكرة. فإن ذلك غير جائز، لأنك لم تر اسماً معروفاً أجرى هكذا. قال الشاعر:

لا مهل حتى تلحقي بعنس ... أهل الرياط البيض والقلنسي

عنس: قبيلة. ولم يقل القلنسو.

ولا يبنون الاسم على بناء إذا بلغ حال التنوين تغيَّر وكان خارجاً من حد الأسماء، كما كرهوا أن يكون إي وفي، في السكوت وترك التنوين، على حال يخرج منه إذا وصل ونون فلا يكون على حد الأسماء، فقرروا من هذا كما فرُّوا من ذلك. ويكفيك من ذا قولهم: هذه أدلى زيد.

فإن قلت: إنما أعرب في النكرة، فلم يغيَّر البناء. كذلك أيضاً لا يكون في المعرفة على بناء يغيَّر في النكرة.

وتقول في رجل سمَّيته بارمه: هذا إرم قد جاء، وينون، في قول الخليل، وهو القياس.

وتقول: رأيت إرمي قبل، يبين الياء، لأنها صارت اسماً وخرجت من موضع الجزم، وصارت من موضع يرتفع فيه وينجر ويتصب.

وإذا سميت رجلاً بعه قلت: هذا وع قد جاء، صيرت آخره كآخر إرمه حين جعلته اسماً. فإذا كان كذلك كان محتلاً؛ لأنه ليس اسم على مثال ع، فتصيره بمنزلة الأسماء، وتلحقه حرفاً منه كان ذهب، ولا تقول: عي فتلحقه بالأسماء بشيء ليس منه، كما وأئك لو حقرت شيةً وعدةً لم تلحقه ببناء الحقر الذي أصل بنائه على ثلاثة أحرف بشيء ليس منه وتدع ما هو منه، وذلك قولك: هذا وع كما ترى.

ولو سمَّيت رجلاً لأعدت الهمزة والألف فقلت: هذا إراً قد جاء، وتقديره: إدعى، تلحقه بالأسماء بأن تضم إليه ما هو منه، كما تقول: وعيدة وشيةً ولا تقول: عديةً ولا وشيةً، لأنك لا تدع ما هو منه وتلحق ما ليس منه. ولا يجوز أن تقول: هذا عه، كما لم يجوز ذلك في آخر إرمه.

وإن سمَّيت رجلاً قل أو خف أو بع أو أقم قلت: هذا قول قد جاء وهذا بيع قد جاء، وهذا خاف قد جاء، وهذا اقيم قد جاء؛ لأنك قد حركت آخر حرفٍ وحوّلت هذا الحرف من المكان وعن ذلك المعنى، فإنما حدقت هذه الحروف في حال الأمر لئلا ينجزم حرفان، فإذا قلت: قولاً أو خافاً أو بيعاً أو أقيموا، أظهرت للتحرك، فهو ههنا

إذا صار اسماً أجدر أن يظهر.

ولو سميت رجلاً لم يرد أو لم يخف، لوجب عليك أن تحكيه؛ لأن الحرف العامل هو فيه، ولو لم تظهر هذه الحروف لقلت: هذا يريد وهذا يخاف.

وكذلك لو سمّيته بتردد من قولك: إن تردد أردد، وإن تخف أخف لقلت: هذا يخاف ويرد. ولو لم تقل ذا لم تقل في إرمه إرمي، ولتركت الياء محذوفة، ولكنما أظهرتها في موضع التحرك، كما تظهرها إذا قلت: ارميا وهو يرمي.

وإذا سمّيت رجلاً باعضض قلت: هذا إعض كما ترى، لأنك إذا حرّكت اللام من المضاعف أدغمت، وليس اسم من المضاعف تظهر عينه ولامه فإذا جعلت إعضض اسماً قطعت الألف كما قطعت ألف إضرب، وأدغمت كما

تدغم أعضض إذا أردت أنا أفعل؛ لأن آخره كآخره، ولو لم تدغم ذا لما أدغمت إذا سمّيت ببععضض من قولك: إن يععضض أعضض، ولا تععضض.

وإذا سمّيت رجلاً بألب من قولك:

قد علمت ذاك بنات ألب

تركته على حاله، لأن هذا اسم، جاء على الأصل، كما قالوا: رجاء ابن حيوة، وكما قالوا: ضيون، فجاءوا به على الأصل. وربما جاءت العرب بالشيء على الأصل ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك.

باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لك والكاف التي في مالك، والباء التي في ضرب؟ فقبل له: نقول: باء الكاف. فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا

بالحرف. وقال: أقول كه وبه. فقلنا: لم ألحقت الهاء، فقال: رأيتهم قالوا: عه فألحقوا هاءً حتى صيروها يستطاع الكلام بها، لأنه لا يلفظ بحرف. فإن وصلت قلت: ك وب فاعلم يا فتى، كما قالوا: ع يا فتى. فهذه طريقة كل

حرف كان متحركاً، وقد يجوز أن يكون الألف هنا بمنزلة الهاء، لقرابتهما وشبهتهما، فتقول: با وكا، كما تقول: أنا.

وسمعت من العرب من يقول: ألاتا، بلى فإ؛ فإنما أرادوا ألا تفعل وبلى فافعل، ولكنه قطع كما كان قاطعاً بالألف في أنا، وشركت الألف الهاء كشركتها في قوله: أنا، يئونها بالألف كيانهم بالهاء في هيه وهنه وبغليته. قال الراجز:

بالخبير خيراتٍ وإن شرافاً... ولا أريد الشرّاً إلا أن تا

يريد: إن شرّاً فشرّاً، ولا يريد إلا أن تشاء.

ثم قال: كيف تلفظون بالحرف الساكن نحو ياء غلامى وباء إضرب ودال قد؟ فأجابوا بنحو مما أجابوا في المرّة الأولى فقال: أقول إب وإي وإد، فألحق ألفاً موصولة. قال: كذاك اراهم صنعوا بالساكن، ألا تراهم قالوا: ابن واسم

حيث اسكنوا الباء والسين، وأنت لا تستطيع أن تكلم بساكن في أول اسم كما لا تصل إلى اللفظ بهذه السواكن، فألحقت ألفاً حتى وصلت اللفظ بها، فكذلك تلحق هذه الألفات حتى تصل إلى اللفظ بها كما ألحقت المسكن الأول

في الاسم. وقال بعضهم: إذا سمّيت رجلاً بالباء من ضرب قلت: رب فأردُ العين. فإن جعلت هذه المتحركة اسماً حذف الهاء كما حذفتها من عه حين جعلتها اسماً، فإذا صارت اسماً صارت من بنات الثلاثة؛ لأنه ليس في الدنيا

اسم أقل عدداً من اسم على ثلاثة أحرف، ولكنهم قد يحذفون مما كان على ثلاثة حرفاً وهو الأصل له، ويردونه في التحقير والجمع؛ وذلك قولهم في ذمّ: دمي، وفي حر: حريح، وفي شفة: شفيهة، وفي عدة: وعيدة. فهذه الحروف إذا

صيرت اسماً صارت عندهم من بنات الثلاثة المحذوفة، وصارت من بنات الياء والواو؛ لأننا رأينا أكثر بنات الحرفين التي أصلها الثلاثة أو عامتها، من بنات الياء والواو، وإنما يجعلونها كالأكثر، فكأنهم إن كان الحرف مكسوراً ضموا

إليه ياءً لأنه عندهم له في الأصل حرفان، كما كان لدم في الأصل حرف؛ فإذا ضمنت إليه ياء صار بمنزلة في، فتضم إليه ياء أخرى تنقله بها حتى يصير على مثال الأسماء. وكذلك فعلت بقي. وإن كان الحرف مضموماً ألحقوا واواً ثم ضموا إليها واواً أخرى حتى يصير على مثال الأسماء، كما فعلوا بذلك بلو وهو وأو. فكأنهم إذا كان الحرف مضموماً صار عندهم من مضاعف الواو، كما صارت لو وأو وهو إذ كانت فيهن الواوات من مضاعف الواو. وإن كان مكسوراً فهو عندهم من مضاعف الياء كما كان ما فيه نحو في وكي من مضاعف الياء عندهم وإن كان الحرف مفتوحاً ضموا إليه ألفاً ثم ألحقوا ألفاً أخرى حتى يكون على مثال الأسماء، فكأنهم أرادوا أن يضاعفوا الألفات فيما كان مفتوحاً كما ضاعفوا الواوات والياءات فيما مكسوراً أو مضموماً، كما صارت ما ولا ونحوهما إذ كانت فيهما ألفات مما يضاعف.

فإن جعلت إي اسماً ثقلته ياءً أخرى واكتفيت بها حتى يصير بمنزلة اسم وابن. فأما قاف وياء وزاي وباء وواو فإثما حكيتهما بالحروف ولم ترد أن تلفظ بالحروف كما حكيته بغاق صوت الغراب، وبقب وقع السيف، وبطيخ الضحك، وبنيت كل واحد بناء الأسماء. وبقب هو وقع السيف. وقد تقل بعضهم وضمّ ولم يسلم الصوت كما سمعه فكذلك حين حكيته الحروف حكيته ببناء للأسماء ولم تسلم الحروف كما لم تسلم الصوت. فهذا سبيل هذا الباب.

ولو سميت رجلاً بأب قلت: هذا إب، وتقديره في الوصل: هذا أب كما ترى، تريد الباء وألف الوصل من قولك: اضرب. وكذلك كل شيء مثله لا تغيره عن حاله؛ لأنك تقول: إب، فيبقى حرفان سوى التنوين. فإذا كان الاسم ههنا في الابتداء هكذا لم يختل عندهم أن تنهب ألفه في الوصل، وذلك أن الحرف الذي يليه يقوم مقام الألف. ألا تراهم يقولون: من أب فلا يبقى إلا حرف واحد فلا يختل ذا عندهم إذ كان كونه حرف لا يلزمه في الإبتداء وفي غير هذا الموضع إذا تحرك ما قبل المهمزة في قولك ذهب أب لك وكذلك إب، لا يختل أن يكون في الوصل على حرف إذا كان لا يلزمه ذلك في كل الموضع، ولولا ذلك لم يجز؛ لأنه ليس في الدنيا اسم يكون على حرفين أحدهما التنوين، لأنه لا يستطيع أن يتكلم به في الوقف المتبدأ.

فإن قلت: يعبر في الوقف. فليس في كلامهم أن يعيروا بناءه في الوقف عما كان عليه في الوصل، ومن ثم تركوا أن يقولوا هذا في، كراهية أن يكون الاسم على حرفين أحدهما التنوين فيوافق ما كان على حرف. وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كقد، وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كإفصال ألف الاستفهام في قوله: أريد، ولكن الألف كألف أيم في أيم الله، وهي موصولة كما أن ألف أيم موصولة، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأي.

والدليل على أن ألف أيم وصل قولهم: أيم الله، ثم يقولون: ليم الله. وفتحوا ألف أيم في الإبتداء شبهوها بألف أيم لأنّها زائدة مثلها. وقالوا في الاستفهام: الرجل، شبهوها أيضاً بألف أيم، كراهية أن يكون كالخبر فيلتبس، فهذا قول الخليل. وأيم الله كذلك، فقد يشبه الشيء بالشيء في موضع ويخالفه في أكثر من ذلك، نحو: يا ابن عمّ في النداء.

وقال الخليل: ومما يدل على أن ال مفصولة من الرجل ولم يبن عليها، وأن الألف واللام فيها بمنزلة قد، قول الشاعر:

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل ... بالشحم إنا قد مللناه بجل

قال: هي ههنا كقول الرجل وهو يتذكر: قدى، فيقول: قد فعل ولا يفعل مثل هذا علمناه بشيء مما كان من

## الحروف الموصولة.

ويقوا الرجل: ألى، ثم يتذكّر، فقد سمعناهم يقولون ذلك، ولو لا أن الألف واللام بمنزلة قد وسوف لكانتا بناءً بني عليه الاسم لا يفارقه، ولكنهما جميعاً بمنزلة هل وقد وسوف، تدخلان لتعريف وتخرجان. وإن سميت رجلاً بالضاد من ضرب قلت: ضاءً، وإن سميت بها من ضراب قلت: ضىً، وإن سميت بها من ضحى قلت: ضوً. وكذلك هذا الباب كله. وهذا قياس قول الخليل ومن خالفه ردّ الحرف الذي يليه. باب الحكاية التي لا تغيّر فيها الأسماء عن حالها في الكلام وذلك قول العرب في رجل يسمّى تأبّط شراً: هذا تأبّط شراً وقالوا: هذا برق نحرة، ورأيت برق نحرة. فهذا لا يتغيّر عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسماً. وقالوا أيضاً في رجل اسمه ذرى حبّاً: هذا ذرى حبّاً. وقال الشاعر من بني طهية: إن لها مرْكناً إرزباً ... كأنه جبهة ذرى حبّاً فهذا كله يترك على حاله. فمن قال: أغير هذا دخل عليه أن يسمّى الرجل بيت شعر، أو بله درهمان، فإن غيّر عن حاله فقد ترك قول الناس وقال ما لا يقوله أحد. وقال الشاعر: كذبتم وبيت الله لا تكحونها ... بني شاب قرناها تصرّ وتحلب وعلى هذا يقول: بدأت بالحمد لله رب العالمين. وقال الشاعر: وجدنا في كتاب بني تميم ... أحقّ الخيل بالركض المعار وذلك لأنه حكى أحقّ الخيل بالركض المعار فكذلك هذه الضروب إذا كانت أسماء. وكلّ شيء عمل بعضه في بعض فهو على هذه الحال.

واعلم أن الاسم إذا كان محكيّاً لم يش ولم يجمع، إلا أن تقول: كلهم تأبّط شراً، وكلاهما ذرى حبّاً، لم تغيّر عن حاله قبل أن يكون اسماً. ولو تشبّث هذا أو جمعته لتشيت أحقّ الخيل بالركض المعار إذا رأيت في موضعين. ولا تصيغه إلى شيء إلا أن تقول: هذا تأبّط شراً صاحبك أو مملوكك. ولا تحقره قبل أن يكون علماً. ولو سميت رجلاً زيد أخوك لم تحقره.

فإن قلت: أقول زيد أخوك، كما أقول قبل قبل أن يكون اسماً. فإنك إنمّا حقرت اسماً قد ثبت لرجل ليس بحكاية، وإنمّا حقرت اسماً على حياله. فإذا جعل اسماً فليس واحداً به من صاحبه ولم يجعل الأوّل والآخر بمنزلة حضرموت، ولكن الاسم الآخر مبي على الأوّل. ولو حقّرهما جميعاً لم يصير حكاية، وكان الأوّل اسماً تاماً. وإذا جعلت هذا زيداً اسم رجل فهو يحتاج في الابتداء وغيره إلى ما يحتاج إليه زيد، ويستغني كما يستغني. ولا يرخّم الحكي أيضاً ولا يضاف بالياء؛ وبذلك لأنك لا تقول: هذا زيد أخوكي ولا برق نحري، وهو يضيف إلى نفسه، ولكنه يجوز أن يحذف فيقول: تأبّطي وبرقي، فنحذف وتعمل به عملك بالمضاف، حتى تصير الإضافة على شيء واحد لا يكون حكاية لو كان اسماً فمن لم يقل ذا فطوّ له الحديث فإنه يقبح جداً. وسألت الخليل عن رجل يسمّى خيراً منك، أو مأخوذاً بك، أو ضارباً رجلاً، فقال: هو على حاله قبل أن يكون اسماً. وذلك أنك تقول: رأيت خيراً منك، وهذا خيرٌ منك، ومررت بخيرٍ منك.

قلت: فإن سميت بشيء منها امرأة؟ فقال: لا أدع التنوين، من قبل أن خيراً ليس منتهى الاسم، ولا مأخوذاً، ولا ضارباً. ألا ترى أنك إذا قلت: ضاربٌ رجلاً أو مأخوذاً بك وأنت تبتدئ الكلام احتجت ههنا إلى الخير كما احتجت إليه في قولك: زيدٌ، وضاربٌ ومنك بمنزلة شيء من الاسم، في أنه لم يسند إلى مسند وصار كمال الاسم، كما أنّ المضاف إليه منتهى الاسم وكماله. ويدلّك على أن ذا ينبغي له أن يكون منوناً قولهم: لا خيراً منه لك، ولا

ضارباً رجلاً لك، فإنما ذا حكاية، لأن خيراً منك كلمة على حدة، فلم يحذف التنوين منه في موضع حذف التنوين من غيره، لأنه بمنزلة شيء من نفس الحرف، إذ لم يكن في المنتهى. فعلى هذا المثال تجري هذه الأسماء. وهذا قول الخليل.

وإن سميت رجلاً بعاقلةٍ لبينةٍ أو عاقلٍ لبيب، صرفته وأجريتته مجراه قبل أن يكون اسماً. وذلك قولك: رأيت عاقلةً لبينةً يا هذا، ورأيت عاقلاً لبينياً يا هذا. وكذلك في الجرّ والرفع منونٌ؛ لأنه ليس بشيء عمل بعضه في بعض فلا ينون، وينون لأنك نونتته نكرةً، وإنما حكيت.

فإن قلت: ما بالي إن سميتته بعاقلة لم أنون؟ فإنك إن أردت حكاية النكرة جاز، ولكن الوجه ترك الصرف. والوجه في ذلك الأوّل الحكاية وهو القياس، لأنّهما شيان، لأنّهما ليس واحدٌ منهما الاسم دون صاحبه، فإنما هي الحكاية وإنما ذا بمنزلة امرأة بعد ضارب إذا قلت هذا ضاربٌ امرأة إذا أردت النكرة، وهذا ضاربٌ طلحة إذا أردت المعرفة.

وسألت الخليل عن رجلٍ يسمّى من زيد وعن زيد فقال: أقول: هذا من زيد، وعن زيدٍ. وقال أغيره في ذا الموضع وأصيره بمنزلة الأسماء كما فعل ذلك به مفرداً يعني عن ومن ولو سمّيته قط لقلت زيدٍ لقلت: هذا قط زيد، ومررت بقط زيد، حتّى تكون بمنزلة حسيك، لأنك قد حوّلتته وأغيرته، وإنما عمله فيما بعده كعمل الغلام إذا قلت: هذا غلام زيد. ألا ترى أن من زيد لا يكون كلاماً حتّى يكون معتمداً على غيره. وكذلك قط زيد، كما أن غلام زيد لا يكون كلاماً حتّى يكون معه غيره. ولو حكيتته مضافاً ولم أغيره لفعلت به ذلك مفرداً، لأنّ رأيت المضاف لا يكون حكايةً كما لا يكون المفرد حكايةً. ألا ترى أنّك لو سمّيت رجلاً وزن سبعة قلت: هذا وزن سبعة فتجعله بمنزلة طلحة. والدليل على ذلك أنّك لو سمّيت رجلاً خمسة عشر زيد لقلت: هذا خمسة عشر زيد، تغير كما تغير. أمس، لأنّ المضاف من حدّ التسمية.

قلت: فإن سمّيته بفي زيد لا تريد الفم؟ قال: أثقله فأقول: هذا في زيدٍ كما ثقلته إذا جعلته اسماً لمؤنث لا ينصرف. ولا يشبه ذا فاعبد الله، لأنّ ذا إنّما احتمال عنلهم في الإضافة حيث شبهوا آخره بآخر أب، يعني الفم مضافاً، وصار حرف الإعراب غير محرّك فيه إذ كان مفرداً على غير حاله في الإضافة. فأما في فليست هذه حاله، وبأوه تحرّك في النصب. وليس شيء يتحرّك حرف إعرابه في الإضافة ويكون على بناءٍ إلا لزمه ذلك في الانفراد. وكرهوا أن يكون على حال إن نون كان مختلاً عندهم.

ولو سمّيته طلحة وزيداً، أو عبد الله زيداً، وناديت نصبت ونوتت الآخر ونصبت، لأنّ الأوّل في موضع نصب وتنوين.

واعلم أنّك لا تنني هذه الأسماء، ولا تحقرها، ولا ترخها، ولا تصيفها ولا تجمعها. والإضافة إليها كالإضافة إلى تأبّط شراً؛ لأنّها حكايات.

وسألت الخليل عن إنّما وأنّما وكأنّما وحيثما وإمّا في، قولك: إمّا أن تفعل وإمّا أن لا تفعل، فقال: هنّ حكايات، لأنّ ما هذه لم تجعل بمنزلة موت في حضر موت. ألا ترى أنّها لم تتغير حيث عن أن يكون فيها اللغتان: الضمّ والفتح. وإنّما تدخل لمنع أن من النصب، ولتدخل حيث في الجزاء، فجاءت معيّرة، ولم تجيء كموت في حضر ولا لغواً. والدليل على أن ما مضمومة إلى إن قول الشاعر:

لقد كذبتك نفسك فأكذبها... فإن جزعاً وإن إجمال صبر

وإنّما يريدون إمّا. وهي بمنزلة ما مع أن في قولك: أمّا أنت منطلقاً انطلقت معك.

وكان يقول: إلا التي للاستثناء بمنزلة دفلى، وكذلك حتى. وأما إلا وإما في الجزاء فحكاية. وأما التي في قولك: أما زيد فمنطلق فلا تكون حكاية، وهي بمنزلة شروى. وكان يقول: أما التي في الاستفهام حكاية، وألا التي في الاستفهام حكاية. وأما قولك: ألا إنه ظريف، وأما إنه ظريف، فبمنزلة قفاً ورحى ونحو ذلك. ولعل حكاية؛ لأن اللام ها هنا زائدة، بمنزلة في لأفعلن. ألا ترى أنك تقول: علك. وكذلك كأن، لأن الكاف دخلت للتشبيه. ومثل ذلك كذا وكأى، وكذلك: ذلك، لأن هذه الكاف لحقت للمخاطبة، وكذلك أنت الناء بمنزلة الكاف. وقال: ولو سميت رجلاً: هذا، أو هؤلاء، تركته على حاله، لأنني إذا تركت هاء التثنية على حالها فإنما أريد الحكاية، فمجرها ها هنا مجراها قبل أن تكون اسماً.

وأما هلم فرعم أنها حكاية في اللغتين جميعاً، كأنها لم أدخلت عليها الهاء، كما أدخلت ها على ذا؛ لأنني لم أر فعلاً قط بني على ذا ولا اسماً ولا شيئاً يوضع موضع الفعل وليس من الفعل. وقول بني تميم: هلمن يقوي ذا، كأنك قلت: الممن فأذهبت ألف الوصل. قال: وكذلك لوما ولولا. وسمعت من العرب من يقول: لا من أين يا فتى، حكى ولم يجعلها اسماً.

ولو سميت رجلاً بو زيد، أو وزيداً، أو زيد، فلا بد لك من أن تجعله نصباً أو رفعاً أو جرّاً تقول: مررت بو زيداً، ورأيت وزيداً وهذا زيداً. كذلك الرفع والجر، لأن هذا لا يكون إلا تابعاً.

وقال: زيد الطويل حكاية، بمنزلة زيد منطلق، وهو اسم امرأة بمنزلة قبل ذلك، لأنهما شيان، كعاقلة لبيبة. وهو النداء على الأصل، تقول: يا زيد الطويل. وإن جعلت الطويل صفةً صرفته بالإعراب، وإن دعوته قلت: يا زيداً الطويل. وإن سميت زيدا وعمراً، أو طلحة عمر لم تغيره. ولو سميت رجلاً أولاء قلت: هذا أولاء. وإذا سميت رجلاً الذي رأيت والذي رأيت، لم تغيره عن حاله قبل أن يكون اسماً؛ لأن الذي ليس منتهى الاسم، وإنما منتهى الاسم الوصل؛ فهذا لا يتغير عن حاله كما لم يتغير ضارب أبوه اسم امرأة عن حاله، فلا يتغير الذي كما لم يتغير وصله. ولا يجوز لك أن تناديه كما لا يجوز لك أن تنادي الضارب أبوه إذا كان اسماً، لأنه بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام. ولو سميت الرجل المنطلق جاز أن تناديه فتقول يا الرجل منطلق لأنك سميت به بشيئين كل واحد منهما اسم تام. والذي مع صلته بمنزلة اسم واحد نحو الحارث، فال يجوز فيه النداء كما لا يجوز فيه قبل أن يكون اسماً. وأما الرجل منطلق فبمنزلة تأبط شراً، لأنه لا يتغير عن حاله، لأنه قد عمل بعضه في بعض. ولو سميت الرجل والمرجلان لم يجز فيه النداء، لأن ذا يجري مجراه قبل أن يكون اسماً في الجر والنصب والرفع.

ولا يجوز أن تقول: يا أيها الذي رأيت؛ لأنه اسم غالب كما لا يجوز يا أيها النضر وأنت تريد الاسم الغالب. وإذا ناديت بالاسم زيد وعمرو، قلت: يا زيدا وعمراً؛ لأن الاسم قد طال ولم يكن الأول المنتهى ويشرك الآخر، وإنما هذا بمنزلة إذا كان اسمه مضافاً.

وإن ناديت واسمه طلحة وهزرة نصبت بغير تنوين كنصب زيد وعمرو، وتنون زيدا وعمراً وتجريه على الأصل. وكذلك هذا وأشباهه يرد إذا طال على الأصل، كما رد ضارباً رجلاً.

وأما كزيد وبزيد فحكايات، لأنك لو أفردت الباء والكاف غيرهما ولم تثبت كما ثبتت من.

وإن سميت رجلاً عم فأردت أن تحكي في الاستفهام، تركته على حاله كما تدع أزيد وأزيد، إذا أردت النداء.

وإن أردت أن تجعله اسماً قلت: عن ماء لأنك جعلته اسماً وتمد ماءً كما تركت تنوين سبعة؛ لأنك تريد أن تجعله اسماً مفرداً أضيف هذا إليه بمنزلة قولك: عن زيد. وهن ههنا مثلها مفردة؛ لأن المضاف في هذا بمنزلة الألف واللام لا يجعلان الاسم حكاية؛ كم أن الألف واللام لا تجعلان الاسم حكاية؛ وإنما هو داخل في الاسم وبدل من التنوين،

فكانه الألف واللام.

هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة

اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءي الإضافة. فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءي الإضافة؛ وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حيٍّ أو قبيلة.

واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق ياءي الإضافة. وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتها، فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن. فمنه ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يعدل وهو القياس الجاري في كلامهم وستراه إن شار الله. قال الخليل: كلُّ شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهو على القياس.

فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هذيل: وفي فقيم كنانة: فقمي، وفي مليح خزاعة: ملحي، وفي تقيف: تقي، وفي زينة: زباني، وفي طيء: طائي، وفي العالية: علوي، والبادية بلوي، وفي البصرة: بصري، وفي السهل سهلي، وفي الدهر: دهري، وفي حيٍّ من بني عدي يقال لهم بنو عبيدة: عبيدي فضموا العين وفتحوا الباء فقالوا عبيدي؟ وحدثنا من نتق به أن بعضهم يقول في بني جذيمة جنمي، فيضم الجيم ويجريه مجرى عبيدي. وقالوا في بني الحلي من الأنصار: حيلي، وقالوا في صنعاء: صنعائي، وفي شتاء: شتوي، وفي بهراء قبيلة من قبيلة قضاة: بهرائي، وفي دستواء: دستواني مثل بحرائي.

وزعم الخليل أنهم بنوا البحر على إعلان، وإنما كان للقياس أن يقولوا: بحري. وقالوا في الأفق: أفتي، ومن العرب من يقول: أفتي فهو على القياس. وقالوا في حروراء، وهو موضع: حروري، وفي جلولاء: جلولي، كما قالوا في خراسان: خراسي، وخراساني أكثر، وخراسي لغة. وقال بعضهم: إبل حمضية إذا أكلت الحمض، وحمضية أجود. وقد يقال: بعير حامض وعاضه إذا أكل العضاه، وهو ضرب من الشجر. وحمضية أجود وأكثر وأقيس في كلامهم. وقال بعضهم: خرفي، أضاف إلى الخريف وحذف الياء. والخرفي في كلامهم أكثر من الخريفي إما أضافه إلى الخرف، وإما بنى الخريف على فعل.

وقالوا: إبل طلاحية، إذا أكلت الطلح. وقالوا في عضاه: عضاهي في قول من جعل الواحدة عضاهة مثل قتادة وفتاد. والعضاهة بكسر العين، على القياس. فأما من جعل جميع العضة عضوات، وجعل الذي ذهب الواو فإنه يقول: عضوي. وأما من جعله بمنزلة المياه وجعل الواحدة عضاهة فإنه يقول عضاهي. وسمعنا من العرب من يقول: أموي. فهذه الفتحة كالضمّة في السهل إذا قالوا سهلي. وقالوا: روحاني في الروحاء، ومنهم من يقول: روحوي كما قال بعضهم بهراوي، حدثنا بذلك يونس. وروحاوي أكثر من بهراوي.

وقالوا: في القفا: قفي، وفي طهية: طهوي، وقال بعضهم طهوي على القياس، كما قال الشاعر:  
بكل قريشي إذا ما لقيته ... سريع إلى داعي الندى والتكرم  
ومما جاء محدوداً عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين ياءي الإضافة قولك في الشأم: شآم، وفي تهامة: تهام، ومن كسر

التاء قال: تهمي، وفي اليمن يمان.

وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عوضاً من ذهاب إحدى الياءين، وكان الذين حذفوا الياء من ثقيف وأشباهه جعلوا الياءين عوضاً منها. فقلت: رأيت تامة، أليس فيها الألف؟ فقال: إنهم كسروا الاسم على أن يجعلوه فعلياً أو فعلياً، فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ردوا الألف، كأنهم بنوه تهمي أو تهمي، وكان الذين قالوا: تمام، هذا البناء كان عندهم في الأصل، وفتحهم التاء في تمامة حيث قالوا: تمام يدلك على أنهم لم يدعوا على بنائه. ومنهم من يقول: تهمي ويمان وشامي، فهذا كبحرائي وأشباهه مما غير بناؤه في الإضافة. وإن شئت قلت: يعني. وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول في الإضافة إلى الملائكة والجن جميعاً روحاني، وللجميع: رأيت روحانيين.

وزعم أبو الخطاب، أن العرب تقول له لكل شيء فيه الروح من الناس والدواب والجن. وجميع وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول شامي هذا إذا صار اسماً في غير هذا الموضع فأضفت إليه جرى على القياس، كما يجري تحقير ليلة ونحوهما إذا حوّلتهما فجعلتهما اسماً علماً. وإذا سميت رجلاص زبينة لم تقل: زباني، أو دهرام لم تقل: دهري، ولكن تقول في الإضافة إليه: زبني، ودهري. باب ما حذف الياء والواو فيه القياس

وذلك قولك في ربيعة: ربعي، وفي حنيفة: حنفي، وفي جذيمة: جنمي، وفي جهينة: جهني، وفي قتيبة: قتي، وفي شنوءة: شني، وتقديرها: شنوءة وشنعي؛ وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف؛ إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمر واحد، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغيير واحد. وهذا شبيه بالزاهم الحذف هاء طلحة، لأنهم قد يحذفون ما لا يتغير، فلما كان هذا متغيراً في الوصل كان الحذف له ألزم.

وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذ قليل، قد قالوا في سليمة: سليمي، وفي عميرة كلب: عميري. وقال يونس: هذا قليل خيشت. وقالوا في خريبة: خريبي. وقالوا سليقي للرجل يكون من أهل السليقة. وسألته عن شديدة فقال: لا أحذف، لاستثقالهم التضعيف، وكأنهم تنكبوا النقاء الدالين وسائر هذا من الحروف. قلت: فكيف تقول في بني طويلة؟ فقال: لا أحذف، لكرهيتهم تحريك هذه الواو في فعل، ألا ترى أن فعل من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدلة، فيكره هذا كما يكره التضعيف، وذلك قولهم في بني حويزة: حوزي. باب الإضافة إلى اسم

كان على أربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياء ما قبلها حرف منكسر فإذا كان الاسم في هذه الصفة أذهبت الياء إذا جئت بياء الإضافة، لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان. ولا تحرك الياء إذا كانت في هذه الصفة لم تنكسر ولم تنجر، ولا تجد الحرف الذي قبل ياء الإضافة إلا مكسوراً. فمن ذلك قولهم في رجل من بني ناجية: ناجي، وفي أدل: أدلي، وفي صحار: صحاري، وفي ثمان: ثمان، وفي رجل اسمه يمان: يمان. وإنما ثقلت لأنك لو أضفت إلى رجل اسمه بخاتي يعني أو هجري أحدثت ياءين سواهما وحذفتها. والدليل على ذلك أنك لو أضفت إلى رجل اسمه بخاتي لقلت بخاتي كما ترى.

ولو كنت لا تحذف الياءين اللتين في الاسم قبل الإضافة لم تصرف بخاتي ولكنهما ياءان تحدثان وتحذف الياءان اللتان

كانتا في الاسم قبل الإضافة.

وتقول إذا أضفت إلى رجل اسمه يرمي: يرمي كما ترى.

وإذا أضفت إلى عرقوة قلت: عرقفي.

وقال الخليل: من قال في يثرب: يثربي، وفي تغلب تغلبي ففتح مغيراً فإنه غير مثل يرمي على ذا الحدّ قال: يرموي،

كأنه أضاف إلى يرمي. ونظير ذلك قول الشاعر:

فكيف لنا باشرب إن لم تكن لنا ... دوانيق عند الحانوي ولا تقد

والوجه الحاني، كما قال علقمة بن عبدة:

كأس عزيز من الأعناب عتقها ... لبعض أربابها حانية حوم

لأنه إنما أضاف إلى مثل: ناجية، وقاض.

وقال الخليل: الذين قالوا: تغلبي ففتحوا مغيرين كما غيروا حين قالوا سهلي وبصري في بصري، ولو كان ذا لازماً

كانوا سيقولون في يشكر: يشكري، وفي جلهم: جلهمي. وأن لا يلزم الفتح دليل على أنه تغيير كالتغيير الذي

يدخل في الإضافة ولا يلزم؛ وهذا قول يونس.

باب الإضافة إلى كل شيء من نبات الياء والواو التي الياءات والواوات لامآمن، إذا كان على ثلاثة أحرف وكان

منقوصاً للفتحة قبل اللام تقول في هدى: هدوي، وفي رجل اسمه حصي: حصوي، وفي رجل اسمه رحي: رحوي.

وإنما منعهم من الياء إذا كانت مبدلة استتقلاً لإظهارها أنهم لم يكونوا ليظهروها إلى ما يستخفون، إنما كانوا

يظهرونها إلى توالي الياءات والحركات وكسرتها، فيصير قريباً من أمي؛ فلم يكونوا ليردوا الياء إلى ما يستثقلون إذ

كانت معتلة مبدلة فراراً مما يستثقلون قبل أن يضاف الاسم، فكروا أن يردوا حرفاً قد استثقلوه قبل أن يضيفوا إلى

الاسم في الإضافة، إذ كان ردّه إلى بناء هو أهمل منه في الياءات وتوالي الحركات؛ وكسرة الياء، وتوالي الياءات مما

يثقله، لأننا رأيناهم غيروا للكسرتين والياءين الاسم استتقلاً، فلما كانت الياءان والكسرة والياء فيما توالى

حركاته ازدادوا استتقلاً. وستراه إن شاء الله.

وإذا كانت الياء ثالثة، وكان الحرف قبل الياء مكسوراً، فإن الإضافة إلى ذلك الاسم تصير كالمضاف إليه في الباب

الذي فوقه، وذلك قولهم في عم: عموي، وفي رد: ردوي. وقالوا كلهم في الشجي: شجوي، وذلك لأنهم رأوا فعل

بمنزلة رأوا فعل بمنزلة فعل في غير المعتل، كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالي الحركات، فأفروا الياء وأبدلوا،

وصيروا الاسم إلى فعل، لأنها لم تكن لتثبت ولا تبدل مع الكسرة، وأرادوا أن يجري مجرى نظيره من غير المعتل،

فلما وجدوا الباب والقياس في فعل أن يكون بمنزلة فعل أفروا الياء على حالها وأبدلوا، إذ وجدوا فعل قد اتلأب

لأن يكون بمنزل فعل.

وما جاء من فعل بمنزلة فعل قولهم في النمر: نمري، وفي الحبطات حبطي، وفي شقرة: شقري، وفي سلمة: سلمى.

وكأن الذين قالوا: تغلبي أرادوا أن يجعلوه بمنزلة تفعل، كما جعلوا فعل كفعل للكسرتين مع الياءين، إلا أن ذا ليس

بالقياس اللازم، وإنما هو تغيير؛ لأنه ليس توالي ثلاث حركات. والذين قالوا: حانوي شبهوه بعموي.

وإن أضفت إلى فعل لم تغيره، لأنها إنما هي كسرة واحدة، كلهم يقولون: سمري. والدليل بمنزلة النمر، تقول: دؤلي.

وكذلك سمعناه من يونس وعيسى.

وقد سمعنا بعضهم يقول في الصعق: صعقي، يدعه على حاله وكسر الصاد، لأنه يقول: صعق، والوجه الجيد فيه:

صعقي، وصعقي جيد.

فإن أضفت إلى علبط قلت: علبطيُّ، وإلى جنبد قلت: جنبدليُّ لأنَّ ذا ليس كالتَّمر ليس فيه إلا حرفاً واحداً وهو النون وحدها، فلمَّا كثر فيه الكسر والياءات ثقل، فلذلك غيَّروه إلى الفتح.

باب لإضافة إلى فعيل وفعيل من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لامتحن، وما كان في اللفظ بمنزلةهما وذلك في قولك في عدي: وفي غني: غنويُّ، وفي قصي: قصويُّ وفي أمية: أمويُّ. وذلك أنهم كرهوا أن توالي في الاسم أربع ياءات، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سليم وتقيف حيث استثقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة، لأنَّك إذا حذف الزائدة فإنَّما تبقى التي تصير ألفاً، كأنه أضاف إلى فعلٍ أو فعلٍ.

وزعم يونس أن أناساً من العرب يقولون: أمييُّ، فلا يغيِّرون لما صار إعرابها كإعراب ما لا يعقل، شَبَّهوه به كما قالوا طيِّيُّ. وأما عديُّ فيقال وهذا أثقلن لأنه صارت مع الياءات كسرة.

وسألته عن الإضافة إلى حية فقال: حيويُّ، كراهية أن تجتمع الياءات. والدليل على ذلك قول العرب في حية بن بهدلة: حيويُّ، وحركت الياء لأنَّه لا تكون الواو ثابتة وقبلها ياء ساكنة. فإن أضفت إلى لية قلت: لوييُّ؛ لأنَّك احتجت إلى أن تحرك هذه الياء كما احتجت إلى تحريك ياء حية. فلمَّا حركتها رددتها إلى الأصل كما تردُّها إذا حركتها في التصغير. ومن قال: أمييُّ قال: حييُّ.

وكان أبو عمرو يقول: حييُّ ولييُّ. وليَّة من لويت يده ليةً.

وسألته عن الإضافة إلى عدو فقال: عدويُّ. وإلى كوة فقال: كويُّ، وقال: لا غيره لأنه لم تجتمع الياءات، وإنما أبدل إذا كثرت الياءات فأفرُّ إلى الواو فإذا قدرت على الواو ولم أبلغ من الياءات غاية الاستقبال لم أغيِّره، ألا تراهم قالوا في الإضافة إلى مرمي مرميُّ، فجعله بمنزلة البختي إذ كان آخره كآخره في الياءات والكسرة. وقالوا في مغزو: مغزويُّ؛ لأنَّه لم تجتمع الياءات. فكذلك كوة وعدو. وحيَّة قد اجتمعت فيه الياءات. فإن أضفت إلى عدو قلت: عدويُّ من أجل الهاء، كما قلت في شنوءة: شنيُّ.

وسألته عن الإضافة إلى تحية فقال: تحويُّ، وتحذف أشبه ما فيها بالمدحوف من عدي وهو الياء الأولى، وكذلك كلُّ شيء كان في آخره هكذا.

وتقول في الإضافة إلى قسي وثدي: ثدويُّ وقسويُّ؛ لأنَّها فعول فتردُّها إلى أصل البناء، وإنما كسر القاف والشاء قبل الإضافة لكسرة ما بعدهما وهو السين والذال، فإذا ذهبت العلة صارتا على الأصل. تقول في الإضافة إلى عدو: عدويُّ، وإلى عدوة: عدويُّ، وإلى مرمي: مرميُّ تحذف اليائين وتثبت ياء الإضافة. وإلى مرمية مرميُّ، تحذف اليائين الأوليين. ومن قال: حانويُّ قال: مرمويُّ.

هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياءً

وكان الحرف الذي قبل الياء ساكناً، وما كان آخره واواً وكان الحرف الذي قبل الواو ساكناً وذلك نحو ظبي ورمي وغزو ونحو، تقول، ظبيُّ ورميُّ وغزويُّ ونحويُّ، ولا تغيِّر الياء والواو في هذا الباب؛ أنه حرف جرى مجرى غير المعتل. تقول: غزو فلا تغيِّر الواو كما تغيِّر في غد. وكذلك الإضافة إلى نحي وإلى العربي.

فإذا كانت هاء التانيث بعد هذه الياءات فإنَّ فيه اختلافاً: فمن الناس من يقول في رمية: رميُّ وفي ظبية، وفي دمية: دميُّ، وفي فنية: فنيُّ، وهو القياس، من قبل أنَّك تقول رميُّ ونحيُّ فجزيره مجرى ما لا يعقل نحو درع وتوس ومتن، فلا يخالف هذا النحو، كأنك أضفت إلى شيء ليس فيه ياء.

فإذا جعلت هذه الأشياء بمنزلة ما لا ياء فيه فأجره في الهاء مجراه وليس فيه هاء، لأنَّ القياس أن يكون هذا النحو من غير المعتل في الهاء بمنزلة إذا لم تكن فيه الهاء، ولا ينبغي أن يكون أبعد من أمييُّ، فإذا جاز في أمية أمييُّ، فهو أن

يجوز في رميِّ أجدر، لأنَّ قياس أميَّة وأشباهاها التغير. فهذا الباب يجرونه مجرى غير المتعل. وحدثنا يونس أنَّ أبا عمرو وكان يقول في ظبية: ظبيٌّ. ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا إذ جاز في أميَّة وهي معتلة، وهي أثقل من رميِّ: وأما يونس فكلن يقول في ظبية: ظبويٌّ، وفي دمية: دمويٌّ، وفي فتية: فتويٌّ. فقال الخليل: كأنهم شبَّهوها حيث دخلتها الهاء بفعلة؛ لأنَّ اللَّفظ بفعلة إذا أسكنت العين وفعلة من بنات الواو سواء. يقول: لو بينت فعلة من بنات الواو لصارت ياءً، لو أسكنت العين على ذلك المعنى لثبتت ياءً ولم ترجع إلى الواو، فلمَّا رأوها آخرها يشبه آخرها جعلوا إضافتها كإضافتها، وجعلوا دمية كفعلة، وجعلوا فتية بمنزلة فعلة. هذا قول الخليل: وزعم أنَّ الأول أقيسهما وأعرجهما. ومثل هذا قولهم في حى من العرب يقال لهم: بنو زنية: زنويٌّ، وفي البطية: بطويٌّ.

وقال: لا أقول في غزوةٍ إلاَّ غزويٌّ، لأنَّ ذا لا يشبه آخره آخر فعلة إذا أسكنت عينها. ولا تقول في غدوةٍ إلاَّ غدويٌّ لأنه لا يشبه فعلة ولا فعلة، ولا يكون فعلة ولا فعلة من بنات الواو هكذا. ولا تقول في عروةٍ إلاَّ عرويٌّ لأنَّ فعلة من بنات الواو إذا كانت واحدة فعل لم تكن هكذا وإنما تكون ياء، ولو كانت فعلة ليست على فعل كما أن بسرة على بسر لكان الحرف الذي قبل الواو يلزمه التحريك، ولم يشبه عروة، وكنت إذا أضفت إليه جعلت مكان الواو ياءً كما فعلت ذلك بعرقوة، ثم يكون في الإضافة بمنزلة فعل. وإن أسكنت ما قبل الواو في فعلة من بنات الواو التي ليست واحدة فعل فحذفت الهاء لم تغير الواو، لأنَّ ما قبلها ساكن. ويقويُّ أنَّ الواوات لا تغير قولهم في بني جروة، وهم حيٌّ من العرب: حرويٌّ. وأما يونس فجعل بنات اليباء في ذا وبنات الواو سواء، ويقول في عروة: عرويٌّ. وقولنا: عرويٌّ. هذا باب الإضافة إلى كلِّ شيء لآمه ياء أو واو وقبلها ألف ساكنة غير مهموزة وذلك نحو سقاية وصلاية ونفاية وشقاوة وغباوة. تقول في الإضافة إلى سقاية: سقائيٌّ، وفي صلاية: صالحيٌّ، وإلى نفاية: نفايٌّ، كأنك أضفت إلى سقاء وإلى صلاء، لأنَّك حذفت الهاء، ولم تكن اليباء لثبتت بعد الألف فأبدلت الهمزة مكانها، لأنَّك أردت أن تدخل ياء الإضافة على فعال أو فعال أو فعال. وإن أضفت إلى شقاوة وغباوة وعلاوة قلت: شقاويٌّ وغباويٌّ وعلاويٌّ؛ لأنَّهم قد يبدلون مكان الهمزة الواو لتقلها، ولأنَّها مع الألف مشبهة بآخر حمراء حين تقول: حمراويٌّ وحمراوان. فإن خففت الهمزة فقد اجتمع فيها لأنَّها تستقل وهي مع ما شبهها وهي الألف، وهي في موضع اعتلال وآخره كآخره حمراء. فإن خففت الهمزة اجتمعت حروف مشابهة كأنها ياءات، وذلك قولك في كساء: كساوان، ورداء: رداوان، وعلباء: علباوان.

وقالوا في غداء: غداويٌّ، وفي رداء: رداويٌّ، فلما كان من كلامهم قياساً مستمراً أن يبدلوا الواو مكان هذه الهمزة في هذه الأسماء استثنياً لها، صارت الواو إذا كانت في الاسم أولى؛ لأنَّهم قد يبدلونها وليست في الاسم فراراً إليها، فإذا قدروا عليها في الاسم لم يخرجوها، ولا يفرِّون إلى اليباء لأنَّهم لو فعلوا ذلك صاروا إلى نحو ما كانوا فيه؛ لأنَّ اليباء تشبه الألف فيصير بمنزلة ما اجتمع فيه أربع ياءات؛ لأنَّ فيها حينئذ ثلاث ياءات، والألف شبيهة باليباء فتضارع أميٌّ؛ فكرهوا أن يفرِّوا إلى ما هو أثقل ممَّا هم فيه، فكرهوا اليباء كما كرهوا في حصيٍّ ورحيٍّ. قال الشاعر، وهو جرير، في بنات الواو:

إذا هبطن سماوياً موارد... من نحو دومة خبت قلَّ تعريسي

وباء درحاية بمنزلة اليباء التي من نفس الحرف، ولو كان مكانها واو كانت بمنزلة الواو التي من نفس الحرف؛ لأنَّ هذه الواو واليباء يجريان مجرى ما هو نفس الحرف، مثل السَّماوي والطفَّاوي.

وسألته عن الإضافة إلى رايةٍ وطايةٍ وثايةٍ وآيةٍ ونحو ذلك، فقال: أقول رائيٌّ وطائيٌّ وثائيٌّ وآئيٌّ. وإنما همز  
والاجتماع الياءات مع الألف، والألف تشبّه بالياء، فصارت قريباً مما تجتمع فيه أربع ياءات، فهمزوها استقلاً،  
وأبدلوا مكانها همزة، لأنهم جعلوها بمنزلة الياء التي تبدل بعد الألف الزائدة؛ لأنهم كرهوها هاهنا كما كرهت ثم،  
وهي هنا بعد ألف كما كانت ثم، وذلك نحو ياء رداء.

ومن قال: أمييٌّ قال: آييٌّ وراييٌّ بغير همز، لأن هذه لام غير معتلة، وهي أولى بذلك أنه ليس فيها أربع ياءات،  
ولأنها أقوى. وتقول واو فتثبت كما تثبت في غزوة. ولو أبدلت مكان الياء الواو فقلت: ثاويٌّ وآويٌّ وطاويٌّ  
وراويٌّ جاز ذلك، كما قالوا: شاويٌّ، فجعلوا الواو مكان الهمزة. ولا يكون في مثل سقايةٍ سقاييٌّ فكسر الياء ولا  
تممز، لأنها ليست من الياءات التي لا تعتل إذا كانت نتهى الاسم، كما لا تعتل ياء أمية إذا لم تكن فيها هاء.  
ومثل ذلك قصيٌّ، منهم من يقول: قصيٌّ.

وإذا أضفت إلى سقاية فكأنك أضفت إلى سقاء، كما أنك لو أضفت إلى رجل اسمه ذو جمة قلت: ذوويٌّ كأنك  
أضفت إلى ذواً. ولو قلت: سقاويٌّ جاز فيه وفي جميع جنسه كما يجوز في سقاء.  
وحولاً وبردانياً بمنزلة سقاية؛ لأن هذه الياء لا تثبت إذ كانت منتهى الاسم، والألف تسقط في النسبة لأنها  
سادسة فهي كهاء درحاية.

واعلم أنك إذا أضفت إلى ممدود منصرف فإن القياس والوجه أن تقرأه على حاله؛ لأن الياءات لم تبلغ غاية  
الاستقلال، ولأن الهمزة تجري على وجوه العربية غير معتلة مبدلة. وقد أبدلها ناس من العرب كثير على ما فسّرنا،  
يجعل مكان الهمزة واواً.

وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدال فيها جائز، كما كان فيما كان بدلاً من واو أو ياء، وهو فيها قبيح.  
وقد يجوز إذا كان أصلها الهمز مثل قراء ونحوه.

هذا باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف وذلك نحو ملهى  
ومرميٍّ، وأعشى وأعمى، فهذا يجري مجرى ما كان على ثلاثة أحرف وكان آخره ألفاً مبدلة من حرف من  
نفس الكلمة نحو حصيٍّ ورحيٍّ.

وسألت يونس عن معزى وذفرى فيمن نون فقال: هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة، كما صار عليها حين انصرف  
بمنزلة رداء في الإضافة والثنية، ولا يكون أسوأ حالاً في ذا من حبلى.

وسمعا العرب يقولون في أعيا: أعيويٌّ. بنو أعيا: حي من العرب من جرم. وتقول في أحوي: أحوويٌّ. وكذلك سمعا  
العرب تقول.

هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفاً زائدة لا ينون وكان على أربعة أحرف وذلك نحو حبلى ودفلى؛  
فأحسن القول فيه أن تقول: حبلىٌ ودفلىٌ؛ لأنهما زائدة لم تحيئ لتلحق بنات الثلاثة بنات الأربعة، فكرهوا أن  
يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما اشبه ما هو من نفس الحرف.  
وقالوا في سلى: سلىٌ.

ومنهم من يقول: دفلاويٌّ، فيفرق بينها وبين التي من نفس الحرف بأن يلحق هذه الألف فيجعله كآخر ما لا يكون  
آخره إلا زائداً غير متون، نحو: حمراويٌّ وضهياويٌّ، فهذا الضرب لا يكون إلا هكذا، فبنوه هذا البناء ليفرقوا بين  
هذه الألف وبين التي من نفس الحرف، فقالوا في دهنا: دهناويٌّ، وقالوا في دنيا: دنياويٌّ وإن شئت قلت دنبيٌّ على  
قولهم سلىٌ.

ومنهم من يقول: حبلوى فيجعلها بمنزلة ما هو نفس الحرف. وذلك أنهم رأوها زائدة بيني عليها الحرف، ورأوا الحرف في الغدة والحركة والسكون كملهي فشبهوها بها، كما أنهم يشبهون الشيء بالشيء الذي يخالفه في سائر المواضع.

قال: فإن قلت في ملهي: ملهي لم أر بذلك بأساً، كما لم أر بحبلوى بأساً. وكما قالوا: مدارى فجاءوا به على مثال: حبالى وعدادى ونحوهما من فعلى، وكما تستوي الزيادة غير المونة والتي من نفس الحرف إذا كانت كل واحدة منهما خامسة.

ولا يجوز ذا في قفاً، لأن قفاً وأشباهه ليس بزنة حبلوى، وإنما هي على ثلاثة أحرف فلا يحذفونها. وأما حمزى فلا يكون حمزواً ولا ولكن حمزياً، لأنها ثقلت وجاوزت زنة ملهي فصارت بمنزلة حبارى لتتابع الحركات. ويقوي ذلك أنك لو سميت امرأة قدماً لم تصرفها كما لم تصرف عناق. والحذف في معزى أجوز، إذ جاز في ملهي لأنها زائدة. وأما حبلوى فالوجه فيها ما قلت لك.

قال الشاعر:

كأنما يقع البصري بينهم ... من الطوائف والأعناق بالوهم

يريد: بصرى.

هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف تقول في حبارى: حباري، وفي جمادى: جمادي، وفي قرقرى: قرقرى. وكذلك كل اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف. وسألت يونس عن مرامي فقال: مرامي، جعلها بمنزلة الزيادة. قال: لو قلت: مراموي لقلت: حباروي، كما أجازوا في حبلوى حبلوي. ولو قلت ذا لقلت في مقلولي: مقلولي. وهذا لا يقوله أحد، إنما يقال: مقلولي، كما تقول في يهيري يهيري. فإذا سوى بين هذا رابعاً وبين الألف فيه زائدة نحو حبلوى لم يجز إلا أن تجعل ما كان من نفس الحرف إذا كان خامساً بمنزلة حبارى. وإن فرقت، بين الزائد وبين الذي من نفس الحرف دخل عليك أن تقول في قبعثري: قبعثروي، لأن آخره منون فجرى مجرى ما هو من نفس الكلمة. فإن لم تقل ذا وأخذت بالعدد فقد زعمت أنهما يستويان. وإنما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعداً الحذف لأنه حين كان رابعاً في الاسم بزنة ما ألفه من نفسه، فلما كثر العدد كان الحذف لازماً، إذ كان من كلامهم أن يحذفوه في المنزلة الأولى.

وإذا أزداد الاسم ثقلاً كان الحذف ألزم، كما أن الحذف لربيعه حين اجتمع تغييران. وأما الممدود، مصروفاً كان أو غير مصروف، كثر عدده أو قل، فإنه لا يحذف، وذلك قولك في خفساء: خفساوي، وفي حرملاء: حرملوي وفي معيوراء معيوراوي. وذلك أن آخر الاسم لما تحرك وكان حياً يدخله الجرّ والرفع والنصب صار بمنزلة: سلامان وزعفران، وكالأواخر التي من نفس الحرف نحو: آحر نجاب واشهيباب، فصارت هكذا كما صار آخر معزى حين نون بمنزلة آخر مرمي. وإنما جسروا على حذف الألف لأنها ميتة لا يدخلها جر ولا رفع ولا نصب فحذفوها كما حذفوا ياء ربيعة وحنيقة. ولو كانت الياءان متحركتين لم تحذف لقوة المتحرك. وكما حذفوا الياء الساكنة من ثمان حيث أضفت إليه. فإتوا جعلوا ياء الإضافة عوضاً. وهذه الألف أضعف، تذهب مع كل، تذهب مع كل حرف ساكن، فإتوا هذه معاينة كما عاقبت هاء الجحاجة ياء الجحاجيح، فإتوا يجسرون بهذا على هذه الحروف الميتة.

وسترى للمتحرك قوة ليست للساكن في مواضع كثيرة إن شاء الله تعالى.  
ولو أضفت إلى عشر، وهو التراب، أو حثيل، لأجربته مجرى حميري.

وزعم يونس أن مثي بمنزلة معزى ومعطى، وهو بمنزلة مراعى، لأنه حمسة أحرف. وإن جعلته كذلك فهو ينبغي له أن يميز في عبدي: عبدوي، كما جاز في حبلى: حبلوي. فإن جعل النون بمنزلة حرف واحد، وجعل زنته كزنته فهو ينبغي له أن سمى رجلاً باسم مؤنث على زنة معدد مدغم مثله أن يصرفه، ويجعل المدغم كحرف واحد. فهذه النون الأولى بمنزلة حرف ساكن ظاهر. وكذلك يجري في بناء الشعر وغيره.

فأما المصروف نحو حراء فمن العرب من يقول: حراوي، ومنهم من يقول حرائي، لا يحذف الهمزة. هذا باب الإضافة إلى كل اسم ممدود لا يدخله التثنية كثير العدد كان أو قليله فالإضافة إليه أن لا يحذف منه شيء، وتبدل الواو مكان الهمزة ليفرقوا بينه وبين المنون الذي هو من نفس الحرف وما جعل بمنزلته، وذلك قولك في زكرياء: زكرياوي، وفي بروكاه: بروكاوي.

هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين اعلم أن كل اسم على حرفين ذهب لأمه ولم يرد في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء، كان أصله فعل أو فعل أو فعل، فأثك فيه بالخيار، إن شئت تركته على بنائه قبل أن تصيف إليه، وإن شئت غيرته فرددت إليه ما حذف منه، فجعلوا الإضافة تغير فترد كما تغير فنحذف، نحو الف حبلى، وباء ربيعة وحنيفة، فلما كان ذلك من كلامهم غيروا بنات الحرفين التي حذف لأمهن بأن ردوا فيها ما حذف منها، وصرت في الرد وتركه على حاله بالخيار، كما صرت في حذف ألف حبلى وتركها بالخيار.

وإنما صار تغيير بنات الحرفين الرد لأنها أسماء مجهودة، لا يكون اسم على أقل من حرفين، فقويت الإضافة على رد اللامات كما قويت على حذف ما هو من نفس الحرف حين كثر العدد، وذلك قولك: مراعى. فمن ذلك قولهم في دم: دمي، وفي يد: يدي، وإن شئت قلت: دموي ويدي، كما قالت العرب في غد: غدوي. كل ذلك عربي.

فإن قال: فهلاً قالوا: غدوي، وإنما يد وغد كل واحد منهما فعل، يستدل على ذلك بقول ناس من العرب: آتيك غدواً، يريدون غداً.

قال الشاعر:

وما الناس إلا كالديار وأهلها... بما يوم حلّوها وغدواً بلاقع

وقولهم: أيد، وإنما هي أفعال، وأفعال جماع فعل؟ لأنهم ألحقوا ما ألحقوا ولا يريدون أن يخرجوا من حرف الإعراب التحرك الذي كان فيه، لأنهم أرادوا أن يزيلوا، لجهد الاسم، ما حذفوا منه، فلم يزيلوا أن يخرجوا منه شيئاً كان فيه قبل أن يضيفوا، كما أنهم لم يكونوا ليحذفوا حرفاً من الحروف من ذا الباب، فتركوا الحروف على حالها، لأنه ليس موضع حذف.

ومن ذلك أيضاً قولهم في ثبة: ثبي وثبوي، وشفة: شفي وشفهي.

وإنما جاءت الهاء لأن اللام من شفة الهاء. ألا ترى أنك تقول: شفاه وشفهية في التصغير.

وتقول في حر: حرّي، وحرحي، لأن اللام الحاء، تقول في التصغير: حريح، وفي الجمع: أحراح.

وإن أضفت إلى رب فيمن خفف فرددت قلت ربّي. وإنما أسكنت كراهية التضعيف، فيعاد بناؤه. ألا تراهم قالوا

في قرّة قريّ لأنها من التضعيف، كما قالوا في شديدة: شديدي كراهية التضعيف، فيعاد بناؤه.

باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد وذلك قولك في أب أوي، وفي أخ: أخوي، وفي حم: حموي، ولا يجوز

إلاّ ذا، من قبل أنّك تردّ من بنات الحرفين التي ذهبت لاماكن إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية، ولا في الجمع بالتاء؛ فلما أخرجت التثنية الأصل لزم الإضافة أن تخرج الأصل، إذ كانت تقوى على الردّ فيما لا يخرج لامه في تثنيته ولا في جمعه بالتاء، فإذا ردّ في الأضعف في شيء كان في الأقوى أردّ: واعلم أنّ من العرب من يقول: هذا هنونك ورأيت هناك ومررت بهنيك، ويقول: هنون فيجره مجرى الأب. فمن فعل ذا قال: هنوت، يرده في التثنية والجمع بالتاء، وسنة وسنوت، وضعة وهو نبت ويقول: ضעות، فإذا أضفت قلت: سنويّ وهنويّ.

والعلة ههنا هي العلة في: أب وأخ ونحوهما.

ومن جعل سنة من بنات الهاء قال: سنيهة وقال: ساهت، فهي بمنزلة شفة، تقول: شفهيّ وشهبيّ.

وتقول في عضة: عضويّ، على قول الشاعر:

هذا طريق يأزم للآزما ... وعضوات تقطع اللهازما

ومن العرب من يقول: عضيهة، يجعلها من بنات الهاء بمنزلة شفة إذا قالوا ذلك.

وإذا أضفت إلى أخت قلت: أخويّ، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس.

وذا القياس قول الخليل، من قبل أنّك لما جمعت بالتاء حذف تاء التانيث كما تحذف الهاء، وردت إلى الأصل.

فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء، وهي أردّله إلى الأصل.

وسمعنا من العرب من يقول في جمع هنت: هنوت. قال الشاعر:

أرى ابن نزار قد جفاني وملني ... على هنوت كلّها متتابع

فهي بمنزلة أخت وأما يونس فيقول أختي وليس بقياس.

هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين فإن شئت تركته في الإضافة على حاله قبل أن يضيف، وإن

شئت حذف الزوائد ورددت ما كان له في الأصل. وذلك: ابن واسم واست، واثان واثنتان وابنة. فإذا تركته

على حاله قلت: اسميّ واستيّ وابنيّ واثنيّ في اثنين واثنتين.

وحدثنا يونس: أن أبا عمرو كان يقوله.

وإن شئت حذف الزوائد التي في الاسم ورددته إلى أصله فقلت: سمويّ وبنويّ وستهيّ. وإنما جنت في استٍ بالهاء

لأنّ لامها هاء، ألا ترى أنّك تقول: الأستاه وستيهة في التحقير، وتصديق ذلك أنّ أبا الخطاب كان يقول: إنّ

بعضهم إذا أضاف إلى أبناء فارس قال: بنويّ. وزعم يونس أن أبا عمرو وزعم أنّهم يقولون: ابنيّ، فيتركه على حاله

كما ترك دم.

وأما الذين حذفوا الزوائد ورددوا فإنهم جعلوا الإضافة تقوى على حذف الزوائد كقوتها على الردّ كما قويت على

الردّ في دم، وإنما قويت على حذف الزوائد لقوتها على الردّ، فصار ماردّ عوضاً. ولم يكونوا ليحذفوا ولا يرددوا

لأنهم قد ردّوا ما ذهب من الحرف للإخلال به، فإذا حذفوا شيئاً ألزموا الردّ، ولم يكونوا ليرددوا والزائد، لأنّه إذا

قوي على ردّ الأصل قوي على حذف ما ليس من الأصل، لأنهما متعاقبان.

وسألت الخليل عن الإضافة إلى ابسم فقال: إن شئت حذف الزوائد فقلت: بنويّ كأنك أضفت إلى ابن. وإن شئت

تركته على حاله فقلت: ابسميّ كما قلت: ابنيّ واستيّ.

واعلم أنّك إذا حذف فلا بدّ لك من أن تردّ، لأنه عوض وإنما هي معاقبة، وقد كنت تردّ ما عدة حروفه حرفان

وإن لم يحذف منه شيء، فإذا حذف منه شيئاً وقصته منه كان العوض لازماً. وأمّا بنت فإنك تقول: بنويّ من قبل

أن هذه التاء التي هي للتانيث لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء.

وذلك لأنهم شبَّهوها بهاء التأنيث، فلمَّا حذفوا وكانت زيادة في الاسم كتاء سنبطة وتاء عفريت، ولم تكن مضمومة إلى الاسم كالهاء، يدلُّك على ذلك سكون ما قبلها، جعلناها بمنزلة ابن.  
فإن قلت: بنيُّ جائر كما قلت: بنات، فإنَّه ينبغي لك أن تقول بنيُّ في ابني؛ كما قلت في بنون، فإنَّما ألزموا هذه الردَّ في الإضافة لقوتها على الرد، ولأنَّها قد ترد ولا حذف، فالتاء يعوِّض منها كما يعوِّض من غيرها. وكذلك: كلتا وثنتان، تقول: كلويٌّ وثنويٌّ، وبنتان: بنويٌّ.  
وأما يونس فيقول ثنيتي، وينبغي له أن يقول: هنيتي في هنه؛ لأنَّه إذا وصل فهي تاء كتاء التأنيث.  
وزعم الخليل أن من قال بنتي قال هنتي وهذا لا يقوله أحد وأعلم ذيت بمنزلة بنت، وإنَّما أصلها ذية عمل بها ما عمل بينت. يدلُّك عليه اللفظ والمعنى، فالقول في هنت وذيت مثله في بنت، لأنَّ ذيت يلزمها التشكيل إذا حذف التاء.

ثمَّ تبدل واواً مكان التاء، كما كنت تفعل لو حذف التاء من أخت و بنت، وإنَّما ثقَّلت كتثقيلك كي اسما.  
وزعم أن أصل بنت وابنة فعل كما أن أخت فعل؛ يدلُّك على ذلك أخوك وأخاك وأخيك، وقول بعض العرب فيما زعم يونس آخاء. فهذا جمع فعل.  
وتقول في الإضافة إلى ذية وذيت: ذيوبيٌّ فيهما؛ وإنَّما منعك من ترك التاء في الإضافة أنَّه كان يصير مثل: أختي، وكما أن هنت أصلها فعل، يدلُّك على ذلك قول بعض العرب: هنوك، وكما أن است فعل يدلُّك على ذلك أستاها.  
فإن قيل: لعله فعل أو فعل فإنه يدلُّك على ذلك قول بعض العرب سه، لم يقولوا: سه ولا سه، وقولهم: ابن ثم قالوا: بنون ففتحوا يدلُّك أيضاً.

واثنتان بمنزلة ابنة، أصلها فعل، لأنَّه عمل بها ما عمل بابنة؛ وقالوا في الاثنين: أثناء؛ فهذا يقويُّ فعل، وأنَّ نظائرها من الأسماء أصلها تحرك العين، وهنت عندنا متحركة العين تجعلها بمنزلة نظائرها من الأسماء، وتلحقها بالأكثر.  
ولم يجيء شيء هكذا ليست عينه في الأصل متحركة إلا ذيت؛ وليست باسم متمكَّن.  
وأما كلتا فيدلُّك على تحريك عينها قولهم: رأيت كلا أخريك: فكلا كمعاً واحد الأمعاء ومن قال: رأيت كلتا أختيك، فإنَّه يجعل الألف ألف تأنيث. فإن سُمِّيَ بها شيئاً لم يصرفه في معرفة ولا نكرة، وصارت التاء بمنزلة الواو في شروى.

ولو جاء شيء مثل بنت وكان أصله فعل أو فعل واستبان لك أن أصله فعل أو فعل؛ لكان في الإضافة متحرك العين، كأنك تحذف إلى اسم قد ثبت في الكلام على حرفين، فإنما تردُّ والحركة قد ثبتت في الاسم.  
وكلَّ اسم تحذف منه في الإضافة شيئاً فكأنك ألحقت ياء في الإضافة اسماً لم يكن فيه شيء مما حذف، لأنَّك إنَّما تلحق ياء في الإضافة بعد بناء الاسم.

ومن ثمَّ جعل ذيت في الإضافة كأنها اسم لم يكن فيه قبل الإضافة تاء، كذلك ثقَّلتها كتثقيلك: كي، ولو، وأو، أسماء.

وأما فم فقد ذهب من أصله حرقان، لأنَّه كان أصله فوه، فأبدلوا الميم مكان الواو، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم، فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دم، ثبتت في الاسم في تصرفه في الجرِّ والنصب، والإضافة والتثنية. فمن ترك دم على حاله إذا اضاف، ترك فم على حاله، ومن ردَّ إلى دم اللام ردَّ إلى فم العين فجعلها مكان اللام، كما جعلوا الميم مكان العين في فم.

قال الشاعر وهو القرزدي:

هما نفثا في في من فمويها ... على الناتج العوي أشدّ رجلم  
وقالوا: فموان، فإتما ترد في الإضافة كما ترد في التنثية وفي الجمع بالثاء، وتبني الاسم كما تسي به، إلا أن الإضافة  
أقوى على الردّ. فإن قال: فمان فهو بالخيار، إن شاء قال: فمويّ، وإن شاء قال: فميّ. ومن قال: فموان قال:  
فمويّ على كلّ حال.

وأما الإضافة إلى رجل اسمه ذو مال فإنك تقول: ذويّ، كأنتك أضفت إلى ذواً. وكذلك فعل به حين أفرد وجعل  
اسماً، ردّ إلى أصله؛ لأن أصله فعل، يدلك على ذلك قولهم: ذواتا، فإن أردت أن تضيف فكأنك أضفت إلى مفرد لم  
يكن مضافاً قطّ، فافعل به فلعلك به إذا كان اسماً غير مضاف.

وكذلك الإضافة إلى ذاه ذويّ، لأنك إذا أضفت حذف الهاء، فكأنك تضيف إلى ذي، إلا أن الهاء جاءت بالألف  
والفتحة، كما جاءت بالفتحتين في امرأة، فأصل أولى به، إلا أن تغير العرب منه شيئاً فتدعه على حاله نحو: فم.  
وإذا أضفت إلى رجل اسمه فوزيد فكأنك إنّما تضيف إلى فم، لأنك إنّما تريد أن تفرد الاسم ثم تضيف إلى الاسم.  
فافعل به فلعلك به إذا أفردته اسماً. وأما الإضافة إلى شاء فشواويّ، كذلك يتكلمون به.  
قال الشاعر:

فلست بشاويّ عليه دمامة ... إذا ما غدا يغدو بقوس وأسهم

وإن سميت به رجلاً أجرته على القياس تقول، شائيّ، وإن شئت قلت شاوي كما قلت: عطاويّ، كما تقول في  
زبيبة وتقيف بالقياس إذا سمّت به رجلاً.

وإذا أضفت إلى شاة قلت: شاهيّ، تردّ ما هو من نفس الحرف، وهو الهاء. ألا ترى أنك تقول: شويهة، وإنما أردت  
أن تجعل شاة بمنزلة الأسماء، فلم يوجد شيء هو أولى به مما هو من نفسه، كما هو التحقير كذلك.  
وأما الإضافة إلى لات من اللات والعزى، فإنك تملؤها كما تمد لا إذا كانت اسماً، كما تثقل لو وكى إذا كان كلّ  
واحد منهما اسماً. فهذه الحروف وأشبهها التي ليس لها دليل بتحقيق ولا جمع ولا فعل ولا تنثية إنّما تجعل ما ذهب  
منه مثل ما هو فيه ويضعف، فالحرف الأوسط ساكن على ذلك يبنى، إلا أن تستدلّ على حركته بشيء. وصار  
الإسكان أولى به لأن الحركة زائدة، فلم يكونوا ليحرّكوا إلا بثبت، كما أنهم لم يكونوا ليجمعوا اللّهمزة من لو غير  
الواو إلا بثبت، فحرت هذه الحروف على فعل أو فعل أو فعل.  
وأما الإضافة إلى ماء فمائيّ، تدعه على حاله، ومن قال: عطاويّ قال: ماويّ يجعل الواو مكان الهمزة، وشاويّ  
بقوى هذا.

وأما الإضافة إلى امرئ فعلى القياس تقول امرئيّ وتقديرها إمريّ لأنه ليس من بنات الحرفين وليس الألف ههنا  
بعوض فهو كالإطلاق اسم رجل وإن أضعت إلى امرأة فكذلك تقول امرئيّ، امرئ، لأنك كأنك تضيف إلى  
امرئ، فالإضافة في ذا كالإضافة إلى استغاثة إذا قلت: استغاثي. وقد قالوا: مرئيّ تقديرها: مرعيّ في امرئ القيس،  
وهو شاذ.

هذا باب الإضافة إلى ما ذهب فائوه من بنات الحرفين وذلك عدة وزنة. فإذا أضفت قلت: عديّ وزنيّ، ولا ترده  
الإضافة إلى أصله، لبعدها من ياء الإضافة، لأنّها لو ظهرت لم يلزمها اللام لو ظهرت من التنغير، لوقوع الياء  
عليها.

ولا تقول: عدويّ بعد اللام شيئاً ليس من الحرف، يدلك على ذلك التصغير. ألا ترى أنّك تقول: وعيدة فتردّ  
الفاء، ولا ينبغي أن تلحق الاسم زائدة، فتجعلها أولى من نفس الحرف في الإضافة كما لم تفعل ذلك في التحقير،

ولا سبيل إلى ردّ الفاء لبعدها، وقد ردّوا في التشبية والجمع بالناء بعض ما ذهب لاماته، كما ردّوا في الإضافة، فلو ردّوا في الإضافة الفاء لجاء بعضه مردوداً في الجميع بالناء فهذا دليل على أن الإضافة لا تقوى حيث لم يرثوا في الجميع بالناء.

فإن قلت: أضع الفاء في آخر الحرف لم يجز، ولو جاز ذا لجاز أن تضع الواو والياء إذا كانت لاما في أوّل الكلمة إذا صغرت. ألا تراهم جاؤوا بكلّ شيء من هذا في التحقير على أصله. وكذا قول يونس، ولا نعلم أحداً يوثق بعلمه قال خلاف ذلك.

وتقول في الإضافة إلى شية: وشويّ، لم تسكن العين كما لم تسكن الميم إذا قال: دمويّ، فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شجويّ، وإنّما ألحقت الواو ههنا كما ألحقتها في عه حين جعلتها اسماً ليشبه الأسماء، لأنك جعلت الحرف على مثال الأسماء في كلام العرب. وإنّما شية وعدة فعلة، لو كان شيء من هذه الأسماء فعلة لم يحذفوا الواو، كما لم يحذفوا في الوجبة والثوبه والوحدة وأشباهها. وسترى بيان ذلك في بابه إن شاء الله.

فإنّما ألقوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على العينات وحذفوا الفاء، وذلك نحو عدة وأصلها وعده وشية وأصلها وشية، فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها على العين. وكذلك أخواتها.

هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم ولي آخره ياءين مدغمةً إحداها في الأخرى وذلك نحو أسيدٍ، وحميرٍ، ولييدٍ، فإذا أضفت إلى شيء من هذا تركت الياء الساكنة وحذفت المتحرّكة لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم، فلما كثرت الياءات وتقاربت وتوالت الكسرات التي في الياء واللال استثقلوه، فحذفوا، وكان حذف المتحرك هو الذي يخففه عليهم؛ لأنهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتوالى فيه من الحركات التي لا يكون حرف عليها مع تقارب الياءات والكسرتين في الثقل مثل أسيدٍ، لكرهيتهم هذه المتحرّكات. فلم يكونوا ليفرّوا من الثقل إلى شيء هو في الثقل مثله وهو أقلّ في كلامهم منه، وهو أسيدٍ وحميرٍ ولييدٍ. وكذلك تقول العرب.

وكذلك سيد وميت ونحوهما؛ لأنهما ياءان مدغمةً إحداها في الأخرى، يليها آخر الاسم. وهم ممّا يحذفون هذه الياءات في غير الإضافة. فإذا أضفوا فكثرت الياءات وعدد الحروف ألزموا أنفسهم أن يحذفوا.

فما جاء محذوفاً من نحو سيّد وميّت: هين وميت، ولين وطيب وطيء، فإذا أضفت لم يكن إلّا الحذف، إذ كنت تحذف هذه الياء في غير الإضافة. تقول: سيديّ وطبيّ إذا أضفت إلى طيب. ولا اراهم قالوا طائيّ إلّا فراراً من طينيّ وكان القياس طينيّ وتقديرها طيغيّ ولكهم جعلوا الألف مكان الياء، وبنوا الاسم على هذا كما قالوا في زبينة: زبانيّ.

وإذا أضفت إلى مهيمٍ قلت: مهيميّ لأنك إذ حذفت الياء التي تلي الميم صرت إلى مثل أسيدٍ فتقول: مهيميّ، فلم يكونوا ليجمعوا على الحرف هذا الحذف كما أنّهم إذا حقّروا عيضموز لم يحذفوا الواو لأنهم لو حذفوا الواو احتاجوا إلى أن يحذفوا حرفاً آخر حتّى يصير إلى مثال التحقير، فكرهوا أن يحملوا عليه هذا وحذف الياء. وستراه مبيّناً في بابه إن شاء الله. فكان ترك هذه الياء إذ لم تكن متحرّكة كياء تميم، وفصلت بين آخر الكلمة والياء المشدّدة، فكان أحبّ إليهم ممّا ذكرت لك، وخفّ عليهم تركها لسكونها، تقول: مهيميّ فلا تحذف منها شيئاً، وهو تصغير مهوم.

باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتشبية وذلك قولك: مسلمون ورجلان ونحوهما؛ فإذا كان شيء من هذا اسم رجل فأضفت إليه حذفت الزائدتين الواو والنون، والألف والنون، والياء والنون لأنّه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجران، فنذهب الياء لأنّها حرف الإعراب، ولأنّه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها لأنّها زيدا معا ولا تثبتان إلّا

معا. وذلك قولك رجليّ ومسلميّ.

ومن قال من العرب: هذه قنّسرون، ورأيت قنّسرين، وهذه يبرون، ورأيت يبرين، قال: يبريّ وقنّسريّ. وكذلك ما أشبه هذا.

ومن قال: هذه يبرين، قال: يبريّ كما تقول: غسليّ، وسريجين سريجيّ. فأما قنّسون ونحوها فكأنهم الحقوا

الزائدين قنّسر، وجعلوا الزائدة التي قبل النون حرف الإعراب، كما فعلوا ذلك في الجمع.

هذا باب الإضافة إلى كل اسم لحقته التاء للجمع وذلك مسلمات وقمرات ونحوهما. فإذا سميت شيئاً بهذا النحو ثم

أضفت إليه: مسلميّ وقمريّ، وتحذف كما حذف الهاء، وصارت كاهاء في الإضافة كما صارت في المعرفة حين

قلت: رأيت مسلمات وقمرات قبل. ولا يكون أن تصرف التاء بالنصب في هذا الموضع.

ومثل ذلك قول العرب في أذرعاء: أذرعيّ، لا يقول أحد إلاّ ذلك. وتقول في عانات: عانيّ، أجريت مجرى الهاء،

لأنّها لحقت لجمع مؤنث، كما لحقت الهاء الواحد للتأنيث، فكذلك لحقته للجمع. ومع هذا أنّها حذف كما حذف

واو مسلمين في الإضافة، كما شبهوها بها في الإعراب. وتقول في الإضافة إلى محيّ: محيّ، وإن شئت قلت: محويّ.

هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضمّ أحدهما إلى الآخر فجعلنا اسماً واحداً كان الخليل يقول: تلقى الآخر منهما

كما تلقى الهاء من حمزة وطلحة؛ لأنّ طلحة بمنزلة حضرموت. وقد بينا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف.

فمن ذلك خمسة عشر ومعدّي يكرّب في قول من لم يضيف. فإذا أضفت قلت: معديّ وحمسيّ. فهكذا سبيل الباب.

وصار بمنزلة المضاف في إلقاء أحدهما حيث كان من شيعين ضمّ أحدهما إلى الآخر. وليس بزيادة في الأول كما أنّ

المضاف إليه ليس بزيادة في الأول المضاف.

ويجيء من الأشياء التي هي من شيعين جعلنا اسماً واحداً ما لا يكون على مثاله الواحد، نحو: أيادي سبا، لأنه ثمانية

أحرف، ولم يجيء اسم واحد عدّته ثمانية أحرف. ونحو: شجر بعر، ولم يكن اسم واحد توالت فيه ولا بعدّته من

المتحرّكات ما في هذا كما أنه قد يجيء في المضاف والمضاف إليه ما لا يكون على مثله الواحد نحو صاحب جعفر

وقدم عمر ونحو هذا مما لا يكون الواحد على مثاله. فمن كلام العرب أن يجعلوا الشيء كالشيء إذا أشبهه في

بعض المواضع. وقالوا: حضرميّ كما قالوا: عبدريّ، وفعلوا به ما فعلوا بالمضاف.

وسألته عن الإضافة إلى رجل اسمه اثنا عشر، فقال، ثنويّ في قول من قال: بنويّ في ابن، وإن شئت قلت: اثنيّ في

اثنين، كما قلت: ابنيّ؛ وتحذف عشر كما تحذف نون عشرين، فتشبهه عشر بالنون كما شبّهت عشر في خمسة عشر

بالحاء. وأمّا اثنا عشر التي العدد فلا تضاف ولا يضاف إليها.

هذا باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء اعلم أنّه لا بدّ من حذف أحد الاسمين في الإضافة. والمضاف في الإضافة

يجري في كالمهم على ضربين. فمنه ما يحذف منه الاسم الآخر، ومنه ما يحذف منه الأوّل.

وإنما لزم الحذف أحد الاسمين لأنّهما اسمان قد عمل أحدهما في الآخر، وإنما تريد أن تضيف إلى الاسم الأوّل،

وذلك المعنى تريد. فإذا لم تحذف الآخر صار الأوّل مضافاً إلى مضاف إليه؛ لأنّه لا يكون هو والآخر اسماً واحداً، ولا

تصل إلى ذلك كما لا تصل إلى أن تقول: أبو عميرين، وأنت تريد أن تتبّي الأوّل. وقد يجوز: أبو عميرين إذا لم ترد

أن تتبّي الأب وأردت أن تجعله أبا عميرين اثنين. فالإضافة تفرد الاسم.

فأمّا ما يحذف منه الأوّل، فنحو: ابن كراع، وابن الزبير، تقول زييريّ وكراعيّ، وتجعل ياء في الإضافة في الاسم

الذي صار به الأوّل معرفة فهو أبين وأشهر إذ كان به صار معرفة.

ولا يخرج الأوّل من أن يكون المضافون إليه وله. ومن ثمّ قالوا في أي مسلم: مسلميّ، لأنّهم جعلوه معرفة بالآخر،

كما فعلوا ذلك بـابن كراع، غير أنه لا يكون غالباً حتى يصير كزيد وعمرو، وكما صار ابن كراع غالباً. و ابو فلان عند العرب كابن فلان. ألا تراهم قالوا في أبي بكر بن كلاب: بكريُّ كما قالوا في ابن دعلج: دعلجيُّ، فوَقعت الكنية عندهم موقع ابن فلان. وعلى هذا الوجه يجري في كلامهم، وذلك يعنون، وصار الآخر إذا كان الأوّل معرفةً بمنزلته لو كان علماً مفرداً.

وأما ما يحذف منه الآخر فهو الاسم الذي لا يعرف بالمضاف إليه ولكنّه معرفة كما صار معرفةً يزيد، وصار الأوّل بمنزلته لو كان علماً مفرداً؛ لأنّ الجور لم يصير الاسم الأوّل به معرفةً؛ لأنك لو جعلت المفرد اسمه صار به معرفةً كما يصير معرفةً إذا سمّيته بالمضاف. فمن ذلك: عبد القيس، وامرؤ القيس، فهذه الأسماء علامات كزيد وعمر، فإذا أضفت قلت: عبدِيّ وامرئِيّ، ومرئِيّ، فكذلك هذا أشباهه.

وسألت الخليل عن قولهم في عبد منافٍ فقال: أمّا القياس فكما ذكرت لك، إلا أنّهم قالوا منافيّ مخافة الالتباس، ولو فعل ذلك بما جعل اسمًا من شيتين جاز؛ لكرهية الالتباس.

وقد يجعلون للتسبب في الإضافة اسماً بمنزلة جعفر، ويجعلون فيه من حروف الأوّل والآخر، ولا يخرجونه من حروفهما ليعرف، كما قالوا سبطر، فجعلوا فيه حروف السبّط إذ كان المعنى واحداً. وسترى بيان ذلك في بابه إن شاء الله.

فمن ذلك: عبشميُّ، وعبدريُّ. وليس هذا بالقياس، إنّما قالوا هذا كما قالوا: علويُّ وزبانيُّ. فذا ليس بقياس كما أنّ علويُّ ونحو علويُّ ليس بقياس.

هذا باب الإضافة إلى الحكاية فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر، حيث لزمه الحذف كما لزمها، وذلك قولك في تأبّط شراً تأبّطيُّ. وبدلك على ذلك أنّ من العرب من يفرد فيقول: يا تأبّط أقبل، فيجعل الأوّل مفرداً. فكذلك تفرده في الإضافة. كذلك حيثما وإنما ولولا وأشباه ذلك تجعل الإضافة إلى الصدر.

وسمعنا من العرب من يقول: كونيُّ، حيث أضافوا إلى كنت، وأخرج الواو حيث حرّك النون. هذا باب الإضافة إلى الجمع اعلم أنّك إذا أضفت إلى جميع أبدأ فإنك توقع الإضافة على واحد الذي كسر عليه؛ ليفرق بينه إذا كان اسماً لشيء واحد وبينه إذا لم ترد به إلاّ الجميع. فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل: قبليُّ وقبليّةٌ للمرأة. ومن ذلك أيضاً قولهم في أبناء فارس بنويُّ، وقالوا في الرباب: ربيُّ وإنّما الرباب جماع وواحدة ربة، فنسب إلى الواحد وهو كالطوائف.

وقال يونس: إنّما هي ربة ورباب، كقولك: جعفره وجفار، وعلبة وعلاب، والربة: الفرقة من الناس. وكذلك لو أضفت إلى المساجد قلت: مسجديُّ، ولو أضفت إلى الجمع قلت: جمعيُّ كما تقول: ربيُّ. وإن أضفت إلى عرفاء قلت: عريفيُّ. فكذلك ذا وأشباهه. وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب وزعم الخليل أنّ نحو ذلك قولهم في المسامعة مسمعي والمهالبة مهلي لأن المهالبة والمسامعة ليس منهما واحد إسماً لواحد. وتقول في الإضافة إلى نفر نفريُّ، ورهط رهطيُّ، لأن نفر بمنزلة حجر لم يكسر له واحد وإن كان فيه معنى الجميع. ولو قلت: رجليُّ في الإضافة إلى نفر لقلت في الإضافة إلى الجمع: واحديُّ، وليس يقال هذا. وتقول في الإضافة إلى أناس: إنسانيُّ وأناسيُّ، لأنه لم يكسر له إنسان وهو أجود القولين. وقال أبو زيد: النسبسية إلى محاسن محاسني؛ لأنه لا واحد له. فصار بمنزلة نفر.

وتقول في الإضافة إلى نساء: نسويٌّ، أنه جماع نسوة وليس نسوة بجمع كسّر له واحد.  
وإن أضفت إلى عباديد قلت: عباديديٌّ؛ لأنه ليس له واحد؛ وواحد يكون على فعلول أو فعليل أو فعلال؛ فإذا لم يكن واحد لم تجاوزه حتى تعلم؛ فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تكلم به العرب.  
وتقول في الأعراب: أعرايٌّ؛ أنه ليس له واحد على هذا المعنى. ألا ترى أنك تقول: العرب فلا تكون على هذا المعنى؟ فهذا يقويّه.

وإذا جاء شيء من هذه الأبنية التي توقع الإضافة على واحد اسماً لشيء واحد تركته في الإضافة على حاله، ألا تراهم قالوا في أعمار: أعمارِيٌّ؛ لأنّ أعماراً اسم رجل، وقالوا في كلاب: كلابِيٌّ.  
ولو سميت رجلاً ضربات لقلت: ضربِيٌّ، لا تغيّر المتحرّكة لأنك لا تريد أن توقع الإضافة على الواحد.  
وسألته عن قولهم: مدائنيٌّ فقال: صار هذا البناء عندهم اسماً لبلد.  
ومن ثم قالت بنو سعد في الأبناء: أبناويٌّ، كأنهم جعلوه اسم الحيّ والحيّ كالبلد، وهو واحد يقع على الجميع، كما يقع المؤنث على المذكّر. وسترى ذلك إن شاء الله.  
وقالوا في الضباب إذا كان، اسم رجل: ضبابِيٌّ، وفي معافر: معافريٌّ. وهو فيما يزعمون معافر بن مرّ، أخو تميم بن مرّ.

هذا باب ما يصير إذا كان علماً في الإضافة على غير طريقته وإن كان في الإضافة قبل أن يكون علماً على غير طريقة ما هو بنائه فمن قولهم في الطويل الجمّة: جمّاني، وفي الطويل اللّحية: اللّحياني، وفي الغليظ الرقبة: الرقباني. فإن سميت برقبة أو جمّة أو لحية قلت: رقبِيٌّ وحيِّيٌّ وجمّيٌّ وحيويٌّ، وذلك لأنّ المعنى، قد تحوّل، إنما أردت حيث قلت: جمّانيّ الطويل الجمّة، وحيث قلت: اللّحيانيّ الطويل اللّحية، فلمّا لم تكن ذلك أجرى مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى.

ومن ذلك أيضاً قولهم في القديم السنّ: دهريٌّ، فإذا جعلت، الدّهر اسم رجل قلت: دهريٌّ. وكذلك تقيف إذا حولته من هذا الموضع قلت تقيفيٌّ. وقد بينا ذلك فيما مضى.

باب من الإضافة تحذف فيه ياء الإضافة وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله، أو ذا شيء.  
أمّا ما يكون صاحب شيء يعالجه فإنه مما يكون فعلاً، وذلك قولك لصاحب الثياب: ثواب، ولصاحب العاج: عواج؛ ولصاحب الجمال التي ينقل عليها: جمّال، ولصاحب الخمر التي يعمل عليها: حمار، وللذي يعالج الصرّف: صراف. وذا أكثر من أن يحصى. وربّما ألحقوا ياء الإضافة كما قالوا: البتيّ، أضافوه إلى البتوت، فأوقعوا الإضافة على واحد، وقالوا: البتات.

وأمّا ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها فإنه مما يكون فعلاً وذلك قولك لذي الدرع: ولذي النّبل: نابل، ولذي النّشاب: ناشب، ولذي التّمرة: تامر، ولذي اللّبن: لابن.

قال الخطيئة:

ففررتني وزعمت أنك ... لابن بالصيف تامر

وتقول لمن كان شيء من هذه الأشياء صنعته: لبّان، وتمّار، ونّبّال.

وليس في كل شيء من هذا قبيل هذا. ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البرّ: برار، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاه، ولا لصاحب الشّعير: شعّار، ولا لصاحب الدّقيق: دقّاق.  
وتقول: مكان أهل، أي: ذو أهل. وقال ذو الرّمّة:

إلى عطنٍ رحبِ المباءة آهل  
وقالوا لصاحب القرس: فارس.

وقال الخليل: إنّما قالوا: عيشة راضية، وطعم وكاس على ذا، أي: ذات رضاً وذو كسوة وطعام، وقالوا: ناعل  
لذي التعل.

وقال الشاعر:

كليني لهم يا أميمة ناصب

أي: لهم ذي نصب.

وقالوا: بغال لصاحب البغل، شبهوه بالأول، حيث كانت الإضافة؛ لأنهم يشبهون الشيء بالشيء وإن خالفه.

وقالوا لذي السيف: سيّاف، وللجميع: سيّافة. وقال امرؤ القيس:

وليس بذى رمح فيطعنني به ... وليس بذى سيفٍ وليس بنبال

يريد: وليس بذى نبل. فهذا وجه ما جاء من الأسماء ولم يكن له فعل. وهذا قول الخليل.

باب ما يكون مذكراً يوصف المؤنث

وذلك قولك: امرأة حائض، وهذه طامث، كما قالوا: ناقة ضامر، يوصف به المؤنث وهو مذكّر. فإنّما الحائض

وأشباهه في كلامهم على أنّه صفة شيء، والشيء مذكّر، فكأنهم قالوا: هذا شيء حائض، ثمّ وصفوا به المؤنث كما

وصفوا المذكّر بالمؤنث فقالوا: رجل نكحة. فزعم الخليل أنّهم إذا قالوا حائض فإنّه لم يخرج على الفعل، كما أنّه

حين قال: دارع لم يخرج على فعل، وكأنّه قال: درعيّ. فإنّما أراد ذات حيضٍ ولم يجيء على الفعل.

وكذلك قولهم: مرضع، إذا أراد ذات رضاعٍ ولم يجرها على أرضعت. ولا ترضع. فإذا أراد ذلك قال: مرضعة.

وتقول: هي حائضة غداً لا يكون إلا ذلك، لأنك إنّما أجريتها على الفعل، على هي تحيض غداً.

هذا وجه ما لم يجز على فعله فيما زعم الخليل، مما ذكرنا في هذا الباب.

وزعم الخليل أنّ فعولاً، ومفعلاً، ومفعلاً، نحو قوول ومقوال، إنّما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه،

وإنّما وقع كلامهم على أنّه مذكّر. وزعم الخليل أنّهم في هذه الأشياء كأنهم يقولون: قوليّ، وضربيّ. ويستدلّ على

ذلك بقولهم: رجل عمل وطعم ولبس، فمعنى ذا كمعنى قوول ومقوال في المبالغة، إلا أنّ الهاء تدخله، يقول: تدخل

في فعل في التأنيث.

وقالوا: نهر، وإنّما يريدون نهاريّ فيجعلونه، بمنزلة عمل، وفيه ذلك المعنى.

وقال الشاعر:

لست بليلي ولكنّي نهر ... لا أدج الليل ولكن أبتكر

فقولهم: نهر في نهاريّ يدلّ على أنّ عملاً كقوله: عمليّ؛ أنّ في عمل من المعنى ما في نهر، وقوول كذلك، لأنّه في

معنى قوليّ.

وقالوا: رجل حرح ورجل سته، كأنه قال: حريّ واستيّ.

وسألته عن قولهم: موت مائت، شغل شاغل، وشعر شاعر، فقال: إنّما يريدون في المبالغة والإجادة، وهو بمنزلة

قولهم: همّ ناصب، وعيشة راضية في كلّ هذا.

فهذا وجه ما كان من الفعل ولم يجز على فعله، وهذا قول الخليل: يمتنع من الهاء في التأنيث في فاعول وقد جاءت في

شيء منه. وقال: مفعال ومفعيل قلّ ما جاءت الهاء فيه، ومفعل قد جاءت الهاء فيه كثيراً نحو مطعنٍ ومدعسٍ،

ويقال: مصكٌ ومصكَّةٌ ونحو ذلك.

؟

### هذا باب التشية

اعلم أن التشية تكون في الرفع بالألف والنون، وفي النصب والجرّ بالياء والنون، ويكون الحرف الذي تليه، الياء والألف مفتوحاً.

أمّا ما لم يكن منقوصاً ولا ممدوداً فإتّك لا تزيد في التشية على أن تفتح آخره كما تفتح في الصلة إذا نصبت في الواحد، وذلك قولك: رجلان، وتمرتان، ودلوان، وعدلان، وعودان، وبنتان، وأختان، وسيفان، وعريانان، وعطشانان، وفرقدان، وصمحمحان، وعنكبوتان، وكذلك هذه الأشياء ونحوهما.

وتقول في النصب والجرّ: رأيت رجلين؛ ومررت بعنكبوتين؛ تجريه كما وصفت لك.

هذا باب

### تشية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف

اعلم أن المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف فإن الألف بدل؛ وليست بزيادة كزيادة ألف حبلى.

فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في التشية؛ لأنك إذا حركت فلا بد من ياء أو واو؛ فالذي من الأصل أولى.

وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء.

فأمّا ما كان من بنات الواو فمثل قفاً، لأنه من قفوت الرجل، تقول: قفوان، وعصاً عصوان؛ لأنّ في عصاً ما في قفاً.

تقول: عصوت ولا تميل ألفها، وليس شيء من بنات الياء لا يجوز فيه إمالة الألف، ورجاً رجوان، لأنه من بنات

الواو، يدلك على ذلك قول العرب: رجا فلا يميلون الألف، وكذلك الرضا تقول: رضوان، لأنّ الرضا من الواو،

يدلك على ذلك مرضوٌّ والرضوان. وأما مرضيٌّ فبمنزلة مسنية. والسنا بمنزلة القفا، تقول: ستوان وكذلك ما

ذكرت لك وأشباهه، وإذ علمت أنه من بنات الواو وكانت الإمالة تجوز في الألف أظهرت الواو، لأنّها ألف مكان

الواو، فإذا ذهبت الألف فالتى الألف بدل منها أولى. يدلك على ذلك أنهم يقولون: غزا فيميلون الألف، ثم

يقولون: غزوا، وقالوا: الكبا ثم قالوا الكيوان، بذلك أبو الخطاب عن أهل الحجاز.

وسألت الخليل عن العشا الذي في العينين فقال: عشوان، لأنه من الواو، غير أنهم قد يلزمون بعض ما يكون من

بنات الواو انتصاب الألف ولا يميزون الإمالة تخفيفاً للواو.

وأما الفتى فمن بنات الياء، قالوا: فتیان وفتية، وأما الفتوة والندوة فإتّما جاءت فيهما الواو لضمّة ما قبلهما، مثل

لقصو الرجل من قضيت، وموقن، فجعلوا الياء تابعة.

ولو سميت رجلاً بخطا قم تّيت لقلت: خطوان، لأنّها من خطوت. ولو جعلت على اسما ثم تّيت لقلت: علوان،

لأنّها من علوت، ولأنّ ألفها لازمة الانتصاب، وهي التي في قولك: على زيد درهم، وكذلك الجميع بالتاء في جميع

ذا، لأنه يجرّك، ألا تراهم قالوا: قنات وأدوات، وقطوات.

وأما ما كان من بنات الياء فرحى، وذلك لأنّ العرب لا تقول إلاّ رحىً ورحيان، والعمى كذلك: عمى وعميان

وعميّ: وتقول: عميان، والهدى هديان، لأنك تقول: هديت، ولأنك قد تميل الألف في هدى. فهذا سبيل ما كان المنقوص على ثلاثة أحرف، وكذلك الجميع بالتاء.

فأما ربا فربوان؛ لأنك تقول: ربوت.

فإذا جاء شيء من المنقوص ليس له فعل تثبت فيه الواو، ولا له اسم تثبت فيه الواو، وألزمته ألفه الانتصاب، فهو من بنات الواو؛ لأنه ليس شيء من بنات الياء يلزمه الانتصاب لا تجوز فيه الإمالة، إنما يكون ذلك في بنات الواو، وذلك نحو لدى، وإلى؛ وما أشبههما. وإنما تكون التشبية فيهما إذا صارتا اسمين؛ وكذلك الجميع بالتاء.

فإن جاء شيء من منقوص ليس له فعل تثبت فيه الياء، ولا اسم تثبت فيه الياء، وجازت الإمالة في ألفه؛ فالياء أولى به في التشبية؛ إلا أن تكون العرب قد ثنته فتيبين لك تشبيتهم من أي البابين هو، كما استبان لك بقولهم: قنوان وقطوات، أن القناة والقناة من الواو. وإنما صارت الياء أولى حيث كانت الإمالة في بنات الواو وبنات الياء أن الياء أغلب على الواو حتى تصيرها ياء من الواو على الياء حتى تصيرها واوًا.

وسترى ذلك في أفعال؛ وفي تشبية ما كان على أربعة أحرف. فلما لم يستبن كان الأقوى أولى حتى يستبين لك، وهذا قول يونس وغيره؛ لأن الياء أقوى وأكثر.

وكذلك نحو متى إذا صارت اسمًا وبلى، وكذلك الجميع بالتاء.

هذا باب

#### تشبية ما كان منقوصا

وكان عدة حروفه أربعة أحرف فزائداً إن كانت ألفه بدلاً من الحرف

الذي من نفس الكلمة، أو كان زائداً غير بدل أما ما كانت الألف فيه بدلاً من حرف من نفس الحرف فحوا أعشى، ومغزى وملهى ومغزى، ومرمى ومجرى، تشي ما كان من ذا من بنات الواو كتشبية ما كان من بنات الياء؛ لأن أعشى ونحوه لو كان فعلاً لتحوّل إلى الياء.

فلما صار لو كان فعلاً لم يكن إلا من الياء، صار هذا النحو من الأسماء متحوّلاً إلى الياء، وصار بمنزلة الذي عدّة حروفه ثلاثة وهو من بنات الياء. وكذلك مغزى، لأنه لو كان يكون في الكلام مفعلة لم يكن إلا من الياء، لأنها أربعة أحرف كالأعشى، والميم زائدة كالألف وكلما ازداد الحرف كان من الواو أبعد.

فلما صار لو كان فعلاً إلا من الياء، صار هذا النحو من الأسماء متحوّلاً إلى الياء، وصار بمنزلة الذي عدّة حروفه ثلاثة وهو من بنات الياء. وكذلك مغزى، لأنه لو كان يكون في الكلام مفعلة لم يكن إلا من الياء، لأنها أربعة أحرف كالأعشى، والميم زائدة كالألف وكلما ازداد الحرف كان من الواو أبعد.

وأما مغزى فتكون تشبيته بالياء، كما أن فعله متحوّل إلى الياء. وذلك أعشيان ومغزيان، ومغزيان.

وكذلك، جمع ذا بالتاء كما كان جمع ما كان على ثلاثة أحرف بالتاء مثل التشبية.

وأما ما كانت ألفه زائدة فنحو: حبلى، ومعزى، ودفلى، وذفرى، لا تكون تشبيته إلا بالياء، لأنك لو جئت بالفعل من هذه الأسماء بالزيادة لم يكن إلا من الياء كسليته، وذلك قولك: حليان، ومغزيان، ودفليان، وذفريان. وكذلك جمعها بالتاء.

باب جمع المنقوص بالواو والنون في الرفع والنون والياء في الجرّ والنصب اعلم أنك تحذف الياء وتدع الفتحة التي

كانت قبل الألف على حالها، وإنما حذفت لأنه لا يلتقي ساكنان، ولم يحركا كراهية الياءين مع الكسرة والياء مع الضمة والواو حيث كانت معتلة، وإنما كرهوا إذا كما كرهوا في الإضافة إلى حصى حصي. وإن جمعت قفاً اسم رجل قلت: قفون، حذفت كراهية الواوين مع الضمة وتوالي الحركات.

وأما ما كان على أربعة ففيه ما ذكرنا مع عدة الحروف وتوالي حركتين لازماً، فلما كان معتلاً كرهوا أن يحركوه على ما يستثقلون إذ كان التحريك مستقلاً، وذلك قولك: رأيت مصطفيين، وهؤلاء مصطفون؛ ورأيت حبنطين؛ وهؤلاء حبنطون؛ ورأيت قفين؛ وهؤلاء قفون.

؟

### هذا باب تنبيه الممدود

اعلم أنك كل ممدود كان منصرفاً فهو في التنبيه والجمع بالواو والنون في الرفع، وبالياء والنون في الجر والنصب؛ بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك. وذلك نحو قولك: علباءن؛ فهذا الأجود الأكثر.

فإن كان الممدود لا ينصرف وآخره زيادة جاءت علامة للتأنيث فإنك إذا ثنيتَه أبدلت واواً كما تفعل ذلك في قولك: حنفاويي؛ وكذلك إذا جمعته بالتاء.

واعلم أن ناساً كثيراً من العرب يقولون: علباوان وحرباوان، شَبَّهوا ونحوهما بحمراء، حيث كان زنة هذا النحو كزنته، وكان الآخر زائداً كما كان آخره حمراء زائداً، وحيث مدت كما مدت حمراء.

وقال ناس: كساوان وغطاوان، وفي رداء رداوان، فجعلوا ما كان آخره بدلاً من شيء من نفس الحرف بمنزلة علباء، لأنه في المد مثل وفي الإبدال، وهو منصرف كما انصرف، فلمَّا كان حاله كحال علباء إلا أن آخره بدل من شيء من نفس الحرف تبع علباء كما تبع علباء حمراء، وكانت الواو أخف عليهم حيث وجد لها شبهة من المهمزة.

وعلباوان أكثر من قولك كساوان في كلام العرب، لشبهها بحمراء.

وسألت الخليل عن قولهم: عقلته بثنايين وهنابين، لم لم يهمزوا؟ فقال: تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد ثم بينوا عليه، فهذا بمنزلة السَّماوة، لما لم يكن لها جمع كالعطاء والعباء يجيء عليه جاء على الأصل. والذين قالوا: عباءة جاءوا به على العباء. وإذا قلت: عباءة فليس على العباء. ومن ثم زعم قالوا مذروان، فجاءوا به على الأصل، فشَبَّهوا بهذا حيث لم يفرد واحده. وقالوا لك نقاوة ونقاوة. وإنما صارت واواً لأنها ليست آخر الكلمة. وقالوا لواحدة: نقوة، لأن أصلها كان من الواو.

### باب لا تجوز فيه التنبيه والجمع

بالواو والياء والنون وذلك نحو: عشرين، وثلاثين، والاثنتين. لو سميت رجلاً بمسلمين قلت: هذا مسلمون، أو سميت به برجلين قلت: هذا رجلان، لم تنثه أبداً ولم تجمعهما كما وصفت لك، من قبل أنه لا يكون في اسم واحد رفعان ولا نصبان ولا جران ولكنك تقول: كلُّهم مسلمون، واسمهم مسلمون، وكلُّهم رجلان، واسمهم رجلان. ولا يحسن في هذا إلا هذا الذي وصفت لك وأشباهه.

وإنما امتنعوا أن ينثوا عشرين حين لم يميزوا عشرونان، واستغنوا عنها بأربعين. ولو قلت ذا لقلت ماتانان، وألفانان، وأثنانان، وهذا لا يكون وهو خطأ لا تقوله العرب.

وإنما أوقعت العرب الاثنيين في الكلام على حد قولك: اليوم يومان واليوم خمسة عشر من الشهر. والذين جاءوا بما

فقالوا: أثناء إنَّما جاءوا بها على حدِّ الاثن كأثَّهم قالوا: اليوم الاثن. وقد بلغنا أنَّ بعض العرب يقول: اليوم الثنَّى. فهكذا الاثنان كما وصفنا، ولكنَّه صار بمنزلة الثلثاء والأربعاء اسماً غالباً، فلا تجوز تشبيته. وأمَّا مقبلات فتجوز فيها التشبية إذا صارت اسم رجل، لأنَّه لا يكون فيه رفعان ولا نصبان ولا جرَّان فهي بمنزلة ما في آخره هاء في الثنية والجمع بالتاء. وذلك قولك في أذرعان: أزرعَاتان وفي تمرات اسم رجل: تمرَاتان. فإذا جمعت بالتاء قلت: تمرات، تحذف تحذف وتجيء أخرى كما تفعل ذلك بالهاء إذا قلت: تمرَّة وتمرَات. ؟

## باب جمع الاسم الذي في آخره هاء

### التأنيث

زعم يونس أنَّك إذا سمَّيت رجلاً طلحة أو امرأة أو سلمة أو جبلة، ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء، كما كنت جامعه قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأة على الأصل. ألا تراهم وصفوا المذَّكر والمؤنث، قالوا: رجل ربعة وجمعوها بالتاء: فقَالُوا ربعات ولم يقولوا: ربعون. وقالوا: طلحة الطلحات ولم يقولوا: طلحة الطلحين. فهذا يجمع على الأصل لا يتغيَّر عن ذلك، كما أنَّه إذا صار وصفاً للمذَّكر لم تذهب الهاء.

فإما حبلى فلو سمَّيت بها رجلاً أو حمراء أو خنفساء لم تجمعها بالتاء، وذلك لأن تاء التأنيث تدخل على هذه الألفات فلا تحذفها. وذلك قولك حبليات، وحباريات، وخنفساوات. فلمَّا صارت تدخل فلا تحذف شيئاً أشبهت هذه عندهم أرضات ودرهيمات. فأنت لو سمَّيت رجلاً بأرض لقلت: أرضون ولم تقل: أرضات؛ لأنه ليس ههنا حرف تأنيث يحذف، فغلب على حبلى التذكير حيث صارت الألف لا تحذف، وصارت بمنزلة ألف حبنطي التي لا تجيء للتأنيث. ألا تراهم قالوا: زكرياؤون فيمن مدَّة، وقالوا زكريون فيمن قصر.

واعلم أنَّك لا تقول في حبلى وعيسى وموسى إلاَّ حبِلون وعيسون وموسون، وعيسون وموسون خطأ. ولو كنت لا تحذف ذا لنلا يلتقي ساكنان، وكنت إنَّما تحذفها وأنت كأنك تجمع جبل وموس لحذفتها في التاء، فقلت: حبارات وحبلات وشكاعات، وهو نبت. وإذا جمعت ورقاء اسم رجل بالواو والنون وبالياء والنون جمَّت بالواو ولم تهمز، كما فعلت ذلك في الثنية والجمع بالتاء فقلت: ورقاؤون.

وسمعت من العرب من يقول: ما أكثر الهبيرات، يريد جمع الهيرة، وأطرحوا هبيرين كراهية أن يصير بمنزلة ما لا علامة فيه.

## باب جمع أسماء الرجال والنساء

اعلم أنَّك إذا جمعت اسم رجل فأنت بالخيار: إن شئت ألحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجرِّ والنصب، وإن شئت كسرتَه للجمع على حدِّ ما تكسَّر عليه الأسماء للجمع.

وإذا جمعت اسم امرأة فأنت بالخيار إن شئت جمعته بالتاء، وإن شئت كسرتَه على حدِّ ما تكسَّر عليه الأسماء للجمع.

فإن كان آخر الاسم هاء التأنيث لرجل أو امرأة، لم تدخله الواو والنون، ولا تلحقه في الجمع إلاَّ التاء. وإن شئت

كسرتة للجمع.

فمن ذلك إذا سميت رجلاً بزید أو عمرو أو بكر، كنت بالخيار إن شئت قلت: زيدون، وإن شئت قلت: أزيد، كما قلت: أبيات، وإن شئت قلت الزُيود؛ وإن شئت قلت: العمرون، وإن شئت قلت: العمور والأعمر، وإن شئت قلتها ما بين الثلاثة إلى العشرة. وكذلك بكر. قال الشاعر، وهو رؤبة، فيما لحقته الواو والنون في الرفع؛ والياء والنون في الجرّ والنصب:

أنا ابن سعد أكرم السعدينا

والجمع هكذا في الأسماء كثير، وهو قول يونس والخليل.

وإن سميت ببشرٍ أو بردٍ أو حجر فكذلك، إن شئت ألحقت فيه ما لحقت في بكر وعمرو، وإن شئت كسرت فقلت: أبراد، وأبشار وأحجار. وقال الشاعر، فيما كسر واحده، وهو زيد الخيل:

ألا أبلغ الأقياس قيس بن نوفلٍ ... وقيس بن أهبان وقيس بن جابر

وقال الشاعر:

رأيت سعوداً من شعوب كثيرة ... فلم أر سعداً مثل سعد بن مالك

وقال الشاعر، وهو الفرزدق:

وشيء لي زرارة باذخاتٍ ... وعمرو الخير إذ ذكر العمور

وقال: فأين الجنادب لنفرٍ يسمي كل واحدٍ منهم جندياً.

وقال الشاعر:

رايت الصدع من كعبٍ وكانوا ... من الشنان قد صاروا كعابا

وإذا سميت امرأة بدعدٍ فجمعت بالتاء قلت: دعدات، فنقلت كما ثقلت أرضات؛ لأنك إذا جمعت الفعل بالتاء فهو بمنزلة جمعك الفعلة من الأسماء. وقولهم: أرضات دليل على ذلك.

وإذا جمعت جمل على من قال: ظلمات قلت: جمالات، وإن شئت كسرتها كما كسرت عمراً فقلت: أدعد. وإن سميت بهندٍ أو جملٍ فجمعت بالتاء فقلت: جمالات ثقلت في قول من ثقّل ظلمات وهنّات فيمن ثقل في الكسرة فقال: كسرات - ومن العرب من يقول كسرات - وإن شئت كسرت كما كسوت برداً وبشراً فقلت: أهناد وأجمال.

وإن سميت امرأةً بقدمٍ فجمعت بالتاء قلت: قدمات كما تقول هنّات وجمالات، تسكّن وتحرك هذين خاصّة، وإن شئت كسرت كما كسرت حجراً.

قال الشاعر فيما كسر للجمع، وهو جرير:

أخالد قد علقتك بعد هندٍ ... فشيبني الخوالد والهنود

وقالوا: الهنود كما قالوا: الجدوع، وإن شئت قلت: الأهناد كما تقول: الأجداع.

وإن سميت رجلاً بأحمرٍ فإن شئت قلت: أحمرّون، وإن شئت كسرتة فقلت: الأحامر، ولا تقول: الأحمر لأنه الآن اسم وليس بصفة، كما تجمع الأرانب والأرامل، كما قلت: أدهم حين تكلمت بالأدهم كما يكلم بالأسماء، وكما قلت: الأباطح.

وإن سميت امرأةً بأحمرٍ فإن شئت قلت: أحمرات، وإن شئت كسرتة كما تكسر الأسماء فقلت: الأحامر. وكذلك كسرت العرب هذه الصفات حين صارت أسماء، قالوا: الأجارب، والأشاعر. والأجارب بنو أجب؛ وهو جمع

أجرب.

وإن سُميت رجلاً بورقاء فلم تجمعه بالواو والنون وكسرتَه، فعلت به ما فعلت بالصَّلفاء إذا جمعت؛ وذلك قولك: صلاف، وخبراء وخبار، وصحراء وصحار، فورقاء تحوَّل اسماً كهذه الأشياء؛ فإن كسرتها كسرتها هكذا. وكذلك إن سُميت بها امرأة فلم تجمع بالتاء.

وإن سُميت رجلاً بمسلم فأردت أن تكسّر ولا تجمع بالواو والنون قلت: مسلم، لأنه اسم مثل مطرف. وإن سُميته بخالد فأردت أن تكسّر للجميع قلت: خوالد؛ لأنه صار اسماً بمنزلة القادم والآخر، وإنما تقول: القوادم والأواخر. والأناسي وغيرهم في ذا سواء. ألا تراهم قالوا: غلام، ثم قالوا: غلمان كما قالوا: غربان، وقالوا: صبيان كما قالوا: قضبان، وقد قالوا: فوارس في الصِّفة فهذا أجدر أن يكون. والدليل على ذلك أنك لو أردت أن تجمع قوماً على خالد وحاتم كما قلت: المناذرة والمهالبة لقلت: الحواتم والخوالد.

ولو سُميت رجلاً بقصعة فلم تجمع بالتاء قلت: القصاع، وقلت: قصعات إذا جمعت بالتاء. ولو سُميت رجلاً أو امرأة بعبلة، ثم جمعت بالتاء لثقلت كما ثقلت قمره لأنها صارت اسماً. وقد قالوا: العبلات فثقلوا حيث صارت اسماً، وهم حيٌّ من قريش.

ولو سُميت رجلاً أو امرأة بسنةٍ لكنك بالخيار، إن شئت قلت: سنوات وإن شئت قلت: سنون، لا تعدو جمعهم إياها قبل ذلك، لأنها ثم اسم غير وصف كما هي ههنا اسم غير وصف. فهذا اسم قد كفيت جمعه.

ولو سُميته ثبةً لم تجاوز أيضاً جمعهم إياها قبل ذلك ثبات وثيون.

ولو سُميته بشيةً أو ظبةً لم تجاوز شيات وظبات؛ لأن هذا اسم لم يجمعه العرب إلا هكذا. فلا تجاوزنَّ ذا في الموضع الآخر؛ لأنه ثم اسم كما أنه ههنا اسم. فكذلك فقس هذه الأشياء.

وسألته عن رجل يسمّى بابنٍ فقال: إن جمعت بالواو والنون قلت: بنون كما قلت قبل ذلك، وإن شئت كسرت فقلت: أبناء.

وسألته عن امرأة تسمّى بأبٍ، فجمعها بالتاء وقال: أمهات، وأمات في لغة من قال: أمات، لا يجاوز ذلك، كما أنك لو سُميت رجلاً بأبٍ ثم تثنيت لقلت: أبوان لا تجاوز ذلك.

وإذا سُميت رجلاً باسم فعلت به ما فعلت بابنٍ، إلا أنك لا تحذف الألف، لأن القياس كان في ابنٍ أن لا تحذف منه الألف، كما لم تحذفه في التثنية، ولكنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه، فحركوا الباء وحذفوا الألف كمنين وهنين:

ولو سُميت رجلاً بامرئٍ لقلت: امرءون. وإن شئت كسرتَه كما كسرت ابناً واسماً وأشباهه.

ولو سُميته بشاةٍ لم تجمع بالتاء، ولم تقل إلا: شياه، لأن هذا الاسم قد جمعته العرب فلم يجمعه بالتاء.

ولو سُميت رجلاً بضربٍ لقلت: ضربون وضروب، لأنه قد صار اسماً بمنزلة عمرو، وهم قد يجمعون المصادر

فيقولون: أمراض وأشغال وعقول، فإذا صار اسماً فهو أجدر أن يجمع بتكسير.

وإن سُميته بربة، في لغة من خفف فقال: ربة رجلٍ فخفف، ثم جمعت قلت: ربات وربون في لغة من قال: سنون. ولا يجوز ظبون في ظبة؛ لأنه اسم جمع ولم يجمعوه بالواو والنون. ولو كانوا كسروا ربة وامراً أو جمعوه بواو ونون فلم يجاوزا به ذلك لم تجاوزه، ولكنهم لما لم يفعلوا ذلك شَبَّهوا بالأسماء.

وأما عدة فلا يجمعها إلا عدات. لأنه ليس شيء مثل عدةٍ كسّر للجمع، ولكنك إن شئت قلت: عدون إذا صارت اسماً كما قلت: لدون.

ولو سُميت رجلاً شفةً أو أمةً ثم قلت: أم في الثلاثة إلى العشرة، وأما في الكثير فإماء، ولقلت في شفةٍ: شفاه.

ولو سُميت امرأة بشفةٍ أو أمةٍ ثم كسرت لقلت: أم، وشفاه وإماء، ولا تقل: شفات ولا أمات، لأنهن أسماء قد جمعن، ولم يفعل بمن هذا. ولا تقل إلاّ أم في أدنى العدد؛ لأنه ليس بقياس. فلا تجاوز به هذا؛ لأنّها أسماء كسرتها العرب، وهي في تسميتك بما الرجال والنساء أسماء بمنزلتها هنا. وقال بعض العرب: أمة وإموان، كما قالوا: أخ وإخوان، قال الشاعر، وهو القتال الكلابي:

أما الإماء فلا يدعونني ولداً... إذا ترامي بنو الإموان بالعار

ولو سُميت رجلاً بيرةٍ ثم كسرت لقلت: برى مثل ظلم، كما فعلوا به ذلك قبل التسمية، لأنّه قياس. وإذا جاء شيء مثل برة لم تجمه العرب ثم قست وألحقت التاء والواو والنون لأن الأكثر مما فيه هاء التانيث من الأسماء التي على حرفين جمع بالتاء والواو والنون ولم يكسر على الأصل. وإذا سُميت رجلاً أو امرأة بشيء كان وصفاً، ثم أردت أن تكسره كسرتة على حدّ تكسيرك إياه لو كان على القياس. فإن كان اسماً قد كسرتة العرب لم تجاوز ذلك. وذلك أن لو سُميت رجلاً بسعيدٍ أو شريفٍ، وجمعتة كما تجمع الفعيل من الأسماء التي لم تكن صفة قط فقلت: فعلان وفعل إن أردت أن تكسره، كما كسرت عمراً حين قلت: العمور. ومن قال: أعمر قال في هذه أفعلة. فإذا جاوزت ذلك كسرتة على المثال الذي كسر عليه الفعيل في الأكثر، وذلك نحو: رغيفٍ وجريب، تقول: أرغفة وأجربة، وجربان ورغفان. وقد يقولون: الرغف، كما قالوا: قضب الریحان. قال لهيظ بن زرارة:

إنّ الشواء والنشيل والرغف

وقالوا: السبل، وأميل وأمل.

وأكثر ما يكسر هذا عليه: الفعلان، والفعالان، والفعل. وربما قالوا: الأفعلاء في السماء، نحو: الأنصباء، والأخساء. وذلك نحو الأول الكثير.

فلو سُميت رجلاً بنصيب لقلت: أنصباء إذا كسرتة. ولو سُميته بنصيب، ثم كسرتة لقلت: أنصباء؛ لأنّه جمع كما جمع النصب، وذلك لأنهم يتكلمون به كما يتكلمون بالأسماء.

وأما والد وصاحب فإنهما لا يجمعان ونحوهما كما يجمع قادم الناقه، لأن هذا وإن تكلم به كما يتكلم بالأسماء فإن أصله الصفة وله مؤنث يجمع بفواعل، فأرادوا أن يفرقوا بين المؤنث والمذكر، وصار بمنزلة المذكر الذي يستعمل وصفاً نحو: ضارب، وقاتل.

وإذا جاء صفة قد كسرت كتكسیرهم إيها لو كانت اسماً، ثم سُميت بما رجلاً كسرتة على ذلك التكسير؛ لأنّه كسر تكسير الأسماء فلا تجاوزته.

ولو سُميت رجلاً بفعال، نحو جلال، لقلت: أجلة، على حدّ قولك أجربة، فإذا جاوزت ذلك قلت: جلال؛ لأنّ فعلا في الأسماء إذا جاوز الأفعلة إنّما يجيء عامته على فعالن، فعليه تقيس على الأكثر.

وإذا كسرت الصفة على شيء قد كسر عليه نظيرها من الأسماء كسرتها إذا صارت اسماً على ذلك، وذلك شجاع وشجعان، مثل زقاق وزقان، وفعلوا ما ذكرت لك بالصفة إذا صارت اسماً، كما قلت في الأحمر: الأحمر، والأشقر: الأشاقر، فإذا قالوا: شقر أو شقران، فإنما يحمل على الوصف، كما أن الذين قالوا: حارث قالوا: حوارث إذا أرادوا أن يجعلوا ذلك اسماً. ومن أراد أن يجعل الحارث صفةً، كما جعلوه الذي يحرث، جمعوه كما جمعوه صفةً، إلاّ أنّه غالب كزید.

ولو سُميت رجلاً بفعيلة، ثم كسرتة قلت: فعائل. ولو سُميته باسم قد كسروه فجعلوه فعلا في الجمع مما كان فعيلةً،

نحو: الصَّحْف والسَّنْف، أُجريت على ذلك في تسميتك به الرجل والمرأة، وإن سُمِّيته بفعيلة صفةً نحو: القبيحة والظريفة، لم يجز فيه إلاّ فعائل؛ لأنّ الأكثر فعائل فإثما تجعله على الأكثر. ولو سُمِّيت رجلاً بعجوز لجاز فيه العجز؛ لأنّ الفعول من الأسماء قد جمع على هذا، نحو عمود وعمدٍ، وزبور ووزير. وسألت الخليل، عن أب فقال: إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت: أبون، وكذلك أخ تقول: أخون، لا تغير البناء، إلا أن تحدث العرب شيئاً، كما تقول: دمون. ولا تغير بناء الأب عن حال الحرفين؛ لأنّه عليه بني، إلا أن تحدث العرب شيئاً، كما بنوه على غير بناء الحرفين. وقال الشاعر:

فلما تبين أصواتنا ... بكين وفديتنا بالأبينا

أنشدناه من نطق به، وزعم أن جاهلي. وإن شئت كسرت، فقلت: آباء وآخاء. وأمّا عثمان ونحوه فلا يجوز فيه أن يكسره، لأنك توجب في تحقيره عثيمين؛ فلا تقول عثامين فيما يجب له عثيمان ولكن عثمانون. كما يجب عثيمان؛ لأن أصل هذا أن يكون الغالب عليه باب غضبان، إلا أن تكسر العرب شيئاً منه على مثال فعاويل، فيجيء التحقير عليه. ولو سُمِّيت رجلاً بمصران، ثم حقرته قلت: مصران، ولا تلتفت إلى مصارين، لأنك تحقر المصران كما تحقر القضبان، فإذا صار اسماً جرى مجرى عثمان؛ لأنه قبل أن يكون اسماً لم يجر مجرى سرحان محقراً. باب يجمع فيه الاسم

إن كان لمذكر أو مؤنث بالياء كما يجمع ما كان آخره هاء التأنيث وتلك الأسماء التي آخرها تاء التأنيث، فمن ذلك بنت إذا كان اسماً لرجل تقول: بنات، من قبل أنّها تاء التأنيث، لا تثبت مع تاء الجمع، كما لا تثبت الهاء، فمن ثم صيرت مثلها. وكذلك هنت وأخت، لا تجاوز هذا فيها. وإن سُمِّيت رجلاً بذيت ألحقت تاء التأنيث، فتقول: ذيات، وكذلك هنت اسم رجل، تقول: هنات. باب ما لا يكسر مما كسر للجمع

وما لا يكسر من أبنية الجمع إذا جعلته اسماً لرجل أو امرأة أما ما لا يكسر فنحو: مساجد ومفاتيح، لا تقول إلاّ مساجدون ومفاتيحون، فإن عنيت نساء قلت: مساجدات ومفاتيحات؛ وذلك لأنّ هذا المثال لا يشبه الواحد، ولم يشبهه به فيكسر على ما كسر عليه الواحد الذي على ثلاثة أحرف. وهو لا يكسر على شيء، لأنّه الغاية التي ينتهي إليها، ألا تراهم قالوا: سراويلات حين جاء على مثال ما لا يكسر.

ولو أردت تكسير هذا المثال رجعت إليه، فلمّا كان تكسيه لا يرجع إلاّ إليه لم يحرك. وأمّا ما يجوز تكسيه فرجل سُمِّيته بأعدال أو أممار، وذلك قولك: أعاديل وأنامير؛ لأنّ هذا المثال قد يكسر وهو جميع، فإذا صار واحداً فهو أجدر أن يكسر. قالوا: أقاويل في أقوال، وأبايت في أبيات، وأناعم في أنعام. وكذلك أجرة تقول فيها: أجارب؛ لأنّهم قد كسروا هذا المثال وهو جميع، وقالوا: في الأسقية: أساق. وكذلك لو سُمِّيت رجلاً بأعبد جاز فيه الأعباد، لأنّ هذا المثال يحقر كما يحقر الواحد، ويكسر وهو جميع، فإذا صار واحداً فهو أحسن أن يكسر، قالوا: أيّد وأياد، وأوطب وأواطب.

وكذلك كل شيء بعدد هذا مما كسر للجمع، فإن كان عدة حروفه ثلاثة أحرف فهو يكسر على قياسه لو كان اسماً واحداً، لأنه يتحوّل فيصير كخزر وعنب ومعى، ويصير تحقيره كتحقيره لو كان اسماً واحداً.

ولو سُميت رجلاً بفعال جاز أن تكسره فتقول: فعائل، لأنَّ فعولاً قد يكون الواحد على مثاله، كالآتي والسُّوس .  
ولو لم يكن واحداً لم يكن بأبعد من فعول من أفعال من إفعال . ويكون مصدرًا والمصدر واحد كالقعود والرُّكوب .  
ولو كسرتَه اسم رجل لكان تكسيره كتكسير الواحد الذي في بنائه، نحو فعول إذا قلت: فعائل . ففعال بمنزلة فعال  
إذا كان جميعاً . والفعال نحو: جمال إن سُميت بما رجلاً، لأنَّها على مثال جراب .  
ولو سُميت رجلاً بتمرة لكانت كقصعة؛ لأنَّها قد تحولت عن ذلك المعنى؛ لست تريد فعلةً من فعل؛ فيجوز فيها تمار  
كما جاز قصاع .

#### باب جمع الأسماء المضافة

إذا جمعت عبد الله ونحوه من الأسماء وكسرت قلت: عباد الله وعبيد الله، كتكسیرك إياه لو كان مفرداً . وإن شئت  
قلت: عبدو الله، كما قلت: عبدون لو كان مفرداً، وصار هذا فيه حيث صار علماً، كما كان في حجر حجرون  
حيث صار علماً .

وإذا جمعت أبا زيدٍ قلت: آباء زيدٍ، ولا تقول: أبو زيدين؛ لأنَّ هذا بمنزلة ابن كراع، إنَّما يكون معرفة بما بعده .  
والوجه أن تقول: آباء زيدٍ، وهو قول يونس . وهو أحسن من آباء الزَّيدين، وإنَّما أردت أن تقول: كلَّ واحدٍ منهم  
يضاف إلى هذا الاسم .

وهذا مثل قولهم: بنات لبونٍ، إنَّما أردت كلَّ واحدة تضاف إلى هذه الصفة وهذا الاسم .  
ومثل ذلك ابنا عمٍ وبنو عمٍ، وابنا خالة، كأنَّه قال: هما ابنا هذا الاسم، تضيف كلَّ واحد منهما إلى هذه القرابة،  
فكأنه قال: هما مضافان إلى هذا القول . وآباء زيدٍ نحو هذا، وبنات لبون .  
وتقول: أبو زيد، تريد أبون على إرادتك الجمع الصحيح .

#### باب من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم

سألت الخليل عن قولهم . الأشعرون، فقال: إنَّما ألحقوا الواو والنون، كما كسروا، فقالوا: الأشاعر، والأشاعت،  
والمسامعة، فكلما كسروا مسمعاً والأشعث حين أرادوا بني مسمع وبني الأشعث، ألحقوا الواو والنون . وكذلك  
الأعجمون . وقد قال بعضهم: التُميرون . وليس كل هذا النحو تلحقه الواو والنون، كما ليس كلُّ هذا النحو  
يكسّر، ولكن تقول فيما قالوا: وكذلك وجه هذا الباب .  
وسألوا الخليل عن مقتويٍ ومقتوين، فقال: هذا بمنزلة الأشعري والأشعرين .

## كتاب : الكتاب

المؤلف : سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

فإن قلت: لم لم يقولوا مقتون؟ فإن شئت قلت: جاءوا به على الأصل كما قالوا: مقاتوه. حدثنا بذلك أبو الخطاب عن العرب. وليس كلُّ العرب يعرف هذه الكلمة. وإن شئت قلت: هو بمنزلة مذروين، حيث لم يكن له واحد يفرد.

وأما النَّصاري فإنه جماع نصري ونصران، كما قالوا: نلمان وندامي، وفي مهري مهارى، وإنما شبَّهوا هذا ببخاتي، ولكنهم حذفوا إحدى الياءين كما حذفوا من أثفية، وأبلولا مكانها ألفاً، كما قالوا صحارى. هذا قول الخليل. وأما الذي نوجهه عليه فإنه جاء على نصرانة، لأنه قد تكلم به في الكلام، فكأنك جمعت نصران، كما جمعت الأشعث ومسمعا، وقلت نصارى، كما قلت ندامى، فهذا أقيس، والأول مذهب. يعني طرح إحدى الياءين حيث جمعت وإن كانت للنسب، كمال تطرح للتحقير من ثمانى، فتقول: ثمين، وأدع ياء الإضافة، كما قلت في بختية بالثقل في الواحد، والحذف في الجمع إذ جاءت مهارى وأنت تسبها إلى مهرة. وأن يكون جمع نصران أقيس، إذ لم نسمعهم قالوا: نصرى.

قال أبو الأخرز الحماي:

فكلتاها حرَّتْ وأسجد رأسها ... كما سجدت نصرانة لم تحف

باب تشية الأسماء المهمة التي أواخرها معتلة

وتلك الأسماء: ذا، وتا، والذي، والتي، فإذا شئت ذا قلت: ذان، وإن شئت تا قلت: تان، وإن شئت الذي قلت: اللذان، وإن جمعت فألحقت الواو والنون قلت: اللذون.

وإنما حذف الياء والألف لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المهمة، كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير.

واعلم أن هذه الأسماء لا تضاف إلى الأسماء كما تقول: هذا زيدك، لأنها لا تكون نكرة فصارت لاتضاف، كما لا يضاف ما فيه الألف واللام.

باب ما يتغير في الإضافة إلى الاسم

إذا جعلته اسم رجل أو امرأة، وما لا يتغير إذا كان اسم رجل أو امرأة.

أما ما لا يتغير فأب وأخ ونحوهما، تقول: هذا أبوك وأخوك كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين، لأن العرب لما ردت في الإضافة إلى الأصل والقياس تركته على حاله في التسمية، كما تركته في الشية على حاله. وذلك قولك: أبوان في رجل اسمه أب، فأما فم اسم رجل، فإِنَّكَ إذا أضفته قلت: فمك، وكذلك إضافة فم. والذين قالوا: فوك، لم يحذفوا الميم ليردوا الواو، ففوك لم يغير له فم في الإضافة. وإنما فوك بمنزلة قولك: ذو مال. فإذا أفردته وجعلته اسماً لرجل، ثم أضفته إلى اسم لم تقل: ذوك، لأنه لم يكن له اسم مفرد ولكن تقول: ذوك.

وأما ما يتغير: فلدى، وإلى وعلى، إذا صرن أسماء لرجال أو لنساء قلت: هذا لداك وعلاك، وهذا إلاك. وإنما قالوا: لداك، وعليك، وإليك في غير التسمية ليفرقوا بينها وبين الأسماء المتمكنة، كما فرقوا بين عتي ومتى وأخواتها وبين هنى، فلمَّا سميت بما جعلتها بمنزلة الأسماء، كما أنك لو سميت بعن أو من قلت: عني كما تقول هنى. وحدثنا الخليل أن ناساً من العرب يقولون: علاك، ولداك، وإلاك.

وسائر علامات المضمرة المجرور بمنزلة الكاف.

وسألت الخليل عن قال: رأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك ثم قال: مررت بكليهما، فقال: جعلوه بمنزلة عليك ولديك في الجر والنصب لأنهما ظرفان يستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين، فجعل كلا بمنزلة لهما حين صار في موضع الجر والنصب. وإنما شَبَّهوا كلا في الإضافة بعلى لكشرتهما في كلامهم، ولأنَّهما لا يخلوان من الإضافة. وقد يشبَّه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء. وقد بين ذلك فيما مضى، وستراه فيما بقى إن شاء الله، كما شبَّه أمس بغاق وليس مثله، وكما قالوا: من القوم فشَبَّهوها بأين. ولا تفرد كلا، إنما تكون للمثنى أبداً.

باب إضافة المنقوص إلى الياء

التي هي علامة المجرور المضمرة اعلم أن الياء لا تتغير ألف، وتحركها بالفتحة لئلا يلتقي ساكنان وذلك قولك: بشرى، وهدى، وأعشى.

وناس من العرب يقولون: بشرى وهدى، لأن الألف خفية، والياء خفية، فكأنهم تكلموا بواحدة فأرادوا التبيان، كما أن بعض العرب يقول: أفعى لخباء الألف في الوقف، فإذا وصل لم يفعل. ومنهم من يقول: أفعى في الوقف والوصل، فيجعلها ياء ثابتة.

باب إضافة كل اسم آخره ياء

تلي حرفاً مكسوراً إلى هذه الياء.

اعلم أن الياء التي هي علامة المجرور إذا جاءت بعد ياء لم تكسرهما وصارت ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى. وذلك قولك: هذا قاضي وهؤلاء جوارى، وسكنت في هذا لأن الضمير تصير فيه مع هذه الياء كما تصير فيه الياء في الجر، لأن هذه الياء تكسر ما تلي.

وإن كانت بعد واو ساكنة قبلها حرف مضموم تليه قلبتها ياء، وصارت مدغمة فيها. وذلك قولك: هؤلاء مسلمي وصالحى، وكذلك أشباه هذا. وإن وليت هذه الياء ياء ساكنة قبلها حرف مفتوح لم تغيّرهما، وصارت مدغمة فيها، وذلك قولك: رأيت غلامى. فإن جاءت تلي ألف الاثنين في الرفع فهي بمنزلة بعد ألف المنقوص، إلا أنه ليس فيها لغة من قال: بشرى، فيصير المرفوع بمنزلة المجرور والمنصوب، ويصير كالواحد نحو عصى، فكهوا الالتباس حيث وجلوا عنه مندوحة.

واعلم أن كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً فلحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجر والنصب للجمع، حذفت منه الياء التي هي آخره، ولا تحركها لعله ستبين لك إن شاء الله، ويصير الحرف الذي كانت تليه مضموماً مع الواو، لأنه حرف الرفع فلا بد منه، ولا تكسر الحرف مع هذه الواو، ويكون مكسوراً مع الياء.

وذلك قولك: قاضون وقاضين وأشباه ذلك.

هذا باب التصغير

اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على فعيل، وفعيعل وفعيعيل. فأما فعيل فلما كان عدّة حروفه ثلاثة أحرف، وهو أدنى التصغير، لا يكون مصغراً على أقل من فعيل، وذلك نحو قيس، وجميل، وجبيل. وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف.

وأما فِعْيَلٌ فلما كان على أربعة أحرف وهو المثال الثاني، وذلك نحو جعيفر ومطيرف، وقولك في سبطر: سبيطر، وغلأم: غلِيم، وعلبطٍ عليبط. فإذا كانت العدة أربعة أحرف صار التصغير على مثال: فِعْيَل، تحركن جمع أو لم يتحركن، اختلفت حرركاتهن أو لم يختلفن كما صار كل بناء عدة حروفه ثلاثة على مثال فِعْيَل تحركن جمع أو لم يجمع اختلفت حرركاتهن أو لم يختلفن.

وأما فِعْيَعْلٌ فلما كان على خمسة أحرف، وكان الرابع منه واواً أو ألفاً أو ياء، وذلك نحو قولك في مصباح: مصييح، وفي قنديل: قنيديل، وفي كردوس: كريديس، وفي قربوس: قرييس، وفي حمصيصٍ حميصيص، لا تبالي كثرة الحركات ولا قلتها ولا اختلافها.

واعلم أن تصغير ما كان على أربعة أحرف إنما يجيء على حال مكسرة للجمع في التحرك والسكون، ويكون ثالثه حرف اللين، كما أنك إذا كسرتَه للجمع كان ثالثه حرف اللين، إلا أن ثالث الجمع ألف، وثالث التصغير ياء، وأول التصغير مضموم، وأول الجمع مفتوح.

وكذلك تصغير ما كان على خمسة أحرف يكون في مثل حاله لو كسرتَه للجمع، ويكون خامسه ياء قبلها حرف مكسور، كما يكون ذلك لو كسرتَه للجمع، ويكون ثالثه حرف لين كما يكون ثالثه في الجمع حرف لين. غير أن ثالثه في الجمع ألف وثالثه في التصغير ياء، وأوله في الجمع مفتوح وفي التصغير مضموم.

وإنما فعل ذلك لأنك تكسر الاسم في التحقير كما تكسره في الجمع فأرادوا أن يفرقوا بين علم التصغير والجمع. باب تصغير ما كان على خمسة أحرف.

ولم يكن رابعه شيئاً مما كان رابع ما ذكرناه مما كان عدة حروفه خمسة أحرف.

وذلك نحو: سفرجل، وفرزدق، وقبعثري، وشردل، وجحمرش، وصهصلق. فتحقير العرب هذه الأسماء: سفيرج، وفريزد، وشيرد، وقبيعث، وصهصيل.

وإن شئت ألفت في كل اسم (منها) ياء قبل آخر حروفه عوضاً. وإنما حملهم على هذا أنهم لا يحقرون ماجاوز ثلاثة أحرف إلا على زنته وحاله لو كسروه للجمع. إلا أن نظير الحرف اللين الثالث الذي في الجمع الباء في التصغير. وأول التصغير مضموم وأول الجمع مفتوح، لما ذكرت لك. فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء في حروف اللين وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث، وانفتاحه قبل حرف اللين، إلا أن أول التصغير وحرف لينه كما ذكرت لك، فالتصغير والجمع من وادٍ واحد.

وإنما منعهم أن يقولوا: سفيرجل أنهم كسروه لم يقولوا: سفارجل، ولا فرزدق، ولا قباعثر، ولا شماردل.

وسأبين لك إن شاء الله لم كانت هذه الحروف أولى بالطرح في التصغير من سائر الحروف التي من بنات الخمسة.

وهذا قول يونس. وقال الخليل: لو كنت محققاً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً كما قال بعض النحويين، لقلت: سفيرجل كما ترى، حتى يصير بزنة دنينير، فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب.

باب تصغير المضاعف

الذي قد أدغم أحد الحرفين منه في الآخر

وذلك قولك في مدق: مديق وفي أصم: أصيم، ولا تغير الإدغام عن حاله كما أنك إذا كسرت مدقاً للجمع قلت: مداق، ولو كسرت أصم على عدة حروفه كما تكسر أجداً لفتقول: أجدال لقلت: أصام. فإتما أجريت التحقير

على ذلك، وجاز أن يكون الحرف الدغم بعد الياء الساكنة، كما كان ذلك بعد الألف التي في الجمع.

باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف

ولحقته الزيادة للتأنيث صارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف وذلك نحو: حبل، وبشرى، وأخرى. تقول: حبيلى، وبشبرى، وأخبرى.

وذلك أن هذه الألف لما كانت ألفت تأنيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التصغير، وجعلوها ههنا بمنزلة الهاء التي تجيء للتأنيث، وذلك قولك في طلحة طليحة، وفي سلمة: سليمة. وإنما كانت هاء التأنيث بهذه المنزلة، لأنها تضم إلى الاسم، كما يضم موت إلى حضر، وبلك إلى بل.

وإن جاءت هذه الألف لغير التأنيث كسرت الحرف بعد ياء التصغير وصارت ياء، وجرت هذه الألف في التحقير مجرى ألف مرمى، لأنها كنون رعش، وهو قوله في معزى: معيز كما ترى، وفي أرطى: أريط كما ترى، وفيمن قال علقى: علقى كما ترى.

واعلم أن هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم فكانت للتأنيث أو لغيره حذف، وذلك قولك في قرقرى: قرقرى، وفي حبركى: حيرك. وإنما صارت هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم بمنزلة الألف مبارك وجوالق، لأنها مئمة مثلها، ولأنها كسرت الأسماء للجمع لم تثبت، فلما اجتمع فيها ذلك صارت عند العرب بتلك المنزلة، وهذا قول يونس والخليل. فكذلك هذه الألف إذا كانت خامسة فصاعداً.

هذا باب

تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته

ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف

اعلم أن تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث لا تكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير، ولا تعيّر الألفان عن حالها قبل التصغير، لأنهما بمنزلة الهاء. وذلك قولك: حميراء، وصفراء، وطرفاء: طرفاء. وكذلك فعلان الذي له فعلى عندهم، لأن هذه النون لما كانت بعد ألف وكانت بدلاً من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهمزة التي في حمراء، لأنها بدل من الألف. ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كانوا يجرون على الألف، كما كان يجرى على الهمزة ما كان يجرى على التي هي بدل منها.

واعلم أن كل شيء كان آخره كآخر فعلان الذي له فعلى، وكانت عدّة حروفه كعدّة حروف فعلان الذي له فعلى، توالت فيه ثلاثة حركات، أو لم يتوالين، اختلفت حركاته أو لم يختلفن، ولم تكسره للجمع حتى يصير على مثال مفاعيل، فإن تحقيره كتحقير فعلان الذي له فعلى.

وإنما صيروه مثله حين كان آخره نونا بعد ألف كما أن آخر فعلان الذي له فعلى نون بعد ألف وكان ذلك زائداً كما كان آخر فعلان الذي له فعلى زائداً، ولم يكسر على مثال مفاعيل كما لم يكسر فعلان الذي له فعلى على ذلك، فشبهوا إذا بفعالان الذي له فعلى كما شبهوا الألف بالهاء.

واعلم أن ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته زائدتان فكان مملوداً منصرفاً فإن تحقيره كتحقير الممدود الذي هو بعدة حروفه مما فيه الهمزة بدلاً من ياء من نفس الحرف. وإنما صار كذلك لأن همزته بدلاً من ياء بمنزلة الياء التي من نفس الحرف. وذلك نحو: علباء وحرباء، تقول: عليبي وحربي، كما تقول في سقاء سقيقي وفي مقلاء: مقيلي.

وإذا كانت الياء التي هذه الهمزة بدلٌ منها ظاهرة حَقَّرت ذلك الاسم كما تحقَّر الاسم الذي ظهرت فيه ياءٌ من نفس الحرف مما هو بَعْدَ حروفه، وذلك درحابةً فنقول: درجِيَّةٌ، كما تقول في سقايةٍ سقييَّةٌ. وإنما كان هذا كهذا لأنَّ زوائده لم يجتن للتأنيث.

واعلم أنَّ من قال: غوغاءٌ فجعلها بمنزلة قضاضٍ وصرف قال: غويغيٌّ. ومن لم يصرف وأثَّ فإنَّها عنده بمنزلة عوراء، يقول: غويغاء كما يقول: عُوراء.

ومن قال: قوباء فصرف قال: قوبييٌّ، كما تقول: علييٌّ. ومن قال: هذه قوباء فأثَّ ولم يصرف قال: قوبياء كما قال حميراء، لأنَّ تحقير ما لحقته ألفا التأنيث وكان على ثلاثة أحرف وتوالت فيه ثلاث حركات أو لم يتوالين، اختلفت حركاته أو لم يختلفن، على مثال فعيلاء. على مثال مفاعيل فإن تحقيره كتحقير سربال شبهوه به حيث كسر للجمع.

واعلم أنَّ كلَّ اسمٍ آخره ألف ونون زائدتان وعدة حروفه كعدة حروف فعلان كُسر للجمع كما يكسر سربالٌ، وفعل به ما ليس لبابه في الأصل فكما كسر للجمع هذا التفسير حَقَّر هذا التحقير. وذلك قولك: سريحيٌّ في سرحانٍ، لأنَّك تقول: سراحينٌ، وضبانٌ ضبيعيٌّ لأنَّك تقول: ضباعينٌ وحومان: حوميينٌ، لأنَّهم يقولون حوامينٌ، وسلطانٌ سليطينٌ، لأنَّهم يقولون: سلاطين، يقولون في فرزانٍ: فريزين، لأنَّهم يقولون: فرازين، ومن قال: فرازنةٌ، قال أيضاً: فريزينٌ، لأنه قد كسر كما كسر جحجاجٌ وزنديقٌ كما قالوا: زنادقةٌ وجحاجحةٌ.

وأما ظربانٌ فتحقيره ظريبانٌ، كأنَّك كسرتَه على ظرباء ولم تكسره على ظربانٍ. ألا ترى أنَّك تقول: ظرانيُّ كما قالوا: صلفاء وصلافي. ولو جاء شيء مثل ظرباء كانت الهمزة للتأنيث، لأنَّ هذا البناء لا يكون من باب علباء وحرباء ولم تكسره على ظربانٍ. ألا ترى أنَّ النون قد ذهب فلم يشبه سربالاً حيث لم تثبت في الجمع. كما تثبت لام سربال وأشباه ذلك.

وتقول في ورشانٍ ورشيشينٌ، لأنَّك تقول: وراشين.

وإذا جاء شيء على عدة حروف سرحانٍ، وآخره كآخر سرحانٍ، ولم تعلم العرب كسرتَه للجمع، فتحقيره كتحقير فعلان الذي له فعلى إذا لم تعلم. فالذي هو مثله في الزيادتين والذي يصير في المعرفة بمنزلته أولى به حتَّى تعلم، والذي ذكرت لك في جميع ذاقول يونس.

ولو سميت رجلاً بسرحانٍ فحقرتَه: لقلت سريحيٌّ. وذا قول يونس وأبي عمرو.

ولو قلت: سريحانٌ لقلت في رجل يسمي علقى: علقى، وفي معزى معيزى، وفي امرأة اسمها سربال سربال، لأنَّها لا تنصرف.

فالتحقير على أصله وإن لم ينصرف الاسم.

وجميع ما ذكرت لك في هذا الباب وما أذكر لك في الباب الذي يليه قول يونس.

باب تحقير ما كان على أربعة أحرف

فلحقتَه ألفا التأنيث، أو لحقتَه ألف ونون كما لحقت عثمان.

أمَّا ما لحقتَه ألفا التأنيث فخنفساء وعنصلاء، وقرملاء، فإذا حقَّرت قلت: قريملاء وخنفساء وعنصلاء، ولا تحذف كما تحذف ألف التأنيث، لأنَّ الألفين لما كانتا بمنزلة الهاء في بنات الثلاثة لم تحذفا هنا حيث حيَّ آخر الاسم، كتحرَّك متحرك الهاء.

وإنما حذفت الألف لأنها حرف ميت، فجعلتها كألف مبارك. فأما الممدود فإن آخره حيٌّ كحياة الهاء، وهو في المعنى مثل ما فيه الهاء، فلما اجتمع فيه الأمران جعل بمنزلة ما فيه الهاء، والهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلنا اسمًا واحدًا، فالآخر لا يحذف أبدًا، لأنه بمنزلة اسم مضاف إليه، ولا تعيّر الحركة التي في آخر الأول كما لا تعيّر الحركة التي قبل الهاء.

وأما ما لحقته ألف و نون: فعقربانٌ وزعفرانٌ، تقول: عقيربانٌ، وزعفرانٌ، تحقره كما تحقر ما في آخره ألفا التانيث. ولا تحذف لتتحرك النون، وإنما وافق عقربانٌ خنفساء، كما وافق تحقير عثمان تحقير حمراء، جعلوا ما فيه الألف والنون من نبات الأربعة بمنزلة ما فيه ألف التانيث من نبات الأربعة كما جعلوا ما هو مثله من نبات الثلاثة مثل ما فيه ألفا التانيث من نبات الثلاثة، لأن النون في نبات الأربعة بما تحركت اشبهت الهمزة في خنفساء وأخولها ولم تسكن فتشبه بكونها الألف التي في قرقرى وقهقرى وقبعثرى وتكون حرفا واحداً بمنزلة قهقرى. وتقول في أقحوانة: أقحوانة، وعنطوانة: عنطوانة، كأنك حقرت عنطواناً وأقحواناً. وإذا حقرت عنطواناً وأقحواناً فكأنك حقرت عنظوة وأقحواناً. وإذا حقرت عنظوة وأقحواناً فكأنك حقرت عنظوة وأقحواناً. ولأنك تجري هاتين الزيادتين مجرى تحقير ما فيه الهاء، فإذا ضمتهما وإنما أدخلت التاء ههنا لأن الزيادتين ليستا علامة للتانيث. وأما أسطوانة فتحقيرها أسيطينة، لقولهم: اساطين كما قلت: سرجينٌ حيث قالوا: سراجين، فلما كسروا هذا الاسم بحذف الزيادة وثبات النون حقرته عليه.

باب ما يحقر على تكسيرك إياه

لو كسرتة للجمع على القياس لا على التفسير للجمع على غيره.

وذلك قولك في خاتمٍ: خويتمٌ، وطابقٍ: طويقٌ، ودائقٍ: دوينقٌ والذين قالوا: دوانيقٌ وخواتيمٌ وطوابيقٌ إنما جعلوه تكسير فاعلٍ، وإن لك يكن من كلامهم. كما قالوا: ملامحٌ والمستعمل في الكلام لحةٌ، ولا يقولون ملامحةٌ، غير أنهم قد قالوا: خاتمٌ، حدثنا بذلك أبو الخطاب.

وسمعنا من يقول من يوثق به من العرب: خويتيمٌ، فإذا جمع قال: خواتيمٌ.

وزعم يونس أن العرب تقول أيضاً: خواتمٌ ودوانقٌ وطوابيقٌ، على فاعلٍ، كما قالوا: تابلٌ وتوابلٌ. ولو قلت: خويتيمٌ ودوينقٌ لقولك: خواتيمٌ ودوانيقٌ، لقلت في أثفية أثفية فخففتها، لأنك تقول: أثافٍ، ولكنت تحقرها على تكسيرها على القياس، وكذلك معطاء تقول: معيطٌ ولا تلتفت إلى معاطٍ، ولحذفت في تحقير مهرية إحدى الياءين، كما حذفت في مهارى إحداهما.

ومن العرب من يقول: صغيرٌ ودريهيمٌ، فلا يجيء بالتصغير على صغيرٍ ودرهمٍ، كما لم يجيء دوانيقٌ على دائقٍ، فكأنهم حقروا درهماً وصغيراً وليس يكون ذا في كل شيء إلا أن تسمع منه شيئاً، كما قالوا: رويجلٌ فحقروا على راجلٍ، وإنما يريدون الرجل.

باب ما يحذف في التحقير

من نبات الثلاثة من الزيادات

لأنك لو كسرتها للجمع لحذفها فكذلك تحذف في التصغير وذلك في قولك في مغيلمٍ: مغيلمٌ، كما قلت مغالمٌ، فحذفت حين كسرت للجمع، وإن شئت قلت: مغيلمٌ فألحقت الياء عوضاً مما حذفت، كما قال بعضهم مغاليمٌ.

وكذلك جوالقُ إن شئت قلت: جويلقُ عوضاً كما قالوا: جوالق. والعوض قول يونس والخليل.  
وتقول في المقدم والمؤخر: مقيدم، ومؤخر، وإن شئت عوضت الياء كما قالوا: مقاديم ومآخِر والمقادم والمآخر عربية جيدة. ومقيدم خطأ، لأنه لا يكون في الكلام مقاديم ومآخِر، والمقادم والمآخر عربية جيدة. ومقيدم خطأ، لأنه لا يكون في الكلام مقادم. فإذا لم يكن ذا فيما هو بمنزلة التصغير في أن ثلثه حرف لين كما أن ثالث التصغير حرف لين، وما قبل حرف لينه مفتوح كما أن ما قبل حرف لين التصغير مفتوح، وما بعد حرف لينه مكسور كما كان ما بعد حرف لين التصغير مكسوراً - فكذلك لا يكون في التصغير فعلى هذا فقس. وهذا قول الخليل.

وحروف اللين هي حروف المد التي يمد بها الصوت، وتلك الحروف: الألف، والواو، والياء.  
وتقول في منطلق: مطليقٌ ومطليقٌ، لأنك لو كسرتَه كان بمنزلة مغتلم في الحذف والعوض.  
وتقول في مذكرٍ مذكّرٍ كما تقول في مقترِبٍ: مقيرِبٌ، وإنما حذفها مذكّرٌ، ولكنهم أدغموا، فحذفت هذا كما كنت حاذفة في تكسير كه للجمع لو كسرتَه. وإن شئت عوضت فقلت: مذيكرٌ ومقيرِبٌ. وكذلك مغيسلٌ.  
وإذا حقرت مستمعاً قلت: مسيمعٌ ومسيمعٌ، تجرية مجرى مغيسل، تحذف الزوائد، كما كنت حاذفها في تكسير للجمع لو كسرتَه.

وإذا حقرت مزدانٌ قلت: مزينٌ ومزِينٌ، وتحذف الدال لأنها بدلٌ من تاء مفتعل، كما كنت حاذفها لو كسرتَه للجمع. ومزدانٌ بمنزلة مختارٍ، فإذا حقرته قلت: محيّرٌ، وإن شئت قلت: محيّرٌ، لأنك لو كسرتَه للجمع قلت: مخايرٌ ومخايرٌ، كما فعلت ذلك بمغتلّم، لأنه مفتعلٌ، وكذلك منقادٌ لأنه منفعلٌ، وكذلك مسترادٌ تحقيره مزيدٌ، لأنه مستفعلٌ. فهذه الزوائد تجرى على ما ذكرت لك.

وتقول في محمرٍ: محيمِرٌ، ومحيمِرٌ، كما حقرت مقدماً، لأنك لو كسرت محمراً للجمع أذهبت إحدى الراءين، لأنه ليس في الكلام مفاعلٌ.

وتقول في محمارٍ: محيمِرٌ، ولا تقول: محمِرٌ، لأن فيها إذا حذفت الراء ألفاً رابعة، فكأنك حقرت محماراً.  
وتقول في تحقيرٍ حمارةٍ: حميرةٌ، كأنك حقرت حمرةً، لأنك لو كسرت حمارةً للجمع لم تقل: حمائرٌ، ولكن تقول حمائرٌ، لأنه ليس في الكلام فاعلٌ كما لا يكون مفاعلٌ.

وإذا حقرت جنبنةً قلت: جبيننةٌ، لأنك لو كسرتها (للجمع) لقلت: جبانٌ، كما تقول في المرصّة: مراضٌ كما ترى.  
فجنبنةٌ ونحوها على مثال مرصّة، وإذا كسرتها للجمع جاءت على ذلك المثال. وقد قالوا: جنبنةٌ، فنقلوا النون وحققوها.

وتقول في مغدودنٍ: مغيدينٌ إن حذفت الدال الآخرة، كأنك حقرت مغدودنٌ، لأنها تبقى خمسة أحرف رابعها الواو، فتصير بمنزلة بملولٍ وأشباه ذلك. وإن حذفت الدال الأولى فهي بمنزلة جوالق، كأنك حقرت مغودنٌ.  
وإذا حقرت خفيددٌ قلت: خفيددٌ وخفيددٌ، لأنك لو كسرتَه للجمع قلت: خفاردٌ وخفاديدٌ، فإنما هو بمنزلة عذافرٍ وجوالق.

وإذا حقرت غدودنٌ فبتك المنزلة، لأنك لو كسرتَه للجمع لقلت: غدادينٌ وغدادينٌ، ولا تحذف من الدالين لأنهما بمنزلة ماهو بنفس الحرف ههنا، ولم تضطر إلى حذف واحد منهما، وليس من حروف الزيادات إلا أن تضاعف لتلحق الثلاثة بالأربعة، والأربعة بالخمسة.

وتقول في قطوطىً: قطيطٌ وقطيطىً، لأنه بمنزلة غدودنٍ وعوثل.  
وإذا حقرت مقعسٌ حذفت النون وإحدى السينين، لأنك كنت فاعلاً ذلك لو كسرتَه للجمع. فإن شئت قلت:

مقيعس، وإن شئت قلت مقيعيس.

وأما معلوط فليس فيه إلا معليط، لأنك إذا حقرت فحذفت إحدى الواوين بقيت وأو رابعة، وصارت الحروف خمسة أحرف. والواو إذا كانت في هذه الصفة لم تحذف في التصغير، كما لا تحذف في الكسر للجمع. فأما مقعس فلا يبقى منه إذا حذفت إحدى السنين زائدة خامسة تثبت في تكسيرك لاسم الجمع، والتي تبقى هي النون، ألا ترى أنه ليس في الكلام مفاعيل.

وتقول في تحقير عفننجح: عفيجج وعفيجيج، تحذف النون ولا تحذف من اللامين، لأن هذه النون بمنزلة واو غلودن وياو خفيدد، وهي من حرف الزيادة، والجيم ههنا الزيادة بمنزلة الدال المزيدة في غلودن وخفيدد، وهي بمنزلة ماهو من نفس الحرف، لأنها ليست من حروف الزيادة إلا أن تضاعف.

وإذا حقرت عطوؤ قلت: عطيد، لأنك لو كسرتَه للجمع قلت: عطاود وعطاويد، وإنما ثقلت الواو التي ألحقت بنات الثلاثة بالأربعة كما ثقلت باء عبدبس ونون عجس.

وإذا حقرت عشول قلت عشيل وعشيل، لأنك لو جمعت قلت: عشاول وعشويل، وإنما صارت الواو تثبت في الجمع والتحقير لأنهم إنما جاءوا بهذه الواو لتلحق بنات الثلاثة بالأربعة، فصارت عندهم كشين قرشب، وصارت اللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة في قرشب، فحذفتها كما حذفوا الباء حين قالوا قرشب، فحذفوا ما هو بمنزلة الباء وأثبوا ما هو بمنزلة الشين، وكذلك قول العرب وقول الخليل.

وإذا حقرت الندد ويلندد، ومعنى يلندد والندد واحد، حذفت النون كما حذفتها من عفننجح، وتركت الدالين، لأنهما من نفس الحرف. ويدل ذلك على ذلك أن المعنى معنى الدد. وقال الطرماح:

خصم أبر على الخصوم الندد

فإذا حذفت النون قلت: أليد كما ترى، حتى يصير على قياس تصغير أفعال من المضاعف، لأن أفعال من المضاعف وأفعال من المضعف لا يكون إلا مدغماً، فأجريت على كلام العرب.

ولو سميت رجلاً بألب ثم حقرته قلت: ألبب كما ترى، فرددته إلى قياس أفعال، وإلى الغالب في كلام العرب. وإنما ألبب شاذ كما أن حيوة شاذ. فإذا حقرت حيوة صار على قياس غزوة، ولم يصيره كينونته ههنا على الأصل أن تحقره عليه، فكذلك ألبب، وإذا حقرت إستبرق قلت: أبيرق، وإن شئت قلت: أبيرق على العوض، لأن السين والناء زائدتان، لأن الألف إذا جعلتها زائدة لم تدخلها على بنات الأربعة ولا الخمسة، وإنما تدخلها على بنات الثلاثة، وليس بعد الألف شيء من حروف الزيادة إلا السين والناء، فصارت الألف بمنزلة ميم مستفعل، وصارت السين والناء بمنزلة سين مستفعل وتائه. وترك صرف إستبرق يدل على أنه استفعل.

وإذا حقرت أرنج قلت: أريدج، لأن الألف زائدة، ولا تلحق هذه الألف إلا بنات الثلاثة، والنون بمنزلة نون الندد.

وتقول في تحقير ذرحح: ذريح، وإنما ضاعفت الراء والحاء كما ضاعف الدال في مهدد. والدليل على ذلك: ذراح وذروح، فضاعف بعضهم الراء، وضاعف بعضهم الراء والحاء، وحقرته كتكسيركه للجمع. ألا ترى أن من لغته ذرحح يقول: ذراح.

وقالوا: جلعلع وجلال

وزعم يونس أنهم يقولون: صمامح ودمامك، في صمصمح ودمكملك، فإذا حقرت قلت: صميمح ودميمك وجليلع، وإن شئت قلت ذرييح عوضاً كما قالوا: ذرايح. وكرهوا ذراحح وذريحح، للضعيف والنقاء الحرفين

من موضع واحد، وجاء العوض فلم يغيروا ما كان من ذلك قبل أن يجيء، ولم يقولوا في العوض: ذراحيح فيكون في العوض على ضرب وفي غيره على ضرب. ومع ذا أن فعاويل وفعاعيل أكثر وأعرف من فعائل وفعاليل). وزعم الخليل أ، مرميس من المراسة، والمعنى يدل. وزعم أنهم ضاعفوا الميم والراء في أوله كما ضاعفوا في آخره ذرحرح الراء والحاء. وتحقيره مرميس، لأن الياء تصير رابعة، وصارت الميم أولى بلحذف من الراء، لأن الميم إذا حذفت تبين في التحقير أن أصله من الثلاثة، كأنك حقرت مرأس. ولو قلت: مرميس لصارت كأنها من باب سرحوب وسرداح وقنديل.

فكل شيء ضوعف الحرفان من أوله أو آخره فأصله الثلاثة، فما عدّة حروفه خمسة أحرف، كما أن كل شيء ضوعف الثاني من أوله أو آخره، وكانت عدته أربعة أو خمسة رابعة حرف لين، فهو من الثلاثة عندك، فهذان يجريان مجرى واحداً.

وإذا حقرت للمسروول فهو مسيريل، ليس إلا (هذا)، لأن الواو رابعة. ولو كسرتة للجمع لم تحذف، فكذلك لا تحذف في التصغير، فإذا حقرت أو كسرت وافق بملولا وأشباهه.

وإذا حقرت مساجد اسم رجل قلت: مسيحد، فتحقيره كتحقير مسجد لأنه اسم لواحد، ولم ترد أن تحقر جماعة المساجد، ويحقر ويكسر اسم رجل كما يحقر مقدم.

باب ملتحذف منه الزوائد

#### من بنات الثلاثة مما أوائله الألفات الموصولات

وذلك قولك في استضراب: تضريب، حذفت الألف الموصولة لأن ما يليها من بعدها لا بدّ من تحريكه، فحذفت لأنهم قد علموا أنّها في حال استغناء عنها، وحذفت السين كما كنت حاذفها لو كسرتة للجمع حتى يصير على مثال مفاعيل، وصارت السين أولى بالحذف حيث لم يجدوا بدّاً من حذف أحدهما، لأنك إذن أردت أن يكون تكسيره وتحقيره على ما في كلام العرب، نحو: التجفاف والتّيبان، وكان ذلك أحسن من أن يجيئوا به على ما ليس من كلامهم. ألا ترى أنّه ليس في الكلام سفعال.

وإذا صغرت الافتقار حذفت الألف لتحرّك ما يليها، ولا تحذف التاء لأن الزائدة إذا كانت ثانية من بنات الثلاثة وكان الاسم عدّة حروفه خمسة رابعهنّ حرف لين لم يحذف منه شيء في تكسيره للجمع لأنه يجيء على مثال مفاعيل، ولا في تصغيره. وذلك قولك في ديباج: دبايج، والبياطير والبياطرة جمع بيطار، صارت الهاء عوضاً من الياء. فإذا حذفت الألف الموصولة بقيت خمسة أحرف الثاني منها حرف زائد والرابع حرف لين. فكل اسم كان كذا لم تحذف منه شيئاً في جمع ولا تصغير. فالتاء في افتقار إذا حذفت الألف بمنزلة الياء في ديباج، لأنك لو كسرتة للجمع بعد حذف الألف لكان على مثال مفاعيل، تقول: فتيفير.

وإذا حقرت انطلاق قلت: تطليق، تحذف الألف لتحرّك ما يليها، وتدع النون، لأن الزيادة إذا كانت أولاً في بنات الثلاثة وكانت على خمسة أحرف، وكان رابعة حرف لين، لم تحذف منه شيئاً في تكسيره للجمع، لأنه يجيء على مثال مفاعيل، ولا في التصغير، وذلك نحو: تجفاف وتجايف، ويربوع ويرابع، فالنون في انطلاق بعد حذف الألف كالتاء في تجفاف. وإذا حقرت احمرار قلت: حمير، لأنك إذا حذفت الألف كأنك تصغر حمراً، فإنما هو حينئذ كالشمال، ولا تحذف من الشمال كما لا تحذف منه في الجمع.

وإذا حقرت اشيهاب حذفت الألف، فكأنه بقي شهباب، ثم حذفت الياء التي بعدها الهاء كما كنت حاذفها في

التكسير إذا جمعت، فكأنك حقرت شهاباً. وكذلك الاغديدان تحذف الألف والياء التي بعد الدال، كما كنت حاذفها في التكسير للجمع، فكأنك حقرت عدان، وذلك نحو غديدين وشهيب.

وإذا حقرت اقعنساس حذفت الألف لما ذكرناه، فكأنه يبقى قعنساس وفيه زائدتان: إحدى السنين والنون، فلا بد من حذف إحداهما، لأنك لو كسرتة للجمع حتى يكون على مثال مفاعيل لم يكن من الحذف بد، فالنون أولى، لأنها هنا بمنزلة الياء في اشهباب واغديدان وهي من حروف الزيادة، والسين ضوعفت كما ضوعفت الباء وما ليس من حروف الزيادة في الاشهباب والاغديدان. ولو لم يكن فيه شيء من ذا كانت النون أولى بالحذف لأنه كان يجيء تحقيره وتكسيه كتكسير ما هو في الكلام وتحقيره فإذا لم تجد بداً من حذف إحدى الزائدين فدع التي يصير بها الاسم كالذي في الكلام كشميليل.

وإذا حقرت اعلواط قلت: عليط، تحذف الألف لما ذكرناه، وتحذف الواو الأولى لأنها بمنزلة الياء في الاغديدان والنون في احرنجام، فالواو المتحركة بمنزلة ما هو من نفس الحرف، لأنه ألحق الثلاثة ببناء الأربعة، كما فعل ذلك بواو جدول، ثم زيد عليه كما يزداد على بنات الأربعة. باب تحقير ما كان في الثلاثة فيه زائدتان

تكون فيه بالخيار في حذف إحداهما تحذف أيهما شئت

وذلك نحو: قلنسوة. إن شئت قليسية، وإن شئت قلت: قلينة، كما فعلوا ذلك حين كسروه للجمع، فقال بعضهم: قلانس، وقال بعضهم: قلاس. وهذا قول الخليل.

وكذلك حبطى، إن شئت حذفت النون فقلت: حبط، وإن شئت حذفت الألف فقلت: حبيط، وذلك لأنهما زائدتان ألحقنا الثلاثة ببناء الخمسة، وكلاهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فليس واحدة الحذف ألزم لها منه للأخرى، فإنما حبطى وأشباهه بمنزلة قلنسوة.

ومن ذلك كوالل. إن شئت حذفت الواو وقلت: كويلل وكويليل، وتقديرها كعيلل وكعيليل، وإن شئت حذفت إحدى اللامين فقلت: كويلل وكويليل، وتقديرها كويلل وكويليل، لأنهما زائدتان ألحقنا بسفرجل، وكل واحدة منهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف.

ومما لا يكون الحذف ألزم لإحدى زائديه منه للأخرى حبارى، إن شئت قلت: حبرى كما ترى، وإن شئت قلت: حبير، وذلك لأن الزائدين لم تجبنا لتلحقا الثلاثة بالخمسة، وإنما الألف الآخرة ألف تأنيث، والأولى كواو عجز، فلا بد من حذف إحداهما، لأنك لو كسرتة للجمع لم يكن لك بد من حذف إحداهما كما فعلت بقلنسوة، فصار ما لم تجيء زائدته لتلحقا الثلاثة بالخمسة، بمنزلة ما جاءت زيادته لتلحقا الثلاثة بالخمسة، لأنهما مستويتان في أنهما لم يجبنا ليلحقا شيئاً بشيء كما أن الزائدتين اللتين في حبطى مستويتان في أنهما ألحقنا الثلاثة بالخمسة.

وأما أبو عمرو فكان يقول: حبيرة، ويجعل الهاء بدلاً من الألف التي كانت علامة للتأنيث إذ لم تصل إلى أن تثبت. وإذا حقرت علانية أو ثمانية أو عفارية، فأحسنه أن تقول: عفريّة وعلينية، وثمينة، من قبل أن الألف ههنا بمنزلة ألف عذافر وصمادح، وإنما مدّ بها الاسم، وليست تلحق ببناء ببناء، والياء لا تكون في آخر الاسم زيادة إلا وهي تلحق ببناء ببناء. ولو حذفت الهاء من ثمانية وعلانية لجرت الياء مجرى ياء جوارى، وصارت الياء بمنزلة ما هو من نفس الحرف، وصارت الألف كألف جوارى، وهي وفيها الهاء بمنزلة جارية، فأشبههما بالحروف التي هي من نفس الحرف أجدر أن لا تحذف فالياء في آخر الاسم أبداً بمنزلة ما هو من نفس الحرف، لأنها تلحق ببناء ببناء، فياء عفارية

وقراسية بمنزلة راء عذافرة، كما أن ياء عفرية بمنزلة عين ضفدعة فإنما مددت عفرية حين قلت عفارياً، كما كأنك أنك مددت عذفاً لما قلت: عذافرٌ.

وقد قال بعضهم: عفرية وثمينة، شبهها بألف حبارى، إذ كانت زائدة كما أنها زائدة وكانت في آخر الاسم، وكذلك صحارى وعذارى وأشباه ذلك.

وإن حقرت رجلاً اسمه مهارى، أو جلاً اسمه صحارى كان صحير ومهير أحسن، لأن هذه الألف لم تجيء للتأنيث، إنما أرادوا مهارى وصحارى، فحذفوا وابدلوا الألف في مهارى وصحارى، كما قالوا: مدارى ومعابى، فيما هو من نفس الحرف، فإنما هو من نفس الحرف، فإنما فعلى كفعالى وفعالل وفعائل. ألا ترى أنك لا تجد في الكلام فعلى لشيء واحد.

وإن حقرت عفرناً وعفرنى كنت بالخيار إن شئت قلت: عفرنٌ وعفرنةٌ وإن شئت قلت: عفيرٌ وعفيرنةٌ، لأنهما زيدتا لتلحقا الثلاثة بالخمسة، كما كان حنبطى زائداته تلحقانه بالخمسة، لأن الألف إذا جاءت متونة خامسة أو رابعة فإنها تلحق ببناء ببناء. وكذلك النون.

ويستدل على زيادتي عفرنى بالمعنى. ألا ترى أن معناه عفرٌ وعفريتٌ. وقال الشاعر:

ولم أجد بلصر من حاجاتي ... غير عفاريت عفرينات

أما العرضى فليس فيها إلا عريضنٌ، لأن النون ألحقت الثلاثة بالأربعة، وجاءت هذه الألف للتأنيث، فصارت النون بمنزلة ماهو من نفس الحرف، ولم تحذفها وأوجبت الحذف للألف، فصارت تحقيرها كتحقير حججى، لأن النون بمنزلة الراء من قمطر.

وإذا حقرت رجلاً اسمه قبائل قلت: قبائل، وإن شئت قلت قبائل عوضاً مما حذف، والأف أولى بالطرح من الهمزة، لأنها كلمة حية لم تجيء للمد، وإنما هي بمنزلة جيم مساجد وهمزة برائل، وهي في ذلك الموضع والمثال، والألف بمنزلة ألف عذافر، وهذا قول الخليل. وأما يونس فيقول: قبائل يحذف الهمزة إذ كانت زائدة، كما حذفوا ياء قراسية وباء عفارياً.

وقول الخليل أحسن، كما أن عفرية أحسن.

وإذا حقرت لغيزى قلت: لغيزى تحذف الألف ولا تحذف الياء الرابعة لأنك لو حذفتها احتجت أيضاً إلى أن تحذف الألف، فلما اجتمعت زائدتان لو حذفها احتجت أيضاً إلى أن تحذف الألف، فلما اجتمعت زائدتان إن حذفنا إحداهما ثبتت الأخرى، لأن ما يبقى لو كسرت كان على مثال مفاعيل، وكانت الأخرى إن حذفنا احتجت إلى حذف الأخرى حين حذفنا التي إذا حذفنا استغنيت. وكذلك فعلت في أقعساس، حذف النون وتركت الألف، لأنك لو حذفنا الألف احتجت إلى حذف النون.

فإذا وصلوا إلى أن يكون التحقير صحيحاً بحذف زائدة، لم يجاوزوا حذفها إلى ما لو حذفوه لم يستغنوا به كراهية أن يخلوا بالاسم إذا وصلوا إلى أن لا يحذفوا إلا واحداً. وكذلك لو كسرت للجمع لقلت: لغاغيز.

واعلم أن ياء لغيزى ليست ياء التحقير، لأن ياء التحقير لا تكون رابعة، إنما هي بمنزلة ألف خضارى، وتحقير خضارى كتحقير لغيزى.

وإذا حقرت عبدى قلت: عبيدٌ تحذف الألف ولا تحذف الدال (الثانية) لأنها ليست من حروف الزيادة، وإنما ألحقت الثلاثة ببناء الأربعة، وإنما هي بمنزلة جيم عفنحج الزائدة. فهذه الدال بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فلا

يلزم الحذف إلا الألف، كما لم يلزم في فرقرى الحذف إلا الألف.

وإذا حقرت بروكاء أو حلولاى قلت: بريكاء وجليلاء، لأنك لا تحذف هذه الزوائد، لأنها بمنزلة الهاء، وهي زائدة من نفس الحرف، كألف التأنيث، فلما لم يجدوا سبيلاً إلى حذفها لأنها كالهاء في أن لا تحذف خامسة وكانت من نفس الحرف، صارت بمنزلة كاف مباركٍ وراء عذافر، وصارت الواو كالألف التي تكون في موضع الواو، والياء التي تكون في موضع الواو، إذا كنَّ سواكن، بمنزلة ألف عذافر ومبارك، لأنَّ الهمزة تثبت مع الاسم، وليست كهاء التأنيث.

وإذا حقرت معيوراى ومعلوجاء قلت: معيليجاء ومعبيراء، لا تحذف الواو لأنها ليست كألف مبارك، وهي رابعة. ولو كان آخر الاسم ألف التأنيث كانت هي ثابتة لا يلزمها الحذف، كما لم يلزم ذلك ياء لغيرى وألف خصّارى التي بعد الصاد، فلما كانت كذلك صارت كقاف فرقرى وفاء خنفساء، لأنهما لا تحذف أشباههما من بنات الأربعة إذا كان في شيء منهن شيئاً ألف التأنيث خامسة لأنهن من أنفس الحروف ولا تحذف منهن فلما كان آخر شيء من بنات الأربعة ألفات التأنيث كان لا يحذف منها شيء إذا كانت الألف خامسة، إلا الألف، وصارت الواو بمنزلة ماهو من نفس الحرف في بنات الأربعة.

ولو جاء في الكلام فعولاء مملودة لم تحذف الواو، لأنها تلحق الثلاثة بالأربعة، فهي بمنزلة شيء من نفس الحرف، وذلك حين تظهر الواو فيمن قال: أسويد، فهذه الواو بمنزلة واو أسويد.

ولو كان في الكلام أفعلاء العين منها واو لم تحذفها، فإنما هذه الواو كنون عرضة. ألا ترى أنك كنت لا تحذفها لو كان آخر الاسم ألف التأنيث، ولم يكن ليلزمها حذف كما لم يلزم ذلك نون عرضة لو مددت. ومن قال في أسود: أسيدٌ وفي جدول: جدبٌ قال في فعولاء إن جاءت فعولاء بحذف لأنها صارت بمنزلة السواكن، لأنها تغيرها وهي في مواضعها، فلما ساوتها وخرجت إلى بابها صارت مثلهن في الحذف. وهذا قول يونس.

وإذا حقرت ظريفين غير اسم رجلٍ أو ظريفات أو دجاجات قلت: ظريفون وظيفاتٌ ودجيجاتٌ، من قبل أن الياء والواو والنون لم يكسّر الواحد عليهن كما كسّر على ألفي جلولاى، ولكنك إنما تلحق هذه الزوائد بعد ما تكسّر الاسم في التحقير للجمع، وتخرجهن إذا لم ترد الجمع، كما أنك إذا قلت: ظريفون فإنما ألحقته اسماً بعد ما فرغ من بنائه. وتخرجهما إذا لم ترد معنى الجمع، كما تفعل ذلك ببياءى الإضافة، وكذلك هما، فلما كان ذلك شبهوه بهاء التأنيث. وكذلك الشبية تقول ظريفان.

وسألت يونس عن تحقير ثلاثين فقال: ثلثيون ولم يقل، شبهها بواو جلولاى، لأن ثلاثاً لا تستعمل مفردة على حد مايفرد ظريفٌ، وإنما ثلاثون بمنزلة عشرين لايفرد ثلاث من ثلاثين كما العشر من عشرين. ولو كانت إنما تلحق هذه الزيادة الثلاث التي تستعملها مفردة لكنت إنما تعني تسعة، فلما كانت هذه الزيادة لا تفارق شبيهت بألفى جلولاى.

ولو سميت رجلاً جدارين ثم حقرته لقلت: جديران ولم تقل، لأنك لست تريد معنى الشبية، وإنما هو اسم واحد، كما أنك لم ترد بثلاثين أن تضعف الثلاث.

وكذلك لو سميت بدجاجاتٍ أو ظريفين أو ظريفاتٍ حقت. فإن سميت رجلاً بدجاجةٍ أو دجاجتين ثقلت في التحقير، لأنه حينئذ بمنزلة دراب جرد، والهاء بمنزلة جرد والاسم بمنزلة دراب، وإنما تحقير ما كان من شيين كتحقير المضاف، فدجاجةٌ كدراب جرد، ودجاجتين كدراب جردين.

باب تحقير ما ثبتت زيادته

من بنات الثلاثة في التحقير ذلك نحو: تجفافٍ، وإصليتٍ، وبربوعٍ، فنقول: تجفيفي وأصليتٍ وبربييعٍ، لأنك لو كسرتها للجمع ثبتت هذه الزوائد.

ومثل ذلك عفريتٌ وملكوتٌ، تقول: عفريتٌ، لأنك تقول: عفاريتٌ، ومليكيثٌ لأنك تقول: ملاكيثٌ، وكذلك رعشنٌ لأنك تقول: رعاشنٌ، ومثل ذلك سنبتةٌ لأنك تقول: سنابتٌ. يدلُّك على زيادتها أنك تقول: سنبةٌ كما تقول: عفراً، فيدلُّك على عفريت أن تاءه زائدة.

وكذلك قرونوةٌ تقول: قرينيةٌ، لأنك لو سرت قرونوةً لقلت: قرانٍ، كما تقول في ترقوةٍ: تراق. وإذا حقرت بردايا أو حولايا قلت: بريدرٌ وبريدرٌ وحولبيٌ، لأن هذه ياء ليست حرف تأنيث، وإنما هي كياء درحايةٍ، فكأنك إذا حذفته ألقاً إنما تحقر قوباءً وغوغاءً فيمن صرف.

باب ما يحذف في التحقير

من زوائد بنات الأربعة لأنها لم تكن لتثبت لو كسرتها للجمع

وذلك قولك في قمحودةٍ: قميحةٌ، كما قلت: قماحد، وسلحفاةٍ سليحفةٌ كما قلت: سلاحف، وفي منجنيقٍ: منجنيقٌ، لأنك تقول: مجانيق، وفي عنكبوتٍ: عنيكبٌ، وعنيكبٌ، لأنك تقول: عناكب، وعناكيب، وفي تخربوتٍ: تخيربٌ وتخيريبٌ إن شئت عوضاً. وإن شئت فعلت ذلك بقمحودةٍ وسلحفاةٍ ونحوهما.

ويدلُّك على زيادة التاء والنون كسر الأسماء للجمع وحذفها، وذلك (أتمم لا يكسرون من بنات الخمسة للجمع حتى يحذفوا) لأنهم لو أرادوا ذلك لم يكن من مثال مفاعل ومفاعيل، فكروها أن يحذفوا حرفاً من نفس الحرف ومن ثم لا يكسرون بنات الخمسة إلا أن تستكرههم فيخلطوا، لأنه ليس من كلامهم، فهذا دليل على الزوائد. وتقول في عيطموسٍ: عيطميسٌ، كما قالوا: عظاميس ليس إلا، لأنها تبقى أو رابعة، إلا أن يضطر شاعر، كما قال غيلان:

قد قربت ساداتها الرواتسا ... والبكرات الفسج العظامسا

وكذلك عيصموزٌ عيصميرٌ، لأنك لو كسرتة للجمع لقلت: عضمامير.

وتقول في جحافلٍ: جحيفلٌ، وإن شئت جحيفيلٌ كما كنت قاتلاً ذلك لو كسرتة، وإنما هذه النون زائدة كواو فدوكس، وهي زائدة في جحفلٍ، لأن المعنى العظم والكثرة.

وكذلك عجسٌ وعدبسٌ. وإنما ضاعفوا الباء كما ضاعفوا ميم محمدٍ. وكذلك قرشبٌ، وإنما ضاعفوا الباء كما ضاعفوا دال معدٍ.

وأما كنهوزٌ فلا تحذف واوه، لأنها رابعة فيما عدته خمسة وهي تثبت لو أنه كسر للجمع. وإذا حقرت عنتريسٌ قلت: عنتريسٌ. وزعم الخليل: أن النون زائدة، لأن العنتريس الشديد، والعنترسة: الأخذ بالشدة، فاستدل بالمعنى. وإذا حقرت خنشليلٌ قلت: خنشليلٌ، تحذف إحدى اللامين لأنها زائدة. يدلُّك على ذلك التضعيف.

وأما النون فمن نفس الحرف حتى يتبين لك، لأنها من التونات التي تكون عندك من نفس الحرف، إلا أن يجيء شاهدٌ من لفظة فيه معني يدلُّك على زيادتها. فلو كانت النون زائدة لكان من الثلاثة، وكان بمنزلة كوالل.

وكذلك منجنونٌ تقول: منيجينٌ، وهو من الفعل فعييلٌ.

وإذا حقرت الطمانينة أو قشعيرةٌ قلت: طميينةٌ وقشعيرةٌ، تحذف إحدى التونين لأنها زائدة، فإذا حذفها صار على مثال فعييل، وصار مما يكون على مثال فعاعيل لو كسر.

وإذا حقرت قنداوٌ حذف الواء لأنها زائدة كزيادة ألف حبركي، وإن شئت حذف النون من قنداو لأنها زائدة

كما فعلت ذلك بكوألٍ.

وإن حَقَّرت بردرابا قلت: بريدرٌ تحذف الزوائد حتَّى يصير على مثال فعيعلٍ. فإن قلت: بريدرٌ عوضاً جاز. وإن حَقَّرت إبراهيم وإسماعيل قلت: بريهم وسميعيل، تحذف الألف، فإذا حذفها صار ما بقي يجيء على مثال فعيعلٍ. وإذا حَقَّرت مجرفسٌ ومكردسٌ قلت: جريفسٌ وكريدسٌ، وإن شئت عوضت فقلت: جريفيسٌ وكريديسٌ، حذف الميم لأنَّها زيدت على الأربعة، ولو لم تحذفها لم يكن التحقير على مثال فعيعلٍ ولا فعيعلٍ، وكانت أولى بالحذف لأنَّها زائدة.

وإذا حَقَّرت مقشعراً أو مطمئناً حذف الميم وإحدى النونين حتَّى يصير على مثال ما ذكرنا، ولا بدَّ لك من أن تحذف الزائدتين جميعاً، لأنك لو حذفتهما لم يجيء ما بقي على مثال فعيعلٍ ولا فعيعلٍ وإذا حَقَّرت منكروس حذف الزائدتين هذه القصة وذلك قولك في مقشعر قشيعر وفي مطمئن طميين وفي كريدس وإن شئت عوضت فألحقت الياءات حتى يصير على مثال .

وإن حَقَّرت خورنق فهو بمنزلة فدوكس، لأنَّ هذه الواو زائدة كواو فدوكس، ولا بدَّ لها من الحذف حتَّى يكون على مثال: فعيعلٍ أو فعيعلٍ، ولذلك أيضاً حذف واو فدوكس.

باب تحقير ما أوله ألف الوصل

وفيه زيادة من بنات الأربعة

وذلك احر نجأم، تقول: حريجيمٌ فتحذف الألف، لأنَّ ما بعدها لا بدَّ من تحريكه، وتحذف النون حتَّى يصير ما بقي مثل فعيعلٍ، وذلك قولك: حريجيمٌ.

ومثله الاطمئنان تحذف الألف لما ذكرت لك وإحدى النونين حتى يكون ما بقي على مثال فعيعلٍ.

ومثل ذلك الاسلقاء، تحذف الألف والنون لما ذكرت لك حتَّى يصير على مثال فعيعلٍ.

باب تحقير بنات الخمسة

زعم الخليل: أنَّه يقول في سفرجلٍ: سفيرجٌ حتَّى يصير على مثال فعيعلٍ، وإن شئت قلت: سفيرجٌ. وإنما تحذف آخر الاسم لأن التحقير يسلم حتى ينتهي إليه ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة. ومثل ذلك جردحلٌ تقول: جريدحٌ، وشمردلٌ تقول: شمردٌ، وقبعترى: قبيعتٌ، وجحمرشٌ: جحيمرٌ. وكذلك تقول في فرزدقٍ فريزدٌ. وقد قال بعضهم: فريزقٌ لأنَّ الدال تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة والدال من موضعها، فلما كانت أقرب الحروف من الآخر كان حذف الدال أحبَّ إليه، إذ أشبهت حرف الزيادة، وصارت عنده بمنزلة الزيادة.

وكذلك خدرنقٌ خديرقٌ فيمن قال: فريزقٌ، ومن قال: فريزدٌ قال: خديرنٌ.

ولايجوز في جحمرشٍ حذف الميم وإن كانت تراد، لأنَّه لا يستنكر أن يكون بعد الميم حرف ينتهي إليه في التحقير كما كان ذلك في جعيفرٍ، وإنما يستنكر أن يجاوز إلى الخامس، فهو لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع، فإنما حذف الذي ارتدع عنده حيث أشبه حروف الزوائد، لأنَّه منتهى التحقير، وهو الذي يمنع الجاوزة، فهذا قولان، والأول أقيس، لأنَّ ما يشبه الزوائد ههنا بمنزلة ما لا يشبه الزوائد.

واعلم أنَّ كلَّ زائدة لحقت بنات الخمسة تحذفها في التحقير، فإذا صار الاسم خمسةً ليست فيه زيادة أجرينته مجرى ما ذكرنا من تحقير بنات الخمسة، وذلك قولك في عضر فوطٍ: عضيرفٌ، كأنك حَقَّرت عضرَفٌ، وفي قدعميلٍ:

قديعٌ وقديعلٌ فيمن قال: فريزيقٌ، كَأَنَّكَ حَقَّرْتَ قَدْعُلٌ. وكذلك الخزعيةلة (تقول: خريعيةٌ، ولا يجوز خزيعيلةٌ، لأنَّ الباء ليست من حروف الزيادة).

### باب تحقير بنات الحرفين

اعلم أنَّ كلَّ اسمٍ كان على حرفين فحقَّرتَه رددته إلى أصله حتَّى يصير على مثال فعيلٍ، فتحقير ما كان على حرفين كتحقيره لو لم يذهب منه شيء وكان على ثلاثة، فلو لم تردده لخرج عن مثال التحقير، وصار على أقلَّ من مثال فعيلٍ.

باب ما ذهبت منه الفاء نحو عدةٍ وزنةٍ، لأنَّهما من وعدت ووزنت، فإنَّما ذهبت الواو وهي فاء فعلت، فإذا حَقَّرْتَ قلت: وزينةٌ ووعيدةٌ، وكذلك شيةٌ تقول: وشيةٌ لأنَّها من وشيت وإن شئت قلت: أعيذةٌ وأزينةٌ وأشيةٌ، لأنَّ كلَّ واو تكون مضمومة يجوز لك همزها.

ومما ذهبت فاءه وكان على حرفين كل وخذ، فإذا سمَّيت رجلاً بكل وخذ قلت: أكيلٌ وأخيدٌ، لأنَّهما من أكلت وأخذت فالألف فاء فعلت.

باب ما ذهبت عينه فمن ذلك مذ، يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم: منذ، فإن حَقَّرْتَ قلت: منيدٌ. ومن ذلك أيضا سل، لأنَّه من سألت، فإن حَقَّرْتَ قلت: سويلٌ، ومن لم يهمز قال: سويلٌ، لأن من يهمز يجعلها من الواو بمنزلة خاف يخاف.

أخبرني يونس: أنَّ الذي لا يهمز يقول: سلته فأنا أسال وهو مسولٌ، إذا أراد المفعول. ومثل ذلك أيضا سة، تقول: ستيهةٌ، فالتاء هي العين، يدلك على ذلك قولهم في است: ستيهةٌ، فرددت اللام وهي الهاء والتاي العين بمنزلة نون ابن، يقولون: سة، يريدون الاست، فحذفوا موضع العين، فإذا صَعَّرْتَ قلت: ستيهةٌ. ومن قال: استٌ فإنما حذف موضع اللام، وقال: إنَّ عبيداً هي صبان السة

باب ما ذهبت لامه فمن ذلك دمٌ. تقول: دميٌّ، يدلك دماءٌ على أنَّه من الياء أو من الواو. ومن ذلك أيضاً يدٌ، تقول: يديَّةٌ، يدلك أيدٍ على أنَّه من بنات الياء أو الواو، ودماءٌ وأيدٍ دليلان على أنَّ ما ذهب منهما لام. ومن ذلك أيضاً شفةٌ تقول: شفيهةٌ، يدلك على أنَّ اللام هاء شفاةٌ. وهي دليلٌ أيضاً على أنَّ ما ذهب من شفة اللام، وشافهت.

ومن ذلك حرٌّ تقول: حريجٌ، يدلك أنَّ الذي ذهب لام، وأنَّ اللام حاءٌ قولهم: أحرأجٌ. ومن قال في سنة: سانيت قال سنيَّةٌ، ومن قال: ساهت قال: سنيَّةٌ. ومن العرب من يقول في عضة: عضيهةٌ، يجعلها من العضاء، ومنهم من يقول: عضيَّةٌ، يجعلها من عضيَّت كما قالوا: سانيت. ومن ذلك قالوا عضواتٌ، كما قالوا: سنواتٌ.

ومن ذلك: فلٌ تقول: فليئٌ. وقولهم: فلانٌ دليلٌ على أنَّ ما ذهب لام وأنَّها نون. وفلٌ وفلانٌ معناها واحد. قال (الراجز) أبو النجم:

في لجة أمسك فلاناً عن فل.

ولو حَقَّرْتَ رب محففة لقلت: ربيبٌ، لأنَّها من التضعيف، يدلك على ذلك ربَّ الثقيلة.

وكذلك بخ الحفيفة، يدلّك على ذلك قول العجاج:

في حسبٍ بخٍ وعزٍّ أقعسا

فردّه إلى أصله حيث اضطرّ، كما ردّ ما كان من بنات اليباء إلى أصله حين اضطرّ. قال:

وهي تنوش الحوض نوشاً من علا.

وأظنُّ قط كذلك، لأنّها يعنى بها انقطاع الأمر أو الشيء، والقطُّ قطعٌ فكأنّها من التضعيف.

ومن ذلك فمٌ تقول: فوية، يدلّك على أنّ الذي ذهب لامٌ وأنّها الهاء قولهم: أفواة، وحذفت الميم ورددت الذي من

الأصل، كما فعلت ذلك حين كسّرتَه للجمع فقلت: أفواة.

ومثله موية، ردّوا الهاء كما ردّوا حين قالوا: مياةٌ وأمواة.

ومثل ذلك ذه ذيبةٌ لو كانت امرأة، لأنّ الهاء بدلٌ من اليباء كما كانت الميم في فمٍ بدلاً من الواو. ولو كسّرت ذه

للجمع لأنّ ذهبت هذه الهاء كما أذهبت ميمٍ فمٍ حين كسّرتَه للجمع.

وإذا خفّفت أنّ ثم حقرتها رددتها إلى التضعيف، كما رددت ربّ. وتخفيفها قول الأعرشي.

قد علموا... أن هالكٌ كلٌّ من يحفى وينتل

وكذلك إن خفّفت إنّ، وتخفيفها في قولك: إن زيدٌ لمنطلقٌ، كما تخفّف لكنّ.

وأما إن الجزاء وأن التي تنصب الفعل بمنزلة عن وأشباهاها، وكذلك إن التي تلغى في قولك: ما إن يفعل، وإن التي في

معنى ما، فتقول في تصغيرها: هذا عنى وأنى. وذلك أن هذه الحروف قد قصصت حرفاً وليس على نقصانها دليلٌ من

أيّ الحروف هو، فتحمله على الأكثر، والأكثر أن يكون النقصان ياء. ألا ترى أن ابنٍ واسمٌ ويدٌ وما أشبه هذا إنّما

نقصانه اليباء.

باب ما ذهبت لامه وكان أوله ألفاً موصولة

فمن ذلك اسمٌ وابنٌ، تقول: سمىً وبنيً، حذفت ألف حين حركت الفاء فاستغيت عنها، وإنما تحتاج إليها في حال

السكون.

ويدلّك على أنّه إنما ذهب من اسمٍ وابنٍ اللام وأنّها الواو أو اليباء قولهم: أسماءٌ وأبناءٌ.

ومن ذلك أيضاً استٌ تقول: ستيهةً، يدلّك على ذهاب اللام وأنّها هاءٌ قولك: أستاة.

باب تحقير ما كانت فيه تاء التانيث

اعلم أنّهم يرذّون ما كانت فيه تاء التانيث إلى الأصل، كما يرذّون ما كانت فيه الهاء، لأنّهم أحقوها الاسم للتانيث،

وليس ببدلٍ لازم كياء عيّدٍ، وليست كنون رعشنٍ لازمةٌ، وإنّما تجمع الاسم الذي هي فيه، كما تجمع مافيه الهاء.

وإنّما ألحقت بعد ما بنى الاسم ثم بنى بها بناءً بنات الثلاثة بعد، فلمّا كانت كذلك لم تحتمل أن تثبت مع الحرفين حتّى

تصير معهما في التحقير على مثال فعيلٍ، كما لم يجز ذلك للهاء. فإذا جنت بما ذهب من الحرف حذفتها وجنت

بالحاء، لأنّها العلامة التي تلزم لو كان الحرف على أصله. وإنّما تكون التاء في كلّ حرفٍ لو كان على أصله كانت

علامته الهاء لشبهها بها؛ وذلك قولك في أختٍ: أحيّة، وفي بنتٍ: بنيّة، وذيتٍ: ذيبّة، وفي هنتٍ: هنيّة. ومن العرب

من يقول في هنتٍ هنيّة، وفي هنٍ هنيّة، يجعلها بدلاً من اليباء (كما جعلوا الهاء بدلاً من اليباء في ذه).

ولو سمّيت امرأة بضربت ثم حقرت لقلت: ضريبة، تحذف التاء وتجيء بالهاء مكانها؛ وذلك لأنّك لما حقّتها جنت

بالعلامة التي تكون في الكلام لهذا المثال، وكانت الهاء أولى بها من بين علامات التانيث لشبهها بها، ألا ترى أنّها في

الوصل تاء، ولأنهم لا يؤنثون بالتاء شيئاً إلا شيئاً علامته في الأصل الهاء فألحقت في ضربت الهاء حيث حقرت، لأنه لا تكون علامة ذلك المثال التاء، كما لا تكون علامة مايجيء على أصله من الأسماء التاء. وهذا قول الخليل.  
باب تحقير ما حذف منه ولا يرد

في التحقير ما حذف منه من قبل أن ما بقي إذا حقر يكون على مثال المحقر، ولا يخرج من أمثلة التحقير.  
وليس آخره شيئاً لحق الاسم بعد بنائه كالتاء التي ذكرنا والهاء.

فمن ذلك قولك في ميت: مييت، وإنما الأصل ميت، غير أنك حذف العين.  
ومن ذلك قولهم في هار: هوير، وإنما الأصل هائر، غير أنهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء مييت، وكلاهما بدل من العين.

وزعم يونس: أن ناساً يقولون: هويرت على مثال هوير، فهؤلاء لم يحقروا هاراً وإنما حقروا هائرأ، كما قالوا: رويجلاً كأنهم حقروا راجلاً، كما قالوا أيبون كأنهم حقروا أبني مثل أعمى.  
ومثل ذلك مرويري، قالوا: مرى ويرى، كما قلت: هوير ومييت ومن قال هوير فإنه لا ينبغي له أن يقيس عليه، كما لا يقيس على من قال أيبون وأيسيان، إلا أن تسمع من العرب شيئاً فتؤدبه وتجيء بنظائره مما ليس على القياس.

وأما يونس فحدثني أن ابا عمر وكان يقول في مر: مريء مثل مريع، وفي يرى: يرئى بهمز ويجر، لأنها بمنزلة ياء قاض، فهو ينبغي له أن يقول: مييت، وينبغي له أن يقول في ناس: أئيس، لأنهم إنما حذفوا ألف أناس. (وليس من العرب أحد إلا يقول: نويس).

ومثل ذلك رجل يسمى بيضع تقول: يضيع، وإذا حقرت خيراً منك وشراً منك، قلت: خبير منك، وشير منك، لا ترد الزيادة كما لا ترد ما هو من نفس الحرف.

باب تحقير كل حرف كان فيه بدل

(فإنك) تحذف ذلك البدل وترد الذي هو من أصل الحرف، إذا حقرته، كما تفعل ذلك إذا كسرتَه للجمع.  
فمن ذلك ميزان وميقات وميعاد، تقول: موزين وموييد ومويقت وإنما أبدلوا الياء لاستثاقهم هذه الواو بعد الكسرة، فلما ذهب ما يستثقلون رد الحرف إلى أصله.

وكذلك فعلوا حين كسروا للجمع، قالوا: موازين ومواعيد ومواقيت ومثل ذلك قيل ونحوه، تقول: قويل كما قلت: أقوال. وإنما أبدلوا لما ذكرت لك.

فأما عيد فإن تحقيره عبيد، لأنهم ألزموا هذا البدل، قالوا: أعياد ولم يقولوا: أعواد كما قالوا: أقوال، فصار بمنزلة همزة قائل لأن همزة قائل بدل من واو.

فإن قلت: فقد يقولون ديمً فإنما فعلوا ذلك كراهية الواو بعد الكسرة، كما قالوا في الثور ثيرة، فلو كسروا ديمةً على أفعال أو أفعال لأظهروا الواو، وإنما أعياد شاد.

وإذا حقرت الطي قلت: طوي، وإنما أبدلت الياء مكان الواو كراهية الواو الساكنة بعدها ياء، ولو كسرت الطي على أفعال أو أفعال أظهرت الواو.

ومثل ذلك ريان وطيان تقول: رويان وطويان، لأن الواو قد تحركت وذهب ما كانوا يستثقلون، كما ذهب ذلك في

ميزان، وهذا البديل لا يلزم كما لا تلزم ياء ميزان، ألا تراهم حيث كسروا قالوا: رواءً وطواءً.  
وإذا حقرت قى قلت: قوى؛ لأنه من القواء، يستدل على ذلك بالمعنى ومما يحذف منه البديل ويرد الذي من نفس  
الحرف موقن وموسر، وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمة، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة،  
فإذا تحركت ذهب ما استتقلوا، وذلك ميقن وميسر. وليس البديل ههنا لازماً كما يم يكن ذلك في ميزان، ألا ترى  
أنك تقول: مياسير.

ومن ذلك أيضاً عطاءً وقضاءً ورشاً، تقول: عطى وقضى ورشى؛ لأن هذا البديل لا يلزم، ألا ترى أنك تقول:  
أعطية وأرشية وأقضية.

وكذلك جميع الممدود لا يكون البديل الذي في آخره لازماً أبداً.

وكذلك إذا حقرت الصلاء تقول: صلى؛ لأنك لو كسرتَه للجمع رددت الياء، وكذلك صلاةً لو كسرتها رددت  
الياء.

وأما آلاءة وأشاةة فأليئة واشيئة؛ لأن هذه الهمزة ليست مبدلة. ولو كانت كذلك لكان الحرف خليقاً أن تكون فيه  
الاية كما كانت في عباءة عباية، وصلاةً صلاية، وسحابةً سحاية، فليس له شاهد من الياء والواو، فإذا لم يكن  
كذلك فهو عندهم مهموز ولا تخرجها إلا بأمر واضح، وكذلك قول العرب ويونس.  
ومن ذلك منسأة تقول: منيسة؛ لأنها من نسات، ولأنهم لا يثبتون هذه الألف التي هي بدل من الهمزة كما لا  
يلزمون الهمزة التي هي بدل من الياء والواو. ألا ترى أنك إذا كسرتَه للجمع قلت: مناسية.  
وكذلك البرية تمزها. فأما التبي فإن العرب قد اختلفت فيه، فمن قال النبأ قال: كان مسيلمه نبيء سوء،  
وتقديرها تبيء، وقال العباس ابن مراداس.

ياخاتم النبأ إنك مرسل... بالحق كل هدى السبيل هداك

ذا القياس، لأنه مما لا يلزم. ومن قال: أنبياء قال: نبي سوء كما قال في عيد حين قالوا أعياد: عييد، وذلك لأنهم  
ألزموا الياء؛ وأما النبوة فلو حقرتها لمزمت؛ وذلك قولك: كان مسيلمه نبوته نبيء سوء؛ لأن تكسير النبوة على  
القياس عندنا؛ لأن هذا الباب لا يلزمه البديل، وليس من العرب أحد إلا وهو يقول: تنبأ مسيلمه؛ وإنما هو من  
أنبيات.

وأما الشاء فإن العرب تقول فيه: شوى، وفي شاة: شويهة، والقول فيه: أن شاء من بنات الياءات أو الواوات التي  
لا تكون لامات، وشاة من بنات الواوات التي تكون عينات ولا مهاهه، كما كانت سواسية ليس من لفظ سى،  
كما كانت شاء من بنات الياءات التي هي لامات وشاة من بنات الواوات التي هن عينات، والدليل على ذلك هذا  
شوى، وإنما ذا كمرأة ونسوة؛ والنسوة ليست من لفظ امرأة؛ ومثله رجل ونفر.

ومن ذلك أيضاً قيراطٌ ودبنارٌ. تقول: قيريطٌ ودنينيرٌ، لأن الياء بدل من الراء والنون فلم تلزم. إلا تراهم قالوا:  
دننير وقيراط. وكذلك الدباج فيمنقال: دبايح، والدبماس فيمن قال: دماميس. وأما من قال دياميس ودبايح  
فهو عنده بمنزلة واو جلاوخ وياء جريال، وليست يبدل. وجميع ما ذكرناه قول يونس والخليل.  
وسألت يونس عن برية فقال: هي من برأت، وتحقيرها بالهمز كما أنك لو كسرت صلاةً رددت الياء فقلت:  
اصلية.

فهذه الياء لا تلزم في هذا الباب كما لا تلزم الهمزة في بنات الياء والواو التي هن لامات.

ولو سمّيت رجلاً ذوائب قلت: ذؤيبٌ؛ لأنّ الواو بدلٌ من الهمزة التي في ذؤابة.  
باب تحقير ما كانت الألف بدلاً من عينه.

إن كانت بدلاً من واو ثم حقرته رددت الواو. وإن كانت بدلاً من ياء رددت الياء، كما أنّك لو كسرتَه رددت الواو إن كانت عينه واو، والياء إن كانت عينه ياء، وذلك قولك في باب: بويبٌ كما تقول: ابوابٌ ونابٍ نيبٌ كما تقول: أنيابٌ وأنيبٌ. فإن حقرت ناب الإبل فكذلك، لأنك تقول: أنيابٌ.  
ولو حقرت رجلاً اسمه سار أو غاب لقلت: غيبٌ وسييرٌ، لأنهما من الياء، ولو حقرت السار وأنت تريد السائر لقلت: سويرٌ، لأنها ألف فاعل الزائدة.

وسألت الخليل عن خاف والمال في التحقير فقال: خاف يصلح أن يكون فعلاً ذهب عينه وأن يكون فعلاً، فعلى أيهما حملته لم يكن إلا بالواو وإنما جاز فيه فعلٌ لأنه من فعلت أفعال، وأخاف دليلٌ على أنها فعلت، كما قالوا: فرعت تفرع. وأما مالٌ فإنه فعلٌ، لأنهم لم يقولوا: مائلٌ، ونظائره في الكلام كثيرة فاحمله على أسهل الوجهين. وإن جاء اسم نحو الناب لاتدري أمن الياء هو أم من الواو فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء؛ لأنها مبدلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك. ومن العرب من يقول في نابٍ: نويبٌ، فيجيء بالواو؛ لأن هذه ألفت مبدلة من الواو أكثر، وهو غلطٌ منهم.

وأخبرني من أتق به أنه يقول: مال الرجل، وقد ملت بعدنا فأنت تمال، ورجل مالٌ، إذا كثر ماله، وصوف الكباش إذا كثر صوفه، وكباشٌ أصوف. هذه الكثيرة. وكباشٌ صافٌ، ونعجةٌ صافَةٌ.

باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال البديل فيها وتلزمها وذلك إذا كانت أبدالاً من الواوات والياءات التي هي عيناتٌ.

فمن ذلك قائلٌ وقائمٌ وبائعٌ، تقول: قويمٌ وبويبعٌ. فليست هذه العينات بمنزلة التي هنّ لامات، لو كانت مثلهن لما أبدلوا، لأنهم لا يبدلون من تلك (اللامات) إذا لم تكن منتهى الاسم وآخره. ألا تراهم يقولون: شقاوةٌ وغباوةٌ، فهذه الهمزة بمنزلة همزة تائيرٍ وشاءٍ من شأوت. ألا ترى أنك إذا كسرت هذا الاسم للجمع ثبت فيه الهمزة، تقول: قوائمٌ وبوائعٌ وقوائلٌ. وكذلك تثبت في التصغير.

ومن ذلك أيضاً أدورٌ ونحوها، لأنك أبدلت منها كما أبدلت من واو قائمٍ، وليست منتهى الاسم، ولو كسرتها للجمع لثبتت، خلافاً لباب عطاءٍ وقضاءٍ وأشباههما إذ كانت تخرج ياءهن وواوهن إذا لم يكن منتهى الاسم. فلما كانت هذه تبدل وليست منتهى الاسم كانت الهمزة فيها أقوى.

وكذلك أوائل اسم رجل؛ لأنك أبدلت الهمزة منها كما أبدلتها في أدورٍ وهي عينٌ مثل واو أدورٍ؛ لأن أوائل لو كانت على أفعل (وكان مما يجمع) لكان في النكسیر تلزمه الهمزة، فإنما هو بمنزلة لو كان أفعلاً، وقويت فيه الهمزة إذا لم تكن منتهى الاسم.

وكذلك التّوور والسّوور وأشباه ذلك، لأنها همزات لازمه لو كسرت للجمع الأسماء لقوّهن حيث كنّ بدلاً من معتل ليس بمنتهى الاسم، فلما لم يكن منتهى أجرين مجرى الهمزة التي من نفس الحرف.

وكذلك فعائل؛ لأن علته كعلة قائل، وهي همزة ليست بمنتهى الاسم، ولو كانت في فعائل ثم كسرت للجمع لثبت. وجميع ما ذكرت لك قول الخليل ويونس.

ومن ذلك أيضاً تاء تخمة، وتاء تراثٍ، وتاء تدعة، يثبتن في التصغير كما يثبتن لو كسرت الأسماء للجمع، ولأنهن بمنزلة الهمزة التي تبدل من الواو نحو ألف أرقية، إنما هي بدلٌ من واو ورقية، ونحو ألف أددٍ إنما هي بدلٌ من واو

وددٍ، وإنما أددٌ من الود، وإنما هو اسمٌ، يقال: معدُّ ابن عدنان بن أددٍ. والعرب تصرف أددًا ولا يتكلمون به بالألف واللام، جعلوه بمنزلة ثقب ولم يجعلوه مثل عمر.

والعرب تقول: تميم بن ودٍ وأدٍ، يقالان جميعاً، فكذلك هذه التاءات، إنما هي بدلٌ من واو وخامة وورثت وودعت، فإنما هذه التاءات كهذه الهمزات.

وهذه الهمزات لا يتغيرون في التحقير كما لا يتغير همزة قائلٍ؛ لأنها قويت حيث كانت في أوذذل الكلمة ولم تكن منتهى الاسم، فصارت بمنزلة الهمزة من نفس الحرف نحو همزة أجلٍ وأبدٍ، فهذه الهمزة تجري مجرى أدورٍ.

ومن ذلك أيضاً: متلجٌ ومتهمٌ ومتخمٌ، تقول في تحقير متلجٍ: متيلجٌ ومتيهمٌ ومتيخمٌ، تحذف التاء التي دخلت لمفعلٍ وتدع التي هي بدلٌ من الواو، لأن هذه التاء أبدلت هاهنا، كما أبدلت حيث كانت أول الاسم، وأبدلت هاهنا من الواو كما أبدلت في أرقفةٍ وأوورٍ الهمزة من الواو، وليست بمنزلة واو موقنٍ ولاياء ميزانٍ، لأنهما إنما تبعتا ما قبلهما. ألا ترى أنهما ينهبان إذا لم تكن قبل الياء كسرة ولا قبل الواو ضمة، تقول: أيقن وأوعد.

وهذه لم تحدث لأنها تبعت ما قبلها، ولكنها بمنزلة الهمزة في أدورٍ وفي أرقفةٍ. ألا ترى أنها تثبت في التصرف، تقول: أنهم ويتهم، ويتخم، ويتلج وأتلجت وأتلج وأتخم: فهذه التاء قوية. ألا تراها دخلت في التقوى والتقية فلزمت فقالوا: اتقى منه، وقالوا: التقة، فحرت مجرى ما هو من نفس الحرف.

وقالوا في التكاة: أتكاته، وهما يتكئان، جاعوا بالفعل على التكاة. أخبرني من أتق به أنهم يقولون: ضربته حتى أتكاته أي (حسبي) اضجعتة على جنبه الأيسر.

فأما ياء قبيلٍ وياء ميزانٍ فلا يقويان لأن البدل فيهما لما قبلهما.

ومثل ذلك متعدٌ ومترنٌ، لا تحذف التاء كما لا تحذف همزة أدورٍ. وإنما جاءوا بها كراهية الواو والضمة التي قبلها، كما كرهوا واو أدورٍ والضمة. وإن شئت قلت: موعدهٌ وموترنٌ، كما تقول: أدورٌ ولاهمز. هذا باب تحقير ما كان فيه قلب

اعلم أن كل ما كان فيه قلبٌ لا يرد إلى الأصل؛ وذلك لأنه اسم بني على ذلك كما بني ما ذكرناه على التاء، وكما بني قائلٌ على أن يبدل من الواو الهمزة، وليس شيئاً تبع ما قبله كواو موقنٍ وياء قبيلٍ، ولكن الاسم يثبت على القلب في التحقير، كما تثبت الهمزة في أدورٍ إذا حقرت، وفي قائلٍ. وإنما قبلوا كراهية الواو والياء، كما همزوا كراهية الواو والياء. فمن ذلك قول العجاج:

لاثٍ به الأشاء والعبرئ

إنما أراد لاثث، ولكنه أحرأ الواو وقدم التاء. وقال طريف بن تميم العنبري:

فتعرفوني أنني أنا ذاكم ... شاكٍ سلاحي في الحوادث معلم

إنما يريد الشائك فقلب. ومثل ذلك أيقنٍ إنما هو أنوق في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا، فإذا حقرت قلت: لويثٍ وشويكٍ وأيينق. وكذلك لو كسرت للجمع لقلت: لواثٍ وشواكٍ كما قالوا: أياقن.

وكذلك مطمئنٌ، إنما هي من طأمنت فقلبوا الهمزة.

ومثل ذلك القيسيُّ، إنما هي في الأصل القووس، فقلبوا كما قبلوا أيقن.

ومثل ذلك قولهم: أكره مسائك، إنما جمعت المساءة ثم قلبت. وكذلك زعم الخليل. ومثله قول الشاعر، وهو كعب بن مالك:

لقد لقيت قريظة ماسآها ... وحلّ بدارهم ذلّ ذليل  
ومثل ذلك قد رآه يريد قد رآه. قال الشاعر، وهو كثير عزة:  
وكلّ خليل راعي فهو قائل ... من أجلك: هذا هامة اليوم أو غد  
وإنما اراد ساءها ورآني ولكنّه قلب. وإن شئت قلت: راعي، إنما أبدلت همزها الفاء وأبدلت الياء بعد، كما قال  
بعض العرب: راءة في راية، حدثنا بذلك أبو الخطاب.  
ومثل الألف التي أبدلت من الهمزة قول الشاعر، وهو حسّان بن ثابت:  
سألت هذيل رسول الله فاحشة ... ضلّت هذيل بما جاءت ولم تصب  
باب تحقير كل اسم كانت عينه واواً  
وكانت العين ثانية أو ثالثة أمّا ما كانت العين فيه ثانية فواوه لا تتغير في التحقير، لأنّها متحركة فلا تبدل ياءً  
لكيون ياء التصغير بعدها. وذلك قولك في لوزة: لوزة، وفي جوزة: جوزة، وفي قولة: قويلة.  
وأما ما كانت العين فيه ثالثة مما عينه واو فإنّ واوه تبدل ياءً في التحقير، وهو الوجه الجيد؛ لأنّ الياء الساكنة تبدل  
الواو التي تكون بعدها ياءً.  
فمن ذلك ميّت وشيّد، وقيام وثيوم، وإنّما الأصل ميوت وسيود وقيوم وقيوم.  
وذلك قولك في أسود: أسيد، وفي أعور أعير، وفي مروّد: مرّيد، وفي أحوى: أحيّ، وفي مهوى: مهىّ، وفي أروية:  
أرية، وفي مروية مرية.  
واعلم أنّ من العرب من يظهر الواو في جميع ما ذكرنا، وهو أبعد الوجهين، يدعها على حالها قبل أن تحقر.  
واعلم أنّ من قال: أسود فإنّه لا يقول في مقامٍ ومقالٍ مقبوم ومقبول، لأنّها لو ظهرت كان الوجه أن لا تترك،  
فإذا لم تظهر لم تظهر في التحقير وكان أبعد لها، إذ كان الوجه في التحقير إذا كانت ظاهرة أن تتغير، لو جاز ذلك  
لجاز في سيّد سبيود وأشباهه.  
واعلم أنّ أشياء تكون الواو فيها ثالثة وتكون زيادةً، فيجوز فيها ما جاز في أسود. وذلك نحو جدول وقصور، تقول:  
جدبول وقسيور كما قلت: أسود وأريوية؛ وذلك لأنّ هذه الواو حيّة، وإنّما ألحقت الثلاثة بالأربعة. ألا ترى أنّك  
إذا كسرت هذا النحو للجمع ثبتت الواو كما ثبتت في أسود حين قالوا: أساود، وفي مروّد حين قالوا: مراود.  
وكذلك جداول وقساور. وقال الفرزدق:  
إلى هادراتٍ صعاب الرؤس ... قساور للقصور الأصيد  
واعلم أنّ الواو إذا كانت لا يجر فيها الثبات في التحقير على قول من قال: أسود، وذلك قولك في غزوة:  
غزية، وفي رضوى: رضياً، وفي عشواء عشياً. فهذه الواو لا تثبت كما لا تثبت في فعيل، ولو جاز هذا لجاز في غزو  
غزيو، وهاء التأنيث ههنا بمنزلتها لو لم تكن، فهذه الواو التي هي آخر الاسم ضعيفة. وسترى ذلك، ونبيّن لك إن  
شاء الله تعالى ذكره في بابه.  
والوو التي هي عين أقوى، فلمّا كان الوجه في الأقوى أن تبدل ياءً لم تحتمل هذه أن تثبت، كما لم يحتمل مقالٌ  
مقبولٌ.  
وأما واو عجزٍ وجزورٍ فإنّها لا تثبت أبداً، وإنما هي مدّة تبعث الضمة، ولم تجيء لطحق بناءً ببناء. ألا ترى أنّها  
لا تثبت في الجمع إذا قلت عجائر، فإذا كان الوجه فيما يثبت في الجمع أن يبدل. فهذه الميئة التي لا تثبت في الجمع  
لا يجوز فيها أن تثبت.

وأما معاوية فإنه يجوز فيها ماجاز في أسود؛ لأن الواو من نفس الحرف، وأصلها التحريك، وهي تثبت في الجمع، ألا ترى أنك تقول: معاو. وعجوزٌ ليست كذلك، وليست كجدول ولا قسور. ألا ترى أنك لو جئت بالفعل عليها لقلت: جدولت وفسورت. وهذا لا يكون في مثل عجوز.

؟ هذا باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لا ماهن بآيات وواوات اعلم أن كل شيء منها كان على ثلاثة أحرف فإن تحقيره يكون على مثال فعيل، ويجري على وجوه العربية، لأن كل ياء أو واو كانت لاما وكان قبلها حرف ساكن جرى مجرى غير المعتل، وتكون ياء التصغير مدغمة لأنهما حرفان من موضع والأول منهما ساكن. وذلك قولك في قفاً: قفى، وفي فتى فتى، وفي جرو: جرى، وفي ظبي: ظبي.

واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال فعيل، ويجري على وجوه العربية. وذلك قولك في عطاء: عطى، وقضاء: قضى، وسقاية سقى، وإداوة أدية، وفي شوية شوية، وفي غاو: غوى. إلا أن تقول: شويوية وغويو، في من قال: أسود؛ وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلت، واستثقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتل، فلما كانت بعد كسرة في ياء قبل تلك الياء ياء التحقير ازدادوا لها استعقالاً فحذفوها. وكذلك أحوى إلا في قول من قال: أسود. ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله، ولا يلتفت إلى ماقلته كما لا يلتفت إلى قلته يضع.

وأما عيسى فكان يقول: أحي ويصرف وهو خطأ. لو جاز ذا لصرفت أصم لأنه أخف من أحمز، وصرفت رأس إذا سميت به ولم تهمز فقلت: أرس.

وأما ابو عمر فكان يقول: أحي. ولو جاز لقلت في عطاء: عطى لأنها ياء كهذه الياء، وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في سقاية: سقى وشاو: شوى.

وأما يونس فقوله: هذا أحي كما ترى، وهو القياس والصواب.

واعلم أن كل واو وياء أبدل الألف مكانها ولم يكن الحرف الذي الألف بعده واوا ولا ياء، فإنها ترجع ياء وتحذف الألف، لأن ما بعد ياء التصغير مكسوراً أبداً؛ فإذا كسروا الذي بعده الألف لم يكن للألف ثبات مع الكسرة. وليست بألف تأنث فثبت ولا تكسر الذي قبلها. وذلك قولك في أعمى: أعم، وفي ملهى: ملهى كما ترى، وفي أعشى: أعشى كما ترى وفي مثنى: مثنى كما ترى، إلا أن تقول: مثنى في قول من قال محميماً.

وإذا كانت الواو والياء خامسة وكان قبلها حرف لين فإنها بمنزلتها إذا كانت ياء التصغير تليها فيما كان على مثال فعيل لأنها تصير بعد الياء الساكنة، وذلك في قولك في مغزو: مغزى، وفي مرمى: مرمي، وفي سقاء: سقي. وإذا حقرت مطايا اسم رجل قلت: مطى، والحذوف الألف التي بعد الطاء، كما فعلت ذلك بقبائل، كأنك حقرت مطياً. ومن حذف الهمزة في قبائل فإنه ينبغي له أن يحذف الياء التي بين الألفين، فيصير كأنه حقر مطاء. وفي كلا القولين يكون على مثال فعيل؛ لأنك لو حقرت مطاءً لكان على مثال فعيل، ولو حقرت مطياً لكان كذلك. وكذلك خطايا اسم رجل، إلا أنك تهمز آخر الاسم، لأنه بدل من همزته، فقول: خطيء فتحذفه وترد الهمزة، كما فعلت ذلك بألف منساة.

ولاسبيل إلى أن تقول: مطيء، لأن ياء فعيل لا تهمز بعد ياء التصغير، وإنما تهمز بعد الألف إذا كسرتة للجمع، فإذا لم تهمز بعد تلك الألف فهي بعد ياء التصغير أجدر أن لا تهمز، وإنما انتهت ياء التحقير إليها وهي بمنزلتها قبل أن تكون بعد الألف. ومع ذلك لو قلت فعائل من المطى لقلت مطاء، ولو كسرتة للجمع لقلت: مطايا، فهذا بدل أيضاً لازم.

وتحقير فعائل كفعائل من بنات الياء والواو ومن غيرهما سواء. وهو قول يونس، لأنهم كلّموا مدّوا فعّال أو فعول أو فعيل بالالف، كما مدّوا عذافر. والدليل على ذلك أنك لاتجد فعائل إلا مهموزاً، فهزمة فعائل بمنزلتها في فعائل، وياء مطايا بمنزلتها لو كانت في فعائل، وليست همزة من نفس الحرف فيفعل بها مايفعل بما هو من نفس الحرف، إنّما هي همزة تبدل من واو أو ياء أو ألف، من شيء لايهمز أبداً إلا بعد ألف، كما يفعل ذلك بواو قائل، فلمّا صارت بعدها فلم تهمز صارت في أنّها لاتهمز بمنزلتها قبل أن تكون بعدها، ولم تكن الهمزة بدلاً من شيء من نفس الحرف، ولا من نفس الحرف، فلم تهمز في التحقير، هذا مع لزوم البدل يقوى وهو قول يونس والخليل.

وإذا حقّرت رجلاً اسمه شهوى قلت: شهّي، كأنك حقّرت شهوى كما أنك حين حقّرت صحارى قلت: صحير، ومن قال: صحيرٌ قال شهّي أيضاً كأنه حقّر شهواً، ففي كلا القولين يكون على مثال فعيل.

وإذا حقّرت عدوىً اسم رجل أو صفة قلت: عدويّ (أربع ياءات) لا بدّ من ذا. ومن قال: عدويّ فقد أطأ وترك المعنى، لأنه لا يريد أن يضيف إلى عدويّ محقراً، إنّما يريد أن يحقّر المضاف إليه، فلا بدّ من ذا. ولا يجوز عدويّ في قول من قال: أسود، لأنّ ياء الإضافة بمنزلة الهاء في غزوة، فصارت الواو في عدويّ آخره كما أنّها في غزوة آخره، فلمّا لم يجز غزوة كذلك لم يجز عدويّ.

وإذا حقّرت أمويّ قلت: أميّي كما قلت في عدوى، لأنّ أمويّ ليس بناؤه بناء المحقّر، إنّما بناؤه بناء فعليّ، فإذا أردت أن تحقّر الأمويّ لم يكن من ياء التصغير بدّ، كما أنّك لو حقّرت النقيّ لقلت: النقيّ، فإنما أمويّ بمنزلة نقيّ، أخرج من بناء التحقير كما أخرج نقيّ إلى فعليّ.

ولو قلت ذا لقلت إذا حقّرت رجلاً يضاف إلى سليم سلمى فيكون التحقير بلا ياء التحقير. وإذا حقّرت ملهوى قلت: ملهويّ تصير الواو ياء لكسره الهاء. وكذلك إذا حقّرت حبلوى؛ لأنك كسرت اللام فصارت ياء ولم تصر وواً فكأنك أضفت إلى حبلوى، لأنك حقّرت. وهي بمنزلة واو ملهوى وتغيّرت عن حال علامة التانيث كما تغيّرت عن حال علامة التانيث حين قلت حبالى، فصارت بمنزلة ياء صحارى؛ فإذا قلت حبلوى فهو بمنزلة ألف معزى فإذا تغيّر إلى ياء كما تغيّرت واو ملهوي، لأنك لم ترد أن تحقّر حبلوى ثم تضيف إليه.

؟ هذا باب تحقير كل اسم كان من شيئين ضمّ أحدهما إلى الآخر فجعلاً بمنزلة اسم واحد زعم الخليل أنّ التحقير إنّما يكون في الصّدر؛ لأن الصّدر عندهم بمنزلة المضاف والآخر بمنزلة المضاف إليه؛ إذ كانا شيئين. وذلك قولك في حضرموت: حضرموت. وبعلب: بعيلبك، وخمسة عشر: خميسة عشر. وكذلك جميع ما أشبه هذا، كأنك حقّرت عبد عمرو وطلحة زيد.

وأما اثنا عشر فنقول في تحقيره: ثنيّا عشر، فعشر بمنزلة نو اثنين، فكأنك حقّرت اثنين، لأنّ حرف الإعراب الألف والياء، فصارت عشر في اثني بمنزلة النون، كما صار موت في حضر موت بمنزلة ريس في عنتريس.

### هذا باب الترخيم في التصغير

اعلم أنّ كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن يحذفه في الترخيم، حتّى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف لأنّها زائدة فيها، وتكون على مثال فعيل، وذلك قولك في حارث: حارث، وفي أسود: سويد، وفي غلاب: غلابية. وزعم الخليل أنه يجوز أيضاً في ضفندد: ضفيد، وفي خفييد: خفيد، وفي مقعس: قعيس. وكذلك كل شيء كان أصله الثلاثة.

وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة بنات الثلاثة تحذف الزوائد حتى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه، ويكون على مثال فعيعل، لأنه ليس فيه زيادة وزعم أنه سمع في إبراهيم وإسماعيل: بريةٌ وسميعٌ.

باب ماجرى في الكلام مصغراً وترك تكبيره

لأنه عندهم مستصغر فاستغنى بتصغيره عن تكبيره وذلك قولهم: جميلٌ وكعيتٌ، وهو البلبل. وقالوا: كعتانٌ وجملانٌ فجاءوا به على التكبير. ولو جاءوا به وهم يريدون أن يجمعوا المحقّر لقالوا: جميلاتٌ. فليس شيء يراد به التصغير إلا وفيه ياء التصغير.

وسألت الخليل عن كيت فقال: هو بمنزلة جميل؛ وإنما هي حمرةٌ مخالطها سوادٌ ولم يخلص؛ فإنما حقرّوها لأنّها بين السواد والحمرة ولم يخلص أن يقال اسود ولا أحمر وهو منهما قريب، وإنما هو كقولك: هو دوين ذلك. وأما سكيّت فهو ترخيم سكيّت. والسكّيت: الذي يجيء آخر الخيل.

باب ما يحقر لدنوّه من الشيء

وليس مثله. وذلك قولك: هو أصيغر منك، وإنما أردت أن تقلل الذي بينهما ومن ذلك قولك هو دوين ذاك، وهو فويق ذاك. ومن ذا أن تقول أسيد، أي قد قارب السواد.

وأما قول العرب: هو مثيل هذا وأمثال هذا، فإنما هذا، فإنما أرادوا أن يخبروا أن المشبه حقيرٌ، كما أن المشبه به حقيرٌ.

وسألت الخليل عن قول العرب: ما أميلحه. فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس، لأنّ الفعل لا يحقّر، وإنما تحقّر الأسماء لأنّها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكروها أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إيّاها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقرّوا هذا اللفظ، وإنما يعنون الذي تصفه بالمح، كاتك قلت: مليحٌ، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك: يطوهم الطريق، وصيد عليه يومان. ونحو هذا كثير في الكلام.

وليس شيء من لفعل ولا شيء مما سمّي به الفعل يحقّر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك: ما أفعله.

واعلم أنّ علامات الإضمار لا يحقّرون، من قبل أنّها لا تقوى قوّة المظهره ولا تمكن تمكّنها، فصارت بمنزلة لا ولو وأشباههما. فهذه لا تحقّر لأنّها ليست أسماء، وإنما هي بمنزلة الأفعال التي لا تحقّر.

فمن علامات الإضمار وأنا ونحن، ولو حقرتمنّ لحقّرت الكاف التي في بك والهاء التي في به وأشباه هذا.

ولا يحقّر أين ولا متى، ولا كيف؛ ولا حيث ونحوهنّ، من قبل أنّ أين ومتى وحيث ليس فيها ما في فوق ودون وتحت، حين قلت: فويق ذاك ودوين ذاك، وتحت ذاك، وليست أسماء تمكنّ فتدخل فيها الألف واللام ويوصفن،

وإنما هنّ مواضع لا يجاوزنّها فصرن بمنزلة علامات الإضمار.

وكذلك من وما وأيهم، إنّما هنّ بمنزلة أين لا تمكّن الأسماء التامة نحو زيدٍ ورجلٍ. وهنّ حروف استفهام كم أنّ أين حرف استفهام، فصرن بمنزلة هل في أمنّ لا يحقّرن.

ولا تحقّر غير، لأنّها ليست منزلة مثل، وليس كلّ شيء يكون غير الحقير عندك يكون محقّراً مثله، كما لا يكون كلّ شيء مثل الحقير حقيراً، وإنما معنى مررت برجلٍ غيرك معنى مررت برجلٍ ليس بك وسواك لا يحقّر لأنه ليس اسماً متمكناً وإنما هو كقولك مررت برجلٍ ليس بك، فكما قبح تحقير ليس قبح تحقير سوى.

وغير أيضاً ليس باسم متمكّن. ألا ترى أنّها لا تكون إلا نكرة، ولا تجمع، ولا تدخلها الألف واللام.

وكذلك حسبك لا يحقّر كما لا يحقّر غير، وإنما هو كقولك: كفاك فكما لا يحقّر كفاك، كذلك لا تحقّر هذا.

واعلم أنّ اليوم والشهر والسنة والساعة واللييلة يحقّرن. وأمّا أمس وغد فلا يحقّران؛ لأنّهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيدٍ وعمرو، وإنّما هما اليوم الذي قبل يومك، واليوم بعد يومك، ولم يتمكنا كزيدٍ واليوم والساعة والشهر وأشباههن، ألا ترى أنّك تقول: هذا اليوم وهذه اللييلة فيكون لما أتت فيه، ولما لم يأت، ولما مضى وتقول: هذا زيد وذلك زيد، فهو اسم ما يكون معك وما يتراخى عنك. وأمّس وغد لم يتمكنا تمكّن هذه الأشياء، فكروها أن يحقّروهما كما كروها تحقير أين، واستغنوا عن تحقيرها بالذي هو أشدّ تمكنا، وهو اليوم واللييلة والساعة. وكذلك أول من أمّس، والثلاثاء، والأربعاء، والبارحة لما ذكرنا وأشباههنّ.

ولا تحقّر أسماء شهور السنة، فعلاّما ما ذكرنا من الدّهر لا تحقّر، إنّما يحقّر الاسم غير العلم الذي يلزم كلّ شيء من أمته، نحو: رجل وامرأة وأشباههما. واعلم أنّك لا تحقّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنّه قبيح: هو ضويرب زيداً، وهو ضويرب زيد، إذا أردت بضارب زيدٍ التنوين. وإن كان ضارب زيدٍ لما مضى فتصغيره جيد.

ولا تحقّر عند كما تحقّر قبل وبعد ونحوهما، لأنك إذا قلت عند فقد قلت ما بينهما، وليس يراد من التقليل أقلّ من ذا، فصار ذا كقولك: قبيح ذلك، إذا أردت أن تقلل ما بينهما. وكذلك عن ومع، صارتا في أن لا تحقّرا كمن.

باب تحقير كل اسم كان ثانياً ياء

تنبت في التحقير وذلك نحو: بيت وشيخ وسيد. فأحسنه أن تقول: شيخ وسيد فضم؛ لأنّ التحقير يضم أوائل

الأسماء، وهو لازم له، كما أنّ الياء لازمة له.

ومن العرب من يقول: شيخ وبيت وسيد، كراهية الياء بعد الضمّة.

باب تحقير المؤنث

اعلم أنّ كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء، وذلك قولك في قدم: قديمة، وفي يد: يديّة. وزعم الخليل أنّهم إنّما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر. قلت: فما بال عناق؟ قال: استثقلوا الهاء حين كثر العدد، فصارت القاف بمنزلة الهاء، فصارت فعيلةً في العدد والزنة، فاستثقلوا الهاء. وكذلك جميع ما كان على أربعة أحرف فصاعداً.

قلت: فما بال سماء، قالوا: سمّية؟ قال: من قبل أنّها تحذف في التحقير، فيصير تحقيرها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف، فلمّا حفتّ صارت بمنزلة دلو، كأنك حقّرت شيئاً على ثلاثة أحرف.

فإن حقّرت امرأة سقاء قلت: سقيقيّ ولم تدخلها الهاء؛ لأنّ الاسم قد تمّ.

وسألته عن الذين قالوا في حباري: حبيرة فقال: لما كانت فيه علامة التانيث ثابتة أرادوا أن لا يفارقها ذلك التحقير، وصاروا كأنهم حقّروا حبارة. وأمّا الذين تركوا الهاء فقالوا: حذفنا الياء والبقية على أربعة أحرف، فكأنّا حقّرتنا حبار. ومن قال في حباري: حبيرة قال: في لغزي: لغغيزة، وفي جميع ما كانت فيه الألف خامسة فصاعداً إذا كانت ألف تانيث.

وسألته عن تحقير نصف نعت امرأة فقال: تحقيرها نصيف، وذاك لأنّه مذكّر وصف به مؤنث. ألا ترى أنّك تقول:

هذا رجل نصف. ومثل ذلك أنّك تقول: هذه امرأة رضى، فإذا حقّرتها لم تدخل الهاء؛ لأنّها وفت بمذكّر،

وشاركت المذكر في صفته لم تغلب عليه. ألا ترى أنّك لو رحمت الصّامر لم تقل ضميرة.

وتصديق ذلك فيما زعم الخليل قول العرب في الخلق: خليق وإنّ عنوا المؤنث؛ لأنه مذكّر يوصف به المذكر، فشاركه فيه المؤنث. وزعم الخليل أنّ الفرس كذلك.

وسألته عن الناب من الإبل فقال: إنما قالوا: نيب؛ لأنهم جعلوا الناب الذكور اسماً لها حين طال نابها على نحو قولك للمرأة: إنما أنت بطين ومثلها أنت عينهم فصار اسماً غالباً وزعم أن الحرف بتلك المنزلة، كآته مصدر مذكر كالعدل، والعدل مذكر؛ وقد يقال: جاءت العدل المسلمة. وكان الحرف صفة، ولكنها أجريت مجرى الاسم، كما أجرى الأبطح، والأبرق، والأجدل.

وإذا رَحمت الحائض فهي كالضامر؛ لأنه إنما وقع وصفاً لشيء، والشيء مذكر. وقد بينا هذا فيما قبل.

قلت: فما بال المرأة إذا سميت بحجر قلت: حجارة؟ قال: لأن حجر قد صار اسماً لها علماً وصار خالصاً؛ وليس بصفة ولا اسماً شاركت فيه مذكراً على معنى واحد، ولم ترد أن تحقر الحجر، كما أنك أردت أن تحقر المذكر حين قلت: عدبل وقريش؛ وإنما هذا كقولك للمرأة: ما أنت إلا رجيل، وللرجل: ما أنت إلا مريّة، فإنما حقرت الرجل والمرأة. ولو سميت امرأة بفرس لقلت: فريسة كما قلت: حجارة، فإذا حقرت الناب والعدل وأشباههما، فإنك تحقر ذلك الشيء، والمعنى يدل على ذلك، وإذا سميت رجلاً بعين أو أذن فحقيقه بعين أو أذن فحقيقه بغير هاء، وتدع الهاء ههنا كما أدخلتها في حجر اسم امرأة.

ويونس يدخل الهاء؛ ويحتج بأذينة، وإنما سمي بمحقر.

باب ما يحقر على غير بناء مكبره

الذي يستعمل في الكلام فمن ذلك قول العرب في مغرب الشمس: مغربان الشمس، وفي العشي: آتيك عشياً. وسمنا من العرب من يقول في عشية: عشيشية، فكأنهم حقروا مغربان وعشيان وعشاة.

وسألت الخليل عن قولك: آتيك أصيلاً؛ فقال: إنما هو أصيلان أبدلوا اللام منها. وتصديق ذلك قول العرب: آتيك أصيلاً.

وسألته عن قول بعض العرب: آتيك عشياً ومغربان، فقال: جعل ذلك الحين أجزاء؛ لأنه حين كلاً تصويت فيه الشمس ذهب منه جزء، فقالوا: عشياً، فكأنهم سموا كل جزء منه عشية. ومثل ذلك قولك المفارق في مفرق، جعلوا المفرق مواضع، ثم قالوا: المفارق كأنهم سموا كل موضع مفرقاً. قال الشاعر، وهو جرير:

قال العواذل ما لجهلك بعد ما ... شاب المفارق واكسين قتيرا

ومن ذلك قولهم للبعير: ذو عنانين، كأنهم جعلوا كل جزء منه عشوناً. ونحو ذا كثير.

فأما غدوة فتحقيقها عليها، تقول: غدوية، وكذلك سحر تقول: أنا سحيراً. وكذلك ضحى، تقول: أنا ضحياً.

وقال الشاعر، وهو النابغة الجعدي:

كأن الغبار الذي غادرت ... ضحياً دواخن من تنضب

واعلم أنك لا تحقر في تحقيرك هذه الأشياء الحين، ولكنك تريد أن تقرب حينا من حين، وتقلل الذي بينهما، كما أنك إذا قلت: دوين ذاك، وفويق ذاك؛ فإنما تقرب الشيء من الشيء وتقلل الذي بينهما وليس المكان بالذي يحقر. ومثل ذلك قبيل وبعيد، فلما كانت أحياناً وكانت لا تمكن، وكانت لم تحقر؛ لم تمكن على هذا الحد تمكن غيرها.

وقد بينا ذلك فيما جاء تحقيره مخالفاً كتحقير المبهم، فهذا مع كثرتها في الكلام.

وجميع ذا إذا سمي به الرجل حقر على القياس.

ومما يحقر على غير بناء مكبره المستعمل في الكلام إنسان، تقول: أنيسيان وفي بنون: أبيون، كأنهم حقرُوا إنسيان، وكأنهم حقرُوا أفعال نحو أعمى، وفعولوا هذه الأشياء لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم، وهم لما يغيرون الأكثر في كلامهم عن نظائره، وكما يجيء جمع الشيء على غير بنائه المستعمل. ومثل ذلك ليلة، تقول لييلية، كما قالوا:

ليال، وقولهم في رجل: رويجل؛ ونحو هذا.

وجميع هذا أيضاً إذا سُمِّيت به رجلاً أو امرأة صرفته إلى القياس كما فعلت ذلك بالأحيان. ومن ذلك قولهم في صبية: أصيبية، وفي غلمة: أغيلممة، كأنهم حقروا أغلمةً وأصبيةً، وذلك أن أفعلةً يجمع به فعال وفعيل، فلماً حقروه جاءوا به على بناء قد يكون لفعالٍ وفعيلٍ. فإذا سُمِّيت به امرأة أو رجلاً حقرتة على القياس، ومن العرب من يجريه على القياس فيقول: صبيةٌ وغليممة. وقال الراجز:

صبيةٌ على الدُّخان رمكا ... ما إن عدا أصغرهم أن زكاً

باب تحقير الأسماء المبهمة

اعلم أن التحقير يضم أوائل هذه الأسماء، فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقّر؛ وذلك لأن لها نحواً في الكلام ليس لغيرها - وقد بينّا ذلك - فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها.

وذلك قولك في هذا: هذياً، وذاك: ذياًك، وفي ألا: ألياً.

وإنما ألحقوا هذه الألقاب في أواخرها لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها، كما صارت أوائلها على ذلك.

قلت: فما بال ياء التصغير ثانية في ذا حين حقّرت؟ قال: هي في الأصل ثالثة، ولكنهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءات، وإنما حذفوها من ذياً. وأما تياً فإنما هي تحقيرتا، وقد استعمل ذلك في الكلام. قال الشاعر، كعب الغنوي:

وخبرٌ تمانى أنما الموت في القرى ... فكيف وهاتا هضبة وقليب  
وقال عمران بن حطان:

وليس لعيشنا هذا مهاه ... وليست دارنا هاتا بدار

وكرهوا أن يحقّروا المؤنث على هذه فيلبتيس الأمر. وأما من مدّ آلاء فيقول: ألياء، وألحقوا هذه الألف لئلا يكون بمنزلة غير المبهم من الأسماء، كما فعلوا ذلك في آخر ذا وأوله. وأولئك هما أولاً، وأولاء، كما أن هو ذا، إلا أنك زدت الكاف للمخاطبة.

ومثل ذلك الذي والتي، تقول: اللذياً واللتيّاً. قال العجاج:

بعد اللتيّاً واللتيّاً والتي

وإذا تُنِّيت هذه الألفات كما تحذف ألف ذواتا، لكثرتها في الكلام، إذا تُنِّيت. وتصغير ذلك في الكلام ذياًك وذيالك، وكذلك اللذياً إذا قلت: اللذيون، والتي إذا قلت: اللتيات، والشنية إذا قلت: اللذيان واللتيان وذيان. ولا يحقّر من ولا أيُّ إذا صاراً بمنزلة الذي، لأنهما من حروف الاستفهام، والذي بمنزلة ذا، أنها ليست من حروف الاستفهام، فمن لم يلزمه تحقير كما يلزم الذي، لأنه إنما يريد به معنى الذي وقد استغنى عنه بتحقير الذي، مع ذا الذي ذكرت لك.

واللآتي لا تحقّر، استغوا بجمع الواحد إذا حقّر عنه، وهو قولهم: اللتيات، فلماً استغوا عنه صار مسقطاً. فهذه الأسماء لما لم يكن حالها في التحقير حال غيرها من الأسماء غير المبهمة، ولم تكن، حالها في أشياء قد بينّاها حال غير المبهمة، صارت يستغنى بعضها عن بعض، كما استغوا بقولهم: أانا مسياناً وعشياناً عن تحقير القصر في قولهم: أانا قصرأ، وهو العشي.

باب تحقير ما كسر عليه الواحد للجمع

وسأبين لك تحقير ذلك إن شاء الله اعلم أن كل بناء كان لأدنى العدد فإنك تحقّر ذلك البناء لا تجاوزه إلى غيره، من قبل أنك إنمّا تريد تقليل الجمع، ولا يكون ذلك البناء إلا لأدنى العدد، فلما كان ذلك لم تجاوزه. واعلم أن لأدنى العدد أبنية هي مختصة به، وهي له في الأصل، وربمّا شركه فيه الأكثر، كما أن الأدنى ربمّا شرك الأكثر.

فأبنية أدنى العدد أفعال نحو: أكلب وأكعب. وأفعال نحو: أجمال وأعدال وأجمال، وأفعلة نحو: أجرية وأنصبة وأغربة. وفعلة نحو: غلمة وصبية وفتية وإخوة وولدة.

فتلك أربوعة أبنية، فما خلا هذا فهو في الأصل للأكثر وإن شركه الأقل. ألا ترى ما خلا هذا إنمّا يحقّر على واحده، فلو كان شيء ممّا خلا هذا يكون للأقل كان يحقّر على بنائه، كما تحقّر الأبنية الأربعة التي هي لأدنى العدد، وذلك قولك في أكلب: أكليب، وفي أجمال: أجميال، وفي أجرية: أجيرية، وفي غلمة: غلجمة، وفي ولدة: وليدة. وكذلك سمعناها من العرب.

فكل شيء خالف هذه الأبنية في الجمع فهو لأكثر العدد، وإن عني به على الأقل فهو داخل على بناء الأكثر وفيما ليس له، كما يدخل الأكثر على بنائه وفي حيزه.

وسألت الخليل عن تحقير الدور، فقال: أردّه إلى بناء أقل العدد؛ لأنّ إنمّا أريد تقليل العدد، فإذا أردت أن أقلّه وأحقّره صرت إلى بناء الأقل، وذلك قولك: أديثر، فإن لم تفعل فحقّرها على الواحد وألحق تاء الجمع؛ وذلك لأنك تردّه إلى الاسم الذي هو لأقلّ العدد. ألا ترى أنّك تقول للأقلّ ظبيات وغلوات وركوات، ففعلات ههنا بمنزلة أفعال في المذكّر وأفعال ونحوهما. وكذلك ما جمع بالواو والنون والياء والنون، وإن شركه الأكثر كما شرك الأكثر الأقل فيما ذكرنا قبل هذا.

وإذا حقّرت الأكف والأرجل وهنّ قد جاوزن العشر قلت: أكيف وأربجل؛ لأنّ هذا بناء أدنى العدد، وإن كان قد يشرك فيه الأكثر الأقل. وكذلك الأقدام والأفخاذ.

ولو حقّرت الجففات وقد جاوزن العشر لقلت: جفينات لا تجاوز؛ لأنّها بناء أقلّ العدد.

وإذا حقّرت المرابد والمفاتيح والقناديل والخنادق قلت: مريدات، ومفيعيات، وقبيديلات، وخبيدقات؛ لأنّ هذا البناء للأكثر وإن كان يشركه فيه الأدنى، فلمّا حقّرت صيرت ذلك إلى شيء هو الأصل للأقل. ألا تراهم قالوا في دارهم: ربهمات. وإذا حقّرت القتيان قلت: قتيّة، فإن لم تقل ذا قلت: قتيون، فالواو والنون بمنزلة التاء في المؤنث. وإذا حقّرت الشسوع وأنت تريد الثلاثة قلت: شسيعات، ولا تقول شسيّع؛ لأنّ هذا البناء لأكثر العدد في الأصل، وإنمّا الأقل مدخل عليه، كما صار الأكثر يدخل على الأقل.

وإذا حقّرت الفقراء قلت: فقيرون على واحده، وكذلك أذلاء إن لم تردده إلى الأذلة ذليلون. قال رجل من الأنصار الجاهلي:

إن ترينا قليلين كما ذي ... د عن الجربين ذود صحاح

وكذلك حمقى وهلكى وسكرى وجرحى، وما كان من هذا النحو ممّا كسر الواحد. وإنمّا صارت التاء والواو والنون لتثليث أدنى العدد إلى تعشيره وهو الواحد، كما صارت الألف والنون للثنائية، ومثاه أقل من مثله. ألا ترى أن جرّ التاء ونصبها سواء، وجرّ الاثني والثلاثة الذين هم على حدّ الثنية ونصبهم سواء. فهذا يقرب أن التاء والواو والنون لأدنى العدد؛ لأنّه وافق المثنى.

وإذا أردت أن تجمع الكليب لم تقل إلا كليبات؛ لأنك إن كسرت المحقّر وأنت تريد جمعه ذهبت ياء التحقير.

فاعرف هذه الأشياء.

واعلم أنّهم يدخلون بعضها على بعض للتوسّع إذا كان ذلك جمعاً.

باب ما كسّر على غير واحده المستعمل

في الكلام فإذا أردت أن تحقره حقّرتّه على واحده المستعمل في الكلام الذي هو من لفظه وذلك قولك في ظروفٍ: ظرّفون، وفي السّمحاء: سمّحون، وفي الشعراء: شويّعون.

وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعمل في الكلام من لفظه يكون تكسيره عليه قياساً ولا غير ذلك، فتحقيره على واحدٍ هو بناؤه إذا جمع في القياس. وذلك نحو عباديد، فإذا حقّرتها قلت: عبيديدون؛ لأنّ عباديد إنما هو جمع فعلولٍ أو فعليلٍ أو فعاللٍ. فإذا قلت: عبيديات فأياً ما كان واحدها فهذا تحقيره.

وزعم يونس أن من العرب من يقول في سراويل: سريّلات، وذلك لأنهم جعلوه جمعاً بمنزلة دخاريض، وهذا يقويّ ذلك؛ لأنهم إذا أرادوا بها الجمع فليس لها واحد في الكلام كسّرت عليه ولا غير ذلك.

وإذا أردت تحقير الجلوس والقعود قلت: قويعدون وجويلسون، فإنما جلوس ههنا حين أرادت الجمع بمنزلة ظروف وبمنزلة الشهود والبكيّ، وإنما واحد الشهود شاهد والبكيّ الباكي. هذان المستعملان في الكلام ولم يكسّر الشهود والبكيّ عليهما، فكذلك الجلوس.

باب تحقير ما لم يكسّر عليه واحد للجمع

ولكنّه شيء واحد يقع على الجميع، فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد؛ لأنه بمنزلة إلا أنه يعني به الجميع وذلك قولك في قومٍ: قوم، وفي رجلٍ: رجل. وكذلك النفر، والرّهط، والتسوة، وإن عني بمن أدنى العدد. وكذلك الرّجلة والصّحبة، هما بمنزلة التسوة، وإن كانت الرّجلة لأدنى العدد؛ لأنّهما ليسا مما يكسّر عليه الواحد. وإن جمع شيء من هذا على بناء من أبنية أدنى العدد حقّرت ذلك البناء كما تحقّر إذا كان بناءً لما يقع على الواحد. وذلك نحو أقوامٍ وأنفارٍ، تقول: أقيامٍ وأنيفارٍ.

وإذا حقّرت الأراهم قلت: رهيطون، كما قلت في الشعراء: شويّعون. وإن حقّرت الحيات قلت خبيثات، كما كنت قاتلاً ذاك لو حقّرت الخبوث، والحيات: جمع الخبيثة، بمنزلة ثمارٍ فمنزلة هذه الأشياء منزلة واحدة. وقال: قد شربت إلّا دهيدينا... قليصات وأبيكرينا

والدهداه: حاشية الإبل؛ فكأنه حقّر دهاده فردّه إلى الواحد وهو دهاده، وأدخل الباء والنون كما تدخل في أرضين وسنين، وذلك حيث اضطرّ في الكلام إلى أن يدخل باء التصغير. وأمّا أبيكرينا فإنه جمع الأ بكر، كما يجمع الجزر والطرق فتقول: جزرات وطرقات، ولكنّه أدخل الباء والنون كما أدخلها في اللّهيدين. وإذا حقّرت السنين لم تقل إلّا سنّيات؛ لأنك قد رددت ما ذهب، فصار على بناء لا يجمع بالواو والنون، وصار الاسم بمنزلة صحيفةٍ وقصبةٍ.

وكذلك أرضون تقول: أرضيات ليس إلّا؛ لأنّها بمنزلة بديرة. وإذا حقّرت أرضين اسم امرأة قلت: أرضون، وكذلك السنون، ولا تدخل الهاء لأنك تحقّر بناء أكثر من ثلاثة، ولست تردّها إلى الواحد، لأنك لا تريد تحقير الجمع، فأنت لا تجاوز هذا اللفظ كما لا تجاوز ذلك في رجل اسمه جريبان تقول: جريبان، كما تقول في خراسان: خريسان ولا تقول فيه كما تقول حين تحقّر الجريبين.

وإذا حقّرت سنين اسم امرأة في قول من قال: هذه سنين، كما قلت: سنّين على قوله في يضع: يضيع. ومن قال: سنون قال: سنّيون، فرددت ما ذهب وهو اللّام. وإنما هذه الواو والنون إذا وقعتا في الاسم بمنزلة باء الإضافة وتاء

التأنيث التي في بنات الأربعة لا يعتدّ بها، كأنك حقّرت سنيّ.  
 وإذا حقّرت أفعال اسم رجل قلت: أفعال، كما تحقّرها قبل أن تكون اسماً، فتحقير أفعال كتحقير عطشان، فرقوا  
 بينها وبين أفعال لأنه لا يكون إلا واحداً ولا يكون أفعالاً إلا جمعاً، ولا يغيّر عن تحقيره قبل أن يكون اسماً كما لا  
 يغيّر سرحان عن تصغيره إذا سمّيت به، ولا تشبّهه بليلة ونحوها إذا سمّيت بها رجلاً ثم حقّرتها؛ لأنّ ذا ليس بقياس.  
 وتحقير أفعال مطّرد على أفعال، وليست أفعال وإن قلت فيها أفعال كإنعام وأنعام تجري مجرى سرحان  
 وسراحين؛ لأنه لو كان كذلك لقلت في جمال: جهيمال؛ لأنك لا تقول: جهاميل. وإنما جرى هذا ليفرق بين الجمع  
 والواحد.

باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها

وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجرّ، وأكثرها الواو، ثمّ الباء، يدخلان على كلّ محلوف به. ثمّ التاء، ولا  
 تدخل إلا في واحد وذلك قولك: والله لأفعلنّ: والله لأفعلنّ، وتالله لأكيدنّ أصنامكم.  
 وقال الخليل: إنّما تجي بهذه الحروف؛ لأنك تضيف حلقك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بالباء، إلا أنّ الفعل  
 يجيء مضمراً في هذا الباب، والحلف توكيد.  
 وقد تقول: تالله! وفيها معنى العجب.  
 وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لله، فيجىء باللام، ولا تجيء إلا أن يكون فيها، معنى التعجب. قال أمية بن أبي  
 عائذ:

الله يبقى على الأيام ذو حيدٍ ... بمشمخرٍ به الطيّان والآس  
 واعلم أنك إذا حذف من المحلوف به حرف الجرّ نصبتّه، كما تنصب حقّاً إذا قلت: إنك ذاهب حقّاً. فالمحلوف به  
 مؤكّد به الحديث كما تؤكّده بالحقّ، ويجرّ بحروف الإضافة كما يجر حقّاً إذا قلت: إنك ذاهب بحقّ، وذلك قولك:  
 الله لأفعلنّ. وقال ذو الرمة:

ألا ربّ من قلبي له الله ناصح ... ومن قلبه لي في الطّبء السوانح  
 وقال الآخر:

إذا ما الخبز تأدمه بلحمٍ ... فذاك أمانة الله الشريد  
 فأما تالله فلا تحذف منه التاء إذا أردت معنى التعجب. والله مثلها إذا تعجبت ليس إلا.  
 ومن العرب من يقول: الله لأفعلنّ، وذلك أنه أراد حرف الجرّ، وآياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذوه  
 تخفيفاً وهم ينوونه، كما حذف ربّ في قوله:  
 وجداء ما يرجي بها ذو قرابةٍ ... لعطفٍ وما يخشى السّماء ربّيتها  
 إنّما يريدون: ربّ جداء، وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين، من قولهم: لاه أبوك، حذفوا لام الإضافة واللام  
 الأخرى، ليخففوا الحرف على اللسان، وذلك ينوون.

وقال بعضهم: لهى أبوك، فقلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا  
 آخر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر أين مفتوحاً. وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه لكثرتّه في كلامهم فغيّروا إعرابه  
 كما غيروه.

واعلم أنّ من العرب من يقول: من ربّي لأفعلنّ ذلك، ومن ربّي إنك لأشر، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء،  
 في قوله: والله لأفعلنّ. ولا يدخلونها في غير ربّي، كما لا يدخلون التاء في غير الله، ولكن الواو لازمة لكل اسم

يقسم به والباء. وقد يقول بعض العرب: لله لأفعلن، كما تقول: تالله لأفعلن. ولا تدخل الضمة في من إلا ههنا، كما لا تدخل الفتحة في لدن إلا مع غدوة حين تقول: لدن غدوة إلى العشي.  
باب ما يكون ما قبل الخلوف به عوضاً

من اللفظ بالواو وذلك قولك: إي هاالله ذا، نبت ألف لأن الذي بعدها مدغم. ومن العرب من يقول: إي هالله ذا، فيحذف الألف التي بعد الهاء. ولا يكون في المقسم ههنا إلا الجر؛ لأن قولهم: ها صار عوضاً من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفاً على اللسان. ألا ترى أن الواو لا تظهر ههنا كما تظهر في قولك: والله، فتركهم الواو ههنا البتة يدلُّك على أنها ذهبت من هنا تخفيفاً على اللسان، وعوضت منها ها. ولو كانت تذهب من هنا كما كانت تذهب من قولهم: الله لأفعلن، إذن لأدخلت الواو.

وأما قولهم: ذا، فزعم الخليل أنه الخلوف عليه، كأنه قال: إي والله للأمر هذا، فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم؛ وقدم ها، كما قدم ها في قولهم ها هوذا: وها أناذا. وهذا قول الخليل، وقال زهير:  
تعلمن ها لعمر الله ذا قسماً ... فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك  
ومثل قولهم: آله لأفعلن، صارت الألف ههنا بمنزلة ها ثم. ألا ترى أنك لا تقول: أو الله، كما لا تقول: ها والله، فصارت الألف ههنا وهما يعاقبان الواو، ولا يشبان جميعاً.

وقد تعاقب ألف اللام حرف القسم كما عاقبته ألف الاستفهام وها، فتظهر في ذلك الموضع الذي يسقط في جميع ما هو مثله للمعاقبة، وذلك قوم: أفأله لتفعلن. ألا ترى أنك إن قلت: أفو الله، لم تثبت.

وتقول: نعم الله لأفعلن، وإي الله لأفعلن، لأهما ليسا ببدل. ألا ترى أنك تقول: إي والله ونعم والله. وقال الخليل في قوله عز وجل: " واللبلب إذا يغشى. والتَّهَار إذا تجلَّى. وما خلق الذكر والأنثى " : الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى، ولكنهما الواوان اللتان تضمَّان الأسماء إلى الأسماء في قولك: مررت بزید وعمرو، والأولى بمنزلة الباء والتاء. ألا ترى أنك تقول: والله لأفعلن والله لأفعلن، فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء.

قلت للخليل: فلم لا تكون الأخريان بمنزلة الأولى؟ فقال: إنَّما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد، ولو كان اقضى قسمه بالأول على شيء لجاز أن يستعمل كلاماً آخر فيكون، كقولك: بالله لأفعلن، بالله لأخرجن اليوم، ولا ييقوى أن تقول: وحقك وحق زيد لأفعلن، والواو الآخرة واو قسم، لا يجوز إلا مستكرها، لأنَّه لا يجوز هذا في مخلوف عليه إلا أن تضمَّ الآخر إلى الأول وتحلف بهما على الخلوف عليه.

وتقول: وحياتي ثم حياتك لأفعلن، فثم ههنا بمنزلة الواو. وتقول: والله ثم الله لأفعلن، وبالله ذم الله لأفعلن، وتالله ثم الله لأفعلن. وإن قلت: والله لآتينك ثم الله لأضربك، فإن شئت قطعت فنصبت، كأنك قلت: بالله لآتينك، والله لأضربك، فجعلت هذه الواو بمنزلة الواو التي في قولك: مررت بزید وعمرو خارج، وإذا لم تقطع وجرت فقلت: والله لآتينك، ثم والله لأضربك، صارت بمنزلة قولك: مررت بزید ثم وعمرو.

وإذا قلت: والله لآتينك ثم لأضربك الله فأخرته، لم يكن إلا النصب؛ لأنه ضمَّ الفعل إلى الفعل، ثم جاء بالقسم له على حدته ولم يحمله على الأول.

وإذا قلت: والله لآتينك ثم الله، فإنَّما أحد اليمين مضموم إلى الآخر وإن كان قد آخر أحدهما، ولا يجوز في هذا إلا الجر؛ لأن الآخر معلق بالأول؛ لأنه ليس بعده مخلوف عليه.

ويدلُّك على أنه إذا قال: والله لأضربك ثم لأقتلنك الله، فإنه لا ينبغي فيها إلا النصب: أنه لو قال: مررت بزید أول من أمس وأمس عمرو كان قبيحاً خبيثاً؛ لأنه فصل بين الجرور والحرف الذي يشركه وهو الواو في الجار، كما أنَّه

لو فصل بين الجار والجرور كان قبيحاً، فكذلك الحروف التي تدخله في الجار، لأنه صار كأنَّ بعده حرف جر، فكأنك قلت: وبكذا.

ولو قال: وحقك وحق زيد على وجه النسيان والغلط جاز. ولو قال: وحقك وحق، على التوكيد جاز، وكانت الواو واو الجر.

باب ما عمل بعضه في بعض

وفيه معنى القسم وذلك قولك: لعمر الله لأفعلن، وأيم الله لأفعلن. وبعض العرب يقول: أئمن الكعبة لأفعلن، كأنه قال: لعمر الله المقسم به، وكذلك أيم الله وأئمن الله، إلا أن ذا أكثر في كلامهم، فحذفوه كما حذفوا غيره، وهو أكثر من أن أصفه لك.

ومثل أيم الله وأئمن: لاها الله ذا، إذا حذفوا ما هذا مبني عليه. فهذه الأشياء فيها معنى القسم، ومعناها كمعنى الاسم الجرور بالواو، وتصديق هذا قول العرب: عليّ عهد الله لأفعلن. فعهد مرتفعة وعليّ مستقرّ لها. وفيها معنى اليمين. وزعم يونس أن ألف أيم موصولة. وكذلك تفعل بما العرب، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل، وكذلك ائمن. قال الشاعر:

فقال فريق القوم لما نشدتم ... نعم وفريق ليمن الله ما ندري

سمعناه هكذا من العرب. وسمعنا فصحاء العرب يقولون في بيت امرئ القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ... ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

جعلوه بمنزلة أئمن الكعبة وأيم الله، وفيه المعنى الذي فيه. وكذلك أمانة الله.

ومثل ذلك يعلم الله لأفعلن، وعلم الله لأفعلن؛ فإعرابه كإعراب يذهب زيد، وذهب زيد، والمعنى: والله لأفعلن، وذا بمنزلة يرحمك الله وفيه معنى الدعاء، وبمنزلة اتقى الله امرؤ وعمل خيراً، إعرابه إعراب فعل، ومعناه ليفعل وليعمل. باب ما يذهب التنوين فيه

من الأسماء لغير الإضافة ولا دخول الألف واللام، ولا لأنه لا ينصرف وكان القياس أن يثبت التنوين فيه وذلك كل اسم غالب وصف بابن، ثم أضيف إلى اسم غالب، أو كنية، أو أم. وذلك قولك: هذا زيد بن عمرو. وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم؛ لأن التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأوّل إذا التقى ساكنان، وذلك قولك: اضرب ابن زيد، وأنت تريد الخفيفة. وقولهم: لد الصلاة في لدن حيث كثر في كلامهم.

وما يذهب منه الأوّل أكثر من ذلك، نحو: قل، وخف.

وسائر تنوين الأسماء يحرك إذا كانت بعده ألف موصولة؛ لأنهما ساكنان يلتقيان فيحرك الأول كما يحرك المسكن في الأمر والنهي.

وذلك قولك: هذه هند امرأة زيد، وهذا زيد امرؤ عمرو وهذا عمر الطويل، إلا أن الأول حذف منه التنوين لما ذكرت لك. وهم لما يحذفون الأكثر في كلامهم.

وإذا اضطرّ الشاعر في الأوّل أيضاً أجراه على القياس. سمعنا فصحاء العرب أنشأوا هذا البيت:

هي ابنتكم وأختكم زعمتم لثعلبة بن نوفل ابن جسر

وقال الأغلب:

جارية من قيس ابن ثعلبة

وتقول: هذا أبو عمرو بن العلاء؛ لأن الكنية كالاسم الغالب. ألا ترى أنك تقول: هذا زيد بن أبي عمرو، فتذهب التوئين كما تذهب في قولك: هذا زيد بن عمرو؛ لأنه اسم غالب. وتصديق ذلك قول العرب: هذا رجل من بني أبي بكر بن كلاب. وقال الفرزدق في أبي عمرو بن العلاء:  
ما زلت أغلق أبواباً وأفصحها ... حتى أتيت أبا عمرو بن عمّار  
وقال:

فلم أجن ولم أنكل ولكن ... يمت بما أبا صخر بن عمر

وقال يونس: من صرف هنداً قال: هذه هند بنت زيد، فنونٌ هنداً؛ لأن هذا موضع لا يتغير فيه الساكن، ولم تدر كه علة. وهكذا سمعنا من العرب.

وكان أبو عمرو يقول: هذه هند بنت عبد الله فيمن صرف، ويقول: ولما كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا لا أدر، ولم يك، ولم أبل، وخذ وكل، وأشباه ذلك، وهو كثير. وينبغي لمن قال: بقول أبي عمرو أن يقول: هذا فلان بن فلان؛ لأنه كناية عن الأسماء التي هي علامات غالبية؛ فأجريت مجراها.

وأما طامر بن طاكر فهو كقولك: زيد بن زيد؛ أنه معرفة كأم عامر وأبي الحارث، للأسد وللضبع، فجعل علماً. فإذا كسبت إن غير الآدميين قلت: القلان والفلانة؛ والهن والهنه، جعلوه كناية عن الثقة التي تسمى بكذا، والفرس الذي يسمّى بكذا، ليفرقوا بين الآدميين والبهايم.

باب ما يجرّك فيه التوئين

في الأسماء الغالبة وذلك قولك: هذا زيد ابن أخيك، وهذا زيد ابن أخي عمرو، وهذا زيد الطويل، وهذا عمرو الظريف، إلا أن يكون شيء من ذا يغلب عليه فيعرف به، كالصعق وأشباهه، فإذا كان ذلك كذلك لم ينون. وتقول: هذا زيد ابن عمرك، إلا أن يكون ابن عمرك غالباً، كابن كراع وابن الزبير، وأشباه ذلك. وتقول: هذا زيد بن أبي عمرو، إذا كانت الكنية أبا عمرو.

وأما زيد ابن زيدك، فقال الخليل: هذا زيد ابن زيدك، وهو القياس وهو بمنزلة: هذا زيد ابن أخيك؛ لأن زيداً إنما صار ههنا معرفة بالضمير الذي فيه، كما صار الأخ معرفة به. ألا ترى أنك لو قلت: هذا زيد رجل صار نكرة، فليس بالعلم الغالب؛ لأن ما بعده غيرّه، وصار يكون معرفة ونكرة به. وأما يونس فلا ينون. وتقول: مررت بزید ابن عمرو، إذا لم تجعل الابن وصفاً، ولكنك تجعله بدلاً أو تكريراً كأجمعين. وتقول: هذا أخو زيد ابن عمرو، إذا جعلت ابن صفة للأخ، لأن أخا زيد ليس بغالب، فلا تدع التوئين فيه فيما يكون اسماً غالباً أو تضيفه إليه.

وإنما ألزمت التوئين والقياس هذه الأشياء؛ لأنهم لها أقل استعمالاً. ومثل ذلك: هذا رجل، ابن رجل وهذا زيد رجل كرم.

وتقول: هذا زيد بني عمرو، في قول أبي عمرو ويونس، لأنه لا يلتقي ساكنان: وليس بالكثير في الكلام ككثرة ابن في هذا الموضع، وليس كل شيء بكثير في كلامهم يحمل الشاذ. ولكنه يجري على بابه حتى تعلم أن العرب قد

قالت غير ذلك. وكذلك تقول العرب، ينونون. وجميع التنوين يثبت في الأسماء إلا ما ذكرت لك.  
باب النون الثقيلة والخفيفة

اعلم أن كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة. كما أن كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة.  
وزعم الخليل أنهما توكيد كما التي تكون فضلاً. فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكّد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدّ  
توكيداً.

ولها مواضع سألينها إن شاء الله ومواضعها في الفعل.  
فمن مواضعها الفعل الذي للأمر والنهي، وذلك قولك: لا تفعلنّ ذاك واضربنّ زيداً. فهذه الثقيلة. وإن خففت  
قلت: ذاك ولا تضربن زيداً.

ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب، الذي دخلته لام القسم، فذلك لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة، لزمه ذلك كما  
لزمته اللام في القسم. وقد بينا ذلك في بابه.  
فأمّا الأمر والنهي فإن شئت أدخلت فيه النون وإن شئت لم تدخل؛ لأنه ليس فيهما ما في ذا. وذلك قولك: لتفعلنّ  
ذاك ولتفعلنّ ذاك ولتفعلنّ ذاك. فهذه الثقيلة. وإن خففت قلت: لتفعلنّ ذاك ولتفعلنّ ذاك.  
فما جاء فيه النون في كتاب الله عزّ وجلّ: " ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون " ، " ولا تقولن لشيء إني فاعل  
ذلك غداً " وقوله تعالى: " ولا أمرهم فليبينكنّ آذان الأنعام ولا أمرهم فليغيّر خلق الله " . و " وليسجننّ وليكونن من  
الصاغرين " ، وليكونن خفيفة.

وأما الخفيفة فقوله تعالى: " لنسفعن بالنّاصية " وقال الأعشى:

فإياك والميتات لا تقرّبها ... ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

فالأولى ثقيلة، والأخرى خفيفة. وقال زهير:

تعلمنّ ها لعمر الله ذا قسماً ... فاقصد بذراعك وانظر أين تنسلك

فهذه الخفيفة. وقال الأعشى:

أبا ثابت لا تعلقنك رماحنا ... أبا ثابت فاقعد وعرضك سالم

فهذه الخفيفة. وقال النابغة الذبياني:

لا أعرفن روبراً حوراً مدامعها ... كأن أبقارها نعاج دوار

وقال النابغة أيضاً:

فلتأتينك قصائد وليدفعن ... جيش إليك قوادم الأكوار

والدعاء بمنزلة الأمر والنهي، قال ابن رواحة:

فأنزلن سكينه علينا

وقال لبيد:

فلتصلقن بني ضبيبة صلقةً ... تلصقنهم بخوالف الأطناب

هذه الثقيلة، وهو أكثر من أن يحصى. وقالت ليلي الأحميلية:

تسلور سواراً إلى المجد والعلّا ... وفي ذمّي لئن فعلت ليفعلا

وقال النابغة الجعدي:

فمن يك لم يثأر بأعراض قومه ... فإني وربّ الراقصات لأثأرا

فهذه الخفيفة خففت كما تتقل إذا قلت: لأتأرن.

ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام وذلك لأنك تريد أعلمني إذا استفهمت ، وهي أفعال غير واجبة فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهي فان شئت أقحمت النون وان شئت تركت، كما فعلت ذلك في الأمر والنهي. وذلك قولك: هل تقولن؟ وأتقولن ذاك؟ وكم تمكثن؟ وانظر ماذا تفعلن؟ وكذلك جميع حروف الاستفهام. وقال الأعشى:

فهل يعني ارتيادي البلا ... د من حذر الموت أن يأتي  
وقال:

وأقبل على رهطى ورهطك نبتحت ... مساعينا حتى ترى كيف نفعل  
وقال مقنع:

أفبعد كندة تمدحن قببلا  
وقال:

هل تحلفن يا نعم لا تدينها

فهذه الخفيفة. وزعم يونس أنك تقول: هلاً تقولن، وألاً تقولن. وهذا أقرب من لأنك تعرض، فكأنك قلت: افعل، لأنه استفهام فيه معنى العرض.

ومثل ذلك: لولا تقولن، لأنك تعرض.

وقد بيّنا حروف الاستفهام وموافقتها الأمر والنهي في باب الجزاء وغيره، وهذا لما وافقتها فيه، وترك تفسيرهن ههنا للذي فسرنا فيما مضى.

ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل ما للتوكيد؛ وذلك لأنهم شبهوا ما باللام التي في لتفعلن، لما وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون آخره كما ألزموا هذه اللام. وإن شئت لم تقحم النون كما أنك إن شئت لم تجيء بها. فأما اللام فهي لازمة في اليمين، فشبهوا ما هذه إذ جاءت توكيداً قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون. فمن ذلك قولك: إماماً تأتي آتك، وأيهم ما يقولن ذاك تجزه. وتصديق ذلك قوله عز وجل: " وإماماً تعرض عنهم ابتغاء رحمة من ربك "، وقال عز وجل: " إماماً ترين من البشر أحداً " .

وقد تدخل النون بغير ما في الجزاء، وذلك قليل في الشعر، شبهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب. وقال الشاعر:

نبتم نبات الخيزراني في الثرى ... حديثاً متى ما يأتك الخير ينفعها  
وقال ابن الخرع:

فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ... ومهما تشأ منه فزارة تمعا  
وقال:

من يتقن منهم فليس بآثب ... أبداً وقتل بني قتيبة شافي  
وقال:

بحسبه الجاهل ما لم يعلم ... شيخاً على كرسيه معمماً

شبهه بالجزاء حيث كان مجزوماً وكان غير واجب، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار، وهي في الجزاء أقوى.

وقد يقولون: أقسمت لما لم تفعلن؛ لأن ذا طلب فصار كقولك: لا تفعلن كما أن قولك أتخبرني، فيه معنى افعل، وهو

كالأمر في الاستغناء والجواب.

ومن مواضعها أفعال غير الواجب التي في قولك: بجهدٍ ما تبلغنَّ، وأشباهه. وإِما كان ذلك لمكان ما. وتصديق ذلك قولهم في مثل:

في عضةٍ ما ينبتنَّ شكرها

وقال أيضاً في مثل آخر: بألمٍ ما تختننه، وقالوا: بعينٍ ما أريتك. فما ههنا بمنزلة في الجزاء.

ويجوز للمضطر أنت تفعلنَ ذلك، شبهوه بالتي بعد حروف الاستفهام، لأنهما ليست مجزومة والتي في القسم مرتفعة، فأشبهتها في هذه الأشياء، فجعلت بمنزلة حين اضطروا. وقال الشاعر، جذيمة الأبرش:

ربما أوفيت في علمٍ ... ترفعن ثوبي شمالات

وزعم يونس أنهم يقولون ربّما تقولنَّ ذاك وكثر ما تقولنَّ ذاك، لأنّه فعل غير واجب، ولا يقع بعد هذه الحروف إلاّ وما له لازمة، فأشبهت عندهم لام القسم.

وإن شئت لم تقحم النون في هذا النحو، فهو أكثر وأجود، وليس بمنزلة في القسم؛ لأنّ اللام إنما ألزمت اليمين كما ألزمت النون اللام وليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد وليست كالتي في بألم ما تختننه لأنها ليست مع ما قبلها بمنزلة حرف واحد. ولو لم تلزم اللام التيس بالنفي إذا حلف أنه لا يفعل، فما تجيء لتسهل الفعل بعد ربّ. ولا يشبه ذا القسم.

ومثل ذلك: حيثما تكونن آتك؛ لأنها سهلت الفعل أن يكون مجازاة. وإِما كان ترك النون في هذا أجود؛ لأنّ ما وربّ بمنزلة حرف واحد، نحو قد وسوف، وما حيث بمنزلة أين، واللام ليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد، ولأنّ اللام لا تسقط كما تسقط ما من هذا إن شئت.

باب أحوال الحروف التي قبل النون

### الخفيفة والثقيلة

اعلم أنّ فعل الواحد إذا كان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم وهو الحرف الذي أسكنت للجزم لأنّ الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة. والحركة فتحة ولم يكسروا فيلتبس المذكّر بالموثّث، ولم يضمّوا فيلتبس الواحد بالجميع. وذلك قولك: اعلمن ذلك وأكرمن زيدا، وإِما تكرمه أكرمه. وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: هل تفعلن ذاك، وهل تخرجن يا زيد.

وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات، ولم تحذف الألف لسكون النون، لأنّ الألف تكون قبل الساكن المدغم، ولو أذهبتها لم يعلم أنك تريد الاثنين، ولم تكن الخفيفة ههنا لأنها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد. وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، ذلك قولك: لتفعلنّ ذاك ولتذهبنّ، لأنّه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استقلالاً. وتقول: هل تفعلنّ ذاك، تحذف نون الرفع لأنّك ضاعفت النون، وهم يستقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تحذف، وهم في ذا الموضع أشدّ استقلالاً للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشدّ من ذا. بلغنا أن بعض القراء قرأ أمّحاجوني وكان يقرأ فم تبشرون، وهي قراءة أهل

المدنية؛ وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف.

وقال عمرو بن معد يكرب:

تراه كالتغام يعلُّ مسكاً ... يسوء القاليات إذا فليني

يريد: فلييني.

واعلم أنّ الخفيفة والثقيلة إذا جاءت بعد علامة إضمار تسقط إذا كانت بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام، فإنّها تسقط أيضاً مع النون الخفيفة والثقيلة، وإنّما سقطت لأنّها لم تحركّ فإذا لم تحرك حذف، فإذا حذف، فتحذف لئلا يلتقي ساكنان، وذلك قولك للمرأة: اضربنّ زيدا وأكرمّن عمر، تحذف الياء لما ذكرت لك، ولتضربنّ زيدا ولتكرمّن عمرا؛ لأنّ نون الرفع تذهب فتبقى ياء كالياء التي في اضربي وأكرمي. ومن ذلك قولهم للجميع: اضربنّ زيدا وأكرمّن عمرا، ولتكرمّن بشرا؛ لأنّ نون الرفع تذهب فتبقى واو هي كواو ضربوا وأكرموا. فإذا جاءت بعد علامة مضمّر تتحرك للألف الخفيفة أو للألف واللام حرّكت لها وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الألف الخفيفة أو الألف واللام؛ لأنّ علّة حرّكتها ههنا العلّة التي ذكرتها ثمّ، والعلّة التقاء الساكنين، وذلك قولك: ارضونّ زيدا، تريد الجميع، واحشونّ زيدا واحشينّ زيدا، وارضينّ زيدا، فصار التحريك هو التحريك الذي يكون إذا جاءت الألف واللام أو الألف الخفيفة.

باب الوقف عند النون الخفيفة

اعلم أنّه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحاً ثمّ وقفت جعلت مكانها ألفا كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت؛ وذلك لأنّ النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد، وهما حرفان زائدان، والنون الخفيفة ساكنة كما أنّ التنوين ساكن، وهي علامة توكيد كما أنّ التنوين علامة التمكن، فلمّا كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف، وذلك قولك: اضربا: إذا امرت الواحد وأردت الخفيفة، وهذا تفسير الخليل. وإذا وقفت عندها وقد أذهبت علامة الإضمار التي تذهب إذا كان بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام رددتها الألف التي في هذا: هذا مثنّى كما ترى إذا سكت، وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة: اضربي وللجميع: اضربوا وارموا، وللمرأة: ارمي واعزي. فهذا تفسير الخليل، وهو قول العرب ويونس. وقال الخليل: إذا كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً ثمّ وقفت عندها لم تجعل مكانها ياءً ولا واوا، وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة: احشى، وللجميع وأنت تريد النون الخفيفة: احشوا. وقال: هو بمنزلة التنوين إذا كان ما قبله مجروراً أو مرفوعاً.

وأما يونس فيقول: احشبي واحشوا، يزيد الياء والواو بدلاً من النون الخفيفة من أجل الضمّة والكسرة. فقال الخليل: لا أرى ذاك إلاّ على قول من قال: هذا عمرو، ومررت بعمرى. وقول العرب على قول الخليل. وإذا وقفت عند النون الخفيفة في فعل مرتفع لجميع رددت النون التي تثبت في الرفع، وذلك قولك وأنت تريد الخفيفة: هل تضربين، وهل تضربون، وهل تضربان. ولا تقول: هل تضربونا، فنجرى بها مجرى التي تثبت مع الخفيفة التي في الصلّة.

وينبغي لمن قال بقول يونس في احشبي واحشوا إذا أردت أراد الخفيفة أن يقول: هل تضربوا، يجعل الواو مكان الخفيفة كما فعل ذلك في احشبي؛ لأنّ ما قبلها في الوصل مرتفع إذا كان الفعل للجمع ومنكسر إذا كان للمؤنث، ولا يردّ النون مع ما هو بدل من الخفيفة كما لم تثبت في الصلّة، فإنما ينبغي لمن قال بهذا أن يجريها مجراها في المجزوم؛ لأنّ نون الجميع ذاهبة في الوصل كما تذهب في المجزوم، وفعل الاثنین المرتفع بمنزلة فعل الجميع المرتفع.

فأما الثقيلة فلا تتغير في الوقف لأنها لا تشبه التنوين.

وإذا كان بعد الخفيفة ألف ولام، أو ألف الوصل، ذهبتكما تنهب واو يقل لالتقاء الساكنين. ولم يجعلوها كالتنوين هنا، فرقوا بين الاسم والفعل، وكان في الاسم أقوى لأن الاسم أقوى من الفعل وأشد تمكنا.

هذا باب النون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثني وفعل جميع النساء فإذا أدخلت الثقيلة في فعل الاثني ثبتت الألف التي قبلها، وذلك قولك لا تفعلان ذلك، ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون.

وتقول: افعلان ذلك، وهل تفعلان ذلك. فنون الرفع تنهب ها هنا كما ذهبت في فعل الجميع وإنما ثبتت الألف ههنا في كلامهم؛ لأنه قد يكون بعد الألف حرف ساكن إذا كان مدغما في حرف من موضعه وكان الآخر لازما للأول، ولم يكن لحاق الآخر بعد استقرار الأول في الكلام، وذلك نحو قولك: راد، وأراد. فالدال الآخرة لم تلحق الأولى ولم تكن الأولى في شيء يكون كلاماً بها والآخرة ليست بعدها ولكنها يقعان جميعاً وكذلك الثقيلة هما نونان تقعان معاً ليست تلحق الآخرة الأولى بعدما يستقر كلاماً. فالخفيفة في الكلام على حدة. والثقيلة على حدة، ولأن تكون الخفيفة حذف عنها المتحرك أشبه؛ لأن الثقيلة في الكلام أكثر، ولكننا جعلناها على حدة لأنها في الوقف كالتنوين، وتنهب إذا كان بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام، كما تنهب لالتقاء الساكنين ما لم يحذف عنه شيء. ولو كانت بمنزلة نون لكن وأن وكان التي حذفت عنها المتحركة لكانت مثلها في الوقف. والألف الخفيفة والألف واللام، فإنما النون الثقيلة بمنزلة باء قبّ وطاء قط.

وليس حرف ساكن في هذه الصفة إلا بعد ألف أو حرف لين كالألف، وذلك نحو: تمودّ الثوب وتضربيني، تريد المرأة. وتكون في ياء أصيّم، وليس مثل هذه الواو والياء لأن حركة ما قبلهنّ منهن، كما أ، ما قبل الألف مفتوح. وقد أجازوه في مثل ياء أصيّم لأنه حرف لين.

وقال الخليل: إذا أردت الخفيفة في فعل الاثني كان بمنزلة إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثني، في الوصل والوقف؛ لأنه لا يكون بعد الألف حرف ساكن ليس بمدغم. ولا تحذف الألف، فيلتبس فعل الواحد والاثني. وذلك قولك: اضربا وأنت تريد النون، وكذلك لو قلت: اضرباني واضربا نعمان لا تردّ الخفيفة. ولا تقل ذا موضع إدغام فأردّها؛ لأنها قد تثبت مدغمة. والرّد خطأ ههنا إذا كان محذوفاً في الوصل والوقف إذا لم تتبعه كلاماً. وكيف تردّه وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لاعتلت وأدغمت، وحذفت في قول بعض العرب، فإذا كفوا مؤنثها لم يكونوا ليردوها إلى ما يستقلون.

ولو قلت ذا لقلت: اضربا نعمان؛ لأنّ النون تدغم في النون.

ولو قلت ذا لقلت: اضربان أبا كما في قول من لم يهمز؛ لأنّ ذا موضع لم يمتنع فيه الساكن من التحريك، فتردها إذا وثقت بالتحريك كما رددتها حيث وثقت بالإدغام، فلا تردّ في شيء من هذا، لأنك جئت به إلى شيء قد لزمه الحذف. إلا ترى أنك لو لم تحف اللبس فحذفت الألف لم تردّها، فكذلك لا تردّ النون. ولو قلت ذا لقلت جيئوني في قولك: جيئوني؛ لأنّ الواو قد ثبتت وبعدها ساكن مدغم، ولقلت: جيئو نعمان. والنون لا تردّ ههنا، كما لا تردّ في الوصل والوقف هذه الواو في نحو ما ذكرنا. وذلك أنك تقول للجميع: جيئو زيدا، تريد الثقيلة، ولا تردّها في الوقف ولا في الوصل.

وأن أردت الخفيفة في فعل الاثني المرتفع قلت: هل تضربان زيدا، لأنك قد أمنت النون الخفية وإنما أذهبت النون لأنها لا تثبت مع النون الرفع، فإذا بقيت نون الرفع لم تثبت بعدها النون الخفيفة فلما أمنوها ثبتت نون الرفع في الصلة كما ثبتت نون الرفع في فعل جميع في الوقف ورددت نون الجميع كما رددت ياء أضرب وواو اضربوا حين

أمنت البدل من الخفيفة في الوقت. وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع النساء قلت: اضربن يا نسوة، وهل تضربننَّ وتضربننَّ، فإمَّا ألحقت هذه الألف كراهية النونات، فأرادوا أن يفصلوا لالتقاءها كما حذفوا نون الجميع للنونات ولم يحذفوا نون النساء كراهية ان يلتبس فعلهن وفعل الواحد. وكسرت الثقيلة ههنا لأنَّها بعد ألف زائدة فجعلت بمنزلة نون الاثنين حيث كانت كذلك. وهي في ما سوى ذلك مفتوحة؛ لأنَّهما حرفان الأوَّل منهم ساكن، ففتحت كما فتحت نون أين.

وإذا أردت الخفيفة في فعل جميع النساء قلت في الوقف والوصل: اضربن زيدا، ولضربن زيدا، ويكون بمنزلة إذا لم ترد الخفيفة، وتحذف الألف التي في قولك: اضربننَّ لأنَّها ليست باسم كألف اضربا، وإمَّا جت بها كراهية النونات، فلمَّا أمنت النون لم تحتج إليها فتركها كما أثبت نون الاثنين في الرفع إذا أمنت النون، وذلك لأنَّها لم تكن لتثبت مع نون الجميع التثنية، ولا بعد الألف، كما لم تثبت في الاثنين، فلمَّا استغوا عنها تركوها. وأمَّا يونس وناسٌ من النحويين فيقولون: اضربان زيدا واضربننَّ زيدا.

فهذا لم تقله العرب، وليس له نظيرا في كلامها. ولا يقع بعد الألف ساكنٌ إلا أن يدغم. ويقولون في الوقف: اضربا واضربنا فيمدون، وهو القياس قولهم، لأنَّها تصير ألفاً، فإذا اجتمعت ألفان مد الحرف، وإذا وقع بعدها ألف ولام أو ألف موصلة جعلوها همزة مخففةً وفتحوها، وإمَّا القياس في قولهم أن يقولوا اضرب الرجل، كما تقول بغير الخفيفة إذا كان بعدها ألف وصل أو ألف ولام ذهبت، فينبغي لهم أن يذهبوا لذا، ثم تذهب الألف كما تذهب الألف وأنت تريد النون في الواحد إذا وقفت فقلت: اضربا ثم قلت: اضرب الرجل؛ لأنَّهم إذا قالوا: اضربان زيدا فقد جعلوها بمنزلتها في اضربن زيدا، فينبغي لهم أن يجروا عليها هناك ما يجري عليها في الواحد.

#### باب ثبات الخفيفة والثقيلة

في بنات الياء والواو التي الواوات والياءات لا ماقن اعلم أن الياء التي هي لام، والواو التي هي بمنزلتها، إذا حذفنا في الجزم ثم ألحقت الخفيفة أو الثقيلة، أخرجتها كما تخرجها إذا جئت بالألف للاتين؛ لأنَّ الحرف يبنى عليها كما يبنى على تلك الألف وما قبلها مفتوح كما يفتح ما قبل الألف. وذلك قولك: ارمين زيدا، واخشبن، واغزون. قال الشاعر:

استقدر الله خيراً وأرضين به ... فبينما العسر إذا دارت مياسير

وإن كانت الواو والياء غير محذوفين ساكتين، ثم ألحقت الخفيفة أو الثقيلة حركتها كما تحركها لألف الاثنين، والفسير في ذلك كالفسير في الخنوف. وذلك قولك: لأدعون ولأرضين ولأرمين، وهل ترضين أو ترمين، وهل تدعون.

وكذلك كلُّ ياء أجريت مجرى الياء من نفس الحرف وكانت في الحرف، نحو ياء سلقيت وتجييت. جعباه أي صرعه، وتجيي: انصرع.

#### باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة

وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل، وذلك نحو: إبه وصه ومه وأشباهها. وهلم في لغة أهل الحجاز كذلك. ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذكر والأنثى سواء. وزعم أنما لم ألحقتها هاء التنبيه في اللغتين.

وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في هلم في لغة بني تميم لأنَّها عندهم بمنزلة ردَّ ورداً ورددي واردة، كما تقولك هلم

وهلماً وهلمّي وهلممن والهاء فضل، إنّما هي ها التي للتببيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم.

#### باب مضاعف الفعل واختلاف العرب فيه

والضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد، ونحو ذلك: رددت ووددت، واجترت، واقددت، واستعددت، وضاررت، وتراددتا، واحمررت واحمررت، واطمأننت. فإذا تحرك الحرف الآخر فالعرب مجمعون على الإدغام، وذلك فيما زعم الخليل أولى به؛ لأنه لما كانا من موضع واحد ثقل عليهم أن يرفعوا أسننتهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعةً واحدة.

وذلك قولهم: ردّي واجترّاً وانقلوا واستعدّي وضارّي زيذا، وهما يرادان واحمرّ واحمرّ، وهو يطمئن. فإذا كان حرف من هذه الحروف في موضع تسكن فيه لام الفعل فإن أهل الحجاز يضاعفون؛ لأنهم أسكنوا الآخر، فلم يكن بدءاً من تحريك الذي قبله؛ لأنه لا يلتقي ساكنان. وذلك قولك: اردد واجترر، وإن تضار أضرار، وإن تستعدد أسعدد وكذلك جميع هذه الحروف ويقولون اردد الرجل وإن تستعدد اليوم اسعدد، يدعونه على حاله ولا يدغمون؛ لأن هذا التحريك ليس بلازم لها، إنما حركوا في هذا الموضع لالتقاء الساكنين، وليس الساكن الذي بعده في الفعل مبيئاً عليه كالنون الثقيلة والخفيفة.

وأما بنو تميم فيدغمون الجزوم كما أدغموا، إذ كان الحرفان متحركين لما ذكرنا من المتحركين، فيسكنون الأول ويجرّون الآخر، لأنهما لا يسكنان جميعاً، وهو قول غيرهم من العرب، وهم كثير. فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف الأول من الحرفين ساكناً أقيت حركة الأول عليه: إن كان مكسوراً فأكسره، وإن كان مضموماً فضمّه، وإن كان مفتوحاً فافتحه. وإن كان قبل الذي تلقى عليه الحركة ألف وصل حذفها؛ لأنه قد استغنى عنها حيث حرك، وإنما احتيج إليها لسكون ما بعدها. وذلك قولك: ردّ وفلاً وعضّ، وإن تردّأ ردّ، أقيت حركة الأول منهما على الساكن الذي قبله وحذفت الألف، كما فعلت ذلك في غير الجزم، وذلك قولك ردّأ وردّوا.

وإن كان الساكن الذي قبل الأول بينه وبين الألف حاجز أقيت عليه حركة الأول؛ لأن كل واحدٍ منهما يتحول في حال صاحبه عن الأصل، كما فعلت ذلك في ردّ وفرّ وعضّ، ولا تحذف الألف لأن الحرف الذي بعد ألف الوصل ساكن؛ وذلك قولك: اطمأنّ واقشعرّ، وإن تشمّنز أشمّنز فصارت الألف في الإدغام والجزم مثلها في الخبر. وذلك قولك: اطمئنوا واطمئنا، ومثل ذلك استعدّ.

وإن كان الذي قبل الأول متحركاً وكان في الحرف ألف وصل لم يتغيّر الحركة عن حاله؛ لأنه لم يكن حرفاً يضطرّ إلى تحريكه، ولا تذهب الألف لأن الذي بعدها لم يجرّك وذلك قولك: اجترّ واحمرّ وانقدّ، وإن تقدّ أنقدّ، فصار الإدغام وثبات الألف مثله في غير الجزم.

وإذا كان قبل الأول ألف لم يتغيّر؛ لأن الألف قد يكون بعدها الساكن اللدغم فيحتمل ذلك وتكون ألف الوصل في هذا الحرف؛ لأن الساكن الذي بعدها لا يجرّك. وذلك احمرّ واشهاب. وإن تهاأم أدهام، فصار في الإدغام وثبات الألف مثله في غير الجزم.

وإن كان قبل الأول ألف ولم يكن في ذلك الحرف حرف وصل لم يتغيّر عن بنائه وعن الإدغام في غير الجزم، وذلك قولك: مادّ ولا تضارّ، ولا تجارّ. وكذلك ما كانت ألفة مقطوعة نحو: أمدّ وأعدّ.

باب اختلاف العرب في تحريك الآخر

لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأول، من غير أهل الحجاز اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحريك ما قبله، فإن كان مفتوحاً فتحوه، وإن كان مضموماً ضمّوه، وإن كان مكسوراً كسروه، وذلك قولك: ردّ وعضّ وفرّ يا فتى، واقشعرّ واطمنّ واستعدّ، واجترّ واحمرّ وضارّ؛ لأن قبلها فتحة وألفاً؛ فهي أجدر أن تفتح وردّنا ولا يشلّكم الله، وعضّنا ومدّني إليك ولا يشلّك الله وليعضّكم. فإن جاءت الهاء والألف فتحوا أبداً.

وسألت الخليل لم ذاك؟ فقال: لأنّ الهاء خفيفة، ردّاً وأمداً غلاً، إذا قالوا: ردّها وغلّها وأمدها. فإذا كانت الهاء مضمومة ضمرا، كأنهم قالوا: ملّوا وعصّوا، إذا قالوا: مدّه وعصّه. فإن جئت بالألف واللام والألف الخفية كسرت الأول كله، لأنّه كان في الأصل مجزوماً؛ لأن الفعل إذا كان مجزوماً فحرك لالتقاء الساكنين كسر. وذلك قول: اضرب الرّجل واضرب ابنك، فلما جاءت الألف واللام والألف الخفيفة رددته إلى أصله، لأن أصله أن يكون مسكناً على لغة الحجاز، كما أنّ نظائره من غير المضعف على ذلك جرى. ومثل ذلك مذودهبتم فيمن أسكن، تقول: مذ اليوم، وذهبتم اليوم؛ لأنك لم تبني الميم على أصله السكون، ولكنه حذف كياء قاضٍ ونحوها.

ومنهم من يفتح إذا التقى ساكنان على كل حال، إلا في الألف واللام والألف الخفيفة. فزعم الخليل أنهم شبهوه بأين وكيف وسوف وأشبه ذلك، وفعلوا به إذ جاءوا بالألف واللام والألف الخفيفة ما فعل الأولون، وهم بنو أسدٍ وغيرهم من بني تميم. وسمعه ممن ترضى عربيته. ولم يبتغوا الآخر الأول كما قالوا: امرؤ وامرئٍ وامرأ فأبتعوا الآخر الأول، وكما قالوا: ام واميم وابتما. ومنهم من يدعه إذا جاء بالألف واللام على حاله مفتوحاً، يجعله في جميع الأشياء كأين. وزعم يونس أنه سمعهم يقولون:

غضّ الطّرف إنك من نمرٍ  
ولا يكسر هلمّ البتة من قال: هلمّاً وهلمّياً، ولكن يجعلها في الفعل تجري مجراها في لغة أهل الحجاز بمنزلة رويد.  
ومن العرب من يكسر ذا أجمع على كل حال، فيجعله بمنزلة اضرب الرجل وأن لم تجيء بالألف واللام لأنه فعل حرك لالتقاء الساكنين وكذلك اضرب ابنك واضرب ابنك واضرب الرجل. ولا يقوؤها في هلمّ، لا يقول: هلمّ يا فتى من يقول: هلمّوا، فيجعلها بمنزلة رويد. ولا يكسر هلمّ أحد؛ لأنها تصرّف تصرّف الفعل ولم تقوّه من يكسر كعب وغنى.

وأهل الحجاز وغيرهم، مجتمعون على أنهم يقولون للنساء: ارددن، وذلك لأن الدال لم تسكن ههنا لأمر ولا نهي. وكذلك كل حرف قبل نون النساء لا يسكن لأمر ولا لحرف يجزم. ألا ترى أن السكون لازم له في حال النصب والرفع، وذلك قولك: رددن، وهن يرددن، على أن يرددن وكذلك يجري غير المضاعف قبل نون النساء، لا يحرك في حال. وذلك قولك: ضربين ويضربن ويذهبن. فلما كان هذا الحرف يلزمه السكون في كل موضع وكان السكون حاجزاً عنه ما سواه من الإعراب وتمكن فيه ما لم يتمكن في غيره من الفعل، كرهوا أن يجعلوه بمنزلة ما يجزم لأمر أو لحرف الجزم، فلم يلزمه السكون كلزوم هذا الذي هو غير مضاعف.

ومثل ذلك قولهم: رددت ومددت؛ لأن الحرف بني على هذه التاء كم بني على النون وصار السكون فيه بمنزلة فيما نون النساء. يدلّك على ذلك أنه في موضع فتح. وزعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون: ردّن ومدّن وردّت، جعلوه بمنزلة ردّ ومدّ. وكذلك جميع المضاعف يجري كم ذكرت لك في لغة أهل الحجاز وغيرهم والبكريين. وأما ردّد ويردد فلم يدغموه؛ لأنه لا يجوز أن يسكن

حرفان فيلتقيا، ولم يكونوا ليحركوا العين الأولى لأنهم لو فعلوا ذلك لم ينجوا من أ، يرفعوا ألسنتهم مرتين، فلما كان ذلك لا ينجيهم أجروه على الأصل ولم يجز غيره.

واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل، قال الشاعر، وهو قعنب بن أم صاحب:

مهلاً أعاذل قد جرّبت من خلقي ... أتى أجود لأقوام وإن ضنونا  
وقال:

تشكو الوجى من أظلل وأظلل

وهذا النحو في الشعر كثير.

باب لمقصود والمدود

وهما في بنات الياء والواو التي هي لامات وما كانت الياء في آخره وأجريت مجرى تلك التي من نفس الحرف. فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياءه أو واوه بعد حرف مفتوح، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر.

وأشياء يعلم أنها منقوصة لأن نظائرها من غير المعتل إنما تقع أواخرهن بعد حرف مفتوح، وذلك نحو: وذلك نحو: معطياً ومشترياً وأشباه ذلك لأن معطياً مفعول، وهو مثل مخرج، فالياء بمنزلة الجيم والراء بمنزلة الطاء، فنظائر ذا تدلّك على أنه منقوص. وكذلك مشتري، إنما هو مفتعل، هو مثل معترك، فالراء بمنزلة الراء، والياء بمنزلة الكاف. ومثل ذلك: هذا مغزى وملهى إنما هما مفعول، وإنما هما بمنزلة مخرج، فإتما هي واو وقعت بعد مفتوح، كما أن الجيم وقعت بعد مفتوح، وهما لامان، فأنت تستدلّ بدا على نقصانه. ومثل ذلك المفعول من سلقيته، وذلك قولك: مسلقي ومسلقي. والدليل على ذلك أنه لو كان بدل هذه الياء التي في سلقية حرف غير الياء لم تقع إلا بعد مفتوح، فكذلك هذا وأشباهه.

ومما تعلم أنه منقوص كل شيء كان مصدراً لفعل يفعل، وكان الاسم على افعال؛ لأن ذلك في غير بنات الياء والواو إنما يجيء على مثال فعل، وذلك قولك للأحول: به حول، وللأعور: به عور، ولأدر به أدّر، وللأشتر: به شتر، وللأقرع: به قرع، وللأصلع: به صلغ. وهذا أكثر من أن أحصيه لك. فهذا يدلّك على أن الذي من بنات الياء والواو منقوص لأنه فعل، وذلك قولك للأعشى: به عشي وللأعمى: به عمي، وللأقنى: به قني.

فهذا يدلّك على أنه منقوص، كما يدلّك على أن نظير كل شيء وقعت جيمه بعد فتحة من أخرجت منقوص من أعطيت؛ لأنها أفعلت، ولكل شيء من أخرجت نظير من أعطيت.

ومما تعلم أنه منقوص أن ترى الفعل فعل يفعل والاسم منه فعل، فإذا كان الشيء كذلك عرفت أن مصدره منقوص لأنه فعل، يدلّك على ذلك نظائره من غير المعتل، وذلك قولك: فرق يفرق فرقا وهو فرق، وبطر يبطر بطراً وهو بطر، وكسل يكسل كسلاً وهو كسل، ولحج يلحج لحجاً وهو لحج، وأشر يأشر أشراً وهو أشر، وذلك أكثر من أن أذكره لك.

فمصدر ذا من بنات الياء والواو على مثال فعل، وإذا كان فعل فهو ياء أو واو وقعت بعد فتحة، وذلك قولك:

هوى يهوي هويّ وهو هو، ورديت تردى ردىّ وهو ردى، وصديت تصدى صدىّ وهو صدٍ وهو  
ولوي يلوي لويّ وهو لو وهو اللّوي، وكريت تكري كرىّ وهو النعّاس، وغوى الصبيّ يغوي غوىّ وهو غوٍ وهو  
الغوى.

وإذا كان فعل يفعل والاسم فعالان فهو أيضاً منقوص. ألا ترى أنّ نظائره من غير المعتل تكون فعلاً. وذلك قولك  
للعطشان: عطش يعطش عطشاً وهو عطشان، وغرث يغرث غرثاً وهو غرثان، وظمىء يظمأ ظمأً وهو ظمآن.  
فكذلك مصدر نظير ذا من بنات والواو ولأنه فعل لما أن ذا فعل حيث كان فعالان له فعلى، وكان فعل يفعل،  
وذلك قولك: طوى يطوي طوى، وصدى يصدى صدى وهو صديان. وقالوا: غرى يغري غرىّ وهو غرٍ. والغراء  
شاذّ ممدود كما قالوا الظماء. وقالوا: رضى يرضي وهو راضٍ وهو الرّضا، ونظيره سخط يستخط سخطاً وهو  
ساخط، وكسروا الرء كما قالوا: الشّبه فلم يجيئوا به على نظائره، وذا لا يجسر عليه إلاّ بسماع، وسوف نبين  
ذلك إن شاء الله. وأما الغراء فشاذ.

وقالوا: بدا له يبدو له بدأ، ونظيره حلب يحلب حلباً. وهذا يسمع ولا يجسر عليه، ولكن يجاء بنظائره بعد السمع.  
ومن الكلام ما لا يدري أنّه منقوص حتى تعلم أن العرب تكلم به، فإذا تكلموا به منقوصاً علمت أنها ياء وقعت بعد  
فتحة أو واو، لا تستطيع أن تقول ذا لكذا، كما لا تستطيع أن تقول قالوا: قدم لكذا، ولا قالوا: جمل لكذا،  
فكذلك نحوهما. فمن ذلك قفاً ورحى ورجا البئر، وأشباه ذلك، لا يفرق بينها وبين سماء كما لا يفرق بين قدمٍ  
وقدال؛ إلا أنك إذا سمعت قلتك هذا فعل وهذا فعال.  
وأما الممدود فكل شيء وقعت ياءه أو واو بعد ألف.

فأشياء يعلم أنّها ممدودة، وذلك نحو الاستسقاء لأن استسقيت استفعلت مثل استخرجت، فإذا أردت المصدر  
علمت أنّه لا بد من أن تقع ياءه بعد ألف كما أنه لا بد للجيم من أن تجيء في المصدر بعد ألف، فأنت تستدل على  
الممدود كما يستدل على المنقوص بنظيره من غير المعتل، حيث علمت أنه لا بد لآخره من أن يقع بعد مفتوح، كما  
أنّه لا بد لآخر نظيره من أن يقع بعد مفتوح.  
ومثل ذلك الاشتراء؛ لأنّ اشتريت افتعلت بمنزلة احتقرت، فلا بد من أن تقع الياء بعد ألف، كما أن الرّاء لا بد لها  
من أ، تقع بعد ألف إذا أردت المصدر.

وكذلك الإعطاء؛ لأنّ أعطيت أفعلت، كما أنّك إذا أردت المصدر من أخرجت لم يكن بدّ للجيم من أن تجيء بعد  
ألف إذا أردت المصدر فعلى هذا فقس هذا النحو.  
ومن ذلك أيضاً الاحبطاء، لا يقال إلاّ احبنت، والاسلنقاء؛ لأنك لو أوقعت مكان في مكان الياء حرفاً سوى  
الياء لأوقعت بعد ألف، فكذلك جاءت الياء بعد ألف، فإنما تجيء على مثال الاستفعال.  
ومما تعلم به أنه ممدود أن تجد المصدر مضموم الأول يكون للصوت، نحو: العواء والدّعاء والرّقاء، وكذلك نظيره  
من غير المعتل نحو: الصراخ والتّباح، والبعغام.

ومن ذلك أيضاً البكاء وقال الخليل: الذين قصروه جعلوه كالحزن.  
ويكون العلاج كذلك، نحو: النزاء. ونظيره من غير المعتل القمص، ولما يكون ما ضم أوله من المصدر منقوصاً؛  
لأنّ فعلاً لا تكاد تراه مصدرأ من غير بنات الياء والواو.  
ومن الكلام ما لا يقال له: مدّ لكذا، كما أنك لا تقول: جراب وجراب لكذا، وإنما تعرفه بالسمّع، فإذا سمعته  
علمت أنّها ياء أو واو وقعت بعد ألف، نحو: السّماء والرّشاء والألاء والمقلاء.

ومما يعرف به الممدود الجمع الذي يكون عل مثال أفعلة، فواحد ممدود أبداً نحو: أقبية واحدها قباء، وأرشية واحدها رشاء. وقالوا: ندى وأندية. فهذا شاذ.  
وكل جماعة واحدها فعلة أو فعلة فهي مقصورة نحو: عروّة وعروى، وفريّة وفروى.  
هذا باب الهمز

اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل.  
فالتحقيق قولك: قرأت، ورأس، وسأل، ولؤم، وبنس، وأشبه ذلك.  
وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين وتبدل، وتحذف، وسأبين ذلك إن شاء الله.  
اعلم أن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فإتّك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محققةً، غير أنّك تضعف الصوت ولا تتمه وتخفي؛ لأنك تقرّبها من هذه الألف. وذلك قولك: سأل في لغة أهل الحجاز إذا لم تحقّق كما يحقّق بنو تميم، وقد قرأ قبل، بين بين.  
وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة كما كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة. ألا ترى أنك لا تتم الصوت ههنا وتضعفه لأنك تقرّبها من الساكن، ولولا ذلك لم يدخل الحرف وهن، وذلك قولك: ينس وسئم، وإذ قال ابراهيم وكذلك أشباه هذا.  
وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة. والمضمومة قصتها وقصّة الواو قصة المكسورة والياء، فكل همزة تقرّب من الحرف الذي حركتها منه فإتّما جعلت هذه الحروف بين بين ولم تجعل ألفات ولا ياءات ولا واوات؛ لأن أصلها الهمز، فكرهوا أن يخفّفوا على غير ذلك فتحوّل عن بابها، فجعلوها بين بين ليعلموا أنّ أصلها عندهم الهمز.  
وإذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها كسرة أو ضمة فهذا أمرها أيضاً، وذلك قولك: من عند إبلك ومرتع إبلك. وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإتّك تصيرها بين بين؛ وذلك قولك: هذا درهم أختك، ومن عند أمّك، وهو قول العرب وقول الخليل.  
واعلم أنّ كل همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فإتّك تبدل مكانها ياء التخفيف، وذلك قولك في المتر: مير، وفي يريد أن يقرّتك يقرّيك. ومن ذلك: من غلام يبيك، إذا أردت من غلام أبيك.  
وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة وأردت أن تخفّف أبدلت مكانها واواً كما أبدلت مكانها ياء حيث كان ما قبلها مكسوراً، وذلك قولك: في التّودة تودة، وفي الجؤن جون، وتقول: غلام ويك إذا أردت غلام أبيك.  
وإنما منعك أن تجعل الهمزة ههنا بين بين من قبل أمّا مفتوحة، فلم تستطع أن تتحوّل نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة، كما أن الألف لا يكون ما قبلها مكسوراً ولا مضموماً، فكذلك لم يجيء ما يقرب منها في هذه الحال.  
ولم يحذفوا الهمزة إذا كانت لا تحذف وما قبلها متحرك، فلمّا لم تحذف وما قبلها مفتوح لم تحذف وما قبلها مضموم أو مكسور، لأنّه متحرك يمنع الحذف كما منعه المفتوح.  
وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفّف أبدلت مكانها ألفاً، وذلك قولك في رأس وبأس وقرأت: راس وباس وقرات.  
وإن كان ما قبلها مضموماً فأردت أن تخفّف أبدلت مكانها واواً، وذلك قولك في الجؤنة والبؤس والمؤمن الجؤنة والبؤس والمؤمن.

وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياء، كما أبدلت مكانها واواً إذا كان ما قبلها مضموماً، وألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً، وذلك الذَّئب والمثرة: ذيب وميرة فإثما تبدل مكان كلِّ همزة ساكنة الحرف الذي منه الحركة التي قبلها؛ لأنَّه ليس شيء أقرب منه ولا أولى به منها.

وإنما يمنعك أن تجعل هذه السواكن بين بين أنَّها حروف مبيته، وقد بلغت غايةً ليس بعدها تضعيف، ولا يوصل إلى ذلك ولا تحذف؛ لأنَّه لم يجيء أمر تحذف له السواكن، فالزموه البديل كما ألزموا المفوح الذي قبله كسرة أو ضمة البديل: وقال الراجز:

عجبت من ليلاك وانتياها... من حيث زراتني ولم أوراها

خفف: ولم أوراها، لإبدالوا هذه الحروف التي منها الحركات لأنها أخوات، وهي أمهات البديل والزوائد، وليس حرف يخلو منها أو من بعضها، وبعضها حركاتها. وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف، وهي إحدى الثلاث، والواو والياء شبيهة بما أيضاً مع شركتهما أقرب الحروف منها. وسترى ذلك إن شاء الله. واعلم أنَّ كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تحذف حذفها وألقت حركتها على الساكن الذي قبلها. وذلك قولك: من بوك ومن مك وكم بلك، إذا أردت أن تحذف الهمزة في الأب والأم والإبل. ومثل ذلك قولك ألحمر إذا أردت أن تحذف ألف الأحمر. ومثله قولك في المرأة: المرة، والكمأة: الكمة. وقد قالوا: الكمأة والمرأة ومثله قليل.

وقد قال الذين يخففون: " ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخب في السموات، حدثنا بذلك عيسى وإنما حذف الهمزة ههنا لأنك لن ترد أن تتم وأردت إخفاء الصوت، فلم يكن ليبتقي ساكن وحرف هذه قصته كما لم يكن ليبتقي ساكنان. ألا ترى أن الهمزة إذا كانت مبتدأة محققة في كل لغة فلا تبتدىء بحرف قد أوهنته؛ لأنَّه بمنزلة الساكن، كما لا تبتدىء بساكن. وذلك قولك: أمر. فكما لم يجز أن تبتدأ فكذلك لم يجز أن تكون بعد ساكن، ولم يبدلوا لأنَّهم كرهوا أن يدخلوها في بنات الياء والواو اللتين هما لامان. فإثما تحتمل الهمزة أن تكون بين بين في موضع لو كان مكانها ساكنٌ جاز، ألا الألف وحدها فإنه يجوز ذلك بعدها، فجاز ذلك فيها. ولا تبالي إن كانت الهمزة في موضع الفاء أو العين أو اللام، فهو بهذه المنزلة إلا في موضع لو كان فيه ساكنٌ جاز.

ومما حذف في التخفيف لأنَّ ما قبله ساكن قوله: أرى وترى ويرى ونرى، غير أنَّ كل شيء كان في أوله زائدة سوى ألف الوصل من رأيت فقد اجتمعت العرب على تفيغه لكثرة استعمالهم إياه، جعلوا الهمزة تعاقب. وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يقول: قد أراهم، يجيء بالفعل من رأيت على الأصل، من العرب الموثقون بهم. وإذا أردت أن تحذف همزة أروه، تلقى حركة الهمزة على الساكن وتلقى ألف الوصل؛ لأنَّك استغنيت حين حركت الذي بعدها، لأنَّك إنما ألحقت ألف الوصل للسكون. ويدلُّك على ذلك: رذاك، وسل، خففوا أرا واسأل. وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد ألف لم تحذف؛ لأنَّك لو حذفتها ثم فعلت بالألف ما فعلت بالسواكن التي ذكرت لك لتحولت حرفاً غيرها، فكرهوا أن يبدلوا مكان الألف حرفاً ويغيروها؛ لأنَّه ليس من كلامهم أن يغيروا السواكن فيبدلوا مكانها إذا كان بعدها همزة فخففوا، ولو فعلوا ذلك لخرج كلام كثير من حدِّ كلامهم؛ لأنَّه ليس من كلامهم أن تثبت الياء والواو ثانيةً فصاعداً وقبلها فتحة، إلا أن تكون الياء أصلها السكون. وسنين ذلك في

بابه إن شاء الله.

والألف تحتمل أن يكون الحرف المهموز بعدها بين بين، لأنَّها مدَّة، كما تحتمل أن يكون بعدها ساكن، وذلك قولك في هبأة: هبأة، وفي مسائل مسایل، وفي جزاء أمه: جزاؤ أمه.

وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد واو أو ياء زائدة ساكنة لم تلحق لتلحق بناء ببناء، وكانت مدّة في الاسم والحركة التي قبلها منها بمنزلة الألف، أبدل مكانها واو إن كانت بعد واو، وياء إن كانت بعد ياء ولا تحذف فتحرك هذه الواو والياء فتصير بمنزلة ما هو من نفس الحرف، أو بمنزلة الزوائد التي مثل ما هو من نفس الحرف من الياءات والواوات. وكرهوا أن يجعلوا الهمزة بين بين بعد هذه الياءات والواوات إذ كانت الياء والواو الساكنة قد تحذف بعدها الهمزة المتحركة وتحرك، فلم يكن بدّ من الحذف أو البدل، وكرهوا الحذف لنألتصير هذه الواوات والياءات بمنزلة ما ذكرنا، وذلك قولك في خطيئة خطيئة، وفي التسيء التسيء يا فتى، وفي مقروء، ومقروءة: هذا مقروء، وهذه مقروءة، وفي أفيس وهو تحقير أفرس أفيس، وفي بريئة بريئة، وفي سويل وهو تحقير سائل سويل، فياء التحقير بمنزلة ياء خطيئة وواو الهدوء، في أنها لم تحيى لتلحق بناء ببناء، ولا تحرك أبداً بمنزلة الألف. وتقول في أبي إسحاق وأبو إسحاق: أيسحاق وأبو سحاق. وفي أبي أيوب وذو أمرهم: ذو أمرهم وأبي أيوب، وفي قاضي أيك: قاضي بيك، وفي يغزو أمه: يغزومه، لأن هذه من نفس الحرف.

وتقول في حوابة: حوبة؛ لأن هذه الواو ألحقت بنات الثلاثة بنان الأربعة، وإنما كواو جدول. ألا تراها لا تغير إذا كسرت للجمع تقول: حوائب، فإنما هي بمنزلة عين جعفر.

وكذلك سمعنا العرب الذي يخفون يقولون: أتبعومره لأن هذه الواو ليست بمدّة زائدة في حرف الهمزة منه، فصارت بمنزلة واو يدعو. وتقول: أتبعي مره، صارت كياء يرمي حيث انفصلت ولم تكن مدّة في كلمة واحدة مع الهمزة؛ لأنها إذا كانت متصلة ولم تكن من نفس الحرف أو بمنزلة ما هو نفس الحرف، أو تحيى لمعنى، فإنما تحيى لمدّة لا معنى. وواو اضربوا واتبعوا، هي لمعنى الأسماء، وليس بمنزلة الياء في خطيئة تكون في الكلمة لغير معنى. ولا تحيى الياء مع المنفصلة لتلحق بناء ببناء فيفصل بينها وبين ما لا يكون ملحقا ببناء ببناء.

فأما الألف فلا تغير على كل حال؛ لأنها إن حرّكت صارت غير ألف. والواو والياء تحركان ولا تغيران.

واعلم أن الهمزة إنما فعل بها هذا من لم يخففها؛ لأنه بعد مخرجها، ولأنها نبرة في الصدر تخرج بالجهاد، وهي أبعد الحروف مخرجا، فتقل عليهم ذلك، لأنه كالتثؤع.

واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة، فإن أهل التحقيق يخفون إحداهما ويستقلون بتحقيقهما لما ذكرت لك، كما استقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة. فليس كم كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمر. وذلك قولك: فقد جاء أشراطها، ويا زكريا إنا نبشرك.

ومنهم من يحقّق الأولى ويخفف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك: فقد جاء أشراطها، ويا زكريا إنا. وقال: كل غراء إذا ما برزت... ترهب العين عليها والحسد

سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا وكان الخليل يستحب هذا القول فقلت له: له؟ فقال: إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة، وذلك: جايء وآدم. ورأيت أبا عمرو أخذ بمن في قوله عز وجل: "يا ويلنا ألد وأنا عجوز"، وحقق الأولى. وكل عربي. وقياس من خفف الأولى أن يقول: يا ويلنا ألد.

والمخففة فيما ذكرنا بمنزلة محققة في الرنة، يدلك على ذلك قول الأعشى:

أن رأيت رجلاً أعشى أضربيه... ريب المنون ودهر متبل خيل

فلو لم تكن بزنتها محققة لا نكسر البيت.  
وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين؛ لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخففت.

وتقول: اقرأ آية في قول من خفف الأولى؛ لأن الهمزة الساكنة أبداً إذا خففت أبدل مكانها الحرف الذي منه حركة ما قبلها. ومن حقق الأولى، قال: اقرأ آية؛ لأنك خففت همزة متحركة قبلها حرف ساكن، فحذفها وألقت حركتها على الساكن الذي قبلها. وأما أهل الحجاز فيقولون: اقرأ آية؛ لأن أهل الحجاز يخففونها جميعاً يجعلون همزة اقرأ ألفاً ساكنة ويخففون همزة آية. ألا ترى أن لو لم تكن إلا همزة واحدة خففوها، فكأنه قال: اقرأ، ثم جاء بآية ونحوهما. وتقول: اقري باك السلام بلغة أهل الحجاز؛ لأنهم يخففونها. فإنما قلت اقري ثم جئت بالأب فحذفت الهمزة وألقت الحركة على الباء.

وتقول فيهما إذا خففت الأولى في فعل أبوك من قرأت: قرأ أبوك، وإن خففت الثانية قلت: قرأ أبوك محققةً. والمخففة بوزنها محققةً، ولولا ذلك لكان هذا البيت منكسراً إن خففت الأولى أو الآخرة:

كلُّ غراء إذا ما برزت

ومن العرب ناس يدخلون بين الف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقنا، وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا، كما قالوا: اخشيان ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة. قال ذو الرمة:

فيا ظبية الوعساء بين جلاجل... وبين التقا آنت أم أم سلم

فهؤلاء أهل التحقيق. وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول: آئك وآنت، وهي التي يختار أبو عمرو، وذلك لأنهم يخففون الهمزة والذي كما يخفف بنو تميم في اجتماع الهمزتين فكرهوا التقاء الهمزة والذي هو بين فادخلوا الألف كما أدخلته بنو تميم في التحقيق.

ومنهم من يقول: إن بني تميم يدخلون بين الهمزة وألف الاستفهام ألفاً، وأما الذين لا يخففون الهمزة فيحذفونها جميعاً ولا يدخلون بينهما ألفاً. وإن جاءت ألف الاستفهام وليس قبلها شيء لم يكن من تحقيقها بدٌّ وخففوا الثانية على لغتهم.

واعلم أن الهمزتين إذا التقنا في كلمة واحدة لم يكن بدٌّ من بدل الآخرة، ولا تخفف لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف.

وإذا كانت الهمزتان في كلمتين فإن كل واحدة منهما قد تجرى في الكلام ولا تلتزم بمزمتها همزة، فلما كانتا لا تفارقان الكلمة كانتا أقبل، فأبدلوا من إحداهما ولم يجعلوها في الاسم الواحد والكلمة الواحدة بمنزلة في كلمتين. فمن ذلك قولك في فاعل من جئت جأى، أبدلت مكانها الياء لأن ما قبلها مكسور، فأبدلت مكانها الحرف الذي منه الحركة التي قبلها، كما فعلت ذلك بالهمزة الساكنة حين خففت.

ومن ذلك أيضاً: آدم، أبدلوا مكانها الألف؛ لأن ما قبلها مفتوح وكذلك لو كانت متحركة لصيرتها ألفاً كما صيرت همزة جأى ياءً وهي متحركة للكسرة التي قبلها.

وسألت الخليل عن فعلل من جئت فقال: جيأي، وتقديرها جميعاً، كما ترى.

وإذا جمعت آدم قلت: أوادم، كما إذا حقرت قلت: أويدم؛ لأن هذه الألف لما كانت ثانية ساكنة وكانت زائدة؛ لأن البدل لا يكون من نفس الحروف، فأرادوا أن يكسروا هذا الاسم الذي ثبت فيه هذه الألف - صيروا ألفه بمنزلة ألف خالد.

وأما خطايا فكأنهم قلبوا ياء أبدلت من آخر خطايا ألفاً؛ لأن ما قبل آخرها مكسور، كما أبدلوا ياء مطايا ونحوها ألفاً، وأبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخر ياءً، وفتحت للألف، كما فتحو اراء مداري، فرقوا بينها وبين الهمزة التي تكون من نفس الحرف، أو بدلاً مما هو من نفس الحرف، نحو فعال من برئت إذا قلت: رأيت براءً، وما يكون بدلاً من نفس الحرف قضاء، إذا قلت: رأيت قضاءً، وهو فعال من قضيت، فلماً أبدلوا من الحرف الآخر ألفاً استثقلوا همزةً بين ألفين، لقرب الألفين من الهمزة. ألا ترى أن أناساً يحققون الهمزة، فإذا صارت بين ألفين خفّوا، وذلك قولك: كساءان، ورأيت كساءً، وأصبت هناءً، فيخففون كما يخففون إذا النقت الهمزتان؛ لأن الألف أقرب الحروف إلى الهمزة. ولا يبدلون؛ لأن الاسم قد يجري في الكلام ولا تلتزم الألف الآخرة بهمزتها، فصارت كالمهمزة التي تكون في الكلمة على حدة، فلماً كان ذا من كلامهم أبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخرة ياءً، ولم يجعلوها بين يين، لأنها والألفين في كلمة واحدة، ففعلوا هذا إذ كان من كلامهم، ليفرقوا بين ما فيه همزتان إحداهما بدل من الزائدة، لأنها أضعف - يعني همزة خطايا - وبين ما فيه همزتان إحداهما بدل من مما هو من نفس الحرف. إنما تقع إذا ضاعفت، وسترى ذلك في باب الفعل إن شاء الله.

واعلم أن الهمزة التي يحقّق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز وتجعل في لغة أهل التخفيف بين يين، تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً، والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً، والواو إذا كان ما قبلها مضموماً. وليس ذا بقياس متلبّ، نحو ما ذكرنا. وإنما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذي تبدل التاء من واوه، نحو أتلتجت، فلا يجعل قياساً في كل شيء من هذا الباب، وإنما هي بدل من واو أو لجت.

فمن ذلك قولهم: منسأة، وإنما أصلها منسأة. وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياساً متلبّاً، إذا اضطر الشاعر: قال الفرزدق:

راحت بمسلمة البغال عشيةً ... فارعي فزارة لا هناك المرتع  
فأبدل الألف مكانها. ولو جعلها بين يين لانكسر البيت.

وقال حسان:

سألت هذيل رسول الله فاحشةً ... ضلّت هذيل بما جاءت ولم تصب

وقال القرشيّ، زيد بن عمرو بن نفيل:

سألنا الطّلاق أن رأائي ... قلّ مالي، قد جئتاني بنكر.

فهؤلاء ليس من لغتهم سلت ولا يسال.

وبلغنا أن سلت تسال لغة.

وقال عبد الرحمن بن حسان:

وكنت أذلّ من وتدٍ بقاع ... يشجج رأسه بالفهر واجي

يريد: الواجىء وقالوا: نبيّ وبرية، فالزموا أهل التحقيق البدل. وليس كل شيء نحوهما يفعل به ذا، إنما يؤخذ بالسمع. وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيّ وبرينة، وذلك قليل رديء. فالبدل ههنا كالبدل في منسأة وليس بدل التخفيف، وإن كان اللفظ واحداً.

واعلم أن العرب منها من يقول في أو أنت: أو أنت، يبدل. ويقول: أنا أرمي باك، وأبو يوب يريد أبا أيوب، وغلامي ييك. وكذلك المنفصلة كلها إذا كانت الهمزة مفتوحة.

وإن كانت في كلمة واحدة نحو سواة وموالة، حذفوا فقالوا: سوة ومولة. وقالوا في حوآب: حوب؛ لأنه بمنزلة ما

هو من نفس الحرف. وقد قال بعض هؤلاء: سوّة وضو، شَبَّهوه بأوت. فإن خَفَّت أحلبني إبلك في قولهم، وأبو أمك، لم تنقل الواو كراهيةً لاجتماع الواوات والياءات والكسرات. تقول: أحلبني بلك وأبوأمك. وكذلك أرمي مك وادعو بلكم. يخففون هذا حيث كان الكسر، والياءات مع الضم، والواوات مع الكسر. والفتح أخفُّ عليهم في الياءات والواوات. فمن تمَّ فعلوا ذلك. ومن قال: سوّة قال: مسوُّوسيّ. وهؤلاء يقولون: أنا ذونسه، حذفوا الهمزة ولم يجعلوها همزةً تحذف وهي مما تثبت. وبعض هؤلاء يقولون: يريد أن يجييك ويسوك، وهو يجيك ويسوك يحذف الهمزة. ويكره الضمُّ مع الواو والياء، وعلى هذا تقول: هو يرم خوانه، تحذف الهمزة ولا تطرح الكسرة على الياء لما ذكرت لك، ولكن تحذف الياء لالتقاء الساكنين.

باب الأسماء التي توقع على عدّة المؤنث  
والمذكّر لتبيين ما العدد إذا جاوز الاثنين والثنتين إلى أن تبلغ  
تسعة عشر وتسع عشرة

اعلم أنّ ما جاوز الاثنين إلى العشرة مما واحده مذكر فإنّ الأسماء التي تبين بما عدّته مؤنّثة فيها الهاء التي هي علامة التأنيث. وذلك قولك: له ثلاثة بنين، وأربعة أجمال، وخمسة أفراس إذا كان الواحد مذكراً، وستّة أحمرة. وكذلك جميع هذا تثبت فيه الهاء حتى تبلغ العشرة.

وإن كان الواحد مؤنثاً فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء وتكون مؤنّثة ليست فيها علامة التأنيث. وذلك قولك: ثلاث بنات، وأربع نسوة، وخمس أيتق، وستُّ لبن، وسبع تمرات، وثماني بغلات. وكذلك جميع هذا حتّى تبلغ العشر.

فإذا جاوز المذكّر العشرة فزاد عليها واحداً قلت: أحد عشر، كأنك قلت: أحد جمل. وليست في عشر ألف، وهما حرفان جعلاً اسماً واحداً، ضمّوا أحد إلى عشر ولم يغيروا أحد عن بنائه الذي كان عليه مفرداً حين قلت: له أحد وعشرون عاماً، وجاء الآخر على غير بنائه حين كان مفرداً والعدد لم يجاوز عشرة.

وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحداً قلت: إحدى عشرة بلغة بني تميم، كأنما قلت: إحدى نبقة. وبلغة أهل الحجاز: إحدى عشرة، كأنما قلت: إحدى تمرة. وهما حرفان جعلاً اسماً واحداً ضمّوا إحدى إلى عشرة ولم يغيروا إحدى عن حالها مفردة حين قلت: له إحدى وعشرون سنة.

فإن زاد المذكّر واحداً على أحد عشر قلت: له اثنا عشر، وإنّ له اثني عشر، لم تغيّر الاثنين عن حالهما إذا تثبت الواحد، غير أنّك حذف النون لأنّ عشر بمنزلة النون، والحرف الذي قبل النون في الاثنين حرف إعراب، وليس كخمسة عشر. وقد بيّنا ذلك فيما ينصرف ولا ينصرف.

وإذا زاد المؤنث واحداً على إحدى عشرة قلت: له ثنتا عشرة واثنتا عشرة، وإنّ له ثنتي عشرة واثنتي عشرة. وبلغة أهل الحجاز: عشرة. ولم تغيّر الثنتين عن حالهما حين تثبت الواحدة، إلا أنّ النون ذهبت، هنا كما ذهبت في الاثنين؛ لأنّ قصّة المذكّر والمؤنث سواء. وبني الحرف الذي بعد إحدى واثنتين على غير بنائه والعدد لم يجاوز العشر، كما فعل ذلك بالمذكّر.

وقد يكون اللفظ له بناء في حال فإذا انتقل عن تلك الحال تغيّر بناؤه. فمن ذلك تغييرهم الاسم في الإضافة، قالوا في الأفق أفقيّ، وفي زينة زبانيّ. ونحو هذا كثير في الإضافة، وقد بيّناه في بابه.

وإذا زاد العدد واحداً على اثني عشر فإن الحرف الأول لا يتغيّر بناؤه عن حاله وبنائه حيث لم تجاوز العدد ثلاثة،

والآخر بمنزلة حيث كان بعد أحدٍ واثنين. وذلك قولك: له ثلاثة عشر عبداً، وكذلك ما بين هذا العدد إلى تسعة عشر. وإذا زاد العدد واحداً فوق ثني عشرة فالحرف الأول بمنزلة حيث لم تجاوز العدة ثلاثاً، والآخر حيث كان بعد إحدى وثلثين، وذلك قولك: ثلاث عشرة جارية وعشرة بلغة أهل الحجاز. وكذلك ما بين هذه العدة إلى تسع عشرة. ففرقوا ما بين التأنيث والتذكير، في جميع ما ذكرنا من هذا الباب.

باب ذكر ك الاسم الذي به تبين العدة

كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ فبناء الاثنين وما بعده إلى العشرة فاعل، وهو مضاف إلى الاسم الذي به يبين العدد. وذلك قولك: ثاني اثنين. قال الله عزَّ وجلَّ: " ثاني اثنين إذ هما في الغار " ، و " ثالث ثلاثة " ، وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة.

وتقول في المؤنث ما تقول في المذكر، إلا أنك تجيء بعلامة التأنيث في فاعلة وفي ثنتين واثنين، وترك الهاء في ثلاثٍ وما فوقها إلى العشر.

وتقول: هذا خامس أربعة؛ وذلك أنك تريد أن تقول: هذا الذي خمس الأربعة، كما تقول: خمستهم وريعتهم. وتقول في المؤنث: خامسة أربع، وكذلك جميع هذا من الثلاثة إلى العشرة. إنما، تريد هذا الذي صير أربعة خمسة. وقلماً تريد العرب هذا وهو قياس. ألا ترى أنك لا تسمع أحداً يقول: ثنيت الواحد ولا ثاني واحداً. وإذا أردت أن تقول في أحد عشر كما قلت خامس قلت: حادي عشر، وتقول: ثاني عشر، وثالث عشر. وكذلك هذا، إلى أن تبلغ تسعة عشر. ويجري مجرى خمسة عشر في فتح الأوّل والآخر، وجعلاً بمنزلة اسم واحد كما فعل ذلك بخمسة عشر. وعشر في هذا أجمع بمنزلة في خمسة عشر.

وتقول في المؤنث كما تقول في المذكر، إلا أنك تدخل في فاعلة علامة التأنيث، وتكون عشرة بعدها بمنزلتها في خمس عشرة. وذلك قولك حادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة، وكذلك جميع هذا إلى أن تبلغ تسع عشرة.

ومن قال: خامس خمسة قال: خامس خمسة عشر، وحادي أحد عشر. وكان القياس أن تقول: حادي عشر وخامس عشر لأن حادي عشر وخامس عشر بمنزلة خامسٍ وسادسٍ، ولكنه يعني حادي ضمّ إلى عشر، بمنزلة حضر موت.

قال: تقول حادي عشر فتبينه وما أشبهه كما قلت: أحد عشر وما أشبهه.

فإن قلت: حادي أحد عشر فحادي وما أشبهه يرفع ويجرّ ولا يبيّن؛ لأنّ أحد عشر وما أشبهه مبنيّ، فإن بنيت حادي وما أشبهه معها صارت ثلاثة أشياء اسماً واحداً.

وقال بعضهم: تقول ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه. وهو القياس، ولكنّه حذف استخفافاً؛ لأنّ ما ابقوا دليل على ما ألقوا، فهو بمنزلة خامس خمسة في أنّ لفظ أحد عشلاً كما أن في خامس لفظ خمسة لما كان من كلمتين ضمّ أحدهما إلى الآخر، وأجرى مجرى المضاف في مواضع، صار بمنزلة قولهم حادي عشر بمنزلة خامس خمسة ونحوه. وإنما حادي عشر بمنزلة خامس. وليس قولهم ثالث ثلاثة عشر في الكثرة كالثالث ثلاثة؛ لأنهم قد يكتفون بثالث عشر.

وتقول: هذا حادي أحد عشر إذا كنّ عشر نسوة معهن رجل؛ لأنّ المذكر يغلب المؤنث. ومثل ذلك قولك: خامس خمسة إذا كن أربع نسوة فيهن رجل، كأنك قلت: هو تمام خمسة.

وتقول: هو خامس أربع إذا أردت أنه صير أربع نسوة خمسة. ولا تكاد العرب تكلم به كما ذكرت لك.

وعلى هذا تقول: رابع ثلاثة عشر، كما قلت: خامس أربعة عشر.

وأما بضعة عشر فبمنزلة تسعة عشر في كل شيء، وبضع عشرة كتسع عشرة في كل شيء.  
باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر

### وأصله التأنيث

فإذا جئت بالأسماء التي تبين بها العدة أجريت الباب على التأنيث في التثنية إلى تسع عشرة. وذلك قولك: له ثلاث شياه ذكور، وله ثلاث من الشاء، فأجريت ذلك على الأصل؛ لأن الشاء أصله التأنيث وإن وقعت على المذكر، كما أنك تقول: هذه غنم ذكور، فالغنم مؤنثة وقد تقع على المذكر.  
وقال الخليل: قولك: هذا شاة بمنزلة قوله تعالى: " هذا رحمة من ربِّي " .

وتقول: له خمسة من الإبل ذكور وخمس من الغنم ذكور؛ من قبل أن الإبل والغنم اسمان مؤنثان كما أن ما فيه الهاء مؤنث الأصل وإن تثليثهما وقع على المذكر، فلمّا كان الإبل والغنم كذلك جاء تثليثهما على التأنيث؛ لأنك إنّما أردت التثليث من اسم مؤنث بمنزلة قدم، ولم يكسّر عليه مذكر للجميع فالتثليث منه كتثليث ما فيه الهاء، كأنك قلت: هذه ثلاث غنم. فهذا يوضح لك وإن كان لا يتكلم به، كما تقول: ثلثمائة فتدع الهاء لأن المائة أنثى.  
وتقول: له ثلاث من البط؛ لأنك تصيره إلى بطّة. وتقول: له ثلاثة ذكور من الإبل؛ لأنك لم تجيء بشيء من التأنيث، وإنّما تلت المذكر ثم جئت بالفسير. فمن الإبل لا تذهب الهاء كما أن قولك ذكور بعد قولك من الإبل لا تثبت الهاء.

وتقول: ثلاثة أشخاص وإن عني نساء؛ لأن الشخص اسم مذكر. ومثل ذلك ثلاث أعين وإن كانوا رجالاً، لأنّ العين مؤنثة. وقالوا: ثلاثة أنفس لأن النفس عندهم إنسان. ألا ترى أنهم يقولون: نفس واحد فلا يدخلون الهاء.  
وتقول: ثلاثة نسابات؛ وهو قبيح، وذلك أن النسابة صفة فكأنه لفظ بمذكر ثم وصفه ولم يجعل الصفة تقوى قوة الاسم، فإنّما تجيء كأنك لفظت بالمذكر ثم وصفته كأنك قلت: ثلاثة رجال نسابات.  
وتقول: ثلاثة دواب إذا أردت المذكر لأن أصل الدابة عندهم صفة، وإنما هي من دببت، فأجروها على الأصل وإن كان لا يتكلم بها إلا كما يتكلم بالأسماء، كما أن أبطح صفة واستعمل استعمال الأسماء.  
وتقول: ثلاث أفراس إذا أردت المذكر؛ لأن الفرس قد ألزمه التأنيث وصار في كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر، حتّى صار بمنزلة القدم، كما أن النفس في المذكر أكثر.

وتقول: سار خمس عشرة من بين يومٍ وليلة؛ لأنك ألقى الاسم على الليالي ثم بينت فقلت: من بين يومٍ وليلة. ألا ترى أنك تقول: خمس بقين أو خلون ويعلم للمخاطب أن الأيام قد دخلت في الليالي فإذا ألقى الاسم على الليالي اكتفى بذلك عن ذكر الأيام، كما أنه يقول: أتيت ضحوة وبكرة فيعلم المخاطب أنّها ضحوة يومك وبكرة يومك. وأشبه هذا في الكلام كثير، فإنّما قوله من بين يومٍ وليلة تأكيد بعد ما وقع على الليالي؛ لأنه قد علم أن الأيام داخلة مع الليالي. وقال الشاعر، وهو النابغة الجعدي:

فطافت ثلاثاً بين يومٍ وليلة... يكون التّكثير أن تضيف وتجاراً

وتقول أعطاه خمسة عشر من بين عبدٍ وجارية، لا يكون في هذا إلا هذا؛ لأن المتكلم لا يجوز له أن يقول: خمسة عشر عبداً فيعلم أن ثم من الجوّاري بعدتهم ولا خمس عشرة فيعلم أن ثم من العبيد بعدتم فلا يكون هذا إلا مختلطاً يقع عليهم الاسم الذي بين به العدد.

وقد يجوز في القياس: خمسة عشر من بين يومٍ وليلةٍ. وليس بحدّ كلام العرب.  
وتقول: ثلاث ذودٍ؛ لأنّ الذود أنثى وليست باسم كسر عليه مذكّر.  
وأما ثلاثة أشياء فقالوها: لأنهم جعلوا أشياء بمنزلة أفعال لو كسروا عليها فعل، وصار بدلاً من أفعال.  
ومثل ذلك قولهم: ثلاثة رجلة؛ لأنّ رجلة صار بدلاً من أرجال.  
وزعم الخليل أن اشياء مقلوبة كقسيّ، فكذلك فعل بهذا الذي هو في لفظ الواحد ولم يكسر عليه الواحد.  
وزعم يونس عن رؤية أنه قال: ثلاث أنفس، على تأنيث النفس، كما يقال: ثلاث أعين للعين من الناس، زكما  
قالوا: ثلاث أشخاص في النساء. وقال الشاعر، وهو رجل من بني كلاب:  
وإنّ كلاباً هذه عشر أبطنٍ ... وأنت بريء من قبائلها العشر  
وقال القتال الكلابي:  
قبائلنا سبع وأنتم ثلاثة ... وللسبع خير من ثلاثٍ وأكثر  
فأنت أبطننا إذ كان معناها القبائل. وقال الآخر، وهو الحطيئة:  
ثلاثة أنفس وثلاث ذودٍ ... لقد جار الزمان على عيالي  
وقال عمر بن أبي ربيعة:  
فكان نصيري دون من كنت أتقى ... ثلاث شخص كاعبان ومعصر  
فأنت الشخص إذ كان في معنى أنثى.  
باب ما لا يحسن أن تضعف إليه الأسماء

التي تبين بها العدد إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة وذلك الوصف تقول: هؤلاء ثلاثة قرشيون، وثلاثة مسلمون،  
وثلاثة صالحون. فهذا وجه الكلام، كراهية أن تجعل الصفة كالاسم، إلا أن يضطر شاعر. وهذا يدلّك على أنّ  
النسببات إذا قلت: ثلاثة نسببات إنما يجيء كأنه وصف المذكّر؛ لأنّه ليس موضعاً تحسن فيه الصفة، كما يحسن  
الاسم، فلمّا لم يقع إلا وصفاً صار المتكلم كأنه قد لفظ بمدكّرين ثم وصفهم بها. وقال الله جلّ ثناؤه: " من جاء  
بالحسنة فله عشر أمثالها ".

باب تكسير الواحد للجمع

أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فإنك إذا تلتته إلى أن تعشّره فإن تكسيه أفعال وذلك قولك:  
كلب وأكلب، وكعب وأكعب، وفرخ وأفرخ، ونسر وأنسر.  
فإذا جاوز العدد هذا فإنّ البناء قد يجيء على فعال وعلى فعول وذلك قولك: كلاب وكباش وبغال وأما الفعول  
ففسور وبطون. وربما كانت فيه اللغتان فقالوا فعول فعال، وذلك قولهم: فروخ وفراخ، وكعوب وكعاب وفحول  
وفحال.

وربما جاء فعياً، وهو قليل نحو: الكليب والعييد والمضاعف يجري هذا الجرى، وذلك قولك: ضب وأضب وضباب،  
كما قلت: كلب وأكلب وكلاب، وصك وأصك وصكاك وصكوك، كما قالوا: فرخ وأفرخ وفروخ، وبتّ وأبت  
وبتوت وبتات. والياء والواو بتلك المنزلة تقول: ظبي وظبيان وأطب وظباء، كما قالوا: كلب وكلبان وأكلب  
وكلاب، ودلو ودلوان وأدل ودلاء، وثدي وثديان وأثد وثديّ، كما قالوا: أصقر وصقور. ونظير فراخ وفروخ  
قولهم: الدلاء والدلّى.

وأعلم أنه قد يجيء في فعل أفعال مكان أفعال، قال الشاعر، الأعشى:

وجدت إذا اصطلحوا خيرهم ... وزندك أتقب أزنادها  
وليس ذلك بالباب في كلام العرب. ومن ذلك قولهم: أفراخ وأجداد وأفراد، وأجددٌ عربيّة وهي الأصل. ورأد ورأد،  
والرأد: أصل اللحيين.  
وربّما كسّر الفعل على فعلة كما كسّر على فعال وفعول، وليس ذلك بالأصل. وذلك قولهم: جبء وهو الكمأة  
الحمراء وجبأة، وفتح وفتح وفتح وقعب وقعبة.

وقد يكسّر على فعولة وفعالة، فيلحقون هاء التأنيث البناء وهو القياس أن يكسّر عليه. وزعم الخليل أنّهم إنما أرادوا  
أن يحقّقوا التأنيث. و... ذلك نحو الفحالة والبولة والعمومة. والقياس في فعل ما ذكرنا، وأمّا ما سوى ذلك فلا يعلم  
إلا بالسمع ثم تطلب النظائر كما أنّك تطلب نظائر الأفعال هاهنا فتجعل نظير الأزناد قول الشاعر، وهو الأعشى:

إذا رَوَّحَ الرَّاعِي اللَّفَّاحَ مَعْزِيًّا ... وَأَمَسْتَ عَلَى آفَافِهَا عِبْرَاتَهَا.  
وقد يجيء، حمسة كلاب، يراد به حمسة من الكلاب، كما تقول: هذا صوت كلاب، أي هذا من هذا الجنس. وكما  
تقول: هذا حبُّ رَمَان. وقال الراجز:

كأنَّ حصييه من التلدل ... ظرف عجزٍ فيه ثنتا حنظل  
وقال الآخر:

قد جعلت ميّ على الظّار ... خمس بنانٍ قانيء الأظفار

وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فانك إذا كسّرتَه لأدنى العدد بنيتَه على أفعال. وذلك قولك: جهلٌ وجاهل،  
وجبلٌ وأجبال، وأسَدٌ وآساد. فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجيء على فعال وفعول فأما الفعّال فنحو جمالٌ وأمّا  
الفعول فنحو أسودٌ وذكرور والفعال في هذا أكثر.

وقد يجيء إذا جاوزوا به أدنى العدد على فُعْلانٍ وفِعْلانٍ فأما فعْلانٍ فنحو: خربانٍ وبرقانٍ وورلانٍ. وأمّا فعْلانٍ  
فنحو: جهلانٍ وسلقانٍ فإذا تجاوز أدنى العدد قلت: أبراقيّ وأجمالٌ وأورالٌ وأخرابٌ، وسلقيّ وأسلاقٌ.

وربّما جاء الأفعال يستغنى به أن يكسّر الاسم على البناء الذي هو لأكثر العدد، فيعني به ما عني بذلك البناء من  
العدد. وذلك نحو: قنبٌ وأقنابٌ، ورسنٌ وأرسانٍ. ونظير ذلك من باب الفعل الأَكْفُ والأرَاد.

وقد يجيء الفعل فعْلاناً، وذلك قولك: ثغبٌ وثغبانٌ. والثغب: الغدير. وبطنٌ وبطنانٌ وظهْرٌ وظهْرانٌ.

وقد يجيء على فعْلانٍ وهو أقلُّهما نحو: حجلٍ وحجلانٍ، ورألٍ ورنلانٍ، وجحشٍ وجحشانٍ، وعبدٍ وعبدانٍ.

وقد يلحقون الفعّال الهاء، كما ألحقوا الفعّال التي في الفعل. وذلك قولهم في جملٍ: جمالةٌ،

وحجرٍ: حجارةٌ، وذكرٍ: ذكارةٌ، وذلك قليل. والقياس على ما ذكرنا.

وقد كُسّر على فُعْلٍ، وذلك قليل، كما أنّ فعلةً في باب فعلٍ قليل، وذلك نحو: أسدٍ وأسدٍ، ووثنٍ، بلغنا أنّها

قراءة. وبلغني أن بعض العرب يقول: نصفٌ ونُصفٌ.

وربما كُسّروا فعْلاً على أفعالٍ كما كُسّروا فعْلاً على أفعالٍ، وذلك قولك: زمنٌ وأزمنٌ. وبلغنا أنّ بعضهم يقول: جبلٌ  
وأجبلٌ. وقال الشاعر، وهو ذو الرّمة:

أمنزلي ميّ سلامٌ عليكما ... هل الأزمن اللّاهي مضمين رواجع.

وبنات اليباء والواو تُجرى هذا الجرى، قالوا: قفأً وأقفاءٌ وقفِيٌّ، وعصى وعصِيٌّ، ووصفاً وأصفاءٌ وصفِيٌّ، كما

قالوا: آسادٌ وأسودٌ، وأشعارٌ وشعورٌ. وقالوا: رحىٌ وأرحاءٌ فلم يكسّروها على غير ذلك، كما لم يكسّروا الأرسان

والأقدام على غير ذلك، ولو فعلوا كان قياساً ولكني لم أسمعهم.

وقالوا: عصي وأعص، كما قالوا: أزمَن. وقالوا: عصيُّ كما قالوا: أسودُّ، ولا نعلمهم قالوا: أعصاء، جعلوا أعص بدلاً من أعصاء وجعلوا هذا بدلاً منها. وتقول في المضاعف: لببٌ وألبابٌ، ومددٌ وأمدادٌ، وفننٌ وأفنانٌ، ولم يجاوزوا الأفعال كما لم يجاوزوا الأقدام والأرسان والأغلاق.

والثبات في باب فعلٍ على الأفعال أكثر من الثبات في باب فعلٍ على الأفعال.

فإن بني المضاعف على فعالٍ أو فعولٍ أو فعلائٍ أو فعلائٍ فهو القياس على ما ذكرنا، كما جاء المضاعف في باب فعلٍ على قياس غير المضاعف. فكلُّ شيءٍ دخل المضاعف مما دخل الأوّل فهو له نظير.

وقالوا: الحجار فجاءوا به على الأكثر والأقيس، وهو في الكلام قليل.

قال الشاعر:

كأنَّها من حجار الغيل ألبسها ... مضارب الماء لون الطُّحلب اللُّزب.

وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فأنما تكسره من أبنية أدنى العدد على أفعال. وذلك نحو: كتفٍ، وأكتافٍ وكبدٍ وأكبادٍ وفخذٍ وأفخاذٍ، ونمرٍ وأنمارٍ. وقلما يجاوزون به؛ لأنَّ هذا البناء نحو كتفٍ أقلُّ من فعلٍ بكثير، كما أن فعلاً أقلُّ من فعلٍ. ألا ترى أن ما لزم منه بنا الأقلُّ أكثر فلم يفعل به ما فعل بفعلٍ إذ لم يكن كثيراً مثله، كما لم يجيء في مضاعف فعلٍ ما جاء في مضاعف فعلٍ لقلته. ولم يجيء في بنات الياء والواو من فعلٍ جميع ما جاء في بنات الياء والواو من فعلٍ لقلتها، وهي على ذلك أكثر من المضاعف. وذلك أنَّ فعلاً أكثر من فعلٍ. وقد قالوا: التُّمور والوعول، شَبَّهوا بالأسود. وهذا النحو قليل؛ فلمَّا جاز لهم أن يشبوا في الأكثر على أفعال كانوا له في الأقلُّ ألزم. وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فهو بمنزلة الفعل، وهو أقلُّ وذلك قولك: قمعٌ وأقماعٌ، ومعاً وأمعاء، وعنبٌ وأعنابٌ، وضلَعٌ وأضلاعٌ، ورامٌ وآرامٌ. وقد قالوا: الضُّلوع والأروم كما قالوا التُّمور. وقد قال بعضهم: الأضلع، شَبَّهها بالأزمن.

وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فهو كفعلٍ وفعلٍ، وهو أقلُّ في الكلام منهما، وذلك قولك: عجزٌ وأعجازٌ، وعضدٌ وأعضاءٌ. وقد بني على فعالٍ قالوا: أرجلٌ ورجالٌ، وسبعٌ وسباعٌ، وجاءوا به على فعالٍ كما جاءوا بالصلع على فعولٍ وفعلٍ ومفعولٍ أختان وجعلوا أمثلته على بناء لم يكسر عليه واحده. وذلك قولهم: ثلاثة رجلية، واستغنوا بها عن أرجال.

وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فهو بمنزلة الفعل؛ لأنه قليلٌ مثله، وهو قولك: عنقٌ وأعناقٌ، وطنبٌ وأطنابٌ، وأُذُنٌ وآذانٌ.

وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فإنَّ العرب تكسره على فعلائٍ، وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه واستغنوا به كما استغنوا بأفعلٍ وأفعالٍ فيما ذكرت لك فلم يجاوزوه في القليل والكثير. وذلك قولك: صردٌ وصردانٌ، ونغرٌ ونغرانٌ، وجعلٌ وجعلائٍ، وخزٌ وخزانٌ. وقد أجرت العرب شيئاً منه مجرى فعلٍ، وهو قولهم: ربعٌ وأرباعٌ، ورطبٌ وأرطابٌ، كقولك: جهلٌ وأجهالٌ.

وقد جاء من الأسماء اسم واحد على فعلٍ لم نجد مثله، وهو ابل، وقالوا: آبالٌ، كما قالوا: أكتاف. فهذه حال ما كان على ثلاثة أحرف وتحركت حروفه جمع. وقال الرازي:

فيها عيايل أسودٌ ونمر.

ففعل به ما فعل بالأسد حين قال: أسدٌ.

وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فإنه إذا كُسِّر على ما يكون لأدنى العدد كُسِّر على أفعالٍ، ويجاوزون به بناء

أدنى العدد فيكسر على فعولٍ وفعالٍ والفعول فيه أكثر. فمن ذلك قولهم: حملٌ وأحملٌ وهمولٌ، وعدلٌ وأعدلٌ وعدولٌ، وجدعٌ وأجدعٌ وجنوعٌ، وعرقٌ وأعراقٌ وعروقٌ، عذقٌ وأعذاقٌ وعنوقٌ. وأما الفعال فبحو: بئرٌ وأبارٌ وبنارٌ، وذئبٌ وذئابٌ. وربما لم يجاوزوا أفعالاً في هذا البناء كما لم يجاوزوا الأفعال والأفعال، فيما ذكرنا، وذلك نحو خمسٍ وأخماسٍ، وسترٍ وأستارٍ، وشبرٍ وأشبارٍ، وطمرٍ وأطمارٍ.

وقد يكسر على فعلةٍ نحو: قردٍ وقردة، وحسلٍ وحسلةٍ، وأحسالٍ إذا أردت بناء أدنى العدد. فأما القردة فاستغنى بها عن أقرادٍ كما قالوا: ثلاثة شسوع، فاستغنوا بها عن أشساع، وقالوا: ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقرؤ. وربما بني فعلٌ على أفعالٍ من أبنية أدنى العدد، وذلك قولهم: ذئبٌ وأذئبٌ، وقطعٌ وأقطعٌ، وجروٌ وأجرٌ، وقالوا: جراءٌ كما قالوا: ذئابٌ، ورجلٌ وأرجلٌ، ألا أنهم لا يجاوزون الأفعال كما أنهم لم يجاوزوا الألف. وقصة المضاعف ها هنا وبنات الياء والواو كقصتها في باب فعلٍ، قالوا: نحىٌ وأنحاءٌ ونحاءٌ، كما قالوا: آبارٌ وبنارٌ. وقالوا في جمع نحى: نحىٌ، كما قالوا: لصٌ ولصوصٌ، وقالوا في الذئب: ذؤبانٌ، جعلوه ككتفٍ وكتفانٍ. وقالوا: الصوص في اللص كما قالوا: القلدور في القدر، وأقدر حين أرادوا بناء الأقل. وكما قالوا: فرخٌ وأفراخٌ وفراخٌ، قالوا: قدهحٌ وأقدهحٌ وقدهحٌ جعلوها كفعلٍ وقالوا: رندٌ ورنندانٌ كما قالوا: صنوٌ وصنوانٌ وقنوٌ وقنوانٌ، وقال بعضهم: صنوانٌ وقنوانٌ كقوله: ذؤبان. والرند: فرخ الشجرة.

وقالوا: شقدٌ وشقدانٌ. والشقد: ولد الحرباء. وقالوا: صرمٌ وصرمانٌ، كما قالوا: ذئبٌ وذؤبانٌ. وقالوا: ضرسٌ وضريسٌ، كما قالوا: كليبٌ وعبيدٌ. وقالوا: زقٌ وزقاقٌ وأزقاقٌ، كما قالوا: بئرٌ وبنارٌ وآبارٌ. وقالوا: زقانٌ وكما قالوا: ذؤبانٌ. وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فإنه يكسر من أبنية أدنى العدد على أفعالٍ. وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسرونه على فعولٍ وفعالٍ وفعولٍ أكثر، وذلك قولهم: جندٌ وأجنادٌ وجنودٌ. وبرودٌ وأبرادٌ وبرودٌ، وبرجٌ وأبراجٌ وبروجٌ. وقالوا: جرحٌ وجروحٌ ولم يقولوا: أجراحٌ، كما لم يقولوا: أقرأدٌ. وأما النفعال فقولهم: جمدٌ وأجمادٌ وجمادٌ، وقرطٌ وأقراطٌ وقراطٌ. والفعال في المضاعف منه كثير، وذلك قولهم: أخصاصٌ وخصاصٌ، وأعشاشٌ وعشاشٌ، وأقفافٌ وقفافٌ، وأخفافٌ وخفافٌ، تجريره مجرى أجمادٍ وجمادٍ. وقد يجيء إذا جاوز بناء أدنى العدد على فعلةٍ نحو: جحرٍ وأجحارٍ وجحرةٍ.

قال الشاعر:

كرامٌ حين تكفت الأفاعي ... إلى أجحارهن من الصقيع.

ونظيره من المضاعف حبٌ وأحبابٌ وحبيةٌ، نحو: قلبٌ وأقلاّبٌ وقلبيةٌ، وخرجٌ وخرجةٌ، ولم يقولوا: أخرجٌ كما لم يقولوا: أجراحٌ، وصلبٌ وأصلاّبٌ وصلبةٌ، وكرزقٌ وأكرارٌ وكرزةٌ، وهو كثير. وربما استغنى بأفعالٍ في هذا الباب فلم يجاوز، كما كان ذلك في فعلٍ وفعلٍ؛ وذلك نحو: ركنٌ وأركانٌ، وجزءٌ وأجزاءٌ، وشفرٌ وأشفارٌ.

وأما بنات الياء والواو منه فقليل، قالوا: مُدَيٌّ وأمداءٌ، لا يجاوزون به ذلك لقلته في هذا الباب. وبنات الياء والواو فيه أقلُّ منها، في جميع ما ذكرنا.

وقد كُسر حرفٌ منه على فعلٍ كما كُسر عليه فعلٌ، وذلك قولك للواحد: هو الفلكُ فتدكر، وللجميع: هي الفلك. وقال الله عزَّ وجلَّ: " في الفلكِ للشون "، فلما جمع قال: " والفلكُ التي تجري في البحر "، كقولك: أسدٌ وأسدٌ. وهذا قول الخليل، ومثله: رهنٌ، ورهنٌ. وقالوا: ركنٌ، وأركانٌ وقال الراجز وهو رؤبة:

وزحم ركنيك شداد الأركان.

كما قالوا: أقدح في القدح، وقالوا: حشَّ وحشَّانٌ وحشَّانٌ، كقولهم: رنَّدَ ورنَّدانٌ.  
وأما ما كان على فعلةٍ فائكٍ إذا أردت أدنى العدد جمعها بالتاء وفتحت العين، وذلك قولك: قصعةٌ وقصعاتٌ،  
وصحفةٌ وصحفاتٌ، وجفنةٌ وجفناتٌ، وشفرةٌ وشفراتٌ، وجمرةٌ وجمراتٌ. فإذا جاوزت أدنى العدد كسرت الاسم  
على فعالٍ وذلك قصعةٌ وقصاعٌ، وجفنةٌ وجفانٌ، وشفرةٌ وشفارٌ، وجمرةٌ وجمارٌ. وقد جاء على فعولٍ وهو قليلٌ،  
وذلك قولك: بدرةٌ وبُورٌ، ومأنةٌ ومؤونٌ، فأدخلوا فعولاً في هذا الباب؛ لأنَّ فعلاً وفعولاً أختان، فأدخلوها ههنا  
كما دخلت في باب فعلٍ مع فعالٍ، غير أنَّه في هذا الباب قليلٌ. وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير. وقال  
الشاعر، وهو حسان بن ثابت:

لنا الجففاتُ العُرى يلمعن بالضُّحى ... وأسيافنا يقطرون من نجدةٍ دما.

فلم يرد أدنى العدد.

وبنات الياء والواو بتلك المنزلة، تقول: ركوةٌ وركاءٌ وركواتٌ وقشوةٌ وقشاةٌ وقشواتٌ، وغلوةٌ وغلأءٌ وغلواتٌ،  
وظيبةٌ وظبأءٌ وظيباتٌ. وقالوا: جديباتُ الرَّحلِ ولم يكسروا الجدية على بناء الأكثر استغناءً بهذا، إذ جاز أن يعنوا به  
الكثير. والمضاعف في هذا البناء بتلك المنزلة، تقول: سلَّةٌ وسِلالٌ وسلاتٌ، ودبَّةٌ ودبابٌ ودبَّاتٌ.  
وأما ما كان فعلةً فهو في أدنى العدد وبناء الأكثر بمنزلة فعلةٍ وذلك قولك: رحبةٌ ورحباتٌ ورحابٌ، ورقبةٌ ورقباتٌ  
ورقابٌ.

وان جاء شيءٌ من بنات الياء والواو والمضاعف أُجريَ هذا المجرى إذ كان مثل ما ذكرنا، ولكنَّه عزيزٌ.  
وأما ما كان فعلةً فائكٍ إذا كسرتَه على بناء أدنى العدد ألحقت التاء وحرَّكت العين بضمةٍ، وذلك قولك: رُكبةٌ  
ورُكباتٌ، وغرفةٌ وغُرفاتٌ، وجفرةٌ وجُفراتٌ. فإذا جاوزت بناء أدنى العدد كسرتَه على فعلٍ، وذلك قولك: رُكبٌ  
وغُرفٌ وجُفْرٌ. وربما كسروه على فعالٍ، وذلك قولك: نُقرَّةٌ ونُقارٌ، وبُرمةٌ وبرامٌ، وجُفْرَةٌ وجِفارٌ، وبُرقةٌ وبُراقٌ.  
ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء، فيقول: رُكباتٌ وغُرفاتٌ.  
سمعنا من يقول في قول الشاعر:

ولما رأونا بادياً رُكباتنا ... على موطنٍ لا نخلطُ الجدَّ بالهزل.

وبنات الواو بهذه المنزلة. قالوا: خُطوةٌ وخُطواتٌ وخُطىٌّ، وعُروَةٌ وعُرواتٌ وعُرىٌّ. ومن العرب من يدع العين من  
الضمة في فعلةٍ فيقول: عُرواتٌ وخُطواتٌ.

وأما بنات الياء إذا كسرت على بناء الأكثر فهي بمنزلة بنات الواو، وذلك قولك: كُليَّةٌ وكُلىٌّ، ومُدبةٌ ومُدبىٌّ،  
وزُبيَّةٌ وزُبيٌّ، كرهوا أن يجمعوا بالتاء فيحرَّكوا العين بالضمة، فتنجى هذه الياء بعد ضمةٍ، فلما ثقل ذلك عليهم  
تركوه واجتزعوا، ببناء الأكثر. ومن خفف قال: كُلياتٌ ومدباتٌ.

وقد يقولون: ثلاثٌ عُرفٌ ورُكبٌ وأشباه ذلك، كما قالوا: ثلاثةٌ قردةٌ وثلاثةٌ حبيبةٌ، وثلاثةٌ جروحٌ وأشباه ذلك.  
وهذا في فعلةٍ كبناء الأكثر في فعلةٍ، إلا أن التاء في فعلةٍ أشدُّ تمكناً؛ لأنَّ فعلةً أكثر، ولكراهية ضميتين. والمضاعف  
بمنزلة ركبة قالوا: سراتٌ وسررٌ وجدةٌ وجددٌ وجداتٌ ولا يجركون العين لأنها كانت مدغمةً. والفعال كثير في  
المضاعف نحو: جلالٌ وقبابٌ وجبابٌ.

وما كان فعلةً فائكٍ إذا كسرتَه على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحرَّكت العين بكسرةٍ، وذلك قولك: قِرباتٌ  
وسِدراتٌ وكِسراتٌ، ومن العرب من يفتح العين كما فتحت عين فعلةٍ، وذلك قولك: قِرباتٌ وسِدراتٌ وكِسراتٌ.  
فإذا أردت بناء الأكثر قلت: سِدرٌ وقِربٌ وكِسرٌ. ومن قال: عُرفاتٌ فخفف قال: كِسراتٌ.

وقد يريدون الأقل فيقولون: كَسْرٌ وفِقْرٌ، وذلك لقلّة استعمالهم التاء في هذا الباب لكراهية الكسرتين. والتاء في الفعل أكثر لأن ما يلتقي في أوله كسرتان قليل.

وبنات الياء والواو بهذه المنزلة. تقول: لِحِيَّةٌ ولِحِيٌّ، وفِرِيَّةٌ وفِرِيٌّ، ورِشَوَةٌ ورِشَاءٌ. ولا يجمعون بالتاء كراهية أن تجيء الواو بعد كسرة، واستثقلوا الياء هنا بعد كسرة، فتركوا هذا استثناءً واجتزأوا ببناء الأكثر. ومن قال: كِسْرَاتٌ قال: لِحِيَاتٌ.

والمضاعف منه كالمضاعف من فُعلة. وذلك قولك: قِدَةٌ وقِدَاتٌ وقِدْدٌ، ورَبَّةٌ ورَبَاتٌ وربِّ، وعِدَّةُ المرأة وعِدَّاتٌ وعِدْدٌ.

وقد كُسِّرَتِ فُعلةٌ على أَفْعَلٍ وذلك قليل عزيز، ليس بالأصل. قالوا: نِعْمَةٌ وأنعمٌ وشِدَّةٌ وأشدُّ، وكرهوا أن يقولوا في رِشوةٍ بالتاء فنقلب الواو ياءً، ولكن من أسكن فقال: كِسْرَاتٌ قال: رِشَوَاتٌ. وأما الفُعلةُ فإذا كُسِّرَتِ على بناء الجمع ولم تُجمع بالتاء كُسِّرَتِ على فعلٍ وذلك قولك: نَقْمَةٌ ونَقِمٌ، ومَعِدَّةٌ ومَعِدٌّ. والفُعلةُ تكسّر على فُعَلٍ ان لم تُجمع بالتاء، وذلك قولك: تُخْمَةٌ وتُخِمٌ، وتُهْمَةٌ وتُهَمٌ. وليس كَرُطِبةٍ ورُطْبٍ. ألا ترى أن الرُّطْبَ مذكّرٌ كالبرِّ والتَّمْرِ، وهذا مؤنثٌ كالظُّلمِ والرُّغْفِ. باب ما كان واحداً يقع للجميع.

ويكون واحده على بنائه من لفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع. فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فهو نحو طَلَحٍ والواحدة طَلَحَةٌ، وتمرٍ والواحدة تَمْرَةٌ، ونخلٍ ونخليةٍ، وصخرٍ وصخرةٍ. فإذا أردت أدنى العدد جمعت الواحد بالتاء. وإذا أردت الكثير صرت إلى الاسم الذي يقع على الجميع ولم تكسّر الواحد على بناء آخر. وربما جاءت الفُعلةُ من هذا الباب على فعالٍ، وذلك قولك سَخَلَةٌ وسِخَالٌ، وبهمةٍ وبهائمٍ وطلحةٍ وطلاحٍ وطلح شهبوه بالقصاع وقد قال بعضهم صخرةٍ وصخورٍ، فجعلت بمنزلة بدريةٍ ويُلورٍ، ومأنةٍ ومؤنونٍ. والمأنةُ: تحت الكركرة.

وأما ما كان منه من بنات الياء والواو فمثل: مَرَوٍ ومَرَوَةٍ، وسَرَوٍ وسَرَوَةٍ. وقالوا: صَعَوَةٌ وصَعَوٌ وصِعَاءٌ، كما قالوا: ومثل ما ذكرنا شَرِيَّةً وشَرِيٌّ، وهديةً وهدِيٌّ، هذا مثله في الياء. والشَّرِيَّةُ: الحنظلةُ. ومن المضاعف: حَبَّةٌ وحَبٌّ، وقَتَّةٌ وقَتٌّ.

وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فإن قصته كقصه فعلٍ وذلك قولك: بَقْرَةٌ وبَقْرَاتٌ وبَقْرٌ، وشَجْرَةٌ وشَجَرَاتٌ وشَجَرٌ، وخرزةٌ وخرزاتٌ وخرزٌ.

وقد كسروا الواحد منه على فعالٍ كما فعلوا ذلك في فعالٍ، قالوا أكمةٌ وإكامةٌ وأكَمٌ، وجذبةٌ وجذابٌ وجذِبٌ، وأجمةٌ وإجمةٌ وأجَمٌ، وثمرَةٌ وثمارٌ وثمرٌ.

ونظير هذا من بنات الياء والواو حصىٌ وحصاةٌ وحصياتٌ وقِطَاةٌ وقِطَاٌ وقِطَوَاتٌ. وقالوا: أضاةٌ وأضياءٌ، كما قالوا: إكامةٌ وإكامةٌ. سمعنا ذلك من العرب. والذين قالوا: إكامةٌ ونحوها شهبوها بالرحاب ونحوها، كما شهبوا الطلّاح وطلّحةٌ بجفنةٍ وجفانٍ.

وقد قالوا: حَلَقٌ وفَلَكٌ، ثم قالوا: حَلَقَةٌ وفَلَكَةٌ، فحففوا الواحد حيث أحفوه الزيادة وغيروا المعنى، كما فعلوا ذلك في الإضافة.

وهذا قليلٌ. وزعم يونس عن أبي عمرو، أنهم يقولون: حَلَقَةٌ.

وأما ما كان فعلاً فقصته كقصه فعلٍ، إلا أننا لم نسمعهم كسروا الواحد على بناء سوى الواحد الذي يقع على

الجميع وذلك أنه أقل في الكلام من فعلٍ، وذلك: نَبَقَّةٌ وَنَبَقَاتٌ وَنَبِقٌ، وَخَرِبٌ وَخَرِبَاتٌ وَخَرِبَاتٌ، وَلَبِنٌ وَلَبِنَةٌ وَلَبَنَاتٌ، وَكَلِمَةٌ وَكَلِمَاتٌ وَكَلِمٌ.

وأما ما كان فعلاً فهو بمنزلة وهو أقل منه. وذلك نحو: عَنِيبَةٌ وَعَنِيبٌ، وَاحِدَةٌ وَاحِدَاتٌ، وَإِبْرَةٌ وَإِبْرَاتٌ، وَهُوَ فَسِيلُ الْمَقْلِ.

وأما ما كان فعلةً فهو بهذه المنزلة وهو أقل من الفعل، وهو سَمْرَةٌ وَسَمْرٌ، وَثَمْرَةٌ وَثَمْرٌ، وَسَمْرَاتٌ، وَثَمْرَاتٌ وَفَقْرَةٌ وَفَقْرَاتٌ.

وما كان فعلاً فنحو: بُسْرٌ وَبُسْرَةٌ وَبُسْرَاتٌ، وَهُدْبٌ وَهُدْبَةٌ وَهُدْبَاتٌ.

وما كان فعلاً فهو كذلك، وهو قولك: عَشْرٌ وَعَشْرَةٌ وَعَشْرَاتٌ، وَرُطْبٌ وَرُطْبَاتٌ. ويقول ناس للُرُطْبِ: أُرُطْبٌ، كما قالوا: عِنَبٌ وَعِنَابٌ. ونظيرها رُبْعٌ وَأَرْبَاعٌ، وَنَعْرَةٌ وَنَعْرَةٌ وَنَعْرَاتٌ. والتنعر: داء يأخذ الإبل في رعوسها. ونظيرها من اليباء قول بعض العرب: مُهَاءٌ وَمُهْيٌ، وهو ماء الفحل في رَحِمِ الناقَةِ. وزعم أبو الخطاب أن واحد الطلي طُلَاةٌ. وإن أردت أدنى العدد جمعت بالتاء، وقال الحكأ والواحدة حُكَاةٌ، والمُرْعُ والواحدة مُرْعَةٌ.

فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فإن قصته كقصته ما ذكرنا، وذلك: سِدْرٌ وَسِدْرَةٌ وَسِدْرَاتٌ، وَسِلْقٌ وَسِلْقَةٌ وَسِلْقَاتٌ، وَتِينٌ وَتِينَةٌ وَتِينَاتٌ، وَعَرَبٌ وَعَرَبَةٌ وَعَرَبَاتٌ. والعربة: السقي، وهو ييسس البهي.

وقد قالوا: سِدْرَةٌ وَسِدْرٌ، فكسروها على فعلٍ جعلوها ككسِرٍ، كما جعلوا الطَّلْحَةَ حين قالوا الطَّلَاحُ كالتقصاع، فشيئوا هذا بلقحةٍ ولقاحٍ كما شهبوا طلحةً بصفحةٍ وصحافٍ. وقالوا: لِقْحَةٌ وَلِقَاحٌ كما قالوا في باب فَعْلَةٍ فِعَالٌ، نحو: جُفْرَةٌ وَجِفَارٌ. ومثل ذلك حِقَّةٌ وَحِقَاقٌ، وقد قالوا حِقَّقٌ.

قال الشاعر، وهو المسيب بن علس:

قد نالني منهم على عدم ... مثل الفسيل صيغارها الحقيق.

وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فقصته كقصته فعلٍ، وذلك قولك دُخْنٌ وَدُخْنَةٌ وَدُخْنَاتٌ، وَنُقْدَةٌ وَنُقْدَاتٌ، وهو شجرٌ، وَحُرْفٌ وَحُرْفَةٌ وَحُرْفَاتٌ.

ومثل ذلك من المضاعف دُرٌّ وَدُرَّةٌ وَدُرَاتٌ، وَبُرٌّ وَبُرَّةٌ وَبُرَاتٌ. وقد قالوا: دُرَجٌ فكسروا الاسم على فعلٍ، كما كسروا سِدْرَةً على سِدْرٍ. ومثله الثوم يقال: ثُومَةٌ وَثُومَاتٌ وَثُومٌ، ويقال: ثُومٌ.

## باب نظير ما ذكرنا من بنات اليباء والواو

التي اليباءات والواوات فيهن عينات.

أما ما كان فعلاً من بنات اليباء والواو فإنك إذا كسرتة على بناء أدنى العدد كسرتة على أفعالٍ وذلك: سَوَطٌ وَأَسْوَاطٌ، وَتَوْبٌ وَأَتْوَابٌ، وَقَوْسٌ وَأَقْوَاسٌ. وإنما منعهم أن يبنوه على أفعالٍ كراهية الضمة في الواو، فلما ثقل ذلك بنوه على أفعالٍ. وله في ذلك أيضاً نظائرٌ من غير المعتل، نحو أفرأخ وأفرادٍ، وَرَفَعٌ وَأَرْفَاحٌ. فلما كان غير المعتل يُبنى على هذا البناء كان هذا عندهم أولى.

وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على فعالٍ، وذلك قولك: سِيَاطٌ وَثِيَابٌ وَقِيَّاسٌ. تركوا فَعُولاً كراهية الضمة في الواو والضمة التي قبل الواو، فحملوها على فعالٍ، وكانت في هذا الباب أولى إذ كانت متمكنة في غير المعتل.

وقد بُني على فِعْلانٍ لأكثر العدد، وذلك: قَوْرٌ قَيْرَانٌ، وَتَوْرٌ وَتِيرَانٌ، ونظيره من غير هذا الباب وَجْدٌ وَوَجْدَانٌ، فَلَمَّا بُني عليه ما لم يعتلَّ فَرُوا إليه كما لزموا الفِعَالُ في سَوَطٍ وَتَوْبٍ. وقال: الوَجْدُ: نُقْرَةٌ في الجبل. وقد يلزمون الأفعال في هذا فلا يجاوزونها كما لم يجاوزوا الأفعالَ في باب فَعَلٍ الذي هو غير معتلٍّ، والأفعالُ في باب فَعَلٍ الذي هو معتلٌّ. فإذا كانوا لا يجاوزون فيما ذكرتُ لك فهم في هذا أَجْدَرُ أن لا يجاوزوا، وذلك نحو: لَوْحٍ وَأَلْوَاحٍ، وَجَوْزٍ وَأَجْوَازٍ، وَنَوْعٍ وَأَنْوَاعٍ.

وقد قال بعضهم في هذا الباب حين أراد بناء أدنى العدد أَفْعَلٌ فجاء به على الأصل، وذلك قليل. قالوا: قَوْسٌ وَأَقْوَاْسٌ. وقال الراجز:

لِكُلِّ عَيْشٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثْوَبًا.

وقد كَسَّرُوا الفِعْلَ في هذا الباب على فِعْلَةٍ كما فعلوا ذلك بالفقح والجبء حين جاوزوا به أدنى العدد، وذلك قولهم: عَوْدٌ وَعَوْدَةٌ، وَأَعْوَادٌ إِذَا أَرَادُوا بِنَاءِ أَدْنَى الْعَدَدِ، وقالوا: زَوْجٌ وَأَزْوَاجٌ وَزَوْجَةٌ، وَثَوْرٌ وَأَثْوَارٌ وَثَوْرَةٌ، وبعضهم يقول: ثَيْرَةٌ. وجاءوا به على فُعُولٍ كما جاءوا بالمصدر، قالوا فَوْجٌ وَفُوجٌ كما قالوا: نَحْوٌ وَنُحُوٌّ كَثِيرَةٌ. وهذا لا يكاد يكون في الأسماء، ولكن في المصادر، استثقلوا ذلك في الأسماء. وسنبيِّن ذلك إن شاء الله. ومثل ثَيْرَةٍ زَوْجٌ وَزَوْجَةٌ. وأمَّا ما كان من بنات الياء وكان فَعَلًا فَإِنَّكَ إِذَا بَنَيْتَهُ بِنَاءِ أَدْنَى الْعَدَدِ بَنَيْتَهُ عَلَى أَفْعَالٍ، وذلك قولك: بَيْتٌ وَأَبْيَاتٌ، وَقَيْدٌ وَأَقْيَادٌ، وَخَيْطٌ وَأَخْيَاطٌ، وَشَيْخٌ وَأَشْيَاحٌ. وذلك أَنَّهُمْ كَرِهُوا الضَّمَّةَ في الياء كما يكرهون الواو بعد الياء، وسترى ذلك في بابه إن شاء الله. وهي في الواو أَثْقَلُ. وقد بنوه على أَفْعَلٍ على الأصل، قالوا: أَعْيُنٌ. قال الراجز:

أَنْعَتُ أَعْيَارَ رَعِينِ الْخَنْزَرَا ... أَنْعَتُهُنَّ آيْرًا وَكَمْرًا.

وقال آخر:

يَا أَضْبَعًا أَكَلْتَ آيَارَ أَمْرَةٍ ... ففِي الْبَطُونِ وَقَدْ رَاحَتْ قَرَاقِيرُ.

بناه على أفعال. وقالوا أعيان. قال الشاعر:

وَلَكِنِّي أَغْدُو عَلَيَّ مُفَاضَةً ... دِلَاصٌ كَأَعْيَانِ الْجِرَادِ الْمُنْتَظَمِ.

وإذا أردت بناء أكثر العدد بنيتَه على فُعُولٍ، وذلك قولك: بَيْوتٌ، وَخَيْوُطٌ، وَشَيْوُخٌ، وَعَيْوُنٌ، وَقَيْوُذٌ. وذلك لأنَّ فُعُولًا وَفِعَالًا كَانَا شَرِيكَيْنِ فِي فِعْلٍ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مَعْتَلٍّ، فَلَمَّا ابْتَزَّ فِعَالٌ بِفَعْلٍ مِنَ الْوَاوِ دُونَ فُعُولٍ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْعِلَّةِ ابْتَزَّتْ الْفُعُولُ بِفَعْلٍ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ، حَيْثُ صَارَتْ أَخْفَ مِنْ فُعُولٍ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ. فَكَأَنَّهُمْ عَوَّضُوا هَذَا مِنْ إِخْرَاجِهِمْ إِيَّاهَا مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ.

فأمَّا أقيادٌ ونحوها فقد خَرَجَ، من الأصل، كما خرجت أسواطٌ وأثوابٌ يعني إذا لم تُبنَ على أَفْعَلٍ لأنَّ أَفْعَلًا هِيَ الْأَصْلُ لِفِعْلٍ. وليست أَفْعَلٌ وَأَفْعَالٌ شَرِيكَيْنِ فِي شَيْءٍ كَشَرِكَةِ فُعُولٍ وَفِعَالٍ، فَتَعَوَّضَ الْأَفْعَالُ الثَّنَاتِ فِي بَنَاتِ الْيَاءِ لَخُرُوجِهَا مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ، وَلَكِنَّهُمَا جَمِيعًا خَارِجَانِ مِنَ الْأَصْلِ وَالضَّمَّةُ تُسْتَقَلُّ فِي الْيَاءِ كَمَا تُسْتَقَلُّ فِي الْوَاوِ وَإِنْ كَانَتْ فِي الْوَاوِ أَثْقَلُ وَمَعَ هَذَا إِنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يَقُولُوا أَيْبَاتٌ إِذَا كَانَتْ أَخْفَ مِنْ فُعُولٍ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ لِئَلَّا تَلْتَبِسَ الْوَاوُ فَأَرَادُوا أَنْ يَفْصَلُوا إِذَا قَالُوا: أَيْبَاتٌ وَأَسْوَاطٌ فَقَدْ بَيَّنَّا الْوَاوِ مِنَ الْيَاءِ. وقالوا: عُيُورَةٌ وَخَيْوُطَةٌ، كما قالوا بُعُولَةٌ وَعُمُومَةٌ.

وأمَّا ما كان فَعَلًا فَإِنَّهُ يَكْسَرُ عَلَى أَفْعَالٍ إِذَا أَرَدْتَ بِنَاءِ أَدْنَى الْعَدَدِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: قَاعٍ وَأَقْوَاعٍ، وَتَاجٍ وَأَتَوَاجٍ، وَجَارٍ وَأَجْوَارٍ. وإذا أردت بناء أكثر العدد كَسَّرْتَهُ عَلَى فِعْلانٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ: جِيرَانٍ وَقِيْعَانٍ وَتِيْجَانٍ، وَسَاجٍ وَسِيْجَانٍ. ونظير ذلك من غير المعتلِّ: شَبَّتْ وَشَبْتَانٌ وَخَرَبَانٌ. ومثله فَتَى وَفَتِيَانٌ. ولم يكونوا ليقولوا فُعُولٌ كراهية الضمة في

الواو مع الواو التي بعدها والضمّة التي قبلها وجعلوا البناء على فعلان. وقَلَّ فيه الفَعْلان لأنهم ألزموه فعلان، فجعلوه بدلاً من فعّال؛ ولم يجعلوه بدلاً من شريكه في هذا الباب. وإنما امتنع أن يتمكّن فيه ما تمكّن في فَعْلٍ من الأبنية التي يكسّر عليها الاسم لأكثر العدد، نحو: أسودٌ وجبالٌ أنّه معتلٌ أسكنوا عينه وأبدلوا مكانها ألفاً، ولم يُخرجه من أن يبنوه على بناء قد بُني عليه غير المعتلّ، وانفرد به كما انفرد فعّالٌ ببنات الواو.

وقد يُستغنى بأفعال في هذا الباب فلا يجاوزونه، كما لم يجاوزوه في غير المعتلّ، وهو في هذا الأكثر، لاعتداله ولأنّه فَعْلٌ، وفَعْلٌ يُقتصر فيه على أدنى العدد كثيراً، وهو أولى من فَعْلٍ كما كان ذلك في باب سَوَطٍ، وذلك نحو: أبوابٍ وأمّالٍ، وباعٍ وأبواعٍ. وقالوا: نابٌ وأنيابٌ، وقالوا: نُيُوبٌ كما قالوا: أسودٌ، وقد قال بعضهم: أنيبٌ كما قالوا في الجبل: أجبلٌ.

وما كان مؤنثاً من فَعْلٍ من هذا الباب فإنه يكسّر على أفعلٍ إذا أردت بناء أدنى العدد، وذلك: دارٌ وأدوارٌ، وساقٌ وأسوقٌ، ونازٌ وأنورٌ. هذا قول يونس، ونظنّه إنّما جاء على نظائره في الكلام، نحو: جَمَلٌ وأجملٌ، وزمنٌ وأزمنٌ، وعصاً وأعصمٌ. فلو كان هذا إنّما هو للتأنيث لما قالوا: غنمٌ وأغنامٌ.

فإذا أردت بناء أكثر العدد قلت في الدار: دُورٌ، وفي الساق: سُوقٌ، وبنوهما على فَعْلٍ فراراً من فُعُولٍ، كأنهم أرادوا أن يكسروهما على فُعُولٍ كما كسروهما على أفعلٍ. وقد قال بعضهم: سُوقٌ فَهَمَزٌ كراهية الواوين والضمّة في الواو. وقال بعضهم: ديرانٌ كما قالوا: نيرانٌ، شبهوها بقيعانٍ وغيران. وقالوا: ديارٌ كما قالوا: جبالٌ. وقالوا: نابٌ ونيبٌ للناقة، بنوها على فَعْلٍ كما بنوا الدار على فَعْلٍ، كراهية نُيُوبٍ، لأنّها ضمّة في ياء وقبلها ضمّة وبعدها واو، فكرهوا ذلك. ولهنّ مع ذا نظائر من غير المعتلّ: أسدٌ وأسدٌ، ووثنٌ ووثنٌ. وقالوا: أنيابٌ كما قالوا: أقدامٌ. وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلاً فإنك تكسره على أفعلٍ من أبنية أدنى العدد، وهو قياس غير المعتلّ. فإذا كان كذلك فهو في هذا أجدر أن يكون. وذلك قولك: فيلٌ وأفيلٌ، وجيدٌ وأجيدٌ، وميلٌ وأميالٌ. فإذا كسّره على بناء أكثر العدد قلت فُعُولٌ كما قلت: عُذوقٌ وجُنوعٌ. وذلك قولك: فُيُولٌ ودُيوكٌ، وحُيودٌ. وقد قالوا: ديكَةٌ وكَيْسَةٌ كما قالوا: قِرْدَةٌ وحِسلَةٌ. ومثل ذلك فَيْلَةٌ. وقد يقتصرون في هذا الباب على أفعال كما اقتصروا على ذلك في باب فَعْلٍ وفَعْلٍ من المعتلّ. وقد يجوز أن يكون ما ذكرنا فعلاً، يعني أن الفيل يجوز أن يكون أصله فعلاً كسّر من أجل الياء، كما قالوا أبيضٌ ويبيضٌ فيكون الأفيال والأجيداء بمنزلة الفيال والجيداء ويكون فيلة بمنزلة خرقةٍ وجحرقةٍ. وإنما اقتصروا على أفعال في هذا الباب الذي هو من بنات الياء نحو: أميالٌ وأنيارٌ وكبيرٌ وأكيارٌ. وقالوا في فَعْلٍ من بنات الواو: رَيْحٌ وأرواحٌ ورياحٌ، ونظيره أبارٌ وبنارٌ. وقالوا فعّالٌ في هذا كما قالوا في فَعْلٍ من بنات الواو، فكذلك هذا لم يجعلوه بمنزلة ما هو من الياء.

وأما ما كان فعلاً من بنات الواو فإنك تكسره على أفعلٍ إذا أردت بناء أدنى العدد، وهو القياس والأصل. ألا تراه في غير المعتلّ كذلك. وذلك: عُودٌ وأعوادٌ، وغُولٌ وأغوالٌ، وحوثٌ وأحواتٌ، وكُوْرٌ وأكوارٌ. فإذا أردت بناء أكثر العدد لم تكسره على فُعُولٍ ولا فعّالٍ ولا فعّلةٍ، وأجرى مجرى فَعْلٍ وانفرد به فعّالٌ، كما أنه غَلَبَ على فَعْلٍ من الواو الفَعْلان، فكذلك هذا، فرقوا بينه وبين فَعْلٍ من بنات الياء، كما فرقوا بين فَعْلٍ من الياء وفَعْلٍ من الواو، ووافق فعلاً في الأكثر كما وافقته إياه في الأقلّ. وذلك عيدانٌ - وغيلانٌ - وكيزانٌ وحيثانٌ وبنيانٌ جماعة النون وقد جاء مثل ذلك في غير المعتلّ. قالوا: حُشٌّ وحِشّانٌ، كما قالوا في فَعْلٍ من بنات الواو: ثورٌ وثيرانٌ، وقورٌ وقيرانٌ، كما جاء في الصحيح: عبْدٌ وعبدانٌ، ورألٌ ورنلانٌ.

وإذا كسّرت فعلةً من بنات الياء والواو على بناء أكثر العدد كسّرتها على البناء الذي كسّرت عليه غير المعتلّ.

وذلك قولك: عيبنة وعيباتٌ وعيابٌ، وضيعةٌ وضيعاتٌ وضياعٌ، وروضةٌ وروضاتٌ ورياضٌ. فإذا أردت بناء أدنى العدد ألحقت التاء ولم تحرك العين؛ لأن الواو ثانية والياء ثانية. وقد قالوا: فعلةٌ في بنات الواو وكسروها على فعلٍ كما كسروا فعلاً على بناء غيره. وذلك قولهم: نوبةٌ ونوبٌ، وجوبةٌ وجوبٌ، ودولةٌ ودولٌ. ومثلها: قريةٌ وقريٌّ، ونزوةٌ ونزىٌّ.

وقد قالوا: فعلةٌ في بنات الياء ثم كسروها على فعلٍ، وذلك قولهم: ضيعةٌ وضيعٌ، وخيمةٌ وخيمٌ. ونظيرها من غير المعتل: هضبةٌ وهضبٌ، وحلقةٌ وحلقٌ، وجفنةٌ وجفنٌ. وليس هذا بالقياس. وأما ما كان فعلةً فهو بمنزلة غير المعتلّ وتجمعه بالتاء إذا أردت أدنى العدد. وذلك قولك: دولةٌ ودولاتٌ، لا تحرك الواو لأنها ثانية، فإذا لم ترد الجمع المؤنث بالتاء قلت: دولٌ، وسوقةٌ وسوقٌ، وسورةٌ وسورٌ. وأما ما كان فعلةً فهو بمنزلة غير المعتلّ، وذلك: قيمةٌ وقيمٌ وقيمتٌ، وريبةٌ وريباتٌ وريبٌ، وديمةٌ وديماتٌ وديمٌ. وأما ما كان على فعلةٍ فإنه كُسر على فعالٍ، قالوا: ناقةٌ ونياقٌ، كما قالوا رغبةٌ ورقابٌ. وقد كسروه على فعلٍ، قالوا: ناقةٌ ونوقٌ، وقارةٌ وقفورٌ، ولابةٌ ولوبٌ؛ وأدنى العدد لاباتٌ وقاراتٌ. وساحةٌ وسوخٌ. ونظيرهن من غير المعتلّ: بدنةٌ وبُدنٌ، وخشبةٌ وخشبٌ، وأكمةٌ وأكمٌ. وليس بالأصل في فعلةٍ إن وجدت النظائر. وقالوا: أيتقٌ، ونظيرها أكمةٌ وأكمٌ. وقد كُسر على فعلٍ كما كُسر ضيعةٌ، قالوا: قامةٌ وقيمٌ، وتارةٌ وتيرٌ. وقال:

يقوم تاراتٍ ويمشي تيرا.

وإنما احتملت الفعل في بنات الياء والواو لأنّ الغالب الذي هو حدُّ الكلام في فعله في غير المعتلّ الفعال هذا باب ما يكون واحداً يقع للجميع من بنات الياء والواو ويكون واحده على بنائه ومن لفظه، إلاّ أنّه تلحقه هاء التانيث لتبيين الواحد من الجميع.

أما ما كان فعلاً فقصته قصّة غير المعتلّ، وذلك: جوزٌ وجوزةٌ وجوزاتٌ، ولوزةٌ ولوزٌ ولوزاتٌ، وبيضٌ وبيضةٌ وبيضاتٌ، وخيمٌ وخيمةٌ وخيماتٌ، وقد قالوا: خيامٌ، وروضةٌ وروضاتٌ ورياضٌ وروضٌ، كما قالوا: طلاحٌ وسيخالٌ.

وأما ما كان فعلاً فهو بمنزلة الفعل من غير المعتلّ، وذلك: سوسٌ وسوسةٌ وسوساتٌ، وصوفٌ وصوفةٌ وصوفاتٌ، وقد قالوا: تومةٌ وتوماتٌ وتومٌ، وقد قالوا: تومٌ كما قالوا: دررٌ، وأما ما كان فعلاً فقصته كقصّة غير المعتلّ، وذلك قولك: تينٌ وتينةٌ وتيناتٌ، وليفٌ وليفاتٌ، وطينٌ وطينةٌ وطيناتٌ. وقد يجوز أن يكون هذا فعلاً كما يجوز أن يكون الفيل فعلاً. وسترى بيان ذلك في بابه إن شاء الله.

وأما ما كان فعلاً فهو بمنزلة الفعل من غير المعتلّ، إلاّ أنّك إذا جمعت بالتاء لم تغَيّر الاسم عن حاله، وذلك: همامٌ وهامةٌ وهاماتٌ، وراحٌ وراحتٌ، وشامٌ وشامةٌ وشاماتٌ.

قال الشاعر، وهو القطامي:

فكنا كالحريق أصاب غاباً ... فيخبو ساعةً ويحيج ساعاً

فقال: ساعةٌ وساعٌ، وذلك كهامةٍ وهامٍ. ومثله آيةٌ وآي.

ومثله قول العجاج:

وخطرت أيدي الكمأة وخطر ... رأى إذا أورده الطعن صدر

باب ما هو اسم واحد يقع على جميع

وفيه علامات التانيث وواحد على بنائه ولفظه، وفيه علامات التانيث التي فيه وذلك قولك للجميع: حلفاء وحلفاء واحدة، وطرفاء للجميع وطرفاء واحدة، وبهمي للجميع وبهمى واحدة، لما كانت تقع للجميع ولم تكن أسماء كسّر عليها الواحد أرادوا أن يكون الواحد من بناء فيه علامة التانيث، كما كان ذلك في الأكثر الذي ليس فيه علامة التانيث ويقع مذكراً، نحو التمر والبُر والشعير وأشباه ذلك. ولم يجاوزوا البناء، الذي يقع للجميع حيث أرادوا واحداً فيه علامة تانيث؛ لأنه فيه علامة التانيث، فاكتفوا بذلك وبيّنوا الواحدة بأن وصفوها بواحدة، ولم يجيئوا بعلامة سوى العلامة التي في الجميع، ليفرق بين هذا وبين الاسم الذي يقع للجميع وليس فيه علامة التانيث، نحو: البسر والتمر.

وتقول: أرطى وأرطاة، وعلقي وعلقاه؛ لأن الألفات لم تلحق للتانيث، فمن ثم دخلت الهاء.

باب ما كان على حرفين

وليست فيه علامة التانيث أما ما كان أصله فعلاً فإنه إذا كسّر على بناء أدنى العدد كسّر على أفعال، وذلك نحو: يد وأيد، وإن كسّر على بناء أكثر العدد كسّر على فعالٍ وفعلٍ، وذلك قولهم: دماء ودمى، لما ردّوا ما ذهب من الحروف كسّروه على تكسيرهم إيّاه لو كان غير منتقص على الأصل نحو: ظبي ودلو

وإن كان أصله فعلاً كسّر من أدنى العدد على أفعال كما فعل ذلك بما لم يحذف منه شيء، وذلك أبّ وآباء. وزعم يونس أنهم يقولون: أخّ وآخاء. وقالوا: أخوان كما قالوا: حربٌ وخربان. والحرب: ذكر الحبارى فبنات الحرفين تكسّر على قياس نظائرها التي لم تحذف. وبنات الحرفين في الكلام قليل.

وأما ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتانيث فإنك إذا أردت الجمع لم تكسره على بناء يراد ما ذهب منه، وذلك لأنّها فعل بما لم يفعل بما فيه الهاء فما لم يحذف منه شيء، وذلك أنّهم يجمعونها بالتاء والواو والنون كما يجمعون المذكّر نحو: مسلمين، فكانه عوض، فإذا جمعت بالتاء لم تغير البناء. وذلك قولك: هنة وهنات، وفنة وفنات، وشية وشيات، وثبة وثبات، وقلة وقلات. وربما ردّوها إلى الأصل إذا جمعوها بالتاء، وذلك قولهم: سنوت وعصوات. فإذا جمعوا بالواو والنون كسّروا الحرف الأوّل وغيروا الاسم. وذلك قولهم: سنون وقلون وثبون ومتون، فإنما غيروا أوّل هذا لأنّهم ألحقوا آخره شيئاً ليس هو في الأصل للمؤنث ولا يلحق شيئاً فيه الهاء ليس على حرفين. فلما كان كذلك غيروا أوّل الحرف كراهية أن يكون بمنزلة ما الواو والنون له في الأصل، نحو قولهم: هنون ومنون وبنون. وبعضهم يقول: قلون: فلا يغيّر كما لم يغيروا في التاء.

وأما هنة ومنة فلا تجمعان إلا بالتاء؛ لأنّهما قد ذكّرتا.

وقد يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به ذلك، استغناء، وذلك: طبة وطبات، وشية وشيات. والتاء بدخل على ما دخلت فيه الواو والنون لأنّها الأصل.

وقد يكسّرون هذا النحو على بناء يراد ما ذهب من الحرف. وذلك قولهم: شفة وشفاه وشاة وشياة، تركوا الواو والنون حيث ردّوا ما حذف منه واستغنوا عن التاء حيث عنوا بما أدنى العدد وإن كانت من أبنية أكثر العدد، كما استغنوا بثلاثة جروح عن أجراح، وتركوا الواو والنون كما تركوا التاء حيث كسّروه على شيء يراد ما حذف منه واستغنى به.

وقالوا: أمة وآم وإماء، فهي بمنزلة أكمة واكم وإكام. وإنما جعلناها فعلةً لأننا قد رأيناهم كسّروا فعلةً على أفعالٍ فما لم يحذف منه شيء ولم نرهم كسّروا فعلةً فما لم يحذف منه شيء على أفعال. ولم يقولوا: إمون وإن حيث كسّروه على مارد الأصل استغناء عنه، حيث ردّ إلى الأصل بآم، وتركوا أمات استغناء بآم.

وقالوا: برة وبرات وبرون وبرى، ولغة ولغى، فكسروها على الأصل كما كسروا نظائرهما التي لم تحذف، نحو: كلية وكلى. فقد يستغنون بالشيء عن الشيء، وقد يستعملون فيه جميع ما يكون في بابه. وسألت الخليل عن قول العرب: أرض وأرضت؟ فقال: لما كانت مؤنثة وجمعت بالبناء ثقلت كما ثقلت طلحات وصحفات. قلت: فلم جمعت بالواو والنون؟ قال: شَبَّهت بالنون ونحوها من بنات الحرفين لأنها مؤنثة كما أن سنة مؤنثة، ولأن الجمع بالبناء أقل والجمع بالواو والنون أعم. ولم يقولوا: أرض ولا آراض فيجمعونه كما جمعوا فعل. قلت: فهل قالوا: أرضون كما قالوا: أهلون؟ قال: إنها لما كانت تدخلها التاء أرادوا أن يجمعوها بالواو والنون كما جمعوها بالبناء، وأهل مذكر لا تدخله التاء ولا تغيره الواو والنون كما لا تغيره من المذكر، نحو: صعب وفسل.

وزعم يونس أنهم يقولون: حرّة وحرّون، يشبهونها بقولهم: أرض وأرضون؛ لأنها مؤنثة مثلها. ولم يكسروا أوّل أرضين؛ لأنّ التغيير قد لزم الحرف الأوسط كما لزم التغيير الأوّل من سنة في الجمع. وقالوا: إوزة وإوزون، كما قالوا: حرّة وحرّون.

وزعم يونس أنهم يقولون أيضاً: حرّة وإحرّون، يعنون الحار كأنه جمع إحرّة، ولكن لا يتكلم بها. وقد يجمعون المؤنث الذي ليست فيه هاء التأنيث بالبناء كما يجمعون ما فيه الهاء؛ لأنه مؤنث مثله، وذلك قولهم: عرسات وأرضات، وعير وعيرات، حرّوا والياء وأجمعوا فيها على لغة هذيل؛ لأنهم يقولون: بيضات وجوزات.

وقالوا: سموات فاستغوا بهذا، أرادوا جمع سماء لا من المطر، وجعلوا البناء بدلاً من التوكسير كما كان ذلك في العبر والأرض. وقد قالوا: عيرات وقالوا: أهلات، فحففوا، شَبَّهوا بصعبات حيث كان أهلاً مذكراً تدخله الواو والنون، فلما جاء مؤنثاً كمؤنث صعب فعل به كما فعل بمؤنث صعب. وقد قالوا: أهلات فتقلوا، كما قالوا: أرضات. قال المحبيل:

وهم أهلات حول قيس بن عاصم... إذا أدجوا بالليل يدعون كوثرا  
وقد قالوا: إمان جماعة الأمة كما قالوا: إخوان؛ لأنهم جمعوها كما جمعوا ما ليس فيه الهاء. وقال القتال الكلابي:  
أما الإمام فلا يدعوني ولداً... إذا ترامى بنو الأموان بالعار

باب تكسير ما عدّة حروفه أربعة أحرف

للجمع أمّا ما كان فعلاً فإنك إذا كسرتة على بناء أدنى العدد كسرتة على أفعلّة، وذلك قولك: حمارٌ وأحمرةٌ وحمار وأحمرة، وإزارٌ وأزرّة، ومثالٌ وأمثلةٌ، وفراشٌ وأفرشةٌ. فإذا أردت أكثر العدد بنيتة على فعلٍ وذلك حمارٌ وحمرٌ، وحمارٌ وحمرٌ، وإزارٌ وأزرٌ، وفراشٌ وفرشٌ. وإن شئت خففت جميع هذا في لغة تميم. وربما عنوا ببناء أكثر العدد أدنى العدد كما فعلوا ذلك بما ذكرنا من بنات الثلاثة، وذلك قولهم: ثلاثة جدرٍ وثلاثة كتب.

وأما ما كان منه مضاعفاً فإنهم لم يجاوزوا به أدنى العدد وإن عنوا الكثير تركوا ذلك كراهية التضعيف، إذ كان من كلامهم أن لا يجاوزوا بناء أدنى العدد فيما هو غير معتل. وذلك قولهم: جلالٌ وأجلّة، وعنانٌ وأعنةٌ، وكنانٌ وأكنةٌ. وأمّا ما كان منه من بنات الياء والواو فإنهم يجاوزون به بناء أدنى العدد كراهية هذه الياء مع الكسرة والضمة لو تقلوا، والياء مع الضمة لو جففوا. فلما كان كذلك لم يجاوزوا به أدنى العدد، إذ كانوا لا يجاوزون في غير المعتل بناء أدنى العدد. وذلك قولهم: رشاءٌ وأرشيةٌ، وسقاءٌ وأسقيةٌ، ورداءٌ وأرديةٌ، وإناءٌ وآنيةٌ.

فأما ما كان منه من بنات الواو التي الواوات فيهن عيناتٌ فإنك إذا أردت بناء أدنى العدد كسرتة على أفعلّة، وذلك قولك: حوانٌ وأخونةٌ، ورواقٌ وأروقةٌ، وبوانٌ وأبوانةٌ. فإذا أردت بناء أكثر العدد لم تثقل وجاء على فعلٍ

كلغة بني تميم في الخمر، وذلك قولك: خونٌ وروقٌ وبونٌ. وإنما خففوا كراهية الضمة قبل الواو، والضمة التي في الواو، فخففوا هذا كما خففوا فعلاً حين أرادوا جمع قول، وذلك قولهم: قولٌ. وإذا كان في موضع الواو من خوانٍ ياء ثقيل في لغة من يتقل، وذلك قولك: عيانٌ وعينٌ. والعيان: حديدة تكون في متاع القدان. فتقلوا هذا كما قالوا: بيوضٌ وبيضٌ، حيث كان أخف من بنات الواو، كما قالوا: بيوتٌ حيث كان أخف من بنات الواو. وزعم يونس أن من العرب من يقول: صيودٌ وصييدٌ، ويوضٌ وبيضٌ، وهو على قياس من قال في الرسل: رسلٌ. وأما ما كان فعلاً فإنهم إذا كسروه على بناء أدنى العدد فعلوا به ما فعلوا بفعال؛ لأنه مثله في الزيادة والتحرير والسكون، إلا أن أوله مفتوح، وذلك قولك: زمانٌ وأزمنةٌ، ومكانٌ وأمكنةٌ، وقَدالٌ وأقدلةٌ، وفدانٌ وأفدنةٌ. وإذا أردت بناء أكثر العدد قلت: قذلٌ وفدنٌ. وقد يقتضون على بناء أدنى العدد كما فعلوا ذلك فيما ذكرنا من بنات الثلاثة، وهو أزمنةٌ وأمكنةٌ.

وما كان منه من بنات الياء والواو فعل به ما فعل بما كان من بنات فعال، وذلك قولك: سماءٌ وأسميةٌ، وعطاءٌ وأعطيةٌ. وكرهوا بناء الأكثر لإعتلال هذه الياء لما ذكرت لك، ولأنها أقل الياءات احتمالاً وأضعفها. وفعالٌ في جميع الأشياء بمنزلة فعال.

وأما ما كان فعلاً فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فعال؛ لأنه ليس بينهما شيء إلا الكسر والضم. وذلك قولك: غرابٌ وأغربةٌ، وخراجٌ وأخرجةٌ، وبغاتٌ وأبغنةٌ. فإذا أردت بناء أكثر العدد كسرتة على فعالين، وذلك قولك: غرابٌ وغربانٌ، وخراجٌ وجرجانٌ، وبغاتٌ وبغتانٌ، وغلامٌ وغلمانٌ. ولم يقولوا: أغلمةٌ، استغنوا بقولهم: ثلاثة غلمةٌ، كما استغنوا بفتية عن أن يقولوا: أفناء.

وقالوا في المضاعف حين أرادوا بناء أدنى العدد كما قالوا في المضاعف في فعال، وذلك قولهم: ذبابٌ وأذبةٌ. وقالوا حين أرادوا الأكثر ذبانٌ، ولم يقتضوا على أدنى العدد لأنهم أمنوا التضعيف. وقالوا: حوارٌ وحيرانٌ، كما قالوا: غرابٌ وغربانٌ. وقالوا في أدنى العدد: أحورة. والذين يقولون حوارٌ يقولون: حيرانٌ، وصوارٌ وصيرانٌ، جعلوا هذا بمنزلة فعال، كما أنهم متفقان في بناء أدنى العدد. وأملسوا وسورٌ فوافق الذين يقولون سورٌ الذين يقولون: سورٌ كما اتفقوا في الحوار. وقد قال بعضهم: حورانٌ. وله نظيرٌ، سمعنا العرب يقولون: زقاقٌ وزقاقٌ، جعلوه وافق فعلاً كما وافقه في أدنى العدد. وقد يقتضون على بناء أدنى العدد كما فعلوا ذلك في غيره، قالوا: فؤادٌ وأفدنةٌ، وقالوا قرادٌ وقردٌ، فجعلوه موافقاً لفعال؛ لأنه ليس بينهما إلا ما ذكرت لك. ومثله قول بعضهم: ذبابٌ وذبٌ.

وأما ما كان فعلاً فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فعال وفعال؛ لأن الزيادة التي فيها مدة، لم تجيء الياء التي في فعال لتلحق بنات الثلاثة بنات الأربعة كما لم تجيء الألف التي في فعال وفعال لذلك، وهو بعد في الزنة والتحرير والسكون مثلهما، فهن أخوات. وذلك قولك: جريبٌ وأجربةٌ، وكتيبٌ وأكثبةٌ، ورغيفٌ وأرغفةٌ، ورغفانٌ وجربانٌ وكتبان.

ويكسر على فعل أيضاً، وذلك قولهم: رغييفٌ ورغفٌ، وقليبٌ وقلبٌ، وكتيبٌ وكتبٌ، وأميلٌ وأملٌ، وعصيبٌ وعصبٌ، وعسيبٌ وعسبٌ وعسيبانٌ، وصليبٌ وصلبانٌ وصلبٌ.

وربما كسروا هذا على أفعلاء، وذلك: نصيبٌ وأنصباء، وحميسٌ وأحمساء، ورييعٌ وأربعاء. وهي في أدنى العدد منزلة ما قبلهم.

وقد كسره بعضهم على أفعلاء، وهو قليل، وذلك قولهم: ظليمٌ وظلمانٌ، وعريضٌ وعرضانٌ، وقضيبٌ وقضبانٌ. وسمعنا بعضهم يقول: فصيلٌ وفصلانٌ، شبهوا ذلك بفعال.

فأما ما كان من بنات الياء والواو فإنه بمنزلة ما ذكرنا. وقالوا: قرئ وأقريه وقريان، حين أرادوا بناء الأكثر، كما قالوا: جريب وأجربة وجربان. ومثله: سري وأسرية. وسريان وقالوا: صبي وصبيان كظلمان، ولم يقولوا: أصبية، استغوا بصيبة عنها. وقالوا بعضهم: حران كما قالوا ظلمان. وقالوا: سرير وأسرة وسرر، كما قالوا: قليب وأقلبة وقلب. وقالوا: فصيل وفصال، شبهوه بظريف وظراف؛ ودخل مع الصفة في بنائه كما دخلت الصفة في بناء الاسم وستراه. فقالوا: فصيل حيث قالوا: فصيلة، كما قالوا: ظريفه وتوهوا الصفة حيث أنثوا وكان هو المنفصل من أمه. وقد قالوا: أفيل وأفائل والأفائل: حاشية الإبل، كما قالوا: ذنوب وذنائب. وقالوا أيضاً: إفال، شبهوها بفصال حيث قالوا: أفيلة.

وأما ما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنثاً فإنهم إذا كسروه على بناء آدني العدد كسروه على أفعل ذلك قولك: عناق وأعنت. وقالوا في الجميع: عنوق، وكسروه على فعول كما كسروها على أفعل، بنوه على ما هو بمنزلة افعل، كأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث، كأنهم جعلوا الزيادة التي فيه إذ كان مؤنثاً بمنزلة الهاء التي في قصعة ورحية، وكرهوا أن يجمعوه جمع قصعة؛ لأن زيادته ليست كالماء، فكسروه تكسير ما ليس فيه زيادة من الثلاثة، حيث شبه بما فيه الهاء منه ولم تبلغ زيادته الهاء؛ لأنها من نفس الحرف، وليست علامة تأنيث لحقت الاسم بعد ما بني كحضر موت. ونظير عنوق قول بعض العرب في السماء: سمي. وقال أبو نخيلة:

كنهور كان من أعقاب السمي

وقالوا: أسمية، فجاءوا به على الأصل.

وأما من أنت اللسان فهو يقول: ألسن. من ذكر قال: أسنة.

وقالوا: ذراع وأزرع حيث كانت مؤنثة، ولا يجاوز بهذا البناء وإن عنوا الأكثر، كما فعل ذلك بالأكف والأرجل. وقالوا: شمال وأشمل وقد كسرت على الزيادة التي فيها فقالوا: شمائل، كما قالوا في الرسالة: رسائل، إذ كانت مؤنثة مثلها. قالوا: شمل فجاءوا بها على قياس جدر قال الأزرق العنبري:

طرن أنقطاع أوتار محظربة ... في أقواس نازعتها أيمن شمالاً

وقالوا: عقاب وأعقب، وقالوا: عقبان كما قالوا: غربان وقالوا: كراع وأكرع، وأتان وآتن. كما قالوا: أشمل،

وقالوا: يمين وأيمن لأنها مؤنثة. وقال أبو النجم:

يأتي لها من أيمن وأشمل

وقالوا: أيمن فكسروها على أفعال كما كسروها على أفعل إذ كانا لما عدده ثلاثة أحرف.

وأما ما كان فعولاً فهو بمنزلة فعيل إذا أردت بناء آدني العدد، لأنها كفعل في كل شيء، إلا أن زيادتها واو، وذلك: قعود وأقعدة، وعمود وأعمدة، وحروف وأحرفه. فإن أردت بناء أكثر العدد كسرت على فعلان، وذلك: خرفان وقعدان، وعتود وعدان، خالفت فعيلاً كما خالفتها فعال في أول الحرف. وقالوا: عمود وعمد، وزبور وزبر، وقدم وقدم، فيها بمنزلة قصب وقلب وكتب. قالوا: قدام كما قالوا: شمائل في الشمال، وقالوا: قلص وقلانص.

وقد كسروا شيئاً منه من بنات الواو على أفعال، قالوا: أفلاء وأعداء، والواحد فلو وعدو. وكرهوا فعلاً كما كرهوا في فعال وكرهوا فعلاً للكسرة التي قبل الواو إن كان بينهما حرف ساكن لأنه ليس جاهزاً حصيناً. وعدو وصف ولكنّه ضارع الاسم.

وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف وكان فعلى أفعل فإنك تكسوه على فعل وذلك قولك: الصغرى والصغر،

والكبرى والكبر والأولى والأول. وقال تعالى جدّه: "إنما لإحدى الكبرى". ومثله من بنات الياء والواو: الدنيا

والدُّنَى. والقصوى والقصى، والعليا والعلوي. وإثما صيروا الفعلى ههنا بمنزلة الفعلة لأنها على بنائها، ولأنَّ فيها علامة التانيث، وليفرقوا بينها وبين ما لم يكن فعلى أفعال. وإن شئت جمعتهنَّ بالتاء فقلت: الصغريات والكبريات، كما تجمع المذكَّر بالواو والنون، وذلك الأصغرون والأكبرون والأردلون.

وأما ما كان على أربعة أحرف وكان آخره ألف التانيث فإن أردت أن تكسره فإنك تحذف الزيادة التي هي التانيث، ويبنى على فعالي وتبدل من الياء الألف، وذلك نحو قولك في حبلِي: حبالِي، وفي ذفري ذفاري. وقال بعضهم: ذفري وذفار. ولم ينوِّنوا ذفري. وكذلك ما كانت الألفان في آخره للتانيث، وذلك قولك صحراء وصحارى، وعذراء وعذارى. وقد قالوا: صحارٍ وعذارٍ، وحذفوا الألف التي قبل علامة التانيث، وليكون آخره كآخر ما فيه علامة التانيث، وليفرقوا بين هذا وبين علباءٍ ونحوه: وألزموا هذا ما كان فيه علامة التانيث، إذ كانوا يحذفونه من غيره، وذلك: مهريَّة ومهاري، وأثفية وأثافي. جعلوا صحراء بمنزلة ما في آخره ألف، إذ كان أواخرهما علامات التانيث، مع كراهيتهم الياءات، حتى قالوا مدارى ومهاري. فهم في هذا أجدر أن يقولوا، لئلا يكون بمنزلة ما جاء آخره لغير التانيث.

وقالوا: ربي وربابٌ حذفوا الألف وبنوه على هذا البناء، كما ألقوا الهاء من جفرة فقالوا: جفارٌ، إلاَّ أنَّهم قد ضموا أول ذَا، كما قالوا: ظئرٌ وظوَّارٌ، ورخلٌ وورخالٌ. ولم يكسوا أوَّله كما قالوا: بنازٌ وقداحٌ. وإذا أردت ما هو أدنى العدد جمعت بالتاء، تقول: خبراواتٌ وصحراواتٌ وذفرياتٌ وحبلياتٌ.

وقالوا: إنثى وإناثٌ، فذا بمنزلة جفرةٍ وحفارةٍ.

ومثل ظئرٍ وظوَّارٍ: ثنى وثناءٌ. والثنى: التي قد نتجت مرَّتين.

وقالوا: خنثى وخنثاى، كقولهم: حبلِي وحبالِي.

وقال الشاعر:

خنثاى يأكلون التَّمْرَ ليسوا ... بزوجاتٍ يلدن ولا رجال

وأما ما كان عدد حروفه أربعة أحرف وفيه هاء التانيث وكان فعيلةً فإنك تكسره على فعائل، وذلك نحو: صحيفةٍ وصحائف، وقبيلةٍ وقبائل؛ وكنبيةٍ وكنائب، وسفينةٍ وسفانن، وحديدةٍ وحدائد. وذا أكثر من أن يحصى. وربما كسروه على فعلٍ، وهو قليل، قالوا: سفينة وسفنٌ، وصحيفةٌ وصحفٌ، شَبَّهوا ذلك بقلبيِّ وقلبٍ، كأنَّهم جمعوا سفينٌ وصحيفٌ حين علموا أنَّ الهاء ذاهبةٌ، شَبَّهوها بجفارٍ حين أجريت مجرى جمدٍ وجمادٍ.

وليس يمتنع شيءٌ من ذا أن يجمع بالتاء إذا أردت ما يكون لأدنى العدد. وقد يقولون: ثلاث صحائف وثلاث كتاب، وذلك لأنَّها صارت على مثال فعائل، نحو: حضاجرٍ وبلابلٍ وجنادب، فأجروها مجراها. ومثل صحائف من بنات الواو الياء والواو صفةٌ وصفايا، ومطيةٌ ومطايا.

وأما فعالةٌ فهو بهذه المنزلة؛ لأنَّ عدَّة الحروف واحدة، والزنة والزيادة مدٌّ كما أن زيادة فعيلة مدٌّ، فوافقته كما وافق فعيلٌ فعالةً. وذلك قولك إذا جمعت بالتاء: رسالاتٌ، وكناناتٌ، وعماماتٌ، وجزاراتٌ. فإذا كسرتَه على فعائل قلت: جنائرٌ، ورسائلٌ، وكنائنٌ، وعمائمٌ. والواحدة جنازةٌ وكنانةٌ وعمامةٌ ورسالةٌ. ومثله جنابيةٌ وجنايا. وما كان على فعالةٍ فهو بهذه المنزلة؛ لأنَّه ليس بينهما إلاَّ الفتح والكسر، وذلك: حمامةٌ وحمام، ودجاجةٌ ودجاج. والبناء أمرها ههنا كأمرها فيما قبلها.

وما كان فعالةً فهو كذلك في جميع الأشياء؛ لأنَّه ليس بينهما شيءٌ إلاَّ الضمُّ في أوله. وذلك قولك: ذؤابةٌ وذؤاباتٌ، وقوارةٌ وقواراتٌ، وذبابةٌ وذباباتٌ. فإذا كسرتَه قلت: ذؤائبٌ وذؤاباتٌ.

وكذلك فعولاً: لأنها بمنزلة فعيلة في الزنة والعدّة وحرف المدّ. وذلك قولهم: حمولةٌ وحمائل، وحلوبةٌ وحلائب، وركوبةٌ وركائب. وإن شئت قلت: حلوباتٌ وركوباتٌ وحمولاتٌ. وكلُّ شيء كان من هذا أقلّ كان تكسيره أقلّ كما كان ذلك في بنات الثلاثة.

واعلم أنّ فعلاً وفعيلاً وفعالاً وفعالاً إذا كان شيء منها يقع على الجميع فإنّ واحده يكون على بنائه ومن لفظه، وتلحقه هاء التانيث، وأمرها كأمر ما كان على ثلاثة أحرف. وذلك قولك دجاجٌ ودجاجةٌ ودجاجاتٌ. وبعضهم يقول: دجاجةٌ ودجاجٌ ودجاجاتٌ. ومثله من الياء: أضاءٌ وأضاءتٌ، وشعيرةٌ وشعيراتٌ، وسفينٌ وسفينةٌ وسفيناتٌ. ومثله من بنات الياء والواو: ركيّةٌ وركيٌّ، ومطيّةٌ ومطيٌّ، وركياتٌ ومطيّاتٌ، ومرارٌ ومرارةٌ ومراراتٌ، وثمّاءٌ وثمّامةٌ وثمّاماتٌ، وجرادٌ وجرادةٌ وجراداتٌ؛ وحمّامٌ وحمّامةٌ وحمّاماتٌ. ومثله من بنات الياء والواو وعظاءةٌ وعظاءاتٌ وملاءٌ وملاءةٌ وملاءاتٌ وقد قالوا: سفائنٌ ودجائجٌ وسحائبٌ. وقالوا: دجاجٌ كما قالوا: طلحةٌ وطلاحٌ، وجذبةٌ وجذابٌ.

وكلُّ شيء كان واحداً مذكراً يقع على الجميع فإنّ واحده وإياه بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف مما ذكرنا، كثرت عدّة حروفه أو قلت.

وأما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر على مثال مفاعل، وذلك قولك: ضفدعٌ وضمفدعٌ، وحبّرجٌ وحبّارجٌ، وخنجرٌ وخناجر، وججنٌ وجناجن، وقمطرٌ وقماطر. فإن عنيث الأقلّ لم تجاوز ذا، لأنك لا تصل إلى التاء لأنه مذكّر، ولا إلى بناء من أبنية أدنى العدد لأنهم لا يحذفون حرفاً من نفس الحرف، إذ كان من كلامهم أن لا يجاوزوا بناء الأكثر وإن عوا الأقل. فإن عوا الأقل. فإن كان فيه حرفٌ رابعٌ حرف لين، وهو حرف المدّ، كسرته على مثال مفاعيل وذلك قولك: قنديلٌ وقناديلٌ، وخنذيذٌ وخناذيذٌ، وكرسوعٌ وكراسيعٌ، وغربالٌ وغرابيلٌ. واعلم أنّ كلّ شيء كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادة فبنى بنات الأربعة وألحق بنائهما، فإنه يكسر على مثال مفاعل كما تكسر بنات الأربعة، وذلك: جلولٌ وجداول، وعثيرٌ وعثاير، وكوكبٌ وكواكبٌ، وتولبٌ وتوالبٌ، وسلّمٌ وسلالمٌ، ودملٌ ودمامل، وجندبٌ وجنادبٌ، وقرددٌ وقرادد، وقد قالوا: قراريدٌ كراهية التضعيف. وكذلك هذا النحو كلّهُ.

وما لم يلحق ببنات الأربعة، وفيها زيادة وليست بمدّة فإنك إذا كسرته كسرته على مثال مفاعل، وذلك: تنضبٌ وتناضب، وأجدلٌ وأجادل، وأخيلٌ وأخايل.

وكل شيء مما ذكرنا كانت فيه هاء التانيث يكسر على ما ذكرنا إلا أنك تجمع بالثناء إذا أردت بناء ما يكون لأدنى العدد، وذلك قولك جمجمةٌ وجماجم، وزردمةٌ وزرادم، ومكرمةٌ ومكارم وعودقةٌ وعوداق وهو الكلوب الذي يخرج به الدلو.

وكلُّ شيء من بنات الثلاثة قد ألحق ببنات الأربعة فصار رابعه حرف مدّ فهو بمنزلة ما كان من بنات الأربعة له رابعٌ حرف مدّ، وذلك: قرطاطٌ وقراطيطٌ، وجربنالٌ وجربايلٌ، وقرّواخٌ وقرّوايحٌ. وكذلك ما كانت فيه زيادة ليست بمدّة وكان رابعه حرف مدّ ولم يبن بنات الأربعة التي رابعها حرف مدّ، وذلك نحو: كلوبٌ وكلايب، ويروعٌ ويراييع.

وما كان من الأسماء على فاعلٍ أو فاعلٍ فإنه يكسر على بناء فواعل، وذلك: تابلٌ وتوابلٌ، وطابقٌ وطوابقٌ، وحاجرٌ وحواجر، وحائطٌ وحوائط. وقد يكسرون الفاعل على فعالنٍ نحو: حاجرٌ وحجرانٍ، وسالٌ وسلانٍ، وحائرٌ وحورانٍ، وقد قال بعضهم: حيرانٌ كما قالوا: جانٌ وجنانٌ، وكما قال بعضهم: غائطٌ وغيطانٌ وحائطٌ وحائطٌ.

وحيطان، قلبوها حيث صارت الواو بعد كسرة. فالأصل فعلان. وقد قالوا: غالٌ وغلانٌ، وقاتقٌ وفلقانٌ، ومالٌ مللان. ولا يمتنع شيء من ذا من فواعل.

وأما ما كان أصله صفة فأجرى الأسماء فقد بينونه على فعلان كما بينوها، وذلك: راكبٌ وركبانٌ، وصاحبٌ وصحبانٌ، وفارسٌ وفرسانٌ، وراعٍ ورعيانٌ. وقد كسروه على فعال، قالوا أصحابٌ حيث أجروه مجرى فعيل، نحو: جريبٌ وجربانٌ. وسترى بيانه إن شاء الله لم أجرى ذلك المجرى. فادخلوا الفعال ههنا كما أدخلوه ثمة حين قالوا: إفالٌ وفصالٌ، وذلك نحو صاحب. ولا يكون فيه فواعل كما كان في تابلٍ وخاتمٍ وحاجرٍ؛ لأن أصله صفة وله مؤنث، فيفصلون بينهما؛ إلّا في فوارس فإنهم قالوا: فوارس كما قالوا: حواجر لأن هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلّا للرجال، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلّا لهم. فلما لم يخافوا الالتباس قالوا فواعل، كما قالوا فعلانٌ وكما قالوا: حوارثٌ؛ حيث كان اسماً خاصاً كريد.

باب ما يجمع من المذكّر بالتاء

لأنه يصير إلى تأنيث إذا جمع فمناه شيء لم يكسر على بناء من أبنية الجمع بالتاء إذ منع ذلك، وذلك قولهم: سرادقاتٌ، وحماماتٌ، وإواناتٌ، ومنه قولهم: جملٌ سبحلٌ وجمالٌ سبحلاتٌ، وربحلاتٌ، وجمالٌ سبطراتٌ. وقالوا: جوالقٌ وجواليقٌ فلم يقولوا: جوالقاتٌ حين قالوا: جواليق.

والمؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث أجرى هذا المجرى. ألا ترى أنك لا تقول: فرسانتٌ حين قالوا فراسن، ولا خنصراتٌ حين قالوا: خناصرٌ، ولا محاجاتٌ حين قالوا: محالجٌ ومحاليجٌ. وقالوا: عيراتٌ حين لم يكسروها على بناء يكسر عليه مثلها.

وربما جمعوه بالتاء وهم يكسرونه على بناء الجمع لأنه يصير إلى بناء التأنيث فشبهوه بالمؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث؛ وذلك قولهم: بواناتٌ وبوانٌ للواحد وبونٌ للجميع، كما قالوا: عرساتٌ وأعراسٌ، فهذه حروفٌ تحفظ ثم يجاء بالنظائر. وقد قال بعضهم في شمال: شمالاتٌ

باب ما جاء بناء جمعه على غير ما

يكون في مثله ولم يكسر هو على ذلك البناء

فمن ذلك قولهم: رهطٌ وأراهط، كأنهم كسروا أراهط. ومن ذلك باطلٌ وإبطلٌ لأنّ ذا ليس بناء باطلٍ ونحوه إذا كسرتة، فكأنه كسرت عليه أباطيلٌ وإبطلٌ. ومثل ذلك: كراعٌ وأكارع؛ لأنّ ذا ليس من أبنية فعالٍ إذا كسر بزيادة أو بغير زيادة، فكأنه كسر عليه أكرعٌ. ومثل ذلك حديثٌ وأحاديث، وعروضٌ وأعارض، وقطيعٌ وأقاطيع؛ لأنّ هذا لو كسرتة إذ كانت عدّة حروفه أربعة أحرف بالزيادة التي فيها لكانت فعانل؛ ولم تكن لتدخل زيادة تكون في أوّل الكلمة، كما أنّك لا تكسرّ جدولاً ونحوه إلّا على ما تكسر عليه بنات الأربعة. فكذلك هذا إذا كسرتة بالزيادة، لا تدخل فيه زيادة سوى زيادته، فيصير اسماً أوّله ألفٌ ورابعه حرف لين. فهذه الحروف لم تكسر على ذا. ألا ترى أنك لو حقرتها لم تقل: أحديثٌ ولا أعيريضٌ ولا أكبريعٌ. فلو كان ذا أصلاً لجاز ذا التحقير وإنما يجري التحقير على أصل الجمع إذا أردت ما جاوز ثلاثة أحرف مثل مفاعلٍ ومفاعيل.

ومثل: أراهط أهلٌ وأهال، وليلةٌ وليالٍ: جمع أهلٍ وليلٍ. وقالوا: ليليةٌ فجاءت على غير الأصل كما جاءت في الجمع كذلك.

وزعم أبو الخطّاب أنّهم يقولون: أرضٌ وآراضٌ أفعالٌ، كما قالوا: أهلٌ وآهالٌ.

وقد قال بعض العرب: أمكنٌ، كأنه جمع مكنٍ لا مكانٍ؛ لأنّ لم نر فعيلاً ولا فعلاً ولا فعلاً ولا فعلاً يكسرون

مدكرات على أفعال. ليس ذا هنّ طريقة يجرين عليها في الكلام.  
ومثل ذلك: توأم وتوأم، كأنهم كسروا عليه تم، كما قالوا: ظنر وظوآر، ورخل ورخال.  
وقالوا: كروان وللجميع كروان، فإنما يكسر عليه كرى، كما قالوا إخوان. وقد قالوا في مثل: " أطرق كوا ومثل  
ذلك: حمارٌ وحميرٌ. ومثل ذا: أصحابٌ وأطيّارٌ، وفلؤٌ وأفلاءٌ.  
باب ما عدّة حروفه خمسة أحرف

### خامسه ألف التانيث أو ألفا التانيث

أما ما كان فعالي فإنه يجمع بالبناء. وذلك: حباري وحباريات، وسماني وسمانيات، ولبادي ولباديات. ولم يقولوا:  
حبارٍ ولا حباري ولا حبار؛ ليفرقوا بينها وبين فعلاء وفعالة وأخواتها، وفعيلة وفعالة وأخواتها.  
وأما ما كان آخره ألفا التانيث وكان فاعلاء فإنه يكسر على فواعل شبه بفاعلة؛ لأنه علم تانيث كما أن الهاء في  
فاعلة علم التانيث. وذلك: قاصعاء وقواصع، وناقعاء ونوافق، ودأماء ودوام. وسمعنا من يوثق به من العرب يقول:  
ساياء وسواب، وحانياء وحوانٍ وحوايياء وحوايياً.  
وقالوا: خنفساء؛ وخنافس، شبهوا ذا بعنصلاء وهناصل، وقنبراء وقنابر.

### باب جمع الجمع

أما أبنية أدنى العدد فتكسر منها أفعلة وأفعال على فاعل على أفاعل؛ لأن أفعالاً بزنة أفعال، وأفعلةً بزنة أفعلة، كما أن  
أفعالاً بزنة إفعال. وذلك نحو: أيدي وأيادٍ، وأوطب وأواطب.  
قال الأجز:

### تحلب منها ستة الأواطب

وأسقية وأساق وأما ما كان أفعالاً فإنه يكسر على أفاعيل؛ لأن أفعالاً بمنزلة إفعال، وذلك نحو: أنعام وأنعيم،  
وأقوال وأقويل. وقد جمعوا أفعلةً بالبناء كما كسروها على أفاعل، شبهوها بأفعل وأفعل وأفعل، وذلك قولهم:  
أعطيات، وأسقيات.

وقالوا: جمال وجمائل، فكسروها على فاعل لأنها بمنزلة شمال وشمائل في الزنة. وقد قالوا: جمالات فجمعةها يالاء كما  
قالوا: رجالات، وقالوا: كلابات.

ومثل ذلك: بيوتات. عملوا بفعال ما عملوا بفعال.

ومثل ذلك: الحمرات والطرقات والجزرات، فجعلوا فعلاً إذ كانت للجمع كفعال الذي هو للجمع، كما جعلوا  
الجمال إذ كان مؤنثاً في جمع التاء نحو: جمالات بمنزلة ما ذكرنا من المؤنث نحو: أرضات وعبرات وكذلك الطرق  
والبيوت.

واعلم أنه ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع، كالأشغال والعقول والحلوم والألبان: ألا ترى أنك  
لا تجمع الفكر والعلم والنظر. كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو: التمر، وقالوا: الثمرات. ولم  
يقولوا: أبرار ويقولون: مصران ومصارين، كأبيات وأبيات وبيوت وبيوتات.

ومن ذا الباب أيضاً قولهم: أسورة وأسورة. وقالوا: عوذ وعوذات، كما قالوا: جزرات.

### قال الشاعر:

لها بحقيل فالثميرة موضع ... ترى الوحش عوذات به ومتاليا

وقالوا: دورات كما قالوا: عوذات. وقالوا: حشان وحشاشين، مثل مصران ومصارين، وقال:

ترعى أناضٍ من جزيز الحمض

جمع الأنضاء، وهو جمع نضو.

هذا باب

### ما كان من الأعجمية على أربعة أحرف

وقد أعرب فكسّرتَه على مثال مفاعل

زعم الخليل أنّهم يلحقون جمعه الهاء إلا قليلاً. وكذلك وجدوا أكثره فيما زعم الخليل. وذلك: مؤرخ وموازجة،  
وصولج وصوالجة، وكريج وكراجة، وطيلسان وطيلاسة، وجورب وجواربة. وقد قالوا: جوارب وكيالج، جعلوها  
كالصوامع والكواكب. وقد أدخلوا الهاء أيضاً فقالوا كيالجة. ونظيره في العربية صيقل وصياقلة، وصيرف وصيارفة،  
وقشعم وقشاعمة، فقد جاء إذا أعرب كملكٍ وملائكةٍ.

وقالوا: أناسية لجمع إنسانٍ. وكذلك إذا كسّرت الاسم وأنت تريد آل فلانٍ، أو جماعة الحيّ أو بني فلان. وذلك  
قولك: المسامعة، والمناذرة، والمهالبة، والأحامرة، والأزارقة.

وقالوا: الدّياسم، وهو ولد الذئب، والمعول، كما قالوا: جوارب شَبهوه بالكواكب حين أعرب. وجعلوا الدّياسم  
بمنزلة الغيالم والواحد غيلم. ومثل ذلك الأشاعر.

وقالوا: البرابرة والسيابجة، فاجتمع فيها الأعجمية وأنّها من الإضافة، إنّما يعني البربريين والسيحيين، كما أردت  
بالمسامعة المسمعيين. فأهل الأرض كالحَيّ.

باب ما لفظ به مما هو منثى

كما لفظ بالجمع وهو أن يكون الشيطان كلُّ واحد منهما بعض شيء مفردٍ من صاحبه. وذلك قولك: ما أحسن  
رعوسهما، وأحسن عواليهما. وقال عزّ وجلّ: " إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما " ، " والسارق والسارقة  
فأقطعوا أيديهما " ، فرقوا بين المنثى الذي هو شيءٌ على حدةٍ وبين ذا وقال الخليل: نظيره قولك: فعلنا وأنتما اثنان،  
فتكلّم به كما تكلم به وأنتم ثلاثة.

وقد قالت العرب في الشيتين اللذين كلُّ واحد منهما اسمٌ على حدة وليس واحدٌ منهما بعض شيء كما قالوا في  
ذا؛ لأنّ الشنية جمعٌ، فقالوا كما قالوا: فعلنا.

وزعم يونس أنّهم يقولون: ضع رحالهما وغلماهما، وإنّما هم اثنان.

قال الله عزّ وجلّ " وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب. إذ دخلوا على داود ففزع منهم قالوا لا نخف خصمان  
" ، وقال: " كلاً فاذهبا بآياتنا إنّنا معكم مستمعون " .

وزعم يونس أنّهم يقولون: ضربت رأسيهما. وزعم أنه سمع ذلك من روبة أيضاً، أجروه على القياس. قال هميان بن  
قحافة:

ظهرهما مثل ظهور الترسين

وقال الفرزدق:

هما نفتنا في فيّ من فموبهما ... على النابح العاوى أشدّ رجلم

وقال أيضاً:

بما في فؤادينا من الشوق والهوى ... فيجبر منهاض الفؤاد المشغف  
واعلم أن من قال: أقاويل وأببيب في أبيات، وأنابيب في أنياب، لا يقول: أقوالان ولا أبياتان.  
قلت: فلم ذلك؟ قال: لأنك لا تريد بقولك: هذه أنعامٌ وهذه أبياتٌ وهذه بيوتٌ ما تريد بقولك: هذا رجلٌ وأنت  
تريد هذا رجلٌ واحد، ولكنك تريد الجمع. وإنما قلت: أقاويل فبنيت هذا البناء حين أردت أن تكثر وتبالغ في  
ذلك، كما تقول: قطعته وكسره حين تكثر عمله. ولو قلت: قطعه جاز واكتفيت به. وكذلك تقول: بيوتٌ  
فتجزئ به.

وكذلك الحلم، والبسر، والتّم، إلا أن تقول: عقّلان وبسران وقران، أي ضربان مختلفان. وقالوا: إبلان؛ لأنه اسم  
لم يكسر عليه، وإنما يريدون قطيعين، وذلك يعنون. وقالوا: لقاحان سوداوان جعلوهما بمنزلة ذا. وإنما تسمع ذا  
الضرب ثم تأتي بالعلة والنظائر. وذلك لأنهم يقولون لقاخٌ واحدة، كقولك: قطعةٌ واحدة. وهو في أبل أقوى؛ لأنه لم  
يكسر عليه شيء.

وسألت الخليل عن ثلاثة كلاب فقال: يجوز في الشعر، شبهوه بثلاثة قروذٍ ونحوها، ويكون ثلاثة كلابٍ على غير  
وجه ثلاثة أكلب، ولكن على قوله ثلاثة من الكلاب، كأنك قلت: ثلاثة عبدي الله. وإن نوّنت قلت: ثلاثة كلاب  
على معنّى، كأنك قلت: ثلاثة ثم قلت: كلاب. قال الراجز، لبعض السعديين:  
كأنّ خصييه من التلدل ... ظرف عجوزٍ فيه ثنتا حنظل  
وقال:

قد جعلت ميّ على الطّرار ... خمس بنانٍ قانئ الأظفار  
باب ما هو اسم يقع على الجميع

لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قومٍ ونفرٍ وذودٍ، إلا أن لفظه من لفظ واحده وذلك قولك: ركبٌ وسفرٌ. فالركب  
لم يكسر عليه ركبٌ. ألا ترى أنك تقول في التحقير: ركبٌ وسفيرٌ، فلو كان كسر عليه الواحد رداً إليه، فليس  
فعلٌ مما يكسر عليه الواحد للجميع.  
ومثل ذلك: طائرٍ وطيرٌ، وصاحبٌ وصحبٌ.

وزعم الخليل أن مثل ذلك الكمأة، وكذلك الجبأة، ولم يكسر عليه كمءٌ، تقول: كميئةٌ فإنما هي بمنزلة صحبةٍ  
وظورةٍ، وتقديرها ظعرةٌ، ولم يكسر عليها واحد كما أن السفر لم يكسر عليه المسافر، وكما أن القوم لم يكسر عليه  
واحد. ومثل ذلك: أديمٌ وأدمٌ. والدليل على ذلك أنك تقول: هو الأدمٌ وها أديمٌ. ونظيره أفيقٌ وأفقٌ، وعمودٌ  
وعمدٌ. وقال يونس: يقولون هو العمد.

ومثل ذلك: حلقةٌ وحلقٌ، وفلكةٌ وفلكٌ، فلو كانت كسرت على حلقةٍ كما كسروا ظلمةً على ظلمٍ لم يذكره،  
فليس فعلٌ مما يكسر عليه فعلةٌ. ومثله فيما حدثنا أبو الخطّاب نشفةٌ ونشفٌ، وهو الحجر الذي يتدلّك به. ومثل  
ذلك: الجمال والباقر، لم يكسر عليهما جملٌ ولا بقرةٌ. والدليل عليه التذكير والتحقيق، وأنّ فاعلاً لا يكسر عليه  
شيءٌ. فبهذا استدل على هذه الأشياء. وهذا النحو في كلامهم كثير.

ومثل ذلك في كلامهم: أخٌ وإخوةٌ، وسرىٌ وسراةٌ. ويدلّك على هذا قولهم: سرواتٌ، فلو كانت بمنزلة فسقةٍ أو  
قضاةٍ لم تجمع. ومع هذا أنّ نظير فسقةٍ من بنات اليباء والواو يجيء مضموماً.  
وقد قالوا: فارةٌ وفرهةٌ، مثل صاحبٍ وصحبةٍ، كما أن ركبٌ وركبٌ بمنزلة صاحبٍ وصحبٍ.

ومثل ذلك: غائبٌ وغيبٌ، وخادمٌ وخدم. فإمَّا الخدم ههنا كالأدم.  
ومثل هذا: إهابٌ وأهبٌ. ومثله ماعزٌ ومعزٌ، وضائنٌ وضآنٌ، وعازبٌ وعزيبٌ، وغازٍ وغزيٌّ. أجرى مجرى القاطن  
والقطين. وكذلك التَّجْر والشَّرْب. قال امرؤ القيس:

سريت بهم حتى تكَلَّ غزيبهم... وحتى الجياد ما يقدن بأرسان  
باب تكسير الصفة للجمع

وأما ما كان فعلاً فإنه يكسر على فعالٍ ولا يكسر على بناء أدنى العدد الذي هو لفعلٍ من الأسماء؛ لأنه لا يضاف  
إليه ثلاثةٌ وأربعةٌ ونحوهما إلى العشرة، وإمَّا يوصف بمن، فأجرين غير مجرى الأسماء. وذلك: صعبٌ وصعابٌ، وعبلٌ  
وعبالٌ، وفسلٌ وفسالٌ، وخدلٌ وخدالٌ. وقد كسروا بعضه على فعول. وذلك نحو: كهلٌ وكهولٌ.  
وسمعنا من العرب من يقول: فسلٌ وفسولٌ، فكسروه على فعول كما كسروه عليه إذ كان اسماً، وكما شركت  
فعالٌ فعولاً في الاسم.

واعلم أنه ليس شيء من هذا إذا كان للآدميين يمتنع من أن تجمعه بالواو والنون. وذلك قولك: صعبون وخدلون.  
وقال الراجز:

قالت سليمي لا أحبُّ الجعدين... ولا السباطِ إهم مناتين

وجميع هذا إذا لحقته الهاء لتأنيث كسر على فعالٍ، وذلك: عبلَةٌ وعبالٌ، وكمشةٌ وكماشٌ، وجعدةٌ وجعاذٌ. وليس  
شيءٌ من هذا يمتنع من التاء، غير أنك لا تحرك الحرف الأوسط لأنه صفة.  
وقالوا: شياةٌ لجاتٌ، فحركوا الحرف الأوسط؛ لأن من العرب من يقول: شاةٌ لجيةٌ، فإمَّا جاعوا بالجمع على هذا  
واتفقوا عليه في الجمع.

وأما ربعةٌ فإنهم يقولون: رجالٌ ربعاتٌ ونسوةٌ ربعاتٌ، وذلك لأن أصل ربعةٍ اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث،  
فوصفاً به، ووصف المذكر بهذا الاسم المؤنث كما يوصف المذكرون بخمسة حين يقولون: رجالٌ خمسةٌ وخمسةٌ اسم  
مؤنث ووصف به المذكر.

وقد كسروا فعلاً على فعلٍ فقالوا: رجلٌ كثٌ، وقومٌ كثٌ، وقالوا: نطٌ ونطٌ، وجونٌ وجونٌ. وقالوا: سهمٌ حشرٌ،  
وأسهمٌ حشرٌ.

وسمعنا من العرب من يقول: قومٌ صدق اللقاء؛ والواحد صدق اللقاء. وقالوا: فرسٌ وردٌ، وخيلٌ وردٌ. وقد كسروا  
ما استعمل منه استعمال الأسماء على أفعالٍ، وذلك: عبدٌ وأعبدٌ. وقالوا: عبيدٌ وعبادٌ كما قالوا: كليبٌ وكلابٌ  
وأكلبٌ.

والشيخ نحو من ذلك، قالوا: أشياخٌ كما قالوا: أبياتٌ، وقالوا: شيخانٌ وشيخةٌ. ومثله: ضيفٌ وضيفانٌ، مثل: رألٌ  
ورتلانٍ. وقالوا: ضيفٌ وضيوفٌ، وقالوا: وغدٌ ووغدانٌ، كما قالوا: ظهورٌ وظهرانٌ، وقالوا: وغدانٌ فشبهُ بعبدٍ  
وعبدانٍ. ومع ذا إهم ربماً كسروا الصفة كما يكسرون الأسماء، وسترى ذلك إن شاء الله.

وأما ما كان فعلاً فإنهم يكسرونه على فعالٍ، كما كسروا والفعل، واتفقا عليه كما اتفقا عليه في الأسماء.  
وذلك قولك: حسنٌ وحسانٌ، وسيطرٌ وسيباطٌ، وقططٌ وقطاطٌ.

وربماً كسروه على أفعالٍ؛ لأنه إمَّا يكسر عليه فعلٌ، فاستغنوا به عن فعالٍ. وذلك قولهم: بطلٌ وأبطالٌ، وعزبٌ  
وأعزابٌ، وبرمٌ وأبرامٌ.

وأما ما جاء على فعل الذي جمعه فعلاً فإذا لحقته الهاء للتأنيث كسّر على فعالٍ كما فعل ذلك بفعلٍ. وليس شيء من هذا للآدميين يمتنع من الواو والنون، وذلك قولك: حسنون وعزبون.  
وأما ما كان من فعلٍ على أفعالٍ فإن مؤنّته إذا لحقته الهاء جمع بالتاء نحو بطلّة وبطلاتٍ، من قبل أن مذكّره لا يجمع على فعالٍ فيكسّر هو عليه، ولا يجمع على أفعالٍ لأنه ليس مما يكسّر عليه فعلةً، كما لا يجمع مؤنّث فعلٍ على أفعالٍ. وقالوا: رجلٌ صنعٌ وقومٌ صنعون، ورجلٌ رجلٌ وقومٌ رجلون - والرجل هو الرجل الشعر - ولم يكسروهما على شيء، استغنى بذلك عن تكسيرهما. وإنما منع فعلٌ أن يطرد أطراد فعلٍ أنه أقلّ في الكلام من فعلٍ صفةً. كما كان أقلّ منه في الأسماء. وهو في الصفة أيضاً قليل.

وأما الفعل فهو في الصفات قليل، وهو قولك: جنبٌ. فمن جمع من العرب قال: أجنبٌ، كما قالوا: أبطالٌ، فوافق فعلٌ فعلاً في هذا كما وافقه في الأسماء. وإن شئت قلت: جنبون كما قالوا صنعون. وقالوا: رجلٌ شلٌّ، وهو الخفيف في الحاجة، فلا يجاوزون شللون.

وأما ما كان فعلاً فإنهم قد كسّروه على أفعالٍ، فجعلوه بدلاً من فِعُولٍ وفعالٍ، إذ كان أفعالٌ ما يكسّر عليه الفعل، وهو في القلة بمنزلة فعلٍ أو أقلّ. وذلك قولك: جلفٌ وأجلافٌ، ونضوٌ وأنضاءٌ، وقصٌ وأنقاضٌ. ومؤنّته إذا لحقته الهاء بمنزلة مؤنّث ما كسّر على أفعالٍ من باب فعلٍ. وقد قال بعض العرب: أجلفٌ كما قالوا: أذوّبٌ، حيث كسّروه على أفعالٍ، كما كسّروا الأسماء.

وقالوا: أرجلٌ صنعٌ وقومٌ صنعون، ولم يجاوزوا ذلك. وليس شيء مما ذكرنا يمتنع من الواو والنون إذا عنيت الآدميين. وقالوا: جلفون ونضون. وقالوا: عالجٌ وعلجةٌ، فجعلوها كالأسماء، كما كان العالج كالأسماء حين قالوا: أعالجٌ.

ومثله في القلة فعلٌ يقولون: رجلٌ حلوٌ وقومٌ حلون. ومؤنّته يجمع بالتاء. وقالوا: مرٌّ وأمرارٌ، كما قالوا: جلفٌ وأجلافٌ؛ لأن فعلاً وفعلاً شريكان في أفعالٍ، ومؤنّته كمؤنّث فعلٍ. ويقولون: رجلٌ جدٌ للعظيم الجدّ، فلا يجمعونه إلا بالواو والنون كما لم يجمعوا صنعٌ إلا كذلك، يقولون: جدون. وصار فعلٌ أقلّ من فعلٍ في الصفات إذ كان أقلّ منه في السماء.

وأما ما كان فعلاً فإنه لم يكسّر على ما كسّر عليه اسماً، لقلّته في الأسماء، ولأنه لم يتمكن في الأسماء للتكسير والكثرة والجمع كفعلٍ، فلما كان كذلك وسهلت فيه الواو والنون تركوا التكسير وجمعوه بالواو والنون. وذلك: حذرون وعجلون، ويقظون وندسون فالزموه هذا إذ كان فعلٌ وهو أكثر منه قد منع بعضه التكسير، نحو: صنعون ورجلون، ولم يكسّروا هذا على بناء أدنى العدد كما لم يكسّروا الفعل عليه. وإنما صارت الصفة أبعاد من الفِعُولِ والفعالِ؛ لأن الواو والنون يقدر عليهما في الصفة ولا يقدر عليهم في الأسماء؛ لأن الأسماء أشدّ تمكناً في التكسير. وقد كسّروا أحرفاً منه على أفعالٍ كما كسّروا فعلاً وفعلاً. قالوا: نجدٌ وأنجادٌ، ويقظٌ وأيقاظٌ.

وفعلٌ بهذه المنزلة وعلى هذا التفسير، وذلك قولهم: قومٌ فرعون وقومٌ فرقون وقومٌ وجلون. وقالوا: نكدٌ وأنكادٌ، كما قالوا: أبطالٌ وأجلافٌ وأنجادٌ، فشبهوا هذا بالأسماء لأنه بزنتها وعلى بنائها.

باب تكسيرك ما كان من الصفات

عدد حروفه أربعة أحرف

أما ما كان فاعلاً فإنك تكسره على فَعَلٍ. وذلك قولك: شاهدَ المصر وقومٌ شَهَدَ، وبازلٌ وبزلٌ، وشاردٌ وشرَدٌ، وسابقٌ وسَبَقٌ، وقارحٌ وقَرَحٌ.

ومثله من بنات الياء والواو التي هي عيناتٌ: صائمٌ وصومٌ، ونائمٌ ونومٌ وغائبٌ وغيبٌ، وحائضٌ وحيضٌ. ومثله من الياء والواو التي هي لا مات: غزِيٌّ وعَفِيٌّ.

ويكسرونه أيضاً على فَعَالٍ وذلك قولك: شَهَادٌ، وجَهَّالٌ، وركَّابٌ، وعَرَّاضٌ، وزوَّارٌ، وغِيَابٌ. وهذا النحو كثير. ويكسرونه على فَعِلَةٍ وذلك نحو: فسقةٌ، وبررةٌ، وجهلةٌ، وظلمةٌ، وفجرةٌ، وكذبةٌ. وهذا كثير. ومثله خونةٌ وحوكةٌ وباعةٌ. ونظيره من بنات الياء والواو التي هي لام يجيء على فَعِلَةٍ، نحو غزاةٌ وقضاةٌ ورماةٌ. وقد جاء شيء كثير منه على فَعَلٍ شبهوه بفعول حيث حذف زيارته وكسّر على فَعَلٍ لأنه مثله في الزيادة والزنة وعدة الحروف وذلك: بازلٌ وبزلٌ، وشارفٌ وشرَفٌ، وعائدٌ وعودٌ، وحائلٌ وحولٌ، وعائطٌ وعيَطٌ. وقد يكسّر على فعلاء، شبه بفعيلٍ من الصفات، كما شبه في فعلٍ بفعول، وذلك: شاعرٌ وشعراءٌ، وجاهلٌ وجهلاءٌ، وعالمٌ وعلماءٌ، يقولها من لا يقول إلا عالمٌ.

وليس من هذا شيء إذا كان لآدميين يمتنع من الواو والنون؛ وذلك فاسقون وجاهلون وعاقلون.

وليس فعلٌ وفعلاءٌ بالقياس المتمكن في ذا الباب. ومثل شاعر وشعراء صالح وصلحاء.

وجاء على فعالٍ كما جاء فيما ضارع الاسم حين أجرى مجرى فعيلٍ هو والاسم حين قالوا فعالانٌ. وقد يجرون الاسم مجرى الصفة والصفة مجرى الاسم، والصفة إلى الصفة أقرب. وذلك قولهم: جياغٌ ونيامٌ.

وقالوا: فعالانٌ في الصفة كما قالوا في الصفة التي ضارعت الاسم، وهي إليه أقرب من الصفة إلى الاسم، وذلك: راعٍ ورعيانٌ، وشابٌ وشبانٌ.

وإذا لحقت الهاء فاعلاً للتأنيث كسّر على فواعلٍ وذلك قولك: ضاربةٌ وضواربٌ وقواتلٌ وخوارجٌ. وكذلك إن كان صفة للمؤنث ولم تكن فيه هاء التأنيث، وذلك: حواسرٌ وحوائضٌ.

ويكسرونه على فَعَلٍ نحو: حيضٌ، وحسّرٌ، ومخضٌ، ونائمةٌ ونومٌ، وزائرةٌ وزورٌ.

ولا يمتنع شيء فيه الهاء من هذه الصفات من التاء وذلك قولك ضارباتٌ وخارجاتٌ.

وإن كان فاعلاً لغير الأدميين كسّر على فواعلٍ وإن كان المذكّر أيضاً؛ أنه لا يجوز فيه ما جاز في الأدميين: وذلك قولك: جمالٌ وبازلٌ، وجمالٌ عواضه. وقد اضطر فقال في الرجال، وهو الفرزدق:

وإذا الرّجال رأوا يزيد رأيتهم ... خضع الرّقاب نواكس الأبصار

لأملك تقول: هي الرّجال، كما تقول: هي الجمال، فشبهة بالجمال.

فأما ما كان فعلاً فنحو فقهاءٍ وبخلاءٍ وظرفاءٍ وحلماءٍ وكلماءٍ وأما ما كان فعلاً فإنه يكسّر على فعلاءٍ وعلى فعالٍ.

فأما ما كان فعلاً، فنحو: ظريفٌ وظرافٌ، وكريمٌ وكرامٌ، ولثامٌ، وبراءٌ.

وفعالٌ بمنزلة فعيلٍ، لأنهما أختان. ألا ترى أنك تقول: طويلٌ وطوالٌ، وبعيدٌ وبعادٌ. وسمعناهم يقولون: شجيعٌ

وشجاعٌ، وخفيفٌ وخفافٌ. وتدخل في مؤنث فعالٍ الهاء كما تدخلها في مؤنث فعيلٍ. وقالوا: رجلٌ شجاعٌ وقم

شجعاءٌ، وجلٌ بعادٌ وقمٌ بعداء، وطوالٌ وطوالٌ.

فأما ما كان من هذا مضاعفاً فإن يكسّر على فعالٍ كما كسر غير المضاعف وذلك شديدٌ وشدادٌ وحديدٌ وحداءٌ ونظير فعالٍ فيه أفعلاءٌ وذلك شديدٌ وشدادٌ ولبيبٌ وألباءٌ وشحيجٌ وأشحاءٌ وإنما دعاهم إلى ذلك إذا كانت مما يكسر يكسرون المضاعف على أفعلةٍ نحو أشحةٍ كما كسّروه على أفعلاءٍ. وإنما هذان البناءان للأسماء، يعني أفعلةً وأفعلاءً.

وكما جاز أفعلاء جاز أفعلةً، وهي بعد بمنزلتها في البناء، وفي أنّ آخره حرف تأنيث كما أنّ آخر هذا حرف تأنيث، نحو: أشحّة.

وأما ما كان من بنات الياء والواو فإنّ نظير فعلاء فيه أفعلاء، وذلك نحو: أغنياء، وأشقياء، وأغوياء، وأكرياء، وأصفياء. وذلك أنّهم يكرهون تحريك هذه الواوات والياءات وقبلها حرف مفتوح فلمّا كان ذلك ممّا يكرهون ووجدوا عنه مندوحةً فروا إليها كما فروا إليها في المضاعف. ولا نعلمهم كسروا شيئاً من هذا على فعال، استغنوا بهذا وبالجمع بالواو والنون. وإنما فعلوا ذلك أيضاً لأنّه من بنات الياء والواو أقلّ منه ممّا ذكرنا قبله من غير بنات الياء والواو.

وأما ما كان من بنات الياء والواو التي الياء والواو فهن عينات فإنّه لم يكسّر على فعلاء ولا أفعلاء، واستغنى عنهما بفعال؛ لأنّه أقلّ ممّا ذكرنا وذلك: طويلٌ وطوالٌ، وقويمٌ وقوامٌ.

واعلم أنّه ليس شيء من ذا يكون للأدمين يمنع من الواو والنون، وذلك قولهم: ظريفون، وطويلون، وليبون، وحكيمون. وقد كسّر شيء منه على فعلٍ شبه بالأسماء لأنّ البناء واحد، وهو نذيرٌ ونذرٌ، وجديدٌ وجددٌ، وسديسٌ. وسدسٌ ومثل ذلك من بنات الياء ثنيٌّ وثنّ. ومثل ذلك: شجعانٌ شبهوه بجر بانٍ. ومثله: ثنيٌّ وثنيانٌ.

وقالوا: خصيٌّ وخصيانٌ، شبهوه بظلمنٍ، كما قالوا: حلقانٌ وجدعانٌ شبهوه بجمالنٍ، إذ كان البناء واحداً. وقد كسروا منه شيئاً على أفعال كما كسروا عليه فاعلاً، نحو: شاهدٌ وصاحبٌ، فدخل هذا على بنات الثلاثة كما دخل هذا؛ لأنّ العدة والزنة والزيادة واحدة. وذلك قولهم: يتيمٌ وأيتامٌ، وشريفٌ وأشرافٌ. وزعم أبو الخطاب أنّهم يقولون: أيلٌ وآبأ، وعدوٌّ وأعداءٌ، شبه بهذا لأنّ فعلاً يشبهه فعولٌ في كلّ شيء، إلا أنّ زيادة فعول الواو. وقالوا: صديقٌ وصدقٌ وأصدقاء، كما قالوا: جديدٌ وجددٌ، ونذيرٌ ونذرٌ. ومثله فصحّ حيث استعمل كما تستعمل الأسماء.

وإذا لحقت الهاء فعلاً للتأنيث فإنّ المؤنث يوافق المذكّر على فعال، وذلك: صبيحةٌ وصباحٌ، وظريفةٌ وظرافٌ. وقد كسّر على فعائل كما كسرت عليه الأسماء، وهو نظير أفعلاء وفعلاء ههنا، وذلك: صبايحٌ، وصباحٌ، وطبايبٌ. وقد يدعون فعائل استغناءً بغيرها، كما أنّهم قد يدعون فعلاء استغناءً بغيرها، نحو قولهم: صغيرٌ وصغارٌ ولا يقولون: صغراء، وسمينٌ وسمانٌ. ولا يقولون: سمناء، كما أنّهم قد يقولون: سريٌّ ولا يقولون أسرياء، وقالوا: خليفةٌ خلائفٌ فجاءوا بها على الأصل وقالوا خلفاء من أجل أنّه لا يقع إلا على مذكر فحملوا عليه المعنى وصاروا كأنهم جمعوا خليفةً حيث علموا أنّ الهاء لا تثبت في التكسير. واعلم أنّه ليس شيء من هذا يمنع من ان يجمع بالبناء.

وزعم الخليل أنّ قولهم: ظريفٌ وظروفٌ لم يكسّر على ظريفٍ، كما أنّ المذاكير لم تكسّر على ذكر. وقال أبو عمر: أقول في ظروفٍ هو جمع ظريفٍ، كسّر على غير بنائه وليس مثل مذاكير. والدليل على أنّ ذلك أنّك إذا صغرت قلت: ظريفون، ولا تقول ذلك في مذاكير.

وأما ما كان فعولاً فإنّه يكسّر على فعلٍ عنيت جميع المؤنث أو جميع المذكّر وذلك قولك: صبورٌ وصبرٌ، وغدورٌ وغدرٌ.

وأما ما كان منه وصفاً للمؤنث فإنّهم يجمعونه على فعائل كما جمعوا عليه فعيلةً؛ لأنّه مؤنث، وذلك: عجوزٌ وعجائزٌ، وقالوا: عجزٌ كما قالوا صبرٌ، وجدودٌ وجدائدٌ، وصعودٌ وصعائدٌ. وقالوا للواله: عجولٌ وعجلٌ، كما

قالوا: عجزٌ وعجزٌ، وسلوبٌ وسلبٌ، وسلائبٌ كما قالوا عجائزٌ، وكما كسروا الأسماء. وذلك: قدومٌ وقدائمٌ  
وقدمٌ، وقلوصٌ وقلائصٌ وقلصٌ. وقد يستغنى ببعض هذا عن بعض، وذلك قولك: صعائدٌ ولا يقال: صعدهٌ، ويقال:  
عجلٌ ولا يقال: عجائلٌ. وليس شيءٌ من هذا وإن عنيته به الآدميين يجمع بالواو والنون، كما أن مؤنثه لا يجمع  
بالتاء؛ لأنه ليس فيه علامة التأنيث لأنه مذكّر الأصل. ومثل هذا مريٌ وصفيٌّ قالوا: مرايا وصفايا.  
والمريُّ: التي يمر بها الرجل يستدرّها للحلب. وذلك لأنهم يستعملونه كما تستعمل الأسماء.  
وقالوا للدُّكر: جزورٌ وجزائرٌ، لما لم يكن من الآدميين صار في الجمع كالمؤنث، وشبهوه بالذنوب والذّنائب، كما  
كسروا الحائط على الحوائط.

وقالوا: رجلٌ ودودٌ ورجالٌ ودداءٌ، شبهوه بفعيلٍ؛ لأنه مثله في الزيادة والزنة، ولم يتقوا التضعيف لأن هذا اللفظ في  
كلامهم نحو: خششاء.

وقالوا: عدوٌ وعدوةٌ، شبهوه بصديقٍ وصديقةٍ، كما وافقه حيث قالوا للجميع: عدوٌ وصديقٌ، فأجرى مجرى ضده.  
وقد أجرى شيءٌ من فعيلٍ مستويا في المذكر والمؤنث، شبه بفعولٍ، وذلك قولك: جديدٌ، وسديسٌ، وكتيبةٌ خصيفٌ،  
وربحٌ خريقٌ وقالوا: مديّةٌ هذامٌ، ومديّةٌ جرازٌ جعلوا فعلاً بمنزلة أختها فعيلٍ. وقالوا: فلو فلوّةٌ لأنها اسم، فصارت  
كفعيلٍ وفعيلةٍ.

وقالوا: امرأةٌ فروقةٌ وملوثةٌ جاعوا به على التأنيث كما قالوا: حمولةٌ. ألا ترى أنه في المذكر والمؤنث والجمع فهي لا  
تغيرٌ كما لا تغيرٌ حمولةٌ فكما كانت حمولةٌ كالتّريد كان هذا كربةً.

وأما فعالٌ بمنزلة فعولٍ. وذلك قولك: صناعٌ وصنعٌ كما قالوا: جمادٌ وجمدٌ وكما قالوا: صبورٌ وصبرٌ. ومثله من  
بنات الياء والواو التي الواو عينها: نوارٌ ونورٌ، وجوادٌ وجودٌ، وعوانٌ وعونٌ فأمر فعالٌ كأمر فعولٍ. ألا ترى أنّ  
الهاء لا تدخل في مؤنثه كما لا تدخل في مؤنث فعولٍ.

وتقول: رجلٌ جبانٌ وقومٌ جبناءً، شبهوه بفعيلٍ؛ لأنه مثله في الصفة والزنة والزيادة.

وأما فعالٌ فبمنزلة فعالٍ. ألا ترى أنك تقول: ناقّةٌ كزازٌ اللحم، وتقول للجمل العظيم: جملٌ كزازٌ ويقولون كنزٌ.  
وقالوا: رجلٌ لكك اللحم، وسمعا العرب يقولون للعظيم كزازٌ. فإذا جمعت قلت: كنزٌ ولكك. ومثله جملٌ دلاصٌ  
وناقّةٌ دلاصٌ ودلتٌ للجميع.

وزعم الخليل أن قولهم: هجانٌ للجماعة بمنزلة ظراف، وكسروا عليه فعلاً فوافق فعياً ههنا كما يوافق في الأسماء.  
وزعم أبو الخطّاب أنهم يجعلون الشّمال جميعاً، فهذا نظيره. وقالوا: شمائلٌ كما قالوا: هجائن. وقالوا: درعٌ دلاصٌ  
وأدرعٌ دلاصٌ، كأنه كجوادٍ وجياد. وقالوا: دلصٌ كقولهم: هجنٌ.

ويدلك على أن دلاصاً وهجاناً جمعٌ لدلاصٍ وهجان، وأنه كجوادٍ وجيادٍ وليس كجنب، قولهم: هجاناتٌ ودلاصان.

فالتشبية دليلٌ في هذا النحو. وأما ما كان مفعلاً فإنه يكسر على مثال مفاعيل كالأسماء، وذلك لأنه شبه بفعولٍ  
حيث كان المذكر والمؤنث فيه سواءً. وفعل ذلك به كما كسر فعولٌ على فعلٍ، فوافق الأسماء. ولا يجمع هذا بالواو  
والنون كما لا يجمع فعولٌ. وذلك قولك: مكثارٌ ومكثير، ومهدارٌ ومهادير، ومقلاتٌ ومقاليث.

وما كان مفعلاً فهو بمنزلة؛ لأنه للمذكر والمؤنث سواءً.

وكذلك مفعيلٌ لأنه للمذكر والمؤنث سواءً.

وأما مفعلاً فنحو: مدعسٌ ومقولٌ، تقول: مداعسٌ ومقاول.

وكذلك المرأة.

وأما مفعيلٌ فحُو: محضيرٌ ومحاضيرٌ ومنشِيرٌ ومَاشِيرٌ. وقالوا: مسكينةٌ شَبَّهتْ بِفقيرةٍ، حيث لم يكن في معنى الإكثار، فصار بمنزلة فقيرٍ وفقيرةٍ. فإن شئت قلت: مسكينون كما تقول فقيرون. وقالوا مساكين كما قالوا: مَاشِيرٌ وقالوا أيضاً: امرأةٌ مسكينةٌ فقاوسه على امرأةٍ جبانٍ، وهي رسولٌ لأن مفعيلاً من هذا النحو الذي يجمع هكذا. وأما ما كان فعلاً فإنه لا يكسّر لأنه تدخله الواو والنون فيستغني بهما ويجمع مؤنثه بالتاء لأن الهاء تدخله، ولم يفعل به ما فعل بفعيلةٍ، ولا بالمدكر ما فعل بفعيلٍ. وكذلك فعالٌ. فأما الفَعَالُ فحُو شَرَّابٌ وقتالٌ.

وأما الفَعَالُ فحُو: الحَسَانُ والكَرَامُ يقولون: شَرَّابون وقتالون، وحَسَانون وكَرَامون. وكرهوا أن يجعلوه كالأسماء حيث وجدوا مندوحة. وقد قالوا: عوارٌ وعواويرٌ، شَبَّهوه بمنفَازٍ ونفاقيزٍ. وذلك أنهم قلماً يصفون به المؤنث، فصار بمنزلة مفعولٍ ومفعيلٍ، ولم يصير بمنزلة فَعَالٍ، وكذلك مفعولٌ. وأما الفَعِيلُ فحُو: الشَّرِيبُ والفَسِّيْقُ تقول: شَرَّيبون وفَسِّيِقون. والمفعول نحو مضروب، تقول: مضروبون. غير أنهم قد قالوا: مكسورٌ ومكاسيرٌ، وملعونٌ وملاعينٌ، ومشنومٌ ومشائيمٌ، ومسلوخةٌ ومسالخٌ، شَبَّهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن، كما فعل ذلك ببعض ما ذكرنا. فأما مجرى الكلام الاكثر فإن يجمع بالواو والنون، والمؤنث بالتاء. وكذلك مفعولٌ ومفعولٌ إلا أنهم قد قالوا: منكرٌ ومناكيرٌ، ومفطرٌ ومفاطرٌ، وموسرٌ ومياسيرٌ. وفعلٌ بمنزلة فعالٍ، وذلك نحو: زمليٌ وجياً يجمع فعلٌ بالواو والنون، وفَعِيلٌ كذلك، وهو زميلٌ. وكذلك أشباه هذا تجمع بالواو والنون مذكرةً، وبالتاء مؤنثةً. وأما مفعولٌ الذي يكون للمؤنث ولا تدخله الهاء فإنه يكسّر. وذلك مطلقٌ ومطافلٌ، ومشدنٌ ومشادنٌ. وقد قالوا على غير القياس: مشادين ومطافيلٌ، شَبَّهوه في التكسير بالمصعود والمسلوب، فلم يجز فيها إلا ما جاز في الأسماء إذ لم يجمعوا بالتاء.

وأما فيعملٌ فبمنزلة فعالٍ، نحو: قِيمٌ وسيّدٌ ويَبِعٌ، يقولون للمدكر يبعون وللمؤنث بيعاتٌ، إلا أنهم قالوا: ميّتٌ وأمواتٌ، شَبَّهوا فيعملٌ بفاعلٍ حين قالوا: شاهدٌ وأشهداءٌ. ومثل ذلك قيلٌ وأقيالٌ، وكيسٌ وأكياسٌ، فلو لم يكن الأصل فيعملٌ لما جمعه بالواو وانون فقالوا: قيلون وكيسون ولينون وميتون، لأنه ما كان من فعلٍ فالتكسير فيه أكثر، وما كان من فيعملٍ فالواو والنون فيه أكثر. ألا ترى أنهم يقولون: صعبٌ وصعابٌ، وخدلٌ وخدالٌ، وفسلٌ وفسالٌ، وقالوا: هينٌ وهينون، ولينٌ ولينون؛ لأن أصله فيعملٌ ولكنه خفف وحذف منه فلو كان قيلٌ وكيسٌ فعلاً لم يكن أصلاً فيعملٌ كان التكسير أغلب.

وقد قالوا: ميّتٌ وأمواتٌ، فشَبَّهوه بذلك. ويقولون للمؤنث أيضاً أمواتٌ، فيوافق المدكر كما وافقه في بعض ما مضى. وستراه أيضاً موافقاً له، كأنه كسّر ميّتٌ. ومثل ذلك: امرأةٌ حيّةٌ وأحياءٌ، ونضوةٌ وأنضاءٌ، ونفضةٌ وأنقاضٌ؛ كأنك كسرت تقضاً، لأنك إذا كسرت فكأن الحرف لا هاء فيه.

وقالوا: هينٌ وأهوناءٌ، فكسروه على أفعلاء كما كسروا فاعلاً على فعلاء ولم يقولوا: هوناءٌ، كراهية الضمة مع الواو فقالوا ذا، كما قالوا: أغنياء حين فروا من غنياء.

وكنضوةٌ نسوةٌ ونسوانٌ؛ كأن الهاء لم تكن في الكلام كأنه كسّر نسوةً. وقالوا: طيبٌ وطيابٌ، وجيدٌ وجيادٌ، كما

قالوا: جياغٌ وتجارٌ. وقالوا: بينٌ وأبيناء، كهينٌ وأهوناء.

وأما ما ألق من بنات الثلاثة بالأربعة فإنه يكسر كما كسر بنات الأربعة وذلك: قسورٌ وقساور، وتوأمٌ وتوأم، أجروه مجرى قشاعم وأجارب. ومثل ذلك: غيلمٌ وغاليم، شبهوه بسملقٍ وسمالق. ولا يمتنع هذا أن تقول فيه إذا عنيت الآدميين قسورون وتوأمون؛ كما أن مؤنثه تدخله الهاء ويجمع بالهاء.

وقد جاء شيء من فيعلٍ في المذكور والمؤنث سواءً، قال الله جلَّ وعزَّ: "وأحيينا به بلدة ميتاً"، وناقاة ربيص. قال الراعي:

وكانَ ربيصها إذا ياسرهما ... كانت موعودة الرجيل ذلولاً

جعلوه بمنزلة سديسٍ وجديدي. وناقاة الربيص: الصعبة.

وأما افعل إذا كان صفةً فإنه يكسر على فعلٍ كما كسروا فعولاً على فعلٍ؛ لأنَّ افعل من الثلاثة وفيه زائدة، كما أنَّ فعولاً فيه زائدة وعدة حروفه كعدة حروف فعول، إلاَّ أنهم لا يتقلون في أفعل في الجمع العين إلا ان يضطر شاعر، وذلك: أحمرٌ وحمراً، وأخضرٌ وخضراً، وأبيضٌ وبييضٌ، وأسودٌ وسوداً. وهو ما بكسر على فعلاين؛ وذلك: حمراً وسودانٌ وبيضانٌ، وشيطانٌ وأدمانٌ.

والمؤنث من هذا يجمع على فعلٍ، وذلك: حمراءٌ وحمراً، وصفراءٌ وصفراً.

وأما الأصغر والأكبر فإنه يكسر على أفاعل. ألا ترى أنك لا تصف به كما تصف بأحمر ونحوه، لا تقول: رجلٌ أصغر ولا رجلٌ أكبر. سمعنا العرب تقول الأصاغرة كما تقول: القشاعمة وصيارفةً، حيث خرج على هذا المثال، فلمَّا لم يتمكن هذا في الصفة كتمكن أحمر أجرى مجرى أجدلٍ وأفكلٍ، كما قالوا: الأباطح والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء. وإن شئت قلت الأصغرون والأكبرون فاجتمع الواو والنون والتكسير ههنا كما اجتمع الفعل والفعالان.

وقالوا: الآخرون ولم يقولوا غيره، كراهية ان يلتبس بجماع آخر، ولأنه خالف أخواته في الصفة فلم تمكن تمكُّنها كما لم تصرف في النكرة. ونظير الأصغرين قوله تعالى: "بالأخسرين أعمالاً".

وأما فعلاين إذا كان صفةً وكانت له فعلى فإنه يكسر على فعالٍ بمحذف الزيادة التي في آخره، كما حذف ألف إناثٍ وألف رباب. وذلك: عجلاين وعجالٌ، وعطشانٍ وعطاشٌ، وغرثانٍ وغرثاءٌ. وكذلك مؤنثه وافقه كما وافق فعيلةً في فعالٍ. وقد كسر على فعالي، وفعالٍ فيه أكثر من فعالي؛ وذلك: سكرانٍ وسكارى، وحيرانٍ وحيارى، وخزيانٍ وخزيا، وغيرانٍ وغيرارى.

وكذلك المؤنث أيضاً، شبهوا فعلاين بقولهم: صحراءٌ وصحارى. وفعلي وفعلي جعلوها كذفري وذفارى، وحبلى وحبالى. وقد يكسرون بعض هذا على فعالي وذلك قول بعضهم: سكارى وعجالى. ومنهم من يقول: عجالى. ولا يجمع بالواو والنون فعلاين كما لا يجمع أفعال، وذلك لأنَّ مؤنثه لم تجيء فيه الهاء على بنائه فيجمع بالهاء، فصار بمنزلة مالا مؤنث فه، نحو فعول.

ولا يجمع مؤنثه بالهاء كما لا يجمع مذكوره بالواو والنون. فكذلك أمر فعلاين وفعلي وأفعالٍ وفعلاء، إلا أن يضطرَّ شاعر.

وقد قالوا في الذي مؤنثه تلحقه الهاء كما قالوا في هذا، فجعلوه مثله. وذلك قولهم: ندمانةٌ وندمانٌ وندامٌ وندامى. وقالوا: خصانةٌ وخصانٌ وخصانٌ. ومن العرب من يقول: خصانٌ فيجريه هلى هذا.

وما يشبه من الأسماء بهذا كما تشبه الصفة بالاسم سرحانٌ وضيعانٌ، وقالوا: سراجٌ وضيعانٌ لأنَّ آخره كآخره،

ولأنه بزنته، فشبّه به. وهم ممّا يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء، وقد بين ذلك فيما مضى، وستراه فيما بقي إن شاء الله.

وإن شئت قات في حمصانٍ: حمصانون، وفي ندمانٍ: ندمانون؛ لأنك تقول: ندماناتٌ وحمصاناتٌ. وإن شئت قلت في عريانٍ: عريانون، فصار بمنزلة قولك: ظريفون وظريفاتٌ؛ لأنّ الهاء ألحقت ببناء التذكير حين أردت بناء التأنيث فلم يغيروا ولم يقولوا في عريانٍ: عراءٌ ولا عرايا، استغنوا بعراة لأنهم ممّا يستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يدخلوه في كلامهم.

وقد يكسرون فعلاً على فعالي لأنه قد يدخل في باب فعلان، فيعني به ما يعني بفعالان. وذلك: رجلٌ عجلٌ، ورجلٌ سكرٌ، وحنذرٌ وحنذاري، وبعيرٌ حبطٌ وإبلٌ حباطى ومثل سكرٍ كسلٌ، يراد به ما يراد بكسلان. ومثله صديٌ وصديان. وقالوا: رجلٌ رجل الشعر وقومٌ رجالي؛ لأنّ فعلاً قد يدخل في هذا الباب. وقالوا: عجلٌ وعجلان. وقال بعضهم: رجلان وامرأةٌ رجلي، وقالوا: رجالٌ كما قالوا: عجالٌ. ويقال: شاةٌ حرمي وشاةٌ حرامٌ وحرامى؛ لأنّ فعلي صفةٌ بمنزلة التي لها فعلان، كأنّ ذا لو قيل في المذكّر قيل: حرمان.

وأما فعلاء فهي بمنزلة فعلة من الصفات، كما كانت فعلي بمنزلة فعلة من الأسماء. وذلك قولك: نساءٌ ونساءواتٌ، وعشراءٌ وعشراواتٌ، ونفاسٌ وعشارٌ، كما قالوا: ربعةٌ وربعاتٌ ورباعٌ، شبهوها بما لأنّ البناء واحد، ولأنّ آخره علامة التأنيث كما أنّ آخره هذا عامة التأنيث. وليس شيء من الصفات آخره علامة التأنيث يمنع من الجمع بالبناء غير فعلاء أفعال، وفعلي فعلان. ووافقن الأسماء كما وافق غيرهن من الصفات الأسماء.

وقالوا: بطحاواتٌ حيث استعملت استعمال الأسماء كما قالوا: صحراواتٌ. ونظير ذلك قولهم: الأباطح ضارع الأسماء. ومن العرب من يقول: نفاسٌ كما تقول: ربابٌ. وقالوا بطحاءٌ وبطاخٌ، كما قالوا: صحفةٌ وصحافٌ، وعطشى وعطاشٌ. وقالوا: برفاءٌ وبراقٌ، كقولهم: شاةٌ حرمي وحرامٌ وحرامى.

وأما فعيلٌ إذا كان في معنى مفعولٍ فهو في المؤنث والمذكّر سواءً وهو بمنزلة فاعول، ولا تجمعه بالواو والنون كما لا يتجمع فاعول؛ لأنّ قصته كقصته وإذا كسّرتَه على فعلي. وذلك: قتيلاً وقتلى، وجريحٌ وجرحى، وعقيرٌ وعقورى، ولديعٌ ولدغى. وسمعننا من العرب من يقول قتلاء يشبّهه بظريف؛ لأنّ البناء والزيادة مثل بناء ظريف وزيادته.

وتقول: شاةٌ ذبيحٌ، كما تقول: ناقةٌ كسيّرٌ. وتقول: هذه ذبيحة فلانٍ وذبيحتك. وذلك أنك لم ترد أن تخبر أنّها قد ذبحت. ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حيّة، فإنّما هي بمنزلة ضحيّة. وتقول: شاةٌ رمى إذا أدت أن تخبر أنّها قد رميت. قالوا: بنس الرميّة الأرنب، إنّما تريد بنس الشيء ممّا يرمى، فهذه بمنزلة الذبيحة.

وقالوا: نعجةٌ نطيحٌ، ويقال: نطيحةٌ، شبهوها بسمينٍ وسمينة.

وأما الذبيحة فيمنزلة القتوبة والحلوبة، وإنّما ترد: هذه ممّا يقتبون، وهذه ممّا يجلبون، فيجوز أن قول: قتوبةٌ ولم تقتب، وركوبةٌ ولم تركب. وكذلك فريسة الأسد، بمنزلة الضحيّة. وكذلك أكيلة السبع. وقاواك رجلٌ حميدٌ وامرأةٌ حميدةٌ، يشبّه بسعيدٍ وسعيدةٍ، ورشيدٍ ورشيدةٍ، حيث كان نحوهما في المعنى وأنفق في البناء، كما قالوا: قتلاءٌ وأسراءٌ، فشبهوهما بظرفاء.

وقالوا: عقيمٌ وعقمٌ، شبهوه بمجددٍ وجددٍ. ولو قيل: إنّما لم تجئ على فعل كما أنّ حزينٌ لم تجئ على حزن لكان مذهباً.

ومثله في أنه جاء على فعل لم يستعمل: مريٌّ ومريّةٌ، لا تقول: مرت وهذا النحو كثيرٌ، وستراه فيما تستقبل إن شاء الله، ومنه ما قد مضى.

وقال الخليل: إنما قالوا: مرضى وهلكى وموتى وجربى وأشباه ذلك لأن ذلك أمر يبتلون به، وأدخلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى. وقد قالوا: هلاكٌ وهالكون، فجاءوا به على قياس هذا البناء وعلى الأصل هذا المعنى. وقد يكسروه على المعنى إذ كان بمنزلة جالسٍ في البناء وفي الفعل. وهو على هذا أكثر في الكلام. ألا ترى أنهم قالوا: دامرٌ ودمارٌ ودامرون، وضامرٌ وضمرٌ ولا يقولون: ضمري. فهذا يجري مجرى هذا، إلا أنهم قد قالوا ما سمعت على هذا المعنى.

ومثل هلاكٍ قولهم: مراضٌ وسقامٌ ولم يقولوا: سقمى، فاجرى الغالب في هذا النحو غير فعلي. وقالوا: رجلٌ وجعٌ وقومٌ وجعى كما قالوا هلكى، وقالوا: وجاعى كما قالوا: حباطى وحذارى، وكما قالوا: بعيرٌ حجاجٌ وإبلٌ حجاجى وقالوا: قومٌ وجاعٌ كما قالوا: بعيرٌ جربٌ وإبلٌ جرابٌ، جعلوها بمنزلة حسنٍ وحسان، فوافق فعلٌ فعلاً هنا كما يوافقها في الأسماء.

وقالوا: أنكادٌ وأبطالٌ فاتفقنا كما اتفقنا في الأسماء. وقالوا: مائقٌ وموقى، وأحمقٌ وحقى، وأنوكٌ ونزكى؛ وذلك لأنهم جعلوه شيئاً فد أصيبوا به في عقولهم كما أصيبوا ببعض ما ذكرنا في أبدانهم. وقالوا: أهوجٌ وهوجٌ، فجاءوا به على القياس، وأنوكٌ ونوكٌ.

وقد قالوا: رجلٌ سكرانٌ وقومٌ يسكرى. ذلك لأنهم جعلوه كالمرضى وقالوا رجالٌ روئى جعلوه بمنزلة سكرى والروئى: الذين قد استقلوا نوماً، فشبهوه بالسكران. وقالوا اللذين قد أثنقهم السفر والوجع روئى أيضاً، والواحد رائبٌ.

وقالوا: زمنٌ وزمى، وهرمٌ وهرمى، وضمنٌ وضمنى، كما قالوا وجعى؛ لأنها بلايا ضربوا بها، فصارت في التكسير لذا المعنى، ككسبرٍ وكسرى ورهيصٍ ورهصى، وحسبرٍ وحسرى. وإن شئت قلت: زمنونٌ وهرمون، كما قلت: هلاكٌ وهالكون.

وقالوا: أسارى، شبهوه بقولهم: كسالى وكسالى. وقالوا: كسلى فشبهوه بأسرى. وقالوا: وجٌ ووجيا كما قالوا: زمنٌ وزمى، فأجروا ذلك على المعنى كما قالوا: يتيمٌ ويتامى، وأيمٌ وأيامى، فأجروه مجرى وجاعى. وقالوا: حذارى لأنه كالحائف. وقالوا: ساقطٌ وسقطى، كما قالوا: مائقٌ وموقى، وفاسدٌ وفسدى.

وليس يجيء في كل هذا على المعنى، لم يقولوا: بخلى ولا سقمى، جاءوا ببناء الجمع على الواحد للمستعمل في الكلام على القياس. وقد جاء منه شيءٌ كثير على فعالى، قالوا: يتامى وأيامى، شبهوه بوجاعى وحباطى، لأنهما مصائب قد ابتلوا بها، فشبهت بالأوجاع حين جاءت على فعلي.

وقالوا: طلحت الناقة وناقاةٌ طليحٌ، شبهوها بحسبرٍ لأنهما قريبة من معناها. وليس ذا بالقياس؛ لأنهما ليستا طلحت، فإنما هي كمريضةٍ وسقيمةٍ، ولكن المعنى أنه فعلٌ ذابها، كما قالوا: زمى. فالحمل على المعنى في هذه الأشياء ليس بالأصل. ولو كان أصلاً لقبح هالكون وزمنون ونحو ذلك.

الجزء الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

## هذا باب بناء الأفعال

التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها

فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فعل يفعل، وفعل يفعل، وفعل يفعل. ويكون المصدر فعلاً، والاسم فاعلاً.

فأما فعل يفعل ومصدره فقتل يقتل قتلاً، والاسم قاتل؛ وخلقه يخلقه خلقاً، والاسم خالق؛ ودقه يدقه دقاً، والاسم داق.

وأما فعل يفعل فتحو: ضرب يضرب ضرباً وهو ضارب؛ وحبس يحبس حبساً، وهو حابس.

وأما فعل يفعل ومصدره والاسم فتحو: حسه يلحسه لحساً وهو لاحس، ولقمه يلقمه لقمماً وهو لاقم، وشربه يشربه شرباً وهو شارب، وملجه يملجه ملجاً وهو ما لج.

وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فعول. وذلك: لزمه يلزمه لزوماً، ونهكه ينهكه نهوكاً، ووردت وروداً، وجحدته جحوداً، شبهوه بجلوساً، وقعد يقعد قعوداً، وركن يركن ركوناً، لأن بناء الفعل واحد.

وقد جاء مصدر فعل يفعل وفعل يفعل على فعل، وذلك: حلبها يحلبها حلباً، وطردها يطردها طرداً، وسرق يسرق سرقاً.

وقد جاء المصدر أيضاً على فعل، وذلك: خنقه يخنقه خنقاً، وكذب يكذب كذباً، وقالوا: كذاباً، جاءوا به على

فعل، كما جاء على فعول. ومثله حرمه يحرمه حرماً، وسرقه يسرقه سرقاً. وقالوا: عمله يعمله عملاً، فجاء على فعل كما جاء السرق والطلب. ومع ذا أن بناء فعله كبناء فعل الفزع ونحوه، فشبّه به.

وقد جاء من مصادر ما ذكرنا على فعل، وذلك نحو: الشرب والشغل. وقد جاء على فعل نحو: فعله فعلاً، ونظيره: قاله قياً. وقالوا: سخطه سخطاً، شبهوه بالغضب حين اتفق البناء وكان المعنى نحواً منه، يدل ذلك ساخطٌ وسخطته أنه مدخل في باب الأعمال التي ترى وتسمع، وهو موقعه بغيره.

وقالوا: وددته وداً، مثل شربته شرباً. وقالوا: ذكرته ذكراً كحفظته حفظاً.

وقالوا: ذكراً كما قالوا شرباً.

وقد جاء شيء من هذه الأشياء المتعدية التي هي على فاعل على فعيل، حين لم يريدوا به الفعل، شبهوه بظريف ونحوه، قالوا: ضرب قداح، وصرم للصارم. والضرب: الذي يضرب بالقداح بينهم.

وقال طريف بن تميم العنبري:

أو كلما وردت عكاظ قبيلة ... بعثوا إلي عريفهم يتوسم

يريد: عارفهم.

وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فعال كما جاء على فعول، وذلك نحو: كذبت كذاباً، وكتبته كتاباً، وحببته حجاباً، وبعض العرب يقول: كتباً على القياس. ونظيره: سقته سيقاً، ونكحها نكاحاً، وسفدها سفاداً. وقالوا: قرعها قرعاً.

وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فعلا، وذلك نحو: حرمه يحرمه حرماناً، ووجد الشيء يجده وجداناً. ومثله أتيته آتياً، وقد قالوا: أتياً على القياس.

وقالوا: لقيه لقياناً، وعرفه عرفاناً. وثل هذا: رثمه رثماناً وقالوا: رأماً.

وقالوا: حسبته حسبانا، ورضيته رضواناً. وقد قالوا: سمعته سماعاً، فجاء على فعال كما جاء على فعول في لزمته لزوماً.

وقالوا: غشيته غشياناً، كما كان الحرمان ونحوه.

وقد جاء على فعال نحو الشكران والغفران. وقالوا: الشكور كما قالوا: الجحود. فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه. وقالوا: الكفر كالشغل، وقالوا: سألته سؤالاً، فجاءوا به على فعال كما جاءوا بفعال.

وقالوا: نكيت العدو نكاية، وحميته حماية، وقالوا: حمياً على القياس. وقالوا: حميت المريض حميةً كما قالوا: نشدته نشدةً. وقالوا: الفعلة نحو الرحمة واللقىة. ونظيرها: خلته خيلة. وقالوا: نصح نصيحة، وقالوا: غلبه غلبةً كما قالوا: نمتةً، وقالوا: الغلب كما قالوا: السرقة. وقالوا: ضربها القحل ضرباً كالنكاح، والقياس ضرباً، ولا يقولونه كما لا يقولون نكحاً وهو القياس.

وقالوا: دفعها دفعا كالقرقع، وذقتها ذقظاً، وهو النكاح ونحوه من باب المباحة.

وقالوا: سرقةً كما قالوا: فطنةً.

وقالوا: لويته حقه ليانا على فعالين، وقالوا: رحمته رحمةً كالغلبة.

وأما كل عمل لم يتعد إلى منصوب. فإنه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدى، ويكون الاسم فاعلاً والمصدر يكون فعولاً، وذلك نحو: قعد قعوداً وهو قاعد، وجلس جلوساً وهو جالس، وسكت سكوتاً وهو ساكت، وثبت ثبوتاً وهو ثابت، وذهب ذهباً وهو ذاهب. وقالوا: النهاب والثبات، فبنوه على فعال كما بنوه على فعول، والفعول فيه أكثر. وقالوا: ركن يركن ركوناً وهو راكن.

وقد قالوا في بعض مصادر هذا فجاء به على فعل كما جاءوا ببعض مصادر الأول على فعول، وذلك قولك: سكت يسكت سكتاً، وهدأ الليل يهدأ هدهأً، وعجز عجزاً، وحرد يحرد حرداً وهو حارذ. وقولهم فاعلٌ يدلُّك على أنهم إنما جعلوه من هذا الباب وتخفيفهم الحرد.

وقالوا: لبث لبثاً فجعلوه بمنزلة عمل عملاً وهو لا بئ، يدلُّك على أنه من هذا الباب. وقالوا: مكث يمكث مكوثاً، كما قالوا: قعد يقعد قعوداً، وقال بعضهم: مكث، شبهوه بظرف لأنه فعل لا يتعدى كما أن هذا فعل لا يتعدى، وقالوا: المكث كما قالوا: الشغل وكما قالوا: القبح، إذ كان بناء الفعل واحداً.

وقال بعض العرب: مجن مجن مجناً، كما قالوا: الشغل. وقالوا: فسق فسقاً كما قالوا فعل فعلاً، وقالوا: حلف حلفاً كما قالوا: سرق سرقاً.

وأما دخلته دخولاً وولجته ولوجاً فإنما هي ولجت فيه ودخلت فيه؛ ولكنه ألقى في استخفافاً كما قالوا: نبئت زيداً، وإنما يريد نبئت عن زيد.

ومثل الحارد والحرد: حميت الشمس تحمي حمياً، وهي حامية.

وقالوا: لعب يلعب لعباً، وضحك يضحك ضحكاً كما قالوا الحلف.

وقالوا: حج حجاً كما قالوا: ذكر ذكراً.

وقد جاء بعضه على فعال كما جاء على فعال وفعول، قالوا: نعس نعاساً، وعطس عطاساً، ومزح مزاحاً.

وأما السكات فهو داءٌ كما قالوا: العطاس. فهذه الأشياء لا تكون حتى تريد الداء، جعل كالنحاز والسهام، وهما داءان، وأشباههما.

وقالوا: عمرت الدار عمارةً، فأنفرا كما قالوا: النكابة، وكما قالوا: قصرت الثوب قصارة حسنة.  
وأما الوكالة والوصاية والجرابية ونحوهن فإنما شبهن بالولاية لأن معانها بالشيء. وعليه الخلافة والإمارة  
والنكابة، والعرافة، وإنما أردت أن تخبر بالولاية.  
ومثل ذلك الإيالة، والعياسة والسياسة. وقد قالوا: العوس.  
كما أنك قد تجيء ببعض ما يكون من داءٍ على غير فعالٍ وبابه فعالٌ، كما قالوا: الحبط، والحج، والعدة. وهذا  
النحو كثير.  
وقالوا: التجارة والحيطة والقصابة، وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة التي يليها، فصار بمنزلة الوكالة. وكذلك  
السعاية، إنما أخبر بولايته كأنه جعله الأمر الذي يقوم به.  
وقالوا: فطنةٌ كما قالوا: سرقةً.  
وقالوا: رجح رجاحاً، كما قالوا: الشكران والرضوان.  
وقالوا في أشياء قرب بعضها من بعض فجاءوا به على فعالٍ، وذلك نحو الصراف في الشاء، لأنه هياجٌ، فشبه به كما  
شبه ما ذكرنا بالولاية، لأن هذا الأصل كما أن ذاك هو الأصل.  
ومثله الهباب والقراع، لأنه يهيج فيذكر. وقالوا: الضبعة كما قالوا: العوس.  
وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فعالٍ، وذلك: الصرام والجزاز، والجداد، والقطاع، والحصاد.  
وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان فيه فعالٌ وفعالٌ، فإذا أرادوا الفعل على فعلت قالوا: حصدته حصداً، وقطعته  
قطعاً، وإنما تريد العمل لا انتهاء الغاية. وكذلك الجز ونحوه.  
ومما تقاربت معانيه فجاءوا به على مثال واحد نحو الفرار والشراد والشماس والنفار والطماح، وهذا كله مباحة،  
والضراح إذا رحمت برجلها. يقال رحمت وضرحت، فقالوا: الضراح شبهوه بذلك. وقالوا: الشباب، شبهوه  
بالشماس.  
وقالوا: النفور والشموس، والشوب والشيب، من شب الفرس.  
وقالوا: الخراط كما قالوا: الشراد والشماس، وقالوا: الخلاء والحران. والخلاء: مصدر من خلأت الناقة أي حرنت.  
وقد قالوا: خلاءٌ لأن هذا فرق وتباعداً.  
والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء،  
وذلك نحو: النفور، والشوب والشب، فدخل هذا في ذا الباب كما دخل الفعول في فعلته، والفعل في فعلت.  
وقالوا: العضاض شبهوه بالحران والشباب، ولم يريدوا به المصدر من فعلته فعلاً. ونظير هذا فيما تقاربت معانيه  
قولهم: جعلته رفاتاً وجزاداً. ومثله الحطام والفضاض والفتات. فجاء هذا على مثال واحد حين تقاربت معانيه.  
ومثل هذا ما يكون معناه نحو معنى الفضالة، وذلك نحو القلامة، والقوارة، والقراضة، والنفاية، والحسالة،  
والكساحة، والجرامة وهو ما يصرم من النخل، والختالة. فجاء هذا على بناء واحد لما تقاربت معانيه.  
ونحوه مما ذكرنا: العمالة والخباسة، وإنما هو جزء ما فعلت، والظلامة نحوها.  
ونحو من ذا: الكظة والملاة والبطنة ونحو هذا، لأنه في شيء واحد.  
وأما الوسم فإنه يجيء على فعالٍ، نحو: الخباط والعلاط والعراض والجناب والكشاح. فالأثر يكون على فعالٍ  
والعمل يكون فعلاً، كقولهم: وسمت وسمماً، وخبطت البعير خبطاً، وكشحتته كشحاً. وأما المشط والدلو والخطاف  
فإنما أرادوا صورة هذه الأشياء إنما وسمت به، كأنه قال: عليها صورة الدلو.

وقد جاء على غير فعال، نحو القرمة والجرف، اكتفوا بالعمل، يعني المصدر والفعلة فأوقعوها على الأثر. الخباط على الوجه، والعلاط والعراض على العنق، والجناب على الجنب، والكشاح على الكشح.

ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النزوان، والنقران؛ وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع. ومثله العسلان والرتكان.

وقد جاء على فعال نحو النزاء والقماص، كما جاء عليه الصوت نحو الصراخ والنباح، لأن الصوت قد تكلف فيه من نفسه ما تكلف من نفسه في النزوان ونحوه. وقالوا: النزو والنقر، كما قالوا: السكت والقفز والعجز، لأن بناء الفعل واحد لا يتعدى كما أن هذا لا يتعدى.

ومثل هذا الغليان، لأنه زعزعة وتحرك. ومثله الغنيان، لأنه تحيش نفسه وتثور. ومثله الخطران واللمعان، لأن هذا اضطراب وتحرك. ومثل ذلك اللهبان والصخدان، والوهجان، لأنه تحرك الحر وثورره، فإنما هو بمنزلة الغليان.

وقالوا: وجب قلبه وجيبان ووجف وجيفاً، ورسم البعير رسيماً، فجاء على فعيل كما جاء على فعال، وكما جاء فعيل في الصوت كما جاء فعال. وذلك نحو الهدير، والضحيح، والقليخ، والصهيل، والنهيق، والشحيح، فقالوا: قلع البعير يقلخ قليخاً، وهو الهدير.

وأكثر ما يكون الفعلان في هذا الضرب، ولا يجيء فعله يتعدى الفاعل، إلا أن يشذ شيء، نحو: شنتته شنتناً.

وقالوا: اللمع والخطر، كما قالوا: الهدر. فما جاء منه على فعل فقد جاء على الأصل وسلموه عليه.

وقد جاءوا بالفعالين في أشياء تقاربت. وذلك: الطوفان، والدوران، والجولان. شبهوا هذا حيث كان قلباً وتصرفاً بالغليان والغنيان، لأن الغليان أيضاً تقلب ما في القدر وتصرفه.

وقد قالوا: الجول والغلي، فجاءوا به على الأصل.

وقالوا: الحيدان والميلان فأدخلوا الفعلان في هذا كما أن ما ذكرناه من المصادر قد دخل بعضها على بعض.

وهذه الأشياء لا تضبط بقياس ولا بأمر أحكم من هذا. وهكذا مأخذ الخليل.

وقالوا: وثب وثباً ووثوباً، كما قالوا: هدأ هدأً وهدوءاً. وقالوا: رقص رقصاً، كما قالوا: طلب طلباً. ومثله خب يحب حبياً. وقالوا: حبيباً كما قالوا: النميل والصهيل.

وقد جاء شيء من الصوت على الفعلة، نحو الرزمة، والجلية، والخدمة والوحاة.

وقالوا: الطيران كما قالوا: النزوان. وقالوا: نفيان المطر، شبهوه بالطيران لأنه ينفي بجناحيه، فالسحاب تنفيه أول شيء رشاً أو برداً. ونفيان الريح أيضاً: التراب. وتنفي المطر: تصرفه كما يتصرف التراب.

ومما جاءت مصادره على مثال لتقارب المعاني قولك: ينست يأساً ويأساً وسئمت سأمًا وسأمًا، وزهدت زهداً وزهادة. فإنما جملة هذا لترك الشيء. وجاءت الأسماء على فاعل لأنها جعلت من باب شربت وركبت.

وقالوا: زهد كما قالوا: ذهب، وقالوا: الزهد كما قالوا: المكث.

وجاء أيضاً ما كان من الترك والانتهاه على فعل يفعل فعلاً، وجاء الاسم على فعل. وذلك أجم يأجم أجمًا وهو أجم، وسنق يسنق سنقًا وهو سنق، وغرض يغرض غرضًا وهو غرض.

وجاءوا بضد الزهد والغرض على بناء الغرض، وذلك هوى يهوى هوى وهو هوى.

وقالوا: قنع يقنع قناعة، كما قالوا: زهد يزهد زهادة. وقالوا قانع، كما قالوا: زاهد، وقنع كما قالوا: غرض، لأن بناء الفعل واحد، وأنه ضد ترك الشيء.

ومثل هذا في التقارب بطن يبطن بطناً وهو بطينٌ و بطنٌ، وتبن تبناً وهو تبن، وثل يشمل ثملاً وهو ثملٌ. وقالوا: طبن يطبن طبناً وهو طبنٌ.  
باب ما جاء من الأدواء

على مثال وجع يوجع وجعاً وهو وجع، لتقارب المعاني وذلك: حبط يحبط حبطاً وهو حبطٌ، وحبج يحبج حبجاً وهو حبجٌ.

وقد يجيء الاسم فِعْلاً نحو مرض يمرض مرضاً وهو مريضٌ. وقالوا: سقم يسقم سقماً وهو سقيمٌ، وقال بعض العرب: سقم، كما قالوا: كرم كرمًا وهو كريمٌ، وعسر عسراً وهو عسيرٌ. وقالوا: السقم كما قالوا: الحزن. وقالوا: حزن حزناً وهو حزينٌ، جعلوه بمنزلة المرض لأنه داء. وقالوا: الحزن كما قالوا: السقم وقالوا في مثل وجع يوجع في بناء الفعل والمصدر وقرب المعنى: وجل يوجل وجلاً وهو وجلٌ.  
ومثله من بنات الياء ردى يردى ردىً وهو ردىٌ، ولوى يلوى لوىً وهو لوىٌ، ووجى يوجى وجىً وهو وجٌ، وعمى قلبه يعمى عمىً وهو عمٌ. إنما جعله بلاءً أصاب قلبه.

وجاء ما كان من الذعر والخوف على هذا المثال، لأنه داء قد وصل إلى فؤاده كما وصل ما ذكرنا إلى بدنه، وذلك قولك: فزعت فزعاً وهو فزعٌ، وفرق يفرق فرقاً وهو فرقٌ، ووجل يوجل وجلاً وهو وجلٌ، ووجر وجرأ وهو وجرأ. وقالوا: أوجر فأدخلوا أفعل ههنا على فعل لأن فعلاً وأفعل قد يجتمعان، كما يجتمع فعلاً وفعلٌ. وذلك قولك: شعثٌ وأشعثٌ، وحذبٌ وأحذبٌ، وجربٌ وأجربٌ. وهما في المعنى نحو من الوجيه.  
وقالوا: كدرٌ وأكدر، وحقٌ وأحق، وقعسٌ وأقعس. فأفعل دخل في هذا الباب كما دخل فعلٌ في أخشن وأكدر، وكما دخل فعلٌ في باب فعلاً.  
ويقولون: خشنٌ وأخشن.

واعلم أن فرقته وفزعته إنما معناهما فرقت منه، ولكنهم حذفوا منه كما قالوا: أمرتك الخير، وإنما يريدون بالخير. وقالوا: خشيته خشيةٌ وهو خاشٍ، كما قالوا: رحم وهو راحمٌ فلم يجيئوا باللفظ كلفظ ما معناه، ولكن جاءوا بالمصدر والاسم على ما بناء فعله كبناء فعله.

وجاءوا بضد ما ذكرنا على بنائه. قالوا: أشر يأشر أشراً وهو أشرٌ، وبطر يبطر بطراً وهو بطرٌ، وفرح يفرح فرحاً وهو فرحٌ، وجذل يجذل جذلاً وهو جذلٌ. وقالوا: جذلان، كما قالوا: كسلانٌ وكسلٌ، وسكرانٌ وسكرٌ.  
وقالوا: نشط ينشط وهو نشيطٌ، كما قالوا: الحزين. وقالوا: النشاط، كما قالوا: السقام. وجعلوا السقام والسقيم كالجمال والجميل.

وقالوا: سهك يسهك سهكاً وهو سهكٌ، وقنم قنماً وهو قنمٌ، جعلوه كالداء لأنه عيبٌ. وقالوا: قنةٌ وسهكةٌ. وقالوا: عقرت عقراً، كما قالوا: سقمت سقماً. وقالوا: عاقرٌ كما قالوا: ماكثٌ.

وقالوا: خط خطاً وهو خطٌ، في ضد القنم. والقنم: السهك.

وقد جاء على فعل يفعل وهو فعلٌ وهو فعلٌ أشياء تقاربت معانيها، لأن جملتها هييج. وذلك قولهم: أرج يارج أرجاً وهو أرجٌ، وإنما أراد تحرك الريح وسطوعها. وحس يحس حساً وهو حسٌ، وذلك حين يهيج ويغضب. وقالوا: أحس كما قالوا: أوجر، وصار أفعل ههنا بمنزلة فعلاً وغضبان.

وقد يدخل أفعل على فعلاً كما دخل فعلٌ عليهما فلا يفارقهما في بناء الفعل والمصدر كثيراً، ولشبهه فعلاً بمؤنث أفعل. وقد بينا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف.

وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون: رجلٌ أهيم وهيمان، يريدون شيئاً واحداً وهو العطشان.  
وقالوا: سلس يسلس سلساً وهو سلسٌ، وقلق يقلق قلقاً وهو قلقٌ، ونزق ينزق نزقاً وهو نزقٌ، جعلوا هذا حيث  
كان خفةً وتحركاً مثل الحمس والأرج.  
ومثله: غلق يغلق غلقاً، لأنه طيشٌ وخفةٌ. وكذلك الغلق في غير الأناسي لأنه قد خف من مكانه.  
وقد بنوا أشياء على فعل يفعل فعلاً وهو فعلٌ، لتقاربها في المعنى، وذلك ما تعذر عليك ولم يسهل. وذلك: عسر  
يعسر عسراً وهو عسرٌ، وشكس يشكس شكساً وهو شكسٌ. وقالوا: الشكاسة، كما قالوا: السقامة. وقالوا: لقس  
يلقس لقساً وهو لقسٌ، ولحز يلحز لحزاً وهو لحزٌ. فلما صارت هذه الأشياء مكروهةً عندهم صارت بمنزلة  
الأوجاع، وصار بمنزلة ما رموا به من الأدواء.  
وقد قالوا: عسر الأمر وهو عسيرٌ، كما قالوا: سقم وهو سقيمٌ. وقالوا: نكد ينكد نكداً وهو نكدٌ، وقالوا: أنكد  
كما قالوا: أجرب وجربٌ. وقالوا: لحج يلحج لحجاً وهو لحجٌ، لأن معناه قريبٌ من معنى العسر.  
باب فعالان ومصدره وفعله

## كتاب : الكتاب

المؤلف : سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

أما ما كان من الجوع والعطش فإنه أكثر ما يبنى في الأسماء على فعلان ويكون المصدر الفعل، ويكون الفعل على فعل يفعل. وذلك نحو: ظمىء يظماً ظمأ وهو ظمآن، وعطش يعطش عطشاً وهو عطشان، وصدى يصدى صدًى وهو صديان. وقالوا: الظماءة كما قالوا: السقامة، لأن المعين قريب، كلاهما ضررٌ على النفس وأذى لها. وغرث يغرث غرثاً وهو غرثان، وعله يعله علهاً وهو علهان، وهو شدة الغرث والحرص على الأكل. وتقول: عله كما تقول: عجل، ومع هذا قرب معناه من وجع. وقالوا: طوى يطوى طوىً وهو طيان. وبعض العرب يقول: الطوى فيبينه على فعل، لأن زنة فعلٍ وفعلٍ شيء واحد، وليس بينهما إلا كسرة الأول. وصد ما ذكرنا يجيء على ما ذكرنا، قالوا: شبع يشبع شبعاً وهو شعبان، كسروا الشبع كما قالوا: الطوى، وشبهوه بالكبر والسمن حيث كان بناء الفعل واحداً. وقالوا: روى يروى رياً وهو ريان، فأدخلوا الفعل في هذه المصادر كما أدخلوا الفعل فيها حين قالوا: السكر. ومثله خزريان وهو الخزي للمصدر، وقالوا: الخزي في المصدر كما قالوا: العطش، اتفقت المصادر كاتفاق بناء الفعل والاسم. وقد جاء شيءٌ من هذا على خرج يخرج، قالوا: سغب يسغب سغباً وهو ساغب، كما قالوا: سلف يسفل سفلاً وهو سافل. ومثله جاع يجوع جوعاً وهو جائع، وناع ينوع نوعاً وهو نائع. وقالوا: جوعان فأدخلوها ههنا على فاعل لأن معناه غرثان. ومثل ذلك أيضاً من العطش: هام يهيم هيماً وهو هائم، لأن معناه عطشان. ومثل هذا قولهم: ساغبٌ وسغابٌ، وجائعٌ وجياعٌ، وهائمٌ وهيامٌ، لما كان المعنى معنى غرثا وعطاش بني على فعال كما أدخل قوم عليه فعلان إذ كان المعنى معنى غرثا وعطاش. وقالوا: سكر يسكر سكرًا وسكرًا، وقالوا: سكران، لما كان من الامتلاء جعلوه بمنزلة شعبان. ومثل ذلك مآلن. وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون: ملئت من الطعام، كما يقولون: شبعت وسكرت. وقالوا: قدحٌ نصفان وجمجمةٌ نصفى، وقدحٌ قربان وجمجمةٌ قربى، جعلوا ذلك بمنزلة المآلن لأن ذلك معناه معنى الامتلاء، لأن النصف قد امتلأ والقربان ممتلىءٌ أيضاً إلى حيث بلغ. ولم نسمعهم قالوا: قرب ولا نصف، اكتفوا بقارب ونصف، ولكنهم جاءوا به كأهم يقولون: قرب ونصف، كما قالوا: مذاكبر ولم يقولوا: مذاكبر ولا مذاكراً، وكما قالوا: أعزلٌ وعزلٌ ولم يقولوا: أعازل. وقالوا: رجلٌ شههوان وشهوى لأنه بمنزلة الغرثان والغرثى. وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون: شهيت شهوةً، فجاءوا بالمصدر على فعلة، كما قالوا: حرت تحار حيرةً وهو حيران. وقد جاء فعلان وفعلى في غير هذا الباب: قالوا خزريان وخزيا، ورجلان ورجلى، وقالوا عجلان وعجلى. وقد دخل في هذا الباب فاعلٌ كما دخل فعلٌ فشبهوه، بسخط يسخط سخطاً وهو ساخط، كما شبهوا فعلٌ يفزع فزعا وهو فزعٌ؛ وذلك قولهم، نادماً وراجلٌ وصادٍ. وقالوا: غضبان وغضبي، وقالوا: غضب يغضب غضباً، جعلوه كعطش يعطش عطشاً وهو عطشان، لأن الغضب يكون في جوفه كما يكون العطش.

وقالوا: ملآنةٌ، شبهوه بخصاصةٍ وندمانةٍ.

وقالوا: ثكل يثكل ثكلاً، وهو ثكلان وثكلى، جعلوه كالعطش، لأنه حرارةٌ في الجوف.  
ومثله هفان وهفى، وهف يلهف هفأً. وقالوا: حزنان وحزنى، لأنه غمٌ في جوفه وهو كالثكل، لأن الثكل من الحزن.  
والندمان مثله ونلمى.

وأما جربان وجربى فإنه لما كان بلاءً أصيبوا به بنوه على هذا كما بنوه على أفعل وفعلاء، نحو أجرب وجرباء.  
وقالوا: عبرت تعبر عبراً، وهي عبرى مثل ثكلى، فالثكل مثل السكر، والعبر مثل العطش. وقالوا: عبرى ما قالوا:  
ثكلى.

وأما ما كان من هذا من بنات الياء والواو التي هي عينٌ فإنما تحيء على فعل يفعل معتلةٌ لا على الأصل؛ وذلك  
عمت تعام عتمةٌ، وهو عيمان وهي عيمى، جعلوه كالعطش، وهو الذي يشتهي اللبن كما يشتهي ذلك الشراب،  
وجاءوا بالمصدر على فعلةٍ لأنه كان في الأصل على فعلٍ كما كان العطش ونحوه على فعلٍ، وكلنهم أسكنوا الياء  
وأما توها كما فعلوا ذلك في الفعل، فكأن الماء عوضٌ من الحركة.  
ومثل ذلك: غرت تغار غيرةٌ وهو في المعنى كالغضبان. وقالوا: حرت تحار حيرةٌ، وهو حيران وهي حيرى، هو في  
المعنى كالسكران لأن كليهما مرتجٌ عليه.

باب ما يبني على أفعل

أما الألوان فإنما تبنى على أفعل، ويكون الفعل على فعل يفعل، والمصدر على فعلةٍ أكثر. وربما جاء الفعل على فعل  
يفعل، وذلك قولك: آدم يأدم أدمه، ومن العرب من يقول: آدم يأدم أدمه، وشهب يشهب شهبه، وقهب يقهب  
قهبه، وكهب يكهب كهبه. وقالوا: كهب يكهب كهبه، وشهب يشهب شهبه.  
وقالوا: صدى يصدأ صدأه، وقالوا: أيضاً صدأ، كما قالوا: الغبس. والأغبس: البعير الذي يضرب إلى البياض.  
وقالوا: الغبسة كما قالوا: الحمرة.

واعلم أنهم يبنون الفعل منه على افعال، نحو اشهاب وادهام وايدام. فهذا لا يكاد ينكسر في الألوان. وإن قلت  
فيها: فعل يفعل أو فعل يفعل.

وقد يستغنى بافعال عن فعل وفعل وذلك نحو ارزاق، واخضر واصفار، واحمار، واشراب، وابياض، واسواد.  
واسود وابيض واخضر واحمر واصفر أكثر في كلامهم، لأنه كثر فحذفوه والأصل ذلك.  
وقالوا: الصهوبة، فشبهوا ذلك بأرعن والرعونة.

وقالوا: البياض والسواد، كما قالوا: الصباح والمساء، لأنهما لونان بمنزلةٍهما، لأن المساء سوادٌ والصباح وضجٌ.  
وقد جاء شتى من الألوان على فعل، قالوا: جون ووردٌ، وجاعوا بالمصدر على مصدر بناء أفعل إذ كان المعنى واحداً  
- يعني اللون - وذلك قولهم: الوردة والجونة.

وقد جاء شيء منه على فاعيل، وذلك خصيفٌ، وقالوا: أخصف وهو أقيس. والخصيف: سوادٌ إلى الخضرة. وقد يبني  
على أفعل ويكون الفعل على فعل يفعل والمصدر فعلٌ، وذلك ما كان داءً أو عيباً، لأن العيب نحو الداء، ففعلوا  
ذلك كما قالوا: أجرب وأنكد. وذلك قولهم: عور يعور عوراً وهو أعور، وأدر يأدر أدرأً وهو آدر، وشتر يشتر  
شترأً وهو أشتر، وحن يحن حنباً وهو أحن يصلح صلحاً وهو أصلع. وقالوا: رجلٌ أجذم وأقطع، وكان هذا  
على قطع وجذم وان لم يتكلم به، كما يقولون شتر وأشتر وشترت عينه. فكذلك قطعت يده وجذمت يده. وقد  
يقال لموضع القطع: القطعة والقطعة والجذمة والجذمة، والصلعة والصلعة للموضع. وقالوا: امرأةٌ سهاء ورجلٌ أسته

فجاءوا به على بناء ضده، وهو قولهم: رجل أرسح ورسحاء، وأخرم وخرماء وهو الخرم، كما قال بعضهم: أهضم وهضماء وهو الهضم.

وقالوا: أغلب أذرب، والأغلب: العظيم الرقية، والأزبر: العظيم الزبرة، وهو موضع الكاهل على الكتفين. فجاءوا بهذا النحو على أفعل كما جاء على أفعل ما يكرهون.

وقالوا: آذن وأذناء كما قالوا: سكاء. وقالوا: أخلق وألمس وأجرد، كما قالوا: أخشن، فجاءوا بضده على بنائه. وقالوا: الخشنة كما قالوا: الحمرة، وقالوا: الخشونة كما قالوا: الصهوبة.

واعلم أن مؤنث كل أفعل صفة فعلاء، وهي تجري في المصدر والفعل مجرى أفعل، وقالوا: مال يميل وهو مائلٌ وأميل، فلم يجيئوا به على مال يميل وإنما وجه فعل من أميل ميل، كما قالوا: في الأصيد: صيد يصيد صيداً.

وقالوا: شاب يشيب كما قالوا: شاخ يشيخ، وقالوا: أشيب كما قالوا: أشمط، فجاءوا بالاسم على بناء ما معناه كمعناه، وبالفعل على ما هو نحوه أيضاً في المعنى.

وقالوا: أشعر، كما قالوا: أجرد للذي لا شعر عليه، وقالوا: أذب كما قالوا: أشعر. فالأجرد بمنزلة الأرسح.

وقالوا: هوج يهوج هوجاً وهو أهوج، كما قالوا: ثول يثول ثولاً وأثول، وهو الجنون.

باب أيضاً في الخصال

التي تكون في الأشياء

أما ما كان حسناً أو قبيحاً فإنه مما يبني فعله على فعل يفعل؛ ويكون المصدر فعلاً وفعالةً وفعلاً، وذلك قولك: قبح يقبح قباحةً، وبعضهم يقول قيوحةً، فبناءه على فعولةٍ كما بناه على فعالةٍ. ووسم يوسم وسامةً، وقال بعضهم: وساماً فلم يؤنث، كما قالوا: السقام والسقامة. ومثل ذلك جعل جمالاً.

وتجيء الأسماء على فعيل، وذلك: قبيحٌ، ووسيمٌ، وجميلٌ، وشقيحٌ، ودميمٌ.

وقالوا: حسنٌ فبنوه على فعل، كما قالوا بطلٌ. ورجلٌ قدمٌ وامرأةٌ قدمةٌ، يعني أن لها قلماً في الخبر، فلم يجيئوا به على مثال جريء وشجاع، وكميٌّ، وشديد.

وأما الفعل من هذه المصادر فحجوا: الحسن والقبح، والفعالة أكثر.

وقالوا: نضر وجهه ينضر، فبنوه على فعل يفعل مثل خرج يخرج، لأن هذا فعل لا يتعدك إلى غيرك كما أن هذا فعلٌ لا يتعدك إلى غيرك.

وقالوا: ناضر كما قالوا: نضر. وقالوا: نضيرٌ كما قالوا وسيمٌ، فبنوه بناء ما هو نحوه في المعنى، وقالوا: نضرٌ كما قالوا حسن، غلا أن هذا مسكن الأوسط.

وقالوا: ضخمٌ ولم يقولوا: ضخيمٌ كما قالوا: عظيمٌ.

وقالوا: النضارة كما قالوا الوسامة.

ومثل الحسن: السيط، والقطط.

وقالوا: سبط سباطةً وسبوطاً.

ومثل النضر الجعد.

وقالوا: رجلٌ سبطٌ، كما بنوه على فعل.

وقالوا: ملح ملاحهٌ ومليحٌ، وسمح سماحةً وسمحٌ.

وقالوا: سميحٌ كسبيحٌ.

وقالوا: بهو يبهو بهاءً وبهيّ، كجمل جمالاً وهو جميلٌ.

وقالوا: شنع شناعةً وهو شنيع.

وقالوا: أشنع، فادخلوا أفعّل في هذا إذ كان خصلةً فيه كاللون.

وقالوا: شنيعٌ كما قالوا خصيف، فأدخلوه على أفعّل.

وقالوا: نظف نظافةً ونظيفٌ، كصبح صباحةً وصبيحٌ.

وقالوا: طهر طهراً وطهارةً وطاهرٌ، كمكث مكثاً وماكثٌ.

قال: هذيلٌ تقول: سميحٌ ونذيلٌ، أي نذلٌ وسميحٌ.

وقالوا: طهرت المرأة كما قالوا: طمشت، أدخلوها في باب جلست ومكثت؛ لأن مكثت نحو جلست في المعنى.

وما كان من الصغر والكبر فهو نحو من هذا، قالوا: عظم عظاماً وهو عظيمٌ، ونبل نبالةً وهو نبيلٌ، وصغر صغارةً

وهو صغيرٌ، وقدم قدامةً وهو قديمٌ.

وقد يجيء المصدر على فعلٍ، وذلك قولك: الصغر والكبر، والقدم، والعظم، والضخم.

وقد يبنون الاسم على فعلٍ، وذلك نحو ضخم، وفخم، وعبل. وجهم نحو من هذا.

وقد يجيء المصدر على فعولةٍ كما قالوا القبوحة، وذلك قولهم: الجهومة والملوحة والبحوحة.

وقالوا: كثر كثارةً وهو كثيرٌ، وقالوا الكثرة: فبنوه على الفعلة، والكثير نحو من العظيم في المعنى إلا أن هذا في

العدد.

وقد يقال للإنسان قليلٌ كما يقال قصيرٌ، فقد وافق ضده وهو العظيم، ألا ترى أن ضد العظيم الصغير وضد القليل

الكثير، فقد وافق ضد الكثير ضد العظيم في البناء. فهذا يدل على أنه نحو الطويل والقصير، ونحو العظيم

والصغير.

والطول في البناء كالتقبح، وهو نحوه في المعنى، لأنه زيادةٌ ونقصانٌ.

وقالوا: سمن سمناً وهو سمينٌ، ككبر كبراً وهو كبيرٌ.

وقالوا: كبر علي الأمر كعظم.

وقالوا: بطن يبطن بطنةً وهو بطينٌ كما قالوا: عظيمٌ، وبطن ككبر.

وما كان من الشدة والجرأة والضعف والجن فإنه نحو من هذا، قالوا: ضعف ضعفاً وهو ضعيفٌ، وقالوا: شجع

شجاعةً وهو شجاعٌ وقالوا: شجيعٌ. وفعالٌ أخو فاعيلٍ.

وقد بنوا الاسم على فعالٍ كما بنوه على فاعلٍ فقالوا: جبانٌ، وقالوا: وقورٌ، وقالوا: الوقارة، كما قالوا: الازانة.

وقالوا: جره يجرؤ جرأةً وجرأةً، وهو جريءٌ؟ ولغةٌ للعرب: الضعف كما قالوا: الظرف وظريفٌ، والفقر والفقر.

وقالوا: غلظ يغلظ غلظاً وهو غليظٌ، كما قالوا: عظم يعظم عظماً وهو عظيمٌ، إلا أن الغلظ للصلابة والشدة من

الأرض وغيرها.

وقد يكون كالجھومة، وقالوا: سهل سهولةً وسهلٌ، لأن هذا ضد الغلظ كما أن الضعف ضد الشدة.

وقالوا: سهلٌ كما قالوا: ضخمٌ.

وقد قال بعض العرب: جن يجن كما قالوا: نصر ينصر.

وقالوا: قوي يقوى قوايةً وهو قويٌ كما قالوا: سعد يسعد سعادةً وهو سعيدٌ. وقالوا: القوة كما قالوا: الشدة، إلا

أن هذا مضموم الأول.

وقالوا: سرع يسرع سرعاً وهو سريع، وبطؤ بطأ وهو بطيء، كما قالوا: غلظ غلظاً وهو غليظ. وإنما جعلناهما في هذا الباب لأن أحدهما أقوى على أمره وما يريد.

وقالوا: البطء في المصدر كما قالوا: الجبن، وقالوا: السرعة، كما قالوا القوة، والسرع كما قالوا: الكرم. ومثله ثقل ثقلاً وهو ثقيل.

وقالوا: كمش كماشة وهو كميث، مثل سرع. والكماشة: الشجاعة.

وقالوا: حزن حزونة للمكان، وهو حزن، كما قالوا: سهل سهولة وهو سهل. وقالوا: صعب صعوبة وهو صعب، لأن هذا إنما هو الغلظ والحزونة.

وما كان من الرفعة والضعفة، وقالوا: الضعة، فهو نحو من هذا، قالوا: غنى يغني غني وهو غني، كما قالوا: كبر يكبر كبراً وهو كبير، وقالوا: فقير كما قالوا: صغير وضعيف، وقالوا: الفقر، كما قالوا: الضعف، وقالوا: الفقر كما قالوا: الضعف. ولم نسمعهم قالوا: فقر، كما لم يقولوا في الشديد شدد، استغوا، باشتد وافتقر كما استغوا باحمار عن حر، وهذا هنا نحو من الشديد والقوي والضعيف.

وقالوا: شرف شرفاً وهو شريف، وكرم كرماً وهو كريم، ولؤم لامة وهو لئيم كما قالوا: قبح قباحة وهو قبيح، ودنؤ دناءة وهو دنيء، وملؤ ملاءة وهو مليء.

وقالوا: وضع ضعة وهو وضعيف. والضعفة مثل الكثرة، والضعفة مثل الرفعة. وقالوا: رفيع ولم نسمعهم قالوا: رفع، وعليه جاء رفيع وإن لم يتكلموا به، واستغوا بارتفع.

وقالوا: نبه ينبه وهو نابه، وهي النباهة، كما قالوا: نضر ينضر وجهه، وهو ناضر، وهي النضارة، وقالوا: نبيه كما قالوا: نصير، جعلوه بمنزلة ما هو مثله في المعنى، وهو شريف.

وقالوا: سعد يسعد سعادة، وشقي يشقى شقاوة، وسعيد وشقي فأحدهما مرفوع والآخر موضوع، وقالوا: الشقاء، كما قالوا: الجمال والذاذ، حذفوا الهاء استخفافاً.

وقالوا: رشد يرشد رشداً، وراشد، وقالوا: الرشد كما قالوا: سخط يسخط سخطاً والسخط وساخط.

وقالوا: رشيد كما قالوا: سعيد، وقالوا: الرشد كما قالوا: الشقاء.

وقالوا: يخل يخل بخللاً فالبخل كاللؤم، والفعل كفعل شقي وسعد. وقالوا: بخل. وبعضهم يقول: البخل كالفقر، والبخل كالفقر، وبعضهم يقول البخل كالكرم.

وقالوا: أمر علينا أمير، كنبه وهو نبيه، والإمارة، كالرفعة، والإمارة كالولاية.

وقالوا: وكيل ووصي وجري، كما قالوا: أمير، لأنها ولاية.

ومثل هذا لتقاربه: الجليس، والعديل، والضجيع، والكميع، والخليط، والنزيع. فأصل هذا كله العديل، ألا ترى أنك تقول من هذا كله فاعلته.

وقد جاء فعل، قالوا: خصم. وقالوا: خصيم.

وما أتى من العقل فهو نحو من ذا، قالوا: حلم يحلم حلماً وهو حليم، فجاء فعل في هذا الباب كما جاء فعل فيما ذكرنا.

وقالوا: ظرف ظرفاً وهو ظرف، كما قالوا: ضعف ضعفاً وهو ضعيف، وقالوا في ضد الحلم: جهل جهلاً وهو

جاهل، كما قالوا: حرد حرداً وهو حارد، فهذا ارتفاع في الفعل واتضاع.

وقالوا: علم علماً، فالفعل كبخل يبخل، والمصدر كالحلم، وقالوا: علامٌ، كما قالوا في الضد: جاهلٌ، وقالوا: عليمٌ، كما قالوا: حليمٌ.

وقالوا: فقه وهو فقيهُ، والمصدر فقهٌ، كما قالوا: علم علماً وهو عليمٌ.

وقالوا: اللب واللبابة وليببٌ، كما قالوا: اللؤم واللامّة وليبمٌ.

وقالوا: فهم يفهم فهماً وهو فهمٌ، ونقه ينقه نقهاً وهو نقةٌ، وقالوا: النقاهاة والفهامة، كما قالوا: اللبابة. وسمعناهم يقولون: ناقةٌ، كما قالوا: عالمٌ.

وقالوا: لبق يلبق لباقةً وهو لبقٌ، لأن ذا علمٍ وعقلٌ ونفاذٌ، فهو بمنزلة الفهم والفهامة.

وقالوا: الحذق، كما قالوا: العلم، وقالوا: حذق يحذق، كما قالوا: صبر يصبر.

وقالوا: رفق يرفق رفقاً وهو رقيقٌ، كما قالوا: حلم يلحم حلماً وهو حليمٌ، وقالوا: رفق، كما قالوا: فقه.

وقالوا: عقل يعقل عقلاً وهو عاقلٌ، كما قالوا: عجز يعجز عجزاً وهو عاجزٌ. وقالوا: العقل، كما قالوا: الظرف، أدخلوه في باب عجز يعجز لأنه مثله في أنه لا يبعدى الفاعل.

وقالوا: رزن رزانه، وهو رزينٌ ورزينةٌ.

وقالوا للمرأة: حصنت حصناً وهي حصانٌ، كجبنيت جنباً وهي جبانٌ. وإنما هذا كالحلم والعقل.

وقالوا: حصنا، كما قالوا: علما، وقالوا: حصنا مثل قولهم: جينا. ويقال لها أيضاً ثقلاً ورزان.

وقالوا: صلف يصلف صلفاً وهو صلفٌ، كقولهم: فهم فهماً وفهمٌ.

وقالوا: رقع رقاعةً ورقيعٌ، كقولهم: حرق حماقةً، لأنه مثله في المعنى. وقالوا: الحمق كما قالوا: الجبن، وقالوا: أحق،

كما قالوا: أشنع، وقالوا: خرق خرقاً وأخرق، وقالوا: أحقق وحمقاء وحمقٌ. وقالوا: النواكة وأنوك، وقالوا: استنوك،

ولم نسمعهم يقولون: نوك، كما لم يقولوا فقر. وقالوا: حققٌ، فاجتمعوا كما قالوا: نكدٌ وأنكد.

واعلم أن ما كان من التضعيف من هذه الأشياء فإنه لا يكاد يكون فيه فعلت وفعل، لأنهم قد يستثقلون فعل

والتضعيف فلما اجتمعوا حادوا إلى غير ذلك، وهو قولك: ذل يذل ذلاً وذلةً وذليلٌ، فالاسم والمصدر يوافق ما

ذكرنا، والفعل يجيء على باب جلس يجلس.

وقالوا: شحيحٌ والشح، كالبخيل والبخل، وقالوا: شح يشح.

وقالوا: شححت كما قالوا: بخلت، وذلك لأن الكسرة أخف عليهم من الضمة، ألا ترى أن فعل أكثر في الكلام

من فعل، والياء أخف عليهم من الواو وأكثر.

وقالوا: ضننت ضناً كرفقت رفقاً، وقالوا: ضننت ضنانه، كسقمت سقاماً.

وليس شيء أكثر في كلامهم من فعلٍ. ألا ترى أن الذي يخفف عضداً وكبداً لا يخفف جملاً.

وقالوا: لب يلب، وقالوا: اللب واللبابة واللبيب.

وقالوا: قل يقل قلةً ولم يقولوا فيه كما قالوا في كثر وظرف.

وقالوا: عف يعف عفةً وعفيفٌ.

وزعم يونس أن من العرب من يقول لببت تلب، كما قالوا: ظرفت تظرف، وإنما قل هذا، لأن هذه الضمة تستعمل

فيما ذكرت لك، فلما صارت فيما يستثقلون فاجتمعوا فروا منهما.

باب علم كل فعل تعداك إلى غيرك.

اعلم أنه يكون كل ما تعداك إلى غيرك على ثلاثة أبنية: على فعل يفعل، وفعل يفعل، وفعل يفعل، وذلك نحو ضرب يضرب، وقتل يقتل، ولقم يلقم. وهذه الأضرب تكون فيما لا يتعداك، وذلك نحو جلس يجلس، وقعد يقعد، وركن يركن.

ولما لا يتعداك ضرباً رابع لا يشركه فيه ما يتعداك، وذلك فعل يفعل نحو كرم يكرم، وليس في الكلام فعلته متعدياً. فضروب الأفعال أربعة يجتمع في ثلاثة ما يتعداك وما لا يتعداك، وبين بالرابع مالا يتعدى، وهو فعل يفعل. وليفعل ثلاثة أبنية يشترك فيها ما يتعدى وما لا يتعدى: يفعل ويفعل ويفعل، نحو يضرب ويقتل ويلقم. وفعل على ثلاثة أبنية، وذلك فعل، وفعل، وفعل، نحو قتل ولزم ومكث. فالأولان مشتركٌ فيها المتعدي وغيره، والآخر لما لا يتعدى كما جعلته لما لا يتعدى حيث وقع رابعاً.

وقد بنوا فعل على يفعل في أحرف، كما قالوا: فعل يفعل فلزموا الضمة، وكذلك فعلوا بالكسرة فشبه به. وذلك حسب يحسب، ويتسبب، ويسبب، ويسبب، ونعم ينعم. سمعنا من العرب من يقول:

وهل ينعمن من كان في العصر الخالي

وقال:

واعوج غصنك من لحوٍ ومن قدم ... لا ينعم الغصن حتى ينعم الورق

وقال الفرزدق:

وكوم تنعم الأضياف عيناً ... وتصبح في مباركها تقالا

والفتح في هذه الأفعال جيد، وهو أقيس.

وقد جاء في الكلام فعل يفعل في حرفين، بنوه على ذلك كما بنوا فعل على يفعل، لأنهم قد قالوا في فعل، فأدخلوا الضمة كما تدخل في فعل. وذلك فضل يفضل ومت تموت. وفضل يفضل ومت تموت أقيس.

وقد قال بعض العرب: كدت تكاد فقال فعلت تفعل كما قال فعلت أفعل، وكما ترك الكسرة كذلك ترك الضمة.

وهذا قول الخليل وهو شاذٌ من بابه كما أن فضل يفضل شاذٌ من بابه فكما شركت يفعل يفعل كذلك شركت

يفعل يفعل. وهذه الحروف من فعل يفعل إلى منتهى الفصل شواذ.

هذا باب

## ما جاء من المصادر وفيه ألف التانيث

وذلك قولك: رجعت رجعى، وبشرته بشرى، وذكرته ذكرى، واشتكيت شكوى، وأفئته فتياً، وأعداه عدوى، والبقيا.

فأما الحذيا فالعطية، والسقيا ما سقيت، وأما الدعوى فهو ما ادعيت.

وقال بعض العرب: اللهم أشركنا في دعوى المسلمين.

وقال سبحانه وتعالى: " وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ". وقال بشير بن النكت:

ولت ودعواها كثيرٌ صحبه

فدخلت الألف كدخول الهاء في المصادر. وقالوا: الكبرياء للكبر.

وأما الفعلية فتجىء على وجه آخر تقول: كان بينهم رمياً، فليس يريد قوله: رمياً، ولكنه يريد ما كان بينهم من

الترامي وكثرة الرمي، ولا يكون الرمي واحداً. وكذلك الحجيزي.

وأما الحِيثِي فكثرة الحث كما أن الرميا كثرة الرمي، ولا يكون من واحد.  
وأما الدليلي فإنما يراد به كثرة علمه بالدلالة ورسوخه فيها. وكذلك القيتي، والهجيرى: كثرة الكلام والقول بالشيء.

والخلفي: كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها.

باب ما جاء من المصادر على فعول

وذلك قولك: ترضأت وضوءاً حسناً، وأولعت به ولوعاً.

وسمعنا من العرب من يقول: وقدت النار وقوداً عالياً، وقبله قبولاً، والوقود أكثر. والوقود: الخطب.

وتقول: إن على فلان لقبولاً، فهذا مفتوح.

ومما جاء مخالفاً للمصدر معنى قولهم: أصاب شبعه، وهذا شبعه، إنما يريد قدر ما يشبعه. وتقول: شبعت شبعاً، وهذا

شبعٌ فاحشٌ، إنما تريد الفعل. وطعمت طعاماً حسناً، وليس له طعمٌ، إنما يريد ليس للطعام طيباً.

وتقول: ملأت السقاء ملئاً شديداً، وهو ملء هذا، أي قدر ما يملأ هذا.

وقد يجيء غير مخالف، تقول: رويت رياً وأصاب ريه، وطعمت طعاماً وأصاب طعمه، ونهل نهلأً وأصاب نمله.

وتقول: خرصه خرصاً، وما خرصه، أي ما قدره. وكذلك الكيلة.

وقالوا: قته قوتاً. والقوت: الرزق، فلم يدعوه على بناء واحد، كما قالوا: الحلب في الحليب والمصدر. وقد يقولون

الحلب وهم يعنون اللبن. ويقولون: حلبت حلباً يريدون الفعل الذي هو مصدر.

فهذه أشياء تجيء مختلفة ولا تطرد.

وقالوا: مريتها مرياً، إذا أرادوا عمله. ويقول: حلبتها مرياً لا يريد فعلةً، ولكنه يريد نحواً من الدرّة والحلب.

وقالوا لعنةً للذي يلعن. واللعنة المصدر. وقالوا: الخلق، فسووا بين المصدر والمخلوق. فاعرف هذا النحو وأجره

على سبيله.

وقالوا: كرع كروعاً. والكرع: الماء الذي يكرع فيه.

وقالوا: درأته درعاً، وهو ذو تدراً، أي ذو عدة ومنعة؛ لا تريد العمل.

وكاللعنة السبّة، إذا أرادوا للشهور بالسب واللعن، فأجروه مجرى الشهرة.

وقد يجيء المصدر على المفعول، وذلك قولك: لبنٌ حلبٌ، إنما تريد محلوبٌ وكقولهم: الخلق إنما يريدون المخلوق.

ويقولون للدرهم: ضرب الأمير، إنما يريدون مضروب الأمير.

ويقع على الفاعل، وذلك قولك يومٌ غمٌّ، ورجلٌ نومٌ، إنما تريد النائم والغام.

وتقول: ماءٌ صرىٌّ، إنما تريد صرٍ خفيفاً إذا تغير اللبن في الصرع. وهو صرىٌّ. فتقول: هذا اللبن صرىٌّ وصرٍ.

وقالوا: معشرٌ كرمٌ، فقالوا هذا كما يقولون: هو رضى، وإنما يريدون المرضى، فجاء للفاعل كما جاء للمفعول.

وربما وقع على الجميع.

وجاء واحد الجميع على بنائه وفيه هاء التأنيث، كما قالوا: بيضٌ وبيضةٌ وجوزٌ وجوزةٌ، وذلك قولك: هذا شمطٌ

وهذه شمطةٌ، وهذا شيبٌ وهذه شيبيةٌ.

باب ما تجيء فيه الفعلة

تريد بها ضرباً من الفعل وذلك قولك: حسن الطعمة. وقتلته قتلة سوء، وبئست الميتة، وإنما تريد الضرب الذي أصابه من القتل، والضرب الذي هو عليه من الطعام. ومثل هذا الركبة، والجلسة، والقعدة.

وقد تجيء الفعلة لا يراد بها هذا المعنى، وذلك نحو الشدة، والشعرة، والدرية. وقد قالوا: الدرية. وقالوا: ليت شعري، في هذا الموضع، استخفافاً لأنه كثر في كلامهم، كما قالوا: ذهب بعدرتها، وقالوا: هو أبو عذرها، لأن هذا أكثر وصار كالمثل، كما قالوا: تسمع بالمعيدي لا أن تراه، لأنه مثل، وهو أكثر في كلامهم من تحقير معدي في غير هذا المثل. فإن حقرت معدي ثقلت الدال فقلت معيدي.

وتقول: هو بزنته، تريد أنه بقدره. وتقول: العدة، كما تقول القتلة.

وتقول: الضعة والقحة، يقولون: وقاح بين القحة، لا تريد شيئاً من هذا.

كما تقول: الشدة والدرية والردة وأنت تريد الارتداد.

وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على فعلة على الأصل، لأن الأصل فعل. فإذا قلت الجلوس والذهاب ونحو ذلك فقد ألحقت زيادة ليست من الأصل ولم تكن في الفعل. وليس هذا الضرب من المصادر لازماً بزيادته لباب فعل كلزوم الإفعال والاستفعال ونحوهما لأفعالهما. فكان ما جاء على فعل أصله عندهم الفعل في المصدر، فإذا جاءوا بالمرة جاءوا بما على فعلة كما جاءوا بتمر على تمر. وذلك: قعدت قعدةً وأتيت أتيةً. وقالوا: أتيت إتيانةً، ولقيته لقاءً واحدةً، فجاءوا به على المصدر المستعمل في الكلام. كما قالوا: أعطى إعطاءً واستدرج استدراجةً.

ونحو إتيانة قليل، والاطراد على فعلة.

وقالوا غزاةً، فأرادوا عمل وجه واحد، كما قيل: حجة، يراد به عمل سنة. ولم يجيئوا به على الأصل، ولكنه اسمٌ لذا.

وقالوا: قنمةً، وسهلكةً وخطمةً، جعلوه اسماً لبعض الرياح كالبنة والشهدة والعسلة، ولم يرد به فعل فعلة.

هذا باب

### نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو

التي الياء والواو منهن في موضع اللامات قالوا: رميته رمياً وهو رام، كما قالوا: ضربته ضرباً وهو ضاربٌ ومثل ذلك: مراة يمر به مرياً، وطلاه يطليه طلياً، وهو مارٍ وطلال. وغزا يغزوه غزواً وهو غاز، ومحاه يمحوه محواً وهو ماح، وقلاه يقلو قلواً وهو قال.

وقالوا: لقيته لقاءً، كما قالوا: سفدها سفاداً، وقالوا: اللقى كما قالوا البهوك. وقالوا: قليته فأنا أقليه قلياً، كما قالوا: شريته شرياً.

وقالوا: لمي يلمى لمياً، إذا اسودت شفته.

وقد جاء في هذا الباب المصدر على فعل، قالوا: هديته هدياً، ولم يكن هذا في غير هدي، وذلك لأن الفعل لا يكون مصدرًا في هديت فصار هدياً عوضاً منه.

وقالوا: قليته قلياً، وقريته قرىً، فاشركوا بينهما في هذا فصار عوضاً من الفعل في المصدر، فدخل كل واحد منهما على صاحبه، كما قالوا: كسوة وكسى، وجنوة وجدى، وصوة وصوى، لأن فعل وفعل أخوان. ألا ترى أنك إذا كسرت على فعل فعلة لم ترد على أن تحرك العين وتحذف الهاء. وكذلك فعلة في فعل، فكل واحدٍ منهما أخ لصاحبه. ألا ترى أنه إذا جمع كل واحد منهما بالتاء جاز فيه ما جاز في صاحبه، إلا أن أول هذا مكسور وأول هذا مضموم، فلما تقاربت هذه الأشياء دخل كل واحد منهما على صاحبه. ومن العرب من يقول: رشوة ورشاً، ومنهم من يقول: رشوة ورشاً، وحيوة وحباً، والأصل رشاً. وأكثر العرب يقول: رشاً وكسى وجدى.

وقالوا: شريته شرى، ورضيته رضى. فالمعتل يختص بأشياء، وستره فيما تستقبل إن شاء الله.

وقالوا: عتا يعتو عتوان كما قالوا خرج يخرج خروجاً، وثبت ثبوتاً. ومثله دنا يدنو دنوان وثوى يثوي ثويًا، ومضى يمضي مضياً، وهو عاتٍ دانٍ وثاوٍ وماضٍ.

وقالوا: غمى ينمي نماءً، وبدا يبدو بداءً، ونثا ينثو نثاءً، وقضى يقضي قضاءً. وإنما كثر الفعل في هذا كراهية الياءات مع الكسرة، الواوات مع الضمة، مع أنهم قد قالوا: الثبات والذهاب. فهذا نظير للمعتل.

وقد قالوا: بدا يبدو بدأً، ونثا ينثو نثاً، كما قالوا: حلب يجلب حلباً، سلب يسلب سلباً، وجلب يجلب جلباً.

وقالوا: جرى جرياً، وعدا عدواً، كما قالوا: سكت سكتاً.

وقالوا: زنى يزني زناً، وسرى يسري سرىً، والتقى، فصارتا ههنا عوضاً من فعل أيضاً، فعلى هذا يجري المعتل الذي حرف الاعتلال فيه لام.

وقالوا: قوم غزى، وبدى، وعفى، كما قالوا: ضميرٌ وشهدٌ وقرحٌ.

وقالوا: السقاء والجناء، كما قالوا: الجلاس والعباد والنسك.

وقالوا: بهو ييهو بهاءً وهو بهيٌّ، مثل جمل جمالاً وهو جميل.

وقالوا: سروا يسرو سرواً وهو سريٌّ، كما قالوا: ظرف يظرف ظرفاً وهو ظريفٌ.

وقالوا: بذو يذو بذاءً وهو بذىٌ كما قالوا: سقم سقاماً وهو سقيمٌ وخيث وهو خيثٌ. وقالوا: البذاء كما قالوا الشقاء. وبعض العرب يقول: بذيت، كما تقول: شقيت. ودهوت دهاءً وهو دهىٌّ، كما قالوا: ظرفت وهو ظريفٌ.

وقالوا: اللهاء، كما قالوا: سمح سماحاً. وقالوا: داهٍ كما قالوا: عاقل.

ومثله في اللفظ عقر وعافرٌ. وقالوا: دها يدهو وداهٍ، كما قالوا: عقل وعاقلٌ. وقالوا: دهىٌ كما قالوا: لبيبٌ.

هذا باب نظائر ما ذكرنا من نبات الياء والواو التي الياء والواو فيهن عينات تقول: بعته بيعاً وكتله كيلاً، فأنا أكيله وأبيعه، وكائلٌ وبائعٌ، كما قالوا: ضربه ضرباً وهو ضاربٌ.

وقالوا: سقته سوقاً وقتله قولاً، وهو سائقٌ وقائلٌ، كما قالوا: قتله يقتله قتلاً وهو قاتلٌ.

وقالوا: زرتة زيارةً، وعدته عيادةً، وحكته حياكةً، كلهم أرادوا الفعول ففروا إلى هذا كراهية الواوات والضمات.

وقد قالوا مع هذا: عبده عبادةً، فهذا نظير عمرت الدار عمارةً. وقالوا: خفته فأنا أخافه خوفاً وهو خائفٌ، جعلوه بمنزلة لقمته فأنا ألقمه لقمًا وهو لاقمٌ، وجعلوا مصدره على مصدره لأنه وافقه في الفعل والتعدي.

وقالوا: هبته فأنا أهابه هيبةً وهو هائبٌ، كما قالوا: خشيته وهو خاشٍ، والمصدر خشيةٌ وهيبةٌ.

وقد قال بعض العرب: هذا رجلٌ خافٌ، شبهوه بفرق وفرع إذ كان المعنى واحداً.

وقالوا: نلته فأنا أناله نيلًا وهو نائلٌ، كما قالوا: جرعه جرعاً وهو جارحٌ، وحمده حمداً وهو حامدٌ.

وقالوا: ذمته فأنا أذيمه ذاماً، وعبته أعيبه عاباً، كما قالوا: سرقه يسرقه سرقاً. وقالوا: عيباً.

وقالوا: سؤته سوءاً وقتنه قوتاً، وساعني سوءاً، تقديره فعلاً، كما قالوا: شغلته شغلاً وهو شاغلٌ.  
وقالوا: عفته فأنا أعافه عيافةً وهو عائفٌ، كما قالوا: زدته زيادةً. وبناء الفعل بناء نلت.  
وقالوا: سرته فأنا أسوره سؤوراً، وهو سائرٌ. وقالوا: غرت فأنا أغور غؤوراً وهو غائرٌ، كما قالوا: جمد جهوداً وهو جامدٌ، وقعد قعوداً وهو قاعدٌ، وسقط سقوطاً وهو ساقط.  
وقالوا: غرت في الشيء غؤوراً وغياراً، إذا دخلت فيه، كقولهم: يغور في الغور. وقال الأخطل:  
لما أتوها بمصباحٍ وميزلهم ... سارت إليهم سؤور الأجل الضاري  
وقال العجاج:

ورب ذي سرادق محجور ... سرت إليه في أعالي السور  
وقالوا: غابت الشمس غيوباً، وبادت تبديد بيوداً، كما قالوا: جلس يجلس جلوساً، ونفر ينفر نفوراً.  
وقالوا: قام يقوم قياماً، وصام يصوم صياماً كراهية للفعول.  
وقالوا: آبت الشمس إياباً، وقال بعضهم: أووباً، كما قالوا: الغؤور والسؤور، ونظيرها من غير المعتل الرجوع.  
ومع هذا أنهم أدخلوا الفعال، كما قالوا: النفار والنفور، وشب شباباً وشبوباً، فهذا نظيره من العلة. وقالوا: ناح  
ينوح نياحةً، وعاف يعيف عيافةً، وقاف يقوف قيافةً فراراً من الفعول. وقالوا: صاح صياحاً وغابت الشمس غيباباً،  
كراهية للفعول في بنات الياء، كما كرهوا في بنات الواو.  
وقالوا: دام يدوم دواماً وهو دائمٌ، وزال يزول زوالاً وهو زائلٌ وراح يروح رواحاً وهو رائحٌ، كراهية للفعول.  
وله نظائر أيضاً: الذهاب والنبات.  
وقالوا: حاضت حيضاً، وصامت صوماً، وحال حولاً؛ كراهية للفعول، ولأن له نظيراً نحو سكت يسكت سكتنا،  
وعجز يعجز عجزاً، ومثل ذلك مال يميل ميلاً.  
فعلى ما ذكرت لك يجري المعتل الذي حرف الاعتلال فيه عينه.  
وقالوا: لعت تلاع لاعاً، وهو لاعٌ، كما قالوا: جرع يجزع جرعاً وهو جرعٌ.  
وقالوا: دئت تداء داءً وهو داءٌ، فاعلم، كما قالوا: وجع يوجع وجعاً وهو وجعٌ. وقالوا: لعت وهو لاعيٌّ مثل بعث  
وهو بائعٌ، ولاعٌ أكثر.  
هذا باب نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو التي الواو فيهن فاءٌ تقول: وعدته فأنا أعدده وعداً، ووزنته فأنا أزنه  
وزناً ووأدته فأنا أئده وأداً، كما قالوا: كسرتة فأنا أكسره كسراً.  
ولا يجيء في هذا الباب يفعل، وسأخبرك عن ذلك إن شاء الله.  
وإعلم أن ذا أصله على قتل يقتل وضرب يضرب، فلما كان من كلامهم استتقال الواو مع الياء حتى قالوا: ياجل  
ويجل، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يفعل، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة  
إذ كرهوها مع ياء فحذفوها، فهم كأنهم إنما يحذفونها من يفعل. فعلى هذا بناء ما كان على فعل من هذا الباب.  
وقد قال ناسٌ من العرب: وجد يجد، كأنهم حذفوها من يوجد، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام.  
وقالوا: ورد يرد وروداً، ووجب يجب وجوباً، كما قالوا: خرج يخرج خروجاً، وجلس يجلس جلوساً.  
وقالوا: وجل يوجل وهو وجلٌ فأتموها، لأنها لا كسرة بعدها، فلم تحذف، فرقوا بينها وبين يفعل.  
وقالوا: وضؤ يوضؤ، ووضع يوضع، فأتموا ما كان على فعل كما أتموا ما كان على فعل، لأنهم لم يجدوا في فعل  
مصرفاً إلى يفعل كما وجدوه في باب فعل نحو ضرب وقتل وحسب، فلما لم يكن يدخله هذه الأشياء وجرى على

مثال واحد، سلموه وكرهوا الحذف، لنلا يدخل في باب ما يختلف يفعل منه، فألزموه التسليم لذلك. وقالوا: ورم يرم وورع يرع ورعاً وورماً، ويورع لغة، ووغر صدره يغر ووجر يجر ووجراً، ووجد يجد ووجداً، ويوغر ويوحر أكثر وأجود، يقال يوغر ويوحر ولا يقال يورم، ووي يلي، أصل هذا يفعل، فلما كانت الواو في يفعل لازمة وتستقل صرفوه من باب فعل يفعل إلى باب يلزمه الحذف، فشركت هذه الحروف وعد، كما شركت حسب يحسب وأخواتها ضرب يضرب وجلس يجلس. فلما كان هذا في غير المعتل كان في المعتل أقوى. وأما ما كان من الياء فإنه لا يحذف منه، وذلك قولك، ينس ينس، ويسر يسر، ويمن يمن؛ وذلك أن الياء أخف عليهم؛ ولأنهم قد يفرون من استتقال الواو ومع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع، ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه؛ وهي أخف. وسترى ذلك إن شاء الله. فلما كان أخف عليهم سلموه. وزعموا أن بعض العرب يقول: ينس ينس فاعلم؛ فحذفوا الياء من يفعل لاستتقال الياءات ههنا مع الكسرات، فحذف كما حذف الواو. فهذه في القلة كيجد. وإنما قل مثل يجد لأنهم كرهوا الضمة بعد الياء كما كرهوا الواو بعد الياء فيما ذكرت لك، فكذلك ما هو منها، فكانت الكسرة مع الياء أخف عليهم؛ كما أن الياء مع الياء أخف عليهم؛ في مواضع ستبين لك، إن شاء الله، من الواو. وأما وطئت ووطيء يطاءً؛ ووسع يسع، فمثل ورم يرم وومق يمق، ولكنهم فتحوا يفعل وأصله الكسر، كما قالوا: قلع يقلع وقرأ يقرأ، فتحوا جميع الهمزة وعامة بنات العين. ومثله وضع يضع. باب افراق فعلت وأفعلت

### في الفعل للمعنى

تقول: دخل وخرج وجلس. فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شيء من هذا قلت: أخرجته وأدخلته وأجلسه. وتقول: فرع وأفرعته، وخاف وأخفته، وجال وأجلته، وجاء وأجأته؛ فأكثر ما يكون على فعل إذا أردت أن غيره أدخله في ذلك يبني الفعل منه على أفعلت. ومن ذلك أيضاً مكث وأمكثته. وقد يبني الشيء على فعلت فيشرك أفعلت، كها أهما قد يشتركان في غير هذا؛ وذلك قولك: فرح وفرحته، وإن شئت قلت أفرحته؛ وغرم وغرمته، وأغرمته إن شئت؛ كما تقول: فرعته وأفرعته. وتقول: ملح وملحته؛ وسمعنا من العرب من يقول: أملحته، كما تقول: أفرعته. وقالوا: ظرف وظرفته، ونبل ونبلته؛ ولا يستكر أفعلت فيهما؛ ولسكن هذا أكثر واستغني به. ومثل أفرحت وفرحت: أنزلت ونزلت، قال الله عز وجل: "لولا أنزل عليه آية من ربه قل إن الله قادرٌ على أن ينزل آيةً"، وكثرهم وأكثرهم، وقللهم وأقللهم. وأما طردته فحجته، وأطردته: جعلته طريداً هارباً، وطردت الكلاب الصيد أي جعلت تحجيه. ويقال طلعت أي بلوت، وطلعت الشمس أي بدت. وأطلعت عليهم أي هجمت عليهم. وشرقت: بدت؛ وأشرقت: أضاءت. وأسرع: عجل. وأبطأ: احتسب. وأما سرع وبطؤ فكأهما غريزة كقولك: خف وثقل، ولا تعديهما إلى شيء، كما تقول: طولت الأمر وعجلته. وتقول: فتن الرجل وفتنته، وحزن وحزنته، ورجع ورجعته. وزعم الخليل أنك حيث قلت فتنته وحزنته لم ترد أن

تقول: جعلته حزينا وجعلته فاتنا، كما أنك حين قلت: أدخلته أردت جعلته داخلاً ولكنك أردت أن تقول: جعلت فيه حزناً وفتنةً، فقلت فتنته كما قلت كحلته، أي جعلت فيه كحللاً، ودهنته جعلت فيه دهناً، فجئت بفعلته على حدة، ولم ترد بفعلته ههنا تغيير قوله حزن وفتن. ولو أردت ذلك لقلت أحزنته وأفتنته. وفتن من فتنته كحزن من حزنته.

ومثل ذلك: شتر الرجل وشترت عينه، فإذا أردت تغيير شتر الرجل لم تقل إلا أشترته، كما تقول: فرع وأفرعته. وإذا قال: شترت عينه فهو لم يعرض لشتر الرجل، وإنما جاء ببناء على حدة. فكل بناء مما ذكرت لك على حدة. كما أنك إذا قلت طردته فذهب فاللفظان مختلفان.

ومثل حزن وحزنته: عورت عينه وعرتها. وزعموا أن بعضهم يقول: سودت عينه وسدها، كما قالوا: عورت عينه وعرتها.

وقد اختلفوا في هذا البيت لنصيب فقال بعضهم:

سودت فلم أملك سواي وتحتة... قميص من القوي ييض بناقته

وقال بعضهم: سدت، يعني فعلت.

وقال بعض العرب: أفتت الرجل، وأحزنته، وأرجعته، وأعورت عينه، أرادوا جعلته حزينا وفاتناً فغيروا فعل كما فعلوا ذلك في الباب الأول.

وقالوا: عورت عينه كما قالوا: فرحته، وكما قالوا: سودته.

ومثل فتن وفتنته: جبرت يده وجبرتها، وركضت الدابة وركضتها، ونزحت الركبة ونزحتها، وسار الدابة وسرتها.

وقالوا: رجس الرجل ورجسته، ونقص الدرهم ونقصته. ومثله غاض الماء وغضته.

وقد جاء فعلته إذا أردت أن تجعله مفعلاً، وذلك: فطرته فأفطر، وبشرته فأبشر. وهذا النحو قليل.

فأما خطأته فإنما أردت سميتها مخطئاً، كما أنك حيث قلت: فسقته وزينته، أي سميتها بالزنا والفسق. كما تقول: حبيته أي استقبلته بجياك الله، كقولك: سقيته ورعيت، أي قلت له: سقاك الله ورعاك الله، كما قلت له يا فاسق. وخطأته قلت له يا مخطئ. ومثل هذا: لحنته.

وقالوا: جدعته وعقرته، أي قلت له: جدعك الله وعقرك الله. وأفقت به، أي قلت له أف.

وقالوا: أسقيته في معنى سقيته، فدخلت على فعلت كما تدخلت عليها، يعني في فرحت ونحوها. وقال ذو

الرمة:

وقفت على ربع لمية ناقتي... فما زلت أبكي حوله وأحاطبه

وأسقيه حتى كاد مما أبته... تكلمني أحجاره وملاعبه

وتجيء أفعلته على أن تعرضه لأمر، وذلك قولك: أقتلته أي عرضته للقتل. ويجيء مثل قبرته وأقبرته، فقبرته: دفنته، وأقبرته: جعلت له قبراً.

وتقول: سقيته فشرب، وأسقيته: جعلت له ماءً وسقياً. ألا ترى أنك تقول: أسقيته نهرًا. وقال الخليل: سقيته

وأسقيته، أي جعلت له ماءً وسقياً. فسقيته مثل كسوته، وأسقيته مثل ألبسته.

ومثله: شفيتها وأشفيته، فشفيته: أبرأته، وأشفيته: وهبت له شفاءً كما جعلت له قبراً.

وتقول: أجرب الرجل وأحز وأحز، أي صار صاحب جرب وحيالٍ ونحازٍ في ماله. وتقول لما أصابه: هذا نحزٌ

وجربٌ وحائلٌ للناقة.

ومثل ذلك: مشدّدٌ، ومقطفٌ: ومقوٍ، أي صاحب قوةٍ وشدّةٍ وقطافٍ في ماله.  
ويقال: قوي الدابة وقطف.

ومثل ذلك قول الرجل: ألام الرجل أي صار صاحب لائمه.  
وتقول: قد لاهه، أي أخبر بأمره.

ومثل هذا قولهم: أسمنت وأكرمت فاربط، والألامت.

ومثل هذا أصرم النخل وأمضغ، وأحصد الزرع، وأجز النخل وأقطع، أي قد استحق أن تفعل به هذه الأشياء، كما استحق الرجل أن تلومه. فإذا أخبرت أنك قد أوقعت به قلت: قطعت وصرمت وجززت، وأشبه ذلك. وقالوا: حمدته أي جزيته وقضيته حقه، فأما أهدته فتقول وجدته مستحقاً للحمد مني، فإنما تريد أنك استبنته محموداً كما أن أقطع النخل استحق القطع، وبذلك استبنت أنه استحق الحمد، كما تبين لك النخل وغيره، فكذلك استبنته فيه.

وقالوا: أراب، كما قالوا: ألام، أي صار صاحب ريبه، كما قالوا: ألام أي استحق أن يلام. وأما رابني فإنه يقول: جعل لي ريبه، كما تقول: قطعت النخل أي أوصلت إليه القطع واستعملته فيه.

ومثل ذلك: أبقت المرأة وأبق الرجل وبقت ولداً، وبقتت كلاماً كقولك: نثرت ولداً ونثرت كلاماً.

ومثل المجرب والمقطف: المعسر والموسر والمقل. وأما عسرة فتقول ضيقت عليه، ويسرته: تقول وسعت عليه.

وقد يجيء فعلت وأفعلت المعنى فيهما واحداً، إلا أن اللغتين اختلفتا. زعم ذلك الخليل. فيجيء به قوم على فعلت، ويلحق قوم فيه الألف فيبتونه على أفعلت. كما أنه قد يجيء الشيء على أفعلت لا يستعمل غيره، وذلك قلته البيع وأقلته، وشغله وأشغله، وصر أذنيه وأصر أذنيه وبكر وأبكر، وقالوا: بكر فأدخلوه مع أبكر وبكر كأبكر فقالوا أبكر كما قالوا: أذنف الرجل فبتوه على أفعل، وهو من الثلاثة، ولم يقولوا: دنف كما قالوا: مرض. وأبكر كبكر. وكما قالوا: أشكل أمرك.

وقالوا: حرثت الظهر واحرثته.

ومثل أذنت: أصبحنا، وأمسينا، وأسحرنا، وأفجرنا، شهوه بهذه التي تكون في الأحيان.

ومثل ذلك: نعم الله بك عيناً، وأنعم الله بك، وزلته من مكانه وأزلته.

وتقول: غفلت؛ أي صرت غافلاً، وأغفلت إذا أخبرت أنك تركت شيئاً ووصلت غفلتك إليه. وإن شئت قلت:

غفل عنه فاجتزأت بعنه عن أغفلته؛ لأنك إذا قلت عنه فقد أخبرت بالذي وصلت غفلتك إليه.

ومثل هذا: لطف به وألطف غيره، ولطف به كغفل عنه، وألطفه كأغفله. ومثل ذلك بصر وما كان بصيراً، وأبصره إذا أخبر بالذي وقعت رؤيته عليه.

ووهم يهيم وأوهم يوهم، مثل غفل وأغفل.

وقد يجيء فعلت وأفعلت في معنى واحدٍ مشتركين كما جاء فيما صيرته فاعلاً ونحوه؛ وذلك وعزت إليه وأوعزت إليه، وخبرت وأخبرت، وسميت وأسميت. وقد يجيئان مفترقين، مثل علمته وأعلمته، فعلمت: أدبت، وأعلمت:

أذنت، وأذنت: أعلمت؛ وأذنت: النداء والتصويت بإعلان. وبعض العرب يجري أذنت وأذنت مجرى سميت وأسميت.

وتقول: أمرضته، أي جعلته مريضاً، ومرضته، أي قمت عليه ووليته. ومثله أقذيت عينه أي جعلتها قذيةً، وقذيتها: نظفتها.

وتقول: أكثر الله فينا مثلك، أي أدخل الله فينا كثيراً مثلك، وتقول للرجل: أكثرت، أي جئت بالكثير، وأما كثرت فإن تجعل قليلاً كثيراً، وكذلك قللت وكثرت. وإذا جاء بقليل قلت: أقللت وأوتحت. وتقول: أقللت وأكثرت أيضاً في معنى قللت وكثرت.

وتقول: أصبحنا وأمسينا وأسحرنا وأفجرنا، وذلك إذا صرت في حين صبحٍ ومساءٍ وسحرٍ، وأما أصبحنا ومسينا وسحرنا فتقول: أتيناها صباحاً ومساءً وسحراً، ومثله بيتناه: أتيناها يياتا.

وما بني على يفعل: يشجع ويجن ويقوى، أي يرمى بذلك، ومثله قد شنع الرجل أي رمى بذلك وقيل له. وقالوا: أغلقت الباب، وغلقت الأبواب حين كثروا العمل، وسترى نظير ذلك في باب فعلت إن شاء الله. وإن قلت أغلقت الأبواب كان عربياً جيداً، وقال الفرزدق:

ما زلت أغلق أبواباً وأفحها ... حتى أتيت أبا عمرو بن عمار  
ومثل غلقت وأغلقت أجدت وجودت وأشباهه.  
وكان أبو عمرو أيضاً يفرق بين نزلت وأنزلت.

ويقال أبان الشيء نفسه وأبنته، واستبان واستبنته، والمعنى واحدٌ، وذا هاهنا بمنزلة حزن وحزنته في فعلت، وكذلك بين وبينته.

باب دخول فعلت على فعلت

#### لا يشركه في ذلك أفعلت

تقول: كسرتها وقطعتها، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كسرتها وقطعته ومزقته.

ومما يدل على ذلك قولهم: علطت البعير وإبلٌ معلطةٌ وبعيرٌ معلوطٌ. وجرحتنه وجرحتهم. وجرحتنه: أكثرت الجراحات في جسده.

وقالوا: ظل يفرسها السبع ويؤكلها، إذا أكثر ذلك فيها.

وقالوا: موتت وقومت، إذا أردت جماعة الإبل وغيرها. وقالوا: يجول أي يكثر الجولان، ويطوف أي يكثر التطويق.

واعلم أن التخفيف في هذا جائز كله عربي، إلا أن فعلت إدخالها ههنا لتبيين الكثير. وقد يدخل في هذا التخفيف كما أن الركبة والجلسة قد يكون معناه في الركوب والجلوس، ولكن يبنوا بها هذا الضرب فصار بناءً له خاصاً، كما أن هذا بناءً خاصاً للكثير، وكما أن الصوف والريح قد يكون فيه معنى صوفيةٍ ورائحة.

قال الفرزدق:

ما زلت أفتح أبواباً وأغلقها ... حتى أتيت أبا عمرو بن عمار

وفتحت في هذا أحسن، كما أن قاعدة في ذلك أحسن. وقد قال جل ذكره: "جناتٍ عدنٍ مفتحةً لهم الأبواب"، وقال تعالى: "وفجرنا الأرض عيوناً".

فهذا وجه فعلت وفعلت مبيناً في هذه الأبواب، وهكذا صفتته.

باب ما طوع الذي فعله على فعل

#### وهو يكون على انفعال وافعل

وذلك قولك: كسرتة فانكسر، وحطمتة فانحطم، وحسرتة فانحسرن، وشويتة فانشوى، وبعضهم يقول: فاشتوى.  
وعجمته فاغتم، وانغم عربية. وصرفته فانصرف، وقطعته فانقطع.

ونظير فعلته فانفعل وافعل: أفعلته ففعل، نحو أدخلته فدخل، وأخرجته فخرج، ونحو ذلك.  
وربما استغني عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل، وذلك قولهم: طردته فذهب، ولا يقولون: فانطرد ولا فاطرد.  
يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه.

ونظير هذا فعلته فتنفعل، نحو كسرتة فتكسر، وعشيتة فتعشى، وغديته فتغدى. وفي فاعلته فتفاعل، وذلك نحو  
ناولته فتناول، وفتحت التاء لأن معناه معنى الانفعال والافتعال؛ قال يقول معناه معنى يتنقل في فحة اليباء في  
المضارع. كذلك تقول: تناول يتناول، فتفتح اليباء ولا تكون مضمومة كما كانت يتناول، لأن المعنى للمطوعة معنى  
انفعل وافتعل.

ونظير ذلك في بنات الأربعة على مثال تفعلل نحو دحرجته فتدحرج، وقلقلته فتقلقل، ومعددته فتمعدد، وصعرتة  
فتصععر. وأما تقيس وتنزر وتتمم، فإنما يجري على نحو كسرتة فتكسر، كأنه قال تمم فتتمم، وقيس فتقيس، كما  
قالوا: نزرهم فتنزرروا.

وكذلك كل شيء جاء على زنة فعله عدد حروفه أربعة أحرف، ما خلا أفعلت، فإنه لم يلحق ببنات الأربعة.  
باب ما جاء فعل منه على غير فعلته

وذلك نحو: جن، وسل، وزكم، وورد. وعلى ذلك قالوا: مجنونٌ ومسلولٌ، ومزكومٌ، ومحمومٌ، ومورودٌ.  
وإنما جاءت هذه الحروف على جننته وسللته وإن لم يستعمل في الكلام، كما أن يدع على ودعت، ويذر على  
وذرت وإن لم يستعملا، استغني عنهما بتركت، واستغني عن قطع بقطع. وكذلك استغني عن جننت ونحوها  
بأفعلت. فإذا قالوا جن وسل فإنما يقولون جعل فيه الجنون والسل. كما قالوا: حزن وفسل وردل. وإذا قالوا:  
جننت فكأنهم قالوا جعل فيك جنونٌ، كما أنه إذا قال أقبرته فإنما يقول: وهبت له قبراً وجعلت له قبراً.  
وكذلك أحزنته وأحبيته. فإذا قلت محزونٌ ومحجوبٌ جاء على غير أحبيت. وقد قال بعضهم: حبيت، فجاء به على  
القياس.

باب دخول الزيادة في فعلت للمعاني

اعلم أنك إذا قلت: فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعلته.  
ومثل ذلك: ضاربتة، وفارقتة، وكارمتة، وعازني وعاززته، وخاصمني وخاصمتة. فإذا كنت أنت فعلت قلت:  
كارمني فكرمتة.

واعلم أن يفعل من هذا الباب على مثال يخرج، نحو عازني فعززته أعزه، وخاصمني فخصمته أخصمه، وشاتمني  
فشتمته أشتمه. وتقول: خاصمني فخصمته أخصمه.

وكذلك جميع ما كان من هذا الباب، إلا ما كان من اليباء مثل رميت وبعث، وما كان من باب وعد، فإن ذلك لا  
يكون إلا على أفعله، لأنه لا يختلف ولا يجيء إلا على يفعل.

وليس في كل شيء يكون هذا. ألا ترى أنك لا تقول نازعني فنزعته، استغني عنها بغلبته وأشباه ذلك.  
وقد تجيء فاعلت لا تريد بها عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلت، وذلك قولهم: ناولته،  
وعاقبته، وعافاه الله، وسافرت، وظهرت عليه، وناعمت. بنوه على فاعلت كما بنوه على أفعلت.  
ونحو ذلك: ضاعفت وضعفت، مثل ناعمت ونعمت، فجاءوا به على مثال عاقبته.

وتقول: تعاطينا وتعطينا؛ فتعاطينا من اثنين وتعطينا بمنزلة غلقت الأبواب، أراد أن يكسر العمل.  
وأما تفاعلت فلا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعداً، ولا يجوز أن يكون معملاً في مفعول، ولا يتعدى الفعل إلى منصوب.

ففي تفاعلنا يلفظ بالمعنى الذي كان في فاعلته. وذلك قولك: تضاربنا، وتراحمنا، وتقاتلنا.  
وقد يشرحه افتعلنا فتريد بهما معنى واحداً، وذلك قولهم: تضاربوا واضطربوا، وتقاتلوا واقتتلوا، وتجاوروا واجتوروا، وتلاقوا والتقوا.  
وقد يجيء تفاعلت على غير هذا كما جاء عاقبته ونحوها، لا تريد بها الفعل من اثنين. وذلك قولك: تماريت في ذلك، وترايت له وتفاضيته، وتعاطيت منه أمراً قبيحاً.  
وقد يجيء تفاعلت ليريك أنه في حال ليس فيها. من ذلك: تغافلت، وتعاميت، وتعاييت، وتعاشيت وتعارجت، وتجاهلت. قال: إذا تحازرت وما بي من خزر فقوله: وما بي من خزر يدل على ما ذكرنا.  
وقالوا: تذاعبت الريح وتناوحت وتذابت، كما قالوا: تعطينا، وتقديرها: تذعبت وتذاعت.  
باب استفعلت

تقول: استجدته أي أصبته جيداً، واستكرمته أي أصبته كريماً. واستعظمته أي أصبته عظيماً، واستسمنته أي أصبته سميناً.

وقد يجيء استفعلت على غير هذا المعنى كما جاء تذاعبت وعاقبت، تقول: استلأم، واستخلف لأهله كما تقول أخلف لأهله، المعنى واحد.  
وتقول: استعطيت أي طلبت العطية، واستعبتته أي طلبت إليه العتي. ومثل ذلك استفهمت واستخبرت، أي طلبت إليه أن يخبرني؟ ومثله: استشترته.  
وتقول: استخرجته، أي لم أزل أطلب إليه حتى خرج. وقد يقولون: اخترجته، شبهوه بافتعلته وانتزعه.  
وقالوا: قر في مكانه واستقر، كما يقولون: جلب الجرح وأجلب، يريدون بهما شيئاً واحداً، كما بني ذلك على أفعلت بني هذا على استفعلت.  
وأما استحقه فإنه يكون طلب حقه، وأما استخفه فإنه يقول طلب خفته. وكذلك استعمله أي طلب إليه العمل، وكذلك استعجلت، ومر مسعجلاً أي مر طالباً ذاك من نفسه متكلفاً إياه.  
وأما علا قرنه واستعلاه فإنه مثل قر واستقر وقالوا في التحول من حال إلى حال هكذا، وذلك قولك: استنوق الجمال، واستتيست الشاة.

وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ويكون من أهله فإنك تقول: تفعل، وذلك تشجع وتبصر وتحلم وتحلد، وتمراً، وتقديرها تمرع، أي صار ذا مروءة، وقال حاتم طيء: د  
تحلم عن الأدين واستبق ودهم... ولن تستطيع الحلم حتى تحلما  
وليس هذا بمنزلة تجاهل؛ لأن هذا يطلب أن يصير حليماً.  
وقد يجيء تقيس وتنز وتعرب على هذا.

وقد دخل استفعل ههنا، قالوا: تعظم واستعظم، وتكبر واستكبر.  
كما شاركت تفاعلت تفعلت الذي ليس في هذا المعنى، ولكنه استنبات، وذلك قولهم: تيقنت واستيقنت، وتبينت واسبنت، وتثبت واستثبت.

ومثل ذلك - يعني تحلم - تقعدته أي ريشته عن حاجته وعقته. ومثله: قهيني كذا وكذا، وقهيني البلاد، وتكأءدني ذاك الأمر تكأؤداً، أي شق علي.

وأما قوله: تنقصته وتنقصني فكأنه الأخذ من الشيء الأول فالأول.

وأما تفهم وتبصر وتأمل، فاستثباتٌ بمنزلة تيقن.

وقد تشركه استفعل نحو استثبت.

وأما يتجرعه، ويتحساه ويتفوقه، فهو يتنقصه، لأنه ليس من معالجتك الشيء بمرة، ولكنه في مهلةٍ.

وأما تعقله فهو نحو تقعده، لأنه يريد أن يحتله عن أمرٍ يعوقه عنه. ويتملقه نحو ذلك، لأنه إنما يديره عن شيء.

وقال: تظلمني، أي ظلمني مالي، فبناه في هذا الموضع على تفعل، كما قالوا: جزته وجاوزته وهو يريد شيئاً واحداً،

وقلته وأقلته ولقته وألقته، وهو إذا لطحته بالطين؛ وألقت الدواة ولقتها.

وأما قهيه فإنه حصرٌ، ليس فيه معنى شيءٍ مما ذكرنا، كما أنك تقول استعليته لا تريد إلا معنى علوته.

وأما تحوفه فهو أن يوقع أمراً يقع بك، فلا تأمنه في حالك التي تكلمت فيها أن يوقع أمراً. وأما خافه فقد يكون وهو

لا يتوقع منه في تلك الحال شيئاً.

وأما تحونته الأيام فهو تنقصته، وليس في تحونته من هذه المعاني شيءٌ، كما لم يكن في قهيه.

وأما يتسمع ويتحفظ فهو يتبصر. وهذه الأشياء نحو يتجرع ويتفوق، لأنها في مهلة. ومثل ذلك تخيره.

وأما التعمج والتعمق فحوضٌ من هذا. والتدخل مثله، لأنه عملٌ بعد عملٍ في مهلة.

وأما تنجز حوائجه واستنجز فهو بمنزلة تيقن واستيقن، في شركة استفعلت.

فالاستثبات والتقعد والتنقص والتجز وهذا النحو كله في مهلة، وعمل بعد عمل. وقد بينا ما ليس مثله في تفعل.

باب موضع افتعلت

تقول: اشوى القوم، أي اتخذوا شواءً. وأما شويت فكقولك: أنضجت. وكذلك اختبز وخبز واطبخ وطبخ، واذبح

وذبح. فأما ذبح فبمنزلة قوله قتله، وأما ذبح فبمنزلة اتخذ ذبيحةً.

وقد بينى على افتعل ما لا يراد به شيء من ذلك، كما بنوا هذا على أفعلت وغيره من الأبنية، وذلك افقر واشتد،

فقالوا هذا كما قالوا استلمت، فبنوه على افتعل كما بنوا هذا على أفعال.

وأما كسب فإنه يقول أصاب، وأما اكتسب فهو التصرف والطلب. والاجتهاد بمنزلة الاضطراب.

وأما قولك: حبسته فبمنزلة قولك: ضبطته، وأما احتبسته فقولك: اتخذته حبساً، كأنه مثل شوى واشوى.

وقالوا: ادخلوا واتلجوا، يريدون يتدخلون ويتولجون.

وقالوا: قرأت واقترات، يريدون شيئاً واحداً، كما قالوا: علاه واسعلاه.

ومثله خطف واخطف.

وأما انتزع فإنما هي خطفة كقولك استلب، وأما نزع فإنه تحويلك إياه وإن كان على نحو الاستلاب. وكذلك قلع

واقطلع، وجذب اجتذب بمعنى واحد.

وأما اصطب الماء فبمنزلة اشوه، كأنه قال: اتخذه لنفسك.

وكذلك: اكنل واتزن. وقد يجيء على وزنته، وكنلته فاكتال واتزن. قال رؤبة:

يعرضن إعراضاً ... لدين المفتن

باب افوعلت وما هو على مثاله

مما لم نذكره قالوا: حشن، وقالوا: احشوشن. وسألت الخليل فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه إذا قال: اعشوشبت الأرض فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيراً عاماً، قد بالغ. وكذلك اهلولى.

وربما بني عليه الفعل فلم يفارقه، كما أنه قد يجيء الشيء على أفعلت وافتعلت ونحو ذلك، لا يفارقه بمعنى، ولا يستعمل في الكلام إلا على بناء فيه زيادة.

ومثل ذلك: اقطر النبت واقطار النبت، لم يستعمل إلا بالزيادة، وإهبار الليل، وارعويت واجلودت، واعلوطت من نحو اذلولى.

والجود واعلوط، إذا جذبه السير. واقطار النبت، إذا ولى وأخذ يجف. وإهبار الليل، إذا كثرت ظلمته، وإهبار القمر، إذا كثرت ضوؤه. واعلوطته إذا ركبته بغير سرج. وارعوريت الفلوى، إذا ركبته عرياً؛ وكذلك البعير.

ونظير اقطار من بنات الأربعة: اقشعرت واشمأززت.

فأما قعس واقعس فنحو حلى واحلولى.

وأما اسحكنك: اسود، فبمنزلة اذلولى. وأرادوا بافعلل أن يبلغوا به بناء احرنجم، كما أرادوا بصعرت بناء دحرجت. فكذلك هذه الأبواب، فعلى نحو ما ذكرت لك فوجهها.

باب ما لا يجوز فيه فعلته

إنما هي أبنيةً بنيت لا تعدى الفاعل، كما أن فعلت لا يمدى إلى مفعول فكذلك هذه الأبنية التي فيها الزوائد.

فمن ذلك انفعلت، ليس في الكلام انفعلته؛ نحو انطلقت وانكمشت وانجردت، وانسلت. وهذا موضع قد يستعمل فيه انفعلت وليس مما طوع فعلت، نحو كسرتة فانكسر، ولا يقولون في ذا: طلقته فانطلق، ولكنه بمنزلة ذهب ومضى، كما أن افتقر بمنزلة ضعف. وأي المعين عنيت فإنه لا يجيء فيه انفعلته.

وليس في الكلام احرنجمته، لأنه نظير انفعلت في بنات الثلاثة، زادوا فيه نونا وألف وصل كما زادوهما في هذا.

وكذلك: افعللت، لأنهم أرادوا أن يبلغوا به احرنجمت. وليس في الكلام افعللته، وافعللتيه، ولا افعللته، ولا افعللته، وهو نحو احررت واشهابت.

ونظير ذلك من بنات الأربعة: اطمأنت واشمأززت، لم نسمعهم قالوا: فعلته في هذا الباب.

وأما افوعل فقد تعدى. قال حميد الهلالي:

فلما أتى عامان بعد انفصاليه ... عن الضرع واحلولى دماناً يرودها

وكذلك افعول، قالوا: اعلوطته. وكذلك فعللته، صعرتته؛ لأنهم أرادوا بناء دحرجته. وقال:

سوّد كحب الفلفل المصعور

وكذلك فوعلته مفوعلةً، نحو مكوكبة، لأنهم أرادوا بناء بنات الأربعة، فجعلوا من هذه التي هي ذات زوائد أبنية الأربعة، وهي أقل مما يتعدى من ذوات الزوائد، كما أن ما لا يتعدى من فعلت وفعلت أقل.

وإنما كان هذا أكثر لأنهم يدخلون المفعول في الفعل ويشغلونه به، كما يفعلون ذلك بالفاعل، فكما لم يكن للفعل بدئاً من فاعل يعمل فيه، كذلك أرادوا أن يكثر المفعول الذي يعمل فيه.

وقالوا: اعرووريت الفلوى، وارعوريت منى أمراً قبيحاً، كما قالوا: اهلولى ذلك. فذلك في موضع المفعول.

باب مصادر ما لحقته الزوائد

## من الفعل من بنات الثلاثة

فالمصدر على أفعلت إفعالاً، أبدأً. وذلك قولك: أعطيت إعطاءً، وأخرجت إخراجاً. وأما افتعلت فمصدره عليه افتعالاً، وألفه موصولةً كما كانت موصولةً في الفعل، وكذلك ما كان على مثاله. ولزوم الوصل ههنا كلزوم القطع في أعطيت. وذلك قولك: احتبست احتباساً، وانطلقت انطلاقاً، لأنه على مثاله ووزنه، واحمورت احمراراً.

فأما استفعلت فالمصدر عليه الاستفعال. وكذلك ما كان على زنته ومثاله، يخرج على هذا الوزن وهذا المثال، كما خرج ما كان على مثال افتعلت. وذلك قولك: استخرجت استخراجاً، واستصعبت استصعباً، واشهابت اشهباباً، واقعنست اقعنساساً، واجلوذت اجلوذاً.

وأما فعلت فالمصدر منه على التفعيل، جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في فعلت، وجعلت الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا أوله كما غيروا آخره. وذلك قولك: كسرتة تكسيراً، وعذبتة تعذيباً. وقد قال ناسٌ: كلمته كلاماً، وحملته حمالاً، أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال فكسروا أوله وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه، ولم يريدوا أن يبدلوا حرفاً مكان حرف، ولم يحذفوا، كما أن مصدر أفعلت واستفعلت جاء فيه جميع ما جاء في استفعل وأفعل من الحروف، ولم يحذف ولم يبدل منه شيء. وقد قال الله عز وجل: " وكذبوا بآياتنا كذاباً " .

وأما مصدر تفعلت فإنه التفعال، جاءوا فيه بجميع ما جاء في تفعل، وضموا العين لأنه ليس في الكلام اسم على تفعل، ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر فعلت، ولا غير الياء لأنه أكثر من فعلت، فجعلوا الزيادة عوضاً من ذلك. من ذلك قولك: تكلمت تكلماً، وتقولت تقولاً.

وأما الذين قالوا: كذاباً فإهم قالوا: تحملت تحمالاً، أرادوا أن يدخلوا الألف كما أدخلوها في أفعلت واستفعلت، وأرادوا الكسر في الحرف الأول كما كسروا أول إفعال واستفعال، ووفروا الحروف فيه كما وفروها فيهما. وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبدأً: مفاعلةً، جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عوضاً من الألف التي قبل آخر حرف؛ وذلك قولك: جالسته مجالسةً، وقاعدته مقاعدةً، وشاربته مشاربةً، وجاء كالمفعول لأن المصدر مفعول. وأما الذين قالوا هذا فقالوا: جاءت مخالفةً الأصل كفعلت، وجاءت كما يجيء المفعول مصدرًا والمفعلة، إلا أنهم ألزموها الهاء لما فروا من الألف التي في قيتال، وهو الأصل. وأما الذين قالوا: تحملت تحمالاً فإهم يقولون: قاتلت قيتالاً، فيوفرن الحروف ويجيئون به على مثال إفعال وعلى مثال قولهم كلمته كلاماً.

وقد قالوا: ماربته مرأء، وقاتلته قتالاً.

وجاء فعالٌ على فاعلت كثيراً، كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قيتال ونحوها. وأما المفاعلة فهي التي تلزم ولا تنكسر كلزوم الاستفعال استفعلت.

وأما تفاعلت فالمصدر التفاعل، كما أن التفعال مصدر تفعلت؛ لأن الزنة وعدة الحروف واحدة، وتفاعلت من فاعلت بمنزلة تفعلت من فعلت؛ وضموا العين لئلا يشبه الجمع، ولم يفتحوا لأنه ليس في الكلام تفاعل في الأسماء. باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل

لأن المعنى واحد

وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً اجتاوراً، لأن معنى اجتوروا وتجاوزوا واحداً. ومثل ذلك: انكسر كسراً وكسر انكساراً لأن معنى كسر وانكسر واحد. وقال الله تبارك وتعالى: "والله أنبتكم من الأرض نباتاً"، لأنه إذا قال: أنبته فكأنه قال: قد نبت، وقال عز وجل: "وتبتل إليه تبتلاً"، لأنه إذا قال تبتل فكأنه قال: بتل. وزعموا أن في قراءة ابن مسعود: "وأنزل للملائكة تنزيلاً"، لأن معنى أنزل ونزل واحد. وقال القطامي:

وخير الأمر ما استقبلت منه ... وليس بأن تتبعه اتباعاً  
لأن تتبعت واتبعت في المعنى واحد، وقال رؤبة:

وقد تطويت انطواء الحضب  
لأن معنى تطويت وانطويت واحد، ومثل هذه الأشياء: يدعه تركاً؛ لأن معنى يدع ويترك واحد.

باب ما لحقته هاء التانيث عوضاً

## لما ذهب

وذلك قولك: أقمته إقامةً، واستعنته استعانةً؛ وأريته إراءةً. وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل. قال الله عز وجل: "لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة". وقالوا: اخترت اختياراً، فلم يلحقوه الهاء لأنهم أتموه.

وقالوا: أريته إراءاً، مثل أقمته إقاماً؛ لأن من كلام العرب أن يحدفوا ولا يعوضوا.

وأما عزيزت تعزيةً ونحوها فلا يجوز الحدف فيه ولا فيما أشبهه، لأنهم لا يجيئون بالياء في شيء من بنات الياء والواو مما هما فيه في موضع اللام صحيحتين.

وقد يجيء في الأول نحو الإحواذ والاستحواذ ونحوه. ولا يجوز الحدف أيضاً في تجزئةً وتهنئةً، وتقديرهما تجزعةً وتهنعةً، لأنهم ألحقوهما بأخيهما من بنات الياء والواو، كما ألحقوا رأيت بأقمت حين قالوا رأيت.

باب ما تكثر فيه المصدر من فعلت

فتلحق الزوائد وتبنيه بناءً آخر

كما أنك قلت في فعلت فعلت حين كثرت الفعل.

وذلك قولك في الهذر: الهذار، وفي اللعب: التلعب، وفي الصفق: التصفاق، وفي الرد: الترداد، وفي الجولان: التجوال، والتقتال والتسيار.

وليس شيء من هذا مصدر فعلت، ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فعلت على فعلت. وأما التبيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنه بني هذا البناء فلحقته الزيادة كما لحقت الرئمان وهو من الثلاثة، وليس من باب التقتال، ولو كان أصلها من ذلك فتحوا التاء، فإنما هي من بيت، كالغارة من أغرت، والنبات من أنبت.

ونظيرها التلقاء، وإنما يريدون اللقيان. وقال الراعي:

أملت خيرك هل تأتي مواعده ... فالיום قصر عن تلقائك الأمل

باب مصادر بنات الأربعة

فاللزام لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال فعللة. وكذلك كل شيء ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة، وذلك نحو: دحرجته دحرجةً، وزلزله زلزلةً، وحوقلته حوقلةً، وزحولته زحولةً. وإنما ألحقوا الهاء عوضاً من الألف التي تكون قبل آخر حرف، وذلك ألف زلزال. وقالوا زلزله زلزلاً، وقلقلته قلقللاً، وسرهفته سرهفاً، كأنهم أرادوا مثال الإعطاء والكذاب، لأن مثال دحرجت وزنتها على أفعلت وفعلت. وقد قالوا الزلزال والقلقال، ففتحوا كما فتحوا أول النفعيل، فكأنهم حذفوا الهاء وزادوا الألف في الفعللة. والفعللة ههنا بمنزلة المفاعلة في فاعلت، والفعال بمنزلة الفيعل في فاعلت، وتمكنهما ههنا كتمكن ذينك هناك. وأما ما لحقته الزيادة من بنات الأربعة وجاء على مثال استفعلت. وما لحق من بنات الثلاثة بينات الأربعة، فإن مصدره يجيء على مثال استفعلت. وذلك احرنجمت احرنجاماً، واطمأننت اطمئنناً. والطمأنينة والقشعريرة ليس واحداً منهنما بمصدر على اطمأننت واقشعررت، كما أن البات ليس بمصدر على أنبت، فمترلة اقشعررت من القشعريرة واطمأننت من الطمأنينة، بمنزلة أنبت من النبات.

باب نظائر ضربته ضربة

### ورميته رمية من هذا الباب

فنظير فعلت فعلةً من هذه الأبواب أن تقول: أعطيت إعطاءً، وأخرجت إخراجةً. فإنما تجيء بالواحدة على المصدر اللزام للفعل. ومثل ذلك افتعلت افتعالةً وما كان على مثلها، وذلك قولك: احتترزت احترازةً واحدةً، وانطلقت انطلاقاً واحدةً، واستخرجت استخراجةً واحدةً. وما جاء على مثاله وزنته بمنزلة، وذلك قولك: اقعنسس اقعنساساً، واغلودن اغلبدانةً. وكذلك جميع هذا. وفعلت بمذه المنزلة، تقول: عذبتة تعذبيةً، وروحته ترويجةً. والنفعل كذلك، وذلك قولهم: تقلبت تقلبةً واحدةً. وكذلك النفاعل، تقول: تعافلت تعافلةً واحدةً. وأما فاعلت فإنك إن أردت الواحدة قلت: قاتلته مقاتلةً، وراميته مرامةً؛ تجيء بها على المصدر اللزام الأغلب. فالمقاتلة ونحوها بمنزلة الإقالة والاستغاثة؛ لأنك لو أردت الفعللة في هذا لم تجاوز لفظ المصدر، لأنك تريد فعلةً واحدةً فلا بد من علامة التأنيث. ولو أردت الواحدة من اجتورت فقلت تجاورةً جاز، لأن المعنى واحد، فكما جاز تجاوراً كذلك يجوز هذا. وكذلك يجوز جميع هذا الباب. ومثل ذلك يدعه تركةً واحدةً.

باب نظير ما ذكرنا من بنات الأربعة

### وما ألحق بينائها من بنات الثلاثة

فتقول: دحرجته دحرجةً واحدةً، وزلزله زلزلةً واحدةً، تجيء بالواحدة على المصدر الأغلب الأكثر. وأما ما لحقته الزوائد فجاء على مثال استفعلت فإن الواحدة تجيء على مثال استفعالةً، وذلك قولك: احرنجمت

أحرنجامةً، واقشعرت اقشعرارة.

باب اشتقاقك الأسماء

لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها

أما ما كان من فعل يفعل فإن موضع الفعل مفعولٌ، وذلك قولك: هذا محبسنا، ومضربنا، ومجلسنا، كأنهم بنوه على بناء يفعل، فكسروا العين كما كسروها في يفعل.

فإذا أردت المصدر بنيته على مفعولٍ، وذلك قولك: إن في ألف درهم لمضرباً؛ أي لضرباً. قال الله عز وجل: " أين المفر " ، يريد: أين الفرار. فإذا أراد المكان قال: المفر، كما قالوا: المبيت حين أرادوا المكان لأنهما من بات ببيت. وقال الله عز وجل: " وجعلنا النهار معاشاً " ، أي جعلناه عيشاً.

وقد يجيء المفعول يراد به الحين. فإذا كان من فعل يفعل بنيته على مفعولٍ، تجعل الحين الذي فيه الفعل كالمكان. وذلك قولك: أتت الناقة على مضربها، وأتت على منتجعها، إنما تريد الحين الذي فيه النتاج والضرب.

وربما بنوا المصدر على المفعول كما بنوا المكان عليه، إلا أن تفسير الباب وجملته على القياس كما ذكرت لك، وذلك قولك: المرجع، قال الله عز وجل: " إلى ربكم مرجعكم " ، أي رجوعكم. وقال: " ويستلونك عن الخيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الخيض " ، أي في الخيض.

وقالوا: المعجز يريدون العجز. وقالوا: المعجز على القياس، وربما ألحقوا هاء التانيث فقالوا: المعجزة والمعجزة، كما قالوا: المعيشة.

وكذلك أيضاً يدخلون الهاء في المواضع. قالوا: الزلزلة أي موضع زلزل. وقالوا: المعذرة والمعتبة، فألحقوا الهاء وفتحوا على القياس.

وقالوا: المصيف، كما قالوا: أتت الناقة على مضربها، أي على زمان ضرابها، وقالوا: المشتاة فأنثوا وفتحوا، لأنه من يفعل.

وقالوا: المعصية والمعرفة كقيلهم: المعجزة.

وربما استغنوا بمفعلةٍ عن غيرها، وذلك قولهم: المشيئة والحمية. وقالوا: الزلزلة.

وقال الراعي:

بنيت مرافقهن فوق مزلةٍ ... لا يستطيع بما القراد مقيلاً

يريد: قبولةً.

وأما ما كان يفعل منه مفتوحاً فإن اسم المكان يكون مفتوحاً، كما كان الفعل مفتوحاً. وذلك قولك: شرب يشرب. وتقول للمكان مشربٌ. ولبس يلبس، والمكان الملبس. وإذا أردت المصدر فتحته أيضاً كما فتحته في يفعل، فإذا جاء مفتوحاً في المكسور فهو في المفتوح أجدر أن يفتح.

وقد كسر المصدر كما كسر في الأول، قالوا: علاه المكبر.

ويقولون المذهب للمكان. وتقول: أردت مذهباً أي ذهاباً فتفتح، لأنك تقول: يذهب، فتفتح.

ويقولون: محمدةٌ، فأنثوا كما أنثوا الأول وكسروا كما كسروا المكبر.

وأما ما كان يفعل منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال يفعل لأنه ليس في الكلام مفعولٌ، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أحفهما. وذلك قولك: قتل يقتل وهذا المقتل. وقالوا: يقوم وهذا المقام. وقالوا: أكره مقال الناس وملامهم. وقالوا: الملامة والمقالة فأنثوا. وقالوا: المرء

والمكر، يريدون الرد والكروور. وقالوا: للدعاة والمأدبة، إنما يريدون الدعاء إلى الطعام. وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعل، قالوا: أتيتك عند مطلع الشمس، أي عند طلوع الشمس. وهذه لغة بني تميم، وأما أهل الحجاز فيفتحون.

وقد كسروا الأماكن في هذا أيضاً، كأنهم أدخلوا الكسر أيضاً كما أدخلوا الفتح. وذلك: المنبت، والمطلع لمكان الطلوع. وقالوا: البصرة مسقط رأسي، للموضع. والسقوط المسقط.

وأما المسجد فإنه اسم للبيت، ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك، لو أردت ذلك لقلت مسجداً. ونظير ذلك: المكحلة، والمخلب، والميسم، لم ترد موضع الفعل، ولكنه اسمٌ لوعاء الكحل. وكذلك المدق صار اسماً له كالجلمود. وكذلك المقبرة، والمشرقة، وإنما أراد اسم المكان. ولو أراد موضع الفعل لقال مقبراً، ولكنه اسم بمنزلة المسجد.

ومثل ذلك: المشربة، وإنما هو اسمٌ لها كالغرفة. وكذلك المدهن. والمظلمة بهذه المنزلة، وإنما هو اسم ما أخذ منك، ولم ترد مصدراً ولا موضع فعل. وقالوا: مضربة السيف، جعلوه اسماً للحديدة، وبعض العرب يقول: مضربةٌ، كما يقول: مقبرة ومشربة، فالكسر في مضربةٍ كالضم في مقبرةٍ. والمنخر بمنزلة المدهن كسروا الحرف كما ضم ثمة. وقالوا: المسربة، فهو الشعر الممدود في الصدر وفي السرة، بمنزلة المشرقة، لم ترد مصدراً ولا موضعاً لفعل، وإنما هو اسم محط الشعر الممدود في الصدر. وكذلك: المأثرة، والمكرمة، والمأدبة. وقد قال قوم معذرةً كالمأدبة، ومثله: " فنظرةٌ إلى ميسرةٍ " .

ويجيء المفعول اسماً كما جاء في المسجد والمنكب، وذلك: المطبخ، والمريد. وكل هذه الأبنية تقع اسماً للتي ذكرنا من هذه الفصول لا لمصدرٍ ولا لموضع العمل. باب ما كان من هذا النحو

### من بنات الياء والواو التي الياء فيهن لام

فالوضع والمصدر فيه سواء، وذلك لأنه معتل، وكان الألف والفتح أحف عليهم من الكسرة مع الياء، ففروا إلى مفعولٍ إذ كان مما يبنى عليه المكان والمصدر. وقد كسروا في نحو معصيةٍ ومحميةٍ، وهو على غير قياس. ولا يجي مكسوراً أبداً بغير الهاء، لأن الإعراب يقع على الياء ويلحقها الاعتلال، فصار هذا بمنزلة الشقاء والشقاوة، وتثبت الواو مع الهاء وتبدل مع ذهابها. وأما بنات الواو فيلزمها الفتح لأنها يفعل، ولأن فيها ما في بنات الياء من العلة. هذا باب

### ما كان من هذا النحو من بنات الواو

التي الواو فيهن فاءٌ فكل شيءٍ كان من هذا فعلٍ فإن المصدر منه من بنات الواو والمكان يبنى على مفعولٍ، وذلك قولك للمكان: الموعد، والموضع، والمورد. وفي المصدر الموحدة والموعدة. وقد بين أمر فعل هناك، وذلك من قبل أن

فعل من هذا الباب لا يجيء إلا على يفعل، ولا يصرف عنه إلى يفعل لعله قد ذكرناها، فلما كان لا يصرف عن يفعل وكان معتلاً ألزموا مفعلاً منه ما ألزموا يفعل، وكرهوا أن يجعلوه بمنزلة ما ليس بمعتل ويكون مرة يفعل ومرة يفعل، فلما كان معتلاً لازماً لوجه واحد ألزموا المفعول منه وجهاً واحداً.

وقال أكثر العرب في وجل يوجل، ووحل يوحل: موحلٌ وموحلٌ؛ وذلك أن يوجل ويوحل وأشباههما في هذا الباب من فعل يفعل قد يعتل، فتقلب الواو ياءً مرة وألفاً مرة، وتعتل لها الياء التي قبلها حتى تكسر؛ فلما كانت كذلك شبهوها بالأول لأنها في حال اعتلال، ولأن الواو منها في موضع الواو من الأول. وهم مما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع حالاته.

وحدثنا يونس وغيره أن ناساً من العرب يقولون في وجل يوجل ونحوه: موجلٌ وموحلٌ، وكأنهم الذين قالوا يوجل، فسلموه، فلم سلم وكان يفعل كيركب ونحوه شبهوه به. وقالوا: مودةٌ لأن الواو تسلم ولا تقلب.

وموحد فتحوه، إذ كان اسماً موضوعاً، ليس بمصدر ولا مكان، إنما هو معدول عن واحد، كما أن عمر معدول عن عامر، فشبهوه بهذه الأسماء، وذلك نحو موهب. وكموهب: مودةٌ اسم رجل، ومورق وهو اسم.

وأما بنات الياء التي الياء فيهن فاءٌ فإنها بمنزلة غير المعتل، لأنها تتم ولا تعتل، وذلك أن الياء مع الياء أخف عليهم، ألا تراهم يقولون ميسرةً كما يقولون المعجزة، وقال بعضهم: ميسرةً.

هذا باب

ما يكون مفعلةً لازمة لها الهاء والفتحة

وذلك إذا أردت أن تكثر الشيء بالمكان، وذلك قولك: أرضٌ مسبعةٌ، ومأسدةٌ، ومذأبةٌ. وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تكلم به.

ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف، من نحو الضفدع والثعلب، كراهية أن يتقلع عليهم، ولأنهم قد يستغنون بأن يقولوا: كثيرة الثعالب ونحو ذلك، وإنما اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها.

ولو قلت من بنات الأربعة على قولك مأسدةٌ لقلت: مثلبةٌ، لأن ما جاوز الثلاثة يكون نظير المفعول منه بمنزلة المفعول. وقالوا: أرضٌ مثلبةٌ ومعقربةٌ. ومن قال ثعالةٌ قال مثعلةٌ.

وحياةٌ ومفعاةٌ: فيها أفاعٍ وحياتٌ. ومقتاةٌ: فيها القثاء.

باب ما عاجلت به

أما المقص فالذي يقص به. والمقص: المكان والمصدر.

وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التانيث أو لم تكن، وذلك قولك: محلبٌ ومنجلٌ، ومكسحةٌ، ومسلةٌ، والمصفي، والمخرز، والمخيط.

وقد يجيء على مفعالٍ نحو: مقراضٍ، ومفتاحٍ، ومصباحٍ.

وقالوا: المفتح كما قالوا: المخرز، وقالوا: المسرجة كما قالوا: المكسحة.

هذا باب

نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة

بزيادة أو بغير زيادة

فالمكان والمصدر يبني من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعولٌ والمكان مفعولٌ فيه، فيضمون أوله كما يضمون المفعول، لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله، كما أن أول ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوحٌ، وإنما منعك أن تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واواً كواو مضروب، أن ذلك ليس من كلامهم ولا مما بنوا عليه، يقولون للمكان: هذا مخزجتنا ومدخلنا، ومصيحنا ومساننا، وكذلك إذا أردت المصدر. قال أمية بن أبي الصلت:

الحمد لله مسانا ومصيحنا ... بالخير صبحنا ربي ومسانا

ويقولون للمكان: هذا متحاملنا، ويقولون: ما فيه متحامل، أي ما فيه تحاملٌ. ويقولون: مقاتلنا، وكذلك تقول إذا أردت المقاتلة، قال مالك بن أبي كعب، أبو كعب بن مالك الأنصاري:

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلاً ... وأنجو إذا غم الجبان من الكرب  
وقال زيد الخيل:

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلاً ... وأنجو إذا لم ينج إلا المكيس

وقال في المكان: هذا موقانا. وقال رؤبة:

إن الموقى مثل ما وقيت

يريد التوقية. وكذلك هذه الأشياء.

وأما قوله: دعه إلى ميسوره ودع معسوره، فإنما يجيء هذا على المفعول كأنه قال: دعه إلى أمر يوسر فيه أو يعسر فيه.

وكذلك المرفوع والموضوع، كأنه يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه.

وكذلك المعقول، كأنه قال: عقل له شيء، أي حبس له لبه وشدد.

ويستغنى بهذا عن المفعول الذي يكون مصدراً، لأن في هذا دليلاً عليه.

باب ما لا يجوز فيه ما أفعله

وذلك ما كان أفعلاً وكان لوناً أو خلقةً. ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره ولا ما أبيضه. ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعمى: ما أعشاه. إنما تقول: ما أشد حمرة، وما أشد عشاها.

وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفعلاً به رجلاً، ولا هو أفعلاً منه، لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه، كما أنك إذا قلت ما أفعله فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا. والمعنى في أفعلاً به وما أفعله واحد، وكذلك أفعلاً منه.

وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا البناء داخلٌ في الفعل. ألا ترى قلته في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعته الفعل. فلما كان مضارعاً للفعل موافقاً له في البناء كره فيه ما لا يكون في فعله أبداً.

وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا في هذه ما أفعله لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعلٌ من هذا النحو. ألا ترى أنك لا تقول: ما أيداه ولا ما أرجله، إنما تقول: ما أشد يده وما أشد رجله ونحو ذلك. ولا تكون هذه الأشياء في مفعولٍ ولا فاعولٍ، كما تقول رجلٌ ضروبٌ ورجلٌ محسانٌ، لأن هذا في معنى ما أحسنه، إنما تريد أن تبالغ ولا تريد أن تجعله بمنزلة كل من وقع عليه ضاربٌ وحسنٌ.

وأما قولهم في الأحمق: ما أحققه، وفي الأرعن: ما أرعنه، وفي الأنوك: ما أنوكه، وفي الألد: ما ألدته، فإنما هذا عندهم من العلم ونقصان العقل والفتنة، فصارت ما ألدته بمنزلة ما أمرسه وما أعلمه، وصارت ما أحققه بمنزلة ما أبلده وما أشجعه وما أجنه؛ لأن هذا ليس بلونٍ ولا خلقةً في جسده، وإنما هو كقولك: ما ألسنه وما أذكره، وما أعرفه

وأنظره، تريد نظر التفكير، وما أشنعه وهو أشنع، لأنه عندهم من القبح، وليس بلون ولا خلقة من الجسد ولا نقصان فيه، فألحقوه باب القبح كما ألحقوا ألد وأحق بما ذكرت لك؛ لأن أصل بناء أحق ونحوه أن يكون على غير بناء أفعال، نحو بليدٍ وعليمٍ، وجاهلٍ وعاقِلٍ، وفهمٍ وحصيفٍ. وكذلك الأهوج، تقول: ما أهوجه كقولك: ما أجنه. باب يستغني فيه عن ما أفعله

بما أفعال فعله وعن أفعال منه بقولهم: هو أفعال منه فعلاً، كما استغني بتركت عن ودعت وكما استغني بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها وذلك في الجواب. ألا ترى أنك لا تقول: ما أجوبه، وإنما تقول: ما أجود جوابه. ولا تقول هو أجوب منه، ولكن هو أجود منه جواباً، ونحو ذلك. وكذلك لا تقول: أجوب به، وإنما تقول: أجود بجوابه. ولا يقولون في قال يقيل ما أقيله، استغنوا بما أكثر قائلته. وما أنومه في ساعة كذا وكذا، كما قالوا تركت ولم يقولوا ودعت.

باب ما أفعله على معنيين

تقول: ما أبغضني له، وما أمقتني له، وما أشهاني لذلك. إنما تريد أنك ماقتٌ، وأنتك مبغضٌ، وأنتك مشتهٍ. فإن عنيت قلت: ما أفعله، إنما تعني به هذا المعنى.

وتقول: ما أمقته وما أبغضه إلي، إنما تريد أنه مقيتٌ، وأن مبغضٌ إليك، كما أنك تقول: ما أقبحه، وإنما تريد أنه قبيح في عينك، وما أقدره، إنما تريد أنه قدرٌ عندك.

وتقول: ما أشهاها، أي هي شهيةٌ عندي، كما تقول: ما أحظها، أي حظيت عندي. فكأن ما أمقته وما أشهاها على فعل وإن لم يستعمل، كما تقول: ما أبغضه إلي وقد بغض. فجيء على فعل وفعل وإن لم يستعمل، كأشياء فيما مضى، وأشياء سترها إن شاء الله.

باب ما تقول العرب فيه ما أفعله

وليس له فعل وإنما يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس

قالوا: أحنك الشاتين وأحنك البعيرين، كما قالوا: أكل الشاتين، كأنهم قالوا: حنك ونحو ذلك. وإنما جاءوا بأفعال على نحو هذا وإن لم يتكلموا به.

وقالوا: آبل الناس كلهم، كما قالوا: أرعى الناس كلهم، وكأنهم قد قالوا: آبل يأبل. وقالوا: رجل آبل وإن لم يتكلموا بالفعل. وقولهم: آبل الناس بمنزلة آبل منه، لأن ما جاز فيه أفعال الناس جاز فيه هذا، وما لم يجز فيه ذلك لم يجز فيه هذا.

وهذه الأسماء التي ليس فيها فعل ليس القياس فيها أن يقال أفعال منه ونحو ذلك. وقد قالوا فلان آبل منه، كما قالوا: أحنك الشاتين.

باب ما يكون يفعل ومن فعل فيه مفتوحاً

وذلك إذا كانت الهمزة، أو الهاء، أو العين، أو الحاء، أو الغين، أو الخاء، لهماً أو عينا. وذلك قولك قرأ يقرأ، وبدأ يبدأ وخبأ يخبأ، وجبه يجبه، وقلع يقلع، ونفع ينفع، وفرغ يفرغ، وسبع يسبع، وضبع يضبع، وصنع يصنع، وذبح يذبح، ومنح يمنح، وسلخ يسليخ، ونسخ ينسخ.

هذا ما كانت هذه الحروف فيه لامات.

وأما ما كانت فيه عيناتٍ فهو كقولك: سأل يسأل، وتأر يتأر، وذأل يذأل، وذهب يذهب - والذالان: المر الخفيف - وقهر يقهر، ومهر يمهر، وبعث يبعث، وفعل يفعل، ونحل ينحل، ونحر ينحر، وشحج يشحج، ومغث يمغث، وفغر يفغر، وشغر يشغر، وذخر يذخر، وفخر يفخر.

وإنما فتحوا هذه الحروف لأنهما سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو. وكذلك حركوهن إذ كن عيناتٍ، ولم يفعل هذا بما هو من موضع الواو والياء، لأنهما من الحروف التي ارتفعت، والحروف المرتفعة حيزٌ على حدة، فإنما تتناول للمرتفع حركةً من مرتفع، وكره أن يتناول للذي قد سفل حركةً من هذا الحيز.

وقد جاءوا بأشياء من هذا الباب على الأصل، قالوا: برأ يبرؤ كما قالوا: قتل يقتل، وهنأ يهنئ، كما قالوا: ضرب يضرب. وهذا في الهمزة أقل؛ لأن الهمزة أقصى الحروف وأشدها سفولاً، وكذلك الهاء، لأنه ليس في الستة الأحرف أقرب إلى الهمزة منها، وإنما الألف بينهما.

وقالوا: نزع ينزع، ورجع يرجع، كما قالوا: ضرب يضرب. وقالوا: نضح ينضح، ونبح ينبح، ونطح ينطح، وقالوا: منح يمنح، وقالوا: جنح يجنح كما قالوا: ضمير يضمير، وصار الأصل في العين أقل لأن العين أقرب إلى الهمزة من الحاء.

وقالوا: صلح يصلح، وقالوا: فرغ يفرغ، وصبح يصبح، ومضغ يمضغ، كما قالوا: قعد يقعد. وقالوا: نفخ ينفخ، وطبخ يطبخ، ومرخ يمرخ، والأصل في هذين الحرفين أجدر أن يكون، يعني الحاء والعين، لأنهما أشد الستة ارتفاعاً. ومما جاء على الأصل مما فيه هذه الحروف عيناتٌ، قولهم: زأر يزئر، ونأم ينثم من الصوت، كما قالوا: هتف يهتف. وقالوا: نحق ينهق، ونمت ينهت، مثل هتف يهتف.

وقالوا: نعر يعر، ورعدت السماء ترعد، كما قالوا: هتف يهتف، وقعد يقعد. وقالوا: شحج يشحج، ونحت ينحت، مثل ضرب يضرب. وقالوا: شحب يشحب مثل قعد يقعد. وقالوا: نغرت القدر تنغر، كما قالوا: طفر يظفر. وقالوا: لعب يلعب كما قالوا: حمد يحمد، ومثل يلعب من بنات العين شعر يشعر. وقالوا: محض بمحض، ونخل ينخل، مثل قتل يقتل. وقالوا: نخر ينخر، كما قالوا: جلس يجلس: وقالوا: استبرأ يستبرئ، وأبرأ يبرئ، وانتزع ينتزع.

وهذا الضرب، إذا كان فيه شيءٌ من هذه الحروف لم يفتح ما قبلها، ولا تفتح هي أنفسها إن كانت قبل آخر حرفٍ، وذلك لأن هذا الضرب الكسر له لازمٌ في الفعل، لا يعدل عنه ولا يصرف عنه إلى غيره، وكذلك جرى في كلامهم. وليس فعل كذلك، وذلك لأن فعل يخرج يفعل منه إلى الكسر والضم، وهذا لا يخرج إلا إلى الكسر، فهو لا يتغير، كما أن فعل منه على طريقة واحدة، وصار هذا في فعل لأن ما كان على ثلاثة أحرف قد بينى على فعل وفعل وفعل، وهذه الأبنية كل بناء منها إذا قلت فيه فعل لزم بناءً واحداً في كلام العرب كلها. وتقلو: صح يصح؛ لأن يفعل من فعلت لازمٌ له الضم لا يصرف إلى غيره فلذلك لم يفتح هذا. ألا تراهم قالوا في جميع هذا هكذا، قالوا: قبح يقبح، وضخم يضخم، وقالوا: ملؤ يملؤ، وقمؤ يقمؤ، وضعف يضعف، وقالوا: رعف يعرف، وسعل يسعل كما قالوا: شعر يشعر. وقالوا: ملؤ فلم يفتحوها لأنهم لم يريدوا أن يخرجوا فعل من هذا الباب، وأرادوا أن تكون الأبنية الثلاثة فعل وفعل وفعل في هذا الباب، فلو فتحوا لا لتبس فخرج فعل من هذا الباب. وإنما فتحوا يفعل من فعل لأنه مختلفٌ، وإذا قلت فعل ثم قلت يفعل علمت أن أصله الكسر أو الضم إذا قلت فعل،

ولا تجد في حيز ملو هذا. ولا يفتح فعل لأنه بناء لا يتغير، وليس كيفعل من فعل لأنه يجيء مختلفاً، فصار بمنزلة يقرىء ويستبرىء.

وإنما كان فعل كذلك لأنه أكثر في الكلام، فصار فيه ضربان، ألا ترى أن فعل فيما تعدى أكثر من فعل، وهي فيما لا يتعدى أكثر، نحو قعد وجلس.

باب ما هذه الحروف فيه فاءات

تقول: أمر يأمر، وأبق يأبق، وأكل يأكل، وأقل يأقل؛ لأنها ساكنة، وليس ما بعدها بمنزلة ما قبل اللامات، لأن هذا إنما هو نحو الإدغام، والإدغام إنما يدخل فيه الأول في الآخر والآخر على حاله، ويقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحد، نحو قد تركتك، ويكون الآخر على حاله فإنما شبه هذا بهذا الضرب من الإدغام، فأتبعوا الأول الآخر كما اتبعوه في الإدغام، فعلى هذا أجري هذا.

ومع هذا أن الذي قبل اللام فتحته اللام في قرأ يقرأ حيث قرب جواره منها، لأن الهمز وأخواته لو كن عينات فتحن، فلما وقع موضعهن، الحرف الذي كن يفتحن به لو قرب فتح. وكرهوا أن يفتحوا هنا حرفاً لو كان في موضع الهمز لم يحرك أبداً، ولزمه السكون. فحاله في الفاء واحدة، كما أن حال هذين في العين واحدة. وقالوا: أبي يأبي، فشبهوه بيقراً. وفي يأبي وجه آخر: أن يكون فيه مثل حسب يحسب، فتحا كما كسرا. وقالوا: جبي يجبي، وقلبي يقلبي، فشبهوا هذا بقرأ يقرأ ونحوه، وأتبعوه الأول كما قالوا: وعده يريدون وعدته، أتبعوا الأول، يعني في يأبي، لأن الفاء همزة. وكما قالوا: مضجع. ولا نعلم إلا هذا الحرف، وأما غير هذا فجاء على القياس، مثل عمر يعمر ويعمرن ويهرب، ويجزر.

وقالوا: عضضت تعض، فإنما يجتج بوعده، يريدون وعدته فأتبعوه الأول، كقولهم أبي يأبي، ففتحوا ما بعد الهمزة للهمزة وهي ساكنة.

وأما جبي يجبي وقلبي يقلبي فغير معروفين إلا من وجيه ضعيف، فلذلك أمسك عن الاحتجاج لهما. وكذلك عضضت تعض غير معروف.

باب ما كان من الياء والواو

قالوا: شأى يشأى، وسعى يسعى، ومحام يحى، وصغا يصغى، ونحا ينحى، فعلوا به ما فعلوا بنظائره من غير المعتل. وقالوا: بهو ييهو، لأن نظير هذا أبداً من غير المعتل لا يكون إلا يفعل. ونظائر الأول مختلفات في يفعل. وقد قالوا: يححو ويصغو، ويزهوهم الآل أي يرفعهم، ويزهو، وينحو، ويرغو، كما فعلوا بغير المعتل. وقالوا: يدعو.

وأما الحروف التي من بنات الثلاث نحو جاء يجيء، وباع يبيع، وتاه يتيه، فإنما جاء على الأصل حيث أسكنوا ولم يحتاجوا إلى التحريك.

وكذلك المضاعف نحو دد يدع، وشح يشح، وسحت السماء تسح، لأن هذه الحروف التي هي عينات أكثر ما تكون سواكن، ولا تحرك إلا في موضع الجزم من لغة أهل الحجاز، وفي موضع تكون لام فعلت تسكن فيه بغير الجزم، نحو رددن ويرددن، وهذا أيضاً تدغمه بكر بن وائل، فلما كان السكون فيه أكثر جعلت بمنزلة ما لا يكون فيه إلا ساكناً، وأجريت على التي يلزمها السكون.

وزعم يونس أنهم يقولون: كع يكع، ويكع أجود، لما كانت قد تحرك في بعض المواضع جعلت بمنزلة يدع ونحوها في هذه اللغة، وخالفت باب جنت كما خالفتها في أمها قد تحرك.

#### باب الحروف الستة

إذا كان واحد منها عيناً وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان فعلاً إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات: مطرذ فيه فعلٌ، وفعلٌ، وفعلٌ، وفعلٌ. إذا كان فعلاً أو اسماً أو صفةً فهو سواء.

وفي فاعيلٍ لغتان: فاعيلٌ وفعيلٌ إذا كان الثاني من الحروف الستة. مطرذٌ ذلك فيهما لا ينكسر في فاعيلٍ ولا فعلٍ، إذا كان كذلك كسرت الفاء في لغة تميم. وذلك قولك: لئيمٌ وشهيدٌ، وسعيدٌ ونحيفٌ، ورغيفٌ، وبخيلٌ وبئيسٌ، وشهدٌ، ولعبٌ، وضحكٌ، ونغلٌ، ووخمٌ. وكذلك فعلٌ إذا كان صفةً أو فعلاً أو اسماً. وذلك قولك: رجلٌ لعبٌ ورجلٌ محكٌ، وهذا ماضعٌ لهم، وهذا رجلٌ وعكٌ، ورجلٌ جنزٌ - يقال جنز الرجل غص - وهذا غيرٌ نعرٌ، وفخذٌ.

وإنما كان هذا في هذه الحروف لأن هذه الحروف قد فعلت في يفعل ما ذكرت لك، حيث كانت لاماتٍ، من فتح العين، ولم تفتح هي أنفسها هنا لأنه ليس في الكلام فاعيلٌ، وكرهية أن يلتبس فعلٌ بفعلٍ فيخرج من هذه الحروف فعلٌ، فلزمها الكسر ههنا وكان أقرب الأشياء إلى الفتح، وكانت من الحروف التي تقع الفتح قبلها لما ذكرت لك، فكسرت ما قبلها حيث لزمها الكسر، وكان ذلك أخف عليهم حيث كانت الكسرة تشبه الألف، فأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد. كما أنهم إذا أدغموا فأما أرادوا أن يرفعوا ألسنتهم من موضع واحد.

وإنما جاز هذا في هذه الحروف حيث كانت تفعل في يفعل ما ذكرت لك فصار لها في ذلك قوة ليست لغيرها. وأما أهل الحجاز فيجرون جميع هذا على القياس، وقالوا رؤفٌ ورعوفٌ، فلا يضم لبعده الواو من الألف. فالواو لا تغلب على الألف إذ لم تقرب كقرب الياء منها. كما أنك تقول: ممثلك، فتجعل النون ميماً، ولا تقول همثلك فتدغم، لأن النون لها شبهة بالميم ليس للام. وسترى ذلك إن شاء الله في باب الإدغام.

وسمعت بعض العرب يقول: بيس، فلا يحقق الهمزة، ويدع الحرف على الأصل، كما قالوا شهد فخففوا وتركوا الشين على الأصل.

وأما الذين قالوا مغيرةٌ ومعينٌ فليس على هذا، ولكنهم أتبعوا الكسرة الكسرة، كما قالوا: منتنٌ وأنبؤك وأجودك، يريد: أحييتك وأنبتك.

وقالوا في حرف شاذٍ إحب ونحب ويحب، شبهوه بقولهم منتنٌ، وإنما جاءت على فعل وإن لم يقولوا حبيت.

وقالوا: يجب كما قالوا: يبي، فلما جاء شاذاً على بابه على يفعل خولف به كما قالوا: يا الله، وقالوا: ليس ولم يقولوا لاس، فكذلك يجب، ولم يجيء على أفعلت، فجاء على ما لم يستعمل كما أن يدع ويذر على ودعت ووذرت وإن لم يستعمل. وفعلوا هذا بهذا لكثرتة في كلامهم.

فأما أجيء ونحوها فعلى القياس، وعلى ما كانت تكون عليه لو أتوا، لأن هذه الألف، يعني ألف أفعل، لا يتحرك ما بعدها في الأصل، فترك على ذلك.

#### باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال للمضارعة

للأسماء كما كسرت ثاني الحرف حين قلت فعل وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز، وذلك قولهم: أنت تعلم ذاك، وأنا أعلم، وهي تعلم، ونحن نعلم ذاك. وكذلك كل شيء فيه فعل من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لام أو عين، والمضاعف. وذلك قولك: شقيت فأنت تشقى، وخشيت فأنا إخشى، وخلصنا فنحن نخال، وعضضت فأنت تعضض وأنت تعضين.

وإنما كسروا هذه الأوائل لأنهم أرادوا أن تكون أوائلها كثواني فعل كما أزموا الفتح ما كان ثانيه مفتوحاً في فعل، وكان البناء عندهم على هذا أن يجروا أوائلها على ثواني فعل منها. وقالوا: ضربت تضرب، وأضرب، ففتحوا أول هذا كما فتحوا الرء في ضرب. وإنما منعهم أن يسكروا الثاني كما كسروا في فعل أنه لا يتحرك، فجعل ذلك في الأول. وجميع هذا إذا قلت فيه يفعل فأدخلت الياء فتحت، وذلك أنهم كرهوا الكسرة في الياء حيث لم يخافوا انقراض معنى فيحتمل ذلك، كما يكرهون الياءات والواوات مع الياء وأشباه ذلك. ولا يكسر في هذا الباب شيء كان ثانيه مفتوحاً، نحو ضرب وذهب وأشباههما.

وقالوا: أبي فانت تبي، وهو يبي. وذلك أنه من الحروف التي يستعمل يفعل فيها مفتوحاً وأخواتها، وليس القياس أن تفتح، وإنما هو حرفٌ شاذ، فلما جاء محيىء ما فعل منه مكسور فعلوا به ما فعلوا بذلك، وكسروا في الياء فقالوا يبي، وخالفوا به في هذا باب فعل كما خالفوا به بابه حين فتحوا، وشبهوه ببيجل حين أدخلت في باب فعل وكان إلى جنب الياء حرف الاعتلال. وهم ما يغيرون الأكثر في كلامهم ويجسرون عليه، إذ صار عندهم مخالفاً. وقالوا: مره، وقال بعضهم: أومره، حين خالفت في موضع وكثر في كلامهم خالفوا به في موضع آخر. وجميع ما ذكرت مفتوح في لغة أهل الحجاز، وهو الأصل.

وأما يسع ويطأ فإنما فتحوا لأنه فعل يفعل مثل حسب يحسب، ففتحوا الهمزة والعين كما فتحوا للهمزة والعين حين قالوا، يقرأ، ويفزع. فلما جاء على مثال ما فعل منه مفتوح لم يكسروا كما كسروا يأي حيث جاء على مثال ما فعل منه مكسور.

ويدلك على أن الأصل في فعلت أن يفتح يفعل منه على لغة أهل الحجاز سلامتها في الياء، وتركهم الضم في يفعل، ولا يضم لضمة فعل فإنما هو عارضٌ.

وأما وجل يوجل ونحوه فإن أهل الحجاز يقولون يوجل، فيجرونه مجرى علمت. وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في توجل: هي تيجل، وأنا إيجل، ونحن نيجل. وإذا قلت يفعل فبعض العرب يقولون ييجل كراهية الواو مع الياء، شبهوا ذلك بأيام ونحوها. وقال بعضهم: ياجل فأبدلوا مكلفاً ألقاً كراهية الواو مع الياء، كما يبدلون منها من الهمزة الساكنة. وقال بعضهم: ييجل، كأنه لما كره الياء مع الواو كسر الياء ليقرب الواو ياءً، لأنه قد علم أن الواو الساكنة إذا كانت قبلها كسرة صارت ياءً، ولم تكن عنده الواو التي تقلب مع الياء حيث كانت الياء التي قبلها متحركة، فأرادوا أن يقلبوها إلى هذا الحد، وكره أن يقلبها على ذلك الوجه الآخر.

واعلم أن كل شيء كانت ألفه موصولة مما جازو ثلاثة أحرف في فعل فإنك تكسر أوائل الأفعال المضارعة للأسماء. وذلك لأنهم أرادوا أن يكسروا أوائلها كما كسروا أوائل فعل، فلما أرادوا الأفعال المضارعة على هذا المعنى كسروا أوائلها كأنهم شبهوا هذا بذلك. وإنما منعهم أن يكسروا الثواني في باب فعل إنما لم تكن تحرك فوضعوا ذلك في الأوائل. ولم يكونوا ليكسروا الثالث فيلتبس يفعل بيفعل وذلك: قولك استغفر فأنت تستغفر، واحترجم فأنت تحترجم، واغدودن فأنت تغدودن، واقعنس فأنا إقعنسس.

وكذلك كل شيء من تفعلت أو تفاعلت أو تفعللت، يجري هذا الجرى، لأنه كان عندهم في الأصل مما ينبغي أن تكون أوله ألفٌ موصولة، لأن معناه معنى الانفعال، وهو بمنزلة انفتح وانطلق، ولكنهم لم يستعملوه استخفافاً في هذا القليل. وقد يفعلون هذا في أشياء كثيرة، وقد كتبناها وستراها إن شاء الله.

والدليل على ذلك أنهم يفتحون الياءات في يفعل، ومثل ذلك قولهم: تقى الله رجلٌ يم يقى الله، أجروه على الأصل.

وإن كانوا لم يستعملوا الألف حذفوها والحرف الذي بعدها.  
وجميع هذا يفتحه أهل الحجاز، وبنو تميم لا يكسرونه في الياء إذا قالوا يفعل.  
وأما فعل فإنه لا يضم منه ما كسر من فعل لأن الضم أثقل عندهم، فكروهوا الضميتين، ولم يخافوا التباس معينين،  
فعمدوا إلى الأخرى، ولم يربلوا تفريقاً بين معنيين كما أردت ذلك في فعل - يعني في الإتياع - فيحتمل هذا، فصار  
الفتح مع الكسر عندهم محتملاً، وكروهوا الضم مع الضم.  
هذا باب ما يسكن استخفافاً

وهو في الأصل متحرك  
وذلك قولهم في فخذ: فخذ، وفي كبد: كبد، وفي عضد: عضد، وفي الرجل: رجل، وفي كرم الرجل: كرم، وفي  
علم: علم، وهي لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم.  
وقالوا في مثل: لم يحرم من فصد له. وقال أبو النجم:  
لو عصر منه البان والمسك انعصر  
يريد: عصر.

وإنما حملهم على هذا أنهم كروهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم، فكروهوا أن  
ينتقلوا من الأخرى إلى الأثقل، وكروهوا في عصر الكسرة بعد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع. ومع  
هذا أنه بناء ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل، فكروهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستشغال.

وإذا تتابعت الضممتان فإن هؤلاء يخففون أيضاً، كروهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنما الضممتان من الواوين،  
فكما تكره الواوان كذلك تكره الضممتان لأن الضمة من الواو. وذلك قولك: الرسل، والطب، والعنق تريد  
الرسل، والطب، والعنق.

وكذلك الكسرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الياءان في مواضع، وإنما الكسرة من الياء، فكروهوا الكسرتين  
كما تكره الياءان. وذلك في قولك في إبل: إبل.

وأما ما توالى فيه الفتحان فإنهم لا يسكنون منه، لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر، كما أن الألف أخف  
من الواو والياء. وسترى ذلك إن شاء الله. وذلك نحو: جهل و جهل ونحو ذلك.  
ومما أشبه الأول فيما ليس على ثلاثة أحرف قولهم: أراك منفخاً، تسكن الفاء تريد: منفخاً، فما بعد النون بمنزلة  
كبد.

ومن ذلك قولهم: انطلق بفتح القاف، لنلا يلتقي ساكنان كما فعلوا ذلك بأين وأشباهاها، حدثنا بذلك الخليل عن  
العرب، وأنشدنا بيتاً، وهو لرجل من أزد السراة:

عجبت لمولودٍ وليس له أبٌ ... وذي ولدٍ لم يلد له أبوان

وسمعناه من العرب كما أنشده الخليل. ففتحوا الدال كي لا يلتقي ساكنان، وحيث أسكنوا موضع العين حركوا  
الدال.

باب ما أسكن من هذا الباب

## الذي ذكرنا وترك أول الحرف على أصله لو حرك

لأن الأصل عندهم أن يكون الثاني متحركاً، وغير الثاني أول الحرف. وذلك قولك: شهد ولعب، تسكن العين كما أسكنتها في علم، وتدع الأول مكسوراً لأنه عندهم بمنزلة ما حركوا، فصار كأول إبل.

سمعناهم يشدون هذا البيت للأخطل هكذا:

إذا غاب عنا غاب عنا فراتا ... وإن شهد أجدى فضله وجلوا له

ومثل ذلك: نعم وبئس، إنما هما فعل وهو أصلهما.

ومثل ذلك: فيها ونعمت، إنما أصلها: فيها ونعمت.

وبلغنا أن بعض العرب يقول: نعم الرجل.

ومثل ذلك غزى الرجل، لا تحول الياء واواً، لأنها إنما خففت والأصل عندهم التحرك، وأن تجرى ياءً، كما أن الذي خفف الأصل عنده التحرك، وأن يجرى الأول في خلافه مكسوراً.

باب ما تمال فيه الألفات

فالألف تمال إذا كان بعدها حرفٌ مكسور. وذلك قولك: عابذٌ، وعالمٌ ومساجد، ومفاتيح، وعذاقرٌ، وهابيل.

وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا صدر،

فجعلوها بين الزاي والصاد، فقربها من الزاي والصاد التماس الخفة لأن الصاد قريبة من الدال، فقربها من أشبه

الحروف من موضعها بالدال. وبيان ذلك في الإدغام. فكما يريد في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد،

كذلك يقرب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك.

فالألف قد تشبه الياء، فأرادوا أن يقربوها منها.

وإذا كان بين أول حرفٍ من الكلمة وبين الألف حرفٌ متحرك، والأول مكسور نحو عمادٍ أملت الألف، لأنه لا

يتفاوت ما بينهما بحرف. ألا تراهم قالوا: صبقت، فجعلوها صاداً لمكان القاف، كما قالوا: صقت.

وكذلك إن كان بينه وبين الألف حرفان، الأول ساكنٌ، لأن الساكن ليس بمجاز قويٍّ، وإنما يرفع لسانه عن الحرف

المتحرك رفعةً واحدةً كما رفعه في الأول، فلم يتفاوت لهذا كما لم يتفاوت الحرفان حيث قلت: صويقٌ. وذلك

قولهم: سربالٌ، وشمالٌ، وعمادٌ، وكلابٌ.

وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز.

فإذا كان ما بعد الألف مضموماً أو مفتوحاً لم تكن فيه إمالةً، وذلك نحو آجرٍ، وتابلٍ، وخاتمٍ. لأن الفتح من الألف

فهو ألزم لها من الكسرة ولا تتبع الواو، لأنها لا تشبهها. ألا ترى أنك لو أردت التقريب من الواو انقلبت فلم تكن

ألفاً.

وكذلك إذا كان الحرف الذي قبل الألف مفتوحاً أو مضموماً، نحو: رباب، وجمادٍ، والبلبال، والجماع، والخطاف.

وتقول: الاسوداد، فيميل الألف ههنا من أمالها في الفعال، لأن وداداً بمنزلة كلابٍ.

ومما يميلون ألفه كل شيءٍ من بنات الياء والواو، كانت عينه مفتوحة.

أما ما كان من بنات الياء فتمال ألفه، لأنها في موضع ياء وبدلٌ منها، فنحوا نحوها كما أن بعضهم يقول: قدر د.

وقال الفرزدق:

وما حل من جهلٍ حبي حلمائنا ... ولا قاتل المعروف فينا يعنف

فيشم، كأنه ينحو نحو فعل. فكذا نحوا نحو الياء.

وأما بنات الواو فأما لو ألفها لغلبة الياء على هذه اللام؛ لأن هذه اللام التي هي واو إذا جاوزت ثلاثة أحرف قلبت ياءً، والياء لا تقلب على هذه الصفة واواً، فأميلت لتمكن الياء في بنات الواو. ألا تراهم يقولون معدياً ومسنياً والقني، والعصي، ولا تفعل هذا الواو بالياء. فأما لوها لما ذكرت لك. والياء أحف عليهم من الواو فحوا نحوها. وقد يتكون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو، نحو قفاً، وعصاً، والقنا، والقطا، وأشباههن من الأسماء. وذلك أهم أرادوا أن يبينوا أنها مكان الواو، ويفصلوا بينها وبين بنات الياء. وهذا قليل يحفظ. وقد قالوا: الكبا، والعشا، والمكا، وهو جحر الضب، كما فعلوا ذلك في الفعل.

والإمالة في الفعل لا تنكسر إذا قلت: غزا وصفا ودعا، وإنما كان في الفعل متلباً، لأن الفعل لا يثبت على هذه الحال للمعنى. ألا ترى أنك تقول غزا، ثم تقول غزى، فتدخله الياء وتغلب عليه، وعدة الحروف على حالها. وتقول أغزوا، فإذا قلت أفعل قلت أغزى، قلبت وعدة الحروف على حالها. فأخر الحروف أضعف لتغيره والعدة على حالها وتخرج إلى الياء تقول: لأغزين، ولا يكون ذلك في الأسماء.

فإذا ضعفت الواو فإنها تصير إلى الياء، فصارت الألف أضعف في الفعل لما يلزمها من التغيير.

فإذا بلغت الأسماء أربعة أحرف أو جاوزت من بنات الواو فالإمالة مستتية، لأنها قد خرجت إلى الياء. وجميع هذا لا يميله ناسٌ كثير من بني تميم وغيرهم.

ومما يميلون ألفه كل اسم كانت في آخره ألف زائدة للتأنيث أو لغير ذلك، لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء. ألا ترى أنك لو قلت في معزى وفي حبلى فعلت على عدة الحروف، لم يجيء واحدٌ من الحرفين إلا من بنات الياء. فكذلك كل شيء كان مثلهما مما يصير في تشية أو فعل ياءً، فلما كانت في حروف لا تكون من بنات الواو أبداً صارت عندهم بمنزلة ألف رمى ونحوها.

وناس كثير لا يميلون الألف ويفتحونها، يقولون: حبلى ومعزى.

ومما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عينٌ، إذا كان أول فعلت مكسوراً نحو الكسر كما نحو نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء، وهي لغة لبعض أهل الحجاز. فأما العامة فلا يميلون.

ولا يميلون ما كانت الواو فيه عيناً إلا ما كان منكسر الأول، وذلك خاف وطاب وهاب.

وبلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثير عزة يقول: صار بمكان كذا وكذا. وقرأها بعضهم: خاف.

ولا يميلون بنات الواو إذا كانت الواو عيناً إلا ما كان على فعلت مكسور الأول ليس غيره: ولا يميلون شيئاً من

بنات المضموم الأول من فعلت لأنه لا كسرة ينحى نحوها، ولا تشبه بنات الواو التي الواو فيهن لام، لأن الواو

فيهن قوية ههنا، ولا تضعف ضعفها ثمة. ألا تراها ثابتة في فعلت وأفعل وفاعلت ونحوه. فلما قويت ههنا تباعدت

من الياء والإمالة، وذلك قولك: قام ودار، لا يميلونهما.

وقالوا: مات، وهم الذين يقولون: مت. ومن لغتهم صار وخاف.

ومما تمال ألفه قولهم: كيالٌ وبياعٌ. وسمعنا بعض من يوثق بعربته يقول: كيالٌ كما ترى، فيميل. وإنما فعلوا هذا لأن

قتيلها ياءً، فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها، نحو سراج وجمال. وكثيرٌ من العرب وأهل الحجاز لا يميلون

هذه الألف.

ويقولون: شوك السيال والضحاح، كما قلت كيالٌ وبياعٌ. وقالوا: شيبان وقيس عيلان وغيلان، فأما لو للياء.

والذين لا يميلون في كيال لا يميلون ههنا.

ومما يميلون ألفه قولهم: مررت ببابه، وأخذت من ماله. هذا في موضع الجر وشبهوه بفاعل نحو كاتبٍ وساجدٍ.

والإمالة في هذا أضعف لأن الكسرة لا تلزم.

وسمعناهم يقولون: من أهل عاد. فأما في موضع الرفع والنصب فلا تكون كما لا تكون في آجرٍ وتابلٍ. وقالوا: رأيت زيدا، فأمالوا كما فعلوا ذلك بغيلان. والإمالة في زيد أضعف، لأنه يدخله الرفع. ولا يقولون رأيت عبداً فيميلوا، لأنه ليست فيه ياء كما أنك لا تميل ألف كسلان لأنه ليست فيه ياء. وقالوا: درهمان. وقالوا: رأيت قزحاً، وهو أوزار القدر. ورأيت علما، فيميلون جعلوا الكسرة كالياء. وقالوا: في النجادين، كما قالوا: مررت ببابه فأمالوا الألف.

وقالوا في الجر: مررت بعجلانك، فأمالوا كما قالوا: مررت ببابك، وقالوا: مررت بمالٍ كثيرٍ ومررت بالمال، كما تقول: هذا ماشٍ. وهذا دا ع. فمنهم من يدع ذاك في الوقف على حاله، ومنهم من ينصب في الوقف، لأنه قد أسكن ولم يتكلم بالكسرة فيقول: بالمال وماش. وأما الآخرون فتركوه على حاله، كراهية أن يكون كما لزمه الوقف.

وقال ناس: رأيت عماداً فأمالوا للإمالة كما أمالوا للكسرة. وقال قوم: رأيت علماً، ونصوا عماداً، لما لم يكن قبلها ياءً ولا كسرة جعلت بمنزلتها في عبدا.

وقال بعض الذين يقولون في السكت بمال: من عند الله، ولزيد مال، شبهوه بألف عماد للكسرة قبلها. فهذا أقل من مررت بمالك، لأن الكسرة منفصلة. والذين قالوا من عند الله أكثر، لكثرة ذا الحرف في كلامهم. ولم يقولوا ذا مال، يريدون ذا التي في هذا، لأن الألف إذا لم تكن طرفاً شبهت بألف فاعل. وتقول عمادا، تميل الألف الثانية لإمالة الأولى.

باب من إمالة الألف

يميلها فيه ناس من العرب كثير وذلك قولك: يريد أن يضربها، ويريد أن ينزعها، لأن الهاء خفية والحرف الذي قبل الحرف الذي يليه مكسور، فكأنه قال: يريد أن يضربها، كما أنهم إذا قالوا ردها كأنهم قالوا ردا، فلذلك قال هذا من قال رد ورده، صار ما بعد الضاد في يضربها بمنزلة علما. وقالوا في هذه اللغة منها فأمالوا، وقالوا في مضربها، وبها، وبنا. وهذا أجدر أن يكون، لأنه ليس بينه وبين الكسرة إلا حرف واحد. فإذا كانت تمال مع الهاء وبينها وبين الكسرة حرف، فهي إذا لم يكن بين الهاء وبين الكسرة شيء أجدر أن تمال. والهاء خفية، فكما تقلب الألف للكسرة ياءً كذلك أمالتها حيث قربت منها هذا القرب.

وقالوا: بيني وبينها، فأمالوا في الياء كما أمالوا في الكسرة. وقالوا: يريد أن يكيلها ولم يكلها. وليس شيء من هذا تمال ألقه في الرفع إذا قال هو يكيلها.

وذلك أنه وقع بين الألف وبين الكسرة الضمة، فصارت حاجزاً فمنعت الإمالة، لأن الباء في قولك يضربها فيها إمالة، فلا تكون في المضموم إمالة إذا ارتفعت الباء كما لا يكون في الواو الساكنة إمالة. وإنما كان في القتح لشبهه الياء بالألف. ولا تكون إمالة في لم يعلمها ولم يخفها، لأنه ليست ههنا ياء ولا كسرة تميل الألف.

وقالوا: فينا وعلينا فأمالوا للياء حيث قربت من الألف، ولهذا قالوا: بيني وبينها.

وقالوا: رأيت يداً فأمالوا للياء. وقالوا: رأيت يدها فأمالوا كما قالوا: يضربها ويضربها. وقال هؤلاء: رأيت دما ودمها، فلم يميلوا لأنه لا كسرة فيه ولا ياء. وقال هؤلاء: عندها، لأنه لو قال عندا أمال، فلما جاءت الهاء صارت بمنزلتها لو لم تجيء بها.

واعلم أن الذين قالوا رأيت عدا، الألف ألف نصب، ويريد أن يضربها، يقولون: هو منا، وإنا إلى الله راجعون، وهم بنو تميم. ويقولو أيضاً قومٌ من قيس وأسدٍ ممن ترتضي عربيته فقال: هو منا وليس منهم وإنا لمختلفون، فجعلها بمنزلة رأيت عد، وقال هؤلاء: رأيت عنبا، وهو عندنا، فلم يميلوا لأنه وقع بين الكسرة والألف حاجزان قويان، ولم يكن الذي قبل الألف هاءً فتصير كأنها لم تذكر.

وقالوا: رأيت ثوبه بتكا فلم يميلوا.

وقالوا: في رجل اسمه ذه: رأيت ذه، أملت الألف كأنك قلت: رأيت يدا في لغة من قال: يضربا ومر بنا، لقربها من الكسرة كقرب ألف يضربا.

واعلم أنه ليس كل من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممن يميل، ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه، فينصب بعض ما يميل صاحبه ويميل بعض ما ينصب صاحبه، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممن ينصب، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر. فإذا رأيت عربياً كذلك فلا ترينه خلط في لغته، ولكن هذا من أمرهم.

ومن قال رأيت يدا قال رأيت زيناً فقله ينا بمنزلة يدا، وقال هؤلاء: كسرت يدا، فصارت الياء ههنا بمنزلة الكسرة في قولك: رأيت عنباً.

واعلم أن من لا يميل الألفات فيما ذكرنا قبل هذا الباب لا يميلون شيئاً منها في هذا الباب.

واعلم أن الألف إذا دخلتها الإمالة دخل الإمالة ما قبلها، وإذا كانت بعد الهاء فأملتها أملت ما قبل الهاء، لأنك كأنك لم تذكر الهاء، فكما تتبعها ما قبلها منصوبة، كذلك تتبعها ما قبلها مائلة.

واعلم أن بعض من يميل يقول: رأيت يداً ويلها، فلا يميل، تكون الفتحة أغلب، وصارت الياء بمنزلة دال دم لأنها لا تشبه المعتل منصوبة، وقال هؤلاء: زينا. فهذا ما ذكرت لك من مخالفة بعضهم بعضاً. وقال أكثر الفريقين إملة: رمى، فلم يمل، كره أن ينحو نحو الياء إذ كان إنما فر منها، كما أن أكثرهم يقول رد في فعل، فلا ينحو نحو ال كسرة، لأنه فر مما تبين فيه الكسرة، ولا يقول ذلك في حبل، لأنه لم يفر فيها من ياء، ولا في معزى.

واعلم أن ناساً ممن يميل في يضربها ومنا ومنها وبنا واشباه هذا مما فيه علامة الإضمار، إذا وصلوا نصبوها فقالوا: نريد أن يضربا زيداً ويريد أن يضربها زيداً، ومنا زيداً، وذلك لأنهم في الوقف – إذا كانت الألف تمال في هذا النحو – أن يبينوا في الوقف حيث وصلوا إلى الإمالة، كما قالوا: أفعى في أفعى، جعلوها في الوقف ياء، فإذا أمالوا كان أبين لها، لأنه ينحو نحو الياء، فإذا وصل ترمك ذلك لأن الألف في الوصل أبين، كما قال أولئك في الوصل: أفعى زيد، وقال هؤلاء: بيني وبينها، وبينها مال.

وقد قال قوم فأمالوا أشياء ليست فيها علة مما ذكرنا فيما مضى، وذلك قليل: سمعنا بعضهم يقول: طلبنا وطلبنا زيداً، كأنه شبه هذه الألف بألف حبل حيث كانت آخر الكلام ولم تكن بدلاً من ياء. وقال: رأيت عبداً ورأيت عنبا. وسمعنا هؤلاء قالوا: تباعد عنا، فأجروه على القياس وقول العامة.

وقالوا: معزانا في قول من قال عمادا، فأمالهما جميعاً وذا قياس. ومن قال عمادا قال معزانا، وهما مسلمان. وذا قياس قول غيرهم من العرب؛ لأن قوله لمان بمنزلة عماد، والنون بعده مكسور، فهذا أجدر.

فجملة هذا أن كل ما كانت له الكسرة ألزم كان أقوى في الإمالة.

باب ما أميل على غير قياس

وإنما هو شاذ وذلك الحجاج إذا كان اسماً لرجل، وذلك لأنه كثير في كلامهم فحملوه على الأكثر، لأن الإمالة أكثر في كلامهم. وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف حجاج إذا كان صفة، يجرونه على القياس. وأما الناس فيميله من لا يقول هذا مالٌ بمنزلة الحجاج، وهم أكثر العرب، لأنهما كألف فاعلٍ إذ كانت ثانية، فلم تمل في غير الجر كراهية أن تكون كباب رميت وغزوت، لأن الواو والياء في قلت وبعث أقرب إلى غير المعتل وأقوى. وقال ناس يوثق بعريتهم: هذا بابٌ، وهذا مألنٌ وهذا عابٌ، لما كانت بدلاً من الياء كما كانت في رميت شبهت بها، وشبهوها في بابٍ ومالٍ بالألف التي تكون بدلاً من واو غزوت، فتبعت الواو الياء في العين كما تبعتها في اللام، لأن الياء قد تغلب على الواو هنا. وفي مواضع سترها إن شاء الله.

والذين لا يميلون في الرفع والنصب أكثر العرب، وهو أعم في كلامهم.

ولا يميلون في الفعل نحو قال، لأنهم يفرقون بين ما فعلت منه مكسور وبين ما فعلت منه مضمومٌ. وهذا ليس في الأسماء.

باب ما يمتنع من الإمالة

### من الألفات التي أملتتها فيما مضى

فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء والغين، والقاف، والحاء، إذا كان حرفاً منها قبل الألف والألف تليه. وذلك قولك: قاعدٌ، وغائبٌ، وخامدٌ، وصاعدٌ، وطائفٌ، وضامنٌ، وظالمٌ.

وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروفٌ مستعليةٌ إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها. فلما كانت الحروف مستعليةً وكانت الألف تستعلي، وقربت من الألف، كان العمل من وجهٍ واحد أخف عليهم، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضعٍ واحد أخف عليهم فيدغمونه. ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته. وكذلك إذا كان الحرف من هذه الحروف بعد ألف تليها، وذلك قولك: ناقدٌ وعاطسٌ وعاصمٌ، وعاضدنٌ وعاظلٌ وناحلٌ، وواغلٌ.

ونحو من هذا قولهم: صقت، لما كان بعدها القاف نظروا إلى أشبه الحروف من موضعها بالقاف فأبدلوه مكانها. وكذلك إن كانت بعد الألف بحرف، وذلك قولك: نافخٌ، ونابعٌ، وناققٌ، وشاحطٌ، وعالطٌ وناهضٌ، وناشطٌ، ولم يمنع الحرف الذي بينهما من هذا، كما لم يمنع السين من الصاد في صبقت ونحوه.

واعلم أن هذه الألفات لا يميلها أحدٌ إلا من لا يؤخذ بلغته، لأنها إذا كانت مما ينصب في غير هذه الحروف لزمها النصب، فلم يفارقها في هذه الحروف إذ كان يدخلها مع غير هذه الحروف.

وكذلك إن كان شيء منها بعد الألف بحرفين، وذلك قولك: مناشيطٌ ومنافخٌ، ومعاليقٌ ومقاريضٌ، ومواعيطٌ ومباليغٌ. ولم يمنع الحرفان النصب كما لم يمنع السين من الصاد في صويقٍ ونحوه. وقد قال قوم: المناشيط حين تراخت وهي قليلة.

فإذا كان حرفٌ من هذه الحروف قبل الألف بحرف وكان مكسوراً فإنه لا يمنع الألف من الإمالة. وليس بمنزلة ما يكون بعد الألف، لأنهم يضعون ألسنتهم في موضع المستعلية، ثم يصوبون ألسنتهم، فالانحدار أخف عليهم من الإصعاد. ألا تراهم قالوا: صبقت وصقت وصويقٌ. لما كان يقل عليهم أن يكونوا في حال تسفلٍ ثم يصعدون

ألسنتهم، أرادوا أن يكونوا فيح ال استعلاء وألا يعملوا في الإصعاد بعد التسفل، فأرادوا أن تقع ألسنتهم موقعاً واحداً. وقالوا: قسوت وقست، فلم يحولوا السين لأنهم انحدروا، فكان الانحدار أخف عليهم من الاستعلاء من أن يصعدوا من حال التسفل. وذلك قولهم: الضعاف، والصعاب، والطباب، والصفاف، والقباب، والقفاف، والخبث، والغلاب وهو في معنى المغالبة من قولك: غالبته غالباً. وكذلك الظاء. ولا يكون ذلك في قائم وقوائم. لأنه جاء الحرف المستعلى مفتوحاً. فلما كانت الفتحة تمنع الألف الإمالة في عذاب وتابل، كان الحرف المستعلى مع الفتحة أغلب، إذ كانت الفتحة تمنع الإمالة فلما اجتمعا قويا على الكسرة.

وإذا كان أول الحرف مكسوراً وبين الكسرة والألف حرفان أحدهما ساكن، والساكن أحد هذه الحروف، فإن الإمالة تدخل الألف، لأنك كنت ستميل لو لم يدخل الساكن للكسرة، فلما كان قبل الألف بحرف مع حرف تمال معه الألف، صار كأنه هو المكسور، وصار بمنزلة القاف في قفاف. وذلك قولك: ناقةً مقلات، والمصباح، والمطعان. وكذلك سائر هذه الحروف.

وبعض من يقول قفافٌ ويميل ألف مفعالٍ وليس فيها شيءٌ من هذه الحروف، ينصب الألف في مصباحٍ ونحوه، لأن حرف الاستعلاء جاء ساكناً غير مكسورٍ وبعده الفتح، فلما جاء مسكناً تليه الفتحة صار بمنزلة لو كان متحركاً بعده الألف، وصار بمنزلة القاف في قوائم. وكلاهما عربيٌّ له مذهبٌ. وتقول: رأيت قزحاً وأتيت ضمناً فتميل، وهما ههنا بمنزلة القاف في صفافٍ وقفافٍ. وتقول: رأيت عرقاً ورأيت ملغاً لأنهما بمنزلة القاف في غانم، والقاف بمنزلة القاف في قائم.

وسمعتهم يقولون: أراد أن يضربها زيدٌ، فأمالوا. ويقولون: أراد أن يضربها قبل، فنصبوا للقاف وأخواتها. فأما ناب ومال وباع فإنه من يميل يلزمها الإمالة على كل حال، لأنه إنما ينحو نحو الياء التي الألف في موضعها. وكذلك خاف، لأنه يروم الكسرة التي في خفت كما نحا نحو الياء. وكذلك ألف حبل، لأنها في بنات الياء. وقد بين ذلك. ألا تراهم يقولون: طاب، وخاف، ومعطى، وسقى فلا تمنعهم هذه الحروف من الإمالة. وذلك باب غزا، لأن الألف ههنا كأنها مبدلة من ياء. ألا ترى أنهم يقولون: صغا وضغا.

ومما لا تمال ألفه فاعلٌ من المضاعف ومفاعلٌ وأشباههما، لأن الحرف قبل الألف مفتوح، والحرف الذي بعد الألف ساكن لا كسرة فيه، فليس هنا ما يميله. وذلك قولك: هذا جادٌ ومادٌ، وجواد: جمع جادٍ، ومررت برجل جادٍ، فلا يميل يكره أن ينحو نحو الكسرة فلا يميل، لأنه فر مما يحقق فيه الكسرة، ولا يميل للجر، لأنه إنما كان يميل في هذا للكسرة التي بعد الألف، فلما فقدتها لم يميل. وقد أمال قوم في الجر شبهوها بمالك إذا جعلت الكاف اسم المضاف إليه.

وقد أمال قومٌ على كل حال كما قالوا: هذا ماش، ليينوا الكسرة في الأصل. وقال بعضهم: مررت بمال قاسم، ومررت بمال ملق. ومررت بمال يتقل، ففتح هذا كله. وقالوا: مررت بمال زيد، فإنما فتح الأول للقاف، شبه ذلك بعاقِدٍ وناعقٍ ومناشيط. وقال بعضهم: بمال قاسم، ففرق بين المنفصل والمتصل، ولم يقو على النصب إذ كان منفصلاً. وقد فصلوا بين المنفصل وغيره في أشياء ستبين لك إن شاء الله.

وسمعتهم يقولون: يريد أن يضربها زيدٌ، ومنا زيدٌ، فلما جاءوا بالقاف في هذا النحو نصبوا فقالوا: أراد أن يضربها قاسمٌ، ومنا نقل، وأراد أن يعملها ملقٌ، وأراد أن يضربها سملقٌ، وأراد أن يضربها يتقل، وأراد أن يضربنا بسوطٍ، نصبوا لهذه المستعلية وغلبت كما غلبت في مناشيطٍ ونحوها، وصارت الهاء والألف كالفاء والألف في فاعلٍ ومفاعيل، وضارعت الألف في فاعلٍ ومفاعيل، ولم يمنع النصب ما بين الألف وهذه الحروف، كما لم يمنع في

السمايق قلب السين صاداً، وصارت المستعلية في هذه الحروف أقوى منها في مال قاسم، لأن القاف هنا ليست من الحرف، وإنما شبهت ألف مال بألف فاعل. ومع هذا إنما في كلامهم ينصبها أكثرهم في الصلة، أجروها على ما وصفت لك. فتقول: منا زيدٌ، ويضربها زيدٌ، إذ لم تشبه الألفات الأخر. ولو فعل بها ما فعل بالمال لم يستنكر في قول من قال: بمال قاسم.

وقالوا: هذا عماد قاسم، وهذا عالم قاسم، ونعمى قاسم، فلم يكن عندهم بمنزلة المال، ومتاع وعجلان؛ وذلك أن ال مال آخره يتغير، وإنما يمال في الجر في لغة من أمال، فإن تغير آخره عن الجر نصبت ألفه. والذي أمال له الألف في عمادٍ وعابدٍ ونحوهما مما لا يتغير فإمالة هذا أبداً لازمة، فلما قويت هذه القوة لم يقو عليها المنفصل. وقالوا: لم يضربها الذي تعلم، فلم يميلوا لأن الألف قد ذهبت ولم يجعلوها بمنزلة ألف حبلى ومرمى ونحوهما. وقالوا: أراد أن يعلما وأن يضبطا، فتح للطاء، وأراد أن يضبطها. وقالوا: أراد أن يعقلا، لأن القاف مكسورة، فهي بمنزلة قفاف. وقالوا: رأيت ضيقاً ومضييقاً، كما قالوا: علقا، ورأيت علماً كثيراً، فلم يميلوا، لأنهما نون وليست كالألف في معنى ومعزى.

وقد أمال قومٌ في هذا ما ينبغي أن يمال في القياس، وهو قليل، كما قالوا: طلبنا وعنبا. وذلك قول بعضهم: رأيت عرفاً وضيقاً. فلما قالوا طلبنا وعننا، وعنبا، فشبهوها بألف حبلى، جراًهم ذلك على هذا حيث كانت فيها علة تميل القاف، وهي الكسرة التي في أوله، وكان هذا أجدر أن يكون عندهم. وسمعناهم يقولون: رأيت سبقاً، حيث فتحوا. وإنما طلبنا وعرفاً كالتشواذ لقلتها. واعلم أن بعض من يقول عابداً من العرب فيميل يقول: مررت بمالك فينصب، لأن الكسرة ليست في موضع تلزم، وآخر الحرف قد يتغير، فلم يقو عندهم، كما قال بعضهم: بمال قاسم ولم يقل عماد قاسم. ومما لا يميلون ألفه: حتى وأما، وإلا، فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو حبلى وعطشى. وقال الخليل: لو سميت رجلاً بها وامرأةً جازت فيها الإمالة. ولكنهم يميلون في أنى لأن أتى تكون مثل أين، وأين كخلفك، وإنما هو اسم صار ظرفاً فقرب من عطشى. وقالوا: لا، فلم يميلوا، لما لم يكن اسماً، فرقوا بينها وبين ذا. وقالوا: ما، فلم يميلوا لأنها لم تمكن تمكن ذا، ولأنها لا تتم اسماً إلا بصلة مع أنها لم تمكن تمكن المبهمة، فرقوا بين المبهمين إذ كان ذا حالهما.

وقالوا: با وتا، في حروف المعجم، لأنها أسماء ما يلفظ به، وليس فيها ما في قد ولا، وإنما جاءت كسائر الأسماء لا لمعنى آخر.

وقالوا: يا زيد، لمكان الياء.

ومن قال هذا مالاً: ورأيت باباً فإنه لا يقول على حال: ساقٌ ولا قارٌ ولا غابٌ: - وغابٌ: الأجمة - فهي كألف فاعلٍ عند عامتهم، لأن المعتل وسطاً أقوى، فلم يبلغ من أمرها ههنا أن تمال مع مستعلٍ، كما أنهم لم يقولوا: بال من بلت حيث لم تكن الإمالة قوية في المال ولا مستحسنة عند العامة.

باب الرء

والرء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيد بها إيضاحاً فلما كانت الرء كذلك قالوا: هذا راشدٌ، وهذا فراشٌ، فلم يميلوا لأنهم كأنهم قد تكلموا برءين مفتوحين، فلما كانت كذلك قويت على نصب الألفات،

وصارت بمنزلة القاف، حيث كانت بمنزلة حرفين مفتوحين، فلما كان الفتح كأنه مضاعف وإنما هو من الألف، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم.

وإذا كانت الراء بعد ألفٍ تمال لو كان بعدها غير الراء، لم تمل في الرفع والنصب، وذلك قولك: هذا حمارٌ، كأنك قلت هذا فعالل. وكذلك في النصب، كأنك قلت: فعاللا، فغلبت ههنا فنصبت كما فعلت ذلك قبل الألف.

وأما في الجر فتميل الألف، كان أول الحرف مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً، لأنها كأنها حرفان مكسوران، فتميل ههنا كما غلبت حيث كانت مفتوحة، فنصبت الألف. وذلك قولك: من حمارك، ومن عواره، ومن المعار، ومن الدوار، كأنك قلت: فعالل، وفعالل، وفعالل.

ومما تغلب فيه الراء قولك: قاربٌ وغارمٌ، وهذا طاردٌ، وكذلك جميع المستعلية إذا كانت الراء مكسورة بعد الألف التي تليها، وذلك لأن الراء لما كانت تقوى على كسر الألف في فعال في الجر وفعال، لما ذكرنا من التضعيف، قويت على هذه الألفات، إذ كنت إنما تضع لسانك في موضع استعلاء ثم تحدر، وصارت المستعلية ههنا بمنزلتها في قفاف.

وتقول: هذه ناقّةٌ فارقٌ وأينقٌ مفاريق، فتصعب كما فعلت ذلك حيث قلت: ناعقٌ ومنافقٌ ومناشيط. وقالوا: من قرارك، فغلبت كما غلبت القاف وأخواتها، فلا تكون أقوى من القاف، لأنها وإن كانت كأنها حرفان مفتوحان فإنما هي حرفٌ واحد، بزنته، كما أن الألف في غارٍ والياء في قيلٍ بمنزلة غيرهما في الرد إذا صغرت ردتا إلى الواو، وإن كان فيهما من اللين ما ليس في غيرهما. فإنما شبهت الراء بالقاف، وليس في الراء استعلاءً، فجعلت مفتوحةً تفتح نحو المستعلية، فلما قويت على القاف كانت على الراء أقوى.

واعلم أن الذين يقولون مساجد وعابد ينصبون جميع ما أملت في الراء. واعلم أن قوماً من العرب يقولون: الكافرون ورأيت الكافرين، والكافر، وهي المنابر، لما بعدت وصار بينها وبين الألف حرفٌ لم تقو قوة المستعلية، لأنها من موضع اللام وقريبة من الياء. ألا ترى أن الألتغ يجعلها ياءً. فما كانت كذلك عملت الكسرة عملها إذ لم يكن بعدها راءً.

وأما قوم آخرون فنصبوا لألف في الرفع والنصب، وجعلوها بمنزلتها، إذ لم يحل بينها وبين الألف كسرٌ، وجعلوا ذلك لا يمنع النصب كما لم يمنع في القاف وأخواتها، وأمالوا في الجر كما أمالوا حيث لم يكن بينها وبين الألف شيء، وكان ذلك عندهم أولى، حيث كان قبلها حرفٌ تمال له لو لم يكن بعده راءً.

وأما بعض من يقول: مررت بالحمار، فإنه يقول: مررت بالكافر، فينصب الألف، وذلك لأنك قد تترك الإمالة في الرفع والنصب كما تتركها في القاف، فلما صارت في هذا كالقاف تركها في الجر على حالها حيث كانت تنصب في الأكثر، يعني في النصب والرفع، وكان من كلامهم أن ينصبوا نحو عابدٍ، وجعل الحرف الذي قبل الراء يبعده من أن يمال، كما جعله قومٌ حيث قالوا هو كافرٌ يبعده من أن ينصب، فلما بعد وكان النصب عندهم أكثر تركوه على حاله، إذ كان من كلامهم أن يقولوا عابدٌ، والأصل في فاعلٍ أن تنصب الألف، ولكنها تمال لما ذكرت لك من العلة. ألا تراها لا تمال في تابل. فلما كان ذلك الأصل تركوها على حالها في الرفع والنصب وهذه اللغة أقل في قول من قال عابدٌ وعالمٌ.

واعلم أن الذين يقولون: هذا قاربٌ، يقولون: مررت بقادرٍ، ينصبون الألف، ولم يجعلوها حيث بعدت تقوى، كما أنها في لغة الذين قالوا مررت بكافرٍ لم تقو على الإمالة حيث بعدت، لما ذكرنا من العلة.

وقد قال قومٌ ترتضى عربيتهم: مررت بقادرٍ قبل، للراء حيث كانت مكسورة. وذلك أنه يقول قاربٌ كما يقول

جارمٌ، فاستوت القاف وغيرها، فلما قلا مررت بقادر أراد أن يجعلها كقوله مررت بكافرٍ، فسويهما ههنا كما يسويهما هناك.

وسمعنا من نتق به من العرب يقول، لهدبة بن خشرم:

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادرٍ ... بمنهمٍ جون الرباب سكوب  
ويقول: هو قادرٌ.

واعلم أن من يقول: مررت بكافرٍ أكثر ممن يقول: مررت بقادر، لأنهما من حروف الاستعلاء، والراء قد أخبرتك بأمرها.

واعلم أن من العرب من يقول: مررت بحمار قاسم، فينصبون للقاف كما نصبوا حين قالوا مررت بمال قاسم، إلا أن الإمالة في الحمار وأشباهه أكثر، لأن الألف كأنها بينها وبين القاف حرفان مكسوران، فمن ثم صارت الإمالة فيها أكثر منها في المال. ولكنهم لو قالوا جارم قاسم لم يكن بمنزلة حمار قاسم، لأن الذي يميل ألف جارم لا يتغير، فبين حمار قاسم و جارم قاسم. كما بين مال قاسم وعابد قاسم.

ومن قال: مررت بحمار قاسم قال: مررت بسفار قبل، لأن الراء ههنا يدركها التغيير. إما في الإضافة وإما في اسم المذكور هو حرف الإعراب.

وتقول: مررت بفارٍ قبل في لغة من قال مررت بالحمار قبل وقال مررت بكافرٍ قبل، من قبل أنه ليس بين المجرور وبين الألف في فارٍ إلا حرف واحد ساكن لا يكون إلا من موضع الآخر، وإنما يرفع لسانه عنهما، فكأنه ليس بعد الألف إلا راءً مكسورة، فلما كان من كلامهم مررت بكافرٍ كان اللازم لهذا عندهم الإمالة.

وتقول: هذه صغارٌ، وإذا اضطر الشاعر قال: الموارد. وهذا بمنزلة مررت بفارٍ، لأنه إذا كان من كلامهم هي المنابر كان اللازم لهذا الإمالة، إذ كانت الراء بعد الألف مكسورة. وقال تعالى جده: " كانت قوارير. قوارير من فضة " . ومن قلهذا جادٌ لم يقل هذا فارٍ، لقوة الراء هنا كما ذكرنا.

وتقول: هذه دنانير كما قلت: كافرٌ، فهذا أجدر لأن الراء أبعد. وقد قال: بعضهم مناشيط، فذا أجدر. فإذا كنت في الجر فقصتها قصة كافر.

واعلم أن الذين يقولون: هذا داع في السكوت فلا يميلون لأنهم لم يلفظوا بالكسرة كسرة العين، يقولون: مررت بحمار، لأن الراء كأنها عندهم مضاعفة، فكأنه جر راءً قبل راء. وذلك قولهم مررت بالحمار، وأستجير بالله من النار. وقالوا: في مهارى تميل الهاء وما قبلها. وقال: سمعت العرب يقولون: ضربت ضربه، وأخذت أخذه، وشبه الهاء بالألف فأمال ما قبلها، كما يميل ما قبل الألف. ومن قال أراد أن يضربها قاسمٌ، قال: أراد أن يضربها راشدٌ. ومن قال بمال قاسم قال: بمال راشدٍ والراء أضعف في ذلك من القاف، لما ذكرت لك.

وتقول: رأيت عفرا كما تقول رأيت علقا، ورأيت عيرا كما قلت ضيقا وهذا عمران كما تقول حمقان.

واعلم أن قوماً يقولون: رأيت عفرا فيميلون للكسرة، لأن الألف في آخر الحرف، فلما كانت الراء ليست كالمستعلية وكان قبلها كسرة، وكانت الألف في آخر الحرف، شبهوها بألف حلي، وكان هذا ألزم حيث قال بعضهم: رأيت عرفا، وقال: أراد أن يعقرها، وأراد أن يعقرا، ورأيتك عسرا، جعلوا هذه الأشياء بمنزلة ما ليس فيه راء.

وقالوا: رأيت عيرا، فإذا كانت الكسرة تميل فالياء أجدر أن تميل.

وقالوا: النفران حيث كسرت أول الحرف، وكانت الألف بعد ما هو من نفس الحرف، فشبه بما بينى على الكلمة

نحو ألف حبلى.

وقالوا عمران، ولم يقولوا برقان جمع برق، ولا حمقان، لأنهما من الحروف المستعلية.  
ومن قال هذا عمران فأمال، قال في رجل يسمى عقران: هذا عقران كما قالوا جلابب، فلم يمنع ما بينهما الإمالة  
كما لم يمنع الصاد في صماليق.  
وقالوا: ذا فراشٌ وهذا جرابٌ، كانت الكسرة أولاً والألف زائدة، شبهت بنجران. والنصب فيه كله أحسن، لأنهما  
ليست كألف حبلى.  
باب ما يمال من الحروف

### التي ليس بعدها ألف إذا كانت الراء بعدها مكسورة

وذلك قولك: من الضرر، ومن البعر، ومن الكبر، ومن الصغر، ومن الفقر، لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران  
وكانت تشبه الياء أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف، لأن الفتحة من الألف، وشبه الفتحة بالكسرة كشبه الألف  
بالياء، فصارت الحروف ها هنا بمنزلتها إذ كانت قبل الألف وبعدها الألف الراء، وإن كان الذي قبل الألف من  
المستعلية نحو ضارب وقارب.  
وتقول: من عمرو، فتميل العين لأن الميم ساكنة. وتقول: من الخادر، فتميل الذال، ولا تقوى على إمالة الألف، لأن  
بعده الألف فتحاً وقبلها، فصارت الإمالة لا تعمل بالألف شيئاً، كما أنك تقول حاضرٌ فلا تميل، لأنهما من الحروف  
المستعلية. فكما لم تمل الألف للكسرة كذلك لم تملها إمالة الذال.  
وتقول: هذا ابن مذعور، كأنك تروم الكسرة، لأن الراء كأنها حرفان مكسوران، فلا تميل الواو لأنهما لا تشبه  
الياء، ولو أملتها أملت ما قبلها، ولكنك تروم الكسرة كما تقول رد.  
ومثل هذا قولهم: عجبت من السمير، وشربت من المنقر. والمنقر. الركية الكثيرة الماء.  
وقالوا: رأيت خبط الريف، كما قالوا من المطر.  
وقالوا: رأيت خبط فرند، كما قال من الكافرين. ويقال هذا خبط رياح، كما قال من المنقر. وقال مررت بغير  
ومررت بخير، فلم يشمم لأنهما تخفى مع الياء كما أن الكسرة في الياء أخفى. وكذلك مررت بغير، لأن العين  
مكسورة. ولكنهم يقولون: هذا ابن ثور.  
وتقول: هذا قفا رياح، كما تقول رأيت خبط رياح، فتميل طاء خبطٍ للراء المنفصلة المكسورة وكذلك ألف قفا في  
هذا القول.

وأما من قال: مررت بجال قاسم فلم ينصب لأنهما منفصلة قال: رأيت خبط رياح وقفا رياح، فلم يمل.  
سمعنا جميع ما ذكرنا لك من الإمالة والنصب في هذه الأبواب من العرب.  
ومن قال: من عمرو ومن النغر فأمال، لم يمل من الشرق، لأن بعد الراء حرفاً مستعلياً، فلا يكون ذا كما لم يكن:  
هذا مارق.  
باب ما يلحق الكلمة إذا اختلت

حتى تصير حرفاً فلا يستطيع أن يتكلم بها في الوقف

فيعتمد بذلك اللحق في الوقف وذلك قولك: عه وشه. وكذلك جميع ما كان من باب وعى يعي. فإذا وصلت قلت: ع حديثاً، وش ثوباً، حذفته لأنك وصلت إلى التكلم به، فاستغيت عن الهاء. فاللاحق في هذا الباب الهاء. باب ما يتقدم أول الحروف

### وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف

فلم تصل إلى أن تتبدى بساكن، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم والزيادة ههنا الألف الموصولة. وأكثر ما تكون في الأفعال.

فتكون في الأمر من باب فعل يفعل ما لم يتحرك ما بعدها. وذلك قولك: اضرب، اقتل، اسمع، اذهب، لأنهم جعلوا هذا في موضع يسكن أوله فيما بنوا من الكلام.

وتكون في انفعلت وافعللت وافتعلت. وهذه الثلاثة على زنة واحدة ومثال واحد، والألف تلزمهن في فعل وفعلت والأمر، لأنهم جعلوه يسكن أوله ههنا فيما بنوا من الكلام. وذلك انطلق، واحتبس، واحمرت، وهذا النحو.

وتكون في استفعلت، وافعللت، وافعللت، وافعولت، وافعولت، هذه الخمسة على مثال واحد، وحال الألف فيهن كحاله في افتعلت، وقصتهن في ذلك كقصتهن في افتعلت. وذلك نحو استخرجت، واقعنت، واشهايت، والجودت، واعشوشبت. وكذلك ما جاء من بنات الأربعة على مثال استفعلت، نحو احرنجمت واقشعرت. فحالهن كحال استفعلت.

وأما ألف أفعلت فلم تلحق، لأنهم أسكنوا الفاء، ولكنها بني بها الكلمة وصارت فيها بمنزلة ألف فاعلت في فاعلت، فلما كانت كذلك صارت بمنزلة ما ألحق ببنات الأربعة، ألا ترى أنهم يقولون يخرج وأنا أخرج، فيضمون كما يضمون في بنات الأربعة، لأن الألف لم تلحق لساكن أحدثوه.

وأما كل شيء كانت ألفه موصولة فإن نفع منه وأفعل وتفع مفتوحة الأوائل، لأنها ليست تلزم أول الكلمة، يعني ألف الوصل، وإنما هي ههنا كالهاء في عه. فهي في هذا الطرف كالهاء في هذا الطرف، فلما لم تقرب من بنات الأربعة نحو دحرجت وصلصلت، جعلت أوائل ما ذكرنا مفتوحاً كأوائل ما كان من فعلت الذي هو على ثلاثة أحرف، نحو ذهب وضرب وقتل وعلم، وصارت احرنجمت واقشعرت كاستفعلت، لأنها لم تكن هذه الألفات فيها إلا لما حدث من السكون، ولم تلحق لتخرج بناء الأربعة إلى بناء من الفعل أكثر من الأربعة، كما أن أفعل خرجت من الثلاثة إلى بناء من الفعل على الأربعة، لأنه لا يكون الفعل من نحو سفرجل، لا تجد في الكلام مثل سفرجلت.

فلما لم يكن ذلك صرفت إلى باب استفعلت، فأجريت مجرى ما أصله الثلاثة. يعني احرنجمت.

واعلم أن هذه الألفات إذا كان قبلها كلامٌ حذف، لأن الكلام قد جاء قبله ما يستغنى به عن الألف، كما حذف الهاء حين قلت: ع يا فتى، فجاء بعدها كلام. وذلك قولك: يا زيد اضرب عمراً، ويا زيد اقتل واستخرج، وإن ذلك احرنجمت، وكذلك جميع ما كانت ألفه موصولة.

واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورةً أبداً، إلا أن يكون الحرف الثالث مضموماً فنضمها، وذلك قولك: اقتل، استضعف، احتقر، احرنجمت. وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكروها كسرةً بعلمها ضمةً، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، كما فعلوا ذلك في: مذ اليوم يا فتى. وهو في هذا أجدر، لأنه ليس في الكلام حرفٌ أوله مكسور والثاني مضموم. وفعل هذا به كما فعل بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد. وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا: أنا

أجودك وأنبوك، وهو منحدرٌ من الجبل. أنبأنا بذلك الخليل.

وقالوا أيضاً: لإمك. وقالوا:

اضرب الساقين إمك هابل

فكسرهما جميعاً كما ضم في ذلك. ومثل ذلك - البيت للنعمان بن بشير الأنصاري:

ويلمها في هواء الجو طالبة ... ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب

وتكون موصلة في الحرف الذي تعرف به الأسماء. والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم

والرجل والناس، وإنما هما حرفٌ بمنزلة قولك قد وسوف. وقد بينا ذلك فيما ينصر وما لا ينصرف ألا ترى أن

الرجل إذا نسي فتذكر ولم يرد أن يقطع يقول: أي، كما يقول قدي، ثم يقول: كان وكان. ولا يكون ذلك في ابن

ولا امرئ، لأن الميم ليست مفصلة ولا الباء.

وقال غيلان:

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل ... بالشحم إنا قد مللناه بجل

كما تقول: إنه قدي ثم تقول: قد كان كذا وكذا، فتثني قد. ولكنه لم يكسر اللام في قوله بذل ويجيء بالياء، لأن

البناء قد تم.

وزعم الخليل أنها مفصولة كقد وسوف، ولكنها جاءت لمعنى كما يجئان للمعاني، فلما لم تكن الألف في فعل والا

اسم كانت في الابتداء مفتوحة، فرق بينها وبين ما في الأسماء والأفعال. وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها

لا تحذف، شبهت بألف أهر لأما زائدة. وهي مفتوحة مثلها، لأنها لما كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحذفوها

فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحداً، فأرادوا أن يفصلوا ويبينوا.

ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في أيم وأيمن، لما كانت في اسم لا يتمكن تمكن الأسماء التي فيها ألف الوصل

نحو ابن واسم وامرئ، وإنما هي في اسم لا يستعمل إلا في موضع واحد، شبهتها هنا بالتي في أل فيما ليس باسم،

إذ كانت فيما لا يتمكن تمكن ما ذكرنا، وضارع ما ليس باسم ولا فعل.

والدليل على أنها موصولة قولهم: ليمن الله، ولیم الله، قال الشاعر:

وقال فريق القوم لما نشدتم ... نعم، وفريقٌ ليمن الله ما ندري

وقد كنا بينا ذلك في باب القسم. فأرادوا أن تكون هذه الياء مسكنةً فيما بنوا من الكلام. كما فعلوا ذلك فيما

ذكرنا من الأفعال، وفي أسماء سنيها لك إن شاء الله. فقصة أيم قصة الألف واللام. فهذا قول الخليل.

وقال يونس: قال بعضهم: إيم الله فكسر، ثم قال ليم الله، فجعلها كألف ابن.

### باب كيونتها في الأسماء

وإنما تكون في أسماء معلومة أسكوا أوائلها فيما بنوا من الكلام، وليست لها أسماء تنلّب فيها كالأفعال، هكذا

أجروا ذا في كلامهم.

وتلك الأسماء: ابن، وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا: ابنة.

واثنان، وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا: اثنتان، كقولك: اثنتان.

وامرؤ، وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا: امرأة.

وابنم، واسم، واست.

فجميع هذه الألفات مكسورة في الابتداء وإن كان الثالث مضموماً نحو: ابنم وامرؤ، لأنها ليست ضمةً تثبت في هذا البناء على كل حال، إنما تضم في حال الرفع. فلما كان كذلك فرقوا بينها وبين الأفعال نحو اقتل، استضعف لأن الضمة فيهن ثابتة، فتركوا الألف في ابنم وامرؤ على حالها والأصل الكسر، لأنها مكسورة أبداً في الأسماء والأفعال إلا في الفعل المضموم الثالث، كما قالوا: أنبؤك، والأصل كسر الباء، فصارت الضمة في امرؤ إذ كانت لم تكن ثابتة، كالرفعة في نون ابن، لأنها ضمة إنما تكون في حال الرفع.

واعلم أن هذه الألفات ألغات الوصل تحذف جميعاً إذا كان قبلها كلام، إلا ما ذكرنا من الألف واللام في الاستفهام، وفي أيمن في باب القسم، لعلّ قد ذكرناها، فعل ذلك بها في باب القسم حيث كانت مفتوحة قبل الاستفهام، فخافوا أن تلبس الألف بألف الاستفهام وتذهب في غير ذلك إذا كان قبلها كلام، إلا أن تقطع كلامك وتستأنف، كما قالت الشعراء في الأنصاف، لأنها مواضع فصول، فإنما ابتدءوا بعد قطع. قال الشاعر:

ولا يبادر في الشتاء وليدنا ... ألقدر ينزلها بغير جعل

وقال لييد:

أو مذهبٌ جدّدٌ على أواحه ... أناطق المزبور والمختوم

واعلم أن كل شيء كان أول الكلمة وكان متحركاً سوى ألف الوصل فإنه إذا كان قبله كلاً لم يحذف ولم يتغير، إلا ما كان من هو وهي، فإن الهاء تسكن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام، وذلك قولك: وهو ذاهبٌ، وهو خيرٌ منك، فهو قائمٌ. وكذلك هي، لما كثرتا في الكلام وكانت هذه الحروف لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها صارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فأسكتوا كما قالوا في فخذٍ: فخذٌ، ورضى: رضى، وفي حذر: حذرٌ، وسرو: سرو، فعلموا ذلك حيث كثرت في كلامهم وصارت تستعمل كثيراً، فأسكنت في هذه الحروف استخفافاً. وكثير من العرب يدعون الهاء في هذه الحروف على حالها.

وفعلوا بلام الأمر مع القاء الواو مثل ذلك، لأنها كثرت في كلامهم وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها، وذلك قولك: فلينظر وليضرب. ومن ترك الهاء على حالها في هي وهو ترك الكسرة في اللام على حالها.

## باب تحرك أواخر الكلم الساكنة

### إذا حذف ألف الوصل لالتقاء الساكنين

وإنما حذفوا ألف الوصل ها هنا بعد الساكن لأن من كلامهم أن يحذف وهو بعد غير الساكن، فلما كان ذلك من كلامهم حذفوها ههنا وجعلوا التحرك للساكنة الأولى، حيث لم يكن ليلتقي ساكنان. وجعلوا هذا سبيلها ليفرقوا بينها وبين الألف المقطوعة. فجملة هذا الباب في التحرك أن يكون الساكن الأول مكسوراً، وذلك قولك: اضرب ابنك، وأكرم الرجل، واذهب اذهب، و " قل هو الله أحد. الله " لأن التنوين ساكن وقع بعده حرف ساكن، فصار بمنزلة باء اضرب ونحو ذلك.

ومن ذلك: إن الله عافاني فعلت، وعن الرجل، وقط الرجل، ولو استطعنا.

ونظير الكسر ها هنا قولهم: حذار، وبداد، ونظار، ألزموها الكسر في كلامهم فجعلوا سبيل هذا الكسر في كلامهم، فاستقام هذا الضرب على هذا ما لم يكن اسماً نحو حذام، لئلا يلتقي ساكنان. ونحوه: جبر يا فتى، وغاق

غاق، كسروا هذا إذ كان من كلامهم أن يكسروا إذا التقى الساكنان.

وقال الله تبارك وتعالى: " قل انظروا ماذا في السموات والأرض " ، فضموا الساكن حيث حر كوه كما ضموا الألف في الابتداء. وكرهوا الكسر ههنا كما كرهوه في الألف، فخالفت سائر السواكن كما خالفت الألف سائر الألفات، يعني ألفت الوصل.

وقد كسر قومٌ فقالوا: " قل انظروا " وأجروه على الباب الأول، ولم يجعلوها كالألف، ولكنهم جعلوها كآخر جبر. وأما الذين يضمون فإنهم يضمون في كل ساكن يكسر في غير الألف المضمومة. فمن ذلك قوله عز وجل: " وقالت اخرج عليهن " و "عذابٌ اركض برجلك " . ومنه: " أو انقص منه قليلاً " . وهذا كله عربي قد قرىء. ومن قال: قل انظروا، كسر جميع هذا.

والفتح في حرفين: أحدهما قوله عز وجل: " ألم. الله " ، لما كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا، وفتحوا بينه وبين ما ليس بهجاء.

ونظير ذلك قولهم: من الله، ومن الرسول، ومن المؤمنين لما كثرت في كلامهم ولم تكن فعلا وكان الفتح أخف عليهم فتحوا، وشبهوها بأين وكيف.

وزعموا أن ناساً من العرب يقولون: من الله، فيكسرونه ويجرونه على القياس.

فأما " ألم " فلا يكسر، لأنهم لم يجعلوه في ألف الوصل بمنزلة غيره، ولكنهم جعلوه كعوض ما يتحرك لالتقاء الساكنين. ونحو ذلك لم يلبده. واعلمن ذلك، لأن للهجاء حالاً قد تبين.

وقد اختلفت العرب في من إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام، فكسره قوم على القياس، وهي أكثر في كلامهم، وهي الجيدة. ولم يكسروا في ألف اللام لأنها مع ألف اللام أكثر، لأن الألف واللام كثيرة في الكلام تدخل في كل اسم، ففتحوا استخفافاً، فصار من الله بمنزلة الشاذ. وذلك قولك: من ابنك ومن امرئ. وقد فتح قومٌ فصحاء فقالوا: من ابنك، فأجروها مجرى من المسلمين.

## باب ما يضم من السواكن

### إذا حذف بعد ألف الوصل

وذلك الحرف الواو التي هي علامة الإضمار، إذا كان ما قبلها مفتوحاً، وذلك قوله عز وجل: " ولا تنسوا الفضل بينكم " ، ورموا ابنك، واخشوا الله. فزعم الخليل أنهم جعلوا حركة الواو منها ليفصل بينها وبين الواو التي من نفس الحرف، نحو واو لو و أو.

وقد قال قوم: " ولا تنسوا الفضل بينكم " ، جعلوها بمنزلة ما كسروا من السواكن، وهي قليلة: وقد قال قوم: لو استطعنا شبهوها بواو اخشوا الرجل ونحوها حيث كانت ساكنة مفتوحاً ما قبلها. وهي في القلة بمنزلة: " ولا تنسوا الفضل بينكم " .

وأما الياء التي هي علامة الإضمار وقبلها حرفٌ مفتوح، فهي مكسورة في ألف الوصل. وذلك: أخشى الرجل، للمرأة، لأنهم لما جعلوا حركة الواو من الواو جعلوا حركة الياء من الياء، فصارت تجرى ههنا كما تجرى الواو ثم. وإن أجريتها مجرى " ولا تنسوا الفضل بينكم " كسرت، فهي على كل حال مكسورة.

ومثل هذه الواو واو مصطفون، لأنها واوٌ زائدة لحقت للجمع كما لحقت واو اخشوا لعلامة الجمع، وحذفت من

الاسم ما حذفت واو اخشوا، فهذه في الاسم كنتك في الفعل. والياء في مصطفين مثلها في اخشى، وذلك مصطفو الله ومن مصطفى الله.

### باب ما يحذف من السواكن

#### إذا وقع بعدها ساكن

وذلك ثلاثة أحرف: الألف، والياء التي قبلها حرف مكسور، والواو التي قبلها حرف مضموم. فأما حذف الألف فقولك: رمى الرجل وأنت تريد رمى، ولم يخف. وإنما كرهوا تحريكها لأنها إذا حركت صارت ياءً أو واوًا، فكرهوا أن تصير إلى ما يستثقلون فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباساً. ومثل ذلك: هذه حبلى الرجل، ومعزى القوم، وأنت تريد المعزى والحبلى، كرهوا أن يصيروا إلى ما هو أثقل من الألف، فحذفوا حيث لم يخافوا التباساً. ومثل ذلك قولهم: رمت. وقالوا: رميا، فجعوا بالياء، وقالوا: غزوا فجعوا بالواو، لتلا يلتبس الاثنان بالواحد. وذفريان لأنهم لو حذفوا لالتبس بما ليس في آخره ألف التأنيث من الأسماء. وأنت إذا قلت: هذه حبلى الرجل ومن حبلى الرجل، علم أن في آخرها ألفاً. فإن قلت: قد تقول رأيت حبلى الرجل، فيوافق اللفظ لفظ ما ليست في آخره ألف التأنيث؟ فإن هذا لا يلزمه في كل موضع. وأنت لو قلت حبلان لم تجد موضعاً إلا والألف منه ساقطة، ولفظ الاسم حيثنذ ولفظ ما ليست فيه الألف سواء. وأما حذف الياء التي قبلها كسرة فقولك: هو يرمي الرجل، ويقضي الحق، وأنت تريد يقضي ويرمي، كرهوا الكسر كما كرهوا الجر في قاض، والضم فيه كما كرهوا الرفع فيه، ولم يكونوا ليفتحوا فيلتبس بالنصب، لأن سبيل هذا أن يكسر، فحذفوا حيث لم يخافوا التباساً. وأما حذف الواو التي قبلها حرف مضموم فقولك: يغزو القوم، ويدعو الناس. وكرهوا الكسر كما كرهوا الضم هناك، وكرهوا الضم هنا كما كرهوا الكسر في يرمي. وأما اخشوا القوم ورموا الرجل واخشى الرجل، فإنهم لو حذفوا لالتبس الواحد بالجميع، والأثنى بالذكر. وليس هنا موضع التباس. ومع هذا أن قبل هذه الواو أخف الحركات. وكذلك ياء اخشى، وما قبل الياء منها في يقضي ونحوه، وما قبل الواو منها في يدعو ونحوه. فاجتمع أنه أثقل وأنه لا يخاف الالتباس، فحذف. فأجريت هذه السواكن التي حركوا ما قبلها منها مجرى واحداً. ومثل ذلك: لم يبع ولم يقل، ولو لم يكن ذلك فيها من الاستثقال لأجريت مجرى لم يخف؛ لأنه ليس لاستثقال لما بعدها حذف، وذلك ياء يهاب وواو يخاف. وقد بين ذلك.

### باب ما لا يرد من هذه الأحرف

#### الثلاثة لتحرك ما بعدها

؟وسأخبرك لم ذلك إن شاء الله؟ وهو قولك: لم يخف الرجل، ولم يبع الرجل، ولم يقل القوم، ورمت المرأة، ورمتا، لأنهم إنما حركوا هذا الساكن لساكن وقع بعده، وليست بحركة تلزم. ألا ترى أنك لو قلت: لم يخف زيداً، ولم يبع

عمرؤ أسكت. وكذلك لو قلت رمت، فلم تجيء بالألف لحذفه. فلما كانت هذه السواكن لا تحرك حذفت الألف حيث أسكت والياء والواو، ولم يرجعوا هذه الأحرف الثلاثة حيث تحركت لالتقاء الساكنين، لأنك إذا لم تذكر بعدها ساكناً سكت. وكذلك إذا قلت لم تخلف اباك في لغة أهل الحجاز، وأنت تريد: لم تخف أباك، ولم يبع أبوك، ولم يقل أبوك، لأنك إنما حركت حيث لم تجد بدأً من أن تحذف الألف وتلقي حركتها على الساكن الذي قبلها، ولم تكن تقدر على التخفيف إلا كذا، كما لم تجد بدأً في التقاء الساكنين من التحريك. فإذا لم تذكر بعد الساكن همزةً تخفف كانت ساكنةً على حالها كسكونها إذا لم يذكر بعدها ساكن.

وأما قولهم: لم يخافا، ولم يقولا، ولم يبيعا، فإن هذه الحركات لوازم على كل حال، وإنما حذفت النون للجزم كما حذفت الحركة للجزم من فعل الواحد، ولم تدخل الألف ههنا على ساكن، ولو كان كذلك قال: لم يخفا كما قال: رمتا، فلم تلحق الثنية شيئاً مجزوماً وكما أن الألف لحقت في رمتا شيئاً مجزوماً.

## باب ما تلحقه الهاء في الوقف

### لتحرك آخر الحرف

وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن لآم في حال الجزم: ارمه، ولم يغزه، واخشه، ولم يقضه، ولم ير ضه. وذلك لأنهم كرهوا إذ هاب اللامات والإسكان جميعاً، فلما كان ذلك إخلالاً بالحرف كرهوا أن يسكنوا المتحرك.

فهذا تبيان أنه قد حذف آخر هذه الحروف.

وكذلك كل فعل كان آخره ياءً أو واواً وإن كانت الياء زائدة، لأنها تجري مجرى ما هو من نفس الحرف. فإذا كان بعد ذلك كلاً تركت الهاء، لأنك إذا لم تقف تحركت، وإنما كان السكون للوقف. فإذا لم تقف استغيت عنها وتركتها.

وقد يقول بعض العرب: ارم في الوقف، واغز، واخش. حدثنا بذلك عيسى بن عمر، ويونس. وهذه اللغة أقل اللغتين، جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا إلى التكلم بها، بمنزلة الأواخر التي تحرك مما لم يحذف منه شيء، لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع ما هو فيه.

وأما لاتقه منوقيت، وإن تع أعه من وعيت، فإنه يلزمها الهاء في الوقف من تركها في اخش، لأنه مجحفٌ بها، لأنها ذهبت منها الفاء واللام، فكروها أن يسكنوا في الوقف فيقولوا: إن تع أع، فيسكنوا العين مع ذهاب حرفين من نفس الحرف. وإنما ذهب من نفس الحرف الأول حرفٌ واحد وفيه ألف الوصل، فهو على ثلاثة أحرف، وهذا على حرفين، وقد ذهب من نفسه حرفان.

وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: ادعه من دعوت، فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة، لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: رد يا فتى.

وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلطٌ، كما قال زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى... ولا سابق شيئاً إذا كان جانياً

## باب ما تلحقه الهاء لتبين الحركة

### من غير ما ذكرنا من بنات الياء والواو

التي حذف أو اخرها؟ ولكنها تبين حركة أو اخر الحروف التي لم يذهب بعدها شيء فمن ذلك النونات التي ليست بحروف إعراب، ولكنها نون الاثنتين والجمع. وكان هذا أجدر أن تبين حركته حيث كان من كلامهم أن يبينوا حركة ما كان قبله متحركاً مما لم يحذف من آخر شيء، لأن ما قبله مسكن، فكهوا أن يسكن ما قبله، وذلك إخلالاً به، وذلك: هما ضاربانه، وهم مسلمونه، وهم قائلونه. ومثل ذلك: هنه، وضربته، وذهبتنه. فعلوا ذلك لما ذكرت لك. ومع ذلك أيضاً أن النون خفية، فذلك أيضاً مما يؤكد التحريك، إذ كان يحرك ما هو أبين منها. وسترى ذلك، وما حرك وما قبله متحرك إن شاء الله.

ومثل ذلك: أين، تريد أين، لأنها نون قبلها ساكن، وليست بنونٍ تغير للإعراب ولكنها مفتوحة على كل حال، فأجريت ذلك المجرى.

ومثل ذلك قولهم: ثم، لأن في هذا الحرف ما في أين، أن ما قبله ساكن، وهي أشبه الحروف بما في الصوت، فلذلك كانت مثلها في الخفاء.

ونبين ذلك في الإدغام. ومثل ذلك قولهم: هلمه، يريد هلم. قال الراجز:

يا أيها الناس ألا هلمه

وإنما يريد: هلم.

وغير هؤلاء من العرب، وهم كثير، لا يلحقون الهاء في الوقف، ولا يبينون الحركة، لأنهم لم يحذفوا شيئاً يلزم هذا الاسم في كلامهم في هذا الموضع، كما فعلوا ذلك في بنات الياء والواو.

وجميع هذا إذا كان بعده كلامٌ ذهب منه الهاء، لأنه قد استغني عنها. وإنما احتاج إليها في الوقف لأنه لا يستطيع أن يحرك ما يسكت عنده.

ومثل ما ذكرت لك قول العرب: إنه، وهم يريدون إن، ومعناها أجل. وقال:

ويقلن شيبٌ قد علا ... ك وقد كبرت فقلت إنه

ومثل نون الجميع قولهم: اعلمته، لأنها نون زائدة وليست بحرف إعراب وقبلها حرف ساكن، فصار هذا الحرف بمنزلة هن.

وقالوا في الوقف: كيفه، وليته، ولعله، في كيف، وليت، ولعل، لما لم يكن حرفاً يتصرف للإعراب وكان ما قبلها ساكناً، جعلوها بمنزلة ما ذكرنا.

وزعم الخليل أنهم يقولون: انطلقته، يريدون انطلقت، لأنها ليست ببناء إعراب وما قبلها ساكن.

ومما أجري مجرى مسلمونه علامة المضمر التي هي ياء وقبلها ألف أو ياء، لأنها جمعت أما خفية وأن قبلها ساكناً، فأجريت مجرى مسلمانه ومسلمونه، ونعلينه. وذلك قولك: غلاميه، وغلामيه، وعصايه، وبشرايه، ويا قاضيه.

### باب ما يبينون حركته وما قبله متحرك

فمن ذلك الياء التي تكون علامة المضمر الجرور أو تكون علامة للمضمر المنصوب. وذلك قولك: هذا غلاميه، وجاء من بعديه، وإنه ضربيه، كرهوا أن يسكنوها إذ لم تكن حرف الإعراب، وكانت خفية فيبينوها. وأما من رأى أن يسكن الياء فإنه لا يلحق الهاء، لأن ذلك أمرها في الوصل، فلم يحذف منها في الوقف شيء. وقالوا: هيه، وهم يريدون هي، شبهوها بياء بعدي. وقالوا هو،، لما كانت الواو لا تصرف للإعراب كرهوا أن يلزموها الإسكان في الوقف، فجعلوها بمنزلة الياء، كما جعلوا كيفه بمنزلة مسلمونه. ومثل ذلك قولهم: خذه بحكمكه. وجميع هذا في الوصل بمنزلة الأول. ومن لم يلحق هناك الهاء في الوقف لم يلحقها هنا.

وقد استعملوا في شيء من هذا الألف في الوقف كما استعملوا الهاء، لأن الهاء أقرب للخارج إلى الألف، وهي شبيهة بها.

فمن ذلك قول العرب: جهلا، فإذا وصلوا قالوا: جهل بعمر. وإن شئت قلت: جهل، كما تقول: بحكمك. ومن ذلك قولهم: أنا، فإذا وصل قال: أن أقول ذاك. ولا يكون في الوقف في أنا إلا الألف، لم تجعل بمنزلة هو، لأن هو آخرها حرف مد، والنون خفية، فجمعت أنها على أقل عدد ما يتكلم به مفرداً، وأن آخرها خفي ليس بحرف إعراب، فحملهم ذلك على هذا. ونظيرة أنا مع هذا الهاء التي تلزم طلحة في أكثر كلامهم في النداء، إذا وقفت، فكما لزم تلك لزم هذه الألف. وأما أحمـر ونحوه، إذا قلت رأيت أحمـر، لم تلحق الهاء، لأن هذا الآخر حرف إعراب يدخله الرفع والنصب، وهو اسمٌ يدخله الألف واللام، فيجر آخره، ففرقوا بينه وبين ما ليس كذلك، وكرهوا الهاء في هذا الاسم في كل موضع وأدخلوها في التي لا تزول حركتها، وصار دخول كل الحركات فيه وأن نظيره فيما ينصرف منون، عوضاً من الهاء حيث قويت هذه القوة.

وكذلك الأفعال، نحو ظن وضرب، لما كانت اللام قد تصرف حتى يدخلها الرفع والنصب والجرم، شبهت بأحمـر. وأما قولهم: علامه، وفيمه، ولمه، وبمه، وحتامه؟ فالهاء في هذه الحروف أحود إذا وقفت، لأنك حذفت الألف من ما، فصار آخره كآخر ارمه واغزه.

وقد قال قوم: فيم، وعلام، وم، ولم؟ كما قالوا: اخش. وليس هذه مثل إن، لأنه لم يحذف منها شيء من آخرها. وأما قولهم: مجيء م جئت، ومثل م أنت، فإنك إذا وقفت ألزمتها الهاء ولم يكن فيه إلا ثبات الهاء، لأن مجيء ومثل، يستعملان في الكلام مفردين، لأنهما اسمان. وأما الحروف الأولى فإنها لا يتكلم بها مفردة من ما، لأنها ليست بأسماء، فصار الأول بمنزلة حرف واحد لذلك. ومع هذا أنه أكثر في كلامهم، فصار هذا بمنزلة حرف واحد نحو اخش. والأول من مجيء م جئت، ومثل م أنت، ليس كذلك. ألا تراهم يقولون: مثل ما أنت ومجيء ما جئت؟ لأن الأول اسم. وإنما حذفوا لأنهم شبهوها بالحروف الأولى فلما كانت الألف قد تلزم في هذا الموضع كانت الهاء في الحرف لازمة في الوقف، ليفرقوا بينها وبين الأول.

وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألف في الوقف لأن الألف خفية، فأرادوا البيان، وذلك قولهم: هؤلاء وههنا. ولا يقولونه في أفعى وأعمى ونحوهما من الأسماء المتمكنة، كراهية أن تلتبس بهاء الإضافة. ومع هذا أن هذه الألفات حروف إعراب. ألا ترى أنه لو كان في موضعها غير الألف دخله الرفع والنصب والجر، كما يدخل راء أحمـر. ولو كان في موضع ألف هؤلاء حرف متحرك سواها كانت لها حركة واحدة كحركة أنا وهو. فلما كان كذلك أجروا الألف مجرى ما يتحرك في موضعها.

واعلم أنهم لا يتبعون الهاء ساكناً سوى هذا الحرف الممدود؛ لأنه خفيٌّ فأرادوا البيان كما أرادوا أن يحركوا. وناسٌ من العرب كثير لا يلحقون الهاء كما لم يلحقوا هو وهن ونحوهما.

وقد يلحقون في الوقف هذه الهاء الألف التي في النداء؛ والألف والياء والواو في الندبة؛ لأنه موضع تصويت وتبيين، فأرادوا أن يمدوا فالرّموها الهاء في الوقف لذلك، وتركوها في الوصل؛ لأنه يستغنى عنها كما يستغنى عنها في المتحرك في الوصل، لأنه يجيء ما يقوم مقامها. وذلك قولك: يا غلامان، ووازيده، وواغلامهوه، وواذهب غلامهيه.

باب الوقف؟ في أواخر الكلم

المتحركة في الوصل

أما كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف، كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادةً فيه لم تجيء علامةً للمنصرف، فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون. ومثل هذا في الاختلاف الحرف الذي فيه هاء التانيث، فعلامة التانيث إذا وصلته التاء، وإذا وقفت ألحقت الهاء، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف، نحو تاء القت، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف نحو تاء سنبته، وتاء عفريت، لأنهم أرادوا أن يلحقوها ببناء قحطبة وقنديل.

وكذلك التاء في بنتٍ وأختٍ، لأن الاسمين ألحقا بالتاء ببناء عمرٍ وعدلٍ، وفرقوا بينها وبين تاء المنطقات لأنهما كأنهما منفصلة من الأول، كما أن موت منفصلٌ من حضر في حضرموت.

وتاء الجميع أقرب إلى التاء التي هي بمنزلة ما هو من نفس الحرف من تاء طلحة، لأن تاء طلحة كأنها منفصلة. وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون في الوقف: طلحت، كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحداً في الوقف والوصل.

وإنما ابتدأت في ذكر هذا لأبين لك المنصرف. فأما في حال الجر والرفع فيأثم يحذفون الياء والواو، لأن الياء والواو أثقل عليهم من الألف، فإذا كان قبل الياء كسرةً وقبل الواو ضمةً كان أثقل.

وقد يحذفون في الوقف الياء التي قبلها كسرة وهي من نفس الحرف، نحو القاض. فإذا كانت الياء هكذا فالواو بعد الضمة أثقل عليهم من الكسرة، لأن الياء أخف عليهم من الواو. فلما كان من كلامهم أن يحذفوها وهي من نفس الحرف كانت ههنا يلزمها الحذف إذ لم تكن من نفس الحرف، ولا بمنزلة ما هو من نفس الحرف، نحو ياء محببٍ ومجعب.

فأما الألف فليست كذلك، لأنها أخف عليهم. ألا تراهم يفرون إليها في مثني ونحوه ولا يحذفونها في وقف. ويقولون في فخذٍ: فخذٌ، وفي رسلٍ: رسلٌ، ولا يخففون الجمل لأن الفتحة أخف عليهم من الضمة والكسرة، كما أن الألف أخف عليهم من الياء والواو. وسترى بيان ذلك إن شاء الله.

وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون هذا: زيدو، وهذا عمرو، ومررت بزبيدي، وبعمرى؛ جعلوه قياساً واحداً؛ فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف.

باب الوقف في آخر الكلم

المتحركة في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف

فأما المرفوع والمضوم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه: بالإشمام، وبغير الإشمام كما تقف عند المنزوم والساكن، وبأن تروم التحريك، وبالتضعيف.

فأما الذين أشموا فأرادوا أن يفرقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال. وأما الذين لم يشموا فقد علموا أنهم لا يقفون أبداً إلا عند حرف ساكن، فلما سكن في الوقف جعلوه بمنزلة ما يسكن على كل حال؛ لأنه وافقه في هذا الموضوع. وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال، وأن يعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال. وذلك أراد الذين أشموا؛ إلا أن هؤلاء أشد توكيداً.

وأما الذين ضاعفوا فهم أشد توكيداً؛ أرادوا أن يميّزوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركاً لأنه لا يلتقي ساكنان. فهؤلاء أشد مبالغةً وأجمع؛ لأنه لو لم تشم كنت قد أعلمت أنها متحركة في غير الوقف. ولهذا علامات. فللإشمام نقطة، وللذي أجري مجرى الجزم والإسكان الحاء، ولروم الحركة خطاً بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين.

فالإشمام قولك: هذا خالد؛ وهذا فرج؛ وهو يجعل.

وأما الذي أجري مجرى الإسكان والجزم فقولك: مخلد، وخالد، وهو يجعل.

وأما الذين راموا الحركة فهم الذين قالوا: هذا عمر؛ وهذا أحمد؛ كأنه يريد رفع لسانه. حدثنا بذلك عن العرب الخليل وأبو الخطاب. وحدثنا الخليل عن العرب أيضاً بغير الإشمام وإجراء الساكن.

وأما التضعيف فقولك: هذا خالد، وهو يجعل، وهذا فرج. حدثنا بذلك الخليل عن العرب. ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي سبباً يريد: السبب، وعيهل يريد: العيهل، لأن التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف أتبعوه الياء في الوصل والواو على ذلك. كما يلحقون الواو والياء في القوافي فيما لا يدخله ياء ولا واو في الكلام، وأجروا الألف مجراهما لأنها شيركتهما في القوافي، ويمد بها في غير موضع التنوين، ويلحقونها في التنوين فألحقوها بما فيما ينون في الكلام، وجعلوا سبب كأنه مما لا تلحقه الألف في النصب إذا وقفت. قال رجل من بني أسد:

ببازل وجناء أو عيهل

وقال رؤية:

لقد خشيت أن أرى جدبا ... في عامنا ذا بعد ما أحصبا

أراد: جدباً. وقال رؤية:

بدءً يجب الخلق الأضحما

فعلوا هذا إذ كان من كلامهم أن يضاعفوا.

فإن كان الحرف الذي قبل آخر حرف ساكناً لم يضعفوا، نحو عمرو وزيد وأشبه ذلك، لأن الذي قبله لا يكون ما بعده ساكناً لأنه ساكن. وقد يسكن ما بعد ما هو بمنزلة لام خالد وراء فرج، فلما كان مثل ذلك يسكن ما بعده ضاعفوه وبالغوا، لتلا يكون بمنزلة ما يلزمه السكون. ولم يفعلوا ذلك بعمرو وزيد، لأنهم قد علموا أنه لا تسكن أواخر هذا الضرب من كلامهم وقبلة ساكن، ولكنهم يشمون ويرومون الحركة لتلا يكون بمنزلة الساكن الذي يلزمه السكون. وقد يدعون الإشمام وروم الحركة أيضاً كما فعلوا بخالد ونحوه.

وأما ما كان في موضع نصب أو جرٍّ فإنك تروم فيه الحركة، وتضاعف، وتعمل فيه ما تفعل بالجزوم على كل حال، وهو أكثر في كلامهم. وأما الإشمام فليس إليه سبيل، وإنما كان ذا في الرفع لأن الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت ثم تضم شفتيك، لأن ضمك شفتيك كتحريكك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوت للأذن. ألا ترى أنك لو قلت هذا معن فأشمت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تشمم، فأنت قد تقدر على أن تضع لسانك موضع الحرف قبل ترجية الصوت ثم تضم شفتيك، ولا تقدر على أن تفعل ذلك ثم تحرك موضع الألف والياء.

فالنصب والجر لا يوافقان الرفع في الإشمام. وهو قول العرب ويونس والخليل.

فأما فعلك بما كفعلك بالجزوم على كل حال فقولك: مررت بخالد، ورأيت الحارث.

وأما روم الحركة فقولك: رأيت الحارث ومررت بخالد. وإجراؤه كإجراء الجزوم أكثر، كما أن الإشمام وإجراء الساكن في الرفع أكثر، لأنهم لا يسكنون إلا عند ساكن، فلا يريدون أن يحدثوا فيه شيئاً سوى ما يكون في الساكن. وأما التضعيف فهو قولك: مررت بخالد، ورأيت أحمد.

وحدثني من أثق به أنه سمع عربياً يقول: أعطني أبيضه، يريد: أبيض، وألحق الهاء كما ألحقها في: هنه وهو يريد: هن.

## باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف

### فيحرك، لكراهيتهم التقاء الساكنين

وذلك قول بعض العرب: هذا بكر، ومن بك. ولم يقولوا: رأيت البكر؛ لأنه في موضع التنوين، وقد يلحق ما يبين حركته. والجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم. ومن ثم قال الراجز - بعض السعديين:

أنا ابن ماوية إذ جد النقر

أراد: النقر، إذا نقر بالخليل. ولا يقال في الكلام إلا النقر، في الرفع وغيره.

وقالوا: هذا عدل وفسل؛ فأتبعوها الكسرة الأولى؛ ولم يفعلوا ما فعلوا بالأول؛ لأنه ليس من كلامهم فعل؛ فشبهوها بمنتن؛ أتبعوها الأول.

وقالوا: في البسر، ولم يكسروا في الجر، لأنه ليس في الأسماء فعل، فأتبعوها الأول؛ وهم الذين يخفون في الصلة اليسر.

وقالوا: رأيت العكم، فلم يفتحوا الكاف كما لم يفتحوا كاف البكر، وجعلوا الضمة إذ كانت قبلها بمنزلتها إذا كانت بعدها، وهو قولك: رأيت الحجر. وإنما فعلوا ذلك في هذا لأنهم لما جعلوا ما قبل الساكن في الرفع والجر مثله بعده، صار في النصب كأنه بعد الساكن.

ولا يكون هذا في زيد وعون ونحوهما، لأنهما حرفاً مدًّا، فهما يحتملان ذلك كما احتملا أشياء في القوافي لم يحتملها غيرهما، وكذلك الألف. ومع هذا كراهية الضم والكسر في الياء والواو؛ وأنك لو أردت ذلك في الألف قلبت الحرف.

واعلم أن من الحروف حروفاً مشربة ضعفت من مواضعها فإذا وقفت خرج معها من القم صويتٌ ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة، وستين أيضاً في الإدغام إن شاء الله. وذلك القاف، والجيم، والطاء، والذال، والباء. والدليل على ذلك أنك تقول: الحدق فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصويت، لشدة ضغط الحرف. وبعض العرب

أشد صوتاً، كأنهم الذين يرومون الحركة.

ومن المشربة حروفٌ إذا وقفت عندها خرج معها نحو النفخة ولم تضغط ضغط الأولى، وهي الزاي، والطاء، والذال، والضاد؛ لأن هذه الحروف إذا خرجت بصوت الصدر انسل آخره وقد فتر من بين الثنايا لأنه يجد منفذاً، فتسمع نحو النفخة. وبعض العرب أشد صوتاً، وهم كأنهم الذين يرومون الحركة. والضاد تجد المنفذ من بين الأضراس، وستبين هذه الحروف أيضاً في باب الإدغام إن شاء الله. وذلك قولك: هذا نشز، وهذا خفض. وأما الحروف المهموسة فكلها تقف عندها مع نفخ، لأنهم يخرجون مع التنفس لا صوت الصدر؛ وإنما تنسل معه. وبعض العرب أشد نفخاً؛ كأنهم الذين يرومون الحركة فلا بد من النفخ؛ لأن النفس تسمعه كالنفخ. ومنها حروفٌ مشربة لا تسمع بعدها في الوقف شيئاً مما ذكرنا؛ لأنهما لم تضغط ضغط القاف ولا تجد منفذاً كما وجد في الحروف الأربعة. وذلك اللام والنون؛ لأنهما ارتفعتا عن الثنايا فلم تجدا منفذاً. وكذلك الميم؛ لأنك تضم شفثيك ولا تجافيهما كما جافيت لسانك في الأربعة حيث وجدن المنفذ. وكذلك العين والغين والهمزة، لأنك لو أردت النفخ من مواضعها لم يكن كما لا يكون من مواضع اللام والميم وما ذكرت لك من نحوهما. ولو وضعت لسانك في مواضع الأربعة لاستطعت النفخ فكان آخر الصوت حين يفتر نفخاً. والراء نحو الضاد. واعلم أن هذه الحروف التي يسمع معها الصوت والنفخة في الوقف، لا يكونان فيهن في الوصل إذا سكن؛ لأنك لا تنتظر أن ينبو لسانك؛ ولا يفتر الصوت حتى تبتدىء صوتاً. وكذلك المهموس، لأنك لا تدع صوت القم يطول حتى تبتدىء صوتاً.

وذلك قولك: أيقظ عميراً، وأخرج حاتمًا وأحرز مالاً، وأفرش خالداً، وحرك عامراً وإذا وقفت في المهموس والأربعة قلت: أفرش، وأجس؛ فمددت وسمعت النفخ، فنفظن. وكذلك: الفظ وخ، فنفتخت فنفظن؛ فإنك ستجده كذلك إن شاء الله. ولا يكون شيء من هذه الأشياء في الوصل؛ نحو أذهب زيداً؛ وخذهما واحرسهما؛ كما لا يكون في المضاعف في الحرف الأول إذا قلت: أحد؛ ودق؛ ورش.

### باب الوقف في الواو والياء والألف

وهذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف لين ومد، ومخارجها متسعة لهواء الصوت؛ وليس شيء من الحروف أوسع مخارج منها؛ ولا أمد للصوت؛ فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيرها؛ فيهوي الصوت إذا وجد متسعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة. وإذا تفتنت وجدت مس ذلك. وذلك قولك: ظلموا ورموا، وعمى وحبلى.

وزعم الخليل أنهم لذلك قالوا: ظلموا ورموا؛ فكتبوا بعد الواو ألقاً.

وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلاً فيهمز؛ وهذه جبال؛ وتقديرهما: رجلع وحبلع؛ فهمز لقرب الألف من الهمزة حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدة، وكان أخف عليهم. وسمعنهم يقولون: هو يضر بما؛ فيهمز كل ألف في الوقف كما يستخفون في الإدغام؛ فإذا وصلت لم يكن هذا؛ لأن أحدك في ابتداء صوت آخر يمنع الصوت أن يبلغ تلك الغاية في السمع.

### باب الوقف في الهمز

أما كل همزة قبلها حرف ساكن فإنه يلزمها في الرفع والجر والنصب ما يلزم الفرع من هذه المواضع التي ذكرت لك، من الإشمام، وروم الحركة، ومن إجراء الساكن. وذلك قولهم: هو الحباء، والحباء، والحباء. واعلم أن ناساً من العرب كثيراً ما يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد، يريدون بذلك بيان الهمزة، وهو أيبن لها إذا وليت صوتاً، والساكن لا ترفع لسانك عنه بصوت لو رفعت بصوت حركته، فلما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفها في الوقف حركوا ما قبلها ليكون أيبن لها. وذلك قولهم: هو الوثؤ، ومن الوثيء، ورأيت الوثأ. وهو البطؤ، ومن البطيء، ورأيت البطأ. وهو الردؤ وتقديرها الردع، ومن الرديء، ورأيت الردأ. يعني بالردء الصاحب.

وأما ناسٌ من بني تميم فيقولون هو الرديء، كرهوا الضمة بعد الكسرة، لأنه ليس في الكلام فعل، فتكبووا هذا اللفظ لاستنكار هذا في كلامهم. وقالوا: رأيت الرديء، ففعلوا هذا في النصب كما فعلوا في الرفع، أرادوا أن يسووا بينهما. وقالوا: من البطؤ لأنه ليس في الأسماء فعل. وقالوا: رأيت البطؤ، أرادوا أن يسووا بينهما. ولا أراهم إذ قالوا: من الرديء وهو البطؤ إلا يتبعونه الأول، وأرادوا أن يسووا بينهما إذ أجرين مجرى واحداً، وأتبعوه الأول كما قالوا: رد وفر.

ومن العرب من يقول: هو الوثؤ فيجعلها واواً حرصاً على البيان. ويقول من الوثيء فيجعلها ياءً، ورأيت الوثأ. يسكن الناء في الرفع والجر؛ وهو في النصب مثل القفا.

وأما من لم يقل من البطيء ولا هو الردؤ، فإنه ينبغي لمن اتقى ما اتقوا أن يلزم الواو والياء. وإذا كان الحرف قبل الهمزة متحركاً لزم الهمزة ما يلزم النطق من الإشمام، وإجراء الجزوم، وروم الحركة. وكذلك تلزمها هذه الأشياء إذا حركت الساكن قبلها الذي ذكرت لك؛ وذلك قولك هو الخطأ؛ وهو الخطأ؛ وهو الخطأ. ولم نسمعهم ضاعفوا؛ لأنهم لا يضاعفون الهمزة في آخر الحروف في الكلام؛ فكأنهم تنكبوا التضعيف في الهمز لكرهية ذلك. فالهمزة بمنزلة ما ذكرنا من غير المعتل؛ إلا في القلب والتضعيف. ومن العرب من يقول: هذا هو الكلو، حرصاً على البيان؛ كما قالوا: الوثؤ. ويقول: من الكلى يجعلها ياء كما قالوا من الوثئي؛ ويقول: رأيت الكلا ورأيت الحبا، يجعلها ألفاً كما جعلها في الرفع واواً وفي الجر ياءً. وكما قالوا الوثنا وحركت الناء، لأن الألف لا بد لها من حرف قبلها مفروح.

وهذا وقف الذين يحققون الهمزة. فأما الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز فقولهم: هذا الحبا في كل حال؛ لأنهما همزة ساكنة قبلها فتحة؛ فإنما هي كالف راس إذا خففت. ولا تشم لأنهما ألف كالف مثني. ولو كان ما قبلها مضموماً لزمها الواو، نحو أكمو. ولو كان مكسوراً لزم الياء نحو أهني، وتقديرها أهنع، فإنما هذا بمنزلة جونية وذيب. ولا إشمام في هذه الواو لأنها كواو يغزو.

وإذا كانت الهمزة قبلها ساكنة فخففت فالحذف لازم. ويلزم الذي أقيمت عليه الحركة ما يلزم سائر الحروف غير المعتلة من الإشمام؛ وإجراء الجزم؛ وروم الحركة؛ والتضعيف. وذلك قولهم: هذا الوث، ومن الوث ورأيت الوث والحب ورأيت الحب؛ وهو الحب ونحو ذلك.

باب الساكن الذي تحركه في الوقف

إذا كان بعده هاء المذكر الذي هو علامة الإضمار ليكون أئين لها كما أردت ذلك في الهمزة وذلك قولك: ضربته، واضربه، وقده، ومنه، وعنه. سمعت ذلك من العرب، ألقوا عليه حركة الهاء حيث حركوا لتبليها. قال الشاعر، وهو زياد الأعجم:  
عجبت والهر كثيرٌ عجبه ... من عنزي سبي لم أضربه  
وقال أبو النجم:  
فقربن هذا وهذا أرحله

وسمعنا بعض بني تميم من بني عدي يقولون: قد ضربته وأخذته، كسروا حيث أرادوا أن يحركوها لبيان الذي بعدها لا لإعراب يحدثه شيء قبلها، كما حركوا بالكسر، إذا وقع بعدها ساكن يسكن في الوصل، فإذا وصلت أسكنت جميع هذا؛ لأنك تحرك الهاء فتبين وتتبعها واوا؛ كما أنك تسكن في الهمزة إذا وصلت فقلت: هذا وثء كما ترى؛ لأنها تبين. وكذلك قد ضربته فلانة؛ وعنه أخذت؛ فتسكن كما تسكن إذا قلت: عنها أخذت. وفعولوا هذا بالهاء لأنها في الخفاء نحو الهمزة.

### باب الحرف الذي تبدل مكانه في الوقف

حرفاً أئين منه يشبهه لأنه خفيٌّ وكان الذي يشبهه أولى  
كما أنك إذا قلت: مصطفين، جئت بأشبه الحروف بالصاد من موضع التاء، لا من موضع آخر وذلك قول بعض العرب في أفعي: هذه أفعي؛ وفي حبلي: هذه حبلي؛ وفي مثنى: هذا مثنى. فإذا وصت صيرتها ألفاً. وكذلك كل ألف في آخر الاسم. حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفرارة وناس من قيس؛ وهي قليلة. فأما الأكثر الأعراف فإن تدع الألف وفي الوقف على حالها ولا تبدلها ياء. وإذا وصلت اسوت اللغتان؛ لأنه إذا كان بعدها كلام كان أئين لها منها إذا سكت عندها؛ فإذا استعملت الصوت كان أئين.  
وأما طيء فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف؛ لأنها خفية لا تحرك، قريبة من الهمزة.

حدثنا بذلك أبو الخطاب وغيره من العرب؛ وزعموا أن بعض طيء يقول: أفعو، لأنها أئين من الياء، ولم يجيئوا بغيرها لأنها تشبه الألف في سعة المخرج والمد؛ ولأن الألف تبدل مكانها كما تبدل مكان الياء، وتبدلان مكان الألف أيضاً؛ وهن أخوات.

ونحو ما ذكرنا قول بني تميم في الوقف: هذه؛ فإذا وصلوا قالوا: هذي فلانة؛ لأن الياء خفية فإذا سكت عندها كان أخفى. والكسرة مع الياء أخفى، فإذا خفيت الكسرة ازدادت الياء خفاءً كما ازدادت الكسرة؛ فأبدلوا مكانها حرفاً من موضع أكثر الحروف بها مشابهة وتكون الكسرة معه أئين.  
وأما أهل الحجاز وغيرهم من قيس فألزموها الهاء في الوقف وغيره كما ألزمت طيء الياء. وهذه الهاء لا تطرد في كل ياء هكذا؛ وإنما هذا شاذ، ولكنه نظير للمطرود الأول.

وأما ناس من بني سعد فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف لأنها خفية، فأبدلوا من موضعها أئين الحروف، وذلك قولهم: هذا تميم، يريدون: تميمي، وهذا عالج، يريدون: علي. وسمعت بعضهم يقول: عربانج، يريد: عرباني. وحدثني من سمعهم يقولون:

خالي عويفٌ وأبو عالج ... المطعمان الشحم بالعشج

وبالغداة فلق البرنج

يريد: بالعشي، والبرني. فزعم أنهم أنشدوه هكذا.

### باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف

#### وهي الياءات

وذلك قولك: هذا قاض، وهذا غاز، وهذا عم، تريد العمى. أذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل، ولم يريلوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل. فهذا الكلام الجيد الأكثر.

وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعريته من العرب يقول: هذا رامي وغازي وعمي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين، لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستتقال. فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف. وذلك قولك: هذا القاضي، وهذا العمي، لأنها ثابتة في الوصل.

ومن العرب من يحذف هذا في الوقف، شبهوه بما ليس فيه ألف ولام، إذ كانت تذهب الياء في الوصل في التنوين لو لم تكن الألف واللام. وفعلوا هذا لأن الياء مع الكسرة تستقل كما تستقل الياءات، فقد اجتمع الأمران. ولم يحذفوا في الوصل في الألف واللام، لأنه لم يلحقه في الوصل ما يضطره إلى الحذف كما لحقه وليست فيه ألف ولام، وهو التنوين، لأنه لا يلتقي ساكنان. وكرهوا التحريك لاستتقال ياء فيها كسرة بعد كسرة، ولكنهم حذفوا في الوقف في الألف واللام، إذ كانت تذهب وليس في الاسم ألف ولام، كما حذفوا في الوقف ما ليس فيه ألف ولام، إذ لم يضطروهم إلى حذفه ما اضطروهم في الوصل. وأما في حال النصب فليس إلا البيان، لأنها ثابتة في الوصل فيما ليست فيه ألف ولام. ومع هذا أنه لما تحركت الياء أشبهت غير المعتل، وذلك قولك: رأيت القاضي. وقال الله عز وجل: "كلا إذا بلغت التراقي". وتقول: رأيت جوارى؛ لأنها ثابتة في الوصل متحركة.

وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال: أختار يا قاضي، لأنه ليس بمنون، كما أختار هذا القاضي. وأما يونس فقال: يا قاض. وقول يونس أقوى، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر، لأن النداء موضع حذف، يحذفون التنوين ويقولون: يا حار، يا صاح، ويا غلام أقبل. وقالوا في مر، إذا وقفا: هذا مري، كرهوا أن يخلوا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء، فصار عوضاً. يريد مفعلاً من رأيت.

وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء، لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك: لا أقضي، وهو يقضي، ويغزو ويرمي. إلا أنهم قالوا: لا أدر، في الوقف، لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذ. كما قالوا لم يك، شبهت النون بالياء حيث سكنت. ولا يقولون لم يك الرجل، لأنها في موضع تحرك، فلم يشبهه بلا أدر، فلا تحذف الياء إلا في: لا أدر، وما أدر.

وجميع ما لا يحذف في الكلا وما يختار فيه أن لا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي. فالفواصل قول الله عز وجل: "والليل إذا يسر" "وما كنا نبغ"، و"يوم التناد"، و"الكبير المعال". والأسماء أجدر أن تحذف؛ إذ كان الحذف فيها في غير الفواصل والقوافي.

وأما القوافي فنحو قوله - وهو زهير:  
وأراك تفرى ما خلقت وبع ... ض القوم يخلق ثم لا يفر  
وإثبات اليباءات والواوات أقيس الكلامين. وهذا جائز عربيٌّ كثير.

هذا باب

ما يحذف من الأسماء من اليباءات في الوقف

؟

التي لا تنهب في الوصل ولا يلحقها تنوين

وتركها في الوقف أقيس وأكثر، لأنها في هذه الحال ولأنها ياءٌ لا يلحقها التنوين على كل حال، فشبهوها بيباء قاضي، لأنها ياءٌ بعد كسرة ساكنة في اسم.  
وذلك قولك: هذا غلام وأنت تريد: هذا غلامي. وقد أسقن، وأسقن وأنت تريد: أسقاني وأسقني، لأن بي اسمٌ.  
وقد قرأ أبو عمرو: " فيقول ربي أكرمن " ، و " ربي أهانن " على الوقف. وقال النابغة:  
إذا حاولت في أسدٍ فجوراً ... فإني لست منك ولست من  
يريد: مني. وقال النابغة:  
وهم وردوا الجفار على تميم ... وهم أصحاب يوم عكاظ إن  
يريد: إني. سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم.  
وترك الحذف أقيس. وقال الأعشى:  
فهل يمنعني ارتيادي البلا ... د من حذر الموت أن يأتين  
ومن شأنه كاسفٍ وجهه ... إذا ما انتسبت له أنكرن  
وأما ياء هذا قاضي، وهذان غلاماي، ورأيت غلامي فلا تحذف؛ لأنها لا تشبه ياء هذا القاضي، لأن ما قبلها ساكن،  
ولأنها متحركة كيباء القاضي في النصب، فهي لا تشبه يا هذا القاضي. ولا تحذف في النداء إذا وصلت كما قلت: يا  
غلام أقبل؛ لأن ما قبلها ساكن؛ فلا يكون للإضافة علم؛ لأنك لا تكسر الساكن.  
ومن قال: هذا غلامي فاعلم وإني ذاهب، لم يحذف في الوقف؛ لأنها كيباء القاضي في النصب؛ ولكنهم مما يلحقون  
الهاء في الوقف فييبنون الحركة. ولكنها تحذف في النداء؛ لأنك إذا وصلت في النداء حذفتها.  
وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف، لأن الفتحة والألف أخف عليهم. ألا تراهم يفرون إلى  
الألف من اليباء والواو إذا كانت العين قبل واحدة منهما مفتوحة، وفروا إليها في قوهم: قد رضا، ونها. وقال  
الشاعر، زيد الخيل:  
أفي كل عامٍ مأتّم تبعثونه ... على محمّرٍ ثوبتموه وما رضا  
وقال ظليل الغنموي:  
إن الغوي إذا لها لم يعتب

ويقولون في فخذٍ: فخذٌ، وفي عضدٍ: عضدٌ، ولا يقولون في جملٍ جملٌ ولا يخففون، لأن الفتح أخف عليهم والألف، فمن ثم لم تحذف الألف، إلا أن يضطر شاعرٌ فيشبهها بالياء، لأنها أختها، وهي قد تذهب مع التنوين. قال الشاعر حيث اضطر، وهو ليبيد:

وقبيلٌ من لكبيرٍ شاهداً ... رهط مرجومٍ ورهط ابن المعل  
يريد: المعلى.

## باب ثبات الياء والواو في الهاء

### التي هي علامة الإضمار، وحذفها

فأما الثبات فقولك: ضربوه زيداً، وعليها مالٌ، ولديهو رجلٌ. جاءت الهاء مع ما بعدها ههنا في المذكر كما جاءت وبعدها الألف في المؤنث، وذلك قولك: ضربها زيداً، وعليها مالٌ. فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو في الوصل أحسن، لأن الهاء من مخرج الألف، والألف تشبه الياء والواو، تشبههما في المد، وهي أختهما، فلما اجتمعت حروفٌ متشابهةً حذفوا. وهو أحسن وأكثر. وذلك قولك: عليه يا فتى، ولديه فلان، ورأيت أباه قبل، وهذا أبوه كما ترى. وأحسن القراءتين: " ونزلناه تنزيلاً " ، و " إن تحمل عليه يلهث " ، و " شروره بئس بحس " ، و " خنوه فغلوه " . والإتمام عربيٌّ. ولا تحذف الألف في المؤنث فيلتبس المؤنث بالمذكر.

فإن لم يكن قبل هاء التذكير حرف لين أثبتوا الواو والياء في الوصل. وقد يحذف بعض العرب الحرف الذي بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكناً، لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرفٌ خفي نحو الألف، فكما كرهوا التقاء الساكنين في أين ونحوهما كرهوا أن لا يكون بينهما حرفٌ قويٌّ، وذلك قول بعضهم: منه يا فتى، وأصابته جائحة. والإتمام أجود؛ لأن هذا الساكن ليس بحرف لين، والهاء حرفٌ متحرك. فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركاً فالإثبات ليس إلا، كما تثبت الألف في التأنيث، لأنه لم تأت علة مما ذكرنا، فجرى على الأصل؛ إلا أن يضطر شاعرٌ فيحذف كما يحذف ألف معلى، وكما حذف فقال: وطرت بمنصلي في يعمالاتٍ ... دوامي الأيدٍ يجبطن السريحا

وهذه أجدر أن تحذف في الشعر لأنها قد تحذف في مواضع من الكلام، وهي المواضع التي ذكرت لك في حروف اللين نحو: عليه وإليه، والساكن نحو منه. ولو أثبتوا لكان أصلاً وكلاماً حسناً من كلامهم. فإذا حذفوها على هذه الحال كانت في الشعر في تلك المواضع أجدر أن تحذف؛ إذ حذفت مما لا يحذف منه في الكلام على حال. ولم يفعلوا هذا بده هي ومن هي ونحوهما؛ وفرق بينهما، لأن هاء الإضمار أكثر استعمالاً في الكلام؛ والهاء التي هي هاء الإضمار الياء التي بعدها أيضاً مع هذا أضعف، لأنها ليست بحرف من نفس الكلمة ولا بمنزله، وليست الياء في هي وحدها باسم كياء غلامي.

واعلم أنك لا تستبين الواو التي بعد الهاء ولا الياء في الوقف؛ ولكنهما محذوفتان، لأنهم لما كان من كلامهم أن يحذفوا في الوقف ما لا يذهب في الوصل على حال، نحو ياء غلامي وضربني، إلا أن يحذف شيء ليس من أصل كلامهم كالتقاء الساكنين - ألزموا الحذف هذا الحرف الذي قد يحذف في الوصل. ولو ترك كان حسناً وكان على أصل كلامهم، فلم يكن فيه في الوقف إلا الحذف حيث كان في الوصل أضعف.

وإذا كانت الواو والياء بعد الميم التي هي علامة الإضمار كنت بالخيار: إن شئت حذف، وإن شئت أثبت. فإن حذف أسكنت الميم.

فالإثبات: عليكمو، وأنتمو ذاهبون، ولديهمي مال، فأثبتوا كما تثبت الألف في التنثية إذا قلت: عليكما، وأنتما، ولديهما.

وأما الحذف والإسكان فقولهم: عليكم مال، وأنتم ذاهبون، ولديهم مال؛ لما كثر استعمالهم هذا في الكلام واجتمعت الضماتان مع الواو، والكسرتان مع الياء، والكسرات مع الياء، نحو بهمى داء، والواو مع الضميتين والواو نحو أبوهمو ذاهب، والضمات مع الواو، نحو: "رسلهمو بالينيات"؛ حذفوا كما حذفوا من الهاء في الباب الأول حيث اجتمع فيه ما ذكرت لك، إذ صارت الهاء بين حرفي لين، وفيها مع أنها بين حرفي لين أنها خفية بين ساكنين، ففيها أيضاً مثل ما في أصابته. وأسكنوا الميم لأنهم لما حذفوا الياء والواو كرهوا أن يدعوا بعد الميم شيئاً منهما، إذ كانتا تحذفان استتقلاً فصارت الضمة بعدها نحو الواو، ولو فعلوا ذلك لاجتمعت في كلامهم أربع متحركات ليس معهن ساكن نحو: رسلكمو. وهم يكرهون هذا. ألا ترى أنه ليس في كلامهم اسمٌ على أربعة أحرف متحركٌ كله.

وسترى بيان ذلك في غير هذا الموضع إن شاء الله.

فأما الهاء فحركت في الباب الأول لأنه لا يلتقي ساكنان. وإذا وقفت لم يكن إلا الحذف ولزومه، إذ كنت تحذف في الوصل كما فعلت في الأول.

وإذا قلت: أريد أن أعطيه حقه فصبت الياء فليس إلا البيان والإثبات، لأنها لما تحركت خرجت من أن تكون حرف لين، وصارت مثل غير المعتل نحو باء ضربه، وبعد شبهها من الألف، لأن الألف لا تكون أبداً إلا ساكنة، وليست حالها كحال الهاء، لأن الهاء من مخرج الألف، وهي في الخفاء نحو الألف ولا تسكنها. وإن قلت: مررت بابنه، فلا تسكن الهاء كما أسكنت الميم.

وفرقت ما بينهما أن الميم إذا خرجت على الأصل لم تقع أبداً إلا وقبلها حرفٌ مضموم، فإن كسرت كان ما قبلها أبداً مكسوراً. والهاء لا يلزمها هذا، تقع وما قبلها أخف الحركات نحو: رأيت جملة، وتقع وقبلها ساكن نحو: اضربه. فالهاء تصرف، والميم يلزمها أبداً ما يستثقلون. ألا تراهم قالوا في كبد: كبدٌ، وفي عضد: عضدٌ، ولا يقولون ذلك في جهل، ولا يحذفون الساكن في سفرجل، لأنه ليس فيه شيءٌ من هذا.

واعلم أن من أسكن هذه الميمات في الوصل لا يكسرهما إذا كانت بعدها ألف وصل، ولكن يضمها، لأنها في الأصل متحركة بعدها واو، كما أنها في الاثنتين متحركة بعدها ألف نحو غلامكما. وإنما حذفوا وأسكنوا استخفافاً، لا على أن هذا مجراه في الكلام وحده وإن كان ذلك أصله، كما تقول رادٌ وأصله راددٌ. ولو كان كذلك لم يقل من لا يحصى من العرب: كنتمو فاعلين، فيثبتون الواو. فلما اضطروا إلى التحريك جاءوا بالحركة التي في أصل الكلام وكانت أولى من غيرها حيث اضطرت إلى التحريك كما قلت في مذ اليوم فضممت ولم تكسر، لأن أصلها أن تكون النون معها وتضم. هكذا جرت في الكلام.

وحذف قومٌ استخفافاً فلما اضطروا إلى التحريك جاءوا بالأصل، وذلك نحو: كنتم اليوم، وفعلتم الخير، وعليهم المال. ومن قال عليهم، فالأصل عنده في الوصل عليهمى، جاء بالكسرة كما جاء ههنا بالضمة. وإن شئت قلت: لما كانت هذه الميم في علامة الإضمار جعلوا حركتها من الواو التي بعدها في الأصل، كما قالوا اخشوا القوم، حيث كانت علامة إضمار.

والنفسير الأول أجود، الذي فسر تفسير مذ اليوم. ألا ترى أنه لا يقول كنتم اليوم من يقول اخشوا الرجل. ولكن

من فسر التفسير الآخر يقول: يشبه الشيء بالشيء في موضع واحد وإن لم يوافقه في جميع المواضع. ومن كان الأصل عنده عليهمى كسر، كما قال للمرأة: أخشى القوم.

باب ما تكسر فيه الهاء

التي هي علامة الإضمار

اعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو؛ لأنها في الكلام كله هكذا؛ إلا أن تدركها هذه العلة التي أذكرها لك. وليس يمنعهم ما أذكر لك أيضاً من أن يخرجوها على الأصل.

فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرة؛ لأنها خفية كما أن الياء خفية؛ وهي من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة؛ وهي من موضع الألف وهي أشبه الحروف بالياء. فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافاً كذلك كسروا هذه الهاء، وقلبوها الواو ياءً، لأنه لا تثبت واوٌ ساكنة وقبلها كسرة. فالكسرة ههنا كالإمالة في الألف لكسرة ما قبلها وما بعدها نحو: كلاب وعابد. وذلك قولك: مررت بمى قبل، ولديهى مال، ومررت بدارهى قبل. وأهل الحجاز يقولون: مررت بمو قبل، ولديهو مال، ويقولون: "فخسفنا بمو. وبارهو الأرض".

فإن لحقت الهاء الميم في علامة الجمع كسرتها كراهية الضمة بعد الكسرة. ألا ترى، أنهما لا يلزمان حرفاً أبداً. فإذا كسرت الميم قلبت الواو ياءً كما فعلت ذلك في الهاء.

ومن قال: وبارهو الأرض قال: عليهموا مال وبهمو ذلك. وقال بعضهم: عليهمو، أتبع الياء ما أشبهها كما أمال الألف لما ذكرت لك وترك ما لا يشبه الياء ولا الألف على الأصل وهو الميم، كما أنك تقول في باب الإدغام مصدر، فتقرّبها من أشبه الحروف ومن موضعها بالبدال وهي الزاي، ولا تفعل ذلك بالصاد مع الراء والقاف ونحوهما، لأن موضعهما لم يقرب من الصاد كقرب الدال.

وزعم هارون أنها قراءة الأعرج. وقراءة أهل مكة اليوم: "حتى يصدر الرعاء" بين الصاد والزاي.

واعلم أن قوماً من ربيعة يقولون: منهم، أتبعوها الكسرة ولم يكن للسكن حاجزاً حصيناً عندهم. وهذه لغة رديئة، إذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزيم الأصل، لأنك قد تجري على الأصل ولا حاجز بينهما، فإذا تراخت وكان بينهما حاجزٌ لم تلتق التشابهة. ألا ترى أنك إذا حركت الصاد فقلت صدق كان من يحقق الصاد أكثر، لأن بينهما حركة. وإذا قال مصاد فجعل بينهما حرفاً ازداد التحقيق كثرة. فكذلك هذا.

وأما أهل اللغة الرديئة فجعلوها بمنزلة منتن، لما رأوها وتتبعها وليس بينهما حاجز جعلوا الحاجز بمنزلة نون منتن. وإنما أجري هذا مجرى الإدغام.

وقال ناسٌ من بكر بن وائل: من أحلامكم، وبكم، شبهها بالهاء لأنها علم إضمارٍ وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار، وكان أخف عليهم من أن يضم بعد أن يكسر. وهي رديئة جداً. سمعنا أهل هذه اللغة يقولون: قال الخطيئة:

وإن قال مولاهم على جل حادثٍ ... من اللهر ردوا فضل أحلامكم ردوا

وإذا حركت فقلت: رأيت قاضيه قبل لم تكسر، لأنها إذا تحركت لم تكن حرف لين، فبعد شبهها من الألف، لأن الألف لا تحرك أبداً. وليست كالهاء، لأن الهاء من مخرج الألف، فهي وإن تحركت في الخفاء نحو من الألف والياء الساكنة. ألا تراها جعلت في القوافي متحركة بمنزلة الياء والواو الساكنتين، فصارت كالألف، وذلك قولك:

خليلها. فاللام حرف الروي، وهي بمنزلة خليلو.

وإنما ذكرت هذا لنلا تقول: قد حركت الهاء فلم جعلتها بمنزلة الألف. فهي متحركة كالألف.

وأما هاء هذه فإنهم أجروها مجرى الهاء التي هي علامة الإضمار المذكر، لأنها علامة للتأنيث كما أن هذه علامة للمذكر، فهي مثلها في أنها علامة، وأنها ليست من الكلمة التي قبلها. وذلك قولك: ههني سبيلي. فإذا وقفت لم يكن إلا الحذف، كما تفعل ذلك في به وعليه. إلا أن من العرب من يسكن هذه الهاء في الوصل؛ يشبهها بميم عليهم وعليكم؛ لأن هذه الهاء لا تحول عن هذه الكسرة إلى فتح؛ ولا تصرف كما تصرف الهاء، فلما لزم الكسرة قبلها حيث أبدلت من الياء شبهوها بالميم التي تلزم الكسرة والضممة. وكثر هذا الحرف أيضاً في الكلام كما كثرت الميم في الإضمار. سمعت من يوثق بعريته من العرب يقول: هذه أمة الله. فيسكن.

### باب الكاف التي هي علامة المضمير

اعلم أنها في التأنيث مكسورة وفي المذكر مفتوحة. وذلك قولك: رأيتك للمرأة، ورأيتك للرجل.

والنساء التي هي علامة الإضمار كذلك، تقول: ذهبت للمؤنث؛ وذهبت للمذكر.

فأما ناسٌ كثيرٌ من تميم وناسٌ من أسدٍ فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين. وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف؛ لأنها ساكنة في الوقف فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث؛ وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل؛ لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة؛ فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث بهذا الحرف؛ كما فصلوا بين المذكر والمؤنث بالنون حين قالوا: ذهبوا وذهبن، وأنتم وأنتن. وجعلوا مكانها أقرب ما يشبهها من الحروف إليها؛ لأنها مهموسة كما أن الكاف مهموسة، ولم يجعلوا مكانها مهموساً من الحلق لأنها ليست من حروف الحلق. وذلك قولك: إنش ذاهبةً، ومالش ذاهبةً، تريد: إنك، ومالك.

واعلم أن ناساً من العرب يلحقون الكاف السين ليينوا كسرة التأنيث. وإنما ألحقوا السين لأنها قد تكون من

حروف الزيادة في استفعال. وذلك أعطيتكن، وأكرمكس. فإذا وصلوا لم يجيئوا بها، لأن الكسرة تبين.

وقومٌ يلحقون الشين ليينوا بها الكسرة في الوقف كما أبدلوا مكانها للبيان. وذلك قولهم: أعطيتكش، وأكرمكش، فإذا وصلوا تركوها.

وإنما يلحقون السين والشين في التأنيث، لأنهم جعلوا تركهما بيان التذكير.

واعلم أن ناساً من العرب يلحقون الكاف التي هي علامة الإضمار إذا وقعت بعدها هاء الإضمار ألقاً في التذكير،

وياءً في التأنيث، لأنه أشد توكيداً في الفصل بين المذكر والمؤنث كما فعلوا ذلك حيث أبدلوا مكانها الشين في

التأنيث. وأرادوا في الوقف بيان الهاء إذا أضمرت المذكر، لأن الهاء خفية، فإذا ألحق الألف بين أن الهاء قد لحقت.

وإنما فعلوا هذا بما مع الهاء لأنها مهموسة، كما أن الهاء قد لحقت. وإنما فعلوا هذا بما مع الهاء لأنها مهموسة، كما أن

الهاء مهموسة، وهي علامة إضمار كما أن الهاء علامة إضمار، فلما كانت الهاء يلحقها حرف مدٍّ ألحقوا الكاف

معها حرف مدٍّ وجعلوها إذا التقيا سواءً. وذلك قولك: أعطيكها وأعطيكيه للمؤنث، وتقول في التذكير: أعطيكاه وأعطيكاه.

وحدثني الخليل أن ناساً يقولون: ضربتبه فيلحقون الياء. وهذه قليلة.

وأجود اللغتين وأكثرهما أن لا تلحق حرف المد في الكاف. وإنما لزم ذلك الهاء في التذكير كما لحقت الألف الهاء في التأنيث، والكاف والتاء لم يفعله بهما ذلك. وإنما فعلوا ذلك بالهاء لخفتها وخفائها لأنها نحو الألف.

### باب ما يلحق التاء والكاف

#### اللتين للإضمار إذا جاوزت الواحد

فإذا عنيت مذكرين أو مؤنثين ألحقت ميماً، تريد حرفاً كما زدت في العدد، وتلحق الميم في الشنية الألف وجماعة المذكورين الواو. ولم يفرقوا بالحركة. وبالغوا في هذا فلم يزيدوا لما جاوزوا اثنين شيئاً، لأن الاثنين جمع كما أن ما جاوزهما جمع. ألا ترى أنك تقول: ذهبتما، فيسوي الاثنان والثلاثة. وتقول: نحن، فيهما. وتقول: قطعت رءوسهما. وذلك قولك: ذهبتما، وأعطيتكما، وأعطيتكمو خيراً، وذهبتمو أجمعون.

وتلزم التاء والكاف الضمة وتدع الحركتين اللتين كانتا للتذكير والتأنيث في الواحد، لأن العلامة فيما بعدها والفرق، فألزموها حركة لا تزول وكرهوا أن يحركوا واحدة منهما بشيء كان علامةً للواحد حيث انتقلوا عنها، وصارت الأعلام فيما بعدها. ولم يسكنوا التاء لأن ما قبلها أبداً ساكن، ولا الكاف لأنها تقع بعد الساكن كثيراً، ولأن الحركة لها لازمة مفردة، فجعلوها كأختها التاء.

قلت: ما بالك تقول: ذهبن وأذهبن، ولا تضاعف النون، فإذا قلت: أنتن وضربكن ضاعفت؟ قال: أرأهم ضاعفوا النون ههنا كما ألحقوا الألف والواو مع الميم. وقالوا: ذهبن، لأنك لو ذكرت لم تزدد إلا حرفاً واحداً على فعل، فلذلك لم يضاعف. ومع هذا أيضاً أهم كرهوا أن يوالى في كلامهم في كلمة واحدة أربع متحركات، أو خمس ليس فيهن ساكن، نحو ضربكن ويدكن وهي في غير هذا ما قبلها ساكن كالتاء. فعلى هذا جرت هذه الأشياء في كلامهم.

### باب الإشباع في الجر والرفع

؟

#### وغير الإشباع، والحركة كما هي

فأما الذين يشبعون فيمطون، وعلامتها واو وياء، وهذا تحكمه لك المشافهة. وذلك قولك: يضربها، ومن مأمك. وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاصاً، وذلك قولك: يضربها، ومن مأمك، يسرعون اللفظ. ومن ثم قال أبو عمرو: "إلى بارئكم". ويدلك على أنها متحركة قوهم: من مأمك، فيبينون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون.

ولا يكون هذا في النصب، لأن الفتح أخف عليهم، كما لم يحذفوا الألف حيث حذفوا الياءات، وزنة الحركة ثابتة، كما تثبت في الهمزة حيث صارت بين بين.

وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، شبهوا ذلك بكسرة فحذفوا حيث حذفوا فقالوا: فحذف، وبضمة عضدٍ حيث حذفوا فقالوا: عضد، لأن الرفع ضمة والجر كسرة قال الشاعر:

رحت وفي رجلك ما فيهما ... وقد بدا هنك من المنزر  
ومما يسكن في الشعر وهو بمنزلة الجرة إلا أن من قال فخذ لم يسكن ذلك، قال الراجز:  
إذا عوججن قلت صاحب قوم ... بالدو أمثال السفين العموم  
فسألت من ينشد هذا البيت من العرب، فزعم أنه يريد صاحبي.  
وقد يسكن بعضهم في الشعر ويشم؛ وذلك قول الشاعر، امرئ القيس:  
فاليوم أشرب غير مستحقب ... إثمًا من الله ولا واغلٍ  
وجعلت النقطة علامة الإثمام.  
ولم يجي هذا في النصب، لأن الذين يقولون: كبدٌ وفخذٌ لا يقولون في جمل: جملٌ.

### باب وجوه القوافي في الإنشاد

أما إذا ترنموا فإفهم يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون، لأنهم أرادوا مد الصوت، وذلك قولهم -  
وهو لامرئ القيس:

ققا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلي

وقال في النصب - ليزيد بن الطثرية:

فبتنا تحيد الوحش عنا كأننا ... قتيلان لم يعلم لنا الناس مصرعا

وقال في الرفع - للأعشى:

هريرة ودعها وإن لام لانمو

هذا ما ينون فيه؛ وما لا ينون فيه قولهم - لجرير:

أقلى اللوم عاذل والعتابا

وقال في الرفع - لجرير:

متى كان الخيام بذى طلوح ... سقيت الغيث أيتها الخيامو

وقال في الجر - لجرير أيضا:

أيها منزلنا بنعف سويقة ... كانت مباركة من الأيامي

وإنما ألحقوا هذه المدة في حروف الروي لأن الشعر وضع للغناء والترنم، فأحلقوا كل حرف الذي حركته منه.

فإذا أنشئوا ولم يترنموا فعلى ثلاثة أوجه: أما أهل الحجاز فيدعون هذه القوافي ما نون منها وما لم ينون على حالها في

الترنم، ليفرقوا بينه وبين الكلام الذي لم يوضع للغناء.

وأما ناسٌ كثير من بني تميم فإفهم يدلون مكان المدة النون فيما ينون وما لم ينون، لما لم يربلوا الترتم أبدلوا مكان

المدة نوناً ولفظوا بتمام البناء وما هو منه، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد، سمعناهم يقولون:

يا أبتا علك أو عساكن

وللعجاج:

يا صاح ما هاج الدموع الذرفن

وقال العجاج:

من طللٍ كالأحمى أهجن

وكذلك الجر والرفع. والمكسور والمفتوح والمضموم في جميع هذا كالجورور والمنسوب والمرفوع.  
وأما الثالث فأن يجروا القوا في مجراها لو كانت في الكلام ولم تكن قوا في شعر، جعلوه كالكلام حيث لم يترنموا،  
وتركو المدة لعلمهم أنها في أصل البناء، سمعاهم يقولون - لجرير:

أقلي اللوم عاذل والعتاب  
ولالأخطل:

واسأل بمصقلة البكري ما فعل

وكان هذا أخف عليهم. ويقولون:

قد رابني حفصٌ فحرك حفصا

يشبتون الألف لأنها كذلك في الكلام.

وأعلم أن الباءات والواوات اللواتي هن لامات إذا كان ما قبلها حرف الروي فعل بها ما فعل بالياء والواو اللتين  
أحقتا للمد في القوا في، لأنها تكون في المد بمنزلة الملحقة، ويكون ما قبلها رويًا كما كان ما قبلت تلك رويًا، فلما  
ساوتها في هذه المنزلة أحقت بها في هذه المنزلة الأخرى. وذلك قولهم - لزهير:

وبعض القوم يخلق ثم لا يفر

وكذلك: يغزو، لو كانت في قافية كنت جاذفها إن شئت.

وهذه اللامات لا تحذف في الكلام، وما حذف منهن في الكلام فهو ههنا أجدر أن يحذف، إذ كت تحذف هنا ما لا  
يحذف في الكلام.

وأما يخشى ويروضي ونحوهما فإنه لا يحذف منهن الألف، لأن هذه الألف لما كانت تثبت في الكلام جعلت بمنزلة ألف  
النصب التي تكون في الوقف بدلاً من التنوين، فكما تبين تلك الألف في القوا في فلا تحذف، كذلك لا تحذف هذه  
الألف. فلو كانت تحذف في الكلام ولا تمد إلا في القوا في لحذفت ألف يخشى كما حذفت ياء يقضي، حيث شبهتها  
بالياء التي في الأيامي فإذا ثبت التي بمنزلة التنوين في القوا في لم تكن التي هي لامٌ أسوأ حالاً منها. ألا ترى أنه لا  
يجوز لك أن تقول:

لم يعلم لنا الناس مصرع

فتحذف الألف، لأن هذا لا يكون في الكلام، فهو في القوا في لا يكون.

فإنما فعلوا ذلك بيقضي ويغزو لأن بناءهما لا يخرج نظيره إلا في القوا في. وإن شئت حذفته، فإنما أحقتا بما لا يخرج في  
الكلام وأحقت تلك بما يثبت على كل حال. ألا ترى أنك تقول:

دايت أروي والديون تقضى ... فمطلت بعضاً وأدت بعضا

فكما لا تحذف ألف بعضا كذلك لا تحذف ألف تقضى.

وزعم الخليل أن ياء يقضي وواو يغزو إذا كانت واحدة منها حرف الروي لم تحذف، لأنها ليست بوصل حينئذ،  
وهي حرف روري كما أن القاف في:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق

حرف الروي.

وكما لا تحذف هذه القاف لا تحذف واحدة منهما. وقد دعاهم حذف ياء يقضي إلى أن حذف ناسٌ كثير من قيس  
وأسد الباء والواو اللتين هما علامة المضم. ولم تكثر واحدة منها في الحذف ككثرة ياء يقضي، لأنهما تحينان لمعنى

الأسماء، وليستا حرفين بنيا على ما قبلهما، فهما بمنزلة الهاء في:

يا عجباً للدهر شتى طرائقه

سمعت ممن يروي هذا الشعر من العرب ينشده:

لا يبعد الله أصحاباً تركتهم ... لم أدر بعد غداة البين ما صنع

يريد: صنعوا. وقال:

لو ساوفتنا بسوفٍ من تحيتها ... سوف العيوف لراح الراكب قد قنع

يريد: قنعوا. وقال:

طافت بأعلاقه خوذةً يمانيةً ... تدعو العرائن من بكرٍ وما جمع

يريد: جمعوا. وقال ابن مقبل:

جزيت ابن أروى بالمدينة قرضه ... وقلت لشفاع المدينة أوجف

يريد: أوجفوا. وقال عنتره:

يا دار عبلة بالجواء تكلم

يريد: تكلمي. وقال الحرز بن لوزان:

كذب العتيق وماء شنٌّ باردٌ ... إن كنت سائلي غبوقاً فاذهب

يريد: فاذهبي.

وأما الهاء فلا تحذف من قولك: شتى طرائقه لأن الهاء ليست من حروف اللين والمد، فإنما جعلوا الياء، وهي اسمٌ،

مثلها زائدة نحو الياء الزائدة في نحو:

الحمد لله الوهوب الجزلي

فهي بمنزلتها إذا كانت مداً وكانت لا تثبت في الكلام. والهاء لا يمد بها ولا يفعل بها شيء من ذلك. وأنشدنا

الخليل:

خليلي طيرا بالنفرق أوقعا

فلم يحذف الألف كما لم يحذفها من تقضى. وقال:

وأعلم علم الحق أن قد غويتهم ... بني أسدٍ فاستأخروا أو تقدم

فحذف واو تقدموا، كما حذف واو صنعوا.

واعلم أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي، ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم، ولكنهم توسعوا بذلك، فإذا وقع

واحدٌ منهما في القافية حرك، وليس إلحاقهم إياه الحركة بأشد من إلحاق حرف المد ما ليس هو فيه، ولا يلزمه في

الكلام. ولو لم يقفوا إلا بكل حرف فيه حرف مدّ لضاق عليهم، ولكنهم توسعوا بذلك، فإذا حركوا واحداً منهما

صار بمنزلة ما لم تنزل فيه الحركة، فإذا كان كذلك أحلقوه حرف المد، فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان إلا في

القوافي المجرورة حيث احتاجوا إلى حركتها، كما أنهم إذا اضطروا إلى تحريكها في النقاء الساكنين كسروا، فكذلك

جعلوها في الجرورة حيث احتاجوا إليها، كما أن أصلها في النقاء الساكنين الكسر، نحو: انزل اليوم. وقال امرؤ

القيس:

أغرك مني أن حبك قاتلي ... وأنتك مهما تأمري القلب يفعل

وقال طرفه:

مضى تأتانا نصبحك كأساً رويةً... وإن كنت عنها غانياً فاغنٍ وازدد  
ولو كانت في قوافٍ مرفوعةٍ أو منصوبةٍ كان إقواءً.

وقال الراجز، وهو أبو النجم:

إذا استحشوها بحوبٍ أو حلى

وحل مسكنة في الكلام.

ويقول الرجل إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه: قالاً: فيمد قال؛ ويقولوا، فيمد يقول، ومن العمي فيمد العام؛  
سمعناهم يتكلمون به في الكلام ويجعلونه علامة ما يتذكر به ولم يقطع كلامه. فإذا اضطروا إلى مثل هذا في الساكن  
كسروا. سمعناهم يقولون: إنه قدي في قد، ويقولون: ألي في الألف واللام، يتذكر الحارث ونحوه.

وسمنا من يوتق به في ذلك يقول: هذا سيفني، يريد سيفٌ، ولكنه تذكر بعد كلاماً ولم يرد أن يقطع اللفظ، لأن  
التوتين حرف ساكن، فيكسر كما تكسر دال قد.

### باب عدة ما يكون عليه الكلم

وأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحدٌ. وسأكتب لك ما جاء على حرف بمعناه إن شاء الله.  
أما ما يكون قبل الحرف الذي يجاء به له، فالواو التي في قولك: مررت بعمرو وزيدٍ. وإنما جئت بالواو لتضم الآخر  
إلى الأول وتجمعهما. وليس فيه دليلٌ على أن أحدهما قبل الآخر.

والفاء، وهي تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو، غير أنها تجعل ذلك متسقاً بعضه في إثر بعض؛ وذلك قولك:  
مررت بعمرو فزيدٍ فخالِدٍ، وسقط المطر بمكان كذا وكذا فمكان كذا وكذا. وإنما يقرأ أحدهما بعد الآخر.  
وكاف الجر التي تجيء للتشبيه، وذلك قولك: أنت كزيدٍ.

ولام الإضافة، ومعناها الملك واستحقاق الشيء. ألا ترى أنك تقول: الغلام لك، والعبد لك، فيكون في معنى هو  
عبدك. وهو أخٌ له، فيصير نحو هو أخوك، فيكون مستحقاً لهذا كما يكون مستحقاً لما يملك. فمعنى هذه اللام معنى  
إضافة الاسم. وقد بين ذلك أيضاً في باب النفي.

وباء الجر إنما هي للإلحاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيدٍ، ودخلت به، وضربتته بالسوط: ألزقت ضربك  
إياه بالسوط. فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله.

والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء، وذلك قولك: والله لا أفعل.

والتاء التي في القسم بمنزلتها، وهي: تالله لا أفعل.

والسين التي في قولك: سيفعل، وزعم الخليل أنها جواب لن يفعل.

والألف في الاستفهام.

ولام اليمين التي في لأفعلن.

وأما ما جاء منه بعد الحرف الذي جيء به له فعلاية الإضمار، وهي الكاف التي في رأيتك وعلامك، والتاء التي في  
فعلت وذهبت، والهاء التي في عليه ونحوها. وقد تكون الكاف غير اسم ولكنها تجيء للمخاطبة، وذلك نحو كاف  
ذاك. فالكاف في هذا بمنزلة التاء في قولك: فعلت فلانة ونحو ذلك.

والتاء تكون بمنزلتها، وهي التي في أنت.

واعلم أن ما جاء في الكلام على حرفٍ قليل، ولم يشذ علينا منه شيء إلا ما لا بال له إن كان شذ. وذلك لأنه

عندهم إجحاف أن يذهب من أقل الكلام عدداً حرفان. وسنين ذلك إن شاء الله. واعلم أنه لا يكون اسمٌ مظهرٌ على حرفٍ أبداً، لأن المظهر يسكت عنده وليس قبله شيءٌ ولا يلحق به شيءٌ، ولا يوصل إلى ذلك بحرف، ولم يكونوا ليحذفوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعلٍ وإنما يجيء معنى. والاسم أبداً له من القوة ما ليس لغيره. ألا ترى أنك لو جعلت في و لو ونحوها اسماً ثقلت. وإنما فعلوا ذلك بعلامة الإضمار حيث كانت لا تصرف ولا تذكر إلا فيما قبلها، فأشبهت الواو ونحوها، ولم يكونوا ليخلوا بالمظهر وهو الأول القوي إذ كان قليلاً في سوى الاسم المظهر.

ولا يكون شيءٌ من الفعل على حرف واحد لأن منه ما يضارع الاسم وهو يتصرف ويبني أبنيةً، وهو الذي يلي الاسم، فلما قرب هذا القرب لم يحذف به، إلا أن تدرك الفعل علةً مطردةً في كلامهم في موضع واحد فيصير على حرف، فإذا جاوزت ذلك الموضع رددت ما حذف. ولم يلزمها أن تكون على حرف واحد إلا في ذلك الموضع. وذلك قولك: ع كلاماً، وعه وشه، وقه من الوقاء.

ثم الذي يلي ما يكون على حرف ما يكون على حرفين، وقد تكون عليها الأسماء المظهرة المتمكنة والأفعال المتصرفة. وذلك قليل؛ لأنه إخلال عندهم بهن، لأنه حذف من أقل الحروف عدداً. فمن الأسماء التي وصفت لك: يدٌ، ودمٌ، وحرٌ، وستٌ، وسةٌ يعني الاست، ودٌ وهو اللهو، وعند بعضهم هو الحسن. فإذا ألحقتها الماء كثرت، لأنها تقوى وتصير علقماً ثلاثة أحرف.

وأما ما جاء من الأفعال فخذ، وكل، ومر. وبعض العرب يقول: أو كل فيتم، كما أن بعضهم يقول في غدٍ: غلؤٌ. فهذا ما جاء من الأفعال والأسماء على حرفين، وإن كان شذ شيءٌ قليلاً. ولا يكون من الأفعال شيءٌ على حرفين إلا ما ذكرت لك، إلا أن تلحق الفعل علةً مطردةً في كلامهم فتصيره على حرفين في موضع واحد، ثم إذا جاوزت ذلك الموضع رددت إليه ما حذف منه، وذلك قولك: قل، وإن تق آفه.

وما لحقته الماء من الحرفين أقل مما فيه الماء من الثلاثة، لأن ما كان على حرفين ليس بشيء مع ما هو على ثلاثة، وذلك نحو: قلةٍ، وثبةٍ، ولثةٍ وشيةٍ، وشفةٍ، ورتةٍ، وسنةٍ، وزنةٍ، وعدةٍ، وأشباه ذلك. ولا يكون شيءٌ على حرفين صفةً حيث قل في الاسم، وهو الأول الأمكن. وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعلٍ، ولكنه كالفاء والواو، وهو على حرفين أكثر لأنه أقوى، وهو في هذا أجدر أن يكون إذ كان يكون على حرف. وسنكتب ذلك بمعناه إن شاء الله.

فمن ذلك: أم وأو، وقد بين معناهما في باهما. وهل وهي للاستفهام. ولم، وهي نفياً لقوله فعل. ولن وهي نفياً لقوله: سيفعل. وإن، وهي للجزاء، وتكون لغواً في قولك: ما إن يفعل.

وما إن طينا جبنٌ  
وأما إن مع ما في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة ما في قولك: إنما الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس وبمنزلة.

وأما ما فهي نفياً لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما يفعل. وتكون بمنزلة ليس في المعنى، تقول: عبد الله منطلقٌ، فتقول: ما عبد الله منطلقٌ أو منطلقاً، فتنفي بهذا اللفظ كما تقول: ليس عبد الله منطلقاً. وتكون توكيداً لغواً، وذلك قولك: متى ما تأتني آتتك، وقولك: غضبت من غير ما جرم. وقال الله عز وجل: "فبما نقضهم ميثاقهم" وهي لغواً في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيداً للكلام.

وقد تغير الحرف حتى يصير يعمل لحيثها غير عمله الذي كان قبل أن تجيء، وذلك نحو قوله: إنما، وكأنا، ولعلما. جعلتهن بمنزلة حروف الابتداء.

ومن ذلك: حيثما، صارت لحيثها بمنزلة أين.

وتكون إن كما، في معنى ليس.

وأما لا فتكون كما في التوكيد واللغو. قال الله عز وجل: " لئلا يعلم أهل الكتاب ". أي لأن يعلم. وتكون لا نفيًا لقوله يفعل ولم يقع الفعل، فتقول: لا يفعل. وقد تغير الشيء عن حاله كما تفعل ما، وذلك قولك: لولا، صارت لو في معنى آخر كما صارت حين قلت لوما تغيرت كما تغيرت حيث بما، وإن بما.

ومن ذلك أيضاً: هلا فعلت، فتصير هل مع لا في معنى آخر. وتكون لا ضدًا لنعم وبلى. وقد بين أحوالها أيضاً في باب النفي.

وأما أن فتكون بمنزلة لام القسم في قوله: أما والله لو فعلت لفعلت. وقد بينا ذلك في موضعه. وتكون توكيداً أيضاً في قولك: لما أن فعل، كما كانت توكيداً في القسم وكما كانت إن مع ما.

وقد تلغى إن مع ما إذا كانت اسماً وكانت حيناً. وقال الشاعر:

ورج الفتى للخير ما إن رأيتَه ... على السن خيراً لا يزال يزيد

وأما كي فجواب لقوله كيمه، كما يقول له؟ فتقول: ليفعل كذا وكذا. وقد بين أمرها في بابها.

وأما بل فلترك شيء من الكلام وأخذ في غيره. قال الشاعر حيث ترك أول الحديث، وهو أبو ذؤيب:

بل هل أريك حمول الحى غادية ... كالنخل زينها ينع وإفضاح

أينع: أدرك. وأفضح: حين تدخله الحمرة والصفرة، يعني البسر. وقال لييد:

بل من يرى البرق بت أرقبه ... يزجي حيباً إذا خبا ثقباً

وأما قد فجواب لقوله لما يفعل، فتقول: قد فعل.

وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر.

وما في ما مغيرة لها عن حال لم، كما غيرت لو إذا قلت: لو ما ونحوها. ألا ترى أنك تقول: لما، ولا تتبعها شيئاً، ولا

تقول ذلك في لم.

وتكون قد بمنزلة ربما. وقال الشاعر الهذلي:

قد أترك القرن مصفراً أنامله ... كأن أوابه مجت بفرصاد

كأنه قال: ربما.

وأما لو فلما كان سيقع لوقوع غيره.

وأما يا فتنبيه. ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنك تنبه المأمور. قال الشاعر، وهو الشماخ:

ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال ... وقبل منايا قد حضرن وآجال

وأما من فتكون لا ابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا

كتبت كتاباً: من فلان إلى فلان. فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها.

وتكون أيضاً للتبويض تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم، كأنك قلت: بعضه.

وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ولكنها توكيد بمنزلة ما، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة،

وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد. ولو أخرجت من كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بمن لأن هذا

موضع تبويض، فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال والناس. وكذلك: ويجه من رجل، إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال. وكذلك: لي ملؤه من غسل، وكذلك: هو أفضل من زيد، إنما أراد أن يفضله على بعض ولا يعم. وجعل زيدا الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: شرٌّ من زيد، وكذلك إذا قال: أخزى الله الكاذب مني ومنك. إلا أن هذا وأفضل منك لا يستغنى عن من فيهما، لأنهما توصل الأمر إلى ما بعدها.

وقد تكون باء الإضافة بمنزلتها في التوكيد، وذلك قولك: ما زيد بمنطلق، ولست بذهب، أراد أن يكون مؤكداً حيث نفي الانطلاق والذهاب وكذلك: كفى بالشيب لو ألقى الباء استقام الكلام. وقال الشاعر، من عبد بني الحسحاس:

كفى بالشيب والإسلام للمرء ناهيا

وتقول: رأيت من ذلك الموضع، فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى.

وأل تعرف الاسم في قولك: القوم، والرجل.

وأما مذ فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت من فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها. وذلك قولك: ما لقيت مذ يوم الجمعة إلى اليوم، ومذ غدوة إلى الساعة، وما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه؛ فجعلت اليوم أول غايتك فأجريت في باهما كما جرت من حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا.

وتقول: ما رأيت مذ يومين، فجعلتها غاية كما قلت: أخذته من ذلك المكان، فجعلته غاية ولم ترد منتهى.

وأما في فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمه، وكذلك: هو في الغل، لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له. وكذلك: هو في القبة، وفي الدار. وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا، وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله.

وأما عن فلما عدا الشيء، وذلك قولك: أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه. وقال: قد سقاه عن العيمة. العيمة: شهوة اللبن. قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس. وناسٌ يقولون: رميت عليها. وأنشد:

أرمي عليها وهي فرعٌ أجمع ... وهي ثلاث أذرع وإصبع

وكاه عن العري، جعلهما قد تراخيا عنه. ورميت عن القوس، لأنه بما قذف سهمه عنها وعداها. وتقول: جلس عن يمينه، فجعله متراخياً عن بدنه وجعله في المكان الذي يجيال يمينه. وتقول: أضربت عنه، وأعرضت عنه، وانصرف عنه، إنما تريد أنه تراخى عنه وجاوزه إلى غيره. وتقول: أخذت عنه حديثاً، أي عدا منه إلى حديث.

وقد تقع من موقعها أيضاً، تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة.

وما جاء من الأسماء غير المتمكنة على حرفين أكثر مما جاء من المتمكنة على حرفين نحو يدٍ ودمٍ، لأنها حيث لم تمكن ضارعت هذه الحروف، لأنه لم يفعل بها ما فعل بتلك الأسماء المتمكنة، ولم تصرف تصرفها.

وما جاء على حرفين مما وضع مواضع الفعل أكثر مما جاء من الفعل المتصرف؛ لأنها حيث لم تصرف ضارعت هذه الحروف لأنها ليست بفعل يتصرف. وسأبين لك من ذلك إن شاء الله.

فمن الأسماء: ذا وذو، ومعناهما أنك بحضورتهما. وهما اسمان مبهمان وقد بينا في غير هذا الموضع.

وأنا، وهي علامة المضمر. وكذلك: هو، وهي.

وكم، وهي للمسألة عن العدد.

ومن، وهي للمسألة عن الأناسي، ويكون بها الجزاء للأناسي، ويكون بمنزلة الذي للأناسي. وقد بين جميع ذلك في

موضعه.

وما مثلها، إلا أن ما مبهمة تقع على كل شيء.

وأن بمنزلة الذي، تكون مع الصلة بمنزلة الذي مع صلتها اسماً، فيصير يريد أن يفعل بمنزلة يريد الفعل، كما أن الذي ضرب بمنزلة الضارب. وقد بينت في بابها.

و قط، معناها الاكتفاء.

و مع، وهي للصحة.

و مذ فيمن رفع بمنزلة إذ وحيث، ومعناها إذا رفعت قد بين فيما مضى بقول الخليل.

وأما عن فاسمٌ إذا قلت: من عن يمينك، لأن من لا تعمل إلا في الأسماء.

و علٍ معناها الإتيان من فوق. وقال امرء القيس:

كجلود صخرٍ حطه السيل من عل

وقال جرير:

حتى اختطفتك يا فرزدق من عل

و إذ، وهي لما مضى من الدهر، وهي ظرفٌ بمنزلة مع.

وأما ما هو في موضع الفعل فقولك: مه، وصه، وحل للناقاة، وسا للحمار. وما مثل ذلك في الكلام على نحوه في

الأسماء، إلا أنا تركنا ذكره لأنه إنما هو أمرٌ ونهي، يعني هلم وإيه. ولا يختلف اختلاف الأسماء في المعاني.

واعلم أن بعض العرب يقول: م الله لأفعلن، يريد: أيم الله، فحذف حتى صيرها على حرف، حيث لم يكن متمكناً

يتكلم به وحده، فجاء على حرف حيث ضارع ما جاء على حرف، كما كثرت الأسماء في الحرفين حيث ضارعت

ما قبلها من غير الأسماء.

وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرهما، مزيداً فيه وغير مزيدٍ

فيه، وذلك لأنه كأنه هو الأول، فمن ثم تمكن في الكلام. ثم ما كان على أربعة أحرف بعده، ثم بنات الخمسة؛ وهي

أقل لا تكون في الفعل البتة ولا يكسر بتمامه للجمع؛ لأنها الغاية في الكثرة فاستثقل ذلك فيها. فالخمس أقصى

الغاية في الكثرة.

فالكلام على ثلاثة أحرف، وأربعة أحرف، وخمسة لا زيادة فيها ولا نقصان. والخمسة أقل الثلاثة في الكلام.

فالثلاثة أكثر ما تبلغ بالزيادة سبعة أحرف؛ وهي أقصى الغاية والمجهود؛ وذلك نحو: اشهباب، فهو يجري على ما

بين الثلاثة والسبعة.

والأربعة تبلغ هذا؛ نحو احرنجام. ولا تبلغ السبعة إلا في هذين المصدرين.

وأما بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة ستة نحو عنصر فوط؛ ولا تبلغ سبعة كما بلغت الثلاثة والأربعة؛ لأنها لا تكون في

الفعل فيكون لها مصدرٌ نحو هذا.

فعلی هذا عدة حروف الكلم، فما قصر عن الثلاثة فمحذوف؛ وما جاوز الخمسة فمزيدٌ فيه.

وسأكتب لك من معاني ما عدة حروفه ثلاثة فصاعداً نحو ما كتبت لك من معاني الحرف والحرفين، إن شاء الله.

أما على فاستعلاء الشيء؛ تقول: هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه. ويكون أن يطوى أيضاً مستعلياً كقولك:

مر الماء عليه؛ وأمررت يدي عليه. وأما مررت على فلانٍ فجرى هذا كالمثل. وعلينا أميرٌ كذلك. وعليه مالٌ أيضاً؛

وهذا لأنه شيءٌ اختلاه ويكون: مررت عليه، أن يريد مروره على مكانه؛ ولكنه اتسع. وتقول: عليه مالٌ، وهذا

كالمثل؛ كما يثبت الشيء على المكان كذلك يثبت هذا عليه؛ فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل. وهو اسمٌ لا يكون إلا ظرفاً. ويدلُّك على أنه اسم قول بعض العرب: نَمَضَ من عليه. قال الشاعر:

غدت من عليه بعد ما تمَّ خمسها ... تصل وعن قيضٍ ببذاء مجهل

وأما إلى فمتمتهى لا بتداء الغاية، تقول: من كذا إلى كذا. وكذلك حتى، وقد بين أمرها في بابها، ولها في الفعل نحوٌ ليس لإلى. ويقول الرجل: إنما أنا إليك، أي إنما أنت غاييتي، ولا تكون حتى ههنا: فهذا أمر إلى وأصله وإن اتسعت. وهي أعم في الكلام من حتى، تقول: قمت إليه، فجعلته منتهاك من مكانك، ولا تقول: حتاه. وأما حسب فمعناه كمعنى قط.

وأما غير وسوى فبدلٌ. وكلُّ عمٍّ، وبعضٌ اختصاصٌ، ومثلٌ تسويةٌ.

وأما بله زيد فيقول: دع زيدا. وبله ههنا بمنزلة المصدر كما تقول: ضرب زيد.

وعند لخصور الشيء ودنوه.

وأما قبل، فهو لما ولي الشيء. يقول: ذهب قبل السوق، أي نحو السوق. ولي قبلك مال، أي فيما يليك. ولكنه اتسع حتى أجري مجرى على إذا قلت: لي عليك.

وأما نولٌ فتقول: نولك أن تفعل كذا وكذا، أي ينبغي لك فعل كذا وكذا. وأصله من التناول كأنه يقول: تناولك كذا وكذا. وإذا قال لا نولك فكأنه يقول: أقصر، ولكنه صار فيه معنى ينبغي لك.

وأما إذا فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائمٌ. وتكون إذ مثلها أيضاً، ولا يليها إلا الفعل الواجب، وذلك قولك: بينما أنا كذلك إذ جاء زيد، وقصدت قصده إذ انفخ علي فلانٌ. فهذا لما توافقه وتهجم عليه من حال أنت فيها.

وأما: لكن خفيفةٌ وثقيلةٌ فتوجب بها بعد نفي.

وأما سوف فتنفيسٌ فيما لم يكن بعد. ألا تراه يقول: سوفته.

وأما قبل فلأول، وبعد لآخر، وهما اسمان يكونان ظرفين.

وكيف: على أي حال؟ وأين: أي مكان؟ ومتى: أي حين.

وأما حيث فمكانٌ، بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد.

وهذه الأسماء تكون ظرفاً.

وأما خلف فمؤخر الشيء. وأمام: مقدمه. وقدام بمنزلة أمام. وفوق: أعلى الشيء. وقالوا: فوقك في العلم والعقل، على نحو المثل. وهذه الأسماء تكون ظرفاً.

وليس: نفيٌ. وأيُّ: مسألةٌ ليبين لك بعض الشيء وهي تجري مجرى ما في كل شيء.

ومن: مثل أيُّ أيضاً، إلا أنه للناس.

وإن توكيدٌ لقوله: زيدٌ منطلقٌ. وإذا خففت فهي كذلك تؤكد ما يتكلم به وليثبت الكلام، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضاً مما ذهب منها.

وليت: تمنٌ. ولعل وعسى: طمعٌ وإشفاقٌ.

وأما لدن فالوضع الذي هو أول الغاية، وهو اسمٌ يكون ظرفاً. يدلُّك على أنه اسمٌ قولهم: من لدن. وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين. قال الراجز - غيلان:

يستوعب البوعين من جريه ... من لد لحبيه إلى منحوره

ولدى بمنزلة عند.

وأما دون فتقصر عن الغاية، وهو يكون ظرفاً.

واعلم أن ما يكون ظرفاً بعضه أشد تمكناً في الأسماء من بعض، ومنه ما لا يكون إلا ظرفاً. وقد بين ذلك في موضعه.

وأما قبالة فمواجهة. وأما بلى فتوجب به بعد النفي؛ وأما نعم فعدة وتصديق، تقول: قد كان كذا وكذا، فيقول:

نعم؛ وليس اسمين. وقبالة اسم يكون ظرفاً. فإذا استفهمت فقلت أتفعل؟ أجبت بنعم، فإذا قلت: أأست تفعل؟ قال:

بلى، يجريان مجراهما قبل أن تجيء الألف.

وأما بجل فيمنزلة حسب. وأما إذن فجواب وجزاء.

وأما لما: فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة لو لما ذكرنا، وإنما هما لا ابتداءً وجواباً.

وكذلك: لوما، ولولا، فهما لا ابتداءً وجواباً. فالأول سبب ما وقع وما لم يقع.

وأما أما ففيها معنى الجزاء. كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلقاً. ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً.

وأما ألا فتبسيه، تقول: ألا إنه ذاهبٌ. ألا: بلى.

وأما كلا فردغ وزجر. وأنى تكون في معنى كيف وأين.

وإنما كتبنا من الثلاثة وما جاوزها غير المتمكن الكثير الاستعمال من الأسماء وغيرها الذي تكلم به العامة لأنه أشد

تفسيراً. وكذلك الواضح عند كل أحد هو أشد تفسيراً، لأنه يوضح به الأشياء، فكأنه تفسير التفسير. ألا ترى أن

لو أن إنساناً قال: ما معنى أياں فقلت متى، كنت قد أوضحت. وإذا قال ما معنى متى قلت في أي زمان، فسألك

عن الواضح، شق عليك أن تجيء بما توضح به الواضح.

وإنما كتبنا من الثلاثة على نحو الحرف والحرفين، وفيه الإشكال والنظر.

باب علم حروف الزوائد

وهي عشرة أحرف:

فالهزمة تزداد إذا كانت أول حرف في الاسم رابعة فصاعداً والفعل، نحو أفكل وأذهب. وفي الوصل، في ابن

واضرب.

والألف وهي تراد ثانية في فاعل ونحوه. وثالثة في عمادٍ ونحوه. ورابعة في عطشى ومعزى ونحوهما. وخامسة في

حلبلاب، وجحججى، وحنطى ونحو ذلك، وستراه مبيناً في كتاب الفعل إن شاء الله.

وأما الهاء فتزداد لتبين بها الحركة، وقد بينا ذلك. وبعد ألف المد في الندبة والنداء نحو: واغلاماه، ويا غلاماه. وقد بين

أمرها.

والياء وهي تكون زائدة إذا كانت أول الحرف رابعة فصاعداً، كالهزمة في الاسم والفعل، نحو: يرمع ويربوع

ويضرب. وتكون زائدة ثانية وثالثة في مواضع الألف. وسنين ذلك إن شاء الله. ورابعة في نحو حنرية وقنديل.

وخامسة نحو سلحفية. وتلحق مضاعفة كل اسم إذا أضيف نحو هي، كما تلحق كل اسم إذا جمعت بالثناء، الألف

قبل الثناء وتلحق إذا ثبت قبل النون. وإن أغفلنا موضعاً للزوائد فستين في الفعل إن شاء الله.

وأما النون فتزداد في فعلاں خامسةً ونحوه. وسادسةً في زعفرانٍ ونحوه. ورابعةً في رعشنٍ والعرضنة ونحوهما، وفيما

يتصرف من الأسماء، وفي الفعل الذي تدخله النون الخفيفة والثقيلة، وفي تفعلين، وفي فعل النساء إذا جمعت نحو فعلاں

ويفعلن. وفي تشية الأسماء وجمعها. وفي نفعل تكون أولاً، وثانية في عنسل، وثالثة في قلنسوة.  
وأما البناء فتؤنث بما الجماعة نحو: منطلقات، وتؤنث بما الواحدة نحو: هذه طلحة ورحمة وبنات وأخت. وتلحق رابعة  
نحو: سنبلة. وخامسة نحو: عفريت. وسادسة نحو: عنكبوت. ورابعة أولاً فصاعداً في تفعل أنت وتفعل هي. وفي  
الاسم كنجفاف وتنضب وترتب.

وأما السين فتزاد في استنفل.

وأما الميم فتزاد أولاً في مفعول، ومفعال، ومفعل، ومفعل، ومفعل.

وأما الواو فتزاد ثانية في حوقل وصومعة ونحوهما. وثالثة في قعود وعجوز وقصور ونحوها. كما تلحق الياء في فاعل  
نحو: سعيد وعثير. ورابعة في بملول وقرنوة. وخامسة في قلنسوة وقمحدوة ونحوهما وعضرفروط. كما لحقت الياء  
في خديريس.

وتلحق الهمزة أولاً إذا سكن أول الحرف في ابن وامرئ واضرب ونحوهن. وهي التي تسمى ألف الوصل.

واللام تزداد في عبدل، وذلك، ونحوه.

باب حروف البدل

في غير أن تدغم حرفاً في حرف وترفع لسانك من موضع واحد وهي ثمانية أحرف من الحروف الأولى، وثلاثة من  
غيرها.

فالمهزة تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين في قضاء وشقاء ونحوهما، وإذا كانت الواو عيناً في أدور وأور والنور  
ونحو ذلك، وإذا كانت فاءً نحو: أجوه، وإسادة، وأعد.

والألف تكون بدلاً من الياء، والواو إذا كانتا لامين في رمى وغزا ونحوهما. وإذا كانتا عينين في قال وباع، والعب  
والماء ونحوهن. وإذا كانت الواو فاءً في ياجل ونحوه. والتنوين في النصب تكون بدلاً منه في الوقف والنون الخفيفة  
إذا كان ما قبلها مفتوحاً؛ نحو: رأيت زيدا، واضربا.

وأما الهاء فتكون بدلاً من البناء التي يؤنث بها الاسم في الوقف؛ كقولك: هذه طلحة. وقد أبدلت من الهمزة في  
هرقت، وهمرت، وهرحت الفرس، تريد أرحت. وأبدلت من الياء في هذه. وذلك في كلامهم قليل. ويقال: إياك  
وهياك. كما أن تبين الحركة بالألف قليل؛ إنما جاء في: أنا وحيها.

وأما الياء فتبدل مكان الواو فاءً وعيناً؛ نحو قيل وميزان؛ ومكان الواو والألف في النصب والجر في مسلمين  
ومسلمين. ومن الواو والألف إذا حقرت أو جمعت في بماليل وقراطيس. وبمبيل وقريطيس ونحوهما من الكلام.  
وتبدل إذا كانت الواو عيناً نحو: لية.

وتبدل في الوقف من الألف في لغة من يقول: أفعى وحيلي. وتبدل من الهمزة، وقد بينا ذلك في باب الهمزة. ومن  
الواو وهي عين في سيد ونحوه.

وما أغفل من هذا الباب فسيبين في باب الفعل، وقد بين.

وقد تبدل من مكان الحرف المدغم نحو قيراط. ألا تراهم قالوا: قريط ودينار، ألا تراهم قالوا دينير.

وتبدل من الواو إذا كانت فاءً في يجل ونحوه.

وتبدل من الواو لهماً في قصيا ودنيا ونحوهما.

وتبدل مكان الواو في غاز ونحوه، وسنين ذلك إن شاء الله.

وتبدل مكانها في شقيت وغبيت ونحوهما.

وأما التاء فتبدل مكان الواو فاءً في اتعد، واتهم، واتلج وتراث، وتجاه ونحو ذلك. ومن الياء في افتعلت من ينست ونحوها. وقد أبدلت من الدال والسين في ست؛ وهذا قليل. ومن الياء إذا كانت لاماً في أستوا. وذلك قليل. وأما الدال فتبدل من التاء في افتعل إذا كانت بعد الزاي في ازدجر ونحوها.

والطاء منها في افتعل إذا كانت بعد الضاد في افتعل، نحو اضطهد. وكذلك إذا كانت بعد الصاد في مثل اصطر. وبعد الظاء في هذا. وقد أبدلت الطاء من التاء في فعلت إذا كانت بعد هذه الحروف؛ وهي لغة لتمييم؛ قالوا: فحصط برجلك وحصط؛ يزيدون حصت وفحصت والطاء كالصاد فيما ذكرنا. وقالوا: فرد؛ يريدون. فزت كما قالوا: فحصط.

والذال إذا كانت بعدها التاء في هذا الباب بمنزلة الزاي.

ولم نذكر ما يدخل في الحرف لأنه بمنزلة ما يدخل في الحرف وهو من موضعه، يعني مثل قدت حيث تدغم الدال في التاء، لأنها بمنزلة تاء أدخلت على تاء.

والميم تكون بدلاً من النون في عنبرٍ وشبَاء ونحوهما، إذا سكنت وبعدها ياءٌ. وقد أبدلت من الواو في فم وذلك قليل، كما أن بدل الهمزة من الهاء بعد الألف في ماء ونحوه قليل، أبدلوا الميم منها إذ كانت من حروف الزيادة، كما أبدلوا التاء من الواو وأبدلوا الهمزة منها، لأنها تشبه الياء. وأبدلوا الجيم من الياء المشددة في الوقف نحو علج وعوفج؛ يريدون: عليٌّ وعوفيٌّ.

والنون تكون بدلاً من الهمزة في فعالن فعلى، وقد بين ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف؛ كما أن الهمزة بدل من ألف حمري. وقد أبدلوا اللام من النون، وذلك قليل جداً؛ قالوا: أصيلاً، وإنما هو أصيلاً.

وأما الواو فتبدل مكان الياء إذا كانت فاءً في موقنٍ وموسرٍ ونحوهما. وتبدل مكان الياء في عمٍ إذا أضفت، نحو عمويٌّ؛ وفي رحى: رحويٌّ. وتبدل مكان الهمزة؛ وقد بينا ذلك في باب الهمز. وتبدل مكان الياء إذا كانت لاماً في شروى وتقوى ونحوهما. وإذا كانت عيناً في كوسى وطوى ونحوهما. وتبدل مكان الألف في الوقف وذلك قول بعضهم: أفعو وحبلو؛ كما جعل بعضهم مكانها الياء. وبعض العرب يجعل الواو والياء ثابتين في الوصل والوقف.

وتكون بدلاً من الألف في ضورب وتضورب ونحوهما. ومن الألف الثانية الزائدة إذا قلت: ضويربٌ ودوينقٌ في ضاربٍ ودائقٍ؛ وضواربٍ ودوائقٍ إذا جمعت ضاربةً ودائقاً.

وتكون بدلاً من ألف التأنيث الممدودة إذا أضفت أو ثنيت؛ وذلك قولك: حمراوان وحمراويٌّ.

وتبدل مكان الياء في فتوٍ وفتوةٍ؛ تريد جمع الفتيان، وذلك قليل. كما أبدلوا الياء مكان الواو في عتيٍّ وعصيٍّ ونحوهما.

وتبدل مكان الهمزة المبدلة من الياء والواو في الشنية والإضافة. وقد بين ذلك في الشنية، وهو كسلوان وعطاويٌّ. وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضممة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به. والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه. فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضممة من الواو. فكل واحدة شيءٌ مما ذكرت لك.

باب ما بنت العرب من الأسماء

والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة

وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجي في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه الحويون التصريف والفعل أما ما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال فإنه يكون فعلاً، ويكون في الأسماء والصفات. فالأسماء مثل: صفر، وفهد، وكلب. والصفة نحو: صعب، وضخم، وخذل. ويكون فعلاً في الأسماء والصفة. فالأسماء نحو: العكم والجذع والعدق. والصفات نحو: تقص، وجلف، ونضو، وهرط، وصنع. ويكون فعلاً في الأسماء والصفة. فالأسماء نحو: البرد، والقرط، والحرض. وأما الصفات فنحو: العير، يقال ناقة عبر أسفار. ويقال رجلٌ جدٌ، أي ذو جد. والمر والحلو. ويكون فعلاً في الاسم والصفة. فالاسم نحو: جبل، وجمل، وحمل. والصفة نحو: حدث، وبطل، وحسن، وعزب، ووقل. ويكون فعلاً فيهما. فالأسماء نحو: كتف، وكبد، وفخذ. والصفات نحو: حذر، ووجع، وحصر. ويكون فعلاً فيهما. فالأسماء نحو: رجل، وسبع، وعضد، وضع. والصفة نحو: حدث، وحذر، وخلط، وندس. ويكون فعلاً فيهما. فالأسماء نحو: سرد، ونغر، وربيع. والصفة نحو: حطم، ولبد. قال الله عز وجل: "أهلك ما لاً لبدأ". ورجلٌ ختع، وسكع. ويكون فعلاً فيهما. فالاسم: الطنب، والعنق، والعصد، والجمد. والصفة: الجنب، والاجد، ونضد، ونكر. قال سبحانه: "إلى شيء نكر". والأنف، والسجح. قال: مشية سجعاً

ويكون فعلاً فيهما. فالأسماء نحو: الضلع، والعوض، والصغر، والعنب. ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف من المعتل يوصف به الجماع، وذلك قولهم: قومٌ عدى. ولم يكسر على عدى واحد، ولكنه بمنزلة السفر والركب. ويكون فعلاً في الاسم نحو: إبل. وهو قليل، لا نعلم في الأسماء والصفات غيره. واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فعل ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام فعل. باب ما لحقته الزوائد

### من بنات الثلاثة من غير الفعل

فالهزمة تلحق أولاً فيكون الحرف على أفعال ويكون للاسم والصفة. فالاسم نحو: أكل، وأيدع، وأجدل. والصفة نحو: أبيض، وأسود، وأحمر. ويكون على إفعال نحو: إثم، وإصبع، وإجرد. ولا نعلمه جاء صفة. ويكون على إفعال نحو: إصبع، وإبرم، وإبين، وإشفى، وإفحة. ولا نعلمه جاء صفة. ويكون على أفعال وهو قليل، نحو: أصبع. ولا نعلمه جاء صفة. ويكون أفعلاً؛ وهو قليل نحو: أبلم، وأصبع. ولا نعلمه جاء صفة. ولا يكون في الأسماء والصفات أفعال إلا أن يكسر عليه الاسم للجمع نحو أكلب، وأعبد. وليس في شيء من الأسماء والصفات أفعال، وليس في الكلام إفعال. ويكون على إفعال في الاسم والصفة. فالاسم نحو: الإعطاء، والإسلام، والإعصار، وإسنام وهو شجر، والإمخاض. وأما الصفة فنحو: الإسكاف. وهو في الصفة قليل، ولا نعلمه جاء غير هذا.



ويكون على إفعلاء، ولا نعلمه جاء إلا في الإربعاء، وهو اسم.  
وكذلك أفعلاء، ولا نعلمه جاء إلا في الأربعاء.  
وأما الأفعلاء مكسراً عليه الواحد للجمع فكثيرٌ نحو: أنصباء، وأصدقاء وأصفياء. ولا نعلم في الكلام إفعالن، ولا أفعالن، ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره.

وتلحق الهمزة غير أول، وذلك قليل فيكون الحرف على فعلى، وذلك نحو: ضهيا صفة، وضحيا اسم. وعلى فعائلٍ نحو: حطائطٍ، وجرائضٍ. وفعأل وفعألٍ، قالوا: شمألٌ وشمألٍ، وهو اسم.  
وأما الألف فتلحق ثانيةً، ويكون الحرف على فاعل في الاسم والصفة. فالأسماء نحو: كاهلٍ، وغاربٍ، وساعدٍ. والصفة نحو: ضاربٍ، وقاتلٍ، وجالسٍ. ويكون فاعلاً نحو: طابقٍ، وخاتمٍ، ولا نعلمه صفة. وليس في كلام العرب فاعلاً.  
وتلحق ثلاثة فيكون الحرف على فعالٍ في الاسم والصفة، فالاسم نحو: قذالٍ، وغزالٍ، وزمانٍ. والصفة نحو: جمادٍ وجبانٍ، وصناعٍ.

ويكون على فعالٍ فيهما. فالأسماء نحو: حمارٍ، وإكافٍ، وركابٍ، والصفة: كنازٌ، وضحكٌ، ودلاثٌ.  
ويكون على فعالٍ فيهما. فالأسماء نحو: غرابٍ، وغلامٍ، وقرادٍ، وفوادٍ. والصفة نحو: شجاعٍ، وطوالٍ، وخفافٍ.  
وقد بين ما لحقته ثلاثة فيما أوله الهمزة مزيدةً. فهذا لحاقها بلا زيادة غيرها ثانيةً وثالثةً.  
وتلحق رابعةً مع غيرها من الزوائد وثالثةً، وثانيةً، كما لحقت الهمزة مع غيرها من الزوائد.  
فأما ما لحقته من ذلك ثانيةً فيكون على فاعولٍ في الاسم والصفة. فأما الصفة فححو: حاطومٍ، يقال ماء حاطومٍ، وسيلٌ جاروفٍ، وماءٌ فاتورٌ. والأسماء: عاقولٌ، وناموسٌ، وعاطوسٌ، وطاووسٌ.  
ويكون على فاعلٍ في الأسماء وهو قليل نحو: ساباطٍ، وخاتامٍ وداناقٍ، للدانق. والخاتم، ولا نعلمه جاء صفةً.  
ويكون على فاعلاء في الأسماء نحو: القاصعاء، والنافقاء، والسابياء. ولا نعلمه جاء صفةً.  
ويكون على فاعولاء في الأسماء. وذلك: عاشوراء. وهو قليل، ولا نعلمه جاء وصفاً. وليس في الكلام فاعيلٌ، ولا فاعيلٌ، ولا فاعولٌ، ولا فاعلاء، ولا شيءٌ من هذا النحو لم نذكره.

وأما ما لحقته من ذلك ثلاثة فيكون على مفاعلٍ في الصفة نحو: مقاتلٍ، ومسافرٍ، ومجاهدٍ. ولا نعلمه جاء اسماً.  
وقد يختصون الصفة بالبناء دون الاسم، والاسم دون الصفة، ويكون البناء في أحدهما أكثر منه في الآخر، يعني في مثل: إمحاضٍ وإسلامٍ، وهو في المصادر أكثر. وإنما جاء صفة في موضع واحد، قالوا: إسكافٍ. وأفعالٌ نحو: أحمرٍ وأصفرٍ، هو في الصفة أكثر منه في الاسم. وقالوا: أكلٌ وأيدعٌ. فكل واحد منهما يعرض إذا اختص أو كثر فيه البناء لما قل فيه من غير ذلك من الأبنية، ولما صرف عنه من الأبنية. وقد كتب بعض ما اختص به أحدهما دون الآخر. وسنكتب البقية إن شاء الله.

ويكون على مفاعلٍ ومفاعلٍ في الاسم والصفة ولا يكون هذا وما جاء على مثاله إلا مكسراً عليه الواحد للجمع. فما كان منه في الاسم فنحو: مساجدٍ، ومنابرٍ، ومقابرٍ، ومفاتيحٍ، ومخاريقٍ. وأما الصفة فححو: مداعسٍ، ومطافلٍ، ومكاسبٍ، ومقاولٍ، ومكاسيبٍ، ومكاريمٍ، ومناسيبٍ.

ويكون على فواعلٍ في الاسم والصفة. فالاسم نحو: حوائطٍ، وحواجزٍ وجوائزٍ، وتوابلٍ. والصفة نحو: حواسرٍ، وضواربٍ، وقواتلٍ وتكون الأسماء على فواعيلٍ نحو: خواتيمٍ، وسوابيطٍ، وقواريرٍ. ولا نعلمه جاء في الصفة كما لا يجيء واحده في الصفة.

ويكون على فاعيل فيهما. فالأسماء نحو: السلايم، والبلايط، والبلايق. والصفة نحو: العواوير، والجباير. ويكون على فاعل نحو: السلام، والندراح، والزراق. ولا يستكر أن يكون هذا في الصفة، لأن في الصفة مثل زرقٍ وحولٍ، فكما قالوا عواوير فجعلوه كالكلاب حين قالوا كاليب، كذلك يجعل هذا. ويكون على فعلى مبدلةً الياء فيهما. فالأسماء نحو: صحارى، وذفارى، وزرافى يريدون الزرافات. وأما الصفة فكسالى، وحبالى، وسكارى. ويكون غير مبدلةً الياء فيهما. فالاسم نحو: صحارٍ، وذفارٍ، وفيافٍ. والصفات نحو: عذار، وسعالٍ، وعفار.

ويكون على فعلى لهما. فالاسم نحو: بخاتي، وقماري، ودباسي. والصفة نحو: الحوالي، والدراري. ويكون على فعلى لهما. فالاسم نحو: الظنابيب، والقساطيط، والجلابيب. والصفة نحو: الشمالي، والرعاديد، والبهايل.

ويكون على فعلى لهما. فالاسم نحو: القرادد. والصفة نحو: الرعاب، والقعادد. ويكون على فعلى في الاسم نحو سراحين، وضباين، وفرازين، وقرايين. ولا نعلمه جاء في الصفة. ويكون على فعلى نحو: رعاشن، وعلاجن، وضيافن. هذا في الصفة وقد جاء في الأسماء؛ قالوا: فراسن. ويكون على فعلى فيهما. فالاسم نحو: جداول، وجراول. والصفة نحو: القساور، والحشاور.

ويكون على فعلى غير مهموز. فالاسم نحو: العثاير، والحنايل؛ إذا جمعت الحنيل والعثير. ولا نعلمه جاء في الصفة كما لم يجيء واحده.

ويكون على فعلى فيهما. فالأسماء نحو: غرائر، ورسائل. والصفة نحو: ظرائف، وصحائح وصبائح. ويكون على فعلى فيهما. فالاسم نحو: غيلم، وغيلم، وغيطلٍ، وغياطل، والدياسق. والصفة نحو: عيلم، وعيلم، والصيافل، والجياحل.

ويكون على فعلى فيهما. فالأسماء نحو: الدياتيس، والدياتيم. والصفة نحو: الصياريف، والبياطير. ويكون على فعلى. فالأسماء نحو: التجافيف، والتمائيل. ولا نعلمه جاء وصفاً. ويكون على فعلى. فالاسم نحو: التناضل، والتناضب. ولا نعلمه جاء في الوصف.

ويكون على فعلى. فالاسم نحو: يرايع، ويعاقيب، ويعاسيب. والصفة نحو: اليحاميم، واليخاضير. وصفوا باليخضور كما وصفوا باليحموم. قال الراجز:  
عيدان شطي دجلة اليخضور

ويكون على فعلى، نحو: اليحامد واليرامع. وهذا قليل ف بالكلام، ولم يجيء صفة.

ويكون على فعلى وصفاً نحو: القراويح، والجلارويح، وهي العظام من الأودية. ولا نعلمه جاء اسماً. ويكون على فعلى نحو: كرايس. ولا نعلمه جاء وصفاً.

ويكون على فعلى في الكلام، وهو قليل نحو: عفاريت، وهو وصف.

ويكون على فعلى فيهما. فالأسماء نحو: جنادب، وخنفس وعناظب، وعناكب. والصفة: عنابس، وعناسل. فجميع ما ذكرت لك من هذا المثال الذي لحقته الألف ثالثة لا يكون إلا للجمع، ولا تلحقه ثالثة في هذا المثال إلا بثبات زيادة قد كانت في الواحد قبل أن يكسر، أو زياتين كانت في الاسم قبل أن يكسر، إذا كانت إحداهما رابعة حرف لين. فإن لم تكن إحداهما رابعة حرف لين لم تثبت إلا زيادة واحدة إلا أن يلحق إذا جمع حرف اللين؛ فإنهم قد يلحقون حرف اللين إذا جمعوا وإن لم يكن ثابتاً رابعاً في الواحد.

وقد بينا ما جاء من هذا المثال والهمزة في أوله مزيدة في باب ما الهمزة في أوله زائدة. وليس شيء عدته أربعة أو خمسة يكسر بعدته يخرج من مثال مفاعل ومفاعيل. فمن ثم جعلنا حبال الألف فيه مبدلةً من الياء كبدلها من ياء مدارى.

وقد قال بعض العرب: بخاتي كما قالوا: مهاري، حذفوا كما حذفوا أثافي، ثم أبدلوا كما أبدلوا صحاري. ويكون فعلى في الاسم نحو: حبارى، وسماني، ولبادى. ولا يكون وصفاً إلا أن يكسر عليه الواحد للجمع نحو: عجالي، وسكاري، وكسالي.

ويكون على فعاعيل، وهو قليل في الكلام، قالوا: ماء سخاخين صفة. ولا نعلم في الكلام غيره. ويكون على فعلاء نحو: ثلاثاء، وبركاء، وعجاساء، أي تقاعس. وقد جاء وصفاً قالوا: رجل عياياء طباقاء. ويكون على فعالات، نحو: سلامان، وحماطان. وهو قليل، ولم يجيء صفة. ويكون على فواعل فيهما. فالاسم: صواعق، وعوارض. وأما الصفة فدواسر، أي شديد. قال:

والرأس من ثغامة الدواسر

ويكون على فعالة نحو: الزعارة، والحمارة، والعبالة. ولم يجيء صفة. ويكون على فعالية فيهما، فالاسم نحو: الهبارية، والصراحية. والصفة نحو: العفارية، والقراسية. والهاء لازمة لفعالية. ويكون على فعالية فيهما، فالاسم نحو: الكراهية، والرفاهية، والصفة نحو: العباقية وحزابية. والهاء لازمة لفعالية. وليس في الكلام شيء على فعلى ولا فعلى إلا للجمع، ولا شيء من هذا لم نذكره. يعني أن فعلى ليس في الكلام البتة.

وتلحق رابعة لا زيادة في الحرف غيرها لغير التأنيث، فيكون على فعلى نحو: علقى، وتترى، وأرطى. ولا نعلمه جاء وصفاً إلا بالهاء، قالوا: ناقّة حلبة ركباة.

ويكون على فعلى نحو: ذفرى ومعزى، ولا نعلمه جاء وصفاً.

ولا يكون فعلى والألف لغير التأنيث، إلا أن بعضهم قال: بمائة واحدة وليس هذا بالمعروف، كما قالوا: فعلاة بالهاء صفة، نحو: امرأة سعادة ورجل عزهاة.

وتلحق الألف رابعة للتأنيث فيكون على فعلى فيهما. فالاسم: سلمى، وعلقى، ورضوى. والصفة: عبرى، وعطشى.

ويكون على فعلى في الأسماء نحو: ذفرى وذكرى. ولم يجيء صفة إلا بالهاء.

ويكون على فعلى فيهما. فالاسم نحو: البهيمى، والحمى، والرؤيا. والصفة نحو: حبلى، وأثنى.

ويكون على فعلى فيهما. فالاسم: قلهى وهي أرض، وأجلى، ودقرى، وعلمى. والصفة: حمزى، وبشكى، ومرطى.

ويكون على فعلى وهو قليل في الكلام، نحو: شعبي، والأربى والأدمى أسماء.

وقد بين ما جاءت فيه للتأنيث فيما الهمزة في أوله مزيدة وفيما لحقته الألف ثانية أو ثالثة مزيدة، فيما ذكرت لك من أبنيتها أيضاً.

وبعض العرب يقول: صورى وقلهى وضموى، فيجعلها ياءً، كأنهم وافقوا الذين يقولون أفعى، وهم ناس من قيس وأهل الحجاز.

ولا نعلم في الكلام فعلى، ولا فعلى، ولا فعلى.

وتلحق رابعة وفي الحروف زائدة غيرها، وتكون الحروف على فعال في الاسم والصفة. فالأسماء نحو: جلباب،

وقرطاطٍ، وسندادٍ. والصفة نحو: شمال، وطملال، وصفاتٍ.  
ويكون على فعالٍ اسماً نحو: قرطاطٍ، وفسطاطٍ، وهو قليلٌ في الكلام، ولا نعلمه جاء وصفاً.  
ويكون على مفعولٍ في الاسم والصفة. فالاسم نحو: منقارٍ، ومصباحٍ، ومحرابٍ. والصفة نحو: مفسادٍ ومضحكٍ،  
ومصالحٍ.

ويكون على تفعالٍ في الاسم نحو: تحفافٍ، وتمثالٍ وتلقاءٍ، وتبينٍ. ولا نعلمه جاء وصفاً.  
وليس في الكلام مفعولٌ ولا فعالٌ ولا تفعالٌ إلا مصدرًا، كما أن أفعالاً لا يكون إلا جماعاً. وذلك نحو: الترداد،  
والقتال.

وقد بين ما جاءت فيه رابعة فيما الهمزة في أوله مزيدةً أيضاً فيما ذكر من أبنيتها، وفيما لحقته الألف ثانية.  
ويكون على فعالٍ في الاسم والصفة. فالاسم نحو: الكلاء، والقذاف والجبان. والصفة نحو: شرابٍ، ولباسٍ،  
وركابٍ.

ويكون على فعالٍ فيهما. فالاسم: خطافٌ، وكلابٌ، ونسافٌ. والصفة نحو: حسانٍ، وعوارٍ، وكرامٍ.  
ويكون على فعالٍ اسماً نحو: الحناء، والقناء، والكذاب. ولا نعلمه جاء وصفاً لمذكر ولا لمؤنث.  
ويكون على فعلاءٍ اسماً نحو: علياء، وخرشاء، وحرباء. ولا نعلمه جاء وصفاً لمذكر ولا لمؤنث.  
ولا يكون على فعلاءٍ في الكلام إلا وآخره علامة التأنيث. وقد يكون على فعلاءٍ في الكلام وهو قليل، نحو قوباء  
وهو اسم.

ويكون على فعلاءٍ في الاسم والصفة. فالاسم: نحو طرفاء، وحلفاء، وقصباء. والصفة نحو: خضراء، وسوداء،  
وصفراء، وحمراء.

ويكون على فعالٍ في الأسماء نحو: خضارى، وشقارى، وحوارى. ولا نعلمه جاء وصفاً.  
ويكون على فعلاءٍ فيهما. فالاسم نحو: القوباء، والرخصاء، والخيلاء.  
والصفة نحو: العشراء، والنفساء. وهو كثير إذا كسر عليه الواحد في الجمع نحو: الخلفاء، والحلفاء، والخلفاء.  
ويكون على فعلاءٍ في الاسم. وهو قليل في الكلام نحو: الخيلاء والسيراء. ولا نعلمه جاء وصفاً.  
ويكون على فعلاءٍ في الاسم، وهو قليل نحو: قرماء وجنفاء. وقال السليكي:  
على قرماء عاليةً شواه ... كأن بياض غرته حمار  
وقال:

رحلت إليك من جنفاء حتى ... أنحت فناء بيتك بالمطاي  
ولا نعلمه جاء وصفاً.

ويكون على فوعالٍ، وهو قليل في الكلام، وهو طومارٌ، وسولافٌ اسم أرض. ولا نعلمه جاء وصفاً.  
ويكون على فعالٍ فيهما. فالأسماء نحو: السعدان والضمران، والصفة نحو: الريان، والعطشان، والشبعان.  
ويكون على فعالٍ فيهما. فالأسماء نحو: الكروان، والورشان والعلجان. والصفة نحو: الصميان، والقطوان،  
والزفيان.

ويكون على فعالٍ فيهما. فالاسم نحو: عثمان، ودكانٍ، وذبيان. وهو كثير في أن يكسر عليه الواحد للجمع نحو:  
جربانٍ، وقضبانٍ، والصفة نحو: عريانٍ، وخصانٍ.

ويكون على فعالٍ اسماً نحو: ضبعانٍ، وسرحانٍ، وإنسان. وهو كثير فيما يكسر عليه الواحد للجمع، نحو: غلمانٍ،

وصبيانٍ.

ويكون على فعلاّن في الأسماء. وهو قليل، نحو: الظربان، والقطران، والشقران، ولا نعلمه جاء وصفاً.

ويكون على فعلاّن، وهو قليل، قالوا: السبعان، وهو اسم بلد قال ابن مقبل:

ألا يا ديار الحي بالسبعان ... أمل عليها باليلي الملوان

ولا نعلم في الكلام فعلاّن ولا فعلاّن، ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره، ولكنه قد جاء فعلاّن وهو قليل، قالوا:  
السلطان، وهو اسم.

ويكون على فعوالٍ في الصفة نحو: جلواخ، وقرواح، ودرواس. ويكون اسماً نحو: عصواد، وقرواش.

ويكون على فعيالٍ في الاسم نحو: جريال، وكرياس. ولا نعلمه جاء وصفاً.

ويكون على فيعالٍ فيهما. فالأسماء نحو: الخيتام، والديماس، والشيطان. والصفة نحو: البيطار، والفيداق، والقيام.

ويكون على فعوالٍ، وهو قليل، قالوا: عصواد، وهو اسم. ومثله عنوان، وعتوارة. ولا نعلم في الكلام فعوالاً ولا

فيعالاً ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره، ولكن يفعال نحو ديماس، وديوان. ولا نعلمه صفة.

ويكون على فوعالٍ، وهو قليل. قالوا: توارب، وهو اسم للتراب، وففعالٌ نحو قنعاسٍ نعت، وففعالٌ نحو فرناسٍ نعت.

وتلحق خامسة مع زيادة غيرها لغير التأنيث، ولا تلحق خامسة في بنات الثلاثة إلا مع غيرها من الزوائد، لأن بنات

الثلاثة لا تصير عدة الحروف أربعة إلا بزيادة، لأنك تريد أن تجاوز الأصل، فيكون الحرف على فعلى في الاسم

والصفة. فالاسم نحو: القرني، والعلندي. والوصف: الحنطى، والسبندی، والسرندي.

ويكون على فعلى وهو قليل، قالوا: عفرى، وهو وصف. وقد قال بعضهم: جعلٌ علدني، فجعلها فعلى. وقالوا:

علادى نحو حبارى، فجعله فعلى، وهو قليل. ولا نعلم في الكلام فعلى ولا فعلى ولا نحو هذا مما لم نذكره، ولكن

ففعلاء قليل، قالوا: عنصلاء، وهو اسم. وففعلاء قليل، قالوا: حنفساء، وعنصلاء، وحنظباء، وهي أسماء.

ويكون على فوعلاء، وهو قليل، قالوا: حوصلاء، وهو اسم.

وتلحق خامسة للتأنيث فيكون الحرف على فعلى. فالاسم نحو: الزمكى والجرشى، والعبدى. والوصف نحو:

الكمرى. قال الراجز:

قد أرسلني غيرها الكمرى

وقالوا: إنه حنفي العنق.

ويكون على فعلى، وهو قليل. قالوا: العرضى، وهو اسم.

ويكون على فعلى، وهو قليل. قالوا: عرضى، وهو اسم وعلى فعلى وهو قليل، قالوا: دلقى، وهو اسم.

ويكون على فعلى وهو قليل. قالوا: جلندي، وهو اسم.

ويكون على فيعلى، وهو قليل، قالوا: الخيزلى، وهو اسم.

ويكون على فوعلى، وهو اسم، قالوا: الخوزلى. وعلى فعلى قالوا: بلنصى اسم طائر.

ولا نعلم في الكلام فعلى ولا فعلى، ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره، ولكن على فعلى، قالوا: حذرى، ونذرى،

وهو اسم. وقد بينا ما لحقته الألف رابعةً بينائه مما جاء فيهما، وفيما همزة أوله مزيدة، وفيما لحقته الألف ثالثة.

ويكون على فيعلان في الاسم والصفة، فالاسم نحو: الضيمران، والأيهقان، والرييدان، وحيسمان، والخيزران،

والهبردان. والصفة نحو قولهم: كيدبان، وهيثمان.

ويكون على فعلاّنٍ في الاسم والصفة. فالاسم: قيقبآن، وسيسبان. والصفة: الهيبان، والتيجان. ولا نعلم في الكلام فعلاّن في غير المعتل. وقد بين مجيئها خامسةً فيما همزة أوله مزيدةً ببنائه.

ويكون على فعليانٍ فيهما. فالاسم نحو: الصليان، والبليان. والصفة نحو: العنظيان، والخريان.

ويكون على فعلاّنٍ في الاسم نحو: العنظوان، والعنظوان. ولا نعلمه جاء وصفاً. ولا نعلم في الكلام فعلاّن.

ويكون على فعلاّنٍ في الاسم والصفة. فالاسم نحو: الحومان. والصفة نحو: عمدان، والجلبان.

ويكون على فعلاّنٍ في الاسم نحو: فركان، وعرفان. ولا نعلمه جاء وصفاً.

ويكون على مفعلاّن، نحو: مكرمان، وملاّمان، وملكعاز، معارف، ولا نعلمه جاء وصفاً.

ويكون على فعلياء في الاسم والصفة، وهو قليل. فالاسم نحو: كبرياء وسيمياء. والصفة نحو: جرياء.

ويكون على فعولاء في الاسم، وهو قليل، نحو: دبوقاء، وبروكاء، وجلولاء. ولا نعلمه جاء وصفاً.

ويكون على فعولاً. قالوا: عشورى، وهو اسم. ولا نعلم في الكلام فعلياً ولا فعولاً؛ ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره؛ ولا فعلياً.

ويكون على فعلاّلٍ فيهما. فالاسم نحو: الحلبلاب. والصفة نحو: السرطراط.

ويكون على فعلاّل، وهو قليل. قالوا: الفرنداد، وهو اسم.

وقد بينا ما لحقته خامسةً لغير التأنيث فيما مضى يتمثل ببنائه.

ويكون على فعلياء وهو قليل. قالوا: عجيساء، وهو اسم، وقريناء وهو اسم.

ويكون على فعلاّنٍ، وهو قليل جداً. قالوا: قمحان، وهو اسم. ولم يجيء صفة.

وجاء على فعلى، وهو قليل. قالوا: السمهي، وهو اسم، والبدرى وهو اسم، ولا نعلمه وصفاً.

ويكون على فوعلاّنٍ وهو قليل، قالوا: حوتنان، وحوفران، وهو اسم. ولم يجيء صفة.

ويكون على مفعلاّ، قالوا: مرعزاء، وهو قليل.

ويكون على فعلاّنٍ، قالوا: تنفان وهو اسم، ولم يجيء صفة.

تلتحق سادسة للتأنيث فيكون الحرف على فعلى في المصادر من الأسماء نحو: هجيري، وقتيتي وهي النميمة، وحنيشي من الاحشاث. ولا نعلمه جاء وصفاً ولا اسماً في غير المصدر.

ويكون على مفعولاء في الاسم والصفة. فالاسم نحو: معيوراء. والصفة نحو: المعلوجاء، والمشيوخاء.

ويكون على فعلى في الاسم نحو: لغيزى، وبقيرى، وخليطى. ولا نعلمه جاء وصفاً.

وقد بينا ما لحقته سادسة للتأنيث ببنائه فيما مضى من القصول، ولغير التأنيث.

وأقصى ما تلتحق للتأنيث سابعة في معيوراء وعاشوراء. وأقصى ما تلتحق لغير التأنيث سادسة نحو الألف السادسة في

معيوراء واشهيباب. وسنذكر الاشهيباب ونحوه في موضعه إن شاء الله.

ويكون على يفعلى، وهو قليل. قالوا: يهيري، وهو الباطل، وهو اسم.

ويكون على فعلياً، وهو قليل. قالوا: المرحيا، وهو اسم، وبرديا وهو اسم، وقلهيا وهو اسم أيضاً.

ويكون على فعولتى، وهو قليل؛ قالوا: رغوتى ورهوتى وهما اسمان.

ويكون على مفعلى وهو قليل، قالوا: مكورى وهو صفة.

ويكون على مفعلى نحو: مرعزى، وهو اسم.

وأما الباء فتلتحق أولاً فيكون الحرف على يفعل في الأسماء نحو اليرمع، واليعمل، واليلمق ولا نعلمه جاء وصفاً. ولا

نعلم في الأسماء والصفة على يفعل ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره.

ويكون على يفعل في الاسم والصفة. فالأسماء نحو: يروع، ويعقوب، ويعسوب. والصفة نحو: اليعقوم، واليعصور، واليرقوع.

ويكون على يفعل في الأسماء نحو: يقطين، ويعصيد. ولا نعلمه جاء وصفاً.

وليس في الكلام فعال ولا يفعل. فأما قول العرب في اليسروع يسروع، فإنما ضموا الياء لضممة الراء، كما قيل أستضعف لضممة التاء، وأشبه ذلك من هذا النحو. ومن ذلك قول ناس كثير في يعفر: يعفر. ويقوى هذا أنه ليس في الكلام يفعل ولا يفعل.

ويكون على يفعل، وهو قليل، قالوا: يلندد، وهو صفة، ويلنجج وهو اسم. وقد بين ما لحقته أولاً ببناؤه.

وتلحق ثانية فيكون الحرف على فيعل في الاسم والصفة. فالاسم نحو: زينب، وخيعل، وغيلم، وجيال. والصفة نحو: الضيغم، والصيرف، والخيفق. والخيفق: السريعة، من خفقان الريح. والجيال: الضبع. وعيلم. ولا نعلم في الكلام فيعل ولا فيعل في غير المعتل. وقد بينا لحاقها ثانية فيما لحقته الألف رابعة وخامسة وغيره، فيما مضى بتمثيل بنائه. ويكون على فيعول في الاسم والصفة، فالاسم نحو: قيصوم، والخيشوم والحيزوم. والصفة نحو: عيثوم، وقيوم، وديوم. قال الشاعر:

قد عرست دويةً ديوم

وقال علقمة بن عبدة:

يهدي بها أكلف الخدين مختبراً ... من الجمال كثير اللحم عيثوم

ويكون على فيعل في الصفة، قالوا: حيفس، وصيهم ولا نعلمه جاء اسماً.

وتلحق ثالثة فيكون الحرف على فيعل في الاسم والصفة. فالاسم: بعير، وقضيب. والصفة: سعيد، وشديد، وظريف، وعريف.

ويكون على فيعل، فالاسم نحو عشر، وحمير، وحثيل، وقد جاء صفةً قالوا: رجل طريم، أي طويل، ولا نعلم في

الكلام فيعل اسماً ولا صفة، ولا فيعل، ولا فيعل، ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره.

ويكون على فيعل في الاسم والصفة. فالاسم نحو: حفيل. والصفة نحو: خفيد، وهو قليل.

ويكون على فيعل في الوصف، وذلك نحو: هيخ، والهبيخ. ولا نعلمه جاء اسماً، ولا نعلم في الكلام فيعل ولا فيعل ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره.

ويكون على فيعل، نحو: خفيد، وهو صفة.

ويكون على فيعول فيهما وهو قليل. فالاسم نحو: كديون، وذهيوط. والصفة نحو: عذيوط.

وقد بينا لحاقها ثالثة فيما مضى من الفصول بتمثيل بناء ما هي فيه.

ويكون على فيعل نحو عليب، وهو اسم واد.

وتلحق رابعة فيكون الحرف على فعلية. فالأسماء نحو: حذرية وهبرية. والصفة نحو: الزبية والعفرية، والهاء لازمة لفعلية فيهما كما لزمت فعالية.

وليس في الكلام فعلى، ولا فعلى، ولا فعلى إلا بالهاء.

ويكون على فيعل فيهما. فالاسم نحو: السكين والبطيخ. والصفة نحو: الشريب والتسيق. ولا يكون في الكلام

فعليلٌ. ويكون على فعليل وهو قليل في الكلام، قالوا المريق حدثنا أبو الخطاب عن العرب.  
وقالوا: كوكبٌ دريءٌ، وهو صفة.

ويكون على فعليلٍ فيهما. فالاسم: العليق، والقيبط، والدميص. والصفة: الزميل، والسكيت، والسريط. وليس في الكلام فعليل.

ويكون على مفعيل. فالاسم نحو: منديل، ومشريق. والصفة: منطبقٌ ومسكينٌ، ومحضيرٌ. ولا نعلم في الكلام مفعيل، ولا مفعيلٌ، ولا مفعيل.

ويكون على فعليلٍ فيهما. فالاسم: حلتيت، وخنزيرٌ، وخنذيذٌ. والصفة: صهميمٌ، وصنديذٌ، وشليلٌ. وليس في الكلام فعليلٌ ولا فعليلٌ.

ويكون على فعليتٍ نحو: عفريت وهو صفة وعزويت وهو اسم. وليس في الكلام فعليت، ولا فعليت، ولا فعليل، ولا شيء من هذا النحو لم نذكره.

وقد بينا ما لحقته رابعة فيما مضى من الفصول بتمثيل بنائه.

ويكون على فعلين، وهو قليل، قالوا: غسلينٌ، وهو اسم.

ويكون على فعليلٍ نحو: حمصيص. وقد جاء صفةً: صمكيكٌ.

وتلحق خامسة فيكون الحرف على فعلنية، نحو: بلهنية، وهو اسم. والهاء لازمة كلزومها فعليةً.

ويكون على فعلنية وهو قليل، قالوا: قلنسيةً، وهو اسم، والهاء لا تفارقه.

ويكون على ففعيل، قالوا: مرمريسٌ. وقد بينا لحاقها خامسة فيما مضى بتمثيل بناء ما لحقته.

ويكون على ففعليل، وهو قليل، قالوا: خنفيقٌ، وهو صفة، وخنشليل.

وأما النون فتلحق ثانية فيكون الحرف على فعل في الأسماء، وذلك: قنبرٌ وعنطب، وعنصل. ولا نعلمه صفة.

ويكون على فنعل وهو قليل، قالوا: جنذبٌ، وهو اسم.

ويكون على فنعل، قالوا: عنسل، وعنيس، وهما صفة.

ويكون على فعلو في الصفة، قالوا: حنظأو، وكندأو، وسندأو، وقندأو. والكندأو: الجمل الغليظ الشديد. ولا

نعلمه جاء اسماً وتلحق رابعة فيكون على فعلن في الصفة، قالوا: رعشنٌ، وضيفنٌ، وعلجنٌ. ولا نعلمه جاء اسماً.

ويكون على فعلن وهو قليل، قالوا: فرسنٌ. وليس في الكلام فعلنٌ، ولا فعلنٌ، ولا شيء من هذا النحو لم نذكره.

وقد بينا ما لحقته رابعة فيما مضى من الفصول بتمثيل بنائه.

وتلحق ثالثة فيكون الحرف على ففعنل في الاسم، نحو: عققل وعصنصر. ولا نعلمه جاء وصفاً.

ويكون على ففعلنل في الصفة نحو: ضفنددٍ وعفنجج. ولا نعلم ففعلنل اسماً.

ويكون على فعنل، وهو قليل. قالوا: عرنذٌ للشديد، وهو صفة.

ويكون على فعنلة، قالوا: جرنبةٌ، وهو اسم.

وأما التاء فتلحق أولاً فيكون الحرف على تفعل في الأسماء، نحو: تنضبٌ وتنفل، والتنصرة والتنسرة.

ويكون على تفعل في الأسماء، نحو: تدرأ، وترتب، وتنفل، وقال بعضهم: أمرٌ ترتبٌ فجعله وصفاً. وتخلبةٌ صفة.

ويكون على تفعل، وهو قليل، قالوا: تنفل، وهو اسم. وقالوا: التقدمة، اسم. وقالوا: التخلبة وهي صفة.

ويكون على تفعل، وهو قليل، قالوا: تحلىء وهو اسم. وقالوا: التقدمة اسم، وقالوا: التخلبة وهي صفة.

ويكون على تفعله، وهو قليل، قالوا: تنفلة.

ويكون على تفعولٍ، وهو قليل، قالوا: ترغوتٌ، وهو اسم.

ويكون على تفعيلٍ في الأسماء، نحو التمتين والتسيت، ولا نعلمه جاء وصفاً ولكنه يكون صفةً على تفعيلةٍ، وهو قليلٌ في الكلام، قالوا ترعيةً، وقد كسر بعضهم التاء كما ضموا الياء في يسروع. وهو وصف لا يجيء بغير الهاء.

ويكون على تفعولٍ في الاسم نحو: تعضوضٍ، والتخموت والتذنوب. ولا نعلمه جاء وصفاً.

ويكون على تفعلةٍ نحو: تلورة، وتنهيةً، وتوديةً. ولا نعلمه جاء وصفاً.

ويكون على تفعولٍ وهو قليل، قالوا: توثورٌ، وهو اسم.

ويكون على تفعلةٍ، وهو قليل قالوا: تحلبةٌ وهي الغزيرة التي تحلب ولم تلد، وهي صفة.

ويكون على تفعلةٍ، قالوا تحلبةً، وهي صفة.

ويكون على التفعول وهو قليل، قالوا: التهبط، وهو اسم.

ويكون على التفعول، وهو قليل، قالوا: تبشرٌ، وهو اسم. وقالوا التفعول في الأسماء غير المصادر وهو قليل قالوا:

التتوط؛ وهو اسم وتلحق رابعة فيكون على فعلتة؛ قالوا: سنبتة، وهو اسم.

وتلحق خامسة فيكون الحرف على فعلوتٍ في الأسماء؛ قالوا: رغبوتٌ، ورهبوتٌ، وجبروتٌ، وملكوتٌ. وقد جاء وصفاً؛ قالوا: رجلٌ خلبوتٌ، وناقَةٌ تربوتٌ، وهي الخيار القارهة.

وقد بين لاحقها للتأنيث؛ وقد بين ما لحقته أولاً خامسةً فيما مضى؛ وسادسةً في ترغوتٍ وهو ترخم القوس. ولا نعلم في الكلام تفعول ولا تفعول ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره.

وأما الميم فتلحق أولاً فيكون الحرف على مفعولٍ، نحو: مضروبٍ. ولا نعلمه جاء اسماً.

ويكون على مفعولٍ في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: الخلب، والمقتل. والصفة: نحو المشقى، والمولى، والمقنع.

ويكون على مفعولٍ فيهما، فالأسماء نحو: المنبر، ومرفق، والصفة نحو: مدعسٍ، ومطعن.

ويكون على مفعولٍ في الأسماء نحو: المجلس والمسجد. وهو في الصفة قليلٌ، قالوا: منكبٌ.

ويكون على مفعولٍ، نحو: مصحفٍ، ومخدعٍ، وموسى. ولم يكثر هذا في كلامهم اسماً، وهو في الوصف كثير. والصفة قولهم: مكرمٌ، ومدخلٌ، ومعطى.

ويكون على مفعولٍ نحو: منخلٍ، ومسعطٍ، ومدقٍ، ومنصلٍ. ولا نعلمه صفة.

ويكون على مفعولٍ بالهاء في الأسماء نحو: مزرعةٍ، والمشرقة، ومقبرة. ولا نعلمه صفة. وليس في الكلام مفعول بغير الهاء، ولكن مفعول قالوا: منخرٌ وهو اسم. فأما منتنٌ ومغيرةٌ فإنما هما من أغار وأنتن، ولكن كسروا كما قالوا:

أجودك وإمك. وليس في الكلام مفعول ولا شيء من هذا النحو لم نذكره.

وقد بينا ما لحقته الميم أولاً فيما مضى من القصلو بتمثيل بنائه.

وقد جاء في الكلام مفعولٌ وهو غريب شاذٌ، كأنهم جعلوا الميم بمنزلة الهمزة إذا كانت أولاً ففقالوا مفعولٌ كما قالوا أفعولٌ، فكأنهم جمعوا بينهما في هذا كما جاء مفعولٌ على مثال أفعال، ومفعيلٌ على مثال أفعال. ولم نجعله بمنزلة يسروع لأنه لم يلزمه إلا الضم ولم يتغير تغيره، وذلك قولهم: معلوقٌ للمعلاق.

ويكون على مفعولٍ وهو قليل، قالوا مرعزٌ.

وتلحق رابعة فيكون الحرف على فعلم، قالوا: زرقمٌ وستهمٌ، للأزرق والأسته، وهو صفة.

ويكون على فعلم، نحو: دلقم ودقعم، للدلقاء والدقعاء، ودردمٌ للدرداء، وهي صفات.

ويكون على فعاملٍ وهو قليل، قالوا: الدلامص.

وأما الواو فتلحق ثانية فيكون الحرف على فوعلٍ فيهما، فالاسم نحو: كوكبٍ، وعوسجٍ. والصفة نحو: حوملٍ، وهوزبٍ. وليس في الكلام فوعل ولا فوعل، ولا شيءٌ من هذا النحو لم نذكره. وقد بينا ما لحقته ثانية فيما مضى بتمثيل بنائه.

ويكون على فوعلٍ وهو قليل؛ قالوا: كوألٌ، وهو صفة. وتلحق ثالثة فيكون الاسم على فعولٍ نحو: عتودٍ، وخروفٍ. والصفة نحو: صلوق. ويكون على فعولٍ فالاسم نحو: جدولٍ، وجرولٍ. والصفة: جهورٌ، وحشورٌ. ويكون على فعولٍ. فالاسم نحو: خروعٍ وعلودٍ، ولا نعلمه جاء وصفاً. ويكون على فعولٍ. فالصفة: عثولٌ وعلودٌ والقشوف، وقد جاء اسماً نحو: العسود. ويكون على فعولٍ نحو: عطودٍ، وكروسٍ، صفتان. ولا نعلم في الكلام فعول ولا فعولٍ ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره لك.

ويكون على فعولٍ، وهو قليلٌ في الكلام إلا أن يكون مصدرًا أو يكسر عليه الواحد للجمع، قالوا: أتى وهو اسم، والسلسوس وهو اسم. وقد بينا لحاقها ثالثة بتمثيل بنائه.

ويكون على فوعلٍ في الصفة نحو، عثولٍ، وقطوطي، وغدودن. ولا نعلمه جاء اسماً. ويكون على فعولٍ، وهو قليل، قالوا: حيونن: اسم، وجعلها بعضهم حيونن فعولل، وهو مثله في القلة والزنة. وتلحق رابعة فيكون الحرف على فعولة في الأسماء، نحو: ترقوةٍ وعرقوةٍ، وقرنوةٍ. ولا نعلمه جاء وصفاً.

ويكون على فعولةٍ في الاسم، نحو: الحندوة، والعنصوة. ويكون على فعولةٍ نحو: حندوةٍ، وهو اسم وهو قليل، والهاء لا تفارقه كما أن الهاء لا تفارق حذريةً وأخواتها. ويكون على فعولٍ فالاسم: عجولٌ، وستور، والقلوب. والصفة: خنوص، وسروط. ويكون فعولٍ فيهما. فالاسم: سفودٌ، وكلوبٌ. والصفة: سبوخٌ، وقلوسٌ. ويكون على فعولٍ. قالوا: سبوخٌ وقلوسٌ، وهما صفة.

وقد بينا لحاقها رابعة فيما مضى بتمثيل بنائه. وليس في الكلام فعول ولا شيءٌ من النحو لم نذكره. ويكون على فعولٍ فيها فالاسم نحو: طخرور، والهدلول، والشؤبوب والصفة نحو: بملول، وحلكوك، وحليبوب. ويكون على فعولٍ فيهما فالاسم نحو: البلصوص والبعكوك. والصفة نحو: الحلكوك. وليس في الكلام فعولٌ ولا شيءٌ من هذا النحو لم نذكره.

وتلحق خامسة فيكون الحرف على فعنولة. قالوا: قلنسوةٌ، وهو اسم. والهاء لازمة كلزومها واو ترقوةٍ. وقد بينا ما لحقته خامسةً فيما مضى بتمثيل بنائه.

هذا باب

### الزيادة من غير موضع حروف الزوائد

اعلم أن الزيادة من موضعها لا يكون معها إلا مثلها. فإذا كانت الزيادة من موضعها ألزم التضعيف. فهكذا وجه الزيادة من موضعها.

فإذا زدت من موضع العين كان الحرف على فعلٍ في الاسم والصفة. فالإسم نحو: السلم، والحمز، والعلف. والصفة نحو: الزمخ، والزمل، والجبا.

ويكون على فعلٍ فيهما. فالإسم نحو: القنب، والقلف، والإمر. والصفة نحو: الذنب، والإمعة، واليهخ. وبعض العرب يقول: دنية.

ويكون على فعلٍ فالإسم نحو، حمصٍ وجلقٍ، وحلزٍ. ولا نعلمه جاء وصفاً. ولا نعلم في الكلام في الأسماء فعلٌ ولا فعلٌ ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره. وليس في الكلام فعل. وقد جاء فعل وهو قليل. قالوا: تبع.

وقد بينا ما ضوعفت فيه العين فيما مضى من الفصول أيضاً بتمثيل بنائه.

فإذا زدت من موضع اللام فإن الحرف يكون على فعلٍ في الاسم وذلك نحو: قرددٍ ومهددٍ. ولا نعلمه جاء وصفاً. ويكون على فعلٍ في الاسم والصفة. فالإسم: سررد، ودعبٌ وشريبٌ. والصفة: قعددٌ، ودخللٌ.

ويكون على فعلٍ فيهما. فالإسم نحو: عنددٌ، وسرردٌ، وعنببٌ. والصفة: قعددٌ، ودخللٌ.

ويكون على فعلٍ وهو قليل، قالوا: رماذٌ رمددٌ، وهو صفة.

وإنما قلت هذه الأشياء في هذا الفصل كراهية التضعيف.

وليس في الكلام فعلٌ ولا شيء من هذا النحو لم نذكره ولا فعل.

ويكون على فعلٍ وهو قليل، قالوا: شربة، وهو اسم، والهبي وهو صفة، ومعددٌ وهو اسم. ومثله: الحربة.

ويكون على فعلٍ فيهما فالإسم. نحو: جدبٌ ومجنٌ. والصفة نحو: خدبٌ وهجفٌ، وهقبٌ. ولا نعلم في الكلام فعلٌ

ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره.

ويكون على فعلٍ فيهما. فالإسم: جبنٌ، والفليح، والدجن، ويقال: الناس فلجان أي صفان من داخل ومن خارج،

والقطن. والصفة: القمد، والصمل والعنل. ولا نعلم في الكلام فعلٌ ولا فعلٌ! ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره.

ويكون على فعلٍ. فالأسماء نحو: الخبر والفلز. والصفة نحو: الطمر والهبر، والخيق.

وليس في الكلام فعلٌ ولا شيء من هذا النحو لم نذكره لك.

وقد بينا ما ضوعفت فيه اللام فيما مضى بتمثيل بنائه.

ويكون على فعلٍ وهو قليل. قالوا: تنفةٌ، وهو اسم.

ويكون على فعلةٍ وهو قليل قالوا: درجةٌ وهو اسم. وجاء على فعلةٍ وهو قليل. قالوا: تلنةٌ وهو اسم.

باب الزيادة من موضع العين واللام

إذا ضوعفتا فيكون الحرف على فعللٍ فيهما. فالإسم نحجو: حبربرٍ وحوورور، وتبربرٍ. والصفة نحو: صممحح،

ودمكمك، وبرههه.

ويكون على فعللٍ فالإسم نحو: ذرحرح، وجللع، ولا نعلمه جاء وصفاً.

وليس في الكلام فعللٌ ولا فعللٌ، ولا شيء من هذا النحو لم نذكره لك.

وقد بينا ما ضوعفت فيه العين واللام فيما لحقته الألف خامسة نحو حبلاب بتمثيل بنائه.

ولا نعلم أنه جاء في الأسماء والصفات من بنات الثلاثة مزيدةً وغير مزيدةً سوى ما ذكرنا.

باب لحاق الزيادة

بنات الثلاثة من الفعل فأما ما لا زيادة فيه فقد كتب فعل منه ويفعل منه، وقيس وبين.

فأما الهمزة فتلحق أولاً ويكون الحرف على أفعال، ويكون يفعل منه يفعل. وعلى هذا المثال يجيء كل أفعال. فهذا الذي على أربعة أبداً يجري على مثال يفعل في الأفعال كلها، مزيدةً وغير مزيدة. وذلك نحو: تخرج، وتخرج، وأخرج، ونخرج.

فأما فعل منه فأفعل، وذلك نحو: أخرج.

وأما يفعل وتفعل فيهما فبمنزلة من فعل، وذلك نحو يخرج وتخرج. وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ويفعل وأخواتهما كما ثبت التاء في تفعلت وتفاعلت في كل حال، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه؛ لأن الهمزة تنقل عليهم كما وصفت لك. وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه، كما اجتمعوا على حذف كل وترى.

وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من نفس الحرف، لأنه زيادة لحقته زيادة، فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستقل، وأن له عوضاً إذا ذهب. وقد جاء في الشعر حيث اضطر الشاعر، وقال الراجز، وهو خطام الجاشعي:

وصاليات ككما يؤثفين  
وإنما هي من أثفيت. وقالت ليلي الأخيلية:

كرات غلام من كساء مؤرنب  
ومؤرنب: متخذ من جلود الأرناب.

وأما الاسم فيكون على مثال أفعل إذا كان هو الفاعل، إلا أن موضع الألف ميم. وإن كان مفعولاً فهو على مثال يفعل. فأما مثال مضروب فإنه لا يكون إلا لما لا زيادة فيه من بنات الثلاثة.

ولا تلحق الهمزة زائدة غير موصولة في شيء من الفعل إلا في أفعل.

وتلحق الألف ثانية فيكون الحرف على فاعل إذا قلت فعل، وعلى يفاعل في يفعل. فإذا قلت يفعل جاء على مثال يفاعل. وكذلك تفعل ونفعل وأفعل. وذلك قولك قاتل يقاتل ويقاتل، فأجري مجرى أفعل لو لم يحذف.

ويكون فعل على مثال أفعل؛ لأنك لا تريد بفعل شيئاً لم يكن في فعل ويكون الاسم منه في الفاعل والمفعول بمنزلة الاسم من أفعل لو تم، لأن عدته كعدته، وسكونه كسكونه، وتحركه كتحركه، إلا أنهما اختلفا في موضع الزيادة. وذلك قولك: قوتل ومقاتل للفاعل، ومقاتل للمفعول.

واعلم أنه ليس اسم من الأفعال التي لحقتها الزوائد يكون أبداً إلا صفة، إلا ما كان من مفعول فإنه جاء اسماً في مخدع ونحوه.

وليس تلحق الألف ثانية في الأفعال إلا في فاعل. وتلحق العين الزيادة من موضعها فيكون الحرف على فعل، فيجري في جميع الوجوه التي صرف فيها فاعل مجراه، إلا أن الثاني من فاعل ألف والثاني من هذا في موضع العين، وذلك قولك: جرب يجرب. وإذا قلت يفعل قلت يجرب.

وكذلك تفعل ونفعل وأفعل. ويجتن كلهن على مثال يفعل كما يجيء تفعل ونفعل وأفعل في كل فعل على مثال يفعل، يعني في ضمة الياء. فكما استقام ذلك في كل فعل كذلك استقام هذا؛ لأن المعنى الذي في يفعل هو في الثلاثة، والمعنى الذي في يفعل هو الذي في الثلاثة، إلا أن الزوائد تختلف ليعلم ما تعني.

وهذه الثلاثة شبهت بالفعل من بنات الأربعة التي لا زيادة فيها نحو درج لأن علقها كعدتها، ولأنها في السكون والحركة مثلها، فلذلك ضمنت الزوائد في يفعل وأخوانه، وجمت بالاسم على مثال الاسم من درج، لما وافقه

فيما ذكرت لك ألحقته به في الضم.

وتلحق التاء فاعل أولاً فيكون على تفاعل يتفاعل، ويكون يفعل منه على ذلك المثال، إلا أنك تضم الياء. ويكون فعل منه على تفوعل. وذلك قولك: تعافل يتعافل وتغوفل. فأما الاسم فعلى متفاعل للفاعل، وعلى متفاعل للمفعول.

وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلا الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة، وليس اسم منها إلا والميم لا حقيقته أولاً مضمومة، فلما قلت مقاتل ومقاتل فجرى على مثال يقاتل ويقاتل، كذلك جاء على مثال يتعافل ويتعافل، إلا أنك ضمنت الميم وفتحت العين في يتعافل، لأنهم لم يخافوا التباس يتعافل بها. فالأسماء من الأفعال المزيدة على يفعل ويفعل.

وتلحق التاء أولاً فعل فيجري في جميع ما صرفت فيه تفاعل مجراه، إلا أن ثالث ذلك ألف وثالث هذا من وضع العين، فاتفقا في لحاق التاء كما اتفقا قبل أن تلحق.

وليس تلحق أولاً والثالثة زائدة إلا في تفاعل وتفعل نحو: تكلم. ولم تضم زوائد تفعل وأخواتها في هذا لأنها تجيء على مثال تدحرج في العدة والحركة والسكون، وخرجت من مثال دحرج، وخرجت مجرى انفعلت؛ لأن معناها ذلك المعنى، ودخلت التاء فيها كما دخلت النون في انفعلت.

باب ما تسكن أوائله من الأفعال المزيدة

أما النون فتلحق أولاً ساكنة فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، فيكون الحرف على انفعلي ينفعلي، ويكون يفعل منه على ينفعلي، وفعل على أنفعلي، ويكون الفاعل منه على منفعلي ومفعوله على منفعلي، إلا أن الميم مضمومة. وقد أجملت هذا في قولي في الأسماء من الأفعال المزيدة تجيء على مثال يفعل فيها ويفعل.

ولا تلحق النون أولاً إلا في انفعلي وتلحق التاء ثانية ويسكن أول الحرف فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، وتكون على افتعل يفعل في جميع ما صرفت فيه انفعلي. ولا تلحق التاء ثانية والذي قبلها من نفس الحرف إلا في افتعل. وتلحق السين أولاً والتاء بعدها ثم تسكن السين فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، ويكون الحرف على استفعلي يستفعلي، ويكون يفعل منه على يستفعلي.

وجميع هذه الأفعال المزيدة ليس بين يفعل منها ويفعل بعد ضمة أوها وفتحته إلا كسرة الحرف الذي قبل آخر حرف وفتحته، إلا ما كان على يتفاعل ويتفاعل وما جاء من هذا المثال نحو يتدحرج وما ألحق به نحو يتحوّل فإنه لما كان مفتوحاً في يفعل ترك في يفعل، كما تفعل ذلك في غير المزيد، نحو قولك: يسمع ويسمع. وذلك قولك:

استخرج ويستخرج ويستخرج.

وبكون فعل منه على استفعلي.

وفعل من جميع هذه الأفعال التي لحقتها ألف الوصل على مثال فعل في الحركة والسكون إلا أن الثالث مضموم.

ولا تلحق السين أولاً في استفعلي، ولا التاء ثانية وقبلها زائدة إلا في هذا.

وتلحق الألف ثالثة وتلحق اللام الزيادة من موضعها ويسكن أول الحرف فيلزمها ألف الوصل في الابتداء ويكون الحرف على افعالت، ويجري على مثال استفعلت في جميع ما صرفت فيه استفعلت، إلا أن الإدغام يدركه فيسكن أول اللامين. فأما تمامه فعلى استفعلي، وإذا أردت فعل منه قلبت الألف وواو للضمة التي قبلها، كما فعل ذلك في فوعل. وذلك قولك: اشهابت واشهوب في هذا المكان، فهو على مثال استفعلي إلا أنه قد يغيره الإسكان عن مثال

استخرج كما يتغير استفعال من المضاعف نحو استعد إذا أدركه السكون عن استخراج، ومثلهما في الأصل سواء.  
ولا تضاعف اللام والألف الثالثة إلا في افعاللت.  
وتلحق الزيادة من موضع اللام ويسكن أول الحرف فيلزمه ألف وصل في الابتداء، ويكون الحرف افعللت، فيجري مجرى افتعلت في جميع ما صرفت فيه افتعل، إلا أن الإدغام يدركه كما يدرك اشهايت؛ وإلا فإن مثلهما في الأصل سواء.

ولا تضاعف اللام وقبلها حرف متحرك إلا في هذا الموضع، وذلك: احررت.  
وتلحق الزيادة من موضع العين فيلزم التضعيف كما يلزم في اللام. وقد أعلمتك أن الزيادة من غير موضع حروف الزوائد لا تكون إلا معها، أي مع ما ضوعف. فهذا وجه موضع الزيادة من موضعها ليفصل بينها وبين حروف الزوائد.

يفصل بين العينين يواو ويسكن أول حرف فيلزمه ألف الوصل ويكون الحرف على افعولت، ويجري على مثال استفعال في جميع ما صرفت فيه استفعال، ولا يفصل بين العينين إلا في هذا الموضع، ولا يكون الفصل إلا يواو، وذلك، قولك: اغدودن ومغلودن واحلولى يحلولى.

وتلحق الواو الثالثة مضاعفة ويسكن أول حرف فتلحقه ألف الوصل في الابتداء، فيكون الحرف على افعولت، نحو: اعلوط واعلوطت، ويجري على مثال استفعال في جميع ما صرفت فيه.

وأما هرقت وهرحت فأبدلوا مكان الهمزة الهاء، كما تحذف استقلاً لها، فلما جاء حرف أحف من الهمزة لم يحذف في شيء ولزم لزوم الألف في ضارب، وأجري مجرى ما ينبغي لألف أفعال أن تكون عليه في الأصل. وأما الذين قالوا: أهرقت فإنما جعلوها عوضاً من حذفهم العين وإسكانهم إياها كما جعلوا ياء أيتي وألف يمان عوضاً. وجعلوا الهاء عوض لأن الهاء تزداد.

ونظير هذا قولهم: أسطاع يستطيع، جعلوا عوض السين، لأنه فعل، فلما كانت السين تزداد في الفعل زيدت في عوض لأنها من حروف الزوائد التي تزداد في الفعل، وجعلوا الهاء بمنزلتها لأنها تلحق الفعل في قولهم: ارمه وعه، ونحوهما.

باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة

وألحق بنات الأربعة حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه

وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف

وذلك نحو: فعللت، ألحقوا الزيادة من موضع اللام وأجروها مجرى دحرجت. والدليل على ذلك أن المصدر كالمصدر من بنات الأربعة نحو: جلبت جلبية، وشملت شمللة.  
ومثل ذلك: فوعلت، نحو: حوقلت حوقلة، وصومعت صومعة.  
ومثل ذلك: فيعلت، نحو: بيطرت بيطرة، وهيمنت هيمنة.  
ومثل ذلك: فعولت نحو: جهورت، وهرولت هرولة.  
ومثل ذلك فعليته، نحو: سلقيته سلقاة، وجعيته جعباء، وقلسيته قلساة.  
ومثل ذلك: فعنلت، وهو في الكلام قليل، نحو قلنست قلنسة. فهذه الأشياء بمنزلة دحرجت.

وقد تلحقها التاء في أوائلها كما لحقت في تدحرج، وذلك قولك: قلبيته فتقلسى، وجعبيته فتجعبي، وشيطنته فتشيطن تشيطناً، وترهوك ترهوكاً، كما قلت تدحرج تدحرجاً.  
وقد جاء تمفعّل وهو قليل، قالوا: تمسكن، وتمدرع.

وقد تلحق النون الثالثة من هذا ما كانت زيادته من موضع اللام وما كانت زيادة ياء آخره، ويسكن أول حرف فتلزمه ألف الوصل في الابتداء، ويكون الحرف على افعنلت وافعنليت، ويجري على مثال استفعلت في جميع ما صرفت فيه استفعل. فافعنلل نحو اقعنسس وافعنجج. وافعنليت نحو اسلنقيت واحرنبي. فكما لحقتنا بنات الأربعة وليس فيهما إلا زيادة واحدة كذلك زيد فيهما ما يزداد في بنات الأربعة، وذلك نحو: احرنجم واحرنظم.

ولم ترد هذه النون في هذه الأشياء إلا فيما كانت الزيادة فيه من موضع اللام، أو كانت الياء آخره زائدة؛ لأن النون ههنا تقع بين حرفين من نفس الحرف، كما تقع في احرنجم ونحوه، وإذا ألحقوها في البقية تالت زائدتان فخالفت احرنجم، ففرق بينهما لذلك.

فهذا جميع ما ألحق من بنات الثلاثة بنات الأربعة، مزيدة أو غير مزيدة فقد بين أمثلة الأفعال كلها من بات الثلاثة مزيدة أو غير مزيدة. فما جاوز هذه الأمثلة فليس من كلام العرب. ولينت مصادرهن ومثلت، وبين ما يكون فيها وفي الأسماء والصفات، وما لا يكون إلا في كل واحد منهما دون صاحبه.

واعلم أن للهمزة والياء والتاء والنون خاصة في الأفعال ليست الزوائد، وهن يلحقن أوائل في كل فعل مزيد وغير مزيد، إذا أن الفعل لم تضمه. وذلك قولك أفعّل ويفعل ونفعل وتفعل. وقد بين شركة الزوائد وغير شركتها في الأسماء والأفعال من بنات الثلاثة فيما مضى، وسأكتب لك شيئاً حتى يتبين لك ما أعني، إن شاء الله.

تقول: ففعلول نحو يملول، فالياء تشرك الواو في هذا الموضع والألف في حلتيت وشمال. ولا تلحق التاء رابعة ههنا ولا الميم. وتقول أفعّل نحو أفعّل. فالياء تلحق رابعةً والواو لا تلحق رابعةً أولاً أبداً. فهذا الذي عنيت في الشركة. فنظن له فإنه يتبين في الفصول فيما أشرك بينه. فاعرفه في هذا الموضع بعدد الحروف، وما لم يشرك بينه فاعرفه بخروجه من ذلك الموضع. وإذا تعمدت ذلك في الفصول تبين لك إن شاء الله.

باب تمثيل ما بنت العرب

من بنات الأربعة في الأسماء والصفات غير مزيدة

وما لحقها من بنات الثلاثة كما لحقها في الفعل

فالْحرف من بنات الأربعة يكون على مثال فعلل، فيكون في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو: جعفر، وعنبر، وجندل، والصفة: سلهب، وخلجم وشجعم.  
وما ألحقوا به من بنات الثلاثة، حوقل، وزينب، وجلول، ومهدد، وعلقى، ورعشن، وسنبتة، وعنسل، وهذا النحو؛ لأنك لو صيرتفن فعلاً كن بمنزلة الأربعة. فهذا دليل. ألا ترى أنك حيث قلت حوقلت وبيطرت وسلقيت، أجريتهن مجرى الأربعة.

ويكون على فعلل فيهما. فالأسماء نحو: الترنم، والبرثن، والخرج. والصفة نحو: الجر شع، والصننع، والكندر. وما لحقته من بنات الثلاثة نحو: دخلل وقعدد، لأنك لو جعلته فعلاً على ما فيه من الزيادة كان بمنزلة بنات الأربعة. ويكون على مثال فعلل فيهما. فالأسماء: نحو الزبرج، والزبر، والحفرد. والصفة: عنفص، والدقم، وخرمل،

وزهلّق.

ويكون على فعلٍ فيهما، فالأسماء نحو: قلعم، ودرهم. والصفة: هجرع، وهبلع.  
وما لحقته من بنات الثلاثة نحو العشير. والعلة فيه كالعلة فيما قبله.

ويكون على مثال فعلٍ. فالأسماء نحو: الفطحل، والصقعل، والمدملة، والصفة: الهزبر، والسبطر، والقمطر.

وما لحقته من بنات الثلاثة و: الخدب: فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فعلٍ ولا فعلٍ ولا شيء من هذا النحو لم نذكره، ولا فعلٍ، إلا أن يكون محذوفاً من مثال فعالٍ، لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات؛ وذلك: علبط، إنما حذفت الألف من علابط. والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال فعالٍ جائز فيه؛ تقول: عجالتٌ وعجلطٌ، وعكالتٌ، ودوادمٌ ودودمٌ.

وقالوا: عرتن، وإنما حذفوا نون عرتن، كما حذفوا ألف علابط. وكلتاها يتكلم بها.

وقالوا: العرقصان، وإنما حذفوا من عرتقصان، وكلتاها يتكلم بها.

وقالوا: جندل، فحذفوا ألف الجنادل، كما حذفوا ألف علابط.

باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة

## غير الفعل

اعلم أنه لا يلحقها شيء من الزوائد أولاً إلا أسماء من أفعالهن، فإنها بمنزلة أفعلت تلحقها الميم أولاً.

وكل شيء من بنات الأربعة لحقته زيادة فكان على مثال الخمسة فهو ملحق بالخمسة نحو: سفرجل، كما تلحق ببنات الأربعة بنات الثلاثة نحو حوقل. فكذلك كل شيء من بنات الأربعة جاء على مثال سفرجل كما جعلت كل شيء من بنات الثلاثة على مثال جعفرٍ ملحقاً بالأربعة، إلا ما جاء مما إن جعلته فعلاً خالف مصدره بنات الأربعة. ففاعلٌ نحو طابق، وفعلٌ نحو سلم.

فأما بنات الأربعة فكل شيء جاء منها على مثال سفرجل فهو ملحق ببنات الخمسة؛ لأنك لو أكرهتها حتى تكون فعلاً لا تفق وإن كان لا يكون الفعل من بنات الخمسة، ولكنه تمثيل، كما مثلت في باب التحقير، إلا أن تلحقها ألف عاذرٍ وألف سرداح، وإنما هذه كالياء بعد الكسرة، والواو بعد الضمة. وهما بمنزلة الألف، فكما لا تلحق بهن بنات الثلاثة بنات الأربعة كذلك لا تلحق بهن بنات الأربعة ببنات الخمسة.

فالياء التي كالألف ياء قنديل، والواو واو وزنور، كياء يبيع وواو يقول، لأتهما ساكنان وحركة ما قبلهما منهما. وهما في الثلاثة في سعيدٍ وعجوز.

فالواو تلحق ثالثة فيكون الاسم على مثال فعوللٍ في الاسم والصفة فالأسماء نحو: حبوكري، وفدوك، وصبوبر. والصفة نحو: السرومط، والعشوزن، والعرومط.

ونظيرها من بنات الثلاثة حيونن، كأنهم زادوا الواو على حينن، كما زادوها على جبكر.

ولا نعلم في بنات الأربعة على مثلاً فعوللٍ ولا فعوللٍ، ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره.

ويكون على مثال فعوللان، وهو قليل قالوا: عبوثران، وهو اسم.

ويكون على مثال: فعوللي. قالوا: حبوكري، وهو اسم.

وتلحق رابعةً فيكون الحرف على مثال فعولول، وهو قليل في الكلام قالوا: كنهوورٌ وهو صفة، وبلهوورٌ وهو صفة.

ويكون على مثال فعلول في الأسماء، وهو قليل؛ قالوا: قندويل، وهندويل. ولم يجيء صفة، ولا نعلم لهما نظيراً من بنات الثلاثة.

ويكون على مثال فعلول في الاسم والصفة؛ فالاسم: عنقود، وعصفور، وزنور. والصفة: شحوط، وسرحوب، وقروضوب؛ ونظيرها من بنات الثلاثة: بملول. وهذا غير ملحق بباب سفرجل، لأنه ليس على مثال شيء من بنات الخمسة.

ويكون على مثال فعلول فيهما؛ فالاسم: قروبس، وزرجون، وقلمون. والصفة نحو: قرقوس، وحلكوك، ألحق به من الثلاثة.

ويكون على مثال فعلول في الاسم والصفة؛ فالاسم نحو: فردوس، وبرذون، وحرذون. والصفة نحو: علطوسين وقلطوسين؛ وما ألحق به من الثلاثة نحو عذبوط.

وكل شيء من بنات الأربعة على مثال فعلول فهو ملحق بجر دخل من بنات الخمسة. وتلحق خامسة فيكون الحرف على مثال فعلوة في الأسماء، وذلك نحو: قمحدوة، وهو قليل في الكلام؛ ونظيره من بنات الثلاثة قلنسوة، والهاء لازمة لهذه الواو كما تلزم واو ترقوة.

ويكون على مثال فعلول فيهما: فالأسماء نحو: خيتعمور، والحيسفوج والصفة: عيسجور، وعيضموز، وعيطموس. ويكون على مثال فعلول في الاسم نحو: عنكبوت وتخريوت، لحقت الواو التاء كما لحقت في بنات الثلاثة في ملكوت.

ويكون على مثال فعلول، وهو قليل، قالوا: منجنون، وهو اسم. وحنديق، وهو صفة. ولا نعلم في بنات الأربعة فعليلاً ولا شيئاً من هذا النحو لم تذكره، ولكن فعلول وهو اسم، قالوا: منجنون، وهو اسم.

وأما الياء فتلحق ثالثة فيكون الحرف على مثال فعليلاً في الصفة نحو: سميدع، والحفيل، والعميثل. ولا نعلمه جاء إلا صفة. وما ألحق به من بنات الثلاثة: الحفيدد، كأنهم أدخلوا الياء على خفد، كما أدخلوا الياء على عمثل، وهذا على مثال سفرجل.

وقد فرغت من تفسير ما يلحق ببنات الخمسة مما لا يلحق.

ويكون على مثال فعليلاً، قالوا: عربقسان، وعبيران. ولا نعلمه صفة، ولا نعلم في بنات الأربعة شيئاً على فعليلاً، ولا شيئاً من هذا النحو لم تذكره.

وقد تلحق رابعة فيكون الحرف على فعليلاً في الاسم والصفة. فالاسم نحو: قنديل، وبرطيل، وكندير. والصفة نحو شنظير، وحريش، وهميم. وما لحقته من بنات الثلاثة نحو: زحيل، وصهميم، وخذيد وهو صفة.

ويكون على مثال فعليلاً، وهو قليل في الكلام. قالوا: غرنيق، وهو صفة. ولم يلحقه شيء من الثلاثة.

ولا نعلم في الكلام فعليلاً ولا شيئاً من هذا النحو لم تذكره وقد بين لحاقها ثانية فيما مضى بتمثيل بنائه، ولا نعلم شيئاً من هذه الزوائد لحقت بنات الأربعة أول سوى الميم التي في الأسماء من أفعالهن.

وتلحق خامسة فيكون الحرف على مثال فعلية، وذلك نحو: سلحفية، وسحفية. وما لحقها من بنات الثلاثة: البلهنية وقلنسوية. ولا نعلمه جاء وصفاً. والهاء لازمة كما لزم واو قمحدوة.

ويكون على مثال فطيل في الاسم والصفة. فالاسم نحو: منجنيق. والصفة نحو: عنتريس. وقد بينا لحاقها خامسة فيما مضى.



## كتاب : الكتاب

المؤلف : سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

ويكون على مثال فعالين وهو قليل، قالوا: كناية، وهو اسم ولا نعلم في الكلام فعليل ولا فعالين ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره.

ويكون على مثال فعليل مضعفاً، قالوا: عرطليل، وهو صفة، وعفشليل وهو صفة. ومثله: جلفريز، وغلفقيز، وقفشليل، وقمطريز، ولا نعلمه جاء اسماً.

وأما الألف فتلحق ثالثة فيكون الحرف على مثال فعال في الاسم والصفة. فالاسم: برائل، والحجاذب، وعتائد. والصفة: القرافص، والعذافر. وما لحقه من الثلاثة نحو دواسر. وقد بين لحاقها ثالثة نحو كناية.

ويكون على مثال فعالين، وهو قليل: قالوا: جنخادي، وهو اسم. وقد مد بعضهم وهو قليل فقالوا: جنخادباء.

ويكون على مثال فعالين وفعالين فيهما؛ نحو: قراشب، وحبارج، وقناديد، وقناديل، وغرائق.

وتلحق رابعة لغير التانيث فيكون الحرف على مثال فعال في الاسم والصفة. فالاسم نحو: حملاق؛ وقنطار،

وشنعاف. والصفة نحو: سرداح، وشنعاف، وهلباج. ولا نعلم في الكلام على مثال فعالين إلا المضعف من بنات

الأربعة الذي يكون الحرفان الآخران منه بمنزلة الأولين، وليس في حروفه زوائد، كما أنه ليس في مضعف بنات

الثلاثة نحو: رددت، زيادةً. ويكون في الاسم والصفة؛ فالاسم نحو الزلزال، والجنجاث، والجرجار، والرمرام،

والدهداه. والصفة نح: الخنحاث، والحقحاق، والصلصال، والقسقاس.

ولم يلحق به من بنات الثلاثة شيءٌ ولكن ألحق بقنطار، نحو: جلاب، وجريال وجلواخ. ولا نعلم المضعف جاء

مكسور الأول إلا في المصدر نحو: الزلزال، والقلقل.

ويكون على فعالين وهو قليل، قالوا: برناساء، وهو اسم.

ويكون على مثال فعالين نحو: قرطاس، وقرناس. ولا نعلمه جاء صفة. وما ألحق به من بنات الثلاثة الحيطي ونحوه.

ويكون على مثال فعالين، وهو قليل في الكلام نحو: الجحنيار وهو صفة، والجعنيار وهو صفة. وما لحقه من بنات

الثلاثة الفرنداد.

ويكون على مثال فعالين في الاسم والصفة. فالاسم الجنيار والسنمار. والصفة: الطرماح والشقراق، والشنغار. وما

زيد فيه الألف من بنات الثلاثة فألحق بهذا البناء نحو: جلاب، لأن التضعيف قبل الألف وآخر الحروف، كما أن

التضعيف في طرماح كذلك، فألحقوا هذا بطرماح إذ كان أصله الثلاثة وكان مضعفاً، كما ألحقوا الفرنداد. لأنك

لو لم تلحق الألف كان مثاهما واحداً، وكان أصلهما من الثلاثة، كأنك قلت: جليب وفرندد. ويكون على مثال

فعالين في الأسماء نحو: برنساء، وعقرباء، وحرملاء. ولا نعلمه جاء وصفاً.

ويكون على مثال فعالين، وهو قليل، قالوا: القرفصاء، وهو اسم.

ويكون على مثال فعالين وهو قليل، قالوا: طرمساء وجلحطاء وهما صفتان.

وما لحقه من الثلاثة: جريباء. ولا نعلم مثال فعالين ولا فعالين ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره،

ولكنه قد جاء على مثال فعالين، هندباء، وهو اسم.

ويكون على مثال فعالين في الاسم والصفة، نحو: عقربان، وقردمان، وعرقصان. والصفة نحو: العردمان،

والدحسمان، ورقرقان.

ويكون على مثال فعللانٍ، وهو قليل في الكلام، قالوا: الحنذمان وهو اسم، وحدرجانٌ، وهو صفة.  
ويكون على مثال فعللانٍ وهو قليل، قالوا: شعشعانٌ وهو صفة. والاسم: زعفرانٌ.  
وتلحق خامسة للتأنيث فيكون الحرف على مثال فعللى في الأسماء، وذلك نحو: جحججى، وقرقرى، والقهقههري،  
وفرتنى. ولا نعلمه جاء صفة. وما لحقه من بنات الثلاثة: الخيزلى ونحوه.

ويكون على مثال فعللى وهو قليل. قالوا: الهنديب، وهو اسم.

ويكون على مثال فعللى وهو قليل. قالوا: الهربذى، وهو اسم.

ويكون على مثال فعلى وهو قليل. قالوا: السببرى وهو اسم، والضبغطى، وهو اسم.

ويكون على فعلى وهو قليل، قالوا: الصنفى، وهو اسم.

ويكون على مثال فعلى وهو قليل، قالوا: الصفقى وهو اسم، والدفقى وهو صفة.

وقد بينا ما لحقته الألف سادسة للتأنيث نحو: برنساء فيما مضى بتمثيل بنائه، وسابعة نحو برناساء. ولا نعلم في  
الكلام فعللاء ولا فعللاء والألف للتأنيث أو لغير التأنيث، أو شيئاً من هذا النحو لم نذكره فيما لحقته الألف خامسة.  
وأما النون فتلحق ثانية فيكون الحرف على مثال فعلل في الاسم والصفة وهو قليل. فاصفة: كنتألٌ، وقنفخرٌ.  
والاسم: خنتعبةٌ.

ويكون على مثال فعللٍ وهو قليل، قالوا: كنهبلٌ، وهو اسم.

وتلحق ثالثة فيكون الحرف على مثال فعللٍ في الصفة نحو: حزنبلٍ، وعبنقسٍ، وفلنقسٍ. وقد جاء في جحافلٍ اسماً،  
ولا نعلمه جاء إلا وصفاً.

ويكون على مثال فعللٍ في الاسم وهو قليل، قالوا: عرننٌ، وقرنفلٌ. وقد بينا ما لحقته ثالثة فيما مضى بتمثيل بنائه.  
ولا نعلم في الكلام فعللٍ ولا فعللٍ ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره.

وما لحق من بنات الثلاثة بحزنبلٍ فنحو: عفنججٍ، وضمنددٍ. وحزنبلٌ هو الذي لحق من الأربعة بنات الخمسة. وما  
لحق بنات الخمسة مما فيه النون ثانية: قفخرٌ، ألحق بمجردحل.

بابٌ لحاق التضعيف فيه لازم

كما ذركت لك في بنات الثلاثة فإذا ألحقت من موضع الحرف الثاني كان على مثال فعللٍ في الصفة؛ وذلك العلكد،  
والهلقس، والشنغم. ولا نعلمه جاء إلا صفة.

ويكون على مثال فعللٍ في الاسم والصفة وهو قليل. قالوا: الهمقع وهو اسم، والزملق وهو صفة، ودملصٌ وهو  
صفة.

ويكون على مثال فعللٍ في الصفة نحو: الشمخِر، والضمخِر، والدنجس. ولا نعلمه جاء اسماً. ولا نعلم في الكلام على  
مثال فعللٍ ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره.

ويكون على مثال فعللٍ وهو قليل. قالوا: الهمرش.

وتلحق من موضع الثالث فيكون الحرف على مثال فعللٍ في الاسم والصفة. فالاسم: الشفلح، والهمرجة،  
والعظمش. والصفة: العدبس، والعملس، والعجنس.

ويكون على مثال فعللٍ وهو قليل. قالوا: الصفرق والزمرد وهما اسمان.

وقد بينا ما لحقه التضعيف من موضع الثالث فيما مضى بتمثيل بنائه نحو طرماح. وما لحقه من الثلاثة من نحو  
عدبسٍ: زونكٌ، وعطودٌ. ولا نعلم في الكلام على مثال فعللٍ ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره.

ويلحق من موضع الرابع فيكون الحرف على مثال فعلل وذلك: سهلل، وقفعدد. ولا نعلمه إلا وصفاً. ويكون على مثال فعلل في الاسم والصفة فالاسم نحو: عريد. والصفة نحو: قرشب، والمهرشف، والقهب. ويكون على مثال فعلل في الصفة نحو، قسعب وقسحب، وطربب. ولا نعلمه جاء اسماً. ولا يلحق به من بنات الثلاثة شيء؛ ولكنهم قد ألحقوا بهرشف نحو علود. ولا نعلم في الكلام على مثال فعلل ولا فعلل ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره.  
باب تمثيل الفعل من بنات الأربعة

مزيداً أو غير مزيد

فإذا كان غير مزيد فإنه لا يكون إلا على مثال فعلل؛ ويكون يفعل منه على مثال يفعل، ويفعل على مثال يفعل؛ والاسم منه على مثال يفعلل ويفعلل إلا أن موضع الياء ميم. وذلك نحو: دحرج يدحرج ومدحرج ومدحرج. وتدخل التاء على دحرج وما كان مثله من بنات الأربعة فيجري مجرى تفاعل وتفاعل، فألحق هذا بنات الثلاثة كما لحق فعل بنات الأربعة. وذلك نحو: تدحرج لأنه في معنى الانفعال فأجري مجراه، ففتحت زوائده الهمزة والياء والتاء والنون.

وتلحق النون ثالثة ويسكن أول الحرف فيلزمه ألف الوصل في الابتداء، ويجري مجرى استفعال، وعلى مثاله في جميع ما صرف فيه، وذلك نحو: احرنجم. فهذه النون بمنزلة النون في انطلق. واحرنجم في الأربعة نظير انطلق في الثلاثة فيجري مجراه، كما جرى تدحرج مجرى تفاعل.

وتلحق آخره الزيادة من موضع غير حروف الزوائد، فيلزم التضعيف، ويسكن أول حرف منه فيلزم ألف الوصل في الابتداء، ويكون على استفعال في جميع ما صرف فيه، وذلك نحو: اقشعرت، واطمأنت. فأجروه واحرنجم على هذا، كما أجروا فعل وفاعل وأفعل على دحرج.

ونظيره من الثلاثة: احمرت، فجري عليه كما جرى فاعل وفعل على دحرج. واحمرت بمنزلة الانفعال. ألا ترى أنه لا يعمل في مفعول.

فهذا جميع أفعال بنات الأربعة مزيدة وغير مزيدة. وقد بينا المصدر مع مصادر بنات الثلاثة. ولا نعلم أنه جاء شيء من الأسماء والوصف مزيداً وغير مزيد إلا وقد ذكرناه، وبين شركة الزوائد وغير الشركة في الفصل، كما بين في بنات الثلاثة.

باب تمثيل ما بنت العرب

من الأسماء والصفات من بنات الخمسة

وليس لبنات الخمسة فعل، كما أنها لا تكسر للجمع، لأنها بلغت أكثر الغاية مما ليس فيه زيادة، فاستثقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها، لأنها إذا كانت فعلاً فلا بد من لزوم الزيادات، فاستثقلوا ذلك أن يكون لازماً لهم، إذ كان عدده أكثر عدد ما لا زيادة فيه، ودعاهم ذلك إلى أن لم يكثر في كلامهم مزيداً ولا غير مزيد، كثرة ما قبله، لأنه أقصى العدد.

وقد ألحق به من الثلاثة كما ألحقوا بالأربعة وهو قليل؛ لأن الخمسة أقل من الأربعة. والحرف من بنات الخمسة غير ميد يكون على مثال فعلل في الاسم والصفة. فالاسم: سفرجل، وفرزدق، وزبرجد. وبنات الخمسة قليلة. والصفة نحو: شردل، وهمرجل، وجنعدل. وما لحق بهذا من بنات الثلاثة: عشوئل. ولم يكن

ملحقاً ببنات الأربعة لأنك لو حذف الواو خالف الفعل فعل بنات الأربعة. وكذلك جبربرٌ وصمحمحٌ؛ لأنك لو حذفت الزيادة الأخيرة، وهي الراء لم يكن فعل ما بقي على مثال فعل الأربعة، لأنه ليس في الكلام مثل جبرب، ولو حذف الباء لصار إلى جبر، فلم يصر على مثال الأربعة وإنما ألحقوا هذا ببنات الخمسة كما ألحقوا جدولاً ونحوه ببنات الأربعة. وقد بينت ما ألحق ببنات الأربعة، من بنات الثلاثة.

ثم ألحق ببنات الخمسة كما ألحق ببنات الأربعة، وذلك نحو: جحفنل، ألحق ببنات الخمسة، ثم ألحق به عفننججٌ كما ألحق جحفنل. فكل شيء من بنات الأربعة كان على مثال الخمسة فهو ملحق به.

وما كان من بنات الثلاثة إذا لم يكن فيه إلا زيادة واحدة يكون على مثال الأربعة؛ فإنه إذا كان زيادة أخرى على مثال جحفنل ملحق بالخمسة كما ألحق بالخمسة الذي هو ملحق به؛ وذلك إذا طرحت إحدى الزيادتين اللتين بلغ بهما مثال جحفنل، فكان ما يبقى يكون بمنزلة بنات الأربعة في الاسم والفعل. وعققل بمنزلة عثوثل، النون فيه بمنزلة الواو في عثوثل. وصمحمحٌ ملحق بالخمسة مع الثلاثة؛ وألنددٌ.

ويكون على مثال فعلل في الصفة، قالوا: قهلبسٌ، وجحمرشٌ، وصهصلقٌ. ولا نعلمه جاء اسماً. وما لحقه من الأربعة: همرشٌ.

ويكون على فعلل في الاسم والصفة، وذلك نحو، قد عملٌ وخبعن. والاسم نحو: قد عملة. ويكون على فعلل. فالاسم نحو: قرطعبٌ وحنبت. والصفة نحو: جردحل، وحنزقر، وما لحقه من الثلاثة: إزمولٌ، لأن الواو قبلها فتحة وليست بمد وإنما هي هنا بمنزلة النون في ألندد. وكذلك إرزب، الرائد الباء كنون ألندد. وما لحق به من بنات الأربعة: فردوسٌ وقرشبٌ، كما لحق قفعددٌ بسفرجل. وكذلك ما لحقته زيادةٌ وكان على مثال الخمسة، ولم تكن الزيادة حرف مد كألف بجاد. كما فعلت ذلك بعققل وعثوثل.

باب ما لحقته الزيادة من بنات الخمسة

فالياء تلحق خامسةً فيكون الحرف على مثال فعلل في الصفة والاسم. فالاسم: سلسيلٌ، وخنديسٌ، وعندليبٌ. والصفة: درديسٌ، وعلطيسٌ، وحنبريت، وعرطيسٌ.

ويكون على مثال فعلل في الاسم والصفة. فالاسم نحو: خزعييل. والصفة نحو: قذعميل، وخبعيل وبلعيس، ودرحميل.

وتلحق الواو خامسةً فيكون الحرف على مثال فعلل نحو: عضرفوطٌ وهو اسم، وقرطوسٌ وهو اسم، ويستعور وهو اسم.

وتلحق الألف سادسةً لغير التانيث فيكون الحرف على مثال فعلل وهو قليل. قالوا: قبعثرى وهو صفة، وضبغطرى وهو صفة.

ويكون على مثال فعلل وهو قليل، وهو صفة، قالوا: قرطوس. ولا نعلم في الكلام على مثال فعلل ولا فعلل ولا فعلل، ولا فعليل ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره. ولم نعلم أنه جاء في الاسم والصفة شيء لم نذكره من الخمسة.

باب ما أعرب من الأعجمية

اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه. فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم فدرهمٌ، ألحقوه ببناء هجرع. وبهرجٌ ألحقوه بسلهب. ودينارٌ ألحقوه بديماس. وديباجٌ ألحقوه كذلك. وقالوا: إسحاقٌ فألحقوه بإعصار، ويعقوبٌ فألحقوه بربوع، وجوربٌ فألحقوه بفوعل.

وقالوا: آجورٌ فألحقوه بعاقول. وقالوا: شبارق فألحقوه بعذافر. ورستاقٌ فألحقوه بقرطاس. لما أرادوا أن يعربوه ألحقوه ببناء كلامهم كما يلحقون الحروف بالحروف العربية.

وربما غيروا حاله عن حاله في الأعجمية مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربياً غيره، وغيروا الحركة وأبدلوا مكان الزيادة، ولا يبلغون به بناء كلامهم، لأنه أعجمي الأصل، فلا تبلغ قوته عندهم إلى أن يبلغ بناءهم. وإنما دعاهم إلى ذلك أن الأعجمية يغيرها دخولها العربية بإبدالها حروفها، فحملهم هذا التغيير على أن أبدلوا. وغيروا الحركة كما يغيرون في الإضافة إذا قالوا هنيُّ نحو زباني وثقفي. وربما حذفوا كما يحذفون في الإضافة، ويزيدون كما يزيدون فيما يبلغون به البناء وما لا يبلغون به بناءهم، وذلك نحو: آجرٌ، وإبريسم، وإسماعيل، وسراويل، وفيروز، والقهرمان.

قد فعلوا ذاً بما ألحق ببنائهم وما لم يلحق من التغيير والإبدال، والزيادة والحذف، لما يلزمه من التغيير. وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن، نحو: خراسان، وخرم، والكركم.

وربما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم ولم يغيروه عن بنائه في الفارسية نحو: فرند، وبقم، وآجر، وجربز. باب اطراد الإبدال في الفارسية

يبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم: الجيم، لقربها منها. ولم يكن من إبدالها بدًّا؛ لأنها ليست من حروفهم. وذلك نحو: الجربز، والآجر، والجورب.

وربما أبدلوا القاف لأنها قريبة أيضاً، قال بعضهم: قربز، وقالوا: كربق، وقربق.

ويبدلون مكان آخر الحرف الذي لا يثبت في كلامهم، إذا وصلوا، الجيم وذلك نحو: كوسه، وموزه؛ لأن هذه الحروف تبدل وتحذف في كلام الفرس، همزة مرةً وياء مرةً أخرى. فلما كان هذا الآخر لا يشبهه أو آخر كلامهم صار بمنزلة حرف ليس من حروفهم. وأبدلوا الجيم، لأن الجيم قريبة من الياء، وهي من حروف البديل. والهاء قد تشبه الياء، ولأن الياء أيضاً قد تقع آخرةً. فلما كان كذلك أبدلوها منها كما أبدلوها من الكاف. وجعلوا الجيم أولى لأنها قد أبدلت من الحرف الأعجمي الذي بين الكاف والجيم، فكانوا عليها أمضى.

وربما أدخلت القاف عليها كما أدخلت عليها في الأول، فأشرك بينهما، وقال بعضهم: كوسق، وقالوا: كربق، وقالوا: قربق.

وقال الراجز:

يا ابن رقيع هل لها من مغبق ... ما شربت بعد طوى القرقيق

من قطرة غير النجاء الأدفق

وقالوا: كيلقة.

ويبدلون من الحرف الذي بين الباء والفاء: الفاء نحو: الفرند، والفتدق. وربما أبدلوا الباء لأنهما قريتان جميعاً، قال بعضهم: البرند.

فالبلد مطردٌ في كل حرف ليس من حروفهم، يبدل منه ما قرب منه من حروف الأعجمية.

ومثل ذلك تغييرهم الحركة التي في زور، وأشوب: فيقولون: زورٌ وأشوبٌ، وهو التخليط؛ لأن هذا ليس من كلامهم.

وأما ما لا يطرده فيه البدل فالحرف الذي هو من حروف العرب، نحو: سين سراويل، وعين إسماعيل، أبدلوا للتغيير الذي قد لزم، فغيروه لما ذكرت من التشبيه بالإضافة، فأبدلوا من الشين نحوها في الهمس، والانسلاخ من بين الشايا، وأبدلوا من الهمزة العين، لأنها أشبه الحروف بالهمزة. وقالوا: قفشليل فأتبعوا الآخر الأول لقربه في العدد لا في المخرج. فهذه حال الأعجمية فعلى هذا فوجهها. إن شاء الله. باب علل ما تجعله زائداً

من حروف الزوائد وما تجعله عن نفس الحرف فمن حروف الزوائد ما تجعله إذا لحق رابعاً فصاعداً زائداً إبداءً وإن لم يشق منه ما تذهب فيه الزيادة، لا تجعله من نفس الحرف إلا بثبت، ومنها ما تجعله من نفس الحرف ولا تجعله زيادةً إلا بثبت. فالهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعداً فهي مزيدة أبداً عندهم. ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بأفكل وأيدع لم تصرفه. وأنت لا تشتق منهما ما تذهب فيه الألف. وإنما صارت هذه الألف عندهم بهذه المنزلة وإن لم يجدوا ما تذهب فيه مشتقاً، لكثرة تبيينها زائدة في الأسماء والأفعال، والصفة التي يشتقون منها ما تذهب فيه الألف؛ فلما كثر ذلك في كلامهم أجروه على هذا.

ومما يقوى على أنها زائدة أنها لم تجيء أولاً في فعل فيكون عندهم بمنزلة دحرج. فترك صرف العرب لها وكثرتها أولاً زائدة، والحال التي وصفت في الفعل يقوى أنها زائدة. فإن لم تقل ذلك دخل عليك أن تزعم أن ألحقت بمنزلة دحرجت.

فإن قيل: تذهب الألف في يفعل فلا تجعلها بمنزلة أفكل قيل: ذهبت الهمزة كما ذهبت واو وعد في يفعل، فهذه أجدر أن تذهب إذ كانت زائدة، وصار المصدر كالزوال، ولم يجدوا فيه كالزولة، للحذف الذي في يفعل، فأرادوا أن يعوضوا حرفاً يكون في نفسه بمنزلة الذي ذهب: فإذا صير إلى ذا صير إلى ما لم يقله أحد. وأما أولق فالألف من نفس الحرف، يدلك على ذلك قولهم: ألق الرجل وإنما أولق فوعل، ولولا هذا الثبت لحمل على الأكثر.

وكذلك الأرقط؛ لأنك تقول: أديمٌ ماروطٌ. فلو كانت الألف زائدةً لقلت مرطيٌّ. والإمر فعلٌ لأنه صفةٌ، فيه من الثبت مثل ما قبله. والإمرة والإمعة، لأنه لا يكون إفعالٌ ووصفاً. وأولق من التلق، وهو كذنب مثل هيخ. ومنبج الميم بمنزلة الألف، لأنها إنما كثرت مزيدةً أولاً، فموضع زيادتها كموضع الألف، وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولاً في الاسم والصفة. فلما كانت تلحق كما تلحق، وتكثر ككثرتها ألحقت بها. فأما المعزى فالميم من نفس الحرف، لأنك تقول معزٌ، ولو كانت زائدةً لقلت عزاءً، فهذا ثبت كثبت أولق. ومعد مثله للتمعد، لقلته تمفعل.

وأما مسكينٌ فمن تسكن. وقالوا: تمسكن مثل تمدرع في المدرعة. وأما منجنيقٌ فالميم منه من نفس الحرف؛ لأنك إن جعلت النون فيه من نفس الحرف فالزيادة لا تلحق بنات الأربعة أولاً إلا الأسماء من أفعالها نحو مدرج وإن كانت النون زائدة فلا تتراد الميم معها، لأنه لا يلتقي في الأسماء ولا في

الصفات التي ليست على الأفعال المزيدة في أولها حرفان زائدان مواليان. ولو لم يكن في هذا إلا أن الهمزة التي هي نظيرتها لم تقع بعدها الزيادة لكانت حجة. فإنما منجنيقٌ بمنزلة عنتريسٍ، ومنجنونٌ بمنزلة عرطليل. فهذا ثبت. ويقوي ذلك مجانيقٌ ومناجين.

وكذلك ميمٌ مأججٌ وميمٌ مههد، لأنهما لو كانتا زائدتين لأدغمت كمرِدٍ ومفرٌ، فإنما هما بمنزلة قردد. وأما مرعزاءٌ فهي مفعلاء، وكسرة الميم ككسرة ميمٍ منخرٍ ومنتن. وليست كطرمساء. يدلك على ذلك قولهم: مرعزى كما قالوا: مكورى للعظيم الروثة، لأنهما مكورة. وقالوا: يهترى. فليس شيء من الأربعة على هذا المثال لحقته ألف التأنيث، وإنما كان هذا فيما كان أوله حرف الزوائد. فهذا دليل على أنهما من بنات الثلاثة، وعلى أن الياء الأولى زائدة.

ولا نعلم في الأربعة على هذا المثال بغير ألف. وقالوا: بهيرٌ فحذفوا كما حذفوا مرعزى. وقال بعضهم مكورٌ ومكورى: العظيم الروثة. وسمعت مكورى: المملوء فحشاً.

وأما الألف فلا تلحق رابعة فصاعداً إلا مزيدة، لأنها كثرت مزيدة كما كثرت الهمزة أولاً، فهي بمنزلتها أولاً: ثانية وثالثة ورابعة فصاعداً، إلا أن يجيء ثبتٌ. وهي أجدر أن تكون كذلك من الهمزة، لأنها تكثر ككثرتيها أولاً، وأنه ليس في الكلام حرف إلا وبعضها فيه أو بعض الياء والواو. فأما الثبوت الذي يجعلها بدلاً من حرف هو من نفس الحرف فكل شيء تبين لك أنه من الثلاثة من بنات الياء والواو.

وتكون رابعةً وأول الحرف الهمزة أو الميم، إلا أن يكون ثبتاً أنهما من نفس الحرف. وذلك نحو: أفعى وموسى، فالألف فيهما بمنزلتها في مرمى، فإذا لم يكن ثبتاً فهي زائدة أبداً، وإن لم نشق من الحروف شيئاً تذهب فيه الألف، وإلا زعمت أن مثل ألف الزامج والعالم إن لم يشق منه ما تذهب فيه الألف كجعفر، وأن السرداح بمنزلة الجرذحل. وإنما فعل هذا لكثرة تبيينها لك زائدة في الكلام كتبين الهمزة أولاً وأكثر.

ويدخل عليك أن تزعم أن كنايلاً بمنزلة قذعميل، وأن مثل اللهاب إن لم يشق منه ما تذهب فيه الألف كهدملة. فإن قلت ذا قلت ما لا يقوله أحد. ألا ترى أنهم لا يصرفون: حبطى ولا نحوه في المعرفة أبداً وإن لم يشقوا منه شيئاً تذهب فيه الألف، لأنها عندهم بمنزلة الهمزة.

فإن قلت في نحو حبطى: ألقه من نفس الحرف، لأنه لم يشق منه شيء تذهب فيه الألف. قيل: وكذلك سرداح بمنزلة جرذحل، والباصر والزامج والرامك، كجعفر.

فأما ما جاء مشتقاً من نحو حبطى ليست فيه ألف حبطى فنحو معزى ونحو ذفرى ولا تنوين فيها، وعلقى وتترى، وحلباء، وسعلاق، لأنك تقول: حلبت واستسعلت. وسائر موقعها زائدة أكثر من ذا، فهي كالمهمزة أولاً في أحمر وأربع ونحوهما. وكإصليت وأرونان، وإنما هو من الصلت والرون. وإخاض وإحلاب. وألندد وإنما هو من اللدد. وأسكوب من السكب. فأشبه هذا ونحوه كأحمر وأربع.

وأما قوطى فمبنية أنها فعولٌ، لأنك تقول: قطوانٌ فنشتق منه ما يذهب الواو ويثبت ما الألف بدل منه. وكذلك: ذلولى؛ لأنك تقول: اذلوليت، وإنما هي افعولت.

وكذلك شجوجى وإن لم يشق منه؛ لأنه ليس في الكلام فعولى، وفيه فعولٌ، فتحمله على القياس. فهذا ثبت. فعلى هذا الوجه تجعل الألف من نفس الحرف كما جعلت المراحل ميمها من نفس الحرف، حيث قال، العجاج:

بشبة كشبة المرجل

الممرجل: ضربٌ من ثياب الوشي.

فإن قيل: لا يدخل الزامج ونحو اللهاية؛ لأن الفعل منهما لا يكون فيهما إلا بذهاب الحرف الذي يزداد. فالألف عنده مما لم يشتق فتذهب منه بدل من ياء أو واو، كألف حاحيت، وألف حاحي ونحوه.

وكذلك الياء وإن ألحق بها الحرف ببناء الأربعة، لأنها أخت الألف في كثرة اللحاق زائدةً. فكما جعلت ما لحق بنات الأربعة وآخره ألفٌ زائد الآخر نحو علقى وإن لم تشتق منه شيئاً تذهب فيه الألف، كذلك تفعل بالياء لأنها أختها.

فمما اشتق مما فيه الياء وألحق بنات الأربعة فذهبت منه فنحو: ضيغم، تقول: ضغمت. ونحو هينغ، تقول: هانغت. وميلعٍ إنما هي من ملعت. وحذمٍ إنما هي من حذمت. فكما اشتقوا حذام للمرأة اشتقوا حذيماً للرجل. والعثير إنما هو من عثرت.

ومن ذلك قولهم: تجعبت، وجعبته، وإنما هي من تجعب وجعبته. وسلقيته لأنك تقول سلقته. وقلسيته وتقلسي؛ لأنهم يقولون تقلس وتقلنس.

ومن ذلك قولهم في عيضموز: عظاميز، وفي عيطموس: عطاميس فلو كانت من نفس الحرف كضاد عضرفوط لم تكسر على هذا الجمع.

ومن ذلك ياء عفرية وزبينة، لأنك تقول: عفراً، وتقول: عفروه وزبنيه.

وأما ما لا يجيء على مثال الأربعة ولا الخمسة، فهو بمنزلة الذي يشتق منه ما ليس فيه زيادة، لأنك إذا قلت: حماطة ويروج كان هذا المثال بمنزلة قولك: ربت وحمطت، لأنه ليس في الكلام مثل سبطر ولا مثل دملوج. وهذا النحو أكثر في الكلام من أن أجمعه لك في هذا الموضع، ولكنه قد مضى في الأبنية.

فالياء كالألف في كثرة دخولها زائدة، وفي أن إحدى الحركات منها، فلما كانت كذلك ألحقت بها.

ومثل العيطموس في الحذف: سمدع، قالوا: سمدع.

فأما يهبرٌ فالزيادة فيه أولاً، لأنه ليس في الكلام فعيلٌ. وقد ثقل في الكلام ما أوله زيادة. ولو كانت يهبرٌ مخففة الراء كانت الأولى هي الزيادة، لأن الياء إذا كانت أولاً فهي بمنزلة الهمزة. ألا ترى أن يرمعاً بمنزلة أفكلٍ لأنها تلحق أولاً كثيراً، فلما كان الحد لو قلت أهبرٌ كانت الألف هي الزائدة فكذلك الياء، كما كانت تكون زائدة لو قلت: إهبرٌ، لأن أصبعاً لم يشتق منها ما تذهب منه الألف كانت كأفكلٍ، فجعلت الياء بمنزلة الهمزة، وأسوى إهبرٌ وأهبرٌ من قبل أن الهمزة إذا كانت أولاً فالمكسورة كالمفتوحة، وكذلك المضمومة. ألا ترى أنك تسوي بين أبلم وإمذم وأفكلٍ.

وأما يأجح فالياء فيها من نفس الحرف، لولا ذلك لأدغموا كما يدغمون في مفعل ويفعل من رددت. وإنما الياء ههنا كميم مهدد.

وأما يستعور فالياء فيه بمنزلة عين عضرفوط، لأن الحروف الزوائد لا تلحق بنات الأربعة أولاً إلا الميم التي في الاسم الذي يكون على فعله، فصار كفعل بنات الثلاثة المرید.

وكذلك ياء ضوضيت من الأصل؛ لأن هذا موضع تضعيف بمنزلة صلصلت، كما أن الذين قالوا غوغاءً فصرفوا جعلوها بمنزلة صلصال.

وكذلك ياء دهديت فيما زعم الخليل؛ لأن الياء شبيهةً بالهاء في خفتها وخفائها. والدليل على ذلك قولهم:

دهدعت، فصارت الياء كالهاء.

ومثله: عاعيت، وحاحيت، وهاهيت؛ لأنك تقول: الهاهة والحاحاة والحيحاء، كالزلزلة والزلزال. وقد قالوا: معاعة كقوهم: معترسة.

وقويت بمنزلة ضوضيت وحاحيت، لأن الألف بمنزلة الواو في ضوضيت، وبمنزلة الياء في صيصية، فإذا ضوعف الحرفان في الأربعة فهو كالحرفين في الثلاثة، ولا تريد إلا بثبت، فهما كياءي حبيت. وكذلك الواو إن ألحقت الحرف بينات الأربعة والأربعة بالخمسة، كما كانت الألف كذلك والياء. فما ألحق بينات الخمسة بالألف فنحو حبركي؛ وبالياء فنحو سلحفية على مثال قذعملة. وحبركي على مثال سفرجل. وكذلك الواو ككثرتما، ولأن إحدى الحركات منها. فكثرة تبين هذه الحروف زائدة في الأسماء والأفعال التي يشتقون منها ما تذهب فيه بمنزلة الهمزة أولاً، إلا أن يجيء ثبت. وصارت هذه الحروف أولى أن تكون زائدة من الهمزة؛ لأن مواضعها زائدة أكثر في الكلام، ولأنه ليس في الدنيا حرف يخلو من أن يكون إحداها فيه زائدة أو بعضها.

فما اشتق مما فيه الواو وهو ملحق بينات الأربعة فذهبت فيه الواو فنحو قولك في الشوحط: شحطت، وفي الصومعة: صمعت، والصومعة إنما هي من الأصمغ. وقالوا: صومعت كما قالوا: قلست وبيطرت. ومثل ذلك: جهورٌ وجهورت، وإنما هي من الجهارة. والجراول إنما هي من الجول. والقصور إنما هي من الاقتسار. والصوقعة إنما هي من الأصقع وعنفوانٌ إنما هي من الاعتراف.

ومثل ذلك: القرواح، إنما هي من القراح. والدواسر، إنما هي من الدر. فأما ورنتلٌ فالواو من نفس الحرف لأن الواو لا تراد أولاً أبداً والوكواك كذلك، ولا تجعل الواو زائدة لأنها بمنزلة القلقال. والتاء كذلك، ولا تجعل الرابعة زائدة لأنها بمنزلة العقنقل.

وأما قرنوةٌ فهي بمنزلة ما اشتقت مما ذهبت فيه الواو نحو: خروجِ فعول، لأنه من التخرع والضعف؛ لأنه ليس في الكلام على مثال قحطبة. فالواو والياء بمنزلة أختهما. فمن قال قرواحٌ لا تدخل؛ لأنها أكثر من مثل جردحل فما جاء على مثال الأربعة فيه الواو والياء والألف أكثر مما ألحق به من بينات الأربعة. ومن أدخل عليه سرداحاً قيل له اجعل عذافرةً كهذعملة.

فما خلا هذه الحروف الثلاثة من الزوائد والهمزة والميم أولاً فإنه لا يزداد إلا بثبت. فمما بين لك أن التاء فيه زائدة التنضب؛ لأنه ليس في الكلام على مثال جعفر، وكذلك التنفل والتنفل، لأنهم قد قالوا التنفل. وليس في الكلام على مثال جعفر، فهذا بمنزلة ما اشتق منه ما لا تاء فيه. وكذلك ترتبٌ وتدرأٌ لأنهن من رتب ودرأ. وكذلك: جبروتٌ وملكوتٌ، لأنهما من الملك والجبرية. وكذلك عفريةٌ لأنهما من العفر، وكذلك: عزويتٌ؛ لأنه ليس في الكلام فعويلٌ. وكذلك الرغبوت والرهبوت، لأنه من الرغبة والرهبنة. وكذلك التحلى، والتحلنة، لأنهما من حلات وحلت. وكذلك التنفلة لأنهما سميت بذلك لسرعتها، كما قيل ذلك للثعلب. قال الراجز:

يهوى بها مرأ هوى التنفله

وكذلك السنبنة من الدهر، لأنه يقال سنبنة من الدهر. وكذلك: التقديمية لأنهما من التقديم. وكذلك التربوت لأنه من الذلول، يقال للذلول مدربٌ فأبدلوا التاء مكان الدال، كما قالوا اللولج في التولج فأبدلوا الدال مكان التاء، وكما قالوا ستةً فأبدلوا التاء مكان الدال ومكان السين، وكما قالوا: سنبنتي وسبندى، واتغروا وادغر، وأصله انتغر، فاشتركا في هذا الموضع.

والعكس والتخربوت، لأنهم قالوا عناكب. وقالوا العكباء فاشتقوا منه ما ذهب فيه التاء. ولو كانت التاء من نفس الحرف لم تحذفها في الجميع، كما لا يحذفون طاء عضرفوط. وكذلك تاء تخربوت لأنهم قالوا: تخارب. وكذلك تاء أخت وبنين وثنين وكلنا، لأنهن لحقن للتأنيث وبنين بناء ما لا زيادة فيه من الثلاثة. كما بنيت سنبنة بناء جندلة. واشتقاقهم منها ما لا زيادة فيه دليل على الزيادة. وكذلك تاء هنت في الوصل ومنت، تريد: هنه ومنه. وكذلك التجفاف، والتمثال، والتلقاء؛ لأنك تشتق منهن ما تذهب فيه التاء. وكذلك التنيب والتمتين؛ لأنهما من المتن والنبات. ولو لم تجد ما تذهب فيه التاء لعلمت أنها زائدة، لأنه ليس في الكلام مثل قنديل.

ومثل ذلك: التنوط، لأنه ليس في الكلام في الاسم والصفة على مثال فعلل، وهو من ناط ينوط. وكذلك التهبط، لأنه من هبط. ولو لم تجد ناط وهبط لعرفت ذلك، لأنه ليس في الكلام على مثال فعلل. وكذلك التبشر لأنه من بشرت. ولو لم تجد ذلك لعرفت أنه زائد، لأنه ليس في الكلام على مثال فعلل. وكذلك: ترغوت من الترم. وإنما دعاهم إلى أن لا يجعلوا التاء زائدة فيما جاءت فيه إلا بثبت، لأنهما لم تكثر في الأسماء والصفة ككثرة الأحرف الثلاثة والهمزة والميم أولاً. وتعرف ذلك بأنك قد أحصيت كل ما جاءت فيه إلا القليل إن كان شذ. فلما قلت هذه الأشياء في هذه المواضع صارت بمنزلة الميم والهمزة رابعة. وإنما كثرها في الأسماء للتأنيث إذا جمعت، أو الواحدة التي الهاء فيها بدل من التاء إذا وقفت.

ولا تكون في الفعل ملحقة ببنات الأربعة. فكثرها في الأسماء فيما ذكرت لك، وفي الأفعال في الفعل واستفعل وتفاعل وتفعول وتعمل وتفعول وتفعيل. وكثرت في تفعل مصدرًا، وفي تفعال وفي التفعيل ولا تكون إلا مصدرًا. وليس كثرها في الأفعال والمصدر أولاً نحو ترداد وثانية نحو استرداد، وفي الأسماء للتأنيث - تجعل سوى ما ذكرت لك من الأسماء والصفة زائدة بغير ثبت، لأنهما لم تكثر فيهما في هذه المواضع، فلو جعلت زائدة لجعلت تاء تبع وتنبالة وسبروت وبلتع ونحو ذلك زائدة لكثرتها في هذه المواضع، ولجعلت السين زائدة إذا كانت في مثل سلجم لأنهما قد كثر في استفعلت، ولجعلت الهمزة زائدة في كل موضع إذ كثر أولاً. ألا ترى أنك لم تجعل الواو في ورتل زائدة لأنهما لا تزداد أولاً، ولا الياء في يستعور لأنهما لا تزداد أولاً في الأربعة. فإنما تنظر إلى الحرف كيف يزداد وفي أي المواضع يكثر.

فأما الأحرف الثلاثة فإنهم يكثرن في كل موضع، ولا يخلو منهن حرف أو من بعضهن، إلا أن الواو لا تلتحق أولاً ولا الياء أولاً فيما ذكرت لك. ثم ليس شيء من الزوائد يعدل كثرهن في الكلام، هن لكل مد، ومنهن كل حركة، وهن في كل جميع. وبالياء الإضافة والتصغير، وبالألف التأنيث. وكثرهن في الكلام وتمكنهن فيه زوائد أفشى من أن يحصى ويدرك، فلما كن أخوات وتقاربن هذا التقارب أجرين مجرى واحداً.

وكذلك النون وكثرها في الانصراف، وفي الفعل إذا أكدت بالخشيفة والثقيلة، وفي الجمع والتشبية. فهذه النونات لا يلزم من الحرف، وإنما هن كناء التأنيث وهاء التأنيث في الوقف. وتكثر في فعالن وفعالن للجمع. فذا ههنا بمنزلة ما جمع بالتاء. فهذه في الكثرة نظائر ما ذكرت لك من التاء. فالنون نحو التاء، ولها خاصتها في الفعل. ثم لا يكثر لزومها للواحد اسماً وصفة كلزوم ألف أحمر والميم أولاً. ويكثر فعالن مصدرًا، فإنما هي كالتاء في تفعيل وتفعال مصدرًا.

وأما فعالن فعلى فالنون فيه بدل كهمزة حمراء، وليست بأصل نحو هاء التأنيث في الوقف، ولا تجعلها زائدة فيما

خلا إذا إلا بثبت كما فعلت ذلك بالتاء. ولم تكثر في الاسم والصفة ككثرة الهمزة في أفعل وفي سائر الأبنية أولاً وفي الفعل. فهي والتاء لا تعدلان الهمزة أولاً ولا الميم أولاً، لأن الميم زائدة أولاً لازمة لكل اسم من الفعل المزيد، وأما لازمة لكل فعل في مفعول ومفعول ونحوهما، فهي كالمهمزة في الكثرة أولاً.

ومما يقوى أن النون كالتاء فيما ذكرت لك أنك سميت رجلاً همشلاً أو همضلاً أو همسراً صرفته، ولم تجعله زائداً كالألف في أفعل، ولا كالياء يرمع، لأنها لم تمكن في الأبنية والأفعال كالمهمزة أولاً، ولا كالياء وأختيها في الكلام، لأنهن أمهات الزوائد. ولو جعلت نون همشلاً زائدة لجعلت نون جعش زائدة، ونون عنتر زائدة، ووزنب. فهؤلاء من نفس الحرف كما أن تاء حبتير من نفس الحرف. فليس للتاء والنون تمكن الهمزة في الاسم والصفة والفعل أولاً، ولا تمكن الميم أولاً.

ومما جعلته زائداً بثبت: العسل، لأنهم يريدون العسول. والعنيس، لأنهم يريدون العبوس. ونون عفرني، لأنها من العفر، يقال للأسد عفرني. ونون بلهنية، لأن الحرف من الثلاثة كما تقول عيش أبله. ونون فرسن لأنها من فرست. ونون خنقني، لأن الخنقني الخفيفة من النساء الجريئة. وإنما جعلتها من خفق يخفق كما تخفق الريح، يقال داهية خنقني. فإما أن تكون من خفق إليهم أي أسرع إليهم، وإما أن تكون من الخفق، أي يعلوهم ويهللكهم.

ومن ذلك: البلنصي، لأنك تقول للواحد البلصوص.

ومثل ذلك نون عقنقل وعصنصر، لأنك تقول عقاقيل، وتقول للعصنصر: عصيصير. ولو لم يوجد هذان لكان زائداً، لأن النون إذا كانت في هذا الموضع كانت زائدة. وسنين ذلك ووجهه إن شاء الله.

والنون من جندب وعنصل وعنظ زائدة لأنه لا يجيء على مثال فعلل شيء إلا وحرف الزيادة لازم له، وأكثر ذلك النون ثابتة فيه.

وأما العرضنة والخلفنة فقد تبيتنا لأنهما من الاعتراض والخلاف. وكذلك الرعشن، لأنه من الارتعاش. والضيفن، لأنه من الضيف.

والعلجن، لأنه من الغلط. والسرحان والضبعان، لأنك تقول السراح والضباع. وكذلك الإنسان.

فأما الدهقان والشيطان فلا تجعلها زائدتين فيهما، لأنهما ليس عليهما ثبت. ألا ترى أنك تقول: تشيطان وتدهقن، وتصرفهما.

فإنما كثرهما فيما ذكرت لك وفي فعالن وفعالن للجمع. فأما ما خلا ذلك في الأسماء والصفة فإنه قليل. وفي فعالن، وأكثر ذلك في المصادر، فهي في المصدر والجمع كالتاء في الجمع والتفعيل. وفعالن بمنزلة التفعال ثم تحتاج إلى الثبت كما تحتاج التاء.

وإذا جاءك نحو أتعبان وقيبان فإنك لا تحتاج في هذا إلى الاشتقاق لأنه لم يجيء شيء آخره من نفس الحرف على هذا المثال. فإذا رأيت الشيء فيه من حروف الزوائد شيء، ولم يكن على مثال ما آخره من نفس الحرف فاجعله زائداً، لأن ذلك بمنزلة اشتقاقك منه ما ليس فيه زائدة. فالنون فيما ذكرت لك نحو التاء. ولو شئت لجمع ما هي فيه زائدة سوى ما استثنينا كما استثنيت في التاء، إلا القليل إن شئت.

وأما جندب فالنون فيه زائدة، لأنك تقول جندب، فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لا نون فيه وإنما جعلت جندباً وعنصلاً وخنفساً نوناً نوناً لأن هذا المثال يلزمه حرف الزيادة، فكما جعلت التونات فيما كان على مثال احرنجم زائدة لأنه لا يكون إلا بحرف الزيادة، كذلك جعلت النون في هذا زائدة.

ومما اشتق من هذا النحو مما ذهبت فيه النون: قنبر، قالوا: قنبر. ولو لم يشتق منه ولا من ترتب لكان علمك بلزوم

حرف الزيادة هذا المثال بمنزلة الاشتقاق. وكذلك: سنداؤو، وحنطأوو، للزوم النون هذا المثال والواو. وإنما صارت الواو هنا بعد الهمزة لأنها تخفى في الوقف، فاختصت بما ليكون لزوم البيان عوضاً في هذا لما يدخلها من الخفاء. وكانت النون أولى بأن تراد لمن الهمزة لأنها زائدة في وسط الكلام أكثر منها، وإنما لزمت الواو الهمزة لما ذكرت لك.

ونون عرند زائدة، لأنهم يقولون عرد؛ ولأنه ليس في بنات الأربعة على هذا المثال. وكذلك خنفساء وحنصلاء وحنظباء، وتفسيره كتفسير عنصل. وأما العنتريس فمن العترسة، وهي الشدة والغلبة. والذرنوح من ذراح، وهو فعنول. واعلم أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة وكان الحرف على خمسة أحرف، كانت النون زائدة. وذلك نحو: جحفل، وشرنبث، وحنطى، وحنطى ودلنطى، وسرندى، وقلنسوة، لأن هذه النون في موضع الزوائد، وذلك نحو: ألف عذافر، وواو فدوكس، وياء سميدع. ألا ترى أن بنات الخمسة قليلة، وما كان على خمسة أحرف وفيه النون الساكنة الثالثة يكسر ككثرة عذافر وسرومط وسميدع. فهذا يقوي أنه من بنات الأربعة. وقد بين تعاورها والألف في الاسم في معنى واحد، وذلك: قولهم رجل شرنبث وشرابث، وجرنفس وجرافس، وقالوا: عرنين وعرتن، فحذفوا النون كما حذفوا ألف علبط. فهذا دليل، وهو قول الخليل.

فلما كانت هذه النون ساكنة في موضع الزوائد التي ذكرت وتكثر الأسماء بما كثرتها بألف عذافر، جعلوها بمنزلتها. ألا ترى أنك لو حركتها لم تكثر الأسماء بما، لأنها ليست كالألف والياء الساكنة. وإنما جعلناها بمنزلتها حيث سكنت. ألا تراها متحركة تقلبها الأسماء، كما قلت بالواو في موضعها، ولا تجد الياء متحركة في موضعها. فهذه الحال لا تجعل النون فيها زائدة إلا باشتقاق من الحرف ما ليس فيه نون. فما اشتق مما هي فيه فذهبت: القلنسوة، وقالوا تقلسيت، وقالوا: الجعطار، وقالوا: الجعظري والجعيطري. والسرندى وهو الجري، وإنما هو من السرد، لأنه يمضي قدماً. والدلنطي، وهو الغليظ، كما قالوا: دلظة بمنكبه، وإنما هو غلظ الجانب: والجحفل: العظيم، ويقال: جمع جحفل. فأما إذا كانت ثانية ساكنة فإنها لا تتراد إلا بثبت. وذلك: حنزقرو، وحنبترو لقللة الأسماء من هذا النحو؛ لأنك لا تجد أمهات الزوائد في هذا الموضع.

وكذلك عندليب؛ لأنه لم يكثر في الأسماء هذا المثال، ولأن أمهات الزوائد لا تقع ثانية في هذا المثال. وإذا كان الحرف ثانياً متحركاً أو ثالثاً فلا يتراد إلا بثبت، كما لم يزد وهو ثان ساكناً إلا بثبت. وذلك: جنعدل، وشنافر، وخنطرو لقلنتها في الكلام، وقللة مواقع الزوائد في مواضعها. واعلم أن ما ألحق ببنات الأربعة من لثلاثة فهو بمنزلة الأربعة في النون الساكنة الثالثة. وقد قالوا قلنسوة؛ فهذه النون بمنزلة ألف عفاربية وهباربية فكذلك كل شيء كانت هذه النون فيه ثالثة مما ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة. وعفاربية تلحق بعذافرة.

وأما كنهيل فالنون فيه زائدة؛ لأنه ليس في الكلام على مثال سفرجل. فهذا بمنزلة ما يشتق مما ليس فيه نون، فكنهيل بمنزلة عرنين، بنوه بناءه حين زادوا والنون، ولو كانت من نفس الحرف لم يفعلوا ذلك والعرنين قد تبينت بعرتن والبناء. وقرنفل مثله، لأنه ليس في الاكم مثل سفرجل. وأما عققل فإن كان من الأربعة فهو كجحفل، وإن كان من الثلاثة فهو أبين في أن النون زائدة. وإنما عققل من التعقيل.

وأما التفتخر فالنون فيه زائدة، لأنك تقول قفاخري في هذا المعنى.

فإن لم تستدل بهذا النحو من الاشتقاق إذا تقاربت المعاني دخل عليك أن تقول: أولق من لفظ آخر، وأن تقول: عفرني وبلهنية من لفظ آخر، وإن العرضني من لفظ آخر.

وأما ضفندد فبمنزلة دلظي، لأنه قد بلغ مثال سفرجل والنون ثالثة ساكنة فكما صارت نون عقنقل كياء خفيدد صارت هذه بمنزلة ياء خفيدد، وواو حبوتن. فهذا سبيل بنات الأربعة وما لحق بها من الثلاثة. وليست بمنزلة قفعدد كما أن جحفضلاً ليس كهمرجل، لأن الثالث من حروف الزيادة. فالواو المريدة كالف سبندى، والنون كنوانها. وأما كنتال وخنعبة فبمنزلة كنهيل، لأنه ليس في الكلام على مثال جردحل، وإنما جاء هذا المثال بحرف الزيادة، فهو بمنزلة كنهيل وعنصل.

فأما الميم فإذا جاءت ليست في أول الكلام فإنها لا تزداد إلا بثبت لقلتها، وهي غير أولى زائدة. وأما ما هي ثبت فيه فدلا مص، لأنه من التديص. وهذا كجرائض. وقالوا: ستهم وزرقم، يريدون الأزرق والأسته. وكذلك الهمزة لا تزداد غير أولى إلا بثبت. فمما ثبت أنها فيه زائدة قولهم: ضهياً، لأنك تقول ضهياً كما تقول عمياء. وجرائض، لأنك تقول جرواض. وحطائط هو الصغير لأن الصغير محطوط. والضحياً: شجر، وهي أيضاً: التي لا تحيض. وقالوا أيضاً: ضهياً مثل عمياء.

وكل حرف من حروف الزوائد كان في حرف فذهب في اشتقاق في ذلك المعنى من ذلك اللفظ فاجعلها زائدة. وكذلك ما هو بمنزلة الاشتقاق. فإن لم تفعل هذا لم تجعل نون سرحان وهمزة جرائض وميم ستهم زائدة. فعلى هذا النحو ما تريده بثبت. فإن لم تفعل ذلك صرت لا تزيد شيئاً منهن. ومثل ذلك: شمأل وشمأل، تقول: شملت وشمأل.

باب ما الزيادة فيه من حروف الزيادة

### ولزمه التضعيف

اعلم أن كل كلمة ضوعف فيها حرف مما كانت عدته أربعة فصاعداً فإن أحدهما زائد، إلا أن يتبين لك أنها عين أو لام فيكون من باب مددت. وذلك نحو: قردد، ومهدد، وقعدد، وسودد، ورمدد، وجبن وخبب وسلم، وخرن ودنب. وكذلك جميع ما كان من هذا النحو.

فإن قلت: لا أجعل إحداهما زائدة إلا باشتقاق منه ما لا تضعيف فيه، أو أن يكون على مثال لا يكون عليه بنات الأربعة والخمسة - دخل عليك أن تقول: القلف بمنزلة الهجرع، وإن اللام بمنزلة الراء والجيم، وإن اللام في جلوز بمنزلة الدال والراء في فردوس، وإن الباء في الجباء بمنزلة الراء والطاء في قرطاس. فإذا قلت هذا فقد قلت ما لا يقوله أحد. فهذا المضاعف الزيادة منه فيما ذكرت لك كالألف رابعة فيما مضى.

وقد تدخل بين الحرفين الزيادة وذلك نحو: شملا، وزحليل، وبهلول، وعثول، وفرناد، وعقنقل، وخفيدد. فكما جعلت إحداهما زائدة وليس بينهما شيء، كذلك جعلت إحداهما زائدة وبينهما حرف.

وقد تبين لك أنهم يفعلون ذلك في شملا، لأنهم يقولون: طمل وشملة وفي شمليل وعقنقل وعثول، لأنك تقول: عثول. فقد تبين لك بهذا أن التضعيف ههنا بمنزلة إذا لم يكن بينهما شيء كما صار ما لم يفصل بينه بكثرة ما اشتق منه مما ليس فيه تضعيف، بمنزلة ما فيه ألف رابعة. وكذلك المضاعف في عدبس وقفعدد، وجميع هذا النحو في

التضعيف.

باب ما ضوعفت فيه العين واللام

كما ضوعفت العين وحدها واللام وحدها

وذلك نحو: ذرحرح، وحبلاّب، وصمحمح، وبرهرة، وسرطراط. يدلّك على ذلك قولهم: ذراخ، فكما ضاعفوا الراء كذلك ضاعفوا الراء والحاء. وقالوا الحلب، وإنما يعنون الحلبلاّب. وكذلك على ذلك قولهم: صمامح وبراره. فلو كانت بمنزلة سفرجل لم يكسروها للجمع، ولم يحذفوا منها، لأنهم يكرهون أن يحذفوا ما هو من نفس الحرف. ألا تراهم لم يفعلوا ذلك بنات الخمسة وفروا إلى غير ذلك حين أرادوا أن يجمعوا. وقولهم سرطراط دليل، لأنه ليس في الكلام سفرجال. وأدخلوا الألف ههنا كما أدخلوها في حبلاّب.

وكذلك: مرمريس، ضاعفوا الفاء والعين كما ضاعفوا العين واللام، ألا ترى أن معناه معنى المراسة. فإذا رأيت الحرفين ضوعفا فاجعل اثنين منهما زائدين كما تجعل أحد الاثنين فيما ذكرت لك زائداً. ولا تكلفن أن تطلب ما اشتق منه بلا تضعيف فيه كما لا تكلفه في الأول الذي ضوعف فيه الحرف.

باب تمييز بنات الأربعة والخمسة

من الثلاثة

فأما جعفر فبنات الأربعة، لا زيادة فيه، لأنه ليس شيء من أمهات الزوائد فيه، ولا حروف الزوائد التي تجعلها زوائد بثبت، وإنما بنات الأربعة صنف لا زيادة فيه، كما أن بنات الثلاثة صنف لا زيادة فيه. وأما سفرجل فبنات الخمسة، وهو صنف من الكلام، وهو الثالث، وقصته كقصّة جعفر. فالكلام لا زيادة فيه ولا حذف على هذه الأصناف الثلاثة.

فمن زعم أن الراء في جعفر زائدة أو الفاء، فهو ينبغي له أن يقول: إنه فعلرّ وفعلنّ وينبغي له إن جعل الأولى زائدة أن يقول جفعل، وإن جعل الثاني أو الثالث أن يقول فععلّ وفعفلّ. وينبغي له أن يقول في غلفق فعلق، وإن جعل الأولى زائدة أن يقول غفعل، لأنه يجعلهن كحروف الزوائد. فكما تقول أفعل وفوعل وفعلنّ، كذلك تقول هذا، لأنه لا بد لك من أن تجعل إحداهما بمنزلة الألف والياء والواو. وينبغي له أن يجعل الأخيرين في فرزدق زائدين، فيقول فعدلق. فإذا قال هذا النحو جعل الحروف غير الزوائد زوائد، وقال ما لا يقوله أحد. وينبغي له إن جعل الأولين زائدين أن يكون عنده فرفعل. وإن جعل الحرفين الزائدين الزاي والبدال قال فعزدل. فهذا قبيح لا يقوله أحد.

ولا تقول فععلّ ولا فعللّ لأنك لم تضعف شيئاً، وإنما يجوز هذا أن تجعله مثلاً.

باب علم مواضع الزوائد

من مواضع الحروف غير الزوائد

سألت الخليل فقلت: سلم أيتهما الزائدة؟ فقال: الأولى هي الزائدة، لأن الواو والياء والألف يقعن ثواني في فوعل وفاعل وفعيل.

وقال في فعلل وفعلل ونحوهما: الأولى هي الزائدة؛ لأن الواو والياء والألف يقعن ثوالت نحو: جدول، وعشير، وشمال. وكذلك: عدبس ونحوه، جعل الأولى بمنزلة واو فدوكس وياء عميثل. وكذلك: قفعدد، جعل الأولى بمنزلة واو كنهور.

وأما غيره فجعل الزوائد هي الأواخر، وجعل الثالثة في سلم وأخواتها هي الزائدة، لأن الواو تقع ثالثة في جدول والياء في عشير. وجعل الآخرة في مهدد ونحوه بمنزلة الألف في معزى وتترى، وجعل الآخرة في خدب بمنزلة النون في خلفنة، وجعل الآخرة في عدبس بمنزلة الواو في كنهور وبلهور. وجعل الآخرة في قرشب بمنزلة الواو في قندأو، وجعل الخليل الأولى بمنزلة الواو في فردوس. وكلا الوجهين صوابٌ ومذهب.

وجعل الأولى في علكد بمنزلة النون في قنفخر. وغيره جعل الآخرة بمنزلة واو علود. وأما الهمقع والزملق فبمنزلة العدبس، إحدى الميمين زائدة في قول الخليل وغيره سواء. وأما الهمرش فإنما هي بمنزلة القهبلس، فالأولى نون، يعني إحدى الميمين، نون ملحقة بقهبلس، لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال فعلل.

وأما الهمقع فلا تجعل الأولى نوناً لأننا لم نجد في بنات الخمسة على سفرجل، فتقول: الأولى نون؛ لأنه ليس في بنات الخمسة على مثال فعلل. فلما لم يكن ذلك في الخمسة جعلنا الأولى ميماً على حالها حتى يجيء ما يخرجها من ذلك ويبين أنها غير ميم. كما أنك لا تجعل الأولى في غطمش نوناً غلا بثبت، فكذلك هذه، فهي عندنا بمنزلة دنجس في بنات الأربعة.

يقول: لما لم يكن في بنات الخمسة على مثال سفرجل لم تكن الأولى من الميمين اللتين في همقع نوناً فتكون ملحقة بهذا البناء، لأنه ليس في الكلام، ولكننا نقول: هي ميم مضعفة، لأن العين وحدها لا تلحق ببناء بيناء. ولا ينكر تضعيف العين في بنات الثلاثة والأربعة والخمسة.

باب نظائر ما مضى من المعتل

وما اختص به من البناء دون ما مضى والهمزة والتضعيف

هذا باب

ما كانت الواو فيه أولاً وكانت فاء

وذلك نحو: وعد يعد، ووجل يوجل. وقد تبين وجه يفعل فيهما فيما مضى، وتركنا أشياء ههنا لأنه قد تبين اعتلاله فيما مضى وإعرايه.

اعلم أن هذه الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم في ولد: ألد، وفي وجوه: أجوة.

وإنما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمةً كما يكرهون الواوين فيهمزون نحو قول ومؤونة. وأما الذين لم يهمزوا فإنهم تركوا الحرف على أصله، كما يقولون قولاً فلا يهمزون، ومع ذلك أن هذه الواو ضعيفة تحذف وتبدل،

فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفاً أجلد منها. ولما كانوا يريدونها وهي مفتوحة في مثل وناة وأناة، كانوا في هذا أجدر أن يبدلوا حيث دخله ما يستثقلون، فصار الإبدال فيه مطرداً حيث كان البديل يدخل فيما هو أخف منه.

وقالوا: وجم وأجم، وونة وأناة. وقالوا أحد وأصله وحد، لأنه واحد، فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عوضاً لما

يدخلها من الحذف والبدل. وليس ذلك مطرداً في المفتوحة، ولكن ناساً كثيراً يجرون الواو إذا كانت مكسورة  
مجرى المضمومة، فيهمزون الواو للمكسورة إذا كانت أولاً، كرهوا الكسرة فيها، كما استقل في يبجل وسيد وأشباه  
ذلك.

فمن ذلك قولهم: إسادة وإعاء. وسمعناهم ينشدون، البيت لابن مقبل:

إلا الإفادة فاستولت ركابتنا ... عند الجباير بالبأساء والنعم

وربما أبدلوا التاء مكان الواو في نحو ما ذكرت لك إذا كانت أولاً مضمومة، لأن التاء من حروف الزيادة والبدل،  
كما أن الهمزة كذلك.

وليس إبدال التاء في هذا بمطرد. فمن ذلك قولهم: تراث، وإنما هي من ورث، كما أن أناة من وبيت لأن المرأة تعمل  
كسولاً. كما أن أحداً من واحد، وأجم من وجم حيث قالوا: أجم كذلك، لأنهم قد أبدلوا الهمزة مكان الواو  
المفتوحة والمكسورة أولاً.

ومن ذلك التخممة لأنهما من اللوخامة. والتكأة لأنهما من توكت. والتكلان لأنهما من توكت. والتجاه لأنهما  
واجهت.

وقد دخلت على المفتوحة كما دخلت الهمزة عليها، وذلك قولهم: تيقور. وزعم الخليل أنهما من الوقار، كأنه حيث  
قال، العجاج:

فإن يكن أمسى البلى تيقوري

أراد: فإن يكن أمسى البلى وقاري. وهو فيقول.

وإذا التقت الواوان أولاً أبدلت الأولى همزة، ولا يكون فيها إلا ذلك، لأنهم لما استنقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا،  
وكان ذلك مطرداً إن شئت أبدلت وإن شئت لم تبدل، لم يجعلوا في الواوين إلا البدل، لأنهما أقبل من الواو  
والضمة. فكما اطرده البدل في المضموم كذلك لزم البدل في هذا.

وربما أبدلوا التاء إذا التقت الواوان، كما أبدلوا التاء فيما مضى. وليس ذلك بمطرد، ولم يكثر في هذا كما كثر في  
المضموم، لأن الواو مفتوحة، فشبهت بواو وحده. فكما قلت في هذه الواو وكانت قد تبدل منها، كذلك قلت في  
هذه الواو. وذلك قولهم: توج. زعم الخليل أنهما فوعل، فأبدلوا التاء مكان الواو، وجعل فوعلاً أولى بها من تفعل،  
لأنك لا تكاد تجد في الكلام تفعللاً اسمان وفوعلاً كثيراً.

ومنهم من يقول: دوج، يريد توج، وهو المكان الذي تلج فيه.

وسألت الخليل عن فعل من وأيت فقال: وؤى كما ترى. فسأته عنها فيمن خفف الهمز فقال: أوي كما ترى،

فأبدل من الواو همزة فقال: لا بد من الهمزة، لأنه لا يلتقي واوان في أول الحرف.

فأما قصة الياء والواو فستبين في موضعها إن شاء الله. وكذلك هي من وألت.

باب ما يلزمه بدل التاء

من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء وذلك في الافتعال وذلك قولك: متقد، ومعد، واتعد، واتقد واتموا،  
في الاتعاد والاتقاد، من قبل أن هذه الواو تضعف ههنا، فيبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم وتقع بعد  
الياء. فلما كانت هذه الأشياء تكنفها مع الضعف الذي ذكرت لك، صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها  
واو، في لزوم البدل لما اجتمع فيها، فأبدلوا حرفاً أجلد منها لا يزول. وهذا كان أخف عليهم.

وأما ناسٌ من العرب فإنهم جعلوها بمنزلة واو قال، فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها وكانت معتلةً، فقلوا: يبعد كما قالوا قبل، وقالوا: ياتعد كما قالوا قال. وقالوا: مواتعدٌ كما قالوا قول. وقد أبدلت في أفعلت، وذلك قليل غير مطرد، من قبل أن الواو فيها ليس يكون قبلها كسرة تحوّلها في جميع تصرفها، فهي أقوى من افعل. فمن ذلك قولهم: أتخمه، وضربه حتى أتكأه، وأتلجه يريد أولجه، وأنهم لأنه من التوهم؛ ودعاهم إلى ذلك ما دعاهم إليه في تيقور، لأنّها تلك الواو التي تضعف، فأبدلوا أجلد منها؛ ومع هذا أنّها تقع في يفعل ويفعل بعد ضمة. فأما التقية فبمنزلة التيقور؛ وهو أتقاهما في كذلك، والنقى كذلك.

باب ما تقلب فيه الواو ياء

وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة فمن ذلك قولهم: الميزان، والميعاد؛ وإنما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في لية وسيدٍ ونحوهما، وكما يكرهون الضمة بعد الكسرة حتى إنه ليس في الكلام أن يكسرا أول حرف ويضموا الثاني نحو فعل؛ ولا يكون ذلك لازماً في غير الأول أيضاً إلا أن يدركه الإعراب، نحو قولك: فخذٌ كما ترى وأشباهه. وترك الواو في موزانٍ أثقل، من قبل أنه ساكن فليس يحجزه عن الكسر شيء. ألا ترى أنك إذا قلت وتندٌ قوي الليان للحركة؛ فإذا أسكنت التاء لم يكن إلا الإدغام، لأنه ليس بينهما حاجزٌ؛ فالواو والياء بمنزلة الحروف التي تداني في المخارج، لكثرة استعمالهما إياهما، وأنهما لا تخلو الحروف منهما ومن الألف، أو بعضهن، فكان العمل من وجهٍ واحد أخف عليهم، كما أن رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم في الإدغام؛ وكما أنهم إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أخف عليهم، نحو قولهم: ازدان؛ واصطبر؛ فهذه قصة الواو والياء. فإذا كانتا ساكنتين وقبلهما فتحةٌ مثل موعِدٍ وموقِفٍ، لم تقلب ألفاً خلفه الفتحة والألف عليهم. ألا تراهم يفرون إليها.

وقد بين من ذلك أشياء فيما مضى، وستبين فيما يستقبل إن شاء الله.

وتخذفان في مواضع وتثيت الألف. وإنما خفت الألف هذه الخفة لأنه ليس منها علاج على اللسان والشفة، ولا تحرك أبداً، فإنما هي بمنزلة النفس، فمن ثم لم تنتقل ثقل الواو عليهم ولا الياء، لما ذكرت لك من خفة مؤنّها. وإذا قلت مودٌ ثبتت الواو، لأنّها تحركت فقويت، ولم تقو الكسرة قوة الياء في ميت ونحوها. وتقول في فوعِلٍ من وعدت: أوعِدٌ، لأنهما واوان الثقتا في أول الكلمة.

وتقول في فيعولٍ: ويعودٌ، لأنه لم يلتق واوان، ولم تغيرها الياء لأنّها متحركة وإنما هي بمنزلة واو ويح وويل. وتقول في أفعولٍ: أعود، ويفعولٍ: يعود، ولا تغير الواو كما لا تعي يومٌ. وسنين لم كان ذلك فيما يلتقي من الواوات والياءات إن شاء الله.

وتقول في تفعلةٍ من وعدت، ويفعلٍ إذا كانا اسمين ولم يكونا من الفعل: توعدةٌ ويعودٌ، كما تقول في الموضع والموركة. فإنما الياء والتاء بمنزلة هذه الميم، ولم تذهب الواو كما ذهبت من الفعل، ولم تخذف من موعِدٍ لأنه ليس فيه من العلة ما في يعد، ولأنهما اسم. ويدلك على أن الواو تثبت قولهم: توديةٌ، وتوسعةٌ، وتوصيةٌ. فأما فعلةٌ إذا كانت مصدرًا فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها، لأن الكسرة يستعمل في الواو، فاطرد ذلك في المصدر، وشبه بالفعل، إذ كان الفعل تذهب الواو منه، وإذا كانت المصادر تضارع الفعل كثيراً في قبلك: سقياً، وأشباه ذلك.

فإذا لم تكن الهاء فلا حذف، لأنه ليس عوض. وقد أتوا فقلوا: وجهٌ، في جهة. وإنما فعلوا ذلك بما مكسورة كما

يفعل بها في الفعل وبعدها الكسرة، فبذلك شبّهت.  
فأما في الأسماء فثبت، قالوا: ولدة، وقالوا: لدة كما حذفوا عدة.  
وإنما جاز فيما كان من المصادر مكسور الواو إذا كان فعلةً لأنه بعدد يفعل ووزنه، فيلقون حركة الفاء على العين  
كما يفعلون ذلك في الهمزة إذا حذفت بعد ساكن.  
فإن بنيت اسماً من وعد على فعلة: قلت وعدةً وإن بنيت مصدرًا قلت عدة.  
باب ما كانت الياء فيه أولاً وكانت فاءً

وذلك نحو قولهم: يسر ييسر، ويس ييس، ويعر يعر، ويل ييل من الأيل في الأسنان وهو انثناء الأسنان إلى داخل  
القم. وقد بينا يفعل منه وأشياء فيما مضى، فترك ذكرها ههنا لأنها قد بينت.  
واعلم أن هذه الياء إذا ضمت لم يفعل بها ما يفعل بالواو، لأنها كياء بعدها واو، نحو: حيود ويوم وأشباه ذلك،  
وذلك لأن الياء أخف من الواو عندهم. ألا تراها أغلب على الواو من الواو عليها، وهي أشبه بالألف، فكأنها واو  
قبلها ألف، نحو: عاود، وطاول، وذلك قولهم: يس ويس.  
يدلك على أن الياء أخف عليهم من الواو أنهم يقولون: ييس ويس، فلا يحذفون موضع الفاء كما حذفوا يعد.  
وكذلك فواعل تقول: يوابس.

فإن أسكنتها وقبلها ضمة قلبتها واوًا كما قلبت الواو ياء في ميزان، وذلك نحو: موقن وموسر وموئس وموبسن ويا  
زيد وإس، وقد قال بعضهم: يا زيد يس، شبهها بقل.

وزعموا أن أبا عمرو قرأ: يا صالحيتنا جعل الهمزة ياءً ثم لم يقلبها واوًا.  
ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلاً. وهذه لغة ضعيفة، لأن قياس هذا أن تقول: يا غلا موجل.  
والياء توافق الواو في الفعل في أنك تقلب الياء تاء في افتعل من اليبس، تقول: اتبس ومتبس ويتبس، لأنها قد تقلب  
تاء، ولأنها قد تضعف ههنا فتقلب واوًا لو جاعوا بها على الأصل في مفتعل وافتعل وهي في موضع الواو، وهي  
أختها في الاعتلال، فأبدلوا مكانها حرفاً هو أجلد منها، حيث كانت فاء وكانت أختها فيما ذكرت لك، فشبهوها  
بها.

فأما أفعل فإنها تسلم، لأن الواو تسلم في أفعل وأشباهه، إلا أن يشد الحرف.  
وقد قالوا: يا تبس ويا تبس، فجعلوها بمنزلتها إذ صارت بمنزلتها في التاء؛ فليست تطرد العلة إلا فيما ذكرت لك،  
إلا أن يشد حرف، قالوا: ييس يابس، كما قالوا ييس يس، فشبهوها ببيد.  
باب ما الياء والواو فيه ثانية

وهما في موضع العين منه اعلم أن فعلت وفعلت وفعلت وفعلت منعتا كما تعتل ياء يرمي وواو يغزو. وإنما كان هذا  
الاعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهما إياهما وكثرة دخولهما في الكلام، وأنه ليس يعرى منهما  
ومن الألف أو من بعضهن. فلما اعتلت هذه الأحرف جعلت الحركة التي في العين مخولة على الفاء، وكرهوا أن  
يقروا حركة الأصل حيث اعتلت العين، كما أن يفعل من غزوت لا تكون حركة عينه إلا من الواو، وكما أن يفعل  
من رميت لا تكون حركة عينه إلا من الياء حيث اعتلت؛ فكذا هذه الحروف حيث اعتلت جعلت حركتهن  
على ما قبلهن، كما جعلت من الواو والياء حركة ما قبلها، لئلا تكون في الاعتلال على حالها إذا لم تعتل. ألا ترى  
أنك تقول: خفت وهبت فعلت فألقوا حركتها على الياء وأذهبوا حركة الفاء، فجعلوا حركتها الحركة التي كانت  
في المعتل الذي بعدها، كما لزم ما ذكرت لك الحركة مما بعده لئلا يجري المعتل على حال الصحيح.

وأما قلت فأصلها فعلت معتلة من فعلت، وإنما حولت إلى فعلت ليغيروا حركة الفاء عن حالها لو لم تجل؛ فلو لم يحولوها وجعلوها تجل من قولت لكانت الفاء إذا هي ألقي عليها حركة العين غير متغيرة عن حالها لو لم تعتل، فلذلك حولها إلى فعلت فجعلت معتلة منها. وكانت فعلت أولى بفعلت من الواو من فعلت لأنهم حيث جعلوها معتلة محولة الحركة جعلوا ما حركته منه أولى به، كما أن يغزو حيث اعتل لزمه يفعل، وجعل حركة ما قبل الواو من الواو، فكذلك جعلت حركة هذا الحرف منه.

ويدلك على أن أصله فعلت إنه ليس في الكلام فعلته. ونظيره في الاعتلال من محول إليه: يعد ويزن. وقد بين ذلك. فأما طلت فإنها فعلت، لأنك تقول طويل وطوال، كما قلت قبح وقبيح، ولا يكون طلته كما لا يكون فعلته في شيء، واعتلت كما اعتلت خفت وهبت.

وأما بعث فإنها معتلة من فعلت تفعل، ولو لم يحولها إلى فعلت لكان حال الفاء كحال قلت، وجعلوا فعلت أولى بها كما أن يفعل من رميت حيث كانت حركة العين محولة من يفعل ويفعل إلى أحدهما، كان الذي من الياء أولى بها. وكذلك زدت كانت الكسرة أولى بها، كما كانت الضمة أولى بالواو في قلت.

وليس في بنات الياء فعلت كما أنه ليس في باب رميت فعلت، وذلك لأن الياء أخف عليهم من الواو وأكثر تحويلاً للواو من الواو لها، وكرهوا أن ينقلوا الحفيف إلى ما يستثقلون.

ودخلت فعلت على بنات الواو كما دخلت في باب غزوت في قوله شقيت وغبيت لأنها نقلت من الأثقل إلى الأخف، ولو قلت فعلت في الياء لكنت مخزجاً الأخف إلى الأثقل، ولو قلت في باب زدت فعلت فقلت: زدت تزود، كما أنك لو قلتها من رميت لكانت رمو يرمو، فتضم الزاي كما كسرت الحاء في خفت. وتقول: تزوج كما تقول: موقن لأنها ساكنة قبلها ضمة.

وقالوا: وجد يجد، ولم يقولوا في يفعل يوجد، وهو القياس، ليعلموا أن أصله يجد.

وقال بعضهم: طلته، مثل قلته، وهو فعلت منقولة إلى فعلت، فعدى علت، ولو كانت فعلت لم تتعد.

وإذا قلت يفعل من قلت قلت يقول، لأنه إذا قال فعل فقد لزمه يفعل.

وإذا قلت يفعل من بعث قلت يبيع، ألزموه يفعل حيث كان محولاً من فعلت، ليجري مجرى ما حول إلى فعلت، وصار يفعل لهذا لازماً، إذ كان في كلامهم فعل يفعل في غير المعتل، فكما وافقه في تغيير الفاء كذلك وافقه في يفعل.

وأما يفعل من خفت وهبت. فإنه يخاف ويهاب، لأن فعل يلزمه يفعل، وإنما خالفنا يزيد ويبيع لأنهما لم يعتلا محولتين، وإنما اعتلنا من بنائهما الذي هو لهما في الأصل، فكما اعتلنا في فعلت من البناء الذي هو لهما في الأصل كذلك اعتلنا في يفعل منه.

وإذا قلت فعل من هذه الأشياء كسرت الفاء وحولت عليها حركة العين كما فعلت ذلك في فعلت لتغير حركة الأصل لو لم تعتل، كما كسرت الفاء حيث كانت العين منكسرة للاعتلال. وذلك قولك: خيف، وبيع، وهب، وقيل. وبعض العرب يقول: خيف وبيع وقيل، فيشم إرادة أن يبين أنها فعل. وبعض من يضم يقول: بوع وقول وخوف وهوب، يتبع الياء ما قبلها كما قال موقن.

وهذه اللغات دواخل على قيل وبيع وخيف وهيب، والأصل الكسر كما يكسر في فعلت.

فإذا قلت فعل صارت العين تابعة، وذلك قولك: باع، وخاف، وهاب، وقال. ولو لم تجعل تابعةً لالتبس فعل من باع وخاف وهاب بفعل، فأتبعوهن قال، حيث أتبعوا العين الفاء في أخواتهن ليستوين، وكرهوا أن يساوي فعل في حال،

إذ كان بعضهم يقول: قد قول ذلك. فاجتمع فيها هذا وأنهم شبهوها بأخواتها حيث أتبعوا العين فيهن ما قبلهن. فكما اتفقن في التغيير كذلك اتفقن في الإلحاق.

وحدثنا أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: كيد زيد يفعل، وما زيل زيد يفعل ذلك، يريدون: زال وكاد، لأنهم كسروها في فعل كما كسروها في فعلت حيث أسكنوا العين وحولوا الحركة على ما قبلها، ولم يرجعوا حركة الفاء إلى الأصل كما قالوا: خاف، وقال، وباع، وهاب. فهؤلاء الحركات مردودة إلى الأصل وما بعدهن توابع لهن كما يتبعن إذا أسكن الكسرة والضمة في قولهم: قد قيل وقد قول.

فإذا قلت فعلت أو فعلن أو فعلنا من هذه الأشياء، ففيها لغات: أما من قال قد بيع وزين وهيب وخيف فإنه يقول: خفنا وبعنا، وخفن وبعن، وهبت، يدع الكسرة على حالها ويحذف الياء، لأنه التقى ساكنان.

وأما من ضم بإشمام إذا قال فعل فإنه يقول: قد بعنا وقد رعن وقد زدت. وكذلك جميع هذا يميل الفاء ليعلم أن الياء قد حذفت فيضم، وأمال كما ضموا وبعدها الياء، لأنه أين لفعل.

وأما الذين يقولون بوع وقول وخوف وهوب فإنهم يقولون بعنا وخفنا وهبنا وزدنا، لا يزيدون على الضم والحذف، كما لم يزد الذين قالوا رعن وبعن على الكسر والحذف.

وأما مت تموت فإنما اعتلت من فعل يفعل، ولم تحول كما يحول قلت وزدت. ونظيرها من الصحيح فضل يفضل. وكذلك كدت تكاد اعتلت من فعل يفعل، وهي نظيرة مت في أنها شاذة. ولم يجيئنا على ما كثر واطرد من فعل وفعل.

وأما ليس فإنها مسكنة من نحو قوله: صيد، كما قالوا علم ذاك في علم ذاك، فلم يجعلوا اعتلالها إلا لزوم الإسكان، إذ كثرت في كلامهم ولم يغيروا حركة الفاء، وإنما فعلوا ذلك بما حيث لم تكن فيها يفعل وفيما مضى من الفعل، نحو قولك: قد كان ثم ذهب، ولا يكون منها فاعل ولا مصدر ولا اشتقاق، فلما لم تصرف تصرف إخواتها جعلت بمنزلة ما ليس من الفعل نحو ليت، لأنها ضارعتها، ففعل بها ما فعل بما هو بمنزلة الفعل وليس منه.

وأما قولهم: عور يعور، وحول يحول، وصيد يصيد فإنما جاءوا بمن على الأصل لأنه في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل نحو: اعوررت، واحوللت، وايضضت، واسوددت، فلما كن في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل لكون ما قبله تحركن. فلو لم تكن في هذا المعنى اعتلت، ولكنها بنيت على الأصل إذ كان الأمر على هذا. ومثل ذلك قولهم: اجتوروا، واعتنوا، حيث كان معناه معنى ما الواو فيه متحركة ولا تعتل فيه، وذلك قولهم: تعاونوا، وتجاوزوا.

وأما طاح يطيح وتاه يتيه، فزعم الخليل أنهما فعل يفعل بمنزلة حسب يحسب. وهي من الواو، ويدلك على ذلك، طوحت وتوحت، وهو أطوح منه وأتوه منه، فإنما هي فعل يفعل من الواو كما كانت منه فعل يفعل. ومن فعل يفعل اعتلتنا ومن قال طيحت وتيهت فقد جاء بها على باع يبيع مستقيمة. وإنما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرت لك من كثرة هذين الحرفين، فلو لم يفعلوا ذلك وجاء على الأصل أدخلت الضمة على الياء والواو والكسرة عليهما في فعلت وفعلت ويفعل ويفعل، ففرا من أن يكثر هذا في كلامهم مع كثرة الياء والواو، فكان الحذف والإسكان أخف عليهم.

ومن العرب من يقول: ما أتبهه، وتيهت، وطيحت. وقال: آن يئين، فهو فعل يفعل من الأوان، وهو الحين.

باب ما لحقته الزوائد

## من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة

فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياءً فإنك تسكن المعتل وتحول حركته على الساكن. وذلك مطرد في كلامهم.

وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم أرادوا أن تعجل وما قبلها إذا لحق لحرف الزيادة، كما اعتل ولا زيادة فيه. ولم يجعلوه معتلاً من محول إليه كراهية أن يحول إلى ما ليس من كلامهم. ولو كان يخرج إلى ما هو من كلامهم لاستغنى بدا لأن ما قبل المعتل قد تغير عن حله في الأصل كتغير قلت ونحوه، وذلك: أجاد، وأقال، وأبان، وأخاف، واستراث، واستعاذ.

ولا يعتل في فاعلت لأنهم لو أسكنوا حذفوا الألف والواو والياء في فاعلت، وصار الحرف على لفظ ما لا زيادة فيه من باب قلت وبعث، فكهروا هذا الإجحاف بالحرف والالتباس. وكذلك تفاعلت لأنك لو أسكنت الواو والياء حذف الحرفين. وكذلك فعلت وتفاعلت، وذلك قولهم: قاوت وتقاولنا، وعودت وتعودت، وزيلت وزايلت، وبايعت وتبايعنا، وزينت وترينت.

وفي تفاعلت وتفاعلت مع ما ذكرت أنه لم يكن ليعتل كما لم يعتل فاعلت وقعلت لأن التاء زيدت عليهما. وقد جاءت حروف على الأصل غير معتلة مما أسكن ما قبله فيما ذكرت لك قبل هذا، شبهوه بفاعلت إذ كان ما قبله ساكناً، كما يسكن ما قبل واو فاعلت. وليس هذا بمطرد، كما أن بدل التاء في باب أولجت ليس بمطرد، وذلك نحو قولهم: أجودت، وأطولت، واستحوذت، واستروح، وأطيب، وأخيلت، وأغيلت، وأغيمت، واستغيل، فكل هذا فيه اللغة المطردة، إلا أنا لم نسمعهم قالوا إلا استروح إليه، وأغيلت، واستحوذت، بينوا في هذه الأحرف كما بينوا في فاعلت، فجعلوها بمنزلتها في أنها لا تتغير، كما جعلوها بمنزلتها حيث أحيوها فيما تعتل فيه نحو: اجوروا، إذ توههوا تفاعلوا.

ولو قال لك قاتل: ابن لي من الجوار افتعلوا لقلت فيها اجتاروا، إلا أن يقول ابنه على معنى تفاعلوا فتقول: اجتوروا، وكذلك اجتوزوا، ولا ينكر أن يجعلوها معتلة في هذا الذي استثنينا؛ لأن الاعتلال هو الكثير المطرد. وإذا كان الحرف قبل المعتل متحرراً كما في الأصل لم يتغير، ولم يعتل الحرف من محول إليه، كراهية أن يحول إلى ما ليس من كلامهم. وذلك نحو: اختار، واعتاد، وانفاس. جعلوها تابعة حيث اعتلت وأسكنت كما جعلوها في قال وباع، لأنهم لم يغيروا حركة الأصل كما لم يغيروها في قال وباع، وجعلوا هذه الأحرف معتلة كما اعتلت ولا زيادة فيها.

وإذا قلت أفعال وأنفعل قلت: أختيروا وأنقيد، فتعتل من أفعال، فتحول الكسرة على التاء كما قلت ذلك في قيل، فتجري تيروقيد مجرى قيل وبيع في كل شيء.

وأما قولهم: اجتوروا، واعتنوا، وازدوجوا، واعتوروا، فزعم الخليل أنها إنما تثبت لأن هذه الأحرف في معنى تفاعلوا. ألا ترى أنك تقول: تعاونوا، وتجاوزوا، وتزاوروا. فالمعنى في هذا وتفاعلوا سواء. فلما كان معناها معنى ما تلزمه الواو على الأصل أثبتوا الواو، كما قالوا عور إذ كان في معنى فعل يصح على الأصل. وكذلك: احتوشوا واهتوشوا، وإن لم يقولوا تفاعلوا فيستعملوه، لأنه قد يشرك في هذا المعنى ما يصح، كما قالوا صيد لأنه قد يشركه ما يصح، والمعنى واحد. فهما يعتوران باب الفعل في هذا النحو كسود واسوددت، وثولت واثولت، وبيضضت.

فإذا لم تعتل الواو في هذا ولا الياء نحو عورت وصيدت فإن الواو والياء لا تعتلان إذا لحق الأفعال الزيادة وتصرفت، لأن الواو بمنزلة واو شويت، والياء بمنزلة ياء حبيت، ألا ترى أنك تقول: ألا أعور الله عينه: إذا أردت أفعلت من عورت، وأصيد الله بعيره.

باب ما اعتل من أسماء الأفعال

### المعتلة على اعتلالها

اعلم أن فاعلاً منها مهموز العين. وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل فعل منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات، كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاء وسقاء حيث كانتا معتلتين وكانتا بعد الألف. وذلك قولهم: خائفٌ وبانعٌ.

ويعتل مفعولٌ منهما كما اعتل فعل، لأن الاسم على فعل مفعولٌ، كما أن الاسم على فعل فاعلٌ. فتقول: مزورٌ ومصوغٌ، وإنما كان الأصل مزورٌ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يفعل وفعل، وحذفت واو مفعولٍ لأنه لا يلتقي ساكنان.

وتقول في الياء: مبيعٌ ومهيبٌ، أسكنت العين وأذهبت واو مفعولٍ، لأنه لا يلتقي ساكنان وجعلت الفاء تابعةً للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعةً في بيضين وكان ذلك أخف عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعةً للضمة، فصار هذا الوجه عندهم، إذ كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياء ولا يتبعوها الضمة فراراً من الضمة، والواو إلى الياء لشبهها بالألف، وذلك قولهم: مشوبٌ ومشيبٌ، وغارٌ ومنولٌ ومنيلٌ، وملومٌ مليمٌ، وفي حور: حير. وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول: مخيوطٌ ومبيوعٌ، فشبهوها بصيودٍ وغيوري، حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فهمز.

ولا نعلمهم أقموا في الواوات، لأن الواوات أثقل عليهن من الياءات، ومنها يقرون إلى الياء؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة.

ويجري مفعولٌ مجرى يفعل فيهما، فتعتل كما اعتل فعلهما الذي على مثاها وزيادته في موضع زيادتها، فيجري مجرى يفعل في الاعتلال، كما قالوا: مخافةٌ، فأجروها مجرى يخاف ويهاب، فكذلك اعتل هذا، لأنهم لم يجاوزوا ذلك المثال المعتل، إلا أنهم وضعوا ميماً مكان ياء، وذلك قولهم: مقامٌ ومقالٌ، ومثابةٌ ومنارةٌ، فصار دخول الميم كدخول الألف في أفعال، وكذلك المغاث والمعاش.

وكذلك مفعول تجري مجرى يفعل، وذلك قولك: المبيض والميسر.

وكذلك مفعلةٌ تجري مجرى يفعل، وذلك: المعونة والمشورة والثوبة، يدل ذلك على أنها ليست بمفعولة أن المصدر لا يكون مفعولة.

وأما مفعلة من بنات الياء فإنما تجيء على مثال مفعلة، لأنك إذا أسكنت الياء جعلت الفاء تابعةً كما فعلت ذلك في مفعول، ولا تجعلها بمنزلة فعلت في الفعل، وإنما جعلناها في فعلت تابعةً لما قبلها في القياس، غير متبعتها الضمة كما أن فعلت تفعل في الواو، وإذا سكت لم تتبعها الكسرة، وإنما هذا كقولهم: رمو الرجل في الفعل، فيتبعون الواو ما قبلها ولا يفعلون ذلك في فعل لو كان اسماً، فمعيشةٌ يصلح أن تكون مفعلةً ومفعلةً.

وأما مفعل منهما فهو على يفعل، وذلك قولهم: مقامٌ ومباغٌ، إذا أردت منهما مثل مخدع، وكمسعط يجري من الواو كأفعل من الأمر قبل أن يدركه الحذف، وهو قولك: مزورٌ ومقولٌ، يجري مجرى مفعلةٍ منها، إلا أنك تضم الأول، وذلك قولك: مبيعةٌ.

وقد قال قوم في مفعلةٍ فجاءوا بها على الأصل؛ وذلك قول بعضهم: إن الفكاهة لمقودةٌ إلى الأذى. وهذا ليس بمطرد، كما أن أجودت ليس بمطرد.

وقد جاء في الاسم مشتقاً للعلامة، لا لمعنى سوى ذا، على الأصل، وذلك نحو: مكوزةٌ ومزيد. وإنما جاء هذا كما جاء قمل حيث كان اسماً، وكما قالوا حيوةٌ وشبهوا هذا بمورق وموهب، حيث أجروه على الأصل إذ كان مشتقاً للعلامة. وليس هذا بمطرد في مزيد ومكوزة، كما أن قمل وحيوة ليس بمطرد. وليس مزيدٌ ومكوزة بأشد من لزومهم استحوذ وأغيلت.

وقالوا: محببٌ، حيث كان اسماً ألزموه الأصل كمورق.

ويتم أفعل اسماً، وذلك قولك: هو أقول الناس وأبيع الناس، وأقول منك وأبيع منك. وإنما أتوا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف نحو أقال وأقام، ويتم في قولك: ما أقوله وأبيعه لأن معناه معنى أفعل منك وأفعل الناس، لأنك تفضله على من لم يجاوز أن لزمه قائلٌ وبائع، كما فضلت الأول على غيره وعلى الناس. وهو بعد نحو الاسم لا يتصرف تصرفه ولا يقوى قوته. فأرادوا أن يفرقوا بين هذا وبين الفعل المتصرف نحو أقال وأقام، وكذلك أفعل به، لأن معناه معنى ما أفعله، وذلك قولك: أقول به وأبيع به.

ويتم في أفعل، لأنهما اسمان، فرقوا بينهما وبين أفعل من الفعل، ولو أردت مثل أصبع، من قلت وبعث لأتمت لتفريق بين الاسم والفعل.

فأما أفعلٌ فنحو: أدرو، وأسوق، وأثوب، وبعض العرب يهمز لوقوع الضمة في الواو، لأنها إذا انضمت خفيت الضمة فيها كما تخفى الكسرة في الياء.

وأما أفعلةٌ فنحو: أخوينة، وأسورةٌ وأجوزةٌ، وأحورةٌ، وأعينة.

ولا تمز أفعلٌ من بنات الياء، لأن الضمة فيها أخف عليهم، كما أن الياء بعدها الواو أخف عليهم من الواو. وقد بين ذلك، وسيبين إن شاء الله، وذلك نحو: أعين وأنيب.

وأما نظير إصبعٍ منها فإقولٌ وإبيعٌ وإن أردت مثالاً إثمٌ قلت إبيعٌ وإقولٌ، لتلا يكون كأفعلٍ منهما فعلاً وإفعل قبل أن يدركه الحذف والسكون للجزم.

وإن أردت منهما مثالاً أبلغ قلت أبيعٌ وأقولٌ، لتلا يكونا كأفعلٍ منهما في الفعل قبل أن يحذف ساكناً عن الأصل. غير أنك إن شئت همزةً أفعلاً من قلت كما همزت أدوراً.

ولم نذكر أفعل لأنه ليس في الكلام أفعل اسماً ولا صفة، وكان الإتمام لازماً لهذا مع ما ذكرنا، إذ كان يتم في أجود ونحوه.

ويتم تفعلٌ اسماً وتفعلاً منهما، ليفرق بينهما وبين تفعّل وتفعّل في الفعل، كما فعلت ذلك في أفعل وذلك قولك تقول وتبيع وتقول وتبيع.

وكذلك إذا أردت مثالاً تنضب تقول تقول وتبيع لتفريق بينهما وبين تفعّل فعلاً، كما أنك إذا أردت مثالاً تتفل وترتب أتممت، وإذا أردت مثل تنهية، وتوصية تتم ذلك، كما أتممت أفعلةً، ليفرق بينه اسماً وفعلاً، وذلك قولك: تقولةٌ وتبيعةٌ، وإن شئت همزت تفعّل من قلت وأفعل، كما همزةً أفعلاً وإنما قلت تقولةً وتبيعةً لتفريق بين هذا وبين

تفعل، يدللك على أن هذا يجري مجرى ما أوله الهمزة مما ذكرنا قول العرب في تفعلية من دار يدور: تلورة، قال الشاعر:

بتنا بتلورة يضيء وجوهنا ... دسم السليط على فتيل ذبال  
والنتوبة تريد التوبة.

وإنما معنا أن نذكر هذه الأمثلة فيما أوله ياء، أنها ليست في الأسماء والصفة إلا في يفعل، ولم تجر هذه الأسماء مجرى ما جاء على مثال الفعل وأوله ميم، لأن الأفعال لا تكون زيادتها التي في أوائلها ميماً فمن ثم لم يحتاجوا إلى التفرقة.

وأما تفعل مثل التنفل فإنه لا يكون فعلاً فهو بمنزلة ما جاء على مثال الفعل، ولا يكون فعلاً مما أوله الميم. فإذا أردت تفعل منهما فإنك تقول تقول وتبيع كما فعلت ذلك في مفعول، لأنه على مثال الفعل ولا يكون فعلاً. وكذلك تفعل نحو التحلىء، يجري مجرى فعل كما أجري تفعل مجرى فعل، فأجري هذا مجرى ما أوله الميم. فالتفعل مثل التحلىء، ومثاله منهما ثقيل وتبيع.

وإنما تشبه الأسماء بأفعال وإفعال ليس بينهما إلا إسكان متحرك وتحريك مسكن، ويفرق بينه وبينهما إذا كانتا مسكنتين على الأصل قبل أن يدر كهما الحذف، لا على ما استعمل في الكلام، ولا على الأصل قبل الإسكان، ولكنهما إذا كانتا بمنزلة أقام واقال، ليس فيهما إلا إسكان متحرك وتحريك ساكن.

باب أتم فيه الاسم

لأنه ليس على مثال الفعل فيمثل به، ولكنه أتم لسكون ما قبله وما بعده كما يتم التضعيف إذا أسكن ما بعده نحو اردد وسترى ذلك في أشياء فيما بعد إن شاء الله وذلك فعل وفعل، نحو: حول وعوار. وكذلك فعال، نحو قول، ومفعول، نحو: مشوار ومقول. وكذلك التفعال، نحو التقوال. وكذلك ففعل، نحو قول وبيوع. وفعل، نحو شيوخ وحوول وسووق. وكذلك فعال، نحو نوار وجواب وهيام. وكذلك ففعل، نحو طويل وقويم وسويق. وكذلك فعال، نحو: طوال وهيام، وفعل نحو: خوان وخيار وعيان ومفاعل نحو: مقال ومعايش.

وبنات الياء في جميع هذا في الإتمام كبنات الواو، في ترك الهمز وفي الهمز.

وطاوس نحو ما ذكرت لك، وناووس، وسابور، وكذلك أهوناء وأبنياء وأعياء، وقد قالوا أعياء، وقد قال بعض العرب أبنياء فأسكن الياء وحرك الباء، كره الكسرة في الياء كما كرهوا الضمة في الواو في فعل من الواو فأسكنوا نحو نور وقول؛ فليس هذا بالمطرود فأما الإقامة والاستقامة فإنما اعتلنا كما اعتلت أفعالهما، لأن لزوم الاستفعال والإفعال لاستفعل وأفعال، كلزوم يستفعل ويفعل لهما، ولو كانتا تفارقان كما تفارق بنات الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادرهما لتمت كما تتم فعول منهما ونحوه.

وأما مفعول فإنهم حذفوه فيهما وأسكنوه لأنه الاسم من فعل، وهو لازم له كلزوم الإفعال والاستفعال لأفعالهما، فمن ثم أجري في الاعتلال مجرى فعله، لأنه الاسم من فعل ويفعل، كما أن الاسم من فعل ويفعل اعتل كما اعتل فعله.

فأما ما ذكرنا مما أتمناه للسكون فليس بالاسم من فعل ويفعل، ولا من فعل ويفعل، إنما الاسم من هذه الأشياء فاعل ومفعول. فإن قلت: قالوا طويل؟ فإن طويلاً لم يجيء على يطول ولا على الفعل. ألا ترى أنك لو أردت الاسم على يفعل لقلت طائل غداً، ولو كان جاء عليه لاعتل فإنما هو كفعيل يعنى به مفعول، وقد جاء مفعول على الأصل، فهذا أجدر أن يلزمه الأصل، قالوا: مخبوط.

ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل. ولو جاءوا بالاسم على الفعل لقالوا طائلٌ كما قالوا قائمٌ. ولم يهمزوا  
مقاول ومعايش، لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتحتمل عليهما، وإنما هو جمع مقالة ومعيشة، وأصلهما التحريك،  
فجمعتهما على الأصل كأنك جمعت معيشةً ومقولةً، ولم تجعله بمنزلة ما اعتل على فعله، ولكنه أجرى مجرى مفعول.  
وسألته عن مفعول لأي شيء أتم ولم يجز مجرى افعال؟ فقال: لأن مفعولاً إنما هو من مفعول. ألا ترى أنهما في الصفة  
سواء، تقول: مطعنٌ ومفسادٌ، فتريد في المفساد من المعنى ما أردت في المطعن. وتقول: المخصف والمفتاح، فتريد في  
المخصف من المعنى ما أردت في المفتاح.

وقد يعثوران الشيء الواحد نحو مفتاحٍ ومفتاح، ومسحٍ ومنساجٍ، ومقولٍ ومقوال. فإنما أتممت فيما زعم الخليل أنهما  
مقصورة من مفعول أبداً، فمن ثم قالوا مقولٌ ومكيلٌ. فأما قولهم مصائبٌ فإنه غلطٌ منهم، وذلك أنهم توهوا أن  
مصيبةً فعيلةٌ وإنما هي مفعلةٌ. وقد قالوا: مصاوب.

وسألته عن واو عجزٍ وألف رسالةٍ وباء صحيفةٍ، لأي شيء همزن في الجمع، ولم يكن بمنزلة معاون ومعايش إذا  
قلت صحائف ورسائل وعجائز؟ فقال: لأني إذا جمعت معاون ونحوها، فإنما أجمع ما أصله الحركة، فهو بمنزلة ما  
حركت كجولول. وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك وكانت ميتةً لا تدخلها الحركة على حال، وقد وقعت  
بعد ألف، لم تكن أقوى حالاً مما أصله متحرك. وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة وذلك نحو قولك: قال وباع،  
ويغزو ويرمي، فهمزت بعد الألف كما يهمز سقاءً وقضاءً، وكما يهمز قاتلٌ وأصله التحريك، فهذه الأحرف الميتة  
التي ليس أصلها الحركة أجدر أن تغير إذا همزت ما أصله الحركة، فمن ثم خالفت ما حرك وما أصله الحركة في  
الجمع كجدولٍ ومقامٍ. فهذه الأسماء بمنزلة ما اعتل على فعله نحو يقول ويبيع، ويغزو ويرمي، إذا وقعت هذه  
السواكن بعد ألف.

وقالوا: مصيبةٌ ومصائب، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفةٍ وصحائف.  
وأما فاعلٌ من عورت، فإذا قالوا فاعلٌ غداً قالوا: عاورٌ غداً. وكذلك صيدت؛ لأنها لما حيت في عورت أجريت  
مجري واو شويت، وأجريت بياء صيدت مجرى بياء حيت، إلا أنه لا يدر كها الإدغام. وذلك مثل قولك: صابئٌ غداً.  
ولو كانت تقول اسمانٌ ثم أردت أن تكسر للجمع لقلت: تقاول، وكذلك تبيعٌ وتبايع، فلا تممز، لأنك إذا جمعت  
حرفاً والمعلل فيه أصله التحريك فإنما هو كمعونةٍ ومعيشةٍ، ولم ترد اسماً على الفعل فتجريه مجرى الفعل، ولكنك  
جمعت اسماً.

ويتم فاعلٌ كما أتممت ما ليس باسم فعلٍ مما ذكرت لك، تقول قاولٌ وبائعٌ.  
فإذا قلت فواعل من عورت وصيدت همزت، لأنك تقول في شويت شواياً، ولو قلت: شواو كما ترى قلت عواور  
ولم تغير. فلما صارت منه على هذا المثال همزت نظيرها كما تممز نظير مطايا من غير بنات الياء والواو، نحو  
صحائف. فلم تكن الواو لتترك في فواعل من عورت وقد فعل بنظيرها ما فعل بمطايا، فهمزت كما همزت  
صحائف. وفيها من الاستتقال نحو ما في شواو، لالتقاء الواوين وليس بينهما حاجزٌ حصينٌ، فصارت بمنزلة الواوين  
يلتقيان، فقد اجتمع فيها الأمران.

وتجري فواعل من صيدت مجراها كما اتفقا في الهمز في حال الاعتلال، لأنها تممز هنا كما تممز معتلةً، ولأن نظيرها  
من حيتت يجري مجرى شويت، فيوافقها كما اتفقا في الاعتلال في قلت وبعث.

هذا باب

ما جاء في أسماء هذا المعتل على ثلاثة

أحرف لا زيادة فيه

اعلم أن كل اسم منها كان على ما ذكرت لك، إن كان يكون مثاله وبنائه فعلاً فهو بمنزلة فعله، يعتل كاعتلاله. فإذا أردت فعلٌ قلت: دارٌ ونابٌ وساقٌ، فيعتل كما يعتل في الفعل، لأنه ذلك البناء وذلك المثال، فوافقت الفعل كما توافق الفعل في باب يغزو ويرمي.

وربما جاء على الأصل كما يجيء فعلٌ من المضاعف على الأصل إذا كان اسماً، وذلك قولهم: القود، والحوكة، والحنة، والجورة. فأما الأكثر فالإسكان والاعتلال. وإنما هذا في هذا بمنزلة أجودت واستحوذت. وكذلك فعلٌ وذلك: خفت ورجلٌ خافٌ، وملت ورجلٌ مالٌ، ويومٌ راحٌ. فزعم الخليل أن هذا فعلٌ حيث قلت فعلت كقولهم: فرق وهو رجلٌ فرقٌ، ونزق وهو رجلٌ نزقٌ. وقد جاء على الأصل كما جاء فعلٌ، قالوا: رجلٌ روعٌ ورجلٌ حولٌ.

وأما فعلٌ فلم يجيئوا به على الأصل كراهيةً للضممة في الواو، ولما عرفوا أنهم بصيرون إليه من الاعتلال من الإسكان أو الهمز، كما فعلوا ذلك يادؤر وخونٌ.

وأما فعلٌ منها فعلى الأصل ليس فيه إلا ذلك، لأنه لا يكون فعلاً معتلاً فيجري مجرى فعله وكان هذا اللازم له إذ كان البناء الذي يكون فيه معتلاً قد يجيء على الأصل على فعله، نحو قودٍ وروع. وإنما شبه ما اعتل من الأسماء هنا به إذ كان فعلاً. فأما ما لم يكن معتلاً مثاله فهو على الأصل. وذلك قولهم: رجلٌ نومٌ، ورجلٌ سولةٌ، ولومةٌ، وعيبةٌ. وكذلك فعلٌ، قالوا: حولٌ، وصيرٌ، وبيعٌ، وديمٌ. وكذلك إن أردت نحو إبلٍ قلت قولٌ، وبيعٌ.

فأما فعلٌ فإن الواو فيه تسكن لا اجتماع الضمتين والواو، فجعلوا الإسكان فيها نظيراً للهمزة في الواو في أدور وقول، وذلك قولهم: عوانٌ وعونٌ؛ ونوارٌ ونورٌ، وقوولٌ وقومٌ قولٌ. وألزموا هذا الإسكان إذ كانوا يسكنون غير المعتل نحو رسلٍ وعضدٍ وأشباه ذلك. ولذلك آثروا الإسكان فيها على الهمزة حيث كان مثالها يسكن للاستثقال. ولم يكن لأدورٍ وقوولٍ مثالٌ من غير المعتل يسكن فيشبهه به. ويجوز تثقيله في الشعر كما يضعفون فيه ما لا يضعف في الكلام. قال الشاعر، وهو عدي بن زيد:

وفي الأكف اللامعات سور

وأما فعلٌ من بنات الياء فبمنزلة غير المعتل، لأن الياء وبعدها الواو أخف عليهم، كما كانت الضمة أخف عليهم فيها، وذلك نحو غيورٍ وغيرٍ. فإذا قلت فعلٌ قلت غيرٌ ودجاجٌ بيضٌ. ومن قال رسلٌ فخفف قالبيضٌ وغيرٌ كما يقولها في فعلٍ من أبيض، لأنهما تصير فعلاً.

باب تغلب الواو فيه ياء

لا لياء قبلها ساكنة، ولا لسكوها وبعدها ياء

وذلك قولك: حالت حبالاً. وإنما قلبوها حيث كانت معتلةً في الفعل، فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء، فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يقروها؛ وكان العمل من وجهٍ واحدٍ أخف عليهم،

وجسروا على ذلك للاعتلال.

ومثل ذلك: سوطٌ وسياطٌ، وثوبٌ وثيابٌ، وروضةٌ ورياضٌ. لما كانت الواو مينةً ساكنةً شبهوها بواو يقول؛ لأنها ساكنةٌ مثلها، ولأنها حرف الاعتلال. ألا ترى أن ذلك دعاهم إلى أنهم لا يستثقلونها في فعلاتٍ، إذ كان ما أصله التحريك يسكن، وصارت الكسرة بمنزلة ياء قبلها، وعملت فيه الألف لشبهها بالياء كما عملت ياء يوجل في ييجل.

وأما ما كان قد قلب في الواحد فإنه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر، لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبونها فيما قد ثبتت في واحده، فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البديل ما قلب في الواحد، وذلك قولهم: ديمةٌ وديمٌ، وقامةٌ وقيمٌ، وتارةٌ وتيرٌ، ودارٌ وديارٌ. وهذا أجدر أن يكون إذ كانت بعدها ألف. فلما كانت الياء أخف عليهم والعمل من وجه واحد، جسروا عليه في الجمع إذ كان في الواحد محولاً، واستثقلت الواو بعد الكسرة كما تستثقل بعد الياء.

وإذا قلت فعلة فجمعت ما في واحده الواو أثبت الواو، كما قلت فعلٌ فأثبت ذلك، وذلك قولك: حولٌ وعودٌ، لأن الواحد قد ثبت فيه، وليس بعدها ألف فتكون كالسياط. وذلك قولك: كوزٌ وكوزةٌ، وعودٌ وعودةٌ، وزوجٌ وزوجةٌ. فهذا قبيلٌ آخر.

وقد قالوا ثورةٌ وثيرةٌ، قلبوها حيث كانت بعد كسرة، واستثقلوا كما استثقلوا أن تثبت في ديمٍ. وهذا ليس بمطرد. يعني ثيرةٌ.

وإذا جمعت قبيلٌ قلت أقوالٌ، لأنه ليس قبلها ما يستثقل معه من كسرة أو ياء.

ولو جمعت الخيانة والحياكة كما قلت رسالةً ورسائلٌ، لقلت حوائكٌ وخوائنٌ؛ لأن الواو إذا كانت بعد فتحة أخف عليهم وبعد ألف، فكأنك قلت عاود، فتقلبها واواً كما قلبت ميزاناً وموازنين، ولا يكون أسوأ حالاً في الرد إلى الأصل من رد الساكن إلى الأصل حيث قلب.

ومما أجري مجرى حالت حبالاً ونام نياماً: اجتزت اجتيازاً، وانقذت انقياداً، قلبت الواو ياء حيث كانت بين كسرة وألف، ولم يحذفوا كما حذفوا في الإقالة والاستعادة، لأن ما قبل هذا المعتل لم يكن ساكناً في الأصل حرك بحركة ما بعده فيفعل ذلك بمصدره. ولكن ما قبله بمنزلة قاف قام ونون نام، فنام وقاد يجري مجراها. والحرف قبل المعتل فيما ذكرت لك ساكن الأصل، ومصدره كذلك، فأجري مجراه.

فأما اسم اختار واختير فمعتلٌ كما اعتل اسم قال وقيل، وكذلك اسم انقاد وانقيد ونحوه.

فأما الفعال من جاورت فتقول فيه بالأصل، وذلك الجوار والحوار. ومثل ذلك عاونته عواناً. وإنما أجريتها على الأصل حيث صحت في الفعل ولم تعتل كما قلت تجاور ثم قلت التجاور، وكما صح فعلت وتفعت حيث قلت سوخته تسويغاً وتقول تقولاً.

وأما الفعول من نحو قلت مصدراً، ومن نحو سوط جمعاً، فليس قبل الواو فيه كسرة فتقلبها كما تقلبها ساكنة، فهم يدعونها على الأصل كما يدعون أدوراً، ويهمزون كما يهمزونه. والوجهان مطردان، وكذلك فعولٌ. ولم يسكنوا فيحذفوا ويصيرا بمنزلة ما لا زيادة فيه نحو فعل، وذلك نحو غارت غوراً، وسارت سوراً، وحولٌ وحوولٌ، وخورٌ وخوورٌ، وساقٌ وسووقٌ. وكذلك قالوا: القوول، والموونة، والنووم، والنوور. وقد همزوا كما همزوا أدور، لاجتماع الواو والضم، ولأن الضم فيها أخفى.

ولا يفعلون ذلك بالياء في هذه الأبنية، لأنها بعدها أخف عليهم، لخفة الياء وشبهها بالألف، فكأنها بعد ألف، ولكنها

تقلب ياء في فعل؛ وذلك قولهم: صيمٌ في صوم، وقيمٌ في قوم، وقيلٌ في قول، ونيمٌ في نوم. لما كانت الياء أخف عليهم وكانت بعد ضمة، شبهوها بقولهم عتيٌّ في عتو، وجثيٌّ في جثو، وعصيٌّ في عصو. وقد قالوا أيضاً: صيمٌ ونيمٌ، كما قالوا عتيٌّ وعصيٌّ. ولم يقلبوا في زوارٍ وصوامٍ لأنهم شبهوا الواو في صيمٍ بها في عتوٍ إذا كانت لاماً وقبل اللام واو زائدة. وكلما تباعدت من آخر الحرف بعد شبهها وقويت وترك ذلك فيها إذ لم يكن القلب الوجه في فعل. ولغة القلب مطردة في فعل.

وقالوا: مشوبٌ ومشيبٌ، وحوزٌ وحيزٌ، وهذا النحو، فشبهوه بفعلٍ وأجروه مجراه.

وأما طويلٌ وطوالٌ فهو بمنزلة جاورٍ وجوارٍ، لأنها حية في الواحد على الأصل.

وأما فعلاً فيجري على الأصل وفعل، نحو جولانٍ وحيدانٍ وصورى وحيدى. جعلوه بالزيادة حتى لحقته بمنزلة ما لا زيادة فيه مما لم يجيء على مثال الفعل، نحو الحول والغير واللومة. ومع هذا أنهم لم يكونوا ليحيثوا بهما في المعتل الأضعف على الأصل نحو: غزوانٍ، ونزوانٍ، ونفيانٍ. ويتركان في المعتل الأقوى.

وكذلك فعلاء، نحو السيراء. وفعلاء بمنزلة ذلك. قالوا: قوباء وخيلاء، فتمت كما قالوا: عرواء.

وقد قال بعضهم في فعلاً وفعل كما قالوا في فعل ولا زيادة فيه، جعلوا الزيادة في آخره بمنزلة الهاء، وجعلوه معتلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه. وذلك قولهم: دارانٌ من دار يلور، وحادانٌ من حاد يجيد، وهامانٌ ودالانٌ. وهذا ليس بالمطرد كما لا تطرد أشياء كثيرة ذكرناها.

وأما فعلى وفعلى وهذا النحو فلا تدخله العلة كما لا تدخل فعلٌ وفعل.

باب ما تقلب فيه الياء واوا

وذلك فعلى إذا كانت اسماً. وذلك: الطوبى، والكوسى، لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً.

وأما إذا كانت وصفاً بغير ألف ولام فإنها بمنزلة فعلٍ منها، يعني بيضٌ. وذلك قولهم: امرأةٌ حيكى. ويدل ذلك على أنها فعلى أنه لا يكون فعلى صفةً.

ومثل ذلك: "قسمةٌ ضيزى" فإنما فرقوا بين الاسم والصفة في هذا كما فرقوا بين فعلى اسماً وبين فعلى صفة في بنات الياء التي الياء فيهن لام. وذلك قولهم: شروى وتقوى في الأسماء.

وتقول في الصفات: صديا وخزيا، فلا تقلب. فكذلك فرقوا بين فعلى صفة وفعلى اسماً فيما الياء فيه عين، وصارت فعلى ههنا نظيرة فعلى هناك، ولم يجعلوها نظيرة فعلى حيث كانت الياء ثانية، ولكنهم جعلوا فعلى اسماً بمنزلة الياء، لأنها إذا ثبتت الضمة في أول حرف قلبت الياء واواً، والفتحة لا تقلب الياء، فكرهوا أن يقلبوا الثانية إذا كانت ساكنةً إلا كما قلبوا ياء موقنٍ، وإلا كما قلبوا واو ميزانٍ وقيل. وليس شيء من هذا يقلب وقبله الفتحة. وكما قلبوا ياء يوقن في الفعل.

فأما فعلى فعلى الأصل في الواو والياء، وذلك قولهم: فوضى، وعيشى. وفعلى من قلت على الأصل كما كانت فعلى من غزوت على الأصل، فإنما أرادوا أن تحول إذا كانت ثانية من علة، فكان ذلك تعويضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها.

باب ما تقلب الواو فيه ياء

إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهما إياهما ومرهما على ألسنتهم، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزاً بعد الياء ولا قبلها، كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد، أخف عليهم. وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو؛ لأنها أخف عليهم، لشيئها بالألف. وذلك قولك في فيعل: سيدٌ وصيبٌ، وإنما أصلهما سيوؤٌ وصيوؤٌ.

وكان الخليل يقول: سيدٌ فيعلٌ وإن لم يكن فيعلٌ في غير المعتل، لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل، ألا تراهم قالوا كينونةً والقيود، لأنه الطويل في غير السماء، وإنما هو من قاد يقود. ألا ترى أنك تقول جملٌ منقادٌ وأقود، فأصلهما فيعلولةً. وليس في غير المعتل فيعلولٌ مصدرًا. وقالوا: قضاةٌ فجاءوا به على فعلةٍ في الجمع، ولا يكون في غير المعتل للجمع. ولو أرادوا فيعلٌ لتركوه مفتوحاً كما قالوا تيحانٌ وهيبانٌ. وقد قال غيره: هو فيعلٌ، لأنه ليس في غير المعتل فيعلٌ. وقالوا: غيرت الحركة لأن الحركة قد تقلب إذا غير الاسم. ألا تراهم قالوا بصريٌّ، وقالوا أمويٌّ، وقالوا أختٌ، وأصله الفتح. وقالوا دهريٌّ. فكذلك غيروا حركة فيعل. وقول الخليل أعجب إلي؛ لأنه قد جاء في المعتل بناءً لم يجيء في غيره، ولأنهم قالوا هيبانٌ وتيحانٌ فلم يكسروا. وقد قال بعض العرب:

ما بال عيني كالشعب العين

فإنما يحمل هذا على الاطراد حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك؛ ووجدت بناءً في المعتل لم يكن في غيره. ولا تحمله على الشاذ الذي لا يطرد، فقد وجدت سيبلاً إلى أن يكون فيعلاً. وأما قولهم: ميتٌ وهينٌ ولينٌ، فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هائرٍ، لاستثقالهم الياءات، كذلك حذفوها في كينونةً وقيوداً وصيرورةً، لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل، ألزموه الحذف إذا كثر عددهن وبلغن الغاية في العدد، إلا حرفاً واحداً. وإنما أرادوا بهن مثال عيصومز. وإذا أردت فيعل من قلت قلت قيل. فلو كان يغير شيء من الحركة باطراد لغيروا الحركة ههنا. فهذه تقوية لأن يحمل سيدٌ على فيعل، إذ كانت الكسرة مطردة كثيرة. وبنات الياء فيما ذكرت لك وبنات الواو سواء. ومما قلبوا الواو فيه ياء ديارٌ وقيامٌ، وإنما كان الحد قيومٌ وديوار. وقالوا قيومٌ وديورٌ، وإنما الأصل قيورمٌ وديورمٌ، لأنهما بنيا على فيعالٍ وفيعلول. وأما فيعلٌ مثل حديمٍ فبمنزلة فيعل، إلا أنك تكسر أول حرف فيه. وأما زيلت ففعلت من زailت. وإنما زailت بارحت، لأن ما زailت أفعل ما برحت أفعل، فإنما هي من زلت، وزلت من الياء. ولو كانت زيلت فيعلت لقلت في المصدر زيلةً ولم تقل تزيلاً. وأما تحيزت فتفيعلت من حزت، والتحيز تفيعلٌ.

وأما صيوؤٌ وطويلٌ وأشباه ذلك فإنما منعهم أن يقلبوا الواو فيهن ياءً أن الحرف الأول متحرك، فلم يكن ليكون إدغامٌ إلا بسكون الأول. ألا ترى أن الحرفين إذا تقارب موضعهما فتحركا أو تحرك الأول وسكن الآخر لم يدغموا نحو قولهم: وتندٌ ووتندٌ فعلٌ، ولم يجيزوا وده على هذا فيجعلوه بمنزلة مد لأن الحرفين ليسا من موضع تضعيف، فهم في الواو والياء أجدر أن لا يفعلوا ذلك.

وإنما أجروا الواو والياء مجرى الحرفين المتقاربين، وإنما السكون والتحرك في المتقاربين، فإذا لم يكن الأول ساكناً لم

تصل إلى الإدغام، لأنه لا يسكن حرفان. فكانت الواو والياء أجدر أن لا يفعل بهما ما يفعل بمد ومد، لبعد ما بين الحرفين. فلما لم يصلوا إلى أن يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدة لم يقلبوا وتركوها على الأصل كما ترك المشبه به. وفوعلاً من بعث بيغن تقلب الواو كما قلبها وهي عين في فيعلٍ وفيعلٍ من قلت. وكذلك فيعل من بعث وفوعلاً، تقول بيعٌ وبيعٌ. وعلى هذه الطريقة فأجر هذا النحو.

وسألت الخليل عن سوير وبويج ما معهم من أن يقلبوا الواو ياءً؟ فقال: لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنما صارت للضمة حين قلت فوعلاً. ألا ترى أنك تقول: سير ويساير، فلا تكون فيهما الواو. وكذلك تفوعل نحو: تبويج، لأن الواو ليست بلازمة، وإنما الأصل الألف.

ومثل ذلك قولهم: رويةٌ ورويا ونويٌ، لم يقلبوا ياءً حيث تركوا الهمزة، لأن الأصل ليس بالواو، فهي في سوير أجدر أن يدعوا، لأن الواو تفارقها إذا تركت فوعلاً، وهي في هذه الأشياء لا تفارق إذا تركت الهمزة.

وقال بعضهم: ربا وريةً، فجعلها بمنزلة الواو التي ليست تبدل من شيء. ولا يكون في سوير وتبويج، لأن الواو بدل من الألف، فأرادوا أن يمدوا كما مدوا الألف، وأن لا يكون فوعلاً وتفوعلاً بمنزلة فعل وتفعل. ألا تراهم قالوا: قوول وتفوول، فمدوا ولم يرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدةً، لثلا يكون كفعل وتفعل، وليكون على حال الألف في المد. ولا تدغمها فتصير بمنزلة حرفين يلتقيان في غير حروف المد من موضع واحد الأول منهما ساكن، فكما ترك الإدغام في الواوين كذلك ترك في سوير وتبويج.

ونحو هذه الواو والياء في سوير وتبويج واو ديوانٍ، وذلك لأن هذه الياء ليست بلازمة للاسم كلزوم ياء فيعمل فيفعالٍ وفيعلٍ ونحو ذلك، وإنما هي بدلٌ من الواو وكما أبدلت ياء قيراطٍ مكان الراء، ألا تراهم يقولون دوبيونٌ في التحقير، ودواوين في الجمع، فتنهب الياء. فلما كانت كذلك شهت هذه الياء واو رويةٍ وواو بوطر؛ فلم يغيروا الواو كما لم يغيروا تلك الواو للياء. ولو بنيتها، يعني ديوان؛ على فيفعالٍ لأدغمت، ولكنك جعلتها فعالاً ثم أبدلت كما قلت تظنيت. وكذلك قلت قراريط فرددت وحذفت الياء. وهي من بعث على القياس لو قيل بيعٌ بإدغام، لأنك لا تنجو من ياءين.

باب ما يكسر عليه الواحد

## مما ذكرنا في الباب الذي قبله ونحوه

اعلم أنك إذا جمعت فوعلاً من قلت همزة كما همزة فواعل من عورت وصيدت. فإذا جمعت سيدان وهو فيعملٌ، وفيفعالاً نحو عينٍ همزت، وذلك: عيلٌ وعيائل، وخيرٌ وخيائر، لما اعتلت ههنا، فقلبت بعد حرف مزيد في موضع ألف فاعلٍ، همزت حيث وقعت بعد ألف، وصار انقلاباً ياء نظير الهمزة في قائلٍ. ولم يصلوا إلى الهمزة في الواحد إذ كانت قبلها ياء، فكأنكم جمعوا شيئاً مهموزاً. ولم يكن ليعتل بعد ياء زائدة في موضع ألف ولا يعتل بعد الألف. ولو لم يعتل لم يهمز، كما قالوا: ضيونٌ وضياون، وقالوا: عينٌ وعيائن. وإذا جمعت فعلٌ من قلت قلت قوائل، همزت.

وإذا جمعت فوعلاً فبناؤه بناء فوعلاً في اللفظ سواء. ألا ترى أن الواوين يقلمان ويؤخران. وذلك قولك إذا أردت فوعلاً قولٌ، وإذا أردت فوعلاً قولٌ. وتهمز فعاول فتقول قوائل كما همزت فعاول. وإنما فعلوا ذلك لالتقاء الواوين، وأنه ليس بينهما حاجز حصين، وإنما هو الألف تخفي حتى تصير كأنك قلت قوول، وقربت من آخر الحرف فهمزت

وشبهت بواو سماء، كما قالوا صيماً، فأجروها مجرى عتي. وذلك الذي دعاهم إلى أن غيروا شوايا.  
وإذا التقت الواوان على هذا المثال فلا تلتفتن إلى الزائد وإلى غير الزائد. ألا تراهم قالوا أول وأوائل، فهمزوا ما  
جاء من نفس الحرف وأما قول الشاعر:

وكحل العينين بالعواور

فإنما اضطر فحذف الياء من عواوير ولم يكن ترك الواو لازماً له في الكلام فيهمز.  
وكذلك فواعل من قلت قوائل، لأنها لا تكون أمثل حالاً من فواعل من عورت ومن أوائل.  
واعلم أن بنات الياء نحو بعت تبيع في جميع هذا كبنات الواو، يهمزن كما همزت فواعل من صيدت، فجعلتها بمنزلة  
عورت، فوافقتها كما وافقت حبيبت شويت، لأن الياء قد تستثقل مع الواو كما تستثقل الواوان، فوافقت هذه  
الواو وصارت يجري عليها ما يجري على الواو في الهمز وتركه، كما اتفقتا في حال الاعتلال وترك الأصل. فلما  
كثرت موافقتها لها في الاعتلال والخروج عن الأصل، وكانت الياءان تستثقلان وتستثقل الياء مع الواو، أجريت  
مجرها في الهمز، لأنهم قد يكرهون من الياء مثل ما يكرهون من الواو.  
ويهمز فاعيل من قلت وبعث. وذلك قوائل وبيائع، فهمزت الياء كما همزت الواو في فاعول، فاتفقا في هذا الباب  
كما اتفقت الياء والواو فيما ذكرت لك، إذ كان اجتماع الياءات يكره، والياء مع الواو مكروهتان.  
باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا

### إذا كسر للجمع على الأصل

فمن ذلك: فيعال، نحو ديارٍ وقيام، وديورٍ، وقيومٍ، تقول دياوير وقياميم.  
ومثل ذلك عوارٍ تقول عواويرٍ، ولا تهمز هذا كما تهمز فاعل من قلت.

وخالفت فعالٌ فعلاً كما يخالف فاعولٌ نحو طاووسٍ عاوراً إذا جمعت فقلت طاوويس. وإنما خالفت الحروف الأولى  
هذه الحروف لأن كل شيء من الأول همز على اعتلال فعله أو واحده فإنما شبه حيث قرب من آخر الحروف بالياء  
والواو اللتين تكونان لامين، إذا وقعتا بعد الألف ولا شيء بعدهما، نحو سقاء وقضاء، فجعلت الياءات والواوات  
هنا كأنهن أواخر الحروف، كما جعلت الواوان في صيم كأنهما أواخر الحروف. فإذا فصلت بينهما وبين أواخر  
الحروف بحرف جرين على الأصل، تقول: الشقاوة والغراية، فتخرجهما على الأصل، إذا كان آخر الكلمة ما  
بعدهما وحرف الإعراب. فإذا كان هذا النحو هكذا فالمعتل الذي هو أقوى وقد منعه أن يكون آخر الحرف حرفان،  
أقرب من البيان، والأصل له ألزم. ومثل هذا قولهم: زوارٌ وصوامٌ، لما بعدت من آخر الكلمة قويت كما قويت  
الواو في أخوة وأبوة، حيث لم يكونا أواخر الحرفين. فالبيان والأصل في الصوام ينبغي أن يكون ألزم وأثبت، لأنه  
أقوى المعتلين.

باب فعل من فوعلت

### من قلت وفعلت من بعت

وذلك قولك: قد قول وقد بويع في فوعلت وفعلت، فمددت كما مددت في فاعلت. وإنما وافق فوعلت وفعلت  
فاعلت ههنا كما اتفقت في غير المعتل. ألا ترى أنك تقول: بيطرت فتقول بوطر، فنمدد كما كنت ماداً لو قلت

باطرت. وتقول صومعت فنجريها مجرى صامعت لو تكلمت بها. وكذلك فيعلت من بعث إذا قلت فيها فعل، وكذلك تفيعلت منها إذا قلت قد تفوعل، توافق تفاعلت كما وافق الآخر فاعلت. وذلك قولك: تقوول وتبوع، وافق تفاعلت كما يوافق تفيعلت من غير المعتل، وذلك قولك: تفوهق من تفيهقت. كما وافق فاعلت من هذا الباب غير المعتل ولم يكن فيه إدغام، كذلك وافقه فوعلت وفيعلت.

ولم تجعل هذا بمنزلة العينين في حولت وزيلت، لأن هذه الواو والياء تزدان كما تزدان الألف. ألا ترى أنهما قد يجيئان وليس بعدهما حرفاً من موضعهما، ولا يلزمهما تضعيف. وذلك قولك: حوقلت وبيطرت. فلما كانتا كذلك أجرينا مجرى الألف، وفرق بين هاتين وبين الأخرى المدغمة. وكذلك فعولت تمد منهما ولا تدغم، ولا تجعلها بمنزلة العينين، إذ كانتا حرفين مفترقين. ألا ترى أن الزيادة التي فيها تلحق ولا يلزمها التضعيف في جهورت. فلما كانت الزيادة كذلك جرت ههنا مجراها لو لم تكن بعدها واوٌ زائدة. فكذلك إذا كان الحرف فعولت وفيعلت تجري كما جرت الواو والياء في فوعلت وفيعلت مجراهما وليس بعدهما واو ولا ياء، لأنهما كانا حرفين مفترقين. وذلك قولك: قد بووع وقوول، قلبت ياء بويع واواً للضمة كما فعلت ذلك في فعلت. وسيبين ذلك إن شاء الله.

ولا تقلب الواو ياءً في فوعل من بعث إذا كانت من فيعلت لأن أمرها كأمر سويرت. وتقوول في افوعلت من سرت: اسيرت، تقلب الواو ياءً لأنهما ساكنة بعدها ياء. فإذا قلت فعلت قلت: اسويرت، لأن هذه الواو قد تقع وليست بعدها ياء، كقولك اغلودن، فهي بمنزلة واو فوعلت وألف افعاللت، وكذلك هي من قلت؛ لأن هذه الواو قد تقع وليس بعدها واو، فيجريان في فعل مجرى غير المعتل كما أجريت الأول مجرى غير المعتل فأجريت اسوير على مثال اغلودن في هذا المكان، واشهوب في هذا المكان، ولم تقلب الواو ياءً، لأن قصتها قصة سوير.

وسألته عن اليوم فقال: كأنه من يمت وإن لم يستعملوا هذا في كلامهم، كراهية أن يجمعوا بين هذا المعتل وياء تدخلها الضمة في يفعل كراهية أن يجتمع في يفعل ياءان في إحداهما ضمة مع المعتل. فلما كانوا يستثقلون الواو وحدها في الفعل رفضوها في هذا لما يلزمهم من الاستثقال في تصرف الفعل. ومما جاء على فعل لا يتكلم به كراهية نحو ما ذكرت لك: أول، والواو، وآءة وويح، وويس، وويل، بمنزلة اليوم، كأنها من: ولت ووحت، وأوت، وإن لم يتكلم بها؛ تقديرها ععت من قولك: آءة؛ لما يجتمع فيه مما يستثقلون.

وسألته: كيف ينبغي له أن يقول أفعلت في القياس من اليوم على من قال أطولت وأجودت، فقال: أيمت، فتقلب الواو ههنا كما قلبها في أيام. وكذلك تقلبها في كل موضع تصح فيه ياء أيقنت. فإذا فعلت أفعل ومفعلٌ ويفعل قلت: أووم ويووم ومووم؛ لأن الياء لا يلزمها أن تكون بعدها ياء كفعلت من بعث، وقد تقع وحدها. فكما أجريت فيعلت وفوعلت مجرى بيطرت وصومعت، كذلك جرى هذا مجرى أيقنت.

وإذا قلت أفعل من اليوم قلت أيم كما قلت أيام. فإذا كسرت على الجمع همزت فقلت أيائم، لأنهما اعتلت ههنا كما اعتلت في سيد. والياء قد تستثقل مع الواو فكما أجريت سيداً مجرى فوعل من قلت، كذلك تجري هذا مجرى أول.

وأما افوعلت من قلت فبمنزلة افوعلت من سرت في فعل، وأتمت افوعلت منها كما يتم فاعلت وتفاعلت، لأنهم لو أسكنوا كان فيه حذف الألف والواو، لئلا يلغى ساكنان.

وكذلك افعاللت وافعلت. وذلك قولك في افوعلت اقوولت وفي افعاللت من الياء والواو: اسواددت وابياضت. فإذا أردت فعل قلت: ابوض كما قلت اشهوب وضورب، فقلبت الألف.

وأما افعللت فقولك: ازوررت وايضضت.

باب تقلب فيه الياء واوا

وذلك قولك في فعللٍ من كلت كولل، وفعلل إذا أردت الفعل كولل، ولم تجعل هذه الأشياء بمنزلة بيضٍ وقد بيع، حيث خرجت إلى مثالها لبعدها من هذا، وصارت على أربعة أحرف، وكان الاسم منها لا تحرك ياؤه ما دام على هذه العدة، وكان الفعل ليس أصل يائه التحريك. فلما كان هذا هكذا جرى فعله في فعل مجرى بوطر من البيطرة، وأيقن يوقن وأوقن، والاسم يجري مجرى موقن. سمعنا من العرب من يقول: تعيطت الناقة. وقال:

مظاهرةً نبياً عتيقاً وعوططاً... فقد أحكما خلقاً لها متباينا  
العوطط فعلل.

باب ما الهمزة فيه في موضع اللام

من بنات الياء والواو

وذلك نحو: ساء يسوؤ، وناء ينوء؛ وداء يداء، وجاء يجيء، وفاء يفيء، وشاء يشاء. اعلم أن الواو والياء لا تعلان واللام ياء أو واو، لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثقلون، وإلى الالتباس والإجحاف. وإنما اعتلنا للتخفيف. فلما كان ذلك يصيرهم إلى ما ذكرت لك رفض. فهذه الحروف تجري مجرى قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف، وهاب يهاب. إلا أنك تحول اللام ياءً إذا همزت العين، وذلك قولك: جاء كما ترى، همزت العين التي همزت في بائع واللام مهموزة، فالتقت همزتان، ولم تكن لتجعل اللام بين بين من قبل أنهما في كلمة واحدة، وأنهما لا يفترقان، فصار بمنزلة ما يلزمه الإدغام لأنه في كلمة واحدة، وأن التضعيف لا يفارقه. وسترى ذلك في باب الإدغام إن شاء الله. فلما لزمتم الهمزتان ازدادتا ثقلاً، فحولوا اللام وأخرجوها من شبه الهمزة. وجميع ما ذكرت لك في فاعلٍ بمنزلة جاء. ولم يجعلوا هذا بمنزلة خطايا لأن الهمز لم يعرض في الجمع، فأجري هذا مجرى شاء وناء من شأوت ونأيت.

وأما خطايا فحيث كانت همزتها تعرض في الجمع أجريت مجرى مطايا. واعلم أن ياء فعائل أبداً مهموزة، لا تكون إلا كذلك، ولم تزد إلا كذلك، وشبهت بفاعل. وإذا قلت فواعل من جئت قلت جواء، كما تقول من شأوت شواء، فتجريها في الجمع على حد ما كانت عليه في الواحد، لأنك أجريت واحدها مجرى الواحد من شأوت. وأما فعائل من جئت وسؤت فكخطايا، تقول: جبايا وسوايا. وأما الخليل فكان يزعم أن قولك جاء وشاء ونحوهما اللام فيهن مقلوبة. وقال: ألزموا ذلك هذا واطرد فيه، إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة. وذلك نحو قولهم، للعجاج:

لا تبهما الأشاء والعبرى

وقال، لطريف بن تميم العنبري:

فتعرفوني أنني أناذاكم... شاكٍ سلاحي في الحوادث معلم

وأكثر العرب يقول: لاثٌ وشاكٌ سلاحه. فهؤلاء حذفوا الهمزة، وهؤلاء كأنهم لم يقبلوا اللام في جنت حين قالوا فاعلٌ، لأن من شأنهم الحذف لا القلب ولم يصلوا إلى حذفها كراهية أن تلتقي الألف والياء وهما ساكتان. فهذا تقوية لمن زعم أن الهمزة في جاء هي الهمزة التي تبدل من العين. وكلا القولين حسنٌ جميل.

وأما فاعلٌ من جنت فجيء، ومن سوت سواء، لأنها ليست همزةً تعرض في جمع، فهي كمفاعلٍ من شأوت. وأما فاعلٌ من جنت وقرأت فإنك تقول فيه: جيأى وقرأى، وفعلٌ منهما: قرئى وجوئى، وفعلٌ: قرئى وجيء. وإنما فعلت ذلك لالتقاء الهمزتين ولزومهما. وليس يكون ههنا قلبٌ كما كان في جاء، لأنه ليس ههنا شيء أصله الواو ولا الياء فإذا جعلته طرفاً جعلته كياء قاضٍ، وإنما الأصل ههنا الهمز. وإنما أجرى جاء في قول من زعم أنه مقلوب مجرى لاثٍ حيث قلبوا قراءً وجيأء، لأن الهمزة ثابتة في الواحد، وليست تعرض في الجمع، فأجريت مجرى مشأى ومشاءٍ ونحو هذا.

وأما فاعلٍ من جنت وسؤت فتقول فيه سوايا وجبايا، لأن فاعلٍ من بعث وقلت مهموزان، فلما وافقت اللام مهموزةً لم يكن من قلب اللام ياءً بدُّ، كما قلبتها في جاء وخطايا. فلما كانت تقلب ياءً وكانت الهمزة إنما تكون في حال الجمع أجريت مجرى فواعلٍ من شويت وحويت حين قلت: شوايا، لأنها همزة عرضت في الجمع وبعدها ياءٌ فأجريت مجرى مطايا. ومن جعلها مقلوبة فشيها بقوله شواعٍ وإنما يريد شوائع، فهو ينبغي له أن يقول جيأء وشوآء، لأنهما همزتا الأصل التي تكون في الواحد. وإنما جعلت العين التي أصلها الياء والواو طرفاً، فأجريت مجرى واو شأوت وياء نأيت في فاعلٍ.

وأما افعلت من صدئت فصدأيت، تقلبها ياءً كما تقلبها في مفعلٍ، وذلك قولك: مصدئ كما ترى، ويفعلل يصدئى، لم تكن لتكون ههنا بمنزلة بنات الياء وتكون في فعلت ألفاً. ومن ثم لم يجعلوها ألفاً ساكنة. كما أنك لم تقل أغزوت إذ كنت تقول يغزى، فلم تكن لتجعل فعلت منه بمنزلة الهمزة وسائر كبنات الياء، فأجريت هذا مجرى رمى يرمي.

وهذا قول الخليل.

وفياعل من سؤت وجنت بمنزلة فاعلٍ، تقول: جبايا وسيايا، لأنها همزة عرضت في الجمع. وسألته عن قوله: سؤته سوائيةً فقال: هي فعاليةً بمنزلة علانية. والذين قالوا سوايةً حذفوا الهمزة كما حذفوا همزة هارٍ ولاثٍ، كما اجتمع أكثرهم على ترك الهمزة في ملكٍ وأصله الهمزة. قال الشاعر:

فلست لانسي ولكن لملاكٍ... تنزل من جو السماء بصوب  
وقالوا: مألكةٌ وملاكةٌ، وإنما يزيد رسالةً.

وسألته عن مسائيةً فقال: هي مقلوبة. وكذلك أشياء وأشواى. ونظير ذلك من المقلوب قسيٌّ، وإنما أصلها قووسٌ، كرهوا الواوين والضميتين. ومثل ذلك قول الشاعر:

مروان مروان أخو اليوم اليمى

وإنما أراد اليوم، فاضطر إلى هذا ومع ذلك أن هذه الواو تعتل في فعلٍ وتكره، فهي في الياء أجدر أن تكره، فصار اليوم بمنزلة القووس. فمسائيةً إنما كان حدها مساوئةً، فكرهوا الواو مع الهمزة لأنهما حرفان مستقلان.

وكان أصل أشياء شيئا، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو وكذلك أشاوى أصلها أشياء كأنك جمعت عليها إشاوة، وكان أصل إشاوة شيئا، ولكنهم قلبوا الهمزة قبل الشين وأبدلوا مكان الياء الواو، كما قالوا: أتوته، وجبيته جباوة، والعليا والعلياء.

ومثل هذا في القلب طأمن واطمأن. فإنما حمل هذه الأشياء على القلب حيث كان معناها معنى ما لا يطرد ذلك فيه، كان اللفظ فيه إذا أنت قلبته ذلك اللفظ، فصار هذا بمنزلة ما يكون فيه الحرف من حروف الزوائد ثم يشتق في معناه ما ينهب فيه الحرف الزائد.

وأما جذبت وجذبت ونحوه فليس فيه قلب، وكل واحدٍ منهما على حدته، لأن ذلك يطرد فيهما في كل معنى، ويتصرف الفعل فيه. وليس هذا بمنزلة ما لا يطرد مما إذا قلبت حروفه عما تكلموا به وجدت لفظه لفظ ما هو في معناه من فعلٍ أو واحدٍ هو الأصل الذي ينبغي أن يكون ذلك داخلاً عليه كدخول الزوائد. وجميع هذا قول الخليل.

وأما كلا وكلٌّ فمن لفظين؛ لأنه ليس ههنا قلب ولا حرفٌ من حروف الزوائد يعرف هذا له موضعاً. باب ما كانت الواو والياء فيه لامات

اعلم أنهن لاماتٍ أشد اعتلالاً وأضعف، لأنهن حروف إعراب، وعليهن يقع التنوين، والإضافة إلى نفسك بالياء، والثنائية، والإضافة، نحو هني، فإنما ضعفت لأنهما اعتمد عليهما بهذه الأشياء. وكلما بعدتا من آخر الحرف كان أقوى لهما. فهما عيناتٍ أقوى، وهما فاءاتٍ أقوى منهما عيناتٍ ولاماتٍ. وذلك نحو غزوت ورميت. واعلم أن يفعل من الواو تكون حركة عينه من المعتل الذي بعده، ويفعل من الياء تكون حركة عينه من الحرف الذي بعده، فيكون في غزوت أبداً يفعل، وفي رميت يفعل أبداً ولم يلزمهما يفعل ويفعل حيث اعتلنا لأنهم جعلوا ما قبلهما معتلين كاعتلاهما.

واعلم أن فعلت قد تدخل عليهما كما دخلت عليهما وهما عيناتٌ، وذلك شقيت وغبيت. وأما فعل فيكون في الواو نحو سرو يسرو، ولا يكون في الياء، لأنهم يقرون من الواو إليها، فلم يكونوا لينقلوا الأخرى إلى الأثقل فيلزمها ذلك في تصرف الفعل.

واعلم أن الواو في يفعل تعتل إذا كان قبلها ضمة ولا تقلب ياءً ولا يدخلها الرفع، كما كرهوا الضمة في فعل، وذلك نحو البون والعون. فالأضعف أجدر أن يكرهوا ذلك فيه. ولكنهم ينصبون لأن الفتحة فيها أخف عليهم، كما أن الألف أخف عليهم من الواو. ألا تراهم إذا قالوا فعلٌ من باب قلت لم تعتل، وذلك نحو: النومة، واللومة. والضمة فيها كواو بعدها، والفتحة فيها كألف بعدها، وذلك قولك: هو يغزوك، ويريد أن يغزوك. وإذا كان قبل الياء كسرةٌ لم يدخلها جرٌّ كما لم يدخل الواو ضم، لأن الياءات قد يكره منها ما يكره من الواوات، فصارت وقبلها كسرة كالواو والضمة قبلها، ولا يدخلها الرفع إذ كره الجر فيها، لأن الواو قد تكره بعد الياء حتى تقلب ياءً، والضمة تكره معها حتى تكسر في بيضٍ ونحوها. فلما تركوا الجر كانوا لما هو أثقل مع الياء وما هو منها أترك.

وأما النصب فإنه يدخل عليها؛ لأن الألف والفتحة معها أخف كما كانتا كذلك في الواو. وذلك قولك: هذا راميك وهو يرميك، ورأيت راميك ويريد أن يرميك. وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحةً اعتلت وقلبت ألفاً كما اعتلت وقبلها الضم والكسر، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل إذ لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة، فإذا اعتلت قلبت ألفاً، فتصير الحركة من الحرف الذي بعدها كما كانت الحركة قبل الياء والواو حيث اعتلت مما بعدها. وذلك قولك: رمى ويرمى، وغزا ويغزى، ومرمى ومغزى.

وأما قولهم: غزوت ورميت، وغزون ورمين، فإنما جئن على الأصل لأنه موضع لا تحرك فيه اللام، وإنما أصلها في هذا الموضع السكون، وإنما تقلب ألفاً إذا كانت متحركة في الأصل، كما اعتلت الياء وقبلها الكسرة، والواو وقبلها الضمة، وأصلها التحرك.

واعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم وكانت حرف الإعراب قلبت ياءً وكسر المضموم، كما كسرت الباء في مبيع. وذلك قولك: دلواً وأدل، وأحق كما ترى، فصارت الواو ههنا أضعف منها في الفعل حين قلت يغزون ويسرو، لأن التنوين يقع عليها والإضافة بالياء نحو قولك: هنيئاً، والتنشئة، والإضافة إلى نفسك بالياء؛ فلا تجد بدأً من أن تقلبها، فلما كثرت هذه الأشياء عليها وكانت الياء قد تغلب عليها لو ثبتت، أبدلوها مكانها، لأنها أخف عليهم والكسرة من الواو والضمة. وهي أغلب على الواو من الواو عليها. فإن كان قبل الواو ضمة ولم تكن حرف إعراب ثبتت، وذلك نحو: عنفوانٍ، وقمحلوةٍ، وأفعاونٍ، لأن هذه الأشياء التي وقعت على الواو في أدل ونحوها وقعت ههنا على الهاء والنون. وقالوا: قلنسوةً فأثبوا، ثم قالوا قلنسٍ فأبدلوا مكانها الياء لما صارت حرف الإعراب.

وإذا كان قبل الياء والواو حرف ساكن جرتا مجرى غير المعتل، وذلك نحو: طيبي ودلو، لأنه لم يجتمع ياءً وكسرة، ولا واوً وضمة، ولم يكن ما قبلهما مفتوحاً فنجري مرى ما قبله الكسرة أو ما قبله الضمة في الاعتلال، وقويتا حيث ضعف ما قبلهما. ومن ثم قالوا: مغزواً كما ترى وعتواً فاعلم. وقالوا: عتيٌّ ومغزيٌّ، شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بأدل. فالوجه في هذا النحو الواو. والأخرى عربية كثيرة.

والوجه في الجمع الياء، وذلك قولك: تديٌّ وعصيٌّ، لأن هذا جمعٌ كما أن أدلياً جمعٌ. وقد قال بعضهم: إنكم لتنتظرون في نحو كثيرة، فشبهوها بعوي. وهذا قليل، وإنما أراد جمع النحو. فإنما لزمتهما الياء حيث كانت الياء تدخل فيما هو أبعد شبيهاً، يعني صيمٌ.

وقد يكسرون أول الحروف لما بعده من الكسرة والياء، وهي لغة جيدة. وذلك قول بعضهم: تديٌّ، وحقِيٌّ، وعصيٌّ، وجثيٌّ. وقال فيما قلبت الواو فيه ياءً من غير الجمع. البيت لعبد غيوث بن وقاص الحارثي:  
وقد علمت عرسي مليكة أنني ... أنا الليث معدياً عليه وعادياً  
وقالوا: يسنوها المطر، وهي أرضٌ مسنيةٌ. وقالوا: مرضيٌّ وإنما أصله الواو. وقالوا مرضواً فجاءوا به على الأصل والقياس.

فإن كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفاً زائدةً همزت، وذلك نحو: القضاء، والنماء، والشقاء. وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم قالوا: عتيٌّ ومغزيٌّ وعصيٌّ، فجعلوا اللام كأنها ليس بينها وبين العين شيء، فكذلك جعلوها في قضاء ونحوها، كأنه ليس بينها وبين فتحة العين شيء، فكذلك جعلوها في قضاء ونحوها، كأنه ليس بينها وبين فتحة العين شيء، وألزموها الاعتلال في الألف لأنها بعد الفتحة أشد اعتلالاً. ألا ترى أن الواو بعد الضمة تثبت في الفعل وفي قمحلوةٍ، وتدخلها الفتحة، والياء بعد الكسرة تدخلها الفتحة ولا تغير فتحول من موضعها. وهما بعد الفتحة لا تكونان إلا مقلوبتين لازماً لهما السكون.

ولا يكون هذا في دلوٍ وطيبيٍّ ونحوهما، لأن المتحرك ليس بالعين، ولأنك لو أردت ذلك لغيرت البناء وحركت الساكن.

واعلم أن هذه الواو لا تقع قبلها أبداً كسرةً إلا قلبت ياء. وذلك نحو: غاز، وغزي، ونحوهما.

وسألته عن قوله غزى وشقى إذا خففت في لغة من قال عصر وعلم فقال: إذا فعلت ذلك تركتها ياءً على حالها، لأني إنما خففت ما قد لزمته الياء، وإنما أصلها التحريك وقلب الواو، وليس أصل هذا بفعل ولا فعل. ألا تراهم قالوا: لقصو الرجل، فلما كانت مخففة مما أصله التحريك وقلب الواو، لم يغيروا الواو. ولو قالوا غزو وشقوا لقالوا: لقصى.

وسألته عن قول بعض العرب: رضوا، فقال: هي بمنزلة غزى، لأنه أسكن العين، ولو كسرهما لحذف لأنه لا يلقي ساكنان حيث كانت لا تدخلها الضمة وقبلها الكسرة.

وتقول سرووا على الإسكان، وسرووا على إثبات الحركة. وتقول في فعلٍ من جئت: جيء. فإن خففت الهمزة قلت جيء فضممت للتحريك.

وتقول في فعلٍ من جئت: جوىء. فإن خففت قلت جيء، تقلبها ياءً للحركة كما تقول في موقن ميقن في التحرك للتحقير، وكما تقول في لية لوية. وليس ذا بمنزلة غزى، لأن الواو إنما قلبتها للكسرة، فصارت كأنها من الياء. ألا ترى أنك تفعل ذلك في أفعلت واستفعلت ونحوهما إذا قلت أغزيت واستغزيت.

وإذا قلت فعلت من سقت فيمن قال سيق قلت سقت؛ لأن هذه كسرة كما كسرت خاء خفت.

باب ما يخرج على الأصل

### إذا لم يكن حرف إعراب

وذلك قولك: الشقاوة، والإداوة، والإتاوة، والنقاوة، والنقاية، والنهاية. قويت حيث لم تكن حرف إعراب كما قويت الواو في قمحولة. وذلك قولهم: أبوة وأخوة، لا يغيران ولا تحولهما فيمن قال مسني وعني، لأنه قد لزم الإعراب غيرهما.

وسألته عن قولهم: صلاة، وعباءة، وعظاءة؟ فقال: إنما جاءوا بالواحد على قولهم: صلاة وعظاءة وعباءة، كما قالوا: مسنية ومرضية حيث جاءتا على مرضي ومسني.

وإنما ألحقت الهاء آخرًا حرفًا يعرى منها ويلزمه الإعراب، فلم تقو قوة ما الهاء فيه على أن لا تفارقه. وأما من قال صلاة وعباية فإنه لم يجيء بالواحد على الصلاة والعباءة، كما أنه إذا قال خصيان لم يشته على الواحد المستعمل في الكلام. ولو أراد ذلك لقال خصيتان.

وسألته عن الشائين فقال: هو بمنزلة النهاية، لأن الزيادة في آخره لا تفارقه، فأشبهت الهاء. ومن ثم قالوا مذروان، فجاءوا به على الأصل، لأن ما بعده من الزيادة لا يفارقه.

وإذا كان قبل الياء والواو حرف مفتوح وكانت الهاء لازمة لم تكن إلا بمنزلتها لو لم تكن هاءً، وذلك نحو: العلاء، وهنأة، وقناة. وليس هذا بمنزلة قمحولة لأنها حيث فححت وقبلها الضمة كانت بمنزلتها منصوبة في الفعل. وذلك نحو: سرو، ويريد أن يغزوك.

وإذا كان قبلها أو قبل الياء فتحة قلبت ألفاً، ثم لم يدخلها تغير في موضع من المواضع. فإنما قمحولة بمنزلة ما ذكرت لك من الفعل.

وإذا كان قبلها أو قبل الياء فتحة في الفعل أو غيره لزمها الألف وأن لا تغير.

وأما النفيان والغثيان فإنما دعاهم إلى التحريك أن بعلمها ساكنان فحركوا كما حركوا رميا وغزوا، وكرهوا الحذف مخافة الالتباس، فيصير كأنه فعال من غير بنات الياء والواو. ومثل الغثيان والنفيان: النزوان والكروان.

وإذا كانت الكسرة قبل الواو ثم كان بعدها ما يقع عليه الإعراب لازماً أو غير لازم فهي مبدلةً مكانها الياء، لأنهم قد قلبوا الواو في المعتل الأقوى لياءً وهي متحركة، لما قبلها من الكسر، وذلك نحو: القيام، والثيرة، والسياط. فلما كان هذا في هذا ال نحو ألزموا الأضعف الذي يكون ثالثاً للياء.

وكينونتها ثانياً أخف، لأنك إذا وصلت إليها بعد حرفٍ كان أخف من أن تصل إليها بعد حرفين. وذلك قولك: محنية، فإنما هي من حنوت وهي الشيء الخني من الأرض - وغازية. وقالوا: قنية للكسرة وبينهما حرف، والأصل قنوة فكيف إذا لم يكن بينهما شيء.

باب ما تقلب فيه الياء واوا

### ليفصل بين الصفة والاسم

وذلك فعلى. إذا كانت اسماً، أبدلوا مكانها الواو، نحو: الشروي، والتقوى، والفتوى. وإذا كانت صفةً تركوها على الأصل، وذلك نحو: صدياً وخزياًورياً. ولو كانت رياء اسماً لقلت روى، لأنك كنت تبدل واواً موضع اللام وتثبت الواو التي هي عين.

وأما فعلى من الواو فعلى الأصل؛ لأنها إن كانت صفة لم تغير كما لم تغير الياء. وإن كانت اسماً ثبتت لأنها تغلب على الياء فيما هي فيه أثبت. وذلك قولك: شهوى، ودعوى. فشهى صفة، ودعوى اسم، وعدوى كدعوى.

وأما فعلى من بنات الواو فإذا كانت اسماً فإن الياء مبدلة مكان الواو، كما أبدلت الواو مكان الياء في فعلى، فأدخلوها عليها في فعلى كما دخلت عليها الواو في فعلى لتكافأ. وذلك قولك: الدنيا، والعليا، والقصيا. وقد قالوا القصوى فأجروها على الأصل لأنها قد تكون صفةً بالألف واللام.

فإذا قلت فعلى من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفةً وهو أجدر أن يجيء على الأصل، إذ قالوا القصوى فأجروه على الأصل وهو اسم، كما أخرجت فعلى من بنات الياء صفةً على الأصل.

وتجري فعلى من بنات الياء على الأصل اسماً وصفة، كما جرت الواو في فعلى صفة واسماً على الأصل. وأما فعلى منهما فعلى الأصل صفة واسماً، تجريهما على القياس لأنه أوثق، ما لم تتبين تغييراً منهما.

باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء

### قلبت الهمزة ياء والياء ألفاً

وذلك قولك: مطيبةً ومطايا، وركيةً وركايا، وهديةً وهدايا، فإنما هذه فعائل، كصحيفةً وصحائف. وإنما دعاهم إلى ذلك أن الياء قد تقلب إذا كانت وحدها في مثل مفاعل فتبدل ألفاً. وذلك نحو: مدارى وصحارى. والهمزة قد تقلب وحدها ويلزمها الاعتلال، فلما التقى حرفان معتلان في أثقل أبنية الأسماء ألزموا الياء بدل الألف، إذ كانت تبدل ولا معتل قبلها، وأردوا أن لا تكون الهمزة على الأصل في مطايا إذ كان ما بعدها معتلاً وكانت من حروف الاعتلال، كما اعتلت الفاء في قلت وبعث إذا اعتل ما بعدها. فالهمزة أجدر؛ لأنها من حروف الاعتلال. وإن شئت قلت صارت الهمزة مع الألفين حيث اكتسبتها بمنزلة همزتين، لقرب الألف منهما، فأبدلت. يدلك على ذلك أن الذين يقولون سلاء فيحققون، يقولون رأيت سلا فلا يحققون، كأنها همزة جاءت بعدها، وأبدلوا مكان

الهمزة الياء التي كانت ثابتة في الواحد، كما أبدلوا مكان حركة قلت التي في القاف وحركة ياء بعث اللتين كانتا في العينين، ليعلم أن الياء في الواحد، كما علم أن ما بعد الباء والقاف مضموم ومكسور.

وقد قال بعضهم: هداوى، فأبدلوا الواو، لأن الواو قد تبدل من الهمزة.

وأما ما كانت الواو فيه ثابتة نحو: إداوة، وعلاوة، وعراوة، فإنهم يقولون فيه: هراوى، وعلاوى، وأداوى، ألزموا الواو ههنا كما ألزموا الياء في ذلك، وكما قال حبالى ليكون آخره كأخر واحده. وليست بألف تأنيث كما أن هذه الواو غير تلك الواو.

ولم يفعلوا هذا في جاء، لأنه شيء على مثال قاضٍ تبدل فيه الياء ألفاً. وقد فعل ذلك فيما كان على مثال مفاعل لأنه ليس يلتبس بغيره، لعلمهم أنه ليس في الكلام على مثال مفاعل. وذلك يلتبس لأن في الكلام فاعلاً. وفواعل من شويت كذلك، لأنها همزة تعرض في الجمع وبعدها الياء، فهزمتها كما همزت فواعل من عورت، فهي نظيرها في غير العنل، كما أن صحائف ورسائل نظيرة مطايا وأداوى.

وكذلك فواعل من حبيت هن حوايا، تجري الياء مجرى الواو كما أجرتهما مجرى واحداً في قلت وبعث وعورت وصيدت ولا تدرك الهمزة في قلت وبعث وعورت وصيدت في موضعٍ إلا أدركهما ثم اعتلنا اعتلال مطايا. وذلك قولك شوايا في فواعل وحوايا.

وفواعلٍ منهما بمنزلة فواعل، في أنك تهمز ولا تبدل من الهمزة ياءً، كما فعلت ذلك في عورت. وذلك قولك عوائر. ولا يكون أمثل حالاً من فواعل وأوائل. وذلك قولك شوايا.

وأما فاعلٌ من بنات الياء والواو فمطاء ورماء، لأنها ليست همزة لحقت في جمع، وإنما هي بمنزلة مفاعلٍ من شأوت وفاعلٍ من جئت، لأنها تخرج على مثال مفاعل. وهي في هذا المثال بمنزلة فاعلٍ من جئت، فهزمتها بمنزلة همزة فاعلٍ من حبيت. وإن جمعت قلت مطاء، لأنها لم تعرض في الجمع.

وففاعلٍ من شويت وحبيت بمنزلة فواعل، تقول: حيايا وشيايا، وذلك لأنك تهمز سيداً وبيعاً إذا جمعت. فكل شيء من باب قلت وبعث همز في الجمع فإن نظيره من حبيت وشويت يجيء على هذا المثال، لأنها همزة تعرض في جمع وبعدها ياءً، ولا يخافون التباساً.

وقالوا: فلوثة وفلاوى، لأن الواحد فيه واو فأبدلوه في الجمع واواً.

وأما فاعلٌ وفواعلٌ ففيه مع شبهه بمفاعلٍ من شأوت وجاء فيما ذكرت لك - يعني أنه واحد - أن له مثلاً مفتوحاً يلتبس به لو جعلته بمنزلة فاعلٍ، نحو حبارى، فكرهوا أن يلتبس به ويشبهه. وليس للجمع مثال أصلٍ ما بعد ألفه الفتح.

باب ما بني على أفعلاء وأصله ففعلاء

وذلك: سريٌّ وأسرياء، وأغنياء وأشقياء. وإنما صرفوها عن سرواء وغنياء لأنهم يكرهون تحريك الياء والواو وقبلهما الفتح؛ إلا أن يخافوا التباساً في رميا وغزوا ونحوهما.

والياء إذا كانت قبلها الكسرة فهي في النصب والفتح بمنزلة غير المعتل، فلما كانت الحركة تكره وقبلها الفتح، وكانت أفعلاء قد يجمع بها فعيلٌ؛ فروا إليها كما فروا إليها في التضعيف في أشداء، كراهية التضعيف.

باب ما يلزم الواو فيه بدل الياء

وذلك إذا كانت فعلت على خمسة أحرف فصاعداً. وذلك قولك: أغزيت وغازيت، واسترثيت. وسألت الخليل عن ذلك فقال: إنما قلبت ياءً لأنك إذا قلت يفعل لم تثبت الواو للكسرة، فلم يكن ليكون فعلت على الأصل وقد أخرجت يفعل إلى الياء. وأفعل وتفعل ونفعل.

قلت: فما بال تغازينا وترجيننا وأنت إذا قلت يفعل منهما كان بمنزلة يفعل من غزوت.

قال: الألف بدل من الياء ههنا التي أبدلت مكان الواو، وإنما أدخلت التاء على غازيت ورجيت.

وقال: وضويت وقوقيت بمنزلة ضععت، ولكنهم أبدلوا الياء إذ كانت رابعة. وإذا كررت الحرفين فهما بمنزلة تكريرك الحرف الواحد، وإنما الواوان ههنا بمنزلة ياءي حيت وواوي قوّة، لأنك ضاعفت. وكذلك: حاحيت، وعاعيت، وهاهيت. ولكنهم أبدلوا الألف لشبهها بالياء؛ فصارت كأنها هي. يدلك على أنها ليست فاعلت قولهم: الحياح والعياع، كما قالوا: السرهاف والفرشاط؛ والحاحاة والهاهاة، فأجري مجرى دعدعت إذ كن للتصويت، كما أن دهديت هي فيما زعم الخليل دهدهت بمنزلة دحرجت، ولكنه أبدل الياء من الهاء لشبهها بها، وأما في الخفاء والخفة نحوها، فأبدلت كما أبدلت من الياء في هذه.

وقالوا: دهذوة الجعل، وقالوا: دهذية الجعل، كما قالوا دحروجة. يدلك على أنها مبدلة قولهم: دهدهت. فأما الغوغاء ففيها قولان: أما من قال غوغاءً فأنت ولم يصرف فهي عنده مثل عوراء.

وأما من قال غوغاءً فذكر وصرف وإنما هي عنده بمنزلة القمقام، وضاعفت العين والواو كما ضاعفت القاف والميم. وكذلك الصيصية والدوداة، والشوشاة؛ وإنما يضاعف حرفاً وياء أو واو، كما ضاعفت القمقام، فجعلت هؤلاء بمنزلتها، كما تجعل الحياء وحيت بمنزلة الغصص وغصصت، وكما تجعل القوة بمنزلة الغصة. فهؤلاء في الأربعة بمنزلة هؤلاء في الثلاثة.

والمومة بمنزلة الدوداة والمرمر، ولا تجعلها بمنزلة تمسكن؛ لأن ما جاء هكذا والأول من نفس الحرف هو الكلام الكثير ولا تكاد تجد في هذا الضرب الميم زائدة إلا قليلاً.

وأما قولهم: الفيفا فالألف زائدة، لأنهم يقولون الفيف في هذا المعنى.

وأما القيقاء والزيزاء فبمنزلة العلباء، لأنه لا يكون في الكلام مثل القلقال إلا مصدرًا.

وإذا كانت الياء زائدة رابعة فهي تجري مجرى ما هو من نفس الحرف. وذلك نحو: سلقيت، وجعيت، تجريهما وأشباههما مجرى وضويت وقوقيت.

وأما المروارة فبمنزلة الشجوجاة، وهما بمنزلة صمحمح، ولا تجعلهما على عثوثل لأن مثل صمحمح أكثر. وكذلك قطوطي.

وقالوا: القيقاء والزيزاة، وإنما أرادوا الواحد على القيقاء، والزيزاء. وقد قال بعضهم: قيقاءة وقواق، فجعل الياء مبدلةً كما أبدلها في قيل.

وسألته عن أقيية فقال: هي فعلية فيمن قال أنفت، وأفعولة فيمن قال نفيت.

هذا باب التضعيف في بنات الياء

وذلك نحو: عييت وحيت وأحييت واعلم أن آخر المضاعف من بنات الياء يجري مجرى ما ليس فيه تضعيف من بنات الياء، ولا تجعل بمنزلة المضاعف من غير الياء، لأنها إذا كانت وحدها لا ما لم تكن بمنزلة اللام من غير الياء، فكذلك إذا كانت مضاعفةً. وذلك نحو: يعيا ويحيا، ويعي ويحيى، أجريت ذلك مجرى يخشى ويخشى.

ومن ذلك محياً، قالوه كما قالوا محشىً.

فإذا وقع شيءٌ من التضعيف بالياء في موضع تلزم ياء يخشى فيه الحركة وياء يرمي لا تفارقهما، فإن الإدغام جائزٌ فيه، لأن اللام من يرمي ويخشى قد صارتا بمنزلة غير المعتل، فلما ضاعفت صرت كأنك ضاعفت في غير بنات الياء حيث صحت اللام على الأصل وحدها. وذلك قولك: قد حي في هذا المكان، وقد عي بأمره. وإن شئت قلت: قد حي في هذا المكان وقد عي بأمره. والإدغام أكثر، والأخرى عربية كثيرة. وسنين هذا النحو إن شاء الله. ومثل ذلك قد أحي البلد، فإنما وقع التضعيف لأنك إذا قلت خشي أو رمي كانت الفتحة لا تفارق، وصارت هذه الأحرف على الأصل بمنزلة طرد واطرد وحمد، فلما ضاعفت صارت بمنزلة مد وأمد وود. قال الله عز وجل: " ويحي من حي عن بينة " .

وكذلك قولهم: حياءٌ وأحيه، ورجلٌ عيٌّ وقومٌ أعياء؛ لأن اللام إذا كانت وحدها كانت بمنزلة غير المعتل فلزمتها الحركة، فأجري مجرى حي.

فإذا قلت فعلوا وأفعلوا قلت: حيا وأحيوا، لأنك قد تحذفها في خشوا وأخشوا. قال الشاعر:

وكنا حسبناهم فوارس كهمسٍ ... حيوا بعد ما ماتوا من الدهر أعصرا

وقد قال بعضهم: حيوا وعبوا. لما رأوها في الواحد والاثنين والمؤنث إذا قالوا حييت المرأة، بمنزلة المضاعف من غير الياء، أجزوا الجمع على ذلك.

قال الشاعر:

عبوا بأمرهم كما ... عيت بيضتها الحمامه

وقال ناسٌ كثير من العرب: قد حي الرجل وحييت المرأة، فبين. ولم يجعلوها بمنزلة المضاعف من غير الياء. وأخبرنا بهذه اللغة يونس.

وسمنا بعض العرب يقول، أعييتاه وأحيية؛ فبين. وأحسن ذلك أن تحفيها وتكون بمنزلة متحركة. وإذا قلت يحي أو معي ثم أدركه النصب فقلت: رأيت معيياً ويريد أن يحييه، لم تدغم لأن الحركة غير لازمة، ولكنك تحفي وتجعلها بمنزلة المتحركة، فهو أحسن وأكثر. وإن شئت بينت كما بينت حي.

والدليل على أن هذا لا يدغم قوله عز وجل: " أليس ذلك بقادرٍ على أن يحيي الموتى " .

ومثل ذلك معيية؛ لأنك قد تخرج الهاء فتذهب الحركة وليست بلازمة لهذا الحرف. وكذلك محييان ومعبيان وحييان، إلا أنك إن شئت أحييت. والتبيين فيه أحسن مما في يائه كسرة، لأن الكسرة من الياء، فكأنهن ثلاث ياءات. فأما تحية فبمنزلة أحيية، وهي تفعلة.

والمضاعف من الياء قليل، لأن الياء قد تنقل وحدها لأمًا، فإذا كان قبلها ياءٌ كان أهمل لها.

باب ما جاء على أن فعلت منه

### مثل بعث وإن كان لم يستعمل في الكلام

لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال والالتباس. فلو قلت يفعل من حي ولم تحذف لقلت يحي، فرفعت ما لا يدخله الرفع في كلامهم، فكروا ذلك كما كرهوه في التضعيف.

وإن حذف قلت يحي أدركته علة لا تقع في كلامهم، وصار ملتبساً بغيره، يعني يحي ويقي ونحوه. فلو كانت علة بعد علة كرهوا هذا الاعتماد على الحرف.

فمما جاء في الكلام على أن فعله مثل بعت: آي، وغاية، وآية. وهذا ليس بمطرد، لأن فعله يكون بمنزلة خشيت ورميت، وتجري عينه على الأصل. فهذا شاذ كما شذ قوّد وروغ وحول، في باب قلت. ولم يشذ هذا في فعلت لكثرة تصرف الفعل وتقلب ما يكرهون فيه فعل ويفعل. وهذا قول الخليل.

وقال غيره: إنما هي آية وأي فعل، ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما، لأنهما تکرهان كما تركه الواوان، فأبدلوا الألف كما قالوا الحيوان، وكما قالوا ذوائب، فأبدلوا الواو كراهية الهمزة وهذا قول. وأما الخليل فكان يقول: جاء على أن فعله معتل وإن لم يكن يتكلم به، كما قالوا قوّد، فجاء كأن فعله على الأصل. وجاء استنجيت على حاي مثل باع، وفاعله حاء مثل باع مهموز، وإن لم يستعمل، كما أنه يقال يذر ويدع، ولا يستعمل فعل. وهذا النحو كثير.

والمستعمل حاي غير مهموز، مثل عاور إذا أردت فاعلاً، ولا تعل لأنما تصح في فعل نحو عور. وكذلك استنجيت أسكنوا الياء الأولى منها كما سكنت في بعت، وسكنت الثانية لأنها لام الفعل، فحذفت الأولى لئلا يلتقي ساكنان وإنما فعلوا هذا حيث كثر في كلامهم.

وقال غيره: لما كثرت في كلامهم وكانت ياءين حذفوها وألقوا حركتها على الحاء، كما ألزموا يرى الحذف، وكما قالوا: لم يك ولا أدر.

وأما الخليل فقال: جاءت على حيث، كما أنك حيث قلت استحوذت واستطيت كان الفعل كأنه طيب وحوذت. فهذا شذ على الأصل كما شذ هذا على الأصل، ولا يكون الاعتلال في فعلت منه كما لم يجيء فعلت من باب جئت وقلت على الأصل.

وقول الخليل يقويه أول، وآء، ويوم، ونحو هذا، لأنها قد جاءت على أشياء لم تستعمل. والآخر قول. وقالوا: حيوة كأنه من حيوة وإن لم يقل؛ لأنهم قد كرهوا الواو ساكنة وقبلها الياء فيما لا تكون الياء فيه لازمة في تصرف الفعل، نحو يوجل، حتى قالوا ييجل. فلما كان هذا لازماً رفضوه كما رفضوا من يوم يم كراهية لاجتماع ما يستقلون. ولكن مثل لويت كثير لأن الواو تحيا ولم تعتل في يلوى كييجل فيكون هذا مرفوضاً، فشبهت واو ييجل بالواو الساكنة وبعدها الياء فقلبت ياءً كما قلبت أولاً. وكانت الكسرة في الواو والياء بعدها، أخف عليهم من الضمة في الياء والواو بعدها، لأن الياء والكسرة نحو الفتحة والألف. وهذا إذا صرت إلى يفعل. باب التضعيف في بنات الواو

اعلم أنهما لا تثبتان كما تثبت الياءان في الفعل. وإنما كرهنا كما كرهت الهمزتان حتى تركوا فعلت كما تركوه في الهمز في كلامهم، وإنما يجيء ابداً على فعلت على شيء يقلب الواو ياءً. ولا يكون فعلت ولا فعلت، كراهية أن تثبت الواوان. وإنما يصرفون المضاعف إلى ما يقلب الواو ياءً. فإذا قلبت ياءً جرت في الفعل وغيره والعين متحركة مجرى لويت ورويت، كما أجريت أغزيت مجرى بنات الياء حين قلبت ياءً، وذلك نحو: قويت وحويت وقوي. ولم يقولوا قد قو، لأن العين وهي على الأصل قابلة الواو الآخرة إلى الياء، ولا يلتقي حرفان من موضع واحد، فكسرت العين ثم أتبعها الواو وإذا كان أصل العين الإسكان تثبت، وذلك قولك: قوة وصوة وجو وحوة وبو، لما كانت لا تثبت مع حركة العين اسماً كما لا تثبت واو غزوت في الاسم والعين متحركة، بنوها كما بنيت والعين ساكنة في مثل غزو وغزوة ونحو ذلك.

قلت: فهلا قالوا قووت تقوو، كما قالوا: غزوت تغزو؟ قال: إنما ذلك لأنه مضاعف، فيرفع لسانه ثم يعيده، وهو

هنا يرفع لسانه رفعةً واحدةً فجاز هذا، كما قالوا: سأل ورأس، لأنه حيث رفع لسانه رفعةً واحدةً كانت بمنزلة همزة واحدة. فلم يكن قووت كما لم يكن اصداآت وآت، وكانت قوةً كما كانت سأل. واحتمل هذا في سأل لأنه أخف، كما كان أصم أخف عليهم من أصم.

واعلم أن الفاء لا تكون واواً واللام واواً في حرف واحد. ألا ترى أنه ليس مثل وعوت في الكلام. كرهوا ذلك كما كرهوا أن تكون العين واواً واللام واوً ثانية. فلما كان ذلك مكروهاً في موضع يكثر فيه التضعيف نحو رددت وصممت، طرحوا هذا من الكلام مبدلاً وعلى الأصل، حيث كان مثل قلق وسلس أقل من مثل رددت وصممت. وسنين ذلك في الإدغام إن شاء الله.

وقد جاء في الياء كما جاءت العين واللام ياءين. وأن تكون فاءً ولأماً أقل، كما كان سلس أقل. وذلك قولهم: يدبت إليه يداً. ولا يكون في الهمزة إذ لم يكن في الواو، ولكنه يكون في الواو في بنات الأربعة، نحو الوزوزة والوحوحة، لأنه يكثر فيها مثل قلقل وسلسل ولم تغير؛ لأن بينهما حاجراً، وما قبلها ساكن فلم تغير؛ وتكون الهمزة مثل الدأداة: ضرب من السير ثانية ورابعة، لأن مثل ننفف كثير. وتكون في الواو نحو ضوضيت، وهي في الواو أوجد لأنها أخف من الهمزة. فإذا كان شيء من هذا النحو في الهمزة فهو للواو ألزم، لأنها أخف وهم لها أشد احتمالاً.

واعلم أن افعاللت من رميت بمنزلة أحييت في الإدغام والبيان والخفاء، وهي متحركة، وكذلك افعاللت. وذلك قولك في افعاللت: ارمييت، وهو يرمي، وأحب أن يرمي بمنزلة " أن يحيي الموتى ". وتقول ارمييا، فنجربها مجرى أحييا ويحييان. وتقول قد ارموى في هذا المكان كما قلت: قد حي فيه، وأحي فيه، لأن الفتحة لازمة، ولا تقلب الواو ياءً لأنها كواو سوير لا تلزم وهي في موضع مد. وتقول: قد ارميوا، كما تقول: قد أحيوا. وتقول: ارمييت في الفعللت يرمي، كما تقول يحيي. وتقول: ارمييا، كما تقول: قد أحييا. ومن قال يحييان فأخفى قال ارمييا فأخفى. وتقول: قد ارمي في هذا المكان، لأن الفتحة لازمة. ومن قال أحيي فيها قال ارموي فيها إذا أرادها من ارمييت، ولا يقلب الواو، لأنها مدة. وتقول: مرمييةً ومرمييةً فنخفي، كما تقول معييةً. وإن شئت بينت على بيان معييةً والمصدر ارميياً ورميياً، وأحيياً وأحيياً.

وأما افعاللت وفعاللت من غزوت فاغزويت واغزويت، ولا يقع فيها الإدغام ولا الإخفاء، لأنه لا يلتقي حرفان من موضع واحد.

ومثل ذلك من الكلام: ارعويت، وأثبت الواو الأولى لأنه لا يعرض لها في يفعل ما يقلبها. ولم تكن لتحوها ألفاً وبعدها ساكن وإنما هي بمنزلة نزوان.

وأما افعاللت من حيث فيمنزلتها من رميت.

وأما افعاللت فيمنزلة ارمييت، إلا أنه يدركها من الإدغام مثل ما يدرك اقتلت، وتبين كما تبين، لأنها ياءان في وسط الكلمة كالتاء في وسطها. وذلك قولك: احييت وحييينا، كما قلت اقتلت واقتلنا، وحييا كما قلت اقتلت، واقتلا. ومن قال يقتل فكسر القاف وأدغم قال يحيي. ومن قال يقتل قال يحيي. ومن قال يقتل فأخفى وتركها على حركتها فإنه يقول يحيي.

وتقول فيمن قال قتلوا: حيوا. ومن قال اقتلوا فأخفى قال احيوا. ومن قال قتلوا قال حيوا. ومن قال في مفعلاً مقتلاً قال محياً. ومن قال مقتلاً قال محيياً. ومن قال مقتلاً قال محياً. ففقه في الإدغام على افعاللت.

وإنما منعهم أن يجعلوا اقتتلوا بمنزلة رددت فيلزمه الإدغام أنه في وسط الحرف، ولم يكن طرفاً فيضعف كما تضعف الواو، ولكنه بمنزلة الواو الوسطى في القوة. وسنين ذلك في الإدغام إن شاء الله. وأما افعاللت من الواوين فبمنزلة غزوت، وذلك قول العرب: قد احوات الشاة و احواويت. فالواو بمنزلة واو غزوت، والعين بمنزلتها في افعاللت من عورت.

وإذا قلت احواويت فالمصدر احوياء، لأن الياء تقلبها كما قلبت واو أيام. وإذا قلت افعاللت قلت: احوويت تثبتان حيث صارتا وسطاً، كما أن التضعيف وسطاً أقوى نحو: اقتتلنا، فيكون على الأصل، وإن كان طرفاً اعتل. فلما اعتل المضاعف من غير المعتل في الطرف كانوا اللواوين تاركين، إذ كانت تعتل وحدها. ولما قوي التضعيف من غير المعتل وسطاً جعلوا الواوين وسطاً بمنزلة، فأجرى احوويت على اقتتل والمصدر احواء. ومن قال قتلاً قال حواء. وتقول في فعل من شويت شيء، قلبت الواو ياء حيث كانت ساكنة بعدها ياء، وكسرت الشين كما كسرت تاء عتي وصاد عصي، كراهية الضمة مع الياء، كما تكره الواو الساكنة وبعدها الياء. وكذلك فعل من أحييت.

وقد ضم بعض العرب ولم يجعلها كبيض، لأنه حين أدغم ذهب المد وصار كأنه بعد حرف متحرك نحو صيد. ألا ترى أنها لو كانت في قافية مع عمي جاز. فهذا دليل على أنه ليس بمنزلة يبيض. ولم يجعلوها كتاء عتي وصاد عصي ونون مسنية لأنهن عينات، وإنما شبهن بلام أدل وراء أجر. وقالوا قرن أوى وقرون لي، سمعنا ذلك منهم.

ومثل ذلك قولهم: رياء ورية حيث قلبوا الواو المبدلة من الهمزة فجعلوها كواو شويت. وقد قال بعضهم رياء ورية كما قالوا لي. ومن قال رية قال في فعل من وأيت فيمن ترك الهمز: وي، ويدع الواو على حالها، لأنه لم يلتق الواوان إلا في قول من قال أعد.

ومن قال رياء فكسر الراء قال وي فكسر الواو إلا في قول من قال إسادة وسألته عن قوله معايا فقال: الوجه معاي، وهو المطرد. وكذلك قول يونس. وإنما قالوا معايا كما قالوا مدارى وصحارى، وكانت مع الياء أثقل إذ كانت تستقل وحدها.

وسألته عن قولهم: لم أبل فقال: هي من باليت، ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف لأنه لا يلتقي ساكنان. وإنما فعلوا ذلك في الجزم لأنه موضع حذف، فلما حذفوا الياء التي هي من نفس الحرف بعد اللام صارت عندهم كنون يمكن حين أسكت. فإسكان اللام هنا بمنزلة حذف النون من يكن.

وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كثرا في كلامهم، إذ كان من كلامهم حذف النون والحركات. وذلك نحو: مذ، ولد، وقد علم. وإنما الأصل لدن ومنذ وقد علم. وهذا من الشواذ، وليس مما يقاس عليه ويطرد.

وزعم الخليل أن ناساً من العرب يقولون: لم أبله، لا يزيدون على حذف الألف حيث كثر الحذف في كلامهم، كما حذفوا ألف احمر وألف علبط، وواو غد.

وكذلك فعلوا بقولهم: ما أباليه بالة، كأنها بالية بمنزلة العافية.

ولم يحذفوا لا أبالي لأن الحرف يقوى ههنا ولا يلزمه حذف، كما أنهم إذا قالوا لم يكن الرجل فكانت في موضع تحرك لم تحذف؛ لأنه بعد شبهها من التنوين كنون منذ ولدن.

وإنما جعلوا الألف تثبت مع الحركة. ألا ترى أنها لا تحذف في أبالي في غير موضع الجزم، وإنما تحذف في الموضع

الذي تحذف منه الحركة.

باب ما قيس من المعتل

من بنات الياء والواو ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من غير المعتل

تقول في مثل حمصيصة من رميت رمويةً، وإنما أصلها رمييةً، ولكنهم كرهوا ههنا ما كرهوا في رحي حيث نسبوا إلى رحي فقالوا رحوي لأن الياء التي بعد الميم لو لم يكن بعدها شيءٌ كانت كياء رحي في الاعتلال فلما كانت كذلك تعتل، ويكون البدل أخف عليهم، وكرهوها وهي واحدة، كانوا لها في توالي الياءات والكسرة فيها أكره، فرفضوها. فإما أمرها كأمر رحي في الإضافة.

وكذلك مثل الصمكيك، تقول: رموي.

وكذلك مثل الحلكوك تقول رموي، لأنك تقلب الواو ياءً فتصير إلى مثل حال فعليل.

وأما فعلولٌ منها نحو بملول فتقول: رمبي، وكان أصلها رميوي، ولكنك قلبت الواو التي قبل الياء لأنها ساكنة وبعدها ياء. وتثبت الياء الأولى، لأنك لو أضفت إلى ظيٍ قلت ظي، وإلى رميٍ قلت رمي فلم تغيره، فكأنك أضفت إلى رمي.

وكذلك فعليل، إلا أنك تكسر أول الحرف تقول: رمبي. ومن غزوت: غزوي، تقلب الواو ياءً لأن قبلها ياء

ساكنة. كما أنك تقول في فعيل: غزى تقلب للياء التي قبل الواو.

وأما فعلولٌ منها، فغزوي، وأصلها غزوو، فلما كانوا يستثقلون الواوين في عتي ومعدي ألزم هذا بدل الياء، حيث اجتمعت ثلاث واوات مع الضمتين في فعلول، فألزم هذا التغيير كما ألزم مثل محنية البدل إذ غيرت في ثيرة والسياط ونحوهما.

وتقول في مفعول من قويت: هذا مكان مقوي فيه، لأنهن ثلاث واوات بمنزلة ما ذكرت لك من فعلول من غزوت، وإنما حدها مقوو، كما أنه إذا قال مفعولٌ من شقيت قال مكانٌ مشقو فيه، لأنها من الواو من شقوة وشقاوة، ولم يدرك الواو ما يغيرها إلا أن تقول مشقي فيما قال أرضٌ مسنية.

وتقول في فعلول من قويت: قوي، تغير منها ما غيرت من فعلول من غزوت.

وتقول في أفعولة من غزوت أغزوة. وقد جاءت في الكلام أدعوة. وقد تكون أدعية، على أرضٍ مسنية.

وتقول في أفعول من قويت أقوي لأن فيها ما في مفعول من الواوات فغير منها ما غيرت في مفعول منها.

وتقول في فعلول من غزوت غزوي لا اجتماع واوات مع الضمة التي في اللام.

وتقول في فعلول من شويت وطويت: شووي وطووي، وإنما حلها وقد قلبوا الواوين: طي وشي، ولكنك كرهت الياءات كما كرهتها في حي حين أضفت إلى حية فقلت: حيوي.

وكذلك فيعول من طويت، لأن حدها وقد قلبت الواوين طي فقد اجتمع فيها مثل ما اجتمع في فعلول، وذلك

قولك طيوي. ومن قال في النسب إلى أمي: أمي، وإلى حية: حي، تركها على حالها فقال في فعلول طي فيمن قال لي، وطي فيمن قال لي.

وأما فيعول من غزوت فغيزو بمنزلة مغزو، وهي من قويت قيو قلبت الواو التي هي عين وأثبت واو فيعول الزائدة، لأن التي قبلها متحركة، فلما سلمت صارت وما بعجها كواوي غيزو.

وتقول في فيعلٍ من حويت وقويت: حياً وقياً؛ قلبت التي هي عين ياء للياء التي قبلها الساكنة، وقلبتي التي هي لامٌ ألفاً للفتحة قبلها، لأنها تجري مجرى لام شقيت، كما أجريت حبيت مجرى خشيت.  
وتقول منها فيعلٌ حيٍّ وقيّ، لأن العين منها واوٌ كما هي في قلت. وإنما منعهم من أن تعتل الواو وتسكن في مثل قويت ما وصفت لك في حبيت. وينبغي أن يكون فيعلٌ هو وجه الكلام فيه، لأن فيعلاً عاقبت فيعلاً فيما الواو والياء فيه عين. ولا ينبغي أن يكون في قول الكوفيين إلا فيعلاً مكسور العين، لأنهم يزعمون أنه فيعلٌ، وأنه محمود عن أصله.

وأما الخليل فكان يقول: عاقبت فيعلٌ فيعلاً فيما الياء والواو فيه عينٌ واختصت به، كما عاقبت فعلةً للجمع فعلةً فيما الياء والواو فيه لامٌ.  
وكذلك شويت وحبيت بهذه المنزلة. فإذا قلت فيعلٌ قلت حيٍّ وشيٍّ وقيّ، تحذف منها ما تحذف من تصغير أحوى، لأنه إذا كان آخره كآخره فهو مثله في قولك أحي، إلا أنك لا تصرف أحي.

وتقول في فعلاً من قويت: قووانٌ. وكذلك حبيت. فالواو الأولى كواو عور، وقويت الواو الآخرة كقوتها في نزوانٍ، وصارت بمنزلة غير المعتل، ولم يستقلوها مفتوحتين كما قالوا: لوويٌّ وأحوويٌّ. ولا تدغم لأن هذا الضرب لا يدغم في رددت.

وتقول في فعلاً من قويت قووانٌ. وكذلك فعلاً من حبيت حيانٌ، تدغم لأنك تدغم فعلاً من رددت. وقد قويت الواو الآخرة كقوتها في نزوان، فصارت بمنزلة غير المعتل. ومن قال حي عن بينة قال قووانٌ.  
وأما قولهم: حيوانٌ فإنهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ولم يكونوا يلزموها الحركة ههنا والأخرى غير معتلة من موضعها، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان كما أبدلوا في رحوى حيث كرهوا الياءات، فصارت الأولى على الأصل، كما صارت اللام الأولى في ممل ونحوه على الأصل، حين أبدلت الياء من آخره.  
وكذلك فعلاً من حبيت تدغم، إلا في اللغة الأخرى. وذلك قولك: حيانٌ. ولا تدغم في قويت، تقول قووانٌ لأنك تقلب اللام ياء. ومن قال عميةً فأسكن قال قووانٌ. وإنما خففوا في عميةً وكان ذلك أحسن لأنهم يقولون فخذٌ في فخذٍ. فإذا كانت مع الياء فهو أثقل. ولا تقلب الواو ياءً لأنك لا تلزم الإسكان، وليس الأصل الإسكان. ومن قال ريةً في رؤيةٍ قلبها فقال قيانٌ.

وتقول في فيعلانٍ من حبيت وقويت وشويت: حيانٌ وشيانٌ وقيانٌ، لأنك تحذف ياءً هنا كما حذفتها في فيعلٍ، وكما كنت حذفها في أفيعلانٍ، نحو التصغير في أشيويانٍ، تقول أشيانٌ لو كانت اسماً. فهم يكرهون ههنا ما يكرهون في تصغير شافيةٍ وراويةٍ في قولهم: رأيت شويةً لأنهما لم تعد أن كانت كالف النصب والهاء، لأنهما يخرجان الياء في فاعلٍ ونحوه على الحركة في الأصل؛ كما يخرجونه في فيعلانٍ لو جاءت في رميت. فأجر أويت مجرى شويت وغويت.  
وتقول في مفعلةٍ من رميت مرموةً، لأنك تقول في الفعل رمو الرجل، فيصير بمنزلة سرو الرجل، ولغزو الرجل. فإذا كانت قبلها ضمةً وكانت بعدها فتحة لا تفارقها صارت كالواو في قمحودةٍ وترقوةٍ، فجعلتها في الاسم بمنزلتها في الفعل كما جعلت الواو ههنا بمنزلتها في سرو.  
وكذلك فعلةً من رميت تقول فيها رميوهً.

وتقول في فعلةٍ من رميت وغزوت إذا لم تكن مؤنثةً على فعلٍ: رموةً وغزوةً. فإن بنيتها على فعلٍ قلت رميةً وغزيةً، لأن مذكرهما رمٍ وغزٍ، فهذا نظير عطاءة حيث كانت على عطاء، وعبايةٍ حيث لم تكن على عباء. ألا تراهم قالوا

خطوات فلم يلقبوا الواو، لأنهم لم يجمعوا فعلاً ولا فعلةً جاءت على فعلٍ. وإنما يدخل التثقيل في فعلاتٍ. ألا ترى أن الواحدة خطوة؟! فهذا بمنزلة فعلةً وليس لها مذكر.

ومن قال خطواتٌ بالتثقيل فإن قياس ذلك في كلية كلواتٍ، ولكنهم لم يتكلموا إلا بكليات مخففةً، فراراً من أن يصيروا إلى ما يستثقلون، فألزموها التخفيف إذ كانوا يخففون في غير المعتل كما خففوا فعلاً من باب يونٍ ولكنه لا بأس بأن تقول في مديّة مدياتٍ، كما قلت في خطوةٍ خطواتٍ لأن الياء مع الكسرة كالواو مع الضمة، ومن ثقل في مدياتٍ فإن قياسه أن يقول في جرورةٍ جرياتٍ، لأن قبلها كسرة وهي لامٍ ولكنهم لا يتكلمون بذلك إلا مخففاً، فراراً من الاستثقال والتغيير. فإذا كانت الياء مع الكسرة والواو مع الضمة فكأنك رفعت لسانك بحرفين من موضع واحد رفعةً، لأن العمل من موضع واحد، فإذا خالفت الحركة فكأنهما حرفان من موضعين متقاربين الأول منهما ساكن نحو وتدٍ.

وفعلةً من رميت بمنزلة فعلوةٍ، رميوةً، وتفسيرها تفسيرها.

وتقول في مثل ملكوتٍ من رميت: رموتٌ، ومن غزوت غزوتٌ، تجعل هذا مثل فعلوا ويفعلون. كما جعلت فعالنٌ منزلةً فعلاً للثنتين، وفعليلٌ بمنزلةٍ فعليٍ. وذلك قولك رميا، جاءوا بها على الأصل كراهية التباس الواحد بالثنتين. وقالوا: رحويٌ ولم يحذفوا، لأنهم لو حذفوا لالتبس ما العين فيه مكسورةً بما العين فيه مفتوحةً.

وتقول في فوعلةٍ من غزوت: غوزوةٌ، وأفعلةٍ: أغزوةٌ، وفي فعل: غزوٌ. ولا يقال في فوعلٍ غوزيٌ، لأنك تقول في فوعلت: غوزيت، من قبل أنك لم تبن فوعلاً ولا أفعلةً على فوعلت، وإنما بنيت هذا الاسم من غزوت من الأصل. ولو كان الأمر كذلك لم ثقل في أفعولةٍ أدعوةً، لأنك لو قلت أفعالٍ وأفعلت لم تكن إلا ياءً، ولدخل عليك أن تقول في مفعولٍ مغزيٌ، لأنك حركت ما لو لم يكن ما قبله الحرف الساكن ثم كان فعلاً لكان على بنات الياء، ولو ثبته أخرجته إلى الياء. فأنت لم تحرك الآخر بعد ما كان مفعلاً، ولكنك إنما بنيت على مفعولٍ، ولم تلحقه واو مفعولٍ بعد ما كان مفعلاً.

وكذلك فوعلةً لم تلحقها التثقيل بعد ما كانت فوعلاً، ولكنه بني وهذا له لازمٌ كمفعولٍ.

وتقول في فوعلةٍ من رميت: روميّةٌ، وأفعلةٍ: أرميةٌ، تكسر العين كما تكسرهما في فوعولٍ إذا قلت نديٌ. ومن قال عنيٌ في عنيٍ قال في أفعلةٍ من غزوت: أغزيةٌ. ولا تقول روميّةٌ كما قال في أفعالٍ روميًا، لأن أصل هذا الفعل والتحرك له لازم. ألا ترى أنك تقول أرمييت وتقول أحررت، فأصل الأول التحريك كما كان أصل الدال الأولى من رددت التحريك. وأفعلةً وفوعلةً إنما بنيتا على هذا، وليس الأصل التحريك. ولو كان كذلك لقلت في فعلٍ رمياً، لأن أصله الحركة.

وحدثنا أبو الخطاب أنه سمعهم يقولون: هيٌ وهبيّةٌ للصبي والصبيّة. فلو كان الأصل متحرراً لقالوا هبياً وهبيّةً. وتقول في فعلايةٍ من غزوت: غزواوةٌ، إذ لم تكن على فعلاٍ كما كانت صلاةً على صلاةٍ. فإن كانت كذلك قلت غزواوةً ولا تقول: غزوايةٌ، لأنك تقول: غزويت كما لم ثقل في فوعلةٍ غوزيةً، لأن التثقيلة حين جاءت كان الحرف المزيد بمنزلة واو مغزوةٍ وأدعوةٍ. ولو كنت إنما تأخذ الأسماء التي ذكرت لك من الأفعال التي تكون عليها لقلت: غزواويةٌ وغوزيةٌ؛ ولكنك إنما تجيء بهذه الأشياء التي ليست على الأفعال المزيدة على الأصل، لا على الأفعال التي تكون فيها الزيادة. كما أن فيها الزيادة ولكنها على الأصل، كما كان مغزوٌّ ونحوه على الأصل.

وتقول في مثل كوالل من رميت: روميًا، ومن غزوت غوزواً. وتقولها من قويت: قووا؛ ومن حبيت حويًا، ومن شويت: وشياً، وحدها شويًا، ولكنك قلبت الواو إذ كانت ساكنة.

وتقول في فعول من غزوت غزوؤ، لا تجعلها ياء والتي قبلها مفتوحة ألا تراهم لم يقولوا في فعل غزي للفتحة كما قالوا عتي. ولو قالوا فعل من صمت لم يقولوا صيم كما قالوا صيم.

وكتقول من قويت قيوؤ؛ وكان الأصل قيوؤ، ولكنك قلبت الواو ياء كما قلبتها في سيد، وهي من شويت شيوؤ والأصل شيوؤ، ولكن قلبت الواو.

وتقول في مثل خلفنة من رميت وغزوت: رمينة وغزونة، لا تغير، لأن أصلها السكون، فصارتا بمنزلة غزون ورمين. وتقول في مثل صمصح من رميت: رميماً. وفي مثل حلاب من غزوت ورميت رميماء وغزيراء، كسرت الزاي والواو ساكنة فقلبتهما ياء.

وتقول في فوعلة من أعطيت: عوطوة على الأصل، لأنها من عطوت، فأجر أول وعيت على أول وعدت وآخره على آخر رميت؛ وأول وجيت على أول وجلت وآخره على آخر خشيت في جميع الأشياء. ووأت بمنزلة وعيت كما أن أويت كغويت وشويت.

وتقول في فعلية من غزوت: غزوية، ومن رميت: رميية، تخفى وتحقق، وتجري ذلك مجرى فعلية من غير المعتل، ولا تجعلها وإن كانت على غير تذكير كأحيية، ولكن كقعد.

وتقول في فعل من غزوت: غز، ألزمتها البدل إذ كانت تبدل وقبلها الضمة، فهي ههنا بمنزلة محنية. وتقول في فعولة من غزوت: غزوية، ولا تقول: غزووة، لأنك إذا قلت: عرقوة فإنما تجعلها كالواو في سرو ولغزو. فإذا كانت قبلها واو مضمومة لم تثبت، كما لا يكون فعلت مضاعفاً من الواو في الفعل نحو قوت. وأما غزو فلما انفتحت الزاي صارت الواو الأولى بمنزلة غير المعتل، وصارت الزاي مفتوحة، فلم يغيروا ما بعدها لأنها مفتوحة، كما أنه لا يكون في فعل تغيير البتة لا يغير مثل الواو المشددة. فلما لم يكن قبل الواو المشددة ما كانت تعتل به من الضمة صارت بمنزلة واو قو.

وأما فعلول فلما اجتمعت فيه ثلاث واوات مع الضم صارت بمنزلة محنية، إذ كانوا يغيرون الثنتين كما ألزموا محنية البدل؛ إذ كانوا يغيرون الأقوى.

وتقول في مثل فيعلى من غزوت غيزوي، لأنك لم تلحق الألف فيعلان ولكنك بنيت الاسم على هذا. ألا تراهم قالوا مذروان، إذ كانوا لا يقيدون الواحد، فهو في فيعلى أجدر أن يكون، لأن هذا يجيء كأنه لحق شيئاً قد تكلم به بغير علامة الشنية، كما أن الهاء تلحق بعد بناء الاسم، ولا يبني لها. وقد بينا ذلك فيما مضى.

باب تكسير بعض ما ذكرنا على بناء الجمع

الذي هو على مثال مفاعل ومفاعيل فإذا جمعت فعل نح رمي وهي قلت: هباي ورماي، لأنها بمنزلة غير المعتل نحو معد وجين. ولا تغير الألف في الجمع الذي يليها، لأن بعدها حرفاً لازماً. ويجري الآخر على الأصل لأن ما قبلها ساكن وليس بألف. وكذلك غزاو.

وأما فعلل من رميت فرمياً؛ ومن غزوت غزوي؛ والجمع غزاو ورماي لا يهمز؛ لأن الذي يلي الألف ليس بحرف الإعراب، واعتلت الآخرة لأن ما قبلها مكسور.

وأما فعاليل من رميت فرمائي، والأصل رمائي، ولكنك همزت كما همزوا في راية وآية حين قالوا رائى وآنى، فأجريت مجرى هذا حيث كثرت الياءات بعد الألف، كما أجريت فعليلة مجرى فعلية.

ومن قال راوي فجعلها واواً قال: رماوى. ومن قال: أمي وقال آبي قال: رمائي، فلم يغير.

وكذلك فعاليل من حبيبت ومفاعيل. وقد كرهوا الياءين وليستا تليان الألف حتى حذفوا إحداهما فقالوا أئاف؛ ومعطاءً ومعاطٍ. فهم لهذا أكره وأشد استتقلاً، إذ كن ثلاثاً بعد ألف قد تكره بعدها الياءات. ولو قال إنسان أحذف في جميع هذا إذ كانوا يحذفون في نحو أئاف وأواق، ومعطاءً ومعاطٍ، حيث كرهوا الياءين - قال قولاً قوياً، إلا أنه يلزم الحذف هذا، لأنه أثقل للياءات بعد الألف، والكسرة التي في الياء الأولى، كما ألزم التغيير مطايا.

ومن قال: أغير لأنهم قد يستثقلون فيغيرون ولا يحذفون، فهو قويٌّ. وذلك: راوى في راية، لم يحذفوها فتجربه عليها كما أجروا فعليلاً مجرى فعلياً.

وما يغير للاستتقال ولم يحذف أكثر من أن يحصى. فمن ذلك في الجمع: معايا ومدارى ومكاكى. وفي غير ذلك: جاء، وأدؤرٌ. وهذا النحو أكثر من أن يحصى.

وأما فعاليل من غزوت فعلى الأصل لا يهمز ولا يحذف، وذلك قولك: غزاوى، لأن الواو بمنزلة الحاء في أصحابي، ولم يكونوا ليغيروها وهم قد يدعون الهمزة إليها في مثل غزاوى. فالياءات قد يكرهن إذا ضوعفن واجتمعن، كما يكره التضعيف من غير المعتل نحو تظنيت، فذلك أدخلت الواو عليها وإن كانت أخف منها.

ولم تعر الواو من أن تدخل على الياء؛ إذ كانت أختها، كما دخلت الياء عليها. ألا تراهم قالوا موقنٌ وعوططٌ. وقالوا في أشد من هذا: جباوةٌ وهي من جيبت، وأتوة، وأدخلوها عليها لكثرة دخول الياء على الواو، فلم يريدون أن يعرفوها من أن تدخل عليها.

ولها أيضاً خاصةٌ ليست للياء كما أن للياء خاصةٌ ليست لها. وقد بينا ذلك فيما مضى.

#### باب التضعيف

اعلم أن التضعيف يتقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد. ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضربين ولم يجيء فعلٌ ولا فعلٌ إلا قليلاً، ولم يبنوهن على فعالل كراهية التضعيف، وذلك لأنه يقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعباً عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مهلة، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعةً واحدة، وكان أخف على ألسنتهم مما ذكرت لك.

أما ما كانت عينه ولامه من موضع واحد فإذا تحركت اللام منه وهو فعلٌ ألزموه الإدغام، وأسكنوا العين. فهذا متلَبٌّ في لغة تميم وأهل الحجاز. فإن أسكنت اللام فإن أهل الحجاز يجرونه على الأصل، لأنه لا يسكن حرفان. وأما بنو تميم فيسكنون الأول ويجرّون الآخر ليرفعوا ألسنتهم رفعةً واحدة وصار تحريك الآخر على الأصل، لئلا يسكن حرفان، بمنزلة إخراج الآخرين على الأصل لئلا يسكنوا، وقد بينا اختلاف لغات أهل الحجاز وبنو تميم في ذلك واتفاقهم، واختلاف بني تميم في تحريك الآخر ومن قال بقولهم، فيما مضى في الأفعال بيانه. وإنما أكتب لك ههنا ما لم أذكره فيما مضى بيانه.

فإن قيل: ما بالهم قالوا في فعل ردد فأجروه على الأصل؟ فلأنهم لو أسكنوا صاروا إلى مثل ذلك إذ قالوا ردد، فلما كان يلزمهم ذلك التضعيف كان الترك على الأصل أولى، ومع هذا أن العين الأولى تكون أبداً ساكنة في الاسم والفعل، فكرهوا تحريكها. وليست بمنزلة أفعال واستفعل ونحو ذلك، لأن الفاء تحرك وبعدها العين، ولا تحرك العين وبعدها العين أبداً.

واعلم أن كل شيء من الأسماء جاوز ثلاثة أحرف فإنه يجري مجرى الفعل الذي يكون على أربعة أحرف إن كان

يكون ذلك اللفظ فعلاً، أو كان على مثال الفعل ولا يكون فعلاً، أو كان على غير واحد من هذين، لأن فيه من الاستثقال مثل ما في الفعل. فإن كان الذي قبل ما سكن ساكناً حركته وألقت عليه حركة المسكن. وذلك قولك: مستردّ ومستعدّ وممدّ وممدّد ومستعدّد، وإنما الأصل مستعدّد وممدّد ومستعدّد.

وكذلك مدقّ والأصل مدقق، ومردّ وأصله مردد.

وإن كان الذي قبل المسكن متحركاً تركته على حركته. وذلك قولك مرتدّ، وأصله مرتدّد، كانت حركته أولى فتركته على حركته إذ لم تضطر إلى تحريكه.

وإن كانت قبل المسكنة ألف لم تغير الألف، واحتملت ذلك الألف لأتّما حرف مدّ، وذلك قولك: رادوا ومادوا، والجدادة، فصارت بمنزلة متحرك.

وأما ما يكون أفعال فنحو ألد وأشد، وإنما الأصل ألد وأشدد، ولكنهم ألقوا عليها حركة المسكن وأجريت هذه الأسماء مجرى الأفعال في تحريك الساكن وإلزام الإدغام وترك المتحرك الذي قبل المدغم، وترك الألف التي قبل المدغم.

ولا تجري ما بعد الألف مجرى ما بعد الألف في يضر بانني إذا نثيت، لأن هذه النون الأولى قد تفارقها الآخرة، وهذه الدال الأولى التي في راد لا تفارقها الآخرة، فما يستثقلون لازم للحرف.

ولا يكون اعتلال إذا فصل بين الحرفين، وذلك نحو الإمداد والمقداد وأشباههما.

فأما ما جاء على ثلاثة أحرف لا زيادة فيه فإن كان يكون فعلاً فهو بمنزلة وهو فعل، وذلك قولك في فعل صبّ زعم الخليل أنها فعل لأنك تقول صببت صباية كما تقول: قنعت قناعاً وقنع.

ومثله رجل طبّ وطبيب، كما تقول قرحّ وقريح، ومذلّ ومذيل. ويدلك على أن فعلاً مدغم أنك لم تجد في الكلام مثل طبب على أصله.

وكذلك رجل خاف. وكذلك فعل أجري هذا مجرى الثلاثة من باب قلت على الفعل، حيث قالوا في فعل وفعل قال

وخاف، ولم يفرقوا بين هذا والفعل كما فرقوا بينهما في أفعال، لأنهما على الأصل فجعلوا أمرهما واحداً حيث لم يجاوزوا الأصل. فكما لم يحدث عدد غير ذلك كذلك لم يحدث خلاف. ألا ترى أنهم أجروا فعلاً اسماً من التضعيف

على الأصل، وألزموه ذلك؛ إذ كانوا يجرونه على الأصل فيما لا يصح فعله في فعلت من بنات الواو ولا في موضع جزم كما لا يصح المضاعف. وذلك نحو: الخونة؛ والحوكة؛ والقود. وذلك نحو شرر ومدد. ولم يفعلوا ذلك في فعل

لأنه لا يخرج على الأصل في باب قلت، لأن الضمة في المعتل أثقل عليهم. ألا ترى أنك لا تكاد تجد فعلاً في

التضعيف ولا فعلاً؛ لأنهما ليست تكثر كثرة فعل في باب قلت، ولأن الكسرة أثقل من الفتحة، فكهوها في المعتل. ألا تراهم يقولون فخذ ساكنة وعضد، ولا يقولون حمل. فهم لها في التضعيف أكره.

وقد قال قوم في فعل فأجروه على الأصل، إذ كان قد يصح في باب قلت وكانت الكسرة نحو الألف. وذلك قولهم: رجل ضفف وقوم ضففو الحال. فأما الوجه فرجل ضفّ وقوم ضففو الحال.

وأما ما كان على ثلاثة أحرف وليس يكون فعلاً فعلى الأصل كما يكون ذلك في باب قلت، ليفرق بينهما كما فرق بين أفعال اسماً وفعلاً من باب قلت. فمن ذلك قولك في فعل: درر، وقدد، وكلل، وشدد. وفي فعل: سرر،

وخزر، وقذذ السهم، وسدد، وظلل، وقلل. وفي فعل: سرر، وحضض، ومدد، وبلل، وشدد، وسنن.

وقد قالوا عميمة وعم، فألزموها التخفيف، إذ كانوا يخففون غير المعتل كما قالوا بون في جمع بوان.

ومن ذلك ثنى فألزموها التخفيف.

ومن قال في صيد صيداً قال في سرر سرّ فخفف.

ولا يستنكر في عميمة عمم. فأما الثنى ونحوه فالتخفيف، لم يستعملوا في كلامهم الياء والواو لامات في باب فعل، واحتمل هذا في الثلاثة أيضاً لخفتها، وأما أقل الأصول عدداً.

باب ما شذ من المضاعف

فشبهه بباب أقمت، وليس بممتاب

وذلك قولهم: أحست، يريدون أحسست، وأحسن، يريدون أحسسن. وكذلك تفعل به في كل بناء تبني اللام من الفعل فيه على السكون ولا تصل إليها الحركة ولا تصل إليها الحركة، شبهوها بأقمت، لأنهم أسكنوا الأولى، فلم تكن لتثبت والآخرة ساكنة. فإذا قلت لم أحس لم تحذف، لأن اللام في موضع قد تدخله الحركة، ولم ين على سكون لا تناله الحركة، فهم لا يكرهون تحريكها. ألا ترى أن الذين يقولون لا ترد يقولون رددت كراهيةً للتحريك في فعلت، فلما صار في موضع قد يحركون فيه اللام من رددت أثبتوا الأولى، لأنه قد صار بمنزلة تحريك الإعراب إذا أدرك نحو يقول ويبع.

وإذا كان في موضع يحتملون فيه التضعيف لكراهية التحريك، حذفوا لأنه لا يلتقي ساكناً.

ومثل ذلك قولهم: ظلت ومست، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا خفت. وليس هذا النحو إلا شاذاً. والأصل في هذا عربيٌّ كثير. وذلك قولك: أحسست، ومستت، وظللت.

وأما الذين قالوا: ظلت ومست فشبهوها بلست، فأجروها في فعلت مجراها في فعل، وكرهوا تحريك اللام فحذفوا. ولم يقولوا في فعلت لست البتة، لأنه لم يتمكن تمكين الفعل. فكما خالف الأفعال المعتلة وغير المعتلة في فعل كذلك يخالفها في فعلت.

ولا نعلم شيئاً من المضاعف شذ عما وصفت لك إلا هذه الأحرف وقالوا: " وإذا الأرض مدت " " وحققت " . واعلم أن لغةً للعرب مطردةً يجري فيها فعل من رددت مجرى فعل من قلت، وذلك قولهم: قد رد وهد، ورحبت بلادك وظلت، لما أسكنوا العين ألقوا حركتها على الفاء، كما فعل ذلك في جئت وبعث. ولم يفعلوا ذلك في فعل نحو عض وصب، كراهية الالتباس، كما كره الالتباس في فعل وفعل من باب بعث. وقد قال قوم: قد رد، فأما لواء الفاء ليعلموا أن بعد الرء كسرة قد ذهبت، كما قالوا للمرأة أغزى، فأشوا الزاي ليعلموا أن هذه الزاي أصلها الضم. وكذلك لم تدعى. ولم يضموا فتقلب الياء واواً فيلتبس بجمع القوم. ولم تكن لتضم الياء بعدها لكراهية الضمة وبعدها الياء، إذ قدروا على أن يشموا الضم. فالياء تقلب الضمة كسرةً كما تقلب الواو في لية ونحوها. وإنما قالوا قيل من قبل أن القاف ليس قبلها كلام فيشموا.

واعلم أن رد هو الأجود الأكثر، لا يغير الإدغام المتحرك؛ كما لا يغيره في فعل وفعل ونحوهما. وقيل وبيع وخيف أقيس وأكثر وأعرف، لأنك لا تفعل بالفاء ما تفعل بها في فعلت وفعلت.

وأما تغزين ونحوها فلاشمام لازم لها ولنحوها، لأنه ليس في كلامهم أن تقلب الواو في يفعل ياءً في تفعل وأخواتها. وإنما صيرت فيها الكسرة للياء، وليس يلزمها ذلك في كلامهم كما لزم رد وقيل، فكروها ترك الإشمام مع الضمة

والواو إذ ذهاباً، وهما يثبتان في الكلام فكرهوا هذا الإجحاف. وأصل كلامهم تغيير فعل من رددت وقلت.  
باب ما شذ فأبذل مكان اللام والياء

### لكراهية التضعيف، وليس بمطرد

وذلك قولك: تسريت، وتظيت، وتقصيت من القصة، وأملت، كما أن التاء في أسنتوا مبدلة من الياء، أرادوا حرفاً أخف عليهم منها وأجلد، كما فعلوا ذلك في أتلعج، وبدلها شاذ هنا بجزئتها في ست. وكل هذا التضعيف فيه عربيٌّ كثير جيد.

وأما كل وكلا فكل واحدة من لفظ. ألا تراه يقول رأيت كلا أخويك، فيكون مثل معي ولا يكون فيه تضعيف. وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون: هنانان، يريدون هنين. فهذا نظيره.

### هذا باب تضعيف اللام

في غير ما عينه ولامه من موضع واحد فإذا ضاعفت اللام وأردت بناء الأربعة لم تسكن الأولى فتدغم وذلك قولك: قردد، لأنك أردت أن تلحقه بجعفرٍ وسلهب؛ وليس بمنزلة بناء معدٍ، لأن معداً بني على السكون، وليس أصله الحركة. وليس هذا بمنزلة مردٍ، ولو كان هذا بمنزلة مردٍ لما جاز قردد في الكلام، لأن ما يدغم وأصله الحركة لا يخرج على أصله، وإنما كل واحدٍ منهما بناءً على حدة؛ وإنما معدٌ بمنزلة خذب، تقول فعللٌ لأنه ليس في الكلام فعللٌ، يعني فيما اللام فيه مضاعفة نحو قردد. وكذلك معدٌ ليس من فعللٍ في شيء.

وقالوا: قعددٌ وسرددٌ، أرادوا أن يلحقوا هذا البناء بالتضعيف بمجشم. ومنزلة جبنٍ منها منزلة فعلٍ من فعللٍ.

وقالوا: رمددٌ، ألحقوه بالتضعيف بزهلقي. وطمر منه بمنزلة فعلٍ من فعللٍ.

وقالوا قعددٌ فألحقوه بندندي وعنصلٍ بالتضعيف، كما ألحقوا ما ذكرت لك ببنات الأربعة.

ودرجةٌ منه بمنزلة فعلٍ من فعللٍ.

وقالوا: عفنججٌ، فلم يغير عن زنة جحنفلٍ؛ كأنه لم يكن ليغير عفنججٌ عن زنة جحنفلٍ.

ولا تلحق هذه النون فعلاً لأنها إنما تلحق ما تلحقه بنات الخمسة.

وإذا ضاعفت اللام وكان فعلاً ملحقاً ببنات الأربعة لم تدغم؛ لأنك إنما أردت أن تضاعف لتلحقه بما زدت

بدرجت وجحدلت. وذلك قولك: جلبته فهو مجلبٌ، وتجلبب ويتجلبب، أجرينته مجرى تدحرج ويتدحرج في

الزنة، كما أجرينت فعللت على زنة دحرجت.

وأما اقعنسس فأجروه على مثال احرنجم.

فكل زيادة دخلت على ما يكون ملحقاً ببنات الأربعة بالتضعيف فإن تلك الزيادة إن كانت تلحق ببنات لأربعة فإن

هذا ملحق بتلك الزمة من بنات الأربعة كما كان ملحقاً بها وليس زيادةً سوى ما ألحقها بالأربعة.

وأما احمررت واشهابت فليس لهما نظيرٌ في باب الأربعة. ألا ترى أنه ليس في الكلام احرجمت ولا احراجمت فيكون

ملحقاً بهذه الزيادة، فلما كانت كذلك أجرينا مجرى ما لم يلحق ببناءً ببناءً غيره، مما عينه ولامه من موضع واحد، لأنه

تضعيفٌ وفيه من الاستثقال مثل ما في ذلك، ولم يكن له نظيرٌ في الأربعة على ما ذكرت لك فيحتمل التضعيف

ليسلموا زنة ما ألحقوه به.

فإن قلت: فهلا قالوا استعدد على زنة استخرج؟ فإن هذه الزيادة لم تلحق ببناءً يكون ملحقاً ببناء، وإنما لحقت شيئاً

يعتدل وهو على أصله، كما أن أخرجت على الأصل، ولو كان يخرج من شيء إلى شيء لفعل ذلك به، ولما أدغموا

في أعددت كما لم يدغموا في جليبت.

وأما سهلٌ وقعدٌ فملحقٌ بالتضعيف بهمزجٍ، كما أحقوا قروداً بجعفرٍ.

وإذا ضوعف آخر بنات الأربعة في الفعل صار على مثال افعللت وأجري في الإدغام مجرى احررت. وكذلك اطمأنت واطمأن، واقشعرت واقشعر، لأنه ليس في بنات الخمسة مثل اسفرجل ولا فعل البتة، فيكون هذا ملحقاً بتلك الزنة كما كان اقعنسس ملحقاً باحرنجم، وتجليب ملحقاً بتدحرج. فكما لم يكن لأحمر واشهب نظير في الأربعة فأدغم، كذلك أدغم هذا إذ لم يكن له نظير في الخمسة.

باب ما قيس من المضاعف

الذي عينه ولامه من موضع واحد، ولم يجيء في الكلام إلا نظيره من غيره

تقول في فعل من رددت ردّ، كما أخرجت فعلاً على الأصل، لأنه لا يكون فعلاً.

وتقول في فعالن: رددان، وفعالن: رددان، يجري المصدر في هذا مجراه لو لم تكن بعده زيادة. ألا تراهم قالوا: خششاه.

وتقول في فعالن: ردان، وفعالن: ردان، أجرينتهما على مجراهما وهما على ثلاثة أحرف ليس بعدها شيء، كما فعلت ذلك بفعلٍ وفعلٍ.

وتقول في فعلول من رددت: رددود، وفعليل: ردديد. كما فعلت ذلك بفعالن.

وأما فعالن من قلت فقولان، كما فعلت ذلك: بفعالن. لأنها من غزوت لا تسكن. ولكنك إن شئت همزة فيمن همز فعولاً من قلت وأدوراً.

وكذلك فعالن تقول: قولان، ولا تجعل ذلك بمنزلة المضاعف، ولكنك تجرّه مجرى فعالن من بابه، يعني جولان ونفيان، لأنه يوافقوه وهو على ثلاثة أحرف ثم يصير على الأصل بالزيادة، فكذلك هذا. وإنما جعلوا هذا يتحرك مع تحرك واو غزوت.

وتقول في افعللت من رددت: اردددت، وتجرى الدالين الآخرين مجرى راء احررت، وتكون الأولى بمنزلة الميم. والمصدر اردداداً. ومن قال في الاقتال قتالاً فأدغم هذا فقال: الرداد.

وتقول في افعللت ارداددت، وتجريه مجرى اشهايت، وتكون الأولى بمنزلة الهاء.

وتقول في مثل عشوثل: رددود، لأنه ملحق بسفرجل.

فإذا قلت افوعلت وافوعول كما قلت اغدودن قلت اردود يرود مثل يسبطر، واردوددت تجرّه في الإدغام مجرى احررت لأنه لا نظير له في الأربعة نحو احروجمت واحروجم.

وتقول مثل اقعنسس: اردندد، الأولى كالعين والأخريان كالسيين.

وتقول في مثل قردد: ردد؛ لأن الأولى ساكنة كعين جعفرٍ وبعدها متحركة، فمن ثم شددت، والأخريان بمنزلة دالى قردد.

ومثال دخلل: ردد. ومثل رمدد ردد. وفي مثل صمحمح: رددد لأنه مثل سفرجل، ولم تحرك الثانية لأنها بمنزلة حاء صمحمح.

وتقول مثل جلعلع: رددد، ولم تدغم في الآخرة كما لم تفعل ذلك في ردد، فتركوا الحرف على أصله لأنهم يرجعون إلى مثل ما يفرون منه فيدعون الحرف على الأصل.

وتقول في مثل خلفنة: رددنة، لا تدغم، لأن الحرف ليس مما يصل إليه التحريك، فإنما هو بمنزلة رددت.  
وتقول في فوعل من رددت: رودد اسماً. وإن كان فعلاً قلت: روددت ورودد يرودد. وكذلك فيعل اسماً: ريدد.  
وإن كان فعلاً قلت ريدد لأنه ملحق بالأربعة، فأردت أن تسلم تلك الزنة كما سلمتها في جلب. فكما لم تغير الزنة  
حين ألحقت بالتضعيف كذلك لا تغيرها إذا ألحقت بالواو والياء.  
وإنما دعاهم إلى التسليم أن يفرقوا بين ما هو ملحق بأبنية الأربعة وما لم يلحق بها، وما ألحق بالخمسة وما لم يلحق  
بها.

ويقوي رودداً ونحوه قولهم: ألدد، لأنها ملحقة بالخمسة كعقنقل وعوثل. والدليل على ذلك أن هذه النون لا تلحق  
ثالثة بناء ببناء والعدة على خمسة أحرف إلا والحرف على مثال سفرجل. ولا تكاد تلحق وليست آخراً بعد ألف إلا  
وهي تخرج بناءً إلى بناء.

فإن قلت: أقول جلب وروود، لأن إحدى اللامين زائدة، فيلهم قد يدغمون وإحداهما زائدة، كما يدغمون وهما من  
نفس الحرف. وذلك نحو احمر واطمأن. وكرهوا في عفنح مثل ما كرهوا في ألدد.  
فإن قلت: إنما ألحقتها بالواو؟ فإن التضعيف لا يمنع أن يكون على زنة جعفر وكعسب، كما لم يمنع ذلك في جلب،  
إذا كانت اللامان قد تكرهان كما يكره التضعيف وليس فيه زيادة إذا لم يكن على مثال ذكرت لك. فكما كان  
يوافقه وأحد حرفيه زائد، كذلك يوافق في هذا ما أحد حرفيه على الزيادة.

ويقوي هذا ألدد، لأن الدالين من نفس الحرف إحداهما موضع العين والأخرى موضع اللام.  
وأما فعول فردود، وليس فيه اعتلال ولا تشديد، لأنك قد فصلت بينهما.

باب ما شذ من المعتل على الأصل

وذلك نحو ضيون. وقولهم:

قد علمت ذاك بنات ألبه

وحيوة وتهلل، ويوم أيام للشديد.

فأبنية كلام العرب صحيحة ومعتله، وما قيس من معتله ولم يجيء إلا نظيره في غيره، على ما ذكرت لك.  
واعلم أن الشيء قد يقل في كلامهم، وقد يتكلمون بمثله من المعتل كراهية أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون.  
فمما قل فعلاً وفعلاً. وهم يقولون: ردد يردد الرجل. وقد يطرحونه وذلك نحو فعالل، كراهية كثرة ما يستثقلون.

وقد يقل ما هو أخف مما يستعملون كراهية ذلك أيضاً. وذلك نحو: سلس وقلق، ولم يكثر كثرة رددت في الثلاثة  
كراهية كثرة التضعيف في كلامهم. فكأن هذه الأشياء تعاقب.

وقد يطرحون الشيء وغيره أثقل منه في كلامهم، كراهية ذلك. وهو وعوت وحيوت. وتقول حبيبت وحيى قبل،  
فتضاعف. وتقول: احووى؛ فهذا أثقل. وإن كانوا يكرهون المعتلين بينهما حرف، والمعتلين وإن اختلفا.

ومما قل مما ذكرت لك: ددن ويديت.

وقد يدعون البناء من الشيء قد يتكلمون بمثله لما ذكرت لك؛ وذلك نحو رشاء، لا يكسر على فعل. ومن ثم تركوا  
من المعتل ما جاء نظيره في غيره.

وقد يجيء الاسم على ما قد اطرح من الفعل وقد بينا ذلك، وما يجيء من المعتل على غير أصله وما يجيء على أصله  
بعلله.

فهذه حال كلام العرب في الصحيح والمعتل.  
هذا باب الإدغام

هذا باب عدد الحروف العربية، ومخارجها، ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها، واختلافها.  
فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء، والكاف،  
والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والذال، والتاء، والصاد، والزاي،  
والسين، والطاء، والذال، والتاء، والفاء، والباء، والميم، والواو.

وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هن فروغٌ، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرةٌ يؤخذ بها وتستحسن في  
قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي  
كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم، يعنى بلغة أهل الحجاز، في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة.  
وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة  
القرآن ولا في الشعر؛ وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالقاف، والجيم التي كالشين، والضاد  
الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والطاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء.

وهذه الحروف التي تمتتها اثنين وأربعين جيدها وريبتها أصلها التسعة والعشرون، لا تبين إلا بالمشافهة، إلا أن  
الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف، لأنها من حافة اللسان  
مطبقة، لأنك جمعت في الضاد تكلف الإطباق مع إزالته عن موضعه. وإنما جاز هذا فيها لأنك تحولها من اليسار إلى  
الموضع الذي في اليمين. وهي أخف لأنها من حافة اللسان، وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها، فتستطيل حين  
تخالط حروف اللسان، فسهل تحويلها إلى الأيسر لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر إلى مثل ما كانت في الأيمن،  
ثم تنسل من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان، كما كانت كذلك في الأيمن.  
ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً.

فللحلق منها ثلاثة. فأقصاها مخرجاً: الهمزة والهاء والألف. ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء. وأدناها مخرجاً من  
القم: الغين والحاء.

ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف.  
ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً وما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف.  
ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء.  
ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد.  
ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الشايا مخرج  
النون.

ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مخرج الراء.  
ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء، والذال، والتاء.  
ومما بين طرف اللسان وفوق الشايا مخرج الزاي، والسين، والصاد.  
ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال، والتاء.  
ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الشايا العلى مخرج الفاء.  
ومما بين الشفتين مخرج الباء، والميم، والواو.

ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة.

فأما المجهورة فالهمزة، والألف، العين، والغين، والقاف، والجيم، والياء، والصاد، واللام، والنون، والراء، والطاء، والذال، والزاي، والطاء، والذال، والباء، والميم، والواو. فذلك تسعة عشر حرفاً.

وأما المهموسة فالحاء، والحاء، والكاف، والشين، والسين، والتاء، والصاد، والثاء، والفاء. فذلك عشرة أحرف.

فالجهورة: حرفٌ أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت. فهذه حال المجهورة في الحلق والقم؛ إلا أن النون والميم قد يعتمد لها في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنةً. والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما لرأيت ذلك قد أدخل بهما.

وأما المهموس فحرفٌ أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس. ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه. فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمد، أو بما فيها منها. وإن شئت أخفيت.

ومن الحروف الشديد، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهو الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والذال، والياء. وذلك أنك لو قلت ألحج ثم مدت صوتك لم يجر ذلك.

ومنها الرخوة وهي: الهاء، والحاء، والغين، والحاء، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والطاء، والثاء، والذال، والفاء. وذلك إذا قلت الطس واقض، وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت. وأما العين فبين الرخوة والشديدة، تصل إلى التردد فيها لشبهها بالحاء.

ومنها المنحرف، وهو حرفٌ شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام. وإن شئت مدت فيها الصوت. وليس كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه. وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك. ومنها حرفٌ شديد يجري معه الصوت لأن ذلك الصوت غنةً من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت. وهو النون، وكذلك الميم.

ومنها المكرر وهو حرفٌ شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة، ولو لم يكرر لم يجر الصوت فيه. وهو الراء.

ومنها اللينة، وهي الواو والياء، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما كقولك: وأى، والواو وإن شئت أجريت الصوت ومددت.

ومنها الهاوى وهو حرفٌ اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك، وهي الألف.

وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها. وأخفاهن وأوسعهن مخرجاً: الألف، ثم الياء، ثم الواو. ومنها المطبقة والمنفتحة. فأما المطبقة فالصاد، والصاد، والطاء، والطاء.

والمنفتحة: كل ما سوى ذلك من الحروف؛ لأنك لا تطبق لشيءٍ منهن لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى.

وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصورٌ فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف.

وأما الدال والزاي ونحوهما فإنما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن.

فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان، وقد بين ذلك بحصر الصوت. ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والطاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها. وإنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تبدله استتقلاً كما تدغم، وما تخفيه وهو بزنة المتحرك. باب الإدغام في الحرفين

الذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه وقد بينا أمرهما إذا كانا من كلمة لا يفترقان. وإنما نبينهما في الانفصال.

فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواءً إذا كانا منفصلين، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعداً. ألا ترى أن بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة لا تتوالى حروفها متحركة، استتقلاً للمتغيرات مع هذه العدة، ولا بد من ساكن. وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل علبط؛ ولا يكون ذلك في غير المحذوف. ومما يدل على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة، وذلك نحو قولك: جعل لك وفعل لبيد. والبيان في كل هذا عربي جيد حجازي.

ولم يكن هذا بمنزلة قد واحمر ونحو ذلك، لأن الحرف المنفصل لا يلزمه أن يكون بعده الذي هو مثله سواءً. فإن كان قبل الحرف المتحرك الذي وقع بعده حرفٌ مثله حرفٌ متحرك ليس إلا، وكان بعد الذي هو مثله حرفٌ ساكنٌ حسن الإدغام. وذلك نحو قولك: يداود، لأنه قصد أن يقع المتحرك بين ساكنين واعتدال منه. وكلما توالى الحركات أكثر كان الإدغام أحسن. وإن شئت بينت.

وإذا التقى الحرفان الثلاثين اللذان هما سواءً متحركين، وقبل الأول حرف مد، فإن الإدغام حسن، لأن حرف المد بمنزلة متحرك في الإدغام. ألا تراهم في غير الانفصال قالوا: راد، وتمود الثوب. وذلك قولك: إن المال لك، وهم يظلموني، وهما يظلماني، وأنت تظلميني. والبيان ههنا يزداد حسناً لسكون ما قبله. ومما يدل على أن حرف المد بمنزلة متحرك أنهم إذا حذفوا في بعض القوافي لم يجوز أن يكون ما قبل المحذوف إذا حذف الآخر إلا حرف مد ولين، كأنه يعوض ذلك، لأنه حرفٌ مطول.

وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرفٌ مثله سواءً، حرفٌ ساكن، لم يجوز أن يسكن، ولكنك إن شئت أخفيت، وكان بزنته متحركاً من قبل أن التضعيف لا يلزم في المنفصل كما يلزم في مدق ونحوه مما التضعيف فيه غير منفصل. ألا ترى أنه قد جاز ذلك وحسن أن تبين فيما ذكرنا من نحو جعل لك. فلما كان التضعيف لا يلزم لم يقو عندهم أن يغير له البناء. وذلك قولك: ابن نوح، واسم موسى، لا تدغم هذا. فلو أنهم كانوا يركون لحذفوا الألف، لأنهم قد استغوا عنها، كما قالوا قتلوا وخطف فلم يقو هذا على تغيير البناء كما لم يقو على أن لا يجوز البيان فيما ذكرت لك.

ومما يدل على أنه يخفى ويكون بزنة المتحرك قول الشاعر:

وإني بما قد كلفني عشيرتي ... من الذب عن أعراضها لحقيق

وقال غيلان بن حرب:

وامتاج مني حلبات الهاجم ... شأو مدلٍ سابق اللهامم

وقال أيضاً:

وغير سفعٍ مثلٍ يحامم

فلو أسكن في هذه الأشياء لانكسر الشعر، ولكننا سمعناهم يخفون. ولو قال إني ما قد كلفتني فأسكن الياء وأدغمها في الميم في الكلام لجاز، لحرف المد. فأما اللهايم فإنه لا يجوز فيها الإسكان، ولا في القرادد، لأن قردداً فعللاً، ولهمماً فعللاً ولا يدغم، فيكره أن يجيء جمعه على جمع ما هو مدغمٌ واحده، وليس ذلك في إني بما. ولكنك إن شئت قلت قرادد فأخفيت، كما قالوا متعففٌ فيخفى. ولا يكون في هذا إدغام، وقد ذكرنا العلة.

وأما قول بعضهم في القراءة: "إن الله نعماً يعظكم به" فحرك العين فليس على لغة من قال نعم فأسكن العين، ولكنه على لغة من قال نعم فحرك العين. وحدثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل، وكسروا كما قالوا لعباً. وقال طرفة: ما أقلت قدمٌ ناغها... نعم الساعون في الحمي الشطر

وأما قوله عز وجل: "فلا تتاجروا" فإن شئت أسكنت الأول للمد، وإن شئت أخفيت وكان بزنته متحركاً. وزعموا أن أهل مكة لا يبينون التاءين.

وتقول: هذا ثوب بكر، البيان في هذا أحسن منه في الألف، لأن حركة ما قبله ليس منه فيكون بمنزلة الألف. وكذلك: هذا جيب بكر. ألا ترى أنك تقول: اخشوا واقداً فتدغم، واخشى ياسراً، وتجريه مجرى غير الواو والياء. ولا يجوز في القوافي الحذوفاً. وذلك أن كل شعراً حذفت من أتم بنائه حرفاً متحركاً أوزنة حرفٍ متحركٍ فلا بد فيه من حرف لينٍ للردف، نحو:

وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه... وما كل مؤتٍ نصحه بلبيب

فالياء التي بين الياءين ردفٌ. وإن شئت أخفيت في ثوب بكرٍ وكان بزنته متحركاً. وإن أسكنت جاز، لأن فيهما مدداً وليناً، وإن لم يبلغ الألف. كما قالوا ذلك في غير المنفصل نحو قولهم: أصيم. فياء التحقير لا تحرك لأنها نظيرة الألف في مفاعل ومفاعيل، لأن التحقير عليهما يجري إذا جاوز الثلاثة. فلما كانوا يصلون إلى إسكان الحرفين في الوقف من سواهما، احتمال هذا في الكلام لما فيهما مما ذكرت لك.

وتقول: هذا دلو واقداً، وظي ياسرٍ، فتجري الواوين والياءين ههنا مجرى الميمين في قولك اسم موسى، فلا تدغم.

وإذا قلت مررت بولي يزيد وعدو وليدٍ، فإن شئت أخفيت وإن شئت بينت، ولا تسكن، لأنك حيث أدغمت الواو في عدوٍ والياء في وليٍ فرفعت لسانك رفعةً واحدة ذهب المد، وصارتا بمنزلة ما يدغم من غير المعتل. فالواو الأولى في عدوٍ بمنزلة اللام في دلو، والياء الأولى في وليٍ بمنزلة الياء في ظي. والدليل على ذلك أنه يجوز في القوافي ليا مع قولك ظيبيا، ودوا مع قولك غزوا.

وإذا كانت الواو قبلها ضمةً والياء قبلها كسرة، فإن واحدةً منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها. وذلك قولك: ظلموا واقداً، واطلمى ياسراً، ويغزو واقداً، وهذا قاضي ياسرٍ، لا تدغم. وإنما تركوا المد على حاله في الانفصال كما قالوا قد قوول، حيث لم تلزم الواو، وأرادوا أن تكون على زنة قاول، فكذلك هذه، إذ لم تكن الواو لازمةً لها، أرادوا أن يكون ظلموا على زنة ظلما واقداً، وقضى ياسراً، ولم تقو هذه الواو عليها كما لم يقو المنفصلان على أن تحرك السين في اسم موسى.

وإذا قلت وأنت تأمر: اخشى ياسراً واخشوا واقداً أدغمت، لأنهما ليسا بحر في مد كالألف، وإنما هما بمنزلة قولك: احمد داود، واذهب بنا. فهذا لا تصل فيه إلا إلى الإدغام، لأنك إنما ترفع لسانك من موضع هما فيه سواءً، وليس بينهما حاجز.

وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك، قرأ أبوك، وأقرىء أباك، لأنك لا يجوز لك أن تقول قرأ أبوك

فتحققهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه اليان، لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبداً، فلا يجريان مجرى ذلك. وكذلك قالته العرب وهو قول الخليل ويونس.

وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه. وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديء، فيجوز الإدغام في قول هؤلاء. وهو رديء.

ومما يجري مجرى المنفصلين قولك: اقتتلوا ويقتتلون، إن شئت أظهرت وبينت، وإن شئت أخفيت وكانت الزنة على حالها، كما تفعل بالمنفصلين في قولك: اسم موسى وقوم مالك، لا تدغم. وليس هذا بمنزلة احمرت وافعاللت، لأن التضعيف لهذه الزيادة لازم، فصارت بمنزلة العين واللام اللتين هما من موضع واحد في مثل يرد ويسعد، والتاء الأولى التي في يقتتل لا يلزمها ذلك، لأنها قد تقع بعد تاء يفتعل العين وجميع حروف المعجم.

وقد أدغم بعض العرب فأسكن لما كان الحرفان في كلمة واحد، ولم يكونا منفصلين، وذلك قولك: يقتلون وقد قتلوا، وكسروا القاف لأنهما التقيا، فشبهت بقولهم رد يا فتى. وقد قال آخرون: قتلوا، ألقوا حركة المتحرك على الساكن. وجاز في قاف اقتتلوا الوجهان ولم يكن بمنزلة عض وفر يلزمه شيء واحد، لأنه يجوز في الكلام فيه الإظهار والإخفاء، والإدغام. فكما جاز فيه هذا في الكلام وتصرف دخله شيئان يعرضان في التقاء الساكنين.

وتحذف ألف الوصل حيث حركت القاف كما حذف الألف في رد حيث حركت الراء، والألف في قل لأنهما حرفان في كلمة واحدة، لحقهما الإدغام فحذفت الألف كما حذف في رد، لأنه قد أدغم كما أدغم.

وتصديق ذلك قول الحسن: "إلا من خطف الخطفة". ومن قال يقتل قال مقتلاً ومن قال يقتل قال مقتلاً. وحدثني الخليل وهارون أن ناساً يقولون: "مردفين" فمن قال هذا فإنه يريد مرتدين. وإنما أتبعوا الضمة الضمة حيث حركوا، وهي قراءة لأهل مكة كما قالوا رد يا فتى فضموا لضمة الراء. فهذه الراء أقرب. ومن قال هذا قال مقتلين، وهذا أقل اللغات. ومن قال قتل قال ردف في ارتدف، يجري مجرى اقتتل ونحوه.

ومثل ذهاب الألف في هذا ذهابها في قولك: سل، حيث حركت السين. فإن قيل: فما بهم قالوا الأحمر فيمن حذف همزة أحر، فلم يحدفوا الألف لما حركوا اللام. فلأن هذه الألف قد ضارعت الألف المقطوعة نحو أحر. ألا ترى أنك إذا ابتدأت فتحت وإذا استفهمت ثبتت. فلما كانت كذلك قويت كما قلت الجوار حين قلت جاورت، وتقول: يا الله اغفر لي، وأفأله لتفعلن. فتقوى أيضاً في مواضع سوى الاستفهام. ومنها: إيها الله ذا.

وحسن الإدغام في اقتتلوا كحسنة في جعل لك. إلا أنه ضارع، حيث كان الحرفان غير منفصلين، احمرت. وأما اردد فليس فيه إخفاء، لأنه بين ساكنين، كما لا تخفى الهمزة مبتدأة ولا بعد ساكن، فكذلك ضعف هذا إذ كان بين ساكنين.

وأما رد داود فبمنزلة اسم موسى لأنهما منفصلان، وإنما التقيا في الإسكان، وإنما يدغمان إذا تحرك ما قبلهما.

## باب الإدغام في الحروف المتقاربة

### التي هي من مخرج واحد

والحروف المتقاربة مخارجها إذا أدغمت فإن حالها حال الحرفين اللذين هما سواء في حسن الإدغام، وفيما يزداد البيان فيه حسناً، وفيما لا يجوز فيه إلا الإخفاء وحده، وفيما يجوز فيه الإخفاء والإسكان.

فالإظهار في الحروف التي من مخرج واحد وليست بأمثال سواء أحسن، لأنهما قد اختلفت. وهو في المختلفة المخارج أحسن، لأنهما أشد تباعداً وكذلك الإظهار كلما تباعدت المخارج ازداد حسناً. ومن الحروف ما لا يدغم فيمقاربه ولا يدغم فيه مقاربه كما لم يدغم في مثله، وذلك الحرف الهمزة، لأنهما إنما أمرها في الاستتقال التغير والحذف، وذلك لازم لها وحدها كما يلزمها التحقيق، لأنهما تستقل وحدها، فإذا جاءت مع مثلها أو مع ما قرب منها أجريت عليه وحدها، لأن ذلك موضع استتقال كما أن هذا موضع استتقال. وكذلك الألف لا تدغم في الهاء ولا فيما تقاربه، لأن الألف لا تدغم في الألف، لأنهما لو فعل ذلك بهما فأجريتاً مجرى الدالين والتاءين تغيرتا فكانتا غير ألفين، فلما لم يكن ذلك في الألفين لم يكن فيهما مع المتقاربة، فهي نحو من الهمزة في هذا، فلم يكن فيهما الإدغام كما لم يكن في الهمزتين.

ولا تدغم الياء وإن كان قبلها فتحة، ولا الواو وإن كان قبلها فتحة مع شيء من المتقاربة، لأن فيهما ليناً ومداً، فلم تقو عليهما الجيم والباء، ولا ما لا يكون فيه مدٌّ ولا لينٌ من الحروف، أن تجعلهما مدغمتين، لأنهما يخرجان ما فيه لينٌ ومدٌّ إلى ما ليس فيه مدٌّ ولا لينٌ، وسائر الحروف لا تريد فيها على أن تذهب الحركة، فلم يقو الإدغام في هذا كما لم يقو على أن تحرك الراء في قرم موسى. ولو كانت مع هذه الياء التي ما قبلها مفتوح والواو التي ما قبلها مفتوح ما هو مثلهما سواءً، لأدغمتهما ولم تستطع إلا ذلك، لأن الحرفين استويا في الموضع وفي اللين، فصارت هذه الياء والواو مع الميم والجيم نحواً من الألف مع المقاربة، لأن فيهما ليناً وإن لم يبلغا الألف، ولكن فيهما شبهة منها. ألا ترى أنه إذا كانت واحدة منهما في القوافي لم يجز في ذلك الموضع غيرها، إذا كانت قبل حرف الروي، فلم تقو المقاربة عليها لما ذكرت لك. وذلك قولك: رأيت قاضي جابر، ورأيت دلو مالك، ورأيت غلامي جابر، ولا تدغم في هذه الياء الجيم وإن كانت لا تحرك، لأنك تدخل اللين في غير ما يكون فيه اللين وذلك قولك: أخرج ياسراً، فلا تدخل ما لا يكون فيه اللين على ما يكون فيه اللين كما لم تفعل ذلك بالألف.

وإذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة فهو أبعد للإدغام، لأنهما حيثئذ أشبه بالألف.

وهذا ما يقوي ترك الإدغام فيهما وما قبلهما مفتوح؛ لأنهما يكونان كالألف في المد والمطل، وذلك قولك: ظلموا مالكا، وظلمي جابراً.

ومن الحروف حروف لا تدغم في المقاربة وتدغم المقاربة فيها. وتلك الحروف: الميم، والراء، والفاء، ولشين. فالميم لا تدغم في الباء، وذلك قولك: أكرم به، لأنهم يقلبون النون ميماً في قولهم: العبر؛ ومن بدلك. فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه؛ وجعلوه بمنزلة النون، إذ كانا حرفي غنة. وأما الإدغام في الميم فنحو قولهم: اصح مطراً، تريد: اصحب مطراً، مدغم.

والفاء لا تدغم في الباء لأنهما من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى وانحدرت إلى الفم، وقد قاربت من الثنايا مخرج الثاء؛ وإنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان لأنهما أكثر الحروف، فلما صارت مضارعة للثاء لم تدغم في حرف من حروف الطرفين، كما أن الثاء لا تدغم فيه، وذلك قولك: اعرف بديراً. والباء قد تدغم في الفاء للثاقب، ولأنهما قد ضارعت الفاء فقويت على ذلك لكثرة الإدغام في حروف الفم؛ وذلك قولك: اذهب في ذلك؛ فقلبت الباء فاءً كما قلبت الباء ميماً في قولك: اصح مطراً.

والراء لا تدغم في اللام ولا في النون، لأنهما مكررة، وهي تنفسي إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتنفسي في الفم مثلها ولا يكرر. ويقوي هذا أن الطاء وهي مطبقة لا تجعل مع الثاء تاءً خالصةً لأنهما أفضل منها بالإطباق، فهذه أجدر أن لا تدغم إذ كانت مكررة. وذلك قولك: اجبر لبطه، واختر نقلاً. وقد تدغم

هذه اللام والنون مع الراء، لأنك لا تخل بهما كما كنت محلاً بها لو أدغمتهما فيهما، ولتقاربهن، وذلك: هرأيت، ومرأيت.

والشين لا تدغم في الجيم، لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء، فصارت منزلتها منها نحواً من منزلة الفاء مع الباء، فاجتمع هذا فيها والنفشى، فكرهوا أن يدغموها في الجيم كما كرهوا أن يدغموا الراء، فيما ذكرت لك. وذلك قولك: افرش جبلة. وقد تدغم الجيم فيها كما أدغمت ما ذكرت لك في الراء، وذلك: آخرشيتاً.

فهذا تلخيصٌ لحروفٍ لا تدغم في شيء، ولحرفٍ لا تدغم في المقاربة وتدغم المقاربة فيها.

ثم نعود إلى الإدغام في المقاربة التي يدغم بعضها في بعض إن شاء الله.

الماء مع الحاء: كقولك: اجبه حملاً، البيان أحسن لاختلاف المخرجين، ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها. والإدغام فيها عربيٌّ حسن لقرب المخرجين، ولأنهما مهموسان رخوان، فقد اجتمع فيها قرب المخرجين والهمس. ولا تدغم الحاء في الماء كما لم تدغم الفاء في الباء لأن ما كان أقرب إلى حروف القم كان أقوى على الإدغام. ومثل ذلك: امدح هلالاً، فلا تدغم.

العين مع الماء: كقولك اقطع هلالاً، البيان أحسن. فإن أدغمت لقرب المخرجين حولت الماء حاءً والعين حاءً، ثم أدغمت الحاء في الماء، لأن الأقرب إلى القم لا يدغم في الذي قبله، فأبدلت مكانها أشبه الحرفين بها ثم أدغمته فيه كي لا يكون الإدغام في الذي فوقه ولكن ليكون في الذي هو من مخرجه. ولم يدغموها في العين إذ كانتا من حروف الحلق، لأنهما خالفتها في الهمس والرخاوة، فوقع الإدغام لقرب المخرجين، ولم تقو عليها العين إذ خالفتها فيما ذكرت لك. ولم تكن حروف الحلق أصلاً للإدغام. ومع هذا فإن التقاء الحاءين أخف في الكلام من التقاء العينين. ألا ترى أن التقاءهما في باب رددت أكثر. والمهموس أخف من الجهور. فكل هذا ياعد العين من الإدغام، إذ كانت هي والماء من حروف الحلق. ومثل ذلك: اجبه عنبه في الإدغام والبيان، وإذا أردت الإدغام حولت العين حاءً ثم أدغمت الماء فيها فصارتا حاءين. والبيان أحسن.

ومما قالت العرب تصديقاً لهذا في الإدغام قول بني تميم: محم، يريدون: معهم، ومحاولاء، يريدون: مع هؤلاء.

ومما قالت العرب في إدغام الماء في الحاء قوله:

كأنها بعد كلال الزاجر... ومسحى مر عقاب كاسر

يريدون: ومسحه.

العين مع الحاء كقولك: اقطع حملاً، الإدغام حسنٌ والبيان حسنٌ، لأنهما من مخرج واحد.

ولم تدغم الحاء في العين في قولك: امدح عرفة، لأن الحاء قد يفرون إليها إذا وقعت الماء مع العين، وهي مثلها في الهمس والرخاوة مع قرب المخرجين، فأجريت مجرى الميم مع الباء، فجعلتها بمنزلة الماء، كما جعلت الميم بمنزلة النون مع الباء. ولم تقو العين على الحاء إذ كانت هذه قصتها، وهما من المخرج الثاني من الحلق، وليست حروف الحلق بأصل للإدغام. ولكنك لو قلبت العين حاءً فقلت في: امدح عرفة: امدح عرفة، جاز كما قلت: اجبنيبه تريد: اجبه عنبه، حيث أدغمت وحولت العين حاءً ثم أدغمت الماء فيها.

العين مع الحاء. البيان أحسن والإدغام حسن، وذلك قولك: امدح عرفة، كما فعلت ذلك في العين مع الحاء والحاء مع العين. البيان فيهما أحسن لأن العين مجهورة وهما من حروف الحلق، وقد خالفت الحاء في الهمس والرخاوة، فشبهت بالحاء مع العين. وقد جاز الإدغام فيها لأنه المخرج الثالث، وهو أدنى المخارج من مخارج الحلق إلى اللسان.

ألا ترى أنه يقول بعض العرب: منخلٌ ومنغلٌ فيخفى النون كما يخفيها مع حروف اللسان والقلم، لقرب هذا المخرج من اللسان، وذلك قولك في اسلخ غنعلك: اسلغتمك. وبذلك على حسن البيان عزمتها في باب رددت.

القاف مع الكاف، كقولك: الحق كلدة. الإدغام حسنٌ والبيان حسنٌ. وإنما أدغمت لقرب المخرجين، وأنهما من حروف اللسان، وهما متفقان في الشدة. والكاف مع القاف: انهك قطناً، البيان أحسن والإدغام حسنٌ. وإنما كان البيان أحسن لأن مخرجيهما أقرب مخارج اللسان إلى الحلق، فشبهت بالخاء مع الغين كما شبه أقرب مخارج الحلق إلى اللسان بحروف اللسان فيما ذكرنا من البيان والإدغام.

الجيم مع الشين، كقولك: ابعج شيئاً، الإدغام والبيان حسنان لأنهما من مخرج واحد، وهما من حروف وسط اللسان.

اللام مع الراء نحو: اشغل رحبة لقرب المخرجين؛ ولأن فيهما انحرافاً نحو اللام قليلاً، وقاربتهما في طرف اللسان. وهما في الشدة وجري الصوت سواءً، وليس بين مخرجيهما مخرجٌ. والإدغام أحسن.

النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان، وهي مثلها في الشدة، وذلك قولك: من راشدٍ ومن رأيت. وتدغم بغنةٍ وبلا غنةٍ. وتدغم في اللام لأنهما قريبتان منها على طرف اللسان، وذلك قولك: من لك. فإن شئت كان إدغاماً بلا غنة فتكون بمنزلة حروف اللسان، وإن شئت أدغمت بغنة لأن لها صوتاً من الخياشيم فترك على حاله؛ لأن الصوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيبٌ فيغلب عليه الاتفاق. وتدغم النون مع الميم لأن صوتهما واحد، وهما مجهوران قد خالفا سائر الحروف التي في الصوت، حتى إنك تسمع النون كالميم، والميم كالنون، حتى تتبين، فصارتا بمنزلة اللام والراء في القرب، وإن كان المخرجان متباعدين، إلا أنهما اشتبهتا لخروجيهما جميعاً في الخياشيم.

وتقلب النون مع الباء ميماً لأنهما من موضع تعتل فيه النون، فأرادوا أن تدغم هنا إذ كانت الباء من موضع الميم، كما أدغموها فيما قرب من الراء في الموضع، فجعلوا ما هو من موضع ما وافقها في الصوت بمنزلة ما قرب من أقرب الحروف منها في الموضع، ولم يجعلوا النون بقاءً لبعدها في المخرج، وأنها ليست فيها غنةً. ولكنهم أبدلوا من مكانها أشبه الحروف بالنون وهي الميم، وذلك قولهم: مبيك، يريدون: من بك. وشبها وعمبرٌ، يريدون شنباءً وعمبراً. وتدغم النون مع الواو بغنةٍ وبلا غنةٍ لأنهما من مخرج ما أدغمت فيه النون، وإنما منعها أن تقلب مع الواو ميماً أن الواو حرف لين تنجافي عنه الشفتان، والميم كالياء في الشدة والزمام الشفتين، فكرهوا أن يكون مكانها أشبه الحروف من موضع الواو بالنون، وليس مثلها في اللين والتنجافي والمد، فاحتملت الإدغام كما احتملته اللام، وكرهوا البدل لما ذكرت لك.

وتدغم النون مع الياء بغنةٍ وبلا غنةٍ لأن الياء أخت الواو، وقد تدغم فيها الواو فكأنهما من مخرج واحد، ولأنه ليس مخرجٌ من طرف اللسان أقرب إلى مخرج الراء من الياء. ألا ترى أن الألتغ بالراء يجعلها ياء، وكذلك الألتغ باللام؛ لأن الياء أقرب الحروف من حيث ذكرت لك إليهما.

وتكون النون مع سائر حروف القلم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم؛ وذلك أنها من حروف القلم، وأصل الإدغام حروف القلم، لأنها أكثر الحروف، فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرجٌ من غير القلم كان أخف عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، وكان العلم بما أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بما وهي من القلم، لأنه ليس حرفٌ يخرج من ذلك الموضع غيرها، فاختاروا الخفة إذ لم يكن لبسٌ، وكان أصل الإدغام وكثرة الحروف للقلم. وذلك قولك: من كان، ومن قال، ومن جاء.

وهي مع الراء واللام والياء والواو إذا أدغمت بغنة فليس مخرجها من الخياشيم، ولكن صوت القم أشرب غنة. ولو كان مخرجها من الخياشيم لما جاز أن تدغمها في الواو والياء والراء واللام، حتى تصير مثلهن في كل شيء. وتكون مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والحاء بينة، موضعها من القم. وذلك أن هذه الستة تباعدت عن مخرج النون وليست من قبيلها، فلم تحف ههنا كما لم تدغم في هذا الموضع، وكما أن حروف اللسان لا تدغم في حروف الحلق. وإنما أخفيت النون في حروف القم كما أدغمت في اللام وأحوالها. وهو قولك: من أجل زيدٍ، ومن هنا، ومن خلفٍ، ومن حاتمٍ، ومن عليك، ومن غلبك، ومنخلٌ. بينةً، هذا الأجود الأكثر.

وبعض العرب يجري العين والحاء مجرى القاف. وقد بينا لم ذلك.

ولم نسمعهم قالوا في التحرك: حين سليمان فأسكنوا النون مع هذه الحروف التي مخرجها معها من الخياشيم، لأنها لا تحول حتى تصير من مخرج موضع الذي بعدها. وإن قيل لم يستنكر ذلك، لأنهم قد يطلبون ههنا من الاستخفاف كما يطلبون إذا حولوها.

ولا تدغم في حروف الحلق البتة، ولم تقو هذه الحروف على أن تقلبها، لأنها تراخت عنها ولم تقرب قرب هذه الستة، فلم يحتمل عندهم حرفٌ ليس مخرجه غيره للمقاربة أكثر من هذه الستة. وتكون ساكنةً مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بينةً. والواو والياء بمنزلتها مع حروف الحلق. وذلك قولك: شاةٌ زئاءٌ وغنمٌ زئمٌ، وقنواءٌ وقتيةٌ، وكنيةٌ ومنيةٌ. وإنما حملهم على البيان كراهية الالتباس فيصير كأنه من المضاعف، لأن هذا المثال قد يكون في كلامهم مضاعفاً. ألا تراهم قالوا امحى حيث لم يخافوا التباساً؛ لأن هذا المثال لا تضاعف فيه الميم.

وسمعت الخليل يقول في انفعال من وجلت: أوجل كما قالوا امحى، لأنها نون زيدت في مثال لا تضاعف فيه الواو، فصار هذا بمنزلة المنفصل في قولك: من مثلك، ومن مات. فهذا يتبين فيه أنها نون بالمعنى والمثال. وكذلك انفعال من ينس على هذا القياس.

وإذا كانت مع الياء لم تتين، وذلك قولك: شباء، والعمير، لأنك لا تدغم النون وإنما تحولها ميماً. والميم لا تقع ساكنةً قبل الباء في كلمة، فليس في هذا التباسٌ بغيره.

ولا نعم النون وقعت ساكنةً في الكلام قبل راء ولا لام، لأنهم إن بينوا تهمل عليهم لقرب المخرجين، كما ثقلت التاء مع الدال في ودٍ وعدانٍ. وإن أدغموا التيس بلضعاف ولم يجز فيه ما جاز في ودٍ فيدغم، لأن هذين حرفان كل واحدٍ منهما يدغم في صاحبه، وصوتهما من القم، والنون ليست كذلك لأن فيها غنةً فتلتبس بما ليس فيه الغنة، إذ كان ذلك الموضع قد تضاعف فيه الراء. وذلك أنه ليس في الكلام مثل قنرٍ وعنلٍ. وإنما احتتمل ذلك في الواو والياء والميم لبعده المخرج.

وليس حرفٌ من الحروف التي تكون النون معها من الخياشيم يدغم في النون، لأن النون لم تدغم فيهن حتى يكون صوتها من القم وتقلب حرفاً بمنزلة الذي بعدها، وإنما هي معهن حرفٌ بائنٌ مخرجه من الخياشيم، فلا يدغمن فيها كما لا تدغم هي فيهن؛ وفعل ذلك بما معهن لبعدهن منها وقلة شيهن بها، فلم يحتمل لمن أن تصير من مخارجهن. وأما اللام فقد تدغم فيها، وذلك قولك: هنرى، فتدغم في النون. والبيان أحسن، لأنه قد امتنع أن يدغم في النون ما أدغمت فيه سوى اللام، فكأنهم يستوحشون من الإدغام فيها.

ولم يدغموا الميم في النون لأنها لا تدغم في الباء التي هي من مخرجها ومثلها في الشدة ولزوم الشفتين، فكذلك لم

يدغموها فيما تفاوت مخرجه عنها ولم يوافقها إلا في الغنة.

ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام؛ لكثرة لام المعرفة في الكلام؛ وكثرة موافقتها لهذه الحروف؛ واللام من طرف اللسان. وهذه الحروف أحد عشر حرفاً، منها حروف طرف اللسان، وحرفان يخالطان طرف اللسان. فلما اجتمع فيها هذا وكثرهما في الكلام لم يجوز إلا الإدغام، كما لم يجوز في يرى إذ كثر في الكلام، وكانت الهمزة تستقل، إلا الحذف. ولو كانت ينأى وينأل لكنت بالخيار. والأحد عشر حرفاً: النون، والراء، والذال، والتاء، والصاد، الطاء، والزاي، والسين، والطاء، والتاء، والذال. والذيان خالطاهما: الصاد والشين، لأن الصاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام. والشين كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء.

وذلك قولك: النعمان، والرجل؛ وكذلك سائر هذه الحروف.

فإذا كانت غير لام المعرفة نحو لام هل وبل، فإن الإدغام في بعضها أحسن، وذلك قولك: هرأيت لأتأ أقرب الرحوف إلى اللام وأشبهها بها، فصارعتا الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد، إذ كانت اللام ليس حرفاً أشبه بها منها ولا أقرب، كما أن الطاء ليس حرف أقرب إليها ولا أشبه بها من الدال. وإن لم تدغم فقلت: هل رأيت فهي لغة لأهل الحجاز؛ وهي عربية جائزة. وهي مع الطاء والذال والتاء والصاد والزاي والسين جائزة، وليس ككثرتها مع الراء، لأنهن قد تراخين عنها، وهن من الثنايا وليس منهن الخراف.

وجواز الإدغام على أن آخر مخرج اللام قريب من مخرجها، وهي حروف طرف اللسان.

وهي مع الطاء والتاء والذال جائزة، وليس كحسنة مع هؤلاء، لأن هؤلاء من أطراف الثنايا وقد قاربن مخرج الفاء. ويجوز الإدغام لأنهن من الثنايا كما أن الطاء وأخواتها من الثنايا، وهن من حروف طرف اللسان كما أنهن منه. وإنما جعل الإدغام فيهن أضعف وفي الطاء وأخواتها أقوى لأن اللام لم تسفل إلى أطراف اللسان كما لم تفعل ذلك الطاء وأخواتها. وهي مع الصاد والشين أضعف، لأن الصاد مخرجها من أول حافة اللسان والشين من وسطه. ولكنه يجوز إدغام اللام فيهما لما ذكرت لك من اتصال مخرجهما. قال طريق بن تميم العنبري:

تقول إذا استهلكت مالا للذة... فكيهة هشيء بكفيك لائق

يريد: هل شيء؟ فأدغم اللام في الشين.

وقرأ أبو عمرو: هشوب الكفار، يريد هل ثوب الكفار فأدغم في التاء.

وأما التاء فهي على ما ذكرت لك، وكذلك أخواتها. وقد قرىء بها: بثؤثرون الحياة الدنيا، فأدغم اللام في التاء. وقال مزاحم العقبلي:

فدع ذا ولكن هتيعن متيماً... على ضوء برق آخر الليل ناصب

يريد: هل تعين؟ والنون إدغامها فيها أقبح من جميع هذه الحروف، لأنها تدغم في اللام كما تدغم في الياء والواو والراء والميم، فلم يجسروا على أن يخرجوها من هذه الحروف التي شاركتها في إدغام النون وصارت كأحدها في ذلك.

باب الإدغام في حروف طرف اللسان

والثايا الطاء مع الدال كقولك: اضبد لماً، لأنهما مع موضع واحد، وهي مثلها في الشدة إلا أنك قد تدع الإطباق على حاله فلا تذهبه، لأن الدال ليس فيها إطباق، فإنم تغلب على الطاء لأنهما من موضعها، ولأنما حصرت الصوت من موضعها كما حصرته الدال. فأما الإطباق فليست منه في شيء، والمطبق أفشى في السمع، ورأوا إجحافاً أن تغلب الدال على الإطباق وليست كالطاء في السمع. ومثل ذلك إدغامهم النون فيما تدغم فيه بغنة. وبعض العرب يذهب الإطباق حتى يجعلها كالدال سواء، أرادوا أن لا تخالفها إذ آثروا أن يقلبوها دالاً، كما أنهم أدغموا النون بلا غنة.

وكذلك الطاء مع التاء، إلا أن إذهاب الإطباق مع الدال أمثل قليلاً، لأن الدال كالطاء في الجهر والتاء مهموسة. وكلّ عربيّ. وذلك: أنقتوأما، تدغم.

وتصير الدال مع الطاء طاء، وذلك: انقطالياً. وكذلك التاء، وهو قولك: انعطالياً، لأنك لا تجحف بهما في الإطباق ولا في غيره.

وكذلك التاء مع الدال، والدال مع التاء، لأنه ليس بينهما إلا الهمس والجهر، ليس في واحدٍ منهما إطباقٌ ولا استطالةٌ ولا تكرير.

ومما أخلصت فيه الطاء تاء سماعاً من العرب قولهم: حتهم، يريدون: حطتهم. والتاء والدال سواء، كل واحدةٍ منهما تدغم في صاحبها حتى تصير التاء دالاً والدال تاء، لأنهما من موضع واحد، وهما شديدتان ليس بينهما شيء إلا الجهر والهمس، وذلك قولك: انعدلاماً، وانقتلك فتدغم. ولو بينت فقلت: اضبط دلاماً، واضبط تلك، وانقد تلك، وانعت دلاماً لجاز. وهو يثقل التكلم به لشدهن، وللزوم اللسان موضعهن لا يتجافى عنه.

فإن قلت: أقول اصحب مطراً، وهما شديدتان، والبيان فيهما أحسن؟ فإنما ذلك لاستعانة الميم بصوت الخياشيم، فضارعت النون. ولو أمسكت بأنفك لرأيتهما بمنزلة ما قبلها. وقصة الصاد مع الزاي والسين، كقصة الطاء والدال والتاء. وهي من السين كالطاء من الدال، لأنها مهموسةٌ مثلها، وليس يفرق بينهما إلا الإطباق وهي من الزاي كالطاء من التاء، لأن الزاي غير مهموسة، وذلك قولك افحسالمأ فتصير سيناً وتدع الإطباق على حاله. وإن شئت أذهبت. وتقول: افحزردة. وإن شئت أذهبت الإطباق. وإذهابه مع السين أمثل قليلاً لأنها مهموسة مثلها. وكله عربي.

ويصيران مع الصاد صاداً كما صارت الدال والتاء مع الطاء طاءً. يدلك التفسير. والبيان فيها أحسن لرخاوتن وتجافي اللسان عنهن، وذلك قولك: احبصاراً، وأوحصاراً. والزاي والسين بمنزلة التاء والدال تقول: احبزردة، ورسملة فتدغم.

وقصة الطاء والدال والتاء كذلك أيضاً، وهي مع الدال كالطاء مع الدال لأنها مجهورة مثلها وليس يفرق بينهما إلا الإطباق وهي من التاء بمنزلة الطاء من التاء، وذلك قولك: احفذلك فتدغم، وتدع الإطباق. وإن شئت أذهبت. وتقول: احفتابتاً. وإن شئت أذهبت الإطباق، وإذهابه مع التاء كإذهابه من الطاء مع التاء.

وإن أدغمت الدال والتاء فيهما أنزلتتهما منزلة الدال والتاء إذا أدغمتهما إلى الطاء، وذلك قولك: خطالمأ وابعظالمأ. والدال والتاء كل واحدةٍ منهما من صاحبها منزلة الدال والتاء، وذلك قولك: حثابتاً وابعذلك. والبيان فيهن أمثل منه منه في الصاد والسين والزاي لأن رخاوتن أشد من رخاوتن، لانحراف طرف اللسان إلى طرف الثنايا ولم يكن له ردٌّ. والإدغام فيهن أكثر وأجود؛ لأن أصل الإدغام لحروف اللسان والقلم، وأكثر حروف اللسان من طرف

اللسان وما يخالط طرف اللسان، وهي أكثر من حروف الثنايا.

والطاء والذال والناء يدغمن كلهن في الصاد والزاي والسين، لقرب المخرجين لأنهن من الثنايا وطرف اللسان، وليس بينهما في الموضع إلا أن الطاء وأختيها من أصل الثنايا، وهن من أسفله قليلاً مما بين الثنايا. وذلك قولك: ذهب سلمى وقسمعت فتدغم. واضيزردة، فتدغمن. وانعصابراً فتدغم. وسمعناهم ينشدون هذا البيت، لابن مقبل: فكأتما اغتبقصبير غمامة بعرا ... تصفقه الرياح زلالاً

فأدغم الناء في الصاد. وقرأ بعضهم: لا يسمعون يريد: لا يسمعون. والبيان عربي حسن لا اختلاف للمخرجين. وكذلك الطاء والناء والذال، لأنهن من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وهن أخوات، وهن من حيز واحد، والذي بينهما من الثنيتين يسير. وذلك قولك: ابعلسمة، واحفلسمة، وخصابراً، واحفرزدة. وسمعناهم يقولون: مزمان، فيدغمون الذال في الزاي. ومساعة، فيدغمونها في السين. والبيان فيها أمثل لأنها أبعد من الصاد وأختيها، وهي رحوّة، فهو فيهن أمثل منه في الطاء وأختيها. والطاء والناء والذال أخوات الطاء والذال والناء، لا يمتنع بعضهن من بعض في الإدغام، لأنهن من حيز واحد، وليس بينهما إلا ما بين طرف الثنايا وأصولها، وذلك قولك: اهبطالما وأبعذلك. وانعتابتاً، واحفظالبا، وخداد، وابعتلك. وحجته قولهم: ثلاث دراهم، تدغم الناء من ثلاثة في الهاء إذا صارت تاءً، وثلاث أفلس، فأدغموها. وقالوا: حدقم، يريدون حدثهم، فجعلوها تاءً. والبيان فيه جيد.

وأما الصاد والسين والزاي فلا تدغمهن في هذه الحروف التي أدغمت فيهن، لأنهن حروف الصفير. وهن أندى في السمع. وهؤلاء الحروف إنما هي شديد ورخو، لسن في السمع كهذه الحروف لحنائها. ولو اعتبرت ذلك وجدته هكذا. فامتنعت كما امتنعت الراء أن تدغم في اللام والنون للتكرير.

وقد تدغم الطاء والناء والذال في الضاد، لأنها اتصلت بمخرج اللام وتطأأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان، ولم تقع من الثنية موضع الطاء لانحرافها، لأنك تضع للطاء لسانك بين الثنيتين، وهي مع ذا مطبقة، فلما قاربت الطاء فيما ذكرت لك أدغموها فيها كما أدغموها في الصاد وأختيها، فلما صارت بتلك المنزلة أدغموا فيها الناء والذال، كما أدغموها في الصاد لأنهما من موضعها، وذلك قولك: اضبضرمه، وانعضرمة. وسمعنا من يوثق بعريته قال:

ثار فضجضجة ركانه

فأدغم الناء في الضاد.

وكذلك الطاء والذال والناء، لأنهن من حروف طرف اللسان والثنايا، يدغمن في الطاء وأخواتها، ويدغمن أيضاً جميعاً في الصاد والسين والزاي، وهن من حيز واحد، وهن بعد في الإطباق والرخاوة كالضاد، فصارت بمنزلة حروف الثنايا. وذلك: احضرمة، وخصرمة، وابعضرمة.

ولا تدغم في الصاد والسين والزاي لاستطالنتها، يعني الضاد؛ كما امتنعت الشين. ولا تدغم الصاد وأختها فيها لما ذكرت لك. فكل واحدة منهما لها حاجز. ويكرهون أن يدغموها، يعني الضاد، فيما أدغم فيها من هذه الحروف، كما كرهوا الشين. والبيان عربي جيد؛ لبعدهن الموضعين، فهو فيه أقوى منه فيما مضى من حروف الثنايا. وتدغم الطاء والذال والناء في الشين لاستطالنتها حين اتصلت بمخرجها، وذلك قولك: اضبشبتاً، وانعشبتاً، واقشبتاً.

والإدغام في الضاد أقوى لأنها قد خالطت باستطالنتها الثنية، وهي مع ذا مطبقة، ولم تجاف عن الموضع الذي قربت

فيه من الطاء تجافئها. وما يحتج به في هذا قولهم: عاوشنبا فادغموها.

وتدغم الطاء والذال والياء فيها، لأنهم قد أنزلوها منزلة الضاد، وذلك قولك: احفشنبا، وابعشبا، وخشنبا. والبيان عربي جيد. وهو أجود منه في الضاد لبعده المخرجين، وأنه ليس فيها إطباقٌ ولا ما ذكرت لك في الضاد.

واعلم أن جميع ما أدغمته وهو ساكنٌ يجوز لك فيه الإدغام إذا كان متحركاً، كما تفعل ذلك في المثلين. وحاله فيما يحسن ويقبح فيه الإدغام وما يكون فيه أحسن وما يكون خفياً، وهو بزنته متحركاً قبل أن يخفى كحال المثلين. وإذا كانت هذه الحروف المقاربة في حرفٍ واحد ولم يكن الحرفان منفصلين ازداد ثقلاً واعتلالاً، كما كان المثالان إذ لم يكونا منفصلين أثقل، لأن الحرف لا يفارقه ما يستثقلون. فمن ذلك قولهم في متردٍ: متردٌ لأنهما متقاربان مهموسان. والبيان حسنٌ. وبعضهم يقول: متردٌ؛ وهي عربية جيدة. والقياس متردٌ؛ لأن أصل الإدغام أن يدغم الأول في الآخر.

وقالوا في مفتعلٍ من صبرت: مصطبرٌ، أرادوا التخفيف حين تقاربا ولم يكن بينهما إلا ما ذكرت لك، يعني قرب الحرف، وصارا في حرفٍ واحد. ولم يجز إدخال الصاد فيها لما ذكرنا من المنفصلين، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد وهي الطاء؛ ليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحد من الحروف، وليكون عملهم من وجهٍ واحد إذ لم يصلوا إلى الإدغام.

وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد والطاء، فلما امتنعت الصاد أن تدخل في الطاء قلبوا الطاء صاداً فقالوا: مصبرٌ.

وحدثنا هارون أن بعضهم قرأ: " فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً " .

والزاي تبدل لها مكان التاء دالاً، وذلك قولهم: مزدانٌ في مرتان، لأنه ليس شيء أشبه بالزاي من موضعها من الدال، وهي مجهزة مثلها وليست مطبقة كما أنها ليست مطبقة. ومن قال مصبرٌ قال مزانٌ. وتقول في مستمعٍ: مسمعٌ فدغم؛ لأنهما مهموسان ولا سبيل إلى أن تدغم السين في التاء، فإن أدغمت قلت مسمعٌ كما قلت مصبرٌ، حيث لم يجز إدخال الصاد في الطاء.

وقال ناسٌ كثيرٌ: متردٌ في متردٍ، إذ كانا من حيزٍ واحد، وفي حرفٍ واحد. وقالوا في اضطرجر: اضجر، كقولهم: مصبرٌ.

وكذلك الطاء. لأنهما إذا كانا منفصلين، يعني الطاء وبعدها التاء، جاز البيان، ويترك الإطباق على حاله إن أدغمت، فلما صارا في حرفٍ واحد ازدادا ثقلاً، إذ كانا مستقلان منفصلين، فألزموها ما ألزموا الصاد والتاء، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالطاء وهي لطاء ليكون العمل من وجهٍ واحد، كما قالوا: قاعدٌ ومغلقٌ فلم يميلوا الألف، وكان ذلك أخف عليهم، وليكون الإدغام في حرفٍ مثله إذ لم يجز البيان والإطباق حيث كانا في حرفٍ واحد، فكأنهم كرهوا أن يجحفوا به حيث منع هذا. وذلك قولهم: مظطنٌ ومظطم، وإن شئت قلت مظطنٌ ومظطمٌ، كما قال زهير:

هذا الجواد الذي يعطيك نائله ... عفواً ويظلم أحياناً فيظلم

وكما قالوا: يظن ويظطن من الظنة. ومن قال متردٌ ومصبرٌ قال مظطنٌ ومظطمٌ، وأقيسهما مظطنٌ ومظطمٌ، لأن الأصل في الإدغام أن يتبع الأول الآخر. ألا ترى أنك لو قلت من المنفصلين بالإدغام نحو ذهب به وبين له فأسكنت الآخر لم يكن إدغامٌ حتى تسكن الأول. فلما كان كذلك جعلوا الآخر يتبعه الأول، ولم يجعلوا الأصل إن ينقلب الآخر فتجعله من موضع الأول.

وكذلك تبدل للذال من مكان التاء أشبه الحروف بها لأتأما إذا كانتا في حرف واحد لزم أن لا يبيأنا إذ كانا يدغمان منفصلين، فكرهوا هذا الإجحاف، وليكون الإدغام في حرف مثله في الجهر. وذلك قولك مدكرٌ، كقولك مطلمٌ، ومن قال مطعن قال مدكر. وقد سمعناهم يقولون ذلك. والأخرى في القرآن، في قوله: " فهل من مدكرٍ ". وإنما منعهم من أن يقولوا مددكرٌ كما قالوا مزدانٌ أن كل واحد منهما يدغم في صاحبه في الانفصال، فلم يجز في الحرف الواحد إلا الإدغام. والزاي لا تدغم فيها على حالٍ فلم يشبهوها بما.

والضاد في ذلك بمنزلة الصاد لما ذكرت لك من استئطالها. كالشين، وذلك قولك مضطجع، وإن شئت قلت مضجعٌ. وقد قال بعضهم: مطجعٌ حيث كانت مطبقة ولم تكن في السمع كالضاد، وقربت منها وصارت في كلمة واحدة. فلما اجتمعت هذه الأشياء وكان وقوعها معها في الكلمة الواحدة أكثر من وقوعها معها في الانفصال، اعتقلوا ذلك وأدغموها، وصارت كلام المعرفة، حيث ألزموها الإدغام فيما لا تدغم فيه في الانفصال إلا ضعيفاً. ولا يدغموها في الطاء لأنها لم تكثر معها في الكلمة الواحدة كثرة لام المعرفة مع تلك الحروف.

وإذا كانت الطاء معها، يعني مع التاء، فهو أجدر أن تقلب التاء طاء، ولا ندغم الطاء في التاء فتدخل بالحرف لأتأما في الانفصال أثقل من جميع ما ذكرناه. ولم يدغموها في التاء لأنهم لم يريدوا إلا أن يبقى الإطباق. إذ كان يذهب في الانفصال، فكرهوا أن يلزموه ذلك في حرف ليس من حروف الإطباق. وذلك قولك: اطعوا. وكذلك الدال، وذلك قولك ادانوا من الدين، لأنه قد يجوز فيه البيان في الانفصال على ما ذكرنا من الثقل وهو بعد حرفٌ مجهورٌ، فلما صار ههنا لم يكن له سبيل إلى أن يفرد من التاء كما يفرد في الانفصال، فيكون بعد الدال غيرها، كما كرهوا أن يكون بعد الطاء غير الطاء من الحروف، فكرهوا أن ينهب جهر الدال كما كرهوا ذلك في الذال.

وقد شبه بعض العرب ممن ترضى عربيته هذه الحروف الأربعة الصاد والضاد، والطاء والظاء، في فعلت، بمن في افئعل، لأنه يبنى الفعل على التاء، وبغير الفعل فتسكن اللام كما أسكن القاء في افئعل، ولم تترك الفعل على حاله في الإظهار فزارعت عندهم افئعل. وذلك قولهم: فحصط برجلي، وحصط عنه وخبطه، وحفظه، يريدون: حصت عنه، وخبطته، وحفظته.

وسمعناهم يشدون هذا البيت، لعلمة بن عبدة:

وفي كل حي قد خبط بنعمةٍ ... فحق لشأسٍ من نداك ذنوب

وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلبها طاء، لأن هذه التاء علامة الإضمار، وإنما تجيء لمعنى. وليست تلزم هذه التاء الفعل. ألا ترى أنك إذا أضمرت غائباً قلت فعل فلم تكن فيه تاءً، وليست في الإظهار. وإنما تصرف فعل على هذه المعاني وليست تثبت على حالٍ واحد. وهي في افئعل لم تدخل على أنها تخرج منه لمعنى ثم تعود لآخر، ولكنه بناءً دخلته زيادةً لا تفارقه. وتاء الإضمار بمنزلة المنفصل. وقال بعضهم: عدّه، يريد: عدته، شبهها بما في ادان، كما شبه الصاد وأخواتها بمن في افئعل. وقالوا: قدده، يريدون: نقدته.

واعلم أن ترك البيان هنا أقوى منه في المنفصلين، لأنه مضارع، يعني ما يبنى مع الكلمة في نحو افئعل. فإن تقول: احفظ تلك، وخذ تلك، وابعث تلك، فتبين - أحسن من حفظت وأخذت وبعثت، وإن كان هذا حسناً عربياً. وحدثنا من لا ننتهم أنه سمعهم يقولون: أخذت، فيبينون.

فإذا كانت التاء متحركة وهذه الحروف ساكنةً بعدها لم يكن إدغام، لأن أصل الإدغام أن يكون الأول ساكناً، لما

ذكرت لك من المنفصلين، نحو: بين لهم وذهب به.

فإن قلت: ألا قالوا بينهم فجعلوا الآخر نوناً؟ فإنهم لو فعلوا ذلك صار الآخر هو الساكن، فلما كان الأول هو الساكن على كل حال كان الآخر أقوى عليه. وذلك قولك: استطعم واستضعف، واستدرك واستثبت. ولا ينبغي أن يكون إلا كذا، إذ كان المثان لا إدغام فيهما في فعلت وفعلن نحو رددت ورددن، لأن اللام لا يصل إليها التحريك هنا، فهذا يتحرك في فعل ويفعل ونحوه، وهو تضعيف لا يفارق هذا اللفظ، والتاء هنا بين ساكنين في بناء لا يتحرك واحد منهما فيه، في فعل ولا اسم، ولا يفارق هذا اللفظ.

ودعاهم سكون الآخر في المثان أن بين أهل الحجاز في الجزم فقالوا اردد ولا تردد. وهي اللغة العربية القديمة الجيدة. ولكن بني تميم أدغموا ولم يشبهوها برددت، لأنه يدركها التشية، والنون الخفيفة والثقيلة، والألف واللام وألف الوصل، فتحرك هن.

فإذا كان هذا في المثان لم يجز في المتقاربين إلا البيان نحو: تد، ولا تند إذا نمت. فلهذا الذي ذكرت لك لم يجز في استفعل الإدغام.

ولا يدغمونها في استدار واستطار واستضاء، كراهيةً لتحريك هذه السين التي لا تقع إلا ساكنة أبداً ولا نعلم لها موضعاً تحرك فيه. ومع ذلك أن بعدها حرفاً أصله السكون فحرك لعله أدركته، فكانوا خلقاء أن لو لم يكن إلا هذا ألا يحملوا على الحرف في أصله أكثر من هذا، فقد اجتمع فيه الأمران.

فأما اختصموا واقتتلوا فليستا كذلك، لأنهما حرفان وقعا متحركين والتحرك أصلهما، كما أن التحرك الأصل في ممد. والساكن الذي قبله قد يتحرك في هذا اللفظ كما تحرك فاء فعلت نحو مددت، لأنك قد تقول: مد، وقل ونحو ذلك.

وقالوا: وتد يتد، ووطد يطد، فلا يدغمون كراهية أن يلتبس باب مددت لأن هذه التاء والطاء قد يكون في موضعهما الحرف الذي هو مثل ما بعده، وذلك نحو وددت وبللت. ومع هذا أنك لو قلت ود لكان ينبغي أن تقول يد في يتد فيخفف به، فيجتمع الحذف والإدغام مع الالتباس. ولم يكونوا ليظهروا الواو فتكون فيها كسرة وقبلها ياءً، وقد حذفوها والكسرة بعدها، ومن ثم عز في الكلام أن يجيء مثل رددت وموضع القاء واو. وأما اصبروا واطلموا ويخضمون ومضجعٌ وأشباه هذا فقد علموا أن هذا البناء لا تضاعف فيه الصاد والضاد والطاء والدال. فهذه الأشياء ليس فيها التباسٌ.

وقالوا: محتدٌ، فلم يدغموا، لأنه قد يكون في موضع التاء دالٌ.

وأما المصدر فإنهم يقولون التدة والطة، وكرهوا وطموا ووتداً، لما فيه من الاستثقال. فإن قيل بين كراهية الالتباس. وإن شئت أبقيت في الطاء الإطباق وأدغمت، لأنه إذا بقي الإطباق لم يكن التباسٌ من الأول ومما يدغم إذا كان الحرفان من مخرج واحد، وإذا تقارب المخرجان قولهم: يطوعون في يتطوعون، ويذكرون في يتذكرون، ويسمعون في يتسمعون. الإدغام في هذا أقوى، إذ كان يكون في الانفصال. والبيان فيهما عربي حسن لأنهما متحركان، كما حسن ذلك في يخضمون ويهتدون. وتصديق الإدغام قوله تعالى: " يطيروا بموسى "، و " يذكرون " .

فإن وقع حرفٌ مع ما هو من مخرجه أو قريبٌ من مخرجه مبتدأً أدغم وألقوا الألف الخفيفة، لأنهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكن. وذلك قولهم في فعل من تطوع اطوع، ومن تذكر اذكر، دعاهم إلى إدغامه أنهما في حرفٍ وقد كان يقع الإدغام فيهما في الانفصال.

ودعاهم إلى إلحاق الألف في اذكروا واطوعوا ما دعاهم إلى إسقاطها حين حركوا الخاء في خطف، والقاف في قتلوا.

فالألف هنا، يعني في اختطف لازمة ما لم يعتل الحرف كما تدخل ثمة إذا اعتل الحرف.  
وتصديق ذلك قوله عز وجل: " فادارآتم فيها " يريد: فادارآتم " وازينت " إنما هي تزيت. وتقول في المصدر: ازينا ودارأ. ومن ذلك قوله عز وجل: " اطينا بك " .  
وينبغي على هذا أن تقول في ترس: اترس. فإن بينت فحسن البيان كحسنة فيما قبله.  
فإن التقت التاءان في تتكلمون وتترسون، فأنت بالخيار، إن شئت أثبتتهما، وإن شئت حذفتهما: وتصديق ذلك قوله عز وجل: " تنزل عليهم الملائكة " ، و " تتجافى جنوبهم عن المضاجع " .  
وإن شئت حذف التاء الثانية. وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: " تنزل الملائكة والروح فيها " ، وقوله: " ولقد كنتم تمنون الموت " . وكانت الثانية أولى بالحذف لأنها هي التي تسكن وتدغم في قوله تعالى: " فادارآتم " و " ازينت " وهي التي يفعل بها ذلك في يذكرون. فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هناك.  
وهذه التاء لا تعتل في تدأل إذا حذف الهزرة فقللت تدل، ولا في تدع؛ لأنه يفسد الحرف ويلتبس لو حذفت واحدة منهما.

ولا يسكنون هذه التاء في تتكلمون ونحوها ويلحقون ألف الوصل، لأن الألف إنما لحقت فاختص بها ما كان في معنى فعل وافعل في الأمر. فأما الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين فإنها لا تلحقها كما لا تلحق أسماء الفاعلين، فأرادوا أن يخلصوه من فعل وافعل.

وإن شئت قلت في تتذكرون ونحوها: تذكرون، كما قلت: تكلمون، وهي قراءة أهل الكوفة فيما بلغنا. ولا يجوز حذف واحدة منهما، يعني من التاء والذال في تذكرون، لأنه حذف منها حرف قبل ذلك وهو التاء، وكرهوا أن يحذفوا آخر، لأنه كره الالتباس وحذف حرف جاء لمعنى المخاطبة والتأنيث. ولم تكن لتحذف الذال وهي من نفس الحرف فتفسد الحرف وتخل به، ولم يروا ذلك محتملاً إذا كان البيان عربياً.  
وكذلك أتزلت التاء التي جلت للإخبار عن مؤنث، والمخاطبة.  
وأما الذكر فإنهم كانوا يقلبونها في مذكر وشبهه، فقلبوها هنا، وقلبها شاذ شبيهة بالغلط.  
باب الحرف الذي يضارع به حرف

من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه

فأما الذي يضارع به الحرف الذي من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الذال. وذلك نحو: مصدر، وأصدر، والتصدير؛ لأنهما قد صارتا في كلمة واحدة، كما صارت مع التاء في كلمة واحدة في افتعل فلم تدغم الصاد في التاء لحالها التي ذكرت لك. ولم تدغم الذال فيها ولم تبدل لأنها ليست بمنزلة اصطر وهي من نفس الحرف. فلما كانت من نفس الحرف أجرينا مجرى للمضاعف الذي هو من نفس الحرف من باب مددت، فجعلوا الأول تابعا للآخر، فضارعوا به أشبه الحروف بالذال من موضعه وهي الزاي، لأنها مجهورة غير مطبقة. ولم يبدلوها زايًا خالصة كراهية الإجحاف بما للإطباق، كما كرهوا ذلك فيما ذكرت لك من قبل هذا.  
وسمعا العرب القصحاء يجعلونها زايًا خالصة، كما جعلوا الإطباق ذاهبًا في الإدغام. وذلك قولك في التصدير: التزدير، وفي الفصد: الفزد، وفي أصدرت: أزدت.

وإنما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد، إذ لم

يصلوا إلى الإدغام ولم يجسروا على إبدال الذال صاداً، لأنها ليست بزيادة كالتاء في افعل. والبيان عربيٌّ. فإن تحركت الصاد لم تبدل، لأنه قد وقع بينهما شيء فامتنع من الإبدال، إذ كان يترك الإبدال وهي ساكنة، ولكنهم قد يضارعون بها نحو صاد صدقت. والبيان فيها أحسن. وربما ضارعوا بها وهي بعيدة، نحو مصادر، والصراط؛ لأن الطاء كالذال، والمضارعة هنا وإن بعدت الذال بمنزلة قولهم: صويقٌ ومصاليق، فأبدلوا السين صاداً كما أبدلوها حين لم يكن بينهما شيء في: صقت ونحوه. ولم تكن المضارعة هنا الوجه، لأنك تخل بالصاد، لأنها مطبقة، وأنت في صقت تضع في موضع السين حرفاً أفشى في الفم منها للإطباق، فلما كان البيان ههنا أحسن لم يجز البديل. فإن كانت سينٌ في موضع الصاد وكانت ساكنةً لم يجز إلا الإبدال إذا أردت التقريب، وذلك قولك في التسدير: التردير، وفي يسدل ثوبه: يزدل ثوبه، لأنها من موضع الزاي وليست بمطبقة فيبقى لها الإطباق. والبيان فيها أحسن؛ لأن المضارعة في الصاد أكثر وأعرف منها في السين، والبيان فيهما أكثر أيضاً. وأما الحرف الذي ليس من موضعه فالشين، لأنها استطالت حتى خالطت أعلى الثنيتين، وهي في الهمس والرخاوة كالصاد والسين، وإذا أجريت فيها الصوت وجدت ذلك بين طرف لسانك وانفراج أعلى الثنيتين، وذلك قولك: أشدق، فتضارع بها الزاي. والبيان أكثر وأعرف، وهذا عربيٌّ كثير. والجيم أيضاً قد قربت منها فجعلت بمنزلة الشين. من ذلك قولهم في الأجدر: أشدر. وإنما حملهم على ذلك أنها من موضع حرفٍ قد قرب من الزاي، كما قلبوا النون ميماً مع الياء إذ كانت الياء في موضع حرف تقلب النون معه ميماً، وذلك الحرف الميم. يعني إذا أدغمت النون في الميم وقد قربوها منها في افتعلوا، حين قالوا اجدمعوا أي اجتمعوا، واجدرعوا، يريد اجترعوا، لما قربها منها في الدال وكان حرفاً مجهوراً، قربها منها في الفعل لتبديل الدال مكان التاء، وليكون العمل من وجه واحد. ولا يجوز أن يجعلها زايًا خالصة ولا الشين، لأنهما ليسا من مخرجها. باب ما تقلب فيه السين صاداً

#### في بعض اللغات

تقلبها القاف إذا كانت بعدها في كلمة واحدة، وذلك نحو: صقت، وصبقت. وذلك أنها من أقصى اللسان، فلم تنحدر النحدر الكاف إلى الفم، وتصدت إلى ما فوقها من الحنك الأعلى. والدليل على ذلك أنك لو جافيت بين حنكك فبالغت ثم قلت: قق قق، لم تر ذلك محلاً بالقاف. ولو فعلته بالكاف وما بعدها من حروف اللسان أدخل ذلك بمن. فهذا يدل على أن معتمدها على الحنك الأعلى. فلما كانت كذلك أبدلوا من موضع السين أشبه الحروف بالقاف، ليكون العمل من وجه واحد، وهي الصاد، لأن الصاد تصعد إلى الحنك الأعلى للإطباق، فشبهوا هذا بإبدالهم الطاء في مصطرِبِ الدال في مزدجرٍ، ولم يبالوا ما بين السين والقاف من الحواجز؛ وذلك لأنها قلبتها على بعد المخرجين. فكما لم يبالوا بعد المخرجين لم يبالوا ما بينهما من الحروف، إذا كانت تقوى عليها والمخرجان متفلوتان. ومثل ذلك قولهم: هذه حليلابٌ. فلم يبالوا ما بينهما، وجعلوه بمنزلة عالم. وإنما فعلوا هذا لأن الألف قد تمال في غير الكسر نحو: صار وطار وغزا وأشبه ذلك. فكذلك القاف لما قويت على البعد لم يبالوا الحاجز.

والحاء والغين بمنزلة القاف، وهما من حروف الحلق بمنزلة القاف من حروف الفم، وقربهما من الفم كقرب القاف من الحلق، وذلك نحو: صالح في صالح، وصلح في سلخ. فإذا قلت زقاً أو زلقاً لم تغيرها، لأنها حرف مجهور، ولا تتصعد كما تصعدت الصاد من السين، وهي مهموسة مثلها، فلم يبلغوا هذا إذ كان الأعراب الأكثر الأجود في كلامهم ترك السين على حالها. وإنما يقولها من العرب بنو العنبر. وقالوا صاطع في ساطع، لأنها في التصعد مثل القاف، وهي أولى بذا من القاف، لقرب المخرجين والإطباق.

ولا يكون هذا في التاء إذا قلت نتق، ولا في التاء إذا قلت ثقبت فتخرجها إلى الظاء، لأنها ليست كالظاء في الجهر والفتشو في الفم. والسين كالصاد في الهمس والصفير والرخاوة، فإنما يخرج الصوت إلى مثله في كل شيء إلا الإطباق.

فإن قيل: هل يجوز في ذقتها أن تجعل الدال ظاء لأنهما مجهورتان ومثلان في الرخاوة؟ فإنه لا يكون، لأنها لا تقرب من القاف وأخواتها قرب الصاد، ولأن القلب أيضاً في السين ليس بالأكثر، لأن السين قد ضارعا بها حرفاً من مخرجها، وهو غير مقارب لمخرجها ولا حيزها، وإنما بينها وبين القاف مخرج واحد، فلذلك قربوا من هذا المخرج ما يتصعد إلى القاف. وأما التاء والتاء فليس يكون في موضعهما هذا، ولا يكون فيهما مع هذا ما يكون في السين من البديل قبل الدال في التسدير إذا قلت: التزدير. ألا ترى أنك لو قلت التزدير لم تجعل التاء ذالاً، لأن الظاء لا تقع هنا.

باب ما كان شاذاً

مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد  
فمن ذلك ست، وإنما أصلها سدس. وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم، أن السين مضاعفة، وليس بينهما حاجز قوي، والحاجز أيضاً مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين، فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سينا، فتلتقي السينات. ولم تكن السين لتدغم في الدال لما ذكرت لك، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال، لئلا يصيروا إلى أهمل مما فروا منه إذا أدغموا. وذلك الحرف التاء، كأنه قال سدت، ثم أدغم الدال في التاء. ولم يبدلوا الصاد لأنه ليس بينهما إلا الإطباق.

ومثل مجيئهم بالتاء قولهم: يبجل، كسروا ليقلبوا الواو ياءً. وقولهم أدل، لأنهم لو لم يكسروا لم تصر ياءً. كما أنهم لو لم يجيئوا بالتاء لم يكن إدغام.

ومن ذلك قولهم: ود، وإنما أصله وتد، وهي الحجازية الجيدة. ولكن بني تميم أسكنوا التاء كما قالوا في فخذ: فخذ فأدغموا. ولم يكن هذا مطرداً لما ذكرت لك من الالتباس، حتى تجشموا وطداً ووتداً، وكان الأجود عندهم تدة وطدة، إذ كانوا يتجشمون البيان.

ومما بينوا فيه قولهم: عتدان، وقال بعضهم. عتدان فراراً من هذا. وقد قالوا: عدان شبهوه بود. وقلما تقع في كلامهم ساكنة، يعني التاء في كلمة قبل الدال، لما فيه من الثقل، فإنما يفرون بها إلى موضع تتحرك فيه. فهذا شاذ مشبه بما ليس مثله نحو يهتدي ويقتدي.

ومن الشاذ قولهم: أحست، ومست، وظلت، لما كثر في كلامهم كرهو التضعيف، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل إليه الحركة في فعلت وفعلن، الذي هو غير مضاعف، فحذفوا كما حذفوا التاء من قولهم: يستطيع فقالوا: يستطيع؛ حيث كثرت، كراهية تحريك السين، وكان هذا أخرى إذ كان زائداً استثقلوا في بسطيع التاء مع

الطاء، وكرهوا أن يدغموا التاء في الطاء فتحرك السين، وهي لا تحرك أبداً، فحذفوا التاء. ومن قال يستطيع فإنما زاد السين على أطاع يطيع، وجعلها عوضاً من سكون موضع العين.  
ومن الشاذ قولهم: تقيت وهو يتقي، ويتسع، لما كانتا مما كثر في كلامهم وكانتا تاءين، حذفوا كما حذفوا العين من المضاعف نحو أحست ومست. وكانوا على هذا أجراً لأنه موضع حذفٍ وبدل.  
واخذوفة: التي هي مكان الفاء. ألا ترى أن التي تبقى متحركةً.  
وقال بعضهم: استخذ فلانٌ أرضاً، يريد اتخذ أرضاً، كأنهم بدلوا السين مكان التاء في اتخذ، كما أبدلوا حيث كثرت في كلامهم وكانتا تاءين، فأبدلوا السين مكانها كما أبدلت التاء مكانها في ست. وإنما فعل هذا كراهية التضعيف.  
ومثل ذلك قول بعض العرب: الطجع في اضطجع، أبدل اللام مكان الضاد كراهية النقاء المطبقين، فأبدل مكانها أقرب الحروف منها في المخرج والانحراف. وقد بين ذلك.

وكذلك السين لم تجد حرفاً أقرب إلى التاء في المخرج والهمس حيث أرادوا التضعيف، منها.  
وإنما فعلوا هذا لأن التضعيف مستقل في كلامهم.  
وفيها قولٌ آخر أن يكون استفعال، فحذف التاء للتضعيف من استخذ كما حذفوا لام ظلت.  
وقال بعضهم في يستطيع: يستيع. فإن شئت قلت: حذف الطاء كما حذف لام ظلت، وتركوا الزيادة كما تركوها في تقيت. وإن شئت قلت: أبدلوا التاء مكان الطاء، ليكون ما بعد السين مهموساً مثلها، كما قالوا: ازدان، ليكن ما بعده مجهوراً، فأبدلوا من موضعها أشبه الحروف بالسين، فأبدلوا مكانها كما تبدل هي مكانها في الإطباق.  
ومن الشاذ قولهم في بني العنبر وبني الحارث: بلعبر وبلحارث، بحذف النون.  
وكذلك يفعلون بكل قبيلةٍ تظهر فيها لام المعرفة.  
فأما إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك، لأنها لما كانت مما كثر في كلامهم، وكانت اللام والنون قريبتين المخرج، حذفوها وشبهوها بمست، لأنها حرفان متقاربان، ولم يصلوا إلى الإدغام كما لم يصلوا في مسست لسكون اللام.  
وهذا أبعد، لأنه اجتمع فيه أنه منفصل وأنه ساكن لا يتصرف تصرف الفعل حين تدركه الحركة.  
ومثل هذا قول بعضهم: علماء بنو فلانٍ، فحذف اللام، يريد: على الماء بنو فلانٍ. وهي عربية.